المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو

تقييد ابن لب

على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي

للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن لب رحمه الله ورضي عنه
(ت ٧٨٢هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد الطالب
محمد الزين زروق

إشراف
الأستاذ الدكتور/ يوسف عبد الرحمن الضبع
الأستاذ بالكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ
١٩٨٥ - ١٩٨٦م


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كلمة شكر وتقديـــر

أحمدُ اللهَ سبحانه وتعالى حمداً يليقُ بجلاله وعظيمِ سلطانهِ ، وأثنى عليه ثنـاءً يكافئُ انعامه وجميل امتنانه ، وأصلى واسلّم على الهادى البشير وعلى آله وصحابتـه أجمعين ، ومَنْ تبعه باحسان الى يوم الدين .

وأحمدُ اللهَ عزّ وجلّ أنْ هيأ لى فرصةَ الإقامةِ فى بلده الحرام ، منبع الرسالـة ومهبط الوحى . وسَهَّلَ لى طريقَ العلمِ فى حرمه الآمن ، حتى تمكنتُ من انجازِ هـذه الرسالة ، فله الحمدُ والمِنَّة على نعمه التى لا تحصى .

وبعد :

فإنّى أرى من الواجبِ علىّ أنْ اسجلَ شكرى وتقديرى لكلِ مَنْ اسهم وقدّم لى عونـاً فى سبيلِ اخراجِ هذا العمل واتمامه .

واخصّ بالشكرِ الجزيلِ والتقديرِ العميقِ أستاذى الفاضل الدكتور / يوسـف عبد الرحمن الضبع - أمدّ اللهُ فى أيامه - المشرف على هذه الرسالة ، لما حبانى به من عطفٍ سخى ورعايةٍ صادقةٍ ، ولما قدّم لى من وقته وعلمه وخبرتهِ ، فقد كان لدقتـه العلمية وملاحظاته وتوجيهاته ، أبلغ الأثر فى هذا العمل . فله منى أصدق الشكـر ومن الله حسن الجزاء ، على ما قدّمه ويقدمه لأمثالى من طلاب المعرفة .

وأتقدّم أيضاً بشكرى وتقديرى إلى القائمين على ادارة جامعة أم القرى عامة ، وإلـى القائمين على ادارة كلية اللغة العربية خاصةً ، لما لمستُ فيهم من حرصٍ على مصلحـة أبنائهم وتفانٍ فى سبيلِ خدمتهم ، وتذليلِ الصعابِ أمامهم ، جزاهم اللهُ عنـا جميعا خير الجزاء .

والشكرُ أيضاً لجامعة أم درمان الاسلامية بالسودان ، التى تكرّمت بايفـادى وزملائى للدراسة بهذا البلدِ الأمينِ .

ولا يفوتنى أنْ اتقدَّمَ بخالصِ شكرى وتقديرى للأستاذِ المربى الفاضلِ / محمد عبدالكريم عبدالرحمن ، المستشار الثقافى لسفارةِ السودان بجدة ، لما قدَّمَه ويقدِّمه لنا من كريمِ المعاملةِ وصادقِ الودِّ .

والشكرُ أيضاً للأخ الفاضلِ / حسن فؤاد المصرى ، الذى قام بنسخ هذه الرسالة بكلِ صدقٍ واخلاصٍ .

فله ولكلِّ مَنْ تفضَّلَ بملاحظةٍ أو مساعدةٍ من أساتذتى الكرام وزملائى الأفاضل ، شكرى وتقديرى .

وأسألُ اللهَ سبحانه وتعالى أنْ يجزىَ عنِّى الجميعَ خيرَ الجزاءِ .

وباللهِ التوفيق ..

المصطلحات الواردة فى الرسالـــــــة

م : تعنى التاريخ الميلادى .

هـ : ،، ،، الهجرى .

خ : ،، مخطـــوط

د : ،، دكتـــور

ت : ،، تحقيق وتعنى أيضا تاريخ الوفاة

ط : ،، طبعة

ج : ،، الجزء

ص : ،، الصفحـــة

ل : ،، لوحـــة

ر/د : ،، رسالة دكتوراة

ر/م : ،، ماجستيـــر

.... : ،، عدم اكمال النص

/ : ،، بداية الصفحة من المخطوط.

فهرس الدراســـــة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومذهبه النحوى	٧١ - ٨٩
(أ) آراء أخذ فيها بمذهب سيبويه	٧١
(١) التنوين فى (جوار وغواش) عوض من الياء المحذوفة	٧١
(٢) (اذ ما) حرف	٧٢
(٣) فى إعراب (الذين) من قول الحق عزّ وجلّ (وأسرُّوا النَّجوى الَّذِينَ ظَلَمُوا)	٧٣
(٤) فى ترتيب المعارف	٧٤
(٥) العطف على التوهم	٧٤
(٦) فى باب البدل	٧٤
(٧) (افْعَنْلَى) لازمٌ لا يتعدى	٧٥
(٨) نصب المفعول الثانى لا ختار بحرف الجر المحذوف	٧٦
(٩) فى تعليق "علم"	٧٧
(١٠) فى صفة المصدر إذا حُذِفَ	٧٨
(١١) فى الابتداء بالنكرة	٧٨
(١٢) فى حذف الخبر	٧٩
(١٣) فى دخول الفاء على الخبر	٨٠
(١٤) الضمير المنفصل فى قولك (زيدٌ هندٌ يضربها هو) توكيدٌ .	٨٠
(١٥) طلب المشاكلة فى عطف الجملة في باب الاشتغال	٨١
(١٦) زيادة (كان)	٨٢
(١٧) فى اتّصال الخبر إذا كان ضميرا بـ(كان) وأخواتها	٨٣
(١٨) (أنّ) تأتى بمنزلة (لعلّ)	٨٥
(١٩) فى تخفيف (أنّ)	٨٧
(ب) آراء وافق فيها البصريين	٩٠ - ١١٦
(١) الإعراب أصل فى الأسماء خاصة	٩٠
(٢) علة إعراب الفعل المضارع	٩٠
(٣) رافع الفعل المضارع	٩١
(٤) إعراب الأسماء الستة	٩٢
(٥) العراك فى قول الشاعر (أرسلها العراك) مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال	٩٣

الموضـــوع	الصفحـــة

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

- المقدمــــة -

اللهمّ إنّا نستعينُكَ ، ونستهديكَ ، ونتوكّلُ عليك ، ونعوذُ بك من التكلّفِ لما لا نُحْسِنُ ، كما نعوذُ بك من العَجْبِ بما نُحْسِنُ .

ونصلّى ونسلّم على خيرِ أنبيائك وخاتمِ رُسُلِكَ سيّدنا محمّد ، وعلى آله وصحابته أجمعين .

أما بعد :

فموضوعُ هذه الرسالة هو : (تقييدٌ على بعضِ جُمَلِ أبى القاسم الزّجاجىّ) تحقيقاً ودراسة ، للأستاذ الإمام أبى سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الثعلبىّ الأندلسىّ الغرناطىّ المتوفى سنة اثنتيْن وثمانين وسبعمائة ، أحدُ علماءِ الأندلس فى القرن الثامن الهجرى ، وشيخ شيوخ غرناطة فى عصره ، وإمامها ومفتيها وعالمها ، وإليه انتهت رياسة فتوى الأندلس فى وقته . تصدّر للتّدريس ببلده على وُفُورِ الشيوخ ، فأقرأ بالمدرسة النصرية معظّماً عند الخاصّة والعامّة ، مقروناً اسمه بالتّسديد ، وكان - رحمه الله - عارفاً بالعربية واللغة ، مبرّزاً فى التّفسير ، قائماً على القراءات ، مشاركاً فى الأصلين والفرائض والأدب .

وقد كان من توفيق الله سبحانه وتعالى ، وفضله ومَنّه وكرمه على أنْ أهدانى الأخ الفاضل الدكتور عياد الثبيتى رئيس قسم اللغة والنحو فى كلية اللّغة العربية والأستاذ المساعد بها ، مصورة لمخطوطة تقييد ابن لبّ على بعض جمل الزجاجى ، عن نسخته الوحيدة - فيما علمت - ليكون هذا المخطوط موضوعاً لرسالة الدكتوارة ، وكان ذلك بعد محاولاتٍ كثيرةٍ - لم يكتب لها التوفيق - لتسجيل موضوعٍ للبحث ، واسجل هنا شكرى الجزيل للأخ عياد ، على كرمه وتفضلهِ وتعاونه الصّادقِ ،

جزاه الله عنا خير الجزاء ، وبعد أن تصفحت مصورة الكتاب وقرأتها ، وجدت نفسي مدفوعاً للعمل فيه ، فاتّخذته موضوعاً لرسالتي تحقيقاً ودراسةً ، ليكونَ لنا شرفُ المشاركةِ في احياءِ التراثِ العربي ، وإضافة كتابٍ إلى المكتبة العربية ذي صلة بدراستي وتخصصي .

وأعتقدُ أنَّ ميدانَ التَّحقيقِ في هذه المرحلة يعينُ الطالبَ على التَّمرس بالأساليب القديمة ، والتَّعرف على طرق البحث ومناهجه عند أسلافنا ، والمران على فهم المعاني ، وادراك المقاصد والأغراض من فحوى كلامهم ، فضلاً عن أنَّ التَّحقيق يضع أمام الباحث مشكلاتٍ علمية لا خيارَ له فيها ، ولا مناصَ له عنها ، وعليه أن يجدَّ لها حلاًّ مناسباً ، فيدفعه ذلك الى أن يجدَّ ويجتهدَ في البحث وينقِّبَ في الكتب ، فيمرن عقله ويزداد اطّلاعه وتتوسَّع مداركه ويتربَّى ذوقه وملكته الفنية ، وتلك هي الغايةُ من البحث في هذه المرحلة ، وتحقيقُها لا يتوافر في ميدان التأليف بقدر توافره في ميدان التَّحقيق ، ومن ثَمَّ كان اتجاهي الى ميدان التحقيق .

دوافعُ اختيار الموضوع :

إنَّ الذي بعثني على تحقيق هذا الكتاب ودرسه ، وزادني رغبةً فيما ندبت إليه نفسي عوامل عدة أهمها ما يلي :

أولاً : إنَّ هذا الكتاب المحقق يدور حول كتابِ الجُمَلِ للزجاجيّ ، ومعلومٌ أنَّ كتابَ الجُمَلِ هذا كتابٌ ملأت شهرته الآفاق ، لسهولة عبارته واشتماله على أبواب النحو والصرف ، فقد شغل الناس قروناً عديدة بين شارحٍ ومعلّقٍ ومختصرٍ ومعترضٍ ، حَتَّى بلغت شروحه - فيما ذكر - مائةً وعشرين شرحاً .

ثانيا : القيمة العلمية لهذا الكتاب حيث تناول فيه المؤلِّفُ القواعدَ والأحكامَ النحويه من خلال نصوص القرآن الكريم وشواهدِ الشعرِ وأقوال العرب ، فهو بذلك يربط النّحو بمصادره الأصلية ، ويوضح الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن الكريم.

ثالثا : منهج المؤلِّفِ المتميز فى تحرير المسائل النحوية وبسط الكلامِ فيها بأسلوبٍ سهلٍ مبسطٍ.

رابعا : تجلية شخصية نحوية مغمورة فى عصرنا الحاضر ، مع أَنَّها كانت من الشخصيات البارزة فى القرن الثامن الهجرى ، بما كان لها من معرفة بالعربية واللُّغة والتفسير ، وبما لها من مكانة فى الافتاء والتدريس بالمدرسة النصرية فى غرناطة .

خامسا : الكشف عن مخطوطةٍ نادرةٍ مع الرغبة فى إحياء تراثنا الاسلامى الذى مازال أكثره رهين الخزائن ينتظر نجدة الباحثين ، لِيَنفضوا عنه ما تراكم عليه من غبار القرون ، حتى تنتفعَ الأُمّة الاسلامية بهذا العطاء من جهود علمائنا الأَولين .

سادسا : الكشفُ عن آثار ابن لبّ ، والتعريف بها .

منهج البحث ومصادره :

حاولت فى هذا البحث بقدر المستطاع أَنْ أسلكَ به أفضلَ ما توصّلت إليه مناهج الباحثين ، وأَنْ اقتدى فيه بما أهتدت إليه مناهجُ البحثِ العلمى الحديث ، شكلاً ومضموناً . وكما هو واضح فإنّ موضوعَ هذا البحث على قسمين . قسمٌ كانت العناية فيه بدراسة حياةِ ابن لبّ وعصره ، وآرائه النّحوية ومذهبه

النحوى . وقسمٌ تناولت فيه نصَّ تقييدِ ابن لب على بعض جمل الزجاجى بالتحقيق والتعليق .

وفى كلا القسمين اتَّبعت منهجاً ، ففى القسم الأوَّلِ قمتُ بجمع المادة التى تناولت حياة ابن لب وعصره وآثاره ، مستقصياً كُلَّ المصادرِ من مطبوعٍ ومخطوطٍ وفيما يختصُّ بآرائه النحوية ، فقد استخلصتها من تقييده ، ثم قمتُ بتتبع القاعدة النحوية من عالمٍ لآخرَ ، حتَّى وصلت بها إلى رأى ابن لب ، مقارناً بين هذه الآراء المختلفة حول القاعدة النحوية ، ثم سجلتُ بعد ذلك ما ظهرَ لى من ترجيحٍ لبعض الآراء ، أو نقضها مع التدليلِ ، أو بابداء رأى فيها قابلٍ للأخذِ والردِّ .

وأمَّا منهج القسم الثانى من هذا البحث ، فتناول بيانَ المعلومات المتعلقة بنسخة الكتاب الوحيدة ـ فيما علمت ـ من حيث خطها وعددِ أوراقها وتاريخ نسخها بالتقريب . وتناول كذلك خطوات التَّحقيق والتعليق التى كانت على النحو التالى :

١ ـ تحريرُ النصِّ بكلِ دقةٍ وأناةٍ وفقَ القواعد الإملائية واللُّغوية .

٢ ـ إضافةُ بعض الكلمات اقتضاها السياق ، وملءُ بعض الفراغات بما هو مناسب من العبارات .

٣ ـ تخريجُ شواهدِ النَّصِّ من آياتٍ قرآنية وأحاديثَ نبوية وآثارٍ ، وأقوالٍ وأشعارٍ وأمثالٍ ، من مظانها ، مع التَّعليق على كلِّ شاهدٍ بما تيسر .

٤ ـ التعليق على أهمِّ مسائلِ الكتاب وقضاياه ، التى جاءت على وجهةِ نظرٍ واحدةٍ ، مع ربطِ مادتِهِ النحويه بأهمِّ المصادرِ .

٥ - ترجمةُ الأعلامِ الّذِينَ ورد ذكرَهم في النّصّ ، بإيجازٍ مع الإحالة على الكتب التي ترجمت لهم .

٦ - وضع علاماتِ الترقيم من فواصل وعلامات تعجب واستفهام ونقاط... الخ .

٧ - وضع فهارس فنية للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار والأبيات الشعرية ، والأمثال ، والأعلام ، والأساليب النحوية ، والأعلام ، والموضوعات ، والمصادر والمراجع .

٨ - الإشارة إلى بداية كل ورقة من الأصل ، وذلك لتسهيل المهمة لمَنْ أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .

وأمّا مصادرُ هذا البحث ومراجعه فقد كانت كثيرةً ومتنوعةً ، من مخطوطٍ ومطبوعٍ ، فرضتها طبيعة البحث بقسميه ، وكان عليَّ أَنْ أرجعَ إلى ستة أنواع من المصادر والمراجع ، وهي :

١ - المصادر التاريخية ، وقد أفادت في التّعريف على عصر ابن لب .

٢ - كتب التراجم والطبقات بعامة ، وتراجم النحاة خاصّةً ، وتقتصر أهمية هذين النوعين فيما يختصّ بحياة ابن لب وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، والتعريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في النص المحقق .

٣ - كتب النّحو والصّرف ، خاصة شروح كتاب الجمل للزجاجي ، ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف أو نقل منها .

٤ - كتب اللّغة والقواميس .

٥ - كُتبُ التّفسيرِ والقراءات .

٦ - دواوين الشّعر وشروحها ، ومجاميع الأدب وكتبه ورسائله .

خطة البحث :

هذه الرسالة مقسمة إلى قسمين : الدراسة والتحقيق .

القسم الأول (الدراسة) :

وهي تشتمل على مقدمة وثلاثة فصول .

أما المقدمة : فقد تحدثت فيها عن الموضوع وسبب اختياري له ، وخطته ومنهجه ومصادره .

وأما الفصل الأول من هذا القسم فقد جعلته عن ابن لب عصره وحياته ، ويجلي هذا الفصل أطوار رحلة صاحبنا منذ ميلاده وإلى أن أدركته الوفاة ، وتناول البحث فيه ما يأتي : نبذة عن عصر ابن لب ، ونسبه ، ومولده ونشأته ، صفاته الخلقية ومنزلته العلمية ، وشعره وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، ووفاته .

وأما الفصل الثاني فكان عن دراسة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي . وجعلت لهذا الفصل مدخلاً تحدثت فيه عن كتاب الجمل للزجاجي ، لأنه أساس تقييد ابن لب وعليه يقوم ، فعرفت بمؤلفه ، وأسلوبه ، وأسباب شهرته واشتغال العلماء به ، وكان هذا فاتحة الحديث عن تقييد ابن لب الذي حاولت حين الحديث عنه أن أحقق عنوانه ونسبته لابن لب ، وأن أبحث عن زمن تأليفه ، ثم صورت منهجه وأسلوبه ، ثم تحدثت عن أبوابه وفصوله ومسائله ، وحللت مواده ، وبينت قيمته العلمية ، ثم فصلت القول في مصادره وشواهده ، ثم تحدثت عن نسخته الوحيدة ، وعن أثر كتاب البسيط فيه ، ثم بينت المنهج الذي سلكته في التحقيق .

وأما الفصل الثالث فقد كان عن مذهب ابن لب النحوي وآرائه النحوية ،

تحدثت فيه أولاً عن آرائه النحوية ، وصنفت هذه الآراء التي جمعتها واستخلصتها من تقييده على النحو التالي :

أ - آراء أخذ فيها بمذهب سيبويه

ب - آراء وافق فيها البصريين .

جـ - آراء اختارها وأخرى ردها .

ثم شفعت هذا الفصل بالحديث عن مذهب ابن لب النحوي وانتمائه النحوي .

وأمّا القسمَ الثاني (التّحقيق) فقد كان عن النّصّ المحقّق ، وقد حاولتُ فيه أنْ أخرجَ النصّ اخراجاً علمياً صحيحاً ما أمكن ذلك مضبوطاً بالشكل ضبطاً كاملاً تقريباً .

هذا وقد ذيلتُ الدراسةَ بخاتمة حوت تلخيصاً لأبرز معالمها ومظاهرها ، وذيلت أيضاً النصّ المحقق بالفهارس الفنية واشتملت على فهارس الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث والآثار ، والأشعار ، والأساليب العربية والنماذج النحوية ، والأعلام ، والمصادر ، والموضوعات .

وأخيراً فإنّي أتقدّم بجهدي المتواضع هذا إلى كلّ قارئ كريم ، وقد حاولتُ الوفاء بما قصدت وتحقيق ما رجوت ، فإنْ كنتُ قد أحسنتُ فيما صنعتُ ، فهذا توفيقٌ من الله تعالى وغاية ما أرجوه ، وإنّ كانت الأخرى فإنّ سلوتي فيه وعزائي به أنّ للمجتهد إنْ أصابَ أجرين ، وله إنْ أخطأ أجرٌ واحدٌ ، وحسبي من الأجرِ أقله .

وما أبرئُ نفسي من الخطأ والزّللِ ، ولا أستنكفُ من الرجوع إلى الحقِّ

والعودة إلى الصَّوابِ ، فالحقُّ أحقُّ أَنْ يتبعَ .

والله أسألُ أنْ يجعلَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأَنْ يجعلَـــهُ - بفضله - علماً ينتفعُ به وعبادةً أتقربُ بها إليه ، فهو خيرُ مأمولٍ وأكرمُ مســؤولٍ ، وعليه توفيقنا ومنه سدادنا ، وله الحمدُ أولاً وآخراً .

القسم الأول : الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن لُبٍّ - عصره وحياته وآثاره .

الفصل الثاني : دراسة تقييد ابن لُبٍّ على بعض جُمل الزجّاجي .

الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومذهبه النحوي .

الفَصلُ الأولُ

ابن لُبٍّ

عَصره وحَياته وآثارهُ

الفصـــــل الأول

ابن لب - عصره وحياتــه وآثـــــــــــاره -

(أ) : نبذة عن عصره

عاش أبو سعيد فرج بن لب حياته في الفترة مابين (٧٠١ - ٧٨٢هـ) في بلـــدة غرناطة .

وكانت غرناطة في أيام الدولة العربية الاسلامية جنة من جنات الدنيا ، حبتهـا الطبيعةُ بسهولٍ خضراء مترامية الأطراف ، تمتازُ بخصوبة أرضها التي تغـص بالبساتين الممرعة ، وتضم ثروات عظيمة من الموارد الطبيعية ، فالى جانب وديانها الخصبة النضرة توجد جبال تخترقها من كُلِّ صوبٍ ، وبها كثيرٌ من الثروات المعدنية.(١)

كان لجمالِ هذه المدينة (غرناطة) وضواحيها وقُراها أثرٌ كبيرٌ في نفوس النـاس ، ونظم الشّعراءُ فيها القصائدَ الكثيرةَ.(٢)

وكانت غرناطة وقت افتتاحِ الأندلس مدينة صغيرة من أعمالِ ولاية (إلبيرة) ، تقـع على مقربة من مدينة (إلبيرة) قاعدة الولاية من الناحية الشمالية ، افتتحها المسلمون عقب انتصارهم على القوط. وبعد حين من الزمان خُرِّبت مدينة (إلبيرة) وغـدت غرناطة قاعدة الولاية مكانها.(٣)

ومنذ أنْ فتحَ طارقُ بن زياد بلاد الأندلس في موقعة (شريش) في رمضان سنـة (٩٢هـ) ، أصبحت الأندلس بعد ذلك الفتح إقليماً من أقاليمِ الخلافة الاسلاميـة يديرها ولاةٌ من قبل بني أمية حتى سنة (١٣٨هـ) . ولما اضطّرمت الفتن دَبَّ الخلافُ وأشتدَّ التناقضُ في عهد الولاة على الأمارة بين الشاميين من ناحية والعرب والبربر من ناحية أخرى ، في تلك الفترة انتقل الحكمُ في المشرق لبني العباس، فنكّلوا بالأمويين

---

(١) نهاية الأندلس ص : ١٥، ٣٢١، ٣٢٢ .

(٢) انظر الإحاطة : ١/١٢٠ فما بعدها .

(٣) نهاية الأندلس ص : ١٤ .

وأعطوا السَّيفَ فيهم ، فنجا من بطشهم عبد الرحمن بن هشام بن عبد الملك الداخل ، مولياً وجهه شطر الأندلس فدخل (قرطبة) واستبد بالأمر سنة (١٣٨هـ) .

وظَلَّ الأمويون يحكمون الأندلس حتى سنة (٤٢٢هـ) ، وكان لدولتهم شأنٌ عظيمٌ فى ازدهار الحضارة العربية الاسلامية الأصيلة ، التى ارتبطت بحضارة العرب فى المشرق . (١)

ثم دَبَّ الضَّعف فى الخلافة وتفرَّقت أهواء الطامعين فحكم بلاد الأندلس ملوك الطوائف من سنة (٤٢٨هـ) وحتى سنة (٤٨٤هـ) ، حيثُ انتهى أمر الأندلس إلى المرابطين والموحدين الذين حكموها حتى سنة (٦٢٩هـ) . وخلال فترة حكم هؤلاء فقدت البلاد استقلالها وانحسر ظِلُّ الثقافات وانقبض صوت العلماء ، وخمدت نار العلم لجهل الحكام بالعربية ، وظهرت الفتن خلال دولة الموحدين ، وهنا شعرت أسبانيا النصرانية بدنو الفرصة السانحة لاقتطاع ما يمكن اقتطاعه من أطراف الأندلس الممزقة فى ذلك الوقت ، (٢) استغلَّ النصارى هذه الفتن فبدأوا يسقطون قواعد الأندلس التالدة تباعاً ، فسقطت قرطبة واشبيلية وبلنسية ، فانحصرت رقعة الأندلس فى الركن الجنوبى الغربى للمملكة الاسلامية القديمة فى مملكة غرناطة الصغيرة .

ثم توالت الأيام فجاء (بنو الأحمر) من أسرةٍ عربيةٍ عريقةٍ فحكموا الأندلس فى الفترة ما بين (٦٢٩ - ٨٩٧هـ) ، واستطاع محمد بن الأحمر زعيم بنى نصر ، الرجل القوى ذو العبقرية الهادئة أن ينشئ مملكة غرناطة فى جنوبى الأندلس . وتُسَمَّى دولتهم بالدولة (النَّصريَّة) أو دولة بنى الأحمر .

---

(١) دولة الطوائف ص : ١٣

(٢) نهاية الأندلس ص : ٣٢١

واستمر أسلاف محمد بن الأحمر يتوارثون عرش غرناطة من بعده أكثر من قرنين حتى سقطت مملكة غرناطة في أيدي النصارى .

وكانت هذه الدولة تواجه هجمات النّصارى المتكرّرة ، وكان بعض ملوكها يعقـد معاهدات مع الأعداء الذين يخادعون وينقضون حبل السلم كلما أبرموه ، ويستولـون على مراكز من المملكة يعسر على المسلمين استرجاعها غالباً .

وعاش ابن لب حياته في ظل الدولة النّصريّة ، وكان مولده في عهد السلطان أبـي عبد الله محمد الملقب بالمخلوع (٧٠١ - ٧٠٨هـ) . وعاصر ابن لب ملوك بني الأحمـر حتى عهد السلطان محمد الغني بالله (٧٥٥ - ٧٩٣هـ) أكبر بني السلطان أبـي الحجاج يوسف بن إسماعيل (٧٣٣ - ٧٥٥هـ) .

وفي ظِلّ دولة بني الأحمر في مملكة غرناطة شهدت الحركة الفكرية والأدبيـة بالأندلس نموًا وازدهارًا بلغَ مرحلةَ النُّضج في أواسط القرن الثامن الهجري وأواخره ، خاصّةً في عهد السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل وولده السلطان محمد الغني بالله . فسادت للعلم مكانته وقدره وراجت سوقه .

وكانت مملكة غرناطة في ظِلّ دولة بني الأحمر تحتضن مناخًا ثقافيًا تقوم بـه مؤسستان علميتان ، أولاهما : الجامع الأعظم الذي تنتظم فيه حلقات الدّرس ويقصـد للتعلم كما يقصد للتعبد . وكان من أشهرِ المدرسين به أبو بكر بن جزي (١) ؛ وولـي الخطابة به أبو سعيد فرج بن لب (٢) ؛ حينًا من الزمانِ .

وثانيها : المدرسة النَّصريّة (جامعة غرناطة) التي تُعدُّ من مفاخر السلطـان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل ، الذي أنشأها في منتصف القرن الثامن الهجري على

---

(١) نفح الطيب : ٥/٣٩ .

(٢) بغية الوعاة : ٢/٢٤٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢١٩ .

يد حاجبه أبى النعيم رضوان ، واوقفت عليها أموالٌ للإنفاق عليها.(١)

وكان إشعاعها العلمى متواصلاً إلى آخر عهود المسلمين بالأندلس. ومن أشهر أساتذة المدرسة النصرية ،أبو جعفر أحمد بن على بن محمد بن خاتمة الأنصارى المتوفى سنة (٧٧٠هـ) ، وأبو سعيد فرج بن لب(٢) صاحبنا ، وأبو اسحاق ابراهيم ابن فتوح العقيلى المتوفى سنة (٨٦٧هـ).

فى هذا المناخ العلمى عاش ابن لب ، وفى هذا المناخ العلمى تكونت مجموعةٌ من العلماء الأعلام ساهمت فى إثراء المكتبة الاسلامية بمؤلفاتٍ عظيمةٍ ، ربطت الاتِّصال برجال المراكز العلمية خارج بلاد الأندلس ، وحافظت على الروح الثقافية ، وأقبلت على فنون العلم(٣) تصنِّف المصنفات المختلفة ، وتقوم بالأبحاث والمناظرات والمراجعات مِمَّا يتيح إحتكاكاً فكرياً مثمراً . وتمتع العلماء فى هذا المناخ العلمى فى ظل الدولة النصرية بشعور دينيٍّ عميق يدفع بهم إلى الجهاد فى سبيل إعلاء كلمة الله ورد كيد اعداء الاسلام ، وفى هذا المعنى يقول المقرى : (لَمَّا تقلَّص الاسلام بالجزيرة (بلاد الأندلس) واستردَّ الكُفَّار أكثرَ أمصارَها وقُراها على وجه العنوة والصلح والاستسلام ، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يحركون حميات ذوى البصائر والأبصار ، ويستنهضون عزماتهم فى كل الأمصار).(٤)

فى ظل هذه المملكة الفتية الجديدة (مملكة غرناطة) على عهد الدولة النصرية ، التى أخذت الحركة الفكرية والأدبية فى عهدها تستقر وتزدهر ، عاش أبو سعيد فرج بن لب حياته عَلَماً من علماء غرناطة ، وأستاذ الأستاذين بالأندلس ، مدرساً ومفتياً ومصنفاً ، ناظماً وناثراً ، حتى توفاه ربه سبحانه وتعالى سنة (٧٨٢هـ) رحمه الله رحمةً واسعةً وأحسنَ إليه .

---

(١) الاحاطة : ١/٥٠٨

(٢) نهاية الاندلس ص : ٣٦٣ ، ونفح الطيب : ٥/٥٠٩

(٣) الحلل السندسية : ١/٢٥٤ .

(٤) أزهار الرياض : ١/٦٣

(ب) : حياته وآثاره :

ويشتمل على الآتى :

نسبه - مولده ونشأته - صفاته الخلقية ومنزلته العلمية - شعره - شيوخه - تلاميذه - آثاره - وفاته .

---

١ - نسبه :

هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ ، المكنى بأبى سعيد . وهذه السلسلة من النّسب والتى تنتهى عند جده الثانى (لب) ، اتّفق عليها كُلُّ مَنْ ترجم (١) له ولم يزيدوا عليها .

واقترن اسمه فى كثيرٍ من كتب التراجم بأنسابٍ هى : الثّعلبىّ ، الغرناطىّ ، الأندلسىّ ، المالكىّ .

فالثَّعلبُى بالمثلثة الفوقية فالعين المهملة ، نسبة إلى ثعلبة بن بكر بن حبيب جد القبيلة ، وجاءت هذه النسبة فى المصادر الآتية : غاية النهاية - برنامج المجارى - فهرس السراج الحميدى - الديباج المذهب - نيل الابتهاج - بغية الوعاة - الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، معجم المؤلفين ، كما جاءت على الورقة الأولى

---

(١) انظر ترجمة ابن لب فى المصادر الآتية : الاحاطة : ٢٥٣/٣ - ٢٥٤ ، الكتيبة الكامنة ص : ٦٧ ، نثير الجمان ص : ١٨٦ ، غاية النهاية : ٧/٢ ، نفح الطيب : ٥٠٩/٥ - ٥١٤ ، درة الحجال : ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ، شذرات الذهب : ٢٨٠/٦ - ٢٨١ ، انباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر : ٢٤٩/١ ، بغية الوعاة : ٢٤٣/٢ ، الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب : ١٣٩/٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢١٩ - ٢٢١ ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى : ٢٤٨/٢ ، برنامج المجارى ص : ٩١ ، شجرة النور الزكية ص : ٢٣٣ ، الأعلام : ١٤٠/٥ ، معجم المؤلفين : ٥٨/٨ ، فهرس السراج الحميدى : ٣١٧ - ٣١٩ ، كشف الظنون : ١٣٤٨/٢ ، هدية العارفين : ٨١٦/١ ، ٧٣١/٢ .

من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، وعلى صفحة العنوان من شرح القصيدة اللغزية لابن لب من نسخة جامعة (برنستون)(١) وجاءت أيضاً على الورقة الثانية من (فتح المنان في الأجوبة الثمان) لعبد الله بن شبل ، وهو شرح للقصيدة اللامية لابن لب والمسماة بالأجوبة الثمانية .

وفي مصادر أخرى جاءت (التَّغلبيّ) بالمثناة الفوقية فالغين المعجمة بدلاً من (الثعلبي) ونذكر من هذه المصادر الآتي : إنباء الغمر بأنباء العمر لابن حجر - الاحاطة - الكتيبة الكامنة - نثير الجمان - شذرات الذهب - نفح الطيب - درة الحجال الأعلام للزركلي . ولا نملك من الأدلة ما يجعلنا نرجح احدهما على الأخرى .

والغرناطي : نسبة إلى مدينة غرناطة التي عاش فيها .

والأندلسيّ : نسبة إلى وطنه الكبير الأندلس .

والمالكيّ : نسبة إلى مذهبه الفقهي وهو مذهب الإمام مالك بن أنس .

وأما كنيته بأبي سعيد فلا نعرف سبب تكنيته بها ، ولعلّها ترجع إلى أحد أولاده - على فرض أنّ له أولاداً - سُمِّيَ بسعيد ، ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية .

٢ - مولده ونشأته :

ولد أبو سعيد فرج بن لب سنة إحدى وسبعمائة من الهجرة النبوية ، وأغلب الظن أن مولده كان بغرناطة ، غير أني وجدت ما يفيد غير ذلك ، فقد جاء على الورقة الثانية من (كتاب فتح المنان في الأجوبة الثمان) لعبد الله بن شبل والمحفوظ بمكتبة (برلين) - وهو شرح لقصيدة ابن لب المسماة بالأجوبة الثمانية - ما نصه : (وقد كنت فيما مضى مطّلعاً على نظم العالم العلّامة فرج بن قاسم بن أحمد ابن لب ، الأندلسي إقليماً ، الشاطبي بلداً ، الثعلبي نسباً ، وهو من أكابر علماء الأندلس)(٢) . فقوله (الشاطبي بلداً) يحتمل أنّ مولده كان بمدينة (شاطبة)

---

(١) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) فتح المنان : ل / ٢

بالأندلس ، والله أعلم.

ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له شيئاً عن نشأته الأولى وأحوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، وليس في هذه المصادر ما يشير إلى أنه تزوج وأنجب وأغلب الظن أن للرجل أسرة لا نعرف عنها شيئاً ، وأن له أولاداً ، ولعل كنيته بأبي سعيد ترجع إلى واحد منهم.

ويبدو أن أباه كان من ذوي العلم والمكانة الاجتماعية المرموقة ، يقول تلميذه السراج الحميدي : (شيخنا الفقيه الخطيب الأستاذ المقرئ العالم الصدر الأوحد الشهير ابن الشيخ الأجل الفاضل المرحوم أبي محمد قاسم بن أحمد بن لب).(١)

٣ - صفاته الخلقية ومكانته العلمية :

أجمع الذين ترجموا لابن لب على أنه كان يتمتع بصفات خلقية عالية ، فهو دين فاضل ، من أهل الخير والطهارة ، حسن الخلق ، ذكياً مدركاً ، سريع الحفظ ، متفنن ، ذو معارف متعددة ، أهلته هذه الصفات لأن يتبوأ مركزاً رفيعاً بين علماء عصره ، فأصبح إمام أهل الأندلس في عصره ، وإليه انتهت رياسة الفتوى بالأندلس في وقته ، معظما عند الخاصة والعامة.(٢)

وقد ظهرت شخصية ابن لب كعالم جليل يعنى بالعلوم الدينية ، ويهتم بوسائلها ، فقد اغرم بالفقه وأصوله ، وكان على دراية بعلم الكلام ، مبرزاً في التفسير وفي القراءات والفرائض والتوثيق واللغة . ولا يخفى ما لهذه المواد العلمية الأصيلة في الثقافة الاسلامية والعربية ، من أثر جعل منه عالماً مضطلعاً من المسائل ، ومرجعاً للمستفتين ، ومدارا للشورى . ومكنته هذه المواد من أن يصبح من أكابر/علماء المذهب

---

(١) نيل الابتهاج:٢١٩
(٢) شذرات الذهب : ٦/ ٢٨٠.

المالكي المتأخرين بالأندلس - واستطاع هذا العالم بذهنه الوقاد وغزارة اطلاعه وقيامه على الفقه والأصول ، أنْ يصل إلى رتبة الترجيح والاختيار خارج مشهور المذهب المالكي الذي كان هو السائد آنذاك بالأندلس.

قعد ابن لب للتدريس وتفنن في منهجية العرض ، فبسط وشرح ما كان عويصاً ، واختصر ما كان موسعاً من دون اخلالٍ ، وأحسنَ في الاختيار والعرض ، الأمر الذي حبّب فيه طلاب العلم ، فاقبلوا عليه وأشادوا بدروسه .

ولا شكّ في أنَّ هذه الصفات التي تمتع بها ابن لب ، مضافاً إليها ديانةٌ واستقامةٌ وطهارة نفسٍ ، جعلت منه العالم المحبوب لدى أهل غرناطة فقدموه خطيباً بجامعها ، كما مكّنته من التفوق على الأقران ، وسمت به إلى الاحراز على لقب " شيخ شيوخ الحضرة الغرناطية " ، وأنْ يحتلَّ مركزاً رفيعاً تبوأه بين علماء عصره .

وفي مقالة ابن فرحون ما يوحي بهذا المركز الرفيع الذي تبوأه ابن لب بين علماء عصره ، فقد جاء في الديباج المذهب : (كان شيخاً فاضلاً عالماً متفنناً ، انفرد برياسة العلم ، وإليه كان المفزع في الفتوى) (١) .

ويصفه أيضاً الموّاق (٢) فيقول : (شيخ الشيوخ أبو سعيد الذي نحن على فتاويه في الحلال والحرام) (٣) .

وأثنى عليه تلميذه ابن الخطيب فقال : (هذا الرجل من أهل الخير والطّهارة والزكاء والديانة ، وحسن الخلق ، رأس بنفسه ، حلى بفضل ذاته ، برّز بمزية ادراكه وحفظه ، فأصبح حامل لواء التحصيل ، عليه مدار الشورى ، وإليه مرجع

---

(١) الديباج المذهب : ٢/١٣٩ .

(٢) هو محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الغرناطي أبو عبد الله المواق ، فقيه مالكي ، كان عالما صالحا ، انظر ترجمته في الاعلام : ٧/١٥٤ .

(٣) نفح الطيب : ٥/٥١٢ - ٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

الفتوى ببلده ، لغزارة حفظه ، وقيامه على الفقه ، واضطلاعه بالمسائل إلى المعرفة بالعربية واللغة ، والمران فى التوثيق ، والقيام على القراءات ، والتبريز فى التفسير ، والمشاركة فى الأصلين ، والفرائض والأدب ، جيد الخطّ ، ينظم وينثر . . . .) (١) .

ونجد ابن الخطيب بعد هذا الثناء على شيخه ينكص عن هذا الثناء فى كتابه (الكتيبة الكامنة) فيتزيَّدُ على شيخه ويغمز له ويقدحُ فيه لسبب فى نفسه . فيشير إلى خمول أرومته ، ويتَّهمه فى سلوكه ويحط من منزلته العلمية فيقول : هذا الرجل توكى عليه لما عدم الزمان الوساد ، وخلت الديار فساد ، وخلف ثعلبانه الآساد ، لم يستند الى أبوة ترى . . . إلى أنْ يقولَ : وقبحت من بعد المشيب القالة ، وشهدت بفساد المعاطة الأولى هذه الاستقالة ، والشيخ لا يبالى بعذل العاذل ، فى مهاودة الطبع الخاذل ، وليس بأول من أبق ، وفك الربق ، وأعجبه أصيل العمر فاغتبق . (٢)

ولا نسلِّمُ بما قاله ابنُ الخطيب عن شيخه ابن لب ، لأنَّ سيرةَ الشيخ التى أجمع عليها المترجمون له ، تدلُّنا على أنَّه كان قمةً فى أخلاقه وعلمه حتى أدركته المنية ، فابن الخطيب اذاً شاذٌّ فى مقالته لا موافقَ له . وإذا كان ذلك كذلك فما الدَّافعُ الذى جعل ابن الخطيب يتنكَّر لشيخه ويقدح بما ليس فيه ؟

لعَلَّ الدَّافعَ لذلك أَنَّ ابن الخطيب عند ما كان وزيراً فى حكومة السلطان الغنى بالله محمد بن يوسف بن الأحمر ، كان يستأثر بكُلِّ سلطة ويتصرف تصرف الحاكم المطلق ويجنح إلى الاستبداد وسوء المسلك ، ويثير حوله ضراماً من البغضاء والحسد وكان السلطان يعرض فى البداية عن الاصغاء لأعدائه والوشاة به . ولكنه بدأ فى

---

(١) الاحاطة : ٢٥٣/٤ - ٢٥٤ .

(٢) الكتيبة الكامنة : ص ٦٧ - ٦٨ .

النهاية يتأثر بسعايتهم ، وشعرَ ابنُ الخطيب أنَّه قد بدأ يتغيَّر عليه ، وخشى العاقبة ، فعوَّل على مغادرةِ الأندلس بعد أنْ تفاهمَ مع سلطان المرينين ، فعبر البحر إلى سبته سنة (٧٧٣هـ) ، وهناك استقبله سلطان المرينين عبد العزيز المرينى ملك المغرب بحفاوة وأنزله أكرم منزل .

ولما تبوأ ابن الخطيب فى بلاط ملك المغرب أسمى مكانة أخذ يحرض سلطان المرينين على غزو الأندلس وضم مملكة غرناطة إلى ملكه ، فبلغ ذلك ابن الأحمر ، وكان خصوم ابن الخطيب بغرناطة قد تتبعوا سقطاته وأحصوا معايبه ، واتهموه بالزندقة والخروج عن شريعة الاسلام ، ونسبوا إليه أقوالاً ومقالاتٍ أوَّلوها وفق مقاصدهم . فأرسل ابن الأحمر يطلب تسليم ابن الخطيب لرسله ، فأنف السلطان عبد العزيز المرينى لطلبه وعنف رسل الأندلس ، ولم يجبه أيضاً وزيره أبو بكر بن غازى القائم بأعمال الدولة بوصايته على السلطان الصغير محمد السعيد بن عبد العزيز ، عقب وفاة أبيه ، ويومها لم يكن أمام ابن الأحمر إلاَّ التجهيز لمنازلة المرينيين ، فبدأ بغزو جبل الفتح الذى كان تحت ولاية المرينين ، وخرج معه العامة والخاصة فى ركابه ، وكان ممن صحبه أبو سعيد فرج ابن لب . ومِنْ ثَمَّ فليس غريباً أنْ يتنكرَ ابنُ الخطيب لشيخ كان يدينُ بالولاء لأمير ظَلَّ يَسعى جاهداً للفتك به ويتوق إلى الانتقامِ منه حتى تَمَّ له ذلك بالقبض عليه واعتقاله ومحاكمته ، وأفتى بعض الفقهاء المتعصبين بوجوب قتله ، ودس عليه بعض الأوغاد فقتلوه خَنقاً فى سجنه .(١)

٤ - شعره :

لم يكن ابن لب شاعراً محترفاً يقرض الشعر كما يقرضه فحول الشعراء المحترفين

---

(١) انظر نفح الطيب : ٥/١٠٤ وما بعدها ، ونهاية الأندلس : ٣٥٨ .

لصنعه الشعر ، ولكنه ترك لنا طائفة من الشعر الجيد . وبجانب ما قاله من شعر فقد مارس ابن لب النظم فى الأغراض التعليمية انسياقاً فى الاتجاه التعليمى الذى ساد تلك الفترة من حياة علوم العربية ، فنظم منظومة (الأجوبة الثمانية) وهى قصيدة لامية فى النحو ، ونظم القصيدة النونية المسماه بالقصيدة اللغزية فى المسائل النحوية ونظم قصيدة تائية فى الردّ على القائلين بخلق الأفعال . ومن شعر قوله :

خذوا للهوى من قلبىَ اليومَ ما ابقى — فما زال قلبى كُلُّه للهوى رِقَّا
همو القلب يصلى فى لظى الوجد نارهُ — فنارُ الهوى الكبرى وقلبى هُوَ الأشقى
سلوا اليومَ أهلَ الوجد ماذا به لقوا — فكلُّ الذى يلقَوْنَ بعضُ الذى ألقى
فانْ كان عبدٌ يسأل العتقَ سيداً — فلا أبتغى من مالكى في الهوى عتقا
بدعوى الهوى يدعو أناسٌ وكلُّهم — إذا سئلوا طرقَ الهوى جهلوا الطرقا
فطرقُ الهوى شتى ولكنَّ أهله — يجوزونَ فى يوم الرِّهان بها سَبْقَا (١)

وقال فى وداع شهر رمضان المبارك :

أأزمعت يا شهر الصِّيام رحيلا — وقاربت يا بدر التَّمام أُفولا
أجدك قد جدت بك الآن رحلة — رويدك أمسك للوداع قليلا
نزلت فأزمعت الرحيل كأنَّما — نويتَ رحيلاً إذ نويت نزولا
وما ذاك إلاَّ أنَّ أهلَكَ قد مَضَوْا — تفانوا فأبصرت الديار طُلُولا
تفكرت فى الأوقات ناشئةَ التقَّى — أشدَّ به وَطْأً وأقوم قيلا
ولما انجلى وجه الدجى فيك مسفرا — سدلت على وجه الضلال سدولا
متى ارتاد مرتاد مقيلا لعثرة — أتاك فألفى للعثار مقيلا
وناديت فينا صحبة الخير أقبلوا — باقبالكم حزتم لدى قبولا

---

(١) نفح الطيب : ٥/١١ ٥ - ٥١٢ ، والاحاطة : ٤/٢٥٤ .





لقد كنت لما واصلوا ببرهم ... حفيًّا بهم بَرًّا لهم وَوَصُــولا
أقاموا لدين الله فيك شَعائرًا ... هدتهم إلى دار السّلام سبيلًا (١)

وقال يمدح المصطفى صلى الله عليه وسلم ويتشوق الى الديار المقدسة :

إذا القلبُ ثار أثار ادّكـــارا ... بقلبى فأذكى عليه أوارا
تروم جفونى لنار الهـــوى ... خمودًا فتهمى دموعًا غِـــزَارا
فماء جفونى يسحّ انهمـــالا ... ونار فؤادى تهيج استعـــارا
أطيلُ العويل صباح مســاء ... كئيبًا ولست أطيق اصطبـــارا
رقيت مراقىَ للحبِّ شتـــى ... فأفنى مرارًا وأحيى مــرارا
أحِنُّ اشتياقًا لريح سَــرَتْ ... وأبدى هيامًا لبرقٍ أنـــارا
حنينًا وشوقًا إلى مَعْلَـــمٍ ... حوى شرفًا خالدًا لا يُجَـــارى
به اسكن الله اسمى الـــورى ... نبيًّا كريمًا وصحبًا خِيَـــارا
هو المصطفى المنتقى المجتبى ... أرى معجزات وآيًا كبـــارا
يَحقُّ علينا ركوبُ البحـــار ... وجوبُ القِفار إليه ابتـــدارا
وأَمُّ ذراه فمن يحطـــه ... كفاه اعتلاءً أجل وافتخـــارا
فيافوز مَنْ فاز فى طيبـــة ... بلثم المغانى جدارًا جـــدارا
وألصق خدًّا على تربهـــا ... وأكمل حجَّابها واعتمـــارا

٥ - شيوخـــه :-

تَلمذَ ابن لب لطائفة جليلة من علماء عصره وشيوخه المبرزين فى علوم الديـــن والعربية ، منهم :

---

(١) نثير الجمان ص : ١٨٧ - ١٨٨ ، ونفح الطيب : ٥/٥١٠ .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي التنوخي (١) (ت ٧٢٧هـ):

كان إماماً زاهداً مقرئاً للقرآن ضابطاً ، مدرساً للعربية والفقه ، آخذاً في الأدب متكلّماً في التفسير ، ظريف الخطّ ، ثبتاً محقّقاً لما ينقله ، صادعاً بالحقّ ، غيوراً على الدين ، مخالفاً لأهل البدع ، ملازماً للسُّنّة ، كثيرَ الخشوع .

أخذ عن أبي الحسين عبيد الله بن عبد العزيز القرشي المعروف بابن القارئ ، وعن أبي جعفر بن الزبير ، قرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بقراءة نافع جمعا بين روايتي ورش وقالون من أوله الى حزب : (إنّما يستجيبُ الذين يسمعون) (٢).

(٢) أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي البلشي المالقي (٣) - (ت ٧٢٨هـ):

كان له باع مديد في النحو ، ذا فنونٍ وتواضعٍ ومروءةٍ وأخلاقٍ كريمةٍ ، من القُرّاء المجودين ، وله مشاركة في العربية والفقه والأدب والعروض والتفسير قرأ عليه ابن لب قسطا من القرآن العظيم بقراءة نافع جمعاً بين روايتيه ، ومن مسموعاته كثير من كتاب الشمائل للحافظ أبي عيسى الترمذي ، وبعض كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ، وبعض الشفا للقاضي عياض ، وناوله جميع هذه الكتب ، وأذن له في روايتها عنه ، وأجاز له اجازة عامة ما يرويه وسائر ما يصح الاذن فيه على الاطلاق والعموم (٤).

---

(١) انظر ترجمته في الاحاطة : (١/ ٣٧٤ - ٣٧٥ ، الكتيبة الكامنة ص: ٣٢ ، غاية النهاية : (١/ ٢٤ ، نيل الابتهاج ص : ٣٧ - ٣٨ .

(٢) من الآية : (٣٦) من سورة الانعام ، وانظر فهرس السراج ص: ٣١٨ ، وغاية النهاية : ٢/ ٧، ١/ ٢٤ .

(٣) ترجمته في الاحاطة : (١/ ٢٨٧ - ٢٩٢ ، والكتيبة الكامنة ص : ٣٤ ، والديباج المذهب: (١/ ١٩٥ ، ودرة الحجال : (١/ ٦٠ ، وبغية الوعاة : (١/ ٣٠٢-٣٠٣

(٤) فهرس السراج ص : ٣١٨ .

أخذ عن أبي على بن أبي الأحوص ، وأبي جعفر بن الطَّبَّاع ، وابن الضائع وابن أبي الربيع ، وغيرهم من علماء عصره .

من آثاره : رصف نفائس اللآلي ، ووصف عرائس المعالي في النحو ، وقاعدة البيان وضابطة اللسان في العربية ، ولذة السمع في القراءات السبع ، وغير ذلك .

(٣) أبو الحسن على بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتانيّ القيجاطي (١) :(ت ٧٣٠ هـ)

أستاذٌ ماهرٌ محقِّقٌ من مشاهير شيوخ القُرَّاء ، كان عالماً متواضعاً متفنناً حسن السيرة ، أديباً لَوْذَعيا فَكِهاً حلواً ، قَرأ القراءات على أبيه ، وعلى أبي عبد الله بن مساعد الغساني ، وأبي جعفر الطباع ، والأُبَّذيّ ، وغيرهم . قَرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بالقراءات السبع عن طريق الحافظ أبي عمرو الداني وغيره ، وعرض عليه جملة كتب ، وسمع عليه وقرأ ، وتفقه عليه كثيراً في أنواع شتى من العلوم ، ولازمه مدة طويلة إلى أن مات ، وأجازله إجازة عامة في جميع ما يحمله عن شيوخه ، وفي جميع ما صدر عنه من نظم ونثر ، وهو أكبر شيوخه وعليه اعتماده في طريق الاسناد وغيره (٢) .

(٤) أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن محمد السيار البياني (٣) (ت ٧٥٣ هـ) :

من أهل غرناطة ، كان-رحمه الله-حسن الخلق ، كثير التواضع ، أَقرأ الفقه ودَرَّسهُ عمره ، وكان مفزعاً في المشكلات ، مستشاراً في الأحكام ، ومدرساً بالمدرسة النصرية .

---

(١) ترجمته في الاحاطة : ٤ / ١٠٤ ، والكتيبة الكامنة ص : ٣٧ ، غاية النهاية : ٢ / ٥٥٧ ، الديباج المذهب : ٢ / ١١٠ ، بغية الوعاة : ٢ / ١٨٠ ، درة الحجال : ٣ / ٢٣٩ .

(٢) فهرس السراج ص : ٣١٨

(٣) ترجمته في الديباج المذهب : ٢ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، درة الحجال : ٢ / ٤٩ ، الدرر الكامنة : ٣ / ٢٩٥ .

أخذ عن أبي جعفر بن الزبير ، وابن رشيد الفهري ، وأبي جعفر بن الزيات ، وغيرهم .

وعدَّه ابنُ الخطيب من شيوخ ابن لب فقال : ولازم ابن لبٍّ - الشيخ الفقيه أبا عبد الله البياني (١) .

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر الهاشمي الطّنجالي (٢) (ت ٧٢٤هـ)

كان مدركاً ، أصيلَ الرأي ، سهل اللقاء ، رفيقاً بالخلق ، قائماً على الفرائض والحساب ، ذا نصيبٍ وافرٍ من الفقه والحديث والتفسير .

أخذ عن والده ، والخطيب بن أبي ريحانة المربلي ، والقاضي أبي علي بن أبي الأحوص ، وابن ابي الربيع ، وغيرهم من علماء عصره . سمع منه ابن لب ، وأجاز له اجازة عامة (٣) .

(٦) أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن سلمون (٤) (٦٦٩ - ٧٤١هـ) :

من أهل غرناطة ، كان ديِّناً فاضلاً ، حسن الخلق ، لين الجانب . قرأ ببلده وسمع وأسمع وأقرأ . أخذ عن أبي جعفر بن الزبير ، وأبي الحسن البلوطي ، وأبي محمد النفري .

ومن تصانيفه الكتاب المسمى ب (الشافي في تجربة ما وقع من الخلاف بين التيسير والتبصرة والكافي) .

---

(١) الاحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٢٤٥/٣ ، نفح الطيب : ٣٨٩/٥ ، درة الحجال : ١١٣/٢

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٤) ترجمته في الاحاطة : ٤٠٠/٣ - ٤٠٤ .

قرأ عليه ابن لب : القرآن العظيم بقراءة الحرميين ، وسمع عليه جميع سنن أبي داود إلاَّ يسيراً منها.(١)

(٧) أبو عبدالله بن محمد بن يحي بن أحمد بن بكر بن سعد الأشعري المالقي(٢) (٦٧٤ - ٧٤١هـ) :

كان من صدور العلماء وأعلام الفضل ، عارفاً بالأحكام والقراءات ، مبرّزاً في الحديث تاريخاً وإسناداً وتعديلاً وجرحاً ، حافظاً للأنساب ، قائماً على العربية ، مشاركاً في الأصول والفروع . ولي الخطابة بغرناطة فصدع بالحق .

أخذ عن أبي محمد بن أبي السداد الباهلي ، وابن الزبير ، وغيرهم من أعلام وقته من المحدثين والفقهاء والقراء وأهل اللّغة بالمشرق والمغرب.

سمع عليه ابن لب : صحيح البخاري ، وتفقّه عليه في كثير منه ، وقرأ عليه أكثر عقيدة المقترح تفهماً ، وبعض الإرشاد لأبي المعالي ، وبعض التهذيب للبراذعي .(٣)

(٨) أبو عبدالله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن محمد القيسي الوادي آشي(٤) (ت ٧٤٩هـ) :

ولد بتونس سنة (٦٧٣هـ) ونشأ بها . جال في البلاد المشرقية والمغربية ، وكان واسع الرواية ، عظيم الوقار والأبهة ، محدثاً ، ضابطاً ، ثقةً ، له معرفة بالنحو واللغة ، وله تواليف حديثية جملة . قرأ القرآن العظيم على أبي جعفر بن الزيات

---

(١) فهرس السراج ص : ٣١٩.

(٢) ترجمته في الاحاطة : ١٧٦/٢ - ١٨٠ ، الدرر الكامنة : ٢٨٤/٤ ، بغية الوعاة : ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، درة الحجال : ١١٩/٢ ، نيل الابتهاج ص: ٢٣٧

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩.

(٤) ترجمته في الاحاطة : ١٦٣/٣ ، والديباج المذهب : ٢٩٩/٢ - ٣٠١ ، ودرة الحجال : ٣١١/٢ ، ومقدمة برنامج الوادي آشي / محمد الحبيب الهيلة .

وروى عنه ابن لب.(١)

(٩) أبو عبد الله محمد بن على الخولانى - ابن الفخار الإلبيرى(٢) (ت٧٥٤هـ) :

أستاذ الجماعة وسيبويه العصر بالأندلس ، كان فاضلاً تقيًا ، عاكفًا على العلم ملازمًا للتدريس ، له مشاركة فى غير العربية من قراءةٍ وفقهٍ وعروضٍ وتفسيرٍ ، خطب بالجامع الأعظم ودرس بالمدرسة النصرية .

أخذ عن أبى إسحاق الغافقى ، وأبى عبد الله بن عريث ، قال ابن الخطيب فى ترجمة ابن لب : أخذ العربية عن شيخ العصر أبى عبد الله بن الفخار.(٣)

هذا وقد أجاز لابن لب كثيرٌ من العلماء منهم : ناصر الدين المشذالى (ت٧٣١هـ) ، وابن عبد الرفيع (ت ٧٣٣هـ) ، والأصولى المحدث أبو عبد الله محمد ابن أبى القاسم بن حماد ، والفقيه الرواية أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبى القاسم ابن البراء (ت٧٣٦هـ) ، وابن عبد النور (ت٧٤٩هـ) ، والتاج الفاكهانى ، وفخر الدين بن المنير ، وأبو حيان ، والتقى الضائع ، وجماعة.(٤)

(٦) تلاميذه :

كان ابن لب إمامًا فى الفقه والعربية واللغة والقراءات والأصول والتفسير وشيخًا للشيوخ وأستاذًا للأساتذة بالأندلس ، إليه انتهت رياسة الفتوى فى العلوم . وكان أهل زمانه يقفون عندما يشير إليه.(٥)

---

(١) الاحاطة : ٤/٢٥٤.

(٢) ترجمته فى الاحاطة : ٣/٣٥ ، غاية النهاية : ٢/٢٠٠ - ٢٠١ ، بغية الوعاة ١/١٧٤ - ١٧٥.

(٣) الاحاطة : ٤/٢٥٤.

(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، فهرس السراج ص : ٣١٩.

(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠.

واستطاع ابنُ لب العالم الجليل بعلمه أنْ يلفت إليه الانظار وأنْ يدني إليه الأسماع ، فجلس في موضع الشيوخ يدرس ويعلّم ، وتقاطر عليه الطلاب من كلّ صوبٍ ووجدوا في سعة ثقافته وعلمه ومعرفته ما جعلهم يهرعون إليه .

قال تلميذه ابن الخطيب : قعد للتدّريس ببلده على وفور الشيوخ ، ثمّ استقلّ بعد ، وولي الخطابة بالمسجد الاعظم بغرناطة - وهي مرتبة لم يكن ينالها إلاّ كُلّ جهبذ من العلماء - وأقرأ بالمدرسة النصرية في ثامن وعشرين من رجب عام أربعة وخمسين وسبعمائة ، معظماً عند الخاصة والعامة.(١)

وقال التنبكتي : وقل بالأندلس في وقته من أئمتها الجلة مَنْ لم يأخذ عنه.(٢)

وقال المقري وهو يذكر من تلاميذه : في خلق لا يحصون.(٣)

ومن هنا فقد ترك لنا ابن لب عدداً من التلاميذ يفتخر بهم عصرهم من العلماء والشعراء والأدباء.

وإليك أكابر تلاميذه المشهورين مع ترجمة موجزة عن كل واحد .

(١) أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الغرناطي(٤) (ت٨٤٨هـ) :

قاضي الجماعة بغرناطة ومفتيها ، الأطم العلامة الفقيه الحافظ ، له تآليف منها : شرح المختصر ، اعتمده الموّاق وأكثر النقل عنه .

قال التنبكتي : أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب ، والأستاذ الحفّار ، والحافظ ابن علاق.(٥)

---

(١) الاحاطة : ٤/٢٥٤.

(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠.

(٣) نفح الطيب : ٥/٥١٣.

(٤) ترجمته في نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، شجرة النور الزكية : ١/٢٤٨.

(٥) نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، وانظر نفح الطيب : ٥/٥١٣.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي المنتوري [(١)] (ت ٨٣٤هـ) :

كان إماماً راوية ، له فهرسة كبيرة عظيمة الشأن [(٢)] ، والأمالي في الأحاديث العوالي ، والمسلسلات ، وكتاب الغريب ، وتحفة الجليس وبغية الأنيس.

قال السراج : أخذ عن الفقيه الأستاذ الجليل النحوي المقرئ أبي عبد الله القيجاطي ، وعن الأستاذ الفقيه شيخ الجماعة ابن لب ، قرأ عليه بالسبع ، وعرض عليه كتباً [(٣)] .

(٣) أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسيّ الغرناطيّ [(٤)] (ت ٨٢٩هـ) :

هو الشيخ الفقيه القاضي الرئيس الوزير صاحب الرجز المعروف بمنظومة ابن عاصم المسماة بـ(تحفة الأحكام في نكت العقود والإحكام) وهو مختصر في الفقه ، طبع بمصر وترجم إلى الفرنسية . برع في النحو والمنطق والبيان والفقه .

قال التنبكتي : ومن شيوخه مفتي الحضرة وقطب الجماعة الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب [(٥)] .

(٤) أبو يحي محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي [(٦)] (ت ٨١٣هـ) :

هو الأستاذ العالم الأمام العمدة المحقّق المتفنن الخطيب البليغ الكاتب الأديب

---

(١) ترجمته في فهرس السراج ص : ٣٣٤ ، نيل الابتهاج ص ٢٦١ ، شجرة النور الزكية : ٢٤٧/١ .
(٢) فهرس الفهارس للكتاني : ٥٦٥/٢ .
(٣) فهرس السراج ص ٣٣٥ ، وانظر نفح الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ .
(٤) ترجمته في الكتيبة الكامنة ص : ٢٩٨ ، أزهار الرياض : ١٤٥/١ ، ونيل الابتهاج ص ٢٨٩ ، نفح الطيب : ١٩/٥ .
(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٩٠ .
(٦) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٥ ، وشجرة النور الزكية : ٢٤٧/١ ، وأزهار الرياض : ٥٠/١ .

له تأليف كبير في الانتصار لشيخه أبي اسحاق الشاطبي والرّد على شيخه أبي سعيد ابن لب في مسألة الدّعاء بعد الصلاة في غاية الجودة والإفادة ، وكتاب جنة الرضى في التسليم لما قدر الله وقضى .

(٥) أبو عبدالله بن محمد بن محمد بن علي الكناني القيجاطي[١] (ت ٨١٠ - أو - ٨١١) :

وهو أستاذ محقق من مشاهير علماء غرناطة - أخذ عن ابن الفخّار الإلبيري ، وأبي سعيد فرج بن لب ، وسمع عليه الرسالة لابن أبي زيد القيرواني[٢] .

(٦) أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد بن أحمد الانصاري - الحفار[٣] (ت ٨١١هـ)

إمام محدث فقيه صالح ، نشأ بغرناطة مكبا على العلم ، فقرأ على الأستاذ البياني، ولازم أبا سعيد فرج بن لب ، وبه جلّ انتفاعه في الفنون[٤] ، وأخذ عنه ابن سراج وأبو بكر بن عاصم وغيرهما ، ونقل صاحب المعيار بعض فتاويه .

(٧) أبو عبدالله محمد بن علي بن قاسم بن علي الحافظ بن علاق الغرناطي[٥] (ت ٨٠٦هـ) :

حافظ غرناطة وإمامها ومفتيها ومحدثها وقاضي الجماعة بها . أخذ عن أبي عبدالله القيجاطي ، والخطيب بن مرزوق ، وأبي اسحاق الشاطبي ، وابن لب[٦] . له شرح على

---

(١) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، برنامج المجاري ص : ٩٢ .
(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، برنامج المجاري ص : ٩٢ ، نفح الطيب : ٥/١٣ ٥
(٣) ترجمته في برنامج المجاري ص : ١٠٤ ، درة الحجال : ٢/٢٨٤ ، نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ .
(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، نفح الطيب : ٥/١٣ ٥ .
(٥) ترجمته في برنامج المجاري ص : ١٢٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢٨١ - ٢٨٢ ، درة الحجال : ٢/٢٨٣ .
(٦) برنامج المجاري ص ١٢٣ ، ونفح الطيب : ٥/١٣ ٥ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ .

ابن الحاجب الفرعي في عدة أسفار ، وشرح على فرائض ابن الشاط.

(٨) أبو عبدالله محمد بن يوسف بن محمد الصّريحي - ابن زَمْرَك (١) (ت٧٩٧هـ) :

أصله من شرقي الأندلس ، فاضل ، صدْرٌ من صدور طلبة الأندلس وأفراد نجبائها فطن بالمعاريض ، ذكيّ ، حاضر الجواب ، كثير الرقة ، فكِهٌ . قرأ العربية على الأستاذ أبي عبدالله بن الفخار ، والفقه والعربية على الأستاذ أبي سعيد بن لب.(٢)

(٩) أبو عبدالله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن بن عبدالرحمن بن بقيّ (٣) (ت ٧٩١هـ) :

كان رجلاً فاضلاً ، حسن الخلق ، كريم الصحبة ، حصيف العقل ، حسن المشاركة في فنون من فقه وقراءات ونحو وغير ذلك.

قرأ القرآن العظيم بحرف نافع ، على أبيه ، والعربية على إمام الجماعة أبي عبدالله ابن الفخار ، وعلى الأستاذ أبي سعيد بن لب.

(١٠) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الغرناطي الشهير بالشّاطبيّ (٤) (ت ٧٩٠هـ) :

أصولي حافظ ، علّامة محقِّق ، مفسِّر محدِّث ، من أئمة المالكية بالأندلس ، نبغ في فنون متنوعة وصنف فيها مؤلفات أعجب بها العلماء منها : الموافقات في أصول الفقه ، وشرح ألفيه ابن مالك ، والإفادات والإنشادات ، وغير ذلك.

---

(١) ترجمته في الاحاطة : ٢/ ٣٠٠ - ٣١٤ ، نفح الطيب : ٧/ ١٤٥ وما بعدها نيل الابتهاج ص : ٢٨٢.

(٢) نفح الطيب : ٧/ ١٤٧ ، والاحاطة : ٢/ ٣٠٣

(٣) ترجمته في الاحاطة : ٣/ ٣٦ ، برنامج المجاري ص: ١٢٤ ، نيل الابتهاج ص ٢٧٢.

(٤) ترجمته في الاعلام : ١/ ٧١ ، برنامج المجاري ص ١١٦ وما بعدها ، نيل الابتهاج ص ٤٦ - ٥٠ ، شجرة النور الزكية : ١/ ٢٣١.

قال المجاري : ومن شيوخه شيخ الجماعة الأستاذ أبو سعيد فرج بن لب ، عرض عليه مختصر أبي عمرو بن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويه عنه ، وجميع ما يصح دخوله تحت روايته ، وتتضمنه إجازته على العموم بشرطه المعلوم ، وكذلك ما قيده في شئ من منثور أو منظوم ، وحدثه بالكتاب المذكور عن الإمام ناصر الدين أبي علي منصور بن أحمد المشذالي إجازة.(١)

وذكر الشاطبي كثيراً من إفاداته من شيخه أبي سعيد بن لب في كتابه الإفادات والإنشادات(٢) ، كما نقل عنه في شرح الألفية.(٣)

(١١) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني لسان الدين بن الخطيب(٤) (ت ٧٧٦هـ) :

كان رجلاً حسن الشكل ، جيد الفهم ، ذا عبقرية متعددة الجوانب ، فكان طبيباً وشاعراً وفيلسوفاً وكاتباً وسياسياً ومؤرخاً.

وذكر المقري ابن لب في شيوخ ابن الخطيب(٥) دون أن يبين لنا أي شئ أخذ عنه.

(١٢) عبدالله بن محمد بن عبدالله بن سعيد السلماني - ابن لسان الدين بن الخطيب.(٦)

ذكر المقري أنه من تلاميذ ابن لب ، درس عليه بعض المبادئ في العربية.

(١٣) أبو بكر عبدالرحمن بن إبراهيم بن محمد الأنصاري - ابن الفصال :

قال ابن الخطيب : هذا الرجل فاضل عريق في العدالة ، ذكي ، نبيل ،

---

(١) برنامج المجاري ص : ١١٨.

(٢) الافادات والانشادات : ص٩٣ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٥ - ١٦٦.

(٣) شرح الألفية للشاطبي : ٣/ل ١٣

(٤) ترجمته في الجزء الخامس من نفح الطيب.

(٥) نفح الطيب : ٥/ ٥١٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠

(٦) ترجمته في الكتيبة الكامنة ص ٢٧٩ ، ونفح الطيب : ٧/ ٢٨٩ فما بعدها.

مختصر الجرم ، شعلة من شعل الادراك ، طيح المجاورة ، عظيم الكفاية ، طالب متقن .

قرأ على مشيخة بلده ، واختصّ منهم بمولى النعمة على أبناء جنسه أبي سعيد بن لب ، واستظهره من حفظه كتبا كثيرة.(١)

(١٤) أبو محمد عبدالله بن محمد بن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي :(٢)

أديب حافظ قائم على فن العربية ، مشارك في فنون لسانية ، جيد النظم . قعد للاقراء ببلده غرناطة معيداً وستقلاً ، ثم تقدم للقضاء .

ذكر المجاري أن من شيوخه شيخ الجماعة الشهير ذكره في الأقطار الشائع علمه في الأمصار ، مفتي الأندلس وقد وتها الأستاذ أبو سعيد فرج بن لب.(٣)

قال ابن الخطيب : تفقه عليه (أي على ابن لب) بقراءته في جميع النصف الثاني من كتاب الإيضاح للفارسي ، وفي كثير من النصف الأوّل من كتاب سيبويه ، وتفقه عليه بقراءة غيره في أبعاض من كتب عدة في فنون مختلفة كالمدونة ، والجواهر ، وكتاب ابن الحاجب ، وكتاب التلقين ، وكتاب الجمل ، وكتاب التسهيل ، والتنقيح والشاطبية ، وكتاب العمدة في الحديث ، وغير ذلك.(٤)

(١٥) أبو عبدالله محمد بن محمد بن فرن بن عياد الأموي الاشبيلي :

قال المجاري : وقرأت عليه جميع تنقيح الفصول في علم الأصول للامام العلامة شهاب الدين الشهير بالقرافي قراءة تفهم في ألفاظه ، وتصور وتدبر لمعانيه ،

---

(١) الاحاطة : ٣/٤٨٤ ، وترجمته بالمصدر نفسه : ٣/٤٨٣ - ٤٩٧ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ٣/٣٩٢ - ٣٩٩ ، والكتيبة الكامنة ص ٩٦ ، ونفح الطيب ٥/٥٣٩ ، وانظر منه ٧/٥١٧ ، ٧/١٦٦ ، برنامج المجاري ص ٨٤ ، نيل الابتهاج ص: ١٥٤ .

(٣) برنامج المجاري ص ٩١

(٤) الاحاطة : ٣/٣٩٤ ، وانظر نفح الطيب : ٥/٥٤٠ .

وحدثني به عن شيخ الجماعة وإمام الطابقة أبي سعيد فرج بن لب التغلبي ، قـــراءة منه عليه عن أشياخه بأسانيدهم فيه إلى مؤلفه.(١)

(١٦) أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن علي الأنصاري(٢) - ابن الخشاب.

كان أستاذاً فقيهاً جليلاً ، خطيباً ، بليغاً ، مقرئاً ، راوية ، عارفاً ، كثيــرَ التلاوة لكتاب الله تعالى .

ذكره المقري والتنبكتي في تلاميذ ابن لب.(٣)

---

(١) برنامج المجاري ص ١٢٧

(٢) ترجمته في فهرس السراج ص ٣٢١ - ٣٢٢ ، نيل الابتهاج ص ٢٧٠ .

(٣) نفح الطيب : ٥/ ٥١٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ .

(٧) آثـاره :

على امتداد واحد وثمانين عاماً عاشها ابن لب في الأندلس ، ترك لنا آثاراً طيبة أثنى عليها العلماء . وقد ذكرت بعض كتب التراجم عدداً من هذه الآثار وأغفلت بعضها الآخر . وإليك تعريفاً بالموجود من هذه الآثار ، وذكراً لما هو مفقود .

(١) الأجوبة الثمانية :

وهي قصيدة لامية في النحو ، عدد أبياتها أربعة وخمسون بيتاً ، نظمها ابن لب وعلّق عليها شرحاً قصره على حلّ مفرداتها . يقول في مطلعها :

خُذْ حكمَ أجوبةٍ مع ما يشاكلُها ... نظماً على جملةٍ منها قد اشتملا

تمن وارج وسَلْ واعرض وحض ومُرْ ... ولتنه وادع لجزم في الجواب جلا

وذاك في الفعل دون الفاء فان دخلت ... فالفعل اذ ذاك فيه النصب قد حصلا (١)

لكن تسببه في النهي مستند ... للترك عكس الذي في نصبه عقلا (٢)

وأطلق الجزم أهل الكوفة اعتبروا ... فيه الوجود كما في الترك فاعتدلا (٣)

كما أجازوه بعد الفاء داخلة ... فيما يرى الجزم فيه دونها حصلا (٤)

كذا أجازوه بعد النفي ان فقدت ... ولا سماع لهم فيه فما قبلا (٥)

ثم يقول في نهايتها :

وإنْ عطفْتَ على ذي الفاء منتصباً ... فانصبه واجزم ولكن نصبه فضلا (٦)

---

(١) فتح المنان : ل/٣

(٢) نفس المصدر : ل/ ٦

(٣) نفس المصدر : ل/٧

(٤) نفس المصدر : ل/٨

(٥) نفس المصدر : ل/٩

(٦) نفس المصدر : ل/٣٨ .

في غير نفي ونهي والجزاء هنـــــا   على التوهم وهو الوجه منه فــــــلا
فسيبويه يرى ذا الجزم فيه علـــــى   وجه التوهم وهو الحق معتـــــدلا
لأن تقـديرلفظ الشرط اذ نصبـوا   لا يستقيم ، ففيه اللفظ قد عـــدلا (١)
ضاهى (ولا سابق شيئا) (٢) وسابقه   منصوب (ليس) على الاخبار قد مثلا
هو الصحيح فلا تعدل سواه بــــه   من عاب قولا ولم يفهمه ما عدلا (٣)

وقد ذكر الزركلي (٤) أن منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط رقمها (٢٦٢) وهي نسخة من شرح ابن لب نفسه ، وقد استطاع الدكتور عياد الثبيتي أن يحصل على صورة منها ويقوم الآن بتحقيقها وقد شرحها عبد الله بن يحي بن محمد بن عيســى ابن شبل بن أبي البركات ، في كتاب سماه (فتح المنان في الأجوبة الثمان) . توجـد منه نسخة خطية (٥) بمكتبة (برلين) تحت رقم (٦٧٥٣) ، وتقع في احدى واربعين ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على عشرين سطرا في صفحتيها ، متوسط كلمات كل سطـر سبع كلمات ، كتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وكتب عنوانها على الورقـــة الأولى .

وتبتدئ هذه المخطوطة بعد البسملة بمقدمة بيّن فيها المؤلف غرضه من التأليف وهو شرح هذا النظم شرحاً يحلّ معضلاته ويكمّل مفضلاته ، وقد جاء في ختامهـــا

---

(١) فتح المنان : ل/ ٣٩
(٢) اشارة الى البيت الذى أنشده سيبويه من باب التوهم ومراعاة المعاني وهــو قول زهير :
بدا لي أني لست مدرك ما مضى   ولا سابق شيئا اذا كان جائيــا
(٣) اشار بهذا الرد على السيرافي حيث خالف سيبويه وجعل العطف على الموضع في الجزم وان كان في البيت على التوهم .
(٤) الاعلام : ٥/ ١٤٠ .
(٥) وقد وفقت في الحصول على صورة منه

ما نصه : (وقد تم ما أردناه من شرح هذه الأبيات معتمدين على ما تقرر من القواعد من كتاب التسهيل والخلاصة وغيره ، ولم أطالع وقت شرحه كتابا غير شرح صاحب النظم ، ولم يفصح هذا الافصاح كما هو عادة من شرح كلام نفسه .

تم هذا الكتاب تأليفا في أواسط شهر رجب الفرد سنة صيغ صياغة حسنة (١٠٩٠هـ) والله الموفق ، والحمد لله) (١).

وجاء في هامش الورقة الأخيرة : (تَمَّ هذا الكتاب على يد الفقير الى رحمة مولاه عبد الحي بن ابراهيم البهنسي في آخر ذي الحجة في وقت العصر نهار الأربعاء سنة ١١٥٤هـ.

(٢) تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد :

توجد منه نسخة خطية ضمن مجموع بمكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩٦) من الورقة (٥٠ - ١٧١) ويضم معه كتاب : (الحديقة المستقلة النضرة في فتاوى علماء الحضرة - غرناطة -)

ولم يذكر جامع فتاوى ابن لب اسمه في مقدمته وانما اكتفى بقوله في الورقة (٥٠) : الحمد لله تعالى ، هذا ما ألفيته من مسائل شيخ الجماعة وامامها الفقيه الاستاذ العالم المحقق الحجة القدوة أبي سعيد فرج بن لب الثعلبي رحمه الله .

وقد ذكر المقري فتاوى ابن لب فقال : وله فتاوى مدونة بأيدي الناس ، وممن جمعها الشيخ ابن طراكاط الأندلسي (٢).

(٣) القصيدة النونية :

وهي القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، نظمها ابن لب وعني بشرحها ، ولم

---

(١) فتح المنان : ل/ ٤١

(٢) نفح الطيب : ٥/ ٥١٤.

تذكر كتب التراجم القديمة التى بين أيدينا هذه القصيدة ولا شرحها ، وقد ذكرها الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل فقال : ولابن لب منظومة نونية فى الألغاز النحوية.(١) وعبد الله بن شبل فى كتابه (فتح المنان فى الأجوبة الثمان) فقال : وهو صاحب القصيدة النونية فى غرائب النحو.(٢) ونقل عنها الراعى الغرناطى أبياتا فى كتابيه : عنوان الافادة لأخوان الاستفادة(٣) ، والأجوبة المرضية.(٤) وأوردها السيوطى كاملة مع شرحها فى كتابه (الاشباه والنظائر)(٥)

لهذه القصيدة وشرحها نسختان خطيتان ، أحداهما بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم (١٦٤٨د) من الورقة - ٩ - ١٧ ، كتبت فى الخامس والعشرين من شهر شعبان عام ثمانية ومائة وألف ، مكتوبة بخط نسخى معتاد .

والأخرى بجامعة (برنستون) تحت رقم (١٨١٦) وعنوانها : الألغاز النحوية فى علم العربية ، مكتوبة بخط معتاد ، كتبها محمد أبو البرور بن أحمد بن عباس ، ولا تاريخ عليها ويحتفظ مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بشريط مصور عنها تحت رقم (٧٥٢) . مصورة عن/ دار الكتب المصرية برقم (٧٠٢) نحو تيمور ضمن مجموعة مخطوطة من ورقة : ٢ - ١٧ وقد عنى بتحقيقها الزميل الأستاذ عياد الثبيتى بجامعة أم القرى ونشرت بمجلة البحث العلمى والتراث الاسلامى التى يصدرها مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ضمن محتويات العدد السادس لعام ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ فى الصفحات من : ٣٦٩ الى ٤١٧ .

---

(١) حاشية الخضرى : ١/ ١٥٩ .
(٢) فتح المنان : ل/ ٢
(٣) عنوان الافادة لاخوان الاستفادة ل/ ٨١
(٤) الاجوبة المرضية - انظر مقدمة الراعى له .
(٥) الاشباه والنظائر : ٣/ ٢٧ فما بعدها .

وتوجد نسخة ثالثة من هذه القصيدة بدار الكتب المصرية[(١)] تحت رقم (٥٤١ ز) ضمن مجموعة فى ١٨ ص ، وهى بخط مغربى .

هذا وأقر بأنى قد استفدت من مقدمة الدكتور عياد الثبيتى فى تحقيقه لهذه القصيدة فيما يختص بترجمة ابن لب .

(٤) القول المجتاز فى مسألة ابن الموا ز .

وهو رسالة تتعلق بجواب على مسألة سئلها الأستاذ أبو سعيد ، وأورد هذا السؤال وجوابه (الونشريسى) فى المعيار المعرب فقال : وسئل الأستاذ أبو سعيد ابن لب عن هذه المسألة ، ورسمها بالطريق الممتاز لسلوك ابن الموا ز.[(٢)]

(٥) رسالتان فى الفقه :

هاتان الرسالتان موجودتان بالرباط بالخزانة العامة[(٣)] فى مجموع رقم (د / ١٥٨٨) الرسالة الاولى : من ١/ب - الى ٧/ب ، والثانية : من ٣١ الى ٤٨ ، وهما بخط مغربى واضح .

وموضوع الاولى : أحكام فى الطهارة والصلاة ، وموضوع الثانية : ما يعرض فى الصلاة مما ليس مشروعا على جهة السهو أو الشك أو العمد ، مع بيان الحكم المترتب عن كل أمر يعرض لتعيين المواطن التى تجرى فيها الصلاة بدون سجود سهو ، والتى ترقع فيها الصلاة بسجود وتمييزها عن المواطن التى تبطل فيها وتعاد . وهذه الرسالة تنبنى على الأولى بحيث لا يستفاد منها الا بعد تمييز أركان الصلاة عن سننها وفضائلها الواردة فى الرسالة الاولى .

ولابن لب أسلوبه المتميز فى هاتين الرسالتين ، اذ هو أسلوب مبسط ، لا تبعد

---

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب : ٢/ ٥٨

(٢) المعيار المعرب : ٢/ ٥٠ فما بعدها ، وانظر نيل الابتهاج ص : ٢٢٠

(٣) انظر الأعلام : ٥/ ١٤٠ .

فيه توسعا لعرض مسائل الخلاف ، بل يشير اليه اشارة عابرة فى الغالب ، وهو ذو تنظيم محكم للمسائل مما ييسر فهمها واستيعابها ، وفى تنظيمه ما يخالف المعهود عند غيره من الفقهاء أحيانا .

وقد قام الأستاذان - محمد أبو الأجفان ، وعبد الرحمن عوف ، من الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتحقيق هاتين الرسالتين والتعليق عليهما ، ونشرتا بتونس عام ١٩٨١ م . وقد تحصّلت على نسخة منهما .

(٦) القصيدة التائية فى الرد على القائلين بخلق الافعال للانسان :

وهى قصيدة فى علم الكلام كان قد أجاب بها ذميا قال أبياتا فى ذلك ، استشهد على كل بيت منها بآية ، يقول فيها :

قضى الرب كفر الكافرين ولم يكن ... ليرضاه تكليفا لدى كل ملة

نهى خلقه عما أراد وقوعه ... وانقاذه والملك أبلغ حجة .. الخ

وقد أوردها مع الآيات الكريمة والشواهد الشاطبى فى : الافادات والانشادات(١) وابن فرحون فى الديباج المذهب(٢) . وتوجد منها نسخة خطية ضمن مجموع بمكتبة الاسكوريال تحت رقم - ١٨١٠ - ، كما أنها موجودة ضمن تقريب الأمل البعيد الذى تقدم ذكره (ل ٩٧ - ٩٨) .

(٧) نوازل ابن لب :

وهى عبارة عن مسائل فقهية سئل عنها الأستاذ ابن لب ، وأجاب عليها وفق أحكام المذهب المالكى .

توجد منها نسخة بمكتبة الحرم النبوى الشريف بالمدينة المنورة ، تحت رقم :

---

(١) الافادات والانشادات ص : ١٧٢ فما بعدها .

(٢) الديباج المذهب : ٢/١٢٩ فما بعدها ، وانظر درة الحجال : ٣/٢٦٦ .

(٢١٢١/٢/٢١٧) ، ومنها شريط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القـــرى ، تحت رقم : (٢٨٦) (فقه مالكي) .

عدد أوراقها (٣١) في كل ورقة صفحتان ، وعدد الأسطر بها (٢٠) سطرا ، وخطها مغربي .

كتبها سنة (١١٤٧هـ) فتح الله بن المرابط شعبان بن طاهر الطاهر بـــن عبد الحق .

(٨) الطرر المرسومة على الحلل المرقومة :

وهو شرح لأرجوزة ألفية في أصول الفقه ، ألّفها لسانُ الدين بن الخطيب . توجد منها نسخة خطية بمكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب.(١)

(٩) شرح جمل الزجاجي :(٢)

وهو تقييد على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ، وقد قمت بتحقيقه والتعليـــق عليه في القسم الثاني من هذه الرسالة ، فلينظر في موضعه .

(١٠) رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعولي (بَدَّلَ وأَبْدَلَ) وما يرجـــع إليهما في المادة :

وهي رسالة جمع فيها ابن لب كل ما يختصّ بمحل دخول الباء من مفعولي بـــدل وأبدل وما اشتق منهما في المادة ، مما لم يكن مجتمعا في مصدر واحد ، من معاجم اللغة وكتب النحو وكتب التفسير .

---

(١) انظر مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بمكة المكرمة ، العدد السادس ص : ٢٧٧ .

(٢) انظر نفح الطيب : ٥/٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، وتاريخ الادب العربي لبروكلمان : ٢/١٧٥ .

يقول فى مقدمتها : الحمد لله الذى جعل العلوم الشرعية مناهل صافية تورد، ومصابيح نيرة توقد ، وقيض لها حملة مجالسها عليها تعقد ، وأحاديثها لديهم تنشد ، وزيفها لديهم ينقد ، وضالتها عليهم تنشد ، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله أفضل صلاة تامة وأزكى ، سلام سرمدى مؤبّد ، وبعد :

فانى سئلت عن مسألة تعيين محل دخول الباء من مفعولى بَدَّلَ وأَبْدَلَ ، وما يرجع إليهما فى المادة ، وكان الذى حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل :

* فعما قريب يبدل العسر باليسر *

يزعم أنه لحن خارج عن كلام العرب ، وأن صوابَ الكَلَام : يبدل اليسر بالعسر أى : يجعل اليسر بديل العسر وعوضه ، قال : فانما تدخل الباء بعد هذا الفعل ابدا على المتروك ، ويجرد الحاصل منها ، فهو الذى يقام مقام الفاعل على اللزوم ، فصوبت للسائل ذلك المقال ، وأنكرت ذلك الانكار ، فسألنى تقييد المسألة ببسط وبيان ، فقلت فى الجواب - والله سبحانه المستعان - إنَّ لأفعال هذه المادة فى الاستعمال أربعة أوجه :-) . الخ .

هذا وقد حقّقَ هذه الرسالة الأخ الدكتور عيّاد الثبيتى ، وهى الآن قيد النشر .

وقد أورد هذه الرسالة السيوطى فى كتابه (عقود الزبرجد فى اعراب مسند الامام أحمد) ، وأشار اليها فى بغية الوعاة (١).

وبمركز البحث العلمى بمكة شرائط مصورة من كتاب السيوطى (عقود الزبرجد) الذى به هذه الرسالة تحت الارقام التالية :

---

(١) بغية الوعاة : ٢/ ٢٤٤ .

١ - شريط رقم (٧٥٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٩٢ حديث).

٢ - شريط رقم (٦٢٤ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٧٤٤ق).

٣ - شريط رقم (٦٢٦ نحو) عن نسخة آيا صوفيا رقم (٨٧٦)، وهناك شرائط لكتاب السيوطي بالمركز من نسخ أخرى تحت الأرقام التالية: (٩٤٣ نحو، و: ٥٨٦ نحو، و: ٥٨٩ نحو، و: ٦٥٣ نحو، و: ٧٤٢ نحو، و: ٧٥٤ نحو).

آثار لابن لب مفقودة :

(١١) شرح تصريف التسهيل :

(١٢) الدّعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة :

قال المقري: وقد رد عليه في هذا التأليف تلميذه أبو يحي بن عاصم الشهيد في تأليف نبيل انتصاراً لشيخه أبي إسحاق الشاطبي.[1]

(١٣) الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة :

ويقع في مقدار كراستين، ضمّنه كل أصيل من الرأي وصحيح النظر.[2]

(١٤) ينبوع عين الثرة[3] في مسألة الاطامة بالأجرة :

(٨) وفاته :

ذكر المنتوري من تلاميذ ابن لب أن وفاة شيخه ابن لب، كانت في ليلة السبت لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة عام اثنين وثمانين وسبعمائة[4] للهجرة. وذكر

---

(١) نفح الطيب: ٥/٥١٤، ونيل الابتهاج ص: ٢٢٠

(٢) نيل الابتهاج ص: ٢٢٠

(٣) وفي: نفح الطيب: ٥/٥١٤، ونيل الابتهاج ص: ٢٢٠ (الشرة) بالشين.

(٤) نفح الطيب: ٥/٥١٢ - ٥١٣.

نحوه الشيخ أبو زكريا السراج فى فهرسه (١) .

ونقل ابن حجر فى (إنباء الغمر بأنباء العمر) (٢) ، والسيوطى فى بغية الوعاة (٣) ، أنّ وفاة ابن لب ، كانت سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

وما ذكره المنتورى من تاريخ وفاة ابن لب هو الصّحيح فى نظرى ، لأنّه من تلاميذه ، وصاحب البيت ادرى بالذى فيه .

---

(١) فهرس السراج ص : ٣١٨ (خ)

(٢) انباء الغمر : ٢٤٩/١

(٣) بغية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

الفصل الثاني

دراسة

تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

الفصل الثانـــي

دراسة : تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجـــي

قبل الحديث عن تقييد ابن لب هذا يجدربنا أن نُلِمّ بالحديث عن كتاب الجمل نفسه في ايجاز وتركيز.

مدخـل :

كتاب الجمل وعناية العلماء به :

(أ) مؤلفـــه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزَّجاجي (١) ، من أهل الصَّيمرة ، وُلِـــدَ بنهاوند - جنوبي همذان - وانتقل إلى بغداد حيث لقى أستاذه إبراهيم بن السـري الزَّجاج ، فلازمه حتى نسب إليه ، وأخذ عنه وعن أبى بكر بن السراج ، وأبى الحسن على بن سليمان الأخفش الصغير ، وأبى بكر بن الخياط ، وأبى بكر بن شقيـــر ، وابن كيسان ، وغيرهم من علماء عصره . وتخرج على يده عدد من التلاميذ .

وقد خلّف الزَّجاجيّ مصنفات كثيرة ، نُشِرَ منها : الأمالى ، وكتاب الجمـــل ، والايضاح فى علل النحو ، والابدال والمعاقبة والنظائر ، وكتاب معانى الحـروف والصفات ، واللامات ، ومجالس العلماء ، ومختصر الزاهر ، وله مصنفات أخـــرى بعضها مازال مخطوطا وبعضها الآخر مفقود .

توفى الزَّجاجيّ بطبرية وقيل بدمشق فى رجب سنة سبع وثلاثين وثلاثمائه ، وقيل : سنة تسع وثلاثين ، وقيل : سنة أربعين وثلاثمائة .

---

(١) انظر ترجمته فى : انباه الرواة : ٢/ ١٦٠، والنجوم الزاهرة : ٣/ ٣٠٧ ، والبداية والنهاية : ١١/ ٢٢٥، وشذرات الذهب : ٢/ ٣٥٧، ومرآة الجنان : ٢/ ٣٣٢، وبغية الوعاة : ٢/ ٧٧.

(ب) كتاب الجمل :

طُبِعَ هذا الكتابُ (١) في الجزائر سنة (١٩٢٦م) بتحقيق محمد بن أبي شنب. ويُعَدُّ كتاب الجمل نقطة تحوّل في التأليف النحوي وترتيب أبوابه ومسائله . وقد كتب له من الذيوع والانتشار ما لم يكتب لغيره ، وتداولته أيدي الطلاب والدارسين والشراح بعنايه وأهتمام ، في جميع أقطار العالم الاسلامي ، حتى صار كتاباً لأهل المغرب والمصريين وأهل الحجاز واليمن والشام.(٢)

(ج) أسلوبه :

يمتاز كتاب الجمل بسهولة عبارته وعدم تعقيده ، وخلوه من الالتواء والتعليلات والاحتجاجات ، وهو في عبارته ونزعته التعليمية لا يجاريه إلاّ كتاب الايضاح للفارسي حيث يمتاز عن الجمل بالتبويب المنظم الذي يخضع لفكرة خاصة خلا منها كتاب الجمل .

(د) أسباب شهرته :

ترجع أسباب شهرة كتاب الجمل الى ما يأتي :-

(١) أسلوب عباراته السهل واشتماله على أبواب النحو والصرف ، يعطيك القاعدة العامه في ايجاز وفي جمل ميسورة بعيدة عن تأويلات المتأولين وتعقيدات المعقدين وتفريعات النحويين المعروفة عنهم في المسألة الواحدة ، فهو من كتب النحو الجامعة مع يسر وسهولة في منهجه ، وقدْر جيد من الشواهد والأمثلة التوضيحية ، متقن تمام الاتقان برئ من الحشو.

---

(١) وطبع أخيرا بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الاستاذ بجامعة اليرموك في الاردن ، مؤسسة الرسالة ببيروت لعام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢) انباه الرواة : ٢/ ١٦١.

(٢) الجوّ التعبديّ الذى ألف فيه ، فقد ألّفه الزّجاجيّ فى مكة المكرمة ، وكان اذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً ، ودعا اللهَ بالمغفرة وأنْ ينفع بكتابه وقراءته .(١) وتلك لعمرُ الله طريقة صاحبها الاحسان والبركة ، ومن ثم تلمس الناس الخير والبركة فى هذا الكتاب فأقبلوا عليه .

هـ - اشتغال العلماء به :

بدأت عناية العلماء بكتاب الجمل فى القرن الرابع الهجرى ، واطّردت هذه العناية حتى القرن التاسع الهجرى ، فاعتنى عددٌ غير قليل من العلماء بشرحه وشرح أبياته والتّعليق عليه والتّنبيه على خطئه ، وقد أورد صاحب كشف الظنون من شراح الجملِ عدداً كبيراً(٢) ، قال اليافعى : وأخبرنى بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً(٣). وقد أحصى الدكتور عبد الحسين المبارك فى كتابه - الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة - خمسين شرحا(٤) ، وأحصى الأخ الدكتور عياد الثبيتى فى رسالته - البسيط فى شرح الجمل - تحقيق ودراسة) - تسعةً وسبعين شرحاً ، عرّف بمؤلفيها وأماكن وجودها فى مكتبات العالم.(٥) هذا وقد وقع خلط كبير فى كشف الظنون(٦) وتاريخ الأدب العربى(٧) لبروكلمان ، بين شروح جمل الزجاجى وجمل عبد القاهر الجرجانى ، فينبغى التنبه لذلك .

---

(١) شذرات الذهب : ٢/٣٥٧ ، وبغية الوعاة : ٢/٧٧ .
(٢) كشف الظنون : ٦٠٤ .
(٣) مرآة الجنان : ٢/٣٣٢ ، وشذرات الذهب : ٢/٣٥٧ .
(٤) الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة ص : ٥٣ - ٦٤ .
(٥) البسيط فى شرح الجمل : ر / د / انظر قسم الدراسة ص : ٤٣ - ٥١ .
(٦) كشف الظنون : ٦٠٣ .
(٧) تاريخ الادب العربى : ٢/١٧٥ .

تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

جاء عنوان الكتاب المعنى بالتحقيق على الورقة الثانية من نسخته الوحيدة - فيما علمت - المحفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩) ، على هذا النحو : (هذا تقييد على بعض جمل ابى القاسم الزّجاجيّ للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم ابن لبّ رحمه الله ورضى عنه) .

وجاء في بعض كتب التراجم باسم (شرح جمل الزجاجي)(١) .

والواقع أنّ هذا الكتاب الذى بين أيدينا ليس شرحًا بالمعنى المعروف بمعنى أنْ يواكبَ الشّارحُ عبارات الكتاب المشروح فقرةً فقرةً ، ثم يعرض لها بالشرح والايضاح .

فابنُ لبّ في تقييده لم يلتزم عادة الشراح مثل أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، وانما اكتفى من نَصّ الجمل بوضع عناوين أبوابه فقط ، وأهمل نَصّ كلام الزجاجي في الجمل اهمالاً تامًّا ، ولم يورد من عباراته شيئًا يذكر إلاّ في معرض التمثيل في بعض المسائل(٢) ، وهذا نادر جدا .

وعلى ضوء هذا المنهج الذى سلكه ابن لب في تقييده ، يمكن القول بأنّ مَنْ يقرأ تقييده يكاد يشعر أنّه أمام مؤلّف في النحو مبتكر .

متى ألّف ابن لب تقييده ؟

ليس بين أيدينا ما يدلّ على زمن تأليف (تقييد ابن لب على جمل الزجاجي) أو السنة التى كُتِبَ فيها ، فلم نظفر بما يشير إلى ذلك ، ولم تسعفنا المصادر بشىء من هذا .

والذى يبدو لى - والله أعلم - أنه من مصنفاته المتأخرة ، وأنّه لم يكمله مع وجود

---

(١) انظر نفح الطيب : ٥/٥١٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ ، تاريخ الادب العربى لبروكلمان : ٢/١٧٥ .

(٢) تقييده ل /٦٨ ، ١٤٠ .

ما يفيد عقد عزمه على اكماله ، والدليلُ على ذلك إشاراته الكثيرة في هذا الجزء الذى بين أيدينا إلى أبواب ستأتى فيما بعد ، وأنه سيبسط القول فيها ، ومن ذلك ما جاء في باب معرفة علامات الإعراب ، قال : (والرابع - من وجوه شبه ما لا ينصرف - الشبه بالأصل نحو : أحمر ، المنكر بعد التسمية به يمتنع صرفه حينئذٍ لشبهه بأحمر الصفة قبل أنْ يُسَمَّى به ، وكذلك الجموع المتناهية إذا نُكِّرت بعد التَّسمية بها تشبه أصلها قبل التسمية فلا تنصرف لذلك . وسيبسط هذا في أبواب ما لا ينصرف إنْ شاءَ اللهُ)(١) .

وجاء في باب النَّعت : (... والإضافة المحضة هي التي ليست في نية الانفصال كالإضافة في نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآن ، المراد : ضاربٌ زيداً ، فالإضافة هنا يرادُ بها الانفصال ، وسيبيَّن حكمُ الإضافة في بابها إنْ شاءَ اللهُ)(٢) .

وجاء في باب (إنَّ) وأخواتها : (... وفي هذا شذوذٌ عند سيبويه من جهة عدم تكرار النَّفي ، ومن مذهبه أنَّ (لا) النَّافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بُدَّ من تكرار النَّفي إلاَّ في ضرورةٍ ، وسيأتي بيانٌ هذا مُكمَّلاً والكلام عليه في باب (لا) إنْ شاء الله عز وجل)(٣) .

ومن هذه الإشارات ندرك أنَّ ابن لب عقد العزم على أنْ يكونَ تقييده شاملاً لكلِّ أبوابِ الجُملِ ، ولكن يبدو - واللهُ أعلمُ - أنَّ المنية أدركت ابن لب قبل أنْ يكمل تقييده على كتاب الجمل ، أو لعَلَّ هناك سبباً آخرَ حال دون إكمال كتابه ، كل هذا احتمال استخلصته من عبارة الناسخ في ختام هذا التقييد ، قَالَ النَّاسخُ :

---

(١) تقييده : ل / ٥ .

(٢) تقييده : ل / ٢٥ .

(٣) تقييده : ل / ١٧٢ .

(ألفيت فيما قيدت هذا منه ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضى عنه) (١)

أبواب التقييد وفصوله :

لما كان ابنُ لب - رحمهُ اللهُ - يكتبُ على جمل الزّجاجيّ ، فقد ألزم نفسه بمتابعة تسلسل أبواب الجمل كما وردت في متنه دون تقديم أو تأخير ، فقد أورد في هذا الجزء - الذي بين أيدينا - من تقييده سبعة عشر باباً من أبواب الجمل ، وزاد عليها ضمن باب العطف (عطف البيان) ، وليس عطف البيان في كتاب الجمل ، لأن الزجاجي خصّ عطف النسق بالكلام في باب العطف وأهمل عطف البيان الذي زاده ابن لب في تقييده .

وعناوين أبواب الجمل التي جاءت في تقييد ابن لب هي على الترتيب كما يلي :

١ - الكلام وما يتألف منه .

٢ - باب الإعراب .

٣ - باب معرفة علامات الاعراب .

٤ - باب الأفعال .

٥ - باب التثنية والجمع .

٦ - باب الفاعل والمفعول به ، ونوع آخر منه .

٧ - باب ما يتبع الاسم في اعرابه .

٨ - باب النعت .

٩ - باب العطف .

١٠ - باب التوكيد .

---

(١) تقييده : ل/١٨٠ .

١١ - باب البدل .

١٢ - باب أقسام الأفعال في التعدي .

١٣ - باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعديه .

١٤ - باب الابتداء .

١٥ - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره .

١٦ - باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .

١٧ - باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١٨ - باب الفرق بين (إنّ) و(أنّ) .

تلك هي عناوين أبواب الجمل التي جاءت في هذا الجزء من تقييد ابن لب. وقد أسهب ابن لب في شرح هذه الأبواب كثيرا مما اقتضاه أنْ يقسِّمَ تلك الأبواب إلى فصول ، والفصول إلى مسائل ، فبلغت جملة الفصول في تقييده واحداً وعشرين فصلا ، وجملة المسائل ستاً وسبعين مسألةً . تناول في هذه الفصول والمسائل جانباً من جوانب الباب الذي يشرحه ، مع وضع عناوين بارزة لهذه الفصول والمسائل .

وقد يعمد إلى افتتاح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحده أو يوطئ للكلام في مسائله .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أنّ ابن لب لم يضع مقدمةً لتقييده هذا ، يبيِّن لنا فيها هدفه ودوافعه من تأليف هذا التقييد ، وكذلك منهجه الذي سار عليه .

بدأ ابن لب تقييده بقوله - بعد البسملة - : الكلام هو اللفظ المركَّب وجوداً أو تقديراً ، المفيدُ بالوضع ، ثم بيَّن محترزات هذا التعريف ، ثم تكلَّم على أقسام الكلام في كلام أبي القاسم ، وتناول خواصَّ الأسماء وخواصَّ الأفعال ، ثم انتقل إلى باب الإعراب فتحدَّث عن ألقاب الاعراب والبناء ، ثم ذكر بعد ذلك باب معرفة علامات الإعراب فتحدث عن الرَّفع وعلاماته والنَّصبِ وعلاماته والخَفْضِ وعلاماته والجَزْم وعلاماته

ثُمَّ أنتقلَ إلى التنوينات فى كلام العرب فذكرها بأقسامها ، ثم تحدَّث عن المعرب والمبنى من الأسماء والأفعال . ثم انتقلَ إلى باب الأفعال فتحدَّث عن أقسامها الثلاثة ، الماضى والمضارع والأمر.

ثم انتقل إلى باب التثنية والجمع فعمد فيه أولا إلى تعريف التثنية ، ثم تكلم على شروط التثنية ، ثم قسَّم الاسم المثنى إلى منقوصٍ وهو على ضربين : منقوصٌ بقياسٍ ومنقوصٌ بغير قياس ، ثم الاسم المقصور فالممدود ، وعرض لكلٍ هذه الأقسام بالأمثلة والشواهد ثم انتقل إلى الجمع فقسمه إلى أربعة أقسامٍ : جَمْعُ سلامة ، وجَمْعُ تكسير واسم جمع واسم جنس ، وتناول كل نوعٍ منها بالتَّعريف ، ثم تحدَّث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهذا الجمع هو الذى دار عليه الباب من أنواع الجمع.

ثم انتقلَ إلى باب الفاعل والمفعول به ، فبدأ بتعريف الفاعل ثم فَصَّلَ أحكامَهُ ما يتعلَّق بها ، ثم تحدَّث عن المفعول به فعرَّفه وبيَّن مرتبتَهُ ومواضع تأخيره عن الفاعل وتقديمه عليه ، ثم انتقلَ إلى نوعٍ منه آخر فتحدَّثَ عن الموصولات أسماءً وحروفًا ثم انتقل إلى باب ما يتبع الاسم فى إعرابه فبدأ بباب النَّعت فعرَّفه وتحدَّث داخل هذا الباب عن المعارف الخمسة : المضمر والعلم والمبهم - اسم الاشارة - والمعرَّف بالألف واللَّامِ ، والمضاف إلى واحدٍ من هذه المعارف إضافة محضة واستوفى الكلام على كلِّ واحدٍ من هذه المعارف ، ثم انتقلَ إلى باب العطف فقسَّمه إلى قسمين :

بيان ونسق ، فتكلَّم أولاً على عطف البيانِ وهو من زياداته على كتاب الجمل ، ثم تكلَّم على عطف النسق وقسَّمه إلى ثلاثة فصول : الأول فى العطف وحقيقته ، والثانى : فى العاطف ، والثالث : فى المعطوف والمعطوف عليه ، وذكر فى هذا الفصل سبع مسائل . ثم انتقل إلى باب التوكيد فقسَّمه إلى قسمين : لفظىٌّ ومعنوىٌّ ، واستوفى الكلام على اللفظى ، وقسَّم المعنوى إلى مسائل : الأُولى : فى ألفاظه ، والثانيه فى معانى هذه الألفاظ ، والثالثة : فى المؤكَّد ، والرابعة : فيما ينصرف من هذه

الألفاظ ، والخامسة : فيما يجوز منها أنْ ينفردَ فيؤكَّد به وحده ، وما لا يجوز ، والسادسة : في ترتيبها ، والسابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ.

ثم انتقل إلى باب البدل فقسمه إلى ثلاثة فصولٍ : الأولُ في حقيقته ، والثاني : في أنواعِ البدلِ ، والثالث : في أحكام البدلِ مع المبدلِ منه ، وأورد فيه أربع مسائل واستوفى الكلام عليها . ثم انتقلَ إلى باب أقسام الأَفعال في التَّعدى وقسَّمه إلى ثلاثة فصول : الأول في حقيقة التَّعدى ، والثاني في أقسام الأفعال بالنَّظر إلى التَّعدى وعدمه ، والثالث في أحكام الأَفعال مع مفعولاتها ، وأورد في هذا الفصل ست مسائل . ثُمَّ انتقلَ إلى باب ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية وقَسَّم هذا الباب إلى مقدمةٍ وأربعةِ فصول : الفصلُ الأولُ في المصدر ، وأورد فيه ست مسائل استوفى الكلام عليها ، والفصل الثاني في ظرفُ الزمان وفيه ست مسائل ، والفصل الثالث في ظرف المكان وفيه سبع مسائل ، والفصل الرابع في الحالِ وذكر فيها ست مسائل ، واستوفى الكلام على مسائل هذه الفصول .

ثم انتقلَ إلى باب الابتداءِ فقسَّمه إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول في المبتدأ وفيه أربع مسائل ، والفصل الثاني في الخبر وفيه سبع مسائل ، والفصل الثالث في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر ، وفيه مسألتان ، وقد استغرق هذا الباب من المخطوط ثلاثين لوحةً .

ثم انتقلَ إلى باب اشتغالِ الفعلِ عن المفعول بضميره ، وقسَّمه إلى فصلين : الأول في حدِّه ، والثاني في إعراب ذلك الاسم المتقدِّم وفيما يحملُ عليه من ضمائره أو أسبابه ، وذكر في هذا الفصل أحوال إعراب المشتغل عنه .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، وقسَّمه إلى أربعة فصول : الأول في عددِ هذه الكلم وتعيينها ، والثاني في أقسامِ هذه الكلم ، والثالث في معاني هذه الأفعال ، والرابع في عطها وأحكام ما تعمل فيه ، وأورد في هذا الفصل أربع

مسائل ، ثم ختم هذا الباب بمسألةٍ تكلّم فيها في موضعين ، أحدهما فيما تدلّ عليه أفعالُ هذا الباب ، هل هو الحدثُ والزمانُ أم الزمان خاصةً ؟ والثاني في بنائها للمفعول ، وفي لفظة (مَكُون) الواقعة في كلام سيبويه في هذا الباب ، وساقها أبو القاسم في باب (إنّ) .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، وجعلَ الكلامَ فيه في سبع مسائل ، استوفى الكلام على كلّ مسألةٍ تحت عنوان منفصلٍ كما هو شأنه في كل مسائل الكتاب وفصوله .

ثم انتقل إلى باب الفرق بين (إنّ) و(أنّ) ، فبيّن فيه المواضع التي تقع فيها (إنّ) مكسورة ، والمواضع التي تفتح فيها همزة (ان) والضابط لذلك .

وكان هذا الباب هو آخر ما وجد من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، كما تفيده عبارة ناسخه في تمامه .

وإذا تجاوزنا أبواب هذا التقييد وفصوله ومسائله لنتعرّف عليه من داخله ، استوقفتنا السمات البارزة التالية :

(١) سهولة الأسلوب : عمد ابن لب في تقييده إلى استخدام أسلوب سهل مبسط ، واضح غاية الوضوح ، سلس العبارة ، هين الأخذ ، يشرح في توضيح ويستشهد مؤيدا القاعدة بآيات من القرآن العظيم ، وأبيات من الشعر .

(٢) يعرض لك القاعدة عرضاً يتوخى فيه التسهيل ، ويذكر لك وجهات النظّر المختلفة المتعددة ، ثم يتتبعها وجهًا وجهًا ، في ترتيب مريح ، ذاكرًا كل ما قيل من آراء . وقد تتدخل شخصيته فيؤيد وجهةَ نظرٍ ويبعدُ أخرى ، أو يعطي رأياً ، ولنضرب لذلك مثالاً ، ففي باب الاشتغال عند حديثه عن عامل النصب في الاسم المشتغل عنه ، ذكر رأي سيبويه والجمهور من أنّ الاسم المشتغل عنه منصوب على إضمار فعلٍ يفسّره الفعلُ المتأخرُ ، ثمّ ذكر رأي الفرّاء

القائل بأنه منصوب بالعامل المتأخر ، وأعقبه برأي ابن الطراوة القائل بأنه منصوبٌ بوقوع الفعلِ عليه في المعنى لا بنفس الفعلِ المتأخر ، ثم تتبّع رأي الفرّاء وابن الطراوة وردّ كليهما وأيّد رأي سيبويه والجمهور.(١)

(٣) يستخدم بعض المصطلحات الكوفية مثل (لا التبرئة)(٢) بدل (لا) النافية للجنس ، والخفض(٣) بدل الجر ، والقطع(٤) بدل الاستئناف.

(٤) إذا جاء بالتّعريف ذكر محترزاته ، انظر مثلاً تعريف الفاعل(٥) ، والحال(٦) ، والبدل(٧) ، وتلك صفةٌ ظاهرةٌ في تقييده لا تحتاج إلى أمثلة.

(٥) يحاور في المسألة الواحدة ويفترض الأسئلة ويجيب عليها ، ولذلك نجده يكثر من قوله : (فإنْ قلتَ) ، وذلك أسلوب في الشرح تعليمي . ولنضرب لذلك أمثلة :

جاء في كلامه عن قول الشاعر :

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ه وتَعطفُ عليه كأسُ السّاقي

ما نصّه : (فمتى ظرفُ زمانٍ فيه معنى الشرط ، وواغلٌ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّره يَنُبْهُم ، تقديره : فمتى يَنُبْهُم واغلٌ يَنُبْهُم ، وفاعلُ (يَنُبْهُم) الظّاهر ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (واغل) . فإنْ قلتَ : وما الجازمُ لـ(يَنُبْهُم) الظاهرِ وقد أخذت (متى) مجزوميها ، أحدهما (ينبهم) المقدّر ، والثاني (يُحَيُّوهُ) وعلامةُ الجزم فيه حذفُ النّون

---

(١) تقييده : ل/١٢٠.

(٢) تقييده : ل/٨ ، وانظر معاني القرآن : ١/١٢٠.

(٣) تقييده : ل/١٤.

(٤) تقييده : ل/٢٥.

(٥) تقييده : ل/١٥ - ١٦.

(٦) تقييده : ل/٦٢ - ٦٣.

(٧) تقييده : ل/٣٧ - ٣٨.

و(متى) لا تجزم إلاّ اثنين ، فيبقى (يَنْبُهُم) الظّاهر لا جازم له ، إذْ ليس بفعل الشرط ولا جوابه ؟

فالجوابُ : أنّه لما كان مفسّر الفعل الشرط الذى هو (يَنْبُهُم) المحذوف، وقائماً مقامه ولذلك لا يجتمع معه ، صار كأنّه هو ، وحكم له بحكمه فانجزم إذ صار كأنّه فعل الشرط)(١) .

وقال أيضاً فى بيت المرار الأسدى :

أعلاقةً أُمّ الوليد بَعْدَ ما أَفْنَانُ رأسكِ كالثّغام المخلس

الذى أضيفت فيه (بعد) إلى الجملة بعدها لأنّ (ما) وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهيّأتها للإضافة إلى الجملة -: (فإنْ قلتَ : وِلمَ لَمْ يجعلْ سيبويه (ما) هذه المتصلة بـ (بعد) موصولة مصدرية و(بعد) مضافة إلى (ما) مع صلتها التى هى الجملة من المبتدأ والخبر ، وكانت تكون (بعد) غير مكفوفة عن عملها ؟

فالجوابُ : أنّ (ما) المصدرية لا توصل إلاّ بالجملةِ الفعليةِ على ما تقدّم فى فصل الموصولات من باب الفاعل ، والمفعول به ، فلو جعلت (ما) هنا مصدرية ، والجملة بعدها من المبتدأ والخبر صلتها ، لكنتَ قد وصلت (ما) المصدرية بالجملة الأسمية وذلك لا يجوز ، على أنّ بعض النّحويين قد أجاز أنْ توصلَ (ما) المصدرية بالجملة الاسمية وحمل هذا البيت على ذلك ، وبعضهم أيضاً أجاز استباحة ذلك فى الضّرورة ورأى هذا البيت يجوز أنْ يكونَ من ذلك القبيل ، وما أخذُ سيبويه فيه ما تقدّم)(٢) .

(٦) فيه احالاتٌ كثيرةٌ إلى المراجع التى أخذَ عنها ، ففى كلامه على رأى ابن الطراوة الذى أثبت لـ(كأنّ) أنّها قد تكون بمعنى الظّنّ دون تشبيهٍ قال : (وقد نَحا ابنُ أبى الربيع نحو هذا المذهب فى شرح الجملِ فقال : وتقول : كأنّ زيداً

---

(١) تقييده : ل/١٠٧ .

(٢) تقييده : ل/١٦٧ .

قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظَّنِّ ، فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظَّنِّ) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعلَ ابنُ الطراوة ، فهو اذاً مذهبٌ ثالثٌ في المسألة يجمع بين التَّشبيه والظَّنِّ)[1] .

وفي حديثه عن دلالة (كَانَ) وأخواتها على الحدث والزمان ، هل تدلُّ عليهما معا أم على الزمان خاصة ؟ ذكر مذاهب النُّحاةِ في ذلك ، ومنهم ابن السَّراج والفارسي ومن تبعهما القائلين بأنَّ أفعال هذا الباب مجردةٌ من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، قال ابن لب : ورجَّحه الشلوبين في شرح الكتاب[2] .

هذا وقد ذكر ابن لب في تقييده كثيرا من المراجع نذكر منها : التوطئة[3] للشلوبين ، والتذكرة والايضاح[4] للفارسي ، والكافي والقوانين[5] لابن أبي الربيع والأفعال[6] لابن القوطية ، والخاطريات[7] لابن جني ، وشرح الايضاح لابن عصفور[8] ، وتفسير ابن عطية[9] ، وتفسير الزمخشري[10] وكتاب سيبويه[11] ، وتسهيل

---

(١) تقييده : ل/ ١٥١ .

(٢) تقييده : ل/ ١٤٤ .

(٣) تقييده : ل/ ١٢٨ - ١٤٤ .

(٤) تقييده : ل/ ١٤ - ٦٩ - ١٤٨ .

(٥) تقييده : ل/ ١١٩ .

(٦) تقييده : ل/ ١٦١ .

(٧) تقييده : ل/ ١٧٣ .

(٨) تقييده : ل/ ١٦٥ .

(٩) تقييده : ل/ ٧٨ .

(١٠) تقييده : ل/ ١٢٥ .

(١١) تقييده : ل/ ١١ ، ١١٥ .

الفوائد وتكميل المقاصد[1] لابن مالك ، وموطأ الامام مالك.[2] والمقدمة الجزولية (الكراسة)[3] : وغير ذلك .

(٧) التفاوت في الشرح والايضاح والعرض ، نلاحظ أنَّ المؤلف - رحمه الله - سار في الأبواب الأولى من تقييده على حال متوسطة من الشرح والعرض ، حتَّى إذا ما وصل إلى باب الابتداء فما بعده توسَّع في الشرح وأفاض فيه وأكثر من تفريع المسائل، فبلغ ما أخذه باب الابتداء من تقييده إحدى وثلاثين لوحةً من : (٧٠ - ١٠١) ، وباب الاشتغال ثلاثا وعشرين لوحةً من : (١٠١ - ١٢٤) .

وباب الحروف التي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبَرَ خمساً وعشرين لوحةً من (١٢٤ - ١٤٩) .

وباب الحروف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبَرَ ثلاثين لوحةً من (١٤٩ - ١٧٩) ،

(٨) فيه عرض لآراء النحاة واختلافهم في المسألة الواحدة ، وهو في عرضه لهذه الآراء قد يوافق آراء بعضهم وقد يخالفها وقد يصحِّح رأي مَنْ يوافقه ، ولكن تصحيحه لبعض الآراء نادرا ما يعلِّل له أو يصرِّح به صراحة . وقد يورد في المسألة رأيين مختلفين دون بيان الراجح .

(٩) قد يشرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح كقوله في بيت الشماخ :

كِلا يَوْمي طُوالةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحَ الظَّنُونِ

قال : (ومعنى البيت أنَّ الشَّماخ لقي أَرْوَى وهي امرأةٌ في يومين بطواله وهي بئر، فلم يرَ منها ما يرضاه ويسرُّه ، فعتبَ عليها ذلك فقال : في كلِ واحدٍ من يومي طوالة وصل هذه المرأة ظَنُون ،أي لا خيرَ فيه ، ثم قال : آن مُطَّرَحُ الظَّنُونِ ، أي حان

---

(١) تقييده : ل ١٢٨ ، ١٥٥ .

(٢) تقييده : ل / ٧٢ .

(٣) تقييده : ل / ٩ .

اطراح مَنْ لا خير فيه ، ومُطّرح هنا اسم مصدر ، وكِلا ظرفُ زمانٍ لأنّه مضافٌ إلى اسم الزمان بعده ، ووصل مبتدأ ، وأروى مضاف إليه ، وظنون خبر المبتدأ وهو العامل في الظرف المتقدم على المبتدأ)[1] .

وقال في بيت زياد بن زيد العذري :

إذا ما انتهى علْمي تناهيتُ عنده أطَالَ فأملى أو تناهى فأقْصَرَا

(تناهي : أي/ حيث انتهى بي العلم مطيلاً أو مقصراً ، والمعنى : طالت مدته أو قصرت ، وأملى : من الطلّ وهو الزمان الطويل)[2] .

وقال في شرح المثل (عَوْدٌ يُعَلَّمُ العَنْجَ) : العَوْدُ : الجملُ المسنُّ ، ومعنى (يُعَلِّم العنج) : يراض فيردّ على رجليه[3] .

(١٠) استيفاء الكلام على/ المسائل والقضايا التي يعالجها ، واتباع ذلك بالشواهد من القرآن العظيم والشعر العربي ، فإذا أخذنا مثلاً مسألة تخفيف (إنّ) من باب (إنّ) وأخواتها ، نجد المؤلف استوفى الكلام على هذه المسألة فذكر أنّ (إنّ) إذا خُفّفت جاز فيها وجهان : الإعمالُ والإلغاءُ ، وساق الأمثلة لذلك ، وأنّها إذا خففت تلزمها اللام فارقة بينها وبين (إنْ) النافية ، ثم ذكر خلاف النّحاة في هذه اللام ، هل هي لام الابتداء التي تدخل في خبر (ان) أم أنها ليست لام الابتداء بل هي لام أخرى تسمى (الفارقة) ؟ وتكلّم على القولين في ذلك ونسبهما إلى قائليهما ، وأورد حجج كل فريق فيما ذهب إليه ، وما يؤيّدها من الأدلة والشواهد ، واعتراضات كل فريق على رأي الفريق الآخر ، وردود كل منهما على الآخر ، واستغرقت هذه المسألة خمس لوحات من تقييده من ل (١٦٨ - ١٧٢) وذكر خلالها من الشواهد أربعاً وثلاثين آية كريمة ، وسبعة أبيات من الشّعر ، وحديثاً نبوياً واحداً .

---

(١) تقييده : ل/ ١٠٠ .

(٢) تقييده : ل/ ٦٥ .

(٣) تقييده : ل/ ١٥٥ .

(١١) أكثر ابن لب - رحمه الله - من التعليل في تقييده ، فلا يكاد يذكر حكماً أو قاعدةً إلاّ وأتبعها سبباً وعلةً . ودونك أمثلةً لتعليله .

أ - من شروط حذف الضّمير العائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً له ألاّ يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو إلى ما يشبه ذلك . قال في باب الابتداء (إذا قلتَ : زيدٌ ضربتَه ، على الابتداء والخبر ثم قدّمتَ الجملةَ الواقعةَ خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلتَ : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضّمير هنا بوجهٍ ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيد - ثم علّل لامتناع ذلك بقوله - لأنّ العاملَ المتقدم قويٌّ ، فقطعه عن العمل مع قوة تهيئه له لا يسوغ) (١) .

ب - قال في باب (كان) وأخواتها : (ولا يتقدم خبر (مادام) عليها اتّفاقاً ، لأنَّ (ما) المصاحبة لها موصولة مصدرية وخبرها من الصلة وبعض الصلة لا يتقدّم على الموصول . وكذلك أيضاً لا يتقدم خبر (مازال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح) عليها ما دامت منفية بـ(ما) ، لأنَّ (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يعمل مابعدها فيما قبلها) (٢) .

ج - قال في حديثه على تقديم معمول خبر (إنّ) على اسمها ؛ (لا يقال : إنّ طعامَك زيداً آكلٌ ، لأمرين ، أحدهما : أنّك أوليت (إنّ) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك ممنوعاً في باب (كان) على ما تقدّم ، فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأنّ (كان) وأخواتها عوامل قوية لأنّها أفعالٌ وأكثرُها متصرف ، وعوامل هذا الباب حروف عطت بالتشبيه بالأفعال فعملها ضعيفٌ جداً) (٣) .

---

(١) تقييده : ل/٨٢ .

(٢) تقييده : ل/١٣٨ .

(٣) تقييده : ل/١٦٦ .

توثيق نسبة الكتاب :

يمكن أنْ يطمئن الباحث إلى توثيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن لب من أمرين :

(١) من العنوان الذى ورد على الورقة الثانية فى صدر المخطوطة منسوباً لأبى سعيد فرج بن لب.

(٢) أنه قد ذكر ضمن مؤلفات ابن لب عند أصحاب التراجم حينما عرضوا لترجمة حياته ، ومن الكتب التى ذكرت ذلك : نيل الابتهاج (١) ، ونفح الطيب (٢) ، ومعجم المؤلفين (٣) ، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٤).

قيمة الكتاب العلمية :

تبدو قيمة هذا الكتاب فى تناوله القواعد والأحكام النحوية من خلال نصوص القرآن العظيم ، فهو لا يذكر مسألة نحوية إلاَّ فى شواهدها آية من القرآن ، وبذلك يوضح الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن.

وكذلك تبدو قيمته من شواهد الشعر الكثيرة وأقوال العرب ، وبهذا المسلك من تناول الشواهد القرآنية والشعرية يربط ابن لب علم النحو بمصادره الأصلية التى تثرى مادته وتؤصل وجوده.

ولا تقف قيمة الكتاب عند هذا الحد ، فهناك جمهرة من العلماء ورد ذكرهم فى الكتاب ، ونقل عنهم ابن لب ولم يعرف عنهم الدارسون إلاَّ القليل ، فكان ذكر آرائهم بمثابة حفظ لها.

وكذلك احتفظ الكتاب بجملة من أسماء الكتب فى علوم اللغة ، ومنها ما لم يصل

---

(١) انظر منه ص : ٢٢٠.

(٢) انظر منه : ٥/٥١٤.

(٣) انظر منه : ٥٨/٨.

(٤) انظر منه : ١٧٥/٢.

إلينا كشرح الكتاب لأبي علي الشلوبين، وشرح الايضاح لابن عصفور، والتذكرة لأبي علي الفارسي، وكان في ذكرها والاقتباس منها تأكيد نسبتها لأصحابها.

مصادر الكتاب :

لا نشكّ أنّه قد تجمعت لابن لب ثروة عظيمة من كتب سالفيه واطّلع عليها اطّلاع الباحث المحقق، وهضمها هضماً سائغاً وتمثلها تمثّلاً واعياً وأفاد منها، ولم يضع ابن لب مقدمة لتقييده يبين لنا فيها منهجه ودوافع تأليفه والمصادر التي اعتمد عليها، ولكن من خلال نصوص كتابه أمكن التعرف على مصادره. فهناك بعض المصادر نقل عنها ابن لب وأشار إلى أسمائها ، كما أن هناك مجموعة من العلماء الذين أخذ عنهم.

فمن الكتب التي نقل عنها وصرح بأسمائها ما يأتي :-

الكتاب لسيبويه وقد أكثر النقل عنه، التذكرة، والايضاح للفارسي، شرح الجمل (البسيط)، والكافي، والقوانين، ثلاثتها لابن أبي الربيع، التوطئة، وشرح الكتاب لأبي علي الشلوبين، وشرح الايضاح لابن عصفور، الأفعال لابن القوطية، الخاطريات لابن جني، المقدمة الجزولية (الكراسة) لأبي موسى الجزولي، التسهيل لابن مالك، التبصرة للصيمري، وشرح الجمل لابن عصفور.

ومن كتب التفسير : تفسير الزمخشري (الكشاف)، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)

ومن كتب الحديث : الموطأ للامام مالك بن أنس رضي الله عنه.

وهناك كتب أخذ عنها ولم يصرّح بأسمائها ومنها : الخصائص لابن جني، المقرب لابن عصفور، شرح الجزولية للأبذي، معاني القرآن للفراء، شرح الكتاب للسيرافي الافصاح لابن الطراوة، واصلاح الخلل لابن السيد، وشرح الجمل لابن الضائع، الرد على النحاة لابن مضاء، الانتصار لابن ولاد، شرح الجمل لابن خروف، وغير ذلك.

ومن العلماء : أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٩هـ) ، الخليل (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) ، الكسائي (ت ١٩٧هـ) ، الفراء (ت ٢٠٧هـ) أبو بكر بن عبيده (ت ٢١١) ، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥) ، ابو عمر الجرمي (ت ٢٢٥) المازني (ت ٢٤٩) ، المبرد (ت ٢٨٥) ، أبو علي الدينوري (ت ٢٨٩) ، ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) ، أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) ، الأخفش الأصغر (ت ٣١٥) ، ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، ابن ولاد (ت ٣٣٢) ، ابن درستويه (ت ٣٤٧) ، أبو علي القالي (ت ٣٥٦) ، ابن القوطية (ت ٣٦٧) ، السيرافي (ت ٣٦٨) ، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) ، ابن العريف (ت ٣٩٠) ، ابن جني (ت ٣٩٢) ، ابن فورك (٤٠٦) ، ابن بابشاذ (ت ٤٦٩) ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦) ، أبو الوليد الوقشي (ت ٤٨٩) ، ابن الأخضر (ت ٥١٤) ، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، ابن الطراوة (ت ٥٢٨) ، ابن الباذش (ت ٥٢٨) ، الزمخشري (ت ٥٣٨) ، ابن يسعون (ت ٥٤٠) ، القاضي أبو محمد بن عطية (ت ٥٤٦) ، ابن طاهر الخدب (ت ٥٨٠) ، السهيلي (ت ٥٨١) ، ابن أبي العافية (ت ٥٨٣) ، ابن ملكون (ت ٥٨٤) ، ابن مضاء (ت ٥٩٢) أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧) ، ابن خروف (ت ٦٠٩) ، أبو بكر بن طلحة (ت ٦١٨) ، أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥) ، ابن أبي غالب (ت ٦٤٥) ، ابن عصفور (ت ٦٦٣) ، ابن مالك (ت ٦٧٢) ، ابن الضائع (ت ٦٨٠) ، الأبذي (ت ٦٨٠) ، ابن ابي الربيع (ت ٦٨٨) .

شواهد ابن لب في تقييده :

أ - القرآن الكريم :

لا شك في أنّ القرآن الكريم هو المادة الأولى التي عليها مدار الدراسات العربية جميعا ، وهو أجدر النصوص بالاعتماد عليه ، وأقمنها وسيلة للاحتجاج به ، وأعلى مراتب الكلام حجةً واستشهاداً على الأحكام المتعلقة بقواعد العربية وأهم ينبوع للشاهد.

ومما يحمد لابن لب في تقييده احترامه لقراءات القرآن السبعية وغيرها ، واكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقلَّ أنْ تجدَ موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، ولا شكَّ أنَّ هذا المسلك من ابن لب في الاستشهاد بالقرآن الكريم عملٌ يستحقُ عليه التقدير ، فإنَّ أوَّلَ ما يحتج به في أصول اللغة وتقرير العربية ووضع قواعدها وأحكامها ، يجب أنْ يكونَ القرآن الكريم ، لأنَّه أفصحُ ما ورد فيها .

ولقد كان توسع ابن لب في ايراد الشواهد من القرآن الكريم ، نتيجة لاستحضاره السريع لآيات القرآن التي تتصل بالمسائل النحوية التي يتحدث عنها ، ولا عجب في ذلك فالرجل من القراء الحفظة ، قرأ لنافع وتصدر للاقراء ونشر العلوم.(١)

وبهذا المسلك أصبح الاستشهاد بالقرآن الكريم من أهم مميزات تقييده .

وقد أحصيت جملة الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن لب في هذا الجزء من تقييده ، فبلغت خمس عشرة وخمسمائة آية ، إذا استثنينا الآيات المكررة . وهو عدد ضخم حيث أن كتاب سيبويه وهو على رفعة شأنه في العربية قد ضم (٣٧٣) آية كما أحصاها الأستاذ على النجدى ناصف.(٢)

وأكثر هذه الآيات على قراءة الجمهور ، تمثل بها ابن لب في مواضع كثيرة لتوضيح قواعده وتثبيت أحكامه .

ومن أبرز السمات في استشهاد ابن لب بالقرآن الكريم ما يأتي :

(١) في استشهاده بالقراءات كثيراً ما كان ينسب القراءة لأصحابها ، فقد نسب في باب الابتداء قراءة قوله تعالى : (إنَّه مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ)(٣) بإثبات ياء (يَتَّقِي) لقنبل . وقراءة قوله تعالى : (وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى)(٤) برفع (كُلٌّ) لابن عامر ، وغير

---

(١) غاية النهاية : ٢/٧٠ .

(٢) سيبويه امام النحاة ص : ٢٤١ .

(٣) من الآية (٩٠) من سورة يوسف ، وانظر تقييده : ل/٩٦ .

(٤) من الآية (١٠) من سورة الحديد ، وانظر تقييده : ل/٨١ .

ذلك كثير جداً .

(٢) في استشهاده بالقراءات لا يفرق بين قراءة وأخرى ، فهو يستشهد بالقراءات السبع كما يستشهد بالقراءات الشاذة ، وقد يصرّح بشذوذ القراءة ، ففي حديثه عن حذف الضمير المبتدأ العائد على الموصول في باب (إنّ وأخواتها) مثّل له بقوله تعالى : (مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ)(١) فيمَنْ قرأ (بعوضةٌ) بالرفع ، وهي قراءة شاذة قرأ بها الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، ورؤبة بن العجاج .(٢)

قال : ومثلها أيضاً في ذلك قوله عز وجل : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)(٣) برفع (أحسنُ) في قراءة شاذةٍ قرأ بها يحي بن يعمر ، وعبد الله بن أبي اسحاق ، فأحسن خبر مبتدأ محذوف وهو الضمير العائد على الذي ، أي : على الذي هو أحسن .(٤)

(٣) يذكر أوجه القراءات في الآيات التي يستشهد بها ، كتوجيه القراءتين في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)(٥) ، قال في باب أقسام الأفعال في التعدي : "(فإن كانت (ظننت) بمعنى : اتهمت ، و(رأيت) بمعنى : أبصرت ، كانا متعديين إلى واحدٍ نحو : رأيت زيداً ، أي أبصرته ، وظننت زيداً ، أي اتهمته ، ومن هذا قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بظنينٍ) فيمَنْ قرأه بالظاء ، أي بمتّهمٍ ، وفيه ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسمّ فاعلهُ . ومَنْ قرأه بالضاد فمعناه (ببخيلٍ) والضّميرُ المستترُ فيه فاعل)"(٦)

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل/١٦٦ .

(٣) من الآية : (١٥٤) من سورة الانعام .

(٤) تقييده : ل/١٦٦ .

(٥) الآية : (٢٤) من سورة التكوير .

(٦) تقييده : ل/٤١ .

(٤) يذكر أوجه الإعراب في الآية واختلاف النحاة ، ففي باب (كان وأخواتها) أتى بقوله تعالى : (لَيْسَ البِرَّ أَنْ تُوَلُّوا)(١) ، قال : (فقراءة حمزة وحفص بنصب (البِرّ) على أنه الخبر ، و(أَنْ تُوَلُّوا) الاسم ، وهذه القراءة على الوجه الكثير .

وقرأ الباقون برفع (البِرّ) ، وتحتمل هذه القراءة وجهين ، أجودهما وأقواهما أنْ يكونَ اسمُ (ليس) ضميرَ الأمر أو الشأن ، وأن يكون (البِرّ) اسمَ (ليس) و(أَنْ تُوَلُّوا) الخبر على الوجه القليل)(٢) .

وذكر أيضاً في هذا الباب قراءة ابن مسعود رضي الله عنه لقوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحَيْنَا)(٣) برفع (عَجَب) ثم ذكر فيها ثلاثة أوجه من الإعراب .(٤)

وذكر أيضاً قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ)(٥) قال : على قراءة أبي عمرو (كلّه) بالرفع ، فكلُّه مبتدأٌ ، ولله في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (إنّ) . وعلى قراءة الجماعة بنصب (كله) فكله توكيدٌ للأمرِ ولله في موضع خبر (أن) .(٦)

وذكر قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ)(٧) ، قال : يُقْرَأُ في السَّبع برفع (آية) ونصبها ، و(يكن) مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء ، ثم ذكر أوجه الإعراب فيها والخلاف بين النحاة .(٨)

---

(١) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل/١٢٩ .

(٣) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٤) تقييده : ل/١٣٢ .

(٥) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٦) تقييده : ل/٨١ .

(٧) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٨) تقييده : ل/١٣٢ .

(٥) القرآن عنده لا يحمل على الوجه الضعيف مع امكان غيره ، ففي باب الاشتغال ذكر قوله تعالى : (يَغْشَى طَائِفَةً منكُم وطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهُم)(١) ، قال : فإن جعلت قوله تعالى (وطائفةٌ قد أهمّتهم أنفسُهم) معطوفاً على الجملة ~~الاسمية~~ الفعلية الواقعة صفة صارت أيضاً .صفةً لنعاس ، ولا ضمير فيها يعود عليها ، وأيضاً ففي ذلك عدم المشاكلة من جهة عطف الأسمية على الفعلية ، والقرآن لا يحملُ على الوجه الضعيف مع امكان غيره .(٢)

وخلاصة القول فإنَّ ابنَ لب قد بسط للقراءات أرحب ما بسط ، فاحترم قراءات القرآن السبعية وغيرها من القراءات ، وكان يعتدّ بالقراءات المختلفة من غير تفريق بين قارئ وآخر.

ب ـ الحديث النبوى الشريف :

قضية الاستشهاد بالحديث النبوى الشريف واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج قضية كثُرَ حولها الحديث والجدل بين مؤيدٍ ومعارضٍ ، وقد استقصى العلماء قدماء ومحدثين جوانب البحث حول هذه القضية .(٣)

وقد أعتمد ابن لب في تقييده الحديث النبوى الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج في إثبات القواعد ، إيماناً منه بأنَّ كلامَ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في الطبقة العليا من البلاغة البشرية .

فقد وقع في تقييده تسعة عشر حديثاً نبوياً ما عدا الآثار ، وهو في استدلاله بالحديث قد يثبت المرجع الذى استمد منه الحديث كقوله في الابتداء بالنكره وهو يعدد مسوغاتها : (السابع عشر : أن تتقدمه واوُ الحال . . . وفي الموطأ في

---

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٢) تقييده : ل/١١٥ .

(٣) انظر خزانة الادب : ٩/١ فما بعدها ، والاقتراح ص٥٤ ، في أدلة النحو ص: ٨١ ، مدرسة الكوفة : ١٤٢- ١٤٣ ، في أصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني : ٤٦ .

باب ترك الوضوء من المذى عن سعيد بن المسيب : أَنَّهُ سمِعَهُ ورجلٌ يسألُهَ ، فالواو الداخلة على رجل وَاوُ الحال ، وهى المسوغة للابتداء ، والجملة بعده التى هى قوله (يسأله) فى موضع خبره (١).

وقد يورد الحديث لبيان أوجه الإعراب فيه ، ففى حديثه فى باب (كان وأخواتها) أورد الحديث (كُلُّ مولودٍ يُولَد على الفطرةِ حَتَّى يكون أبواه هما اللَّذِان يهوِّدانِه أو ينصِّرانِهِ) قال : ويروى أيضاً (اللَّذِين) بالنصب وجهاً واحداً ، وعلى الرفع وجهين ثم بين وجه النَّصب ووجه الرَّفع من الإعراب (٢).

وأورد أيضاً الحديث : (إنَّ مِنْ أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصورون) ، وذكر فيه وجهين من الاعراب (٣).

وعلى كل حال فقد كان ابن لب يعتدُّ بالحديث النبوى الشريف أصلا فى اثبات القواعد النحوية .

ج - كلام العرب : شعراً ونثراً :

الشعر العربى مصدرٌ مهمٌ من مصادر اللُّغة عند النحاة العرب ، وقد كَثُر احتجاجهم به ، ووضعوا لهذا الاحتجاج أصولاً وقواعدَ ، فحدَّدوا الشعراء الذين يحتج بشعرهم وعصور الاحتجاج (٤).

ولابن لب فى تقييده على بعض جمل الزجاجى اهتمامٌ ظاهرٌ بالشعر ، ينشده للاستشهاد على صحة ما يذهب إليه من صحة تأكيد الأحكام وتثبيت القواعد وتوضيحها والدفاع عنها . وقد أحصيت شواهدَهُ من الشعر فبلغت أربعةً وستين وثلاثمائة بيتاً

---

(١) تقييده : ل/٧٢ .

(٢) تقييده : ل/١٤٣ .

(٣) تقييده : ل/١٥٥ .

(٤) انظر مقدمة الخزانة ، والاقتراح ص ٧٠ .

من الشعر والرجز ، جميعها تعود إلى عصور الاحتجاج ما عدا ستة أبيات :

أولها : قول أبي القاسم الحريري :

جَادَ بالعين حينَ أعمى هَواهُ　　　عينَهُ فانثنى بلا عينين

جاء به شاهداً على قول مَنْ لم يشترط - من النحاة - في التثنية اتّفاق المعنيين ، فأتى بالتثنية في (عينين) يريد بهما : عين الذهب والعين الباصرة.(١)

وثانيها : قول أبي تمام :

مَنْ كَانَ مَرعَى عزمِهِ وهُمُومِهِ　　　رَوْضُ الأَمَاني لم يزلْ مَهْزُولَا (٢)

ولم يأت به ابن لب شاهدا وانما أتى به متابعة لأبي علي الفارسي في الأيضاح وقد جاء به ممثلا لما يجوز فيه من وجوه الاعراب.

وثالثها : قول أبي نواس :

البدرُ أشبَهُ ما رأيتُ بها　　　حين استوى وبَدا من الحُجُبِ (٣)

وَبَلَ الرّشا لم يَخْطِها شبهاً　　　في الجيدِ والعينين واللَّبَبِ

وجاء به شاهداً على الجمع بين حرفي العطف (الواو - وبل) وصار العطف للواو و(بَلْ) لمجرد الاضراب من غير عطف.

وأبو نواس وإنْ لم يكن ممَّنْ يحتج بشعره فهو معاصرٌ للعرب الذين تقوم بهم الحجة

ورابعها : قول أبي نواس أيضا :

في مَجلسٍ ضَحِكَ السُّرورُ بهِ　　　عن ناجذيه وحلّتِ الخَمْرُ (٤)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز في اللغة .

---

(١) تقييده : ل / ٩٠.

(٢) تقييده : ل / ١٤٣.

(٣) تقييده : ل / ٣٠.

(٤) تقييده : ل / ١٦٠.

وخامسها : قول صالح بن عبد القدوس :

والشيخُ لا يترك أخلاقَـــهُ حتَّى يوارى فى ثرى رَمْسِـهِ (١)

وجاء به مثالاً لمشابهة معناه لمعنى بيتٍ ومثلٍ سالفين .

وسادسها : قول المتنبى :

.... وحرّ هجير يترك الماء صاديا (٢)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز والاتساع فى اللُّغة على طريق المبالغـــة

وهذه الشواهد الكثيرة التى جاء بها ابن لب فى هذا الجزء من تقييده ، فـــى الغالب لا ينسبها إلى قائليها ويتركها غفلاً ، وتلك عادة سار عليها أكثر النحاة ، وقد أدت هذه العادة الى ظهور حركة من التأليف تدور حول هذه الشواهد ، موجهـــة اهتمامها إلى نسبة هذه الشواهد لأصحابها ، وإلى شرحها واعرابها ، ومن المؤلفات فى هذا الشأن نذكر على سبيل المثال لا الحصر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافى وللأعلم ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ، وشرح أبيات المغنى ، وشرح شواهـــد الشافية للبغدادى ، وشرح شواهد الكشاف لمحمد عليان ، وشرح شواهد الألفيـــة للعينى وغير ذلك من كتب الشواهد ، ومن بين شواهد هذا التقييد نسب ابن لـــب عشرة أبيات فقط لقائليها ، فقد نسب إلى كلٍ من النابغة الذبيانى (٣) ، وزهيـــر (٤) ، وامرئ القيس (٥) ، وحسان بن ثابت (٦) ، ويزيد بن الحكم الثقفى (٧) ، وساعدة بن جُؤَيَّة (٨) ،

---

(١) تقييده : ل/١٥٥ .

(٢) تقييده : ل/١٥٨ .

(٣) انظر تقييده : ل/ ٢٧ ، ٤٠ ، ١٦٦ .

(٤) تقييده : ل/٦٧ .

(٥) تقييده : ل٧٣ .

(٦) تقييده : ل/١٣٣ .

(٧) تقييده : ل/١٥٨ .

(٨) تقييده : ل/١٥٨ .

وأبى الطيب المتنبى (١) ، والشماخ بن ضرار الغطفانى (٢) ، والفرزدق (٣) .

وتتبعت بقية الشواهد فى مظآنها من كتب النحو واللغة والدواوين ، وأسندتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلاً ، ولم أوفق فى العثور على نسبة بعض الأبيات مع طول المكث والتأنى .

وأما شواهد النثر فقد كان ابن لب يستشهد بما أثر عن العرب الفصحاء الذين نقلت عنهم اللغة العربية من أقوال وأمثال ، فبلغ جملة ما أستشهد به من أقوال ثمانية وعشرين قولا ، وستة أمثال .

أثر (البسيط فى شرح الجمل) فى (تقييد ابن لب) :

البسيط كتاب ألّفه أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبى الربيع القرشى الأموى ، المتوفى سنة (٦٨٨هـ) فى شرح الجمل .

ويعتبر ابن أبى الربيع هذا من شيوخ أشياخ ابن لب .

ويعتبر البسيط أيضا مصدرا مهما من مصادر ابن لب فى تقييده ، فقد نقل عنه كثيرا واستقى من آرائه وشواهده ، وانتفع به انتفاعا عظيما وأفاد .

ولا يبعد عندى أن يكون ابن لب قد اطّلع على كتاب البسيط فقرأه وتفهمه ، والدليل على ذلك تردد اسم ابن أبى الربيع فى تقييد ابن لب كثيراً وتصريحه به وكثرة آرائه المنقولة عنه ، واقتفاؤه أثره وتأثره به فى معالجة بعض المسائل النحوية . ودونك أمثلة تكشف لك هذا التأثر .

(١) ابن أبى الربيع فى البسيط يفترض الأسئلة ويجيب عليها ، قال فى باب الفاعل والمفعول به : (ولا يجوزُ : الشمسُ طلع ، إلاّ فى الشعر ، قال :

---

(١) تقييده : ل/١٥٨ .

(٢) تقييده : ل/١٠٠ .

(٣) تقييده : ل/١٠٠ .

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فإنْ قلتَ : ليس في هذا ضرورة ، ألا ترى أنّه لو قال : ولا أرض أبقلتْ إبقالها لم ينكسر الشعر ، ونقلُ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها قياسٌ ، وقد قُرِئ به .

الجوابُ : النقل ليس من لغات جميع العرب ، فهذا الشاعر ليس من لغته النقل ، فلما لم يكن من لغته اضطر الى حذف التاء ، وأجرى الضمير مجرى الظاهر) .(١)

وانظر ماذا قال ابن لب في ذلك ، قال : (وأمّا قول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

فضرورة ، لأنه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أن فاعله ضمير غيبة/ متصل به يفسره مفرد مؤنث وهو الأرض ، فإنْ قلتَ : هلّا قال هذا الشاعر : أبقلت إبقالها ، بالحاق التاء مع نقل حركة الهمزة بعدها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضرورة مع أن البيت لا ينكسر بذلك ، فلم لم يفعله ؟

فالجواب : أن نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها ليس من لغة جميع العرب ، انما هو لغة بعضهم ، ولعل هذا الشاعر لم يكن من لغته ذلك) .(٢)

وهذا الكلام - الذي قاله ابن لب - في مضمونه وفحواه يلتقي مع الكلام الذي قاله ابن أبي الربيع ، في افتراض الأسئلة والإجابة عليها .

(٢) وجه ابن أبي الربيع في باب الابتداء قول العرب : (السّمن مَنوانِ بدِرهَم) فقال : (فإذا صحّ أنّ الضّمير العائد عن الخبر إلى المبتدأ يجوز حذفه بشرطين فتقول : قولهم : السمن منوان بدرهم ، يجوز فيه الوجهان :

أحدهما : أن يكونَ (منوان) مبتدأ ، و(بدرهم) خبر عن منوين ، والجملة

---

(١) البسيط ص : ١١٥ - ١١٦ .

(٢) تقييده : ل/ ١٧ .

خبر عن السمن ، والضمير العائد محذوف تقديره : السمن منوان منه بدرهم ، و(منه) في موضع الصفة وحذف لوجود الشرطين .

الثاني : أن يكون (منوان) خبرا عن السمن ، و(بدرهم) في موضع الصفة ويكون على حذف مضاف ويكون التقدير : منوا السمن منوان بدرهم ، كما تقول : الرجلان رجلان صالحان ، ويجوز أن تقدر حذف المضاف من الثاني ويكون التقدير : السمن ذو منوين بدرهم .

والدليل على أنه يجوز أن تجعل المنوين خبراً عن السمن ، ويكون من قبيل الاخبار بالمفردات أنَّ سيبويه حكى عن بعض العرب : كان السمن منوين بدرهم ، و(كان) لا تؤثر في الجملة)[١] .

واقتفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في توجيهه هذا القول فقال : (ومن حذف الضمير أيضاً لاجتماع الشرطين قول العرب : السمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ ، فالسمن مبتدأ ، و(منوان بدرهم) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ، والضمير محذوف لفهم المعنى تقديره : منوان منه بدرهم ، وكذلك : البُرُّ قفيزان بدرهم ، أي قفيزان منه بدرهم ، ويجوز أيضاً في هذا ونحوه وجه آخر ، وهو أن يكون (السمن) مبتدأ ، و(منوان) خبره ، و(بدرهم) في موضع الصفة لمنوين ، فيكون الخبر على هذا مفردا لا جملة ، فلا يفتقر الى وجود ضمير يعود على المبتدأ ، إنَّما يشترط ذلك في الخبر إذا كان جملةً ، ولا بُدَّ أن يكون هذا الوجه الثاني على حذف مضاف ، إمَّا من المبتدأ وإمَّا من الخبر ، فتقديره إذا كان محذوفاً من المبتدأ : منوا السمن منوان بدرهم ، وقفيزا البرِّ قفيزان بدرهم ، وتقديره إذا كان من الثاني : السمن ذو منوين بدرهم ، والبر ذو قفيزين بدرهم ، أي صاحب هذا التسعير)[٢] .

---

(١) البسيط : ٤٤٣ .

(٢) تقييده : ل/٨٠ .

(٣) الجملة الواقعة خبرًا لابُدَّ فيها من ضميرٍ يعود إلى المبتدأ ، وقد تضع العربُ موضع الضمير اسم الإشارة ، قال تعالى : (إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئك كانَ عنه مَسْؤولا)(١) ، فالذى وقع به الربط (أولئك) وهى فى موضع الضَّمير ، وفى (كان) ضمير يعود الى المكلَّف ، التقدير : إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كُلُّها كان عنه مسؤولا ، وفى (مسؤول) ضميرٌ ، وهو المفعول الذى لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و(عنه) فى موضع نصب . وجعل الزمخشريُّ (عنه) فى هذه الآية فى موضع رفع مفعولاً لم يُسَمَّ فاعله يتعلَّق بمسؤول .(٢)

قال ابن أبى الربيع : (ولا يجوز أن يكون (عنه) فى موضع رفع ، لأنَّ ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول : بزيدٍ مُرَّ ، تريد : مُرَّ بزيدٍ ، وإذا قلت : زيدٌ ضُرِبَ ، فليس زيد هو الذى أسند إليه الفعل ، إنَّما هو مبتدأ ، والذى أسند إليه الفعل ضميرٌ مستترٌ يظهر فى التثنية والجمع فتقول : الزيدان ضُرِبا ، والزيدون ضُرِبوا . وهذا مما غلط فيه الزمخشرى فجعل (عنه) فى هذه الآية مفعولا لم يسم فاعله لمسؤول ، ولا أعلم أحداً قاله ولا أجازه)(٣) .

واقتفى ابن لب أثر ابن أبى الربيع فى الرد على الزمخشرى فقال : (وقد جعل الزمخشرى اسم (كان) ضميرا مستتراً فيها يعود على (كل) ، و(مسؤولاً) خبرها ، وليس فيه ضمير ، و(عنه) يتعلق بمسؤول ، وهو عنده فى موضع رفع مفعولا لم يسم فاعله لمسؤول مقدماً عليه ، وأجاز تقدم المجرور الواقع مفعولاً لم يسم فاعله على العامل ، فيجوز على هذا أن تقول : زيد منه مضحوك ، والزيدان منهما مضحوك والزيدون منهم مضحوك ، وكذلك أيضاً تقول : بزيدٍ سِيرَ ، على أن يكون بزيد فى موضع رفع مفعولا لم يُسَمَّ فاعلُهُ بِسيرَ مقدَّماً عليه)(٤) .

---

(١) من الآية : (٣٦) من سورة الاسراء .

(٢) الكشاف : ٢/٤٤٩ .

(٣) البسيط : ص ٤٣٧ .

(٤) تقييده : ل/٧٦ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : (الابتداء : تعرية الاسم من العوامل اللفظية ، والإسناد إليه ، ومجيئه ليسند إليه هو الذى أوجب رفعه وهو العامل ، والتعرية شرط فى العمل) [١].

ونرى ابن لب يقفو أثر ابن أبي الربيع فى ذلك فيقول : (والابتداء : هو الإسناد والتعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة ، فمعنى الابتداء فى (زيد) من قولك : زيد قائمٌ ، هو الاخبار عنه بما بعده وتعريه من العوامل فى اللفظ ، والرافع للمبتدأ فى الحقيقة إنّما هو الإسناد الذى هو الاخبار عنه ، والتعرى شرطٌ فى العمل) [٢].

(٥) الخبر الواقع بعد (لولا) فى نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لازمُ الحذف والاسمَ الواقعُ بعدها مبتدأ . ويرى الكوفيون أنّ (زيدٌ) فى المثال المذكور فاعلٌ بفعل محذوف عوضت منه (لا) ، فالأصلُ عندهم : لو زال زيد لأكرمتك .

قال ابن أبي الربيع : ويبطلُ هذا - أى مذهب الكوفيين - بأمرين [٣] ، ثم ذكر الأمرين . ونقل عنه ابن لب هذين الأمرين فى تقييده [٤].

(٦) (جاء) و(قعد) لا يستعملان ناقصين (بمعنى : صار) إلاّ فى المثلين المسموعين خاصة ، وهما : ما جَاءَتْ حاجَتَكَ ، وقولهم : شَحَذَ شفرَتَه حَتّى قَعَدَت كأنّها حربةٌ ، وطرد الزمخشريّ ذلك فى غير هذين المثلين ، وجعل من ذلك قوله تعالى (فتقعد مذموماً مخذولاً) [٥] ، وقوله تعالى : (فتقعد ملوماً محسوراً) [٦].

---

(١) البسيط ص : ٤١٣ .

(٢) تقييده : ل / ٧١ .

(٣) البسيط ص: ٤٦٤ .

(٤) تقييده : ل / ٨٤ .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء ، وانظر الكشاف : ٢ / ٤٤٧ .

وحكى ابن أبي الربيع (١) مذهب الزمخشري ورد عليه ، واقتفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في الكلام على (جاء وقعد) وحكاية مذهب الزمخشري والرد عليه (٢).

قلت : وفي الحقيقة يفضَّل أنَّ لا يتجاوزَ ب(جاء وقعد) الموضع الذي استعملتهما فيه العرب.

(٧) ذهب المبرِّدُ إلى منع تقدم خبر (ليس) عليها ، وقال : لأنَّ (ليس) لا تتصرف في نفسها ، وما لا يتصرَّف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فلا يقال : قائماً ليس زيدٌ (٣) ، وانفصل ابن أبي الربيع في كتابه (البسيط) (٤) عن ذلك ورد مذهب المبرد .

ونقل ابن لب انفصال ابن الربيع وتأثر بكلامه (٥).

(٨) قال ابن أبي الربيع : يشترط في الاسم المبتدأ شرطان : أحدهما : الافراد .... والثاني : أن يكون معرفة (٦) ......

واقتفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في ذكر هذين الشرطين ، والكلام على الشرط الأول وبعض مواضع من الشرط الثاني ، فقال : (المسألة الثالثة فيما يشترط في المبتدأ ، وله شرطان : أحدهما : الافراد ... الشرط الثاني : أنْ يكونَ معرفة (٧) ......

(٩) ويظهر تأثر ابن لب بابن أبي الربيع أيضاً في التوجيه لقراءات القراء ، وذلك كتوجيه قراءة : (الَّذِي جعلناهُ للناسِ سَوَاءٌ العاكفُ فيه والبَادِ) (٨) برفع (سواء)

---

(١) البسيط ص : ٥٣٧ .

(٢) تقييده : ل/١٢٥ .

(٣) المقتضب : ٤/١٩٠ .

(٤) البسيط ص : ٥٤٦ .

(٥) تقييده : ل/١٣٩ .

(٦) البسيط : ص : ٤١٣ فما بعدها .

(٧) تقييده : ل/٧١ - ٧٢ .

(٨) انظر البسيط ص : ٩٤٩ - ٩٥٠ ، وتقييد ابن لب : ل /٩٩ .

هذا ولم يكن البسيط وحده في هذا المجال ، فهناك كتب أخرى لابن أبي الربيع كان لها أيضاً أثر واضح في تقييد ابن لب ، ومن ذلك كتاب " الكافي " وكتاب "المخلص الملخص في قوانين العربية" .

فالمطّلع على هذين الكتابين يدرك مدى أثرهما في هذا التقييد ، من حيث الأسلوب وطريقة المعالجة لقضايا النحو.

نسخة الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب - بعد بحث طويل جاوز فهارس المكتبات العربية إلى فهارس المكتبات الأجنبية - على نسخة وحيدة ، وهي المحفوظة في مكتبة الأسكوريال تحت رقم (٩٠١) ، ولم أعثر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب .

وقد أهداني الأخ الدكتور عياد الثبيتي مصورة منها ، وحصلت أيضا على شريط مصور منها .

وهذه النسخة تامة وواضحة ، مثبتة الأول والآخر ، وليس فيها من نقص إلاّ ما يوجد بها من فراغات بسيطة في الورقة رقم (١٠٩) بمقدار سطر ، وفي الورقة رقم (١١٠) بمقدار سطر ونصف ، وفي الورقة رقم (١١٢) بمقدار أربع كلمات. وليس هذا الفراغ مما يضطر المحقق الى الأحجام عنها .

خطها وعدد أوراقها :

كتبت هذه النسخة بقلم مغربي جميل ، وكتبت عنوانات الأبواب والفصول والمسائل بخط عريض واضح .

تقع هذه النسخة في ثمانين ومائة ورقة ، لكل ورقة صفحتان ، وتشتمل كل صفحة على ثلاثة وعشرين سطراً ، في كل سطرٍ نحو خمس عشرة كلمة تقريباً .

بدايتها ونهايتها :

بأوّلها ورقتان تحتوى الورقة الأولى منهما فى صفحتها اليسرى من تحت على ما يفيد اعارتها أو تمليكها ، فقد جاء ما نصّه : (الحمدُ لله فى ذمة الفقيه محمد بن على بن عبدالله ، أحدى عشر برشال تمر ، أربعة أبو فقوس وسبعة خلط أحمد بن على بن راشد ، عشرة براشل خلط أحمد بن عثمان بن على بن بدير ، ثمانية براشيل خلط) .

وعلى الورقة الثانية فى صفحتها اليسرى من أعلى كتب عنوانها بخط الناسخ الذى نسخ الكتاب ، ونصه : (هذا تقييد على بعض جمل أبى القاسم الزجاجى للأستاذ الإمام أبى سعيد فرج بن قاسم بن لب ، رحمه الله ورضى عنه) .

ومن الورقة الثالثة يبدأ نص المخطوطة - بعد البسملة والصّلاة على النبىّ صلّى الله عليه وسلّم - بقوله : قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتى المقدس المرحوم بركة الأندلس ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الثعلبى رحمه الله : الكلام هو اللفظ المركب وجودا أو تقديرا ....

وختمت المخطوطة بقوله : (والله سبحانه ولى التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله . ألفيت فيما قيدت ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضى عنه) .

ولا يعرف تاريخ نسخها ولا ناسخها ، ولا توجد إشارة لذلك ، ولكنى عرضتها على الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحى ، الخبير فى مجال المخطوطات والأُستاذ المشارك بكلية اللُّغة العربية بجامعة أم القرى ، وبعد أنْ قام بفحصها رجّح أنّها من خطوط القرن التاسع أو العاشر الهجريين ، واللهَ أعلمُ .

وهذه النسخة مقابلة بعد الفراغ من نسخها ، والدليل على ذلك أنّ الناسخَ ألحق فى هوامشها بعض ما سقط منها فى أثناء النسخ .

ويبدو - والله أعلم - أنّها منقولة عن نسخة المؤلف بدليل قول الناسخ في ختامها :

(هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه) .

منهج التحقيق :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنّما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت الجهد في هذا السبيل ، ليخرج الكتاب صحيحاً سليماً كما وضعه صاحبه دون المساس بجوهره إلاّ بما تقتضيه أصول القواعد الإملائية واللّغوية المعروفة اليوم .

وقد التزمت في تحقيق الكتاب القواعد التالية :

١ - حرصت على الإشارة إلى بدء كل ورقة من الأصل المصوّر ، فوضعت لصفحتي الورقة رقماً هو نفس الرقم الذي تحمله في الأصل ، مشيراً للصفحة اليمنى بحرف الألف والصفحة اليسرى بحرف الباء ، فمثلاً رقم الورقة (٣) صفحتها اليمنى (٣/أ) واليسرى (٣/ب) وقصدت بذلك تسهيل المهمة لمن أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .

٢ - بذلت ما استطعت من جهد في ضبط نص الكتاب بما يتفق وقواعد الإعراب وحررت نصه بدقةٍ وأناةٍ وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم ، ولم أتقيد بالنّصّ الأصلي ، لاسيما وهو مكتوب بالخط المغربي .

٣ - أضفت كلمات أقتضاها السياق وملأت بعض الفراغات ، مستعيناً في ذلك بكل ما أسعفني من مصادر ، وأشرت إلى هذه الإضافة وملء الفراغات في الهامش .

٤ - قمت بتخريج شواهد الكتاب من آيات وأحاديث وآثار وأشعار وأقوال وأمثال ، في مظآنها ، فأشرت إلى مواضع الآيات من القرآن في سورها ، ونسبت قراءتها لأصحابها ، وأكملت الآية إنْ كان ثمة ضرورة ، وضبطت الآيات ضبطا تاما ، وعلقت على شواهد الشعر - بعد تخريجها من مظآنها من كتب النحو واللغة والدواوين - بما يفيد ، ونسبتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلا ، وخرجت الأحاديث من كتب

التخريج المعتمدة ما أمكنني ذلك ، وكذلك الأقوال والأمثال .

٥ - تمت بالتعليق على أهمّ مسائل الكتاب وقضاياه من وجهة نظر واحدة ، وربطت ما فيه من مادة نحوية بأهمّ المصادر التى توفرت إلىّ ، كما ربطت الآراء التى أشار إليها المؤلف بمؤلفات أصحابها ، أو المصادر الأخرى إنْ لم تتوفر تلك المؤلفات ، وحاولت تيسير القول فى التعليقات ما أمكن ذلك .

٦ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم فى النَصّ بايجاز ، وأحلت على الكتب التى ترجمت لهم .

٧ - وضعت علامات الترقيم من فواصل ، وعلامات تعجب واستفهام ونقاطاً . . .

٨ - وضعت فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والأقوال والأمثال ، والنماذج النحوية ، والقراءات القرآنية والقبائل والطوائف والأبواب والفصول والمسائل .

الفصل الثالث

آراؤه النحوية ومذهبه النحوي

الفصل الثالث

آرائه النحوية ومذهبه النحوى

أولا : آراؤه النحويه :

(أ) آراء أخذ فيها بمذهب سيبويه

ظلّ كتاب سيبويه عمدة النحو ودعامته الأولى في جميع العصور في المشرق والمغرب ، وكان لهذا الكتاب عند نحاة المغرب والأندلس عناية خاصة ، ومكانه مقدسة . ولهذا شغفوا به وتنافسوا في اظهاره ، إذ كان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية .

وكان هذا الكتاب ومازال النبع الفياض والمنهل العذب للنحاة على مرّ العصور لا يخلو كتاب نحو معتبر من الأخذ منه والارتشاف من فيضه .

وابن لب - رحمه الله - كان لآراء سيبويه أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية ، ولهذا كثيرا ما نجده في تقييده على كتاب الجمل يأخذ بمذهب سيبويه . ولعلّ من مظاهر هذا الأثر النقل عن كتابه والأخذ بآرائه ، أنّ اسم سيبويه قد تكرر في تقييد ابن لب أكثر من مائتين وعشرين مرة .

ونريد هنا أن نعزّز هذا الذي ذكرناه بآراء اختار فيها ابن لب مذهب سيبويه ورجحه . وإليك طائفة من هذه الآراء استخلصتها من تقييده .

(١) التنوين في (جوارٍ وغواشٍ) عِوَضٌ من الياء المحذوفة .

قال ابن لب في حديثه عن التنوين وأقسامه : (والرابعُ : ما يلحق الاسم الذى فيه ما يمنع الصرف ، وآخره ياءٌ قبلها كسرة نحو : جوارٍ وغواشٍ ، فالتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة) .(١) وهذا هو مذهب سيبويه(٢) والجمهور . ويرى المبرد والزجاج أن المحذوف أولا هو الحركة ، ولمّا حذفت الحركة عُوِّضَ منها التنوين فالتقى ساكنان

---

(١) تقييده : ل / ٦٠ .

(٢) الكتاب : ٣/ ٣١٠ ، والأشموني : ١/ ٣٥ .

- الياء والتنوين - فحذفت الياء.(١)

ورأى أنَّ الصواب هو مذهب سيبويه ، لأنَّ التنوين حرف فينبغي أنْ يكون عِوضاً عن حرفٍ ، لأنَّ عوض الحرف عن الحرف قد ثبت ، ولم يثبت عوض الحرف عن الحركة ، فالتنوين في (جوارٍ وغواشٍ) إنَّما جاء ليعوض عن النقص الناشئ عن حذف الياء في حالتي الرفع والجر.(٢)

(٢) (إذ ما) حَرْفٌ.

قال ابن لب في حديثه عن الجوازم : (والجازم لفعلين : أدوات الشرط وهي على قسمين : حروف وأسماء ، فالحروف : (إنْ) و(إذْ مَا) على رأي سيبويه . والمبرد يرى أنَّ (إذْ ما) من ظروف الزمان المذكورة بعد ، وهو مذهب ابن السراج والفارسي وصاحب الكراسة).(٣)

قلت : والحقُّ أنَّ ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٢/ ٤٦ - أنَّ (إذ ما) حرفٌ كما يراه سيبويه ، حيث يقول ما نصه : (ومن الحروفِ التي جاءت لمعنى (إنْ) و(إذْ مَا) .

والذي أرجحه أنَّ (إذ ما) حرفٌ ، وذلك للآتي :

أنَّه لا خلاف في أنَّ (إذ ما) مركَّبة من (إذ) و(ما) واستعمل هذا المركَّبُ أداةً من أدوات الشرط الجازمة . قال سيبويه : (ولا يكونُ الجزاءُ في حيثُ ولا في إذْ حَتَّى يضمَّ إلى كلٍّ واحدٍ منهما (ما) فتصيرُ (إذ) مع (ما) بمنزلة إنَّما وكأنَّما).(٤) ولم يوفق العلامة الرضي في فهم مراد سيبويه فحكى عنه عدم التركيب في (إذ ما) فقال : فإذْ ما عنده غير مركَّبة).(٥) والحقُّ أنَّ عبارةَ سيبويه في النَّصِّ المتقدم صريحةٌ وواضحةٌ

(١) المنصف : ٢/ ٧٠ ، والأشموني : ٣/ ٢٤٥.

(٢) التذييل والتكميل : ٥/ ٢٠٩.

(٣) تقييده : ل/ ٩.

(٤) الكتاب : ٣/ ٥٦ - ٥٧.

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٥٣.

على التركيب ولا يفهم منها غير ذلك . وقد زعم المبرد - كما حكى الرضى - أنَّها اسم ، وقال المبرد إذْ ما باقيةٌ على اسميتها .(١)

وقد ترتَّب على هذا التَّركيب أنْ خرجت (إذْ) من الظرفية الزمانية إلى حيز الحروف ، وذلك لأنَّ معناها المجتمع عليه - بعد التركيب - هو المجازاة ، وهو معنىً حقه أنْ يؤدى بالحروف .(٢) ومن هنا تبيَّن أنَّ ما ذهبَ إليه سيبويه وتبعه فيه ابن لب من حرفية (إذْ ما) هو الصحيح بدليلِ أنَّها لا تقبلُ شيئاً من علامات الأسماء .

(٣) في إعراب (الَّذين)

من قول الحقّ عزَّ وجلَّ : (وأسرُّوا النَّجوى الَّذينَ ظَلمُوا) .(٣)

ذهب سيبويه إلى أنَّ الواوَ في (اسرُّوا) هو الفاعل و(الذين) بدلٌ منه .(٤) وبإعرابه أخذ ابن لب فقال : (فليس (الذين) فاعلاً والواو في (اسرُّوا) علامة للجمع على حدّ الحديث المذكور - يقصد حديث : يتعاقبون فيكم ملائكة - لأنَّه لا ينبغي الحملَ على هذه اللغة ما وجدت عنها مندوحةٌ ، والآيةُ تحتمل أنْ تكونَ فيها الواوُ في (اسروا) ضميراً هو الفاعل يعود على الناس ، و(الذين) بدلٌ منه ، فيجب حملها على هذا ، وعليه حملها سيبويه رحمه الله) (٤)

قلت : وفي إعراب (الذين ظَلمُوا) وجوه : الرفعُ على البدلِ من ضمير (اسرُّوا) وعليه سيبويه وابن لب . أو فاعلٌ والواو علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث) قاله أبو عبيدة والأخفش . أو على الذين مبتدأ و(اسروا) الخبر قاله الكسائي . أو على أنه فاعل بفعل لقول محذوف ، أي يقول الذين ظلموا . والثاني : النصب على الذمِ قاله الزجاج ، أو على إضمار أعني . والثالث : الجرّ على أن يكون نعتاً للناس أو بدلاً في قوله (اقترب الناس) قاله الفرَّاء ، وهو أبعد الأقوال .(٥)

---

(١) شرح الكافية للرضى : ٢٥٤ ، ولم أقف على هذا الرأى في كتب المبرد .

(٢) انظر التركيب في المفردات والادوات / ر / م / ص : ٣٤ .

(٣) الكتاب : ٢/ ٤١ .

(٤) تقييده : ل/١٧ .

(٥) البحر المحيط : ٦/ ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ومعاني القرآن : ٢/ ١٩٨ ،

(٤) في ترتيب المعارف.

قال ابن لب : (وأعرفُ هذه المعارف المضمر ثمّ العلم ثُمّ المبهم ثمّ المعرف بالألف واللام)[١] . وهذا هو ترتيب سيبويه[٢] لمراتب المعارف.

(٥) العطفُ على التّوهم .

ذهب السيرافيّ والفارسيّ وطائفةٌ إلى أنّ الفعلَ (أكُنْ) من قوله تعالى : (لَوْلا أخّرتَنِي إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ)[٣] على قراءة (وأكُنْ) بالجزم - وهي قراءةُ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي - مجزومٌ عطفاً على محل (فأصّدَّقَ) ، لأنّ موضع الفعل المضارع المنصوب - فأصّدَّقَ - هنا جزمٌ ، إذ لو أزلت الفاء لكان مجزوماً[٤] .

وذهب الخليل وسيبويه[٥] وأكثر الناس على أنّ هذا المنصوب ليس في موضع جزمٍ ، وإنّما الجزمُ فيه من قبيل التوهم ، فقوله تعالى : (فأصّدَّقَ وأكُنْ) بالجزم هو عندهم من قبيل التوهم.

ورجّح ابنُ لب - رحمه الله - مذهب سيبويه فقال : (وهذا الثاني هو ظاهر مذهب سيبويه وهو الأصح)[٦] .

(٦) في باب البدل

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ (مَنْ) في قوله تعالى : (ولله على النّاس حِجُّ البيتِ مَنْ استطاعَ إليه سَبيلاً)[٧] ، بدلٌ من الناس ، بدلُ بعضٍ من كُلٍّ ، لأنّ

---

(١) تقييده : ل / ٢٣ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٥ - ٧ ، وانظر الانصاف المسألة رقم (١٠١) .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وانظر السبعة ص : ٦٣٧ .

(٤) شرح السيرافي : ٤ / ٢١٠ - ٢١٤ ، والمغني : ٢ / ٤٧٧ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٦) تقييده : ل / ٣٢ .

(٧) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران . وانظر الكتاب : ١ / ١٥٢ ، والمقتضب ١ / ٢٧ .

المستطيعين بعضُ الناسِ.

وذهبَ الكسائى إلى أنَّ (مَنْ) اسمُ شرطٍ مبتدأ والخبر (استَطَاعَ)، وجوابه محذوفٌ لدلالة ما تقدَّمَ عليه، التقديرُ: مَنْ استَطَاعَ إليه سبيلاً فليحج. وحَسَّنَ مذهَبَهُ ابنُ عصفور.(١)

وذهبَ الفَرَّاءُ إلى أَنَّ (مَنْ) فاعلٌ بالمصدر الذى هو (حِجُّ) والتقديرُ: ولله على الناس أَنْ يحجَ البيتَ المستطيعُ.(٢)

قال ابن لب - رحمه الله - مبطلاً مذهبَ الفراء: (وهذا القولُ باطلٌ من جهة المعنى، لأنَّ مقتضاه أَنْ يلزمَ الناس كلهم أن يحجَ المستطيعُ منهم، ولا يلزم أحداً أَنْ يحج غيره، ويضعف أيضاً من جهة اضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل، وذلك قليلٌ، أكثرُ ما يكون في الشعر. ثم رجَّحَ ابنُ لب مذهب سيبويه بقوله: وفى قولِ الكسائى دعوى الحذف، فقول سيبويه أولى لصحة المعنى والسلامة من الحذف).(٣)

(٧) "أفعنلى" لازم لا يتعدى.

ذهب سيبويه(٤) إلى أَنَّ (افعنلَى) لازمٌ غيرُ متعدى، وزعم ابن جِنّى أنَّ هذا البناء يكون متعدياً وغير متعدٍ، وجعل من المتعدى قول الراجز:

قد جعلَ النُّعاس يغرندينى ... أَدْفعهُ عنّى ويسرندينى(٥)

ووافق ابن لب سيبويه فقال في باب أقسام الأفعال في التعدى: (وأمّا قولُ الشاعر: - وذكر البيتَ الذى أنشدَهُ ابنُ جِنّى - فشاذٌ وقليلٌ، لأنَّه عدَّى (يغرندى ويسرندى) إلى المفعولِ به الذى هو ضميرُ المتكلمِ وهو الياءُ، وهُما

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٥/١، والبحر المحيط: ١١/٣.

(٢) مشكل اعراب القرآن: ١٥١/١، والكافى لابن أبى الربيع: ٢٩٤/٢.

(٣) تقييده: ل/٣٨.

(٤) الكتاب: ٧٧/٤.

(٥) المنصف: ٧٦/١.

مضارعا (أغرندى واسرندى) بوزن افعنلى).(١)

(٨) نصب المفعول الثانى لاختار بحرف الجر المحذوف.

من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين ، إلى الأول بنفسها وإلى الثانى بحرف الجر ويجوز سقوطه كثيراً ونصب الاسم بشرط تعيّن موضع الحذف (اختار) ، فقومه من قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)(٢) عند سيبويه(٣) مما انتصب على إسقاط حرف الجر (منْ) وهو المفعول الثانى لاختار ، و(سبعين) هو مفعولها الأول. وتعيّن موضع الحذف هنا ليس من جهة اللفظ إذ يمكنُ تقدير (منْ) مع (سبعين) دون (قومه) ، ولكن تعيّنه من جهة المعنى المنقول ، وهو أنّ الذين حضروا الميقات مع موسى عليه السلام سبعون رجلاً اختارهم من قومه كلهم.(٤)

وفى الآية وجهان آخران سوى ما ذكر سيبويه.

أحدهما : أن تكون (اختار) لم يذكر لها فى الآية إلاّ مفعولٌ واحدٌ وهو (قومه) وليس على إسقاط حرف الجر ، و(سبعين) بدلٌ من (قومه) بدلُ شئٍ من شئٍ ، ويصح أيضاً أن يكون بدلَ بعضٍ من كلٍ على حذف الضمير أى سبعين رجلاً منهم.

والثانى : أن يكونَ (سبعين) حالاً من (قومه) وقومه هو المفعولُ الأولُ وليس على إسقاط حرف الجر كما تقدّم ، والمفعولُ الثانى الذى تصل إليه (اختار) بـ(منْ) محذوفٌ على كلا الوجهين ، والتقديرُ : واختار موسى قومه سبعين رجلاً ممّن آمن به من بنى إسرائيل ، و(قومه) على هذين الوجهين سوى بدل البعض من الكل داخله مجازُ التخصيص ، لأنّه إنّما يرادُ به السبعون المختارون فقط ، وهؤلاء بعض قومه لا قومه كلّهم ، والحقيقةُ فى قومه هنا أنْ يرادَ به جميعُ مَنْ آمن به مِنْ بنى إسرائيل ،

---

(١) تقييده : ل / ٤١.

(٢) من الآية : (١٥٥) من سورة الأعراف.

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧.

(٤) تقييده : ل / ٤٣.

وهو في قول سيبويه باقٍ على حقيقته لم يدخله مجاز.

واختار ابن لب مذهبَ سيبويه في الآية وعلّل له بقوله : (فهو أولى لقلّةِ الحذفِ وسلامتِه من المجازِ) (١).

(٩) في تعليق (علِم)

قال تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) (٢). اللّامُ في قوله (لَمَنْ) عند سيبويه (٣) لامُ الابتداءِ و(عَلِمُوا) معلّقةٌ لأجلها و(مَنْ) مبتدأ موصولة بمعنى (الذي) و(اشتراه) صلتُها ، والجملة التي هي قوله تعالى : (مَالَهُ في الآخرةِ من خَلَاقٍ) خبرُ المبتدأ ، واللّامُ في قوله (لَقَدْ) جوابُ قَسَمٍ محذوفٍ لا غير.

ويتصوّرُ في الآية وجهان آخران أحدهما : أن تكون اللّامُ في قوله (لَمَنْ) لامُ القَسَمِ أعني اللامَ الدالةَ على القَسَمِ وتُسمّى لامُ التوطئة ، و(مَنْ) مبتدأ اسم شرط و(اشتراه) جملة الشرط في موضع خبره ، وقوله : (ماله في الآخرة من خلاق) جواب القسم الذي دلت عليه اللام في قوله (لمن) وجواب الشرط محذوف ، و(علموا) مضمنةٌ معنى القَسَمِ معلقة لأجل اللام (٤).

والثاني : أن تكون اللّامُ في قوله (لمن) جوابُ قسمٍ ضُمنتْ (عَلِمُوا) معناه ، و(من) موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ ، و(اشتراه) صلتها ، والجملة بعده في موضع الخبر (٥).

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب سيبويه في الآية فقال : (وقولُ سيبويه أجودُ من هذين الوجهين . ثم علّل لذلك بقوله : لما فيهما من دخول القسم على قَسَمٍ آخر ، لأنّ (عَلِمُوا) فيهما مضمنةٌ معنى القسم كما تقدّم فهي بنفسها قَسَمٌ ، وقد دخلَ عليها

---

(١) تقييده : ل/ ٤٤.

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة.

(٣) الكتاب : ١/ ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٣/ ١٤٨.

(٤) البحر المحيط : ١/ ٣٣٤.

(٥) التبيان : ١/ ١٠١.

في التقدير قسمٌ آخرُ ، لأنَّ اللَّامَ في قوله : (لَقَدْ عَلِموا) جوابه ، مع ما في الوجه الثاني من الحذف ، لأنَّ جوابَ الشرط فيه محذوفٌ كما تقدَّم.(١)

(١٠) في صفة المصدر إذا حُذِف.

ذهبَ ابنُ عصفور إلى أنَّ صفةَ المصدر إذا حُذِفَ وأقيمت مقامه أنَّها تعربُ بإعرابه فتكون مصدرًا نحو : ضربتُ زيداً شديداً ، ف(شديداً) عنده مصدرٌ لأنَّه صفةٌ للمصدر المحذوف قامت مقامه ، والتقدير : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً.(٢)

وذهب سيبويه(٣) إلى أنَّ هذه الصفة إنَّما تعربُ حالاً من المصدر الذي يقتضيه الفعل ولا يجوز عنده أن تكون مصدراً .

وصحَّح ابن لب مذهب سيبويه فقال : (وقولُ سيبويه هو الصحيحُ)(٤)

(١١) في الابتداء بالنكرة .

حكى سيبويه قول العرب : (أمتٌ في الحجرِ لا فيكَ) من الابتداء بالنكرة ، أنَّه مما جاء شاذاً نادراً في قليلٍ من الكلام على غير معنى الدعاء.(٥)

وقال المبردُ : ليس هذا بشاذٍ وحملُه على معنى الدَّعاء(٦) مثل قوله تعالى : (ويلٌ للمطففين)(٧) ، ومثل قول الشاعر :

لقد ألبَ الواشون ألباً لجمعهم ... فتربٌ لأفواهِ الوشاةِ وجندلُ

فتربٌ مبتدأ والمجرور بعده في موضع الخبر ، وساغ الابتداء به وهو نكرةٌ ، لأنَّ الكلامِ فيه معنى الدَّعاءِ .

---

(١) تقييده : ل/ ٤٩ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢٤ .

(٣) الكتاب : ١/ ٣٨٧ .

(٤) تقييده : ل/ ٥٣ .

(٥) الكتاب : ١/ ٣٢٩ .

(٦) شرح السيرافي : ٢/ ٩٣ ، والخصائص : ١/ ٣١٨ .

(٧) الآية : (١) من سورة المطففين .

وصحّح ابن لب - رحمه الله - قولَ سيبويه وعلّل ذلك التصحيح فقال: (وقولُ سيبويه هو الصحيح ، لأنه نقلَه من العرب على غير معنى الدعاء). (١)

(١٢) في حذفِ الخبر -

من المواضع التي يلزم فيها حذفُ خبر المبتدأ أنْ يكون المبتدأ قد عُطِفَ عليه اسمٌ آخر بالواو التي معناها المصاحبة بمنزلة (مَعَ) نحو قولهم : كُلُّ رجلٍ وضيعتُه .

فإذا دخلت (إنَّ) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيءٍ من أمثلة هذا الموضع، صار الاسم الأولُ اسماً لها وتبعه الثاني في إعرابه عطفاً عليه ، وبقي الخبر محذوفاً لا يظهر. ومن دخول (إنَّ) قولُ الشاعر :

فَمَنْ يَكُ سائلاً عنّي فإنّي ... وجِروَةَ لا تَرُودُ ولا تُعَارُ

حمل سيبويه (٢) هذا البيت على أنَّ الياء في (إنّي) اسمها و(جروة) عطفٌ عليه يغني عن الخبر ، أي فإنّي وجروة مقرونان . وكان الأصلُ قبل دخول (إنَّ) :أَنَا وجروةُ ، فلما دخلت صار الضميرُ الذي كان مبتدأً ضميرَ نصبٍ متصلاً بها ، وانتصب المعطوفُ وبقي الخبر محذوفاً . والجملة التي هي قوله (لا ترودُ ولا تُعارُ) مستأنفةٌ لا موضع لها من الإعراب.

نُقِلَ عن الفارسي في هذا البيت وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ قولَه (لا ترودُ ولا تُعارُ) في موضع خبر (جروة) ، والخبرُ عن الاسم الأولِ - وهو الياء في إنّي - محذوفٌ لدلالة تلك الجملة عليه من جهة معناها ، لأنَّ مقتضى كون جروة لا ترودُ ولا تعارُ: أنّه يلازمها ولا تفارقه ، وصارَ هذا الكلامُ من جهة معناه دالاً على الخبر الأول وتقديره : فإنّي ملازمٌ لجروة وجروة لا ترودُ ولا تُعارُ ، فجروة الثاني معطوفٌ على الياء في (إنّي) وقوله : لا ترودُ ولا تُعارُ ، معطوفٌ على قوله (ملازمٌ) لكنّه حذف قوله (ملازمٌ لجروة) لدلالةِ الجملةِ المتأخرةِ عليه ، إذ كأنّه قالَ: وجروةُ ملازمةٌ لي .

---

(١) تقييده : ل/٧٢ .

(٢) الكتاب : ١/٣٠٢ .

ورجّح ابنُ لب مذهبَ سيبويه في البيت فقال : (ومذهبُ سيبويه أحْسَنُ من هذا وأقربُ) (١).

(١٣) في دخول الفاء على الخبر.

ذهبَ أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر وإنّ فُقِدَتْ شروطُ دخولها وتكون الفاء إذ ذاك زائدةً ، فأجاز أنْ تقولَ : زيدٌ فمنطلقٌ ، على أنَّ يكون (زيد) مبتدأ و (منطلق) خبره والفاء زائدة (٢) ، وحَمَلَ على هذا قول الشاعر :

وَقائِلَةٍ خَولانُ فانكحْ فَتاتَهُمْ ... وأكرومةُ الحيَّين خِلْوٌ كما هِيا

فالفاء في قوله (فانكح) زائدةٌ على مذهبه . ومذهب سيبويه (٣) في البيت أنَّ (خَوْلان) خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره : هذه خولان أو هؤلاء خولان ، والفاء للربط بين الجملتين وليست بزائدة .

ورجّح ابنُ لب - رحمه الله - مذهبَ سيبويه في البيت فقال : (ومذهبُ سيبويه في البيت أولى ، لما يلقى على مذهب أبي الحسن من كون البيت جاء على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعلِ الأمر بعده) (٤) .

(١٤) الضميرُ المنفصلُ في قولك : (زيدٌ هندٌ يضربُها هُوَ) توكيدٌ .

مذهب سيبويه أنّ الضميرَ المنفصلَ في قولك : زيدٌ هندٌ يضربُها هُوَ ، توكيدٌ للفاعل، يقولُ سيبويه : (ويكون هو وصفَ المضمر في ضاربها) (٥) ، وكثيراً ما يعبرُ سيبويه عن التوكيد بالوصف . والمبردّ يرى أنّ الضميرَ المنفصلَ فاعلٌ (٦) .

---

(١) تقييده : ل / ٨٥ .

(٢) تقييده : ل / ٨٨ ، وشرح المفصل : ١ / ١٠٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٣٩ .

(٤) تقييده : ل / ٨٨ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٥٢ .

(٦) المقتضب : ٣ / ٢٦٢ .

وأخذ ابنُ لب بمذهب سيبويه فقال في تقييده : (فإذا قلت : زيدٌ هندٌ يضربها هو ، وزيدٌ اضربه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنتَ ، وزيدٌ نكرمه نحن ، فليس الضميرُ المنفصلُ هو الفاعلُ ولكنه توكيدٌ للضميرِ الفاعلِ المستترِ في الفعل)[(١)].

(١٥) طلبُ المشاكلةِ في عطفِ الجملة في باب الاشتغال .

من الأشياء - التي يختار معها الحملُ على الفعلِ في باب الاشتغال طلبُ المشاكلةِ ، وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطفُ والجوابُ والتفسيرُ .

فأمّا العطفُ فهو أنّ تعطفَ جملةَ الاشتغال على جملةٍ فعليةٍ فيختار إذ ذاكَ في الاسمِ المشتغلِ عنه الحملُ على إضمار فعلٍ لتكون جملةَ الاشتغالِ مشاكلةً لما عُطفتْ عليه فعليةً مثلَها .

ومن أمثلةِ ذلك عند سيبويه قوله تعالى : (فريقاً هدى وفريقاً حقّ عليهم الضلالةُ)[(٢)] ففريقاً الثاني عنده[(٣)] مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسره قوله (حقّ عليهم الضلالةُ) تقديرُهُ : وأضلَّ فريقاً حقّ عليهم الضلالةُ . وإنّما كان ذلك لأنّ الجملةَ معطوفةٌ على الفعليةِ قبلها ، التي هي قوله (فريقاً هدى) وفريقاً هذا مفعولٌ لِهدى مقدّمٌ عليه ، أي : هدى فريقاً .

والفرّاءُ يرى أنّ الآيةَ ليست من بابِ الاشتغال ، وفريقاً الأولُ عنده حالٌ موطّأةٌ من قوله تعالى : (كما بدأكم تعودونَ)[(٤)] ، وطئت لأنّ تكون حالاً بالصفة بعدها ، فجعل قوله تعالى (هدى) في موضع الصفةِ لفريقٍ ، وفريقاً الثاني معطوفٌ على الأولِ فصارَ لذلكَ حالاً مثله ، والجملةُ بعده أيضاً في موضعِ الصفةِ كالجملةِ بعد الأول والتقديرُ :

---

(١) تقييده : ل/٩٧ .

(٢) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ١/٨٩ .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن : ١/٣٧٦ ، والبسيط ٥٢٦ .

كما بدأكم تعودون فريقاً مهدياً وفريقاً مضلاً .

قال ابن لب - رحمه الله - : (وهذا الذي قاله الفرّاء ممكن وجائز غير أنّ فيه ضعفاً من جهة حذف الضمير من الفعل الواقع صفة في قوله تعالى (فريقاً هدى) لأنّ الأصل عنده : فريقاً هداه . وقد نصّ سيبويه (١) على أنّ حذف الضمير من الجملة الواقعة صفة له ضعيف ، وأنشد عليه قول الشاعر :

أبحت حمى تهامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمستباح

أراد : وما شيء حميته ، فحذف الضمير من الجملة الواقعة صفة بالحمل على الجملة الواقعة صلة لشبهها بها من جهة أنّ الصفة مع موصوفها كالشيء الواحد ، كما أنّ الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة ، تقول : مررت برجل ضربت ، حملاً على قولك مررت بالذي ضربت . لكن لما كان الموصول لا معنى له إلا مع صلته ويحصل منهما جميعاً معنى اسم واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بالذي ضربت ، وكان المضروب مثلاً زيداً فكأنك قلت : مررت بزيد ، وليس الموصوف مع صفته كذلك ، صارت الصلة أشدّ اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف ، فكان لذلك الحذف من الصلة حسناً قوياً ومن الصفة ضعيفاً .

ثم قال ابن لب بعد هذا التقرير القوي مرجّحاً مذهب سيبويه في الآية : (فإذا تقرر هذا تبيّن أنّ في مذهب الفراء المذكور في الآية ضعفاً ليس في مذهب سيبويه ، فمذهب سيبويه في الآية أولى) (٢) .

(١٦) زيادة (كان) .

ذهب سيبويه (٣) إلى زيادة (كان) في بيت الفرزدق الذي يقول فيه :

فكيف إذا مررت بدار قوم ... وجيران لنا - كانوا - كرام

---

(١) الكتاب : ١/ ٨٧ - ٨٨ .
(٢) تقييده : ل/ ١١٤ .
(٣) الكتاب ٢/ ١٥٣ .

وذهبَ المبرّدُ (١) وتبعه ابنُ هشام إلى أنَّ (كان) في البيت لا يصح أنْ تكونَ زائدةً، لأنَّ (كانوا) رفعت الضَّميرَ، و(كان) الزائدة لا ترفعُ ولا تنصبُ، ولأنَّه يجوز أن يكون (لنا) خبرَ (كان).

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب سيبويه وجعل (كان) زائدةً في البيت فقال: (فكرامٌ نعتٌ لجيران و(كان) زائدة فصلَ بها بين النَّعتِ والمنعوتِ) (٢).

والحقّ أنَّ الذي ذهب إليه سيبويه من زيادة (كان) في بيت الفرزدق أقربُ إلى الصَّواب، لأنَّ اتِّصال (كان) باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنَّهم يلغون (ظننتُ) متأخرةً ومتوسطةً في نحو قولك: زيدٌ قائمٌ ظننتُ، ونحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها، وأيضاً فإنَّ تقديمَ خبر (كان) عليها عدولٌ عمَّا هو الأصل إلى شئٍ غيره.

(١٧) في اتِّصالِ الخبر إذا كان ضميراً بـ(كان) وأخواتها.

ذهبَ سيبويه وأكثر النحويين إلى أنَّ اتِّصال الخبر بـ(كان) وأخواتها قليلٌ، وأنَّ انفصالَهُ هو المختار. وكان سيبويه قد تعرَّضَ لوصلِ الضَّمير مرتين، مرَّةً في أوَّلِ كتابه من غير أنْ يحكمَ عليه بقلَّةٍ أو نُدور، قال في كتابه: (وتقولُ كُنَّاهم كما تقولُ: ضربنَاهُم وتقولُ: إذا لم نكنْهم فمن ذا يكونُهم، كما تقول: إذا لم نضربْهم فَمن يَضربُهم. قال أبو الأسود الدُّؤَليّ:

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنَّــــه   أَخُوها غَذَتْه أُمُّه بِلِبَانِهَــا (٣)

وفي موضع آخر صرّح أنَّ ذلك الوصلَ قليلٌ، قال: (ومثل ذلك: كَانَ إيَّاهُ لأنَّ كَانَهُ قليلةٌ) (٤)

---

(١) المقتضب: ٤/١١٦ - ١١٧، وأوضح المسالك: ١/٢٥٨.

(٢) تقييده: ل/١٢٤.

(٣) الكتاب: ١/٤٦، وابن الطراوة النحوي: ٩٤ - ٩٥ للدكتور البنا.

(٤) الكتاب: ٢/٣٥٨.

قال ابن يعيش مرجحاً مذهبَ سيبويه وأكثرِ النحويين في انفصالِ الضّمير ، ومعلّلاً ذلك الترجيح بالآتي :

١ - انَّ الخبرَ منفصلٌ عن المبتدأ فكذلك ينبغي أنْ ينفصلَ ما دخل على المبتدأ والخبر.

٢ - انَّ اسم (كان) وأخواتها ليس فاعلاً في الحقيقة ليصبح كالجزءِ من عامله ، وإنَّما الفاعل ما تضمنته الجملة.

٣ - انَّ الخبر قد يكون جملةً أو ظرفاً فلا يصح إضماره ، فَحُمِلَ ما يصحّ إضماره على ما لا يصح إضماره.

٤ - انَّ الاتّصال في (كُنْتُهُ وكَانَهُ وكانَنِي) يجعلُ الفاعلَ والمفعولَ لشئٍ واحدٍ ، وفعلُ الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متّصلاً ، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز : ضربتني وضربتك.(١)

وذهب الرماني وابنُ الطراوة وابن مالك(٢) إلى أنَّ اتصال الخبر إذا كان ضميراً بـ(كان) وأخواتها هو الأفصح والأجود ، وحجتهم في ذلك ما يأتي :

١ - انَّ الضميرَ الواقعَ خبراً لم يفصله عن الفعل الناسخ إلاَّ مرفوعه وهو كجزءٍ منه ، فأشبه مفعولاً لم يحجزه عن الفعل إلاَّ الفاعل ، فوجب له من الاتّصال ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقلَّ من كون الاتّصال مرجوحاً.(٣)

٢ - انَّ الانفصال لم يرد إلاَّ في الشعر كقول عمر بن ربيعة :

لئنْ كَانَ إيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنا .... البيت

---

(١) شرح المفصل : ٣/١٠٧ ، وخزانة الادب : ٢/٤٢٠.

(٢) شواهد التوضيح : ٢٧ ، والتذييل والتكميل : ١/١٦٩ ، والأشموني : ١/١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٧.

(٣) شرح الكافية الشافية : ١/٢٣١.

ولم يرد في النثر إلّا في قليل من الكلام ، وأمّا الاتصال فقد جاء في فصيح النثر والشعر ، فمن النثر قول النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم لعمر رضي الله عنه : إنْ يَكُنْهُ فلَنْ تسلّط عليه . وإن لم يكنْهُ فلا خيرَ لك في قتله . وقوله - عليه السلام - لعائشة : إيّاكِ أنْ تكونيها يا حمراء ، وقول بعض العرب : عليه رَجُلاً ليسني ،

ومن الشعر قوله :

لعارِيَ مَنْ كانَهُ عِــزّهُ ... يَخالُ ابنَ عمٍّ بها أوْ أَجلّ

وقولــه :

فإنْ لا يكنْها أو تكنْهُ فإنّه ... . البيت

وقولــه :

كم ليث أغرّبي ذا أشبل غرثتْ ... فكانَني أعظم الليثين إقداما (١)

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب سيبويه ومن تبعه في هذه المسألة فقــال : (وإنّما الأفصح في خبر (كان) وأخواتها إذا كان ضميراً الانفصال كقوله : لئن كان إيّاه لقد حالَ بَعْدَنا ... البيت ، فإيّاهُ هو خبر (كان) وأتى به منفصلاً لأنّ ذلك هو الوجه . (٢)

والذي نرجحه ونميل إليه في هذه المسألة هو رأي الرماني وابن الطراوة وابن مالك والقاضي باختيار الاتصال ، وذلك لوروده بكثرة في فصيح الكلام نثره ونظمه ، كثـــرة تجعل المرء يميل لمذهبهم .

(١٨) (أنّ) تأتي بمنزلة (لعلّ) .

قال تعالى : (وَما يشعركم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون) . (٣)

---

(١) انظر هذه الشواهد في شواهد التوضيح : ٢٨ .

(٢) تقييده : ل/ ١٣٧ .

(٣) من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (أنَّ) في هذه الآية على قراءة الفتح[1] بمنزلة (لعلَّ) وحكى سيبويه قول العرب: ائت السُّوق أنَّك تشتري لنا سَويقاً، أرادوا: لعلَّك تشتري سويقاً، فكذلك الآية كأنه قال: لعلها اذا جاءت لا يؤمنون.[2]

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (أنَّ) في الآية ليست بمنزلة (لعلَّ)، وإنَّما هي التي أصلها الكسر، وهي على حذف لام الجر متعلقة بمعنى الجملة التي هي قوله تعالى: (قُلْ إنَّما الآياتُ عند الله)، لأنَّ هذه الجملة تفهم عدم انزال الآيات عليهم فكأنَّه قال: إنَّ الله لا ينزلها عليهم لأنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، والجملة التي هي قوله تعالى (وَما يُشْعِرُكم) اعتراضية فاصلة بين العامل والمعمول.[3] قال ابن لب - رحمه الله -: (وفيه ضعفٌ من جهة أنه يبعد أنَّ يفهم من قوله سبحانه (قل إنَّما الآيات عند الله) امتناع انزال الآيات عليهم، إذ ليس في ذلك أكثر من تسليم أمر الآيات إلى الله عزَّ وجلَّ، وأنَّ انزالها ليس إلى أحد سواه، فالمعنى في ذلك: قل إنَّما الآيات إلى الله تعالى وحده، فإنْ شاء أنزلها وإنْ شاء لم ينزلها، وهذا لا يقتضي عدم الانزال).[4]

وذهب كثير من المفسرين إلى أنَّ (أنَّ) في هذه الآية هي التي أصلها الكسر وهي على حذف باء الجر متعلقة بقوله (يشعركم) و(لا) من قوله سبحانه (لا يؤمنون) زائدة والمعنى: وما يدريكم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، أي: وما يدريكم بايمانهم إذا جاءتهم الآية.[5]

---

(١) وقراءة فتح الهمزة في (أنها) هي قراءة غير ابن كثير وابي عمرو وأبي بكر. انظر حجة القراءات: ٢٦٥/ ٢٦٦.

(٢) الكتاب: ٣/ ١٢٣.

(٣) تقييده: ل/ ١٤٩، والمغني: ١/ ٢٥١.

(٤) تقييده: ل/ ١٤٩.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٣٥٠، وتفسير القرطبي: ٧/ ٦٥، والكشاف: ٢/ ٤٤.

ورجّح ابن لب - رحمه الله - مذهب سيبويه في هذه الآية وعلّل له فقال : (وقول سيبويه أولى من هذين القولين لما تقدّم من ضعف قول الفارسي ، ولما في الأخير من الزيادة . وقول سيبويه كما تقدّم سالمٌ من ذلك ، وقد ثبت كون (أنّ) بمعنى (لعلّ) من كلام العرب ، فحمل الآية على ذلك أولى وأحسن ، والله أعلم) (١).

(١٩) في تخفيف (أنّ) .

تخفّف (أنّ) وتكون عاملة ، اسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف وخبرها لا يكون إلاّ جملة ، وقد تكون فعلية فعلها متصرف ، وفي هذا الحال لا يخلو الفعل المتصرف من أن يكون في معنى الدعاء أو لا .

فإن كان في معنى الدّعاء ولي (أنْ) المخفّفة من غير فاصلٍ ، وإنْ كان ليس في معنى الدعاء فلا بُدّ من الفصل بينه وبين (أنْ) بواحدٍ مما يأتي : قد ، السين ، سوف ، لو ، لم ، لن ، ما ، و(لا) النافيتين ، ولا يجوز ترك الفصل إلاّ في ضرورة أو حيثُ سُمِعَ (٢).

وأنشد سيبويه على الضّرورة قول الشّاعر (النابغة الجعدي) :

تَرومُ تَسامَى عند بابِ دِفاعه كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيقتلا (٣)

هكذا أنشده سيبويه برفع (يؤخذُ) على أنّ (أنْ) فيه مخفّفة من (أنّ) ، والكاف حرف جرٍ في موضع خبر المبتدأ الذي هو (دِفاعُه) ، وكان يجبُ لولا الضّرورة أنْ يأتي بـ(ما) الزائدة بعد الكاف فاصلة بينها وبين (أنْ) . وذلك حتى لا يلي الفعل الواقع خبرا (أنْ) وليس في معنى الدعاء .

وهذا البيتُ الذي أنشده سيبويه فيه ثلاث ضرائر :

الأولى : حذف (ما) الزائدة وعليه أنشدهُ سيبويه .

---

(١) تقييد : ل/١٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١/٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٣) الكتاب : ٣/١٦١ .

والثانية : ولاية الفعلِ لـ(أَنْ) المخفّفة من غير فاصل .

والثالثة : النّصْبُ بعد الفاء في الواجب في قوله (فيقتَلا) ، لأنّ الفعل لم يتقدمه نفيٌ ولا نهيٌ ولا استفهامٌ ولا غيرُ ذلك من الأشياء التي ينتصبُ الفعلُ المضارع بعدها .

والرابعة : على مذهب السيرافي ، لأنّه يرى أَنَّ هذه الكاف التي تزاد بعدها (ما) لدخولها على (أَنْ) لا تجيء إلاّ بعد جملةٍ.(١)

ونقل عن المازني(٢) أنّه قال : أنا لا أنشدُه إلاّ :

* كَأَنْ يُؤخَذَ المرءُ الكريمُ فيُقتَلا

بنصبِ (يؤخذ) لأنّها (أَنْ) الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه .

قال ابن لب - رحمه الله - (لا شكّ أَنّ هذا الذي قاله المازني صحيحٌ من جهة القياس ،لزوال تلك الضرائر كلها ، ويصيرُ (يقتل) منصوبا بالعطف على (يؤخذ) . فإنْ كان أراد المازني تخطئةَ سيبويه في إنشاده فلا معنى لذلك ، لأنّ سيبويه لم ينقل إلاّ ما ثبتَ عنده ، فرفع (يؤخذ) ثابتٌ بالسّماع على ما نقله سيبويه ، ووجهه ما ذكره وهو ضرورة قبيحة . وإنْ كان أرادَ أنّ الصحيحَ نصبُ (يؤخذ) فذلك مسلّمٌ لا ينازع في ذلك ، لكن السماع في البيت على خلافه ، فعلى هذا لا يكون بين سيبويه والمازني خلاف) .(٣)

وللسيرافي أيضاً في رفع (يؤخذ) من البيت نظرٌ ، فقد ضعّفَ الرفع فيه وقال : إنّ وجهَ الكلام فيه النصب.(٤)

قال ابن لب : (ولعلّه - أي السيرافي - أيضاً أراد تضعيفَ هذا السّماع من جهة

---

(١) شرح السيرافي : ٤/ ٣١ .

(٢) الأصول : ١/ ٣٢٨ .

(٣) تقييده : ل/ ١٧٧ .

(٤) شرح السيرافي : ٤/ ٣١ .

القياس ، وأَنَّ القياسَ كان أنْ يُنصَبَ ، وإلاَّ فلا معنى لإنكار كون الرفع ثابتاً في البيت ، إنْ سيبويه - رحمه الله - الثِّقَةُ فيما ينقله والثَّبتُ فيه فلا يجوز أَنْ يُظَنَّ به أنَّه لم يحقِّق السَّماع في ضبط (يؤخذ) ، وأَنَّ الرَّفعَ فيه بنظرٍ منه لا بالسَّماع ، وهذا لا يجوز ولا يصحّ كيف وهو إنَّما أنشده على الضَّرورة والخروج عن القياس ولا يصح ذلك إلاَّ مع السماع.(١)

ونرى من خلال كلام ابن لب هذا في رده على كلام المازني والسيرافي ، دفاعه عن سيبويه واحترامه لآرائه وما ينقله عن العرب . وهكذا ظَلَّ ابن لب دائما في موقف الدفاع عن سيبويه وعن آرائه .

---

(١) تقييده : ل/١٧٧.

(ب) : آراء وافق فيها البصريين

عرض ابن لب في تقييده لبعض المسائل الخلافيه التي جرت بين المدرستين البصرية والكوفية ، في مواضع متفرقة من تقييده ، ووقف إلى جانب البصريين . وهناك بعض المسائل الخلافية تعرض لها ابن لب من دون ترجيح . وإليك فيما يلي عرضاً لتلك المسائل :

(١) الإعرابُ أصلٌ في الأسماء خاصة .

ذهب البصريون إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء وفرع في الأفعال .

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال .

وأخذ ابن لب بمذهب البصريين فقال : (والإعرابُ أصلٌ في الأسماء خاصة)(١) .

ومذهب البصريين هو الصحيح لأنَّ الاسم الأصل فيه الإعراب لكونه تعرض له أنَّ تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولأنَّ الأسماء تكون على صيغة واحدةٍ وتختلفُ عليها المعاني فلا بُدَّ أَنْ يُفرَّق بينها .

وأَمَّا الأفعال فيدلَّ اختلافَ صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب(٢) .

(٢) علة إعراب الفعل المضارع .

ذهب البصريون إلى أنَّ العلَّةَ في إعراب الفعل المضارع مشابهته الاسم من وجوه(٣) ، منها : أنَّ الفعلَ المضارع يكون شائعاً فيتخصَّص ، كما أنَّ الاسم يكون شائعاً فيتخصَّص ، ومنها : أنَّ لاَم الابتداءِ تدخل عليه في خبر (إنَّ) كما تدخلُ على الاسم تقول : إنَّ زيداً لَيقومُ ، كما تقولُ : إنَّ زيداً لقائمٌ .

ومنها : أنَّه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فضارب يجري في الحركات

---

(١) تقييده : ل/ ٤ ، وانظر الجمل : ٢٦٠ ، والهمع : ١/ ٤٤ .

(٢) التبصرة : ١/ ٧٦ ، والأشموني : ١/ ٦٠ ، والايضاح للزجاجي : ٧٧ - ٧٨ .

(٣) حاشية الصبان : ١/ ٥٩ .

والسكون على ما يجرى عليه (يَضْرِبُ).

وذهب الكوفيون إلى أنّ العلّةَ في إعرابه توارد المعاني المختلفة والأوقات الطويلة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب.(١)

وأخذ ابن لب بمذهب البصريين في هذه المسألة فقال: (وإنّما أُعربَ المضارع وحده لما عرض فيه من شبهه بالاسم من جهتي الابهام والتّخصيص، وممنى ذلك أَنَّ (يقوم) مبهم الزمان إذ هو محتمِلٌ للحال والاستقبال، كما أنّ (قائمًا) وهو اسم مبهم إذ لا يدرى على مَنْ يقع، ثم يخصّص هذا الفعل ويزال ابهامه بحرف في نحو: سيقوم وسوف يقوم، كما يخصص الاسم ويتعين بالألف واللام الداخلة عليه في نحو القائم).(٢)

(٣) رافعُ الفعل المضارع.

اختلف النّحويون في رافع الفعل المضارع، فذهب سيبويه(٣) وجمهور البصريين إلى أنّ العاملَ الرافع للفعل المضارع هو: مشابهته الاسم - أَيْ اسم الفاعل -، لأنّ (ينطلق) مثلا في (زيدٌ ينطلقُ) يعادلُ اسم الفاعل (منطلق) في: زيدٌ منطلقٌ.

وذهب الأخفش إلى أنّ ارتفاع المضارع نتيجة لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة(٤)، وهو قولُ الفرّاء وغيره من حذاق الكوفيين، واختاره ابن مالك فقال في ألفيته:

ارفعْ مضارعًا إذا يجرّدُ ... مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كَـ(تَسْعَدُ)(٥)

وذهب الكسائيُّ إلى أنّ المضارعَ مرفوعٌ بحروف المضارعة(٦). وهو رأيٌ ضعيفٌ يثيرُ

---

(١) انظر الانصاف: ٥٤٩/٢ - ٥٥٠.

(٢) تقييده: ل/٤

(٣) الكتاب: ٩/٢ - ١١، وانظر شرح الكافية للرضى: ٢٣١/١.

(٤) الهمع: ٢٧٤/٢.

(٥) شرح ابن عقيل: ٣٤١/٢.

(٦) شرح الكافية للرضى: ٢٣١/٢، والانصاف: ٥٥٢/٢

الدهشة حين نرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع منصوباً أو مجزوماً على الرغم من ثبوتها فيهما . وهذه الحروف جزءٌ من الفعل وجزءُ الشيء لا يعمل فيه .

وأمّا ثعلب وهو آخر أقطاب المدرسة الكوفية ، والزّجاج من البصريين فقد ذهبا إلى أنّ المضارع مرفوع بـ(المضارعة)(١) ، ولا ندرى ماذا يقصد ثعلب والزّجاج بالمضارعة ؟ وماذا تعني بالضبط؟ أتكون عاملاً معنوياً آخر يضاف إلى قائمة العوامل ، أم هي لا تخرج عن كونها العامل الذى قال به سيبويه وجمهور البصريين ، أى مشابهة الاسم ، لأنّ مدلول كلمة (المضارعة) هو المشابهة .

وابن لب - رحمه الله - يعرض لمسألة رفع الفعل المضارع دون أنْ يرجّح رأياً فيقول : (وهو (أى المضارع) مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ ، والرافع له في مذهب أكثر البصريين وقوعه موقع الاسم ، وفي مذهب الكوفيين وبعض البصريين تعريه من النواصب والجوازم)(٢) .

ويظهر لي - والله أعلم - أنّ ابن لب أخذ بمذهب الأخفش ومَنْ وافقه من أهل الكوفة القائلين بارتفاع المضارع نتيجة لتعرية من العوامل الناصبة والجازمة ، لأنّه قال (وهو مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ) وهو قول ~~مرجوح~~ راجح في نظرى .

(٤) إعراب الأسماء الستة .

اختلف النحاة حول إعراب الاسماء الستة وهى : أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، وفوك وذو مال - على مذاهب أوصلها بعضهم إلى اثنى عشر مذهباً(٣) .

قال ابن لب : (وأمّا الأسماء الستة بشروطها الثلاثة فترفع بالواو نحو : جاءني أبوك ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أخاك ، وتخفض بالياء نحو : مررت بأخيكَ . هذا

---

(١) الهمع : ٢/٢٧٤ .

(٢) تقييده : ل/٩ .

(٣) انظر هذه المذاهب في الهمع : ١/١٢٣ - ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٩ - ١٢٢ ، والانصاف : ١/١٧ وما بعدها .

قول بعض النحويين (١) في هذه الأسماء. والقول الصَّحيحُ الذي عليه حُذَّاقُ النحويين أنَّها مرفوعةٌ بالضمة المقدرةِ في الواو، ومنصوبةٌ بالفتحةِ المقدَّرةِ في الألف، ومخفوضةٌ بالكسرةِ المقدرةِ في الياء) (٢).

ويظهرُ من كلام ابن لب أنَّه يأخذ بالقول القائل إنَّها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين (٣).

والراجِحُ في نظري القول القائل بأنَّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات وهو مذهب قطرب والزيادي والزَّجاجي من البصريين، والفراء وهشام بن معاوية الضرير من الكوفيين، وذلك لسهولته كما قال ابن مالك: وهذا أسهلُ المذاهب وأبعدها عن التكلُّف، لأنَّ الإعرابَ إنَّما جيءَ به لبيان مقتضى العامل... (٤).

(٥) العراك في قول الشاعر: (أرسلها العراك) مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال.

الأصلُ في الحال أن يكون نكرةً، وقد جاء معرَّفًا بالإضافة وبـ(ال) كما في قولهم: الجماءَ الغفيرَ، وأرسلها العِراكَ.

اختلف النحاة في توجيه ذلك. فمذهب سيبويه في ظاهر كلامه أنَّ المصدر المعرَّف وقع حالاً اتِّساعًا، قال بعد ايراد قوله (أرسلها العراك) من بيت لبيد: كأنَّه قال: اعتراكًا (٥). قال ابن يعيش موجهًا كلام سيبويه: وإنَّما جاز هذا الاتِّساع في المصادر، لأنَّ لفظها ليس بلفظِ الحالِ، إذ حقيقة الحال أنْ تكونَ بالصِّفاتِ، ولو صرحت

---

(١) انظر شرح المفصل: ٥٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٢٧/١ - ٢٨.

(٢) تقييده: ل/٧.

(٣) الكتاب: ٣٦٠/٣، والمقتضب: ١٥٥/٢، والأشباه والنظائر: ٢٧/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/١، وانظر الاشموني والصبان: ٧٤/١.

(٥) الكتاب: ٣٧٢/١، وانظر البسيط: ٣٩٧.

بالصفة لم يجز دخول الألف واللام لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا : جاء زيدٌ القائم ، لوجود لفظ الحال ، والتحقيق : أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنّما التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه) .(١)

وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين إلى أنّ العراك ونحوها ليست بأحوال في الحقيقة وإنّما الأحوال هي العوامل الناصبة لها .(٢)

وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنّ العراك ونحوها واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من ألفاظها أو من معانيها .(٣)

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ العراك صفة مصدر محذوف والتقدير : أرسلها الارسال العراك(٤) .

وأمّا ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ في هذه المسألة بمذهب الأخفش والمبرد ومن تبعهما فقال : (وأمّا قولهم : أرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير ، وطلبته جهدى وطاقتي ، فليست هذه أحوالاً وإنّما هي موضوعة موضع الأحوال ، فالعراك مصدرٌ منصوبٌ بفعل محذوف وذلكَ الفعل هو الحال ، والتّقديرُ : أرسلها تعترك العراك ، وكذلك جهدى وطاقتي ، أي أجتهد جهدى وأطيق طاقتي) .(٥)

ويبدو لي أنّ مذهب ابن طاهر ، وابن خروف ، هو المذهب الرّاجح من هذه المذاهب ، لأنّه بعيد عن تكلف الإضمار ، كما أنّ المعنى ينصره ، فمعنى أرسلها العراك : معتركة ومعنى : مررت بهم الجماء الغفير : (مجتمعين) .(٦)

---

(١) شرح المفصل : ٢/٦٢ - ٦٣

(٢) المقتضب : ٣/٢٣٧ ، والايضاح : ١/٢٠٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/٦٧ .

(٣) التذييل والتكميل : ٣/٦٧ .

(٤) الارتشاف : ٧٥٩ ، والخزانه : ١/٥٢٤ .

(٥) تقييده : ل/٦٣ .

(٦) ابن الطراوة النحوي للدكتور عيّاد ص : ٢٥٩ .

(٦) إضافة اللقب إلى الاسم إذا كانا مفردين .

مذهب سيبويه (١) وجمهور البصريين أنَّ اللقبَ يضافُ إلى الاسم إذا كانا مفردين .

ومذهب الكوفيين وبعض البصريين أنه يجوز الاتباع فتقول في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان : جاء يحيى عينان ، ورأيتُ يحيى عينين ، ومررتُ بيحيى عينين . (٢)

وقد علَّل ابن يعيش صحة ما ذهب إليه البصريون بقوله : (وإنَّما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ، ألا ترى أنَّ أصل أسمائهم إمَّا مفردٌ كزيد وإمَّا مضاف كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر ، وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم الى اللقب ليجروا على عاداتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو : عبد الله وشبهه . .) (٣) .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة فقال : (وتجري الأعلام والكنى والألقاب بعضها على بعض بدلا أو عطف بيان ، إلاَّ أنْ يجتمع لك لقبٌ مع علَمٍ مفردٍ فإنَّك تضيف العلم إلى اللقب ولا يجوز غير ذلك ، تقول : جاءني أبو حفص عمر ، وأبو حفص كرز ، وزيدُ كرزٍ ، ولا يجوز : زيدٌ كرزٌ) (٤)

(٧) العطف على الضمير المخفوض .

ذهب البصريون - إلاَّ يونس وقطرباً والأخفش - إلى منع العطفِ على الضَّميرِ المخفوضِ إلاَّ بإعادةِ حرفِ الجرّ .

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز العطفُ على الضَّميرِ المخفوضِ بدون إعادةِ الخافضِ (٥) ،

---

(١) الكتاب : ٣/٢٩٤ ، والمقتضب : ٤/١٦ .

(٢) المساعد : ١/١٢٩ .

(٣) شرح المفصل : ١/٣٣ .

(٤) تقييده : ل/٢٨ .

(٥) الانصاف : ٢/٤٦٣ وما بعدها ، والهمع : ٥/٢٦٨ ، ومعاني القرآن : ١/١٥٢

ووافقهم الشَّلوبين وابنُ مالك وأبو حيَّان .

وللبصريين فيما ذهبوا إليه حججٌ نذكر منها : أنَّ ضميرَ الجرِ شبيهٌ بالتنوين ومعاقبٌ له فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين . ومنها : أنَّ حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أنْ يصحَ حلولُ كلٍ واحدٍ منهما محلَ الآخر ، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه ، فمنع العطف عليه إلاَّ باعادة حرف الجر.(١)

والكوفيون استندوا في إجازتهم الى قوله تعالى : (واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ)(٢) بخفضِ الأرحامِ - وهي قراءةُ حمزة الزيات وابراهيم النخعي وقتادة ويحيى ابن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش - عطفاً على (الهاء) في (بهِ) .

والى قوله تعالى : (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِهِ والمَسْجِدِ الحَرَامِ)(٣) بخفض (المَسْجِدِ) عطفاً على (الهاء) في (به) .

والى قوله تعالى : (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فى العِلْمِ مِنْهُمْ والمؤمِنُونَ يؤمِنونَ بما أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ من قبلِكَ والمُقيمينَ الصَّلاةَ)(٤) ، بخفض (المقيمين) عطفاً على (الكاف) في (اليك) .

والى قول مسكين الدارمي :

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّوارِي سُيوفُنا ... وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ(٥)

بخفض (الكعب) عطفاً على (ها) في (بينها) . وغير ذلك من الشواهد التي ورد بها السماع نثراً ونظماً.(٦)

---

(١) الانصاف المسألة (٦٥) .

(٢) من الآية (١) من سورة النساء .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (١٦٢) من سورة النساء .

(٥) الانصاف : ٢/٤٦٣ - ٤٦٥ .

(٦) البحر المحيط : ٢/١٤٨ ، وشواهد التوضيح : ٥٣ وما بعدها لمزيد من الشواهد .

وتابع ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذهبهم فقال : (ومتى أردت العطف عليه - أي على ضمير الخفض - في الكلام لزمك أن تأتي معه بالخافض الأول ، ويكون الخافض مع مخفوضه معطوفاً على الخافض الأول مع مخفوضه كقوله تعالى : (وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ)(١) .

والذي أرجحه في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومَنْ وافقهم ، وذلك لورود الأدلة الكثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثراً ونظماً ، فينبغي مع هذا القدر من الشواهد ألاَّ يمنع العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض، إلاَّ أنَّ الأحسنَ أنَّه إذا عطف على الضمير المخفوض أنْ يعاد الخافض.

ومرجِّحٌ آخر أراه جديراً بإجازة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وهو أن في إجازة ذلك تيسيراً على المتكلم في أمره ، تجعله هذه الإجازة بالخيار بين أن يكرِّر حرفَ الجر أو أن يستغني عن تكريره تخفيفاً إذا أَمِنَ في عبارته اللَّبْسَ فيقول مثلاً : مررتُ بكَ وزيدٍ ، أو : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، وسلمتُ عليكَ وعلى زيدٍ ، أو : سلمتُ عليكَ وزيدٍ .

(٨) العطفُ على الضَّمير المرفوع المتصل .

يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر في اختيار الكلام ، كأنْ يقالَ : قمتُ وزيدٌ ، وقامَ وزيدٌ - برفع زيد فيهما عطفاً على الضمير - دون اللجوء إلى توكيدِ الضمير المتصل أو المستتر بضميرٍ منفصلٍ كما يشترط ذلك البصريون .

واحتج الكوفيون لذلك بوروده في الكلام نثراً ونظماً ، ومن شواهدهم في ذلك قول الحقِّ تبارك وتعالى : (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى)(٢) ، بعطف (هُوَ) على الضمير المرفوع المستكن في (اسْتَوَى) .

---

(١) من الآية : (٦) من سورة يوسف ، وتقييده : ل / ٣ .

(٢) الآيتان : (٦ - ٧) من سورة النجم ، وانظر الانصاف : ٢ / ٤٧٤ وما بعدها .

ويقول عمر بن أبي ربيعة :

قُلتُ إذْ أقبلتْ وزُهرٌ تهادَى　　　كنعاجِ الفَلا تَعسَّفنَ رَمْلَا

بعطف (زُهرٌ) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (أقبلتْ) . ويقول جرير :

وَرَجَا الأُخَيطِلُ من سفاهَةِ رأيهِ　　　ما لم يكنْ وأبٌ له لِيَنَالا [(١)]

بعطف (أب) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) .

وهناك أيضاً ما ورد في صحيح البخاري من قول عمر رضي الله عنه : (كنتُ وجارٌ لي من الانصار) [(٢)] ، بعطف (جار) بالرفع على (التاء) في (كنتُ) . وقول علي رضي الله عنه : كنتُ وأبو بكر وعمر [(٣)] ، بعطف (أبو) بالرفع على (التاء) في (كنتُ) .

وجعل الكوفيون من هذا قوله تعالى : (ما أشرَكنا ولا آباؤنا) [(٤)] ، بعطف (آباء) بالرفع على (نا) في (أشركنا) .

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجّح مذهب البصريين في الألفية [(٥)] . ويبدو أنّ ابن مالك لا يرتضي منع هذا العطف بدون فاصلٍ، وفي ذلك يقول : وهو - أي هذا العطف - مما لا يجيزه النحويون في النثر ، إلاّ على ضعفٍ. ويزعمون أنّ بابه الشعر ، والصحيحُ جوازه نثراً ونظماً [(٦)] .

وأمّا البصريون فيزعمون أنّ الاسم الظاهر إذا عُطف على ضميرٍ متصلٍ يجبُ أن يؤكد بضميرٍ مثله أو يفصلَ بفاصلٍ (ما) ، وأنّ العطف بدون فاصلٍ ضعيفٌ لا يجوز إلاّ على قبح في ضرورة الشعر [(٧)] .

---

(١) الانصاف : ٢/٤٧٦ .

(٢) اخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي (ص)

(٤) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٥) شرح ابن عقيل : ٢/٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٦) شواهد التوضيح ص : ١١٤ .

(٧) الانصاف : ٢/٤٧٥ .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب البصريين فى هذه المسألة فقال : (ضميرُ الرَّفعِ المتَّصلِ لا يجوز العطفُ عليه إلاَّ بعد أَنْ يؤكَّدَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ ، أو يفصلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بفاصلٍ ، أو يفصلَ بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا) (١) .

والذى أرجِّحه هو مذهب الكوفيين وذلك لورود الشواهد الكثيرة نثراً ونظماً ، كثرةً توجبُ القياس عليها . قال الأستاذ محمد محى الدين عبد الحميد - حين رأى تأويلَ البصريين لشواهد الكوفيين -: وهو كلامٌ لا يقضى العجب منه ، أَنْ يجدوا فى كلام الله تعالى - وهو أفصحُ الكلام وأدقه رعاية للصحيح البالغ الغاية - دليلاً يشهد لخصومهم فيتمحلون ويتعللون (٢) .

(٩) تقدُّم الفعلِ فى باب (ظننتُ) وأخواتها على الاسمين .

ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل فى باب (ظننتُ) وأخواتها إذا تقدَّم على الاسمين لا يجوز فيه الإلغاء . وجوَّزه الكوفيون والأخفشُ ، وأجازه ابنُ الطراوة ، إلاَّ أَنَّ الاعمالَ عنده أحسن (٣) .

تقولُ على إجازة الكوفيين والأخفش وابن الطراوة : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وهى إجازةٌ يدعمها الاستعمال اللغوى ، فقد قال الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى ... أَنِّى رأيتُ مِلَاكُ الشِّيمةِ الأدبُ (٤)

فأتى بعد فعل القلب (رأيتُ) بالمبتدأ والخبر على حالهما من الرفع .

وقول الآخر :

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لدينا منكَ تنويلُ (٥)

---

(١) تقييده : ل / ٣٤ .

(٢) حاشية الانصاف : ٢ / ٤٧٦ .

(٣) الهمع : ٢ / ٢٢٩ ، وابن الطراوة النحوى : ٨٠ .

(٤) الأشمونى : ٢ / ٢٩ .

(٥) الأشمونى : ٢ / ٢٩ .

فأتى بالمبتدأ (تنويل) على حاله من الرفع بعد فعل القلب (إخال) .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب البصريين فقال : (فإنْ تقدَّم الفعلُ على الاسمين امتنع الإلغاء ، إلَّا أنْ يكونَ للخبر معمولٌ متقدِّمٌ على الفعل فقد يجوز الالغاء ضعيفاً) .(١)

(١٠) عاملُ النَّصب في (المفعول معه) .

ذهب البصريون إلى أنَّ المفعولَ معه منصوبٌ كانتصاب المفعول به ، أي إنَّ عاملَ النَّصب فيه هو الفعل الذي في الجملة بوساطةِ الواوِ ، وذلك لأنَّ هذا الفعل وإنْ كان في الأصل غير متعدٍّ ، إلَّا أنَّه قَوِيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، ونظير ذلك نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلَّا) .(٢)

وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوبٌ على الخلاف ، وذلك لأنَّه إذا قلتَ : استوى الماء والخشبةَ ، لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبةُ ، لأنَّ الخشبة لم تكن معوجةً فتستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيدٌ وعمروٌ ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلافِ . وأيضاً فإنَّ الفعلَ المتقدِّمَ لا يجوزُ أنْ يعملَ فيه لأنَّه فعلٌ لازمٌ ، والفعلُ اللازمُ لا يجوزُ أنْ ينصبَ هذا النوع من الأسماء .(٣)

وذهب أبو اسحاق الزَّجاج من البصريين إلى أنَّه منصوبٌ بتقديرِ عاملٍ ، والتقديرُ : ولابسَ الخشبةَ ، وما أشبه ذلك ، لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في المفعول وبينهما الواو وقد أبطلَ ابنُ الانباري مذهبَهُ هذا .(٤)

---

(١) تقييده : ل/٤٧ .

(٢) الانصاف : ١/٢٤٨-٢٤٩ ، وشرح المفصل : ٢/٤٩ .

(٣) المصدر السابق ، وشرح الكافية للرضي : ١/١٩٥ .

(٤) الانصاف : ١/٢٤٨ - ٢٤٩ .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ الواو هيّأت الاسم بعدها لأنْ ينتصب انتصاب الظرف ، لأنّ أصل : أستوى الماء والخشبة ، هو : استوى الماء مع الخشبة ، فلما حذفت (مع) وكانت منتصبة على الظرف وأقيمت (الواو) مقامها ، انتصب ما بعد هذه (الواو) على انتصاب (مع) التى وقعت (الواو) موقعها ، إذ لا يصح انتصاب الحروف ، كما يرتفع ما بعد (إلاّ) الواقعة موقع (غير) بارتفاع (غير) نحو قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا)(١) ، والأصل : غيرُ اللهِ.

وردّ عليه صاحب كتاب الانصاف بأنّ انتصابَ المفعول مع انتصاب (مع) الظرفية ضعيف ، لأنّ (مع) ظرف والمفعول معه فى : استوى الماء والخشبة ، ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف.(٢)

قلت : يظهر - والله أعلم - أنّ الأخفش فى رأيه هذا يتشبث بفكرة (العامل) التى ورثها عن أساتذته . وأنه مادام لا شئ يمنع عمل الفعل النصب فى الظرف وإن كان هذا الفعل لازماً - نحو : نمتّ ليلًا ، وخرجتُ صباحًا ، وما أشبه ذلك - فليكن معمول الفعل اللازم فى : استوى الماء والخشبة ، ظرفاً ، وليغب هذا الظرف الذى حلت محله (الواو) فى اللفظ فقط ، وليحلّ محلّه الاسم المنصوب الواقع بعد (الواو) فى وقوع الفعل عليه وكونه معمول الفعل .

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب البصريين فقال : (وَأَمَّا المفعولُ معه فينصبه أيضًا الفعلَ بوساطةِ الواو التى بمعنى (مع) نحو : قمتُ وزيداً ، فزيداً منصوب ب (قمت) والواو واسطة بينهما موصلة على ما تقدم فى (إلاّ) ، والواو بمعنى (مع) ، كأنّكَ قلتَ : مَعَ زيدٍ)(٣).

---

(١) من الآية : (٢٢) من سورة الأنبياء ، وانظر الهمع : ٢٣٩/٣ ، والانصاف : ٢٤٨/١.

(٢) الانصاف : ٢٤٩/١ ، وانظر شرح الكافية ... للرضى : ١٩٥/١.

(٣) تقييده : ل/٥١.

والراجحُ في نظري مذهب البصريين الذي مشى عليه ابن لب ، من أنّ العامل الفعل الأول ، لأنه وان لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائبة عن (مع) ، فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بالهمزة نحو : أخرجت زيداً ، إلاّ أنّ الواو لا تعمل.(١)

(١١) ما الذي يعمل في المستثنى النصب ؟

يرى سيبويه والجمهور من البصريين أنّ الذي عمل النصب في المستثنى بعد (إلاّ) هو الفعل الواقع قبله ، بواسطة (إلاّ) . فـ(زيد) في قولنا : قامَ القومُ إلاّ زيداً ، منصوب بـ(قام) عبر (إلاّ).(٢)

ويرى بعض البصريين أنّ عامل النصب هو (إلاّ) نفسها ، وإليه ذهب ابن مالك(٣) وزعم أنه رأي سيبويه والمبرد(٤) . وبعضهم الآخر ذهب إلى أنه فعلٌ مضمرٌ تقديره (استثنى).(٥)

وأمّا الكوفيون فاختلف مذهبهم في ذلك ، فذهب شيخهم الكسائي إلى أنّ ناصبَ المستثنى هو (أنّ) مقدرة بعد (إلاّ) محذوفة الخبر ، وأنّ تقديرَ الكلامِ في : قامَ القوم إلاّ زيداً ، هو : قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم.(٦)

وذهب تلميذه الفراء ومن تابعه من الكوفيين- وهو المشهور من مذهبهم - إلى أنّ (إلاّ) مركّبة من (إنّ) و(لا) ، وقد حذفت النون الثانية من (إنّ) للتخفيف ، فأصبحت (إنْ) ، ثم أدغمت في لام (لا) ، وطرأ على العبارة شيءٌ من التقديم

---

(١) شرح المفصل : ٢/٤٩.

(٢) الكتاب : ٢/٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ١/٢٦١ ، والمقتضب : ٤/٣٩٠ - ٣٩١.

(٣) التسهيل : ١٠١ ، والهمع : ٣/٢٥٢.

(٤) سر الصناعة : ١٤٧.

(٥) الهمع : ٣/٢٥٢ ، وسر الصناعة : ١٤٦.

(٦) الانصاف : ١/٢٦١ ، وشرح المفصل : ٢/٧٧.

والتأخير ، إذ كان أصلُ الكلام : قام القومُ إنّ زيداً لا قام.(١)

ولا يخفى عليك أيّها القارئ الكريم ما في رأي الكسائي وتلميذه الفراء من إغراق في التّمحّل ، لا سيما رأي الفَرّاء الذي يفيد أنّ المتكلّمَ أتعب ذهنه وكدّه في ثلاث عمليات تخفيف (إنّ) مع الابقاء على عطها النصب في اسمها (زيداً) ، وتقدير خبر (إنّ) : لا قام وادخال (لا) النافية على الفعل الماضي (لا قام) ، على الرغم من أنّ اللغة تكاد لا تسمح بادخالها إلاّ في حالة معينة ، هي الدُّعاء نحو : لا رحمه اللهُ ، ولا كان.

وأمّا ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب سيبويه وجمهور البصريين فقال : (وأما المستثنى فينصبه (أي الفعل) بواسطة (إلاّ) نحو : قَامَ القَومُ إلاّ زيداً ، فَ(زيدا) منصوب بـ(قام) على رأي سيبويه ، و(إلاّ) واسطة بينهما وصلت الفعل الأول الى الاسم الذي بعدها فنصبه).(٢)

(١٢) تقديم الحال على عاملها الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه.

ذهب الجمهور من البصريين إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه ، نحو : زيدٌ في الدار ضاحكاً ، فالعامل في الحال المجرور قبلها ، فلا يجوز تأخيره عنها إلاّ في ضرورة ، فلا تقول : زيدٌ ضاحكاً في الدّارِ ، على أن يكون ضاحكاً منصوباً بالمجرور بعده.(٣)

وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو : أنتَ قائماً في الدارِ.(٤)

وذهب الفراء(٥) والأخفش إلى إجازة ذلك مطلقاً . وجوزه ابن مالك بقوة إذا كانت الحال ظرفا أو حرف جر.(٦)

---

(١) شرح المفصل : ٢/٧٦ - ٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ١/٢٢٦.

(٢) تقييده : ل/٥١.

(٣) التصريح : ١/٣٨٥.

(٤) الأشموني : ٢/١٨١.

(٥) معاني القرآن : ٢/٤٥٢ ، والهمع : ٤/٣٢.

(٦) التسهيل / ١١١.

ووافق ابن لب (١) جمهورَ البصريين فى مذهبهم.

(١٣) عامل النصب فى الظَّرف الواقع خبراً.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف فى مثل : زيدٌ عندكَ ، ينتصبُ على الخلافِ إذا وقع خبرًا للمبتدإ.

ويرى البصريون أنَّه ينتصب بفعلٍ مقدَّرٍ أو بتقدير اسم فاعل. ولكُلٍّ من الفريقين فى ذلك حججٌ أوردها ابن الأنبارى فى (الانصاف) ، وانتصرَ لِمَنْ ذَهَبَ من البصريين القائلين بأنَّه ينتصب بتقدير الفعل. (٢) ورجَّح ابنُ مالك (٣) تقدير اسم الفاعل وهو مذهب الفارسى وابن الحاجب والزمخشرى.

وتبع ابن لب البصريين فى مذهبهم فقال: (العاملُ فى الظَّرفِ فى مثل هذا - أى فى: زيدٌ عندكَ - هو اسمُ فاعلٍ ، وهو الأحسن) (٤)

(١٤) العامل فى المبتدأ والخبر بعد (كان) وأخواتها.

ذهب البصريون إلى أنَّ (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفعُ المبتدأُ بها اسمًا لها وينتصبُ الخبرُ خبراً لها ، أى أنَّها تنصبه. وصحَّحهُ ابنُ عصفور. (٥)

وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر وبقى المبتدأ على رفعه. (٦)

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب البصريين فقال: (وكلُّ هذه الأفعال فى هذا

---

(١) انظر تقييده : ل/٦٨.

(٢) الانصاف المسألة (٢٩).

(٣) التسهيل ص : ٤٩.

(٤) تقييده : ل/٧٤.

(٥) شرح الجمل له : ١/٤١٨ - ٤١٩ ، وانظر الكتاب : ٢/١٣١.

(٦) الهمع : ٢/٨٣.

الباب تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بها اسماً لها وينتصبُ الخبرُ خبراً لها)(١) .

(١٥) عاملُ الرَّفعِ في الخبر بعد (إنَّ) وأخواتها :

ذهب البصريون إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها ترفع الخبرَ خبراً لها(٢) .

وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم (كان) من أنَّه مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها .

ووافق ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذهبهم ، فقال في تقييده : (وهي تدخل - أي إنَّ وأخواتها - على المبتدأ والخبر ، فتنصبُ المبتدأ اسماً لها ، وترفعُ الخبرَ خبراً لها نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ")(٣)

(١٦) عاملُ الرَّفعِ في الاسم المرفوع بعد " إذا " الشرطية :

ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد " إذا " في نحو قوله تعالى : (إذا السَّماءُ انشقَّت)(٤) وما كان نحوها من الآيات ، فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ المذكور ، وليس مرفوعاً بالابتداء كما يقول بعضُ الكوفيين .

واحتجوا بأنَّ " إذا " لاتدخل على الجملة الاسميه ، لأنَّ فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز أنَّ يحملَ على غيره(٥) .

وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أنَّ الاسم بعد " إذا " مرفوعٌ لأنَّه مبتدأ والفعل بعده في موضع الخبر .

---

(١) تقييده : ل/١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٢/١٣١ ، والانصاف : ١/١٧٦ فما بعدها ، وشرح المفصل : ١/١٠٢ .

(٣) تقييده : ل/١٥٢ .

(٤) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٥) الانصاف : ٢/٦٢٠ .

وقد نَصَرَ ابنُ جِنّى فى الخصائص ١/ ١٠٤ ، ١٠٥ مذهب الأخفش.

ويظهر من كلام سيبويه فى باب الاشتغال (١) جواز هذا المذهب الذى قال به بعض الكوفيين والأخفش : لكن بشرط أَنْ يكون الخبر فعلاً . وأيَّد مذهبَ الكوفيين ابنَ مالكٍ (٢) .

ويظهر من كلام ابن لب فى تقييده وقوفه مع المذهب الأول القائل برفع الاسم بعد (إذا) على أنَّه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ المتأخرُ ، قال عند حديثه عن قوله تعالى : (إذا السَّماءُ انشقَّت) (٣) و(إذا السَّماءُ انفطرت) (٤) ونحوهما من الآيات : (فالسَّماءُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره : إذا انشقت السَّماءُ انشقَّتْ ، وإذا انفطرت السماء انفطرت ، وفاعلُ الفعلِ الظاهرِ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على السماء) (٥) .

والذى أميل إليه من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه بعض الكوفيين والأخفش من أنَّ الاسم المرفوع بعد (إذا) يعرب مبتدأ ، لأنَّ هذا الإعراب فى تلك الآيات ونحوها لا تأويل فيه ولا تقدير ، وليس ثمة من داعٍ إلى تقدير الإعراب فى تلك الآيات لأنَّ الاسلوب بدون هذا التَّقدير الذى لجأ إليه أكثر البصريين سليمٌ لا يحتاجُ إلى إصلاح بالتَّقديرِ ، وإعرابُ بعض الكوفيين والأخفش تؤيده النُّصوص القرآنية الكثيرة التى دخلت فيها (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية ، فانظر مثلاً الآيات (٨ - ٩ - ١٠ - ١١) من سورة المرسلات ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣) من سورة التكوير ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤) من سورة الانفطار ، والآيات : (١ - ٣) من سورة الانشقاق .

---

(١) الكتاب : ١/ ١٠٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٤٤ ، والجنى الدانى : ٣٦٨ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) الآية : (١) من سورة الانفطار .

(٥) تقييده : ل/ ١٠٨ .

وتؤيده أيضاً الشواهدُ الشعرية التي لا يأتي عليها الحصر ، ومنها على سبيل المثال قول لبيد :

إذا المرءُ أسرى ليلةً خالَ أنّه ... قضى عملاً والمرءُ ما دامَ عامِلُ

وقول السموأل بن عادياء اليهودي :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ من اللؤمِ عِرْضُهُ ... فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

وقول الشاعر :

إذا المرءُ لم يحتل وقد جَدَّ جِدُّهُ ... أضاعَ وقاسَى أمرَهُ وهو مُدْبِرُ

وقول الشاعر :

إذا أنتَ لم تزرعْ وأبصرتَ حاصداً ... ندِمْتَ على التفريطِ في زمن البَذْرِ

وقول ضيغم الأسدي :

إذا هُوَ لم يخفني في ابنِ عمي ... وإنْ لم ألقَهُ الرَّجلُ الظَّلومُ

(١٧) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية :

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية في نحو قوله تعالى : (وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استَجارَكَ)(١) ، وفي نحو قولك : وإنْ زيدٌ ضربتَه أكرمتُك ، مرفوعٌ بتقدير فعلٍ محذوفٍ يفسّره الفعل المذكور بعده.(٢)

وذهب الكوفيون إلى أنّه مرفوعٌ بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل(٣) ، (أي أنّه فاعلٌ مقدَّم) .

وحُكِيَ عن الأخفش والسهيليّ رفعُهُ بالابتداءِ والجملةُ الفعلية بعده في موضع الخبر .

---

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٢) الانصاف : ٢/٦١٦ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٥٥ .

ووافق ابن لب البصريين في مذهبهم ، فمنع أنْ يرفع زيدٌ بالابتداء من قولك : إنْ زيدٌ ضربته أكرمتك ، قال : .... ولا يقال : إنْ زيدٌ ضربته أكرمتك ، على أنْ يكون زيدٌ مبتدأً ... ثم قال : ومن هذا أيضاً قولُه تعالى : (وإنْ أحدٌ منَ المشركينَ استَجارَك)(١) ؛ فأحدٌ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (استَجارَك) تقديره : وإنْ استَجارَك أحدٌ.(٢)

والأخفشُ في معاني القرآن أجاز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية في آية التوبة مبتدأ ، على الرغم من ذهابه إلى أنَّ رفع (أحد) على فعلٍ مضمرٍ - هو رأي مدرسته البصرية - أقيس الوجهين ، لأنَّ حروفَ المجازاة لا يبتدأُ بعدها إلَّا أنَّهم قد قالوا ذلك في (إنْ) لتمكُّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ.(٣)

وقد رد النُّحاةُ رأيَ الأخفش في جواز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ ، بأنَّ حرفَ الشرط يقتضي الفعلَ ويختصُّ به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولابُدَّ له منه بَطَلَ الابتداءُ ، لأنَّ الابتداءَ إنَّما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأنَّ حقيقةَ الابتداءِ هو التَّعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وَجَبَ تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم.(٤)

والذي يبدو أنَّ رأي الأخفش في ابتداء الاسم بعد (إنْ) الشرطية بل بعد حروف المجازاة جميعها ، رأيٌ يعضده الاستعمالُ اللغوي في أعلى مراتبه وهو

(١) تقييده : ل/١٠٦.

(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/٣٢٧.

(٤) الانصاف : ٢/٦٢٠.

القرآن الكريم ، فإلى جانب آية التوبة فهناك آية النساء : (وإنْ امرأةٌ خافتْ من بعلها نشوزًا أو إعراضًا فلا جُناحَ عليهما أنْ يصلحا بينهما) .(١) وآية الحجرات : (وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا . . . . آية (٩) .

وهناك أبيات لشعراء فصحاء جاءوا فيها بأسماء مرفوعة بعد حروف شرطية غير (إنْ) وأعطوها الجزم فى أفعال مضارعة صريحة ، منها قول عدى بن زيد :

فمتى واغلٌ ينبهم يحيـــوه ... وتعطف عليه كأسُ السّاقِـــى

وقول كعب بن جعيل :

صعدةٌ نابتةٌ فى حائـــرٍ ... أينما الريحُ تميّلها تمِـــلْ

وقول هشام المرى :

فمن نحن نؤمنه يبيت وهو آمن ... ومن لا نجره يمس منا مفزعـــا

ومع تلك الشواهد يتعنت النحاة ويضعفونها ويذهبون إلى أنّ ماجاء فيها لا يجوز فى الكلام ، لأنّ تلك الحروف فرع على (إنْ) وعطها الجزم ظاهر فى الفعل المضـــارع ، وذلك ضعيف فى (إنْ) نفسها فى اختيار الكلام.(٢)

ولا دليل لهم على اختصاص حروف المجازاة بالأفعال دون غيرها - بدليل الشواهد المذكورة - سوى افتراضهم الذى فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشـــرط يفسره الفعل المذكور.

(١٨) (كأنّ) المعنى الغالب عليها (التّشبيهُ) :

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ معنى (كأنّ) المتفق عليه عندهم هو التّشبيهُ ، وليس لها معنى غيره عندهم.(٣)

---

(١) من الآية : (١٢٨) من سورة النساء.

(٢) الانصاف : ٢/٦١٦.

(٣) انظر الكتاب : ١٤٨/٣ ، والارتشاف ص : ٥٨٠ ، والجنى الدانى : ص ٥٧٢.

وزاد الكوفيون في معانيها أنّها تفيد التحقيق كقول الشاعر :

فأصبح بطنُ مكةَ مقشعرًا كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ

وكذلك قول الشاعر :

كأنّي حين أُمسي لا تكلّمني متيمٌ يشتهي ما ليس موجودًا

كما أدّعوا أنّها تكون للتقريب ، وجعلوا منه : كأنّك بالدنيا لم تكن ، وكأنّك بالشتاء مقبل .(١)

وقد أنكر البصريون كُلّ هذه المعاني سوى التشبيه ، وتأوّلوا أدلة الكوفيين .

قال المرادي عقب ذكره لهذه المعاني التي زادها الكوفيون : والصحيحُ أنّ (كأنّ) في هذا كله للتشبيه .(٢)

ونجد ابن لب - رحمه الله - يوافق البصريين في إنكار هذه المعاني التي زادها الكوفيون لـ (كأنّ) قال حين ذكر أدلةَ الكوفيين على أثبات هذه المعاني : ولا حجّة لهم في شيءٍ من هذا ، أمّا البيتُ الأولُ فمعناه : كأنّ الأرضَ ليس ببطنها هشام ، ولا شكّ أنّه مدفون ببطنها ، فمعنى التشبيه على هذا صحيحٌ في البيت كأنّه يقول : أصبحَ بطن مكة مقشعرًا وما كان ينبغي له أنْ يقشعرّ لأنّ هشاما ببطن الأرض مدفون فيها ، فحين أقشعر وهشام في الأرض صار كأنّ الأرضَ ليس هشام فيها .

ثم وجّه البيتَ الثاني بقوله : وأمّا البيتُ الثاني فمعنى التشبيه فيه مستقيمٌ على أن يكون معنى قوله : (يشتهي ماليس موجودًا) ، أيْ يشتهي ما ليس في الوجود أي ما هو محالٌ ، ولا شكّ أنّ تكليمه له ليس بمحال إذ ذاك ، فحين اشتهى كلامه ولم يفعل مع إمكانه ، صار كأنّه يشتهي ما هو محال لا يمكن وجوده .(٣)

ثم قال : وأعلم أنّ الذي استند إليه الأكثرُ في انكار هذه المعاني الثلاثة

---

(١) مغني اللبيب : ١/١٩٢ .

(٢) الجنى الداني : ٥٧٢ .

(٣) تقييده : ل/١٥١ .

- أي التحقيق والتقريب والظنّ - ولا اقتصار على معنى التشبيه ، هو أن " كأنّ " قد استقرّ فيها التشبيه باتّفاقٍ ، فإذا أمكن أن تقرّ على ما استقرّ فيها وألاّ تخرجَ عنه إلى غيره ما لم يستقر كان الأولى .(١)

قلت : والحقيقة أنّ التشبيه هو معنى (كأنّ) الغالب عليها والمتّفق عليه ، وهو ما يفهم منها بأصلِ الوضع كقولك : كأنّ زيداً أسدٌ ، وقد تخرج " كأنّ " عن هذا المعنى الأصلي إلى معانٍ أخر . كما ذكر الكوفيون وبعض النحاة ، ولكن الأمرَ هنا يحتاج إلى قرينة كقرينة السياق ، فليس في قولك : كأنّ زيداً قائمٌ تشبيهٌ ، وإنّما هناك شيءٌ يشبه الظن ، وقد قال بذلك ابنُ أبي الربيع ، ونقل عن ابن الطراوة أنّها - أي كأنّ - في نحو : كأنّ زيداً قائمٌ ، للظنّ دون التشبيه (٢) ، فإذا صحّ ذلك فانكار البصريين ومتابعيهم لهذه المعاني غير التشبيه دعوى غير مقبولة وتضييق لما هو واسع .

هذا ولا ينكر في الحرف أنْ يوضعَ المعنى ويصحبه في بعض مواضعه معنًى آخر ، يكون فيه بحكم العرض لم يوضع له في أصلِ وضعه ، ألاَ ترى أنّ (الباء) وضعت للالصاق ويصحبها في بعض المواضع الاستعانة والمصاحبة والسببية والظرفية والتبعيض ، وغير ذلك من المعاني التي أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر معنى أو خمسة عشر معنى .(٣)

ويمكن أنْ نقولَ : إذا كان في جملة " كأنّ " مشبة ومشبهٌ به اكتملت أركانُ التشبيه ، وكثيرًا ما يكون ذلك في الأسماء الجامدة ، ولهذا زعم جماعةٌ منهم ابنُ السِّيد البطليوسي أنّه لا يكون - أي التشبيه - إلاّ إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو : كأنّ زيداً أسدٌ ، بخلاف ، كأنّ زيداً قائمٌ ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم ، فإنّها في

---

(١) تقييده / ل ١٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٨ ، والهمع : ٢/ ١٥١ .

(٣) انظر مغني اللبيب : ١/ ١٠١ فما بعدها ، والأشموني : ٢/ ٢١٩ فما بعدها

ذلك كله للظن.(١)

(١٩) (أَنَّ) و(أَنْ) تسدّ مسدّ المفعولين في باب (ظَنَنْتُ):

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ (أنّ) واسمها وخبرها في مثل: علمتُ أنّ زيداً قائمٌ، سدّت مسدّ مفعولي فعل القلب (عَلِمَ).

قال سيبويه: (فأمّا: ظننتُ أنّه منطلقٌ، فاستغنى بخبر "أنّ"، تقول: أظنُّ أنّه فاعلٌ كذا وكذا، فتستغني. وإنّما يُقتصر على هذا إذا عُلِم أنّه مستغنٍ بخبر أنّ).(٢)

ووافق ابن لب البصريين في ذلك فقال: وقد تسدّ مسدّ المفعولين في هذا الباب (أنّ) و(أنْ) مع صلتيهما كقوله تعالى: (لِتَعلَموا أنّ الله يعلم ما في السَّموات)(٣)، وكقوله سبحانه: (وَحَسِبُوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ)(٤) .... ف(أنّ) و(أنْ) مع صلتيهما تغنيان عن المفعولين في باب ظننت.(٥)

وذهب الأخفش إلى أنّ (أنّ) ومعموليها سدّت مسدّ المفعول الأول وحده، وأمّا المفعولُ الثاني فمقدّرٌ. وعلى هذا يكون تأويلُ الجملة - علمتُ أنّ زيداً قائمٌ - حسب رأيه: علمتُ قيامَ زيدٍ حاصلاً.(٦)

ويبدو من مذهب الأخفش هذا، أنّ الذي دفعه إلى تقدير المفعول الثاني في المثال المذكور، ضرورةُ اعتبار الاسمين التاليين لفعل القلب (مفعولين) على أساس أنّ الاسمين الواقعين بعده أصلهما (مبتدأٌ وخبرٌ).

---

(١) المغني: ١/٩٢٢.

(٢) الكتاب: ١/١٢٥.

(٣) من الآية: (٩٧) من سورة المائدة.

(٤) من الآية: (٧١) من سورة المائدة.

(٥) تقييده: ل/٤٢.

(٦) التبيان للعكبري: ١/٣٠١.

والذى نراه أنه لا ضرورة تدعونا إلى تقدير المفعول الثانى فى المثال المذكور ، لأنه يمكن للمعرب أن يقتصر - دون أن يتعدى على حرمة اللغة - فى إعرابه : علمت أن زيدًا قائم ، على مفعول واحد لـ (علمت) ، فتكون جملة (أن زيدًا قائم) المؤولة بالمصدر (قيام) مفعول به للفعل (علم) ، لأن هذا هو فى الواقع ما قصد إليه المتكلم وأراده ، كما فيما لو سئل : أعلمت أن زيدًا قائم ؟ فقال : علمت ذلك ، فجاء بـ(ذلك) مفعولاً به لـ(علمت) وأفاد معنى تامًا ، دون حاجة إلى مفعول به ثان يقدره ضمن المفعول الأول - كما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين - أو يقدره بـ(حاصل) أو نحوه كما ذهب إليه الأخفش .

(٢٠) العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجئ الخبر .

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر على كل حال ، قال سيبويه : واعلم أن أناسًا من العرب يغلطون فيقولون : إنك وزيد ذاهبان .(١)

فسيبويه وجمهور البصريين يمنعون هذه الصيغة لأنها تقضى بعطف اسم مرفوع على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر .

ووافق ابن لب سيبويه وجمهور البصريين فى ذلك فقال : فلا يقال : إن زيدًا وعمرو قائمان ، لأن المعطوف الذى هو (عمرو) ليس بمتأخر عن الخبر الذى هو (قائمان) ، لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، ألا ترى أنه لا يقال : إن زيدًا قائمان وعمرو .(٢)

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، فأجازه الكسائى على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيدًا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان ، وأجازه الفراء فيما لم يظهر فيه عمل

---

(١) الكتاب : ١٥٥/٢ ، وانظر الانصاف : ١٨٦/١ فما بعدها .

(٢) تقييده : ل/١٧٩ .

"إنّ" (١)

واستدلّ الكسائي بقول الحق عزّ وجلّ : (إنّ الذّين آمنوا والّذين هـــادُوا والصّائبُون والنّصارى) (٢)، بعطف (الصائبون) على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر وهو قوله تعالى : (مَنْ آمنَ باللهِ واليوم الآخر) وبقراءةِ بعضهم : (إنّ اللهَ وملائكتُـه يُصلّون على النّبي) (٣)، برفع (ملائكته) عطفًا على موضع اسم (إنّ) .

وبقول الشاعر :

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُه   فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ

وبقول الآخر :

وإلّا فاعلموا أنّا وأنتُــم   بغاةٌ ما بقينا في شِقَــاقِ

وقد تأوّل البصريون أدلة الكوفيين هذه وأبطلوا مذهبهم .

والذي نراه أنّ ما تأوله سيبويه وجمهور البصريين في مثل هذه الشواهد التي استدلّ بها الكسائي ومَنْ تبعه ، من تقدير (التقديم والتأخير) أو تقدير أنّ المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل عليه الخبر المذكور ، أو خبره المذكور وخبر (إنّ) هو المحذوف ، تأويلٌ فيه تكلّفٌ مرهقٌ للذهن . وإذا كان الأصلُ هو عدمُ التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه وهو ممكنٌ في هذه الشواهد فما المانعُ أنْ يكون هو الأولى .

ثم إنّ منعَ المتكلّم من صيغة كالمثال الوارد عند سيبويه (إنّك وزيدٌ ذاهبـان) ، بحجة أنّه غلطٌ من بعض العرب - مع أنّه من العرب الموثوق بعربيتهم - منعٌ يحدّ من حريةِ المتكلّم في التعبير ، ولا يتيحُ له المجالَ واسعًا في أنْ يختارَ في الاسم المعطوف على الاسم المنصوب بعد "إنّ" قبل تمام الخبر ، بين النّصب والرّفع حسبما يمليه عليه ذوقُه واحساسُه .

---

(١) الانصاف : ١/١٨٦ .

(٢) من الآية : (٦٩) من سورة المائدة .

(٣) من الآية : (٥٦) من سورة الأحزاب .

أقولُ ما المانعُ من ذلك طالما الاستعمال اللغوى يبيح له ذلك وفى أفصح مصادره ، فى القرآن الكريم والشعر العربى الفصيح .

(٢١) : (ما) التعجبية نكرةٌ .

يرى سيبويه (١) وجمهور البصريين أنّ "ما" فى قولك : ما أحْسَنَ زيداً ، نكرةٌ تامةٌ بمعنى (شىء) ، موضعها الرفع على الابتداء والجملةُ بعدها - من فعلِ التّعجب وفاعله المقدر - خبرها ، والتقدير : شىءٌ أحسنَ زيداً ، أى جعله (حسناً) .

وأخذ ابن لب بهذا الرأى فى تقييده (٢) .

وذهب الأخفش إلى أنّ "ما" التعجبية اسمٌ موصولٌ صلته (أحْسَنَ) وخبره محذوفٌ تقديره (شىءٌ عظيمٌ) أو نحو ذلك .

وذهب فى رأى آخر إلى أنّها نكرةٌ موصوفةٌ ، والجملةُ بعدها فى موضع رفع نعتاً لها ، والخبر محذوف (٣) . فيكون التقدير على الرأى الأول : الذى أحسنَ زيداً - أى جعله حسناً - شىءٌ عظيمٌ . وعلى الرأى الثانى : أمرٌ محسنٌ زيداً شىءٌ عظيمٌ .

وواضح من رأى الأخفش هذا أنّه رفض رأى سيبويه وجمهور البصريين القائل بأنّ "ما" التعجبية نكرة تامة ، ولجأ إلى القول بموصوليتها تارةً ، وبكونها نكرة موصوفة تارةً أخرى ، فارضاً قول النحاة بعدم جواز الابتداء بالنكرة ما لم تفد .

وعلى القولين عنده تكون "ما" التعجبية معرفة يجوز الابتداء بها ، ويكون مبدأ الإسناد على القولين سليماً . فحين قال بموصوليتها جعل ما بعدها - وهو جملة (أحسن) - صلتها ، والخبر محذوف ، وحين قال بكونها نكرة موصوفة جعل جملة (أحسن) نعتاً لها ، والخبرُ محذوفٌ .

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٢ ، وانظر المقتضب : ٤/ ١٧٣ ، ١٧٥ .

(٢) تقييده : ل/ ٧١ .

(٣) مغنى اللبيب : ١/ ٢٩٧ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/ ٣٠٧ .

والذى ذهب إليه الأخفش فيه بُعْدٌ ، لأنَّه حَذَفَ الخبرَ وجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدَّه ، وليس فى التقدير الذى ذهب إليه معنى الابهام اللائق فى التعجب كما كان فى تقدير سيبويه (١) .

ولَعَلَّ الأخفش رأى أنَّ "ما" التامة غير ثابتة أو غير فاشية ، وحذف الخبر فاش ، فترجح عنده الحمل عليه (٢) .

* * *

هذا وهناك كثير من المسائل الخلافية التى وقعت بين المدرستين - البصرية والكوفية - تعرض لها ابن لب فى تقييده هذا ، ونصر فيها نحاة البصرة ، تصريحاً أو تلميحاً ، وأثبتُ بعضَ هذه المسائل فى حواشى التحقيق .

ومن المسائل الخلافية التى تعرض لها دون ترجيح - على سبيل المثال - ، القول فى الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ، قال فى تقييده : (والأفعال عند البصريين مشتقة من مصادرها ، أى مأخوذة منها ، وعكس ذلك الكوفيون فجعلوا المصادر مشتقة من الأفعال) (٣) .

---

(١) حاشية المقتضب : ١٧٧/٤ .

(٢) مغنى اللبيب : ٦٠٢/٢ .

(٣) تقييده : ل/٥٢ ، وانظر الكتاب : ٣٥/١ ، والانصاف : ٢٣٥/١ فما بعدها .

(ج) اختياراته وردوده على بعض النحاة

ابن لب في تقييده له اختيارات لبعض الآراء يقف فيها إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك ، وليست هذه الاختيارات آراءً خاصةً به ، وإنّما هي آراءٌ انتقاها من النحاة المتقدمين . وبجانب ذلك له ردود على بعض النحاة فيما ذهبوا إليه . وإليك عرضاً لتلك الاختيارات والردود استخلصتها من تقييده .

(أ) اختياراته :

(١) (لمّا) مركّبة .

قال ابن لب في تقييده عند حديثه عن الجوازم : (فالجازم لفعلٍ واحدٍ (لَمْ) و(لَمّا) وإنّما هي (لَمْ) زيدت عليها (ما))(١) .

وهذا الذي ذهب إليه ابن لب في (لَمّا) هو مذهب الأكثرين وإليه ذهب سيبويه(٢) والرّماني والفارسيّ . قال الفارسي في الإيضاح : (وإنّما هي (لَمْ) ادخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عن حال (لَمْ) فوقع بعدها مثال الماضي)(٣) .

وذهب آخرون إلى أنّها كلمةٌ برأسها - أي أنّها بسيطةٌ - وقد نقل ذلك عن أبي حيّان(٤) .

قلت : بالنّظر إلى ما تدلّ عليه (لمّا) من معانٍ تزيدُ على ما تفيده (لَمْ) فلا يستبعد أنْ تكون (لمّا) مركبّة من (لَمْ) و(ما) ، وصار الجميع (لمّا) أداةً جازمةً والذي يدلّ على ذلك أنّ (لمّا) أبلغ في الدلالة على النفي من (لَمْ) ، لأنّها تضمنت معنى التوقع والانتظار(٥) ، كما أنّ (لمّا) تزيد على (لَمْ) باستطالة زمان فعلها ، لأنّها

---

(١) تقييده : ل/٩ .

(٢) الكتاب : ٤/٢٢٣ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٢ ، والهمع : ٣/٢١٩ .

(٣) الإيضاح : ١/٣١٩ .

(٤) الارتشاف : ٧٩٩ .

(٥) المغني : ١/٢٧٨ .

تدل على نفي الفعل متصلاً بالحال (١).

والحقيقة أنَّ كلّ هذه الفروق بين (لَمْ) و(لمَّا) تؤكّد لنا القول بتركيب (لمَّا)، ومعقول أنْ تكونَ (لمَّا) مركبةٌ، لأنَّ الاداةَ المركبة أبلغ في الدلالة على معناها من الأداة المفردة، لاسيما إذا جاءت (لمَّا) لعدة وظائف، فهي تجزم وتنفي وتحوّلُ زمان الفعل الى الماضي، فالتركيب لا محالةَ هو الذي هيأ (لمَّا) لتأديه هذه المعاني.

(٢) تثنية (هذان) و(اللذان).

ذهب المحققون من العلماء إلى أنَّ (هذان) و(اللذان) ونحوهما أنَّها صيغٌ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي (٢). وحجتهم في ذلك: أنَّها لو كانت مثنيات حقيقة لقيل في حالة الرفع (هذيان) كما يقال: فتيان، ولقيل في حالتي النصب والجر: هذيين كما يقال: فتيين. وأنَّ من شروط التثنية الحقيقية قبول التنكير، ألاَ ترى أنَّك لا تثنى (زيداً) العلم حتى تعتقد تنكيره، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه (ال) فقلت (الزيدان والزيدين).

واختار ابن لب هذا الرأي فقال: (وأمَّا (هذان واللذان) ونحوهما في تثنية (هذا والذي) وهما مبنيان، فعلى طريقة التثنية وليست بتثنية حقيقية) (٣).

ويرى ابن مالكٍ أنَّ (هذان واللذان واللتان) مثناة حقيقة وأنَّها لما ثُنِّيتْ أعربت (٤)، وهذا الذي قاله ابن مالك مؤيَّدٌ بأنَّ هذه الصيغ تعربُ بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ولو وضعت ابتداءً لكان البناءُ أشبه بها. وأنَّ لهذه الصيغ مفردات هي: ذا، والذي، والتي، فعوملت في التثنية معاملة المفرد من غيرها فلحقتها علامتا التثنية كما يفعلُ

---

(١) الأشموني: ٤/ ٧.

(٢) الارتشاف: ٢١٨، والهمع: ١/ ١٤٠، والكواكب الدرية: ١/ ٦٥.

(٣) تقييده: ل/ ١٠.

(٤) الهمع: ١/ ١٤٠.

بالاسماء المتمكنة (١). ومن ثَمَّ فلا يبعدُ عندي ترجيحُ ماذهب إليه ابنُ مالكٍ.

(٣) (إمَّا) ليست بعاطفةٍ.

اتَّفق النُّحاةُ على أنَّ (إمَّا) الأولى ليست بعاطفةٍ، واختلفوا في (إمَّا) الثانيــة، فذهب أكثرُهم إلى أنَّها عاطفةٌ والواو قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف (٢) وذهب يونس وابن كيسان والزَّجاج وابن السَّراج والفارسي وابن عصفور والشلوبيــن وابن مالك والأندلسي والسخاوي والرضي وأبوالبقاء، إلى أنَّها ليست بعاطفةٍ والعطف إنَّما وقع بالواو التي قبلها (٣).

واختار ابن لب مذهب هؤلاء النحاة فقال: (إمَّا ليست بعاطفةٍ في الحقيقة، وإنما ذكرت مع حروفِ العطفِ لمصاحبتِها لها نحو: قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، فالعطفُ وقــع بالواو) (٤).

وما اختاره ابن لب مرجح في نظري لأنَّ في ذلك تخلُّصاً من دخول عاطفٍ على عاطفٍ. ولأنَّ وقوع (إمَّا) بعد الواو مسبوقة بمثلها شبية بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلهــا في مثل: لا زيدٌ ولا عمروٌ فيها، و(لا) هذه غير عاطفة باجماعِ النُّحاةِ، فلتكن (إمَّــا) مثلها الحاقاً للنظيرِ بالنظيرِ وعملاً بمقتضى الأولوية (٥).

(٤) موقع (أبو مَنْ هُوَ) من قولك: (عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو) من الإعراب.

اختلف النُّحاةُ في موضع الجملة - أبو مَنْ هُوَ - من الإعراب على خمسةِ أقوالٍ:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٦٩.
(٢) عدة السالك: ٣/٣٨١.
(٣) الايضاح: ١/٢٨٩، وشرح المفصل: ٨/١٠٣، والاشباه والنظائر: ١/٣١٣-٣١٤، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٢٢٦، والبسيط: ٢/١٦٢.
(٤) تقييده: ل/٢٨.
(٥) شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٢٦.

أحدها : أنَّها في موضع نَصْبٍ على الحالِ من زيدٍ ، وهو قول المبرِّدِ والأعلمِ وابن خروف.(١)

والثاني : أنَّها بدلُ اشتمالٍ من زيدٍ ، وهو اختيار السِّيرافي وابن الضائع وابن مالك.(٢)

والثالث : أَنَّها بدلُ شيءٍ من شيءٍ من (زيد) على حذفِ مضافٍ تقديره : عرفتُ أمرَ زيد أبو مَنْ هو ، وهو اختيار ابن عصفور.(٣)

والرابع : أَنَّها في موضع نَصْبٍ بإضمارِ فعلٍ محذوفٍ لتقدُّمِ ذكره والتقدير : عرفتُ زيداً عرفتُ أبو من هو ، وهو اختيار ابن أبي الربيع.(٤)

والخامس : أَنَّها في موضع مفعولٍ ثانٍ لـ(عرفتُ) وزيداً مفعولٌ أولٌ ، و(عرفتُ) هنا مضمَّنةٌ معنى (علمت) تتعدَّى إلى اثنين بمنزلتها ، وهو قولُ ابن أبي العافية.(٥)

واختار ابن لب القول الثاني - أي أنَّها بدلُ اشتمالٍ من (زيد) كأنَّك قلتَ : عرفتُ زيداً أبوته أو كنيته - فقال : (وأجودُ هذه الأقوالِ القولُ الثاني).(٦)

(٥) أصلُ الضَّميرِ في قوله تعالى : (واتَّقوا يوماً لا تجْزِي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً)(٧)

يرى سيبويه كما يدلُّ عليه ظاهر كلامه أنَّ الضَّميرَ المحذوفَ من الصفة في الآية ضميرُ جرٍ ، لأنَّه قدره : (لا تجزى فيه)(٨) فالضَّميرُ عنده حذف هو وحرفُ الجرِّ معاً

---

(١) شرح السيرافي : ٢/٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢١ ، والهمع : ٢/٢٣٨

(٢) شرح السيرافي : ٢/٤٨ ، والتسهيل : ٧٣.

(٣) شرح الجمل له : ١/٣٢٢.

(٤) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٥) تقييده : ل/٥١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٢ ، والمغني : ٢/٤١٨ والهمع : ٢/٢٣٦.

(٦) تقييده : ل/٥١.

(٧) من الآيتين : (٤٨ - ١٢٣) من سورة البقرة.

(٨) الكتاب : ١/٣٨٦ ، وانظر المغني : ٢/٥٠٣.

دفعةً واحدةً .

ويرى الأخفش كما يرى الكسائي (١) حذف الجار أولاً فانتصب الضّمير واتّصل بالفعل ثم حُذِفَ منصوباً ، أي أنّ (في) قد حذفت أولاً من الآية فصارت الكلمة (لا تجزيه) ثم حُذِفَ الضّمير فأصبح اللّفظُ (لا تجزى) ، وهذا يعني أنّ الضّمير قد حُذِفَ وهو منصوبٌ لا مجرورٌ .

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهبَ الأخفش والكسائي فقال : (الأصلُ : لا تجزيه ، ثم حُذِفَ ، ولا يقالُ : إنّ أصلَه قبل الحذفِ (لا تجزي فيه) ، ثم حُذِفَ الضّمير وحرف الجرِ معاً ، لأنّ الضّمير في مثل هذا لا يحذف حتى يكون متّصلاً بالفعلِ ، فلو لم يكن متصلا به هنا لم يحذف) (٢) .

(٦) إعرابُ (النّار) من قوله تعالى : (قُلْ أفأنبّئكم بِشَرٍّ من ذَلِكُم النّارُ) (٣) .

أعربَ أبو علي الفارسي (النّار) خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره : هُوَ النّارُ ، وهو يعودُ على الشرّ ، وحذف (هو) لتقدم مفسره (٤) .

ويجوز أن يكون (النّارُ) مبتدأً وخبره في الجملة بعده التي هي قوله تعالى : (وَعَدَهَا اللّهُ) ، وإليه ذهب الزمخشري (٥) .

وأختار ابن لب إعرابَ الفارسيّ فقال : (النّارُ عند الفارسي خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقدير : هُوَ النّارُ . ويتصوّرُ أيضاً أَنْ يكون (النار) مبتدأً وخبرُهُ في الجملة بعده التي هي قوله تعالى : (وَعَدَهَا اللّهُ) ، والأولُ أحسن) (٦) .

---

(١) معاني القرآن للأخفش : ١/ ٨٨ - ٨٩ ، وحاشية الصبان : ٣/ ٦٣ ، وشرح الحماسة لابن جني : ل/ ١١١ .

(٢) تقييده : ل/ ٥٨ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحج .

(٤) الايضاح : ١/ ٢٨٤ .

(٥) الكشاف : ٣/ ٢٢ ، وانظر معاني القرآن : ٢/ ٢٣٠ ، والقرطبي : ١٢/ ٩١ ، والتبيان : ٢/ ٩٤٨ .

(٦) تقييده : ل/ ٧٣ .

(٧) ناصبُ المصدرِ في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ (١) وقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ (٢) ، وما كان نحوهما .

يرى أبنُ لب - رحمه الله - أنَّ ناصبَ المصدرِ في الآيتين وما كان نحوهما هو نفسُ الفعلِ السابقِ عليه ، وهو المختارُ عند ابن مالكٍ. (٣)

قال ابن لب في تقييده : (فمثالُ المصدرِ الذي ليس بجارٍ على فعله الناصبِ له قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ ، فنباتاً مصدرٌ منصوبٌ بـ(أَنْبَتَ) وهو غير جارٍ عليه ، لأنَّ (نَبَاتًا) وزنه (فَعَال) وليس القياسُ في مصدر (أَفْعَلَ)إلاَّ أن يكون على (إفْعَال) . . . . وكذلك أيضاً قوله سبحانه : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ فـ(تَبْتِيلاً) مصدرٌ منصوبٌ بـ(تبتَّل) وليس بجارٍ عليه ، لأنَّ (تَفَعَّلَ) قياسُ مصدرِهِ (تفعُّل) فـ(تَبَتَّل) مصدرُه الجاري عليه (تبتُّل) كـ(تكرَّم) تكرُّماً ، وأما (تبتيلاً) فمصدرٌ (بَتَّلَ) كـ(سَلَّم) تسليماً . . .) (٤)

ويرى سيبويه (٥) - كما يرى المبرد - (٦) أنَّ الناصبَ للمصدرِ في الآيتين وما كان نحوهما فعلٌ مقدَّرٌ يجري المصدرُ عليه ، حُذِفَ لدلالة الأول عليه ، والتقديرُ في الآية الأولى : والله أنبتكم مِن الأرضِ فنبتُّم نباتاً ، فنباتاً مصدرٌ منصوبٌ بـ(نبتُّم) هذا المقدر، لا بأنبتكم وحُذِفَ لدلالة (أنبتكم) عليه ، وكذلك في الآية الثانية التقدير فيها : وتبتَّل إليه بَتِّل نفسَكَ تبتيلاً ، فتبتيلاً منصوبٌ بـ(بتِّل) المقدر لا بتبتل ، وكذلك التقدير فيما أشبه الآيتين .

---

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/٦٥٤ - ٦٦٠ .

(٤) تقييده : ل/٥٤ .

(٥) الكتاب : ٤/٨١ - ٨٢ .

(٦) المقتضب : ٣/٢٠٤ .

وقد نسب ابنُ يعيش والرضي إلى المبرد القولَ بأنّ الناصبَ للمصدر في مثل الآيتين السابقتين هو الفعلُ المذكور ، قال ابن يعيش : (أكثرُ النحويين يجعلُ فيهما الفعل المذكور ، لاتّفاقهما في المعنى ، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي)(١) .

والحقُّ أنّ المبرّدَ يرى أنّ الناصب للمصدر في الآيتين فعلٌ محذوفٌ - كما يراه سيبويه - بدليلِ قوله في المقتضب : ولكن المعنى - والله أعلم - أنّه إذا أنبتكم نبتّم نباتاً(٢) .

والذي يترجّحُ في نظري هو ما ذهب إليه ابنُ لب - رحمه الله - من أنّ المصدر في الآيتين وما كان نحوهما منصوبٌ بالفعلِ الظّاهِرِ ، لأنّ الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه ، فإذا أمكن عدم التقدير كان أولى ، والله أعلم .

(٨) حذفُ المعطوفِ عليه مع حرفِ العطفِ :

قد يحذف قليلاً المعطوفُ عليه مع حرف العطفِ ، ومثّل له النحاةُ بقوله تعالى : (أَنِ اضربْ بعصاكَ البحرَ فانفلقَ)(٣) ، تقديره : فضربَ فانفلقَ ، وبقوله تعالى : (فقلنا اضربْ بعصاك الحجرَ فانفجرتْ)(٤) أي : فضربَ فانفجرتْ ، وبقوله تعالى : (أَنِ اضربْ بعصاكَ الحجرَ فانبجستْ)(٥) أي : فضربَ فانبجستْ .

ويرى ابن لب أنّ هذه الآيات الثلاث ونحوها ليست من حذفِ المعطوفِ عليه ، وإنّما هي من حذفِ السّببِ وإقامةِ المسبّبِ مقامه . قال بعد أنْ ذكر الآيات الثلاث : (وليستْ هذه الآياتُ الثلاثُ ونحوها من حذفِ المعطوف عليه مع حرفِ العطفِ كالبيتِ على الأصح ، وإنّما هي من حذفِ السّببِ وإقامة المسببِ مقامَهُ ، لأنّ الضربَ

---

(١) شرح المفصل : ١/١١٢ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١/١١٦ .

(٢) المقتضب : ٣/٢٠٤ .

(٣) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .

(٤) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الأعراف .

سَبَبٌ في انفلاق البحر، وكذلك هو سبب في الانفجار وفي الانبجاس. وحذف السبب وإقامة المسبب مقامه جائزٌ فصيحٌ في الكلام)[١].

قلتُ : وكونُ ذلك من حَذْفِ السَّبب وإقامة المسبب مقامه ، لا ينفي أنَّ السَّبَبَ حين يذكر يكون معطوفاً عليه.

(٩) (كَأَنَّ) مركّبة.

اختلفَ العلماء في لفظ (كَأَنَّ) أبسيطٌ هو أم مركَّبٌ ؟ . فذهب جماعةٌ منهم ابنُ الحاجب وأبو حيان والمالقي وابن هشام ، إلى أنَّ (كَأَنَّ) بسيطةٌ ، واحتجَّ هؤلاء بما يلي :

١ - الأصلُ البساطة والتركيب خلاف الأصل[٢]، فلا يثبت إلاَّ بدليلٍ.

٢ - لو كانت مركّبة لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها ما تتعلق به إذ ليست بزائدة.

٣ - مما يدلُّ على أنَّها ليست مركّبةً ، أنَّها تخفَّف فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، فلو كانت مركّبة لكان حكمها حكم (أَنَّ) المفتوحة الهمزة لا تعمل إلاَّ في المضمر، وهذه انما تعمل في الظاهر.

وعلى هذا القول تكون (كَأَنَّ) كالكاف وضعت في أولِ الأمر للتشبيه ، كما وضعت الكاف له. ويدل لهذا القول ما قاله أبو حيَّان : ... والأولى أنْ يكون - أي كَأَنَّ - حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف.[٣]

وذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء[٤]، إلى أنَّ (كَأَنَّ) مركّبةٌ وليست بسيطةً. قال سيبويه : (وسألتُ الخليلَ عن "كَأَنَّ" فزعم أنَّها (إِنَّ) ، لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع إِنَّ بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ)[٥].

---

(١) تقييده : ل/٣٥.

(٢) الهمع : ٢/١٥١.

(٣) الارتشاف : ٤٧٦، والهمع : ٢/١٥١، ومنهج السالك : ١/٧٢.

(٤) الهمع : ٢/١٥٢.

(٥) الكتاب : ٣/١٥١.

فأصلُ (كَأَنَّ) عند الخليل ومَنْ وافقه الكاف التشبيهية و(إنَّ) المؤكدة لمعناها ، فإذا قلتَ - على رأى الخليل ومتابعيه - كَأَنَّ زيداً أسدٌ ، كان معناه : إنَّ زيداً كأسدٍ ، فالكافُ هنا تشبيهٌ صريحٌ و(أنَّ) مؤكدة له ، فلما أرادوا الاهتمام بالتشبيه قدَّموا الكاف إلى صدرِ الكلامِ ، لأنَّ التشبيه هو المعنى الذى أريد الأسلوب على آدائه . ثم تلا تقديم الكاف إلى الصدر مزجها بإنَّ ، وكان من نتيجة هذا المزج أَنْ فتحت همزة (إنَّ) بسبب دخول الجار عليها ، لأنَّ (إنَّ) المكسورة لا تقع بعد حرف الجر.(١) وبهذا المزج بين الكاف و(إنَّ) صار المجموع (كَأَنَّ) كلمة واحدة .

هذا وقد اختلف النحاة فى أمر هذه الكاف الداخلة على (إنَّ) هل تتعلق بشئ؟ على قولين :

أحدهما : أَنَّها غير متعلقة بشئ ، وعلى هذا الرأى ابن جِنّى ، والكاف عنده باقية على جرها(٢) ، والرضى(٣) وابن عصفور.(٤)

والآخر : أنَّها تتعلق ، وعليه الزجاج ، فالكاف عنده فى موضع رفعٍ ، ومدخولها فى تأويل المصدر والخبر محذوف ، فإذا قلتَ : كَأَنِّى أخوكَ ، فالتقدير : كأُخوتى إياك موجودةٌ .

وَأَمَّا صاحبنا ابن لب فقد وافق الخليل ومتابعيه على أَنَّ (كَأَنَّ) مركبةٌ وليست بسيطة ، فقال فى تقييده : (وأما كأَنَّ فمعناها التشبيه نحو : كأَنَّ زيداً الأسدُ ، الا ترى أَنَّكَ تشبه زيداً بالأسدِ فى الشجاعة والجُرأة ، والأصلُ : إنَّ زيداً كالأسدِ ، والتشبيهُ حصلَ بالكافِ ، ثم قُدِّمتِ الكافُ اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنَّه المقصودُ ، وركِّبت مع (إنَّ) وصارت كالحرف الواحد ، وخرجت الكاف عن أَنْ تكون حرف جر بالتركيب ، فصار : كَأَنَّ زيداً الأسدُ ، وانَّما فتحت (إنَّ) لدخول الكاف عليها ، لأنَّها فى الأصلِ

---

(١) الهمع : ٢/١٥٢ ، وسر الصناعة : ٣٠٣ .

(٢) الخصائص : ١/٣١٧ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ٢/٣٦٠ .

(٤) الهمع : ٢/١٥٢ .

حرف جر ، وحروف الجر توجب فتح (إنّ)(١) .

والذى نراه راجحاً - إنْ شاءَ اللهُ - من هذه الآراء ، هو ما ذهب إليه الخليلُ ومتابعوه ، من تركيب (كَأَنَّ) من الكاف و(إنّ) ، فلفظ (كأنّ) يشير إلى تركيبها ، إذ فيه الكافُ و(إنّ) ولم يدخلها من التغيير سوى فتح همزة (إنّ) ، والذى يدلنا على صيرورة الكاف و(إنّ) كلمةً واحدةً هو أنّ هذه الكاف - عند الجمهور - لا تجر ما بعدها ولا تتعلق بشئ ، والسرّ فى ذلك أنّ التركيبَ قد ذهب بعمل الكاف للجر وأغناها عن التعليق .

ودليل آخرُ هو أن سيبويه - رحمه الله - قد أسقط (أنّ) مفتوحة الهمزة من أخوات (إنّ)(٢) ، لأنّ أصلها (إنّ) المكسورة ، على حين أنه عدّ (كأنّ) أصلاً برأسه ، مع أنّ أصلها (إنّ) المكسورة والكاف ، وفى هذا دليلٌ على أنّ هذا الأصلَ قد انمحى بصيرورة الكاف و(إنّ) حرفاً واحداً ، ذا دلالةٍ تختلف عن مفرديه ، فأصبحت (كأنّ) بعد تركيبها تدلّ على تأكيد معنى التشبيه فيما دخلت عليه .

---

(١) تقييده : ل/١٥٠ .

(٢) الكتاب : ٢/١٣١ .

(ب) : ردوده على آراء بعض النحاة .

تعقّب ابنُ لب - رحمه الله - آراء بعض النُّحاة السابقين واعترض عليها وردها في عباراتٍ صريحةٍ مرةً وأحياناً يفهم رده واعتراضه من فحوى كلامه . وهو في ردوده واعتراضاته يلتزم جادةَ الحقِّ ، بعيداً عن التَّحامُلِ والعصبية . وإليكَ أمثلة لذلك .

(١) لحاقُ (التاء) للفعلِ مع الفصل بـ(إلاَّ) :

زَعَم ابنُ عصفور أنَّ لحاقَ التاء للفعل مع الفصل بـ(إلاّ) لا يجوز إلاَّ في ضرورةٍ ، يقول في المقرب : (إذا أُسنِدَ الفعلُ إلى مؤنَّث فإن فُصِلَ بينهما بـ(إلاَّ) لم تلحقه علامة تأنيثٍ نحو قولك : ما قامَ إلاَّ هندٌ ، ولا يقال : (ما قامت) إلاَّ في ضرورةٍ)(١) . وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور هو اختيارُ الأخفش(٢) .

ويفهم من كلام ابن لب حول هذه المسألة عدم موافقته لابن عصفور فيما زعمه ورده لمذهبه ، قال في تقييده : (والفصْلُ بينَ الفعلِ وفاعله - أي المؤنَّث الحقيقي التأنيث - إن كان بـ(إلاَّ) فالأحسنُ ألاَّ تلحقَ العلامةُ نحو : ما قامَ إلاَّ هندُ ، ويجوز لحاقُها قليلاً وعليه قراءة (ثُمَّ لم تكُنْ فتنتُهم إلاَّ أنْ قالوا)(٣) ، بالتاء في (تكن) ونصب الفتنة وأُنِّثَ القولُ حملاً على المعنى . وزعم ابنُ عصفور أنَّ لحاقَ التاء مع الفصل بـ(إلاَّ) لا يجوز إلاَّ في ضرورةٍ ، وليس كذلك وتردُّ عليه الآية المذكورة)(٤) .

(٢) تقدُّم خبر المبتدأ عليه .

ذهبَ البصريون إلى أنَّه يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه وتأخيره عنه إذا لم يكُنْ

---

(١) المقرب : ١/٣٠٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢/١١٣ .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص ، حجة القراءات : ٢٤٣ .

(٤) تقييده : ل/١٧ .

واجبَ التأخيرِ أو التقديمِ ، سواء أكانَ الخَبرُ اسماً رافعاً ضميرَ المبتدأ ، أو كان رافعاً سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قائمٌ زيدٌ ، وقائمٌ أبوه زيدٌ ، وضربته زيدٌ ، وضرب أخاه زيد.(١)

ومنع ابنُ الطراوة والكوفيون : قائمٌ زيدٌ ، قال ابن الطراوة : ولو قلت : زيدٌ قائمٌ صَحَّ ، لأنَّه مركَّبٌ من جائزٍ وواجبٍ ، فلو قدمت وقلت : قائمٌ زيدٌ ، لم يجز ، لأنَّ زيداً صار بتأخيره واجباً ، فصار الكلام مركَّباً من واجبين ، فصار بمنزلة قائمٌ رجلٌ.(٢)

وردَّ عليه ابن لب بقوله : (وقد زَعَمَ ابنُ الطراوة أنَّه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه ولا معنى لإنكارِ ذلك ، لوجوده في كلام العرب . وتأويلُ ذلك كله تكلّفٌ وخروجٌ عن الظاهر لغير دليلٍ صحيحٍ).(٣)

ومذهب البصريين هو الصحيح في نظري لورود ذلك في فصيح كلامِ العرب نثراً ونظماً ، فمن النثر قولهم : مشنوءٌ من يشنؤكَ ، وقولهم : تَميميٌّ أنا ، ومن الشعر قول الفرزدق :

بنونا بنو أبنائِنا وبناتنا ... بنوهنّ أبناء الرجالِ الأباعِدِ

وغير ذلك من فصيح الكلام.(٤)

(٣) ناصبُ الاسم المشغول عنه .

ذهبَ البصريون إلى أنَّ الأسمَ المشغول عنه في نحو : زيداً ضربتَهُ ، منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يفسِّره المتأخرُ.(٥)

وذهبَ الفَرَّاءُ(٦) إلى أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المتأخرِ - وهو مذهبُ عامة الكوفيين - فعنده

---

(١) الانصاف المسألة (٩) والكتاب : ١٢٨/٢ ، والهمع : ٣٦/٢ - ٣٧ .
(٢) الاقتراح : ٤٧ ، والهمع : ٣٨/٢ .
(٣) تقييده : ل/١٠٠ .
(٤) انظر شواهد أخرى في الانصاف : ٦٦/١ - ٦٧ .
(٥) الكتاب : ٨٠/١ ، والانصاف : ٨٢/١ .
(٦) شرح الكافية للرضى : ١٦٧/١ .

أنَّ زيداً في المثال المذكور مفعولٌ بضربت المتأخر العامل في ضميره ، وهذا الفعلُ عاملٌ في زيد وفي ضميره معاً (١) ، لأنَّ من قاعدته أنَّ كلَّ اسمين واقعين على شيءٍ واحدٍ فجائزٌ أنْ يعملَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإنْ لم يكن الثاني تابعاً للأول .

قال ابنُ لب : (ويردُّ عليه قولهم : زيداً مررتُ به ، فلا يتصوَّرُ هنا مذهبَه ، لأنَّ (مررتُ) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصوَّرُ في مثل : زيداً ضربتُ أخاه ، فلا يصحُّ أن يكون (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنَّه لم يَضْربْ إنَّما ضَربَ أخوه ، فإنْ وافق الجمهور في هذا فيقال له : ما ثبتَ في هذا ثبتَ في غيره) (٢) .

وذهب ابن الطراوة إلى أنَّ (زيداً) في المثال المذكور منصوبٌ بوقوعِ الفعلِ عليه في المعنى لا بنفس الفعلِ المتأخرِ ، فانتصب (زيد) عنده من حيث كان في المعنى مضروباً فالعامل عنده هنا في الاسم المتقدم معنوي لا لفظي (٣) .

قال السهيلي : (وما انتصب لأنَّه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربتَه ، وهو مذهبُ شيخنا أبي الحسين ، وكذلك : زيداً ضربتُ ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولاً مقدَّماً ، لأنَّ المعمولَ لا يتقدم على عامله ، وهو مذهبٌ قويٌ) (٤) . ثم وجَّه القول بهذا العامل فقال : إنَّ الفعلَ كالحرف ، لأنَّه عاملٌ في الاسم ودالٌّ على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم أنْ يتقدَّمَ ، كما لا يتقدَّم على الحرف ...) (٥)

يقول الأُستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا : (ولم يناقشْ النُّحاةُ المتأخرون هذا العامل .... ولكنَّه يستحقُ وقفةَ نظرٍ وتقديرٍ ، ذلك أنَّ ما يقوله النحاة من أنَّ العامل في مثل هذه الأسماء مقدَّرٌ ، قولٌ لا يقوم على أساسٍ قَوِيٍ ، إذ لم يعهد ظهوره في شيءٍ من الكلامِ ، وممَّا يقوِّي القولَ بهذا أنَّه وثيقُ الصلةِ بالنظرة البلاغية التي تقول : إنَّ ما

---

(١) الهمع : ١٥٨/٥ .

(٢) تقييده : ل/١٢٠ .

(٣) تقييده : ل/١٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة : ل/٩ .

(٤) نتائج الفكر : ٤٣٥ .

(٥) المصدر السابق : ٤٣٦ .

قدّم فلغرضٍ نحو الاهتمام أو التخصيص، وليس بينَ الاهتمامِ وبينَ القصدِ إليه فرقٌ، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر) (١).

وأنكر ابن لب مذهب ابن الطراوة فقال: (ويردُّ عليه قولك: زيداً ضربتُ أخاه، ألا ترى أنَّ (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ في المعنى، وأيضاً فإنَّه جعلَ المعنى ناصباً، وذلك لم يثبت في شيءٍ من كلامهم، وقد ثبتَ النَّصبُ بإضمار الفعلِ في أماكنَ لا تحصى، وأيضاً يلزمه النصب في (زيد) من قولك: زيدٌ ضُرِبَ، ألا ترى أنَّ زيداً واقع به الضرب من جهة المعنى، فالمعنى الذي يقتضي النصب عنده موجود في (زيد) هنا، ولم يسمع فيه النصب. وذلك يدل على بطلان قوله) (٢).

(٤) الاخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (كان) وأخواتها.

إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفة ونكرة فإنَّك تجعل المعرفة الاسم والنكرةَ الخبر (٣). ثم النكرة إنْ كان فيها تخصيصٌ من جهة المعنى تقرّب به من المعرفة، جازَ مع ذلك العكسُ على ضعفٍ، وهو جعلُ تلك النكرة الاسمَ والمعرفةَ الخبر. وإنْ لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجهُ الأوَّلُ، ولم يجزْ عكسه إلاَّ في ضرورةٍ. ومما جاء في الشعر من الاخبار عن النكرة بالمعرفة بيت حسان بن ثابت الذي أنشده سيبويه:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ ... يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ (٤)

ف(مزاجها) خبر (يكون) وهو معرفة و(عسلٌ) اسمها وهو نكرة لا تخصيصَ فيهما، هذه طريقة سيبويه وأكثر النحويين في هذا الباب.

ولأبي علي الفارسي وجهٌ آخرُ يخرجُ به هذا البيت عن هذه الضرورةِ، وهو أنْ يكونَ (مزاجها) مصدراً واقعاً موقعَ الظرف - والمصادرُ كثيراً ما تقع ظروفاً على حذفِ مضافٍ

---

(١) ابن الطراوة النحوي: ٧٥/٧٦ للدكتور محمد ابراهيم البنا.

(٢) تقييده: ل/١٢٠.

(٣) الكتاب: ٤٧/١.

(٤) الكتاب: ٤٩/١.

هو الظرف في الأصل ، فيحذف ويقوم المصدر مقامه - والخبر محذوف ، و(عسلٌ) هو الاسم ، كأنّ الأصل : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، فـ(عسلٌ) اسم (يكون) و(وقت) ظرف ، و(فيها) في موضع الخبر ، ثم حذف الظرف وقام المصدر مقامه فصار ظرفا مثله.(١)

وردّ الشلوبين قول الفارسي هذا وقال : إنّ سيبويه - رحمه الله - رأى أنّ هذا الذي تأوله لا يستقيم إلاّ بتقديم حذف الضمير من (يكون) فيكون التقدير : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إلاّ شاذاً إن كان فلذلك لم يحمل سيبويه البيت عليه وحمله على ما ذكره ، مع أنّ ذلك خروجٌ عن الظاهر ، فإنّ الظاهر ألاّ حذف والمزاج ليس بظرف.(٢)

قال ابن لب : وما ذكره الشلوبين من شذوذ حذف الضمير المجرور هنا ، الذي هو (فيها) فمعناه أنّ الجملة التي هي (يكون مزاجها عسلٌ وماءٌ) في موضع الصفة لسبيئة ، والضمير المجرور من (فيها) المقدر يعود على المنعوت ، وحذف الضمير المجرور العائد على الصفة من صفته شاذٌ كما ذكر . لكن هذا الردّ لا يلزم هنا ، لأنّ الشذوذ في حذف الضمير من الصفة إنّما هو إذا كان ذلك الضمير هو الذي وقع به الربط بين الصفة والموصوف. وأمّا إذا حصل الرّبط بغيره فليس حذفه إذا فُهم بشاذٍّ ويكون إذ ذاك من الحذف للاكتفاء بفهْم المعنى ، وليس حينئذٍ بحرفٍ رابطٍ ، إذ الربطُ قد حصل بغيره . وهذا البيت قد حصَل فيه الرّبط بين الصفة والموصوف بالضمير المضاف إليه في قوله (مزاجها) ، لأنّه أيضاً يعود إلى المنعوت ، والربطُ بين الصفة والموصوف والصلةِ والموصول ، والمبتدأ والخبر وغير ذلك ، يكتفى فيه بضميرٍ واحدٍ فحسب ، فإن وُجِدَ ضميران حصلَ الرّبطُ بواحدٍ منهما ، والآخر جيءَ به لأجلِ المعنى لا للربطِ . فحذفُ أحدِ الضميرين إذ ذاك إذا فُهِمَ ليس من باب حذفِ الرابطِ . وما ذكره

---

(١) تقييده : ل/١٣٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل/٣٦ ، والخزانة : ٤/٦٤ .

(٢) تقييده : ل/١٣٣ .

من شذوذ حذف ضمير الجرّ إنّما هو إذا كان هو الرابط ، فالبيت إذاً ليس مما ذكر.(١)

(أ ٥) تقديم الاسم على الخبر لزوما في باب (كان) وأخواتها .

زعم ابن عصفور أنّ الخبر إذا كان فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متّصلاً يلزم تقديم الاسم عليه نحو : كان زيدٌ يقومُ ، ف (يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضميرٌ متّصلٌ يعود إلى الاسم الذي هو (زيد)،(٢) ولا يجوز عنده : كان يقومُ زيدٌ ، على أنْ يكونَ (يقوم) مقدّماً من تأخير في موضع الخبر ، وفاعله ضميرٌ متّصلٌ لزيد ، وحجته في المنع أنّ (كان) وأخواتها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز في الابتداء أنْ تقولَ : يقوم زيد ، على أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، و(يقوم) خبرٌ مقدّمٌ وفاعله ضميرٌ زيدٍ ، لا يجوز في ناسخه . وإنّما يجوز عنده : كان يقوم زيد ، على أن يكون (زيد) فاعل (يقوم) و(يقوم زيد) في موضع خبر (كان) واسمها ضمير الأمر مستتر فيها ، أي كان الأمر أو الشأن يقوم زيد ، وليس (يقوم) على هذا مقدما من تأخير.

قال ابن لب : وهذا الذي منعه ابن عصفور قد نصّ على جوازه ابن جنّي وابن الباذش ولم يحكيا في ذلك خلافاً لأحدٍ ، وجوّزه أيضاً الشلوبين وذكر أنّ أبا بكر بن طلحة منَع ذلك ، فابنُ عصفور في ذلك متّبعٌ لابن طلحة .

ثم قال ابن لب بعد ذلك رادّاً على ابن عصفور في الوجه الذي منعه : والمسألةُ إذا قلتَ : كان يقومُ زيدٌ ، من باب الإعمال ، لأنّه قد تقدّم عاملان وهما : كانَ ويقومُ ، وتأخّر عنهما معمولٌ واحدٌ وهو (زيد) ، وكلٌّ واحدٍ من العاملين يطلبه من جهة المعنى ، (كان) تطلبُه بأَنْ يكون اسمًا لها ، و(يقوم) يطلبه بأَنْ يكون فاعلاً به فيجوز وجهان :

أحدهما : أَنْ يكونَ ذلكَ الاسمُ معمولاً للأولِ الذي هو (كان) وفاعلُ الثاني

---

(١) تقييده :ل/١٣٣ .

(٢) تقييده :ل/١٣٦ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩١ - ٣٩٢ ، والهمع ٢/ ٩١ .

ضمير يعود عليه ، والفعل الثاني على هذا مؤخر في التقدير ، وهذا هو الوجه الذي منع ابن عصفور ، ولا ينبغي أَنْ يمنعَ ، لأَنَّ (كان) عاملٌ لفظيٌّ كسائر الأفعال ، فلا وجهَ لأَنْ تخرجَ المسألةُ من باب الإعمال ، وإنَّما يكون هذا الذي ذكره ابن عصفور في الابتداء مع غيره من العوامل اللفظية نحو : يقوم زيد ، فلا يجوز أَنَّ يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء و(يقوم) خبرٌ مقدَّمٌ وفاعله ضمير زيدٍ ، ويجعل المسألة من باب الإعمال ، لأَنَّ الابتداءَ عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ ، فإذا اجتمع مع العامل اللفظي لم يراع وبطلَ حكمه . وأَمَّا (كان) وسائر أخواتها فعوامل لفظية كسائر الأفعال فلا تجري مجرى الابتداء في ذلك .

والوجه الثاني : أَنْ يكون (زيد) من قولك : كان يقومُ زيدٌ ، فاعلاً بيقوم واسم (كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمال الثاني وهو المختارُ عند البصريين والأولُ هو المختار عند الكوفيين .(١)

وكان ابن جنّي قد جوّزَ الوجهَ الذي منعه ابن عصفور ، وهو أَنْ يكون (زيدٌ) من قولك كان يقوم زيدٌ ، مرتفعاً بـ(كان) وأَنَّ (يقوم) مقدَّمٌ عن موضعه على سبيلِ الاتّساع فإذا حذفت (كان) زالَ الاتّساعُ وتأخَّرَ الخَبرُ الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ، ونَظَّرَ لذلك بقوله : (كما أَنَّ ألفَ (عَلقاةٍ) للإلحاقِ ، فإذا حذفت الهاء استحال التقدير للتأنيث).(٢)

(٦) (كان) وأخواتها هل يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله .

أجاز الكسائي والفراء بناءَ (كان) للمفعول - أي للمجهول - فيقالُ : كِينَ ، ومَكُون ، واطرداه في جميع الصيغ الممكنة في (كان) ، وليقل المتكلم في : كانَ زيدٌ قائماً : كِينَ قائمٌ ، وفي : كان زيدٌ يقوم : كِينَ يقَامُ ، وفي : كان زيدٌ قَامَ : كِينَ قيم.(٣)

---

(١) تقييده : ل/١٣٧ .

(٢) الخصائص : ١/٢٧٤ .

(٣) الهمع : ٢/٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٣٥ .

وعندما تحدّث ابن لب في تقييده عن هذه المسألة وأقوال العلماء فيها تعرّض لقول الكسائي والفراء ووصفه بالفساد ، ومعنى هذا أنّ رأيهما مردود في نظره . قال : (وأمّا الموضع الثاني وهو ردّ هذه الأفعال للمفعول الذي لم يُسمّ فاعلُه ، هل يجوز فيقال : كِينَ ومكُون كما يقال : قِيلَ ومَقُول ، أم لا يجوز ذلك في أفعال هذا الباب ؟ فيه للنحويين أقوال :

القولُ الأولُ : أنّ ذلك جائزٌ فيها على قياس سائر الأفعال ، فيحذفُ الاسمُ لأنّه شبيهٌ بالفاعل ويرفعُ الخبرُ لأنّه شبيهٌ بالمفعول ، فيجعل بمنزلة المفعول الذي لم يُسمّ فاعله ، لأنّ قولك : كان زيدٌ قائماً ، شبيهٌ بـ(ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) فكما أنك تردُّ (ضَرَبَ) لما لم يُسمّ فاعلُه وتحذف الفاعل وتقيم المفعول مقامه فترفعه مفعولاً لم يُسمّ فاعله ، فتقول : ضُرِبَ عمروٌ ، وكذلك تفعلُ فيما أشبهه ، فتحذف المشبه بالفاعل وترفع المشبه بالمفعول فتقول : كِينَ قائمٌ ، وتقول على هذا : القائمُ مكُونٌ ، كما تقول : عمرو مَضْرُوبٌ وهذا قول الفراء وهو فاسدٌ .

ثم علّل لفساده بقوله : لما فيه من بقاءِ الخبر دون مخبر عنه ، لا في اللفظِ ولا في التقدير ، وذلك لا يجوزُ اجماعاً ، وذلك أنّ الفاعلَ في باب المفعول الذي لم يُسمّ فاعله يحذف اقتصاراً ، فلا يكون مراداً ولا مقدّراً ، ولا يجوز حذف المبتدأ وحده ولا خبره اقتصارًا بوجهٍ ، لأنّ المبتدأ والخبَر وكلّ ما أصلهما ذلك لا يستغني أحدهما عن الآخر ، فلا بدّ لكل واحدٍ منهما من الآخر ، إمّا في اللفظِ أو في التقدير فيجوز حذفُ الاختصارِ ، لأنّ المحذوفَ مرادٌ ومقدّرٌ ، وأمّا حذفُ الاقتصارِ فلا سبيلَ إليه بوجهٍ . واسم (كان) وأخواتها مبتدأٌ في الأصلِ فيجب ألّا يحذفَ لفظاً أو تقديراً ويبقى خبره وقد لزم هذا المحظور ولابدّ في قول الفراء . وإذا امتنع أنْ يقالَ : كِينَ قائم لما تقدّم ، امتنع ايضًا أنّ يقالَ : القائمَ مكُونٌ ، لأنّه لا يقع اسم المفعول إلّا على ما يرفع بفعل المفعول فتقول : عمرو مَضْرُوبٌ ، لأنّك تقول : ضُرِبَ عمروٌ .

والقولُ الثاني : أنَّ ذلك جائزٌ بشرط أنْ يكون الخبر فعلاً ، وأن يردَّ لما لم يُسمَّ فاعلُه مثلها ، فتقول في قولك : كان زيدٌ يقومُ : كِينَ يُقامُ ، وفي : كان زيدٌ يضربُ عمرًا : كِينَ يُضرَبُ عمروٌ . وهذا قول الكسائي ، والفَرَّاءُ أيضًا يجيز ذلك ، وفيه من الفساد ما تقدَّم في القول الأول) (١) .

وواضحٌ من هذا الكلام أنَّ الذي دفع الكسائي والفرّاء إلى إجازة ما ذهبا إليه المنطق النحوي المتمثل في الآتي :

ما دام المنصوب - أي المفعول به - يحلُّ محلَّ المرفوع - أي الفاعل - في الجملة الفعلية ، وما دام المنصوب - أي الخبر - في الجملة الاسمية المصدرة بـ (كان) يقابل المفعول في الجملة الفعلية ، فليكن هذا المنصوب (أي الخبر) في : كان زيدٌ قائمًا ، هو الذي يحلُّ محلَّ المرفوع (أي الاسم) ، وليقل المتكلم : كِينَ قائمٌ ، في حالة بناء (كان) للمجهول ، كأنَّ هذه الصيغة (كِينَ قائمٌ) يمكن أنْ تفيد المخاطب أنَّ المتكلم أراد إخباره عن قيام (زيد) في زمن ماضٍ ، وأنَّه لم يرد ذكر (زيد) لغرض في نفسه .

والحقّ أنَّ قياسَ الكسائي والفراء بناء (كان) للمجهول على سائر الأفعال قياسٌ في غير محله ، وذلك لأنَّه إذا كان لهذا الفعل (كان) بعض خصائص الأفعال الأُخرى كالتصرُّف والاتّصال بالضمائر ، فإنَّه ليس من المحتَّم أنْ يكون له جميع خصائصه بما في ذلك البناء للمجهول .

وأمرٌ آخرُ هو أنَّ (كان) تباينُ الأفعالَ الأخرى في أنَّها لا تستعملُ إلاَّ لتحويل مضمون الكلام بعدها من الماضي القريب إلى الماضي البعيد (٢) .

وأمرٌ ثالثٌ هو أنَّ المتكلِّم يريدُ بها (أي كان) الإخبار ، ومن ثَمَّ فهو ليس بحاجةٍ إلى بنائها للمجهول ، الذي يؤدي بدوره إلى غياب محدث الحدث للجهل به (٣)

---

(١) تقييده : ل/١٤٧ .

(٢) البسيط : ٦٠٥ .

(٣) انظر خطيّ منفردة ص : ١٤٨ - ١٤٩

أو لغرضٍ من أغراض البناء للمجهول .

(٧) اتّصال (نون الوقاية) بـ(إنَّ) وأخواتها .

قال ابن أبي الربيع في البسيط : (وتقول : إنَّني فتلحق نون الوقاية ، كما تقول : ردَّني ، لأنَّها شبيهةٌ بالأفعال في معانيها وفي أواخرها)[١] .

ومعنى هذا أنَّ ابن أبي الربيع يرى أنَّ لحاق نون الوقاية بهذه الحروف (إنَّ وأخواتها) من وجوه شبهها بالفعل المتعدي) .

وردَّ ابنُ لب - رحمه الله - هذا الذي ذهب إليه ابن أبي الربيع والزجاجي فقال : (وزاد غيره (أي غير الزجاجي) اتّصالَ نون الوقاية بها كما تتّصل بالفعل نحو : إنَّني كضربني ، وليست هذه الزيادة بصوابٍ ، لأنَّ اتّصال الضّمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف إنَّما كان لأجلِ شبهها بالفعل ، وذلك أنَّ اتّصال الضّمائر ونون الوقاية من أحكام الأفعال ، فكان يجبُ ألاَّ يكونَ في هذه الأحرف ، لكنَّها لمَّا كانت قد اشبهت الأفعال دخلها ذلك الحكم لأجلِ الشبهِ ، فصار اتّصالُ الضمائر ونون الوقاية داخلاً في هذه الأحرف بعد الشبه ، إذ لأجله كان فيها . فالشبهُ ولابُدَّ حاصل قبله بغيره ، فصار بمنزلة عطها النَّصبَ والرَّفعَ في كونهما موجبين للشبه ، لا فرقَ بينهما فلا وجهَ لعدِّهِ من وجوه الشَّبهِ ، والله أعلم)[٢] .

والحقُّ أنَّ اتّصال الضمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف - إنَّ وأخواتها - ليسا من وجوه الشَّبهِ ، لأنَّ ضمائر النَّصب إنَّما اتَّصلت بها بعد عطها النَّصب ، وكذلك نون الوقاية إنَّما الحقت من أجل ياء المتكلم ، وياءُ المتكلم إنَّما اتَّصلت بها بعد العمل ، ومن هنا فلا وجهَ لعدِّهِ من وجوهِ الشَّبهِ[٣] .

---

(١) البسيط : ٦٣٤ .

(٢) تقييده : ل/١٥٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣/١ .

(٨) الجرّ بـ(لَعَلَّ).

تدخل (إنَّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر، فتنصبُ الأَوَّل اسماً لها وترفعُ الثاني خبرًا لها، ولا عملَ لها فيما سوى هذا عند البصريين، إلاَّ (لَعَلَّ) فإنَّها قد تخفضُ المبتدأ وترفع الخبر، وعليه جاء قول كعب بن سعيد الغنويّ:

فقلتُ: أُدْعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوتَ دَعوةً لَعَلَّ أبي المِغوارِ مِنكَ قريبُ

فأتى باسم (لَعَلَّ) (أبي) مخفوضًا بها.

وتأوَّل أبو على الفارسيّ(١) وابنُ عصفورٍ(٢) هذا البيتَ، فأخرجا (لَعَلَّ) فيه عن أَنْ تكونَ جارةً وجعلاها باقيةً على ما استقرّ فيها من نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ، فعندهما أنَّ اسمَ (لَعَلَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفًا، و(أبى) مخفوضًا بحرفِ جرٍ محذوفٍ و(قريبٌ) مبتدأٌ على حذفِ الموصوفِ وخبره في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقديرُ: لعلَّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريبٌ، فحذف الضَّمير الذي هو اسم (لَعَلَّ) وحذف أيضاً حرفَ الجرّ وهو اللاَّمُ وأبقى عمله، وحذف أيضاً الموصوف الذي هو (جوابُ) وقامت صفته مقامه.(٣)

ولم يرتضِ ابن لب - رحمه الله - هذا التأويل منهما فقال: (وهذا التَّأويلُ في غايةِ البُعدِ والشّذوذِ، لما فيه من اجتماعِ ثلاثِ ضرائر وهي: حذفُ ضميرِ الأمرِ، وحذفِ حرفِ الجرِّ وابقاءِ عمله، وحذفِ الموصوفِ واقامةِ صفته مقامه، وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك).(٤)

أقولُ: ما ذهب إليه البصريون من الجرّ بـ(لَعَلَّ) لا يمكن إنكاره، ولا معنى لتأويله كما ذهب إليه الفارسي وابن عصفور. قال أبو حيان في النُّكتِ الحسانِ: ٣٦/أ

---

(١) الجنى الداني: ٥٨٤.

(٢) شرح الجمل له: ٤٢٦/١.

(٣) تقييده: ل/١٥٤، وانظر المغني: ٢٨٦/١، ٤٤١/٢.

(٤) تقييده: ل/١٥٤.

(والجرّ بلعلّ لغة حكاها أبو عبيده والأخفش والفرّاء وأبو زيد ، وقال : إنّها لغة عقيل ، ومن أنكر الجرّ محجوجٌ بنقل هؤلاء) .

وما ورد مسموعاً عن العرب يقوي ما ذكره أبوحيان .

(٩) الظرف والمجرور لا يجوز تعلقهما بـ(إنّ) .

ذهب أكثر النحويين إلى أنّه يجوز تقدم معمول الخبر في باب (إنّ) وأخواتها على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ عندكَ ، وإنّ زيداً جالسٌ في الدارِ ، جاز لك تقديم الظرفِ والمجرور على الاسم فتقول إنْ شئتَ : إنّ عندك زيداً قائمٌ ، والعاملُ في (عندك) : (قائم) ، وكذلك تقولُ : إنّ في الدّارِ زيداً قائمٌ ، وفي الدار يتعلّق بـ(قائم) .

وقد نصّ سيبويه على جواز : إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ ، وإنّ لكَ زيداً واقفٌ ، فـ(بكَ) متعلّق بـ(مأخوذ) و(لكَ) متعلّق بـ(واقف) ، وأنشدَ على ذلك قول الشاعر :

فَلاتَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُه (١)

فـ(أخاك) اسم (إنّ) و(مصابُ) خبرها و(بحبّها) متعلّق بـ(مصاب) قدّمه على الاسم والتقدير : فإنّ أخاك مصابُ القلب بحبها .

وذهب ابن عصفور في شرح الايضاح إلى منع تقدّمِ معمولِ الخبرِ على الاسم وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأوّلَ البيتَ على أنّ (بحبّها) إمّا أن يكون متعلقاً بـ(إنّ) (٢) - قال لأنّ (إنّ) وأخواتها يجوز إعمالُها في الظّرفِ والمجرورات - وإمّا أن يكون تعلّقه بعاملٍ محذوفٍ تقديره : أصيبَ بِحبّها ، والجملةُ اعتراضيةٌ بين (إنّ) واسمها ، والاعتراض بين (إنّ) واسمها جائزٌ نحو قول أبي الغول الطهوي :

كَأنَّ - وقد أَتى حَولٌ كَمِيلٌ - أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) تقييده : ل/ ١٦٥ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٠ ، والمقرب : ١/ ١٠٧ - ١٠٨ .

فقوله : قد أتى حولٌ كَميلٌ ، جملةٌ اعتراضيه بين (كأنَّ) واسمها الذى هو (أثافيها)

قال ابن لب - رحمه الله - معترضاً على مذهب ابن عصفور من تعلق المجرور بـ(إنَّ) :

وما ذكره (أى ابن عصفور) من جواز تعلق الظرف والمجرور بـ(إنَّ) فيه نَظَرٌ ، إنَّما يجوز ذلك فى هذه الحروف فيما يقوى فيه معنى الفعل ، وذلك (كأنَّ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) ، وأمَّا (إنَّ) فلا سبيلَ إلى تعلُّق شئٍ بها ، لأنَّها لا تحدثُ فى الجملة معنىً أكثر من التوكيد ، فلا ينبغى أنْ تعملَ فى شئٍ ، ألا ترى أنَّ (ما) النافية و(لَمْ) ونحوهما لا تعملُ فى ظرفٍ ولا مجرورٍ وإن كانتا يفهم/منهما معنى الفعل الذى هو النَّفى ، وإذا كانت (كان) لا تعملُ مع أنَّها فعلٌ متصرفٌ فى ظرفٍ ولا مجرورٍ على قول أكثرِ النحويين ، فـأَنْ لا تعمل (إنَّ) فيهما أولى وأحرى ، لأنَّها حرفٌ عملَ بالتشبيه بالفعل ، فلا ينبغى أن يتعدَّى ما ثبتَ له بذلك من العمل إلاَّ بسماعٍ ثابتٍ كما سُمعَ ذلك فى (كأنَّ) ، ولا يقاسُ عليها فى ذلك إلاَّ ما شاركها فى قُوَّةِ معنى الفعل كـ(لَيْتَ) . وقد نَصَّ ابنُ جنّى (١) على ذلك فى (كأنَّ) و(لَيْتَ) .

وأيضاً فإنَّك إذا علَّقته بـ(إنَّ) صار المعنى كأنَّه قال : أوكد بحبِّها ، وهذا لا معنى له ، وليس هذا المجرورُ الذى هو (بحبِّها) مما يقتضى معنى التوكيد ليتعلَّق به ، فإنَّما ينبغى أن يعملَ معنى الحرف فى الظرف أو المجرور أو الحال إذا قوى فيه معنى الفعل ، وكان معنى الكلام على تعلقه بذلك المعنى صحيحاً ، ألا ترى إلى صحته فى قول الشاعر :

كأنَّه خارجاً مِنْ جنْبِ صفحتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأدِ

تقديره : أشبهه فى حال خروجه من جنب صفحته بسَفُّود شَرْبٍ ، وهذا معنىً صحيحٌ مستقيمٌ ... (٢) .

---

(١) الخصائص : ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٢) تقييده : ل/١٦٥ .

(١٠) إعراب قوله عليه الصّلاة والسّلام : (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ) :

الراجحُ فى إعراب هذا الحديث أن يكون (مُخْرِجِيَّ) خبرًا مقدّمًا، و(هُم) مبتدأ مؤخّرٌ ، ولا يجوز العكس ، لأنّ (مخرجيَّ) نكرة فإنّ إضافته غير محضة ، إذ هو اسم فاعلٌ بمعنى الاستقبال ، فلا يتعرّف بالإضافة ، وإذا ثبتَ كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ ، لئلا تخبر بالمعرفة عن النكرة ، دون مصحِّحٍ (١).

وأجاز ابن أبى الربيع أن يكون (مخرجيَّ) مبتدأ ، و(هم) فاعلٌ به يسدُّ مَسَدَّ الخبر ، ويكون الحديث على هذا الوجه إنّما جاء على لغة (أكلونى البراغيث) فى جمع الوصف، لكون فاعله مجموعاً .

قال ابن لب - رحمه الله - : (وفى هذا الوجه الذى أجازه ابن أبى الربيع نَظَرٌ ، وهو أنَّ الفاعلَ بالصفة على ما ذكره الضمير المنفصل ، الذى هو (هُمْ) . وليس هذا من المواضع التى يجوز فيها انفصالَ ضميرِ الفاعلِ ، ألَا ترى أنَّه لا يجوز باتّفاقٍ : زيدٌ قائم هو ، على أنْ يعربَ (هو) فاعلاً بـ(قائم) ، والمانع منه انفصالُ الضَّمير. فكذلك لا ينبغى أن يكون (هم) فى الحديث فاعلاً بـ(مُخْرِجِيَّ) لانفصاله ، إلَّا أنْ يكونَ المسوّغ عنده لانفصاله هنا على ما ذكره كونه سادّاً مسدَّ الخبر ومغنيًا عنه ، فجرى عليه فى ذلك حكم الخبر ، فانفصل كما ينفصل الضمير الواقع خبرًا . فإنْ كان هذا عنده مسوغًا لانفصال الضمير وبنى على ذلك فى تجويزه هذا الوجه هنا ، فذلك مذهبٌ انفردَ به ، إذ لم يجعل غيره ذلك من مسوغات الانفصال . وهو أيضاً - أعنى ابن ابى الربيع - حيثُ ذكر المسوغات لانفصال الضمير لم يذكر ذلك ولا عرّجَ عليه ، ولا ينبغى من جهة القياس والنَّظَر أن يكون ذلك مجوزًا لانفصال الضمير ، وذلك أنَّك إذا قلتَ : أقائمٌ زيدٌ ، على أنْ يكونَ (قائم) مبتدأ ، و(زيدٌ) فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبر ، فليس زيدٌ خبرًا ولا له حكم من أحكام الخبرية وإنّما هو فاعلٌ حقيقة ، لكن هذا الوصف لما كان بمعنى الفعل لم يحتج

---

(١) شواهد التوضيح ص : ١٣ .

إلى خبر ، واستقلَّ بفاعله ، بمنزلة الفعل ، كما لو قلتَ : أيقومُ زيدٌ ، وأيضاً فقد حصل الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما فلا حاجةَ إلى زيادة لفظٍ آخرَ . . . ثم قال ابن لب - بعد أنْ نَظَّرَ لوجود الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما بأمثلة منها : ظننتُ أنَّ زيداً قائمٌ ، وعسى أنْ يقومَ زيدٌ ، وذكر أيضاً شواهدَ من القرآن الكريم - قال : فقد تحصَّلَ من هذا كله أنَّ (زيداً) في قولك : أقائمٌ زيدٌ ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنَّما هو فاعلٌ حقيقة وأحكامه أحكام الفاعل ، فعلى هذا لا ينبغي أن يكون الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلاَّ مع موجب الانفصال في نحو : زيدٌ ما قائمٌ إلاَّ هو ، وما قائمٌ إلاَّ أنا ، فلك أن تجعلَ (قائم) مبتدأ ، والضَّميرَ المنفصل بعد (إلاَّ) فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبرِ ، واقترانه بـ (إلاَّ) مسوِّغٌ لانفصاله ، لأنَّ ذلك يوجب انفصال الضمير مطلقاً . فإن قلتَ : فإذا تقرَّر أنَّ ذلك الاسم فاعلٌ حقيقة فلم لا يجوز أنْ يكون ضميراً متَّصلاً بالصفة سادّاً مع ذلك مسدَّ الخبر في نحو : زيدٌ أقائمٌ ، فيكون زيدٌ مبتدأً ، وقائمٌ مبتدأ ثانٍ والضَّمير المستتر فيه العائد على زيد فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبرِ ، والجملة من المبتدأ وفاعله المغني عن الخبر في موضع خبرِ زيدٍ . فالجوابُ : أنَّ ذلك ممنوعٌ لما تقدَّم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه ملفوظاً بهما ، فإذا قلتَ : زيدٌ أقائمٌ ، فلم يوجد المخبر عنه ملفوظاً به ، فامتنع لذلك ، ألاَ ترى أنَّه ضميرٌ مستترٌ في قائم غيرُ ملفوظٍ به ، فلهذا يشترط في الفاعل السَّادِّ مسدَّ الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لشيءٍ من المسوغات لانفصال ضمير الفاعل . فالضَّميرُ في الحديث على هذا لا يكون إلاَّ مبتدأ و(مُخْرِجِيَّ) قبله خبرُهُ ، إذ لا مسوِّغَ هنا لانفصال ضمير الفاعل فيحمل على أنَّه فاعلٌ بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدَّم)(١) .

---

(١) تقييده : ل/ ٩١ - ٩٢ .

ثانيا : مذهبه النحوى

وضع النحاة الأولون من مدرسة البصرة والكوفة أصول علم النحو وقواعده على أعمق الأسس وأمتنها ، ومكّنوا له من هذه الحياة المتّصلة التى لا يزال يحياها إلى اليوم، وعلى أساس هاتين المدرستين جرى تصنيف النحاة الأولين إلى بصريين وكوفيين .

وأمّا النّحاة المتأخرون فقد جرى أيضاً تصنيفهم إلى مدارس ، تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستى البصرة والكوفة .

والواقع أنّ ما يسمى بالمدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية هو فى حقيقته فرعٌ لهاتين المدرستين وثمرةٌ تالية من ثمارهما ؛ فلو نظرنا إلى النّحاة الذين ظهروا بعد القرن الرابع الهجرى ، نجد أغلبهم قد تخلّصوا من المذهبية وبنوا ثقافتهم النحوية على الاختيار من محاسن المذهبين البصرى والكوفى ، ونظروا فيهما ووازنوا بين الفريقين .

ولمّا كان أغلب العلماء من النّحاة واللّغويين من البصريين ، وامتاز رجالُ المدرسة البصرية بكثرة التّأليف ، وأغلب المؤلفات النّحوية التى وصلتنا حتّى نهاية القرن الرابع الهجرى معظمها مؤلفات بصرية ، كالكتاب والمقتضب والأصول والجُمَل وشرح السيرافى والرمانى ومؤلفات أبى على الفارسى وابن جنى ، فقد كتبت لهذه المؤلفات السّيادة وبالتالى للمذهب البصرى ، فى المشرق والمغرب ، وأصبح جُلّ النّحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، يدورون فى أغلب ما يذهبون إليه من آراء نحوية حول المذهب البصرى .

وإذا كان الباحثُ مطالب بالتعرّض لما سار عليه الباحثون من تصنيف النّحاة وبيان انتماء المتأخرين منهم إلى مدارس ، فأقول : إنّ انتماءَ صاحبنا ابن لب - رحمه الله - على ما يبدو من خلال معالجته لقضايا النحو ، بصرىّ المذهب ، يستشهد بأقوال سيبويه كثيرًا ، وبأقوال النّحاة البصريين كالخليلِ والمبّردِ والأخفشِ والمازنىّ والجرمىّ

وابن السراج والزجاجي . ويظهر لنا هواه البصري واضحاً من خلال موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو لا يذكر مسألة في هذا الخصوص إلّا أخذ برأي البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، تجدها في الحديث عن آرائه .

وبقي لنا أن نسأل ، هل كان ابن لب في هواه البصري نحوياً مقلداً ومتابعاً لهم ، أم كانت له شخصية متميزة ، تبتكر الجديد وتناقش القديم بحرية واتساع أفق ؟

الحقّ أن ابن لب يعتبر نحويا مقلدا للبصريين ومتابعا لهم في معظم آرائه ، ومع ذلك فيمكن القول بأنّ الرجل كانت له شخصيته التي تجلت في بعض اختياراته عند تصديه لبعض الآراء النحوية .

الخاتمـــة :

الحمد لله الذى بنعمته تتمّ الصّالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشـــرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومَنْ اهتدى بهداه إلى يوم الدين .

بعون الله وتوفيقه فقد تمّت الدراسة بعد رحلة طويلة . ويسرنى أنْ أورد فى ختامها أهم نتائجها فأقول :

تناولت الدراسة فى هذه الرسالة كتاب تقييد ابن لب على بعض جمل الزّجاجـــى دراسةً وتحقيقاً ، وقد خرجت الدراسة بقدرٍ لا بأس به من النتائج ، أجمله فى النقــاط التالية :-

أولا : نعتقد أنّ اخراج الكتاب محققاً مفهرساً وصحيحاً يعتبر بحد ذاته جديـداً ، يهيئ للباحثين كتاباً ينتفعون به ، ويضيف إلى المكتبة العربية كتاباً جديداً .

ثانيا : أرّخت الدراسة لابن لب وحققت قدراً من الاطمئنان فيما يختصّ بحياتـــه ، ووثّقت نسبه ، وحددت زمن وفاته ، وعرّفت بشيوخه وتلاميذه ومنزلتـــــه العلمية .

ثالثا : استخلصت الدراسة ما أمكن آراء ابن لبّ النحوية ، وكشفت عن هواه النّحوىّ وانتمائه للمذهب البصرى فى البحث والدراسة النحوية ، وأحصت له ستيـــن رأياً نحوياً ، وناقشت بعضها مع إبداء الرأى فيها .

رابعا : استطاعت الدراسة أن تبحث فى آثار ابن لب ومخلفاته العلمية ، وفصّلت القول فى هذه الآثار وعيّنت الموجود منها والمفقود ، وأشارت إلى أماكن وجودهـــا وعرّفت بها وبيّنت ما حوته من موضوعات ، وكشفت الدراسة عن آثارٍ جديـــدةٍ لابن لب ، لم يقف عليها الباحثون من قبل .

خامسا : وقفت الدراسة عند تقييد ابن لب على بعض جمل الزّجاجىّ ، فكشفت عـــن مادته ومنهجه ومصادره وشواهده ، كما وثّقت نصّه مع اخراجه سليماً كمـــا

وضعه المؤلف دون المساس بجوهره إلاّ بما تقتضيه أصول القواعد اللُّغويّة والإملائية المعروفة .

وبعد :

فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولا أَدَّعي له الكمال فإنّ الكمال لله وحده ، وأَمَّا عمل الإنسان فمعرَّض للخطأ والصَّواب ، ولكنّي أزعم صادقاً أنّي حرصت على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتَّحقيق المعروفة ، وحاولت أَنْ أمنحَ عطي هذا كلّ ارادة الإنسان وصبره وطموحه ، فإنْ أكن قد وفِّقت فذلك ما عملت من أجله باخلاص وإن كانت الأخرى فهذا عملُ إنسانٍ يؤخذُ منه ويردُّ عليه .

ويسرني أَنْ أرحِّبَ بكلِّ نقدٍ بناءٍ وتوجيه سليمٍ هادفٍ ، وأحمَد اللهَ على توفيقه وأشكره على عطائه ، واللهُ من وراءِ القصدِ وهو بكلِّ شيءٍ عليم .

القسم الثاني: نصّ تقييد ابن لُبٍّ على بعض جمل أبي القاسم الزّجّاجيّ

للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن لُبٍّ - رحمه الله
المتوفى سنة (٧٨٢ هـ)

« تحقيقاً وتعليقاً »

الورقة الاولى من المخطوطة

[illegible]
[illegible]
[illegible]

الورقة الثانية وعليها العنوان

2

هذا التفسير على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي رحمه الله
للأستاذ والإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن لب رحمه
الله ونفع به

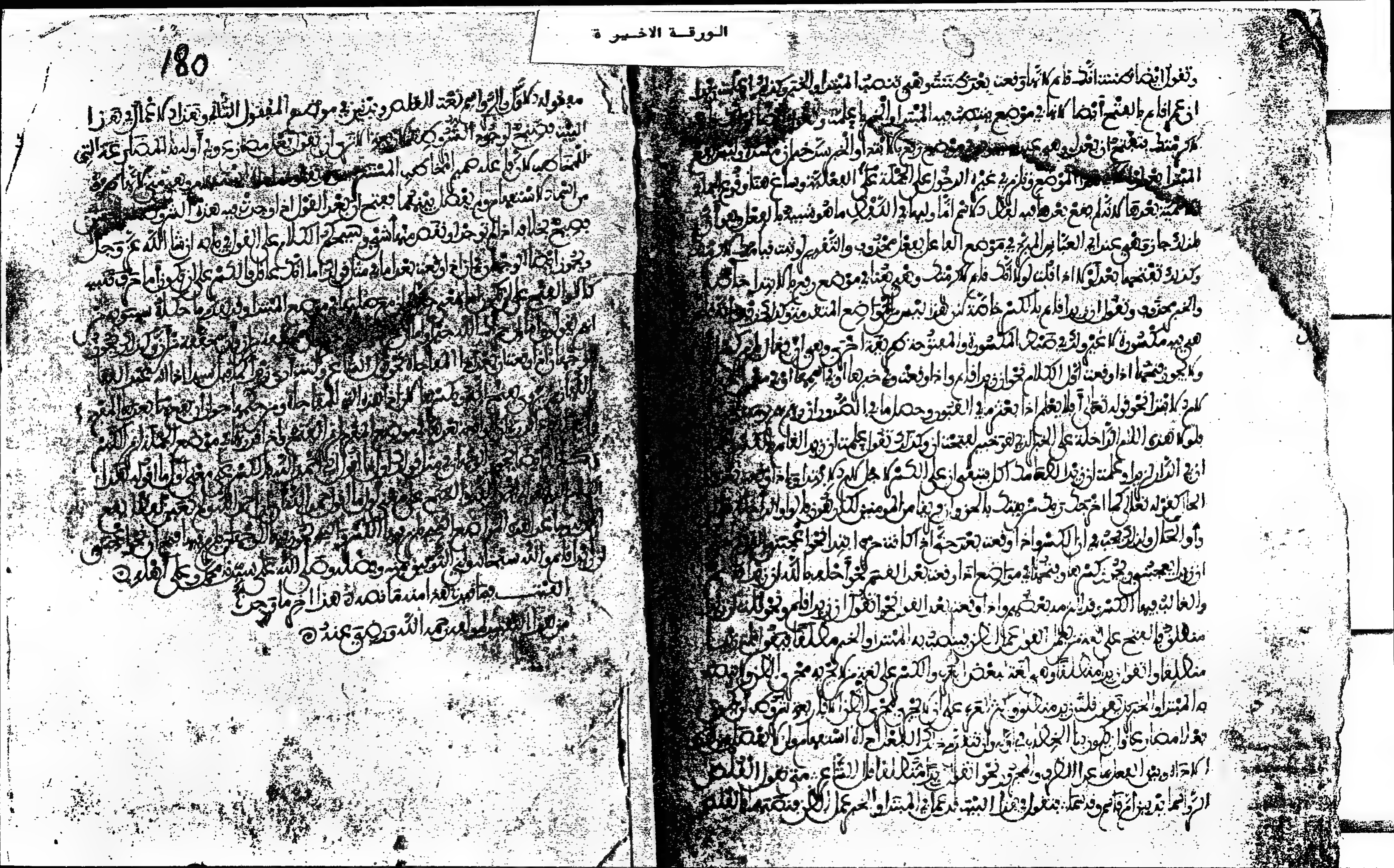
الورقة الثالثة وهي بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الفقيه الأستاذ [illegible] العالم العلم [illegible] أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب التغلبي رحمه الله

الكلام هو اللفظ المركب [illegible] [illegible]

[illegible]



(٣/أ)

/بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آل محمّد وسلّم تسليما

قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتي المقدّس المرحوم بركة الأندلس أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ التّغلبيّ رحمه الله :

/ باب الكلام وما يتألّف منه (١) /

الكَلَامُ هو اللّفظُ المركّبُ وجودًا أو تقديرًا المفيدُ بالوضع .

فمعنى اللّفظ : ما يلفظُ به اللّسان والشّفتان ، وهو تحرّزٌ ممّا ليس بلفظٍ كالإشارةِ والكتابةِ وكلامِ النّفس ، فإنّ هذا ونحوه ليس بكلامٍ في اصطلاحِ النّحويين .

ومعنى المركّبِ : ما تركّبَ من كلمتين فأكثر نحو : قام زيدٌ ، وما قامَ زيدٌ . وهذا أيضاً مثال المركّب في الوجودِ ، أي في اللّفظ .

ومثالُ المركّبِ في التّقديرِ لا في اللّفظِ قولُكَ : (زيدًا) لِمَنْ رأيته قد أشَالَ (٢) سوطًا ، فزيدًا هنا يسمّى كلامًا لأنّه مركّبٌ في التّقديرِ ، والأصلُ : اضربْ زيدًا ، لكنّك حذفتَ (اضربْ) لدلالةِ الحالِ عليه ، وهذا تحرّزٌ من المفرد لفظًا وتقديرًا ، فإنّه لا يسمّى كلامًا لِفَقْدِ التّركيب فيه نحو : (زيدٌ) وحدَهُ ، و(قامَ) وحدَهُ .

ومعنى المفيدِ : ما يستفادُ منه إذا سُمِعَ معنى مستقلٌ نحو : قامَ زيدٌ ، لأنّ سامعَهُ يعلَمُ منه معنىً يستفيده ، وهو أنّ زيدًا قد حَصَلَ منه في الوجودِ قيامٌ ، وهو تحرّزٌ من المركّبِ الذي لا يفيد نحو : إن يقُمْ زيدٌ ، ونحو : السّماءُ فوقنا ، فلا يسمّى هذا ونحوه كلامًا ، لأنّ السّامعَ لا يستفيدُ منه معنىً .

ومعنى بالوضع : بقصد المتكلم للإفادةِ ، وهو تحرّزٌ ممّا يفيد بغيرِ قصْدٍ من المتكلّمِ ككلامِ السّاهي والنّائم والمجنون .

---

(١) ليس هذا العنوان من أصل الكتاب .

(٢) أشال : رفع ، ويقال : شالت النّاقة بذنبها تشوله شَوْلاً وشَوَلانًا ، وأشالته واستشالته أي رفعته ، وشال ذنبُها أي ارتفع . انظر اللّسان (شول) .

والتَّركيب أربعةُ أقسامٍ : اسمانِ نحو : ذَا زيدٌ ، أو فِعْلٌ واسمٌ نحو : قَامَ زيدٌ ، أو اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ نحو : لم يقمْ زيدٌ ، أو اسمٌ وحرفٌ في باب النِّداء خاصَّةً نحو : يَا زيدُ . وما عدا ذلك من التَّركيب فليس بكلامٍ .

والأصلُ في التَّركيب من هذه الأربعةِ القسمانِ الأولانِ ، لأنَّ قولَكَ : لم يقمْ زيدٌ ، أصلُ تركيبه من الفِعلِ والاسمِ وذلك قولك : يقومُ زيدٌ ، ثُمَّ دَخَلَ الحرفُ لمعناه بعد حصولِ التَّركيب واستقلالِهِ . وأمَّا قولُكَ : يَا زيدُ ، فإنَّ أصله : أُنَادي زيداً ، فتركيبه اذاً إنَّما هو من الفِعلِ والاسمِ ، ثُمَّ حذفَ الفِعلُ وعوِّضَ منه حرفُ النِّداء فصار : يَا زيدُ .

وأقسامُ الكَلَامِ في كلامِ أبي القاسمِ (١) هي أجزاؤه (٢) الَّتي يأتلفُ منها ، وهي ثلاثةٌ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

أمَّا الاسمُ (٣) فهو : كلمةٌ أو ما هو / في حكمها ، تدلُّ على معنى في نفسِهَا (٣/ب) ولا تتعرَّضُ ببنيتها للزَّمانِ .

فقولهم : (كلمةٌ) الكلمةُ هي اللَّفظُ المفردُ نحو : زيدٌ ، ورجلٌ .

وقولهم : (أو ما هو في حكمها) يريدون الأسماء المركبات نحو : (بعلبك) اسماً للقرية ، و (ذرَّى حَبَّا) (٤) و (تأبَّطَ شرًّا) اسمين لرجلين .

---

(١) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، مصنف كتاب الجمل ، وقد تقدمت ترجمته .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٨٧ - ٨٨ : (وأراد بالأقسام : الأجزاء أو المواد التي يأتلف منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ...) . وانظر الجمل : ١٧ .

(٣) انظر حدّ الاسم في الايضاح للزجاجي : ٤٨ ، والمقتضب : ١/ ٣ ، والصاحبي لابن فارس : ٤٩ - ٥١ ، وأسرار العربية لابن الانباري : ٩ - ١٠ ، قال ابن الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا ، ومنهم من قال : لا حدّ له ولهذا لم يحده سيبويه) .

(٤) في الأصل (ذرى خبا) بالخاء المعجمة والتصويب من اللسان حيث انشد في (رزب) : إنَّ لها لركباً إرزباً ... كأنَّه جبهة ذرَّى حَبَّا .

وانظر الكتاب : ٣/ ٣٢٦ .

وقولهم : (تَدلُّ على معنىً في نفسها) تحرّزٌ من الحَرف لأنّه لا يدلُّ على معنى في نفسه .

وقولهم : (ولا تتعرّضُ ببنيتها للزّمان) أي : بصيغتها وشكلها من الحركات والسكنات ، وهذا تحرّزٌ من الفعلِ نحو : (قامَ) لأنّه يتعرّضُ بصيغته للزمان . فإن كان تعرُّضُ الكلمةِ للزّمان بحروفِها لا بصيغتِها فهي اسمٌ داخلةٌ في هذا الحدّ نحو : أمْسِ ، وغَد ، والصَّبوح ، ومعناه : الشُّربُ في الصَّباحِ ، والغَبُوقُ ومعناه : الشُّربُ في العَشِيِ ، فهذه ونحوها أسماء وإن كانت يفهمُ منها الزَّمان ، لأنَّه فُهِمَ من ذواتِها وحروفِها إذ وضعت اسماً له لا من صيغها .

وللاسم خَوَاصُ ينفردُ بها منها : الخَفْضُ وحروفه ، والتّنوينُ ، والألفُ واللّامُ ، والنَّعتُ ، والتَّصغيرُ ، والنّداءُ (١) ، والإضافةُ إلى مابعده ، والتَّثنيةُ ، والجَمْعُ ، والتَّأنيثُ .

وأمَّا الفعلُ فهو كلمةٌ تدلُّ على معنى في نفسِها وتتعرَّضُ ببنيتها للزَّمانِ .

فقولهم : (تدلُّ على معنى في نفسِها) تحرُّزٌ من الحَرْفِ .

وقولهم : (تتعرَّضُ ببنيتها للزَّمانِ) تحرّزٌ من الاسمِ .

وللفعلِ خَوَاصُ ينفردُ بها ، منها : (قدْ) ، والسِّينُ ، و (سَوْفَ) من أوله ، ولحاقُ النُّونِ الشَّديدة أو الخفيفة وتاءُ التَّأنيث السَّاكنةِ له من آخره ، والجَزْمُ والتَّصرفُ (٢) .

ومعنى التَّصرفِ : اختلافُ الأبنيةِ للدلالةِ على الأزمنة ، ومعنى ذلك أنَّك إذا قُلْتَ من الضَّربِ : (ضَرَبَ) دلَّ على الزَّمانِ الماضي ، فإذا قُلْتَ : (اضربْ) دلَّ على الزَّمانِ المستقبلِ ، فإذا قُلْتَ : (يضربُ) دلَّ على الحَالِ أو الاستقبالِ ، فتختلفُ أبنيتُه كما ترَى ويختلفُ الزَّمانُ باختلافِها .

وأمَّا الحَرفُ فهو كلمةٌ لا تدلُّ على معنى في نفسِها لكن في غيرِها ، ولا يكونُ فيه شيءٌ من خَواصّ الأسماءِ ولا خَواصِ الأفعالِ .

---

(١) الجمل ص : ١٨ .

(٢) الجمل ص : ١٨ .

باب الإعـــراب

الإعرابُ ما أوجبه العامِلُ[1] في آخر الكلمةِ ، من حركةٍ ، أو حرفٍ ، أو سكـــونٍ ، أو حذفٍ .

مثالُ الحركةِ : قامَ زيدٌ ، ومثالُ الحرفِ : قامَ الزَّيدُونَ ، وقامَ الزَّيدانِ ، والزَّيدانِ يقومانِ .

ومثالُ السُّكونِ : لم يقُمْ زيدٌ ، ولم يخشَ . ومثالُ الحذفِ : لَمْ يقُومَا ، ولم يقُومُوا ، ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ ، ولم يدْعُ .

وألقابُ الإعرابِ مع عدَمِ التَّجوزِ أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ . ويعبَّرُ أيضاً عـن / الخفضِ بالجرِّ[2] . ومعنى قولهم (مع عدَمِ التَّجوزِ) أنّه قدْ يتجوَّزُ فتطلقُ علـــى (٤/أ) الإعرابِ ألقابَ البناءِ ، فقدْ يطلقُ على الرَّفعِ ضمٌّ ، وعلى النَّصْبِ فتحٌ ، وعلى الخفـــضِ كسرٌ ، وعلى الجزمِ سكونٌ . وعلى هذا التَّجوزِ جرَى كلامُ النَّحويين[3] في بابِ معرفـــةِ علاماتِ الإعرابِ بعد هذا .

وهذه الألقابُ على ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٌ يخصُّ الأسماءَ وهو الخفضُ . وقسمٌ يخـــصُّ الأفعالَ وهو الجزمُ . وقسمٌ يشتركُ بينهما وهو الرفعُ والنصبُ .

والمعربُ من الكَلِمِ صنفانِ : الاسمُ المتمكِّنُ وهو الذي ليس فيه موجبُ بناءٍ .

والفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصلْ به إحدى النُّوناتِ الثَّلاثِ : النُّونُ الشَّديـــدةُ أو النُّونُ الخفيفةُ أو نونُ جماعةِ المؤنَّثِ .

والإعرابُ أصلٌ في الأسماءِ خاصَّةً .

والبناءُ هو ما لم يوجبه العامِلُ في آخرِ الكلمةِ من حركةٍ ، أو حذفٍ ، أو سكونٍ .

---

(١) المراد بالعامل : ما به يحدث المعنى المسوغ للاعراب

(٢) الجرّ عند البصريين ، والخفض عند الكوفيين .

(٣) وفي شرح الكافية للرضى : ٢ / ٣ (والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع . وأمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب الاعراب في المبني ، وعلى العكس لا يفرقون بينهما) .
وانظر الأشباه والنظائر : ١/ ١٥٨ - ١٥٩ .

ومثالُ الحركةِ : أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وهؤلاءِ . ومثالُ الحذْف : قنوحى ، وقُومَـــا ، واخْشَ ، وارْمِ ، وادْعُ . ومثالُ السُّكون : قُمْ ، واخرجْ ، ومَنْ ، وكَمْ ، وإذْ .

وألقابُ البناءِ أربعةٌ : ضَمٌّ ، وفَتْحٌ ، وكَسْرٌ ، ووَقف . وقَدْ يعبَّرُ عن الوَقْفِ بالسُّكون .

ومثالُ الضَّمِّ : (مُنْذُ) و (حَيْثُ) . ومثالُ الفتح : (أَيْنَ) و (كَيْفَ) . ومثالُ الكَسْر : (هؤلاءِ) . ومثالُ الوقفِ : (مَنْ) و (كَمْ) .

والمبنى من الكَلِمِ الحروفُ كلُّها ، والفعلُ الماضى ، والفعلُ المضارعُ الذّى اتَّصلت به إحدى النُّوناتِ (١) وقد تقدَّمتْ ، وصِيَغُ الأمرِ (٢) .

ولا يُبنى من الأسماءِ إلّا ما أشبه الحَرْفَ كالمضمراتِ لافتقارِها إلى مفسِّرٍ ، والمبهماتِ لافتقارِها إلى حضورِ المشارِ إليه ، والموصولاتِ لافتقارِها إلى الصِّلة .

أو تضمَّنَ معناه كأسماءِ الشَّرطِ لأنَّها تضمَّنت معنى (إنْ) ، واسماءِ الاستفهـام لأنَّها تضمَّنت معنى الهمزةِ . ويستثنى من الموصولاتِ وأسماءِ الشّرطِ وأسماءِ الاستفهـام (أَيٌّ) فإنَّها معربةٌ حَمْلاً على نظيرتِها وهى (بَعْضُ) لأنَّهما بمعنى واحدٍ وهـو التَّبعيضُ ، ونقيضتِها وهى (كُلٌّ) .

أو وَقَعَ موقعَ المبنى كأسماءِ الأفعالِ فى الأمرِ نحو : (نَزالِ) لأنَّها وقعتْ موقـعَ أفعالِ الأمرِ كـ(أنزلْ) وكالمنادى المبنى على الضَّمِّ نحو : يازيدُ ، لأنَّه وَقَعَ موقـعَ ضميرِ الخطابِ مع شبهه به فى الافراد والتَّعريفِ .

أو ضَارَعَ ما وَقَعَ موقعَ المبنى كحَذَامِ ، ورَقاشِ ، من أسماءِ النِّساءِ ، لأنَّ ذلك أشبه (نزالِ) فى الوَزْنِ والتَّأنيثِ والعلمية والعَدْلِ .

---

(١) قال أبو حيّان فى الارتشاف : ٣٥٩ : (والمضارع إذا لحقته نون الاناث فذكر ابن مالك إنَّه مبنى على السكون بلاخلاف ، وليس كما ذكره بل ذهب ابن درستويه وتبعه السهيلى وابن طلحة وطائفة إلى انَّه معرب .

والبناء مذهب الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه) .

(٢) قلت : وفعل الأمر مختلف فى بنائه ، فهو مبنى عند البصريين ، ومعرب عنـد الكوفيين ، والأوّل هو المرجوح .

أو خرج عن نظائره وذلك (أيّ) الموصولة إذا كانت مضافة وحذف الضمير المبتدأ العائد عليها من صلتها نحو قوله تعالى : (ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيُّهم أشدّ)(١) بنيت لمخالفتها أخواتها في حُسْن حذف / الضّمير المذكور من صلتها ، (٤/ب) وقبحه مع أخواتها الّتي هي سائر الموصولات أو شبه بمثله نحو (كمْ) الخبريّة بنيت لأنّها مشبهة بالاستفهاميّة. أو أضيفت إلى مبني نحو : (مِثْل) في قوله تعالى : (إنه لحقّ مثلَ ما أنّكم تنطقون)(٢) فـ (مِثْل) نعتٌ لـ (حقّ) وهو مبنيّ على الفتح لاضافته إلى (أنّ) وهي حرف مبنيّ ، و (ما) زائدة.

ونحو قول الشّاعر :

لم يمنع الشُّربَ منها غَيرَ أنْ نطقَتْ ... حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ (٣)

فـ (غيرَ) فاعل بـ (يمنع) لكنّه مبنيّ لإضافته إلى (أنّ) وهي حرفٌ. ومن هذا ظروفُ الزمان إذا أضيفت إلى جملةٍ مصدرةٍ بمبنيّ نحو قولِ الشّاعرِ:

---

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وقرأ الجمهور (أيهم) بالرفع. وقرأ طلحة ابن مصرّف ، ومعاذ بن مسلم الهرّاء ، وزائدة عن الأعمش (أيهم) بالنصب على أنها مفعول به منصوب. انظر تفسير القرطبي : ١١/ ١٣٣ ، والبحر المحيط : ٦/ ٢٠٨ ، والانصاف : ٢/ ٧١١ ، والبيان ٢/ ١٣٠ ، والأشباه والنظائر : ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الذاريات. وقرأ بفتح اللام من (مثل) ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحفص عن عاصم. وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي بالرفع. انظر السبعة : ٦٠٩ ، وحجة القراءات : ٦٧٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢/ ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٣) من البسيط ، استشهد به سيبويه : ٢/ ٣٢٩ ، ولم ينسبه. وهو لأبي قيس بن الأسلت من قصيدة له يصف فيها ناقته. (منها) أي الناقة في بيت قبله ، يريد لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت الحمامة فنفرت. والأوقال : جمع (وقل) وهو الثمر اليابس لشجر الدوم.

انظر ديوانه : ٨٥ ، والانصاف : ١/ ٢٨٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٤٦ ، ٢/ ٢٦٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٨١ ، ٨/ ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٠٦ ، والمغني : ١/ ١٥٩ ، والتصريح : ١/ ١٥ ، والمساعد : ٢/ ٣٦١ ، =

عَلى حِينَ عَاتبت المشيبَ على الصِّبا ... وقلتُ : أَلمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازِعُ (١)

ف (حِينَ) مبنية لإضافتها إلى (عَاتبت) وهو فِعلٌ مبنيٌّ . وكذلك قولُ الآخر :

عَلَى حِينَ مَن تَلبثْ عليه ذَنوبُه ... يَرِثْ شِرْبَهُ إذْ في المقام تَدابُرُ (٢)

ف (حين)أيضاً مبنية لإضافتها إلى الجملة بعدها ، وهي مصدرةٌ بمبنيٍّ وذلك (مَنْ) التي هي اسمُ شرطٍ. ولا يقاسُ البناءُ في المضاف إلى مبنيٍّ إلّا في أسماءِ الزّمان أو ركِّبَ مع غيره نحو : (بعلبكَ) و (خمسةَ عشرَ) . و (سيبويه) و (عمرويه) . فالاسمُ الأوَّلُ في هذا ونحوه مبنيٌّ ، لأنه ركِّبَ مع الذي بعده فصار آخره كوسطِ الكلمةِ ، والإعرابُ لا يكونُ وسطاً . ونحو قوله سبحانه : (لَا رَيْبَ فِيهِ) (٣) ف (رَيْبَ) مبنيٌّ لتركيبه مع (لا) .

= والهمع : ٢/ ٢٣٣ ، واللسان (وقل) والخزانة : ٢/ ٤٦ ، ٣/ ١٤٤ ويروى (هتفت) مكان (نطقت) .

(١) من الطويل ، للنابغة الذبياني . عاتبت من العتاب وهو اللوم ، والوازع : اسم فاعل من وزعه يزعه ، أي : نهاه وزجره عن فعل المقابح .
انظره في : ديوانه : ٧٢ ، والكتاب : ٢/ ٣٣٠ ، ومعاني القرآن : ١/ ٣٢٧ ، والانصاف ١/ ٢٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٤٦ ، ٢/ ١٣٢ ، ٢٦٤ ، ومجاز القرآن : ٢/ ٩٣ ، والايضاح للزجاجي : ١١٤ ، والمغني : ٢/ ٥١٧ ، وشرح شواهده : ٨١٦ ، والهمع : ٢/ ٢٣٠ ، والخزانة : ٣/ ١٥١ .

(٢) من الطويل للبيد بن ربيعة العامري . الذنوب بالفتح : الدلو مطلقاً ماء ، وقد ضربه مثلا لما يدلى به من الحجة ، والشرب بالكسر : الحظ من الماء . والتدابر : التقاطع ، وأصله أن يولي كلّ واحد من المتقاطعين صاحبه دبره . والمقام : المجلس .
وقد ذكر سيبويه أن اضافة (حين) الى (من) الشرطية ضرورة من ضرورات الشعر
انظره في : ديوانه : ٢١٧ ، والكتاب : ٢/ ٧٥ ، والانصاف : ١/ ٢٩١ ، وفيه (يجد فقدها) مكان (يرث شربه) ، والهمع : ٤/ ٣٣٤ ، والخزانة : ٣/ ٦٤٩

(٣) من الآيات : (٢) من سورة البقرة ، و (٩ - ٢٥) من آل عمران ، و (٨٧) من النساء ، و (١٢) من الأنعام ، و (٣٧) من يونس .

أو قَلَّ تمكُّنه نحو ما أجازه سيبويه (١) من بناءِ (قاف) إذا جعلته اسماً للسورةِ فقلتَ :

(قرأتُ قافَ) أجازَ بناءَه على الفَتح لقلَّة تمكُّنه (٢) ، وأنَّه لم يستعمل إلاَّ على هذا الوجهِ ، فَلاَ يوجد من الأسماءِ مبنيٌّ إلاّ وهو واحدٌ من هذه التّسعة ، وأصلُها الإعرابُ لكنَّها بنيتْ لمَّا عَرَضَ فيها من سببِ البناء .

وأصلُ الحروفِ والأفعالِ كلِّها البناءُ ، وإنَّما أُعربَ المضارعُ وحدَهُ لما عَرَضَ فيه من شبهه بالاسمِ من جهتي الإبهامِ والتَّخصيص (٣) ومعنى ذلك أنَّ (يقوم) مبهمُ الزَّمانِ إذ هو محتملٌ للحالِ والاستقبالِ ، كما أنَّ (قائماً) وهو اسمٌ مبهمٌ ، إذ لا يدري على مَنْ يقع ، ثمَّ يخصصُ هذا الفعل ويزالُ إبهامهُ بحرفٍ في نحو : سيقومُ ، وسوفَ يقومُ ، كما يخصصُ الاسمُ ويتعيَّنُ بالألفِ واللاَّمِ الدَّاخلةِ عليه في نحو : (القَائمُ) ولمضارعةِ هذا الفعلِ للاسمِ من هاتين الجهتينِ سُمّيَ مضارعاً . والمضارعةُ هي : المشابهةُ .

---

(١) هو ابو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ت ١٨٠ هـ) على الأصح . امام النحاة وأول من بسط علم النحو ، وترك فيه (الكتاب) لزم الخليل ففاقه . مات بالأهواز وقيل بشيراز . انظر ترجمته في : مراتب النحويين : ١٠٦ ، وانباه الرواة : ٣٤٧/٢ ، وتاريخ بغداد : ١٩٥/١٢ ، وبغية الوعاة : ٢٢٩/٢/ ٢٣٠ ، والنجوم الزاهرة : ٩٩/٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٥٨/٣ .

(٣) انظر الانصاف : ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ ، والأشموني : ٥٩/١ - ٦٠ .

بَابُ معرفةِ عَلَاماتِ الإعــراب (١)

ألقابُ الإعرابِ كما تقدَّم أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وخفضٌ ، وجزمٌ .

فأمَّا (الرَّفعُ) فله أربعُ علاماتٍ : الضَّمَّةُ ، والوَاوُ ، والألفُ ، والنُّونُ .

وهذه العَلَامَاتُ ثلاثةُ أقْسامٍ : قِسمٌ يخصُّ الأسماءَ وهو الواوُ والألفُ . وقسمٌ يخصُّ الأفعالَ وهو : / النُّونُ . وقِسمٌ يشتركُ بينهما وهو الضَّمَّةُ. (٥/أ)

فأمَّا (الضَّمَّةُ) فتكونُ علامةً للرَّفعِ من الأسماءِ في ثَلَاثةِ أنْواعٍ : في الاسمِ المفــردِ سواءٌ أكانَ المعنى افراداً أو جمعاً نحو : زيدٌ ، وشَجرٌ ، وفي جَمْعِ التكسيرِ نحــو : رِجَال . وفي جَمْعِ المؤنثِ السَّالمِ وهو الجَمْعُ بالألفِ والتَّاءِ نحو : هِنْدَاتٌ.

والاسمُ المفردُ لفظاً يشمل ثلاثةَ أشياءَ : الاسمُ الواقعُ على واحدٍ في المعنــى ، واسمُ الجَمْعِ ، واسمُ الجِنسِ . وقد ذكرتُ أمثلتَها .

وتكونُ الضَّمةُ علامةً للرَّفعِ من الأفعالِ المعربةِ في نوعٍ واحدٍ ، وهو المضارعُ الَّـذي لم يتَّصل به ما يوجبُ رفعَهُ بالنُّونِ نحو : يقومُ ويَقْعُدُ .

وأمَّا (الوَاوُ) فتكونُ عَلَامَةً للرَّفعِ في نوعينِ من الأسماءِ خاصَّةً ، في جَمْعِ المذكــرِ السَّالمِ نحو : زيدُونَ وفي الأسماءِ السِّتةِ إذا كانت مفردةً مكبرةً مضافةً إلى غيرِ يـــاءِ المتكلِّمِ ، وهي : أخُوكَ ، وأبُوكَ ، وحمُوكَ ، وهَنُوكَ ، وفُوكَ ، و(ذُو) التي بمعنــى (صَاحِب) نحو : ذُو مالٍ . ولا تكونُ (ذُو) هذه إلاَّ مضافةً إلى ما بعدها .

وأمَّا (الألفُ) فتكونُ عَلَامَةً للرَّفعِ في نوعٍ واحدٍ من الأسماءِ خاصَّةً وهي التَّثنيــةُ (٢) نحو : الزيدَانِ .

وأمَّا (النُّونُ) فتكونُ عَلَامَةً للرَّفعِ في نوعٍ واحدٍ من الأفعالِ ، وهو كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتَّصلَ به ألفٌ تدلُّ على التَّثنيةِ نحو : يقُومانِ ، أو وَاوٌ تدلُّ على الجَمعِ نحو: يقومُــونَ أو ياءٌ تدلُّ على الخِطابِ والتَّأنيثِ نحو : تقومينَ يا هندُ .

---

(١) الجمل ص : ١٨ .

(٢) الجمل ص : ١٩ .

وللنَّصبِ خمسُ علاماتٍ (١) : الفتحةُ ، والألفُ ، والياءُ ، والكسرةُ ، وحذفُ النونِ .

وهذه العلاماتُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ يخصُّ الأسماءَ وهو الألفُ ، والياءُ ، والكسرةُ .

وقسمٌ يخصُّ الأفعالَ وهو حذفُ النونِ .

وقسمٌ يشتركُ بينهما وهو الفتحةُ .

فأمَّا (الفتحةُ) فتكونُ علامةً للنَّصبِ مِنَ الأسماءِ في نوعين : في الاسمِ المفردِ لفظاً وفي جمعِ التَّكسيرِ ، وتكونُ علامةً للنَّصبِ مِنَ الأفعالِ في نوعٍ واحدٍ ، وهو الفعلُ المضارعُ المرفوعُ بالضمةِ نحو : لَنْ يقومَ ، ولَنْ يقعدَ .

وأمَّا (الألفُ) فتكونُ علامةً للنَّصبِ في نوعٍ واحدٍ مِنَ الأسماءِ خاصَّةً ، وهو الأسماءُ السِّتةِ بشروطِهَا الثَّلاثَةِ نحو : رأيتُ أخاكَ وأباكَ .

وأمَّا (الياءُ) فتكونُ علامةً للنَّصبِ في نوعينِ مِنَ الأسماءِ خاصَّةً ، في التَّثنيةِ نحو : الزَّيدَينِ . وفي جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ نحو : الزَّيدِينَ .

وأمَّا (الكَسْرَةُ) فتكونُ علامةً للنَّصبِ في نوعٍ واحدٍ مِنَ الأسماءِ خاصَّةً وهو جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ نحو : رأيتُ الهنداتِ .

وأمَّا (حذفُ النونِ) فيكونُ علامةً للنَّصبِ في كُلِّ مضارعٍ مرفوعٍ بالنُّونِ (٢) .

وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ : الكسرةُ ، والياءُ ، والفتحةُ ، وهي كلُّها مختصةٌ بالأسماءِ ، لأنَّ الخفضَ لا يكونُ إلَّا في الأسماءِ .

فأمَّا / (الكَسْرَةُ) فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ أنواعٍ : في الاسمِ المفردِ لفظاً المنصرفِ نحو : زيدٌ ، وفي جمعِ التَّكسيرِ المنصرفِ نحو : رجالٍ ، وفي جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ نحو : هنداتٍ. (٥/ب)

وأمَّا (الياءُ) فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ أنواعٍ : في التَّثنيةِ نحو : الزَّيدينِ ، وفي جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ نحو : الزَّيدِينَ ، وفي الأسماءِ السِّتةِ بشروطِهَا الثَّلاثَةِ نحو : أخيكَ وأبيكَ .

---

(١) الجمل ص : ١٩ .
(٢) الجمل ص : ٢٠ .

وأمّا (الفتحةُ) فتكونُ علامةً للخفضِ في نوعٍ واحدٍ وهو الأسماءُ الّتي لا تنصرفُ نحو : أحمدُ وزينبُ.

والاسمُ الذي لا ينصرفُ هو كلُّ اسمٍ وُجِدَ فيه علتانِ أو واحدةٌ تقومُ مقامَ علتين من عللٍ تسعٍ ، وهي العلميةُ ، والعدلُ ، والعجمةُ ، والجمعُ المتناهي ، والتّركيبُ ، والتّأنيثُ ، والوصفُ ، والوزنُ ، وشبه مالا ينصرفُ ، وهذا الشّبهُ على أربعةِ أوجهٍ :

أحدُها : زيادةُ الألفِ والنّونِ فيما لا تلحقه تاءُ التّأنيثِ نحو : عثمان وعطشان .

والثّاني : زيادةُ ألفِ الألحاقِ أو التطويلِ في نحو : (مِعْزَى) ، و (قَبَعْثَرى) (١) إذا سمّيتَ بهما فصارا علمين .

والثّالثُ : شبه الأعجميّ نحو : (مَساجد) إذا سمّيتَ به رجلاً ، وكذلك الجموعُ المتناهيةُ كلُّها إذا سُمّي بها تمتنعُ من الصّرفِ للعلميةِ وشبه العجمة من حيثُ لا نظيرَ له في الآحادِ العربية ، كما أنّ الأعجمي كذلك .

والرّابعُ : الشّبهُ بالأصلِ نحو : (أحمر) المنكّر بعد التّسميةِ به يمتنعُ صرفُه حينئذٍ لشبهه بأحمر الصّفة قبل أنْ يُسمّى به . وكذلك الجموعُ المتناهية إذا نكّرت بعد التّسميةِ بها تشبه أصلَها قبل التّسمية فلا تنصرفُ لذلك . وسيبسطُ هذا في أبوابِ مالا ينصرفُ إن شاءَ اللّهُ .

والعلّةُ الّتي تقومُ مقامَ علتين : الجَمْعُ المتناهي وهو ماكان من الجموعِ على طريقةِ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) نحو : مَساجد ، ودَنانير ، وصوافّ (٢) .

والتّأنيثُ اللّازمُ وهو التّأنيثُ بالألفِ المقصورةِ أو الممدودةِ (٣) نحو : حُبْلَى وحَمْراء فمتى وُجِدَ في الاسمِ علّتان مؤثّرتان من هذه أو واحدةٌ تقومُ مقامَ علتين لم يدخله تنوينُ التمكّن وخُفِضَ بالفتحةِ ، إلّا أنْ تدخله الألفُ واللّامُ أو يضافَ إلى مابعده أو ينوّن في

---

(١) القبعثرى : الجمل الضّخم العظيم ، والأنثى قبعثراة . وعند المبرد ألفه ليست للالحاق ، وانما هي لمجرد تكثير الكلمة . انظر المقتضب : ١/ ٥٧ ، والمنصف : ١/ ٥١ .

(٢) الصوافّ : الابل المعقولة

(٣) في الأصل : (الممدود)

الضّرورةِ ، فيخفضُ حينئذٍ بالكسرةِ نحو : مررتُ بالمساجِدِ ، ومساجدِ القومِ ، ونحو قولِ الشّاعرِ :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ .... (١)

لما أضطر إلى تنوين (عنيزة) خفضَهُ بالكسرةِ وفيه العلمية والتّأنيث ، فَلَوْلا الضّرورةُ لمنع التّنوين وخُفِضَ بالفتحة .

وبعضُ العربِ يصرفُ الجَمْعَ المتناهي مطلقاً في الكَلَامِ ، وهي لغةٌ (٢) قليلةٌ لكنّها فصيحةٌ ، وعليها جاء قولُه تعالى (سَلَاسِلًا) (٣) و (قَوَارِيرًا . قَوَارِيرًا) (٤) في قراءةِ مَنْ نَوَّنَ .

والتّنوينُ نونٌ ساكنةٌ وضعاً / زائدةٌ تلحقُ الاسمَ بعد كمالِهِ ، تفصلُهُ عمّا بعده (٦/أ) نحو النّون الّتي في آخر زيدٍ ، ورجلٍ .

وقولهم (ساكنةٌ وضعاً) أَيْ : لم توضع في أصلِها إلّا ساكنةً ، فإن وجدت متحركةً

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس من معلقته المشهورة . وعجزه

.... فقالت لَكَ الويلات انّك مُرْجِلِي

الخدر : الهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخلها النساء . وعنيزة : بزنة التصغير ـ هو لقب فاطمة ابنة عمه .

انظر ديوانه : ص ١١ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٣٣ ، وأوضح المسالك : ٤/١٣٦ ، والاشموني : ٣/٢٧٤ ، وشرح القصائد العشر : ص ٤٠ .

(٢) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا اليه في الشعر ، انظر الانصاف : ٢/٤٩٣ ، وما بعدها ، وأوضح المسالك : ٤/١٣٧ ، والأشموني : ٣/٢٧٥ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة الانسان ، وهي : (انا اعتدنا للكافرين سلاسلا واغلالا وسعيرا)

(٤) من الآية : (١٥) ، (١٦) من سورة الانسان . وقراءة من نون هي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي ، وقرأ الباقون بغير تنوين . وقرأ ابن كثير : (قواريرا) منونا ، و (قوارير من فضة) بغير تنوين . انظر حجة القراءات : ٧٣٨ .

فإنّما ذلك لعارضٍ ، وأصلُها السُّكون نحو قوله تعالى : (خَبيثَةٍ اجْتُثَّتْ)(١) فلم يحرك التنوين في آخر (خبيثةٍ) بالكسرِ أو بالضمّ على اختلافِ القراءتين(٢) إلّا لالتقاء الساكنين ، لأنّها ساكنةٌ والجيمُ بعدها في (اجتُثَّتْ) ساكنةٌ أيضاً ، فالتقى الساكنان فحُرِّكَ الأوّلُ وهو التنوين .

وقولُهم (زائدةٌ) لأنّها ليست أصلاً في الكلمةِ .

وقولهم (تلحقُ الاسمَ بعد كمالِهِ) تحرّزٌ من النُّونِ في (منطلقٍ) لأنّها ساكنةٌ زائدةٌ ، لكنّها لم تلحق الاسمَ بعد كمالِهِ .

وقولُهم (تفصلُهُ عمّا بعده) أيْ تؤذن بأنّ الاسمَ التي هي فيه ليس مضافاً إلى ما بعده ، بل منفصلاً منه .

والتّنويناتُ في كَلَامِ العَرَبِ خمسةٌ : تنوينُ التمكُّن ، وتنوينُ التّنكير ، وتنوينُ المقابلةِ وتنوينُ العِوَضِ ، وتنوينُ التّرنُّمِ(٣) ولا يذهبُ من هذه الخمسةِ لعلل مالا ينصرف إلاّ تنوينُ التمكُّن خاصّةً ، ألا ترى أنّ (عرفات) فيه العلميّة والتأنيثُ لأنّه اسمٌ لموضعٍ معيّنٍ ، ومع ذلك فلم يذهب منه التّنوينُ ، لأنّه للمقابلةِ لا للتمكُّن .

فالأوّلُ نحو : زيدٌ ، وعمروٌ ، وجميعُ مايلحق الأسماء المعربة المتصرّفة خاصّةً .

والثّاني : مايلحقُ الأصوات نحو : (غاقٍ) في حكايةِ صوتِ الغُرابِ ، وأسماءُ

---

(١) من الآية : (٢٦) من سورة ابراهيم ، وهي : (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار) .

(٢) انظر معاني القرآن : ٢/٧٦ .

(٣) أورد ابن الفخار في شرح الجمل : ١٤ على هذه التسمية اشكالا فقال : (وهذه التسمية مشكلة لأن الترنم هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك انما يتأتى مع حرف المدّ دون التنوين ، ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به . والأصل تنوين عدم الترنم ، ويكون سمّي بذلك اعتبارا بالموضع الذي يكون فيه الترنم اذا كانت القوافي مطلقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابسة) وانظر الجنى الداني : ١٤٦ .

الأفعالِ نحو : (صَه) و (إيهِ)(١) والأسماء المركّبة في نحو : سيبويه ، وعمرويه .

والثّالثُ : مايلحقُ جَمْعَ المؤنّث السّالمِ نحو : هِنْدات ، فالتّنوينُ فيه يقابلُ النّونَ في الزّيدين ، لأنّ كليهما جَمْعُ سلامةٍ ، فلمّا الحق جمع المذكّر النّون حُمِلَ جَمْعُ المؤنّث عليه .

والرّابعُ : ما يلحقُ الاسمَ الّذي فيه مايمنع الصّرف ، وآخره ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو : جَوارٍ ، وغَواشٍ ، فالتّنوينُ فيه عِوَضٌ من الياءِ المحذوفةِ(٢) ، وسيبويه وأكثرُ النّحويين يلحقونه في كُلِّ اسمٍ فيه مانعُ الصّرفِ آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ في حالةِ الرّفعِ أو الخفضِ مطلقاً نحو : جَوارٍ ، و(قاضٍ) اسم امرأة ، و(أُعَيْمٍ) في تصغير أعمى . ويونس(٣) لا يلحقه من ذلك إلّا الجمع المتناهي خاصّةً إذا كان باقياً على جمعيته نحو : جَوارٍ ، وغَواشٍ ، ولا يلحقه في (قاضٍ) و(غازٍ) و (يَغْزٍ) إذا سمّيت بشيءٍ من ذلك امرأة ، ولا في (جَوارٍ) وبابه إذا سُمّي به ، فتقولُ على مذهبه(٤) : هذه غازى ، وقاضى ، ويغزى ، بغيرِ تنوينٍ . وكذلك جاءني أُعَيْمى ، وكذلك أيضاً في حالةِ الخفضِ : مررْتُ بجَواري ، وبأعيمى ، وكذلك أيضاً التّنوين اللّاحق لـ (إذ) في نحو : يومئذٍ ، وحينئذٍ ، هو عِوَضٌ من الجملةِ المحذوفةِ والأصلُ / يوم إذ كان ذلك ، وحينَ إذْ كان ذلك ، (٦/ب)

---

(١) تقول للرجل اذا استزدته من حديث أو عمل : ايه .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، ويرى المبرد والزجاج أن المحذوف أوّلا هو الحركة ، ولما حذفت الحركة عوض منها التنوين ، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء . انظر الكتاب : ٣/ ٣١٠ ، والمنصف : ٢/ ٧٠ ، والتذييل : ٥/ ٢٠٩ ، والتصريح : ٢/ ٢١٢ ، والأشموني : ٣/ ٢٤٥ .

(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، (٩٤ ـ ١٨٢ هـ) الضّبي بالولاء ، أعجميّ الأصل ، امام نحاة البصرة في عصره ، وأستاذ سيبويه والكسائي والفرّاء ، له من الكتب (كتاب معاني القرآن) ، و (كتاب اللغات) و (كتاب النوادر الكبير) وغير ذلك ، انظر ترجمته في الفهرست : ٣/ ٦٣ ، مراتب النحويين : ٤٤ ـ ٤٧ ، نزهة الألبا : ٥٩ ، ومعجم الأدباء : ٢٠/ ٦٥ .

(٤) انظر الكتاب : ٣/ ٣١٢ فما بعدها .

فحذفت الجملةُ وعوِّض منها التَّنوينُ . وتلك الجملةُ المحذوفةُ هي الَّتي أضيف الظَّـــرفُ إليها .

والخامسُ : ما لحقَ القوافي في الشِّعرِ وأوجبَ ذلك امتناع التَّرنَّم نحو قوله :

ياصاح ماهاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ من طَلَلٍ كالأتحميِّ أنهجَـنْ (١)

فإذا لم يلحق هذا التَّنوينُ القوافي المحركة مُدَّ الصَّوتُ فيها لأجلِ حرفِ الاطلاقِ ، وإذا لحق هذا التَّنوينُ زالَ حرفُ الاطلاقِ وامتنع التَّرنُّم الذَّي هو المَدُّ . وإنَّمـــا سُمِّيَ تنوين التَّرنم لأنَّه يوجب تركَ التَّرنم ، فالمعنى تنوينُ تركِ التَّرنم .

وهذا التَّنوين الخامسُ يلحقُ الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ ، وقد تقدَّم تمثيله فـــي الأسماءِ والأفعالِ في قوله في البيت (الذُّرَّفَنْ وأنهجَنْ) ومثاله في الحروفِ قول الشَّاعر :

.... لما تَزلْ برحَالِنَا وكَأَنْ قَــدِنْ (٢)

---

(١) الشاهد طلق من ارجوزتين للعجاج . مطلع الأولى

ياصاح ماهاج العيون الذرفا من طلل أمسى يحاكي المصحفا

ومطلع الثانية :

ماهاج أحزانا وشجوا قد شجا من طلل كالاتحمي أنهجـــا

الذرف : جمع ذراف وذرافة ، أي قاطرة . الاتحمي : ضرب من البرود موشى ، شبه به في اختلاف آثاره . انهج انهاجا : أخلق وبلي ويروى (الذرفا وانهجـا) بالألف هي رواية الديوان ، ويروى : (الذرفن وانهجن) بالنون وهو المشهـور كما في الكتاب : ٢٠٧/٤ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٥٢/٢ ، وأمالـــي السهيلي : ص ٢٦ .

وانظر ديوان العجاج : ٣٤٨ ، ٤٨٨ ، والخصائص : ١٧١/١ ، وشــرح المقدمة المحسبة : ١٨٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٠/١ ، وتوضيح المقاصد : ٢٧/١ .

(٢) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني من قصيدة دالية من الكامل ، قالها فـــي المتجردة امرأة النعمان . وصدره : أفد التَّرحل غير أن ركابنا .

أفد : قرب ودنا ، ويروى أزف ، وهو مثله معنى ووزنا ، والرحال : مـــن الرحيل وهو مسكن الرجل ومنزله .

انظره في : ديوانه : ٨٩ ، وحاشية المقتضب : ٤٢/١ ، والأزهيـة : ٢٢١ ، =

يريدُ : وكَأَنْ قَدْ زالتْ فالحقَ التَّنوينَ (قدْ) وهي حرفٌ.

والتَّنويناتُ الأربعةُ الَّتي قبل هذا تختصُّ بالأسماءِ. وزادَ بعضُ النَّحويين (١) تنوينًا سَادِسًا يُسمَّى (الغَالي) وهو اللَّاحقُ للقوافي المقيَّدةِ ، وهي السَّاكنةُ ، نحو قول الشَّاعر :

وقَاتِمِ الأَعماقِ خَاوِي المُخْتَرِقِنْ .... (٢)

يريدُ (المخترق) لكنَّه ألحقَ التَّنوين وهو ساكنٌ والقَافُ قبله ساكنةٌ ، فكسرها لالتقاءِ الساكنين .

وللجزمِ علامتان : السُّكونُ والحَذْفُ ، وهما تخصَّان الفعلَ كما أنَّ الجَزْمَ يخصّه .

فالسُّكونُ يكون عَلامةً للجزم في كُلِّ فعلٍ مضارعٍ سالمٍ من إِحدى النُّوناتِ الثَّلاثِ ، صحيحُ الآخرِ ، يرفعُ بالضَّمةِ نحو : لم يخرجْ ، ولم يقُمْ. والصَّحيحُ الآخرِ تحرزٌ من المعتلِ الآخر وهو ما آخره ألفٌ نحو : يَخْشى أو واوٌ قبلها ضَمَّةٌ نحو : يَدْعو ، أو ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو : يَرْمي .

والحَذْفُ يكونُ عَلامةً للجزمِ في نوعين من الأفعالِ ، في كُلِّ فعلٍ مضارعٍ سالمٍ من إِحدى النُّوناتِ الثَّلاثِ معتلِ الآخرِ يرفعُ بالضَّمةِ نحو : لم يَخْشَ ، ولم يَدْعُ ، ولم يَرْمِ.

وهذا إذا كان حرفُ العلَّةِ غيرَ مبدلٍ من همزةٍ ، فأمَّا إذا كان مبدلاً من همزةٍ ثُمَّ دخلَ الجازمُ ، فلك فيه وجهانِ :

= والخصائص : ٢/ ٣٦١ ، وشرح المفصل : ٨/ ٥ - ١١٠ - ١٤٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١٠ ، والمغني : ١/ ١٧١ ، والمساعد : ٢/ ٦٧٩ ، والخزانة : ٣/ ٢٣٢ ، ٦٢٧ ، ٤/ ٣٦٢ ، ٥٥٥ .

(١) هو الأخفش كما في الأشموني : ١/ ٣٣

(٢) هذا صدر بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج وعجزه :

مشتبه الأعلام لمَّاع الخفقن

والقاتم : المكان المظلم المغبر. والأعماق : جمع عمق - بفتح العين وتضم - ما بعد من أطراف الصحراء. والخاوي : الخالي ، والمخترق : مهب الرياح .

انظر : ديوانه : ١٠٤ ، وشرح التسهيل : ١/ ١١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢٠ ، والمساعد : ٢/ ٦٨٠ ، والأشموني : ١/ ٣٢ ، والهمع : ٤/ ٢٢٢ ، ٤٠٧ ، والخزانة : ١/ ٧٨ ، ٣/ ٣٤٧ .

أحدُهُمَا : الحَذْفُ ، والثَّانِي : الإثباتُ وهو الأَحْسَنُ ، ومثالُه أنْ تسهِّلَ الهمزةَ في (يَقرأ) بإبدالها ألفًا ، وفي (يوضؤ) بإبدالها واوًا ، وفي (يقرئ) بإبدالها ياءً ، ثُمَّ تدخل الجازمُ فتقولُ على الحَذْفِ : لم يَقْرَ ، ولم يوضِ ، ولم يقرِ ، وعليه جاء قول الشاعر :

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بِظُلْمِهِ ... سريعًا وإلَّا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ (١)

الأصلُ (يبدأ) لكنَّه كان قَدْ سهَّلَ الهمزةَ قبل دُخُولِ الجَازِمِ ، بأنْ أبدلها ألفًا ، فلمَّا أدخلَ الجَازِمَ عليه حَذَفَ الألفَ. وتقول على الإثبات : لم يَقْرا ، ولم يوضو ، ولم يقرى ، وهو الأَحْسَنُ.

والنَّوعُ الثَّانِي : كُلُّ فعلٍ معربٍ مرفوعٍ بالنُونِ فجزمه بحذفِهَا نحو : لم يَفْعَلا ، ولم يفعلُوا ، ولم تفعلِي / ياهندُ ، فقد تحصَّلَ من هذا الباب أنَّ الأسماءَ فيه ستةُ (٧/أ) أنواعٍ :

الأوَّلُ : التَّثنيةُ ، والثَّاني : جَمْعُ المذكَّرِ السَّالمِ ، والثَّالِثُ : جَمْعُ المؤنَّث السَّالِمِ وهو الجَمْعُ بالألفِ والتاءِ.

والرَّابِعُ : الأسماءُ السِّتَّةُ بشروطِها الثَّلاثَةِ ، والخَامِسُ : الأسماءُ الَّتي لا تنصرفُ ، والسَّادِسُ : ما عَدَا ذلك.

فأمَّا التَّثنيةُ فترفعُ بالألفِ نحو : جاءني الزَّيْدَانِ ، وتنصبُ وتخفضُ بالياءِ نحو : رأيتُ الزَّيْدَينِ ، ومررتُ بالزَّيْدَينِ.

وأمَّا جَمْعُ المذكَّرِ السَّالِمِ فيرفعُ بالوَاوِ نحو : جاءني الزَّيْدُونَ ، وينصبُ ويخفضُ بالياءِ نحو : رأيتُ الزَّيدِينَ ، ومررتُ بالزَّيدِينَ.

---

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة ، يمدح فيها هرم بن سنان ، والحرث بن عوف ، ويصف حصين بن ضمضم أحد فرسان بني ذبيان وساداتهم.

شرح ديوانه ص : ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٩ ، وجمهرة أشعار العرب ص ٢٠٠ ، والمقرب : ١/ ٥٠ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٥٣، ٥/ ٣٨٦

وأمّا جَمعُ المؤنّث السَّالِم فيرفعُ بالضّمّةِ نحو : جاءتني الهنداتُ ، وينصبُ ويخفض بالكسرةِ نحو : رأيتُ الهنداتِ ومررتُ بالهنداتِ .

وأمّا الأسماءُ السّتةُ بشروطِها الثّلاثةِ ، فترفعُ بالواوِ نحو : جاءني أخوكَ ، وتنصبُ بالألفِ نحو : رأيتُ أخاكَ ، وتخفضُ بالياءِ نحو : مررتُ بأخيكَ . هذا قولُ بعضِ النّحويين (١) في هذه الأسماءِ .

والقولُ الصّحيحُ الّذي عليه حُذّاقُ النّحويين أنّها مرفوعةٌ بالضّمّةِ المقدّرةِ في الواوِ ، ومنصوبةٌ بالفتحةِ المقدّرةِ في الألفِ ، ومخفوضةٌ بالكسرةِ المقدّرةِ في الياءِ (٢) .

وأمّا الأسماءُ الّتي لا تنصرفُ فترفعُ بالضّمّةِ نحو : جاءني أحمدُ ، وتنصبُ وتخفضُ بالفتحةِ نحو : رأيتُ أحمدَ ، ومررتُ بأحمدَ .

وأمّا القسمُ السّادسُ وهو ما عَدَا هذه الخمسة المذكورة فيرفعُ بالضّمّةِ نحو : جاءني زيدٌ ، وينصبُ بالفتحةِ نحو : رأيتُ زيداً ، ويخفضُ بالكسرةِ نحو : مررتُ بزيدٍ .

وتحصّلَ أيضاً أنّ الأفعالَ في هذا البابِ أربعةُ أنواعٍ :

أحدُها : ما اتّصلَ به ألفٌ تدلُّ على التّثنيةِ ، أو واوٌ تدلُّ على الجَمْعِ ، أو ياءٌ تدلُّ على الواحدِ المخاطبِ المؤنّثِ ، فهذا يرفعُ بالنّونِ وينصبُ ويجزمُ بحذفِها نحو :

---

(١) منهم : قطرب ، والفراء ، وهشام بن معاوية الضرير ، والزيادي ، والزجاجي . وقال السيوطي : وهو المشهور . ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل : ١/ ٤٦ ، فقال : [وهذا أسهل المذاهب ، وأبعدها عن التكلّف ، لأن الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل . . .) وانظر شرح المفصل : ١/ ٥٢ ، وأسرار العربية : ٣٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، ومنهج السالك : ١/ ٧ ، والهمع : ١/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٢) ذهب الى ذلك سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك وأبوحيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين . ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف اعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون ، بل هي دلائل على الاعراب . انظر الكتاب : ٣/ ٣٦٠ ، والمقتضب : ٢/ ١٥٥ ، والانصاف : ١/ ١٧ - ٣٣ ، والهمع : ١/ ١٢٤ ، والاشباه والنظائر : ٢/ ٢٧ .

يقومان ، ويقومون ، وتقومين يا هند ، ولن يقوما ، ولن يقوموا ، ولن تقومي ، ولم يقوما ، ولم يقوموا ، ولم تقومي .

والنوع الثاني : ما آخره حرف علة غير مبدل من همزة ألف أو واو أو ياء ، فهذا يرفع بالضمة المقدرة نحو : يسعى ويدعو ، ويرمي . وينصب بالفتحة مقدرة في الألف ظاهرة في غيرها نحو : لن يسعى ، ولن يدعو ، ولن يرمي . ويجزم بحذف حرف العلة نحو : لم يسع ، ولم يدع ، ولم يرم .

والنوع الثالث : ما آخره حرف علة مبدل من همزة ألف أو واو أو ياء . فهذا يرفع بالضمة المحذوفة مع الهمزة نحو يقرا ، ويوضو ، ويقرى . الأصل : (يقرأ) ثم سكنت الهمزة وأبدل منها الألف ، وكذلك فعل في (يوضو) و (يقرى) . وينصب بالفتحة المحذوفة مع الهمزة أيضاً نحو : لن يقرا ، ولن يوضو ، ولن يقرى . ويجوز في جزمه وجهان :

أحدهما : أن تكون علامته سكون الهمزة المحذوفة / فيثبت حرف العلة على (٧/ب) هذا الوجه نحو : لم يقرا ، ولم يوضو ، ولم يقرى .

والثاني : أن يحذف حرف العلة نحو : لم يقر ، ولم يوض ، ولم يقر .

والنوع الرابع : ماعدا ذلك ، يرفع بالضمة نحو : يقوم ، وينصب بالفتحة نحو : لن يقوم ، ويجزم بالسكون نحو : لم يقم ، وذهاب الواو في نحو هذا ، والياء في نحو : لم يبع ، والألف في نحو : لم يخف ، إنما هو لالتقاء الساكنين لا للجزم .

والمعرب بالنظر إلى ظهور ما يعرب به وعدم ظهوره على خمسة أقسام :

أحدها : تقدر فيه أوجه الإعراب كلها ، وهو خمسة أنواع من الأسماء :

الأول : ما آخره ألف نحو : (موسى) ومن هذا النوع المقدر إعرابه : (كلا ، وكلتا) مطلقاً ، وتنقلب ألفهما ياء في حالتي النصب والخفض عند إضافتهما إلى المضمر ، وتثبت فيما عدا ذلك .

والثّاني : ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ إذا كان مضافًا إلى اسمٍ يجوز تركيبه معه نحو: (معدي كرب) و (بادي بَدَا)(١)

والثّالثُ : الأسماءُ السّتةُ بشروطِها الثّلاثةِ على ماتقدّم من القولِ الصّحيحِ فيهما ، أنّها معربة بالحركاتِ لا بالحروفِ.

والرّابعُ : المحكياتُ نحو : مَنْ زيداً ؟ في جوابِ مَنْ قَالَ : رأيتُ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ؟ في جواب مَنْ قَالَ : مررتُ بزيدٍ ، ونحو قولهم : (لَيْسَ بقرشيا ، ودَعْنَا من تمرتانِ) (٢) .

والخامسُ : المضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ إذا كان معتلَّ الآخر نحو : (عَصَاى) و (قاضى) .

القِسمُ الثّاني : يظهرُ فيه وجهٌ واحدٌ خاصّةً باتّفاقٍ ، وذلكَ نوعان :

أحدُهما : ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ إذا كان اسمًا منصرفًا أو جمعًا متناهيًا باقيًا على جمعيته ، يظهرُ فيه النّصبُ ويقدّرُ الرفعُ والجرُّ.

والثّاني : ما آخره ألفٌ مِنَ الأفعالِ خاصّةً ، يظهرُ فيه الجَزمُ ويقدّرُ الرّفعُ والنّصبُ.

القِسمُ الثّالثُ : اختلفَ فيه فقيلَ : هو من القِسمِ الأوّلِ ، وقيلَ : مِنَ الثّاني ، وذلك نوعٌ واحدٌ من الأسماءِ وهو المضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ إذا لم يكن مثنى ولا جَمْعَ مذكرٍ سالمًا

---

(١) يقال : أفعل هذا بادى بدا ، بياء خالصة وألف خالصة ، و(بادى بـــدى) بيائين ساكنتين ، هاتان هما اللغتان المشهورتان في هذا المركب، والمعنى : مبتدئا ، وأوّل كل شيء ، وأصل هذا المركب العطف ، أي : بادي بدا ، فلما كثر استعماله بهذه الصورة قصدوا الى اختصاره وتجنب ثقله ، فركبوا الاسميـــن تركيب خمسة عشر ، بحيث جعل منهما التركيب والتلازم كلمة واحدة ، يستفـــاد منهما ما يستفاد من الكلمة الواحدة . وكان مقتضى القياس أن يبنى الجزآن علـــى الفتح تشبيهًا بخمسة عشر ولكنهم أسكنوا آخر الصدر وهو ياء (بادى) كمـــا فعلوا بمعد يكرب ، ولعل السبب في ذلك كما يقول ابن جني : (أنه أسكـــن لطول الاسم بالتركيب) . انظر الخصائص : ٢/٣٦٤ ، والكتاب : ٣/٣٠٤، ٣٠٥ ، والمقتضب : ٤/٢٧ ، وشرح المفصل : ٤/١٢٢ ، ١٢٣ .

(٢) قال سيبويه : ٢/٤١٣ (أعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل رأيـــت زيدا : من زيدا ؟ واذا قال : مررت بزيد قالوا : من زيد ؟ واذا قال : هذا عبدالله قالوا : من عبدالله .

وكان صحيحَ الآخر ، فمَنْ جعلَهُ من القسمِ الأول جَعَلَ الإعرابَ كُلَّه مقدرًا في الحرفِ المكسورِ قبل الياء ، والذين جعلوه من القسمِ الثّاني جعلوا الخفضَ ظاهرًا وهو الكسرةُ الّتي قبل الياءِ نحو : مررتُ بغلامِي . واختلفوا في الرّفعِ والنّصبِ ، فقيل : إنَّهما مقدَّران في الحرفِ المكسورِ ، وإليه ذَهَبَ من المتأخرين ابنُ مالكٍ (١) رحمه الله .

وقيلَ : إنّهما مغيران ، وعلامةُ رفعه الضّمةُ الّتي صارت كسرةً لأجلِ الياء ، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الّتي صارت أيضًا كسرةً لأجلِ الياء نحو : جاءني غلامي ، ورأيتُ غلامي .

وزَعَم ابنُ جِني (٢) أنّ هذا القسمَ غيرُ معربٍ ولا مبني (٣) ، وكذلك المحكيات عنده (٤) .

= وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فانهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول ، كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان .

وسمعت عربيا مرّة يقول لرجل سأله فقال : أليس قرشيا ؟ فقال : ليس بقرشيا ، حكاية لقوله . . .) وانظر الجمل للزجاجي ص ١١٢ .

(١) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الطائي الجياني المتوفى سنة (٦٧٢هـ) امام النحاة واللغويين لعصره ، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه ، ألف في النحو واللغة والقراءات كتبا كثيرة ، منها : ألفيته المشهورة ، والتسهيل وشرحه ، ولامية الأفعال ، وغير ذلك . انظر بغية الوعاة : ١/١٣١ ، وفوات الوفيات : ٢/٤٥٣ ، ونفح الطيب : ٢/٢٩٩ .

وانظر مذهبه في شرح الكافية الشافيه : ٢/١٠٠٠ .

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) امام في الأدب والنحو واللغة ، كان أبوه مملوكا روميا ، أخذ عن أبي علىّ الفارسيّ . له مصنفات كثيرة منها : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف ، والمحتسب ، واللمع ، توفي ببغداد ، انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٢/٣٣٥ ، وبغية الوعاة : ٢/١٣٢ - ١٣٣ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : ٩٠٨ : (الجمهور يذهب الى أن المضاف الى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون الى أنه مبني . وابن جني يذهب الى أنه ليس بمعرب ولا مبنيّ وابن مالك يراه معربا بحركة ظاهرة في الجرّ مقدرة في الرفع والنصب ، ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب) . وانظر الخصائص : ٢/٣٥٦

(٤) انظر الهمع : ١/٥٨ .

القِسمُ الرَّابعُ : يظهرُ فيه وجهان خاصّةً باتّفاقٍ ، وذلك نوعان :

أحدُهُما : من الأسماءِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّم إذا كان جَمْعَ مذكرٍ سالماً يظهرُ فيه النَّصبُ والخَفضُ ويتغيَّرُ الرَّفعُ / بانقلابِ الواوِ ياءً لاجتماعها مع الياءِ وسبقِها (٨/أ) بالسكون . مثالُ النَّصبِ والخَفضِ : رأيتُ زيديّ ، ومررتُ بزيديّ . قالَ تعالى : ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ (١) ومثالُ الرَّفعِ ما جاءَ في الحديثِ من قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : (أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ) (٢) أصلُه : (مُخْرِجُويَ) اجتمعت الواوُ والياءُ ، وسبقت الواوُ بالسكونِ فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ فصار : (مُخْرُجِيَّ) ثم قلبت الضَّمةُ كسرةً لوقوعِ الياءِ السَّاكنةِ بعدها . وينبغي أيضاً أنْ يجري هنا في حالةِ الرفعِ مذهبُ أبي الفتح بن جني .

والنَّوعُ الثَّاني : ما آخره من الأفعالِ ياءٌ أو واوٌ يظهرُ فيه الجزمُ والنَّصبُ ويقدَّرُ الرَّفعُ نحو : لَنْ يَرْمِيَ ، ولَنْ يدعُوَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يدْعُ ، وزيدٌ يرْمِي ويدْعو .

القِسمُ الخامسُ اختلفَ فيه فقيلَ : إنَّهُ من القِسمِ الثَّاني ، وقيلَ من الرَّابعِ ، وذلك نوعٌ واحدٌ مِنَ الأسماءِ ، وهو ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ مِنَ الأسماءِ التي لا تنصرفُ ماعدا

---

(١) من الآية : (٢٢) من سورة ابراهيم . قرأ حمزة بكسر الياء ، والباقون بفتحها . وأجاز هذه القراءة أبو عمرو بن العلاء وغيره من الأئمة اللغويين . انظر التيسير : ١٣٤ ، وحجة القراءات : ٣٧٧ ، وقد اعترض بعض النحويين على هذه القراءة ، وردّ عليهم . ينظر معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٣٧٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٧٥ ، والبحر المحيط : ٥/ ٤١٩ ، والمسائل السفرية لابن هشام : ٨٧ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري) : ١/ ٢٣ - كتاب بدء الوحي - باب حدثنا يحي ابن بكير - حديث رقم (٣) ، وقبله قول ورقة بن نوفل : ياليتني أكون حيا اذ يخرجك قومك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مخرجيّ هم ؟ ومسلم بشرح النووي : ٢/ ٢٠٤ - في كتاب الايمان . وانظر المساعد : ١/ ٢٠٧ ، وشواهد التوضيح : ١٣ .

الجمع المتناهي الذي لم يسمّ به ، فمذهب سيبويه (١) وأكثر النحويين ظهور النصب وحده في الياء ، وتقدير الرفع والجرّ فيها ، محذوفة مع لحاق تنوين العوض لما قبلها ، فتقول في تصغير (أعمى) : رأيت أعيميَ ، وجاءني أعيمٍ ، ومررت بأعيمٍ ، ومذهب يونس (٢) ظهور النصب والخفض في الياء ، وتقدير الرفع خاصة ، ولا تحذف الياء عنده ، ويلحق التنوين ماقبلها في هذا القسم أصلاً ، فتقول على مذهبه : جاءني أعيمٍ ، ورأيت أعيميَ ، ومررت بأعيميَ .

يرفع الاسم إذا كان فاعلاً ، أو مفعولاً لم يسمّ فاعله ، أو مبتدأ ، أو خبر مبتدإ ، أو اسم (كان) وأخواتها ، أو اسم (ما) وأختيها (لا) و(لات) ، أو خبر (إنّ) وأخواتها ، أو تابعاً لمرفوع على جهة النعت أو العطف أو التوكيد أو البدل .

وينصب الاسم إذا كان مفعولاً مطلقاً وهو المصدر ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً فيه ، وهو ظرف الزمان أو المكان ، أو مفعولاً معه ، أو مفعولاً من أجله ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو مستثنى ، أو منادى ، أو خبر (كان) وأخواتها ، أو خبر (ما) وأختيها (لا) و (لات) ، أو اسم (لا) التي للتبرئة (٣) ، أو اسم (إنّ) وأخواتها ، أو تابعاً لمنصوب على جهة النعت ، أو العطف ، أو التوكيد ، أو البدل .

ويخفض الاسم إذا دخل عليه حرف خفض ، أو أضيف إليه اسم ، أو كان تابعاً لمخفوض على جهة النعت ، أو العطف ، أو التوكيد ، أو البدل .

ويرفع الفعل إذا لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، وينصب إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلاً منه . ويجزم إذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم ، أو كان بدلاً منه .

---

(١) انظر الكتاب : ٣/ ٣١١ - ٣١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يريد (لا) النافية للجنس ، وهذا اصطلاح كوفي كما هو معروف . وسميت (لا) التبرئة لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر . ونصب اسم (لا) مذهب الكوفيين إذ قالوا فتحته فتحة اعراب لا فتحة بناء ، وأن التنوين حذف منه للخفة . انظر الكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، ومعاني القرآن : ١/ ٥٠ - ٥١ ، والمقتضب : ٤/ ٣٥٧ ، والانصاف المسألة : (٥٣) ، والتصريح : ١/ ٢٣٩ .

بـاب الأفعـال

الأفعالُ ثلاثةٌ : ماضٍ بالوضعِ كـ(فَعَلَ) ، ومستقبلٌ / بالوضعِ كـ (أَفْعَـــلُ) (٨/ب) ومبهمٌ بالوضعِ يحتملُ الحالَ والاستقبالَ كـ (يفعلُ) .

فأمّا المستقبلُ بالوضعِ فلا قرينةَ له تزيله عن وضعِه .

وأمّا الماضي بالوضعِ فله قرائنُ تصرفُ معناه إلى الاستقبالِ ، وهي أدواتُ الشَّــرطِ الجازمةِ كلُّها نحو : إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، وإعمالُه في ظرفِ الزَّمانِ المستقبلِ ، وإضافةُ ظرفِ الزَّمانِ المستقبلِ إليه نحو : إذا قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، وعطفُه على المستقبلِ نحو : إنْ قامَ زيدٌ ويخرجْ يقم عمرو ، وكونه في معنى الدُّعاءِ نحو : غَفَرَ اللهُ لزيدٍ ، ونفيُه بـ(لا) بعد القَسَمِ نحو : واللهِ لا فعلت ، ووقوعُه بعد (إلاَّ) في القَسَمِ نحو : عَمرَكَ اللّــه إلاَّ فعلتَ ، وأنشدك باللهِ إلاَّ فعلتَ .

وأمّا المبهمُ بالوضعِ فله قرائنُ تخلصه للحالِ (١) ، وهي (الآن) وما في معناهـــا ، ولامُ الابتداءِ نحو : إنَّ زيداً ليقوم ، و(ليس) و(ما) و(إنْ) النافيتان إذا لـــم يقيد الفعلُ في الثَّلاثةِ بزمانٍ سوى الحالِ ، وعطفُه على فعلِ الحالِ نحو : إنَّ زيـــداً ليقوم ويخرج .

وله قرائنُ تخلصه للاستقبالِ (٢) ، وهي السِّينُ نحو : سيقومُ ، وسوف نحو : ســوف يقوم ، والنَّواصبُ كلُّها نحو : لَنْ يقومَ ، وأدواتُ الشَّرطِ الجازمةِ كلُّها نحو : إنْ يقـم زيد يقمْ عمروٌ ، والأمرُ والدُّعاءُ نحو : ليقم زيدٌ ، ولتغفر اللّهم لزيدٍ ، و(لا) فـــي النَّهي والدُّعاءِ نحو : لا تقمْ ، ولا تعذبني يا اللّهُ .

وكونه في معنى الدُّعاءِ نحو : يغفر الله لزيد ، ولامُ القَسَمِ والنُّونِ الشَّديدةِ أو الخفيفةِ نحو : ليقومنَّ ، ولتقومنْ ، وإعمالُه في ظرفِ الزَّمانِ المستقبلِ نحو : يقوم زيد غـــداً ، وإضافةُ ظرفِ الزَّمانِ المستقبلِ إليه نحو : إذا يقومُ زيدٌ قامَ عمرو ، وعطفُه على الفعـــل المستقبلِ نحو : سوف يقوم زيدٌ ويخرج ، وإسنادُه إلى مستقبلٍ نحو : تقومُ السَّاعة .

---

(١) انظر البسيط : ١٩ .

(٢) المصدر نفسه .

وله قرائنُ تصرفُ معناه إلى المضى (١) وهى (لَمْ) نحو : لم يَقُمْ زيدٌ ، و (لَمَّا) الجازمة نحو : لَمَّا يقم زيدٌ ، و (لَوْ) نحو : لَوْ يقومُ زيدٌ قامَ عمروٌ . و (رُبَّما) نحو: رُبَّما يقومُ زيدٌ . وإعماله فى ظرفِ الزَّمان الماضى نحو قول الشَّاعِرِ :

لَعَمْرِى لقومٌ قد نَرَى أمسِ فيهِمُ .... (٢)

وإضافة ظرفِ الزَّمان الماضى إليه نحو : قام زيد إذ يقوم عمرو ، وعطفُهُ على الماضى نحو : قامَ زيدٌ إذْ يقوم عمرو ويغزو .

والماضى بالوضع مبنىٌّ أبداً ، وهو على ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٌ يبنى على حَذْفِ النُّونِ وهو ما أتَّصل به ألفٌ تدلُّ على التَّثنيةِ نحو : قَامَا ، أو واوٌ تدلُّ على الجَمْعِ نحو : قاموا . (٣)

وقسمٌ يسكَّن آخره وهو ما أتَّصل به ضميرُ رَفْعٍ لمتكلِّمٍ أو مخاطبٍ ، أو نُونٌ جماعةِ المؤنَّث نحو : قُمْتُ وقُمْتَ ، وقُمْنَ .

وقسمٌ يبنى على الفَتْحِ وهو ماعدا ذلك نحو : قَامَ زيدٌ .

وفعلُ الأمرِ الذى هو المستقبلُ بالوضعِ مبنىٌّ على مابه يجزم مضارعه من سكونٍ أو حذفٍ نحو : اضربْ وارْمِ وادْعُ واخْشَ واضربا واضربوا واضربى .

وأمَّا المضارعُ الَّذى هو المبهَمُ بالوضعِ فهو ما افتتح بهمزةٍ للمتكلِّمِ وحدَهُ نحو:

---

(١) انظر التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥ ، والبسيط : ٩٢ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس . وعجزه :

* مَرابطَ للأمْهارِ والعَكَرِ الدَّثْرْ *

والعكر من الأبل : مابين الستين الى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير يقال : مال دثر ، يصف رهط سعد ذو خيل وابل وهى أرفع المال عندهم وأنفسه .

انظره فى : ديوانه : ١١٢ ، والبسيط : ٩٠ ، والبحر المحيط: ٤٢٧/١ ، ورصف المبانى ص : ١١١ .

(٣) هذا مذهب غريب لم يقل به أحد من النحاة - فيما علمت - من قبل ، ولعل المؤلف حمل الماضى على الأمر حيث انهما مبنيان ، والماضى أعرق فى البناء .

أقومُ ، أو نونٌ / للمتكلِّمِ ومعه غيره أو للواحدِ المتكلِّم المعظِّم نفسَهُ نحو : نَقُومُ، (٩/أ) أو بياءٍ تدلُّ على الغيبةِ نحو : يقومُ زيدٌ ، أو تاءٌ تدلُّ على الخطابِ أو التَّأنيث نحو : تَقُومُ هندٌ ، وتَقومُ يازيدُ ، ويجمعُ هذه الأحرف الأربعة قولُكَ : (أَنيتُ) .

والمضارعُ معربٌ أبداً لما تقدَّم في باب الإعراب من شبهه بالاسمِ ، وهو مرفوعٌ أبداً إذا لم يدخلْ عليه نَاصبٌ ولا جَازمٌ ، والرَّافعُ له في مذهبِ أكثرِ البَصريين وقوعُهُ موقعَ الاسمِ (١) ، وفي مذهبِ الكوفيينَ وبعضِ البَصريين تعرِّيه من النَّواصبِ والجَوازمِ (٢) ، فإنْ دخلَ عليه نَاصِبٌ نَصَبَهُ أو جَازمٌ جَزَمَهُ .

والنَّواصبُ على قسمين : نَاصِبٌ بنفسِهِ ونَاصِبٌ بإضمار (أَنْ) بعده .

فالنَّاصبُ بنفسِهِ : (أَنْ) و/ لَنْ و(إذاً) (٣) و(كَي) في لغةِ مَنْ يقول (لكَي) لأَنَّ (كَي)

---

(١) خالف في ذلك الأخفش والزّجاج ، وردّ ابن هشام مذهب البصريين بقولـه : (لانتقاضه بنحو : هلا تفعل) فالمضارع فيه مرفوع وليس حالا محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض. التصريح : ٢٢٩/٢ . وانظر الكتاب : ٩/٣ ، ١٠ ، والمقتضب : ٥/٢ ، والانصاف : ٥٥٠/٢ ، وما بعدها ، والبسيط : ٧٨ ، والاشموني : ٢٧٧/٣ .

(٢) والى هذا ذهب حذاق الكوفيين ومنهم الفرّاء . وذهب الكسائي أنّه ارتفع بحروف المضارعة التي في أوّله . انظر معاني القرآن : ٥٣/١ ، وشرح المفصل : ١٢/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣١/١ ، وغاية الأمل ص : ٢٨ ، والأشباه والنظائر : ٢٣٨/١ ، والهمع : ٢٧٤/٢ .

(٣) اختلف النحاة في رسم (اذا) فالاختيار عند البصريين أن تكتب بالألف ، وعند الكوفيين أن تكتب بالنون ، وبه قال السّيوطي وهو مذهب المبرد والمازني ، وجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .
وفصّل الفرّاء فقال : ان الغيت كتبت بالألف لضعفها ، وان أعملت كتبت بالنون لقوتها .
ورسمت في الجمل : ص٢٢ بالنون ، وبالألف جاء رسم المصاحف .
انظر الهمع : ٣٠٧/٦ ، والتسهيل : ٢٣٣ ، ومعاني الحروف للرماني : ص ١١٧ ، والجنى الداني ص ٣٦٦ ، والمغني : ٢١/١ ، واللسان (اذن) .

هُنا قَدْ دَخَلَ عليها حَرْفُ الجرّ ، وحَرْفُ الجرّ لا يدخُل على مثلِه فلا بُدَّ أَنْ تكــون هُنَا ناصبةً ، كما تقولُ : لأَنْ ، وهذا هو الأكثرُ في (كي) أعني أَنْ تكونَ ناصبــةً بنفسِها .

والنّاصبُ بإضمارِ (أَنْ) بعده على قسمين : حروفُ عطفٍ وحروفُ جرٍّ . فحروفُ العَطْفِ : الوَاوُ والفَاءُ و (أَوْ) .

وحروفُ الجرِّ : حَتَّى ، ولامُ الجُحودِ ، ولامُ كي ، و (كي) في لغةِ مَنْ يقــولُ[(١)] : كَيْمَ جئتَ ، لأَنَّ (ما) الاستفهامية لا تحذفُ ألفُها إلّا إذا دَخَلَ عليها خافــضٌ .

ولامُ الجحودِ هي الواقعةُ في خبرِ كونٍ ماضٍ منفيٍّ نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ اللّــهُ لِيُعَذِّبَهُم)[(٢)] و (لَمْ يكُنِ اللّهُ ليَغْفِرَ لَهُمْ)[(٣)] .

والجَوازمُ على قِسْمَين : جَازِمٌ لفعلٍ واحدٍ ، وجَازِمٌ لفعلَين .

فالجَازِمُ لفعلٍ واحدٍ : (لَمْ) و (لَمّا) وإنَّما هي (لَمْ) زِيدتْ عليها (مــا)[(٤)] . ولامُ الأمرِ والدُّعاءِ ، و (لا) في النَّهي والدُّعاءِ .

والجَازِمُ لفعلين : أدواتُ الشَّرطِ وهي على قِسمين : حروفٌ وأسماءٌ .

فالحروفُ : (إنْ) و (إذْ مَا) على رأي سيبويه[(٥)] ، والمبرّدُ[(٦)] يرى أَنَّ (إذْ مَا)

---

(١) انظر الكتاب : ٦/٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الانفال .

(٣) من الآية : (١٦٨) من سورة النساء .

(٤) لقد أدت مشابهة (لما) لـ (لم) الى الخلاف حول أصلها ، فذهــب الاكثرون الى أنها مركبة من (لم) و(ما) كما ركبت (لولا) من (لو) و (لا) ومن هؤلاء القائلين بتركيبها الفارسي والرماني وسيبويه . قال الفارسي فــي الايضاح : (٣١٩/١ : (وانما هي (لم) أدخلت عليها (ما)فتغيرت بدخــول (ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي) . وذهب آخرون الى أنّهــا كلمة برأسها ، أي أنّها بسيطة وقد نقل ذلك أبو حيان في الارتشاف : ٧٩٩ ، وانظر معاني الحروف للرماني : ١٣٢ ، والبسيط : ٨٧ - ٨٨ ، والهمع : ٢١٩/٢ .

(٥) الكتاب : ٥٦/٣ .

(٦) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، امام العربيــة ببغداد في زمانه . أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه اسماعيل =

من ظروفِ الزّمانِ (١) المذكورةِ بعد ، وهو مذهبُ ابنِ السّراجِ (٢) والفارسيّ (٣) و صاحبِ الكراسةِ (٤).

والأسماءُ على قسمين : ظروفٌ ، وغيرُ ظروفٍ . فغيرُ الظّروفِ : (مَنْ) و (مَا) و (مَهْمَا) و (أيٌّ) إذا كانت غيرَ مضافةٍ إلى ماليس بزمانٍ ولا مكانٍ .

مثالُ غيرِ المضافةِ قولُه تعالى : (أيًّامّا تدعوا فلهُ الأسماءُ الحُسْنَى) (٥).

= الصّفار ونفطويه والصولى . كان فصيحا بليغا صاحب نوادر وطرائف صنّف الكامل والمقتضب ، والروضة ومعانى القرآن والاشتقاق وغير ذلك . توفى ببغداد عام (٢٨٥هـ) ترجمته في : انباه الرواة : ٣/٢٤١ ، غاية النهاية : ٢/٢٨٠ ، وبغية الوعاة : ١/٢٦٩ - ٢٧١ .

(١) ... وظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٢/٤٦ : أنّ (اذ ما) حرف كما يراه سيبويه حيث يقول المبرد ما نصه : (ومن الحروف التي جاءت لمعنى : (ان) و اذ ما) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السرى بن السّراج ، من أشهر تلاميذ المبرد ، واليه انتهت رياسة النحو بعده . له كتاب الأصول الذى قيل عنه : (مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله) أخذ عنه الزجاجى والسيرافى والرمانى وأبو على الفارسى . توفى سنة (٣١٦هـ) انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٣/١٤٥ ، ومعجم الأدباء : ١٨/١٩٧ ، وبغية الوعاة : ١/١٠٩ - ١١٠ .

(٣) هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان وابن الخياط . وأخذ عنه ابن جنى والربعى . له مصنفات في النحو واللغة والقراءات ومن ذلك : الايضاح ، والحجة والتذكرة وغير ذلك . انظر ترجمته في أنباه الرواة : ١/٢٧٣ ، وبغية الوعاة : ١/٤٩٦ .

(٤) صاحب الكراسة هو عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولى المغربى المتوفى عام (٦٠٧هـ) والكراسة مقدمة في النحو جعلها كالحواشى على كتاب الجمل للزجاجى ، وتسمى القانون والمقدمة الجزولية . شرحها جماعة من العلماء منهم : ابن معطى والشلوبين ، وابن عصفور ، والأبذى وابن مالك . انظر أبناه الرواة : ٢/٣٧٨ ، ووفيات الأعيان : ٣/١٥٧ ، وكشف الظنون : ٢/١٨٠٠ .

(٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .

وَمِثَالُ المضافةِ : أَيَّ رَجُلٍ تضربْ أضربْ.

والظُّروفُ على قِسمينِ : ظروفُ زمانٍ وظروفُ مَكَانٍ ، فَظروفُ الزَّمانِ : (مَتَى) و(أَيَّانَ) بفتحِ الهمزةِ وكسرِها ، و(إذا) في الشِّعرِ (1) ، و(أَيٌّ) إذا أُضيفت إلى زمانٍ.

وظروفُ المكَانِ : (أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُمَا) و(أَيٌّ) إذا أُضيفت إلى مَكَانٍ.

---

(1) ومثال ذلك قول الشاعر :

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى

وإذا تصبك خصاصة فتجمَّل

انظر المغني ١/ ٩٢ ، والجنى الداني ص ٣٦٧

بَابُ التَّثنيةِ والجَمْعِ

أمَّا التَّثْنيةُ فهي الحاقُ الاسم من آخره ألفاً ونوناً في الرَّفعِ ، وياءً ونوناً في النَّصبِ والخَفْضِ ، يصيرُ الاسمُ بهما يدلُّ على اثنين ممَّا كان يدلُّ عليه / قبل ، (٩/ب) وأصلُ التَّثنيةِ العطْفُ ، وعُدِلَ عَنِ العطفِ ايجازاً واختصاراً .

ولها خمسةُ شروطٍ : اتِّفاقُ اللَّفظين ، واتِّفاقُ المعنيين ، أو المعنى الموجب للتَّسميةِ ، والافراد والاعراب ، والتَّنكير ، وتحرَّزَ باتِّفاق اللَّفظين مِنْ مثلِ : زيد وعمرو ، فإنَّه لا تجوزُ تثنيتُهما لأنَّ اللَّفظَ فيهما مختلفٌ .

وأمَّا قولهم (القَمَرانِ) في الشَّمس والقمر ، و (العُمَرانِ) في أبي بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهما ، و (العَجَّاجَانِ) : في رؤبة والعَجَّاج ، فذلك ونحوه شاذٌّ لا يُقَاسُ عليه ، غُلِّبَ(١) فيه أحدُ الاسمين على الآخرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَاكَانَ يَرضَى رَسُولُ اللهِ فِعلَهُمَا ... والعُمَرانِ أبو بكرٍ ولا عُمَرُ(٢)

يريدُ : أبا بكرٍ وعمرَ رضي اللهُ عنهما . وَقَالَ الآخرُ في الشَّمس والقَمَر :

أَخَذْنا بآفَاقِ السَّماءِ عَلَيْهِم ... لَنَا قَمَرَاهَا والنُّجُومُ الطَّوالِعُ(٣)

وتحرَّزَ باتِّفاقِ المعنيين من نحو : هِلَال وهِلَال ، تعني بأحدِهِمَا هِلَالَ السَّماءِ

---

(١) انظر باب التغليب في اصلاح المنطق : ٤٠٠ - ٤٠٢ ، والمخصص: ١٣/ ٢٢٣ .

(٢) من البسيط لجرير من قصيدة له في هجاء الأخطل وقومه . انظره في : ديوانه : ٢٠١ ، ومعاني القرآن : ١/ ٨ ، وتفسير القرطبي : ١٦/ ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٥ . ويروى (الطيّبان) مكان (العمران) ولا شاهد على تلك الرواية .

(٣) من الطويل للفرزدق من قصيدة له يهجو فيها جريرا ، ويروى (عليكم) مكان (عليهم) و (أطراف) مكان (آفاق) .

انظر الشاهد في ديوانه : ١/ ٤١٩ ، ومعاني القرآن : ٣/ ٣٣ ، وحاشية المقتضب : ٤/ ٣٢٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٤ ، وتفسير القرطبي : ١٦/ ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٣٦ ، والأشباه والنظائر : ٣/ ٨٩ - ١١٤ .

وبالآخر اسمَ رَجلٍ ، فلا يجوزُ أَنْ يُقَالَ في هذا (هِلالان) ، لأَنَّ اللفظين وإنْ اتَّفقا فالمعنى مختلفٌ . وكذلك : نُونٌ ونُونٌ ، تعنى بأحدِهِما الحُوت وبالآخر حَرْفَ الهجاء، وكذلك أيضاً (مُشْتَرٍ ومُشْتَرٍ) تعنى الكوكبَ والرَّجلَ القابلَ لِعَقدِ البيع .

وَمِنَ النَّحويين (١) مَنْ لم يشترطْ اتِّفاقَ المعنيين ، فأجازَ التَّثنيةَ في هذا كُلِّه ، وعلى هذا المذْهبِ جَرَى أبو القاسم الحريري (٢) في قوله في مَقَامَاته :

جَادَ بالعَيْنِ حِينَ أَعمَى هَوَاهُ عَينَهُ فانثنى بلا عينَيْنِ

يريدُ بالعينين : عين الذَّهبِ ، والعَيْن الباصرة ، وثَنَّى لما اتَّفق اللَّفظ وإن كان المعنى مختلفاً آخذاً بمذهبِ مَنْ أجازَ ذلك ، وهو مذهبٌ لبعضِ النَّحويين .

ومعنى الاتِّفاقِ في المعنى الموجبِ للتَّسمية : أنْ يكونَ مايقعُ عليه أحدُ اللَّفظين غيرَ ما يقعُ عليه الآخرُ في الجنسِ ، لكنَّهما متَّفقانِ في المعنى الَّذى جعلَ اللَّفظَ دالاً عليه ، وبإزائه وضعت التَّسميةُ به ، وذلك نحو : أَحْمَرَ وأَحْمَر ، تريدُ بأحدِهما (اللَّحمَ) وبالآخرِ (الخَمْرَ) فتجوزُ التَّثنيةُ في هذا ونحوه ، فتقولُ : (أَحْمَرانِ)، لأنَّ اللَّحمَ والخَمْرَ وإنْ كانَا مختلفي الجنسِ فإنَّ المعنى الَّذى لأجله سُمِّيَ كُلُّ واحدٍ منهما بأَحْمَرَ فيهما واحدٌ متَّفقٌ وهو (الحُمْرَةُ) . وذلك هو مدلولُ لَفظِ أَحْمَر لاغيرُ ،

---

(١) ومنهم ابن الأنبارى وابن مالك ، قال ابن مالك فى شرح التسهيل : ١/ ٦٣ ، (والأصح الجواز لأن أصل التثنية والجمع العطف) . وانظر البسيط : ٩٦ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٨٣ ، والهمع : ١/ ١٤٣ .

(٢) هو عبد الله بن القاسم بن على بن محمد بن عثمان الحريرى أبو القاسم ، من أهل البصرة ، شاب فاضل متميز له حظ من الأدب واللغة ، مليح الخط ، قليل الحظ ، صاحب المقامات المشهورة ودرة الغواص. انظر ترجمته فى انباه الرواة : ٢/ ١٢٦ .

والبيت من الخفيف انظره فى المقامات بشرح الشريشى : ١/ ٤٣٧ ، وغاية الأمل : ١/ ٣٠ ، والبسيط : ٩٦ ، والهمع : ١/ ١٤٣ ، وفيه نسب الى المصرى ، والدرر : ١/ ١٧ .

فصار المعتبرُ على هذا اتّفاقَ اللّفظين في الدلالةِ .

وتحرّزَ بالأفرادِ من الجُمَلِ المُسمى بها نحو : (تأبّطَ شرّاً) ، ومن المثنى والمجموع ، فلا يُثنّى مثنّى من هذا . وكذلك المركّبات لا تُثنّى أيضًا نحو (لعلّما) و (إنّما) إذا سُمّي بشيءٍ من ذلك . إلاّ المركّب من اسمين إذا جُعِلَ الإعرابُ في الآخرِ منهما نحو : (بعلبكّ) و (رامهُرمُز)[١] فإنّ هذا تجوز تثنيتُه خلافًا لأبي القاسم الزّجّاجيّ حيثُ منعَ من تثنيتِه[٢] ، فعنده أنّه لا يُثنّى / شيءٌ من المركّبات مطلقًا . (١٠/أ)

وكذلك (سيبويه ، وعمرويه ، ونفطويه) على ما حكاه الجَرميّ[٣] فيها من الإعرابِ ومَنْعِ الصّرفِ .[٤] تُثنّى إلاّ على مذهبِ الزّجّاجيّ[٥] . وسيبويه[٦] لم يحكِ في ذلك إلاّ البناءُ ، فلا تجوزُ تثنيتُه اتّفاقًا .

وتحرّزَ بالإعرابِ من الأسماءِ المبنيةِ وهي لم تعربْ نحو : (مَنْ) و (كَمْ) .

وأمّا (هذانِ) و (اللّذانِ) ونحوهما في تثنيةِ (هذا والّذي) وهما مبنيان ، فعلى طريقةِ التّثنيةِ وليست بتثنيةٍ حقيقيةٍ[٧] ، إنّما هي ألفاظٌ موضوعةٌ للدلالةِ على اثنين ،

---

(١) في معجم البلدان : ٣ / ١٧ : (رامهرمز : معنى (رام) بالفارسية : المراد والمقصود ، وهرمز أحد الأكاسرة . فكأن هذه اللفظة مركبة معناها : مقصود هرمز ، أو مراد هرمز . وقال حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة) .

(٢) الجمل ص : ٣٢٧ .

(٣) هو أبو عمر صالح بن اسحاق ، مولى بني جرم من قبائل اليمن ، أخذ عن يونس والاخفش والاصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة ، وأخذ عنه المبرد ، له عدة كتب منها (المختصر) و (الأبنية) و (غريب سيبويه) توفي سنة ٢٢٥ هـ .
انظر ترجمته في : ابناه الرواة : ٢ / ٨٠ ، ومعجم الأدباء : ١٢ / ٦ ، وطبقات القراء : ١ / ٣٣٢ ، وبغية الوعاة : ٢ / ٨ .

(٤) انظر الجمل ص : ٣٢٥ ، والمساعد : ١ / ١٢٨ .

(٥) الجمل ص : ٣٢٥ .

(٦) الكتاب : ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٧) نسب هذا الرأي الى المحققين من العلماء ، وعليه ابن الحاجب ، وأبو حيان ويرى ابن مالك أن هذه الألفاظ مثناة حقيقية وأنها لما ثنيت أعربت . انظر الارتشاف ص : ٢١٨ ، والهمع : ١ / ١٤٠ .

كوضع المفرداتِ للدلالةِ على الآحادِ من غيرِ أنْ تكونَ شفْعاً لواحدٍ بنيتْ عليه .

ومعنى التَّنكيرِ أنَّ الاسمَ لا تَرِدُ عليه التَّثنيةُ إلاَّ وهو نكرةٌ ، فإنْ كانَ معرفةً فلا بُدَّ أنْ ينكَّرَ ، وحينئذٍ يُثنَّى نحو : (الزَّيدانِ) فلم يثن زيدٌ حَتَّى نكِّرَ ، والدَّليلُ على تنكيرِه دُخولُ الألفِ واللاَّمِ عليه ، فتقولُ : (الزَّيدانِ) وهما لا يدخلانِ على المعارفِ .

فإنْ كانَ الاسمُ لا يصحُّ تنكيرُهُ فَلاَ يُثنَّى كالمضمراتِ والمبهماتِ والموصولاتِ . فقولُهم (هَذَانِ) و (اللَّذانِ) ونحوهما ، خارجٌ عن التَّثنيةِ الحقيقيةِ أيضاً من هذا الوجهِ ، فقد خرَجَ عنِ التَّثنيةِ الحقيقيةِ من وجهين كما تقدَّم : أحدُهُما : كونُهُ مبنياً ، والثَّاني : كونُه لا يتنكَّر .

والاسمُ الَّذي تريدُ تثنيتَهُ على أربعةِ أقْسامٍ : منقوصٌ ، ومقصورٌ ، وممدودٌ ، وما ليس كذلك .

فأمَّا ما ليس كذلك فتلحقُهُ العلامتينِ من غيرِ تغييرٍ نحو : الزَّيدَين ، ورجلين .

والمرادُ بالعلامتينِ حيثُ ذكرتْ هنا : الألفُ والنُّونُ رفعاً ، والياءُ والنُّونُ نصْباً وجرّاً .

وقد شَذَّ من هذا قولُهم في (ألْيَة) : (ألْيَان) . وفي (خُصْيَةٍ) : (خُصْيَانِ) فغيَّروا الكلمتين في التَّثنيةِ بحذفِ التَّاءِ منهما ، أو يكون ذلك مَمَّا جاءَ على واحدٍ ولم يستعمل، كأنَّهم ثَنَّوا (ألْياً) و (خُصْياً) واستغنوا بذلك عن تثنية (ألْيَة) و (خُصْيَة) (١) فلم يثنُّوهما إلاَّ قليلاً . وإنَّما جاءَ في الأكثر بغير تاءٍ، قالَ الشَّاعرُ :

تَرْتَجُّ ألْياهُ ارتجاجَ الوطْبِ (٢)

---

(١) وعند المبرد أن (أليان) مثنى (ألْيٌ) ، و (أليتان) مثنى (ألْيَة) ، وأن (خصيان) مثنى (خُصْيٌ) و (خصيتان) مثنى (خُصْيَة) . وقال أبو عمر الشيباني : الخصيتان : البيضتان ، والخصيان : الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . انظر المقتضب : ٤١/٣ ، والكتاب : ٣٨٧/٤ ، واصلاح المنطق : ١١٦ ، واللسان (خصى) .

(٢) هذا رجز في هجاء عطية بن كعب ، ولم يعلم قائله . والوطب : زق اللبن ، وارتجاجه اضطرابه . وقبله .

كَأنَّما عطيَّةُ بنُ كعبِ ظعينةٌ واقفةٌ في ركْبِ

=

فَقَالَ : (أَلْيَاهُ) بغير تاءٍ ، وحَذَفَ النُّونَ من (أَلْيَانِ) للإضافةِ. وَقَالَ الآخرُ :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ (١)

فأتى بخصيين أيضاً بغير تاءٍ ، وحَذَفَ النُّونَ أيضاً للإضافةِ. وَقَدْ جَاءَ إثباتُ التَّاءِ فيهما قليلاً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارَا (٢)

فأتى بأَلْيَتَيْنِ بالتَّاءِ. وَقَالَ الآخرُ :

وإنَّ الفَحْلَ تُنْزَعُ خُصْيَتَاهُ فَيُصْبِحُ جَافِراً قَرِحَ العِجَانِ (٣)

فأثبت (التَّاءَ) في قوله (خصيتاه).

* * *

وأمَّا المنقوصُ : فهو على ضربين : منقوصٌ بقياسٍ ، ومنقوصٌ بغيرِ قياسٍ.

= انظر المقتضب : ٣/ ٤١ ، والنوادر : ١٣٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٠ ، والمنصف : ٢/ ١٣١ ، والاقتضاب : ٣٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٠ ، والمقرب : ٢/ ٤٧ ، والخزانة : ٣/ ٣٦٦ ، ٣٦٧.

(١) هذا الرجز في هجاء شيخ كبير ، واختلف في قائله فقيل : خطام المجاشعي ، وقيل : جندل بن المثنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل شماء الهذلية. التدلدل : التعلق والاضطراب. والظرف : وعاء كل شيء ، وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها. انظر الكتاب : ٣/ ٥٦٩ - ٦٢٤ ، والمقتضب : ٢/ ١٥٦ ، واصلاح المنطق : ١٦٨ ، والمخصص : ١٢/ ١١٠ ، ١٣/ ١٩٦ ، والمنصف : ٢/ ١٣١ ، والمساعد : ٢/ ٧١ ، والخزانة : ٣/ ٣٦٠ ، ٣٦٧ ، ٣١٤ ، والمقرب : ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٤٥ ، والتوطئة : ٢٥٥ ، والمغني ٢/ ١٥٦ ، والدرر : ١/ ٢٠٩.

(٢) من الوافر ، وهو لعنترة بن شداد ، فردين : أي منفردين ، ترجف : أي تضطرب وتتحرك. والروانف : جمع رانفة وهي الأطراف ، وتستطارا من قولهم : استطير الشيء اذا طير.
انظر ديوانه : ٧٥ ، والتبصرة : ١/ ٢٣٦ ، وشرح التسهيل : ١/ ٩٨ ، والتصريح ٢/ ٢٩٤ ، ومعجم الشواهد : ١٤٣ ، والخزانة : ٣/ ٣٧٩ ، واللسان (طير - رنف).

(٣) نسب في اللسان (خصا) ليزيد بن الصعق ، وفي شرح التسهيل : ٩٨ لطفيل =

فالمقيسُ: ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو : (قاضٍ) وحكمه في التَّثنية أنْ تثبت الياءُ بحالِها ، أو تردَّها / إنْ كانت محذوفةً ، وحينئذٍ تلحقه العلامتين نحو: (١٠/ب) جاءني قاضيانِ ، ورأيتُ قاضيين ، ومررت بقاضيين .

وغيرُ المقيسِ : ما حُذفَ آخرهُ ، وليس ياءٌ قبلها كسرةٌ نحو : (يَد) و (دَم) .

وحكمه في التَّثنيةِ ألاَّ يُردَّ المحذوفُ إلاَّ في خمسةِ ألفاظٍ : (أخٍ ، وأبٍ ، وحمٍ ، وهنٍ ، وفمٍ) . ففي هذه الألفاظ تردُّ المحذوفَ وهو الواوُ ، وحينئذٍ تلحق العلامتين فتقول : أخوان ، وأبواه ، وحموان ، وهنوان ، وفموان ، قالَ الشَّاعِرُ:

هُما نفثَا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ... على النَّابحِ العَاوِي أشدَّ رِجامِ (١)

فردَّ الواوَ ، حين ثنَّى (فماً) حيثُ قالَ (مِنْ فمَوَيْهِمَا) وحذفَ النُّونَ من (فموين) للإضافةِ ، ويجوزُ في (فمٍ) وحدَهُ ألاّ تردَّ الواوَ في التَّثنيةِ فتقول : (فمانِ) وهو الأفصحُ .

وما عدا هذه الخمسة فلا يردُّ إليه المحذوفُ ، فتقول في (ذُو) من قولك (ذُو مالٍ) : (ذَواما لٍ) ، وتقول في تثنيةِ (يَد : يَدانِ) ، وفي تثنية (دَم : دَمان) وفي النَّصبِ والخفضِ : (يَديْنِ) ، و(دَميْنِ) قالَ تعالى : (تبَّتْ يَدَا أبِي لهَبٍ) (٢) .

وحذفت النُّونَ منه للإضافةِ ، ولا يجوزُ ردُّ المحذوفِ في شيءٍ مِمَّا عدا الخمسة المذكورة إلاَّ في ضَرورةٍ نحو قول الشَّاعِرِ :

= الخنوى ، الجافر : الكبير ، جفر الصبي اذا انتفخ لحمه وأكل ، قرح : مكتمل ، والمعبان : العنق . وفي اللسان (فيضحى) مكان (يصبح) .

(١) من الطويل ، للفرزدق ، من قصيدة قالها في آخر عمره تائبا الى الله تعالى وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء . وانظر الشاهد في : ديوانه ٢١٥/٢ ، الكتاب : ٣٦٥/٣ ، والمقتضب : ١٥٨/٣ ، والخصائص : ١٧٠/١ ، ومجالس العلماء : ٣٥٧ ، والهمع : ١٧٤/١ ، والجمهرة : ٢٨٤/٣ ، والخزانة : ٢٦٦/٢ ، ٧٤٦/٣ .

(٢) من الآية : (١) من سورة المسد .

يَدَيانِ بيضاوانِ عندَ محلّمٍ ... قَدْ تمنعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضهدا (١)

وقول الآخر :

فلوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا ... جرى الدّميانِ بالخبرِ اليقينِ (٢)

و(يَد) و(دَم) وزنُهُما في الأصلِ (فَعْلٌ) . أصلهما : (يَدْيٌ) و (دَمْيٌ) فلما ردّت إليهما في الضّرورة بقي ماقبل الياء متحركاً ، لأنّه قد كان أُنسَ بالحركةِ قبل ردّ الياءِ ، فلو ردّوه إلى أصله من السكونِ عند رجوع الياءِ في الضّرورةِ لكان في ذلك إضعافٌ للكلمةِ بإسكان ماجرى في الكلام متحركاً ، فلأجل ذلك حين ردّت الياءُ في الضّرورة قلت : الدّميان ويَدَيانِ .

* * *

وأمّا المقصور : فهو ما آخره ألفٌ من الأسماء نحو : (رَحَى) و (عَصَا) وحكمه في التّثنيةِ أنْ تقلبَ الألفَ ياءً فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ مطلقاً نحو : (مَدْعَى) و (مَغْزَى) تقولُ في تثنيتهما : (مَدْعيانِ) و (مَغْزيانِ) و (مَدْعَى) إنّما هو من (دَعَوْتُ) و (مَغْزَى) من (غَزَوْتُ) . لكن الواوَ المفتوحَ ماقبلها إذا وقعت رابعةً

---

(١) من الكامل ، ولم أقف على نسبته ، ورواه الجوهري :

يديان بيضاوان عند محرق ... قد تمنعانك منهما أن تهضما

تضهد : تظلم وتقهر ، وفي اللسان (ضهد) : ضهد يضهده ضهداً أو اضطهده : ظلمه وقهره .

وهو من شواهد التبصرة : ٢ / ٥٩٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٥ ، والمنصف ١ / ٦٤ ، ٢ / ١٤٨ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٥٢ ، والمقرب : ٢ / ٤٤ ، والمخصص ١٧ / ٢٥ ، والخزانة : ٣ / ٣٤٧ ، ٣٥٠ .

(٢) من الوافر نسبه ابن دريد الى علي بن بدال ، ورجح هذه النسبة البغدادي في الخزانة ، ونسب أيضا الى المثقب العبدي ، والى الفرزدق والى الأخطل ولم أعثر عليه في ديوان أي منهم . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أن الرجلين المتباغضين اذا ذبحا لم تختلط دماؤهما .

وهو من شواهد المقتضب : ١ / ٢٣١ ، ٢ / ٢٣٨ ، ٣ / ١٥٣ ، والتبصرة : ٢ / ٥٩٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ٣٤ ، وشرح المفصل : ٤ / ١٥١ ، والمقرب : ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٠ ، وجمهرة اللغة : ٢ / ٣٠٢ ، والخزانة : ٣ / ٣٤٩ .

فصاعداً طرفاً وجب قلبها ياءً في الأسماء والأفعال ، ثُمَّ بعد ذلك تُقلبُ الياءُ ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها . فمَغْزَى أصلُه الأوّلُ (مَغْزُو) ثمّ صارت الواوُ ياءً لما تقدَّمَ من وقوعِها رابعةً طرفاً بعد فتحةٍ ، فصارت (مَغْزَيٌ) ثمّ سُكِّنت الياءُ وأنقلبتْ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها ، فصارت (مَغْزَى) . فالألفُ اذاً إنّما انقلبتْ عن اليـاءِ فاليها تردُّ في التَّثنيةِ . وكذلك الكَلامُ في (مَدْعَى) وتقولُ أيضاً في تثنية (مَرْمَى) و(مراى) : (مَرْمَيانِ) و(مَرأيَانِ) . تقلبُ الألفَ ياءً لأنَّها زائدةٌ على ثلاثةِ أحـرفٍ، ولا إشكالَ في هذا ونحوه ، لأنّه من اليّاءِ ، ألا ترى أنَّ (مَرْمَى) من (رَمَيْـتُ) و(مَراى) / من (رَأيتُ) . (١١/أ)

وأمّا الثُّلاثيُّ فتردُّ الألفَ فيه إلى أصلِها إن كان أصلُها ياءً قلبتها ياءً ، وإن كان أصلُها واواً قلبتها واواً نحو : (عَصَوانِ) في تثنية (عَصَا) و(سَنَوان) في تثنيـةِ (سنا) ، قلبتَ الألفَ واواً ، لأنَّها الأصلُ في هذه الألف.

وتقول في تثنية (فتًى) : (فَتَيَانِ) ، قال عزَّ وجلَّ : (وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْـنَ فَتَيَانِ)(١) لأنَّ الألفَ فيه أصلها الياءُ ، وكذلك (رَحًى) تقول في تثنيته : (رَحَيانِ) قال الشّاعرُ :

كأنّا غدوةً وبني أبينـا … بجنْبِ عُنيزةٍ رَحَيا مُديـرِ (٢)

* * *

وأمّا الممدودُ فهو: ما آخره همزةٌ قبلها ألفٌ ، وهذه الهمزةُ على أربعةِ أقسامٍ :

أحدُها : أن تكونَ أصليةً وهي الواقعةُ لاماً في الوَزْنِ ، وتجدُها ثابتةً في تصاريـفِ

---

(١) من الآية : (٣٦) من سورة يوسف.

(٢) من الوافر ، لمهلهل بن ربيعة ، هو من شواهد التبصرة : ٢/ ٦٣٣ ، وشرح المفصل : ٤/ ١٧٤ ، وأمالي القالي : ٢/ ١٣٣ ، والاقتضاب : ٢٦٦ ، واللسان (رحا) والخزانة : ٣/ ٥٢٠ ، ومعجم شواهد العربية : ١٨٥ ، ومعجم البلدان (عنيزة) . وعنيزة : من أودية اليمامة ، والرحى : التي يطحن بها ويروى شطره الثاني :

بجنب عنيزة ركنا ثبيـر

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

الكلمةِ نحو : (قُرّاء) و(وُضّاء)[1] ، ألا ترى أنّ (قُرّاء) وزنه (فُعّال) فقد وقعتِ الهمزةُ لامَ الكلمةِ ، وهي ثابتةٌ في التّصاريفِ تقول : قرأ - يقرأ فهو قارئٌ ومقروءٌ ، وكذلك (وُضّاء) هو من : وضُوَ يوضُوءُ وضاءةً .

وحكمُ هذه في التّثنيةِ أن تثبتَ بحالِها ولا تغيَّر ، فتقول : (قُرّاءان) و(وُضّاءان)

والثّاني أنْ تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن ألفِ التّأنيثِ ، وهي الواقعةُ زائدةً في الوزنِ ولا تثبتُ في التّصاريفِ ، والكلمةُ التي هي فيه ممنوعةٌ من الصّرفِ نحو : (حمْراء) و(صفْراء) لأنّهما من الصُّفرة والحُمْرة .

وحكمُ هذه الهمزةِ في التّثنيةِ أنْ تقلبَ واواً مطلقاً فتقول : (حمْراوان)و(صفْراوان) و(بيْضاوان)، قال الشّاعرُ :

يدَيانِ بيْضاوانِ عند محلِّمٍ ....

فثنّى (بيْضاء) وقلبَ الهمزةَ واواً ، وقد تقدّم البيتُ.[2]

والثّالثُ : أنْ تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ أصليتين ، وهي الواقعةُ لاماً في الوزنِ ، فلا تثبتُ في التّصاريفِ ، لكن يخلفها في موضعِها الواوُ أو الياءُ .

مثالُ ما هي فيه منقلبة عن واوٍ أصلية (كِساء) ، ألا ترى أنّ وزنه (فِعالٌ) فوقعتِ الهمزةُ في موضعِ اللّامِ ، لكنّها في التّصاريفِ واوٌ ، تقول : كسوتُ أكسوه كسوةً .

ومثالُ ما هي فيه منقلبة عن ياءٍ : (رِداء) لأنّه يقال : فلانٌ حسَنُ الرِّدْيةِ ، فظهرتِ الياءُ .

وحكمُ هذه التّثنيةِ أنّه يجوزُ فيها وجْهانِ : إثباتُها وهو الأحسنُ ، وقلبُها واواً ، فتقول على الوجهِ الأحسنِ : (كِساءانِ) و(رِداءانِ) ، ويجوزُ : (كِساوانِ)و(رِداوانِ)

والرّابعُ : أنْ تكونَ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ للإلحاقِ ، وهي الواقعةُ في الوزنِ زائدةً غيرَ لامٍ ، ولا تثبتُ في التّصاريفِ ولا يخلفها فيها ياءٌ ولا واوٌ .

---

(١) وضاء : يقال : رجل وضاء للوضيء ، ورجل قراء : للقارئ . انظر اصلاح المنطق ص : ١٠٦ .

(٢) انظر ص ٣٦ :

والكلمةُ التي هي فيها مصروفةٌ ولها نظيرٌ في الحركاتِ والسكناتِ وعددِ الحـــروفِ،
يقابلُ الهمزةَ منه حرفٌ أصليٌّ ، هو اللامُ في الوزنِ ، مثالُ ذلكَ : (عِلْبَاء) [١] و(حِرْبَاء)
وزنُهما (فِعْلَاء) .

فالهمزةُ لم تقعْ في الوزنِ لامًا بل هي زائدةٌ ، والحِرْباء [٢] من الحَرْبِ ، وقــالوا :
سمهريٌّ مُعَلَّبٌ فسقطتِ الهمزةُ ولم يخلفها / شيءٌ . قال الشاعرُ : ((١١/ب))

وَظَلَّ لثيرانِ الصَّريمِ غَماغِـمٌ ‌ ‌ ‌ يُداعِسُها بالسَّمهَرِيِّ المُعَلَّبِ [٣]

و(عِلْبَاء) و(حِرْبَاء) في كلامِ العَرَبِ مصروفانِ ، ونظيرُهُما في الشكلِ (قِرْطَـــــاس) [٤]
و (سِرْدَاح) [٥] .

والهمزةُ في (عِلْبَاء) و(حِرْبَاء) يقابلُها من النظيرِ السِّينُ في (قِرْطَاس) والحَاءُ
في (سِرْدَاح) وهما لامانِ في الوزنِ ، ألا ترى أنَّ وزنَ (قِرْطَاس) و(ســـرْدَاح)
(فِعْلَال) . فالهمزةُ في (عِلْبَاء) و(حِرْبَاء) منقلبةٌ عن ياءٍ لظهورها في (دِرْحَايَة) [٦] .
فأصلُهُما : عِلْبَاي وحِرْبَاي ، على وزنِ (فِعْلَاي) وزيدتِ الياءُ فيهما ليلحقا ببنـــاءِ
(قِرْطَاس) ، ويصيرا على شكلِهِ ، ثمَّ لمَّا وقعتِ الياءُ طرفًا بعد ألفٍ زائدةٍ انقلبـــت
همزةً ، فالهمزةُ فيهما اذًا منقلبةٌ عن ياءٍ ، وتلك الياءُ للالحاقِ بقِرْطَاس وسِرْدَاح .

---

(١) العلباء : عصب العنق يأخذ الى الكاهل ، وقيل : عرق في العنق .
واسم رجل ، ويقال : شيخ علباء للرجل اذا أسنّ .

(٢) هذه الكلمة جاءت لعدة معان منها : مسمار الدرع ، ومنها : الظهـــــر ،
ومنها : ذكر ام حبين ، ومنها : الأرض الغليظه . انظر اللسان (حرب) .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . الصريم : رمل منقطع عن الرمال ، الغماغـــــم :
الأصوات ، يداعسها : يطاعنها ، السمهريّ : الرمح الشديد ، المعلـــب :
المشدود بالعلباء وهي تشد على العصا اذا خافوا أن تنكس . انظر ديوانـــه :
٥٢ ، واللسان (علب) .

(٤) القرطاس : الصحيفة .

(٥) السرداح : الناقة الطويلة الذريعة ، والضخم من كل شئ .

(٦) الدرحاية :(بكسر فسكون) الرجل الكثير اللحم القصير ، لئيم الخلقة .

وحكمُ هذه الهمزةِ في التّثنيةِ كحكمِ القسمِ الثّالثِ من جوازِ الوجهين فيها ، إثباتُها وهو الأَحْسَنُ ، وقلبها واواً / وقلبها واواً في هذا القسمِ الرّابعِ أحسنُ منه في الثّالثِ نتقول في تثنية (عِلْباء) و (حِرْباء) على الوجهِ الأَحْسَنِ : (عِلْباءَانِ) ، و (حِرْباءَانِ) .

وعلى الوجهِ الآخرِ : (عِلْباوَانِ) ، و (حِرْباوَانِ) . وهذا أكثرُ من قولك : (كِساوَانِ) و (رِدَاوَانِ) هذا الذي ذكرتُهُ فيما آخره همزةٌ قبلها ألفٌ من أحكامِهِ في التّثنية هو مذهبُ سيبويه ومسطّرٌ في كتابه .(١)

وما قبلَ الياءِ والألفِ في التّثنيةِ مفتوحٌ أبداً ، ونونُهُ مكسورةٌ ، وقد تفتحُ قليلاً نحو قولِ الشّاعرِ :

فَعْلَتُهُ لاتنقضي شهرينَــه شَهْرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيْنَهْ (٢)

ففتحَ النّونَ في (شهرينَ) و (جمادينَ) . وهذه النّونُ في مذهبِ سيبويه كأنّها عوضٌ من حركةِ الإعرابِ (٣) ومن التّنوينِ اللذين كانا في المفردِ ، فأجرى عليهما حكمَ حركةِ الاعرابِ مع الألفِ واللّامِ فثبتت معهما في قولك : الرّجُلانِ ، كما تثبت الحركةُ في قولك : الرّجُلُ . وأجرى عليها حكمَ التّنوينِ مع الإضافةِ نحذفت في قولك : رجُلا زيدٍ ، كما يحذفُ التّنوينُ في قولك : رجُلُ زيدٍ . فهذه النّونُ تسقطُ للإضافةِ أبداً .

وتسقطُ أيضاً لتقصيرِ صلةِ الموصولِ في نحو قولك : جاءني الضّاربا زيداً ، فزيداً مفعولٌ بالضّاربان ، وحذفتِ النّونُ لأنّ (ضاربان زيداً) وقعَ صلةً للألفِ واللّامِ لأنّهما

---

(١) انظر الكتاب : ٣/٣٩١ ــ ٣٩٢ .

(٢) من الرجز ، شرحه البغدادي في الخزانة : ٣/٣٣٨ ، وذكر أنه لامرأة من فقعس وأنشد قبله :

يارُبَّ خالٍ لك من عرينــه حج على قليص جوينــه

وروى مكان (فعلته) نسوته ، انظر الانصاف : ٢/٧٥٥ ، وشرح المفصل ٤/١٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/١٤٢ ، والجمهرة : ٣/٤٨٨ .

(٣) انظر الكتاب : ١/١٧ .

بمعنى (الَّذِى) ، فلمّا طَالَ الاسمُ بالصِّلةِ حذفتِ النُّونُ تخفيفاً وتقصيرًا لطولِ الصِّلـــةِ وهنا انتهى الكَلَامُ في التَّثنيةِ ، واللهُ الموفِّق .

* * * * *

وأمَّا الجَمْعُ فالاسمُ الَّذِى يفهم ذلكَ منه على أربعةِ أقسامٍ : اسمُ جَمْعٍ ، واسمُ جِنْـــسٍ وجَمْعُ سلامةٍ ، وجَمْعُ تكسيرٍ .

فاسمُ الجَمْعِ : ما يفهمُ منه الجَمْعُ ولا واحدَ له من لفظِه نحو : رَهْطٌ ، وقومٌ ، وخَيلٌ .

واسمُ الجِنْسِ : ما بينه وبين واحدِه حذفُ التاءِ نحو : شَجَرةٌ وشَجَرٌ ، وتمرةٌ ، وتمْرٌ ، ونَخْلةٌ ونَخْلٌ .

وجَمْعُ السَّلامةِ ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ نحو : زَيْدٌ ، وزيدِين ، وهِنْدٌ / وهِنْدَات . (١٢/أ)

وجَمْعُ التكسيرِ : ما تغيَّرَ فيه بناءُ الواحدِ للدلالةِ على الجَمْعِ نحو : رَجُلٍ ورِجَـــالٍ ، وهذا التغيُّرُ يكونُ بزيادةٍ نحو : (كَمْءٍ) للواحدِ ، و (كَمْأَة)[(١)] للجَمْعِ ، فغيَّروا الجَمْعَ عن الواحدِ بزيادةِ التاءِ .

ويكون أيضاً بنقصٍ نحو : رَغِيفٍ ورُغْفٍ ، وكثيبٍ وكُثُبٍ .

وقد يكونُ بتغيير حركةٍ واحدةٍ أو حركتين فأكثر من غير زيادةٍ ، نحو : فَرَسٌ وَرْدٌ[(٢)] ، وخيلٌ وُرْدٌ ، ونحو أَسَدٌ وأُسْدٌ .

---

(١) الكمء : نبات ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . قال سيبويه : ليست الكمأة بجمع كم . لأن فَعْلَة ليس مما يكسر عليه فَعْل ، انما هو اسم للجمع . وقـــال ابو خيرة وحده : كمأة للواحد وكمء للجميع . وحكى عن أبي زيد أن الكمأة تكـــون واحده وجمعا . انظر الكتاب : ٦٢٤/٢ ــ ٦٢٥ ، واللسان : (كمأ) ، واصلاح المنطق : ١٤٨ ــ ١٤٩ .

(٢) يقال للفرس : (وَرْدٌ) وهو بين الكميت والأشقر . قال ابن سيده : الورد لـــون يضرب الى صفرة حسنة في كل شيء . والجمع : وُرْدٌ ، ووِرَادٌ . انظر اللســـان : (ورد) .

وقد تجتمع الزيادةُ والنقصُ وتغيُّر الحركاتِ نحو : رغيف ورُغْفان ، وكُثَيِّب وكُثْبان .

وتجتمع أيضًا الزيادةُ مع تغيُّر الحركاتِ نحو : رَجُل ورِجَال .

وربّما كان التغيُّرُ مقدّراً في النيّةِ لا لفظاً نحو قولهم : (فُلْك) في الواحدِ ، و (فُلْك) في الجمعِ ، فهذا اللّفظ يستعملُ للواحدِ وللجمعِ ، قال عزّ وجلّ : (في الفُلْكِ المَشْحُونِ)(١) فهو هنا مفردٌ ، وقال سبحانَهُ : (حَتَّى إذا كُنْتُم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بهم ..)(٢) ، فهو هنا جَمْعٌ لأنّه أعادَ عليه ضميرَ جماعةِ المؤنّث ، وهو النّونُ في (جَرَيْنَ) . وكذلك أيضاً قولـه تعالى : (والفُلْكِ التّي تجْري في البَحْرِ)(٣) . فإذا كان جمعاً قُدِّر أنّه مغيَّرٌ عن المفردِ ، وكأنّ حركاتَه مخالفةٌ لحركاتِ المفردِ ، فالضّمةُ في فاءِ (فُلْك) إذا كان جَمْعاً غيرُها إذا كان مفرداً .

وإنّما اشترطَ في التغيُّر أنْ يكونَ للدلالةِ على الجَمْعِ تحرّزاً من التغيُّرِ في (صَحَفات) و (جَفَنَات) ونحوهما ، فإنّ هذا جمع سلامةٍ وإن كان قد تغيَّر فيه بناءُ الواحدِ ، ألا ترى أنّ الحاءَ في (صَحَفات) مفتوحةٌ ، وفي مفردِهِ الّذي هو (صَحْفَة) ساكنةٌ ، وكذلك الفاءُ في (جَفَنَات) وجفنة . وإنّما كان هذا جمع سلامةٍ وإن كان التغيُّرُ حاصلاً لأنّ هذا التغيُّرَ إنّما هو للفرقِ بين الأسماءِ والصِّفاتِ ، تغيّر العينُ في جَمْعِ الأسماءِ نحو : (صَحَفَات) وتبقى على سكونها في جَمْعِ الصِّفات نحو : امرأة ضَخْمَة ، ونساءٌ ضَخْمَات .

والدلالةُ على الجَمْعِ في نحو : (صَحَفَات) و (جَفَنَات) إنّما هي من جهةِ لحاقِ الألفِ والتّاءِ في الآخر ، لا من جهةِ التغيُّر الكائنِ في العين .

واعلم أنّ جمعي السّلامة والتكسير ممّا يشترطُ فيهما خمسةُ الشروطِ المتقدّمة في التّثنيةِ ، فقول العَرَبِ : هَؤُلاءِ ، والّذين ، وأَنْتُم ، ونحو ذلك ممّا وُضِعَ في الأصل

---

(١) من الآية : (٤١) من سورة يس .

(٢) من الآية : (٢٢) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٣ / ٥٧٧ .



الدالة على الجمع وليس بجمع مبنيٍّ على واحدٍ ، لأنَّ المبهماتِ والموصولاتِ والمضمراتِ ليست بمعربةٍ ، ولا يصحُّ تنكيرُها على حسبما تقدَّم في التثنية في قولهم : هذان واللذان .

والمقصودُ بالكلامِ في هذا الباب إنَّما هو جمعُ السَّلامة خاصَّةً ، وهو على ضربين : جمعٌ بالواوِ والنُّونِ في الرَّفعِ ، وبالياءِ والنُّونِ في النَّصبِ والجرِّ ، وهو المسمَّى جمعُ مذكرٍ سالماً نحو : زيدُون .

وجمعٌ بالألفِ / والتاءِ مطلقاً وهو المسمَّى جمعُ مؤنَّثٍ سالماً نحو : هندات . (١٢/ب)

فأمَّا الضَّربُ الأولُ وهو الجمعُ بالواو والنُّون ، أو بالياءِ والنُّون

فالاسمُ الذي تريدُ أنْ تجمعَه كذلك إمَّا أنْ يكونَ مصغَّراً أو مكبراً ، فإن كان مصغراً اشترطُ فيه زيادةٌ للخمسةِ المتقدِّمة ثلاثةُ شروطٍ : الذكوريةُ في المعنى ، والعقلُ ، والخلو من تاء التَّأنيثِ (١) نحو : زُيَيْد ، ورُجَيْل ، وأُحَيْمِر ، وسُكَيْران ، وصُبَيِّر ، إذا كانت هذه الثَّلاثة صفاتٍ لرجل ، فتقول : زُيَيْدون ، ورُجَيْلون ، وأُحَيْمِرون وسُكَيْرانون ، وصُبَيْرون ، لاجتماعِ الشُّروطِ الثَّلاثةِ في هذه كلِّها .

و (رُجَيْل) تصغيرُ (رَجُل) ، و (أُحَيْمِر) تصغيرُ (أَحْمَر) ، و (سُكَيْران) تصغيرُ (سَكْران) ، و (صُبَيِّر) تصغيرُ (صَبُور) ، وهذه ونحوها إذا لم تكن مصغرةً لايجوز جمعُها بالواوِ والنُّونِ على ما سيأتي .

ولا يجوزُ هذا الجمع في مثل : (زُيَيْنب) تصغيرُ (زينب) ولا (قُوَيْئِم) تصغيرُ (قائم) صفةً لغير عاقل ، ولا (حُمَيْزة) تصغيرُ (حَمْزة) اسمُ رجلٍ ، لِفَقْدِ الشَّرطِ الأوَّلِ من (زُيَيْنب) والثَّاني من (قُوَيْئِم) والثَّالث من (حُمَيْزة) .

وإن كان مكبراً ، فإمَّا أنْ يكونَ جامداً أو مشتقاً . فإن كان جامداً وهو الذي لم يؤخذ من المصدر نحو : زيد ، اشترطَ فيه أربعةُ شروطٍ .

الذكوريةُ في المعنى ، والعلمية ، والعقلُ ، والخلو من تاء التَّأنيث . فتقول في

---

(١) خالف في هذا الشرط الكوفيون وابن كيسان ، فأجازوا في جمع : طلحة وحمزة : طلحون وحمزون . انظر الانصاف : ١/ ٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٤٧ .

(زيد) : (زيدون) لاجتماع الشروط فيه ، وكذلك تقولُ في (حُبْلَى) اسم رجلٍ : حُبْلَون .

وفي (ورقاء) و (حمراء) اسمي رجلٍ أيضاً : (ورقاوون) و (حمراوون) . ولا يجوز لك في (هندٍ) لنقص الشرط الأول ، ولا في رجلٍ لنقص الثاني . ولا في (لاحقٍ) ، و (واشقٍ) من أسماء الكلاب لنقص الثالث ، ولا في (حمزة) لنقص الرابع .

فإن كان مشتقاً وهو المأخوذ من المصدر نحو : (قائم) (١) و (قاعد) اشترط فيه أيضاً أربعة شروطٍ : الذكورية في المعنى ، والعقل ، أو التنزيل منزلة ذي العقل ، والخلو من تاء التأنيث ، وألاّ يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

والذي يمتنع مؤنثه من ذلك ، ما كان من الصفات على وزن (أفعل) ومؤنثه (فعلاء) أو لا مؤنث له ، أو على وزن (فعلان) ومؤنثه (فعلى)

وكل صفةٍ تكون في المؤنث بغير تاء . مثال (أفعل : فعلاء) : أحمر وحمراء ، وأخضر وخضراء ومثال (أفعل) لا مؤنث له قولهم : رجل آلى ، إذا كان كبير الألية ، لا يستعمل له مؤنث من لفظه ، بل يقال : (عجزاء) . ومثال (فعلان : فعلى) : سكران وسكرى ، وعطشان وعطشى . ومثال الصفة الكائنة في المؤنث بغير تاءٍ : صبور ، وشكور وقتيل . فكل هذه لا يجمع المذكر منها بالواو والنون ، لأن المؤنث لا يجمع بالألف والتاء .

فإن سُمّي بشيءٍ عاقل ، جُمع ما كان منها اسماً لمذكر بالواو والنون / مطلقاً ، (١٢/أ)
وما كان منها اسماً لمؤنث بالألف والتاء مطلقاً .

ولا يعتبر بعد التسمية كونه قبلها صفةً لمذكر أو لمؤنث ، لأنه إذ ذاك دخل في قسم الأعلام ، فإذا قلت : مررت برجلٍ عالمٍ ، جاز الجمع بالواو والنون لوجود الشروط الأربعة ، فتقول : مررت برجالٍ عالمين ، وجاءني رجال عالمون . قال تعالى : (وما يعقلها إلا العالمون) (٢) .

---

(١) كلمة (قائم) مكررة في الاصل .

(٢) من الآية : (٤٣) من سورة العنكبوت .

ومثالُ ما تنزّل منزلةَ ذي العقلِ من غيرِ العاقلِ فجمع لذلك بالواو والنّون قوله تعالى :
(إنّي رأيتُ أحدَ عشرَ كوكبًا والشّمسَ والقمرَ رأيتهمْ لي ساجدينَ) (١) فـ (ساجدين)
هنا من صفة الأحد عشر كوكبًا والشمس والقمر ، فهي واقعةٌ على غيرِ عاقلٍ ، لكنّها عوملت
معاملةَ العاقلِ لاتّصافِها بالسُّجودِ فجمعت صفتُها جمْعَ صفةِ العاقلِ ، ولذلك أيضًا عادَ
عليها ضميرُ العاقلين في قوله عز وجلّ (رأيتهم) لأنّ هذه الميم المتصلة بالهاء في (هم)
أو بالكاف في (كم) لاتكون إلاّ في ضمير العاقلين • وكذلك أيضًا الواوُ في مثلِ : (فعلـوا)
و (يفعلُون) و (افعلُوا) لاتكون إلاّ للعاقلين •

فإن وجدت شيئًا من هذه في غير العاقلين حكمت بأنّ ذلك إنّما كان بعد تنزيله
منزلة العاقلين كـ (رأيتهم) في هذه الآية • وكذلك أيضًا في قوله تعالى : (فجعلهم
جُذاذًا) (٢) • يعني الأصنام عوملت معاملةَ العاقلِ لعبادة الكفار إيّاها • وكذلك قوله
تعالى : (قالَتْ نملةٌ يا أيُّها النّملُ ادخلُوا مساكنَكُمْ لايحطِمنّكُمْ ...) (٣) • فأتى بالواو في
(ادخلوا) وبـ (كم) في (مساكنكم) و (يحطمنكم) اجراءً للنّملِ مجرى ذي العقل
لوجودِ الكّلامِ منها إذ ذاكَ •

ومثله أيضًا قوله سبحانه : (كُلٌّ في فلكٍ يسبحُونَ) (٤) • يعني الشمس والقمر والنُّجوم •
أتى بضميرِها واوًا في قوله : (يسبحُونَ) ، اجراءً لها مجرى العاقل لطاعتِها وانقيادِها
بالتّسخيرِ وأنّها كانت تَعبدُ ، وعادَ هذا الضّميرُ على النجوم مع الشمس والقمر ، وإن كان
لم يجر للنجوم ذكر ، لأنّها فهمت من سياقِ الكلام حيثُ ذكر الشمس والقمر •

وأنشدَ سيبويه لمّا تكلّم في هذه الآي :

---

(١) من الآية : (٤) من سورة يوسف •

(٢) من الآية : (٥٨) من سورة الأنبياء •

(٣) من الآية : (١٨) من سورة النمل •

(٤) من الآية : (٣٣) من سورة الانبياء • وفي سورة يس آية : (٤٠) : (وكل في
فلك يسبحون) •

شَرِبتُ بِهَا والدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ ... إذا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فتَصَوَّبُوا (١)

فجمعَ بالواو والنون (٢) في قوله (بَنُو)، وأتى بالضمير واواً في قوله (دَنَوا) و(تَصَوَّبوا) و(بنات نَعْشٍ) هي أنجمٌ معلومةٌ، عاملَها معاملةَ العاقل، لأنها كانت تُعبَدُ، وكانوا يعتقدونها تفهمُ الكلامَ وتؤمر فتطيع بمنزلة الآدميين.

والاسمُ الذي تريدُ أنْ تجمعَهُ هذا الجمع تلحقه العلامتين: الواوُ والنونُ رفعاً، والياء والنون نصباً وجرّاً، ويكون حكمُ آخره / في التغيير وعدمه كحكمه في التثنية، إلا في (١٢/ب) موضعين:

أحدُهُمَا: المنقوصُ مطلقاً، مقيساً كان أو غيرَ مقيسٍ، وحكمه ألاَّ يردَّ إليه المحذوفُ مطلقاً، وإن كان آخر المنقوص بقياسٍ ثابتاً حذفته، فتقول في جمع (قاضٍ)، من جاءني قاضُونَ، وفي مررتُ بقاضٍ: مررتُ بقاضين. قال تعالى: (فَأُولَئِكَ هُمُ العَادُونَ) (٣). والواحد (عَادٍ)، وقال سبحانه وتعالى: (بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ) (٤). والمفرد (عَمٍ)، وقال عزَّ وجلَّ: (إِنِّي لِعَمَلِكُم مِنَ القَالِينَ) (٥). وواحده (قالٍ) وهو المبغض من قليت الشيء إذا أبغضته.

وإذا جمعت شيئا من هذا والياء فيه ثابتة حذفتها نحو: رأيت قاضياً، تقول في جمعه: رأيت قاضين. وتقول في جمع أب: (أبون) رفعاً و(أبين) نصباً وجرّاً، فلا تردُّ إليه المحذوفَ الذي هو الواو، لأنَّه من الأبوة، قالَ الشَّاعرُ:

---

(١) من الطويل للنابغة الجعدي، يصف خمرا باكرها بالشرب عند صياح الديك. ويروى (تمززتها) مكان (شربت)
انظره في ديوانه: ٤، والكتاب: ٤٧/٢، ومجاز القرآن: ٢٧٦/١، ٣٨/٢، ٨٣، ٩٣، وشرح المفصل: ١٠٥/٥، والمغني: ٣٦٥/٢، والخزانة: ٤٢١/٣.

(٢) أي المحذوفة للاضافة.

(٣) من الآية: (٧) من سورة المؤمنين.

(٤) من الآية: (٦٦) من سورة النمل.

(٥) من الآية (١٦٨) من سورة الشعراء.

فلمّا تفقّدن أصواتنـــا بكين وفدّيننا بالأبينـــا (١)

وكذلك أيضاً تقول في أخ : (أَخُون) رفعاً ، و (أخين) نصباً وجرّاً ، ولا تردُّ إليه المحذوفَ الذي هو الواوُ . وقالَ الشّاعرُ :

وكانَ لنا فزارةُ عمّ سـوءٍ وكنتُ له كشرِّ بني الأخينـا (٢)

وقال آخر :

فقلنا : أسلموا إنّا أخوكم فقد برئت من الإحَنِ الصدورُ (٣)

ف (أخو) من قوله (أخوكم) جَمْعُ (أخ) بالواو والنُّون ، وأصلُه (أخون) لكنّه حذفَ النُّونَ للإضافة إلى الضّمير ، ويدلُّك على أنّه جَمْعٌ وليس بمفردٍ وقوعُه خبراً لجمعٍ وهو

---

(١) من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي من شعراء الجاهلية ، يفخر بآباء قومه وبأمهاتهم .
وهو من شواهد سيبويه : ٤٠٦/٣ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، وشرح التسهيل : ١٠٦/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٧/٢ ، وفيهما كلها (تبين) مكان (تفقدن) والجمهرة : ٤٨٥/٣ ، والمخصص : ١٧١/١٣ ، واللسان (أبى) وروايته : فلما تعرفن أصواتنا ... والخزانة : ٢٧٥/٢ ــ ٢٧٦ .
والشاهد فيه : جمع (أب) جمع سلامة على (أبين) وهو جمع غريب لا يقاس عليه .

(٢) من الوافر لعقيل بن علقة . وفزارة : أبو حي من غطفان ، والسوء بالفتح : المؤذي ، يقال : رجل سوء بالفتح والاضافة ، وعمل سوء .
انظر المقتضب : ١٧٤/٢ ، والخزانة : ٢٧٦/٢ ــ ٢٧٨ ، والنوادر : ١١١ ، والبيان والتبيين : ١٠/٢ ، وشرح التسهيل : ١٠٦/١ .

(٣) من الوافر ، للعباس بن مرداس السلمي . وهو من شواهد : المقتضب : ١٧٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٨/٢ ، والمحتسب : ١١٢/١ ، وابن قتيبة في تأويل مشكل اعراب القرآن : ٢٨٥ ، وذكر أنه من وضع المفرد موضع الجمع ، والمخصص ٢١٨/١٣ ، وذكر أنه جمع (أخ) وكذلك في اللسان (أخا) وفيه (سلمت) مكان (برئت) ، ومجاز القرآن : ٢٩/١ ــ ١٢١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل : ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل : ١٠٦/١ ، والخزانة : ٢٧٧/٢ .

الضمير المتصل بأن فى قوله (إِنَّا) ألا ترى أنك لا تقول : إِنَّا قائمُ ، ولا بُدَّ من جمع الخبر فتقول : إِنَّا قائمونَ .

والأصل فى قولك : القاضون (القَاضِيُونَ) فاستثقلت الضمة على الياء مع تحرك ما قبلها فنقلت حركتها الى ما قبلها وهو الضاد ، وقد كانت مكسورة ، فازدحم عليها الحركتان فغلبت حركة الياء المنقولة واذهبت الكسرة . وإنَّما وَجَبَ ذلك لأنَّ الحكمَ للطارئ ، والضَّمةُ هى الطَّارئةُ على الضَّاد ، لأنَّها منقولةٌ من الياء فثبتت لأنَّ الحكمَ لها ، وأزيلت الكسرةُ ، فلما نقلت حركةُ الياءِ بقيتْ ساكنةً ، والواوُ بعدها ساكنةٌ ، فاجتمع ساكنان فحُذِفَ الأوَّل لالتقائهما وهو الياء .

وكذلك إذا قُلْتَ : القاضين فى النَّصب والخَفْضِ ، أصلُه : القاضِيين ، فاستثقلت الكسرة فى الياء مع تحرك ما قبلها ، فسكنت الياء ونقلت كسرتها الى ما قبلها ، واجتمع اذ ذاك ساكنان كما تقدم فحذفت الياء لالتقائهما .

والموضع الثَّانى : المقصورُ ، وحكمه أنْ تحذفَ الألفَ مطلقاً وتبقى ما قبلها على فتحه ، فتقول فى : مُوسَى : (مُوسَوْنَ) رفعاً ، و (موسين) نصباً وجراً . قال تعالى : / (وَأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ) (١) . وقال سبحانه : (وإنَّهم عِندَنَا لمنَ المُصْطَفَيْنَ) (٢) . فما قبل الياء فى المقصور وحدَهُ مفتوح أبداً ، وفى غيره يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً نحو : زيدون ، وزيدِين وقاضُون و قاضِين . وأما قول الشَّاعر : (١٤/أ)

تهددُنى وتوعدُنى رُوَيْداً ... مَتَى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينَا (٣)

---

(١) من الآية : (١٣٩) من سورة آل عمران .

(٢) من الآية : (٤٧) من سورة (ص) .

(٣) من الوافر لعمرو بن كلثوم التغلبى ، من معلقته المشهورة ، يخاطب به عمرو بن هند ملك الحيرة بعد أن قتله . ورويدا : أى تمهلا . ورواية الزوزنى والتبريزى: تهددنا وأوعدنا ... ورواية الجمهرة : تهددنا وتوعدنا ...

انظر جمهرة أشعار العرب : ٣٥٢ ، والخصائص : ٢/٣٠٢ ، وفقه اللغة وسر العربية : ٣٦٤ ، والممتع : ١/١٤٣ ، والتذييل : ٦/٧٨ ، والمزهر : ٢/٢٥ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/١٨٥ ، وشرح السبع للزوزنى : ٢١٤ ، وشرح العشر للتبريزى : ٢٤٦ .

فقد كان القِياسُ أنْ يقولَ : (مَقْتَيْن) كـ (مصطفَيْن) لأنَّ واحدَهُ (مَقْتَوٌّ) مقصورٌ كمصطفى ، وفي توجيهه قَوْلانِ للنَّحويين :

أحدُهُما : أنّهُ على حَذْفِ ياءَي النَّسَب وكان الأصل : مَقْتَوِيِّين وهو جمع (مَقْتَوِيٍّ) والصِّفةُ قد تلحقها ياءا النَّسَب لقصدِ المبالغةِ كقوله :

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيٌّ ... والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ (١)

يريد : والدَّهر بالإنسان دَوّارٌ .

أو يكون (مَقْتَى) هنا اسمُ مصدرٍ من (القَتْو) ومعناه الخدمة كـ (مَضْرَب) تريدُ : الضَّرب ، ثُمَّ لما أرادوا الوصفَ به ادخل عليه ياءَي النَّسَب ، وإن كان الأكثر في المصادر ألاَّ يكونَ فيها ذلك ، وإنَّما يكون فيها الاشتقاق ، ألا ترى أنَّك إذا أردتَ الوصفَ بالضَّرب اشتققت منه لفظَ ضارب أو مضروب ، ولا تقول : (ضَرْبِيٌّ) إلاَّ قليلاً ، فيكون البيتُ على هذا من هذا القبيل ، أو يكون (مقتى) اسم مكان القتو كـ (مرمى) اسم مكان الرمي ثم نُسِبَ إليه .

والقولُ الثَّاني : إنَّهم قد شَذُّوا في تكسير (مَقْتَوٌّ) حيثُ قالُوا : (مَقَاتُوَةٌ) فصحَّحُوا الوَاوَ ، وكان القياسُ (مَقَاتِيَه) لأنَّ الواوَ إذا وقعتْ لاماً بعد كسرةٍ قلبتْ ياءً ، فلمَّا

---

(١) من الرجز للعجاج ، يخاطب فيه نفسه فيقول : أتطرب الى اللهو طرب الشبان وأنت شيخ مسن ؟ . والقنسري : الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر ، دواري : أي ذو دوران ، يدور بالانسان مرة كذا ومرة كذا ، والطرب : خفة الشوق ، وبعده :

أفنى القرون ، وهو قعسري

والقعسري : القوي الشديد ،

وهو من شواهد سيبويه : ١/٣٣٨ ، والتبصرة : ١/٤٧٣ ، والايضاح : ١/٢٩٢ والخصائص : ٣/١٠٤ ، ٢٠٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٢٦٢ ، والمقرب : ٢/٥٤ ، والهمع : ٣/١٢٢ ، واللسان (قنسر) .

شذّوا في التكسير وحافظوا على بقاء الأصل الذي هو الواو ـ وإن كان موجب تغييرها موجوداً ـ شذّوا أيضاً في جمع السلامة فأبقوا الواو لأنها الأصل فقالوا : (مَقْتَوُون) في الرفع ، و (مَقْتَوِين) في النصب والجرّ (١) والوجه الأول وهو حذف ياء النسب ذكره (٢) الفارسيّ في الإيضاح (٣) .

ومعنى قوله (متى كنّا لأمك مقتوينا) أي متى كنّا لأمك خدّاما .

والأصل في قولك (مُصْطَفَون) و (مُصْطَفَين) : مصطفيُون ، ومصطفيِين ، فتحركت الياء التي بعد (الفاء) (٤) وانفتح ما قبلها ، فسكنت وانقلبت ألفاً ، فصار اللفظ (مصطفاون) و (مصطفاين) فاجتمع ساكنان الألف والواو أو الياء بعدها ، فحذف الأول لتقائهما وهو الألف ، وهكذا الكلام على جمع المقصور كله ، فلام الكلمة أبداً فيه محذوفة ، فوزن (مصطفون) في اللفظ : (مُفْتَعَوْن) ومصطفين : (مُفْتَعَين) ، ووزنه في الأصل : (مُفْتَعَلُون) و (مُفْتَعَلِين) ، وما عدا هذين الموضعين وهما المنقوص والمقصور فحكمه في الجمع بالواو والنون على ما تقدّم في التثنية ، فتقول في زيد : زيدُون ، وفي (قرّاء : قرّاءون) وفي (حَمْراء) اسم رجلٍ (حَمْراوون) وقال سيبويه في رجلٍ اسمه (ورقاء) ورقاوون (٥) ، وورقاوين .

وكذلك / أيضاً تقول في جمع زكرياء ـ زكرياوون ، وزكرياوين ، وأمّا في لغة من قصره (١٤/ب) فقال : (زكريا) وقد قرئ بها (٦) ، فتقول في جمعه : (زكريون) رفعا ، و (زكريين)

---

(١) نقل الرضي في شرح الكافيه : ٢/ ١٨٥ : عن أبي زيد وأبي عبيدة أن بعض العرب يعرب مقتوين بالحركات ، ومنهم من يستعملها للمفرد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد ، وانظر الكتاب : ٢/ ٤١٠ .

(٢) في الأصل : (ذكر) .

(٣) الإيضاح والتكملة : ٢/ ٤٤ ، وانظر المسائل البغداديات ص : ٥٧٥ .

(٤) في الأصل (الطاء) وهو تحريف .

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٩٨ .

(٦) قرأ عاصم وحمزة والكسائي : (زكريا) قصورا من قوله تعالى : (... وكفلها زكريا ...) في سورة آل عمران آية : (٣٧) وقرأ ابو بكر :(زكرياء) بالمد . انظر حجة القراءات ص ١٦١ .

نصباً وجرّاً ، لأنّه على هذه اللّغة مقصورٌ كموسى . وتقول في جَمْع كساء ، ورِداء ، وعِلْباء ، وحِرْباء إذا سمّيت بشيءٍ منها رجلاً : كِساءُون ، ورِداءُون ، وعِلْباءُون ، وحِرْباءُون . وإن شئتَ قلبتَ الهمزةَ واواً فقلت : كِساوُون ، ورِداوُون ، وعِلْباوون ، وحِرْباوون (١) . وهذا على حسب ما تقدّم في التّثنية .

ونونُ الجَمع مفتوحةٌ أبداً وقد تكسرُ ، وعليه جاءَ قولُ الشّاعر :

وماذا يَدَّرِي الشُّعراءُ منّي　　　وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ (٢)

فكَسَرَ النّونَ في (الأربعين) وهو ممّا جاء على طريقةِ جَمْعِ المذكرِ السّالمِ . وتسقطُ هذه النون للإضافةِ أو لتقصيرِ الصّلة كنون التّثنيةِ نحو : قاضو زيد ، والضاربو زيداً ، وحكمها في كونها كالعوض من الحركة ، والتنوين في مذهبِ سيبويه كحكم نونِ التّثنية على ماتقدم .

وأمّا الضّربُ الثّاني من ضربي جَمْعِ السّلامةِ وهو الجَمْعُ بالألفِ والتّاءِ ، فلا يكون قياساً إلاّ في أحدِ خمسة أجناسٍ :

في كُلِّ اسمٍ فيه تاءُ التّأنيث مطلقاً لمذكرٍ كان أو لمؤنثٍ نحو : عائشات ، وحمزات في جمع عائشة ، وحمزة ، إلاّ ما لا بالَ له من ألفاظٍ قليلةٍ ، كخمسة ونحوها من ألفاظ

---

(١) انظر الكتاب : ٣٩١/٣ .

(٢) من الوافر ، لسحيم بن وثيل الرياحي ، شاعر مخضرم ، كان شريفا في قومه . وقد وجدته في ديوان جرير ص ٤٧٥ ، من قصيدة يخاطب فيها (فضالة) حين أوعده بالقتل .
دري : يقال أدراه يدريه اذا ختله وخدعه . يقول كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة .
وهو من شواهد المبرد في المقتضب : ٣٣٢/٣ ، والتبصرة : ٥٤٧/٢ ، والمشوف المعلم : ٢٧٠/١ ، وشرح المفصل : ١١/٥ – ١٣ ، والمخصص : ١٠٣/١٧ ، وشرح التسهيل : ٩٣ ، والتصريح : ٧٩/١ ، والاشموني : ٨٩/١ ، والهمع ١٦٤/١ ، والدرر : ٢٢/١ ، والخزانة : ٤١٤/٣ ، ويروى (تبتغي) مكان (تدري) . ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس

العدد ، وكامرأة ، وشفة ، فلا يقال : امرات ، ولا شفات ، قاله أبو الحسن الأُبَّذِيّ(١) رحمه الله .

وفي كُلِّ اسم عَلَم لمؤنّثٍ عاقلٍ نحو : هندات في (هند) . وفي كُلِّ اسمٍ مصغَّرٍ يمتنعُ من الجمعِ بالواوِ والنّونِ نحو : (دُرَيْهِمات) و (كُتَيِّبات) في جَمْع دُرَيْهِم وكُتَيِّب . وفي كُلِّ صفةٍ لما لا يعقل مذكرًا كان أو مؤنّثًا نحو : أيّامٍ معدوداتٍ ، وليالٍ معدوداتٍ . وفي كُلِّ نكرةٍ في آخرها ألفُ التأنيث المقصورة أو الممدودة نحو : حُبْلَى وصَحْراء ، تقول : حُبْلَيات ، وصَحْراوات . ويستثنى من هذا الصّفة التي على وَزْن (فَعْلاء)(٢) ومذكرها على (أَفْعَل) أو لا مذكر لها(٣) نحو : (حمراء)و (عجزاء) تعني الكبيرة العجز ، وليس لهذا مذكر من لفظه إنّما يقال : رجل آلى .

ويستثنى أيضاً الصِّفة التي على وَزْن (فَعْلَى) ومذكرها على (فَعْلان) نحو : سَكْرَى وعَطْشَى ، تقول في المذكّر : سَكْران ، وعَطْشان ، فإن اخرج هذا المستثنى عن الوصفية إلى الاسمية جاز جمعُه بالألفِ والتّاءِ ، لأنّه إذ ذّاك ليس له مذكرٌ على (أَفْعَل) أو (فَعْلان) ومن هذا ما جاء في الحديث : (لَيْسَ في الخَضْرَواتِ صَدَقة)(٤) ، فالخضرواتُ جَمْعُ

---

(١) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني والأبذي أبو الحسن ، كان نحويا ذاكرا للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على أغراضه ، توفي سنة (٦٨٠هـ) . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/١٩٩ . وانظر رأيه في شرحه للمقدمة الجزولية ص : ٤٢ .

(٢) وقد أجاز ابن كيسان جمع الصفة التي وزن (فعلاء) و (فعلى) بالألف والتاء نحو : حمراء : حمراوات ، وسكرى : سكرايات ، كما اجاز في المذكر أحمرون وسكرانون . شرح الكافية للرضي : ٢/١٨٧ .

(٣) قال الصبان : ١/٩٢ : (واختلف في (فعلاء) الذي لا (أفعل) له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع في (حمراء) تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ، ومنعه غيره) ، وانظر الهمع : ١/٧٠ .

(٤) أخرجه الترمذي في سننه : ٢/٧٥ ، (كتاب الزكاة) حديث رقم (٦٣٢) ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٤/١٢٩ ، والدارقطني من عدة طرق : ٢/٩٤ — ٩٨ وضعفه السيوطي في الجامع الصغير : ٢/١٣٧ .

(خَضْرَاء) اسماً لجميع الخُضَرِ ، ولم يجمع كذلك باقياً على وصفيته . ولا يجمع بالألف والتاءِ من غيرِ هذه الأجناسِ الخمسةِ إلاّ ما شذّ كقولهم : (حَمّامات) و (سُرادِقات)(١) و (سماوات) و (أرضَات) . وزادَ ابنُ عصفور(٢) جنساً سادِساً / وهو كُلّ اسمٍ لا علامة (١٥/أ) فيه للتأنيث ، لمذكّرٍ كان أو لمؤنّثٍ غير علمٍ إذا لم تكسره العَرَبُ نحو : حَمّامات ، وسُرادِقات ، وسجِلّات ، لأنّ حماماً لم يجمع جمعَ تكسيرٍ وليس بعَلَم ، وكذلك (سُرادِق ، وسجِل) فجعَلَ ابنُ عصفورٍ وجَمعَ هذا الجنسِ بالألفِ والتاءِ قياساً مطّرداً(٣) ، وجُمهورُ النّحويين على خلافِ قوله .

وأَنّ قولَ العَرَبِ (حَمّامات ، وسُرادِقات ، وسجِلّات) من الشاذّ الّذي لا يقاسُ عليه .

والاسمُ الذي تريدُ جمعَهُ بالألفِ والتاءِ يكون حكمُ آخره في التّغيير وعدمه كحكمه في التثنية إلاّ في موضعٍ واحدٍ ، وهو ما آخره تاء التّأنيث ، فلا بُدّ من حذفِها نحو (شَجَرات ، وثَمَرات ، وعائِشات) في جمع : شجرةٍ ، وثمرةٍ ، وعائشة .

---

(١) قال في اللسان : (سرد ق) : السرادق : ما أحاط بالبناء ... وفي التنزيل (أحاط بهم سرادقها) في صفة النار أعاذنا الله منها ، قال الزجاج : صار عليهم سرادق من العذاب . والسرادق : كل ما أحاط بشيء نحو الشقة في المضرب ...)

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة ، وكانت بينهما منافرة ومقاطعة . صنف : الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وشرح الجمل ، ومختصر المحتسب لابن جني . توفي سنة ٦٦٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/٢١٠ .

(٣) انظر المقرب : ٢/٥١ .

بَابُ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ بِـــه

الفَاعِلُ : هو الاسمُ المرفوعُ(١) لفظًا أو تقديرًا ، المسندُ إليه فِعْلٌ أو جارٍ مَجْــرَاه ، تَامٌ ، مفرغٌ ، مُقَدَّمٌ ، غير مصوغ للمفعول .

فقوله(٢) (هو الاسمُ) لأنَّ الفاعلَ لايكونُ إلاَّ اسمًا نحو : قَامَ زيدٌ . فأمَّا (أَنَّ) و (أَنْ) و (مَا) المصدريات إذا كن مع صلاتهن فواعلُ ، فإنَّما جاز ذلك فيهن لأنَّهـــن يتقدرن بالمصادر ، وتلك المصادرُ هى الفواعلُ فى الحقيقةِ نحو : أعجبنى أنَّك تائـــمٌ ، وأعجبنى أنْ تمتَ ، وأعجبنى ما قمتَ . فالتقديرُ فى هذه المثل كُلِّها : اعجبنى قيامُــكَ ، ومثل (أعجبنى ما قمت) قول الشاعر :

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالــى ... وكَانَ ذَهَابهنَّ له ذَهابا(٣)

فـ(ماذَهَبَ) فى موضع الفَاعِلِ بيَسرُّ ، والتقديرُ : يَسُرُّ المرءَ ذَهابُ الليالى ، لأنَّ (ما) هذه مصدريَّة ، والمرءُ هو المفعول بيسرُّ ، تقدَّمه على الفاعِلِ .

وقوله (المرفوعُ لفظًا أو تقديرًا) أمَّا المرفوعُ فى اللَّفظِ فنحو : قَامَ زيدٌ ، وأمَّــــا المرفوعُ فى التَّقديرِ فكالفاعلِ المجرور بالباء الزائدةِ ، أو بمن الزائدةِ ، أو بإضافةِ المصدرِ المقدر بأنْ والفعل إليه نحو : كفى بزيدٍ عالمًا ، وما قَامَ من أحدٍ ، وعجبت من ضـــربِ زيدٍ عمرًا ، التَّقديرُ : كفى زيدٌ عالمًا ، وما قام أحدٌ ، وعجبت من أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمــرًا . قال تعالى : (كَفَى باللهِ شَهِيدًا)(٤) . أى : كفى اللهُ ، (وكَفَى بِربِّكَ هَادِيًا ونَصِيــرًا)(٥) . اى كفى رَبُّكَ . وقال سبحانه : (وَمَا تَأتِيهِم من آيةٍ من آياتِ رَبِّهِم إلاَّ كَانُوا عَنْهَـــا مُعْرِضِينَ)(٦) أى : وما تأتيهم آية من آيات ربهم ، وقوله من (آيات ربهم) فى موضــع

---

(١) انظر الجمل ص : ٢٣ .

(٢) أى المؤلف .

(٣) من الوافر ، ولم أقف على نسبته . انظره فى المفصل : ٢١٤ ، وشرح التسهيــل : ٢٥٢/١ ، والهمع : ٢٨١/١ ، والدرر : ٥٤/١ ــ ٥٥ .

(٤) من الآية : (٢٨) من سورة الفتح .

(٥) من الآية : (٣١) من سورة الفرقان .

(٦) الآية : (٤) من سورة الانعام . وانظر التبيان : ٤٨٠/١ .

الصفة لآية ، فمن الأولى زائدة ، والثانية للتبعيض وليست بزائدة .

وقوله (المسندُ إليه) أي الملصق به ليفيدَ الاخبارَ عنه فعلٌ أو جارٍ مجراه ، مثالُ الفعلِ : قَامَ زيدٌ ، الا تَرى أنَّ زيداً قد ألصق به (قام) وأفادَ الاخبارَ عنه في المعنى بالقيام .

ومثالُ الجاري مَجْرَى الفعلِ : مررتُ برجلٍ قَائمٍ أبوه ، فأبوه فاعلٌ ولم يسند إليه فعل ، وإنَّما أسندَ / إليه (قائم) وهو اسم فاعلٍ يجري مجرى الفعل . (١٥/ب)

ويجري مجرى الفعلِ في رفعِ الفاعلِ أشياءُ : اسمُ الفاعلِ نحو ما تقدَّم ، والأمثلةُ الَّتي تعملُ عملَه نحو : مررتُ برجلٍ صَوَّام أبوه ، والصِّفاتُ كُلُّها نحو : مررتُ برجلٍ حسن أبوه ، ومررتُ برجلٍ كريمٍ . فأبوه فاعلٌ بالصِّفةِ الَّتي هي حسن ، وكذلك الضَّميرُ المستترُ في (كريم) هو فاعلٌ به ، والمصدرُ المقدَّرُ بأنْ والفعلِ نحو : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، فزيدٌ فاعلٌ بضرب وتقديرهُ : من أنْ ضَرَبَ زيدٌ . والاسمُ الموضوعُ موضعَ الفعلِ مصدراً كان أو غيرَ مصدرٍ نحو : ضَرْباً زيداً ، فضرباً مصدرٌ موضوعٌ موضعَ فعله ، والتَّقديرُ : اضرب زيداً ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به وهو الذي كان مستتراً في الفعل ، ومثل هذا قوله تعالى : (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)(١) . أي فاضربوا الرِّقاب ، وفي (ضَرْب) ضميرٌ مستترٌ هو الفاعل .

وتقول أيضاً : إيَّاك والأسدَ ، والمعنى بَاعِد نفسَكَ من الأسد ، فإيَّاك اسم وليس بمصدرٍ مفعولٍ بإضمارِ فعْلٍ قائمٍ مقامه ، ففيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به ، وهو الضَّميرُ الَّذي كان في (باعد) .

ومن هذه الأشياء الجارية مجرى الفعلِ أيضاً أسماءُ الأفعالِ نحو : نَزالِ يازيدٌ ، تريد : انزلْ يازَيدُ ، فنزالِ اسمٌ لقولك (انزل) وفيه ضمير مستتر فاعلٌ مثله في (انزل) .

ومنها الظَّرفُ أو المجرور إذا وقع صفةً ، أو صلةً ، أو خبراً في اللفظ أو في الأصلِ ، أو حالاً نحو : هذا رجل عندك أبوه ، وهذا رجل في الدَّارِ أبوه ، وجاءني الذي عندك أبوه ، وجاءني الذي في الدَّارِ أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد في الدَّارِ أبوه ، هذا مثالُ

---

(١) من الآية : (٤) من سورة محمد (صلى الله عليه وسلم)

الخبر في اللفظ. ومثال الخبر في الأصل قولك : ظننت زيداً عندك أبوه ، وظننت زيداً في الدار أبوه ، ألا ترى أن (عندك) أو (في الدار) كان في الأصل قبل دخول (ظننت) خبراً للمبتدأ ، فلما دخلت (ظننت) نصبت المبتدأ والخبر ، فصار الظرف أو المجرور مفعولاً ثانياً لها ، وكذلك المفعول الثالث في باب (أعلمت) نحو : أعلمت زيداً عمراً عندك أبوه ، أو في الدار أبوه .

ومثال الحال : هذا زيد عندك أبوه ، أو في الدار أبوه ، فأبوه في هذه المثل كلها يجوز أن يكون فاعلاً بما قبله من الظرف أو المجرور ، لوقوعه في واحد من أربعة المواضع المذكورة . وكذلك أيضاً الظرف أو المجرور إذا اعتمد على أداة نفي أو أداة استفهام يرفع الفاعل كقولك : أعندك زيد ؟ أفي الدار زيد ؟ وما عندك زيد ، وما في الدار زيد ، فزيد يجوز أن يكون فاعلاً بما تقدمه من الظرف أو المجرور ، لاعتماده على ما ذكر .

ومن هذه الأشياء الظرف أو المجرور إذا وقع موقع الفعل في باب الاغراء نحو : عليك زيداً ، بمعنى (ألزمه) ، ودونك عمراً ، بمعنى (خذه) . قال الله تعالى : (عليكم أنفسكم)(١) / أي : ألزموا أنفسكم ، فالظرف هنا فيه ضمير مستتر فاعل به ، وكذلك (١٦/أ) المجرور .

وقوله (تام) وصف للفعل أو الذي يجري مجراه ، وهو تحرز من الأفعال الناقصة وما يجري مجراها نحو : كان زيد قائماً ، ومررت برجل كائن أبوه قائماً ، فزيد بعد (كان) ليس بفاعل إنما هو اسم لها . وكذلك أبوه بعد (كائن) اسم ، لأنه اسم فاعل من (كان) الناقصة ، وكذلك سائر أخواتها .

ومن أطلق من النحويين على اسمها فاعلاً(٢) ، وعلى خبرها مفعولاً ، فمجاز وتشبيه .

وقوله (مفرغ) تحرز من المبتدأ في مثل : قائم زيد ، ألا ترى أن زيداً هنا فيه

---

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) أطلق ذلك سيبويه حيث قال في الكتاب : ١/٤٩ (وإذا كانا (يعني اسم كان وخبرها) معرفة فأنت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب ...) وانظر الهمع : ٢/٦٣ .

صفات الفاعل من الرفع والاسناد ، لأن (قائماً) قبله اسم فاعل وهو خبره ، وعبر المبتدأ مسند اليه ، وغير ذلك من الصفات المذكورة في حد الفاعل موجود في هذا المبتدأ هنا ، سوى أن (قائما) قبله غير مفرّغ لأن يرفع زيدا ، لأنّه قد رفع ضميره مستتراً فيه . فبقوله في الحدّ (مُفرّغ) خرج هذا المبتدأ في هذا المثال ونحوه .

وقوله (مُقدَّم) يعني أنَّ الفعل أو الذي يجري مجراه لابُدَّ أنْ يكون متقدماً على الفاعل نحو ما تقدَّم من الأمثلة ، هذا مذهبُ البصريين ، والكوفيون لايشترطون (١) هذا ، ويجيزون تقدُّم الفاعل على الفعل أو الذي يجري مجراه ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

فَظَلَّ لَنا يومٌ لذيذٌ بِنَعمَةٍ ... فَقِلْ في مَقيلٍ نحسُهُ مُتَغيِّبِ (٢)

ف(نحسه) عندهم فاعل بمتغيب متقدم عليه ، و (مُتَغَيِّب) نعتٌ لمقيل ، قالوا :

ولا يجوز أن يكون نحسه مبتدأ اذ لاخبر له ، لأن (متغيب) مخفوض ، فإنَّما المعنى : فقل في مقيل متغيب نحسُهُ . وكذلك أيضاً أنشدوا قول الزَّباء :

مَا لِلجمالِ مَشْيُها وَئِيدا ... أجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا (٣)

---

(١) ووافقهم الأخفش على ذلك ، ورده المبرد في المقتضب : ١٢٨/٢ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ــ ١٦٠ ، والمغني : ٥٨١/٢ ، وأوضح المسالك : ٨٦/٢ ، والبسيط : ١٢٣ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس بن حجر . والمقيل : اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة وقِل : فعل أمر من قال : يقيل .

انظره في ديوانه : ٤٠ (ط السندوبي) ، ومجالس العلماء : ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٠/١ ، والاشباه والنظائر : ٨٥/٣ ، واللسان : (غيب) .

(٣) من الرجز المشطور ، ينسب الى الزباء بنت عمرو بن الظرب من نسل العماليق ، والوئيد : الثقيل ، والجندل : الحجارة ، ويروى (مشيها) بثلاثة أوجه : بالرفع وهو محل الشاهد وعليه الكوفيون فاعلا متقدما لوئيد ، وبالنصب : على أن يكون بدلا من الجمال بدل اشتمال ، ولا شاهد فيه على رواية الجر والنصب فيما نحن بصدده .

وهو من شواهد : معاني القرآن : ٧٣/٢ ، ٤٢٤ ، والاقتضاب : ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ، والبسيط : ١٢٤ ، والمغني : ٥٨٢/٢ ، =

وَ (مشيُها) فاعلٌ بوئيد متقدّمٌ عليه ، والمعنى : وئيداً مَشْيُها ، أى ثقيلاً . ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ لاخبر له لانتصاب وئيد . وهذا ونحوه عند البصريين من الضّرائر فلا يقاسُ عليه ، ولذلك لم يجئ إلاَّ فى الشّعر ، وتأوّلَ أكثرُهم البيتَ الأوّل على أنّ (نحسه) مبتدأ ، و (متغيّب) خبرُه على حذفِ ياءِ النّسب ، أى نحسه متغيبيّ ، ثم حُذفَ الياءُ الأخيرة وهى المتحركة ، استثقالاً للتضعيف لاجتماع المِثْلَين ، فبقيتِ الكلمةُ على حدِّ نحو : قاضٍ وغازٍ ، ودخلت فى بابه . والصِّفةُ قد تلحقها ياءُ النّسبِ لقصدِ المبالغةِ كقول الآخر :

أطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ ... والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوّاريُّ (١)

أراد : والدَّهرُ بالإنسان دَوّار ، وألحقَ الياءين للمبالغة .

وقوله (غير مصنوعٍ للمفعول) تحرُّزٌ من أن يكون الفعل أو الذى يجرى مجراه قد صيغَ للمفعولِ ، وغُيِّرَ له وحُذِفَ / الفاعلُ ، فالاسمُ المرفوعُ بعده ، إذ ذاكَ ليس بفاعلٍ (١٦/ب) ولكنه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ نحو : ضُرِبَ زَيْدٌ ، ومررتُ برجلٍ مَضْروبٍ أبوه . وارتفاع الفاعل بما أسند إليه من الفعل أو الذى يجرى مجراه .

ثم هذا الرفع إنْ كَانَ فِعْلاً ماضياً لحقته من آخره تاءُ التَّأنيث الساكنة علامةً لتأنيث الفاعل إن كَانَ الفاعلُ واقعاً على مؤنّثٍ ، مفرداً كان أو مثنًى أو مجموعاً مضمراً أو مظهراً أو كان واقعاً على مذكر ولكنه جمع سلامة بالألف والتاء أو جمع تكسير أو اسم جمع نحو : قامتِ الطّلحاتُ أو الحمزاتُ ، وقامتِ الرِّجالُ ، قال تعالى : (أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم) (٢) (وَجَاءَتْهُم رُسُلُهُمْ) (٣) ، وقَالَ سبحانَهُ : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ) (٤) و (كَذَّبَتْ قَوْمُ لوطٍ) (٥) . أو كان الفاعل (كِلْتَا) مضافةً إلى مايصح لحاق التاء نفعله أو ضميراً يعود عليهما

= والبحر المحيط : ٥/٤١٤ ، والميدانى : ١/٤٣٦ ، والهمع : ٢/٢٥٥ ، والخزانة ٣/٢٧٢ ، ٣٦٨ .

(١) تقدم تخريجه فى ص :

(٢) من الآية : (٧٠) من سورة التوبة .

(٣) من الآية : (١٣) من سورة يونس .

(٤) من الآية : (١٠٥) من سورة الشعراء ، وتتمتها (المرسلين)

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الشعراء ، وتتمتها (المرسلين) . وفى سورة =

نحو : قامت كُلُّ امرأةٍ ، وجاءت كُلُّ الرِّجالِ ، وكُلُّ امرأةٍ قامتْ .

ويستثنى من هذه المواضع أَنْ يكونَ الفعلُ قد لحقته من آخرِه نُونُ جماعةِ المؤنَّث ، فإنَّ التَّاءَ لاتجتمع معها أبدًا نحو : النِّساءُ قُمْنَ وقُمْنَ النِّساءُ ، في لغة أكلوني البراغيث، (١) على ما سيأتي وكذلك في هذه اللُّغة (قُمْنَ الهنداتُ) ولا تلحق في غير هذه المواضع إلاَّ قليلاً كقولهم : اجتمعت أَهْلُ اليَمامَةِ ، وَجَّهَهُ سيبويه (٢) بأنَّه على اقحام (أهل) لأنَّهم يقولون كثيرًا : اجتمعتِ اليمامةُ ، على حَدِّ قوله سبحانه : (وَاسْأَلِ القَرْيَةَ) (٣) . ثم اقحموا (أهلاً) بعد (اجتمعت) وابقوا الحكم في الفعل على ماكان عليه من لحاق التاء . وكقولهم : أتته كتابي فاحتقرَهَا (٤) ، فالحقوا التَّاءَ في فِعْلِ الكتابِ ، وأعادوا عليه ضميرَ المؤنَّثِ لَمَّا كَانَ في معنى صحيفة ، والصحيفة مؤنثة ، فكأنَّهم قالوا : أتته صحيفتي فاحتقرها ، ومثل هذا قول الشاعر :

وَحَمَّالُ المِئِينَ إذا أَلَمَّتْ ... بِنَا الحَدَثَانُ ، والأَنِفُ النَّصُورُ (٥)

فالحق التاء في (أَلَمَّتْ) مع أَنَّ فاعله الذي هو (الحدثان) مذكَّرٌ ، لأنَّه في معنى الحوادث ، فكأنَّه قال : أَلَمَّتْ بِنَا الحَوادِثُ ، فهذا ونحوه إنَّما هو من باب الحَمْلِ على المعنى . وكذلك أيضًا قوله تعالى : (ثُمَّ لَمْ تكن فِتْنَتَهُم إلاَّ أَنْ قَالُوا) (٦) . فالحقت في

= القمر آية : (٣٣) : (كذبت قوم لوط بالنذر) .

(١) تنسب هذه اللغة الى طيء وازد شنوءة ، انظر المساعد : ١/ ٣٩٤ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٨٠ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٧ ، والجنى الداني ص : ١٤٩ .

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٥٣ .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة يوسف .

(٤) حكى ذلك الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها . انظر الخصائص : ١/ ٢٤٩ ، ٢/ ٤١٦ .

(٥) ورد هذا البيت في اللسان (حدث) من غير عزو ، وفيه (وهاب) مكان (حمال) . انظر البسيط : ١٨٧ ، ومعاني القرآن : ١/ ١٢٩ ، ومجالس ثعلب : ٢ : ٤٨٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٠٦ ، والانصاف : ٢/ ٧٦٦ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام . وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (فتنتهم) بالرفع ، جعلوا الفتنة اسم (كان) والخبر (الا أن قالوا) . وقرأ نافع وأبو عمرو =

(تكن) تاءُ المضارعةِ للتأنيث مع أنَّ اسمَها الَّذي هو بمنزلةِ الفاعلِ مذكَّرٌ ، وهو (أنْ قالوا) على تقديرِ قولُهم ، إنَّما ذلك لأنَّ هذا المذكَّر قد أخبر عنه بمؤنَّثٍ وهو الفتنةُ ، ألا ترى أنَّ (فتنتهم) هو الخَبرُ ، فالقول هو الفتنةُ في المعنى فأنِّثَ حملاً على المعنى ، ولا فرقَ بين التاء الساكنة في لحاقها آخر الماضي ، وبين تاء المضارعة للتأنيث أوّل المضارع على ما سيذكر .

وقد سُمِعَ أيضاً لِحاقُ التّاءِ للتأنيث مع كونِ الفاعلِ مذكّراً مضافاً إلى مؤنَّثٍ هو (بعضه) ، كقولهم : قطعت بَعضُ أصابعِه ، فألحقوا التاء في (قطعت) مع أنَّ مرفوعهَ مذكَّرٌ ، وهو البعض لأنَّه مضاف إلى / الأصابع (وهو)(١) جزءٌ منها . (١٧/أ)

ولا فرقَ في لحاقِ التّاء بين فعلِ الفاعلِ وفعلِ المفعول الذي لم يُسَمّ فاعلُه على ما سيأتي . وقالوا أيضاً : ذهبت بَعضُ أصابعِهِ ، وكقول الشاعر :

لَمَّا أتى خَبرُ الزُّبيرِ تَواضَعَتْ ... سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ (٢)

فالسُّورُ مذكَّر ولكنه ألحق التاء في فعله الذي هو (تواضعت) لما أضافه إلى المدينة وكان بعضاً منها . وكذلك أيضاً قول الآخر :

إذا بَعضُ السِّنينَ تَعرَّقَتْنا ... كَفَى الأَيتامَ فَقْدُ أبي اليَتيمِ (٣)

فألحق التاء في (تَعرَّقَتْنا) مع أنَّ فاعلهُ ضمير يعود على البعض وهو مذكر ، لأنَّه

= وأبو بكر (فتنتَهم) بالنصب ، جعلوا الفتنة خبراً والاسم (إلاَّ أنْ قالوا) انظر حجة القراءات : ٢٤٣ .

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) من الكامل لجرير . وخبر الزبير : مقتله حين انصرف يوم الجمل وقتل في طريقه غيلة . تواضعت : تضاءلت وخشعت . والخشع : تسمية لها بما صارت اليه . انظره في ديوانه : ٢٧٠ ، والكتاب : ٥٢/١ ، ومجاز القرآن ١٦٣/٢ ، والخزانة : ١٦٦/٢ ، واللسان : (سور) .

(٣) من الوافر لجرير . يعنى هشام بن عبد الملك . والسنة : الجدب ، تعرقتنا : ذهبت بأموالنا كما يتعرق الآكل العظم فيذهب ما عليه من اللحم ، أي كفى اليتيم فقد أبيه . انظره في ديوانه ص: ٤١٢ ، والكتاب : ٥٢/١ ، والخزانة : ١٦٧/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٤٦/٢ ، واللسان : (عرق) ، والمقتضب : ١٩٨/٤ ، وفيه (مر) مكان (بعض) .

مضافٌ إلى السِّنين وهو جزءٌ منها .

واختلف النَّحويون في القياسِ على ما سُمِعَ من هذا الأخير على قولين :

أحدُهُمَا : أنَّهُ مقيسٌ لأنَّه قد كَثُرَ في كلامهم . والثَّاني : أنَّه لا يقال إلاَّ حيثُ سُمِعَ لخروجه عن باب لحاقِ التَّاء ، وهو إسنادُ الفعلِ إلى مؤنَّثٍ ، وهو هنا إنَّما أسندَ إلى مذكَّرٍ .

ثم هذه التَّاء يجوزُ إثباتُها واسقاطُها في جميعِ ما تلحق فيه ، إلاَّ في موضعين :

أحدُهُمَا : أَنْ يكون الفاعلُ ضميرَ غيبةٍ متَّصلاً ، سواء أكان التَّأنيثُ حقيقيًا أم غير حقيقي ، إذا كان مفسِّرُهُ مفرد مؤنثاً أو مثناة أو جمعًا لغير عاقلٍ ، كان واحده مذكرًا أو مؤنثًا ، لكن بشرط ألاَّ تلحق النون ، إذْ لا تجتمع التاء معها أبدًا كما تقدَّم . وأمثلة هذا الموضع : هندٌ قامَتْ ، والشمسُ طلعتْ ، والهند ان قامَتَا ، والدارانِ تهدَّمتا ، والجفناتُ انكسرتْ ، والجذوعُ انكسرتْ . فإن قُلتَ في هذا (انكسرن) لم يكن سبيل إلى لحاق التاء لأجل النون . فأمَّا قول الشاعر :

فلا مُزنةٌ ودقَتْ ودقَها ولا أرضَ أبقلَ ابقالَها (١)

فضرورةٌ ، لأنَّه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أنَّ فاعلَهُ ضمير غيبةٍ متَّصلٍ به ، يفسره مفردٌ مؤنثٌ وهو الأرض . فإنْ قُلْتَ : هلاَّ قالَ هذا الشَّاعر : (أبقلت ابقالها) بالحاق التاء مع نقل حركة الهمزة بعدها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضَّرورة ، مع أنَّ البيت لاينكسر بذلك ، فلِمَ لَمْ يفعله ؟ فالجوابُ : أنَّ نَقْلَ حركةِ الهمزة إلى الساكن قبلها ليس من لغة جميع العرب ، إنَّما هو من لغة بعضهم ، ولعلَّ هذا الشَّاعر لم يكن ممن لغته

---

(١) من المتقارب لعامر بن جوين الطائي ، يصف أرضا مخصبة لكثرة الغيث .

والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب . والودق : المطر ، وابقلت : اخرجت البقل وهو النبات .

وهو من شواهد الكتاب : ٤٦/٢ ، ومجاز القرآن : ٦٧/٢ ، والرد على النحاة : ٨٢ وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، والمحتسب : ١١٢/٢ ، والتصريح ٢٧٨/١ ، والاقتراح : ٧٢ ، والخزانة : ٢١/١ ، ٣٣٠/٢ .

ذلك.(١)

والموضع الثاني : أن يكون الفاعل ظاهرًا قد وُجِدَت فيه ثلاثة شروط : أن يكون التأنيثُ حقيقيًا ، وألا يُفصلَ بين الفعلِ وفاعلِه بفاصلٍ معتدٍ به ، وأن يكونَ الفاعلُ مفردًا مؤنثًا أو مثناةً أو جمعه سلامةٍ بالألفِ والتاء، نحو : قامتْ هندٌ ، وقامتِ الهندان ، وقامتِ الهندات ، إلا أن تلحق النونُ مع جمعِ السلامةِ فلا سبيلَ إذ ذاك إلى التاء نحو : قمن الهندات في لغة (أكلوني البراغيث) . فأمّا ما حكاه سيبويه من قولهم : (قالَ فلانةُ)(٢) ، فلم تلحق التاء مع اجتماع الشروط الثلاثةِ ، فشاذٌ نادرٌ لا يقاسُ عليه . وأما قوله تعالى : (إذا جاءكَ المؤمناتُ)(٣) / من غير تاء مع أنّ المؤمنات قد وُجِدَتْ فيه ثلاثة (١٧/ب)
الشروط ، فلأنّه على حذفِ الموصوفِ وإقامة الصفة مقامه ، والأصل : إذا جاءك النساء المؤمنات . ولا شكّ أنّ النساء جمع تكسير(٤) لا تجب التاء معه ، فبقي الحكم في الفعل على ما كان عليه قبل حذفِ الموصوفِ مراعاةً له ، إذ هو مقدّرٌ مرادٌ والكافُ في (جاءك) فاصلٌ لا يعتد به لاتصاله بالفعلِ ، وكونه على حرفٍ واحدٍ ، فليس سقوطُ التاءِ من (جاء) لمكان هذا الفاصلِ ، وما عدا هذين الموضعين فأنتَ بالخيار في حذفِ العلامةِ وإثباتها نحو : طلعتِ الشمسُ ، وطلعَ الشمسُ . وقال تعالى : (فمَنْ جاءَهُ موعظةٌ)(٥) . لأجل أنّ التأنيث غير حقيقي ، وكقولهم : حضرَ القاضيَ اليومَ امرأةٌ ، فامرأةٌ هو فاعلُ (حضر) وتأنيثه حقيقي ، ولكن لم تلحق العلامة لأجل الفصل بالمفعول والظرف . والفصلُ بين الفعل وفاعله إن كان بإلاّ فالأحسنُ ألّا تلحق العلامة نحو : ما قامَ إلاّ هندٌ ، ويجوز لحاقها قليلاً وعليه قراءة : (ثُمّ لم تكن فتنتَهُم إلاّ أنْ قالوا)(٦) . بالتاء في (تكن) ونصب فتنة ، وأنّث القول كما تقدّم حملاً على المعنى .

---

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع : ١١٥ ــ ١١٦ ، وغاية الأمل ص : ٤٦ .

(٢) انظر الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦/٢ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الممتحنة .

(٤) قلت : والصحيح إنّه اسم جمع .

(٥) من الآية : (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وقد تقدمت في ص :

وزعم ابن عصفور أنّ لحاق التّاء مع الفصل بـ (إلاّ) لايجوز إلاّ في ضرورةٍ (١) ، وليس ذلك بصحيح ، وتردُّ عليه الآيةُ المذكورةُ .

وإن كانَ الفصلُ بغير (إلاّ) نحو ما تقدّمَ من قولهم : حضَرَ القاضي اليوم امرأةٌ ، فالأحسنُ لحاقُ التّاء ، ويجوزُ حذفُهَا قليلاً ، ويجوز أنْ تقولَ : قَامَ الهنودُ ، وقامت الهنود ، لأنّه جمع تكسير .

والتأنيث الحقيقي هو : ما له فرجٌ بإزائه ذكر كالنّساء وإناث الدّواب .

وحكم المضارع في لحاق التاء المفتوحة أوله حكم الماضي في جميع ما تقدّمَ ، وكذلك المفعول الذي لم يُسَمّ فاعلُهُ ، واسم (كَانَ) وأخواتها حكم الفاعل في جميع أحكام تاء التأنيث في الماضي والمضارع .

وإذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً لم تلحق فعله علامة لتثنية فاعله ولا لجمعه مطلقاً ، أمّا إنْ كانَ الفاعلُ ضميراً مُتّصلاً فَلَا بُدَّ من بروزه ألفاً في التثنية نحو : الزيدان يقومان ، وواواً في جمع المذكّر العاقل أو ما أجرى مجراه نحو : الزيدون قاموا ، وقوله سبحانه : (كُلٌّ في فَلَكٍ يَسبَحُونَ) (٢) ، اجراءً للشمس والقمر والنّجوم مجرَى العاقلين ، وقد تقدّمت (٣) هذه الآيةُ .

ونوناً في جمع المؤنّث نحو : الهنداتُ قُمْنَ ، وقد يكونُ أيضاً في هذا كضمير الواحدة وتلزمه التاءُ ولكنّه قليلٌ نحو : الهنداتُ قامتْ ، والنّساءُ خرجت ، وعلى قياسه جاء قول الشّاعرِ :

---

(١) قال ابن عصفور في المقرب : ٢٠٢/١ : (إذا أسند الفعل إلى مؤنث ، فإن فصل بينهما بـ (إلاّ) لم تلحقه علامة تأنيث نحو قولك : ما قام إلاّ هند ، ولا يقال : (ما قامت) إلاّ في ضرورةٍ) . وانظر أوضح المسالك : ١١٣/١ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الأنبياء ،

(٣) انظر ص : ٥٩

تركنا الخيلَ والنَّعم المندَّى ... وقلنا للنِّساء بها أقيمي (١)

ألا تراه خاطَبَ النِّساءَ خطاب الواحدة من المؤنَّث في قوله (أقيمي) .

ويجوز في ضمير جمع غير العاقل مطلقًا وجهان :

أن يكون نونًا كضمير جمع المؤنث العاقل ، وأن يكون على حكم ضمير الواحدة من المؤنث وتلزمه / إذ ذَّاك التَّاء ، وسواء أكان الواحد في جمع غير العاقل مذكـرًا (١٨/أ) أم مؤنثًا ، فتقول : الأجزاءُ انكسرنَ ، أو انكسرتْ ، والجفناتُ انكسرنَ ، أو انكسرتْ أيضًا ، غير أنَّ الأفصحَ أن تنظر فإن كان الجمعُ يُرادُ به القليل من ثلاثة إلى عشـرة كان ضميره نونًا ، وإن كان يُرادُ به الكثير من أحد عشر فما زادَ كانَ ضميرُهُ على حكـم ضمير الواحدة ، فتقول : الأجزاءُ انكسرنَ ، والجزوعُ أنكسرتْ ، قال تعالى : (إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثنا عَشَرَ شَهْرًا) . ثم قال : (مِنْهَا أربَعَةٌ حُرُمٌ فَلاَ تَظْلِمُوا فِيهِنَّ) (٢) فأعاد على الاثني عشر ضمير الواحدة في قوله (منها) ، وأعاد على الأربعة ضميـر الجماعة من المؤنث في قوله (فيهنَّ) . وإنَّما كانَ الأفصحُ ما ذُكرَ من التفصيل حمـلاً على باب التَّاريخ ، لأنَّكَ تقولُ فيه : كتبته لثمانٍ خَلَوْنَ ، ولثلاث عشرة خلتْ .

وإن لم يكن الفاعلُ المثنى أو المجموع ضميرًا متَّصلاً لم تلحق الفعل ألفٌ ، ولا واوٌ ، ولا نونٌ ، فتقول : قام أخواكَ ، وقام أخوتك ، وقامتِ الهنداتُ . ولبعض العرب (٣) هنا لغةٌ قليلة تُسمَّى لغة أكلوني البراغيث ، وهي الحاق الفعل ألفًا في التثنيـة وواوًا في جمع المذكر العاقل أو ما أجرى مجراه ، ونونًا في جمع المؤنث ، وفي جمـع المذكر غير العاقل ، وفي جمع التكسير من جمع المذكر العاقل نحو :

---

(١) من الوافر لجرير من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وهو في ديوانه ص : ٤٠١ وفيه (منحنا الجوف) مكان (تركنا الخيل) . المندى : من ندى الابـل ، رعاها حول الماء ، وانظره في البحر المحيط : ٧/ ٢٦٣ .

وذكره ابن عصفور في المقرب : ١/ ٣٠٢ ، ولم ينسبه وكذلك فعل محققا المقرب ، وذكره صاحب معجم الشواهد العربية : ١/ ٣٧١ ، ولم ينسبه أيضا .

(٢) من الآية : (٣٦) من سورة التوبة .

(٣) قيل : هم طيء ، وقيل : أزد شنوءة ، أو بلحارث ، انظر : أمالي الشجري : ١/ ١٣٢ ، والأشموني : ٢/ ٤٨ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٦٢ .

قاما أخواك ، وقاموا أخوتك ، وأكلوني البراغيث ، وقُمْنَ الهنداتُ ، وانكسرتِ الجزوعُ أو الأجزاعُ ، وقُمْنَ الرِّجالُ ، قالَ الشّاعِرُ :

ولكنْ دِيَافيٌّ أبوه وأُمُّهُ   بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقارِبُهْ (١)

فألحق النون في (يعصرنَ) لأنَّ فاعلَهُ جمعٌ ، وهو (أقارب) وهو جمع تكسير لمذكر عاقلٍ ، وعلى هذه اللغة جاءَ الحديثُ : (يتعاقبُونَ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنَّهار) (٢) . فهذا الحديث مثل : قاموا أخوتك ، ويقومون أخوتك .

فأما قوله عز وجل : (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٣) ، فليس (الذين) فاعلا والواو في (أسرّوا) علامة للجمع على حدّ الحديث المذكور ، لأنّه لا ينبغي الحمل على هذه اللغة ما وجدت عنها مندوحةٌ ، والآية تحتمل أن تكون فيها الواو في (أسرّوا) ضميرًا هو الفاعل ، يعود على النّاس ، والذين بَدَلٌ منه ، فيجب حملها على هذا ، وعليه حملها سيبويه (٤) رحمهُ الله .

وحكم المضارع والماضي في هذا سواء ، وكذلك المفعول الذي لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ ، واسم (كَانَ) وأخواتها ، كحكم الفاعل في هذا كله .

* * *

(١) من الطويل ، وهو للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، بأنّه قروي من دياف وهي قرية بالشام ، وحوران بالفتح ، من مدن الشام أيضا . والسليط : الزيت. انظره في : ديوانه : ١/ ٤٦ ، والكتاب : ٢/ ٤٠ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ٢٦٣ ، والتبصرة : ١/ ١٠٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٣٣ ، والخصائص ٢/ ١٩٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٨٩ ، ٧/ ٧ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/ ٥١١ والبسيط : ٩١١ ، والخزانة : ٢/ ٣٨٦ ، ٣/ ٢٩٣ ، ٣٣٤ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٢/ ٣٣) في كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل صلاة العصر ، حديث رقم (٥٥٥) .
وسلم بشرح النووي : ٥/ ١٣٥ - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الصبح والعصر والمحافظة عليهما .
والنسائي في سننه : ١/ ٢٠٤ ، في كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة .
ومالك في الموطأ : ١/ ١٧٠ - في كتاب قصر الصلاة في السفر ، حديث رقم (٨٢)

(٣) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء ، وينظر اعراب هذه الآية في التبيان : ٢/ ٩١١ والبحر المحيط : ٦/ ٢٩٧ ، ومعاني القرآن : ٢/ ١٩٨ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/ ٤١ .

وأما المفعول به فهو : الاسمُ المنصوبُ على أنَّه محلٌّ لفعلِ الفاعلِ خاصةً نحو : ضربتُ زيداً ، والنَّاصبُ له الفعلُ نحو ما تقدَّم ، أو اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو مِثالٌ من الأمثلة الَّتي تعمل عمل اسم الفاعل نحو : / مررتُ برجلٍ ضَرَّابٍ زيداً ، أو المصدر المقدَّر بـ (أنْ) والفعل (١٨/ب) نحو : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ، أو المصدر النائب مناب الفعل نحو : ضَرْباً زيداً ، تريد : اضرب زيداً ، أو الظَّرفُ ، أو المجرورُ إذا نابَ مَنابَ الفعل في باب الاغراء نحو قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ)(١) . فأنفسكم مفعولٌ منصوبٌ بعليكم ، لأنَّه نابَ مناب (الزموا) ، وكذلك تقول : دونك عمراً ، أي : خُذْهُ ، أو اسم الفعل نحو : تراك زيدا ، تريد : اترك زيداً .

ومرتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل ، ثم قد يتقدَّم عليه لزوماً أو جوازاً .

وينقسم بهذا النَّظر ثلاثة أقسام(٢) :

قِسمٌ يلزم فيه تقديم الفاعل على المفعول ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو : ضربت زيداً ، أو يكون المفعول مقروناً بإلاَّ نحو : ما ضَرَبَ زيدٌ إلاّ عمراً ، أو في معنى المقرون بإلاَّ نحو : إنَّما ضرب زيدٌ عمراً ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بـ (أنْ) والفعل نحو : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا ، أو بعدم الفارق بين الفاعل والمفعول نحو : ضَرَبَ موسى عيسى . والفارق إمَّا من اللَّفظ وإمَّا من المعنى ، والذى من اللَّفظ نحو : ضرب زيد موسى ، وضربت موسى سلمى ، وضرب موسى العاقل عيسى .
والذى من المعنى نحو : أكل الكمثرى موسى .

وقسمٌ يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل(٣) ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ليس كذلك نحو : ضربني زيد ، أو يكون الفاعل مقروناً بإلاَّ نحو : ما ضرب عمراً

---

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) قسم ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٢٦ - ١٢٩ ، وابن الفخار في شرح الجمل : ٤٣ المفاعيل من حيث تقدمها وتوسطها وتأخرها الى سبعة أقسام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٦٤ .

إلاّ زيدٌ ، أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ ، أو يكون المفعول مضافًا إليه المصدر المقدّر بأنْ والفعل نحو : عجبت من ضَرْبِ عمروٍ زيدٌ ، أو مضافًا إليه اسم الفاعل نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرو أبوه ، أو يتّصل بالفاعل ضميرٌ يعودُ على المفعول به نحو : ضَرَبَ هذا غُلامُهَا وكذلك قوله تعالى : (وإذا ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ)(١) ، وقوله سبحانه : (لا ينفع نفسًا إيمانُهَا لم تكن آمنتْ من قبلُ)(٢) .

وقسمٌ يجوزُ فيه الوجهان : تقديم المفعول على الفاعل والعكس . وهو ما عدا ذلك نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، نعمْ تقديم الأهم في الاخبار أو الأشرف منهما أولى كما قال سيبويه رحمه الله : يقدِّمونَ في كلامهم ما هُم به أهمّ وببيانه أعنَى)(٣) فإنّما قدّم المفعول في قوله تعالى : (لَنْ ينالَ اللهَ لحومُهَا)(٤) . لشرفه وعظمه سبحانه وتعالى .

ومرتبةُ العاملِ أنْ يكون مقدَّمًا على المفعول ، وأمّا تقديمه على الفاعل فلازمٌ لا يجوزُ غيره على ما تقدم في الحدِّ ، ثم قد يتقدم المفعول على العامل ، وهو بهذا النظر على ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ يلزمُ فيه تقديم المفعول على العامل ، وهو أن يكون المفعول اسم شرطٍ نحو : مَنْ تضربْ أضربْهُ ، فمن مفعول بتضرب وجب تقديمه لتضمنه معنى الشّرط ، قال تعالى : (أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنَى)(٥) / ف (أيًّا) مفعولٌ بتدعوا ، وهي (١٩/أ) شرطية ، و (تدعوا) مجزومٌ بحذف نونه لأنَّ الواوَ دالةٌ على الجمع و (ما) بعد (أي) زائدةٌ . وكذلك قوله تعالى : (ما يفتحِ اللهُ للنّاسِ من رحمةٍ)(٦) ، وقوله : (وما يمسكْ) (ما) فيها مفعول مقدَّم وهي شرطيةٌ .

---

(١) من الآية : (١٢٤) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (١٥٨) من سورة الانعام .

(٣) وعبارة سيبويه ت/ عبد السلام هارون : ١/ ٣٤ (انما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ...) .

(٤) من الآية (٣٧) من سورة الحج .

(٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .

(٦) من الآية : (٢) من سورة فاطر .

أو يكون المفعول اسم استفهام نحو : مَنْ ضربْتَ ؟ فمن مفعول بضربت لـزم تقديمه لأنّه اسم استفهام . ومن هذا قوله : (إنَّ اللَّهَ يعلَمُ ما تدعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شيءٍ) .(١) إذا جعلنا (ما) استفهامية كما فعل سيبويه(٢) رحمه الله ، فهـي مفعول بتدعون واجب التقديم .

أو يكون المفعول (كم) الخبرية نحو : كم غلام ملكت ، فكم مفعول بملكت .

أو يكون المفعول ضميرًا منفصلًا لو تأخّر لزم اتّصاله نحو : (أيَّاكَ نعبُـدُ)(٣) فأياك مفعولٌ بنعبد وجب تقديمه لأنّه لو أُخّرَ لصارَ مُتصِلًا ، فكنت تقول : (نعبدك) ولم يكن ليمكنك ما قصدته من الانفصال .

فان كان الضّميرُ مع التّأخر لا يلزم اتصاله لم يكن واجب التقديم نحو : القائـم اياك حَسِبتُه ، وان شئت قلت : القائمُ حسبتُه ايّاكَ ، لأنَّ مثل هذا لا يتّصـل ، وكذلك مثل : القائم اياه حسبتك وان شئت قلت : القائمُ حسبتك اياه ، لأنّ مثـل هذا يجوز انفصاله مع التأخر .

أو يكون المفعول منصوبًا بجواب (أمّا) وليس في جملة الجواب ما يصح تقديمـه سوى المفعول نحو قوله تعالى : (فأمّا اليتيمَ فلا تقهَرْ ، وأمّا السّائلَ فلا تنهَرْ)(٤) فاليتيمُ مفعولٌ بتقهر ، وكذلك السّائل مفعولٌ بتنهر ، وهذا المفعولُ واجـبٌ التقديم إذ ليس في جملةِ الجوابِ التّي هي (لا تقهر اليتيمَ ، ولا تنهر السّائِـلَ) ما يتقدم سوى المفعول ، ولابُدّ من تقديم شيء مما بعد هذه الفاء عليها ، فأما نحو:

---

(١) من الآية : (٤٢) من سورة العنكبوت ، وتتمتها : (وهو العزيز الحكيـم) . وقراءة : (ماتدعون) بالتاء هي قراءة الجمهور . وقرأ أبو عمرو وعاصـم : (ما يدعون) بالياء . انظر حجة القراءات : ٥٥٢ ، والبحر المحيـط ٧/ ١٥٣ ، والاتحاف : ٣٤٦ .

(٢) الكتاب : ١٤٨/٣ ، وانظر البيان : ٢/ ٢٤٥ ، والتبيان : ٢/ ١٠٣٣ .

(٣) من الآية : (٥) من سورة الفاتحة .

(٤) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى .

أمَّا زيداً فضربتُ اليومَ ، فليس زيدٌ فيه بواجب التقديم لأنك إنْ شئت قدَّمتَ الظرف فقلت : أما اليوم فضربت زيدا .

وقسمٌ يلزمُ فيه تقديم العامل على المفعول وهو أن يكون العامل غير متصرف (١) نحو : ما أحْسَنَ زيداً ، فزيداً لا يتقدم على (أحسن) أبداً لأنَّه لا يتصرف إذ لا يستعمل منه سوى هذا اللفظ ، لا يقال : ما يحسن زيدا .

أو يكون المفعول ضميراً مُتَّصلاً نحو : ضربني زيد ، أو (أنَّ) ومعمولها نحو : كرهت أنَّك قائم ، لا يجوز : أنك قائم كرهت ، لأنَّ (أنَّ) لا تقع صدر الجملة .

أو يكون المفعول مقروناً بإلاَّ أو في معنى ذلك نحو : لم اضرب إلاَّ عمراً ، وإنَّما ضربت عمراً .

وقسمٌ أنت فيه بالخيار إنْ شِئتَ قدَّمتَ المفعولَ على العامل وإنْ شِئتَ أخَّرته عنه وهو ما عدا ذلك نحو : ضربت زيداً ، وإنْ شِئتَ قلتَ : زيداً ضربتُ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٤ .

"نـوع منـه آخـر" (١)

الكلام في هذا الفصل على الموصولات وهي على قسمين : حروفٌ ، وأسماءٌ.

فالحروفُ : (أنْ) و(أنَّ) و(ما) و(كي) المصدريات. وزاد فيها ابنُ مالكٍ (لَوْ) بعد مُشعرٍ / بتمنٍ فجعلها مصدريّةً (٢) موصولةً ، ومثالها قوله تعالى : (٢/١٩) (يودُّ أحدُهم لَوْ يُعمّر) (٣) أي : تعميره ، وقوله سبحانه : (وَدَّ الذينَ كفروا لَوْ تَغْفُلونَ) (٤). أي : ودّوا غفلتكم. وقوله عز وجل : (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ) (٥). أي : ودوا ادهانك. والمفهم للتمني هو (ودّ ويودّ) وغيره من النحويين يرون (لَوْ) هذه باقيةً على بابها من الشّرطية فيما مضى (٦)، وجوابُها محذوفٌ يدُلُّ عليه الفعلُ قبلها ، والتّقديرُ : لَوْ يعمر ألف سنة لوافق ذلك غرضه. وكذلك لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم لوافق ذلك غرضهم ، أو لفرحوا بذلك ولسرّوا به ، أو ماكان نحو هذا في المعنى ، والجملة من (لَوْ)وما بعدها مفسرة لمفعول (وَدَّ) أو (يَودُّ) المحذوف، أي : يود أحدهم طول العمر ، وودّ الذين كفروا وجود الظفر عليكم أو حصول الغفلة منكم.

---

(١) الجمل ص : ٢٤ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٢٩ : (الهاء عائدة على الباب (يريد الهاء في منه) ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع منهما). هذا وقد ذهب كلٌ من ابن خروف في شرح الجمل : ١٣ ، وابن عصفور في شرح الجمل : (١/١٦٨) ، الى أن الهاء في (منه) عائدة على الفاعل والمفعول.

(٢) والى ذلك ذهب الفرّاء والفارسي ، وأبو البقاء ، والتبريزي. انظر التسهيل : ٣٨ ، وشرح الكافية الشافية : (١/٣٠٢) ، والهمع: (١/٢٠٨).

(٣) من الآية : (٩٦) من سورة البقرة.

(٤) من الآية : (١٠٢) من سورة النساء.

(٥) من الآية : (٩) من سورة القلم. وانظر البحر المحيط : ٨/٣٠٩.

(٦) وعليه الجمهور، وأيّده السّيوطي في الهمع : (١/٢٨٠).

ونظير هذا في حذف المفعول لتفسيره بالجملة قوله تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)(١) فمفعول (وَعَدَ) محذوفٌ لتفسير الجملة له ، والتقدير : وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصَّالحات مغفرةً وأجرًا عظيمًا .

والأسماء : (مَنْ) و(مَا) والَّذي ، والَّتي ، وأيٌّ ، والألف واللام بمعنى الذي أو التي ، و(ذو) في لغة طيِّئ و(ذا) إذا كانت مع (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين وأُرِيدَ بها معنى الَّذي أو الَّتي نحو : (يَسْأَلُونَكَ(٢) مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ)(٣) ، التَّقدير : يسألونك ما الذي ينفقونه قل هو العفو ، وهذا على قراءة رفع العفوَ ، وعلى هذا أنشد سيبويه وهو مثل القراءة المذكورة ، وهي قراءة أبي عمرو :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ(٤)

أي : ما الذي يحاوله أنحبٌ أم ضلالٌ وباطلٌ . وربَّما استعملت في الشعر (ماذا) كلها اسمًا موصولًا بمنزلة (الَّذي) وعلى هذا حمل سيبويه قول الشَّاعر :

---

(١) الآية : (٩) من سورة المائدة . وانظر التبيان : ١/ ٤٢٥ .

(٢) (يسألونك) ساقطة من الأصل .

(٣) من الآية : (٢١٩) من سورة البقرة . قرأ أبو عمرو : (قل العفو) بالرفع فجعل (ما) اسما ، و(ذا) خبرها وهي في موضع (الذي) ردّ : العفو ، فرفع .

وقرأ الباقون : العفو بالنصب ، فجعلوا (ماذا) اسما واحدا بمعنى الاستفهام ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ - ١٣٤ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٥٩ ، والاتحاف : ١٨٨ ، والنشر : ٢/ ٢٢٧ .

(٤) من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، يقول : أسألوه عن هذا الذي هو فيه ، أهو نَذْرٌ نذره على نفسه فرأى أنّه لابدّ من فعله ، أم هو ضلالٌ وباطلٌ من أمره ؟ والنحب : النذر .

انظره في : ديوانه : ٢٥٤ ، والكتاب : ٢/ ٤١٧ ، ومعاني القرآن : ١/ ١٣٩ وأمالي ابن الشجري : ٢/ ١٧١ ، ٣٠٥ ، والتبصرة : ١/ ٥١٨ ، ومجاز القرآن : ٢/ ١٤٨ ، والجمل : ٣٢١ ، وشرح المفصل : ١/ ١٦٥ ، ٣/ ١٤٩ ، =

دَعِي مَاذَا علمتِ سأتقِيـــه ولكنْ بالمغيَّبِ نبّئينـي (١)

أى دَعِي : الّذى علمته .

وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماء يكون موصولاً وغيرَ موصول، إلاّ (الّذى) و (الّتى) فلا يخرجان من هذا الباب.

وفى (الّذى) أربعُ لغاتٍ : إثباتُ الياء ساكنةً وهى المشهـــورة ، وتشديد الياء (الّذىّ) وحذف الياء (الّذِ) وحذفها مع تسكين الذال (الّذْ) ، ومثلها فى (الّتى) قال الشاعر :

وليْسَ المالُ فاعلَمهُ بِمَـالٍ وإنْ انفقته إلاّ للّـــذىّ (٢)

تنالُ به العَلاءَ وتصطفيـه لأقربِ أقربيكَ وللصَّفـــىّ

= والحلل : ٢٩٩ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢١٩ ، والمخصص : ١٤/ ١٠٣ ، واللسان : (حول) . والجمل لابن شقير ص : ٢٩٨ .

(١) من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه المجهولة التى لم يعرف قائلها ، ونسبه السيوطى فى شرح شواهد المغنى : ٦٩ عرضا الى المثقب العبدى ، قـــال البغدادى فى الخزانة : ٢/ ٥٥٦ : (وزعم العينى وتبعه السيوطى فى شرح شواهد المغنى على أنه من قصيدة للمثقب العبدى ، ثم قال : وهذا لا أصـل له) .

وانظر الكتاب : ٢/ ٤١٨ ، والهمع : ١/ ٢٩١ ، واللسان : (ذا) .

(٢) البيتان من الوافر ، وقائلهما مجهول ، استشهد بهما ابن الشجرى فـــى أماليه : ٢/ ٣٠٥ ، والرضى فى شرح الكافية : ٢/ ٤٠ ، والشلوبين فـــى التوطئة : ١٦٤ ، وابن منظور فى اللسان : (لذا) ، وابن الأنبارى فـــى الانصاف : ٢/ ٦٧٥ ، وروايته :

وليس المال فاعله بمـــال من الأقوام إلاّ للـــذى

ينال به العلاء ويمتهنـــه لأقرب أقربيه وللقصـــى

وابن مالك فى شرح التسهيل : ١/ ٢١٢ ، وشرح الكافية الشافيه : ١/ ٢٥٤ ، والخزانة : ٢/ ٤٩٧ .

=

وقال الآخر :

والذِ لَوْ شاءَ لكنتُ صخــرًا أو جبلاً أشمَّ مُشْمَخِــرًّا (١)

وقال الآخر :

فكنتُ والأمرِ الذى قدْ كِيدَا كاللذْ تزبّى زُبيةً فاصطِيدَا (٢)

ولا يؤنث بالتاءِ إذا وقعَ على المؤنث من هذه الأسماء ، إلاَّ (أىّ) و(ذو)الطائية في بعضِ اللغاتِ فنقول : أيّة وذاتُ. قالوا : (بالفَضلِ ذو فضّلكم اللهُ به ، وبالكرامةِ ذاتُ أكرمكم اللهُ بَهْ) (٣) أرادوا: بالفضل الذى والكرامة التى ، وأرادوا أيضاً (بهــا) ولكنَّهم نقلوا حركةَ الهاء إلى الباء ووقفوا بالسكون. / ومثال وقوعها على المؤنث بغيــر (٢٠/أ) تاء قول الشاعر :

= والشاهد فيهما قوله (للذى) حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة ويـــاء مشددة مكسورة ، وكسر هذه الياء بناء ، وليست الكسرة التى يقتضيها الــلام في الاسم المعرب وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهــا افتقاريا ، وتشديد الياء في (الذى) و(التى) لغة من لغات العرب.

(١) من الرجز ، رواه بعضهم : (اللذ) بدون واو ، كما روى (لكانت) بـــدل (لكنت) و(أصم) بدل (أشم) وتعرضوا لشرح معناه ومع ذلك لم ينسبه أحد قال البغدادى بعد أن شرحه : لا أعلم قائله ، وعلمه عند الله.
الخزانة : ٢/٤٩٨ ، والتوطئة : ١٦٤ ، والانصاف : ٢/٦٧٦ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/٤٠ ، والكافية الشافية : ١/٢٥٤.

(٢) من الرجز ، قيل : لرجل من هذيل ، وقيل : لرؤبة بن العجاج وتزبـــى : اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاى وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنـــع لاصطياد السبع ، اذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها .
والشاهد فيه قوله (كاللذ تزبى) حيث وردت كلمة (اللذ) محذوفة اليــاء ساكنة الذال.
انظر الانصاف: ٢/٦٧٢ ، والتوطئة : ١٦٤ ، واللسان : (ذا) وشرح الكافية للرضى : ٢/٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١/٢٥٥ ، والخزانة : ٣/٤٩٧.

(٣) هذا قول لبعض العرب أورده ابن منظور في (ذو ، وذوات) قال : قال شمر : =

فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي وبئري ذُو حَفَرتُ وذُو طَوَيتُ (١)

يريد : الّتي حفرت والّتي طويت ، لأنّ البئرَ مؤنّثة ، قال تعالى : (وبئرٍ مُعطّلةٍ) (٢) .

وليس من هذه الأسماء ما يعرب إلاّ (أيّ) حملاً على نظيرتها وهي (بعض) ونقيضتها وهي (كلّ) (٣) . وقد تبنى أيضاً في مواضعها على ماتبيّن في باب الإعراب وهي أبداً تلزمُ الإضافة لفظاً أو نيّةً إلى معرفة ، مثال النيّة ما أجازه سيبويه من قولك : اضربْ أيّاً أفضلُ (٤) ، وبعض الطائيين يعرب (ذو) إعرابَ (ذي) الّتي بمعنى صاحب ، قال الشاعر :

.... فحسْبي مِنْ ذي عندهم ما كَفَانيا (٥)

= قال الفراء سمعت اعرابيا يقول : بالفضل ...) وانظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/ ١٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٢٧٥ ، وأوضح المسالك ١/ ١٥٥ .

(١) من الوافر لسنان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيين من العرب.
وهو من شواهد الانصاف : ١/ ٣٨٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٠٦ ، والتوطئة ١٦٠ ، والحماسة لأبي تمام : ١/ ٣٠٢ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٤٧ ، والبسيط : ١٤٣ ، وشرح التسهيل : ١/ ١٢٢ ، والهمع : ١/ ٢٨٦ ، والأشموني : ١/ ١٥٨ ، والخزانة : ٢/ ٥١١ .
وزعم ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ١٧٧ ، أنّ (ذو) خاصة بالمذكر ، وأنّ المؤنث يختص بـ (ذات) وأن البئر في البيت مذكر بمعنى القليب. وانظر التهذيب : ١٥/ ٤١ - ٤٥ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة الحج .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٣٢ ، أن الموجب لاعراب (أيّ) ثلاثة أشياء :
أحدها : الشبه .
الثاني : أنها نقيضة (كل) .
الثالث : أنها نظيرة (بعض) .

(٤) الكتاب : ٢/ ٤٠١ .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره : =

أراد : مِنَ الّذى عندهم.

والأكثرُ أنْ تكون بالواو فى الأحوال كلّها ، كما أنّ (ذات) منها مضمومة فى الأحوال كلّها . وليس من هذه الأسماء أيضاً ما يختلف لفظه إذا وقع على مثنى أو مجموع إلّا الّذى والّتى وذو الطائيّة فى إحدى اللّغتين فيها ، وفى الأخرى تقول : (ذو) وأنت تريد الاثنين أو الجمع ، وتقول من الّذى إذا أردتَ الاثنين : (اللّذان) رفعاً ، و(اللّذين) نصباً وخفضاً ، ومن الّتى : (اللّتان) رفعاً ، و(اللّتين) نصباً وخفضاً .

ويجوز فى النّون مطلقا التّخفيف والتّشديد ، وبالتّشديد قرأ ابن كثيرٍ (١) (اللّذانِ واللّذينِ) (٢) .

وتقولُ من (الّذى) إذا أردتَ الجمع ، (الّذينَ) فى الأحوالِ كلّها ، هذا هو الأفصحُ ، ومِنَ العربِ مَنْ يقول (اللّذُون) رفعاً و (الّذينَ) نصباً وخفضاً ، وبنو

= فأمّا كرامٌ موسرُون لقيتُهُم ....

وهو لمنظور بن سحيم بن نوفل أحد بنى فقعس ، وهو شاعر اسلامى مقل ، والبيت من قصيدة له يهجو فيها امرأته ومطلعها :

ذهبت الى الشيطان أخطب بنته

فأوقعها من شقوتى فى حباليا

ويروى : (من ذو) . والشاهد فى الحماسة لأبى تمام : ١/ ٥٨٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٢٧٤ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٢٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٥٣ ، والمغنى : ٢/ ٤٥٧ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٤٠ .

(١) هو عبدالله ، أبو معبد العطار الدارى الفارسى الأصل ، امام أهل مكة فى القراءة (٤٥ - ١٢٠هـ) .

انظر ترجمته فى طبقات القرّاء : ١/ ٤٤٣ .

(٢) (اللذان) من الآية : (١٦) من سورة النساء . و (اللذين) من الآية : (٢٩) من سورة فصلت . انظر حجة القراءات : ١٩٣ - ١٩٤ ، والبحر المحيط : ٧/ ٤٦٥ .

هُذَيل يقولون: (اللَّائِينَ) في جميع الأحوال. ومنهم مَنْ يقول: (اللَّاؤُونَ) رفعاً، و(اللَّائِينَ) نصباً وجراً.(١)

وحذفُ النونِ (٢) في هذه الألفاظ المستعملة في المثنى والمجموع من (الَّذي والَّتي) جائزٌ مطلقاً، قال الشاعرُ:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا   قَتَلا المُلوكَ وفَكَّكا الأَغْلالا (٣)

أراد: (اللَّذانِ) وحذف النون. وكذلك قول الآخر:

وإنَّ الَّذي حانَتْ بفَلْجٍ دماؤُهُم   هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ (٤)

---

(١) انظر المساعد: ١/ ١٤٢، وشرح اللمحة البدرية: ١/ ٣١٨، والهمع: ١/ ٢٨٥.

(٢) نقل ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٠٧، أنّ حذف النون لغة. وهي لغة بلحرث بن كعب وبعض ربيعة، كما في أوضح المسالك: ١/ ١٤٠

(٣) من الكامل للأخطل من قصيدة له يفتخر فيها ويهجو جريرا. ويعني بعميه: عمرا ومرّة ابني كلثوم.
والشاهد في الديوان: ١/ ١٠٨، والكتاب: ١/ ١٨٦، والتبصرة: ١/ ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٦، والتوطئة: ١٦٥، وشرح التسهيل: ١/ ٦٦، ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢٦٢، وشرح الألفية للسيوطي: ٢٠، والخزانة: ٢/ ٤٦٩.

(٤) من الطويل لأشهب بن رميلة. وفلج: موضع بين البصرة وضريّة، وقيل: هو واد بطريق البصرة الى مكة ببطنه منازل للحجاج. وحانت دماؤهم: أي هلكت، والمراد: أنه لم يؤخذ لهم بدية أو قصاص.
وهو من شواهد سيبويه: ١/ ١٨٧، والمقتضب: ٤/ ١٤٦، والتبصرة: ١/ ٢٢٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٠٧، ومجاز القرآن: ٢/ ١٩٠، والتوطئة: ١٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٧٢، والمساعد: ٢/ ٣٨٧، والخزانة: ٢/ ٥٠٧، واللسان: (فلج).

أراد : وإنَّ الَّذينَ . وجعل بعضُهم (الَّذى) فى هذا البيت ليس على حذف النُّون ولكن واقعاً على الحيِّ ، كأنَّه قال : وإنَّ الحيَّ الَّذى ، ثم أعاد على الحيِّ ضمير الجمع فى قوله (دماؤهم) حملاً على المعنى ، إذ الحيُّ فى المعنى جماعة . وكذلك أيضاً فى قوله تعالى : (وخُضْتُم كالَّذى خاضُوا) (١) . قولان :

أحدُهُما : أنَّه على حذف النُّون والأصل : كالذين خاضوا .

والآخر : أنَّه واقع على الخوض مصدر (خضتم) والتَّقديرُ : وخضتم كالخوض الذى خاضوه .

و(الَّذى) قد يقع على المصدر كقوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذى يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبادَهُ) (٢) أى : ذلك التَّبشير الَّذى يبشره . وإن شِئتَ أيضاً قُلتَ من (الَّذى) فى الجمع (الأُلى) قال الشَّاعر:

رأيتُ بنى عمّى الأُلَى يخذُلونَنى ... علَى حدَثانِ الدَّهرِ إذ يتَقلَّبُ (٣)

ف(الأُلَى) هنا بمنزلة (الَّذينَ) .

وتقول من (الَّتى) فى الجمع : اللَّاتى واللَّاتِ ، واللَّواتى ، واللَّواتِ / واللَّائى (٢٠/ب) واللَّاءِ ، واللَّاءَاتِ ، مكسورًا مطلقاً أو معربًا إعرابَ الهندات ، واللَّواء ، واللَّوا ، واللَّائى ، واللَّاتى ، والأُلَى . قال زهير :

تبذُّ الأُلَى يأتينَها من ورائِها ... * .... (٤)

---

(١) من الآية : (٦٩) من سورة التوبة . وانظر التبيان : ٢/ ٦٥٠ - ٦٥١ .

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الشورى .

(٣) من الطويل لمرّة بن عداء الفقعسى ، وقيل : لعمرو بن أسد الفقعسى . وقيل : لبعض بنى فقعس . ويروى : رأيت مواليّ الأُلى ...

والشاهد فى الحماسة لأبى تمام : ١/ ١٢٤ ، والتوطئة : ١٦٠ ، والبسيط : ١٤٢ ، والتصريح : ١/ ١٣٢ ، وشرح اللمحة البدرية : ١/ ٣١٩ ، والمساعد ١/ ١٤٣ ، والهمع : ١/ ٢٨٦ ، والدرر : ١/ ٥٧ ، والخزانة : ١/ ٤٩٩ .

(٤) من الطويل ، وتمامه

.... وإن يتقدّمها السوابق تصطيد

وتبذّ : أى تسبق وتغلب ، وأراد بالأُلى يأتينها : الكلاب . وتصطيد : أى =

وإذا أردتَ الاثنين في (ذُو) الطَّائيَّة عند من لُغته اختلافُ لفظها قُلت في الرَّفع : (ذَوا) وفي النَّصب والخفض: (ذَوي) وفي الجمع تقول : (ذَوُوا) في الرَّفع، و(ذوي) في النَّصبِ والخفضِ ، ومَنْ يقل (ذَاتُ) للواحدة يقل للاثنين : (ذَوَاتَا) في الرَّفع ، و(ذَواتي) في النَّصب والخفضِ ، وللجميع (ذَواتُ) بضم التاء لا غير. قال الشَّاعر :

جَمعْتُهَا من أَينُقٍ مَوارِقِ ذَواتُ ينهَضنَ بغَيرِ سَائِقِ (١)

فـ(ذوات) بمعنى (اللَّاتي) بَدَلٌ من أَينُقٍ) ولكنَّه مبني على الضَّمِّ.

ولا بدَّ لهذه الموصولات كُلِّها أسمائِهَا وحُروفِهَا من صلاتٍ ، وتنقسم بحسبها أربعةَ أقسامٍ :

قِسمٌ لا يوصلُ إلاَّ بالجملةِ الفعليةِ وهو : أَنْ، وَما ، وكي ، المصدريات ، وكذلك (لَوْ) عند ابن مالك.

وقسمٌ لا يوصلُ إلاَّ بالجملةِ الاسميةِ وهو : (أَنَّ) والجملةُ الاسميةُ هي المركَّبةُ من مبتدأٍ وخبرٍ. والفعليةُ هي المركَّبةُ من فِعْلٍ وفَاعِلٍ.

وقسمٌ لا يوصلُ في غير ضرورةٍ إلاَّ باسمِ الفَاعِلِ نحو : الضَّاربُ واسم المفعول نحو : المضروب ، أو بمثالٍ من الأمثلة التي تعمل عَمَلَ اسمِ الفَاعِلِ نحو : الضَّرَّاب ، وهذا القسمُ ، الألف واللام.

وأما في الضَّرورةِ فقد توصلُ بالجملةِ الاسميةِ كَقَولِ الشَّاعِرِ :

= تصب بقرينها ما تقدمها من الكلاب.

انظره في ديوانه : ٢٢٩ ، والبسيط : ١٤٣.

(١) من الرجز لرؤبة بن العجاج ، أنشده ابن منظور (ذو ، وذان) ولم يعزه وهو من شواهد : شرح التسهيل : ١/ ٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٢٧٥ والمساعد : ١/ ١٤٦، وأوضح المسالك: ١/ ١٥٦، وأنيق : جمع ناقة ، ومَوارق : سريعات السير ، وسائق : اسم فاعل من السوق بفتح السين . يصف ابلاله بأنها مختارة منقادة.

مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُم   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ (١)

المعنى : الَّذِينَ رسولُ اللهِ مِنْهُم ، وبالجملةِ الفعليةِ كقولِ الآخر:

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ   وَلا الأَصِيلِ وَلا ذِي الرَّأْيِ وَالجَدَلِ (٢)

أَرادَ : الَّذِي ترضى .

وقسمٌ يُوصلُ بالجملةِ الاسميَّةِ أو الفعليةِ أو الظَّرفِ أو المجرور ، وهو ما عدا الأقسام الثَّلاثة نحو : جاءني الَّذي زيدٌ أخوهُ ، وجاءَني الَّذي قامَ أخوهُ ، وجاءني الَّذي عندك ، وجاءني الَّذي في الدَّار .

ويُشترطُ في كُلِّ واحدٍ من الظَّرفِ والمجرور إذا وقعَ صلةً أنْ يكونَ تامًّا ، ومعنى ذلك أن يكونَ في وصلِ الموصولِ به فائدةٌ ، فَلَا يجوزُ : جاءني الرَّجلُ الَّذي اليوم ، لعدمِ الفائدةِ . ويجوزُ : أعجبني القيامُ الَّذي اليوم ، أي : الَّذي استقر اليوم ، أو وقع أو حدث .

---

(١) من الوافر، استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبه أحد الى قائله . ودانت : ذلت وخضعت ، وبنى معد : هم قريش وهاشم ، ومعد : بفتح الميم ، هو ابن عدنان أد راين هميسع بن اسماعيل بن ابراهيم.

والشاهد في : التوطئة : ١٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١١٣ ، وشرح التسهيل: ١/ ٢٢٧ ، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٣٠١ ، والمغني : ١/ ٤٩ وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٤٠ ، والأشموني : ١/ ١٦٥ ، والخزانة : ١/ ٤٧٧ .

(٢) من البسيط من أبيات تنسب الى الفرزدق قالها في وصف رجل من بني عذرة فضل عليه جريرا في مجلس عبد الملك بن مروان ، فهجاه الفرزدق ببيتين هذا ثانيهما . والحكم : بالتحريك الذي يحكمه الخصمان كي يقضي بينهما . والأصيل : ذو الحسب ، والجدل : شدة الخصومة .

وهو من شواهد : الانصاف: ٢/ ٥٢١ ، والتوطئة : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١١٢ ، والبسيط : ٢٦ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٢٥ ، والمساعد : ٢/ ١٩٦ ، والتصريح : ١/ ١٤٢ ، والأشموني : ١/ ١٦٥ ، والخزانة : ١/ ١٤-١١١ ، والتهذيب ١٢/ ١١٩ ، ١٥/ ٤٦٢ .

ويُشترطُ في كُلّ صلةٍ لموصولٍ حرفًا كان أو اسمًا ثلاثةُ شروطٍ:

أحدُها : ألاّ تتقدَّمَ هي ولا شيءٌ منها على الموصولِ ، فلا يُقالُ : أعجبني اليومَ الذي جاءك ، تُريدُ : أعجبني الذي جاءك اليوم.

والثّاني : ألاّ يُفصَلَ بين الصِّلةِ والموصولِ ولا بين أبعاضِها بأجنبيّ ، وهو ماليس من الصِّلةِ ، إلاّ بجُمَل الاعتراضِ وهي كُلّ جملةٍ فيها تسديدٌ للكلامِ وتأكيدٌ كالقَسَمِ والنِّداءِ نحو : جاءني الذي واللهِ ضربتُهُ ، وكقوله :

.... نكُنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يصطحبانِ (١)

والثّالثُ : ألاّ يتبعَ الموصولُ بشيءٍ من التّوابعِ / ولا يستثنى منه ، ولا يُخبَرُ (٢١/أ) عنه إلاّ بعد تمامِ الصِّلةِ. وتختصُّ كُلُّ جملةٍ وقعت صلةً لـ(ما) عدا (أنْ) من الموصولاتِ بزيادةِ شرطٍ رابعٍ وهو أن تكونَ خبريّةً تحتملُ الصِّدقَ والكذبَ نحو : جاءني الذي ضربتُهُ. ولا يجوزُ : جاءني الذي هل قام أبوه ، ولا يشترطُ ذلك في صلة (أنْ) فتقول : أمرته بأنْ قُمْ. وتختصُّ أيضًا الجملةُ الواقعةُ صلةً لاسمِ الموصولِ بزيادةِ شرطٍ خامسٍ ، وهو أن تشتملَ على ضميرٍ يعودُ على الموصُولِ ، وذلك الضّميرُ لا يخلو أن يكون ضميرَ رفعٍ أو ضميرَ نصْبٍ أو ضميرَ خفضٍ. فإنْ كان ضميرَ رَفْعٍ فإمّا أنْ يكون في صلةِ (أيّ) أو في صلة غيرها . فإن كان في صلةٍ غيرها جازَ حذفُهُ بثلاثةِ شروطٍ:

(١) عجز بيت من الطويل من قصيدة للفرزدق يذكر قصته مع ذئب استضافه في بعض أسفاره ، وصدره :

تعال فإن عاهدتني لا تخونني ....

ويروى (تعش) مكان (تعال) و(واثقتني) مكان (عاهدتني) . الديوان : ٣٢٩/٢ ، والكتاب : ٤١٦/٢ ، والمقتضب : ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، ومجاز القرآن : ٤١/٢ ، والجمل : ٣٤٢ ، وشرح المفصل : ١٣٢/٢ ، والحلل : ٤٠ ، وشرح التسهيل : ٢٣٩/١ - ٢٦١ ، واللسان والتاج (منن) والأشموني : ١٥٣/١ .

والشاهد فيه الفصل بين (من) وصلتها بالنداء.

أن يكون مبتدأ ، وأنْ لا يكون خبرُهُ ظرفاً ولا مجروراً ، ولا جملةً وألاّ يتبع بعطفٍ أو توكيدٍ نحو : سأضرب أيَّهم هو قائمٌ ، وإنْ شئتَ حذفتَ الضَّميرَ فقلت : سأضرب أيَّهم قائم. ويجوزُ إذا حذفتَ الضَّميرَ وكانت (أيّ) مضافةً في اللَّفظِ ، اعرابُ أيّ وبناؤُها على الضَّمِّ وبناؤُها أكثرُ. ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشدُّ)(١) . وإن كان في صلة غير (أيّ) لم يجز حذفه إلاّ أنه يَحْسُنُ حذفه بعض حُسْنٍ إذا وجدتِ الشُّروطُ الثَّلاثةُ المذكورة في (أيّ) وكان في الصِّلةِ طولٌ نحو قولهم : ما أنَا بالَّذي قائلٌ لك سُوءٌ ، أي : بالَّذي هو قائل. ولا يجوز الحذف في مثل : جاءني الذي هو قائم ، لِفَقْدِ الطُّولِ من الصِّلةِ ، ومعنى الطُّولِ أنْ يكون للصِّلة معمولٌ واحدٌ.

وإن كان ضميرَ نَصْبٍ جاز حذفه بخمسةِ شروطٍ :

الأول : أن يكون مُتَّصلاً

والثاني : أن يكون اتِّصاله بفعل أو باسم فاعل ، أو باسم مفعول ، أو بمثال من الأمثلة الَّتي تعملُ عَمَلَ اسم الفَاعِلِ.

والثَّالِثُ : أنْ لا يكونَ في صلةِ الألفِ واللاَّم عائداً عليهما ، والعاملُ فيه مُتَعَدٍّ إلى واحدٍ.

والرَّابعُ : أنْ لا يكونَ معه في الصِّلةِ ضميرٌ آخر عائدٌ على الموصول.

والخَامسُ : أنْ لا يتبع الضَّمير بعطفٍ ولا توكيدٍ ، وذلك كقوله تعالى : (أَهَـٰذَا الَّذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً)(٢) . الأصلُ (بعثه) فحذف الضَّمير لوجودِ الشُّروطِ الخمسة فيه. وكذلك يجوزُ الحَذْفُ في نحو : هذا الدِّرهمُ الَّذي أنَا معطيكه ، لأنَّه مُتَّصلٌ باسمِ فَاعِلٍ ، وفي نحو : هذا الدِّرهمُ الَّذي أنتَ المعطاه ، لأنَّه مُتَّصلٌ باسمِ مَفْعُولٍ ، ولا يمنع من حذفه كونه في صلةِ الألف واللام ، لأنَّه ليس عائداً عليهما. وكذلك يَجُوزُ

---

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وانظر البحر المحيط : ٦/٢٠٨.

(٢) من الآية : (٤١) من سورة الفرقان ، وكلمة (الله) ساقطة من الأصل.

الحذفُ في نحو : جاءني المعطيه زيدٌ درهمًا ، وإن كان في صلة الألف واللام عائدًا عليهما ، لأنّ العاملَ فيه متعدٍ إلى اثنين ، ولا يجوزُ الحذفُ في نحو : جاءني الذي إيّاهُ ضربْتَ ، لفقدِ الشّرطِ الأوّلِ . ولا في نحو : جاءني الّذي إنّه قائمٌ / لفقدِ (٢١/ب) الشّرطِ الثّاني . ولا في نحو : جاءني الّذي ضربتُهُ في دارِه ، لفقدِ الشّرطِ الرّابعِ . ولا في نحو : جاءني الذي/ضربتَه وزيدًا ، أو ضربته ونفسَهُ ، لفقدِ الشّرطِ الخامسِ .

وإن كان ضميرَ خفضٍ ، فإمّا أنْ يكونَ الخافضُ له اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعولٍ ، أو مثالاً من الأمثلة الّتي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ ، أو غيرَ ذلك . فإنْ كان الخافضُ واحدًا من الثّلاثةِ المذكورةِ جازَ حذفه بثلاثةِ الشّروطِ الأخيرة من الشّروطِ المتقدّمةِ في ضميرِ النّصبِ ، ولا يحتاجُ هنا إلى ذكر الشّرطِ الأوّلِ ولا الثّاني نحو قوله تعالى : (فاقضِ ما أنتَ قاضٍ)(١) الأصل : قاضيه ، ونحو : هذا الدرهم الّذي أنتَ معطي ، وجاءني الذي أنا ضرّابٌ .

وإن كان الخافضُ له غير ذلك جازَ حذفُهُ بخمسةِ شروطٍ :

الأوّلُ : أنْ يكون خفضُهُ بحرفِ جرٍّ .

والثّاني : أنْ يكون قد دخلَ مثلُ ذلك الحرف على الموصولِ أو موصوفِهِ .

والثّالثُ : ألاّ يكونَ معه في الصّلةِ ضميرٌ آخرُ عائدٌ على الموصولِ .

والرّابعُ : أنْ يكونَ العاملُ في الموصولِ والضّميرِ معنًى واحدًا نحو : مررتُ بالّذي مررت ، الاصل : مررت به ومنه قول الشاعر :

نُصلّي للّذي صلّتْ قريشٌ ... ونعبدُهُ وإنْ جحدَ العمومُ(٢)

---

(١) من الآية : (٧٢) من سورة طه . ويجوز أنْ تكون (ما) موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .

(٢) من الوافر ، استشهد به ابن عصفور في المقرب : ٩/١ ، وشرح الجمل : ١٨٥/١ ، ولم ينسبه ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٢٣٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٩٣/١ ، وابن هشام في قطر الندى : ١١٣ .

الأصلُ : (الَّذِى) صلت قريش له .

والخامسُ : أَنْ لا يكون الضَّميرُ مع خافضِهِ فى مَوْضعِ رَفْعٍ. فإذا اجتمعت هذه الشُّروطُ الخمسة جاز حذف الضَّمير مع خافضِهِ ، ولا يجوزُ الحذْفُ فى نحو : مررتُ بالَّذِى مَررتَ بأبيه ، لأَنَّ خفضَ الضَّمير باسم ، ولا فى نحو : سَلَّمتُ على الَّذِى مَررتُ به ، لأنَّ الحرف الخافض للضَّمير لم يدخُلْ مثله على الموصولِ ، ولا فى نحو : أَحْسَنتُ الى الذى احسنت اليه فى داره ، لأَنَّ معه فى الصِّلةِ ضميرًا آخر للموصولِ ، ولا فى نحو : ذَهبتُ بالَّذِى مررتُ به ، لأَنَّ العاملَ فى الموصولِ والعاملَ فى الضَّمير ليسا بمعنىً واحدٍ ، ولا فى نحو : مَررتُ بالَّذِى مُرَّ بِهِ ، لأَنَّ الضَّمير مع خافضِهِ فى موضعِ رَفْعٍ ، لأنَّه فى موضعِ المفعولِ الَّذِى لم يُسَمَّ فاعلُه .

ويشترطُ أيضًا فى حذفِ ضمير الخفضِ ألاَّ يتبع بعطافٍ أو توكيدٍ ، والفَرَّاءُ[١] لا يشترطُ ذلك فى الضمائر كُلِّها[٢] .

والأسماءُ الموصولاتُ بالنَّظرِ إلى وقوعها على مَنْ يعقل ، وعلى ما لا يعقل تنقسمُ ثلاثة أقسامٍ :

قِسمٌ لا يقع إلاَّ على ما لا يعقل ، أو على أنواع مَنْ يعقل ، أو على صفةِ مَنْ يعقل وهو (ما) نحو : ركبتُ ما ركبتَ ، وكقوله تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ)[٤]

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٢) هو أبو زكريا يحى بن زياد مولى بنى أسد ، لقب بالفرّاء ،لأنَّه كان يفرى الكلام ولد بالكوفة من أصل فارسى ، وتلقى عن الكسائى وغيره ، وتبحر فى علوم متنوعة فكان فذًّا فى معرفة أيَّام العرب وأخبارها وأشعارها والطِّبِّ والفلسفة والنجوم ، من مصنفاته : معانى القرآن ، وكتاب المصادر ، والجمع والتثنية فى القرآن ، وكتاب النوادر ، وغير ذلك ، توفى بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ ، وتحت رأسه كتاب سيبويه .

انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٢/ ٣٣٣، وتاريخ بغداد : ١٤/ ١٤٩ - ١٥٥ ، وطبقات القراء : ٢/ ٣٧١ .

(٣) انظر الأشمونى : ١/ ١٦٩ .

(٤) من الآية : (٣) من سورة النساء.

أي : النّوع الّذي طَابَ لكم. وكقولِه تَعالى : (وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ)[(١)] . أي : وما صفته .

وقِسمٌ لا يقع إلاّ على مَنْ يعقل أو على مالا يعقل إذا عُومِلَ مُعامَلةَ مَنْ يعقل ، أو اختلط بمَنْ يعقل فيما وقع عليه الموصول ، أو فيما فُصِّلَ به ، وهو (مَنْ) والّذين واللاّؤون . مثالُ وقوع (مَنْ) على العاقِلِ خاصةً قوله تعالى : (ألا إنّ للّهِ مَنْ في السّمواتِ ومَنْ في الأرضِ)[(٢)] [(٣)] / ومثالُ وقوعِها على مالا يعقل قول امرئ القيس : (٢٢/أ)

.... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالِي[(٤)]

ومثالُ وقوعِها على ما لا يعقل إذا اختلط بمَنْ يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى : (وَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)[(٥)] لأنّ الماشي على رجلين يكون عاقلاً وغيرَ عاقلٍ .

ومثالُ وقوعِها على ما لا يعقل إذا اختلط بمَنْ يعقل فيما فُصِّلَ بها قوله تعالى : (فَمِنْهُم مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)[(٦)] فأوقع (مَنْ) على الماشي على بطنه وإن كان غير عاقلٍ لاختلاطه بالعاقلِ في قوله أوّلَ الآية : (خَلَقَ كُلَّ دابّةٍ مِنْ ماءٍ)[(٧)] وما بعده

---

(١) من الآية : (٢٣) من سورة الشعراء .

(٢) كلمتا (من في) مكرّرتان في الأصل .

(٣) من الآية : (٦٦) من سورة يونس .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالي ....

والعصر بضمتين : لغة في العصر ، وهو الدهر ، والخالي : الماضي ، ويروى : وهل ينعمن ، والشاهد في :

الديوان : ٢٧ ، والكتاب : ٣٩/٤ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٧٤/١ ، وشرح المفصل : ١٥٣/٧ ، والتصريح : ١٣٣/١ ، والأشموني : ١٥١/١ ، ٢١٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٥/١ ، والخزانة : ٢٩/١ ، والمغني : ١٦٩/١ .

(٥) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٦) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٧) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

تفصيلٌ له . وفي هذا خلافٌ ، لأنَّ ابنَ الضَّائع (١) يرى أنَّ (مَنْ) إنَّما وقعت هنا على غير العَاقلِ لا ختلاطه بالعاقلِ في الضَّمير في قوله (مِنْهُم) لا في أوَّلِ الآيةِ .

وقسْمٌ يقعُ على مَنْ يعقل وعلى مالا يعقل مطلقاً ، وهو مابقي من الأسماء الموصولات غير أنَّ (ذا) تخصُّها مَنْ بالعاقلِ في نحو : مَنْ ذا قامَ ، وتخصُّها (ما) بغير العاقلِ كقولكَ : ماذا فعلْتَ . وما كان من الموصولاتِ يقع بلفظٍ واحدٍ للمفردِ والمثنى والمجموع والمذكرِ والمؤنثِ نحو : (مَنْ) و(ما) ، يجوزُ في (الَّذي) له من ضمير وخبر وغير ذلك وجهانِ :

الحملُ على اللَّفظِ فيكون حكمه حكمَ ما هو للمفردِ المذكر مطلقاً . والحَمْلُ على المعنى فيكون على حسب المعنى الَّذي تُريدُ . مِثالُ حملِهِ على اللَّفظِ قوله تعالى : (وَمِنْهُم مَنْ يَنظُرُ إليكَ) (٢) ، ومِثالُ حَمْلِهِ على المعنى قوله تَعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليكَ) (٣) .

فإن كان لهذا الموصول الَّذي هو بلفظٍ واحدٍ مطلقاً ضميران أو ضميرٌ وخَبرٌ مثلاً ، جازَ في ذلك ثلاثةُ أوجهٍ :

حَمْلُ الجميع على اللَّفظِ ، وحَمْلُ الجميع على المعنى ، وحَمْلُ البعضِ على اللَّفظِ والبعضِ على المعنى ، إلَّا أنَّ الأحسنَ في هذا الوجه الثَّالثِ أنْ تبدأ بالحَملِ على اللَّفظِ قبلَ الحَمْلِ على المعنى ، ويَجُوزُ العَكْسُ ، مِثالُ الحَمْلِ عَلَى اللَّفظِ في الجميع

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي الكتامي المعروف بابن الضائع ، قال السيوطي : بلغ الغاية في النحو، لازم الشلوبيني وأخذ عنه كتاب سيبويه قراءةً وسماعاً ، له من التصانيف: شرح على سيبويه ، وشرح الجمل ، وأملى على إيضاح الفارسيّ ، وردّ اعتراضات ابن السّيد على الزّجاجيّ ، وردّ على ابن عصفور في معظم اختياراته ، توفي سنة ٦٨٠هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ٢٠٤ ، ونشأة النحو : ٢٦٣ .

(٢) من الآية : (٤٣) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة يونس .

قولك : جاءني مَنْ ضربتُه في دارِه ، وأنتَ تريدُ اثنين أو جماعةً أو مؤنثًا . ومثالُ الحمْلِ على المعنى في الجميع قولُه تعالى : (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ ويَعْمَلُونَ)(١) وتقولُ على هذا : جاءني مَنْ ضربتُهما في دارِهما ، إذا أردتَ اثنين ، وجاءني مَنْ ضربتهم في دارِهِمْ ، إذا أردتَ جماعةً . وجاءني مَنْ ضربتها في دارِها ، إذا أردتَ المؤنثَ . ومثالُ حمْلِ البعض على اللفظِ والبعض على المعنى مع البدء بالحَمْلِ على اللَّفظِ قولُك إذا أردتَ الاثنين مَثَلاً : جاءني مَنْ ضربتُهُ في دارِهما ، ومثالُ البدءِ بالحملِ على المعنى : جاءني مَنْ ضربتُهما في دارِه .

---

(١) من الآية : (٨٢) من سورة الأنبياء .

بَابُ ما يَتبعُ الاسمَ في إعرابــه

/ التَّوابعُ خمسةٌ : النَّعتُ ، وعطفُ البيانِ ، و(عطفُ النَّسق)(١) والتوكيـــد ، (٢٢/ب) والبَدَلُ .

بـــابُ النَّعْـت

النَّعتُ اسمٌ أو ما هو في تقديره ، مشتقٌ أو ما في حكمه ، يتبعُ الاسمَ الَّذي قبلــه لتخصيصِ نكرةٍ أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ أو مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ أو توكيدٍ ، ممَّــا يَدُلُّ على حليةٍ أو غريزةٍ أو نَسَبٍ أو فِعْلٍ للاسمِ الَّذي قبله أو لشيءٍ من سببه .

فقولهم (أو ما هو في تقديره) الَّذي في تقديرِ الاسمِ هُنَا الظَّرفُ والمجـــرورُ والجملةُ ، ويشترطُ في الظَّرفِ والمجرورِ هنا أن يكونا تامَّين ، ومعنى ذلك أَنْ يكـون في وصفِ ذلك الموصوف بهما فائدة نحو/: مررتُ برجلٍ عندك ، أو برجلٍ في الدار ، ولا يجوز : زيدٌ رجلٌ اليومَ ، لعدمِ الفائدةِ ، ويشترطُ في الجملةِ الواقعةِ صفةً أَنْ تكون خبريَّةً تحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ ، وأن تشتملَ علـــى ضميرٍ يعودُ على الموصوف نحو : زيدٌ رجلٌ يقومُ . وحُكمُ ذلك الضَّميرِ في الإثبـــات والحذفِ كحكمِ الضَّميرِ العائدِ على الموصولِ ، إلاَّ في موضعين :

أحدُهُما : أنَّه لا يشترطُ الطُّولُ في حذفِ ضميرِ الرفَّعِ نحو قوله :

------ وربَّ قتلٍ عارُ(٢)

---

(١) تكملة بها تمام الكلام ، وقد نسي الناسخ عطف النسق فلم يكتبه . قـــال الزجاجي في الجمل : ص ٢٦ : (باب ما يتبع الاسم في اعرابه ، وهو اربعـــة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل) قال ابن أبي الربيع في البسيـــط : ١٤٦ : (التوابع خمسة الأربعة التي ذكر وعطف البيان وانما لم يذكره هنـا ، لأن عطف البيان جاء على غير القياس ، لأنه جامد فقياسه أن يلي العوامـــل ولا يكون تابعا . . .)

وانظر اصلاح الخلل : ص ٦٧ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ص ٣٧ .

(٢) هذا جزء لبيت من بحر الكامل لثابت بن كعب الملقب بثابت قطنة ، من ابيات له يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، ويذكر خذلان قومه اياه ، والبيت بتمامه :

إِنْ يَقتلوكَ فإنَّ قتلَكَ لم يَكُنْ عاراً عليكَ وربَّ قتلٍ عَـــارُ

=

أى : هو عارٌ فى أحد القولين فيه ، وهو أنَّ (عارٌ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ والجملةُ فى موضع الصِّفة لِقتْلٍ ، وابنُ السَّراج يرى أنَّ (رُبَّ) فى مثل هذا اسمٌ مبتدأٌ و (عارٌ) خبرُها ، استعملتْ استعمالَ (كمْ) الخبريَّة تشبيهاً واتِّساعاً ، وهذا عنده من الشَّاذِّ النَّادِر .

والثَّانى : أنَّ الصِّفةَ المفردةَ لا يحذف ضميرُها مطلقاً نحو : مررتُ برجُلٍ ضاربه زيدٌ الآن ، لا يجوز أن تقولَ : ضاربٌ زيد .

وقولهم (مُشتَقٌّ) هو المأخوذُ من المَصْدَرِ نحو : (قائم) مأخوذٌ من (القيام) .

وقولهم (أو ما هو فى حكمه) أى فى حكم المشتقّ وهو الاسم الّذى لم يؤخذ من المصدر ، ولكنه فى معنى ما أخذ منه نحو : مررتُ برجلٍ أسدٍ ، لأنَّه فى معنى شجاع ومررتُ بزيدٍ هذا ، لأنَّه فى معنى المشار إليه ، ومررتُ بثوبٍ ذِراعٍ أو ذراعين ، لأنّه فى معنى مذْروع ، ومررتُ برجلٍ قُرَشِىٍّ ، لأنَّه فى معنى منسوب إلى قريش .

وقولهم : (يتبعُ الاسمَ الَّذى قبله) هذه التَّبعيَّة ستبيَّنُ بعد هذا .

وقولهم : (لتخصيصِ نكرةٍ) نحو : مررتُ برَجُلٍ نجَّار .

وقولهم (أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ فى معرفةٍ) نحو : مررتُ بزيدٍ النَّجار .

وقولهم (أو مدْحٍ) نحو : بسم اللّه الرَّحمن الرَّحيم .

وقولهم (أو ذَمٍّ) نحو : أعوذُ باللّه من الشَّيطان الرَّجيم .

وقولهم (أو ترحُّمٍ) معناه الإشفاق نحو : مررتُ بزيدٍ المسكين .

= استدل به الكوفيون والأخفش على اسميه (ربّ) وجعلوها مبتدأ خبره عار ، وهو رأى ابن السراج ، وابن الطراوة .

والجمهور على أن (ربّ) حرف جر شبيه بالزائد و (قتل) المجرور فى موضع رفع مبتدأ ، و (عار) خبر لمحذوف أى : هو عار ، والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

انظر الشاهد فى المقتضب: ٣ / ٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٣٠١ ، والأزهية : ٢٦٩ ، والانصاف : ٢ / ٨٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٧٧ ، وشرح الكافية للرضى : ٢ / ٣٣١ ، والمغنى : ١ / ١٣٤ ، والمساعد : ٢ / ٢٨٤ ، ٤٠٨ ، والخزانة : ٤ / ١٨٤ .

وقولهم (أو توكيد) نحو قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين) (١)
ونحو : مررت برجل واحد .

وقولهم : (مما يدل على حلية) هي الصفة الظاهرة نحو : مررت بزيد الأكحل أو الأزرق أو الطويل

وقولهم (أو غريزة) هي الصفة الباطنة نحو : مررتُ بزيدٍ الجبان ، أو الشّجاع .

وقولهم (أو نَسَب) نحو : مررتُ برجلٍ قرشيّ

/ وقولهم (أو فعلٍ) نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أو قاعدٍ .

وقولهم (للاسم المتقدّم أو لشيءٍ من سببه) معناه أنّ هذه الأشياء الّتي هي (٢٣/أ) الحلية أو الغريزة أو النّسب أو الفعل ، تارةً تكون للاسم المتقدم نحو الأمثلة المتقدمة ، ويُسمّى النّعتُ حينئذٍ حقيقيًا ، وتارةً تكون لشيءٍ من سببه ويُسمّى النّعتُ حينئذٍ سببيًا نحو : مررت برجل أكحلَ أبوه ، ومررتُ برجلٍ جبانٍ أبوه ، ومررتُ برجل قرشيّ أبوه ، ومررتُ برجل قائمٍ أبوه .

فقد تحصّلَ من هذا أنّ النّعت على قسمين : حقيقيٌّ وسببيٌّ .

فالحقيقيّ موضوعٌ على أنْ يفيدَ معنىً في الاسم المتقدّم الّذي هو الموصوف ، وهو ما رفعَ ضميرَ الموصوفِ نحو : رجل قائم ، ورجل حسن الوجه ، أو حسن الوجهِ ، وهذان معناهما معنى السببي وإن كانا من باب الحقيقيّ ، ألا ترى أنّ الحُسْنَ في المعنى للوجه .

والسببيّ ما رَفَعَ غير ضمير الاسم المتقدم نحو : مررت برجل حَسَنٍ وجْهُهُ .

فأمّا الحقيقيّ فإنّه يتبعُ منعوته غالباً في أربعةٍ من عشرةٍ : في واحدٍ من وجوه الإعرابِ الثلاثة الرّفعُ والنّصبُ والخفض ، وفي واحدٍ من التعريفِ والتّنكير ، وفي واحدٍ من الافرادِ والتّثنيةِ والجَمْعِ ، وفي واحدٍ من التّذكير والتّأنيث .

وأمّا السببيّ وهو كما تقدّم ما لم يرفع ضمير الموصوف نحو : مررت برجل حسن وجهه . فحكمه أنّه يتبع منعوته في اثنين من خمسةٍ : في واحدٍ من وجوه الإعراب الثّلاثة ، وفي واحدٍ من التّعريف والتّنكير . فإن تبع في أكثرَ من ذلك فالزيادةُ على الاثنين المتقدمين للذي هو له في المعنى لا للاسم الأوّلِ نحو : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه .

---

(١) من الآية : (٥١) من سورة النحل .

والنُّعوتُ بالنَّظر إلى ما تجرى عليه من معرفةٍ أو نكرةٍ ثلاثةُ أقسامٍ :

قسمٌ لا يُنْعَتُ به إلاّ النكرة وذلك الجمل والظروف والمجرورات.

وقسمٌ لا يجرى نعتًا إلاّ على معرفة وذلك المبهمات ، وما يوصف به من الأسماء الموصولات نحو : مررتُ بزيدٍ هذا ، ومررتُ بزيدٍ الّذى قامَ ، وجاءنى عمرو وذو قام.

وقسمٌ يجرى على المعرفة تارةً وعلى النّكرة أخرى ، وهو ما عدا ذلك من الأسماء الّتى يُوصَفُ بها نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ ، ومررتُ بالرّجُلِ القَائمِ.

والمعرفةُ إذا جرتْ على معرفةٍ لا تكون نعتًا لها إلاّ بشرطِ أن تكون مساويةً لها فى التّعريف ، أو أقلّ منها تعريفًا ، فلا بُدّ إذًا من تبيين المعارف ومراتبها فى التعريف.

والمعارفُ خمسةٌ : المضمرُ ، والعلمُ ، والمبهمُ وهو اسم الإشارة ، والمعرَّف بالألف واللّام ، والمضافُ إلى واحدٍ من هذه المعارف إضافةً محضةً (١).

وأعرفُ هذه المعارفِ : المضمرُ ، ثُمّ العلَمُ ، ثُمّ المبهم ، ثُمّ المعرّف بالألف واللّام (٢).

---

(١) الاضافة المحضة هى غير اضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله. وتفيد الاسم الاول تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو : هذا غلام امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو : هذا غلام زيد.
وبقى المعرف بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها نحو : يارجل. انظر الهمع : ١/ ١٩٠.

(٢) هذا هو ترتيب سيبويه لمراتب المعارف ، فالاسم المضمر عنده أعرف المعارف ولهذا لا يفتقر الى الوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم لأنّ الأصل فيه أن يوضع على شىء لا يقع على غيره من جنسه ، ثم اسم الاشارة لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف الى أحد هذه المعارف.
ورأى ابن السراج أن أعرف المعارف اسم الاشارة ، ثم الضمير ، ثم العلم ، ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف الى أحد هذه المعارف.
وذهب الكوفيون الى أن اسم الاشارة اعرف من العلم لأنه يعرف بالعين والقلب =

وأمَّا المضاف إلى واحدٍ من هذه فيكون في رتبةِ / ما أُضيفَ إليه من التَّعريف ، (٢٣/ب) إلاَّ المُضافَ إلى المضمرِ فإنَّه ينحطُّ إلى مرتبة العَلَم .

فأمَّا المضمر فعلى ثلاثةِ أقسامٍ : مرفوعِ المَوْضعِ ، ومنصوبِ المَوضعِ ، ومخفوض الموضع .

فالمرفوعُ الموضعِ ينقسم قسمين : مُنفَصِلٌ ، ومتَّصِلٌ .

فالمنفصلُ : أنا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، أَنْتُما ، أَنْتُم ، أَنْتُنَّ ، هُوَ ، هِيَ ، هُمَا ، هُمْ ، هُنَّ .

والمُتَّصِلُ : التَّاءُ في (فَعَلْتُ) ، والنُّونُ مع الألف في (فَعَلْنَا) ، والتَّاءُ في (فَعَلْتَ) و(فَعَلْتِ) ، والتَّاءُ مع ما بعدها في (فَعَلْتُمَا) ، و(فَعَلْتُم) ، و(فَعَلْتُنَّ) .

والمستترُ في : (فَعَلَ وفَعَلَتْ) ، والألفُ في : (فَعَلَا وفَعَلَتَا) ، والواوُ في : (فَعَلُوا) ، والنُّونُ في : (فَعَلْنَ) ، والياءُ في فِعْلِ الواحدةِ المخاطبةِ إذا كان مضارعًا أو أمْرًا نحو : (تَفْعَلِينَ وافْعَلِي) على مذهبِ سيبويه (١) . وهذه الياء على مذهبِ الأخفش (٢)

= والعلم يعرف بالقلب فقط . واستدلوا على صحة رأيهم بأنّ العلم يقبل التنكير بينما اسم الاشارة لا يقبله ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير .

والبصريون يرون أن العلم أعرف من أسم الاشارة ، لأن الأصل في العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره ، وما دام ليس له مشارك فقد أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من اسم الاشارة فكذلك العلم .

انظر الكتاب : ٢/٥ - ٧ ، والانصاف : ٢/٧٠٧ ، والتصريح : ١/٩٤-٩٥ ، وحاشية ياسين بهامشه ، والهمع : ١/٩٠ ، والأشموني : ١/١٠٧ .

(١) انظر الكتاب : ٤/٢١٣ ، والبسيط : ٥٥ - ١٥٨ .

(٢) هو الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ .

قرأ النحو على سيبويه . قال المبرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشي قطرب ، وكان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل . صنَّف : الأوسط في النحو ، ومعاني القرآن ، والمقاييس في النحو ، والاشتقاق ، والقوافي ، =

والمازني[(١)] علامة تأنيث[(٢)] ، والضمير مستتر عندهما .

فـ(أَنَا) : للمتكلّم وحدَهُ .

و (نَحْنُ) : للمتكلّم ومعه غيره ، أو المتكلّم وحده معظّمًا نفسَهُ .

و (أَنْتَ) : للواحدِ المذكّر المخاطب .

و (أَنْتِ) : للواحدةِ المخاطبةِ .

و (أَنْتُما) : للاثنين المخاطبينِ مذكرينِ كانا أو مؤنّثين .

و (أَنْتُمْ) : لجماعةِ المذكّرين العاقلينَ المخاطبينَ .

و (أَنْتُنّ) : لجماعةِ المؤنّثِ المخاطبات .

و (هُوَ) : للواحدِ المذكّرِ الغائبِ .

و (هِيَ) : للواحدةِ الغائبة .

و (هُمَا) : للاثنين الغائبين مذكرين كَانَا أو مؤنّثين .

و (هُمْ) : لجماعةِ المذكّرين العاقلينَ الغائبين .

= والأصوات ، وغير ذلك .

توفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل : سنة ٢٢١هـ .

انظر ترجمته في : طبقات القرّاء : ١/ ٥٣٥ ، وشذرات الذهب : ٢/ ٣٦ ، وبغية الوعاة : ١/ ٥٩٠ - ٥٩١ .

(١) هو بكر بن محمد بن بقيه ، من بني مازن الشيبانيين ، وقيل : بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان . أستاذ المبرد ، لزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب العروض ، وكتاب القوافي .

توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ ، وقيل : ٢٤٩هـ ، وقيل : غير ذلك .

انظر ترجمته في : انباه الرواة : ١/ ٢٤٦ ، ومعجم الأدباء : ٧/ ١٠٧ ، وبغية الوعاة : ١/ ٤٦٣ - ٤٦٦ .

(٢) انظر البسيط : ٥٥ - ١٥٨ ، والمسائل البغداديات ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

و(هُنَّ) : لجماعةِ المؤنَّث الغائبات.

وأمّا التّاءُ في (فَعَلْتُ) : فللمتكلّم وحدَهُ ، و(فَعَلْنا) : للمتكلّم ومعه غيره أو المتكلّم وحدَهُ معظّماً نفسَهُ. و(فَعَلْتَ) : للواحدِ المذكّر المخاطب ، و(فَعَلْتِ) : للواحدةِ المخاطبةِ ، و(فعلتما) : للاثنين المخاطبين مذكّرين كانا أو مؤنّثين ، و(فَعَلْتُم) : لجماعةِ المذكّرين العاقلينَ المخاطبينَ ، و(فَعَلْتُنَّ) : لجماعةِ المؤنّث المخاطبات. و(فَعَلَ) : للواحدِ المذكّر الغائبِ ، و(فَعَلَتْ) : للواحدةِ الغائبةِ ، و(فَعَلا) : للاثنين المذكّرين الغائبين ، و(فَعَلَتَا) : للاثنتين الغائبتين. و(فَعَلُوا) : لجماعةِ المذكّرينَ العاقلينَ الغائبينَ ، و(فَعَلْنَ) : لجماعةِ المؤنّث الغائبات .

وأمّا الياءُ في : (تَفْعَلي وافْعَلي) فقد تقدَّم تفسيرُها (١)

وأمّا المنصوبُ الموضع فعلى قسمين أيضاً : مُنْفَصِلٌ ومتّصِلٌ.

فالمنفصلُ : إيّاي ، إيّانا ، إيّاكَ ، إيّاكِ ، إيّاكُمَا ، إيّاكم ، إيّاكُنَّ ، إيّاهُ ، إيّاها ، إيّاهُما ، إيّاهُم ، إيّاهُنَّ.

والمتّصلُ : الياءُ في : (نَفَعَني) ، والنّونُ مع الألف في : (نَفَعَنا) ، والكافُ في : (نَفَعَكَ ونَفَعَكِ) ، والكافُ مع ما بعدها في : (نَفَعَكُما) و(نَفَعَكُمْ) ، و(نَفَعَكُنَّ) ، والهاءُ في : (نَفَعَهُ) ، والهاءُ مع ما بعدها في : (نَفَعَها) و(نَفَعَهُما) و(نَفَعَهُم) ، و(نَفَعَهُنَّ) .

فـ(إيّاي) : للمتكلّم وحدَهُ.

و(إيّانا) : للمتكلّم ومعه غيره ، أو للمتكلّم وحده معظّماً نفسَهُ.

و(إيّاكَ) : للواحدِ المذكّرِ المخاطبِ.

و(إيّاكِ) : للواحدةِ المخاطبةِ.

و(إيّاكُما) : للاثنين المخاطبينِ مذكّرينِ كانا أو مؤنّثين.

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٦١ - ٢٦٢.

/ و(إيّاكُم) : لجماعةِ المذكَّرينَ العاقلينَ المخاطبين . (٢٤/أ)

و(إيّاكُنَّ) : لجماعةِ المؤنَّث المخاطبات.

و(إيّاهُ) : للواحدِ المذكَّر الغائب.

و(إيّاها) : للواحدة الغائبة.

و(إيّاهُما) : للاثنين الغائبين مذكرين كانا أو مؤنثين.

و(إيّاهم) : لجماعة المذكَّرين العاقلين الغائبين.

و(إيّاهُنَّ) : لجماعةِ المؤنَّث الغائبات.

و(نَفَعَني) : للمتكلِّم وحده. و(نَفَعَنَا) : للمتكلِّم ومعه غيره أو للمتكلِّم وحده معظِّمًا نفسَه ، و(نَفَعَكَ) : للواحدِ المذكَّر المخاطب ، و(نَفَعَكِ) : للواحدةِ المخاطبة و(نَفَعَكُمَا) : للاثنين المخاطبين مذكَّرين كانا أو مؤنَّثين ، و(نَفَعَكُمْ) : لجماعةِ المذكَّرين العاقلينَ المخاطبينَ ، و(نَفَعَكُنَّ) : لجماعةِ المؤنَّث المخاطبات ، و(نَفَعَهُ) : للواحدِ المذكَّر الغائب ، و(نَفَعَهَا) : للواحدةِ الغائبة ، و(نَفَعَهُمَا) للاثنين الغائبين مذكَّرين كانا أو مؤنَّثين ، و(نَفَعَهُمْ) : لجماعةِ المذكَّرينَ العاقلينَ الغائبينَ ، و(نَفَعَهُنَّ) : لجماعةِ المؤنَّث الغائبات.

وأعلم أن ياء المتكلِّم من ضمائرِ النَّصب المتَّصلةِ تلحقُ قبلها نُونُ الوقايةِ مكسورةً إذا اتَّصلت الياء بفعلٍ مطلقًا ، ماضيًا كان أو أمرًا أو مضارعًا أو بـ (إنَّ) وأخواتها نحو : نَفَعَني ، ويَنْفَعُنِي ، وانْفَعني ، وإنَّني ، وأنَّني ، ولكنَّني ، وليتَني ، ولعلَّني . ويجوز إثباتُ هذه النُّون وحذفُها في المضارع إذا اجتمعت فيه مع نُون الرَّفع ، وفيما عَدا (ليتَ) من (إنَّ) وأخواتها فتقولُ : يضربانني ، ويضربانِي ، ويضربونني ، ويضربوني ، قال تعالى : (أَتَعِدَانِنِي)(١) ، وقال سبحانه : (تأمرونّي أعبدُ)(٢) .

تأمروني

---

(١) من الآية : (١٧) من سورة الأحقاف . وانظر التيسير : ١٩٩ .

(٢) من الآية : (٦٤) من سورة الزمر. قرأ نافع : (تأمروني) بالتخفيف ، وقرأ ابن عامر : (تأمرونني) بنونين على الأصل . وقرأ الباقون : (تأمرونّي) بالتشديد . انظر حجة القراءات : ٦٢٥ .

وكذلك تقول : إنَّني ، وإنِّي ، ولكنَّني ، ولكنِّي . وكذلك في : (أنَّ) و (كأنَّ) و(لعلَّ) ، والأكثر الحذف في (لعلَّ) كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَطَّلِعُ)(١) . وإذا أثبتها في الفعل المرفوع بالنون جاز فيها الإظهار وقد تقدَّم تمثيله ، والإدغام نحو قوله تعالى : (أَتُحَاجُّونِّي)(٢) . وتلزم نون الوقاية ولا يجوز حذفها في الفعل الماضي والأمر والمضارع الذي لم تجتمع فيه مع نون الرفع وفي (ليتَ)(٣) .

وأما المخفوض الموضع فمتَّصِلٌ كُلُّه ، ويتَّصِلُ بالاسم على جهة الإضافة أو بحرف الجرّ . وألفاظه كألفاظ المنصوب الموضع المتَّصِل ، وتفسيرهما واحدٌ على حسبما تقدَّم في المنصوب الموضع المتَّصل .

وأمثلته : عطي لي ، عطنا لنا ، عطكَ لكَ ، عطكِ لكِ ، عطكما لكما ، عطكم لكم ، عطكنَّ لكنَّ ، عطه له ، عطها لها ، عطهما لهما ، عطهم لهم ، عطهنَّ لهنَّ .

وياء المتكلِّم من ضمائر الخفض يلحق أيضاً قبلها نون الوقاية مكسورة اذا اتَّصلت الياء بـ (مِنْ) أو (عَنْ) أو (قَطْ) بمعنى حَسْب ، أو (قَدْ) كذلك ، أو (لَدُنْ) نحو : مِنِّي ، وعنِّي ، وقطْني ، وقدْني ، ولدُنِّي . ويجوز عند غير سيبويه(٤) في (لَدُنْ) وحدها الإثبات والحذف . وقُرِئَ : (مِنْ لَدُنِّي)(٥) ، و (مِنْ لَدُنِي) وتلزم النون

---

(١) من الآية : (٣٨) من سورة القصص ، وتمامها : (الى اله موسى واني لأظنه من الكاذبين) .

(٢) من الآية : (٨٠) من سورة الانعام . قرأ نافع وابن عامر : (أتحاجوني) بتخفيف النون . وقرأ الباقون : (أتحاجونّي) بالتشديد . انظر حجة القراءات ٢٥٧ .

(٣) وعند الفرّاء يجوز : ليتني وليتي . انظر أوضح المسالك : ١/١١٠ ، والأشموني : ١/١٢٣ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/٣٧٠ وما بعدها .

(٥) من الآية : (٧٦) من سورة الكهف ، وهي : (قال ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدنّي عذرا) . وقرأ نافع وأبو بكر : (من لدني) باشمام الدال وتخفيف النون . وقرأ الباقون : (من لدني) بضم الدال وتشديد النون . انظر حجة القراءات : ٤٢٤ .

ولا يجوزُ حذفُها في الأربعة إلّا في ضرورةٍ كقوله :

/ أيّها السّائلُ عنهُ وعنّـــي لَسْتُ مِنْ لَهوٍ ولا اللّهوُ منّي[1] (٢٤/ب)

وأمّا المبهماتُ : فهي أسماءُ الإشارة ، وهي على ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ يُشارُ به إلى القريب وهو (ذَا) للمذكّرِ ، و(ذَانِ) للمذكّرين رفعًا ، و(ذَيْنِ) نصبًا وخفضًا ، و(أُولى)[2] للجمع مذكّرًا كان أو مؤنثًا ، و(ذِي) و(تي) و(تَـــا) ثلاثتُها للمؤنّثِ ، وفي (ذِي) أربعُ لُغاتٍ.[3] (ذِي) في الوصل والوقف ، و(ذِي) في الوصل ، و(ذِهْ) في الوقف ، و(ذِهْ) في الوصل والوقف ، و(ذِهِ) في الوصل ، و(ذِهِ) في الوقف . و(تَانِ) للمؤنّثتين رفعًا ، و(تَيْنِ) نصبًا وخفضًا .

وقسمٌ يُشارُ به إلى الوسط وهو (ذَاكَ) للمذكّر ، و(ذَانِكَ) للمذكّرين رفعـــًا ، و(ذَيْنِكَ) نصبًا وخفضًا . و(أُولَى وأُولئكَ) للجمع مذكّرًا كان أو مؤنّثًا ، و(تِيـــكَ) للمؤنثة و(تَانِّكَ) للمؤنثتين رفعًا و(تَيْنِكَ) نصبًا وخفضًا .

وقسمٌ يُشارُ به إلى البعيد وهو (ذَلِكَ) للمذكّرِ ، و(ذَانِكَ) للمذكّرين رفعـــًا ، و(ذَيْنِكَ) نصبًا وخفضًا ، و(أُولئكَ) أو (أُولالك) للجمع مذكّرًا كان أو مؤنّثـــًا ، و(تِلْكَ) للمؤنّثةِ ، و(تَانِكَ) للمؤنّثتين رفعًا ، و(تَيْنِكَ) نصبًا وخفضًا . وقـــد تتّسعُ العربُ فتضعُ بعضَ هذه الألفاظ موضعَ بعضٍ ، فربّما استعملتْ (ذَلِكَ) فـــي القريب ، ويجوز لك إدخال (ها) الّتي للتنبيه على ما يُشارُ به إلى القريب وإلى الوسط نحو : (هَذَا) و(هَذِهِ) و(هَذَاكَ) و(هَؤلاءِ) .

---

(١) من الرمل ، ولم أقف على نسبته ، رواه ابن هشام في أوضح المسالك : ١/ ١١٨ ، برواية :

أيها السائل عنهم وعنـــي لست من قيس ولا قيس مني

وانظره في التوطئة : ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٥١ ، وشـــرح ابن عقيل : ١/ ١١٤ .

(٢) بالقصر على لغة بني تميم ، و(أولاءِ) بالمد على لغة أهل الحجاز .

(٣) انظر اللسان (ذا) ، والبسيط : ١٦١ .

وأمّا العَلَم فهو على قسمين: شَخْصِيٌّ، وجِنْسِيٌّ

فالشخصيّ: ماكان للفرق بين الأشخاص نحو: زيد وعمرو.

والجنسيّ: ماكان للفرق بين الأجناس نحو: أسامة لجنس الأَسَدِ و(ثُعَالَة) لجنس الثعالب.

والشخصيُّ ينقسمُ إلى مفردٍ نحو: زيد، ومركّبٍ، والمركّب على قسمين أيضاً: جملة في الأصل نحو: (تأبّط شرّا)، وغير جملة، وغير الجملة ينقسمُ قسمين: اسمان جُعِلَا اسمًا واحدًا نحو: (بعلبك) ومضاف ومضاف إليه. والمضاف والمضاف إليه قسمان: كُنية نحو: أبي بكر، وغير كنية نحو: عبد الله.

وينقسمُ العَلَمُ أيضاً إلى: منقولٍ ومرتجلٍ

فالمنقولُ ما يُحفظُ له أصلٌ في النَّكرات بلفظه، وهو ينقسُم ثلاثة أقسامٍ:

منقولٌ من اسم عَيْنٍ جامدٍ نحو: جَعْفَر (١)، وبكر، ومنقولٌ من اسم معنى نحو: فَضْل، وفَهْم، اسمى رجل، ومنقولٌ من مشتقٍ من اسم المعنى نحو: حارث، ومالك، ويزيد (٢).

وتدخل الألف واللّام على المنقول من الصِّفةِ أو من المصْدَرِ نحو: الحرث والعباس والفضل، ولا تلزم بل يجوز حذفها.

والمرتجلُ: ما لا يُحفَظُ له أصلٌ في النَّكرات بلفظه نحو: فَقْعَس (٣).

وأمّا المعرَّف بالألف واللّام (٤) فهو كلُّ اسمٍ يكون بهما معرفةً فإذا زالتا عنه صار

---

(١) الجعفر: النّهر عامّة، وقيل: النّهر الصغير فوق الجداول، وقيل: النهر الكبير الواسع. وبه سمّي الرجل، وهو أبو قبيلة من عامر، وهم الجعافرة.

(٢) اذا جعلناه من الزيادة.

(٣) فقعس: حي من بني أسد، أبوهم فقعس بن طريف بن عمرو

(٤) ذهب الخليل الى أن أداة التعريف هي (أل) بجملتها، وذهب سيبويه الى ان أداة التعريف هي اللام وحدها وعليه بعض النحاة المتأخرين، انظر تفصيل ذلك في المساعد: ١/ ١٩٥، ١٩٦، والأشموني: ١/ ١٧٦ وما بعدها.

فهو معرفة

نكرة نحو : الرَّجل ، فإن كان الاسم إذا زالَتا عنه بقي معرفةً بالعلمية نحو : العَبَّاس والحرث والفضل .

والألف واللَّامُ على سبعةِ أقسامٍ : تكون لتعريف العَهْدِ في جنس نحو قولهم : (أهْلَكَ النَّاسَ الدِّينارُ الصُّفرُ والدِّرهمُ البيضُ) (١) وكقوله تعالى : / (إنَّ الإنْسَانَ (٢٥/أ) لَفِي خُسْرٍ إلاَّ الَّذينَ آمنُوا) (٢) . وتكون لتعريف العهد في شخصٍ (ذُكِرَ) (٣) نحو : جاءني رجل فأكرمتُ الرَّجُلَ ، أو علماً نحو : جاءني الرَّجُلُ ، تعني شخصاً معهوداً وتكون لتعريف الحضور نحو : جئتُ اليَومَ ، وقمتُ السَّاعةَ وجاء هذا الرَّجُلُ . وتكون للمح الصِّفة وهي الداخلةُ على الاسم العَلَم الَّذي كان صفةً في الأصلِ أو مصدراً نحو : الحرث ، والعبَّاس ، والفضل . وتكون للغلبة وهي الداخلةُ في الأصل على الاسم النَّكرة لتعريف العهد ، ثم تغلب عليه بحيث إذا أُطلِقَ بها لم يفهم منه إلاَّ ذلك المعهود نحو : النَّجْمُ للثُّريا ، والبيتُ للكعبة . وتكون بمعنى (الَّذي) أو (التي) وهي الداخلةُ على اسمِ الفاعلِ نحو : الضَّارب أو الضَّاربة ، أو على اسمِ المفعولِ نحو: المضروب والمضروبة ، أو على مثالٍ من الأَمثلة الَّتي تعملُ عمَلَ اسمِ الفَاعلِ نحو: الضَّراب والضَّرابه .

ولا تدخلُ على الجملةِ إلاَّ في ضرورةٍ ، وقد تَقَدَّمَ تمثيلُ ذلك في الموصولاتِ (٤)

وتكون زائدةً نحو : قولهم : ما فعلتِ العشرون الدرهم . الأصل : العشرون درهما ، لأنَّ التمييزَ لا يكون إلاَّ نكرةً ، ونحو قول الشاعر :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو منْ أسيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبوابٍ عَلَى قُصُورِهَا (٥)

---

(١) حكاه الاخفش ، انظر المساعد : ١٩٨/١ ، وشواهد التوضيح ص: ١١٧ .

(٢) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة العصر .

(٣) في الاصل : (ذكرا) والوجه ما أثبت .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٧٩ .

(٥) من الرجز ، لأبي النجم العجلي

انظر : عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك : ١٨١/١ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١٢٧/١ ، ١٨١ ، والارتشاف : ٤٤٥ .

فَزادَ الألفَ واللَّامَ في (عمرو) .

وأمَّا المضافُ إلى معرفةٍ فهو كُلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى واحدٍ من هذه المعارفِ الأربعةِ اضافةً محضةً نحو : غُلامُكَ وغُلامُ زيدٍ، وغلامُ هذا ، وغُلامُ الرَّجلِ . والإضافةُ المحضةُ هي الَّتي ليست في نيةِ الانفصالِ كالإضافةِ في نحو : هذا ضَاربُ زيدٍ الآنَ ، المراد : ضاربٌ زيدًا ، فالإضافةُ هنا يُرادُ بها الانفصال ، وسيبيَّنُ حُكْمُ الإضافة (١) في بابها إنْ شاءَ اللهُ .

فهذا تفسيرُ المعارفِ وقد تقدَّمت مراتبُها في التَّعريف . وتحصَّلَ أنَّ المراتبَ أربعٌ :

الأولى للمضمر ، والثَّانيةُ للعَلَمِ والمضافِ إليه والمضافِ إلى المضمر ، والثَّالثةُ للمبهم والمضافِ إليه ، والرابعةُ للمعرفِ بالألفِ واللَّامِ والمضافِ إليه .

فأمَّا المضمر فلا كلامَ فيه هنا لأنَّه لا يُنعَتُ ولا يُنعَتُ به (٢)

وأمَّا العَلَمُ وما في مرتبته من المضافِ فينعتان بجميعِ المعارفِ الَّتي يصح الوصفُ بها ، وهي سِتٌّ : المبهمُ نحو : مررتُ بزيدٍ هذا ، والمعرَّفُ بالألفِ واللَّامِ نحو : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، والمضافُ إلى مضمر نحو : مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ ، والمضافُ إلى عَلَمٍ نحو : مررتُ بزيدٍ صاحبِ عمرو ، والمضافُ إلى مبهمٍ نحو : مررتُ بزيدٍ صاحبِ هذا ، والمضافُ إلى معرفٍ بالألفِ واللَّامِ نحو : مررتُ بزيدٍ صاحبِ الرَّجلِ .

---

(١) بابُ الأضافة ليس في هذا الجزء الذي بين يدي ، ويبدو أن تقييد ابن لب هذا على جمل الزجاجي - على فرض أن المؤلف قد أتمه - يقع في جزءين أو أكثر ولا شك أن بابَ الاضافة يقع في غير هذا الجزء والله أعلم .

(٢) خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكا بما سمع من نحو : صلى الله عليه الرؤوف الرحيم . انظر الاشموني : ٣/ ٧٣ ، والجمل : ٢٩ ، ونتائج الفكر ٢١٣ .

وأمَّا المبهمُ فلا يُنْعَتُ إلاَّ بالمعرَّفِ بالألف واللَّامِ (١) نحو : مررتُ بهذا الرَّجُلِ .

وأمَّا الذى فى مرتبته وهو المضاف إلى المبهم فينعتُ بأربعةِ أشياء : بالمبهم نحو : مررتُ بغُلَامِ هَذِه / هَذَا ، وبالمضاف إليه نحو : مررتُ بغُلَامِ هَذِه صاحبِ (٢٥/ب) هَذَا ، وبالمعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ نحو : مررتُ بِغُلَامِ هَذِه العاقل ، وبالمضاف إليه نحو : مررتُ بغُلَامِ هذه صاحب الرَّجُلِ .

وأمَّا المعرَّف بالألفِ واللَّامِ والمضاف إليه فينعتان بالمعرَّف بالألف واللَّامِ نحو: مررتُ بالرَّجُلِ الصَّالحِ ، وبغُلَامِ المرأة الصالح ، وبالمضاف إلى المعرَّف بالألف واللَّام نحو : مررتُ بالرَّجُلِ صاحب المرأة ، ومررتُ بغُلَامِ المرأة صاحب الرَّجُلِ .

والأسماءُ بالنَّظرِ إلى نعتها والنَّعت بها على أربعةِ أقسامٍ :

قِسْمٌ لا يُنْعَتُ ولا ينعتُ به وهو المضمر واسم الشَّرطِ واسم الاستفهام ، و(كَمْ) الخبريَّة ، وكذلك كلُّ اسمٍ متوغِّلٍ فى البناء نحو : الآن ، وأَيْنَ ، وكَيْفَ ، وكُلُّ اسمٍ غير متصرِّف وإن كان معربًا . والاسم الذى لا ينصرف وهو : ما لَزِمَ بعض مواضع الإعراب ولم يستعمل فى جميعها كأيمنِ اللَّهِ ، وسُبْحَانَ الله ؛ لأنَّ أيمنَ اللَّهِ لا يستعملُ إلاَّ مبتدأ ، و(سُبْحَانَ) لا يستعملُ إلاَّ منصوبًا على المصدريَّة .

وقسْمٌ يُنعتُ به ولا ينعتُ ، وهو مالم يستعمل من الأسماء إلاَّ تابعًا نحو : حَسَنٌ بَسَنٌ (٢) ، ولَيْطَان من قولهم : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ (٣)

---

(١) قال السهيلى فى نتائج الفكر : ٢١٤ (... وكذلك المبهم عندى لا ينعت انما يبين بالجنس الذى يشير اليه كقولك : هذا الرجل ...) .

وذهب البصريون الى أن أسماء الاشارة تنعت وينعت بها مستشهدين فى وصفها بقوله تعالى (أَرَايْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ) (٦٢) الاسراء . وفى الوصف بها بقوله تعالى (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (٦٣) الانبياء ، قال أبو حيان فى الارتشاف ٢٦٧ : (وذهب الكوفيون وتبعهم الزجاج والسهيلى الى ان اسماء الاشارة لا توصف ولا يوصف بها) .

(٢) أبسن الرجل إذا حَسُنَتْ سَحْنَتُهُ ، وانظر البسيط : ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٧/١ ، وأمالى القالى : ٢١٦/٢ .

(٣) قال أبو على القالى فى الأمالى : ٢٠٦/٢ : (ويقولون : شيطان ليطان ، فليطان =

وقسمٌ يُنعتُ ولا يُنعتُ به وهو العَلَمُ وكلُّ اسمٍ ليس مشتقًا ولا في حكمه سِوى ما تقدَّم في القِسم الأوَّل.

وقسمٌ يُنعتُ ويُنعتُ به وهو المبهم، وكُلُّ اسمٍ مشتقٍ وما في حكمه.

والنَّعتُ إمّا أنْ يتكرَّر أو لا يتكرر (١)، فإنْ لم يتكرَّر جاز فيه الاتباعُ مطلقًا، والقطعُ بشرطين أن يكون المنعوت معلومًا للمخاطب، وأن يكون النَّعتُ يُرادُ به المدحُ أو الذمُّ أو الترحُّمُ. فإن فُقِدَ أحدُ هذين الشَّرطين لزم الاتباعُ، وربَّما قطع النَّعتُ الذي للبيان إذا اعتقد المتكلِّمُ معرفةَ المخاطب بالمنعوت دون افتقارٍ إلى نعت، ثم تبيَّن له جهله به.

ونعتُ البيانِ هو الذي يكون لتخصيصِ نكرةٍ أو لإزالةِ اشتراكٍ عارضٍ في معرفةٍ (٢).

والاتباعُ هو أن يكون النَّعتُ موافقًا للمنعوت في الإعراب.

والقطعُ على وجهين: إمَّا إلى الرفع على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وإمّا إلى النَّصبِ على إضمار فعلٍ، فمثالُ ما اجتمع فيه الشَّرطان المتقدمان: مررتُ بزيدٍ العاقلُ، وزيدٌ لا اشتراك فيه عند المخاطب. فيجوز لك في (العاقل) الاتباعُ فيكون مخفوضًا على حسب منعوته.

والقطعُ إمَّا إلى الرفع على تقدير هو العاقلُ، وإمَّا إلى النَّصب على تقدير أعني العاقلَ. ومثالُ ما فُقِدَ فيه أحدُ الشَّرطين فلزم فيه الاتباعُ: مررتُ برجلٍ عاقلٍ، لأنَّ المنعوتَ مجهولٌ، ومررتُ بزيدٍ النَّجارِ، إذا بَنَى المتكلِّمُ كلامَهُ في أوّله على أنَّ المخاطب لا يعرفُ زيدًا، فلا يجوز إلَّا الاتباع. فإن اعتقد المتكلِّمُ أوّلاً معرفةَ المخاطب / بزيد (٢٦/أ) فبنى على أن لا ينعته ثم تبيَّن له جهلُهُ به فبينه له بقوله (النَّجار) جَازَ فيه القطعُ

= مأخوذ من قولهم لا طَ حُبُّه بقلبي يَلُوطُ ويَلِيطُ أي لَصِقَ، ... فمعنى قولهم: شيطان ليطان: شيطان لَصُوقٌ). وانظر إصلاح المنطق: ١٣٧.

(١) انظر الجمل: ٢٧.

(٢) انظر البسيط: ١٤٨.

والاتباع .(١) وإن تكرّر النّعتُ فإن وُجدَ الشّرطان المتقدمان - أنْ يكونَ المنعوت معلوماً وأن تكون النّعوت يُرادُ بها كلها المدح أو الذّم أو الترحّم - جازَ في النعوت ثلاثةُ أوجهٍ :

اتباعُ الجميع نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمِ الصّالحِ العَاقلِ ، وقطعُ الجميع إمّا إلى الرّفع وإمّا إلى النّصب على ما تقدّم نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمُ الصّالحُ العَاقلُ ، أو الكريمَ الصّالحَ العَاقلَ .

واتباعُ بعضٍ وقطعُ بعضٍ إلاّ أنّكَ في هذا الوجه تبدأُ بالاتباع قبلَ القَطْعِ ولا يجوز العكسُ ، فتقولُ : مررتُ بزيدٍ الكريمِ الفاضلُ العَاقلُ ، أو الكريمِ الفاضلَ العَاقلَ ، ولا يجوز أنْ تقولَ : مررتُ بزيدٍ الكريمُ الفاضلِ العَاقلُ ، لأنَّ فيه الاتباعَ بعد القطع وذلك لا يجوز(٢) وإن فُقدَ أحدُ الشّرطين لَزِمَ في النعوت كلّها الاتباعُ إلاّ أنّ المنعوت إذا كان مجهولاً وكانت الصّفاتُ كلُّها في معنى صفةٍ واحدةٍ لزم في الصفة الأُولى الاتباعُ وجاز في البواقي ثلاثة الأوجه المتقدمة . وكذلك أيضاً صفات البيان إذا اعتقدَ المتكلّمُ معرفةَ المخاطب بالموصوف من غير افتقارٍ إلى وصفٍ ، ثم تبيّنَ له جهلهُ به على ما تقدّم يجوز فيها كلّها ثلاثةُ الأوجهِ المتقدّمة . فمثالُ ما يلزم فيه الاتباعُ : مررتُ برجلٍ كريمٍ صالحٍ عاقلٍ ، لأنّ المنعوتَ مجهولٌ ، والصّفاتَ متباينةُ المعاني . ومثالُ ما يلزم فيه الاتباعُ في الصّفة الأُولى خاصّةً لكون الصفات في معنى صفةٍ واحدةٍ : مررتُ برجلٍ بطلٍ شجاعٍ أسدٍ ، فيلزم في بطلٍ الاتباعُ ويجوز في شجاعٍ وأسدٍ الأوجهُ الثلاثة .

وعطفُ بعضِ النعوت على بعضٍ جائزٌ(٣) نحو : مررتُ بزيدٍ الكريمِ والفَاضلِ والعَاقلِ ، وحكمها حينئذٍ في الاتباع والقطع كما تقدّم مع عدمِ العطف .

---

(١) انظر البسيط ص : ١٧٢ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٢٠٨ : لأن ذلك يؤدي الى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، وانظر البسيط : ١٧٣ .

(٣) انظر الجمل : ٢٨ ، والهمع : ٥/ ١٨٣ .

وإذا اجتمع صفاتُ وموصوفون فلا يخلو أن تجمعهما نحو : مررتُ بالزيدِينَ العُقَلاءِ ، أو تفرقهما نحو : مررتُ بزيدٍ الكريم وعمرو العاقلِ وخالدٍ الفاضلِ ، أو تجمع الموصوفين وتُفرّق الصّفات نحو : مررتُ بالزيدِينَ الكريم والفاضل والعاقلِ ، أو تجمع الصفات وتُفرّق الموصوفين نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرو وخالدٍ العُقلاءِ .

وجمعُ الموصوفين وتفريقُ الصّفات جائزٌ في الاسماء الموصوفة كُلّها إلاّ في أسماء الإشارةِ فلا يجوزُ على النّعتِ : مررتُ بهؤلاءِ الكريمِ والفاضلِ والعاقلِ ، وجمعُ الصّفاتِ وتفريقُ الموصوفين إنّما يجوزُ بشرطِ اتفاقِ الموصوفين في الاستفهام أو عدمه ، فإن اختلفوا في ذلك بأنْ كان بعضُهم مستفهماً عنه ، وبعضُهم غيرُ مستفهمٍ عنه لم يجز جمعُ صفاتِهم على الاتباع ولا على القطع ، فلا يجوزُ : مَنْ زيدٌ وهذا عمرٌو العاقلانِ / (٢٦/ب) فإن جمعتهما أو فرقتهما أو جمعت الموصوفين وفرّقتَ الصّفات كان حكمُ الصّفاتِ في جميع ذلكَ بالنّظر إلى الاتباع والقطع كحكم صفاتِ المفردِ على ما تَقَدّم .

وإن جمعت الصّفات وفرّقت الموصوفين ، فإن اتّفقَ الموصوفون في الإعراب والتّعريف أو التّنكير وكان العاملُ فيهم واحداً أو اتّحدَ جنسُهُ إن كان مُتعدّداً ، وكان كُلّ واحدٍ من الموصوفين ممّا يصحّ أنْ ينعتَ ، ولم يكن بعضُهم اسمَ إشارة مفصولاً بينه وبين الصّفات بفاصلٍ ، جازَ في الصّفاتِ حينئذٍ الاتباعُ مطلقاً (١) ، والقطعُ حيثُ ذكر جوازه في صفات المفرد . فإن فُقِدَ شيءٌ ممّا تقدّمَ اشتراطه في الموصوفين لَزِمَ في الصّفاتِ القطعُ مطلقاً ، ولم يجز الاتباعُ .

واتّحاد جنسِ العَوامِلِ هو أنْ تكونَ كُلُّها من جِنْسِ الأسماءِ ، أو من جنسِ الأفعال أو من جنسِ الحروف ، ولكن يشترطُ في الحروفِ اتّفاقُ المعنى ، فاختلاف الحرفين في المعنى كاختلافِ العاملين في الجنس . فمثالُ ما يجوزُ فيه الاتباعُ والقطعُ : مررتُ بزيدٍ وعمرو وخالدٍ العُقلاءِ . ومثالُ ما لا يجوزُ فيه إلاّ القطعُ : جاءني زيدٌ وضربتُ عمراً وأكرمتُ خالداً العقلاءُ ، أو العُقلاءَ ، ولا يجوزُ الاتباعُ لاختلافِ الموصوفين في

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢١١ .

الإعراب. وكذلك لا يجوزُ الاتباعُ فى نحو : مررتُ بزيدٍ ورجلٍ وغُلامِ العُقلاءِ، لاختلافهم فى التَّعريف والتَّنكير ، ولا فى نحو : هذا زيدٌ وجاءنى عمروٌ وقامَ خالدُ العُقلاءُ ، لأنَّ العامِلَ فيهم مُتعدِّدٌ ولم يتَّحد بجنسهُ. وكذلك نحو : مررتُ بزيدٍ ودخلتُ إلى عمرو وسلمتُ على خالدِ العُقلاءِ ، لأنَّ اختلاف الحروف فى المعنى كاختلاف العوامل فى الجنسِ كما تقدَّم ، ولا فى نحو : جئتنى أنتَ وزيدٌ وعمروٌ العُقلاءُ ، لأنَّ بعض المنعوتين ضميرٌ والضَّميرُ لا يَصِحُّ أنْ ينعتَ. ولا يجوزُ الاتباعُ أيضاً فى نحو : مررتُ بهذا وزيد وعمرو العقلاء ، لأنَّ بعضَ المنعوتين اسمُ إشارةٍ قد فُصِلَ بينه وبين النَّعتِ بفاصلٍ ، وذلك فى أسماء الإشارة لا يجوزُ. وكذلك مررتُ بزيدٍ وهذا وعمرو العُقلاء ، لا يجوز أيضاً الاتباعُ لوجودِ الفَصلِ بين المبهم والصِّفةِ. فإنْ قُلتَ : مررتُ بزيدٍ وعمرو وهذا الرِّجال العُقلاء ، جاز الاتباعُ والقَطْعُ ، لأنَّه لم يُفْصَل بين المبهم والصِّفة بفاصلٍ ، وهذا بشرطِ ألاَّ يكون الوصف مشتقاً محضاً ، فإنْ كانَ كذلك امتنعَ الاتباعُ نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرو وهذا العُقلاء ، لا يجوزُ على النَّعتِ للتَّدافُعِ لأنَّه من حيثُ يكونُ نعتاً للمبهم يجبُ أنْ يكون على حذفِ الموصوفِ ، إذ المبهمُ عندهم إنَّما يُوصَفُ بالجامدِ اللفظِ ، ومن حيثُ يكونُ نعتاً لزيدٍ وعمروٍ لا يكونُ على حذفِ الموصوفِ فتدافعَ. ومتى قطعتَ صفةَ المدحِ أو الذَّمِ أو الترحُّمِ فى جميع ما تقدَّم إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ لم يَجُزْ / اظهارُ الرَّافعِ الَّذى هو المبتدأ ، ولا اظهارُ النَّاصبِ الَّذى هو الفِعْلُ (٢٧/أ) المقدَّر ، ومتى قطعتَ صفة البيان حيث ذكر ذلك فيها إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ جازَ اظهارُ المبتدأ الرَّافعِ أو الفعل النَّاصبِ.(١)

وأعلم أنَّ الفَصْلَ بين النَّعتِ والمنعوتِ جائزٌ فى جميع الأسماءِ ، إلاَّ فى أسماء الإشارة فلا يُفصَلُ بينها وبين نعوتها.

ومما فُصِلَ فيه بين النَّعت والمنعوت قوله تعالى : (قُلْ أغيرَ اللَّهِ أتَّخِذُ وَليّاً فاطِرِ السَّموات).(٢)

---

(١) انظر البسيط : ١٧٣ ، ١٧٤.

(٢) من الآية : (١٤) من سورة الانعام.

وقوله تعالى : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَالِمِ الغَيبِ)(١) ، على قراءةِ الخفضِ، ولا يجوزُ أن تقولَ : مررتُ بهذا اليومِ الرَّجلِ ، على النَّعتِ.

ولا يجوزُ تقديمُ النَّعتِ على المنعوتِ ، ومتى ما وَرَدَ ذلك خَرَجَ على أَنْ يكون نعتاً وصارتِ الصِّفةُ مباشرةً للعاملِ والموصوفُ بَدَلٌ منها . ومن ذلك قولُ النَّابغة :

والمؤمنِ العائذاتِ الطَّيرَ تَمْسَحُها ... رُكبانُ مكةَ بينَ الغَيْلِ والسَّعَدِ(٢)

فالطيرُ بَدَلٌ من العائداتِ.

ولا يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ صفته مَقَامَه إلاَّ في ستةِ مواضعَ :

أحدُها : أَنْ يكون الموصوفُ منصوباً على الظَّرفية سواءٌ كان ظرفَ زمانٍ أو مكانٍ نحو : سرتُ قليلًا ، وسرتُ كثيرًا ، تريدُ وقتًا قليلاً ووقتاً كثيراً ، ونحو قوله تعالى : (والرَّكبُ أسفَلَ منكم)(٣) . أي : مكاناً أسفَلَ من مكانِكم.

والثَّاني : أن تكون الصِّفةُ موصوفةً بصفةٍ أخرى نحو قوله :

.... وَعَادَ عليهِ كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّالِ(٤)

---

(١) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين ، وقرأ نافع وحمزة والكسائي وأبو بكر: (عالم) بالرفع. وقرأ الباقون : (عالم) بالخفض. حجة القراءات : ٤٩١ ، والاتحاف : ٣٢٠.

(٢) من البسيط. قوله (المؤمن العائذات) يعني الله تبارك وتعالى أمّنها أن تهاج أو تصاد في الحرم. والعائذات : التي عاذت بالحرم ، وقيل : الحديثة النتاج من الحيوان . والغيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الغيل والسعد اجمتان بين مكة ومنى ، وروى (والسند) . انظره في ديوانه : ٢٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٨/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣١٧/١، والبحر المحيط : ٤٠٤/٥، والخزانة : ٣١٥/٢ ، والمفصل : ٩٢ ، والمستقصى : ٩/١ .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، يصف دارا بأنها قد تعفّت ودرست لالحاح المدار عليها .
وصدره : تحاماه أطرافُ الرِّماح تحامياً .

=

أي : كلّ سحابٍ أسحم .

والثالثُ : أنْ تكونَ الصّفةُ قد استعملت استعمالَ الأسماءِ نحو : مررتُ بالأبطح والأجرعِ والأبرقِ [١] ، تريدُ بالمكانِ الأبطحِ ، والمكانِ الأجرعِ ، والمكانِ الأبرقِ ، ونحو مررتُ بصاحبِكَ .

والرّابعُ : أنْ تكونَ الصّفةُ خاصّةً بجنسِ الموصوفِ نحو : مررتُ بكاتبٍ ، أي : رجلٍ كاتب ، وكقوله تعالى : (ألا لعنةُ اللهِ على الظّالمينَ) [٢] أي : على القومِ الظّالمينَ .

والخامسُ : أن تكون الصّفةُ هي المقصودةَ دون الموصوفِ نحو : أكرمْ مُكْرِمَكَ وامنْ ضاربَكَ .

والسّادسُ : أن يكونَ الموصوفُ قد وقعَ خبرًا أو حالاً نحو : زيدٌ قائمٌ ، أي : رجل قائم ، ومررتُ بزيدٍ ضاحكًا ، أي : رجلاً ضاحكًا ، ونحو : ايتني بماءٍ ولو باردًا التقدير : ولو اتيتني به ماءً باردًا . هذا حكم الصفة المفردة .

وأمّا الجملةُ والظرفُ والمجرورُ إذا وقعَ شيءٌ منها في موضعِ الصفةِ فيجوز حذفُ الموصوفِ بشرطِ أن يكون معه في جملته مجرورٌ بمنْ أو بفي وهو بعض ذلك المجرور نحو قولهم (ما منهما ماتَ حتّى رأيتهُ في حالِ كذا وكذا) أي : ما منهما واحدٌ ماتَ . وكقوله تعالى : (ومِنَ الّذين اشركُوا يودُّ أحدُهم) [٣] . اي : قومٌ يودُّ أحدُهُم ،

= والأسحم : السحاب الأسود . والهطال : المطر الضعيف الدائم . انظره في ديوانه : ٢٧ ، وشرح القصيدة اللغزية : ق/ ١٥ ، واللسان (هطل) ويروى (ألحّ) مكان (جاد) . والاشباه والنظائر : ٣/ ٥٠ .

(١) الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى . والأجرع : المكان الواسع المستوي من الرمل فيه حزونة وخشونة . والأبرق : المكان الذي غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة .

(٢) من الآية : (١٨) من سورة هود .

(٣) من الآية : (٩٦) من سورة البقرة .

وقوله سبحانه : (وإنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إلَّا ليؤمنَنَّ)(١) أى : وإنَّ أَحَدٌ من أهلِ الكتاب، وعلى هذا حَمَلَ بعضُهم قولَهُ تعالى : (ولَقَد جَاءَكَ مِنْ نبإِي المُرْسَلِينَ)(٢) ، أى : نبأٌ من نَبأِ المرسلين . ومثالُ ذلك مع المجرور بفى قولُ الشَّاعِرِ :

لَوْ قُلْتَ مَا فى قَوْمِهَا لم تِيْثَمِ يَفْضُلُهَا فى حَسَبٍ ومِيْسَمِ(٣) (٢٧/ب)

أى : لَو قُلتَ ما فى قومِها أَحَدٌ يفضُلُهَا فى حَسَبٍ ومِيْسَمٍ لم تِيْثَمِ ، أى : لم تأثم ، وما عدا ذلك فلا يجوز فيه حذفُ الموصوفِ وإقامَةُ صفتِه مَقَامَهُ إلَّا نادِرًا أو فى ضَرورةٍ كقوله :

* (ترمى)(٤) بكَفَّى كَانَ من أرْمَى البَشَرْ(٥) *

أرادَ : بكفَّى رجلٍ كَانَ مِن أرمَى البشَرِ .

---

(١) من الآية : (١٥٩) من سورة النساء .

(٢) من الآية : (٣٤) من سورة الانعام .

(٣) من الرجز ، لحكيم بن معية الربعى ، يصف امرأة ، كما فى الكتاب والخصائص، ونسب فى شرح المفصل والتصريح الى أبى الاسود الحمانى .
تيثم : أصلها (تأثم) ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء (تفعل) فانقلبت الهمزة ياء . والميسم : الجمال من الوسامة .
انظره فى الكتاب : ٢/ ٣٤٥ ، معانى القرآن : ١/ ٢٧١ ، والخصائص: ٢/ ٣٧٠ وشرح المفصل : ٣/ ٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢١٩ ، والتصريح : ٢/ ١١٨ ، والمخصص : ٤/ ٢٠ ، والخزانة : ٢/ ٣١١ .

(٤) كلمة (ترمى) ساقطة من الاصل .

(٥) هذا رجز لم ينسب الى قائل معين ، وفاعل (ترمى) يعود الى القوس فى بيت قبله فى قوله :
مالك عندى غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر
والكبداء : القوس الواسعة المقبض .
ويروى (جادت بكفى) ويروى بفتح ميم (من) .
والشاهد فى المقتضب: ٢/ ١٣٩ ، ومجالس ثعلب : ٢/ ١٣ ، والانصاف: ١/ ١١٥ والخصائص: ٢/ ٣٦٧ ، والمحتسب: ٢/ ٢٧٧ ، والمقرب : ١/ ٢٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٠ ، وشواهد الكشاف: ١٣٧ ، والخزانة : ٢/ ٣١٢ .

بَـــابُ العَطْـــفِ

العطفُ على قسمَين : بَيانٍ ونَسَقٍ .

فأمّا عطفُ البيانِ فهو الاسمُ الجامدُ الجارى على اسمٍ قبله للبيانِ أو التوكيـــدِ ، وليس على نيّة تكرار العامل .

فقولهم :(الجامدُ) تَحرُّزٌ من النّعتِ فانّه لا يكون إلاّ بالمشتق أو ما فى حكمـــه وقولهم (الجارى على اسمٍ قبله) أى : التّابع له فى الإعراب ، وكذلك أيضاً يتبعـه فى واحدٍ من التّعريفِ والتّنكير ، وفى واحدٍ من الإفراد والتّثنية والجمع ، وفى واحـــدٍ من التّذكير والتّأنيث ، فهو يتبعُ الاسمَ الّذى قبله فى أربعةٍ من عشرة ، ولا يكـــون مضمراً ولا تابعاً لمضمر (١) كالنعت.

ومثالُ ما هو للبيانِ قولُه تعالى : (مِنْ شجرةٍ مُباركةٍ زيتونةٍ) (٢) . وقولُ الشّاعر :

* أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَرْ * (٣)

ومثالُ ما هو للتّوكيدِ قولُ الآخر :

---

(١) قال السيوطى فى الهمع : ٥/ ١٩٢ : (وجوز بعضهم جريانه على المضمـــر ، فانه قال فى (قاموا الاّ زيدا) أن زيدا بيان للمضمر فى قاموا)

(٢) من الآية : (٣٥) من سورة النور.

(٣) من الرجز، وبعده : * ما مسها من نقب ولا دبر *

نسبه ابن يعيش لرؤبة بن العجاج ، قال العينى : وهذا خطأ لأن وفـــاة رؤبة فى سنة خمس واربعين ومائة ولم يدرك عمر رضى الله عنه ، ولا عده أحـــد من التابعين وانما قاله اعرابى (هو عبد الله بن كيسبة) كان استحمل عمر بـــن الخطاب رضى الله عنه . وقال : ان ناقتى قد نقبت ، فقال له : كذبت ولم يحمله . ونقب البعير : اذا رق خفه ، ودبر البعير : اذا حفى .

والشاهد فيه : قوله (أبو حفص عمر) فان الثانى عطف بيان للأول .

انظره فى شرح المفصل : ١/ ١٢٦ ، ٣/ ٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٩١ وأوضح المسالك : ٣/ ٣٤٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٢١٩ ، والمخصص : ١/ ١١٣ ، والخزانة : ٢/ ٢٥١ .

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا   لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا (١)

وقولهم : (وليس على نيّة تكرار العامل) تحرّز من البدل فإنّه على نيّة تكرار العامل فإذا قلت : رأيت أبا حفصٍ عمر ، على البدل فعمر منصوب بفعلٍ مقدّرٍ مكرّر والتّقدير : رأيت أبا حفصٍ رأيت عمر ، فإنْ جعلته عطف بيانٍ كان منصوباً بالفعل الأوّل الملفوظ به وليس في الكلام تقدير فعلٍ آخر. وهذا هو الفرق بين عطف البيانِ والبدلِ لا غير.(٢)

ويجوز في عطف البيان أن يكون بدلاً حيث يصح معه تقدير العامل ، ونعتاً حيث يكون في حكم المشتق ، ولم يعرض ما يمنع من النّعت ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ الرجلُ الصّالحُ ، احتمل ثلاثة أوجهٍ :

أن يكون عطف بيانٍ ، وأن يكون بدلاً ، والتّقدير : جاءني الرّجلُ الصّالحُ ، وأن يكون نعتاً لأنّه في حكم المشتق ولا مانع منه ، فلا يتعيّن عطفُ البيانِ ويمتازُ بنفسه إلاّ في أربعة مواضع :

أحدها : في باب النّداء إذا وقع فيه الألف واللاّم تابعاً لمنادى وليس في حكم المشتق نحو : يا أخانا العبّاس، فلا يصحّ في العبّاس أنْ يكونَ نعتاً لأنّه جامدٌ

---

(١) من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج (ملحقات ديوانه : ١٧٤) وقد نسبه ابن هشام في الشذور إلى ذي الرّمة وليس في ديوانه .

والواو للقسم أي : وحق أسطار المصحف ، جمع سطر جمع قلة ،

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ١٨٥ ، وروايته : يانصر نصرا نصرا ،

والمقتضب : ٤/ ٢٠٩ ، وفي حاشيته ذكرت روايات البيت المختلفة .

ومجاز القرآن : ٢/ ٢٣٠ - ٢٦٤ ، والتبصرة : ١/ ٣٤٨ ، والخصائص: ١/ ٣٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٦ ، وشذور الذهب : ٤٣٧ ، والهمع : ٥/ ١٩٠ ، والخزانة : ٢/ ٢٢٥ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٢٩٤ : (والفرق بينهما ايضا أن عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء) .
وقد ذكر ابن هشام في المغني : ٢/ ٤٥٥ وما بعدها ، ثمانية أمور افترق فيها عطف البيان والبدل ، فانظرها هناك .

ليس في حكم المشتق ، ولا بَدَلاً لأَنّه كما تَقَدَّم على نية تكرار العامل ، فيكونُ التّقديرُ : يا العَبّاس ، وذلك لا يجوزُ لأنّ حرف النّداءِ لا يباشرُ ما فيه الألف واللّام ، فتعيّن كونه عطف بيان خاصّة .

والثّاني : في باب النّداءِ أيضًا إذا قُلْتَ : ياهذانِ وزيدٌ الرجالُ الطّوالُ ، فالرِّجال هنا وإن كان في حكم المشتق لأَنَّه قد وصف بمشتقٍ لا يَصِحّ أنْ يكون نعتًا ، لأَنَّه عرض ما يمنعُ منه وهو ما يلقى فيه من الفَصل بين المبهم ونعته ، وذلك لا يجوزُ ولا يَصِحُّ أيضًا أن يكون بَدَلاً لأنّ العَامِلَ وهو حرف النّداء لا يَصِحُّ تقديرُهُ معه / (٢٨/أ) لأجلِ الألف واللّام كما تَقَدّم في الموضع الأَوَّل ، فتعيّن في الرِّجال هنا كونه عطف بيان خاصّةً . وكذلك لو وقع هنا مشتقٌ صريحٌ نحو : ياهذانِ وزيدٌ الطوال ، لم يكن إلاّ عطف بيان لامتناع النّعتِ والبَدَلِ كما تَقَدّمَ ، وقدّر حذف موصوف أي : الرجال الطوال .

وكذلك أيضًا يمتنعُ مثل : يازيدَ وهذان الطوال ، على البَدَلِ وعلى النّعتِ لأنّ المبهمَ إذا جَرَى عليه المشتقُّ نعتًا كان على حذفِ الموصوفِ ، وإذا جَرَى كذلك على غيرِ المبهم لم يكن على حذفِ الموصوفِ فتدافعًا .

والثّالثُ : في بابِ النّداءِ أيضًا إذا كان عطف البيان غير مضاف منونًا تابعًا لمنادى ، منصوبًا بعد المنادى المنصوب نحو : يا أَخَانَا زيدًا . وجائزًا رفعه ونصبه بعد المنادى المبني على الضّمِّ نحو : يازيدُ زيدٌ بالرّفع على اللّفظ ، ويازيدُ زيدًا ، بالنّصبِ على الموضعِ ، لأنّ المنادى المبني في موضع نصبٍ ، وعلى هذين الوجهين جاء في البيتِ المتقدّمِ قوله : (يانَصْرُ نَصْرٌ نصرًا) فلا يَصِحُّ في زيدٍ في هذا الموضع أن يكون نعتًا لأنّه جامد ، ولا بَدَلاً لأنّ العَامِلَ وهو حرف النداء يكون مقدّرًا معه وهو مفردٌ والمنادى المفرد يجبُ بناؤه على الضَّمّ . فإن أردتَ البَدَلَ قُلْتَ : يا أخانا زيدُ(١) ، ويازيدُ زيدُ بالضَّمِّ من غيرِ تنوينٍ فيهما .

---

(١) ببناء (زيد) على الضم ، لأنّ البدَلَ تقديره أنْ يقعَ موقعَ الأَوَّل ، فكأن حرفَ النّداءِ قد دَخَلَ على البدل .

والرَّابعُ : في بابِ اسمِ الفَاعِلِ إذا وَقَعَ عطفُ البيانِ بغيرِ ألف ولام مجروراً تابعاً للمجرورِ بإضافةِ اسمِ الفاعلِ المفردِ المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ إليه نحو : جاءني الضَّاربُ الرجلِ زيدٍ . فلا يصحُّ في زيدٍ هنا أنْ يكونَ نعتاً لأنَّهُ جامدٌ ، ولا بَدلاً لأنَّه كما تقدَّمَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ ، فيكونُ التَّقديرُ : الضَّاربُ زيدٍ . وذلك لا يجوزُ لأنَّ اسمَ الفَاعِلِ المفردِ المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ لا يضافُ إلاَّ إلى ما فيه الألفُ واللَّامُ خاصَّةً ، ويجرى مجرى المفردِ في ذلكَ المجموعُ تكسيرًا ، أو بالألفِ والتَّاءِ ، فإن أردتَ البدَلَ نصبتَ زيداً فقلتَ : جاءني الضَّاربُ الرَّجلِ زيداً بالنَّصبِ على موضعِ الرجلِ ، لأنَّه في موضعِ نَصْبٍ من حيثُ هو مفعولُ اسمِ الفَاعِلِ ، فعَلَى هذا لا يجوزُ في (بِشْرٍ) من قولِ الشَّاعِرِ :

أنَا ابنُ التَّاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَليهِ الطَّيرُ ترقبهُ وُقوعَا (١)

إلاَّ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ ، فهذه المواضعُ الأربعةُ لا يجوزُ فيها إلاَّ عطفُ البيانِ كما تَقدَّمَ .

وتجرى الأَعلامُ والكُنَى والأَلقابُ بعضُها على بعضٍ بَدَلاً وعطفَ بيانٍ ، إلاَّ أن يجتمعَ لكَ لَقَبٌ مع عَلَمٍ مفردٍ فإنَّكَ تُضيفُ العَلَمَ إلى اللَّقَبِ ولا يجوزُ غيرُ ذلكَ . فتقولُ : جاءني أبو حفصٍ عمر ، وأبو حفصٍ كُرْزٍ وزيدُ كُرْزٍ ، ولا يجوزُ : زيدُ كرزٌ .(٢)

---

(١) من الوافر ، وهو للمرّار بن سعيد الفقعسي (أموى) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد . التارك اسم فاعل من ترك . والبكرى المنسوب الى بكر بن وائل ترقبه : تنتظر ازهاق روحه لأن الطير لا تقع على القتيل وبه رمق . وقوعا مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ، ونصب على الحال من الطير.

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٨٢ ، والتبصرة : ١/ ١٨٤ ، وشرح المفصل : ٣/ ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٦ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ٣٤٣ والتوضيح : ٢/ ٩٢ ، والهمع : ٥/ ١٩٤ ، والخزانة : ٢/ ١٩٣ .

(٢) كرز - بضم القاف وسكون الراء - هو هنا لقب ، وأصله بمعنى خُرْجُ الرَّاعي يَحْمِلُ فيه متاعَهُ ، وقيلَ : هو الجوالق الصغير.

ونقل السيوطي جواز الاتباع في هذه المسألة على البدل أو عطف البيان عن الكوفيين واختاره ابن مالك لأن الاضافة في مثل ذلك خلاف الأصل . وأيد الاتباع =

وأمّا عطفُ النّسق فالكلامُ فيه في ثلاثةِ فصُولٍ :

الأوّلُ : في العطفِ وحقيقتِهِ ، والثّاني : في العاطفِ ، والثّالثُ : في المعطوفِ والمعطوفِ عليه .

فأمّا الفصلُ الأوّلُ : فعطفُ النّسقِ هو التّابعُ لما قبلَه بشرطِ توسُّطِ حرفٍ بينهما من الحروفِ الموضوعةِ / لذلك . (٢٨/ب)

فقولهم (التّابعُ لما قبلَهُ) أي : في الإعرابِ خاصّةً ، وهو في ذلك بخلافِ النّعتِ وعطفِ البيانِ ، لأنّهما يتبعان في أربعةٍ من عشرةٍ .

وأمّا الفصلُ الثّاني : فحروفُ العطفِ عشرةٌ : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمّ ، وحتّى (١) ، وأوْ ، وأمْ ، وإمّا ، وبلْ ، ولكنْ (٢) ، ولا ، إلاّ أنّ (إمّا) ليست بعاطفةٍ في الحقيقةِ (٣) وإنّما ذُكرتْ مع حروفِ العطفِ لمصاحبتها لها ، نحو : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فالعطفُ إنّما وقعَ بالواوِ .

وهذه الحروفُ على قسمَين : قِسمٌ يقتضي تعلُّقَ معنى العاملِ بالمعطوفِ والمعطوفِ عليه جميعًا وهو الواوُ ، والفاءُ ، وثُمّ ، وحتّى . وقِسمٌ يقتضي تعلقه بأحدهما وهو ما بقِي .

= ابن هشام ، وجمهور البصريين يوجب اضافة الأول الى الثاني ، قال ابن هشام : ويردُّهُ النّظرُ ، وقولهم : (هذا يحيى عينان) . انظر اوضح المسالك : ١/ ١٣١ ، ١٣٢ ، والهمع : ١/ ٢٤٦ ، والكتاب : ٣/ ٢٩٥ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٢٥٠ .

(١) وقد ذهب الكوفيين أن (حتى) ليست بحرف عطف وانّما يُعربُون ما بعدها باضمار عامل . الأشموني : ٣/ ٩١ ، وانظر الكتاب : ١/ ٩٦ .

(٢) مذهب يونس أنها ليست بعاطفة ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٤ .

(٣) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٢٦ ، والهمع : ٥/ ٢٥٢ ، والايضاح للفارسي : ١/ ٢٨٩ ، والكتاب : ١/ ٢٦٨ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٤٨ ، والبسيط : ١٩٢ .

فأمّا الواوُ فمعناها : الجَمْعُ فقط من غير تعرُّضٍ لترتيبٍ (١) ولا مُهْلَةٍ ، وتنفردُ بعطفِ ما لا يستقل الكلام دونه نحو : اختَصَمَ زيدٌ وعمروٌ ، والمالُ بين زيدٍ وعمروٍ، واستوى زيدٌ وعمروٌ. ولا يجوزُ العطفُ هُنَا بغيرِ الواوِ ، ولا يُقَالُ : اختَصَمَ زيدٌ فعمروٌ، ولا استوى زيدٌ ثُمّ عمروٌ.

وأمّا (الفاءُ) فلها ثلاثةُ معانٍ : الجَمْعُ ، والتّرتيبُ (٢) ، والتّعقيبُ الذى هو الاتّصالُ من غيرِ مُهْلَةٍ ، وترتيبُهَا يكونُ فى معنى العامل كقولك : مررتُ بزيدٍ فعمروٍ. والمعنى : أنّ مرورَكَ بعمرٍ كان عقيبَ مرورِكَ بزيدٍ . وقد يكون فى الذكر كقوله :

عَفَا ذُو حُسَىً من فَرْتَنَى فَالفَوارِعُ ... فَجَنْبَا أَرِيكٍ فالتِّلاعُ الدّوافِعُ (٣)

وتنفردُ الفاءُ فى عطفِ الجملِ بالسّببيّة فيكون ما قبلها سبباً فيما بعدها كقولك : ضَرَبْتُهُ فَبَكَى ، ولذلك سَاغَ مَعَهَا الاكتفاءُ بضمير واحدٍ فى احدى الجملتين المعطوفة أو المعطوفِ عليها إذا وقعتا صلةً أو صفةً أو خبرًا أو حالاً نحو : الّتى يطيرُ الذّباب

---

(١) وزعم بعض الكوفيين أنها للتّرتيب ، وحكى ذلك عن قطرب وثعلب. والربعى . الأشمونى : ٣/ ٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٧.

(٢) وأنكر الفرّاء الترتيب فى الفاء مطلقا . التصريح : ٢/ ١٣٨ ، والهمع : ٥/ ٢٣٢.

(٣) من الطويل للنابغة وهو مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية اللسان والجمهرة : عفا حسم ، وذو حسى : موضع فى ديار بنى مرّة . وعفا : درس وامحت آثاره ، فرتنى اسم امرأة ، ويريد منازل فرتنى . والفوارع : مواضع مرتفعة . وأريك : موضع أو وادٍ ، والتّلاع : مجارى المياه إلى الأودية . والدافع : التى تدفع الماء إلى الوادى واحدتها دافعة .

الديوان : ٣٠ ، والجمهرة : ٢/ ٩٩ ، والخزانة : ١/ ٤٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٣٠ ، واللسان : (أرك) ، وشرح الألفية للشاطبى : ٣/ ١٦٣.

. . . فتغضبُ هندٌ (١) ، ومررتُ بامرأةٍ يطيرُ الذبابُ فتغضبُ ، وهندٌ يطيرُ الذبابُ فتغضبُ ، ومن هذا قوله :

إنَّ الخليطَ أجدَّ البينُ فانفرقا . . . . (٢)

على رواية رفع (البينُ) . وتقولُ في الحال : مررتُ بزيدٍ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فساغَ هذا في الفاء وحدَها دون سائرِ حروفِ العطفِ لأجلِ السَّببيَّة ، فصارت الجملتان لذلك في الارتباط كالجملتين في باب الشرط والجزاء .

وأمَّا (ثُمَّ) فلها ثلاثةُ معانٍ (٣) أيضاً : الجَمْعُ ، والتَّرتيبُ ، والمُهْلَةِ ، ومعنى الجمع أنَّها تقتضي تعلُّقَ معنى العاملِ بالاسمين جميعاً المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، وترتيبها يكونُ في معنى العاملِ نحو : قَامَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو ، والمعنى : إنَّ قيامَ عمروٍ

---

(١) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول . وقيل : إنَّ الفارسيَّ أوَّلُ من مَثَّلَ به ، وقد تعقَّبَ ابنُ الطَّراوة هذا المثال ، فقال في باب الاخبار : الذي يطير الذباب فيغضب زيدٌ ، فمن وَضَع هذه المسألة واهٍ وبناؤها متداعٍ والأحرى بها والأوجب فيها أن تكون الفاء رابطة ، تربط المعلول بالعلَّة أو المسبب بالسبب ، نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة .
وهذا المعنى سخف لأنه جعل طيران الذباب بطبعه علَّة أو سبباً لغضب زيد في نفسه ، ولو قال : ينزل الذبابُ على زيدٍ ونحوه مما يكون سبباً لغضبه جاز ، فان جعل الفاء العاطفة حمل جملة على جملة . معها المقام واحد ، نحو : يقوم زيد من نومه فيستوي الزرع على سوقه ، وما أشبه هذا من برد الكلام وسخف الخطاب) . وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ص ٦٢ ، والافصاح ورقة : ٨ .

(٢) هذا صدر بيت نسب في اللسان : (خلط) لعمر بن ربيعة ، ويروى فيه (فاحتملا) مكان (فانفرقا) ، والرواية في الديوان : ٣٢٦
ان الخليط أجدّ فاحتملا   وأراد غيظك بالذي فعلا
وأجد : حان أن يجدّ ، واحتملا : حمل أشياءه للانتقال من دار الى دار .

(٣) انظر المغني : ١/١١٧ - ١١٨ ، والجمل : ٣١ .

متراخٍ عن قيامِ زيدٍ ، وقد يكونُ في الذكرِ كقوله تعالى : (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا)(١) .

وأمَّا (حتَّى) فلها معنيان : الجمعُ فقط بمنزلةِ الواوِ ، وكونَ المعطوفِ غايةً للمعطوفِ عليه في زيادةٍ أو نقصٍ ، فلا يكون المعطوفُ بها إلاَّ الطَّرفَ الأعلى أو الأدنى نحو : جاءني النَّاسُ حتَّى الأميرُ ، وشتمَ زيدًا النَّاسُ حتَّى الأراذلُ . ولا يُعطَفُ بها إلاَّ المفردُ بشرطِ أن يكون جزءًا من المعطوفِ عليه نحو ما تقدَّم ، أو ملتبسًا به نحو : خرجَ النَّاسُ حتَّى دوابُّهم ، والعاطفُ بها قليلٌ(٢) ، والأكثرُ فيها أنْ تكون حرفَ جرٍّ بمعنى / (إلى) كقوله تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)(٣) ، أو حرفَ ابتداءٍ كقوله : (٢٩/أ)

فيا عجبًا حتَّى كليبٌ تسبُّني * ....(٤)

وليس لها إلاَّ هذه المواضعُ الثَّلاثةُ(٥) . فتكونُ حرفَ جرٍّ إذا وقعَ بعدها اسمٌ مجرورٌ

---

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة الأنعام . قال ابن هشام في المغني : ١/١١٨ : والظاهر أنها واقعة موقع الفاء .

(٢) عند البصريين ، والكوفيون ينكرونه . وانظر البسيط : ١٦٤ .

(٣) الآية : (٥) من سورة القدر .

(٤) وهذا صدر بيت من الطويل من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريرًا وكليبًا رهط جرير ، وتمامه :

كأنَّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

ونهشل ومجاشع : هما ابنا دارم بن مالك بن حنظلة ، رهط الفرزدق ، ويروى : فواعجبا بالتنوين . ديوانه : ١/٤١٩ .

وهو من شواهد سيبويه : ٣/١٨ ، والمقتضب : ٢/٤١ ، ومعاني القرآن ١/١٣٨ والتبصرة : ١/٤٢٠ ، والجمل : ٧٨ ، وشرح المفصل : ٨/١٨ ، والمخصص : ١٤/٦١ ، والخزانة : ٣/١٦٦ ، ٤/١٤١ .

والشاهد فيه أن (حتى) هنا ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية .

(٥) انظر التبصرة : ١/٤١٩ وما بعدها .

كالآيةِ المذكورةِ ، أو فِعْلٌ مضارعٌ منصوبٌ كقوله تعالى : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)(١) على غير قراءةِ نافعٍ.(٢)

وتكون حرفَ عطفٍ إذا وَقَعَ بعدها اسمٌ موافقٌ في إعرابه لاسمٍ آخرٍ قبلَها ، ووُجِدَتْ لها شروطُ العاطفةِ. وتكون حرفَ ابتداءٍ فيما عدا(٣) ذلك.

وأمَّا (أَوْ)(٤) فإنَّها لأحدِ الشيئين أو الأشياء على جهةِ الشَّكِّ أو الإبهام أو التَّخيير أو الإباحةِ أو التفصيل. فمثالُ الشَّكِّ : قَامَ زيدٌ أو عمروٌ ، إذا كنتَ تَشُكُّ في القائم منهما. ومِثالُ الإبهام قوله (تعالى)(٥) : (أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا)(٦). فهو سبحانه يعلمُ ذلكَ لكنَّه أرادَ الإبهامَ علينَا ، وعلى هذا تقولُ : قَامَ زيدٌ أو عمروٌ ، وأنتَ تعلمَ القائمَ منهما لكنَّكَ قصدتَ أنْ تبهمَ على المخاطبِ. ومِثالُ التَّخيير : خُذْ من مالي حُبَّةً أو دينارًا. ومِثالُ الإباحةِ : تعلَّمْ نحْوًا أوْ فقهًا.

والفرقُ بينَ التَّخيير والإباحةِ جوازُ الجمع بينَ الشيئين في الإباحة ومنعُهُ في التَّخيير. ومِثالُ التَّفصيلِ قوله تعالى : (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى)(٧) أي : قالتِ

---

(١) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، قرأ نافع : (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ) بالرفع ، وقرأ الباقون : (حَتَّى يَقُولَ) بالنَّصب. حجة القراءات : ١٣١ ، والاتحاف : ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) هو نافع المدني : ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح ، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، وروى القراءة عنه عرضا وسماعا جماعة منهم الامام مالك بن أنس صاحب المذهب ، وقالون من أهل المدينة ، كان ميلاده سنة ٧٠ ووفاته سنة ١٦٩هـ. انظر طبقات القراء لابن الجزري : ٢ / ٣٣٠.

(٣) في الاصل (فيما عدا ما ذلك) باقحام (ما) بعد (عدا)

(٤) ذكر لها المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر ، انظرها في المغني : ١ / ٦١ - ٦٨.

(٥) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٦) من الآية : (٢٤) من سورة يونس.

(٧) من الآية : (١٣٥) من سورة البقرة.

اليهودُ كونوا هوداً وقالت النَّصارى كونوا نصارى ، فـ(أوْ) هنا لتفصيل ما قالت اليهودُ مِمّا قالت النَّصارى . ومثالُها لأحدِ الأشياءِ : قامَ زيدٌ أوْ عمروٌ أوْ خالدٌ .

وأمّا (أمْ) فهي على قسمين : متّصلة ومنفصلة ، فالمتّصلةُ هي العاطفةُ ، ولها شرطانِ : أنْ تتقدّمها همزةُ الاستفهامِ ، وأن يتقدّرَ ما قبلها مع ما بعدها بأيٍّ كلاماً واحداً نحو : أقامَ زيدٌ أمْ عمروٌ ، والتّقديرُ : أيّهما قامَ ؟ وكذلك : أقامَ زيدٌ أمْ قعدَ ؟ والتّقديرُ : أي هذين الفعلين فعلَ زيدٌ ، وقد يجوزُ حذفُ الهمزة وتكون مرادةً ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الشّعرِ كقوله :

لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كُنتُ دارِياً ... بِسَبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثمانِ (١)

أرادَ : أَبِسَبعٍ ؟ وهذه المتّصلةُ تصيرُ الهمزة معها استفهاماً عن التّعيين ، وجوابُها بتعيين أحدِ الشّيئين ، ويقعُ بعدَها المفردُ والجملةُ كما تقدّمَ تمثيله . فإن فُقِدَ فيها أحدُ الشّرطينِ المتقدّمينِ كانت منفصلةً وليستْ بعاطفةٍ على أحدِ القولينِ فيها ، وهو الذي عليه أكثرُ النّحويين . ومعناها الاضرابُ عمّا قبلها واستئناف الاستفهام عن الكلام الذي بعدها فتقدّرُ ببلْ وهمزة الاستفهام . والاستفهامُ الذي تقتضيه

---

(١) من الطويل وهو لعمرو بن ربيعة ، يتغزل بعائشة بنت طلحة . وروايته في الديوان : ٢٦٩ .

والله ما أدري - وإنّي لحاسب - ... بسبع رميت الجمر أمْ بثمان

والجمر والجمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى ، وهي من مناسك الحج ، والضمير في قوله : (رمين) عائد على عائشة وصواحبها أو على البنان في رواية (رميت) بالتاء العائدة على المتكلم . وسيبويه والمبرد يريان حذف الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيسه في الاختيار عند أمن اللبس.

وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ١٧٥ ، والمقتضب : ٣/ ٢٩٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٦٦ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٥٤ ، والبسيط : ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٢٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ٢١٥ ، والمساعد ٢/ ٤٥٥ ، وابن عقيل : ٢/ ٢٣٠ ، والخزانة : ٤/ ٤٤٧ .

استفهام عن الوقوع نحو : قَدْ قَامَ زيدٌ أَمْ عمروٌ قائمٌ ، والمعنى بَلْ أعمروٌ قائمٌ ، ومن هذا قوله تعالى : (أَمْ لَهُ البَنَاتُ ولَكُم البَنُونُ)(١) ، المعنى : بَلْ أَلَهُ البناتُ على جهةِ الإنكارِ . وجوابها نَعَمْ أَوْ (لَا) ، ولَا يقعُ بعدها إلَّا الجملةُ ، فإن وَقَعَ بعدَها مفردٌ حُمِلَ على أنَّهُ خبرٌ مبتدأٍ محذوفٍ ، كقولهم : إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ ، التَّقديرُ : أم هي / (٢٩/ب) شاءٌ ، وهذا عند مَنْ لا يراها عاطفةً(٢) وأمَّا على القولِ الآخرِ فهي في مثلِ هذا عاطفةٌ للمفردِ ، وهو مذهبُ ابن مالكٍ(٣) .

والأَحسَنُ في المتَّصلةِ توسُّطُ الذي لا يسألُ عنه بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فتقولَ : أزيدٌ قامَ أَمْ عمروٌ؟ وقد يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ على ضعفٍ فتقول : أقامَ زيدٌ أَمْ عمروٌ؟ وأزيدٌ أَمْ عمروٌ قامَ ؟ والَّذي يضبطُ لكَ الفرقَ بينَ المتَّصلةِ والمنفصلةِ أَنْ تقولَ أَمْ إنْ وقعَ قبلَها جملةٌ(٤) عاريةٌ من الاستفهام أو استفهام بغير الهمزة أو وقعَ بعدَها استفهام أو نفيٌ لما قبلها ، أو كُرِّرَ بعدها الخبرُ الأَوَّلَ ، أو الفعلُ فهي منفصلةٌ لاغيرُ ، وإن وَقَعَ قبلَها استفهامٌ بالهمزةِ ولم يقع بعدَها شيءٌ ممَّا ذُكِرَ ، فإن قصدْتَ تقديرَ ما قبلَها مع ما بعدَها بأيّ كلامًا واحدًا على أنَّكَ سائلٌ عن التَّعيين فهي متَّصلةٌ ، وإن قصدتَ الاضرابَ عما قبلَها واستئنافَ الاستفهام عَن الكلامِ الَّذي بعدَها استفهامًا عن الوقوع فهي منفصلةٌ ، فمثالُ وقوعِ الخبرِ قبلَها قولهُ تعالى : (تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيهِ من رَبِّ العالمينَ ، أَمْ يقولونَ افتراهُ)(٥) . ومثالُ وقوعِ الاستفهام بغيرِ الهمزةِ

---

(١) آية : (٣٩) من سورة الطور .

(٢) قال المرادي في الجنى الداني : ٢٠٦ : (المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة) .

(٣) نقل ابن هشام والسيوطي مذهب ابن مالك هذا ، قال ابن هشام : وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين ، فقال : لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كـ(بل) . المغنى : ٤٦/١ ، والهمع : ٢٤٦/٥ ، والتصريح : ١٤٤/٢ ، والجنى الداني : ٢٠٦ .

(٤) في الهامش (خبر) مكان (جملة) .

(٥) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة السجدة .

قبلها قولُ الشّاعر :

هَلْ ما علمتَ وما استُودِعتَ مكتومُ

أم حبلُها إذ نأتكَ اليومَ مصرومُ (١)

وَمِثالُ وقوع الاستفهام بعدَها قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تستوي الظُّلماتُ والنُّورُ) (٢)

وَمِثالُ ما وَقعَ بعدها نفيٌ ما قبلَها : أَقامَ زيدٌ أَمْ لا ؟ وأقامَ زيدٌ أَمْ لم يقمْ. وَمِثالُ ماكُرِّرَ بعدها الخَبرُ الأولُ أو الفِعْلُ : أعندكَ زيدٌ أَمْ عندكَ عمروٌ ؟ وأقامَ زيدٌ أمْ قامَ عمروٌ؟ ففي هذه الأمثلة كلِّها هي منفصلةٌ لاغيرُ. وَمِثالُ الموضعِ الأخيرِ الذي تحتملُ فيه أَنْ تكونَ منفصلةً ومتّصلةً بحسب القصدِ على ما تقدَّمَ قولك : أقائمٌ زيدٌ أَمْ عمروٌ؟ فإن قصدتَ أنَّ المعنى أيُّهما قامَ؟ فهي متَّصلةٌ ، وإن قصدتَ أنَّ المعنى بَلْ أعمروٌ قائمٌ ، فهي منفصلةٌ.

وأمّا (إمّا) فمعانيها معاني (أَوْ) ولا فرقَ بينهما إلاَّ من ثلاثةِ أوجهٍ (٣) :

أَحَدُها : أَنَّ (أَوْ) عاطفةٌ ، و(إمَّا) ليستْ كذلكَ على ما تَقدَّمَ.

والثّاني : أَنَّ (أَوْ) لا يُشترطُ أَنْ تُكرّرَ نحو : قامَ زيدٌ أَوْ عمروٌ ، و(إمّا) لابدَّ أَنْ تُكرّرَ نحو : قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ ، أَوْ يكونَ في الكلامِ ما يُغني عن تكرارِها ، وهو إمّا (أَوْ) وإمّا (إلاّ) نحو قولك : قامَ إمَّا زيدٌ أَوْ عمروٌ ، ونحو قولِ الشّاعر :

---

(١) من البسيط ، لعلقمة بن عبدة (الفحل).

وحبلها : وصلها ، ونأتك : بعدت منك وأصله نأت عنك فحذف عن ووصل الضمير بالفعل. ومصروم : منقطع. انظر ديوانه ص : ٥٠ وهو من شواهد سيبويه : ٣/١٧٨ ، والمقتضب : ٣/٢٩٠ ، واللمع : ٩٤ ، والأزهية : ١٣٧ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣٣٤ ، وشرح المفصل : ٤/١٨ ، والمفضليات شرح الأنباري : ٧٨٦ ، والخزانة : ٤/٥١٦ ، ٥١٩ ، والهمع : ٥/٢٤٤ ، والنحو الوفي : ٣/٦٢٤.

(٢) من الآية : (١٦) من سورة الرعد.

(٣) انظر التوطئة : ١٨٨ ، والبسيط : ٢٠٧.

فإمّا أنْ تكونَ أخي بحــــقٍّ ... فأعرفَ منكَ غثّي مِنْ سمينِي (١)

وإلاَّ فاطَّرِحنِي واتَّخذنِـــي ... عدوًّا أتّقيكَ وتتّقينِـــي

والثّالثُ : انّ الكلامَ مع (إمّا) لا يكونُ إلاّ مبنيًا من أوّلِه على إرادةِ أحـــــد الشّيئين ، و(أوْ) لا يلزم فيها ذلك ، قد يكونُ الكلامُ معها على ذلك ، وقد يكـــونُ مبنيًا من أوّلِه على أنّ معنى العامل متعلّقٌ بالاسمِ الّذي يليه قطعًا ، ثُمّ يحدثُ بعـد إرادةِ أحدِ الشّيئين / فيؤتى بأوْ لذلك ، فتكون حينئذٍ اضرابًا عن اليقين الأوّلِ . (٣٠/أ)

والأفصحُ في همزتِها الكسْرُ وقد تُفتحُ (٢) فيقالُ : قامَ أمّا زيدٌ وأمّا عمروٌ .

وأمّا (بَلْ) فمعناها أبدًا الاضرابُ (٣) ، ولا يخلو أنْ يقعَ بعدَها مفردٌ أوْ جملةٌ ، فإن وقعَ بعدها مفردٌ نحو ، قامَ زيدٌ بَلْ عمروٌ ، كانت عاطفةً اتّفاقًا ، ولا يتقدّمهـــا حينئذٍ الاستفهامُ فلا يُقالُ : أقامَ زيدٌ بَلْ عمروٌ ؟ ومعناها : الاضراب عن جعــــل الحكم للأوّلِ وايجابه للثّاني نفيًا كان في حقّ الأوّلِ أو ايجابًا ، ويجوز أن تدخل عليها (لا) ومعناها مع (بَلْ) في الايجاب نفيٌ ، وفي الأمر نهيٌ ، وفي النّفي والنّهي تأكيدٌ .

فمثالُها بعد الايجاب : قامَ زيدٌ لا بَلْ عمروٌ . ومثالُها بعدَ الأمر : اضرب زيدًا لا بَلْ

---

(١) البيتان من الوافر ، وهما من قصيدة مفضلية للمثقب العبدي ، وغثي - بفتح الغين وتشديد الثاء - من غث اللحم يغث : المهزول ، والسمين : ضـــد الغث .

والشاهد فيه : (والا فاطرحني) حيث أناب (الا) مناب (اما) .

وانظر الشاهد في أمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٤٤ ، وشرح المفضليات : ٥٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٣٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣/ ٢٨١ ، والمغني : ١/ ٦١ ، والمساعد : ٢/ ٤٦٢ ، والهمع : ٥/ ٢٤٥ ، والبهجة المرضية : ٩٨ ، والأشموني : ٣/ ١١٠ ، والخزانة : ٤/ ٤٢٩ ، ويروى (بصدق) مكان (بحق) .

(٢) والتزم الفتح تميم وقيس وأسد ، ولغة أهل الحجاز ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها .

انظر المساعد : ١/ ٤٦١ ، والهمع : ٥/ ٢٥٣ .

(٣) الجمل ص : ٣١ .

عمرًا . ومثالُها بعدَ النفي : ما قام زيدٌ لا بَلْ عمروٌ ، ومثالُها بعد النَّهي : لا تضربْ زيدًا لا بَلْ عمرًا . وإن وقعَ بعدها جملةٌ نحو : قامَ زيدٌ بلْ عمروٌ قائمٌ ، فقيلَ : إنَّها عاطفةٌ للجملةِ التي بعدَها على التي قبلَها ، وهو الظَّاهِرُ من مذهبِ سيبويه (١) ، وقيلَ : ليستْ بعاطفةٍ وإنَّما هي حرفُ ابتداءٍ (٢) ، ومعناها على كِلا القولين الاضراب عمَّا قبلها ، واستئناف الكلام الَّذي بعدها . ويجوزُ أنْ تدخلَ عليها (لا) فتقولُ : قام زيدٌ لا بَلْ عمروٌ قائمٌ ، ومعنى (لا) حينئذٍ تأكيدُ معنى الاضراب .

والاضرابُ الَّذي تقتضيه (بَلْ) حيثُ وقعتْ يكونُ على أحدِ وجهين : إمَّا على جهةِ الإبطالِ وإمَّا على جهةِ التَّركِ من غيرِ إبطالٍ ، فمثالُها على جهةِ الإبطال أنْ تقولَ قامَ زيدٌ بلْ عمروٌ ، وزيدٌ غيرُ قائمٍ لكنَّكَ نسبتَ القيامَ إليه غالطًا أو ناسيًا ، ثُمَّ تذكرتَ فأضربتَ عنه بِبَلْ مُبطلًا له ، ثُمَّ ذكرتَه لعمروٍ ، وعلى هذا المعنى الَّذي هو الإبطالُ خاصَّةً تكونُ (بَلْ) بعد النَّفي أو النَّهي إذا وقعَ بعدَها مُفردٌ نحو : ما قامَ زيدٌ بلْ عمروٌ ، فمعناه إبطالُ نسبةِ القيامِ لزيدٍ على جهةِ التَّوكيدِ للنَّفي الأَوَّلِ ، وكذلك : لا تضربْ زيدًا بَلْ عمرًا ، لا تكون في هذين الموضعين إلَّا لإبطالِ الفعلِ في حقِّ الاسم الأَوَّلِ على جهةِ توكيدِ النَّفي أو النَّهي . ومثالُها على جهةِ التَّركِ أنْ تقولَ : قامَ زيدٌ بَلْ عمروٌ وزيدٌ قائمٌ ، لكنَّك بدا لكَ في الإخبار به ، فأضربتَ عنه .

ولا تكون (بَلْ) عاطفةً إلَّا بشرطِ أن لا تدخلَ عليها الواوُ ، فإنْ دخلتْ عليها الواوُ كانتْ هي العاطفةُ ، وصارتْ (بَلْ) لمجردِ الاضرابِ من غيرِ عطفٍ ، ومثالُ ذلكَ قولُه :

البدرُ أشبهُ ما رأيتُ بها ... حينَ استوى وبدا من الحُجُبِ (٣)
وبلِ الرَّشا لم يُخطِها شبهًا ... في الجيدِ والعينينِ واللَّبَبِ

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٤٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٣٩ ، والأشموني : ٣/ ١١٣ .

(٣) البيتان من الكامل ، لأبي نواس من قصيدة له في الديوان ص : ٧١٠ بعنوان (شاطرة) وهما البيتان الثالث والرابع ، ورواية الديوان (وابن الرشا) =

وكذلكَ (ثُمَّ) إذا دخلتْ عليها الواوُ أيضاً صارتْ للدلالةِ على المُهْلَةِ من غيرِ عطفٍ ، وصارَ العطفُ للواو كقوله :

أُرَاني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوَىً وثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا (١)

على رواية مَنْ رواهُ كذلك ، وهذا في (ثُمَّ) قليلٌ جدّاً .

وأمّا (لَكِن) (٢) فمعناها / أَبَداً (الاستدراكُ) (٣) ولا تخلو أَنْ يَقَعَ بعدَها مُفردٌ (٣٠/ب)

= ولا شاهد في البيت عليها . وهما في سر صناعة الاعراب : ٢/ ٥٤ كرواية ابن لب ، ورصف المباني ص : ٢٧٥ .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى ، من قصيدة يذكر فيها قصة النعمان بن المنذر لما خاف كسرى وذهب يستجير بقبائل العرب ولم يجره أحد ، فرجع الى كسرى حيث ألقاه تحت أرجل الفيلة فقتله .

اختلف في رواية هذا البيت كما اختلف حول الشاهد فيه ، فقد جاء في المغني والأشموني :

أراني إذا ما أصبحتُ أصبحتُ ذا هَوىً فثُمَّ إذا أمسيتُ أمسيتُ غاديا

وقد جاء به ابن الشجري وابن هشام شاهداً على زيادة (ثم) . وفي الدرر قال : استشهد به على ما في البيت قبله ـ على أن الفاء ترد زائدة ـ قال : والأصل ثم بغير فاء ، وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على زيادة الفاء على رواية الأخفش ، ثم قال : وقال المهاباذي : وقد تكون ثم زائدة على مذهب أبي عليّ والكوفيين نحو بيت زهير :

وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا .

وفي الديوان : (وأنّي) مكان (وثم) وعليها فلا شاهد فيها .

انظر : الديوان : ١٠٦ ، والمغني : ١/ ١١٧ ، والأشموني : ٣/ ٩٥ ، والمساعد ٢/ ٤٥٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٣٢٦ ، والدرر : ٢/ ١٧٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٥٨ .

(٢) الجمل ص : ٣١ .

(٣) وقد انكر ابن الطراوة هذا المعنى وقال : إنّ (لكن) ليست للاستدراك وإنّما هي ضدُّ (لا) توجبُ للثّاني ما نُفِيَ عن الأول . انظر الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح : ٢٦ ، والبسيط : ٢٠٤ .

أَوْ جملةٌ ، فإنْ وَقَعَ بعدها مفردٌ كانت عاطفةً نحو : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ ، ولا يتقدّمها حينئذٍ إلاّ النّفي نحو ما تقدَّم ، أَو النّهي نحو : لا تضْرِبْ زيداً لكنْ عمراً .

وإن وَقَعَ بعدَها جملةٌ ففيها قولانِ كما تَقَدَّمَ في (بَلْ) . أحدُهما أنّها عاطفةٌ (١) والثّاني : أنها حرفُ ابتداءٍ وليستْ بعاطفةٍ (٢) ويتقدّمها الايجابُ والأمرُ والنّفيُ والنّهيُ ، ولا يجوز أن يتقدّمَها الاستفهامُ ، فَلاَ يُقالُ : هَلْ قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ قامَ .

ويُشترطُ في الجملةِ الواقعةِ بعدَها أنْ تكونَ مضادَّةً للّتي قبلها في الايجاب أو النّفي ، فان كانت التي قبلها ايجابا كانت التي بعدها نفيا نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، وإن كانت الّتي قبلها نفياً كانت الّتي بعدها إيجاباً نحو : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ قامَ .

وهذه المضادّةُ تكونُ إمّا في اللّفظِ والمعنى نحو ما تقدَّم ، وإمّا في المعنى دون اللّفظِ نحو : انطلقَ زيدٌ لكنْ عمروٌ مُقيمٌ ، ويقيمُ زيدٌ لكنْ عمروٌ ينطلقُ . ولا تكون (لكنْ) أيضاً عاطفةً إلاّ بشرطِ ألاّ تدخلَ عليها الواوُ ، فإن دخلتْ عليها الواوُ كانت هي العاطفةُ ، وصارت (لكنْ) لمجردِ الاستدراكِ من غير عطفٍ ، ومثالُ ذلك قوله تعالى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِن رِجَالِكُم وَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ) (٣) . وقوله سبحانه : (وَمَا كَانَ هَذَا القُرآنُ أَنْ يُفتَرَى مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِن تَصْدِيقَ) (٤) . وقوله عزَّ وجلَّ : (مَا كَانَ حَدِيثاً يُفتَرَى وَلَكِن تَصْدِيقَ) (٥) . وهذه الواوُ الدّاخلةُ على (لكنْ) إذا عطفتْ اسماً مفرداً لا يتقدّمها أيضاً إلاّ النّفي كالآياتِ المذكورة ، أو النّهي نحو : لا تَضربْ زيداً ولكنْ عمراً . والعطفُ بالواو في غير هذا الموضع عامٌ في الايجاب والأمر والنّهي والنّفي والاستفهام ، ولا يختصُّ بالنّفي والنّهي إلاّ في هذا الموضع خاصّةً .

---

(١) وهو قول ابن أبي الربيع وغيره . المساعد : (٤٦٦/١) ، والبسيط : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) وهو قول الجمهور ، المساعد : (٤٦٦/١) .

(٣) من الآية : (٤٠) من سورة الاحزاب .

(٤) من الآية : (٣٧) من سورة يونس .

(٥) من الآية : (١١١) من سورة يوسف .

وأمّا (لا) فلا يعطف بها إلّا المفردُ بشرطين : أن يتقدّمها الإيجابُ أو الأمرُ نحو : قام زيدٌ لا عمرو (١) ، واضرب زيداً لا عمراً . وأن يكون الاسمُ الأوّلُ لا يصحُّ تناولُه للثّاني نحو ما تقدّم ، فإن صحّ تناولُه له لم يجز العطفُ نحو : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ ، ومعناها في الإيجاب النّفي في حقّ الثّاني ، وفي الأمر النّهي في حقّه أيضاً .

وقد تحصّل من هذا الفصل كلّه أنّ حروفَ العطفِ على ثلاثةِ أقسامٍ :

قِسمٌ لا يُعطفُ إلّا المفرد وهو (حتّى) و(لا) . وقسمٌ يعطفُ المفردَ ، واختلف هَلْ يعطفُ الجملةَ أم لا ؟ على قولينِ ، وهو (أمْ) و(بلْ) و(لكنْ) ، وقسمٌ يعطفُ المفردَ والجملةَ معاً وهو ما بَقي . ولا يجوز الفصلُ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ المفردِ بغيرِ حرفِ معنى وحده إلّا في ضرورةِ شعرٍ كقوله :

أَبو حَنَشٍ يؤرّقنا وطلْقٌ ... وعمّارٌ وآونةً أُثالا (٢)

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (١/ ٢٤٠) ، (واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قام زيد لا عمرو ، فمنهم من أجاز ذلك وهم جلّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك واليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في معاني الحروف) .

وانظر شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٣٢ ، والهمع : ٥/ ٢٦١ - ٢٦٢ ، ومعاني الحروف للزجاجي ص : ٢٣ .

(٢) من الوافر ، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي من قصيدة له يذكر فيها جماعة من قومه لحقوا بالشام فصار يراهم في النوم اذا أتى الليل .

وأبو حنش وطلق ، وعمار ، وأثالا مرخم (أثالة) اسماء جماعة من قومه ، يؤرقني أي يسهرني من أرقه تأريقا اذا أسهره ، وآونة : جمع أوان ونصب على الظرفية .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٢٧٠ ، والانصاف : ١/ ٣٥٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٢٦ - ١٢٨ ، ٢/ ٩٢ - ٩٣ ، والخصائص : ٢/ ٣٧٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٤٤١ ، والأشموني : ٢/ ٣٣ .

المعنى عند سيبويه : وأثالة آونة ، فأثال عنده معطوفٌ على (أبو حنشٍ) وقد فُصِلَ / بينه وبينَ الواوِ بقولِه (آونةَ) وهو مُرخَّمٌ حذفَ منه التَّاء ونواها ، فلا يجوز (٣١/أ) أن يُقالَ في الكلامِ : هذا ضاربُ زيدٍ وغداً عمرو ، بعطفِ عمروٍ على زيدٍ لوجودِ الفصلِ وكذلك لا يجوزُ أن تقولَ : زيدٌ واليومَ عمروٌ قائمانِ ، تريدُ : زيدٌ وعمروٌ اليومَ قائمانِ . فأمّا قولُه تعالى : (خَلَقَ سَبْعَ سَمَواتٍ وَمِنَ الأرضِ مِثْلَهنَّ)(١) . فليس (مثلهنَّ) معطوفاً على سبعٍ(٢) لأجلِ الفصلِ بقوله (مِنَ الأرضِ) ولكنَّه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ لتقدُّمِ ذكره أي : وخلقَ مِنَ الأرضِ مثلهنَّ ، وكذلكَ قوله سبحانه : (فَبَشَّرنَاها بإسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسحاقَ يَعْقُوبَ)(٣) ، في قراءةِ مَنْ فَتَحَ (يعقوبَ) ليس يعقوبُ معطوفاً على إسحاقَ لأجلِ الفصلِ بقولِه (مِنْ وراءِ إسحاق) ، ولكنَّه أيضاً منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه قوله (بَشَّرنَاها) ، أي : وأتيناهَا من وراءِ إسحاقَ يعقوبَ . وفي هذا كلِّه خلافٌ في الظرفِ والمجرورِ ، وإنَّما استثنى حرفَ المعنى لأنَّ الفصلَ به وحده جائزٌ كما تقدَّمَ في (وَلَكِنْ) في الآياتِ الثلاثِ المذكورةِ . وهذا حُكْمُ الفاصلِ إذا لم يكن معطوفاً آخر ، فأمَّا إن كانَ معطوفاً آخر فهو جائزٌ ، وسيأتي حكمه إن شاءَ اللهُ .

وتدخلُ همزةُ الاستفهامِ على الواوِ ، والفاءِ ، وثُمَّ . ولا يجوزُ أن تقعَ الهمزةُ بعد هذه الحروفِ وإن كانت في المعنى من الجملةِ المعطوفةِ ، بَلْ يجبُ تقديمُها عليها

---

(١) من الآية : (١٢) من سورة الطلاق . وقراءة (مثلهن) بالنصب هي قراءة الجمهور . وقرأ المفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع على الابتداء . انظر البحر المحيط : ٢٨٧/٨ .

(٢) أجاز ذلك الزمخشري في تفسيره : ١٢٤/٤ .

(٣) من الآية : (٧١) من سورة هود ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة وابن عامر وحفص . وقرأ الباقون بالرفع على أنه مبتدأ خبره الظرف قبله . انظر الاتحاف : ٢٥٨ ، وحجة القراءات : ٣٤٦ ، وانظر المغني : ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩ .

كقوله تعالى : (أَوَآبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ)(١) . على قراءة مَنْ فتح الواو ، ومثلُها قولُه تعالى : (قُلْ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ)(٢) ، وقوله : (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ)(٣) . وكقوله سبحانه : (أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ)(٤) ، وكقوله : (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ)(٥) .

وانفردت بذلك الهمزةُ وحدَها لأنَّها أمّ أدواتِ الاستفهام ، فأمّا باقى أدوات الاستفهام فلا تتقدّم على حرفِ العطفِ ، بَلْ يلزمُ بقاؤُها فى موضعِها كقوله سبحانه : (فَهَلْ أَنْتُمْ مسلمونَ)(٦) .

و(أمْ) المنقطعةُ تدخلُ على جميع أدواتِ الاستفهام ما عدا الهمزة كقوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ)(٧) وتقولُ : أفى الدّارِ قامَ زيدٌ أمْ متى يخرجُ عمروٌ .

وأمّا الفصلُ الثّالثُ ففيه مسائل :

الأُولى : أنّ المعطوفَ المفردَ لابُدَّ أن يكونَ إعرابُهُ على حَسَبِ إعراب المعطوف

---

(١) الآية : (١٧) من سورة الصافات ، قرأ نافع وابن عامر : (أوآباؤنا) باسكان الواو. وقرأ الباقون بفتح الواو. وهى واو نسق دخلت عليها همزة الاستفهام. انظر حجة القراءات : ٦٠٨ .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف. وقرأ ابن عامر وحفص: (قال) ماضيا . وقرأ الباقون : (قل) بغير ألف على الأمر. الاتحاف : ٣٨٥ ، وحجة القراءات : ٦٤٨ - ٦٤٩ .

(٣) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٥) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

(٦) من الآية : (١٤) من سورة هود ، وكذلك من الآية : (١٠٨) من سورة الانبياء ، وفى الاصل : (فهل أنتم له مسلمون) باقحام (له) بين أنتم ومسلمون ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) من الآية : (١٦) من سورة الرعد .

عليه في اللفظ أو في الموضع إن كان له موضع . ومثال تبعيته له في الموضع قوله تعالى : (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر)(١) على قراءة حمزة بالرفع ، فهو معطوف على موضع مثقال لأنه في موضع رفع على أنه فاعل (٢) (يعزب) و(من) زائدة ، ومن قرأ بالفتح فهو مخفوض بالعطف على لفظ (مثقال) .

وأعلم أن المعطوف عليه إما أن يكون معربا أو مبنيا ، فإن كان مبنيا عطف على / (٣١/ب) موضعه خاصة نحو : قام هؤلاء وزيد ، ورأيت هؤلاء وزيدا ، ولا يجوز أن يعطف على لفظه إلا في موضعين خاصة .

أحدهما : المنادى المبني على الضم نحو قوله تعالى : (يا جبال أوبي معه والطير)(٣) ، بالرفع على لفظ (جبال) والنصب على موضع (جبال) لأنه في موضع نصب لأن المنادى مفعول بفعل محذوف قام حرف النداء مقامه ، فالتقدير في قولك : يا زيد : أنادي زيدا .

والثاني : اسم (لا) التي للتبرئة نحو : لا رجل في الدار ، يجوز أن يعطف على لفظه وعلى موضعه ، وموضعه الرفع بالابتداء لأن أصله : ما من رجل في الدار ، إذ هو جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ و(من) زائدة . وعلى الوجهين في العطف

---

(١) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقرأ حمزة ويعقوب وخلف : (ولا أصغر ولا أكبر) برفع الراء فيهما ، ووافقهم الحسن والأعمش . وقرأ الباقون بفتح الراء فيهما . انظر الاتحاف : ٢٥٢ ، وحجة القراءات : ٣٣٤ ، ومشكل اعراب القرآن : ١/ ٣٤٨ .

(٢) قال الزجاج : ويجوز رفعه من جهة أخرى على الابتداء ، ويكون المعنى : ولا ما هو أصغر من ذلك ولا ما هو أكبر الا في كتاب مبين . حجة القراءات : ٣٣٤ .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة سبأ . قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويعقوب والأعرج . وقرأ الباقون بالنصب . مجاز القرآن : ٢/ ١٤٣ ، والقرطبي : ١٤/ ٢٦٦ ، والكتاب : ٢/ ١٨٧ ، والبحر المحيط : ٧/ ٢٦٣ ، وغيث النفع : ٢٠٨ ، والاتحاف : ٣٥٨ ، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٢١ .

جاء قوله :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً   اتّسعَ الخرقُ على الرّاقعِ (١)

رُوِيَ برفعِ (خُلّةٌ) على الموضعِ ، وبنصبِها على اللّفظِ .

وحكمُ التّوابعِ كلِّها كحكمِ العطفِ في أنّها لا تجوز على لفظ المبنيّ إلّا في الموضعين المذكورين على ما يتبيّن (٢) في مواضعهما إن شاء اللهُ .

وإن كانَ المعطوفُ عليه معربًا ، فإن كانَ له لفظٌ خاصّةً حُمِلَ تابعُهُ عليه لا غير نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، ورأيتُ زيدًا وعمرًا . وإن كانَ له لفظٌ وموضعٌ ، فإمّا أن يكون ذلك الموضع توهمًا أو أصلًا ، فإن كان توهمًا لَزِمَ الحَمْلُ على اللّفظِ ، ولم يجز الحمل عليه عند البصريين إلّا في ضرورةٍ ، وأجازه الكوفيون ، وذلك كتوهم الخفض في كلِّ اسمٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ يجوز خفضُه قياسًا بحرفِ جرٍّ زائدٍ ، فمثالُ المنصوبِ خبرٌ (ليس) أو (ما) الحجازيّة نحو : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا ، وما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا ، فيلزمُ عند البصريين نصبُ المعطوفِ ولا يجوز خفضُهُ على توهُّمِ الباءِ الزائدةِ في الخبر إلّا في ضرورةٍ كقوله :

مَشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً   ولا ناعبٍ إلّا ببَيْنٍ غُرابُها (٣)

---

(١) من السريع ، نسبه سيبويه الى أنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، وفي المؤتلف نسب فيه عجز البيت مع صدر آخر الى ابن حمام الأزدي . ويروى عجزه : اتسع الخرق على الراتق .

والخلة : بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، والراقع ومثله الراتق : الذي يصلح موضع الفساد من الثوب . وضرب اتساع الخرق مثلا على تفاقم الأمور .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، والتبصرة : ١/ ٣٨٩ ، والجمل لابن شقير : ٣٠٧ ، واللمع : ٤٤ ، والمساعد : ٢/ ٦١٥ ، والمؤتلف : ١٢٧ ، والتصريح : ١/ ٢٤١ ، وشرح المفصل : ٢/ ١٠١ ، ١٣٨/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٣ ، والاشموني : ٢/ ٩ ، والمستقصى : ١/ ٣٥ .

(٢) في الاصل : (تبين) والوجه ما أثبت .

(٣) من الطويل للأحوص الرياحي ، يهجو بني يربوع ينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح =

فناعبٌ محمولٌ على توهُّم (بمصلحينَ) وكذلك قوله :

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضَى ولا سابِقٍ شيئًا إذا كانَ جائِيا (١)

فسابقٌ محمولٌ على توهُّم (بمدرك) . وكذلك المنصوبُ باسم الفاعل نحو : هذا ضاربٌ زيدًا وعمراً ، ولا يجوز عند البصريين خفض المعطوف على توهُّم خفض (زيد) بالإضافة على تقدير : هذا ضاربُ زيدٍ ، فأمَّا قوله :

فظلَّ طُهاةُ اللحمِ من بيْنِ منضجٍ صَفيفَ شِواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ (٢)

= والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة اذا ما فسد ما بينهم ، فغرابهم لا ينعب الا بالبين والفرقة .

أنشده سيبويه في كتابه ثلاث مرات ونسبه في واحدة (٢٩/٣) الى الفرزدق ولم أجده في ديوانه المطبوع ببيروت .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ / ٢٩/٣ ، والخصائص : ٣٥٤/٢ ، والجمل لابن شقير : ٢٤٦ ، وشرح المفصل : ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٧٥/٧ ، ٦٩/٨ ، والبيان والتبيين : ٢٦١/٢ ، والمغني : ٤٧٨/٢ .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . أنشده سيبويه في كتابه سبع مرات ونسبه في واحدة (٣٠٦/٣) لصرمة الأنصاري وفي الباقي لزهير . ويروى لابن رواحة عبد الله كما في الخزانة : ٦٦٦/٣ . والشاهد فيه قوله (ولا سابق) حيث جاء به مجرورا مع كونه معطوفا على (مدرك) المنصوب لكونه خبر ليس ، وانما جاء به مجرورا لأن الباء تدخل على خبر ليس كثيرا ، فتوهم أنه أدخل الباء على خبر ليس فجاء المعطوف مجرورا على هذا التوهم .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ١٦٠/٤ ، والجمل : ٩٦ ، والحلل : ١١٠ ، وشرح المفصل : ٥٢/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٢٥/٢ ، والمغني : ٤٧٦/٢ ، ٦٧٨ ، والمساعد : ٣٠٠/٢ ، وحاشية الخضري : ٢٣٤/١ ، والخزانة : ٦٦٦/٣ .

(٢) من الطويل ، لامرئ القيس من معلقته المشهورة . والطهاة : جمع طاه وهو الطابخ ، والصفيف : الذى قد صفف مرققا على الجمر ، والقدير : ما طبخ في قدر .

ويروى (ما) مكان (من) كما في الديوان وشرح القصائد العشر .

واستشهد به أيضا على مجئ (أو) بمعنى الواو . انظره في ديوانه : ٣٨ ، وشرح =

فليس خفضُ (قدير) بالعطفِ(١) على (صفيف) على تقدير : منضج صفيف شــواءٍ ، وإنَّما هو معطوفٌ على (منضج) على حذفِ مضافٍ ، والتقدير : أَوْ طابخ قديرٍ .

ومثال المرفوع الذى يتوهَّمُ خفضُهُ بحرفِ جرٍّ زائدٍ قولك : ما قامَ رجلٌ ولا امرأةٌ ، فلا يجوز عند البصريين خفض امرأةٍ على توهُّم (ما قامَ من رجلٍ) / وكذلك : هــل (٢٣/أ) رجلٌ فى الدَّار أو امرأةٌ . ولا يجوز (أو امرأةٍ) على توهُّم (هل من رجلٍ) إلَّا عنــد الكوفيين . ومن هذا أيضًا جزمُ الفعلِ المضارع بعد صيغةِ الأمرِ بالعطفِ عليها علــى توهُّم وجودِ لامِ الأمرِ فيها نحو : قُمْ وتخرُجْ ، على توهُّم (لتقمْ وتخرجْ) لا يجيــزه البصريون إلَّا ضرورة كقوله :

فَقلتُ أدْعى وادْعُ فإنَّ أنــدَى ... لِصَوتٍ أنْ يُنادِى دَاعِيانِ (٢)

على روايةِ مَنْ رواهُ كذلك ، فادْعُ مجزومٌ على توهُّم (لتدعى ، وادْعُ) .

وإن كَانَ موضعُ المعطوفِ عليه أصلًا ، فإمَّا أن يكونَ يجوز التَّلفظُ به أَوْلَا يجــوزُ ، فإن كان لا يجوز التَّلفظ به لم يجزْ الحملُ عليه ، ولَزِمَ الحملُ على اللَّفظِ ، ومثالُهُ كُــلُّ مفعولٍ تعدَّى إليه فعلُهُ بحرفِ جرٍّ ولا يجوز تعدُّيه إليه بنفسِهِ نحو : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ

= الكافية الشافية : ٣/ ١٢٢٣ ، والمغنى : ٢/ ٤٦٠ ، والمساعد : ٢/ ٢٠٦ ، والاشمونى : ٣/ ١٠٧ ، وشرح القصائد العشر للتبريزى : ٨١ ، والهمع : ٥/ ٢٧٨

(١) أجاز ذلك الكوفيون والبغداديون .

(٢) من الوافر ، نسبه سيبويه للأعشى ، ويروى للحطيئة ، ونسب ايضا الى ربيعــة ابن جشم ، والى دثار بن شيبان النمرى ، والبيت موجود فى زيادات ديــوان الاعشى : ص ٢٦٠ ، ونسبه القالى الى الفرزدق وليس فى ديوانه وهو مــن شواهد سيبويه : ٣/ ٤٥ ، والتبصرة : ١/ ٣٩٩ ، وأمالى القالى : ٢/ ٩٠ ، والانصاف : ٢/ ٥٣١ - ٥٤٧ ، والمغنى : ١/ ٣٩٧ ، والشذور : ٣١١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٥٣ ، والأشمونى : ٣/ ٣٠٧ ، ومعجم الشواهــد العربية : ٤٠٥ .

ويروى (وادعو) ولا شاهد فيها على النصب .

ولا يجوز (وعمراً) على تقدير مررتُ زيداً ، وإن كان ذلك هو الأصلُ لأنَّه لا يجوزُ التَّلفظُ به . فإن وَرَدَ مثلُ ذلك من كلامِ العربِ حُمِلَ على أنَّه مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ ، والتَّقديرُ : مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمراً ، وإن كان ذلك الموضعُ يجوزُ التَّلفظُ به فهو على أربعةِ أقسامٍ :

القسمُ الأوَّلُ : لفظُهُ نصبٌ وموضعُهُ رفعٌ ، وهو اسمُ (إنَّ ، ولكنَّ) لأنَّه في الأصلِ مبتدأٌ .

والقسمُ الثَّاني : لفظُهُ خفضٌ وموضعُهُ رفعٌ ، وهو نوعانِ :

أحدُهُما : المخفوضُ بالمصدرِ إذا كان ذلك المخفوضُ فاعلاً في المعنى ، نحو أعجبني قيامُ زيدٍ ، التَّقديرُ : أعجبني قيامٌ زيدٌ ، أي أنْ قامَ زيدٌ .

والثاني : كُلُّ مرفوعٍ خُفِضَ بحرفِ جرٍّ زائدٍ نحو : مَا قامَ مِنْ أحَدٍ ، وهل قامَ من رجلٍ . ومثلُ ذلك قوله تعالى : (وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ آيَةٍ) (١) . أي : وما تأتيهم آيةٌ ، وقوله عزَّ وجلَّ : (وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ) (٢) . الأصلُ (مثقالُ ذَرَّةٍ) ، وقوله سبحانه : (مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ) (٣) .

القسمُ الثَّالثُ : لفظُهُ خفضٌ وموضعُهُ نصبٌ ، وهو أربعةُ أنواعٍ :

أحدُهُما : المخفوضُ باسمِ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ نحو : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ الآن أو غداً ، الأصلُ : ضاربٌ زيداً .

والثَّاني : المخفوضُ بالمصدرِ إذا كان ذلك المخفوضُ هو المفعولُ في المعنى ، نحو : أعجبني قتلُ الكافرِ زيدٌ ، التَّقديرُ : قتلُ الكافرَ زيدٌ ، أي : أنْ قتلَ الكافرَ زيدٌ .

والثالثُ : كلُّ منصوبٍ خفضَ بحرفِ جرٍّ زائدٍ نحو : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ، وكقولهِ تعالى

---

(١) من الآية : (٤) من سورة الأنعام .
(٢) من الآية : (٦١) من سورة يونس .
(٣) من الآيتين : (٦٥ - ٧٣) من سورة الاعراف .

(أَوَلَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ)(١) ، الأصلُ (قَادِرًا) ونحو : ماضربتُ مِنْ رجلٍ ، وهَلْ ضربتَ من رجلٍ .

والرابعُ : المخفوضُ بالصِّفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، الأصلُ : حسنٍ الوجهُ .

والقسمُ الرابعُ : موضعُهُ جزمٌ وقد يكون لفظُه رفعاً أو نصباً ، فالذى / لفظُهُ (٣٢/ب) رفعٌ الفعلُ المضارعُ إذا دخلت عليه الفاءُ فى جوابِ الشَّرطِ نحو : إن قامَ زيدٌ فيقومُ عمروٌ ، فلفظ (يقومُ) رفعٌ وموضعُهُ جزمٌ لأنَّه لو لم تدخل عليه الفاءُ لكان مجزوماً بالشرطِ(٢) ، فصارت الفاءُ مع الفعلِ فى موضعِ فعلٍ مجزومٍ ، ومثله قوله تعالى : (وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)(٣) .

ويجرى مجرى الفعلِ المضارعِ المرفوعِ فى هذا كُلُّ جُملةٍ إذا دخلت عليها الفاءُ أو (إذا) فى جوابِ الشرطِ أيضاً نحو قوله تعالى : (وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)(٤) . ونحو قوله سبحانه : (وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)(٥) ، فموضعُ الفاءِ و(إذا) مع الجملةِ بعدهما جزمٌ إذ لو وقعَ هناك فعلٌ مضارعٌ لكانَ مجزوماً ، وأمَّا لفظُ الجملةِ بعد الفاءِ أو (إذا) فله حكمُ الرفعِ ، إذ لو وقعَ فى موضعِهما فعلٌ مضارعٌ لكان مرفوعاً لأجلِ الفاءِ أو (إذا) وهذا متَّفقٌ على أنَّ موضعَهُ جزمٌ ، والذى لفظه نصبٌ من هذا القسم الذى موضعه جزمٌ الفعلُ المضارعُ المنصوبُ بعد الفاءِ فى جوابِ أمرٍ أو استفهامٍ ، أو تمنٍ ، أو تحضيضٍ ، أو عرضٍ ، أو دعاءٍ نحو : قُمْ فأكرمَكَ ، وأينَ بيتُكَ فأزورَكَ ، ونحو قوله تعالى : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ)(٦) ونحو قوله تعالى : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)(٧) ، ونحو قولك :

---

(١) من الآية : (٨١) من سورة يس.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٥٥.

(٣) من الآية : (٩٥) من سورة المائدة.

(٤) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة.

(٥) من الآية : (٣٦) من سورة الروم.

(٦) من الآية : (١٦٧) من سورة البقرة.

(٧) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين.

اللهمّ اغفرْ لزيدٍ فيدخلَ الجنّةَ ، فموضعُ الفاءِ مع الفعْلِ المنصوب بعدَها في هذه الأماكن جزمٌ ، إذ لو زالتِ الفاءُ لكان مجزومًا ، هذا مذهبُ السّيرافي (١) وطائفةٌ ، وأكثرُ النّاسِ على أنّ هذا المنصوبَ ليس في موضعِ جزمٍ ، وإنّما الجزمُ فيه من قبيل التّوهّم ، فقوله تعالى : (فَأَصَّدَّقَ وأكنْ) بالجزم هو عندهم من قبيلِ التّوهّم ، وهذا الثّاني هو ظاهرُ مذهبِ سيبويه (٢) ، وهو الأصحّ ، فكلّ ما ذُكر في هذه الأقسامِ الأربعة ممّا له لفظٌ وموضعٌ إذا عُطف عليه غيرهُ ، فيجوز أنْ يُعطَفَ على اللّفظِ على ما يتبيّن بعد ، وأمّا على الموضع فيجوزُ باتّفاقٍ في ثلاثةٍ منها .

أحدُها : كلّ مرفوعٍ خُفضَ بحرفِ جرٍّ زائدٍ ، ومثالُه قوله تعالى : (وما يعزبُ عن ربّك من مثقالِ ذرّةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ) (٣) على قراءةِ الرّفع .

والثّاني : كلّ منصوبٍ خُفضَ بحرفِ جرٍّ زائدٍ أيضًا ، ومثالُه قولُه :

مُعاويَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ ... فلسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا (٤)

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد . كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن،وعلى أبي بكر بن دريد اللغة ، له من الكتب : شرح سيبويه ، الذي لم يسبق اليه بمثله ، وكتاب (أخبار النحويين البصريين) توفي سنة ٣٦٨هـ، انظر ترجمته في الفهرست : ٩٣ ، وأنباه الرواة : ١/ ٣١٣ - ٣١٤ ، وانظر مذهبه في شرحه لكتاب سيبويه : ٤/ ٢١٠ - ٢١٤ ، والمغني : ٢/ ٤٧٧ .

(٢) الكتاب : ٢/ ٣٤٤ ، وانظر المغني : ٢/ ٤٧٧ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس. وقراءة الرفع هي قراءة حمزة ويعقوب وخلف.

(٤) من الطويل ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي ، شاعر جاهلي اسلامي وفد على معاوية بن أبي سفيان فدفع اليه رقعة فيها أبيات من جملتها هذا البيت. ومعاوي : مرخم معاوية ، وأسجح : أرفق وسهل والسجاجة السهولة . وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤ ، ٣/ ٩١ ، والمقتضب: ٢/ ٣٣٨ ، ٣/ ٢٨١ ، ومعاني القرآن : ٢/ ٣٤٨ ، والانصاف: ١/ ٣٣٢ ، =

فعطفَ (الحديدَ) على موضعِ (جبالٍ) ، وموضعُه نَصبٌ ، لأنَّه خبرُ لَيس.

والثالثُ : القسمُ الرابعُ كلُّه على مذهبِ السِّيرافي وَمَنْ تبعَهُ ، ومن أمثلتِه قولُه تعالى : (وَإِنْ تُخفوهَا وتُؤتوهَا الفُقراءَ فَهو خيرٌ لكُم ويكفِّرْ)(١) بالجزم على قراءةِ مَنْ قرأه كذلك ، وقولِه سُبحانَه : (مَنْ يضللِ اللهُ فلا هَادِيَ له ويذرْهُم)(٢) بالجزم على مَنْ قرأه كذلك أيضاً ، وقولِه عزَّ وجلَّ : (لَوْلَا أَخَّرتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكنْ)(٣) على قراءةِ الجزم أيضاً . وما عدا هذه الثَّلاثة وهو الذي بقي من الأقسامِ الأربعةِ ، (٣٣/أ) فاختلفَ النحويونَ في جوازِ العطفِ على موضعِه ، فأجازَه بعضُهم مطلقًا ، ومنعَهُ بعضُهم مطلقًا ، وفَصَّلَ قومٌ فجوَّزوه فيما عدا الصِّفة المشبَّهة باسمِ الفاعلِ ، وأجازَهُ سيبويه(٤) في (إنَّ ، ولكنَّ)وسكتَ عنه فيما عدا ذلك ، وحَمَلَ النَّصبَ في نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآن وعمرًا(٥) ، أو في نحو : أعجَبَني ضَرْبُ زيدٍ وعمرًا ، على إضمارِ فعْلٍ. أي : ويضربُ عمرًا .

= وسر الصناعة : ١/١٤٧ ، والجمل : ٦٨ ، وشرحه لابن عصفور: ١/٢٥٤ ، والخزانة : ١/٣٤٣ ، ٣٤٥.

(١) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة . وقراءة الجزم هي قراءة نافع وحمزه والكسائي ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر (نكفّر) برفع الراء على الاستئناف وقرأ ابن عامر وحفص : (ويكفر) بالياء والرفع على الاستئناء . انظر حجة القراءات : ١٤٧ - ١٤٨ ، والاتحاف : ١٦٩ ، والبحر المحيط : ٢/ ٣٢٣، وفيه تفصيل .

(٢) من الآية : (١٨٦) من سورة الاعراف. وقراءة الجزم هي قراءة حمزة والكسائي وخلف. وقرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع على الاستئناف. انظر حجة القراءات: ٣٠٣، ٣٠٤ ، والاتحاف : ٢٣٣ ، والبحر المحيط: ٤/ ٤٣٣.

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين . وقرأ الجمهور بجزم (وأكن) وأبو عمرو (وأكون) بالواو بعد الكاف ونصب النون عطفا على (فاصدق) المنصوب بأن بعد جواب التمني ، الاتحاف : ٤١٧ ، وحجة القراءات : ٧١٠.

(٤) انظر الكتاب : ٢/١٤٤ ، ١٦٤ ، ١٦٩.

(٥) الكتاب : ١/١٦٩.

والمانعون مطلقًا بنوا على أنّ من شرط العطف على الموضع وجودُ المحرز له [١] ، وهو أنْ يكونَ الطالب بذلك الموضع موجودًا كما هو في الثلاثة المتقدّمة المتّفق عليها ، وهو مذهبُ ابن أبي العافية [٢] ، وكثيرٌ من المتأخرين .

وأمَّا إنْ كان الموضعُ الأصلي خفضًا فلا يجوز العطف عليه ، فلا يقال : اخترتُ زيدًا الكرماءَ والفقهاءِ ، على أنَّ التقديرَ : مِنَ الكرماءِ والفُقهاءِ ، لأنَّ الخافضَ لا يعملُ محذوفًا .

وأمَّا العطفُ على اللفظِ فجائزٌ مطلقًا في الأقسام الأربعة وغيرها من المعربات ، ومن ذلك قراءةُ الخفضِ في قوله تعالى (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ) [٣] . وقراءةُ النَّصْبِ في قوله تعالى : (فَأَصَّدَّقَ وأكونَ) [٤] في الآيتين المتقدّمتين ، إلَّا أنَّ عاملَ اللفظ إذا كانَ لا يصحّ له ذلك العمل في المعطوف ، امتنعَ عطفُهُ على اللفظِ ، فلا تقولُ : ما قامَ مِنْ رجلٍ ولا هندٍ ، بالخفضِ على اللفظِ ، ولا : ما ضربت من رجلٍ ولا هندٍ كذلك ، لأن (من) الزائدة لا تدخلُ على المعارفِ . وكذلك لا تقولُ : ليسَ زيدٌ بقائمٍ بل قاعدٍ ، على اللفظِ ، ولا : ليسَ زيدٌ بقائمٍ لكن قاعدٍ ، لأنَّ هذه الباء لا تزادُ في الإيجاب ،

---

(١) انظر المغني : ٢/ ٤٧٤ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي (٥٠٧ - ٥٨٣ هـ) أصله من كتندة بمرسية . انتقل الى غرناطة وسكن بها ثم الى مالقة وأخذ عن أهلها . أخذ عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الوليد الدباغ ، وابي عبد الله حفيد مكي بن ابي طالب .
كان شيخا فقيها جليلا أديبا بارعا عارفا بالعربية واللغة ، ذاكرا لها ، كاتبا مجيدا ، شاعرا مكثرا . توفي بغرناطة . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/ ١٥٤-١٥٥ والذيل والتكملة : ٦/ ٣٤٦ ، وانظر مذهبه في البسيط : ٦٦٨ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقراءة الخفض هي قراءة الجمهور ، وفتحت الراء من (أصغر وأكبر) لأنه لا ينصرف .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وقراءة النصب هي قراءة أبي عمرو . وتقدم تخريجها .

وكذلك لا تقولُ : ما زيدٌ قائماً بَلْ قاعداً ، ولا : ما زيدٌ قائماً لكن قاعداً ، لأنَّ (ما) الحجازيّة لا تعملُ إلاّ والخبرُ منفيٌّ غير موجب .

ومن ها هنا منع كثيرٌ من النحويين أنْ تقول : جاءني الضَّاربُ الرَّجلِ وزيدٍ ، بالخفض على الرجل ، منعوه لأنَّ اسمَ الفاعلِ المفردِ وما في حكمهِ المعرَّف بالألف واللاّم ، لا يضافُ إلاَّ إلى ما فيه الألف واللاّم .

واعلم أنَّ المبنيّ في غير بابي النِّداء و(لا) على ما تقدَّم ، يجري فيه جميعُ ما جرى في المعربِ من التقسيمِ والأحكامِ ، ويتنزَّلُ فيه منزلةَ اللَّفظِ ما يقتضيه العاملُ الداخلُ عليه من العملِ . فإذا قلتَ : جاءني ضاربُ هذا ، فموضع (هذا) نصبٌ ، لأنَّه في المعنى مفعولٌ ، ويتنزَّل فيه منزلةَ اللَّفظِ الخفضُ الذي تقتضيه الأضافة ، فيجري في المعطوف عليه مجرى المعرب على ما تقدَّم .

فقد تحصَّلَ من هذه المسئلة : أنَّ العطفَ على اللَّفظ لا بُدَّ فيه من شرطين :

أحدُهما : ألاَّ يكون اللَّفظُ بناءً ، ويستثنى من ذلك باب / النِّداء ، وباب (لا) (٣٣/ب) على ما تقدَّم .

والثَّاني : أن يكونَ عاملُ اللَّفظِ يَصِحُّ له ذلك العملُ في المعطوفِ ، وأنَّ العطف على الموضع لا بُدَّ فيه من ثلاثةِ [(١)] شروطٍ متَّفقٍ عليها عند أكثر البصريينَ .

أحدُها : أنْ يكونَ ذلك الموضع أصلاً لا توهُّماً . [(٢)]

والثّاني : أنْ يكونَ يجوز التلفُّظ به .

والثالث : أنْ لا يكونَ خفضاً ، واختلفوا في زيادة شرط رابع وهو : أن يكون الطالبُ بذلك الموضع موجوداً ، فاشترطاه ابنُ أبي العافية ومَنْ تبعه على المنع فيما تقدَّم الخلافُ فيه . ولم يشترطه المجيزونَ مطلقاً ، ولا المجيزون فيما عدا الصِّفة

---

(١) انظر المغني : ٢/ ٤٧٣ ، ٤٧٤ .

(٢) انظر الهمع : ٥/ ٢٧٨ .

المشبهة ، والفارسيّ لا يشترطُه ، لأنّه نصّ (١) على جواز العطف على الموضع في بابي اسم الفاعل والمصدر.

واختلف المتأخرون في مذهب سيبويه ، فحمل بعضهم عليه أنّه لا يشترطه ، وحمل بعضُهم عليه اشتراطَه ، وهو الظّاهرُ من كلامه.

المسألة الثّانية :

أنّ المفرد لا يعطف إلاّ على ما هو من جنسه لفظًا أو تقديرًا (٢) ، فلا يعطف الاسمُ المفرد إلاّ على اسمٍ مثله في اللّفظ أو في التّقدير. فمثالُ اللّفظ : قام زيدٌ وعمروٌ ، ومثالُ التّقدير قولُه تعالى : (لا تقربوا الصّلاةَ وأنتُم سُكارى) (٣) ثمّ قال : (ولا جُنُبًا) فجنبا معطوفٌ على الجملة الّتي هي قوله : (وأنتُم سُكارى) لأنّها في موضع اسمٍ منصوبٍ على الحال. ومثله أيضًا قولُ الشّاعر :

فألفيتُه يومًا يبيرُ عدوَّهُ ... وبحرَ عطاءٍ يستخفُّ المعابرا (٤)

ف(بحر) معطوفٌ على قوله (يبيرُ) لأنّه في موضع الحال أي : مُبيرًا عدوَّه وبحرَ عطاءٍ. وقول الآخر :

بات يُغشّيها بعضبٍ باترِ ... يقصدُ في أسوُقِها وجائرِ (٥)

---

(١) انظر الايضاح : ١/١٥٩.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٤٨.

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة النساء.

(٤) من الطويل ، وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة. يبير عدوّه : أي يهلكه. والمعابر : السفن التي يعبر فيها وقوله : (بحر عطاء) أي جواد كثير العطاء.
انظر الديوان : ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٢/٢٤٤ ، وعدة السالك : ٣/٣٦٥.

(٥) من الرجز : لم يعرف قائله ، يصف رجلا يعقر ابله للضيفان ، وقيل : في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع ، والضمير في (يغشيها) يعود على الابل =

ف (جائر) معطوفٌ على (يَقصدُ) لأنَّه في موضعِ النَّعتِ (لعَضْبٍ) أي : قاصدٍ وجائرٍ . وكذلك لا يُشركُ الفعلَ في الإعرابِ إلاّ مع فعلٍ في اللّفظِ أو في التّقديرِ ، فمثالُ اللّفظِ قولُهُ تعالى : (وَمَنْ يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللّهَ وَيَتَّقْهِ) (١) . ومثالُ التّقديرِ قولُهُ تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ) (٢) . وقولُهُ سبحانه : (وإنْ تُخْفُوهَا وتُؤْتُوهَا الفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرْ) (٣) على قراءةِ الجزمِ فيهما ، فالفعلُ معطوفٌ على الفاءِ مع ما بعدَها ، لأنَّها في موضعِ فعلٍ مجزومٍ على ما تقدَّم في المسألةِ الأُولى .

ويشترطُ في (٤) الفعلين المُشْرَكَينِ اتّفاقُهما في الزّمانِ كما تقدَّم تمثيله ، ولا يشترطُ اتّفاقُهما في الصيغةِ ، بَلْ يجوزُ أنْ يختلفا فيها كقولِهِ تعالى : (إنْ شاءَ جَعَلَ لكَ خيرًا مِنْ ذلِكَ جَنّاتٍ تَجري مِن تَحتِها الأنهارُ ويَجعلْ لكَ قصورا) (٥) على قراءةِ الجزمِ .

وأمّا الجملةَ فلا تُعطفُ أيضًا إلاّ على جملةٍ في اللّفظِ أو في التّقديرِ ، فلا تُعطفُ

= أو المرأة . والعضب : السيف القاطع : يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار يجور أي مال عن القصد .

والشاهد في معاني القرآن : ١ / ٢١٣ ، ٢ / ١٩٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٢ / ١٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٤٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٢٢٢ ، والمساعد : ٢ / ٤٧٧ ، وعدة السالك : ٣ / ٣٩٥ ، والخزانة ٢ / ٣٤٥ .

ويروى (يعشيها) بالعين المهملة .

(١) من الآية : (٥٢) من سورة النور .

(٢) من الآية : (١٨٦) من سورة الاعراف . وبالجزم قرأ حمزة والكسائي وخلف .

(٣) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة . وبالجزم قرأ نافع وحمزة والكسائي .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٥٠ .

(٥) من الآية : (١٠) من سورة الفرقان . قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع اللام من (يجعل لك قصورا) على الاستئناف ووافقهم ابن محيص . وقرأ الباقون : بجزم اللام ، انظر الاتحاف : ٣٢٧ ، وحجة القراءات : ٥٠٨ ، والمحتسب : ٢ / ١١٨ .

على مفردٍ إلاَّ بشرطِ أنْ يصحَّ تقديرُ أحدِهما بالآخر. فمثالُ تقديرِ الجملةِ بالمفردِ قولُه تعالى : (أولم يروا إلى الطَّيرِ فوقهم صافاتٍ ويقبضنَ)(١) / أي : وقابضاتٍ. ومثالُ (٣٤/أ) تقديرِ المفردِ بالجملةِ قولُك(٢) : مررتُ بالقائمينَ وخرجُوا ، فخرجُوا معطوفٌ على (قائمينَ) لأنَّه في تقديرِ الجملةِ، والمعنى : بالذين قاموا وخرجوا ، ومنْ هذا قولُه تعالى : (فالمغيراتِ صُبحًا فأثرنَ به نقعًا)(٣). فقوله (أثرنَ) معطوفٌ على لفظِ (مغيرات) لأنَّه في تقدير : (فاللاتي أغرنَ فأثرنَ) وليس من هذا قولُه تعالى : (إنَّ المصَّدِّقينَ والمصَّدِّقاتِ وأقرضُوا اللهَ)(٤). فليس (أقرضُوا) معطوفاً على لفظِ مصَّدِّقينَ. وإن كان تقديرُه : الذينَ تصدَّقُوا لما يلزمُ فيه من الفصلِ بينَ الصِّلةِ والموصولِ بالمعطوفِ الذي هو (والمصَّدِّقات) ، لأنَّ الألفَ واللاَّمَ موصولةٌ و(مصدقين) صلتُهَا. فإن عطفتَ عليه (أقرضُوا) كان أيضًا صلةً ، ويضعفُ هذا أيضاً من جهةِ المعنى ، لأنَّكَ إنْ جعلتَه معطوفاً عليه خاصَّةً كانَ مختصاً بالذكور ، والمعنى في (أقرضُوا) أنَّه يشملُ الذكورَ والإناث ، وليس أيضاً معطوفاً على لفظِ (مُصدِّقات) خاصَّةً ، لأنه للذكورِ والإناثِ معاً ، والمصَّدِّقاتُ مختصٌ بالإناث. فالصَّوابُ فيه أنْ يكونَ معطوفاً على ما يصلحُ في موضعِ المصَّدِّقينَ والمصَّدِّقاتِ ، لأنَّه يصلحُ في موضعِه على معناه (إنَّ الذينَ تصدَّقُوا) يرادُ به الذكور والإناث معا. فإنَّما هذا من بابِ الحَمْلِ على المعنى ؛

ويُختارُ في الجملتين إذا عطفتَ أحداهما على الأخرى أن تتَّفقا في الاسميَّةِ أو الفعليَّةِ ، فالأحسَنَ أنْ تعطفَ الاسْميَّةَ على مثلِهَا والفعليَّةَ على مثلِهَا نحو قوله تعالى : (أولئكَ على هدًى من ربِّهم وأولئكَ هُمُ المُفلحُونَ)(٥). وقولُه سبحانه :

---

(١) من الآية : (١٩) من سورة الملك.

(٢) في الأصل : (ومثال اللفظ تقدير المفرد) باقحام كلمة (اللفظ).

(٣) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة العاديات.

(٤) من الآية : (١٨) من سورة الحديد ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩/١

(٥) الآية : (٥) من سورة البقرة.

(فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)(١) ، ويجوزُ تخالُفهُمَا فى ذلك فَلَا يمتنع عطفُ الاسميّةِ على الفعليّةِ والفعليّةِ على الاسميّةِ نحو : قَامَ زَيْدٌ وعمروٌ أكرمتُهُ ، وزيدٌ قائمٌ وأكرمتُ عمرًا ، لكنَّ الأوّلَ أولى .

المسألةُ الثالثةُ :

فى العَامِلِ فى المعطوفِ إذا كَانَ مُفردًا ، وفيه ثلاثةُ مذاهب(٢) :

مذهبُ سيبويه(٣) أنَّ العَامِلَ (فى المعطوفِ هو العاملُ)(٤) فى المعطوفِ عليه ، لكن بوساطةِ حرفِ العطفِ .

الثَّانى : أنَّ العَامِلَ فيه مُقدَّرٌ بعد حرفِ العطفِ .

الثَّالثُ : أنَّ العَامِلَ فيه عَامِلٌ آخرُ غيرُ الَّذى عَمِلَ فى المعطوفِ عليه ، لكنَّه حُذِفَ وجُعِلَ حرفُ العطفِ عِوَضًا منه فَنَابَ مَنَابَهُ(٥) ، فإذا قُلتَ : قَامَ زَيْدٌ وعمروٌ ، فالعاملُ فى عمروٍ الرَّفعَ فى مذهبِ سيبويه هو الفعلُ الأوّلُ الَّذى هو (قَامَ) لكن بوساطةِ الواوِ ، فالواوُ عنده وصلته إلى العملِ فيه ، والعَامِلُ فيه على المذهبِ الثَّانى فعلٌ آخرُ مُقدَّرٌ بعد الواوِ ، أى : قَامَ زيدٌ وقَامَ عمروٌ ، والعَامِلُ فيه على المذهبِ / الثَّالثِ فعلٌ آخرُ ، عُوِّضَتْ منه الواوُ ، وكان الأصلُ : قَامَ زيدٌ قَامَ عمروٌ ، فَحُذِفَ (قَامَ) الثَّانى وعُوِّضَ منه الواوُ . (٣٤/ب)

---

(١) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٢) انظر شرح المفصل : ٣/ ٧٥ ، والبسيط : ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٣٧٧ .

(٤) مابين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام بدونها .

(٥) هذا المذهب الثالث نسبه ابن يعيش : ٣/ ٧٥ ، الى أبى على الفارسى ، وقد اعترض ابن ابى الربيع فى البسيط ص : ١٨٩ وما بعدها - على المذهبين الثانى والثالث وبين وجه الاعتراض لكل منهما ، وانظر نتائج الفكر : ٢٤٩ .

المسألة الرابعة :

أنّ الأسماء في العطف عليها على ثلاثة أقسام :

قسمٌ لا يجوز العطف عليه وهو ضمير الخفض[1] ، لا يجوز العطف عليه وحده إلّا في ضرورة كقوله :

آبك أيّه بي أو مُصَدَّرِ   من حُمُر الجِلّة جأبٍ حَشْوَرِ[2]

فعطف (مصدّر) على ضمير الخفض الذى (هو)[3] الياء في قوله (بيَ) ومتى أردتَ العطف عليه في الكلام لزمك أن تأتيَ معه بالخافض الأوّل[4] ، ويكون الخافض مع مخفوضه معطوفًا على الخافض الأوّل مع مخفوضه ، كقوله تعالى : (وَيُتِمُّ نِعمتَهُ عَلَيكَ وعلى آلِ يعقوبَ)[5] . وقوله سبحانه (كَذلِكَ يُوحي إليكَ وإلى الّذينَ مِن قَبلِكَ)[6] . وكذلك

---

(١) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسألة رقم (٦٥) من الانصاف .

(٢) اللسان : (أوب) وفيه : (ويقال لمن تنصحه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرته منه : آبك ، مثل ويلك) . ثم أنشد البيت . وأصل التأبيه دعاء الإبل ، ويقال : أيهت بفلان تأبيها ، إذا دعوته وناديته كأنّك قلت له : يا أيُّها الرجل . والمصدّر : الشديد الصدر ، والجلة : جلّت الناقة إذا أسنّت ، والواحد جليل ، والجأب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين ، شبه نفسه به في الصلابة والشدة .

والبيت من الرجز ، وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٣٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٢٥١ ، وشواهد التوضيح : ٥٥ ولم أجد له نسبة .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : ٢/ ٢٤٠ : (جعل جمهور النحاة إعادة الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازمًا ، ولا أقول به ، لورود السماع نثرًا ونظمًا ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض) .

(٥) من الآية : (٦) من سورة يوسف .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الشورى .

تقولُ : هذا غلامُكَ وغلامِ عمروٍ ولا يجوز أن تقولَ : غلامك وعمرو ، هذا مذهبُ البصريين ، وتأوّلوا قوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ والأرحامِ) (١) على قراءةِ الخفض ، وقوله تعالى : (وكُفْرٌ بِهِ والمسْجِدِ الحَرَامِ) (٢) . على أنَّ الواوَ فيهما للقَسَمِ وما بعدها مخفوضٌ بها ، وأجاز ذلك الكوفيونَ (٣) ، واحتجّوا بالآيتين .

وقسمٌ لا يجوز العطفُ عليه إلاّ بشرطٍ ، وهذا القسمُ هو ضميرُ الرّفع المتّصل (٤) ، لا يجوز العطفُ عليه إلاّ بعد أن يؤكّد بضمير رفعٍ منفصلٍ ، أو يُفْصَلَ بينه وبينَ حرف العطفِ بفاصلٍ ، أو يُفْصَلَ بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ بـ (لا) (٥) ، فمثالُ توكيده بضمير رفعٍ منفصلٍ قوله تعالى : (اسْكُنْ أنْتَ وزوجُكَ) (٦) و (اذْهَبْ أنْتَ وربُّكَ) (٧) . ومثالُ

---

(١) من الآية : (١) من سورة النساء ، والخفض قراءة حمزة بن حبيب ، وبالخفض قرأ الأعمش شيخ حمزة ، وقتادة ، وابراهيم النخعي ، ويحي بن وثاب ، وطلحة ابن مصرف . انظر البحر المحيط : ١٥٧/٣ ، وتفسير الطبري : ٥١٩/٧ ، ٥٢٣ ، والبيان : ٢٠٤/١ ، والانصاف : ٤٦٣/٢ .

(٢) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٣) واليه ذهب يونس وقطرب والأخفش من البصريين ، وابن مالك وأبو حيان وابن عقيل . وأنكره من الكوفيين الفرّاء . انظر : معاني القرآن : ١٥٢/١ ، والانصاف : ٤٦٣/٢ ، والارتشاف : ١٠٠٩ ، والهمع : ٢٦٨/٥ .

(٤) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر المسألة رقم (٦٦) من الانصاف . وانظر أيضا مجالس ثعلب : ١٧٦/١ .

(٥) والعطف اذا كانت هذه الثلاثة جائز باجماع البصريين والكوفيين . انظر الانصاف ٤٧٥/٢ ، والكتاب : ٣٧٨/٢ وما بعدها .

(٦) من الآية : (٣٥) من سورة البقرة .

(٧) من الآية : (٢٤) من سورة المائدة .

الفَصل بينه وبينَ حرفِ العطفِ قولهُ تعالى : (هُوَ الَّذِى يُصَلِّى عَلَيكُم وملائكتُه) (١) فملائكتُه يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على الضَّميرِ الفاعِلِ المستترِ فى (يُصَلِّى) لأَجْلِ الفَصلِ بِعَلَيكُم . ومِثالُ الفَصْلِ بينَ حرفِ العَطْفِ والمَعْطُوفِ بِ(لا) قولُه تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٢) .

وقَدْ تجتمِعُ الثَّلاثةُ كلُّها كقولِه تعالى : (مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا) (٣) .

وقد تجتمِعُ اثنانِ منهما كقولِه سُبْحانَه : (لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا) (٤) .

ولا يجوزُ العَطفُ عليه مع عَدَمِ هذه الثَّلاثة إلَّا فى ضَرُورةٍ كقولِه :

فَلَمَّا لَحِقْنَا والجِيادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يَالَكَلْبٍ واعتزينا لِعَامِرِ (٥)

وقِسمٌ يجوزُ العَطفُ عليه مُطلقاً مِن غيرِ شرطٍ ، وهو ما عَدَا القسمين كقوله تعالى :

---

(١) من الآية : (٤٣) من سورة الأحزاب .

(٢) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٣) من الآية : (٣٥) من سورة النحل .

(٤) من الآية : (٦٨) من سورة النمل .

(٥) من الطويل ، وهو للراعى كما فى الكتاب : ٢/ ٣٨٠ ، واللسان : (عزا)
اعتزينا : من العزاء والعزوة وهى دعوة المستغيث ، يقول : يالفلان أو يا للأنصار والمهاجرين كما فى اللسان . وكلب : قبيلة من قضاعة وهم كلب بن وبرة .
والشاهد فيه عطف (الجياد) على الضمير المتصل بالفعل ، وهو قبيح حتى يؤكد بالضمير المنفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد .
وعلى رواية اللسان :

فلمّا التقت فرساننا ورجالهم دعوا ......

لا يكون فى البيت شاهد .
انظر الكتاب : ٢/ ٣٨٠ ، واللسان : (عزا) ، وحاشية الانصاف : ٢/ ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(لَنَحشُرنّهم والشّياطِينَ)[1] فالشّياطين معطوفٌ على الضّمير المفعولِ المتّصل بنحشرنّهم ، وهو ضميرُ نصبٍ[2]

المسألة الخامسة :

أنّه يجوزُ حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ معًا[3] في فصيح الكلام إذا فُهِمَ المعنى كقوله تعالى : (وجعلَ لكم سَرابيلَ تقيكمُ الحرّ)[4] / الأصل : تقيكم (٣٥/أ) الحرَّ والبَردَ ، فحذف (والبردَ) لفهم المعنى . ومثلُ ذلكَ قولُهم : راكبُ النّاقةِ طَليحانِ[5] ، الأصلُ : راكبُ النّاقةِ والنّاقةُ طليحان ، فحُذفَ المعطوفُ وحرفُ العطفِ .

وقد يجوزُ قليلاً حذفُ المعطوفِ عليه مع حرفِ العطفِ ، وبابُه الشّعرُ كقوله :

قالتْ : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا ، أو نصفُهُ فقدِ[6]

---

(١) من الآية : (٦٨) من سورة مريم .

(٢) وانما جاز ذلك لأنّ الضمير المنصوب المتصل وان كان في اللفظ في صورة ~~الانفصال~~ الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال . انظر الانصاف : ٤٧٧/٢ .

(٣) انظر الأشموني : ١١٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٠/١ - ٢٥١ .

(٤) من الآية : (٨١) من سورة النحل .

(٥) الطليحان : مثنى الطليح وهو المجهد ، انظر الصحاح : (طلح) والمحتسب ٢٢٧/٢ ، والخصائص : ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

(٦) البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني ، يذكر هنا زرقاء اليمامة وما كان من أمرها حين نظرت الى سرب من القطا طائرا ، وكان عدده ستا وستين ، فاذا انضم اليه نصفه في العدد وأضيف الى الحمامة تم الحمام مائة .

ويروى (فيا) بدل (ألا) (ونصفه) بدل (أو نصفه) .

انظر ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، والانصاف : ٤٧٩/١ ، والجمل لابن شقير : ١٩٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٤١/٢ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ، وشرح المفصل : ٥٤/٨ - ٥٨ ، والمقرب ١١٠/١ ، والخزانة : ٦٧/٤ .

على رواية مَنْ رواهُ بـ(أوْ) والتَّقديرَ : أَوْ هَذا الحمامُ ونصفُهُ ، فحذف الواو والمعطوف عليه قبلها ، وهذا المعطوفُ عليه المحذوف هنا هو مع ذلكَ معطوفٌ على ما قبلهُ . فأمَّا قولُهُ تعالى : (أنْ أضربْ بعصاكَ البحْرَ فانفلقَ)(١) . فتقديرُهُ : فضربَ فانْفلقَ ، وكذلكَ قولهُ تعالى : (اضْربْ بعصاكَ الحَجرَ فانفجرَتْ)(٢) أى : فضربَ فانْفجرتْ . وقولهُ تعالى : (أنَّ اضْربْ بعصاكَ الحَجرَ فانبجست)(٣) . أى : فضربَ فانبجست . وليستْ هذه الآياتُ الثلاثُ ونحوها من حذفِ المعطوفِ عليه مع حرفِ العطفِ كالبيت على الأصحِّ ، وإنَّما هي من حذفِ السَّببِ وإقامة المسبب مقامه(٤) ، لأنَّ الضَّربَ سببٌ في انفلاقِ البحرِ ، وكذلكَ هو سببٌ في الانفجارِ وفي الانبجاسِ ، وحذفُ السَّببِ وإقامةِ المسببِ مقامه جائزٌ فصيحٌ في الكلامِ .

المسألةُ السَّادسةُ :

انَّ الاسمَ إذا افتقرَ إلى خبرٍ أو ضميرٍ وعُطفَ على ذلك الاسم غيرُهُ قبل الخبرِ أو الضَّميرِ ، فإمَّا أن يكونَ العطفُ بالواوِ أو بالفاءِ أو بثُمَّ أو بحتَّى أو بغيرِ ذلكَ من الحروفِ ، فإن كانَ العطفُ بالواو وكان الخَبرُ أو الضَّميرُ مطابقًا(٥) للمعطوف والمعطوفِ عليه في التَّثنيةِ أو الجمعِ وفي التَّذكيرِ أو التَّأنيث نحو : زيدٌ وعمروٌ قائمانِ ، وزيدٌ وعمروٌ ضربتهما ، وكقوله تعالى : (إنَّ فرعونَ وهامانَ وجنودَهما كانوا خاطئينَ)(٦) .

---

(١) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .

(٢) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة . وانظر المغنى : ٢ / ٦٢٨ .

(٣) من الآية : (١٦٠) من سورة الاعراف .

(٤) قلت : وكون ذلك من حذف السبب واقامة المسبب مقامه لا ينفى أن السبب حينما يذكر يكون معطوفا عليه .

(٥) قال ابن عصفور فى المقرب : ٢ / ٢٢٥ : (واذا تقدم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فان كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما نحو قولك : زيد وعمرو قاما) .

(٦) من الآية : (٨) من سورة القصص .

وكذلك تقول : زينبُ وهندُ قائمتان . وقد يجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ أو الخَبَرُ مطابقًا في ذلكَ لأحدِهِما ، ويجعلَ الخبرُ إذ ذَّاكَ للأوّلِ . ويكونُ خبرُ الثّاني محذوفًا لدلالةِ خبرِ الأولِ عليه ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)(١) فقوله (أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) خَبَرٌ عن اسمِ اللَّهِ تَعالى ، وخَبَرُ المعطوفِ الّذى هو (رَسُولُهُ) محذوفٌ ، التّقديرُ : ورسولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ (٢) ، والأوّلُ أكثرُ . و (حتّى) في ذلك بمنزلةِ الواوِ .

وإن كانَ العطفُ بالفاءِ أو بثُمّ جازَ في الخبرِ أو الضَّميرِ وجهانِ (٣) :-

أَنْ يكونَ مطابقًا لهما نحو : زيدٌ فعمروٌ قائمانِ ، وزيدٌ ثُمّ عمروٌ قائمانِ ، وأن يكونَ مطابقًا لأحدِهِما فيكونُ الخبرُ أيضًا للأوّلِ دالًّا على خبرِ الثّاني المحذوفِ كما تقدّمَ في الواوِ نحو : زيدٌ فعمروٌ قائمٌ ، وزيدٌ ثُمّ عمروٌ قائمٌ ، فقائمٌ خبرٌ عن زيدٍ ، وخبرُ عمروٍ محذوفٌ ، أي : وعمروٌ قائمٌ .

وإن كانَ العطفُ بغيرِ ذلكَ من الحروفِ ، كانَ الضَّميرُ أو الخَبَرُ مطابقًا للأوّلِ خاصّةً مع (لا) ، وللثّاني خاصّةً مع (بَلْ) و (لَكِنْ) / وجازَ فيه الوجهانِ مع (أَمْ) (٣٥/ب)
و (أَوْ) و (إِمّا) ، نحو : كانَ زيدٌ لا هندٌ قائمًا ، وزيدٌ بل هندٌ قائمةٌ ، وما كانَ زيدٌ لكنْ هندٌ قائمةٌ .

---

(١) من الآية : (٦٢) من سورة التوبة .

(٢) قدّر سيبويه في الآية حذف خبر لفظ الجلالة لدلالة خبر (ورسوله) عليه .
وقدر المبرد أن في الكلام تقديما وتأخيرا وأن المعنى : والله أحقّ أن يرضوه ورسوله .
وقدر الفراء المعنى : ورسوله أحقّ أن يرضوه ، وجعل لفظ الجلالة لافتتاح الكلام ، قال : وإن شئت قلت : يرضوهما . أما ابن عصفور فزعم أن افراد الضمير نادر . ينظر تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٤٥ ، ومشكل اعراب القرآن : ١/ ٣٦٥ ، والبحر المحيط : ٥/ ٦٤ ، والمقرب : ١/ ٢٣٥ ، والتبيان : ٢/ ١٧ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٤٨ .

ومثالُ كونه مطابقًا للأَوَّلِ مع (أَوْ) قولُهُ تعالى : (وإذا رأَوْا تجارةً أَوْ لهوًا انفضُّوا إليْهَا)(١).

ومثالُ كونه مطابقًا للثَّاني معها قولُه (تعالى)(٢) : (وَمَنْ يَكْسِبْ خطيئةً أَوْ إثمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بريئًا)(٣) . وقد يجوزُ في (أَوْ) أيضًا أَنْ يكونَ الضَّميرُ مطابقًا لهما معًا ، والأكثرُ ما تقدَّم ، ومنه قولُه تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فقيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بهمَا)(٤)

المسألةُ السَّابعةُ : " في العطفِ على معمولي عاملين ".

أَعلم أنَّه يجوزُ لكَ أَنْ تعطفَ بحرفٍ واحدٍ اسمين فصاعدًا على اسمين فصاعدًا ، بشرطِ أَنْ يكونَ العاملُ في جميعِ الأسماءِ المعطوفِ عليها واحدًا نحو قوله تعالى : (وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دابّةٍ آياتٌ)(٥) . على قراءة آيات بالنَّصبِ ، فآياتٌ معطوفٌ بالواوِ على آياتٍ الأَوَّل ، وقوله (في خلقكم) معطوفٌ أيضًا على قولهِ (في السَّمواتِ) بالواوِ ، والعاملُ في (آياتٍ) الأَوَّل وفي السَّمواتِ واحدٌ ، وهو (إِنَّ) فجازَ لوجودِ الشَّرطِ . وكذلك تقولُ : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وخالدٌ بكرًا ، بعطفِ الاسمين معًا على الاسمين الأولين(٦) ، لأَنَّ العاملَ واحدٌ ، وهو (ضَرَبَ) . وتقولُ : أعلمتَ زيدًا عمرًا قائمًا وخالدًا بكرًا قاعدًا ، بعطفِ الثَّلاثةِ على الثَّلاثةِ . ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : كانَ زيدٌ يضربُ عمرًا وخالدٌ بكرًا ، على أن يكون خالدٌ معطوفًا على زيدٍ وبكرًا معطوفًا على عمروٍ ، لأَنَّ العاملَ في زيدٍ (كانَ) ، والعاملُ في عمروٍ (يَضْرِبُ) فقد تعدَّدَ العاملُ في

---

(١) من الآية : (١١) من سورة الجمعة .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) من الآية : (١١٢) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (١٣٥) من سورة النساء .

(٥) من الآية : (٤) من سورة الجاثية ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة والكسائي ويعقوب .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٥٥ .

المعطوف عليهما . وكذلك لا يجوزُ : إنَّ في الدَّارِ زيدًا والقصرِ عمرًا ، على أن يكونَ القصرُ معطوفًا على الدَّارِ وعمرًا معطوفًا على (زيدًا) ، لأنَّ العَامِلَ في لفظِ الدَّارِ (في) والعَامِلُ في زيدٍ (إنَّ) . فأمَّا قولُه تعَالى : (واختِلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّماءِ مِنْ رزقٍ فأحْيَا بهِ الأَرضَ بَعدَ مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرِّياحِ آياتٍ)[(١)] على قراءةِ (آياتٍ) بالنَّصبِ ، فليس (اختلافُ) مخفوضًا بالعطفِ على السَّمواتِ ، مُشركًا معها في حرفِ الجرِّ الذي هو (في) . وإنَّما خُفِضَ بـ (في) أخرى مُقدَّرةٌ ، حذفتْ لتقدُّمِ ذكرِها ، كأنَّهُ قالَ : (وفي اختلافِ) . ويكونُ (في اختلافِ) معطوفًا على (في السَّمواتِ) وآياتُ الثَّاني معطوفٌ على آياتِ الأَوَّلِ . أو يكون قوله (اختلاف) مخفوضًا بالعطفِ على (السَّمواتِ) ويكون آياتُ الثَّاني غير معطوفٍ بل مكرَّرًا على جهةِ التَّوكيدِ لآياتِ الأوَّلِ . وهذا الوجهُ الثَّاني قالهُ ابنُ السَّراجِ[(٢)] في الآيةِ . وقد أجازَ الأخفشُ[(٣)] العطفَ مع تعدُّدِ العامِلِ بشرطينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ أحدُ العامِلينِ في الاسمينِ المعطوفِ عليهما[(٤)] خافضًا .

(٣٦/أ) والثَّاني : أن يتَّصلَ المعطوفُ / المخفوضُ بحرفِ العطفِ أو يُفصَلَ بينهما بـ (لا) خاصَّةً فأجازَ : إنَّ في الدَّارِ زيدًا والقصرِ عمرًا ، على التَّشريكِ في الإعرابِ ، وعلى ذلك حَمَلَ الآيةَ المتقدِّمةَ التي هي (واختلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ) . وكذلك يجوز عنده : ليس في الدَّارِ زيدٌ ولا القصرِ عمرٌو ، على العطفِ . ولا يجوزُ عنده : كَانَ زيدٌ يضربُ عمرًا وخالدٌ

---

(١) من الآية : (٥) من سورة الجاثية ، وتمامها : (لقوم يعقلون) ونصب (آيات) قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجحدري ، وقرأ الجمهور بالرفع . انظر السبعة ص ٥٩٤ ، والتيسير : ١٩٨ ، والنشر : ٢/ ٣٧١ ، وحجة القراءات : ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، والبحر المحيط : ٨/ ٤٣ . وإعراب القرآن للزجاج : ٣/ ٩٠٩ .

(٢) الأصول : ٢/ ٧٤ ، وانظر البحر المحيط : ٨/ ٤٣ .

(٣) المساعد : ٢/ ٤٧١ .

(٤) في الأصل : (عليها) .

بكرًا ، علَى ما تقدَّم مِنَ العطْفِ ، لأنَّه ليسَ أحَدُ العاملين خافضاً . وكذلك يمنعُ إنَّ زيدًا فى الدَّارِ وعمراً القصرِ . لأنَّ المعطوفَ المخفوضَ الَّذى هو (القصرُ) قدْ فُصِلَ من حرف العطفِ بعمروٍ . والمنعُ مُطلقاً هو مذهبُ سيبويه (١) وجمهورُ النّحويين .

---

(١) الكتاب : ١/٦٤ ، ٦٥ ، وانظر المقتضب : ٤/١٩٥ ، وشرح المفصل : ٣/٢٧ ، ومغنى اللبيب : ٢/٤٨٦ ، وما بعدها ، وفيه تفصيل لمذاهب النّحاةِ فى ذلكَ .

بابُ التَّوكيــــــــــد

التَّوكيدُ في هذا البابِ على قسمين : لفظيٌّ ومعنويٌّ . فاللَّفظيُّ هو إعادةُ اللَّفظِ لقصدِ الاسماع أو لرفعِ المَجَازِ بنسبةِ الأمرِ إلى مَنْ ليسَ له في الحقيقةِ ، أو لرفعِ المَجَازِ بوضعِ الأعمِّ موضعَ الأخصِّ . فمثالُ الَّذي هو لقصدِ الاسماعِ أنْ تقولَ : قامَ زيدٌ زيدٌ ، إذا توهَّمتَ أنَّ المخاطَبَ لم يسمع ذكرَ زيدٍ فكرَّرتَهُ له ليسمَعُهُ . ومثالُ الَّذي هو لرفعِ المجازِ بنسبةِ الأمرِ إلى مَنْ ليس له أنْ تقولَ : جاءني الأميرُ الأميرُ ، فكرَّرتَهُ لتفيدَ أنَّ الأميرَ بنفسهِ هو الَّذي جاءَكَ لئلا يتوهَّمَ المخاطبُ أنَّ الَّذي أتاكَ رسولُهُ أو كتابُهُ(١) ولم يجئكَ بنفسهِ ، وأنَّكَ تجوَّزتَ في كلامِكَ . ومثالُ الَّذي هو لرفعِ المجازِ بوضعِ الأعمِّ موضعَ الأخصِّ أنْ تقولَ : جاءني القومُ القومُ ، وكرَّرتَهُ لتفيدَ أنَّهُ لم يبقَ مِنَ القومِ أحدٌ إلاَّ جاءَكَ ، لئلا يتوهَّمَ المخاطبُ أنَّ الَّذي جاءَكَ بعضُهُم وتجوَّزتَ في كلامِكَ .

وهذا التَّوكيدُ يكونُ في الأسماءِ كُلِّها إلاَّ المبني على الضَّمِّ في بابِ النِّداءِ ، فلا يُقالُ على التَّوكيدِ : يا زيدُ زيدُ ، ويكونُ في الأفعالِ والحروفِ(٢) والجُمَلِ . فمثالُهُ في الأسماءِ قولُه تعالى : (دَكًّا دَكًّا)(٣) و(صَفًّا صَفًّا)(٤) . وقولُ الشَّاعرِ :

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي : ٢ / ١٤ .

(٢) والمراد بالحروف الحروف التي لها شبه بالفعل أو بالاسم ، لا حروف الجر ولا حروف العطف . وانظر البسيط : ٢٣٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الفجر .

(٤) من الآية : (٢٢) من سورة الفجر . ومن العلماء من منع أن يكون قوله تعالى (دكا دكا) و(صفا صفا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول ، والأمر في الآيتين الكريمتين ليس كذلك ، فان الدك الثاني غير الدك الأول والمعنى دكا حاصلا بعدك وذهب هؤلاء الى أن اللفظين معا حال ، وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله (صفا صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم : جاءوا رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا . انظر منحة الجليل : ٢ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وفتح القدير : ٥ / ٤٣٩ - ٤٤٠ .

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ   كَساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سِلاحِ (١)

ومثالُه في الأفعالِ : قامَ قامَ زيدٌ . ومثالُه في الحروفِ : إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ ، وقولُ الشّاعرِ :

لا لا أبوحُ بحُبِّ بثنةَ ، إنّها   أخذتْ عليَّ مواثقاً وعهوداً (٢)

ومثالُه في الجُمَلِ : اللهُ أكبرُ ، اللهُ أكبرُ ، والأحسنُ في الجُمَلِ إذا أُريدَ توكيدُها تأكيداً لفظيّاً أن تعطفَ الثّانيةَ على الأُولى بثمّ (٣) كقولِه تعالى : (كَلّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) (٤) وهذا التّأكيدُ يكرَّرُ فيه الأوّلُ وحدَه بلفظِه ، إلّا في موضعين ، أحدُهما : الضّميرُ المتّصلُ مطلقاً سواءٌ كان ضميرَ رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، فإنّه لا يؤكَّدُ إلّا على أحدِ وجهين . إمّا أنْ تأتيَ عِوَضاً منه بضميرِ رفعٍ منفصلٍ مطلقاً نحو : قمتُ أنا ، ورأيتُكَ أنتَ ، ومررتُ بكَ أنتَ ، / وإمّا أن تكرّرَه مع ما اتّصلَ به فتقول : قمتُ قمتُ (٣٦/ب)

---

(١) من الطويل ، وهو لمسكين الدارمى يخاطب معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه . وقد جعل من عدم الأخوان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه ، والهيجاء الحرب يمد ويقصر ، وقيل : قصره للضرورة .
وينسب البيت أيضا لابراهيم بن هرمة الفهرى .
واستشهد به سيبويه على نصب (أخاك) الأول على الاغراء فى الكتاب : ١/ ٢٥٦
وانظر الجمل لابن شقير : ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٦٢ ، والمستقصى : ٢/ ٣٩٢ ، والمساعد : ٢/ ٣٩٦ ، والهمع : ٥/ ٢٠٧ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ .

(٢) من الكامل ، لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة . انظر ديوانه : ٧٩ ، والتصريح : ٢/ ١٢٩ ، والأشمونى : ٣/ ٨٤ ، والهمع : ٥/ ٢٠٨ ، ومنحة الجليل : ٢/ ٢١٦ ، والكواكب الدرية : ٢/ ١١٦ ، وحاشية يس : ٢/ ١٣٠ ، والخزانة : ٢/ ٣٥٣ .

(٣) وصرح الرضى فى شرح الكافية : ١/ ٣٣٣ ، بأن الفاء مثل (ثم) فى هذا الموضع ، وانظر الهمع : ٥/ ٢١١ ، والتسهيل : ١٦٦ ، والمساعد : ٢/ ٤٠٠

(٤) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة التكاثر .

ورأيتُكَ رأيتُكَ ومررتُ بِكَ بِكَ . فإن أتيتَ بعد ضمير النَّصبِ المتَّصل بضميرِ نصبٍ منفصلٍ، كانَ عند البصريين بدَلاً لا تأكيداً ⁽¹⁾ ، نحو : رأيتُكَ إيَّاك ، فإيَّاكَ بدَلٌ من الكافِ في (رأيتُكَ) .

والموضعُ الثَّاني : حروفُ الجرِّ كلُّها لا يُعَادُ شيءٌ منها في هذا الباب إلاَّ مَعَ ما دَخلَ عليه ⁽²⁾ نحو : مَررتُ بزَيدٍ بزَيدٍ ، والأحسنُ إذا كانَ المخفوضُ ظاهِراً أن تكرِّرَه ضميراً كقولِكَ : مَررتُ بزَيدٍ بِهِ ، ولا يجوزُ أنْ يكرَّرَ الحَرْفُ الجارُّ وحْدَهُ إلاَّ في ضَرورةٍ كقوله :

فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلفَى لِمَا بِي ... ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ ⁽³⁾

وأمَّا التَّوكيدُ المعنوى ففيه مسائلُ :

الأُولى : في ألفاظِهِ وهي في الغَالِبِ : النَّفسُ ، والعَيْنُ وكُلٌّ ، وأَجْمَعُ ، وأَكْتَعُ ⁽⁴⁾ ،

---

(١) ومذهب الكوفيين أنَّه توكيدٌ ، ورجَّحه ابنُ مالكٍ ، التسهيل : ١٦٦ ، والأشموني ٨٤/٣ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٢/١ .

(٣) من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي (أموى) وهو من كلمة قالها مسلم في ابن عمه عمارة بن عبيد الوالبي . والضمير في (بهم) يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ، ولا لما بهم من داء الحسد .

ويروى عجزه : / وما بهم من البلوى شفاء / . وعليها لا شاهد فيه ، والشاهد في معاني القرآن : ٦٨/١ ، والانصاف : ٥٧١/٢ ، والصاحبي : ٣٩ ، والخصائص : ٢٨٢/٢ ، والمحتسب : ٢٥٦/٢ ، والمقرب : ٢٣٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٣/١ ، والبسيط : ٣٣٢ ، والمغني : ١٨١/١ ، والخزانة : ٣٦٤/١ .

(٤) قال الجوهري في الصِّحاح : (كتع) : (ويقال إنَّه مأخوذٌ من قولهم : أتَى عليه حولٌ كَتيعٌ ، أى تامٌ) . وانظر شرح المفصل : ٤٠/٣ ، وشرح الكافية للرضى : ٣٣٣/١ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢٢٩/٢ ، واللسان (كتع) .

وأَبصَعُ ، وأَبْتَعُ(١) . فللواحدِ المذكّرِ منها : نَفْسُهُ ، وَعَينُهُ ، كُلُّهُ ، أَجمعُ ، أكتَعُ ، أَبصَعُ ، أَبتعُ . وللاثنين المذكّرين : أَنفُسُهُما ، أعينُهما ، كِلاهُما . ولجماعةِ المذكّرينَ العاقلينَ : أَنفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كُلُّهُم ، أَجْمَعُونَ ، اكْتَعُونَ ، أَبْصَعُونَ ، أَبْتَعُونَ . وللواحدةِ : نَفْسُها عينُها ، كُلُّها ، جَمْعَاءُ ، كَتْعَاءُ ، بَصْعَاءُ ، بَتعَاءُ . وللاثنين ، أَنفُسُهُما ، أَعينُهما ، كِلتاهُما ، ولجماعةِ المؤنّثِ : أَنفُسُهُنَّ ، أعينُهنّ ، كُلُّهنَّ ، جُمَعُ ، كُتَعُ ، بُصَعُ ، بُتَعُ(٢)

وكُلُّ جمعٍ لا يعقل فلكَ فيه وجهانِ مطلقاً : أن تُعامِلَه مُعَامَلَةَ الواحدةِ من المؤنّثِ فتجرى عليه فى التّوكيد ألفاظها ، وأن تُعامِلَه مُعَامَلَةَ جماعةِ المؤنّث فتجرى عليه فى التّوكيد ألفاظهن ، فتقولُ على الوجه الأوّلِ : أنكسرتِ الأجزاءُ نَفسُها ، عينُها ، كُلُّها ، إلى آخر الألفاظ ، وتقولُ على الوجهِ الثّانى : انكسرتِ الأجزاءُ أنفُسُهنّ ، أَعينُهنّ ، كُلُّهنّ إلى آخرها . والأفصحُ فى العددِ القليلِ أنْ يجرىَ مجرى جماعةِ المؤنّث ، وفى الكثيرِ أن يجرى مجرى الواحدةِ فتقولُ : انكسرتِ الجُذُوعُ نفسُها ، عينُها ، كُلُّها ، إلى آخرها . وتقولُ فى القلّةِ على الأفصح : انكسرتِ الأجزاءُ أَنفُسُهنَّ ، أَعيُنُهنَّ ، إلى آخرها . وعلى الأفصح جاء قولُه تعالى : (إِنَّ عِدَةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا)(٣) ثُمَّ قالَ : (مِنْهَا أربعةٌ حُرُمٌ) فأعادَ (الهاءَ) على الاثنى عَشَرَ ، ثُمَّ قالَ : (فِيهِنَّ) لأنّهُ يعودُ على الأربعةِ .

---

(١) أبصع : كلمة يؤكد بها والأنثى بصعاء ، تقول : أخذت حقى أجمع أبصع ، وهو تأكيد مرتب لا يقدم على اجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاءوا أجمعون أكتعون أبتعون . انظر الصحاح : (بصع ، بتع) .

(٢) انظر الجمل : ٣٣٠ .

(٣) من الآية : (٣٦) من سورة التوبة ، وهى : (إِنَّ عدةَ الشُّهورِ عندَ اللهِ اثْنَا عشرَ شَهْرًا فى كتابِ اللهِ يَومَ خلقَ السَّموَاتِ والأرضَ منهَا أربعةٌ حُرمٌ ذلك الدّين القيّم فلا تظلمُوا فيهنَّ أنفسَكم وقاتلوا المشركينَ كافةً كما يقاتلونكم كافةً وأعلموا أنّ اللهَ مع المتّقين) .

المسألةُ الثّانيةُ : في معاني هذه الألفاظِ .

أمّا (النّفسُ والعَيْنُ) منها ، فمعناهما رَفْعُ توهُّمِ المَجازِ بنسبةِ الأمرِ إلى مَنْ ليس لَهُ في الحقيقةِ نحو : جاءني الأميرُ نفسُهُ ، وعينُهُ .

وأمّا (كُلُّ) وما بعدها فمعناها رَفعُ توهُّمِ المَجازِ بوضعِ الأعمِّ موضعَ الأخصِّ نحو : جاءني القومُ كلُّهم أجمعُونَ ، إلى آخرها (١) . وكذلك تقولُ : قبضتُ المَالَ كلَّه أجمعَ ، فإنّما تأتي بكُلٍّ وما بعدها لترفعَ توهُّمَ مَنْ يتوهَّمُ أنّكَ لم ترد الجميعَ وإنّما أردتَ البعضَ

/ ولهذا لا يجوزُ التأكيد بها إلاّ بشرطين : (٣٧/أ)

أحدُهُما : أن يكونَ المؤكَّدُ يَصحُّ تجزؤهُ بذاتِهِ أو بعامِلِهِ ، مثالُ ما يتبعّضُ بذاتِهِ : قبضتُ المالَ كُلَّهُ . ومثالُ ما يتبعّضُ بعامِلِهِ : رأيتُ زيدًا كُلَّهُ ، فزيدٌ لا يَصِحُّ تبعّضُهُ في نفسِهِ ، لكن يصحُّ تبعّضُهُ هنا بالنسبةِ إلى الرؤيةِ ، لأنّهُ قد يُرَى بعضُهُ ولا يجوزُ أن تقولَ : جاءني زيدٌ كلُّهُ (٢) .

والثّاني : أن يكونَ المؤكَّدُ يصحُّ فيه توهُّمُ إرادةِ البعضِ نحو : قبضتُ المَالَ كلَّهُ ، فَلا يجوزُ : اختصمَ الزيدانِ كِلاهُمَا ، لأنَّ الاختصامَ لا يتصوَّرُ من واحدٍ .

وأمّا التّوكيدُ بالنّفسِ والعَيْنِ فيجوزُ في كُلِّ معرفةٍ تبعّضَتْ أو لم تتبعّضْ (٣) نحو : انقبضَ المالُ نَفْسُهُ ، عَيْنُهُ ، وجاءني زيدٌ نَفْسُهُ ، عَيْنُهُ .

المسألةُ الثّالثةُ : في المؤكَّدِ .

ويشترطُ فيه عند الجميعِ إن أُكِّدَ بالنّفسِ أو العينِ : أَنْ يكونَ معرفةً ،

---

(١) أي ألفاظ التوكيد .

(٢) في شرح المفصل : ٣/٤٤ : (ولو قلت : جاء زيد أو أقبل محمد كله ، لم يصح لأنّ المجيء والاقبال لا يصح من اجزائهما ، فان أردت أنّه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيئا نحو : اليدين والرجلين لم يبعد جوازه) .

(٣) في الأصل : (يتبعض) وهو تحريف .

فلا يُقالُ : جاءَني رجلٌ نَفسُهُ ، ولا رأيتُ رجلاً عينَهُ (١) . وكذلك إن أُكِّدَ بِكُلٍّ وما بعده ، يشترطُ فيه أن يكونَ معرفةً عند البصريين ولم يشترطه الكوفيُّونَ فأجازوا : أكلتُ رَغيفاً كُلَّهُ ، وذلك ممنوعٌ عند البصريين إلاّ في ضَرورةٍ كقوله :

قَدْ صَرَّتِ البكرةُ يوماً أجْمَعَا .... (٢)

---

(١) والحاصل أن توكيد النكرة فيه ثلاثة مذاهب :
المنع مطلقاً وهو مذهب البصريين . والجواز مطلقاً وهو مذهب بعض الكوفيين ، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة أي محدودة ، وهو مذهب بعض الكوفيين ووافقهم الأخفش واختاره ابن مالك .
انظر الجمل لابن عصفور : ١/٢٦٧ - ٢٦٨ ، والارتشاف : ٩٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، وشرح الألفية للمكودي : ١٥/٢ ، ١٦ ، والهمع : ٢٠٤/٥ .

(٢) هذا رجز لم ينسب لقائل ، قال العيني : وصدره :
إنا إذا خُطّافنا تَقَعْقَعَا
وقد أنكر عليه البغدادي ذلك . وصرّت : بمعنى صوّتت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم اذا بدأوا الاستقاء فلا يتقطع عملهم طيلة اليوم .
وفي الدرر : ١٥٧/٢ : قد صرّت البكرة يوما أجمعا
حَتّى الضّياءُ بالدّجى تَقَنّعَا
وانظر الانصاف : ٤٥٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ١١٧٧/٣ ، والهمع : ٢٠٤/٥ ، والأشموني : ٧٨/٣ ، والخزانة : ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ .
قال ابن جني في شرح الحماسة : ل ١٣٩/ : (وأما قوله :
قد صرّت البكرةُ يوماً أجمعا ....
فشاذٌ وان لم يكن مصنوعاً - فوجهه عندي أنّ (أجمعَ) هذه ليست التي تستعمل للتوكيد ، أعني التّي مؤنثها (جمعاء) ولكنها التي في قولك : أخذت المالَ بأجمعِهِ ، أي بكليته ، فدخول العاملِ عليها ومباشرته إيّاها يَدُلُّ على أنَّها ليست التابعة للتوكيد ، ألا ترى أن التّوابع من أجمع وجمعاء لا تباشرُ العواملَ) .

ويُشترطُ أيضاً في ضمير الرَّفع المُتَّصِل إذا أُرِيدَ توكيدُه بالنَّفسِ أو بالعَين خاصَّةً : أن يؤكَّدَ قبله بضميرِ رفعٍ منفصلٍ (١) فتقولُ : قُمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقُمتُم أنتُم أنفُسُكُم ، أعيُنُكُم ، ولا يجوزُ قُمتُم أنفُسُكُم (٢) فإن أكَّدتَه بكُلٍّ وما بعده لم يلزم ذلك بل يجوزُ الوجهانِ فتقولُ : قُمتُم أجمعُونَ ، وقُمتُم أنتُم أجمعُونَ .

المسألةُ الرَّابعةُ : فيما ينصَرِفُ من هذه الألفاظِ وما لا ينصَرِفُ .

وكُلُّها مُنصَرِفٌ إلَّا ما كان على وَزنِ (أفْعَل) كأجْمَع ، أو (فَعْلاء) كجَمعَاء ، أو (فُعَل) كجُمَع . أمَّا ما كانَ بوزنِ (أفْعَل) فيمنعُهُ من الصَّرفِ التَّعريفُ والوزنُ ، وأمَّا ما كان بوزنِ (فَعْلاء) فيمنعُهُ من الصَّرفِ التَّأنيثُ اللَّازمُ ، وأمَّا ما كان بوزنِ (فُعَل) فيمنعه من الصَّرف التَّعريف والعَدْل عن (فَعَالِي أو فِعَالٍ) إلى (فُعَل) ، لأنَّ (جُمَع) في ظاهره جَمْعُ جمعَاء ، وجَمعَاءُ هنا اسمٌ غيرُ صفةٍ كصَحْرَاء ، فكان قياسُ جمعِهِ في الظَّاهِرِ أنْ يُقَالَ : (جَمَاعَى) أو (جَمَاعٍ) ، كما يُقَالُ في جَمْعِ صَحْرَاء : صَحَارَى أو صَحَارٍ ، فعدَلُوا عن ذلك إلى (فُعَل) فقالُوا (جُمَع) (٣)

المسألةُ الخَامِسَةُ :

ما يجوزُ منها أنْ ينفردَ فيؤكَّدَ به وَحدَهُ وما لا يجوزُ ، وكُلُّها يجوزُ فيهما ذلك ، إلَّا ما بعد (أجْمَع) من الألفاظِ الثَّلاثةِ فإنَّها لا تستعملُ هي ولا شيءٌ منها إلَّا تابعة لأجمع وكذلك في الجَمْع والتَّأنيث فلا تقولُ : قبضتُ المَالَ أكْتَعَ ، أبْصَعَ ، أبْتَعَ ، ولا جاءني القَومُ أكْتَعُونَ (٤) ، إلَّا في ضَرُورةٍ كقوله :

---

(١) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٨١ وما بعدها .

(٢) أجاز ذلك الأخفش على ضعفٍ ، انظر المساعد : ٢/ ٣٨٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٢ وما بعدها ، والبسيط : ٤٢١ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٦٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢٥ .

(٤) جوّز ذلك الكوفيون وابن كيسان . الهمع : ٥/ ٢٠١

يا ليتني كُنْتُ صَبِيًّا مُرضَعا / تحملني الذلفاءُ حَوْلاً أكتعا (١) (٣٧/ب)

فاستعمل (أكتع) وحده غير تابع لأجمع ، وفيه ضرورة أخرى على مذهب البصريين وهي أنّ المؤكّد نكرة.

المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض.

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ كلّها ، بدأت بالنّفس ، ثمّ بالعين ، ثمّ بكلّ ، ثمّ بأجمع ، ثمّ بأكتع . وأمّا (أبصع وأبتع) فلك تقديم أيّهما شئت (٢) ، وعلى هذا الترتيب يكون الحكم في لفظين منها أو أكثر إذا اجتمعا . ولا يجوز في هذه الألفاظ أنْ يعطف بعضها على بعض (٣) فلا يقال : جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه ، وكذلك سائر الألفاظ.

المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ ، ويجري مجراها في التبعيّة والمعنى.

---

(١) قيل إنَّ إعرابيا نظر إلى امرأة حسناء تدعى ذلفاء ومعها صبيّ يبكي وكلما بكى قبلته فأنشد يقول : -

إذا بكيت قبلتني أربعا فلا أزال الدهر أبكي أجمعا

والبيت من الرجز مجهول القائل . الذلفاء : مأخوذ من الذلف بالتحريك وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، وأصله وصف لمؤنث الأذلف ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علما وأن يكون باقيا على وصفيته ، وأكتعا : تامّا .

والشاهد في : الافصاح لابن الطراوة : ل/ ٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٨ ، والاقتضاب : ٤٣٣ ، والبسيط : ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١١٧٤ ، والبهجة المرضية : ٩٤ ، والمغني : ٢/ ٦١٤ ، والأشموني : ٣/ ٧٨ ، والخزانة : ٢/ ٣٥٧.

(٢) انظر الأشباه والنظائر : ٢/ ٩٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٦٦.

(٣) أجاز ابن الطراوة عطف ألفاظ التوكيد على بعضها . انظر الارتشاف : ٩٧٤ ، والهمع : ٥/ ٢٠٦ ، وابن الطراوة النحوي : ٣١ ، والأشموني : ٣/ ٧٧.

أمَّا (النَّفسُ والعَينُ) فَلَا يلحقُ بهما غيرهما . وأمَّا (كُلٌّ) فيلحق بها ألفاظٌ وهى (جَميعٌ وعامَّةٌ) مضافين إلى ضمير المؤكَّد ، واليَدُ مع الرِّجْلِ إذا عُبِّرَ بهما عن الجميع ، والظَّهرُ مع البَطنِ كذلك أيضًا ، مُعبَّرًا بهما عن الجميع. والسَّهلُ مع الجَبَلِ ، والزَّرعُ مع الضَّرعِ ، وقَضَّهم بقضيضِهم (١) ، على لُغةِ مَنْ استعمله تابعاً لما قبله ، وهى قليلةٌ. واللُّغةُ الفصيحةُ فيه النَّصبُ مطلقًا على الحالِ. وألفاظُ العَدَدِ من ثلاثةٍ إلى عَشَرةٍ مضافةً إلى ضمير المؤكَّد فتقولُ : جاءنى القَومُ جميعُهُم ، وجاءنى القوم عامَّتُهم ، وضربتُ زيداً اليدَ والرِّجْلِ ، تريدُ : كُلَّه ، وضربتَ زيداً الظَّهرَ والبَطْنَ ، تريدُ : كُلَّه أيضًا ، ومُطِرتْ أرضُنَا السَّهلَ والجَبَلَ ، أى : كُلَّها ، ومُطِرَ مَا لَنَا الزَّرعُ والضَّرعُ ، أى : كُلُّه ، وجاء القومُ قضُّهم بقضيضِهم ، أى : كُلُّهم. والأفصحُ قَضَّهم بقضيضِهم بالنَّصبِ على الحالِ ، أى : مجتمعينَ. وتقولَ : جاء القومُ ثلاثتُهم ، وكذلك أربعتُهم وخمستُهم إلى العَشَرَةِ ، كأنَّكَ قلتَ : كُلُّهم. فهذه الألفاظُ كلُّها توكيدٌ بمنزلةِ (كُلٍّ) وهذا فى ألفاظِ العَدَدِ على لُغَةِ بنى تميم ، لأنَّهم يتبعونها فى الإعراب ما قبلَها ، وأهلُ الحِجازِ ينصبونَها على الحالِ (٢) ، فلا تكونُ حينئذٍ من هذا البابِ ، كما أنَّ (قَضَّهم بقَضيضِهم) على اللُّغةِ الفصيحةِ فيه التى هى النَّصبُ لا يكونُ من هَذا البَابِ.

---

(١) جاءوا قضهم بقضيضهم ، أى بأجمعهم ، والقَضُّ : الحَصَى ، وقضيضه صغاره وما تكسَّر منه ، انظر الكتاب : (١/ ٣٧٤) ، واللسان (قضض) ، والفاخر ص : ٢٥.

(٢) انظر الكتاب : (١/ ٣٧٥).

باب البدل

النظر في هذا الباب في ثلاثة فصول .

الفصل الأول : في حقيقة البدل ، وهو التابع لما قبله من غير واسطة على نية تكرار العامل .

فقولهم : (هو التابع لما قبله) أي في الإعراب ، ولا يشترط أن يتبعه في غير ذلك من تعريف أو تنكير أو تذكير أو تأنيث أو غير ذلك .

وقولهم (من غير واسطة) أي : هو بخلاف عطف النسق الذي لا يكون إلا بتوسط حرف من حروف العطف المذكورة في بابه .

وقولهم / (على نية تكرار العامل)(١) أي : أن العامل فيه ليس العامل فيما قبله (٣٨أ)
بل هو عامل آخر مقدر ، وهذا تحرز من عطف البيان ، لأن العامل فيه هو العامل فيما قبله ، فإذا قلت ، قام زيد أخوك ، على البدل كان أخوك مرفوعاً بفعل آخر مقدر ، أي : قام زيد قام أخوك ،(٢) وليس مرفوعاً بالفعل الأول ، فإن جعلته عطف بيان كان مرفوعاً بالفعل الأول نفسه ، وهذا العامل المقدر في هذا الباب يجوز إظهاره إن كان حرف جر باتفاق فتقول : مررت بزيد أخيك ، فأخيك مخفوض بباء أخرى مقدرة ، وإن شئت أظهرتها فقلت : مررت بزيد بأخيك ، وعلى هذا قوله تعالى : (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)(٣) فأظهرت اللام في قوله (لبيوتهم) ، وقوله سبحانه : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم)(٤) فأظهرت اللام في قوله (لمن آمن) . وعلى تقدير العامل الذي هو حرف الجر جاء

---

(١) عزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل الى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين . وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعة الى سيبويه والمبرد والزمخشري وابن الحاجب ، ومال اليه .
حاشية الصبان : ٢/ ٨٥-٨٦ ، وانظر المقتضب: ٤/ ٣٩٩ ، وشرح المفصل: ٣/ ٦٧-٦٨ .

(٢) انظر البسيط: ٢٦٢ .

(٣) من الاية : (٣٣) من سورة الزخرف .

(٤) من الاية : (٧٥) من سورة الاعراف .

قوله تعالى : (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل)(١) فقوله (أن يوصل) بدل اشتمال من الضمير المخفوض(٢)، والتقدير : (بأن يوصل) وقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)(٣) فـ(قتال) بدل اشتمال أيضاً من (الشهر) ،على تقدير : (عن قتال فيه) .

فإن كان هذا العامل المقدر في هذا الباب غير حرف جر ، فهل يجوز إظهاره أم لا ؟ قولان للنحويين(٤) ، ومثاله : قام زيد أخوك ، فيجوز على أحد القولين أن تقول : قام زيد قام أخوك .

الفصل الثاني : في أنواع البدل

وهي ستة : بدل شيء من شيء ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، وبدل بداء ، وبدل غلط ، وبدل نسيان .

فبدل الشيء من الشيء ، أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد ويكون في الأسماء وفي الأفعال ، مثاله في الأسماء قوله تعالى : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين)(٥) . وقوله تعالى : (إلى صراط مستقيم صراط الله)(٦) ومثاله في الأفعال قوله تعالى : (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف)(٧)

---

(١) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٢) وقيل : بدل من (ما) . مشكل إعراب القرآن لمكي : ١/ ٣٣ .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط : ٢/ ١٤٥ ، ومعاني القرآن : ١/ ١٤١ .

(٤) انظر البسيط : ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٩٧٧ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢/ ٢٣٨-٢٣٩ .

(٥) الآيتان : (٦-٧) من سورة الفاتحة .

(٦) من الآيتين : (٥٢-٥٣) من سورة الشورى .

(٧) من الآيتين : (٦٨-٦٩) من سورة الفرقان .

فـ(يضاعف) بَدَلٌ (١) من (يلْقَ) وقولُ الشّاعِر :

فإنْ تَنْأَ عنها حِقْبَةً لا تُلاقِهَا فإنّكَ مِمّا أحدَثت بالمُجَرِّبِ (٢)

فقوله : (لا تُلاقِهَا) بَدَلٌ من (تَنْأَ) وقولُ الآخر :

مَتى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تأجّجا (٣)

فـ(تُلْمِمْ) بَدَلٌ من (تأتِنا) .

وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ (٤) أن تُبدِلَ لفظاً من لفظٍ بشرطِ أن يكونَ الأوّل يجوز لك السكوتُ عليه وأنت تريدُ الثّاني وأن يكونَ بعضَ الأوّل ولا يكون إلاّ في الأسماء ، وَمِثالُهُ

---

(١) هذا على قراءة الجزم وهي قراءة غير ابن عامر وأبي بكر ، وهذان قرآ بالرفع على الاستئناف أو على الحال . مشكل اعراب القرآن لمكي : ٢/ ١٣٨ ، والاتحاف : ٣٣٠

(٢) من الطويل ، وهو لامرئ القيس . والضمير في (عنها) لأمّ جندب زوجته ، والحقبة : السنة .

انظر الديوان : ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٤٣٩ ، والمساعد : ١/ ٢٨٨ ، والتصريح : ١/ ٢٠٢ ، والدرر : ١/ ٦٦-١٠١ ، ومعجم الشواهد : ٥٣ .

(٣) من الطويل ينسب لعبيد الله بن الحر الجعفي . تلمم بنا : تنزل عندنا والالمام الزيارة ، والجزل : الغليظ ، تأججا : مأخوذ من التأجج وهو التوقد والالتهاب .

وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ٨٦ ، والانصاف : ٢/ ٥٨٣ ، وشرح المفصل : ٧/ ٥٣ ، ١٠/ ٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٦٠٨ ، وحاشية يس : ٢/ ١٦٢ ، والهمع : ٥/ ٢٢١ ، والخزانة : ٣/ ٦٦٠ .

(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران (كل وبعض) بأل خطأ ، قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه ، والاخفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فانه ليس من كلام العرب . وقال الازهري : النحويون أجازوا الالف واللام في بعض وكل ، وان أباه الاصمعي . انظر اللسان (بعض) .

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلًا)(١) فَمَنْ بدلٌ من النَّاسِ بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ ، لأنَّ المستطيعين بعض النَّاس ، ويجوز في مثل هذا السكوت على النَّاس ، والمرادُ المستطيعون ، وهذا مَذهَبُ سيبويه والبصريين(٢) في هذه / الآية . (٣٨/ب)
وذَهَبَ الكسائيُّ(٣) فيها إلى أَنَّ (مَنْ) اسمُ شرطٍ مبتدأ ، والخَبَرُ (استطاع)، وجوابه محذوفٌ لدلالةِ ماتقدَّمَ عليه ، التَّقدير : مَن استطاعَ إليه سَبيلًا فَليَحُجَّ . وذَهَبَ الفرَّاءُ إلى أَنَّ (مَنْ) فَاعِلٌ بالمصدرِ الذي هو (حِجُّ)(٤) والتَّقديرُ : ولله على النَّاسِ أن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ .
وهذا القولُ بَاطِلٌ من جهةِ المعنى(٥) لأَنَّ مقتضاه أن يلزَمَ النَّاسَ كُلَّهم أَنْ يحُجَّ المستطيعُ منهم ، ولا يلزَم أحدًا أن يَحُجَّ غيره ، ويضعفُ أيضًا من جهةِ إضافة المصدر إلى المفعول بحضرةِ الفَاعِلِ ، وذلك قليلٌ أكثرُ مايكونُ في الشِّعر . وفي قول الكسائيِّ دَعوى الحذف ، فقولُ سيبويه أولى لصحةِ المعنى والسَّلامةِ من الحذفِ .

---

(١) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .
(٢) الكتاب : ١/١٥٢ ، والمقتضب : ١/٢٧ ، ٢/١٦٥ ، ٣/١١١ ، ٤/٢٩٦ ، والجمل : ٣٧ ، والبحر المحيط : ٣/١١ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/٣٥٣ .
(٣) هو أبو الحسن علي بن حمزة من أصل فارسي ، أحد أئمة القراء من أهل الكوفة وامامهم في النحو واللغة ، لزم حلقة حمزة بن حبيب حتى حذق قراءته .
لقب بالكسائي لأنَّه كان يلبس كساءً أسود ثمينًا ، وقيل : لانه أحرم في كساء له عدة مصنفات منها : معاني القرآن ، ومختصر النحو ، وكتاب الحدود في النحو ، ولد بالكوفة سنة ١١٩ هـ وتوفي بالري سنة ١٩٧ هـ . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ١١/٤٠٤ ، والبغية : ٢/١٦٢ ، ١٦٤ ، وغاية النهاية : ١/٥٣٥ .
(٤) لم أجده في معاني القرآن المطبوع ، ونسبه ابن ابي الربيع في الكافي : ٢/٢٩٤ الى الفراء ، وابن هشام في المغني : ٢/٥٣٦ ، الى ابن السيد ، وأبو حيان في البحر : ٣/١١ ، الى بعض البصريين ، وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/١٥١ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/٣٥٣ - ٣٥٤ .
(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٨٦ فقد حكم فيه على مذهب الفراء بالفساد .

وتقولُ : قُطِعَ زَيدٌ يدُهُ ، على أنّه بدَلُ بعضٍ من كُلٍّ ، لأنّكَ تقولُ : قُطِعَ زيدٌ إذا قُطِعَتْ يدُهُ ، ولا تقولُ : قُطِعَ زَيدٌ رأسُهُ ، لأنّه لا يجوز لك السكوت على الأوّل ، وأنت تريدُ الثّاني لا يُقالُ : قُطِعَ زيدٌ إذا قُطِعَ رأسُهُ ، إنّما يُقالُ في هذا : قُتِلَ زيدٌ .

وبدَلُ الاشتمال (١) : أن تُبدِلَ لفظاً من لفظٍ بشرطِ أن يكونَ الأوّل يجوز لك السكوتُ عليه وأنتَ تريدُ الثّانيَ ، وألّا يكون الثّاني بعضَ الأوّل ، ولا يكون أيضاً إلّا في الأسماء ، ومثالُه قوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فيهِ) (٢) وقولُهُ تعالى : (ويَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ) (٣) ، وقولُ الشّاعرِ :

فما كانَ قَيْسٌ هلكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّهُ بُنيانُ قومٍ تهدّمَا (٤)

على رواية (هُلْكَ واحِدٍ) بالنّصب ، فـ(هلكه) بدَلُ اشتمالٍ من (قيسٍ) . وتقولُ على هذا : نفعَني زيدٌ عِلمُهُ ، فـ(علمه) بدَلُ اشتمالٍ من زيدٍ ، لأنّه يجوزُ لكَ أن تقولَ : نفعَني زيدٌ ، وأنت تريدُ علمَهُ ، وليس العِلْمُ بعضَ زيدٍ ، فالشّرطانِ موجودانِ ، ولا يجوزُ على هذا : نفعَني زيدٌ عبدُهُ ، لأنّه لا يجوزُ لكَ السكوتُ على نفعَني زيدٌ ، وأنتَ تريدُ عبدَهُ .

---

(١) انظر في بدل الاشتمال : الكتاب: ١/١٥١/١٥٢ ، والمقتضب : ١/٢٧ ، ٤/٢٩٦ - ٢٩٧ ، وشرح المفصل : ٣/٦٥ .

(٢) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٤) من الطويل وهو لعبدة بن الطبيب التميمي - شاعر مخضرم مجيد أسلم وحسن اسلامه ، وشهد فتح بلاد فارس - من قصيدة يرثي فيها قيس بن عاصم المنقري ، وكان سيد أهل الوبر من تميم .

وهو من شواهد سيبويه : ١/١٥٦ ، وشرح المفصل : ٣/٦٥ ، وشرح الجمل لابن يزيزة : ٩٤ ، والجمل للزجاجي : ٥٦ ، وشرح شواهده لابن سيده : ل/١٦١ .

وأكثرُ ما يكونُ هذا البَدَلُ في المصادرِ نحو ما مَثَّلنا به ، وقد يكونُ في الأسماء غيرها كقوله تعالى : (قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ ، النّارِ)[١] فـ(النّارُ) أعرب به الفارسيُّ بَدَلَ[٢] اشتمالٍ من الأُخدُودِ ، والنّارُ ليس مصدراً ، وكذلك تقولُ : سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ .

ويشترطُ في بَدَلِ البعضِ من الكلِّ وبَدَلِ الاشتمالِ ، وجودُ ضميرٍ[٣] يعودُ على المبدل منه ، كقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثيرٌ منهم)[٤] فـ(كثيرٌ) بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ من الضَّميرِ الفَاعِلِ وهو الواوُ ، والضَّميرُ في (منهُم) يعودُ عليه . وكذلك قوله تعالى : (عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ قتالٍ فيهِ)[٥] كما تَقَدَّمَ ، فـ(قِتالٌ) بَدَلُ اشتمالٍ ، وقد وجد الضَّمير وهو (فيه) ، ويجوزُ حذفُ هذا الضَّمير كثيراً لِفَهْمِ المعنى كقوله تَعَالى : (ولِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ البيتِ مَنِ استطَاعَ)[٦] على إعراب سيبويه ، فالضَّميرُ محذوفٌ لِفَهْمِ المعنى ، والتَّقديرُ : مَنِ استطَاعَ منهُم ، وكذلك قولُهُ تَعَالى : (النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ)[٧] على / إعراب الفارسيّ ، أي : النَّارِ فيه . (٣٩/أ)

وبَدَلُ البَدَاءِ[٨] : أن تُبدِلَ لفظاً تريدُهُ من لفظٍ أردتَهُ أوّلاً ثم بَدَا لكَ فيه .

ومثالُه قولُه صلّى اللّهُ عليه وسلَّم : (إنَّ الرَّجُلَ لَيُصلِّي الصَّلاةَ ، وما كُتِبَ لهُ نصفُها ،

---

(١) الآيتان : (٤-٥) من سورة البروج .

(٢) الايضاح للفارسي : ٢٨٤/١ .

(٣) قال السيوطي في الهمع : ٢١٣/٥ : (ومن النحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميرا ، وقد صححه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن وجوده أكثر من عدمه) . انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٢٧٩/٣ .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة ، وانظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٢٤١/١ .

(٥) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .

(٧) الآية : (٥) من سورة البروج . وانظر الايضاح : ٢٨٤/١ .

(٨) سمّي بذلك لأنّ المتكلم بدأ له ذكره بعد ذكر الأوّل قصداً . والبَدَاء - بفتح الباء والدال المهملة - ظهور الصَّواب بعد خفائه .

ثُلُثَها ، رُبعُها ، إلى العُشْرِ)[١] لمَّا قالَ : (نِصْفَها) رآهُ كثيراً فبدأ له فيه فتركَهُ وأبْدَلَ منه (ثُلُثَها) ثم رأى الثُّلُثَ أيضاً كثيراً ، فأبدَلَ منه ما بعده ، وكذلك الألفاظُ الباقيةُ .

وبَدَلُ الغَلَطِ[٢] : أَنْ تُبدِلَ لفظاً تريدُهُ من لفظٍ سبقَ لسانُكَ إليه وأنتَ لا تريدُهُ ومثالُه أَنْ تكونَ قد رأيتَ عمرَ فتقولُ : رأيتُ زيداً ، على وجهِ الغَلَطِ ولم تقصدْهُ ، ثُمَّ تُبدِلُ منه مرادَكَ فتقولَ : عمراً .

وبَدَلُ النِسيانِ : أَنْ تُبدِلَ لفظاً تريدُهُ من لفظٍ توهَّمتَ أنَّه المرادُ وليس كذلك ، ومثالُه أَنْ تقولَ : رأيتُ زيداً عمراً ، وأنتَ لم تَرَ زيداً ، لكنَّكَ ذكرتَه لأنَّكَ توهَّمتَ أنَّه المرئي ، ثم تذكَّرتَ أنَّ المرئي عمرو فأبدلتَهُ من زيدٍ .

وهذه الأنواعُ الثَّلاثةُ تكونُ في الأسماءِ وفي الأفعالِ . ويجوزُ في البَدَلِ في هذه الأنواعِ الثلاثةِ ، أن تدخِلَ عليه (بَلْ) ، فيصيرَ معطوفاً بها على ما قبلَه ، فتقولَ على البَداءِ: جاءني القاضي الأميرُ ، وإن شئتَ : جاءني القاضي بَلْ الأميرُ ، وكذلك تقولُ على الغَلَطِ أو النِسيانِ : جاءني زيدٌ عمروٌ ، وإن شئتَ : جاءني زيدٌ بَلْ عمروٌ ، إلاَّ أَنْ يتقدَّمَ البدلَ في هذه الثلاثة النفيُ أو النَّهيُ ، فإنَّه يمتنعُ عند سيبويه[٣] وأكثرِ النَّحويين دخولُ (بَلْ) عليه على ذلك المعنى الذي كان قبلَ دُخولِها ، فلا تقولُ : ما أُبالي بالقاضي بَلْ الأمير ، على معنى : ما أبالي بالقاضي الأميرِ ، في بَدَلِ البَداءِ ، ولا تقولُ : ما قامَ زيدٌ بَلْ عمروٌ على معنى : ما قامَ زيدٌ عمروٌ في بَدَلِ الغَلَطِ أو النِسيانِ . وكذلك النَّهيُ لا تقولُ : لا تبالِ بالقاضي بل

---

(١) أخرجه ابو داود في سننه : ١/ ٢١١ ، كتاب الصلاة - باب ما جاء في نقصان الصلاة حديث رقم (٧٩٦) . والامام أحمد في مسنده : ٤/ ٣١٩ ، ٣٢١ ، وانظر المساعد : ٢/ ٤٣٢ .

(٢) وفي المقتضب : ٤/ ٢٩٧ : (ان هذا البدل لا يكون مثله في القرآن ، ولا في الشعر ولا كلام مستقيم ، وانما يأتي في لفظ الناس أو الغالط) .
انظر شرح المفصل : ٣/ ٦٥ - ٦٦ .

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٤٣٤ ، والبسيط : ٢٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٠٦ - ٢٣٩ .

الأمير ، ولا تضربْ زيدًا بَلْ عمرًا ،على معنى البَدَل ، إنَّما يُقالُ هذا مع (بَلْ) علـى معنىً آخرٍ، وهو إيجابُ الفِعْلِ للثَّانى خاصَّةً ،كَمَا تَقَدَّم فى بَابِ العطفِ (١).

الفَصْلُ الثَّالِثُ : فى أحكامِ البَدَلِ مع المُبْدَلِ منـــه

وفيه أربــعُ مسائــلٍ :

المسألة الأُولى : فى التَّعريفِ والتَّنكـيرِ .

واعلم أنَّه يجوزُ إبدالُ المعرفةِ من مثلِهَا ، والنَّكرةِ من مثلِهَا ، والمعرفةِ من النَّكـــرةِ، والنَّكرةِ من المعرفةِ . ولا يشترطُ فى بَدَلِ النَّكِرَةِ من غيرِهَا إلاَّ وُجُودُ الفائدةِ .

وأمثلةُ ذلك فى بَدَلِ الشَّئِ من الشئِ قوله تعالى (الصِّراطَ المستقيمَ صِراطَ الَّذينَ) (٢) . وقولُـــهُ سبحانَهُ : (إنَّ للمُتَّقِينَ مَفَازًا ، حَدَائِقَ) (٣) . وقوله عَزَّ وجَلَّ : (إلى صِراطٍ مستقـــيمٍ، صِراطِ اللهِ) (٤).

وقوله تَعَالى : (لَنَسْفَعًا بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَـــةٍ) (٥).

وأمثلتُه فى بَدَلِ البعضِ من الكُلِّ : أكلتُ الرغيفَ ثلثَهُ ، وأكلتُ رغيفًا ثلثًا منه ، وأكلـــتُ رغيفًا ثلثَهُ ، وأكلتُ الرَّغيفَ ثلثًا منـــه .

/ وأمثلته فى بَدَلِ الاشتمالِ : أعجبتنى الجاريةُ حُسْنُهَا ، وأعجبتنى جاريةٌ حُسْنٌ لَهَا، (٣٩/ب) وأعجبتنى جاريةٌ حُسْنُهَا ، وأعجبتنى الجاريةُ حُسْنٌ لَهَا .

المسألة الثانيـــة : فى الإظهارِ والإضمار:

ويجوز فى بَدَلِ الشَّئِ من الشَّئِ ،إبدالُ ظَاهِرٍ من ظَاهِرٍ، ومضمرٍ من مضمـــــــــرٍ ،

---

(١) انظر ماتقدَّم فى ص : ١٢٠/١٢١

(٢) من الآيتين : (٦-٧) من سورة الفاتحة .

(٣) من الآيتين : (٣١-٣٢) من سورة النبأ .

(٤) من الآيتين : (٥٢-٥٣) من سورة الشورى .

(٥) من الآيتين : (١٥-١٦) من سورة العلق . وانظر شرح الحماسة لابن جـنى: ل / ١١٩ .

ومضمرٍ من ظاهرٍ ، وظاهرٍ من مضمرِ غائبٍ خاصّةً .

مثالُ الظاهر من الظاهر ، ماتقدّم في المسألة الأولى من الأمثلة ، ومثالُ المضمر من المضمرِ : زيدٌ رأيتُه إيّاه(١) ، ومثالُ المضمر من الظّاهر : رأيتُ زيدًا إيّاه(٢) ، ومثالُ الظّاهر من المضمر الغائبِ قوله تعالى : (وأَسَرُّوا النَّجوى الّذين ظَلَموا)(٣) ، فـ(الّذين) بَدَلٌ من الواو في (أسَرُّوا) ، وقولُ الشّاعرِ :

عَلى حَالةٍ لَوْ أنّ في القومِ حَاتِمًا   عَلَى جُودِهِ لَضَنّ بالماءِ حَاتِمِ(٤)

(فحاتم) بَدَلٌ من (الهاء) في (جودِهِ) .

فإن كان الضّميرُ لمتكلّم أو لمخاطبٍ امتنعَ إبدالُ الظّاهرِ منه ، فلا تقولُ على البَدَلِ : قُمتُ زيدٌ ، ولا : قُمتَ عمروٌ ، ويجوزُ في بَدَلِ البعضِ من الكُلّ وبَدَلِ الاشتمالِ ، الأوجه الأربعة مطلقاً ، مالم يعرض مانعٌ ، ولا يشترط في المضمرِ إذا أُبدِلَ منه الظّاهرُ في هذين البدلين أن يكون غائبًا ، بل يجوز ذلكَ في الغائبِ والمتكلّمِ والمخاطبِ ، فمثالُ الظّاهرِ من الظّاهر في بَدَلِ البعضِ من الكُلّ ماتقدَّم من الأمثلة في المسألة الأولى(٥) .

---

(١) يرى الكوفيون أن (إيّاه) توكيد للضمير في (رأيته) وليس بدلاً ، لأنّ البدل يقوم مقام الشئ وهذا لا يقوم مقامه : مجالس ثعلب : ١/١٣٣ ، ٢/٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيت زيداً إيّاه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره وشعره وليس بمسموع ، قال : ولو سمع كان توكيداً لا بدلاً ، انظر التصريح: ٢/١٦٠ ، والمغني: ٢/٤٥٥ .

(٣) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء . وفي إعراب (الّذين) وجوه انظرها في معاني القرآن : ٢/١٩٨ ، ومشكل اعراب القرآن لمكي : ٢/٨١ .

(٤) من الطويل وهو للفرزدق من قصيدة يهجو بها رجلا من بلعنبر كان ضل بهم وكان دليلا . ورواية الديوان : ٢/٢٩٧ .
على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وهو من شواهد شذور الذهب: ٤٤٢-٤٤٥ ، والمساعد : ٢/٤٣٣ ، واللمع: ٨٨-١٣٢ ، والمخصص: ٤/٨٦ ، واللسان : (حتم) ، ومعجم شواهد العربية : ٣٦٤ ، ونسبه للفرزدق ، وقال : ليس في ديوانه .

(٥) انظر ماتقدم في ص : ١٦٦

ومثالُ المضمرِ من المضرِ فيه أن تقولَ : أكلتُها إيَّاهُ ، لِمَنْ قالَ لكَ : هَلْ أكلتَ ثُلُثَ الخبزةِ ؟ .

وقولكَ : كسرتُ ثُلُثَ الخبزةِ فأكلتُها إيَّاهُ . ومثالُ المضمرِ من الظَّاهرِ فيه أيضاً أن تقولَ: أكلتُ الخبزةَ إيَّاهُ ، لِمَنْ قالَ لكَ : هَلْ أكلتَ الثُلُثَ ؟ وقولكَ : حَزتُ الثُلُثَ فأكلتُ الخبزةَ إيَّاهُ ، ومثالُ الظَّاهِرِ من المضمرِ: الخبزةُ أكلتُها ثُلُثَهَا ، ورأيتُني وَجْهِي ، ورأيتُكَ وَجْهَكَ .

ومثالُ الظَّاهِرِ من الظَّاهِرِ في بَدَلِ الاشتمالِ ماتَقَدَّمَ من الأَمثلةِ في المسألةِ الأُولى (١) .

ومثالُ المضمرِ من المضمرِ فيه أن تقولَ : عجبتُ منها منه ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أعجبَكَ حُسْنُ الجَارِيَةِ ؟ . وقولكَ : سررتُ بحُسْنِ الجَارِيَةِ ، وعَجبتُ منها منه .

ومثالُ المضمرِ من الظَّاهرِ فيه أيضاً أن تقولَ : اعجبتني الجاريةُ هُوَ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أعجبَكَ الحُسْنُ ؟ . وقولكَ : سررتُ بالحُسْنِ ، وأَعجبَتني الجاريةُ هُوَ .

ومثالُ الظَّاهِرِ من المضمرِ: الجاريةُ عَجبتُ منها حُسْنِهَا ، وأعجبتني حسنُكَ ، وقولُ الشَّاعرِ:

ذَرِيني إنَّ أَمرَكِ لَنْ يُطَاعَا … وما أَلفيتِني حِلْمِي مُضَاعَا (٢)

فـ(حِلمي) بَدَلُ اشتمالٍ من ضميرِ المتكلِّمِ ، وهي (الياءُ) في (ألفيتني) . ومثالُ ماعرضَ فيه مانعٌ من البَدَلِ : ثلثُ الخبزةِ أكلتُها إيَّاه ، وثلثُ الخبزةِ أكلتُ الخبزةَ إيَّاه ، وحُسْنُ الجَارِيَةِ أعجبتني هو ، وحُسْنُ الجَارِيَةِ / أعجبتني الجاريةُ هو ، فهذا كلُّه (٤٠/أ)

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ١٦٦

(٢) من الوافر ، لعدي بن زيد العبادي ونسبه سيبويه لرجل من بجيلة أو خثعم ، ذريني : دعيني واتركيني ، يخاطب امرأة . ديوانه : ٣٥ .
وهو من شواهد سيبويه : ١/١٥٦ ، ومعاني القرآن : ٢/٧٣ ، وشرح المفصل : ٣/٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٨٦ ، والمساعد : ٢/٤٣٥ ، والخزانة : ٢/٣٦٨ .

لا يجوزُ لخلوِّ الجملةِ الواقعةِ خبراً للمبتدأ من ضميرٍ يربطها به ، ولا يَصحُّ أَنْ يكونَ البَدَلُ نفسُهُ هو الرَّابطُ من حيثُ عادَ على المبتدأ ، لأَنَّ البَدَلَ كما تَقدَّمَ على نيَّةِ تكرار العامل ، فهو إذاً من جملةٍ أخرى ، وليس من الجملةِ الّتي قبله ، فلا يكونُ رابطاً فيها ، على أنَّ بعضَ النّحويين (١) قد أجازَ ذلك ، لأَنَّ العامِلَ في البَدَلِ محذوفٌ، قامَ الأَوَّلُ مَقامَهُ وأغنى عنه فكأَنَّ الأَوَّلَ هو العامل فيه ، إذ ليس في اللَّفظ غيرُهُ، وفيه وإن كان جائزاً على هذا القول تكلُّفٌ ، فالأولى منعه .

المسألةُ الثَّالثَةُ : في البَدَلِ من أسماءِ الاستفهام .

وإذا أبدلت من اسمِ الاستفهامِ اسماً لزِمَكَ أَنْ تأتيَ قبلَه بهمزةِ الاستفهامِ (٢) فتقولُ : كم مالُكَ أثلاثونَ أم أربعونَ ؟ وأيَّهم ضَربتَ أزيداً أم عمراً ؟ فما بعد الهمزةِ تابعٌ في إعرابهِ لاسمِ الاستفهامِ ، لأَنَّهُ بَدَلٌ منه .

المسألةُ الرَّابعةَ : في البَدَلِ من الجمع أو العَدَدِ .

وإذا أتيتَ بعدَ عَددٍ أو جمعٍ باسمين فما زادَ لقصدِ التَّفصيلِ ، لم يجز أَنْ تكونَ بَدلاً منه ، إلاَّ بشرطِ أَنْ تكونَ وافيةً بالمرادِ به ، ويجوزُ فيها الرَّفعُ على القَطْعِ مطلقاً من غير شرطٍ ، فتكونَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ أو مرفوعةً بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ، وافيةً كانت أو غيرَ وافيةٍ. فمثالُ الوافيةِ : مررتُ بثلاثةٍ زيدٍ وعمروٍ وخالدٍ ، ومررتُ برجالٍ زيدٍ وعمروٍ وخالدٍ ، فيجوزُ لَكَ في هذه الأسماءِ الثَّلاثة وجهانِ : البَدَلُ ممَّا قبلها فتكونُ تابعةً له في إعرابه ، والرَّفعُ على القَطْعِ فيكونُ التَّقديرُ : هم زيدٌ وعمروٌ وخالدٌ ، أو أحدُهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ ، والآخرُ خالدٌ .

ومثالُ غيرِ الوافيةِ : مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمروٌ ، ومررتُ برجالٍ زيدٌ وعمروٌ. فلا يجوزُ في زيدٍ وعمروٍ هنا إلاَّ الرَّفعُ بالابتداءِ على القطع ، والتَّقديرُ : منهم زيدٌ وعمروٌ (٣) .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ٢٩١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٢ .

ويمتنعُ البَدَلُ لأَنَّ من شرطه أَنْ تكونَ الأسماءُ وافيةً ، وعلى القَطْعِ جاءَ قولُه تعالى : (فيهِ آياتٌ بيِّناتٌ مَقامُ إبراهيمَ)(١) . أى : منها مَقامُ إبراهيمَ ، فَمقامُ مبتدأٌ محذوفُ الخَبَرِ ، لأَنَّه بعضُ الآياتِ لا كُلُّها ، فهو غيرُ وافٍ ، فَلَا يجوزُ لذلكَ أَنْ يكونَ بَدَلاً(٢) من آياتٍ .

فأَمَّا قولُ النابغةِ :

توهَّمْتُ آياتٍ لَها فعَرَفْتُها ... لِستَّةِ أَعوامٍ وَذَا العَامُ سَابِعُ(٣)

رَمادٌ كَكُحْلِ العَيْنِ لأْياً أُبِينُهُ ... وَنُؤْيٌ كَجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خاشِعُ

فالروايةُ المشهورةُ فيه رَفْعُ (رَماد ، ونُؤْى) بالابتداءِ على القَطْعِ والخَبَرُ محذوفٌ ، أَىْ : منها رمادٌ ونُؤْىٌ ، لأَنَّهما اثنانِ وآياتٌ جمعٌ(٤) ، فهما غيرُ وافيين ، وفيهما روايةٌ ضعيفةٌ بالنَّصبِ على البَدَلِ من آياتٍ ، وفى تأويلها قولان :

أحدُهما : أَنَّه لا يريدُ رماداً واحداً ولا نؤياً واحداً ، وإنَّما مرادُه/ (المتعدِّدُ)(٥) فى (٤٠/ب) تلك الأماكن المتعدِّدة ، والنؤى المتعدِّد فيها ، لأَنَّ فى كُلِّ مكانٍ منها رَماداً ونؤياً(٦) ،

---

(١) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكى : ١/ ١٥١ .

(٣) البيتان من الطويل . الايات : العلامات ، والضمير فى (لها) يعود على الدار ، توهَّمت : تفرَّست . اللأى : البطء وهو منصوب على نزع الخافض . النؤى : حفرة تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر اليه . الجذم : أصل الحوض المتبقى منه . خاشع : لاصق بالارض .

انظره فى ديوانه ص ٣٠ والكتاب : ٢/ ٨٦ ، وفيه البيت الاول فقط ، والمقتضب : ٤/ ٣٢٢ ، ومجاز القرآن : ١/ ٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٩٢ ، والمقرب : ١/ ٢٤٧ ، والخزانة : ١/ ٤٢٩ . ويروى (توسَّمت) مكان (توهَّمت) .

(٤) انظر الجمل ص : ٧١ .

(٥) فى الأصل : (المتعدى) وهو تحريف .

(٦) انظر البسيط : / ٢٧٦ .

فَصحّ لذلك أنْ يطلقَ عَلَى الرّمادِ والنُؤْى هنا آياتٌ بالنّظَرِ إلى آحادِهما ، فَصَارَا بهذا التّأويلِ وافيين .

والقَولُ الثّانى : أنّ (آياتٍ) فى البيت الأوّل من وضع الجَمْعِ موضعَ التّثنيةِ شُذُوذاً عَلى غَيرِ قِياسٍ ، فكأنّه قال : توهمتُ آيتين رماداً ونُؤْياً ، فوضعَ آياتٍ موضعَ آيتين ، ولذلك أبدَلَ منه اثنين خاصّةً ، والقولُ الأوّلُ أجودُ إنْ ثبتَ النّصبُ روايةً . وهنا انتهى الكلامُ على كُلّ واحدٍ من التّوابعِ الخمسةِ ، ومتى اجتمعت كُلُّها لاسمٍ واحدٍ بدأتَ منها بالنّعتِ ، ثُمّ بعطفِ البَيَانِ ، ثُمّ بالتّوكيدِ ، ثُمّ بالبَدَلِ ، ثُمّ بعطفِ النّسقِ ، فتقول : يا أخانا الكريمَ العبّاسَ نَفْسَهُ كرزٌ وزيدٌ ، فالكريمُ نعتٌ ، والعَبّاس عطفُ بيانٍ ، ونفسه توكيدٌ ، وكرز بدَلٌ ، وزيدٌ معطوفٌ بالواوِ .

بابُ أقسامِ الأفعالِ في التَّعدِّي (١)

يريدُ (٢) في التَّعدِّي وغيرِ التَّعدِّي ، والنَّظَرُ في هذا البابِ في ثلاثةِ فصولٍ :

الفصلُ الأوَّلُ : في حقيقةِ التَّعدِّي .

والتَّعدِّي في اللُّغةِ هو التَّجاوزُ ، يُقالُ : تعدَّى فلانٌ طَوْرَهُ ، أيْ : تجاوزَهُ ، وفي الحديثِ : (مَنْ طَلَبَ القوتَ لم يتعدَّ) (٣) أي لم يتجاوزْ ما أُمِرَ به .

والتَّعدِّي في اصطلاحِ النَّحويين هو تجاوزُ الفعلِ فاعلَهُ إلى مفعولٍ به ينصبه بنفسهِ ، والفعلُ المتعدِّي عندهم هو : ما وُجِدَتْ فيه هذه الصِّفةُ نحو : ضربتُ زيدًا ، فالفعلُ المتعدِّي على هذا ما اجتمعَ في الاسمِ الذي تعدَّى إليه شيئانِ : أنْ يكونَ منصوبًا وأنْ يكونَ مفعولًا به ، وما عدا ذلكَ من الأفعالِ فلا يُقالُ فيه متعدِّيًا بإطلاقٍ ، فما نصبَ من الأفعالِ غيرَ المفعولِ به خاصَّةً ، أو كانَ المفعولُ به معه غيرَ منصوبٍ أبدًا ، فهو غيرُ متعدٍّ نحو : قامَ زيدٌ قيامًا ، وقامَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، ومررتُ بزيدٍ ، وذهبتُ إلى عمروٍ ، فالفعلُ في هذه الأمثلةِ ونحوها لا يُسمَّى متعدِّيًا بإطلاقٍ ، لأنَّه لم ينصبْ مفعولًا به (٤) .

الفصلُ الثَّاني : في أقسامِ الأفعالِ بالنَّظرِ إلى التَّعدِّي وعدمِهِ .

وهي بالنَّظرِ إلى ذلكَ على ثلاثةِ أقسامٍ : متعدٍّ مطلقًا ، وغيرُ متعدٍّ مطلقًا ، وجائزٌ فيه الوجهانِ ، وهذا القسمُ الثَّالثُ هو كُلُّ فعلٍ يصلُ إلى اسمٍ تارةً بنفسهِ وتارةً بحرفِ جرٍّ وليس أحدُهما أكثرَ من الآخرِ ، وهو موقوفٌ على السَّماعِ نحو : جئتُكَ ، وجئتُ إليكَ ، قالَ اللهُ تعالى : (جاءَ آلَ لوطٍ المرسلونَ) (٥) .

---

(١) الجمل ص : ٣٩ .

(٢) أي : أبو القاسم الزجاجيّ .

(٣) لم أقف عليه في كتب الحديث التي اطّلعت عليها وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ٢٩٩/١

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٩/١ .

(٥) من الآية : (٦١) من سورة الحجر .

وقال سبحانه : (فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة) (١) . وهو منقول بالهمزة من جاءت إلى جذع النخلة .

وأما القسم الثاني وهو غير المتعدي مطلقا ، فأبنيته / المختصة به ثمانية : من الثلاثي (٤١ / أ) (فعُل) نحو : كرُم ، وشجُع ، ومن الخماسي (انفعل) نحو : انطلق ، و(تفعلل) نحو : تدحرج ، و(أفعلّ) نحو : أحمرّ ، وأصله : أحمرر بوزن (افعلل) فأدغم ؛ ومن السداسي (إفعالّ) نحو : إحمارّ ، وأصله : إحمارر ، بوزن (إفعالل) فأدغم أيضا ، و(افعللّ) نحو : اطمأنّ ، أصله : أطمأنن . تقول : اطمأننت ، و(افعنلل) نحو : احرنجم (٢) ، و(افعنلى) نحو : اسلنقى (٣) .

فهذه الأبنية كلها ما كان من الأفعال على وزن واحد منها فإنه لا يتعدى أبدا ، وكذلك المضارع منها والأمر وجميع تصرفاتها ، فأما قولهم : (رحُبتكم الطاعة) (٤) فعدّوا (رحُب) وهو على وزن (فعُل) فإنما هو على اسقاط حرف الجر ، والأصل : رحبت لكم الطاعة ، فحذفت اللام شذوذا ، فليس إذا بمتعد في الأصل . وأما قول الشاعر :

قد جعل النعاس يغرنديني ... أدفعه عني ويسرنديني (٥)

---

(١) من الآية : (٢٣) من سورة مريم .

(٢) احرنجم القوم : ازدحموا .

(٣) اسلنقى الرجل : إذا نام على ظهره .

(٤) انظر المغني : ٢ / ٥٢٠ ، والأشموني : ٢ / ٩٧ .

(٥) هذا رجز مجهول القائل . الأغرنداء والاسرنداء : العلو والغلبة ، وقد استشهد ابن جني بهذا الرجز على تعدي (افعنلى) ومذهب سيبويه عدم تعدي هذا البناء .

انظر الشاهد في : الخصائص : ٢ / ٢٥٨ ، والمنصف : ١ / ٨٦ ، والممتع : ١ / ١٨٥ ، وشرح الشافية : ١ / ١١٣ ، والمساعد : ٢ / ٦١٠ ، والمغني ٢ / ٥٢٠ ، والأشموني : ٢ / ٨٨ ، وجمهرة اللغة : ٣ / ٣٩٨ ، واللسان والتاج (سرند - غرند) . ويروى (أطرده) مكان (أدفعه) .

فَشَاذٌّ وقليلٌ جدًّا ، لأنَّه عدَّى (يغرندى ويسرندى) إلى المفعولِ به الّذى هو ضميرُ المتكلّم وهو الياء ، وهما مضارعا (أغرندى واسرندى) بوزن (افعنلى) .

وما بقى من أبنيةِ الأفعالِ فَلاَ يختصُّ بهذا القسْمِ ، بَلْ يكونُ من الأفعالِ الّتى على وزنه ما يتعدَّى وما لا يتعدَّى نحو : ضربتُ زيدًا ، وذَهبَ زيدٌ ، وشربتُ الماءَ ، وبطِر زيدٌ .

وأمّا القِسْمُ الأوّل وهو المتعدّى مطلقًا فعلى أربعةِ أقسامٍ : متعدٍّ إلى واحدٍ نحو : ضربتُ زيدًا ، ومتعدٍّ إلى اثنين ليس أصلُهما المبتدأ والخبر نحو : أعطيتُ زيدًا دِرهمًا ، وكسوتُ زيدًا ثوبًا ، ومتعدٍّ إلى اثنين أصلُهما المبتدأ والخبر وذلك : ظننتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ وعلمتُ ، ورأيتُ ، ووجدْتُ ، وزعمتُ ، وصيّرتُ ، وجعلتُ . نحو : ظننت زيدًا قائمًا .

فأمّا (ظننتُ ورأيتُ) فلا يكونا(١) من هذا البابِ إلّا ومعناهما اليقين أو الشّكّ مع ترجيحِ أحدِ الطّرفينِ ، مِثالُ (ظَنَنْتُ) للشّكّ مع التّرجيح قولُه تعالى : (وأنّهم ظَنُّوا كَما ظَنَنتم أن لن يبعثَ اللّهُ أحدًا)(٢) . ومثالُ (ظَننْتُ) لليقين قوله تعالى : (يظُنُّونَ أنّهم ملاقُوا ربِّهم)(٣) و(أنّ) مع (ظننتُ) فى هاتين الآيتين سدّت مسدّ المفعولينِ . ومثالُ (رأيتُ) للشّكّ ولليقين قوله تعالى : (إنّهم يرونَه بعيدًا ونراهُ قريبًا)(٤) . فالأولى للشّكّ مع التّرجيح ، والثّانيةُ لليقين ، واللّهُ أعلم .

فإن كانت (ظننتُ) بمعنى : اتّهمتُ ، و(رأيتُ) بمعنى : أبصرتُ كانا متعدين إلى واحدٍ نحو : رأيتُ زيدًا ، أىْ : أبصرتُه ، وظننتُ زيدًا ، أىْ : اتّهمتُه ، ومن هذا قولُه تعالى : (وما هو على الغيبِ بظَنِينٍ)(٥) فيمن قرأه بالظّاءِ ، أىْ : يتّهم ،

---

(١) فى الأصل : (يكون) .

(٢) الآية : (٧) من سورة الجن) .

(٣) من الاية : (٤٦) من سورة البقرة .

(٤) الآيتان : (٦-٧) من سورة المعارج .

(٥) الآية : (٢٤) من سورة التكوير . وفى المصحف (بضنين) وقرأ بالظاء ابن كثير وأبو عمرو ، والكسائى ورويس ووافقهم ابن محيص واليزيدى ، وقرأ الباقون بالضاد . تفسير القرطبى : ٢٤٢/١٩ ، والاتحاف : ٤٣٤ ، معانى القرآن : ٣ / ٢٤٢ ، البحر المحيط : ٨ / ٤٣٥ .

وفيه ضميرٌ مستترٌ " مفعولٌ " لم يُسمَّ فاعلُه ، ومَنْ قرأه بالضّادِ فمعناه ببخيلٍ والضّميرُ المستترُ فيه فاعلٌ .

وأمّا (حَسِبْتُ وخِلْتُ) فمعناهما في هذا الباب الشّكُّ مع ترجيح أحدِ الطّرفين .

وأمّا (عَلِمْتُ ووَجَدْتُ) فمعناهما في هذا الباب أيضاً اليقينُ لا غير ، فإن/كانت (٤١/ب) (عَلِمْتُ) بمعنى : عَرَفْتُ ، و (وَجَدْتُ) بمعنى : أَصَبْتُ كانتا مُتعدِّيتين إلى واحدٍ نحو : وَجَدْتُ الضّالةَ بمعنى أصَبْتُها ، وقال تعالى : (لا تَعْلَمُونَهُم اللهُ يَعْلَمُهُم)(١) أي : لا تَعْرِفُونهم ، وكذلك قوله : (اللهُ يَعْلَمُهُمْ) هو أيضاً بمعنى المعرفة ، ومِثْلُ ذلك قوله تعالى : (ولَقَدْ عَلِمْتُم الّذينَ اعْتَدَوا مِنْكُم في السَّبْتِ)(٢) . أي : ولقد عَرَفْتُم .

وأمّا (زَعَمْتُ) فمعناها في هذا الباب قَوْلٌ يصحبه اعتقادٌ كقول الشّاعر :

فإن تَزْعُميني كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ ... فإنّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ(٣)

فالياء في (تَزْعُميني) هي المفعولُ الأوّل ، والجملةُ بعده من (كان) واسمها وخبرها في موضع المفعولِ الثاني .

فإن كانَتْ (زَعَمَ) بمعنى الكفالة لم تتعدَّ كقوله تعالى : (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)(٤) أي كفيلٌ .

وأمّا (صَيَّرْتُ) فمعناها التّحويل نحو : صَيَّرْتُ زيداً قائماً .

وأمّا (جَعَلْتُ) فلها في هذا الباب ثلاثةُ معانٍ : أن تكون تحويلاً كصيّرت نحو : جَعَلْتُ الفِضّةَ خلخالاً ، أو اعتقاداً كقوله تعالى : (وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذينَ هُمْ عِبادُ الرَّحمنِ إناثاً)(٥) . أَيْ : اعتقدوا في الملائكة أنّهم إناثٌ ، أو تسمية كقولك :

---

(١) من الآية : (٦٠) من سورة الانفال . وأتى بها الزجاجي في الجمل ص: ٤٣ .

(٢) من الآية : (٦٥) من سورة البقرة .

(٣) من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي . أجهل : الجهل هو الخفة والسفه ، الحلم : التؤدة والرزانة .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٢١ ، والتبصرة : ١/ ١١٤ ، وديوان الهذليين / ٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٤٢٣ ، والمغني : ١/ ٤١٦ ، والدرر : ١/ ١٣١ ، ومعجم الشواهد : / ٣٠٠ .

(٤) من الآية : (٧٢) من سورة يوسف .

(٥) من الآية : (١٩) من سورة الزخرف .

جَعَلتُ وَلَدِى زَيْدًا ، أىْ : سمّيتُه بزيدٍ ، فإنْ كَانَتْ (جَعَلَ) بمعنى أَلْقَى أو بمعنى (خلق وعمل) تعدّت إلى واحدٍ ، كقولِه تعالى : (وَجَعَلْنَا فى قُلوبِ الّذين اتّبَعُوه رأفةً)[١] أىْ : أَلقينا ، ويصحّ أيضًا هُنا معنى (خلقنا) ، وكقوله تعالى : (وَجَعَلَ الظُّلُماتِ وَالنُّورَ)[٢] أىْ : خلقها ، وكذلك قوله تعالى : (وَجَعَلَ لكُم سَرابيلَ)[٣] . أى : خلق وعمل .

وقد زَادَ بعضُ النّحويينَ[٤] فى هذه الأفعال ، (ضَرَبَ) فى المثل ، و(اتّخذ) بمعنى (صيّر) و(عدّ) بمعنى (حَسِبَ) و(سَمِع) إذا دخلت على مالا يُسْمَعُ ، فجعل هذه الأربعة تَنْصِبُ مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبر كـ(ظَنَنْتُ) وماذكر معها ، وأمثلتُها قولُه تعالى : (وَضَرَبَ اللهُ مَثلاً رَجُلين)[٥] ، وقوله تعالى : (واتّخذ اللهُ إبراهيمَ خليلاً)[٦] أىْ : صيّره خليلاً ، فإنْ لم تكن بمعنى (صيّر) تعدّت إلى واحدٍ كقولهِ (تعالى)[٧] : (وَقالُوا اتّخذَ الرّحمنُ ولدًا)[٨] . ومثالُ (عدّ) بمعنى (حَسِبَ) قولُ الشّاعر :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُم ... بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِىَّ المُقَنَّعا[٩]

---

(١) من الآية : (٢٧) من سورة الحديد .

(٢) من الآية : (١) من سورة الأنعام .

(٣) من الآية : (٨١) من سورة النحل .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية : ٢/٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٠١ ، والإيضاح : ١/١٧٠ ، والبسيط : ٢١٢ .

(٥) من الآية : (٧٦) من سورة النحل .

(٦) من الآية (١٢٥) من سورة النساء .

(٧) تكملة .

(٨) من الآية : (٨٨) من سورة مريم .

(٩) من الطويل ، لجرير من قصيدة فى هجاء الفرزدق وقومه ، وفى الديوان : (سعيكم) مكان (مجدكم) و(هلا) مكان (لولا)

العقر : القطع ، عقر الفرس والبعير بالسيف عقرا : قطع قوائمه وذلك لنحره . بنو ضوطرى : حى معروف ، وقيل : الضوطرى : الحمقى . والكمى : الشجاع المتكى فى سلاحه أى المستتر بالدرع . والنيب : جمع ناب وهى الناقة المسنة . =

أى : تحسبون عقر النيب . ومثال (سمع) إذا دخلت على مالا يُسْمَع قولك : سمعت زيداً يتكلم (١) ، لأنَّ زيداً لا يُسْمَع ، فإن دخلت على ما يُسْمَع تعدَّت إلى واحدٍ نحو : سمعت كلامَ زيدٍ .

فأمَّا قوله تعالى : (هل يسمعونكم إذ تدعون) (٢) فهى فى الأصل داخلة على ما يُسْمَع ، لأنه على حذف مضافٍ ولأجل ذلك تعدَّت إلى واحدٍ ، والتقدير : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون ، فحذف المضاف الذى هو (دعاء) وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه .

وقد أخرج بعضُ النحويين من الأفعال المتقدِّمة ، (صيَّرتُ وجعلتُ) / فلم يجعلهما من هذا الباب مطلقاً . فهذه الأفعال على الاختلاف المذكور فى الستة الأخيرة منها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما ، ويصير المبتدأ لها مفعولاً أول والخبر مفعولاً ثانياً ، فكلُّ ما جاز أن يكون مبتدأ كان مفعولاً أوَّل لها ، إلَّا ما يلزم الرفع بالابتداء كأيمن الله ، وكلُّ ما جاز أن يكون خبر المبتدأ فإنَّه يكون مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال من مفردٍ أو جملةٍ ، إلَّا الجمل الطلب غير الاستفهام فلا تقول : علمتُ زيداً اضربه ، ولا : علمتُ زيداً لا تضربه ، وتقول : علمتُ زيداً هل ضربته ، لأنَّ الجملة استفهام ، فتقع مفعولاً ثانياً . وقد تسدُّ مسدَّ المفعولين فى هذا الباب ، (أنَّ) و (أنْ) مع صلتيهما كقوله تعالى : (لتعلموا أنَّ الله يعلم) (٣) ويعلم هنا بمعنى المعرفة ، (٤٢/أ)

= والشاهد فى : الديوان : ٢٦٥ ، والتبصرة : ٣٣٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٣٤/١ ، ٢١٠/٢ ، والخصائص : ٢٥/٢ ، وشرح المفصل : ٣٨/٢ - ١٠٢ ، ١٤٢/٨ ، ١٤٥ ، والجمل : ٢٤٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٣٠٢/١ ، والخزانة : ٤٦١/١ ، ٤٦٨/٢ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٢/١ .

(٢) من الآية : (٧٢) من سورة الشعراء .

(٣) من الآية : (٩٧) من سورة المائدة .

فليس لها إلاّ مفعولٌ واحدٌ ، وهو قولُه (مَافي السَّموات) . وكقوله سُبْحانَــــه : (وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكونَ فتنةٌ)(١) . وكذلك ماتقدَّم من قوله تعالى : (يَظُنُّون أَنَّهُـــم مُلاقُوا ربِّهِم)(٢) .

وقوله تعالى : (وأنَّهم ظنُّوا كَما ظَنَنتم أَنْ لَنْ يبعثَ اللهُ أحدًا)(٣) ، فـ(أنّ) و(أنْ) مع صلتيهما تُغنيان عن المفعولين(٤) في باب (ظَننتُ) .

والقسمُ الرَّابعُ متعدٍّ إلى ثلاثةِ مفعولين ، وذلك (أَعْلَمَ) المنقولة بالهمزة من (عَلِـمَ) المتعدّية إلى اثنين ، و(أَرى) المنقولة بالهمزة أيضًا من (رأى) المتعدّية إلـــى اثنين ، و(نبّأ) المتضمّنة معنى (أعْلَم) ولم يذكر سيبويه غيرَ هذه الثلاثة(٥) ، وأمثلتُها: أَعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، وأريتُ زيدًا عمرًا قائمًا وقول الشّاعر :

وُنبئتُ عبدَ اللهِ بالجوِّ أصبحَـــتْ ... كِرامًا مَوَاليها لَئيمًا صَميمُهَـا(٦)

فالتّاءُ في (نُبئتُ) هي المفعولُ الأوَّلُ ، وأتى به ضمير رفعٍ لأنَّ الفعلَ لم يُسمَّ فاعلُــهُ ،

---

(١) من الآية : (٧١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (٤٦) من سورة البقرة .

(٣) الآيـــة (٧) من سورة الجن .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٧/١ فما بعدها .

(٥) قال سيبويه في الكتاب: ٤١/١ : (هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعلـــه إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذى قبله في المعنى . وذلـــك قولك : أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك ، ونَبَّأت زيدًا عمرًا أبا فُلان ، وأعلم الله زيدًا عمرًا خيرًا منك) .

(٦) من الطويل ، نسبه سيبويه الى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ببيروت
الجو: اسم موضع. والصميم : الخالص نسبه والمراد أعيان القبيلة .
وهو من شواهد سيبويه : ٣٩/١ ، وشرح ابياته لابن السيرافي : ٤٢٦/١ ، والبسيط : ٣٣٣ ، والتصريح : ٢٦٣/١ ، والأشموني : ٧٠/٢ .

و(عبدَ الله) مفعولٌ ثانٍ ، وهو اسمُ قبيلةٍ ، والجملةُ من (أصبحَ) واسمِها وخبرِها في موضعِ المفعولِ الثالثِ .

وزادَ بعضُ النحويين(١) على هذه الثلاثةِ التي ذكرَ سيبويه : أنبأَ ، وأخبرَ ، وخبَّرَ ، وحدَّثَ ، إذا ضُمِّنَتْ هذه الأربعةُ معنى (أعلمَ) نحو : أنبأتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، وأخبرتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، وخبَّرتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، ومثالُ (حدَّثَ) قولُ الشاعر :

أو منعتم ما تسألون فمن حُدِّ ثتموه له علينا العلاءُ(٢)

فضميرُ المخاطبين في (حُدِّثتموهُ) هو المفعولُ الأولُ ، وهو ضميرُ رفعٍ لأنَّه لم يُسمَّ فاعلُهُ ، والهاءُ فيه هي المفعولُ الثاني ، والجملةُ بعده وهي قولُه (لهُ علينا العلاءُ) في موضعِ المفعولِ الثالث .

وأصلُ هذه الأفعال ما عدا (أعلمَ ، وأرى) أنْ تتعدَّى إلى الأوَّلِ بنفسِها ، وإلى الثاني بـ (عَنْ) ، وإلى الثالثِ بالباء ، فالأصلُ أنْ تقولَ : نبأتُ زيدًا عن عمروٍ بقيامِهِ ، وكذلك في الأربعةِ الباقية ، لكنَّه يجوزُ أن تستعملَ كلُّها على أصلِها ، وعلى هذا جاء قوله/ تعالى : (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إبراهيمَ إذ دَخَلُوا)(٣) ، والمفعولُ الثالثُ المجرورُ بالباء (٤٨/ع) محذوفٌ ، أي عَنْ ضيفِ إبراهيم بخبرهِ معهم إذ دخلوا ، ولو ضُمِّنَتْ هنا معنى (أعلمهم) لقال : ونبئهم ضيفَ إبراهيم دخلوا عليه ، ويجوز أن تضمَّنَ معنى (أعلمَ)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٤ ، والتبصرة : ١/ ١١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧١ ، والبسيط : / ٣٣٠ .

(٢) من الخفيف للحارث من حلزة اليشكري من معلقته ، والخطاب لبني تغلب . وهو من شواهد التبصرة : ١/ ١٢١ ، وشرح المفصل : ٧/ ٦٥-٦٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧١ ، والتصريح : ١/ ٢٦٥ ، والهمع : ٢/ ٢٥٢ ، والاشموني : ٢/ ٤١ ، وشرح القصائد العشر : ٣٨٧ .

(٣) من الآيتين : (٥١-٥٢) من سورة الحجر .

فتتعدّى تعدّيها تنصب الثلاثة بنفسها ، غير أنّ سيبويه كما تقدّم لم يذكر ذلك إلاّ في (نبّأتُ) وجوّزه كثيرٌ من النحويين في الأربعة الباقية ، واقتصر أبو علي الشلوبين (١) وطائفةٌ على ما ذكره سيبويه ، ولم يجيزوا ذلك إلاّ في (نبّأتُ) والتزموا في الأربعة الباقية استعمالَ الأصل ، وزاد أبو الحسن الأخفش وحده في هذه الأفعال الّتي تتعدّى إلى ثلاثةٍ : (أظنّ وأحسبَ ، وأخالُ ، وأوجدَ ، وأزعمَ) (٢) فأجاز أن يقال : أظننتُ زيدًا عمرًا قائمًا ، وغيره من النحويين (٣) منع أنْ يتكلّم بهذه الأفعال منقولةً بالهمزة ، فلا يقالُ عندهم : أظنّ ، ولا أحسبُ . وكذلك البواقي .

فجملةُ الأفعال الّتي تتعدّى إلى ثلاثةٍ اثنا عشر فعلاً ، اتُّفِقَ منها على اثنين ، وهما : أعلَمَ وأرى . واختُلِفَ فيما عدا ذلك ، فهذه الأفعال أصلُ الثاني والثالث فيهما المبتدأُ والخبَرُ ، كالأوّلِ والثاني في (ظننتُ) وأخواتها ، فيكون ثالثًا هنا كُلُّ ما جاز أن يكون ثانيًا في باب (ظننتُ) وتسدُّ أيضًا هنا (أنّ) و (أنْ) مع صلتيهما مسدَّ المفعولين الثاني والثالث . فتقولُ : أعلمتُ زيدًا أنّ عمرًا قائمٌ ، وأريتُ زيدًا أنْ لا يقومَ عمروٌ ، وكذلك باقي الأفعال .

---

(١) هو الأستاذ أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر عبد الله الأشبيلي الأزدي الأندلسيّ المعروف بالشلوبيني ، نسبه إلى حصن الشلوبين بجنوب الأندلس المولود سنة ٥٦٢ هـ والمتوفى سنة ٦٤٥ هـ . أخذ عن نجبة بن يحيى ، وأبي موسى الجزولي ، وأبي الفهري وابن طلحة وغيرهم ، عكف في صباه على النحو حتى برع فيه . من مصنفاته التوطئة ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل ، وغير ذلك .

انظر ترجمته في البغية : ٢/ ٢٢٥ ، ونفح الطيب : ٣/ ٤٩١ . وانظر مذهبه في التوطئة : ١٩٥ .

(٢) وزادها أيضا ابن السّراج كما في الهمع : ٢/ ٢٥٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٧٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٤ .

الفصـــل الثالـــث

في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وصلت إليها بنفسها أو بحرف جر، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في حذف حرف الجرّ من كلّ مفعول وصل إليه فعله به ، ولا يجوز ذلك قياساً إلاّ في موضعين :

أحدهما : أن يكون المعمول (أنّ) أو (أنْ) ، فيجوز حذف حرف الجرّ منهما قياساً مطّرداً على الاطلاق ، واختلف في موضعهما بعد الحذف ، فمذهب الخليل (١) أنهما في موضع نصب خاصّة .

ومذهب سيبويه (٢) أنّه يجوز فيهما وجهان : أنْ يكونا في موضع نصب ، وأنْ يكونا في موضع خفض بالحرف المحذوف . ومثال ذلك قوله تعالى : (وأنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم فاتّقون) (٣) . أي : ولأنّ هذه ، والمعنى فاتّقون (٤) لأنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربّكم .

---

(١) الكتاب : ٣/١٢٧ ، ١٢٨ ، والمساعد : ١/٤٣٠ .

(٢) الكتاب : ٣/١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) الآية : (٥٢) من سورة المؤمنين . وفي الأصل (فاعبدون) وهذه من الآية (٩٢) من سورة الانبياء وأولها : (إنّ هذه أمّتكم) بكسر الهمزة التي لاتسبقها الواو ، وهذه لا خلاف في قراءتها بكسر الهمزة ، وليست مرادة ، بل المراد هذه الآية التي في أولها (واو) مع فتح الهمزة وهي الآية (٥٢) من سورة المؤمنين من قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، بفتح الهمزة وتشديد النون . وقرأ ابن عامر وحده (وأنْ) بفتح الهمزة مع تخفيف النون . وعاصم وحمزة والكسائي (إنّ) بكسر الهمزة على الاستئناف ، أو عطفا على الاية السابقة (إنّي بما تعملون عليم) . الاتحاف : ٣١٩ ، والنشر : ٢/٣١٥ ، والبحر المحيط : ٦/٣٣٧ .
وانظر هامش الكتاب : ٣/١٢٦ .

(٤) في الأصل : (فاعبدون) .

وقولُه تعالى : (فَدعا ربَّه أنّي مغلوبٌ)(١) أي : بأنّي مغلوبٌ . وقولَه تعالى : (ولقدْ أرسَلنا نوحًا إلى قومِه أنّي لكُم نذيرٌ مبينٌ)(٢) على قراءةِ (أنّي) بالفتح ، أيْ : بأنّي ، وقولُه تعالى : (وأنَّ المَساجِدَ للهِ فلا تدْعُوا)(٣) . أيْ ولأنَّ المَساجِدَ ، والمعنى : لا تدْعُوا مع اللهِ أحدًا لأنَّ المَساجِدَ للهِ ، على هذا أخذَ سيبويه(٤) هذه الآية ، وذكر أنَّ المفسرينَ يذهبونَ إلى أنَّه معمولٌ / لأوحي عُطِفَ على قوله سبحانه (أنّه استَمعَ) كما أنَّ قوله تعالى بعد (وأنّه لمّا قامَ)(٥) على قراءةِ فتح الهمزةِ (أنّه) معطوفٌ على (أنّه استَمعَ) . (٤٣/أ)

ومثالُ حذفِ حرفِ الجرِّ من (أنْ) قولُه تعالى : (ولا يَجرِمنَّكم شنئانُ قومٍ أنْ صدُّوكُم عنِ المسْجِدِ الحَرامِ أنْ تعتَدُوا)(٦) . أيْ : على أنْ تعتَدوا ، لقوله تعالى في الآية الأُخرى : (ولا يجرِمنَّكم شنئانُ قومٍ على ألاّ تعدِلوا)(٧) فأظهر (على) ، وقولُه تعالى : (إنَّما أُمرتُ أنْ أعبُدَ ربَّ هذه البلدةِ)(٨) . أيْ : بأنْ أعبدَ ، وقولُ الشاعر :

وما زرتُ سلْمَى أنْ تكونَ حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه(٩)

---

(١) من الآية : (١٠) من سورة القمر .

(٢) الآية : (٢٥) من سورة هود . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي . وقرأ باقي السبعة : (إنّي لكم) بكسر الهمزة . انظر حجة القراءات : ٣٣٧ ، والاتحاف : / ٢٥٥ .

(٣) الآية : (١٨) من سورة الجن .

(٤) الكتاب : ١٢٧/٣ .

(٥) من الآية : (١٩) من سورة الجن . وقراءة الفتح هي قراءة غير نافع وأبي بكر ، فهذان قرأ : (وإنّه) بكسر الهمزة . الاتحاف : ٤٢٥ ، والبحر المحيط : ٣٥٢/٨ .

(٦) من الآية : (٢) من سورة المائدة .

(٧) من الآية : (٨) من سورة المائدة .

(٨) من الآية : (٩١) من سورة النمل .

(٩) من الطويل للفرزدق من قصيدة يمدح فيها المطلب بن عبدالله بن حنطب المخزومي . =

فقوله (أَنْ تكونَ) مِمّا حُذِفَ منه حَرْفُ الجرّ على حَدّ الآيتين قبله ، وقوله (وَلَا دَيْنٍ) من باب العَطْفِ على التَّوهُّم كقوله :

.... لَيْسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَا نَاعِبٍ .... (١)

وكقوله : .... لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَا سَابِقٍ .... (٢)

فقوله (وَلَا دَيْنٍ) عند سيبويه (٣) معطوفٌ على قوله (أَنْ تكونَ) على توهُّمِ وجودِ اللَّام أي لأَنْ تكونَ لأنَّ اللَّامَ على هذا المعنى كأنَّها موجودةٌ .

والموضع الثَّاني : أفعال " محصورة " تتعدَّى إلى اثنين ، إلى الأوَّل بنفسها وإلى الثاني بحرف جرّ ، ويجوزُ سقوطُه كثيرًا ، ونَصْبُ الاسم بشرطِ تعيُّنِ موضعِ الحذف ، وتلك الأفعالُ : (أختارَ) و(تخيَّر) بمعناها ، و(أمَرَ) و(استغفَرَ) و(سَمَّى) و(كَنَّى) بتشديد النُّون وتخفيفها ، و(دَعَا) بمعنى (سَمَّى) (٤) .

فتقول : اخترت زيدًا من الرِّجالِ ، ويجوز أنْ تحذفَ (مِنْ) وتنصبَ الرِّجالَ فتقول : اخترت زيدًا الرِّجالَ ، لأنَّ موضعَ الحذفِ متعيِّنٌ وهو الرِّجالُ ، قالَ الشَّاعرُ :

ومِنَّا الَّذي اختيرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً ‏ ‏ ‏ ‏ وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ (٥)

= انظره في الديوان : ١/٨٤ ، والكتاب : ٣/٢٩ ، والانصاف : ١/٣٩٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/٦٣٤ ، والمغني : ٢/٥٢٦ ، والاشموني : ٢/٩٢ - ٢٣٥ .

(١) تقدم في ص : ١٢٨

(٢) تقدم في ص : ١٢٩

(٣) الكتاب : ٣/٢٩ .

(٤) احترز المؤلف بقوله (بمعنى سَمَّى) عن (دَعَا) التي بمعنى (نادى) . قال سيبويه : ١/٣٧ : (ودعوته زيدًا ، إذا أردتَ دعوتَه التي تجري مجرى سمَّيته ، وإن عنيت الدُّعاء إلى أمرٍ لم يجاوز مفعولًا واحدًا) .

(٥) من الطويل للفرزدق ، مطلع قصيدة له في الفخر . والزعازع : واحدتها (زعزع) وهي الريح الشديدة ، عنى بذلك الشتاء .

والشاهد في ديوانه : ١/٤١٨ ، وفيه (وخيرا) مكان (وجودا) ، والكتاب : ١/٣٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/٤٢٤ ، والمقتضب : ٤/٣٣٠ ، ومجالس العلماء : /٩٣ ، والاصول : ١/٢١٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٦٤ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/٦٤٢ ، ونتائج الفكر : /٣٣١ ، والبسيط : /٣٠١ ، والهمع : ٢/٢٦٤ ، والخزانة : ٣/٦٧٢ .

أيْ : اختير من الرِّجالِ ، والمفعولُ الأوَّلُ ضميرٌ مستترٌ في (اختير) يعودُ على (الذي) وهو ضميرُ رفعٍ لأنَّه لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، فإن قلتَ : اخترتُ الزيدَيْنِ من الرِّجالِ ، لم يجزْ أنْ تحذفَ (مِنْ) لأنَّك إن حذفتها فقلتَ : اخترتُ الزيدَيْنِ الرِّجالَ ، لم يُدْرَ هل أردتَ اخترت من الزيدين الرِّجالَ ، أو اخترت الزيدين من الرِّجالِ ؟ فلم يتعيَّن إذ ذاك موضعُ الحذفِ ، لأنَّ كِلا المفعولين يصحُّ دخولُ (مِنْ) التبعيضيَّة عليه من جهةِ اللَّفظِ ، من حيثُ كانا متجزئين ، ومتى كان المفعولان هكذا لم يكنْ موضعُ الحذفِ متعيَّناً ، فإنْ كان أحدُهما لا يتجزأ دون الآخر ، جازَ الحذفُ مطلقاً لتعيُّنِ موضعِهِ ، وهو المتجزئ من المفعولين نحو : اخترتُ زيداً الرِّجالَ ، كما تقدَّم .

فأمَّا قولُ اللهِ تعالى : (واختارَ موسى قومَهُ سبعينَ رجُلاً)(١) . فجعلَهُ سيبويه ممَّا حذفتْ منه (مِنْ) كالبيتِ ، والتقديرُ عنده(٢) : واختارَ موسى مِنْ قومهِ سبعينَ ، فسبعينَ هو المفعولُ الأوَّلُ ، و(قومه) هو الثَّاني ، وانتصبَ على اسقاطِ / (مِنْ) (٤٣/ب)
وتعيُّن موضعِ الحذفِ هنا ليس من جهةِ اللَّفظِ ، إذْ يمكنُ تقديرُ (مِنْ) مع (سبعينَ) دون (قومه) ولكن تعيُّنه من جهةِ المعنى المنقولِ ، وهو أنَّ الذينَ حضَرُوا الميقاتَ مع موسى عليه السَّلام سبعون رجلاً اختارَهم من قومِهِ كُلِّهم ، ويمكن في الآية وجهانِ آخرانِ سوى ما ذكر سيبويه .

أحدُهما : أنْ تكونَ (اختارَ) لم يذكر لها في الآية إلاَّ مفعولٌ واحدٌ ، وهو (قومه) وليس على اسقاطِ حرفِ الجرِّ ، و(سبعين) بَدَلٌ(٣) من قومه ، بَدَلَ شيءٍ من شيءٍ ، ويصحُّ أيضاً أنْ يكون بَدَلَ بعضٍ من كُلٍّ على حذفِ الضَّمير ، أيْ : سبعينَ رجُلاً منهم .

---

(١) من الآية : (١٥٥) من سورة الاعراف . وانظر الجمل : ٤٠ ، ومجاز القرآن ١/ ٢٢٩ ، والتبيان : ١/ ٥٩٧ ، والكامل للمبرد : ١/ ٣٥ .

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧ .

(٣) ذكر ذلك ابن خروف في شرح الجمل ص : ٣٠ ، وابن بزيزة في غاية الأمل : ١٠٣ ، وابن أبي الربيع في البسيط : ١/ ٣٠ .

والوجهُ الثّاني : أنْ يكونَ (سبعينَ) حالاً مِنْ (قومه) و(قَومَهُ) هو المفعولُ الأوّلُ ، وليس على اسقاطِ حَرْفِ الجرِّ كما تقدّم ، والمفعولُ الثّاني الّذي تَصِلُ إليه (اختار) بِمنْ محذوفٌ على كِلا الوجهين ، والتّقديرُ : واختارَ مُوسَى قومَهُ سبعينَ رَجُلاً مِمّن آمَنَ به مِنْ بَني إسرائيل ، وقومُهُ هُنَا على هذين الوجهين سوى بدل البعض من الكُلِّ دخله مجازُ التّخصيص ، لأنّهُ إنّما يُرادُ به السبعون المختارون فَقَطْ ، وهؤلاء بعضُ قومه لا قومه كُلّهم ، والحقيقةُ في قومه هنا أنْ يُرادَ به جميعُ مَنْ آمَنَ به من بني إسرائيل ، وهو في قولِ سيبويه باقٍ على حقيقتِهِ لم يدخله مجازٌ ، وليس في قوله أيضاً حذفُ المفعولِ الثّاني ، فلذلكَ اختار سيبويه ذلكَ الوجْهَ على الوجهين المذكورين ، لقلّةِ الحَذْفِ فيه وسلامَتِهِ من المجاز .

وبَدَلُ البعضِ من الكُلِّ وإن قُلْنَا لا مجازَ فيه ففيه كثرةُ الحَذْفِ ، إذْ فيه مع حذف المفعولِ الثّاني حذفُ الضّميرِ من البَدَلِ ، وقولُ سيبويه ليس فيه إلاّ حذفُ (مِنْ) لا غير فهو أولى . على أنّ بَدَلَ البعضِ من الكُلِّ غير خالص من المجاز ، إذْ المتكلّمُ لم يقصد بالأوّلِ حقيقته وإنّما قَصَدَ به الثّاني الّذي هو البعض ، ألاَ ترى أنّ سيبويه كيف جَعَلَ الثّاني إذا عُلِمَ مرادُ المتكلّمِ مَنَ الأوّلِ توكيداً [(١)] ، وإلاّ فالثّاني بيانٌ لمراده ، فهذا نصٌّ على المجاز .

ومِثالُ (تخيّرتُ) : تخيّرتُ زيداً مِنَ الرِّجالِ ، ويجوز أنْ تَحذِفَ (مِنْ) وتَنصِبَ على ما تقدَّم في (اختار) لا فرقَ بينهما ، قالَ الشّاعرُ :

وبيضاءَ مِنْ نَسْجِ ابنِ داوُدَ نَثْرةٍ تخيّرتُها يَوْمَ اللِّقاءِ المَلابِسَا [(٢)]

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ١٥٠ - ١٥١ .

(٢) من الطويل لحسين بن سجيح بن ربيعة الضبي ، من أبيات له أوردها ابو تمام في حماسته ، ومطلعها

لقد علم الحيّ المصبح أننا غداة لقينا بالشريف الأحامسا

بيضاء من نسج داود : هي الدرع النقية من الصدأ ، ونسبها الى داود لأنه أول من اشتغل بعمل الدروع ، ونصب الملابس على المفعول ، لأن الفعل بعد حذف حرف الجر منه وصل اليه فنصبه .

=

أيْ : مِنَ المَلابِسِ ، فحذفَ (مِنْ) والمفعولُ الأوّلُ الهاءُ في (تخيّرتها) .

وَمِثالُ (أَمَرَ) : أمرتُ زيداً بالخيرِ ، هذا هو الأصْلُ ، كقولهِ تعالى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بالصَّلاةِ) (١) ، ويجوزُ حذفُ الباءِ والنَّصبُ كقولِ الشّاعرِ :-

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وَذا نَشَبِ (٢)

الكافُ في (أمرتُكَ) هي المفعولُ الأوّلُ ، و(الخيرُ) هو الثّاني وانتصبَ على اسقاطِ الباءِ ، والأصلُ أمرتُكَ بالخيرِ ، وقد / استعملَ الأصلَ في قوله (ماأُمرتَ به) (٤٤/أ)
فالتاءُ هي المفعولُ الأوّلُ والضّميرُ في (به) هو الثّاني ، تعدّى إليه الفعلُ بالباءِ .
وقوله تعالى : (فاصْدَعْ بما تُؤمَرُ) (٣) ، إن جعلتَ (ما) اسماً موصولاً بمنزلة (الّذي) كانَ (تُؤمر) مِنْ قبيلِ (أمرتُكَ الخيرَ) لأنّه يكونُ على حذفِ الضّميرِ ، ولم يحذف الضّميرُ

= (نثرة) : الدرع النثرة هي السَّلِسَةُ الطبس ، وقيل : الواسعة . وإنّما جرّ (نثْرةٍ) لأنّها صفة لبيضاء المجرورة بالعطف على (بمطرد) في البيت السابق ويروى (فخمة) مكان (نثرة) .
انظر الشاهد في : التبصرة : ١/ ١١١ ، والحماسة لابي تمام : ١/ ٢٩٤ ، وشرحها للمرزوقي : ١/ ٢٩٤ .

(١) من الآية : (١٣٢) من سورة طه .

(٢) من البسيط ، واختلف في قائله فنسبه سيبويه الى عمرو بن معد يكرب ، وعزاه غيره الى خفاف بن ندبه ، وقيل : للعباس بن مرداس ، ولزرعة بن سائب ، وقيل : لأعشى طرود .
النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : النشب جميع المال .
وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٣٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ٢٥٠ ، والمقتضب : ٢/ ٣٦ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والمحتسب : ١/ ٥١ ، ٢٧٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٦٥ ، والمقدمة المحسبة : ١/ ٣٦١ ، والحلل : ٣٤ ، وشرح المفصل : ٢/ ٤٤ ، ٨/ ٥٠ ، والبسيط : ٣٠٤ ، والمغني : ٢/ ٤١٥ ، ٧٣٦ ، والمزهر : ٢/ ٤٥٧ .

(٣) من الآية : (٩٤) من سورة الحجر .

حتى كان متصلاً بالفعل ، والتقدير : فاصدع بالذى تؤمره ، وكان الأصل : تؤمر به (١) ، فحذفت الباء واتصل الضمير بالفعل فحذف ، والمفعول الأول ضمير الخطاب المستتر فى (تؤمر) .

وإن جعلت (ما) حرفاً موصولاً كانت مصدرية ولم تحتج إلى ضمير ، والتقدير : فاصدع بالأمر .

ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى : (أفعل ما تؤمر) (٢) . يتصور فى (ما) أيضاً الوجهان المذكوران . وهذا الذى ذكر فى (أمر) من جواز حذف الباء إنما هو بشرط ألا تدخل على اسم عين ، فإن دخلت عليه لم يجز حذفها نحو : أمرت زيداً بعمرو أن يكرمه ، فلا يجوز حذف الباء هنا .

ومثال (استغفر) : استغفرت الله من ذنبى ، هذا هو الأصل ، ويجوز حذف (من) والنصب كقول الشاعر :-

استغفر الله ذنباً لست محصيه … رب العباد إليه (الوجه) (٣) والعمل (٤)

أصله : استغفر الله من ذنب ، فحذفت (من) وانتصب الاسم .

ومثال (سمى) : سميت ولدى بزيد ، ويجوز أيضاً حذف الباء والنصب كقول الشاعر :

---

(١) انظر البسيط : ٣٠٥ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢٠٤/٢ .

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الصافات . وانظر البسيط : ٣٠٤ .

(٣) كلمة (الوجه) ساقطة من الأصل .

(٤) من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب التى لا يعرف قائلها .

والشاهد فى : الكتاب : ٣٧/١ ، وشرحه للسيرافى : ٢٨٢/١ ، والمقتضب : ٢١٢/٢ ، ١٣١/٤ ، ومعانى القرآن : ٢٣٣/١ ، والتبصرة : ١١١/١ ، وشرح المفصل : ٦٣/٧ ، ٥١/٨ ، وأمالى المرتضى : ٤٧/٣ ، والتصريح : ٣٩٤/١ ، والخزانة : ٤٨٦/١ . وقد ذكر أن استغفر يمكن أن تكون متعدية إلى المفعول بدون حرف الجر لتضمنها معنى (استتيب)

وسميت كعبًا بشرّ العظام ... وكان أبوك يسمّى الجُعَل (١)

الأصل : وسُمّيت بكعبٍ ، فحذف الباء ونصب الاسم ، والمفعول الأول التاء في (سُمّيت) لأنه لما لم يُسمّ فاعله . وكذلك أيضًا قوله آخر البيت : (يُسمّى الجُعَل) الأصل : يسمّى بالجُعَل فحذف الباء وانتصب الأسم لكنّه سكّنه للقافية ، لأن القوافي مقيّدةٌ غيرُ مطلقةٍ ، والمفعول الأول ضميرٌ مستترٌ في (يُسمّى) يعودُ على الأب . ومثله أيضًا قوله :

أنا الذي سمّتني أُمّي حيدره ... أضربُ بالسّيف رقابَ الكفرة (٢)

أي : سمّتني أُمّي بحيدرة ، فحذف الباء ، والياء في (سمّتني) هي المفعولُ الأول .

ومثالُ (كنّى) : كنّيتُ ولدي بأبي عبدِالله ، هذا هو الأصلُ ، ويجوزُ حذفُ الباءِ والنصبُ كقول الشاعر :

وما صفراءُ تُكنى أُمّ عمروٍ ... كأنّ سويقتيها منجلان (٣)

أي : تُكنّى بأُمّ عمروٍ ، والمفعولُ الأولُ ضميرٌ مستترٌ في (تُكنّى) يعودُ على صفراء .

---

(١) من المتقارب للأخطل يهجو كعب بن جعيل الشاعر التغلبي ، وينسب أيضًا لجرير .

والشاهد في المقتضب : ٤/ ٣٥٠ ، والعقد الفريد : ٣/ ٣٦٠ ، والاقتضاب : ٤٥ ، ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٥ ، والخزانة : ١/ ٢٢٠ ، ٤٥٨ ، وديوان جرير : ٤٨٦ .

(٢) هذا رجز قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه في يوم خيبر ، وكان يبارز يهوديا اسمه (مرحب) قال رجزًا يتحدث فيه عن قوته ، فرّد عليه عليٌّ بهذا الرجز .

ويروى : سمّتن بكسر النون وحذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها .

انظر الاقتضاب : ٣١٥ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/ ٤٣ .

(٣) من الوافر لحماد الراوية وقيل : لأبي عطاء السندي . ويروى : (أم عوف) مكان (أم عمرو) و (رجيلتيها) مكان (سويقتيها) . وأم عمرو كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله (صفراء) .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٥ ، والحلل : ١٤٨ ، واللسان (صفر - عوف) والتاج (عوف) ، والأغاني : ١٧/ ٣٣١ ، والمحكم : ٢/ ٢٦٩ .

ومثال (دعا) بمعنى (سمّى) : دعوتُ ولدى بزيدٍ ، ويجوز حذف الباءِ والنصب كقوله :

دعتني أخاها أُمُّ عمرٍو ولم أكنْ أخاها ، ولم أرضعْ لها بلبانِ (١)

أي : سمتنى بأخيها ، والياءُ في (دعتنى) هى المفعولُ الأولُ .

ولا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعلِ بنفسه في غير / هذين الموضعين ، ومما (٤٤/ب) (أنَّ) و(أنْ) ، وهذه الأفعالُ السبعة المحصورةُ إلا حيثُ سُمِعَ ، كقولهم : رحُبتكمُ الطاعةُ ، الأصلُ : (رحبتْ لكم) كما تقدّمَ (٢) ، أو في ضرورةٍ كقولِ الشاعرِ :

آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوسُ (٣)

الأصلُ عند سيبويه : آليتُ على حبِّ العراقِ ، فحذف (على) ونصبَ الاسمَ ضرورةً وخالفه المبرّدُ فجعلَ (حبَّ العراقِ) على أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسّره قولُه (أطعمُهُ) من بابِ الاشتغالِ ، والتقديرُ : آليتُ لا أطعمُ حبَّ العراقِ (٤) الدهرَ ، و(لا) في البيتِ محذوفةٌ على كلا القولين كما حُذفتْ في قوله تعالى : (تاللهِ تفتؤا) (٥) أي : لا تفتأ ، ومثله أيضاً في حذفِ حرفِ الجرِّ قولُ الآخر :

---

(١) من الطويل ، لعبد الرحمن بن الحكم من كلمة له يشبب فيها بامرأة مروان ابن الحكم .

والشاهد في : العقد الفريد : ٤/ ٣٢٤ ، والمستقصى : ٢/ ٩٣ ، والمقرب ١/ ١٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٦ ، والشذور : ٣٧٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٧٣ .

(٣) من البسيط ، وهو للمتلمس جرير بن عبد المسيح . آليت : بالضم يخبر عن نفسه ، وبالفتح يخاطب ملك الحيرة .

والشاهد في : ديوانه : ٩٥ ، والكتاب : ١/ ٣٨ ، وشرحه للسيرافي : ١/ ٢٨٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٦٥ ، والأصول : ١/ ٢١٤ ، والتصريح ١/ ٣١٢ ، والأشموني : ٢/ ٩٠ ، ومعجم الشواهد : ١٩٧ .

(٤) انظر الانتصار لابن ولاد : ل/ ٩ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٢٥١ .

(٥) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

تمرُّونَ الدِّيارَ ولمْ تعوجُوا كلامُكُم عليَّ اذاً حرامُ (١)

أيْ : تمرُّونَ على الدِّيارِ ، فحذفَ (عَلى) ونَصَبَ الاسمَ ضرورةً ، هذا مذهبُ أكثرِ النّحويين ، وذهبَ عليُّ بن سليمان وهو الأخفشُ الأصغرُ (٢) إلى أنّه يجوزُ قياساً حذفُ حرفِ الجرِّ ووصولُ الفعلِ بنفسِه في غيرِ الموضعينِ المتقدّمينِ ، بثلاثةِ شروطٍ : تعيُّنِ الحذفِ ، وتعيُّنِ موضعِه ، وتعيُّنِ المحذوفِ ، فأجازَ أنْ يُقالَ : بريتُ القلمَ السكينَ (٣) ، والأصلُ بالسكينِ ، فتحذفُ الباءُ لوجودِ الشروطِ الثلاثةِ ، فإنْ فُقِدَ واحدٌ منها امتنعَ الحذفُ.

ومثالُ ما فُقِدَ فيه الشّرطُ الأولُ : عرفتُكَ بزيدٍ ، تريدُ : جعلتُكَ تعرفُ بزيدٍ ، ولا يجوزُ أنْ تحذفَ الباءَ هنا لأنّكَ إنْ حذفتَها فقلتَ : عرفتُكَ زيداً ، أمكنَ أنْ يُحْمَلَ على أنَّ المعنى : جعلتُكَ تعرفُ زيداً ، وتكونُ (عرَّفَ) إذ ذاكَ هيَ التي تتعدّى إلى اثنينِ بنفسِها من غيرِ حذفٍ ، فلمّا كانَ المعنى يلتبسُ امتنعَ الحذفُ ، وكذلكَ :

---

(١) من الوافر ، وهو لجرير من قصيدته التي مطلعها :

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام

تعوجوا : يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا اذا قام به أو عرج عليه ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تُحَيّا كلامكم ....

قال النحاس : سمعت على بن سليمان الأخفش يقول : حدثني محمد بن يزيد المبرد قال حدثني عمارة بن بلال بن جرير قال : انما قال جدي : مررتم بالديار ولم تعوجوا * وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

والشاهد في الديوان : ٤١٦ ، وشرح المفصل : ٨/ ٨ ، ٩/ ١٠٣ ، والمقرب : ١/ ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٥٣٨ ، والمغني : ١/ ١٢٠ ، ٢/ ٤٧٣ ، والهمع : ٥/ ٢٠ ، والخزانة : ٣/ ٦٧١.

(٢) هو علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش الصغير ، سمع من المبرد وثعلب وغيرهما ، وروى عنه علي بن هارون الحرمسيني . برع في النحو واللغة والأخبار توفي ببغداد سنة ٣١٥هـ. أنباه الرواة : ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٨ ، والفهرست : ١٢٣.

(٣) روافقه في ذلك ابن الطراوة . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٧ ، والهمع : ١٨٥ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ٢/ ٩١ ، وابن الطراوة النحوي : ٩٠.

سَلَّمتُ عَلَى زيدٍ (١)، لا يجوزُ أنْ تقولَ فيه: سَلَّمتُ زيدًا ، لأنَّه يلتبسُ بأنْ يكون المعنى : تحيّتَ زيدًا ، من غير حذفٍ.

ومثالُ ما فُقِدَ منه الشرطُ الثّاني : شهرتُ زيدًا بأبي عبدِ الله ، فلا يجوزُ أنْ تحذفَ الباءَ هنا ، لأنّك لو قلتَ : شهرتُ زيدًا أبا عبد الله ، لم يُدْرَ هلْ حذفتَ الباءَ من (أبا عبد الله) ، أو من زيدٍ ؟ إذ يمكن أن يكون المعنى : شهرتُ بزيدٍ أبا عبد الله ، أيْ : شهرته بهذا الاسم ، فلم يتعيّن إذ ذاك موضع الحذف فامتنع.

ومثالُ ما فُقِدَ فيه الشّرطُ الثّالثُ : رغبتُ في الأمرِ ، لا يجوز حذف (في) هنا ، لأنّك ان قلتَ : رغبتَ الأمرَ ، لم يدر هل أردتَ رغبتُ في الأمر إذا أردتَه وحَرَصتَ عليه ، أو رغبتَ عن الأمر إذا تركته ، فلم يتعيّن الحرفُ المحذوفُ ، فامتنعَ حَذْفُهُ لأجل اللّبسِ ، وجُمهور النّحويين كما تقدَّم على منعِ الحذفِ فيما عدا الموضعين المتقدِّمين وإن وجدت الشّروطُ الثّلاثةُ.

المسألةُ الثانيةُ : / في دخولِ حرفِ الجرّ على كُلِّ مفعولٍ يتعدّى إليه فعلُهُ (٤٥/أ) بنفسه ولا يجوز ذلك قياسًا إلاّ بثلاثةِ شروطٍ :

أحدُها : أن يكونَ حرفُ الجرّ اللّامَ دون غيرِها .

والثّاني : أنْ يكونَ ذلك المفعولُ متقدّمًا على فعلِه .

والثّالثُ : أنْ يكونَ الفعلُ متعدّيًا إلى واحدٍ خاصّةً ، واللّامُ إذ ذاك زائدةٌ تقويةً للفعلِ من حيثُ ضَعُفَ بتقدمِ مفعولِه عليه (٢) ، ومثاله قولُه تعالى : (إنْ كُنْتُم للرُّؤيا تَعْبُرونَ) (٣) فاللّامُ زائدةٌ و(الرُّؤيا) مفعولٌ (تَعْبُرونَ) تقدّم عليه .

وقد اجتمعت في الآية الشّروطُ الثّلاثةُ . ولا تجوزُ زيادةُ حَرفِ الجرّ فيما ذكر مع فَقْدِ شيءٍ من تلك الشّروطِ ، إلاّ حيثُ سُمِعَ كقوله تعالى : (رَدِفَ لَكُم) (٤)

---

(١) في الأصل : (على زيدا) وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٨ .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة يوسف .

(٤) من الآية : (٧٢) من سورة النمل . وهي : (قُلْ عَسَى أنْ يكونَ رَدِفَ لكُم بعضُ الّذي تستعجلونَ) .

الأَصْلُ : رَدِفَكُم (١) ، أَيْ : تَبِعَكُم ، فزيدت اللَّامُ في المفعولِ مع تأخُّرِه عن الفعــــل ، وذلك أنّ الفعلَ ضُمِّنَ معنى (قَرُبَ) ، أَيْ : قَرُبَ لكم ، أو في ضرورةٍ كقولِ الشّاعرِ :-

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيـــلًا أَنَخْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَـــا (٢)

أَيْ : أَنَخْنَا الكَلَاكِلَ ، وزادَ اللَّامَ في المفعولِ الذي هو الكَلَاكِلُ مع تأخُّرِه . وكقولِ الآخرِ :

هُنَّ الحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٣)

أَيْ : لا يَقْرَأْنَ السُّوَرَ ، وزادَ الباءَ ، ولا يُقَالُ : لزيدٍ أعطيتُ درهمًا ، بزيـــادةِ اللَّامِ في زيدٍ الذي هو المفعولُ الأَوَّلُ لأعطيتُ ، لأنَّ (أعطيتُ) متعدِّيةٌ إلـــى اثنين .

---

(١) البيان لابن الأنباري : ٢/ ٢٢٧ ، والبحر المحيط : ٧/ ٩٥ .

(٢) من الوافر لعبد الشّارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) .
يريد أنّه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم .
والشاهد في : الحماسة لأبي تمام : ١/ ٢٤٦ ، وشرحها للمرزوقي : ١/ ٢٤٨ ، والمقرب : ١/ ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٨ ، ومعجـــم الشواهد : ٣٨٤ .

(٣) من البسيط ، وورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخـر للقتال الكلابي . ويروى : ولا ربات أحمرةٍ . ويريد بربات الأخمرة النســـاء ، والخمار هو ما تستر به المرأة رأسها . والمحاجر من الوجه حيث يقع عليـــه النقاب وما بدأ من النقاب أيضا . سود : صفة لربات ، وجملة لا يقرأن صفـــة ثانية ، يقول : لسن بإماء ذوات خمر ولا يتلون القرآن .
وهو من شواهد : المقتضب : ٢/ ٤٤ ، والمرتجل : ٣٢٠ ، وشرح الجمـــل لابن عصفور : ١/ ٣٠٨ ، والمغني : ١/ ٢٩ ، ١٠٩ ، والخزانة : ٣/ ٦٦٣ ، وديوان الراعي : ٨٧ ، وديوان القتال : ٥٣ ، والجمهرة : ٣/ ٤١٤ ، والصحاح واللسان والتاج (سور) .

وهذه الشروط الثلاثة إنما تشترط في الفعل ، وأما الصفة فيزاد حرف الجر في مفعولها بشرط أن يكون ذلك الحرف اللام لا غير ، ولا يشترط سوى هذا فتقول : هذا ضاربٌ لزيد ، وهذا معطٍ لزيدٍ درهمًا ، والأصل : ضاربٌ زيدًا ومعطٍ زيدًا . وقال الله تعالى : (فعَّالٌ لما يريد)(١) . أي : فعّالٌ ما يريد ، و(ما) مفعول (فعّال) زيدت فيه اللام .

المسألة الثالثة : في تعدّي الفعل إلى الاسم ظاهرًا ومضمرًا .

ولا يجوز أن يتعدّى الفعل إلى اسم ظاهر وإلى ضميره معًا ، لا بنفسه ولا بحرف جر ، وكذلك الصفة على حكم الفعل في هذا ، فلا يقال : زيدًا ضربته ، على أن يكون زيدًا منصوبٌ بضربت المتأخر ، لأنه قد تعدّى إلى الهاء التي هي ضمير زيدٍ ، وكذلك لا يجوز : زيدًا أنا ضاربه ، على أن يكون (زيدًا) منصوبًا بضاربٍ من قولك (أنا ضاربه) وكذلك : لزيدٍ ضربته ، والمنع إنما هو على أن تكون (الهاء) عائدةً على زيدٍ ، فإن جعلتها عائدةً على المصدر المفهوم من الفعل أو الصفة جاز ذلك كله ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر :-

هذا سُراقةُ للقرآنِ يدرُسُهُ ... والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يلقَها ذيبُ(٢)

فالقرآنُ مفعولُ (يدرس) زيدت فيه اللام لتقدّمه عليه ، والهاء في (يدرسه)

---

(١) من الآية : (١٠٧) من سورة هود .

(٢) من البسيط وهو مجهول القائل . سراقة رجل من القرّاء نسب إليه الرياء وقبول الرشاء ، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .

وهو من شواهد الكتاب : ٣/٦٧ ، والمقرب : ١/١١٥ ، وحواشي المفصل ١٠٥ ، واللامات للهروي : ٥٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٩ ، والخزانة : ١/٢٢٧ ، ٢/٢٨٣ ، ٣/٥٧٢ - ٦٤٩ ، ٤/١٧٠ ، والمغني : ١/٢٨١ ،

ويروى عجزه فيه :

.... يقطّع الليلَ تسبيحًا وقرآنا

تعودُ على الدَّرسِ المفهومِ من يَدرُسُ ، كأنَّه قالَ : للقرآنِ يدرسُ الدَّرسُ، فعلى هذا يجوزُ ما تقدَّمَ / من نحو : زيداً ضربتُهُ ، أيْ : زيداً ضربتُ الضَّربَ. وعودُ (٤٥/ب) الضَّميرِ على المصْدرِ المفهومِ من الفعْلِ أوْ من الصِّفةِ قد جاءَ في فصيحِ كلامِ العربِ، قالَ اللهُ تعالى : (اعدلوا هو أقربُ للتقوى)(١). فـ(هُوَ) يعودُ على العدْلِ المفهومِ من (اعدلوا) أي : عدلُكم أقربُ للتقوى ، وقالَ سُبحانَهُ : (ولا يحسبنَّ الذينَ يبخلونَ بما آتاهُمُ اللهُ من فضلِهِ هو خيراً لهُم)(٢) فـ(هُوَ) يعودُ على البُخْلِ المفهومِ من (يبخلونَ) وعلى هذا أيضاً حمَلَ بعضُهم قولَه تعالى : (واستعينوا بالصَّبرِ والصَّلاةِ وإنَّها لكبيرةٌ)(٣) ، أيْ : وإنَّ هذه الاستعانةَ لكبيرةٌ ، فأعادَ الهاءَ من (إنَّها) على الاستعانةِ المفهومةِ من (استعينوا) . وقد أعادَها قومٌ على الصَّلاةِ.(٤) ومن ذلكَ أيضاً قولُ العربِ : (مَن كذَبَ كانَ شرّاً لهُ) ، أيْ : كانَ الكذِبُ(٥)، فاسمُ (كانَ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على الكذبِ المفهومِ من (كذَبَ) . ومثالُه في الصِّفةِ قولُ الشَّاعرِ:

إذا نُهِيَ السَّفيهُ جرَى إليهِ ... وخالَفَ ، والسَّفيهُ إلى خلافِ(٦)

---

(١) من الآية : (٨) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

(٤) قال مكي في مشكل اعراب القرآن : (١/ ٤٤ ، والهاء في قوله (وانها لكبيرة) تعود على الكعبة ، وقيل : تعود على الاستعانة ، وقيل : بل تعود على الصلاة ، وهذا أبين الأقوال لقربها منها) .

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٣٩١ ، والانصاف : ١/ ١٤٠ .

(٦) من الوافر ، ولم أقف له على نسبة . السفيه : وصف من السّفه وهو الطيش والحمق ورقة العقل .

والشاهد في : معاني القرآن : ١/ ٢٤٩ ، والانصاف : ١/ ١٤٠ ، والخصائص ٣/ ٤٩ ، والمحتسب : ١/ ١٧٠ ، والخزانة : ٢/ ٣٨٢ - ٣٨٣ .

ويروى : (اذا زجر) مكان (اذا نهي) .

أيْ : جرى إلى السَّفه ، فأعاد الهاءَ من (إليه) على السَّفه المفهوم من السَّفيه .

المسألة الرَّابعةُ : في اتِّحاد الفاعل والمفعول في المعنى .

ولا يُمنع ذلك إلاَّ أنْ يؤدِّي إلى أحد ثلاثة أشياء :

الأوَّل : تعدِّي فعل المضمر المتَّصل إلى ظاهره ، فلا يجوز : هنداً ضربتْ ، تعني : ضربتْ نفسها ، لأنَّ (ضربتْ) فاعلهُ ضميرٌ متَّصلٌ يعودُ على المفعول الَّذي هو (هندٌ) .

والثَّاني : تعدِّي فعل المضمر المتَّصل إلى مضمره المتَّصل ، فلا يجوز :(ضربتُني) تعني : ضربْتُ نفسي ، ولا (ضربتَكَ) تعني : ضربْتَ نفسكَ ، ولا (زيدٌ ضربهُ) تعني : ضربَ نفسهُ ، لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ ضميرانِ متَّصلانِ يقعانِ على معنىً واحدٍ .

والثَّالثُ : تعدِّي فعل الظَّاهرِ إلى مضمرهِ المتَّصلِ ، ومعنى ذلك أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهرًا والمفعولُ ضميرٌ متَّصلٌ بالفعل يعودُ على الفاعلِ ، فلا يجوزُ : ضربهُ زيدٌ ، تعني : ضربَ نفسهُ ، والأوَّلُ ممنوعٌ مطلقًا في جميع الأبوابِ ، والثَّاني والثَّالثُ يمنعانِ إلاَّ في بابِ (ظننتُ) وفي (فقدَ ، وعدمَ) فتقولُ في الثَّاني : ظننتُني قائمًا ، أيْ : ظننتُ نفسي قائمًا . وكذلك : ظننتكَ قائمًا ، وزيدٌ ظنَّه قائمًا ، قال تعالى : (أنْ رآهُ استغنى)[1] أيْ : انْ رأى نفسهُ مستغنيًا ، و(رأى) هذه بمعنى (علمَ) من بابِ (ظننتُ) ومفعولهما الأوَّلُ الهاءُ في (رآه) والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ ، وكلاهما يعودُ على الانسانِ ، وقوله (استغنى) في موضع المفعولِ الثَّاني ، وكذلكَ تقولُ : عدمْتُني ، وفقدْتُني ، قالَ الشَّاعرُ :-

لقدْ كانَ لي عنْ ضرَّتينِ عدمْتُني ... وعمَّا ألاقي منهما / متزحزحُ[2] (٤٦/أ)

---

(١) الآية : (٧) من سورة العلق . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢/ ٤٨٥ .

(٢) من الطويل من قصيدة لجران العود ، ومعنى البيت : لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بأن لا أتزوج ثنتين لو كنت أعلم ما سيكون لي من الشقاء وما ينالني من التعب ، ولو فطنت لما ينتظرني من شرهما وأذاهما . =

أى : عدمت نفسى . وتقول فى الثالث: ظنّه زيدٌ قائماً ، أى: ظنّ نفسه، وعدمه زيدٌ ، وفقده زيدٌ ، أى: عدم نفسه ، وفقد نفسه . وإنْ لم يودّ اتّحاد الفاعل والمفعول فى المعنى إلى واحدٍ من تلك الأشياء حيث ذُكر امتناعُها ، فإنّه يجوز نحو : ما ضربتُ إلاّ إيّاك ، وما ضرب هندٌ إلاّ هى ، وما ضربتْ هندُ إلاّ إيّاها .

المسألة الخامسة : فى حذف المفعول الواحدِ أو الاثنين فما زاد .

والحذف على قسمين : اختصارٌ وهو الحذف لدلالةٍ مع إرادةِ المحذوف، (١) واقتصارٌ وهو الحذف لغير دليلٍ مع إرادةِ المحذوف.

فأمّا حذفُ الاختصار فجائزٌ فى جميع المفعولات من جميع الأبواب. كقوله تعالى : (إنْ يشأ يُسْكِنْ الرّياحَ) (٢) . الأصلُ : إنْ يشأ أنْ يُسْكِنَ الرّياحَ يُسْكِنْها ، و(أنْ) مع صِلتها مفعول (يشأ) ، فحذف لدلالة قوله (يُسْكِنْ الرّياحَ) عليه ، وكذلك قوله سبحانه : (ولو يشاءُ اللهُ لانتصر منهم) (٣) أى : ولو يشاء اللهُ أنْ ينتصر منهم لانتصر منهم ، فحذف مفعول (يشاء) وهو (أنْ) مع صلتها لدلالة قوله (لانتصر منهم) عليه ، وقوله تعالى : (ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم اللهُ من فضله هو خيراً لهم) (٤) ، إذا جعلنا (الذين) مع صِلته فاعلُ (يحسبنّ) على قراءة الياء، فمفعوله

= والشاهد فيه (عدمتنى) حيث جاء فى اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . قال الفراء : فهو جائز وإن كان قليلا .

وانظر الشاهد فى ديوانه : ٤٠ ، ومعانى القرآن : ٢/ ١٠٦ ، وشرح المفصل : ٧/ ٨٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٦٥ ، والمساعد : ١/ ٣٧٣ .

(١) فى الأصل :(وهو اقتصار) بإقحام (هو) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الشورى . والرياح بالجمع قراءة نافع وأبى جعفر. الاتحاف : ٣٨٢ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة محمد .

(٤) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران . وقراءة الياء هى قراءة غير حمزة ، فحمزة قرأ بالتاء . النشر : ٢/ ٢٣٦ ، وحجة القراءات : ١٨٤ ، والاتحاف : ١٨٢ ، والبحر المحيط : ٣/ ١٢٨ .

الأَوَّلُ محذوفٌ لِدلالَةِ (يَبْخَلُونَ) عليهِ ، أَيْ : بُخْلَهُم هو خيرًا لَهُم ، و(خَيْرًا) هُوَ المفعولُ الثّانِي ، وَ(هُوَ) فَصْلٌ ، وإِنْ جَعَلْنَا فَاعِلَ (يَحْسَبَنَّ) ضميرًا مستترًا ، فالَّذِينَ هُوَ المفعولُ الأَوَّلُ على حذفِ مضافٍ ، أَيْ : ولا يَحْسَبَنَّ حَاسِبٌ أو واحدٌ بُخْلَ الَّذِينَ ، و(خَيْرًا) هو المفعولُ الثَّانِي ، وقد يَسُوغُ أيضًا أَنْ يكونَ الضميرُ في (يَحْسَبَنَّ) للنَّبِيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ، كأنَّه قال : ولا يَحْسَبَنَّ النَّبِيُّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِما آتاهُم اللَّهُ مِنْ فضلِه هُوَ خَيْرًا ، وأَمَّا على قراءةِ التَّاءِ في (تَحْسَبَنَّ) ففاعلُهُ ضميرُ خِطابٍ للنَّبِيِّ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم ، و(الَّذِينَ) هو المفعولُ الأَوَّلُ على حذفِ مُضافٍ أيضًا كما تَقَدَّم . أَيْ : ولا تَحْسَبَنَّ أَنْتَ يا مُحمَّدُ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ (١) .

وكذلكَ يجوزُ في بابِ (ظَنَنْتُ) وفي بابِ (أَعْلَمْتُ) حَذْفُ المفعولينِ أوالمفعولاتِ كُلِّها اختصارًا وحَذْفُ بعضٍ وإبقاءُ بعضٍ ، فتقولُ : (ظَنَنْتُ) جوابًا لِمَنْ قالَ لَكَ : هَلْ ظَنَنْتَ زيدًا ؟ تريدُ : ظَنَنْتَ زيدًا قائمًا ، وحَذَفْتَ المفعولينِ ، وكذلكَ تقولُ : أَعْلَمْتُ جوابًا لِمَنْ قالَ لَكَ : هَلْ أَعلَمْتَ زيدًا عمرًا قائمًا ؟ تريدُ : أَعْلَمْتَ زيدًا عمرًا قائمًا ، وحَذَفْتَ المفعولاتِ الثَّلاثةَ اختصارًا لفهمِها من كَلامِ السَّائِلِ .

/ وأَمَّا حذفُ الاقتصارِ فيجوزُ في جميعِ الأفعالِ من جميعِ الأبوابِ ، أَنْ يُقتصَرَ (٤٦/ب) فيها على الفاعِلِ وتحذفَ المفعولاتِ كُلَّها ، فتقولُ : ضَرَبْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي ضَرْبٌ ، ولا تريدُ أوقعتَهُ به ، وليسَ ثَمَّ ما يدلُّ عليه ، ومِنْ هَذا قولُه تَعالى : (وَكُلُوا واشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ) (٢) ، أَيْ : أوقِعُوا هَذَينِ الفعلينِ ، وتقولُ : ظَنَنْتُ ، تريدُ : وَقَعَ مِنِّي ظَنٌّ ، وأَعْلَمْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي إِعلامٌ . وأَعْطَيْتُ ، أَيْ : وَقَعَ مِنِّي إِعطاءٌ ، وقالَ تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعطَى واتَّقَى) (٣) ، أَيْ فأَمَّا مَنْ وَقَعَ منهُ الإعطاءُ والاتِّقاءُ .

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي : ١/ ١٦٨ - ١٦٩ ، والبيان : ١/ ٢٣٢ ، والتبيان : ١/ ٩٣ ، وحجة القراءات : ١٨٣ - ١٨٤ .
(٢) من الآية : (١٨٧) من سورة البقرة . وفي الأصل : (فكلوا) وهو تحريف .
(٣) الآية : (٥) من سورة الليل .

وأمّا حذفُ بعضِ المفعولاتِ اقتصارًا [١]، وإبقاءُ بعضٍ فيما يتعدّى إلى اثنين فأكثرَ، فيجوزُ مطلقًا في غيرِ بابي (ظننتُ) و(أعلمتُ) فتقولُ: أعطيتُ زيدًا، وأعطيتُ درهمًا.

وأمّا بابُ (ظننتُ) فلا يجوزُ فيه حذفُ أحدِ المفعولين اقتصارًا وإبقاءُ الآخرِ مطلقًا.

وأمّا بابُ (أعلمتُ) فلا يجوزُ أيضًا فيه حذفُ الثاني اقتصارًا وإبقاءُ الثالثِ بوجهٍ، ولا حذفُ الثالثِ وإبقاءُ الثاني مطلقًا.

وأمّا حذفُ الأولِ وحدَه وحذفُ الثاني والثالثِ وإبقاءُ الأولِ، ففيهما ثلاثةُ أقوالٍ: المنْعُ مطلقًا وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه [٢] وإليه ذهبَ ابنُ عصفورٍ [٣]، والجوازُ مطلقًا وهو مذهبُ ابنِ السّراجِ [٤]، وإجازةُ حذفِ الأولِ وحدَه ومنعُ حذفِ الثاني والثالثِ خاصّةً وهو مذهبُ الشّلوبينِ [٥]، فلا يجوزُ باتّفاقٍ في أعلمتُ زيدًا كبشَكَ سمينًا، أنْ تقولَ اقتصارًا: أعلمتُ كبشَكَ، ولا: أعلمتُ سمينًا، ولا: أعلمتُ زيدًا كبشَكَ، ولا: أعلمتُ زيدًا سمينًا، وموضعُ الخلافِ أنْ تقولَ: أعلمتُ كبشَكَ سمينًا، وأعلمتُ زيدًا [٦].

<u>المسألةُ السادسةُ</u>: في قطعِ الفعلِ عن النّصبِ الذي يعملُه في المفعولِ من غيرِ حذفٍ للمفعولِ.

وذلك على قسمين: إلغاءٌ، وتعليقٌ.

فأمّا الإلغاءُ: فهو قطعُ العاملِ عن عملِه لغيرِ مانعٍ يمنعُه من ذلك، وهو ممنوعٌ مطلقًا إلّا في أفعالٍ محصورةٍ، وهي: أُرى [٧] بمعنى أظنُّ، وظننتُ، وحسبْتُ، وخلْتُ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣١٣.

(٢) وهو مذهب المبرد وابن بابشاذ وابن خروف، انظر الكتاب: ١/٤١، والمقتضب ٣/١٢٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢/٢٦٤، والهمع: ٢/٢٥٠، وشرح المفصل: ٧/٦٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣١٣.

(٤) وإليه ذهب ابن كيسان وخطاب وابن مالك ونسبه السيوطي للمبرد، الهمع: ٢/٢٥٠، وانظر المقتضب: ٣/١٢٣، وفيه ما يناقض نسبة السيوطي للمبرد.

(٥) الهمع: ٢/٢٥٠.

(٦) التصريح: ١/٢٦٥، وأوضح المسالك: ٢/٨٠.

(٧) قال الرضي في شرح الكافية: ٢/٢٧٧ (ويستعمل (أُرى) الذي لم يُسمّ فاعلُه من (أرى) عاملًا عملَ (ظنّ) الذي هو بمعناه).

وَعلِمْتُ ، وَرأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَزعمْتُ . إذا كانت هذه الأفعالُ على المعانى الَّتى تتعدَّى معها إلى اثنين فيجوزُ فيها إذ ذاك الإلْغاءُ ، فترفعُ الاسمين على الابتداءِ والخبرَ ، لكن بشرطين :

أحدُهما : أنْ تتوسَّطَ هذه الأفعالُ بَيْنَ الاسمين أوْ تتأخَّرَ عنهما .

والثَّانى : ألَّا تؤكَّدَ بالمصدرِ ولا بضميره ولا بالإشارة إليه ، والإعمالُ مع ذلك جائزٌ وإنْ وجد الشَّرطان فتقولُ : زيدًا ظَنَنْتُ قائمًا ، وزيدًا قائمًا ظَنَنْتُ ، وإن شئتَ ألغيتَ الفعْلَ لوجودِ الشَّرطين فقلْتَ : زيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ / وزيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، قال (٤٧/أ) الشَّاعرُ :

أَبا لأَراجيزِ يا ابْنَ اللُّؤْمِ توعِدُنى ... وفى الأَراجيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَورُ (١)

فاللُّؤمُ مبتدأٌ ، و(فى الأراجيز) فى موضع خبره ، وألغى (خِلْتُ) لتوسُّطها وعدم توكيدِها بما تَقَدَّم. فإن تقدَّمَ الفعلُ على الاسمين امتنعَ الإلْغاءُ (٢) إلَّا أنْ يكونَ للخبرِ معمولٌ متقدِّمٌ على الفعلِ ، فقد يجوزُ الإلغاءُ ضعيفًا مع وجودِ الشَّرطِ الثَّانى ، وأضعفُ من ذلك الإلغاءُ لكون الخبَرِ مستفهمًا عنه بحرفِ استفهامٍ مُتقدِّمٍ على الفعْلِ ، فمثالُ الإلغاءِ لتقدُّمِ معمولِ الخبَرِ على الفعْلِ : طعامَكَ ظَنَنْتُ زيدٌ آكلٌ. فطعامَكَ مفعولٌ لآكلٍ مُتقدِّمٌ على (ظَنَنْتُ) وكذلك : متى ظَنَنْتَ زيدٌ قائمٌ ؟ إذا جعلْتَ (متى) متعلقةً بقائمٍ. ومثالُ الإلْغاءِ لتقدُّمِ حرفِ الاستفهامِ على الفعْلِ : هَلْ ظَنَنْتَ زيدٌ

---

(١) من البسيط ، قائله اللعين المنقرى واسمه (منازل بن زمعة المنقرى التميمى) يهجو العجاج . قيل : سُمِّىَ اللَّعين لأنَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه سمعه ينشد شعرًا والنَّاس يصلون ، فقال : من هذا اللَّعين فَعُلِّقَ به هذا الاسم.

وهو من شواهد الكتاب : ١/١٢٠ ، والتبصرة : ١/١١٦ ، والايضاح : ١/١٣٥ ، واللمع : ٥٣ ، وشرح المفصل : ٧/٨٤ - ٨٥ ، والتصريح : ١/٢٥٣ ، والخزانة : ١/١٢٤ ، وروى عجزه فيها : (وفى الأراجيز خلتُ اللؤم والكسل) .

ويروى عجزه أيضا : (وفى الأراجيز جلب اللُّؤم والكسل) ولا شاهد عليها .

(٢) هذا مذهب البصريين ، انظر شرح ابن عقيل : ١/٤٣٥ .

قائمٌ ؟ إذا أردتَ : هلْ زيدٌ قائمٌ في ظنِّكَ ؟ فالإلْغاءُ هُنا أجازه سيبويه (١) وهو ضعيفٌ ، والإلغاءُ مع تقدُّم معمولِ الخَبرِ أقوى منه . فإنْ لم يتقدَّمْ على الفعلِ شيءٌ مِمَّا ذُكرَ لم يجزْ الإلْغاءُ إلاّ في ضَرورةٍ بقولهِ :

كَذاكَ أدِّبْتُ حتّى صارَ مِن خُلُقي   أنِّي رأيْتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدَبُ (٢)

فألغى (رأيْتُ) مع أنّها لم يتقدَّمها شيءٌ مِمَّا ذُكِرَ . وتأوَّل البيتَ قومٌ (٤) على أنَّ (رأيتُ) معلَّقةٌ لا ملغاةٌ ، و (مِلاكُ) عندهم على حذْفِ لامِ الابتداءِ ، أيْ : رأيتُ لَمِلاكُ الشيمةِ الأدَبُ . وتأوّله أيضاً بعضُهم على حذْفِ ضميرِ الشّأنِ كأنَّه قالَ : أنّي رأيتُه مِلاكُ الشيمةِ الأدَبُ ، فالهاءُ في (رأيته) هي المفعولُ الأوَّلُ لـ (رأيتُ)

---

(١) الكتاب : ١/ ١٢٤ .

(٢) من البسيط ، وينسب الى بعض الفزاريين . والملاك : قوام الشيء وما يجمعه والشيمة : الخلق وجمعها شيم .

والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٤ ، والمقرب: ١/ ١١٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٥٨ ، والتصريح : ١/ ١٥٨ ، والهمع ٢/ ٢٢٩ ، والخزانة : ٤/ ٥ ، ٣٢٣ ، ويروى البيت في ديوان الحماسة لأبي تمام : ١/ ٥٧٤ .

كذاك أدبت حتى صار من خلقي   أني وجدت ملاك الشيمة الأدبا

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظا لتقدم العامل عليهما .

(٣) الكوفيون والأخفش يجيزون الالغاء مع تقديم هذه الأفعال وان كان الاعمال عندهم أحسن ، وتبعهم في ذلك محمد بن الوليد ، وأبو بكر الزبيدي وابن الطراوة وابن مالك . انظر الواضح في علم العربية : ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٤ ، والتسهيل : ٧١ ، والارتشاف : ١٠٦٣ ، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥ ، وابن الطراوة النحوي : ص : ٨٠ .

(٤) هم البصريون لأنهم يمنعون الالغاء اذا تقدمت هذه الأفعال .

انظر الارتشاف : ١٠٦٣ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٨٠ .

والجُملَةَ بعدها في موضع المفعولِ الثّاني (١) وهي قوله (مِلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ) فـ(رأيتُ) على هذا القولِ معملة غيرُ ملغاةٍ ولا معلّقةٍ ، لكنَّ مفعولَها الأوَّلَ محذوفٌ اختصارًا .

ومتى أُكِّدَ الفعلُ بمصدرِه أو بضميرِ المصدرِ أو بالإشارةِ إليه كانَ معملًا ، متقدّمًا كانَ الفعلُ أو متوسِّطًا أو متأخِّرًا نحو : زيدًا قائمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وزيدًا قائمًا ظَنَنْتُهُ ، تريدُ : ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فالهاءُ في (ظَنَنْتُهُ) تعودُ على الظَّنِّ المفهوم من (ظَنَنْتُ) ، وزيدًا قائمًا ظَنَنْتُ ذاكَ ، تريدُ أيضًا ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فذاكَ إشارةٌ إلى المصدرِ الّذي دلَّتْ عليه (ظَنَنْتُ) وهو الظَّنُّ .

وقد يجوزُ الإلغاءُ مع التّأكيدِ بالضّميرِ أو بالإشارةِ مع توسُّطِ الفعلِ أو تأخُّرِه ، لكنّه ضعيفٌ جدًّا (٢) فتقولُ : زيدٌ ظَنَنْتُهُ قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُهُ ، وكذلكَ مع الإشارةِ ، وعليه قولُه :

يا عمرُو إنّكَ قد مَلِلْتَ صَحابتي وصَحابَتيكَ إخالُ ذاكَ قليلُ (٣) (٤٧/ب)

فـ(صَحابَتيكَ) مبتدأٌ و(قليلٌ) خبرُهُ ، و(ذاكَ) إشارةٌ إلى المصدرِ المفهوم من (أخالُ) و(أخالُ) ملغىً مع أنّه قد أُكِّدَ بالإشارةِ إلى المصدرِ ، و(صحابةٌ) في البيتِ مصدرٌ بمعنى الصُّحبةِ ، والياءُ في (صَحابَتيكَ) مضافٌ إليه وهي ضميرُ الفاعلِ ، فأضافَ المصدرَ إلى فاعلِه ، والكافُ مفعولٌ بالمصدرِ ، أرادَ : وصحبتي إيّاكَ قليلةٌ ، هذا حُكْمُ المصدرِ إذا اجتمعَ مع الفعلِ . فأمّا إنْ حُذِفَ الفعلُ وصارَ هذا المصدرُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٥ ، والارتشاف : ١٠٦٣ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ٥٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٦ .

(٣) من الكامل ، ولم أقف على نسبته ، استشهد به ابن هشام لجواز الاشارة الى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار اليه كقولك : ضربته ذلك الضرب وجملة (أخال ذاك) اعتراضية بين المبتدأ وخبره .

والشاهد في : المقرب : ١/ ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٥/ ٥٥٩ ، والمغني : ٢/ ٦٤٢ .

المنصوبُ بَدَلاً من لفظِهِ فذلكَ يكونُ على وجهين :

أحدُهُما : أنْ يكونَ قامَ مَقامَ الفعلِ في الأمرِ أو الاستفهامِ نحو : ظَنًّا زيداً قائمًا ، تريدُ : ظُنَّ زيداً قائمًا ، ونحو : أظنًّا زيداً قائمًا .

وحكمُ هذا المصدرِ أنَّه يقومُ مَقامَ فعلِه في الإعمالِ مطلقاً نحو ما تقدَّم ، وفي الإلغاءِ بشرطِ توسُّطِه أو تأخُّرِه ، فتقولُ على الإلغاءِ ، زيدٌ ظَنًّا قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ظَنًّا ، تريدُ : ظُنَّ هذا ثابتًا ، وأنبتَ المصدرَ مَنابَ هذا الفعلِ الَّذي هو (ظُنَّ) في الأمرِ .

والوجهُ الثَّاني : أنْ ينتصبَ ذلكَ المصدَرُ في الخبرِ توكيداً لمعنى الجملةِ ، فهذا إنَّما يقومُ مَقامَ فعلِه في الإلغاءِ خاصَّةً لا في الإعمالِ فيجبُ الغاؤُهُ ، ويمتنعُ تقديمُهُ على المبتدأِ والخبرِ ، إلاَّ أنَّ يتقدَّمه معمولٌ للخبرِ فيجوزُ ضعيفًا ، فتقولُ : زيدٌ قائمٌ ظَنًّا ، وزيدٌ ظَنًّا قائمٌ ، ولا يجوزُ الإعمالُ . ولا يجوزُ أيضًا : ظَنًّا زيدٌ قائمٌ ، لتقدُّمِهِ ، فإنْ قلتَ : متى ظَنُّكَ زيدٌ قائمٌ ؟ على أنَّ (متى) معمولةٌ لقائمٍ جازَ ولكنَّه ضعيفٌ ، ولأجلِ ما ذُكِرَ من قيامِ هذا المصدَرِ في هذا الوجْهِ مَقامَ فعلِهِ في الإلغاءِ دونَ الإعمالِ ، امتنع الجمع بينهما في الإلغاءِ لئلا يُجمعَ بين المتعاقبين وجازَ في الإعمالِ لأنَّهما لم يتعاقبا فيه .

وفي إلغاءِ (أعلم) وأخواتِها عن المفعولين الثَّاني والثَّالث ، حيثُ يجوزُ الإلغاءُ في (ظننتُ) وما ذُكِرَ معَها ثلاثةُ أقوالٍ : المنعُ مطلقًا وهو الأكثرُ ، والجوازُ مطلقًا وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ [(١)] ، والجوازُ مع بنائِها للمفعولِ خاصَّةً نحو : (أُعلِمْتُ) وهو مذهبُ صاحبِ الكراسةِ [(٢)] وابنِ عصفورٍ ، وقد يكونُ مذهبَ سيبويه [(٣)] .

---

(١) التسهيل : ٧٥ ، وانظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٦٥ والتصريح : ١/ ٢٦٦ ، والهمع : ٢/ ٢٤٩ .

(٢) وهو أبو موسى الجزولي عيسى بن عبد العزيز . وانظر المقدمة الجزولية : ل/ ١٧

(٣) الكتاب : ٣/ ١٤٨ ، وانظر البسيط : ٣٣٦ .

وأمَّا التَّعليقُ فهو قَطْعُ العَامِلِ عَنْ عطهِ لمانعٍ مَنَعَهُ من ذلك. والأفعالُ الَّتي يكون ذلك فيها هي أفعالُ القُلوبِ، وهي ما أفادَ عِلْمًا أو ظَنًّا أو اعتقادًا. وسمِّيت أفعالَ القُلوبِ لأنَّ هذه المعاني الَّتي تفيدُهَا راجعةٌ إلى القُلوبِ، وهذه الأفعالُ هي الَّتي اتُّفِقَ على جَوازِ / الإلغاءِ فيها، وقد تقدَّمتْ في الكَلامِ على الإلغاءِ، ويلحق (٤٨/أ) بها ما شارَكَها في معنى من تلكِ المعاني كـ(دَرَيْتُ)، و(عَرَفْتُ) أو كان سببًا فيه كـ(نَظَرْتُ) لا بمعنى (انتظرت) و(رَأَيْتُ) بمعنى أبْصَرتُ، و(سَأَلْتُ) و(فكَّرتُ) إلاَّ أنْ يدخلَ الفعلَ من هذه معنى فعلٍ لا يعلَّق، فإنَّه لا يجوزُ تعليقُهُ، وذلك (أرأيتَ) إذا دخلها معنى (أخبرني) فإنَّها لا تعلَّقُ، لأنَّ (أخبرني) لا يجوزُ تعليقُها.

واختلفَ النَّحويونَ في (أعلم) وأخواتِهَا، هَلْ يجوزُ أنْ تعلَّقَ على المفعولين الثَّاني والثَّالث أمْ لا؟ على ثلاثةِ أقوالٍ كالخلافِ في إلغائها عنهما، فظاهرُ مذهب سيبويه[(١)] جوازُهُ مطلقًا وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ[(٢)]، وذهبَ كثيرٌ من النَّحويين[(٣)] إلى منعه مطلقًا، وذهبَ قومٌ إلى التَّفصيل فأجازوه فيها إذا بُنيَتْ للمفعولِ الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُه، ومنعوه إذا كانتْ مبنيةً للفاعِلِ وهو مَذْهَبُ صَاحِبِ (الكُراسةِ)[(٤)].

وقد أجازَ الكوفيُّونَ ويونسُ التَّعليقَ[(٥)] في غير أفعالِ القُلوبِ، ومنعَهُ غيرُهُم.

ومعنى التَّعليقِ في هذه الأفعالِ دخولُها على ما يمتنعُ أنْ يعملَ ما قبله فيه أو فيما بعده، فالذي يمتنعُ أن يَعملَ ما قبله فيه، اسمُ الاستفهامِ، والمضافُ إليه، والاسمُ المستفهمِ عنه في المعنى، و(إنَّ) مع لامِ الابتداءِ.

---

(١) الكتاب: ١٤٨/٣

(٢) الألفيه بشرح ابن عقيل: ٤٥٣/١، وانظر البحر المحيط: ٢٥٩/٧، وتوضيح المقاصد: ٣٩٥/١، والهمع: ٢٤٩/٢.

(٣) الهمع: ٢٤٨/٢.

(٤) المقدمة الجزولية: ل/١٧، والهمع: ٢٤٨/٢.

(٥) انظر شرح المفصل: ١٤٦/٣، والمغني: ٤١٧/٢، وتوضيح المقاصد: ٢٤٤/١، ٢٤٥، والهمع: ٢٣٦/٢.

والَّذِى يمتنعُ أَنْ يَعمَلَ ما قبله فيما بعده ، حَرفُ الاستفهامِ ، ولاَمُ الابتـــداءِ ، ولامُ القسَمِ ، و(مَا) و(إنْ) النَّافيتان ، وتُسَمَّى هذه أدواتَ الصَّدورِ ، وكذلـــك أسماءُ الاستفهامِ ، وبقى من أدواتِ الصُّدورِ أشياءُ تذكَرُ فى بَابِ الاشتغالِ إنْ شَـــاءَ اللَّهُ ، إذْ لا حَاجَةَ إليها هنا ، فهذه الأشياءُ إذا وَقعَ واحِدُ منها بعد فِعْلٍ مـــن تلك الأفعالِ امتنعَ من النَّصْبِ الَّذِى يطلبه ، وامتنعَ اعماله مطلقًا إلاَّ فى موضعٍ واحـــدٍ وهو أنْ يقعَ بعد الفِعْلِ الاسمُ المستفهَمُ عنه فى المعنى فيجوزُ فيه وجهانِ : الإعمـالُ والتَّعليقُ ، والإعمالُ أحْسَنُ ، هذا هو الظَّاهِرُ من كَلامِ سيبويه[(١)] ، وقد نَصَّ السِّيرافىُّ على ذلك فقال : إنَّ التَّعليقَ فيه أضعفُ الوجهين)[(٢)] فمثالُ اسم الاستفهـــــام قولهُ تَعالى : (لِنَعْلَمَ أَىُّ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِما لَبِثُوا أَمَدًا)[(٣)] ، فأَىٌّ مبتدأٌ فيه معنـــى الاستفهامِ و(أَحْصَى) خَبَرُهُ ، و(نَعْلَمَ معلَّقَةٌ . وقوله تَعالى : (وَسَيَعلَمُ الَّذِيـــنَ ظَلَموا أَىَّ منقَلبٍ يَنقلِبُونَ)[(٤)] فأَىَّ اسمُ استفهامٍ وإعرابه مَصدَرٌ منصوبٌ بينقلبـونَ ، لأَنَّ إعرابَ (أَىِّ) بِحَسَبِ ما تُضافُ إليه ، وهى هنا قد أُضيفتْ إلى المَصْدَرِ الَّذِى هـــو (مُنْقَلَب) و(سَيَعلَمُ) معلَّقةٌ ، ومن هذا أيضًا عند سيبويه قولُهُ تَعالى : (إِنَّ اللَّـــهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَىءٍ)[(٥)] فـ(مَا) عنده[(٦)] اسمُ استفهامٍ مفعولٌ بتَدْعُـونَ و(يَعلَمُ) معلقةٌ .

/ ويتصوَّرُ فى هذه الآيةِ وَجْهانِ آخرانِ : (٤٨/ب)

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢٣٩ .

(٢) شرح السيرافى : ٢/ ٤٩ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الكهف .

(٤) من الآية : (٢٢٧) من سورة الشعراء . وانظر البيان : ٢/ ٢١٧ .

(٥) الآية : (٤٢) من سورة العنكبوت . وقراءة : (ما تدعون) بالتاء هى قـراءة جمهور القراء . وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء . البحر المحيط : ٧/ ١٥٣ ، والاتحاف ٣٤٦ .

(٦) الكتاب : ٣/ ١٤٨ .

أحدُهما : أنْ تكونَ (ما) نافيةً و(مِنْ) في قوله (مِنْ شيءٍ) زائدةً ، و(شيءٌ) مفعولٌ (تدعونَ)[1] و(يعلمُ) أيضاً معلّقةٌ في هذا الوجهِ لأجلِ دخولها على (ما) النّافية ، والمعنى : ما تدعون من دونه شيئاً .

والثّاني : أنْ تكونَ (يعلمُ) بمعنى (يعرفُ) و(ما) موصولةٌ[2] مفعولٌ بيعلم ، و(يعلمُ) على هذا معطلةٌ غيرُ معلقةٍ .

ومثالُ المضافِ إلى الاستفهامِ قولُكَ : علِمتُ أبو مَنْ زيدٌ ، فأبو مبتدأٌ وزيدٌ خبرُهُ و(علمتُ) معلّقةٌ لدخولها على المضافِ إلى اسمِ الاستفهامِ ، لأنَّ (أبو) مضافٌ إلى (مَنْ) الاستفهامية .

ومثالُ الاسمِ المستفهمِ عنه في المعنى قولُكَ : علِمتُ زيداً أبو مَنْ هوَ ، فزيدٌ الواقعُ بعد (علِمتُ) أصلُه أنْ يكونَ بعد أداةِ الاستفهامِ ، فالأصلُ : أبو مَنْ زيدٌ ، ثم قُدِّمَ زيدٌ ، وجُعِلَ ضميرُهُ في موضعِهِ لقصدِ التّوكيد بذكره مرّتين ، فيجوز فيه وجهان : النّصبُ بالفعلِ الّذي تقدّمه وهو الأحسنُ ، إذ لا موجبَ في اللّفظِ لتعليقه ، ورفعُه بالابتداءِ[3] ، والجملةُ بعده في موضعِ خبرِه ، ويكونُ الفعلُ معلّقاً مراعاةً للأصلِ المذكور ، الّذي هو وقوعُ الاسم بعد الاستفهامِ ، ألا ترَى أنَّ المعنى على ذلكَ ، وعلى التّعليقِ جاءَ قولُ الشّاعرِ :

فَواللهِ ما أدري غَريمٌ لَويتُهُ أيشتدُّ إنْ قاضاكَ أمْ يتضرّعُ[4]

---

(١) انظر التبيان : ٢/ ١٠٣٣ ، والبحر المحيط : ٧/ ١٥٣ .

(٢) اعراب القرآن للزجاج : ٣/ ٦٢١ .

(٣) أجازه سيبويه ومنعه ابن كيسان . الهمع : ٢/ ٢٣٧ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزّة وهو في ديوانه : ٤٠٥ وفيه (لاقاك) مكان (قاضاك) .

والشاهد في : البسيط : ٣٢٨ ، ٦٢٤ ، ٦٧٤ ، وفيه (لعمرك) مكان (فوالله) والمساعد : ١/ ٣٧٠ ، والهمع : ٢/ ٢٣٧ ، والدرر : ١/ ١٣٧) ، وابن كيسان النحوي : ٢٠٢ ، وقال فيه : (انه فيما يبدو بيت مصنوع) .

فغريمٌ مبتدأٌ و(لُوَيته) في موضع صفته ، والجملة التي هي قوله (أيشتدّ) في موضع خبره ، وأدري معلّقة ، لأنّ الأصل في غريم أنْ يقع بعد همزة الاستفهام ، فكأنّه قال : ما أدري أيشتدّ غريمٌ لويته .

ومثال (إنّ) مع لام الابتداء قوله تعالى : (قد نعلمُ إنّه ليحزنك)(١) فنعلم معلّقة لأجل لام الابتداء الداخلة في خبر (إنّ) الذي هو (يحزنك) وكذلك قوله تعالى : (أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور وحصّل ما في الصدور إنّ ربّهم بهم يومئذٍ لخبير)(٢) فيعلم معلّقة لأجل لام الابتداء الداخلة أيضًا على خبر (إنّ) في قوله (لخبيرٌ) .

ومثال حرف الاستفهام : علمتُ أقائمٌ زيدٌ أم قعد(٣)؟ وقد يكون من هذا قوله تعالى : (على الأرائك ينظرون . هل ثُوِّب الكفّار ما كانوا يفعلون)(٤) فـ(ينظرون) معلّقة لوقوع حرف الاستفهام بعدها وهو (هل) .

ومثال لام الابتداء قولك : علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، وقائمٌ خبره ، و(علمتُ) معلّقة لوقوع لام الابتداء بعدها في قولك (لزيدٌ) .

ومثال لام القسم قول الشاعر :

وَلقدْ علمتُ لتأتينّ منيّتي إنّ المنايا لا تطيشُ سهامها(٥)

---

(١) من الآية : (٣٣) من سورة الأنعام .

(٢) الآيات : ٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات .

(٣) قال بعض النحاة : ليس هذا من باب التعليق في شيء ، لأن شرط التعليق أنه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو: ظننت ما زيد قائم ، فلو حذفت (ما) لقلت : ظننت زيدا قائما . ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكر . انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٤٣٨ ، والمغني : ٢/ ٤٠١ .

(٤) الآيتان : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٥) من الكامل ، للبيد بن ربيعة العامري . ويروى صدره في شرح القصائد العشر : ٢٢٨ :

صادفن منها غرّة فأصبنها =

فـ (عَلِمتُ) معلَّقةٌ مضَّمنةٌ معنى القَسَم ، واللّام في قوله (لتأتِيَنَّ) جوابُ القسم ،
ولأجلها علِّقت (عَلِمْتُ) ، فأمَّا قولهُ تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فى الآخرة مِنْ خَلَاقٍ)[1] فاللّام في قوله (لَمَنْ) عند سيبويه لام الابتداء و(عَلِمُوا) معلّقةٌ / (٤٩/أ)
لأجلها ، و(مَنْ) مبتدأٌ موصولةٌ بمعنى (الّذى) و(اشْتَرَاهُ) صلتُها ، والجملة التى هى قوله تعالى (مَا لَهُ فى الآخرة مِنْ خَلَاقٍ) خبرُ المبتدأ ، واللّامُ في قوله (لَقَدْ) جوابُ قسَمٍ محذوفٍ لا غير ، والتقديرُ : والله لقد عَلِموا للّذى اشْتَرَاهُ مالَهُ في الآخرة من خَلَاقٍ . ويتصوَّرُ أيضًا فيها وجهٌ آخر ، أنْ تكون اللّام في قوله (لَمَنْ) لامَ القسَم[2] أعني اللّامَ الدّالة على القَسَم كالّتي في قوله تعالى : (وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا)[3] وتسمّى لامَ التَّوطئة و(مَنْ) مبتدأٌ اسمُ شرطٍ ، و(اشْتَرَاهُ) جملةُ الشّرطِ في موضع خبَره ، وقوله (مَا لَهُ فى الآخرة مِنْ خَلَاقٍ) جوابُ القَسَم الّذى دلّتْ عليه اللّامُ في قوله (لَمَنْ) وجوابُ الشّرطِ محذوفٌ و(عَلِمُوا) مضمَّنةٌ معنى القَسَم معلّقةٌ لأجلِ اللّام.[4]

ويتصوَّر أيضًا فيها وجهٌ ثالثٌ ، وهو أنْ تكونَ اللّامُ في (لَمَنْ) جوابَ قَسَم ضمِّنتْ (عَلِمُوا) معناه ، و(مَنْ) موصولةٌ بمعنى (الّذى) مبتدأٌ ، و(اشْتَرَاهُ) صِلَتُها ، والجملةُ بعده في موضع الخَبر[5] ، وقولُ سيبويه أجودُ من هذين الوجهين لِمَا فيهما

= والشاهد في الديوان : ٣٠٨ ، والكتاب : ١١٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ - ٥٣١ ، والمساعد : ٣٦٨/١ ، والتصريح : ٢٥٤/١ ، والأشموني ٣٠/٢ ، والخزانة : ١٣/٤ - ٢٣٢ .

(١) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٢٣٦/١ - ٢٣٧ ، ١٤٨/٣ .

(٢) انظر التبيان : ١٠١/١ ، والبيان : ١١٥/١ .

(٣) من الآية (٥١) من سورة الروم .

(٤) البحر المحيط : ٣٣٤/١ .

(٥) هذا الوجه ذكره العكبري في التبيان : ١٠١/١ .

مِنْ دُخُولِ القَسَمِ على قَسَمٍ آخر ، لأنَّ (عَلِمُوا) فيهما مُضَمَّنةٌ معنى القَسَمِ كما تَقَدَّمَ فهى بنفسها قَسَمٌ ، وقد دَخَلَ عليها فى التَّقديرِ قَسَمٌ آخرُ ، لأنَّ اللَّامَ فى قوله : (لَقَدْ عَلِمُوا) جوابُه مع ما فى الوجْهِ الثَّانِي من الحَذْفِ ، لأنَّ جوابَ الشَّرْطِ فيه مَحذُوفٌ كما تَقدَّمَ .

وَمِثَالُ (ما) النَّافية قولُه تَعالى : (وَظَنُّوا ما لَهُم مِنْ مَحِيصٍ)(١) فـ(ما) حَرْفُ نَفْيٍ و(ظَنُّوا) مُعلَّقَةٌ لأجلها ، و(مِنْ) فى قوله (مِنْ مَحِيصٍ) زائدةٌ ، و(مَحِيصٌ) مبتدأ خَبَرُه فى المجرورُ قبله ، أو فَاعِلٌ بذلك المجرور لاعتماده على حَرْفِ النَّفْى ، وكذلك أيضًا قولُه تَعالى : (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فى آياتِنَا ما لَهُم مِنْ مَحِيصٍ)(٢) وقولُه سبحانه : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا ما بِصَاحِبِكُم مِن جِنَّةٍ)(٣) فـ(تَتَفَكَّرُوا) مُعلَّقَةٌ لدخولها على (ما) النَّافية ، وقولُه (مِنْ جِنَّةٍ) يتصوَّرُ فيه ما تَقَدَّمَ فى قوله (مِنْ مَحِيصٍ) فى الآية الأخرى .

وَمِثَالُ (إِنْ) النَّافية قولُك : عَلِمْتُ إِنْ زيدٌ قائمٌ ، تريدُ : عَلِمتُ ما زَيدٌ قائمٌ ، وكذلك : عَلِمتُ إِنْ زيدٌ إلاَّ قائمٌ ، وتقولُ : عَرفتُ أَبُو مَنْ زيدٌ ، فتعلَّق (عرفتُ) . وكذلك : دَرَيتُ أَبُو مَنْ زيدٌ ، تعلَّق أيضًا (دَرَيتُ) قَالَ تَعَالى : (وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَاذا تَكْسِبُ غدًا وما تَدْرِى نَفْسٌ بأىِّ أرضٍ تَمُوتُ)(٤) فـ(تَدْرِى) فى الموضعين معلَّقةٌ لدخولها على اسمِ الاستفهامِ الذى هو (مَاذا) فى الموضعِ الأوَّل ، و(أىٌّ) فى الموضع الثانى . ويتصوَّرُ فى (مَاذا) فى هذا ونحوه حيث وقعتْ وجهانِ(٥) :

أحدُهما : أنْ تكونَ (مَاذا) كُلُّها اسْمُ استفهامٍ ، والاسْمُ فى الأَصل إنَّما هُوَ

---

(١) من الآية : (٤٨) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٣٥) من سورة الشورى .

(٣) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ . وفى سورة الأعراف (١٨٤) : (أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة) .

(٤) من الآية : (٣٤) من سورة لقمان .

(٥) انظر البيان : ٢/٢٥٧ ، والبحر المحيط : ٢/١٩٥ .

(ما) وُصِلَتْ بـ(ذا) وجُعِلَتا كالكلمةِ الواحدةِ.

والثّاني : / أَنْ تكونَ (ما) وَحْدَها اسمُ استفهامٍ ، و(ذا) موصولةٌ بمعنى (٤٩/ب) (الّذي) وهذا الوَجْهُ الّذي تَقدَّمَ في بابِ الموصولاتِ (١) ، فإذا جعلْنا في هذه الآية (ماذا) كلّها اسمَ استفهامٍ كانت مفعولاً بتكسِب ، كأنّه قالَ : أيّ شيءٍ تكسب غداً ، وإذا جعلْنا (ما) وحدَها اسمَ الاستفهامِ كانت مبتدأً و(ذا) خبرُها بمعنى (الّذي) وتكْسِب صلة لـ(ذا) ومفعولُ (تكْسِب) ضميرٌ محذوفٌ هو العائدُ على الموصولِ ، والتّقديرُ ما الّذي تكْسِبهُ غداً ؟ وقوله (بأيّ أرضٍ) هذا المجرورُ يتعلّقُ بتموت والباء ظرفيّة بمعنى (في) كأنّه قالَ : في أيّ أرضٍ تموتُ. وقالَ تعالى : (لِنَنْظُرَ كيفَ تَعْمَلُونَ) (٢). فعلّق (ننظُر) لوقوع اسمِ الاستفهامِ بعدها وهو (كَيفَ) و(كيف) هنا في موضع نَصْبٍ على الحالِ من الضّميرِ الفاعلِ في (تَعْمَلونَ) وهو الواوُ ، ومثلُها ما تقدَّمَ من قولِهِ تعالى : (ينظرُونَ هَلْ ثُوِّبَ الكُفّارُ) (٣). وتقولُ العربُ : أما ترى أيّ برقٍ هاهُنا (٤) ، فـ(أيّ) مبتدأٌ اسمُ استفهامٍ و(هاهُنا) ظرفُ مكانٍ في موضعِ خبرِه ، و(ترى) معلّقةٌ لدخولِها على اسمِ الاستفهامِ ، وهي بمعنى (تُبْصِرُ) أو بمعنى (تَعْلَمُ) وقالَ سُبْحانه : (يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ) (٥) فعلّق (يسْأَلونَ) عن مفعولِها الثّاني الّذي تتعدّى إليه بعَنْ لأنّك تقول : سألْتُ زيداً عن كذا ، فذكر في الآية مفعولَها الأوّل وهو الكافُ في (يسألونَكَ) وعلّقتْ عن المفعولِ الثّاني الّذي تتعدّى إليه بحرفِ الجرِّ لأجلِ اسمِ الاستفهامِ الذي هو (ماذا) ويجرى فيه الوجْهانِ (٦) المذكورانِ في قولِهِ سُبْحانَه : (ماذا تَكْسِبُ غداً) ولا يجوزُ تعليقُ (سَألَ) عن المفعولِ الأوّلِ بوجهٍ ،

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٧٠
(٢) من الآية : (١٤) من سورة يونس.
(٣) من الآية : (٣٦) من سورة المطففين.
(٤) انظر الكتاب : ١/ ٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢٠.
(٥) من الآية : (٢١٥) من سورة البقرة.
(٦) انظر التبيان : ١/ ١٧٢.

لأنه شخصٌ ولا يكونُ التعليقُ إلاَّ عن المفعولاتِ التَّى هى قصصٌ وأخبارٌ، كمفعولاتِ أفعالِ القلوبِ وما يجرى مجراها ، وتقولُ : فكَّرتُ أزيدٌ فى الدَّارِ أمْ عمروٌ؟ فتعلَّق (فكَّرتُ) عن مفعولِها الَّذى تتعدَّى إليه بـ(فى) تقولُ : فكَّرتُ فى كذا . ومن تعليقِها ما تقدَّم من قولهِ تعالى : (ثُمَّ تتفكَّروا ما بصاحِبِكم مِن جِنَّةٍ)(١) ، ولا تقولُ : أرأيتكَ أبو مَنْ زيدٌ ، ولا: أرأيتكَ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ ؟ لأنَّ (أرأيتكَ) لا تعلّق عن مفعوليها لِما دخلها من معنى (أخبِرْنى) و(أخبِرْنى) لا تعلَّق(٢) ، ويلزمُ النَّصبُ(٣) فى الاسمِ المستفهمِ عنه فى المعنى إذا وقعَ بعدها ، فتقولُ : أرأيتكَ زيداً أبو مَنْ هُوَ ، فزيداً هو المفعولُ الأوّلُ ، والجملةُ بعده فى موضعِ المفعولِ الثَّانى ، والكافُ فى (أرأيتكَ) إنَّما هى حرفُ خطابٍ ، ولا يجوزُ رفعُ زيدٍ باتّفاقٍ من النَّحويين . وكذلك يمتنعُ عند سيبويه وقوعُ أداةِ صدرٍ من الأدواتِ التَّى تقدَّم أنَّها توجبُ التَّعليقَ بعدها ، وأجازَ ذلك أبو عبد الله / ابن أبى العافية ، فوافقَ ابنُ أبى العافية سيبويه (٥٠/أ) على امتناع : أرأيتكَ زيدٌ أبو مَنْ هُوَ ، وخالفَهُ فى امتناعِ : أرأيتكَ أبو مَنْ زيدٌ ، وأرأيتكَ أزيدٌ فى الدَّارِ أمْ عمروٌ ، فأجازَ ذلكَ ومنعهُ سيبويه(٤) ، وتقولُ على ظاهرِ كلامِ سيبويه من تعليقِ (أعلَمَ) وأخواتِها : أعلَمْتُ زيداً أعمروٌ فى الدَّارِ أمْ خالدٌ ، فتعلّقُ (أعلَمْتُ) عن مفعوليها الثَّانى والثَّالث ، وزيداً هو المفعولُ الأوّلُ ، ولا يجوزُ تعليقُها عنه أبداً لأنَّه شخصٌ ، وكذلكَ أخواتُ (أعلم) كقولكَ : نبَّأتُ زيداً إنَّ عمراً لَقائمٌ ، فزيداً هو المفعولُ الأوّلُ ، وعلقتها عن الثَّانى والثَّالث لأجلِ لامِ الابتداءِ فى خَبَرِ (إنَّ) وعلى هذا أخذَ سيبويه(٥) قولَه تعالى : (يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكم لَفى خلقٍ جديدٍ)(٦) فالضَّميرُ فى (يُنبّئكُم) هو المفعولُ الأوّلُ ، وعلقتَ (ينبِّئ)

---

(١) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ . وتقدمت فى ص :

(٢) الهمع : ٢/ ٢٣٧ .

(٣) الكتاب : (١/ ٢٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : (١/ ٣٢٢ .

(٤) الكتاب : (١/ ٢٣٩ .

(٥) الكتاب : ٣/ ١٤٨ .

(٦) من الآية : (٧) من سورة سبأ .

عن الثانى والثالث لأنَّه وقع فى موضعهما (إنَّ) مع لام الابتداء فى خبرها ، وذلك قوله سبحانه : (إنَّكم لفى خلقٍ جديدٍ) ، ومَنْ منع التَّعليق فى (أعلم) وأخواتها تأوَّل الآيةَ على أحد وجهين :

الأوَّل : حذفُ المفعولين الثَّانى والثَّالث اختصارًا ، لدلالة قوله (إنَّكم لفى خلقٍ جديدٍ) عليهما ، كأنَّه قال : يُنبِّئكم أنَّكم مبعوثون إذا مزِّقتم كُلَّ ممزَّقٍ ، و(أنَّكم مبعوثون) يسدُّ مسدَّ المفعولين ، لكنَّه حُذِفَ وجعلت الجملةُ مفسرةً له .

والوجهُ الثَّانى : أنَّ (ينبئ) فيها ليست المضمَّنة معنى (أعلم) التى تتعدَّى إلى ثلاثةٍ (١) ، وإنَّما هى باقيةٌ على أصلها تتعدَّى إلى الأوَّلِ بنفسها ، وإلى الثَّانى بـ(عنْ) وإلى الثَّالثِ بالباءِ ، فمفعولُها الأوَّل فى الآية هو الضَّميرُ ، ومفعولُها الثَّانى الذى تتعدَّى إليه بعن محذوفٌ ، وكذلك المفعولُ الثَّالثُ الذى تتعدَّى إليه بالباء محذوفٌ ، وجعلت الجملة التى هى قولُه تعالى (إنَّكم لفى خلقٍ جديدٍ) مفسرةً له ، أعنى للمفعولِ الثَّالثِ كقوله سبحانه : (وعدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصَّالحات لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ)(٢) الأصلُ : وعدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ مغفرةً وأجرًا عظيمًا ، فحذف مغفرةً وأجرًا عظيمًا ، وهو المفعولُ الثَّانى لـ(وعدَ) وجعلت الجملةُ التى هى قوله (لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ) مفسرةً لذلك المحذوف . وكذلك هذه الآية كأنَّ الأصلَ فيها عند مَنْ منع التَّعليقَ (ينبئكم عنكم إذا مزِّقتم كُلَّ ممزقٍ بتجديدِ خلقِكم) فحذف (عنكم) لدلالةِ المعنى عليه ، وحذف (بتجديد خلقكم) وجعلت الجملةُ مفسرةً له ، وعلى أحدِ هذين الوجهين يتأول الآيةَ أصحابُ المذهبِ الثَّانى . لأنَّ الفعلَ فيها وهو قوله (ينبئكم) مبنىٌّ للفاعِلِ ، وهم يمنعون / التَّعليقَ حينئذٍ ويجيزونَهُ (٥٠/ب) إذا كانَ الفعلُ مبنيًا للمفعولِ على ماتقدَّم (٣) ، كقولك : أُعلِمتُ أزيدٌ فى الدَّارِ أم عمروٌ ، ونُبِّئتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ .

---

(١) انظر البسيط ص : ٣٣٦ .

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(٣) انظر ص : ٢٠٣

وقدْ حَمَلَ الكوفيونَ ويُونس على التَّعليقِ قولَه تَعالى : (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيًّا) (١) فأجَازُوا التَّعليقَ في غيرِ أفعالِ القُلُوبِ (٢) ، فَنَنزِعَنَّ عندهم معلّقةٌ عن مفعولِهَا ، و(أيُّهم) اسمُ استفهامٍ مبتدأ ، و(أَشَدُّ) خَبَرُه ، وليستْ هذه الآيةَ عند سيبويه والخليلِ على التَّعليقِ ، أمَّا سيبويه فـ(أيٌّ) عنده في الآية موصولةٌ بمعنى (الَّذِي) وهي مفعولُ (نَنزِعَنَّ) لكنَّها مبنيةٌ على الضَّمِّ كما تَقَدَّمَ في بابِ الإعرابِ ، وفي بابِ الموصولاتِ (٣) ، كأنَّهُ قَالَ : لَنَنزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ الَّذِي هو أَشَدُّ ، وَرَدَّ سيبويه قولَ يُونسَ بأنَّ التَّعليقَ في كَلَامِ العَرَبِ مختصٌّ بأفعالِ القُلُوبِ وما قاربَها و(نَنزَع) ليستْ منها .

وأمَّا الخليلُ (٤) فَزَعَمَ أنَّ (أيًّا) لا يجوزُ بناؤُها مطلقًا ، وحَمَلَ الآيةَ وما كَانَ نحوَها عَلَى الحكايةِ (٥) ، والمعنى : لَنَنزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ الَّذِي يُقَالُ له أيُّهم أَشَدُّ ، و(أيٌّ) عنده اسمُ استفهامٍ مبتدأ و(أَشَدُّ) خَبَرُه ، والجملةُ نَفْسُها مفعولُ (نَنزِعَنَّ) صُيِّرَتْ كأنَّها اسمُ الذي تُقَالُ له ، فعبَّر بها عنه على سبيلِ الحكايةِ ، كَقَولِ الشَّاعرِ :

---

(١) الآية : (٦٩) من سورة مريم .

(٢) انظر الكتاب : ٤٠٠/٢ ، وشرح المفصل : ١٤٦/٣ ، والبسيط : ٣٢٦ ، والمغنى : ٤١٧/٢ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٨١/٦ .

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الفراهيدي ، صاحب العربية والعروض . قال عنه السيرافي : كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها ، وعمل أول كتاب العين المشهور . وكان من الزهاد في الدنيا .

ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفي سنة ١٧٠ هـ ، وقيل : سنة ١٧٥ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في البغية : ٥٥٧/١ ، وأنباه الرواة : ٣٤١/١ ، أخبار النحويين البصريين ص ٣٠ ، ووفيات الأعيان : ١٨/٢ - ١٩ .

(٥) الكتاب : ٣٩٩/٢ .

كذبتم وبيتِ اللهِ لا تنكحونها ... بني شابَ قرناها تصرُّ وتحلبُ (١)

فأضاف (بني) إلى (شابَ قرناها) وهي جملة من فعلٍ وفاعلٍ، لأنه جعل هذا الكلامَ كأنه اسمٌ للتي يُقالُ لها فحكاه ، كأنه قال : بني التي يُقالُ لها شابَ قرناها ، و(شابَ قرناها) معناه : شاختْ ، و(القرنُ) الفودُ من الشَّعَرِ في جانبِ الرأس وقوله (تَصُرُّ وتحلبُ) كنايةٌ عن كونها راعية للإبل ، والمعنى : بني العجوز الراعية .

فقد تحصَّل في الآية ثلاثةُ مذاهبٍ ، أصوبُها مذهبُ سيبويه-رحمه الله-وعليه أكثرُ النحويين ، ويقويه قراءةُ بعضِ النَّاسِ في الشَّاذِّ (أيَّهم أشدَّ) بالنَّصبِ (٢) ، فقد تعيَّن في هذه القراءةِ أنَّ (أيًّا) موصولةٌ مفعولٌ بـ(ننزعَنَّ) فينبغي حملُ القراءةِ الأخرى عليها ، فترجعُ القراءتانِ إلى وجهٍ واحدٍ ، وقد اختار ابنُ السَّراجِ مذهبَ الخليلِ .

* * * * * *

واعلم أنَّ الفعلَ المعلَّقَ إن كان ممَّا يتعدَّى إلى واحدٍ بحرفِ جرٍّ ، كانت الجملةُ في موضعِ نصبٍ بعد اسقاطِ حرفِ الجرِّ (٣) ، كقوله تعالى : (ثمَّ تتفكَّروا ما بصاحِبِكم من جِنَّةٍ) (٤) فالجملةُ التي هي قولُه (ما بصاحِبِكم من جِنَّةٍ) في موضعِ نصبٍ بعد اسقاطِ

---

(١) من الطويل ونسب لرجل من بني أسد . وأراد بالقرنين ضفيرتي المرأة . تصرّ : أي تشدّ ضرع الحلوبة بخيط اذا أرسلت الى المرعى .
واذا راحت عشيا حل الخيط وحلبت . يصف أمهم أنها راعية عجوز . والشاهد فيه حمل (بني شاب قرناها) على الحكاية .
وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٨٥، ٣/ ٢٠٧ ، ٣٢٧ ، والمقتضب: ٤/ ٩ ، ٢٢٦ والخصائص : ٢/ ٣٦٧، وشرح المفصل : ١/ ٢٨ ، والمقرب : ١/ ٦٥، واللسان (قرن) والتصريح : ١/ ١١٧ .

(٢) هي قراءة معاذ بن مسلم الهراء ، وطلحة بن مصرف . مختصر شواذ ابن خالويه ص : ٨٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢١ .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ ، وقد تقدمت في ص: ٢٠٨/٢١٠

(في) لأنّ (تفكّر) تتعدّى بـ (في) وكذلك قوله سبحانه : (ينظرون ، هل ثوّب)(١) وقوله عزّ وجلّ : (فناظرةٌ بِمَ يرجعُ المرسلون)(٢) ، فالجملةُ الّتي بعد (ينظرون) والّتي بعد (ناظرة) في موضع نصبٍ / بعد اسقاطِ (إلى) لأنّك تقول : نظرتُ إلى كذا ، فتعديها بإلى ، كما قال سبحانه : (إلى ربّها ناظرة)(٣) . وقال عزّ وجلّ : (أفلا ينظرون إلى الإبلِ)(٤) ، فإنْ كانتْ (نظر) بمعنى (انتظر) كانتْ متعدّيةً بنفسها ولا يجوز تعليقها حينئذٍ بوجه ، قال تعالى : (هلْ ينظرونَ إلاّ السّاعةَ)(٥) فالساعةُ مفعولُ (ينظرون) لأنّها بمعنى (ينتظرون) . (٥١/أ)

وإن كان ذلك الفعلُ المعلّق ممّا يتعدّى إلى واحدٍ بنفسِهِ ، كانت الجملةُ في موضع مفعوله(٦) كقولك : عرفتُ أبو مَنْ زيدٌ ، فالجملةُ الّتي بعد (عرفتُ) في موضع نصْبٍ على أنّها مفعولُ (عرفت) تقول : عرفت زيدا .

وإن كان ممّا يتعدّى إلى اثنين سدّت الجملةُ مسدّهما كقوله سبحانه : (لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبين أحصى)(٧) ، وقولهُ تعالى : (وظنّوا ما لهم من محيص)(٨) ، فالجملةُ الّتي بعد (نعلم) والّتي بعد (ظنّوا) سدّت كلّ واحدةٍ منهما مسدّ المفعولين ، هذا إذا لم يوجد للفعلِ مفعولٌ بوجهٍ ، فإن وُجِدَ لهُ مفعولٌ وقعت الجملةُ الّتي فيها أداةُ الصّدر بعد ذلك المفعولِ . فإن كان الفعلُ ممّا يتعدّى إلى اثنين كانت الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثّاني : نحو : علمتُ زيدًا أبو مَنْ هُوَ ، فزيدًا هو المفعولُ الأوّلُ والجملةَ بعده في موضعِ المفعولِ الثّاني .

---

(١) من الآيتين : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٢) من الآية : (٣٥) من سورة النمل .

(٣) الآية : (٢٣) من سورة القيامة .

(٤) من الآية : (١٧) من سورة الغاشية .

(٥) من الآية : (٦٦) من سورة الزخرف .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢١ .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الكهف .

(٨) من الآية : (٤٨) من سورة فصلت .

وإن كان مِمّا يَتعدّى إلى واحدٍ بنفسِهِ وإلى آخر بحرفِ جرٍّ، وَوُجِدَ الذى تعدّى إليه بنفسِهِ ، كانت الجملةَ فى موضعِ نَصْبٍ بعد اسقاطِ حرفِ الجرّ كقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ)(١) فالكافُ هى المفعولُ الأوّلُ ليسألُونَ ، والجملةُ بعدها فى موضعِ المفعولِ الثّانى الّذى تتعدّى إليه (يَسْأَلُ) بِعَنْ ، فموضعُها نَصْبٌ بعد اسقاطِ (عَنْ) لأنَّ المعنى : يسألُونَكَ عن هذا .

وإن كان مِمّا يَتعدّى إلى ثلاثةٍ ، كانت الجملةُ سادّةً مَسَدَّ المفعولين الثّانى والثّالث ، على مذهبِ مَنْ يُجيزُ التّعليقَ فيما يتعدّى إلى ثلاثةٍ على ما تَقَدَّم ، كقوله تعالى : (يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ)(٢) فالجملةُ التى هى قوله سبحانه : (إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ) سادّةٌ مَسَدَّ الثّانى والثّالث لينبئ على ما تقدّم من مذهبِ سيبويه .

وإن كان الفعلُ مِمّا يَتعدّى بنفسِهِ إلى واحدٍ خاصّةً نحو : عرفتُ زيداً أَبُو مَنْ هُوَ، فزيداً مفعولُ (عرفتُ) .

واختلف النّحويونَ فى موضعِ الجملةِ الّتى بعده من الإعرابِ على خمسةِ أقوالٍ :

أحدُها : أنّها فى موضعِ نَصْبٍ على الحالِ من (زيدٍ) ، وهو قولُ المُبرِّدِ(٣) .

والثّانى : أنّها بدلُ اشتمالٍ من (زيدٍ) كأنّكَ قلتَ : عرفتُ زيداً أبوتَهُ أو كنيتَهُ ، وهو اختيارُ السّيرافى(٤) ،

---

(١) من الآية : (٢١٥) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (٧) من سورة سبأ .

(٣) ووافقه الأعلم وابن خروف . قال السّيرافى فى شرحه : ٤٨/٢ : (ذكر أبو العبّاس أنّهُ حالٌ (يعنى جملة أبو من هو) وقد غلط عندى ، لأنَّ الجملةَ إذا كانت فى موضعِ الحالِ جاز أن تدخل عليها الواو ، ألا ترى أنّك تقولُ : مررت بزيد وأبوه قائمٌ ، وأنت لا تقولُ : عرفتُ زيداً وأبو من هو ، كما يجوز أن تقول : عرفت زيداً وأبوه قائمٌ ، فقد بَطَلَ الذى قاله من الحال) . وانظر الهمع : ٢٣٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢١/١ .

(٤) ووافقه ابن مالك . انظر شرح السّيرافى : ٤٨/٢ ، والتسهيل : ٧٣ ، والهمع : ٢٣٨/٢ .

وابنِ الضّائع.(١)

والثّالث : أنّها بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ من (زيدٍ) على حذفِ مضافٍ ، / كأنّك (٥١/ب) قلتَ : عرفتُ أمرَ زيدٍ أو شأنَ زيدٍ أبو مَنْ هو ، وهو اختيارُ ابنِ عُصفور.(٢)

والرّابعُ : أنّها في موضع نصبٍ بإضمارِ فعلٍ حُذِفَ لتقدُّمِ ذكره ، والتّقديرُ: عرفتُ زيدًا عرفتُ أبو مَنْ هو ، فحُذِفَ الفعلُ الثّاني لدلالةِ الأوّلِ عليه ، وهو اختيارُ ابنِ أبي الربيع.(٣)

والخامسُ : أنّها في موضعِ مفعولٍ ثانٍ لعرفتُ ، وزيدًا مفعولٌ أوّلُ ، و(عرفت)(٤) هنا مضمّنةٌ معنى (علمتُ) تتعدّى إلى اثنين بمنزلتها ، وهو قولُ ابنِ أبي العافية.(٥)

وأجودُ هذه الأقوالِ القولُ الثاني .

وإن كان الفعلُ ممّا يتعدّى إلى واحدٍ بحرفِ جرٍّ كقوله تعالى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ)(٦) لأنّ (ينظرون) كما تقدّم يتعدّى إلى واحدٍ بـ(إلى) فإلى الإبل هو معمولُ (ينظرون) وينبغي أنْ تجري في الجملة بعده الأقوالُ الأربعةُ المتقدّمةُ ولا يجري هنا القولُ الخامسُ ، وقد ذكر أبو الفتح بن جنّي هنا أنّ الجملةَ بَدَلٌ(٧) من قولِه (إلى الإبل) . وكذلك قولُه سبحانه :

---

(١) الهمع : ٢/٢٣٨.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٢٢.

(٣) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٤) في الاصل (علمت) وهو سهو.

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل في معرض رده لهذا القول الذي نسبه ابن لب لابن أبي العافية : ١/٣٢٢ : (وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة) . ونسبه السيوطي للفارسي ، واختاره أبو حيان . الهمع : ٢/٢٣٩ ، والمغني : ٢/٤١٨.

(٦) الآية : (١٧) من سورة الغاشية .

(٧) ذكر ذلك أبو حيان في البحر : ٨/٤٦٤ ، ولم ينسبه .

(وإلى السَّماءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وإلى الجِبالِ كَيفَ نُصِبَتْ ، وإلى الأَرْضِ كَيفَ سُطِحَتْ)(١) ، ولم يبيّن أبو الفتح هلْ ذلك من بَدَلِ الاشتمالِ أو مِنْ بَدَلِ الشَّيْءِ من الشَّيْءِ ؟ والأقوالُ الأربعةُ جاريةٌ هنا كما تَقَدَّمَ .

---

(١) الآيات : (١٨ - ١٩ - ٢٠) من سورة الغاشية .

بَابُ مَا تتعدّى إليه الأفعالُ المتعدّيةُ وغيرُ المتعدّيـــة

النّظرُ في هذا الباب في مقدّمةٍ وأربعةِ فُصُولٍ .

أمّا المقدّمةُ فهي أنّ الأفعالَ كُلّها متعدّيها وغير متعدّيها تنصِبُ ثمانيةَ أشياءَ: المَصْدَر ، وظَرْف الزّمانِ ، وظَرْف المكانِ ، والحَال ، والتّمييز ، والمُستثنــــى ، والمفعُول مَعَهُ ، والمَفْعُول من أجلِه . وكلّها ينصِبُهُ الفعلُ بغيرِ واسطةٍ إلّا المستثنى والمفعول معه .

أمّا المستثنى فينصِبُهُ بواسطةِ (إلّا) نحو : قَامَ القَومُ إلّا زيداً ، فـ(زيـــداً) منصوبٌ بـ(قَامَ) على رأيِ سيبويه و(إلّا) واسطةٌ بينهما وَصّلَتْ الفِعلَ الأوّلَ إلـــى الاسمِ الذي بعدها فنصبَه.(١)

وأمّا المفعولَ معه فينصِبُه أيضًا الفعلُ بوساطةِ الواوِ الّتي هي بمعنى (مَـــع) نحو : قُمتُ وزيداً ، فزيداً منصوبٌ بقمتُ والواوُ واسطةٌ بينهما(٣) موصّلةٌ على ما تقــدّم في (إلّا) والواوُ بمعنى (مع) كأنّكَ قلتَ : مَعَ زيدٍ .

وهذه الثمانيةُ على قِسمين : قِسمٌ يطلبُهُ الفعلُ على اللّزوم وهو الأربعةُ الأُوَلُ : المصدر ، وظَرف الزّمان ، وظَرف المكانِ ، والحال ، فهذه الأربعةَ وإن لم تُذْكَـر فالفعلُ يقتضيها ويطلبُها .

أمّا المَصْدَر فإنّ الفِعلَ يَدُلّ عليه بحروفِهِ ، ولِذلِكَ لا تختلفُ دلالتُهُ عليه عنــد

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ١/ ٢٦٠ فمابعدها .
وللنحاة خلاف في العامل في الاسم المنصوب بعد (الا) حصره الشيخ محمـــد محي الدين عبد الحميد في ثمانية أقوال . انظرها في عدة السالك : ٢/ ٢٥٤ - ٢٥٥ . وانظر أيضا المقتضب : ٤/ ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٣) هذا هو رأي البصريين . وذهب الكوفيون الى أنّ المفعول معه منصوب علـــى الخلاف. انظر الانصاف : ١/ ٢٤٨ فما بعدها ، والأشموني : ٢/ ١٣٤ - ١٣٥

اختلافِ صيغِهِ ، تقولُ : قامَ ، ويقومُ ، وقُمْ ، ودلالةُ هذه الصِّيَغِ على القِيامِ الَّذى هو المَصْدَرُ واحدةٌ غيرُ مختلفةٍ .

والأفعالُ عند البصريين / مشتقَّةٌ(١) من مصادِرِها ، أىْ مأخوذةٌ منها ، وعكَسَ (٥٢/أ) ذلك الكوفيُّونَ فجعلوا المَصادِرَ مشتقَّةً من الأفعالِ .

وأمَّا الزَّمانُ فإنَّ الفعلَ يَدُلُّ عليه بصيغتِهِ وشَكْلِهِ ، ولذلك تختلفُ دلالتُهُ عليه عند اختلافِ صيغِهِ ، تقولُ : (قامَ) فيدلُّ على زمانٍ ماضٍ ، و(قُمْ) فيدلُّ على زمانٍ مستقبلٍ ، و(يَقُومُ) فيدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ ، لأنَّهُ مبهمٌ بينهما ، وقَدْ لا تختلفُ دلالتُهُ على الزَّمانِ عند اختلافِ صيغِهِ لعارضٍ يَعرِضُ نحو : إن قُمتَ قُمتُ ، وإنْ تَقُم أَقُمْ ، فالماضى والمضارعُ هنا وإن اختلفتْ صيغُهُما لم تختلفْ دلالتُهُما على الزَّمانِ ، لأنَّهما لا يدلَّانِ إلَّا على زمانٍ مستقبلٍ لأجلِ (إنْ) الشَّرطية ، لأنَّ أدواتِ الشَّرطِ تعيِّنُ الأفعالَ بعدها للاستقبالِ مطلقًا ، وكذلك الفعلان بعد (إذا) يدلَّانِ على الاستقبالِ مطلقًا نحو : إذا قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، وإذا يَقُومُ زيدٌ يَقُومُ عمروٌ .

وأمَّا المكانُ فإنَّ الفعلَ يَدُلُّ عليه بالالتزامِ ، لأنَّ كلَّ فعلٍ لابُدَّ له من مكانٍ يَقعُ فيه ، فصارَ كُلُّ فعلٍ يستلزمُ مكانًا .

وأمَّا الحالُ فإنَّ الفعلَ أيضًا يستلزمُهُ ، إذ لابُدَّ أنْ يكونَ وقوعُهُ فى حالةٍ مـا ، أو يكون على صفةٍ يكون عليها الذى أوقعَهُ .

والقِسمُ الثَّانى يطلبُهُ الفعلُ على غيرِ اللزومِ ، وهو الأربعةُ الباقيةُ .

أمَّا التَّمييزُ منها فقد لا يكونُ فى الكَلامِ شىءٌ مبهمٌ فيحتاجُ إليه . وأمَّا المستثنى فقد لا يكونُ فى الكَلامِ ما يستثنى منه . وأمَّا المفعولُ معَهُ فقد لا يكونُ أيضًا فى الكَلامِ

---

(١) القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل أو المصدر ، من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر الانصاف : المسألة (٢٨) ، والجمل : ٤٤ ، والكتاب : ٣٥/١ ، والايضاح للفارسى : ١٦٨/١ .

مُصَاحِبٌ في فعلِهِ . وأَمَّا المفعولُ من أجلِهِ فقد يكونُ أيضًا الفَاعِلُ نائمًا أو ساهِيًا أو مجنونًا ، فلا يكونُ لفعلِه سَبَبٌ ، فهذه الأربعةُ قد يكونُ من الأفعالِ ما يطلبُهَا ، وقد يكونُ أيضًا منها مالا يحتاجُ إلى شيءٍ منها ولا يطلبُهُ .

والكَلَامُ في هذا الباب إنَّما هو في الأربعةِ الأُولِ ، وأَمَّا الأربعةُ الباقيةُ فقد وَضَعَ أبو القاسم لِكُلِّ واحدٍ منها بابًا(١) ، وهناك يُستوفى الكَلَامُ عليها إنْ شاءَ اللهُ فيتكلَّم هنا على الأربعةِ الأُولِ في أربعةِ فُصُولٍ .

---

(١) انظر الجمل ص : ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ .

الفَصْلُ الأَوَّلُ : في المَصْدَرِ

وُيسَمَّى مفعولاً مطلقاً ، وفيه ستُّ مَسَائِل :

المسألةُ الأُولى : في حَدِّهِ .

والمَصْدَرُ عند النَّحويين عبارةٌ عن اسمِ الحَدَثِ أو ما نَابَ مَنَابَهُ ، المنتصِبُ بفعلٍ من لفظِهِ أو من معناه ، بياناً أو توكيداً .

فقولهم (عن اسمِ الحَدَثِ) أيْ : عن الاسمِ الَّذى يَقَعُ على الحَدَثِ ، والحَدَثُ هنا هو المعنى الصَّادِرُ عن الفَاعِلِ ، والاسمُ الَّذى يَقَعُ على / ذلك المعنى هو المَصْدَرُ. (٥٢/ب)
نحو : (قِيَام) فإنّه اسمٌ لانتصاب قامةِ الفَاعِلِ ، وهذا المعنى هو الحَدَثُ .

وقولهم (أو ما نَابَ مَنَابَهُ) مثاله قوله تَعالى : (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ منهما مائةَ جَلْدَةٍ)(١) فمائةٌ منصوبةٌ على المَصْدَرِ ، لأنَّها أُرِيدَ بها عدَّ الجَلَدَاتِ ، وَنابَتْ مَنَابَ لفظِ (جَلَدَاتٍ) .

وقولهم (المنتَصِبُ) لا يعربُ هذا الاسم مصدراً حَتَّى يكونَ منصوباً ، فإن كَانَ مرفوعاً أو مخفوضاً لم يعربْ ذلكَ الإعرابَ كقوله تَعالى : (فَإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)(٢) فـ (نَفْخَةٌ) مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعِلُه بنفخ .

وقولهم : (بفعلٍ من لفظِهِ) نحو : قَامَ زيدٌ قِيَاماً ، فـ (قِيَاماً) منتصبٌ بقَامَ الَّذى هو من لفظِ قِيام .

وقولهم (أو مِنْ معناه) مثالُه قولُ الشَّاعِرِ :-

وَيوماً على ظَهْرِ الكَثِيبِ تَعَذَّرَتْ عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لم تَتَحَلَّلِ (٣)

---

(١) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٢) الآية : (١٣) من سورة الحاقة .

(٣) من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة .
الكثيب : الرمل المتجمع المرتفع على غيره . تعذّرت : امتنعت . لم تحلّل : اى لم تقل ان شاء الله تعالى .
انظره في ديوانه : ١٢ ، وجمهرة أشعار العرب : ١/ ١٣٦ ، والمساعد : ١/ ٤٦٧ ، والدرر : ١/ ١٦١ .

فـ(حَلْفَةً) مَصْدَرٌ منتصبٌ بـ(آلَيْتُ) لأَنَّهُ بمعنى (حَلَفْتُ) فصحَّ أَنْ ينصبَهُ وإن كان ليس من لفظِهِ .

فأَمَّا إن كان هذا الاسمُ منتصبًا بفعلٍ لا من لفظِهِ ولا من معناه ، فإنَّه لا يعربُ حينئذٍ مصدرًا نحو : كَرِهْتُ قِيامَكَ ، فقيامُكَ مفعولٌ بـ(كَرِهْتُ) لأنَّ (كَرِهْتُ) ليس من لفظِ القِيامِ ولا من معناه .

وقولهم (بيانًا أو تأكيدًا) مثالُ البَيانِ : ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا شَديدًا ، ومثالُ التَّأكيدِ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، لأَنَّهُ لم يفهمْ من المَصْدَرِ إلاَّ ما فُهِمَ من الفِعلِ فهو مؤكِّدٌ ، فالمؤكِّدُ هو ما ساوَى معناهُ معنى فعلِهِ النَّاصبِ له ، ويُسمَّى مُبهمًا .

والمبيِّنُ : ما زادَ معناه على معنى فعلِهِ ، وهو على ضَرْبَيْنِ : مُختصٌّ ومعدودٌ .

فالمختصُّ هو النَّكرةُ الموصوفةُ نحو : قُمتُ قِيامًا سَريعًا ، وضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا شَديدًا والنَّكرةُ المضافةُ نحو : ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبَ شُرطيٍّ ، والمعرَّفُ مطلقًا نحو : ضَرَبْتُ زيدًا الضَّربَ ، وضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبَ الشُّرطيِّ .

والمعدودُ هو ما أَفادَ بيانَ العَدَّةِ نحو : ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبةً وضَرْبَتَيْنِ .

المسألةُ الثَّانيةُ :

في الأَسماءِ الَّتي ليستْ بمصادرَ ، ولكنَّها تقومُ مَقامَ المَصْدَرِ الَّذي هو الحَدَثُ .

أَمَّا المبهمُ فلا يقومُ غيرهُ مَقامَه . وأَمَّا المختصُّ فيقومُ مَقامَه (كُلٌّ وبَعضٌ) مضافتين إلى المصدرِ نحو : ضَرَبْتُ زيدًا كُلَّ الضَّربِ ، وضربتُه بعضَ الضَّربِ ، قالَ تعالى : (إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ)(١) فـ(كُلَّ) مصدرٌ لإضافتها إلى المصدرِ الَّذي هو (مُمَزَّقٍ) .

والثَّالثُ(٢) (أيٌّ) مضافةً إليه أيضًا نحو قولك : ضَرَبْتُ زيدًا أيَّ ضَرْبٍ ، وكقوله سبحانه : (أيَّ مُنقَلَبٍ ينقَلِبُونَ)(٣) . لأنَّها مضافةٌ إلى مصدره الَّذي هو (مُنقَلَبٍ)

---

(١) من الآية : (٧) من سورة سبأ .

(٢) وقد مرَّ (المبهم) وهو الأوَّل ، و(المختص) وهو الثاني . وانظر البسيط : ٣٥٢

(٣) من الآية : (٢٢٧) من سورة الشعراء .

وكذلكَ قولُ الشّاعِرِ :

.... ورضتُ فذلّتْ صَعْبةٌ أيَّ إذْلالِ (١)

كأنّهُ قالَ : فإذلّلتُها أيَّ إذْلالٍ ، فـ(أيّ) أيضًا مصدرٌ / لإضافتِها إلى المَصْدَرِ (٥٣/أ) الّذي هو (إذْلال) .

والرّابعُ : (أفْعَلُ) التي للتّفضيلِ مضافةً إلى المَصْدرِ أيضًا نحو : ضَرَبْتُ زيدًا أشدَّ الضَّربِ . فـ(أشدَّ) مصدرٌ لإضافته إلى الضَّرب .

والخامِسُ : ما كانَ اسمًا لنوعٍ من أنواعِ المصدرِ نحو : رَجَعَ زيدٌ القَهْقرى ، فالقَهْقرَى مصدرٌ لـ(رَجَعَ) لأنّهُ اسمٌ للرّجوعِ إلى خلف ، وهذه الهيئةُ نوعٌ من أنواع الرّجوع ، وكذلك : اشتَمل الصَّمّاءَ ، وقَعَدَ القُرفصاءَ (٢) ، فالصّمّاءُ مصدرٌ ، لأنّه اسمٌ لنوعٍ من أنواعِ الاشتمالِ ، وكذلك القُرفصاءُ مصدرٌ ، لأنّه اسمٌ لنوعٍ من القُعُودِ . وقد نَصَّ سيبويه (٣) على أنّ هذه الأسماءَ ونحوها منصوبةٌ بالفعلِ الّذي قبلها ، لأنّها ترجع إلى معناه .

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس وصدره :

وَصِرْنَا إلى الحُسْنَى وَرَقَّ كَلامُنا ....

رضت فذلّت : المعنى لينتها بالكلام والمداراة ، ويروى (فَصِرْنا) وصعبةٌ بالرفع أيضًا .

والشاهد في : ديوانه : ٣٢ ، والمقتضب : ١/ ٧٤ ، والمحتسب : ٢/ ٢٦٠ ، والبسيط : ٦١٨ ، والخزانة : ١/ ٢٨ ، ١٥٨ ، ٤/ ٢٤ - ٢٥ .

(٢) الصّماء : أن يلقي الرجل طرف ردائه الأيمن على عاتقه الأيسر ، والقرفصاء : أن يقعد الإنسان على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب .

(٣) قال سيبويه : ١/ ٣٥ : (... فمن ذلك : قَعَدَ القُرْفُصاءَ ، واشتَمَلَ الصَّمّاءَ ، ورَجَعَ القَهْقرى ، لأنّه ضَرْبٌ من فِعلِه الذي أُخِذَ منه) .

وانظر الايضاح : ١/ ١٦٨ ، والبسيط : ٣٥١ .

ومِمَّا يحتملُ أَنْ يكونَ من هذا الخامسِ الأسماءُ الَّتي تُطلقُ على الصّلوات إذا كانت منصوبةً بعد فعلٍ من لفظِ الصَّلاةِ ، نحو : صلَّيتُ الظُّهْرَ ، وصلَّيتُ العَصْرَ ، وصلَّيتُ المغربَ ، وصلَّيتُ العِشاءَ ، وصلَّيتُ الصُّبحَ ، فهذه الأسماءُ المنصوبةُ يجوزُ فيها وجهانِ :

أحدُهما : أَنْ تجعلَ اسماً للصَّلاةِ الموقّتةِ في تلك الأوقاتِ فتعربُ على هذا مصادرَ ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها اسمٌ للنّوعِ مِمَّا يقتضيه الفعلُ الَّذي قبله بحروفه، مثل : رجعَ القَهْقرى وما ذُكِرَ معه ، كأنَّكَ قُلتَ : صلَّيتُ الصَّلاةَ المفروضةَ في وقتِ كذا ، كما كانَ القَهْقرى بمنزلةِ رجعتُ الرَّجوعَ الذي من صفتِهِ كذا .

والوجْهُ الثَّاني : أَنْ تكونَ اسماً للأوقاتِ الَّتي فُرِضَتْ فيها تلك الصَّلوات ، فتعربُ على هذا ظروفَ زمانٍ ، كأنَّكَ قلتَ : صلَّيتُ في الظُّهرِ صلاتَهُ المفروضةَ فيه ، وكذلك صلَّيتُ في العَصْرِ ، وهذا الوجْهُ الثاني ظاهرُ مذهبِ سيبويه ، لأنَّه جعَلَ الظُّهْرَ في قولِهِ : هذه الظُّهرُ ، اسماً للوقتِ من حيثُ جعلَه على حذفِ مضافٍ ، وقدَّرهُ : هذه صلاةُ الظُّهرِ.(١)

السَّادِس : ضميرُ المصدَرِ نحو : قُمتُه ، تريدُ قمتُ القِيامَ ، فالضَّميرُ مصدرٌ لأنَّه يعودُ على المصدرِ المفهومِ من الفعلِ ، وكذلك : ضربتُهُ زيداً ، تريدُ : ضربتُ الضَّربَ زيداً ، ومن هذا قوله تعالى : (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ)(٢) على قراءةِ ابنِ عامرٍ(٣) بكسر الهاء ، فهي ضميرُ المصدرِ المفهومِ من (اقتدِ) أيْ : اقْتَدِ الاقتداءَ ، وأمّا على

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢١٥ .

(٢) من الآية : (٩٠) من سورة الانعام .

(٣) ابن عامر الدمشقي عبد الله أبو عمران اليحصبي (٨ - ١١٨ هـ) امام أهل الشام في القراءة ، واليه انتهت مشيخة الاقراء فيها . وأحد القراء السبعة . انظر ترجمته في طبقات ابن الجزري : ١/ ٤٢٣ .

قراءة الاسكان (١) فهي هاءُ السّكتِ التي تلحقُ آخرَ الكلمةِ في الوقفِ لبيانِ الحركةِ ، كالهاءِ في : (ماليه ، وسُلطانيه ، وكتابيه) ومثالُ الآية أيضًا البيتُ المتقدّم في الباب قبل هذا :

هَذا سُراقةُ للقرآنِ يدرُسُهُ .... (٢)

فالهاءُ في (يدرُسُهُ) مَصدرٌ لأنّها ضميرُ الدّرسِ المفهوم من يدرُسُ.

السّابعُ : اسمُ الإشارةِ الموصوفِ بالمصدرِ نحو : ضَربتُ زيدًا ذاكَ الضّربَ ، وقمتُ هذا القيام .

/ الثّامنُ : ما كانَ مضافًا إليه المَصدرُ في التّقديرِ نحو : ضَربتُ زيدًا سَوطًا (٣) ، (٥٣/ب)
فسَوطًا مَصدرٌ منصوبٌ بضربتُ ، لأنّ المصدرَ مضافٌ إليه في التّقدير ، والأصلُ : ضَربتُ زيدًا ضَربةَ سَوطٍ ، فحذفَ المَصدرُ الّذي هو (ضَربةَ) وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه وهو (سَوط) فصارَ يعربُ بإعرابِه ، وقد جعَلَ ابنُ جنّي من هذا قولَ الشّاعرِ :

أَلمْ تغتمِضْ عيناكَ ليلةَ أرمَدَا ... وبِتَّ كما باتَ السّليمُ مُسَهّدا (٤)

---

(١) وقراءة الاسكان على اثبات هاء السكت في (اقتده) وقفا على الأصل متفق عليها ، واختلفوا في اثباتها وصلا فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر. وقرأ بحذف الهاء وصلا ، حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وقرأ الباقون باثبات الهاء في الوصل .

انظر حجة القراءات : ٢٦٠ ، والاتحاف : ٢١٣ .

(٢) تقدم البيت في ص : ١٩٣ .

(٣) انظر الهمع : ٣/ ١٣٠ .

(٤) من الطويل للأعشى من قصيدة يمدح بها النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الاسلام فصدّته قريش. والسليم : اللديغ .

وانظره في ديوانه : ١٣٥ ، ويروى عجزه فيه :

وعادك كما عاد السليم المسهدا

وهو من شواهد الخصائص : ٢/ ٣٢٢ ، والمحتسب : ٢/ ١٢١ ، والمغني : ٢/ ٦٢٤ ، والأشموني : ٢/ ١١٤ .

فجعل (ليلةَ) مصدرًا منصوبًا بتختمض على حذف مضافٍ ، أى : اغتماض ليلة أرمد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فصار يعرب بإعرابه كقولك : ضربتُ زيدًا سوطًا .

وقد ذكر ابن عصفور أنّ صفة المصدر إذا حُذف وأُقيمت مقامه تعرب بإعرابه (١) فتكون مصدرًا نحو : ضربْتُ زيدًا شديدًا ، فشديدًا عنده مصدرٌ لأنَّه صفةٌ للمصدر المحذوف قامت مقامه ، والتقدير : ضربْتُ زيدًا ضربًا شديدًا .

ومذهب سيبويه (٢) خلاف هذا أنّ هذه الصّفة إنّما تُعرب حالًا من المصدر الذى يقتضيه الفعل ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ عنده مصدرًا ، وقولُ سيبويه هو الصَّحيح .

وأمّا المعدود فتقومُ مقامه أسماءُ العدد إذا فُسِّرت بالمصدر نحو قوله سبحانه : (فاجلدوهم ثمانين جلدةً) (٣) ، فثمانين مصدرٌ لأنَّه عددٌ للمصدر ، و(جلدةً) تمييزٌ وتفسيرٌ له ، وقوله تعالى : (فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ) (٤) فمائةُ مصدرٌ ، لأنّه عددٌ مفسّرٌ بالمصدر الذى أُضيف إليه وهو (جلدة) .

المسألة الثّالثة : فى النّاصب للمصدر وحكمه معه .

وهو الفعل أو الصّفة الجارية مجراه أو المصدر المقدّر بـ(أنْ) والفعل ، فمثالُ الفعل : ضربْتُ زيدًا ضربًا ، فضربًا مصدرٌ منصوبٌ بضربْتُ . ومثالُ الصّفةِ : أنا ضاربٌ زيدًا ضربًا ، فضربًا مصدرٌ منصوبٌ بالصّفة التى هى (ضاربٌ) وكذلك : زيدٌ مضروبٌ ضربًا ، فضربًا مصدرٌ منصوبٌ بالصّفة التى هى (مضروبٌ) وكذلك أيضًا : أنا ضرّابٌ زيدًا ضربًا ، فضربًا منصوبٌ بضرّاب . ومثالُ المصدر المقدّر بأنْ والفعل : أعجبنى ضربُك زيدًا ضربًا ، فضربًا مصدرٌ منصوبٌ بضربِ الأول ، لأنّه مقدّرٌ بـ(أنْ) والفعل والتّقدير : أعجبنى أن ضربت زيدا ضربا .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة النور .

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

والأكثرُ في المصدرِ أنْ يكونَ جاريًا على فعلِهِ النَّاصِبِ له وملاقيًا له في الاشتقاق نحو : أكرمتُ زيدًا إكرامًا ، فإكرامًا جارٍ على (أكْرَمْتُ) لأنَّ (أكْرَمْتُ) وزنُهُ (أفعلْتُ) و (أفعلْتُ) القياسُ أنْ يكونَ مصدرُهُ على وزنِ (إفْعَالٍ) كإكْرامٍ .

ومعنى ملاقاتِهِ له في الاشتقاق : أنْ يكونَ المصدرُ من لفظِ النَّاصِبِ له ، كالإكْرام مع (أكْرَمَ) لأنَّهُ من لفظِهِ ، وقد يكونُ المصدرُ غيرَ جارٍ على فعلِهِ النَّاصِبِ له ، ويكونُ / (٥٤/أ) أيضًا غيرَ ملاقٍ له في الاشتقاق ، لكن يلاقيهِ في المعنى ، فمثالُ المصدرِ الَّذي ليس بجارٍ على الفعلِ النَّاصِبِ له قوله تعالى : (واللَّهُ أنْبَتَكُم مِنَ الأرْضِ نَبَاتًا)(١) فنباتًا مصدرٌ منصوبٌ بأنْبَتَ وهو غيرُ جارٍ عليه ، لأنَّ (نَبَاتًا) وزنُهُ (فَعَال) وليس القياسُ في مصدرِ (أَفْعَلَ) إلاَّ أنْ يكونَ على (إفْعَال) كما تقدَّمَ ، فالجاري على (أنْبَتَ) إنَّما هو (إنْبَات) ، و (نَبَات) جارٍ على (نَبَتَ)(٢) ، وكذلك أيضًا قولُهُ سُبْحَانَهُ : (وَتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلاً)(٣) فَتَبْتِيلاً مَصْدَرٌ منصوبٌ بتَبَتَّلْ ، وليس بجارٍ عليه ، لأنَّ (تَفَعَّلَ) قياسُ مصدرِهِ (تَفَعُّلٌ) ، فَتَبَتَّلَ مصدرُهُ الجاري عليه (تَبَتُّلٌ) كـ (تَكَرَّمَ : تَكَرُّمًا) . وأمَّا (تَبْتِيل) فمصدرُ (بَتَّلَ) كـ (سَلَّمَ : تَسْلِيمًا) . وكذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ :

فإمَّا تَشْكُروا المَعْرُوفَ مِنَّا ... وإنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنا عِوَادَا(٤)

ويروى : (تعاوَدْنا عِوادًا) بالدَّال ، فَعِوادًا مصدرٌ منصوبٌ بتَعَاوَدْنا ، وليس جاريًا عليه ، لأنَّ (تَفَاعَلَ) مصدرُهُ (تَفَاعُلٌ) كـ (تَقَاتَلَ : تَقَاتُلاً) ، و (فِعَالٌ) مصدرُ (فَاعَلَ) كـ (قَاتَلَ : قِتَالاً) ، فَعِوَادًا مصدرُ (عَاوَدَ) وكذلك أيضًا قولُ الآخرِ :

---

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) انظر التبيان : ٢/١٢٤٧ ، والبيان : ٢/٤٦٩ ، ٤٧٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٤) من الوافر ، لشقيق بن جزء من قصيدة في فرحة الأديب . وقبله

سرحت على بلادكم جيادي ... فأدَّت منكم كُومًا جِلادا

ويروى صدر البيت : بما لم تشكروا المعروف عندي .

انظر المحتسب : ١/١٨٢ ، والخصائص : ٢/٣٠٩ ، ٣/٢١ ، البيان : ٢/٤٧٠ والاقتضاب : ٤٧٧ ، وفرحة الأديب : ٤٩ وفيها (تعاودنا عوادا) بالدال المهملة .

وخَيْرُ الأمرِ ما اسْتَقبلْتَ مِنْهُ ... وليْسَ بأنْ تتَبَّعَهُ اتِّباعَا (١)

فاتِّباعًا مَصْدَرُ (اتَّبَعَ) لا مَصْدَرُ (تتبَّعَ) وإنَّما مَصْدَرُ (تتبَّعَ) : (تَتَبُّعٌ) كما تقدَّم في (تَبَتَّلَ) .

وبعضُ النَّحويين يَحْمِلُ هذا المَصْدَرَ في هذا ونحوه على أنَّه ليس منصوبًا بالفعل الأوَّل ، وإنَّما هو منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يجري المصدرُ عليه حُذِفَ لدلالةِ الأوَّلِ عليه (٢) والتَّقديرُ في الآيةِ الأولى : (واللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ فنبتُّم نَبَاتًا) فَنَبَاتًا مَصْدَرٌ منصوبٌ بِنَبَتُّم هذا المقدَّرِ لا بأَنْبَتَكُم ، وحُذِفَ لدلالةِ (أَنْبَتَكُم) عليه ، وكذلك في الآيةِ الثَّانية وهي قولُهُ سبحانَهُ : (وَتَبَتَّلْ إليهِ تَبْتِيلًا) (٣) التَّقديرُ : (وَتَبَتَّلْ إليه بتِّلْ نَفْسَكَ تَبْتِيلًا) فتَبْتِيلًا منصوبٌ (بِبَتِّلْ) المقدَّرِ لا بِتَبَتَّلْ ، وكذلك التَّقديرُ فيما أشبه الآيتين .

ومثالُ المصدرِ الذي ليس بملاقٍ لفعلِه في الاشتقاقِ ما تقدَّمَ من قولِ الشَّاعر :

.... وآلتْ حَلْفَةً لم تَتَحَلَّلِ (٤)

فَحَلْفَةً مصدرٌ منصوبٌ بآلتْ ، وليس بملاقٍ له في الاشتقاقِ ، لأنَّه ليس من لفظِه ولكنَّه ملاقٍ له في المعنى ، لأنَّ معناهما واحدٌ ، و(آلتْ) معناه : حَلَفَتْ . ومنه

---

(١) من الوافر للقطاميّ .
والشاهد في ديوانه : ٤٠ ، والكتاب : ٤/ ٨٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٢/ ٢٩٠ - ٥١٢ ، والمقتضب : ٣/ ٢٠٥ ، والخصائص : ٢/ ٣٠٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ١٤١ ، والاقتضاب : ٤٧٧ ، وشرح المفصل : ١/ ١١١ ، والخزانة : ١/ ٣٩٢ .

(٢) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، ونقل السيوطي في الهمع أنّه مذهب المبرد وابن خروف . وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، وهو اختيار ابن مالك ، وعزاه ابن يعيش إلى المبرد والسيرافي . انظر المقتضب : ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، وشرح المفصل : ١/ ١١٢ ، والهمع : ٣/ ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٥٤ - ٦٦٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٤) تقدم تخريج البيت في ص : ٢٢١ .

قوله سبحانه : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَائِهِم) (١) أي : يحلفون . وبعض النحويين أيضًا يَنصب هذا بفعلٍ آخرَ من لفظِ المصدرِ لا بالفعلِ الأوّلِ والتقديرُ : حلفتُ حلفةً ، وعلى الأوّلِ أكثرُ النحويين ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه (٢) . ومثلُ البيتِ أيضًا قولُك : جلسَ زيدٌ قعودًا ، وقعدَ زيدٌ جلوسًا ، فقعودًا ليس بملاقٍ في الاشتقاقِ لجلس ، وكذلك جلوسًا غيرُ ملاقٍ لقعد ، لكن الملاقاة في المعنى خاصّةً .

المسألةُ الرّابعةُ : في أقسامِ المصدرِ / بالنّظرِ إلى التّصرّفِ والانصرافِ . (٥٤/ب)

والمصادرُ بهذا النّظرِ أربعةُ أقسامٍ :

قسمٌ لا يتصرّفُ ولا ينصرفُ ، وذلك (سُبحانَ) إذا جعلتَه علمًا غيرَ مضافٍ نحو قولِ الشّاعرِ :

أقولُ لمّا جاءني فخرُهُ ... سُبحانَ مِن علقمةَ الفاخرِ (٣)

أي : البراءةُ من علقمةَ ، فسُبحانَ هنا اسمٌ علمٌ لمعنى البراءةِ ، وهو حيثُ وقعَ مصدرٌ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يظهرُ أبدًا تقديرُه : (سَبَحْتُ سُبحانَ) بالتّخفيف ولم يستعمل ، وبعضُهم يقدّره (سبّحتُ) بالتّشديد ، وإنّما هذه تفسيرُ معنى ، والمخففُ هو النّاصبُ لا غيرُه .

وقسمٌ يتصرّفُ ولا ينصرفُ ، وذلك ما في آخرِه ألفُ التّأنيثِ الممدودةِ أو المقصورةِ

---

(١) من الآية : (٢٢٦) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٤/ ٨١ ، ٨٢ .

(٣) من السريع للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة هجا بها علقمة بن علاثة العامري الصحابي رضي الله عنه ، ومدح ابن عمه عامر بن الطفيل .
ويروى الفاجر مكان الفاخر وهو المنقاد للمعاصي .
انظر : ديوانه : ٧٢ ، والكتاب : ١/ ٣٢٤ ، ومجاز القرآن : ٢/ ١٢٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٤٧ ، ٢/ ٢٥٠ ، والخصائص : ٢/ ١٩٨ ، وشرح المفصل : ١/ ٣٧ - ١٢٠ ، وحواشيه للشلوبين : ٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٥٩ ، واللسان (سبح) والخزانة : ٢/ ٤١ .

والعَلَمُ الَّذِى فى آخره تاءُ التَّأنيث. مِثَالُ الممدودة : كِبْرياءُ ، وبَاسَاءُ ، وضَـــرَّاءُ .
وَمِثالُ المقصورةِ : دَعْوَى ، وذِكْرَى ، ورُجْعَى ، وَمِثَالُ العَلَمِ الَّذى فى آخرِه تَاءُ التَّأنيثِ:
(بَرَّة) اسمًا عَلَمًا للبَرورِ كقول الشَّاعِرِ :

إنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَــا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَــارِ (١)

أَيْ : فَحَمَلْتُ أَنَا البِرَّ واحْتَمَلْتَ أَنْتَ الفُجُورَ ، (فَبَرَّةُ) مفعولٌ بِحَمَلْتُ ، و (فَجَارِ) مفعولٌ باحْتَمَلْتَ وهو مَبْنِىٌّ .

وقسمٌ ينصَرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ نحو : سُبْحَانَ اللهِ ، أَىْ : بَرَاءَةُ اللهِ من الشَّرِّ ، وَمَعَاذَ اللهِ أَىْ : اسْتَعِيذُ باللهِ اسْتِعَاذَةً ، وَرَيْحَانَ اللهِ ، أَىْ : اسْتِرْزَاقَهُ ، وغُفْرانَ اللّـهِ ، أَىْ : اسْتِغْفَارَهُ ، وَحِجْرًا ، أَىْ : تَحريمًا لذلك وَبَرَاءَةً منه . قَالَ تَعَالى : (وَيَقُولُــونَ حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أَىْ : حَرَامًا مُحرَّمًا أَنْ تكونَ لَهُم البُشْرَى . و (لَبَّيْكَ) ومعنـــاهُ : إجابَةً بعد إجابةٍ (٣) ، و (سَعْدَيْكَ) ومعناهُ : اسْعَادًا بعد اسْعَادٍ ، أَىْ : متابعةً لَكَ بعد متابعةٍ ، و (حَنَانَيْكَ) أَىْ : تَحَنُّنًا بَعْدَ تحنُّنٍ ، والتَّحنُّن : الرحمـــةُ والاشفاقُ ، و (هَذَاذَيْكَ) أَىْ : هَذًّا بعد هَذٍّ ، والهَذُّ : هو السُّرعةُ ، وَدَوَالَيْكَ ، أَىْ : مُداولةً بعد مُداولةٍ . وأجازَ سيبويه فى (هَذَاذَيْكَ) و (دَوَالَيْكَ) وَجْهَيْـنِ :

---

(١) من الكامل للنابغة يخاطب زرعة بن عمرو الكلابى ، وكان قد عرض على النابغـــة وعشيرته وبنيه أن يغدروا ببنى أسد وينقضوا حلفهم ، فأبى النابغة وجعـــل النابغة خطته فى الوفاء (برّة) وخطة زرعة لما دعاه اليه من الغدر ونقـــض الحلف (فجار) .

والشاهد فى : ديوانه : ٥٥ ، والكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، وشرحه للسيرافى : ١/ ١٢١ ، ٤/ ٤١٧ ، والتبصرة : ٢/ ٥٦٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/ ١١٣ ، والخصائص ٢/ ١٩٨ ، ٣/ ٢٦١ ، والجمل : ٢٣٤ ، والمخصص: ١٧/ ٦٤ - ٦٥ ، وشـــرح المفصل : ١/ ٣٨ ، ٥/ ٥٣ ، واللسان (برر - فجر) والأشمونى : ١/ ١٣٧ ، والخزانة : ٣/ ٦٥ .

(٢) من الآية : (٢٢) من سورة الفرقان .

(٣) والصواب : أقيم على اجابتك اقامة بعد اقامة .

أنْ يكونا منصوبين على المصدر كما ذكرنا ، وأنْ يكونا منصوبين على الحال (١) .

ومن هذا القسم أيضًا : عَمْرَكَ اللّهَ ، وقعْدَكَ اللّهَ (٢) ، أمّا (عَمْرَكَ) فإنّه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وهو : (عَمَّرْتُكَ) والأصلُ : عَمَّرْتُكَ اللّهَ تعميرًا ، ومعناه : سألتُكَ بتعميرِكَ اللّهَ ، أيْ : بإقرارِكَ له بالعُمْرِ ووصفِكَ له به ، والعُمْرُ هو : البقاءُ ، كأنّكَ قلتَ : سألتُكَ ببقاءِ اللّهِ ، ثُمّ حذفَ الفعلَ وأُقيمَ مصدرُهُ مقامَهُ مضافًا إلى المفعولِ ، فصارَ : تعميرَكَ اللّهَ ، ثُمّ وضعَ (عَمْرَكَ) المجرّدُ من الزيادةِ موضعَ (تعمير) فصارتْ : عَمْرَكَ اللّهَ .

وأمّا (قِعْدَكَ) فمصدرٌ أيضًا منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ غيرِ مستعملٍ ، ومعناه : سألتُكَ بقعْدَكَ اللّهَ ، أيْ : بوصفِكَ اللّهَ تعالى بالثباتِ والدّوامِ ، وهو مشتقٌّ من القواعدِ التي هي الأُصولُ (٣) .

وقسمٌ يتصرّفُ وينصرفُ ، وهو ما عدا ما ذكرَ نحو : ضَرْبٍ وقيامٍ ، وقعودٍ ، ومن هذا القسم / : معاذَ اللّهِ ، الّذي ليس بمعنى الاستعاذةِ بل مصدرُ (عاذَ يعوذُ) ، (٥٥/أ) وغفرانَ اللّهِ ، الذي ليس بمعنى الاستغفارِ بل مصدرُ (غَفَرَ يغفِرُ) ، وريحانَ اللّهِ ، الذي ليس بمعنى الاسترزاقِ (٤) بل بمعنى الرزقِ ، كقوله سبحانَه : (فروحٌ وريحانٌ) (٥) .

ومعنى التصرّفِ في جميعِ ما تقدّمَ استعمالُه غيرُ منصوبٍ على المصدريةِ فاعلًا ومفعولًا به ومخفوضًا ، ومعنى الانصرافِ : وجودُ التّنوينِ أو الألفِ واللّامِ أو الإضافةِ إلى ما بعده فالقسمُ الأوّلُ الذي هو (سُبْحَانَ) علمًا ، لا يستعملُ إلّا منصوبًا على المصدريّةِ ، لا يكونُ فاعلًا ولا مفعولًا به ولا غيرَ ذلك سوى النّصبِ على المصدريّةِ ، ولا ينصرفُ أيضًا للعلميةِ وزيادةِ الألفِ والنّونِ في آخرهِ .

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٣٥١ .

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٣٢٣ .

(٣) انظر شرح المفصل : ١/ ١٢٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣٢٢ .

(٥) من الآية : (٨٩) من سورة الواقعة .

والقِسْمُ الثّاني يستعملُ غيرَ منصوبٍ على المصدريَّةِ فاعِلاً وغيرَ ذلك ، لكنَّه لا ينصرفُ إلاّ أنْ تدخُلَ شيئاً منه الألفُ واللاّمُ أو يضافَ إلى ما بعده ، فيصيرُ حينئذٍ منصرفاً متصرِّفاً من القِسْمِ الأخيرِ كقولِهِ سُبْحانَه : (أخذناهُم بالبأساءِ والضّرّاءِ)(١) .

والقِسمُ الثّالِثُ ينصرفُ ولا يتصرَّفُ ، فلا يستعملُ إلاَّ منصوبًا على المصدريَّةِ لا غيرُ .

والقِسمُ الرّابعُ ينصرفُ ويتصرَّفُ ، فيستعملُ غيرَ مصدرٍ منونًا وبالألفِ واللاّمِ ومضافاً إلى ما بعده .

المسألةُ الخامِسَةُ : في المصدرِ المشبَّهِ به .

وهو يلزمُ الاضافةَ نحو : ضَرَبْتُ زيداً ضَرْبَ شُرطيٍّ ، وضَرَبْتُ زيداً ضَرْبَ الأميرِ اللصَّ ، وجَرَيْتُ جريَ الفرسِ . فـ(ضَرْبُ وجَرْيُ) منصوبانِ بالفعلِ الأوّلِ ، وسُمّيَ مشبَّهاً به لأنَّ مرادَكَ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ شرطيٍّ ، وضَرَبْتُ زيداً ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الأميرِ اللصَّ ، وجَرَيْتُ جَرْيًا مِثْلَ جَرْيِ الفرسِ ، وهذا هو الأصلُ ، لكن حُذِفَ المصدرُ الأوَّلُ و(مِثْل) اختصاراً ، ونُصِبَ المصدرُ الذي كان مخفوضًا بالاضافةِ لمّا أُقيمَ مُقامَ المضافِ المحذوفِ ، وصارَ مصدرًا منصوبًا بالفعلِ الأولِ لأنَّه اسمُ المعنى الذي اقتضاه الفعلُ الأوّلُ .

المسألةُ السادِسَةُ : في تثنيةِ المصدرِ وجمعِهِ .

أمّا المعدودُ وهو الذي لحقته تاءُ التّأنيثِ الدّالةِ على الافرادِ . نحو : (ضَرْبَة) فتجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ باتّفاقٍ فتقولُ : ضَرْبَتَين وضَرَباتٍ .

وأمّا الذي ليس بمعدودٍ فإنَّهُ يقعُ على القليلِ والكثيرِ من جِنْسِهِ ، فلا يُثنّى ولا يُجمعُ إلاّ أنْ تختلفَ أنواعُهُ ، فإنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ حينئذٍ مسموعانِ من العربِ نحو : الحلومُ(٢) ، والأشغالِ .

---

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنعام .

(٢) الحلوم : جمع الحلم - بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والعقل . وانظر الكتاب ٣/٦١٦ ، والبسيط : ٣٦١ .

وأختلف النّحويون في جواز القياس على ما سُمِعَ منه على قولين : فأجازه بعضهم وهو مذهب أبي القاسم (١) ، فتقولُ على هذا : ضُرُوبٌ في جمع / (ضَرْبٍ) إذا أردتَ أنواعاً (٥٥/ب) مختلفةً من الضَّرْبِ ، قياساً على قول العرب : (حُلُومٌ وأشْغَالٌ) لما أردتَ من ذلك أنواعاً مختلفةً ، ومنع القياسَ على ذلك كثيرٌ من النَّحويين (٢) وهو ظاهرُ كلام سيبويه (٣) .

وكذلك الخلاف في الأسماءِ الدّالّةِ على الأجناسِ هل يجوزُ تثنيتُها وجمعُها عند اختلافِ أنواعِها قياساً على ما سُمِعَ من ذلك أَمْ لا يقاس على ذلك ؟ فتقولُ عند مَنْ أجاز القياسَ (٤) : (عَسَلانِ) إذا أردتَ نوعين من العَسَلِ ، و (تَمْرانِ) إذا أردتَ نوعين مختلفين من التّمرِ ، وكذلك (عُسُولٌ) إذا أردتَ أنواعاً من العَسَل مختلفةً ، لقول العَرَبِ في الماء المختلفِ الأنواع (مِياهٌ ، وأمْوَاهٌ) ولا يجوزُ ذلك على القولِ الآخر (٥) إلاّ أَنْ يُسْمَعَ من العَرَبِ .

الفَصْلُ الثّاني : في ظَرْفِ الزَّمَانِ

ويُسمّى مفعولاً فيه ، والنّظرُ فيه أيضاً في مسائل :

الأولى : في حَدِّهِ . وهو عند النّحويين عبارةٌ عن اسم الزّمانِ أو ما قامَ مَقامَهُ ، المنتصبِ بفعلٍ أو ما فيه معناه ، على تقديرِ (في) .

وأسماءُ الزّمانِ نحو : الوَقْتُ ، والحِين ، واليَوْم .

---

(١) وعليه ابن مالك . انظر الهمع : ٣/ ٩٧ ، والجمل ص : ٤٥ .

(٢) منهم الشّلوبين . انظر التصريح : ١/ ٣٢٩ ، والهمع : ٣/ ٩٧ ، والأشموني : ٢/ ١١٥ .

(٣) قال سيبويه : ٣/ ٦١٩ : (وأعلم أنّه ليس كُلّ جمعٍ يُجْمَعُ كما أنّه ليس كُلّ مَصْدرٍ يُجْمَعُ كالأشغال والعقول والحُلوم والألباب .)

(٤) وهو مذهب المبرّد والرماني . انظر الهمع : ٦/ ١٢٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه والفارسيّ وعليه الجمهور ، الكتاب : ٣/ ٦١٩ ، والتصريح ١/ ٣٢٩ ، والبسيط : ٣٥٥ ، والهمع : ٦/ ١٢٣ .

وقولهم (أو ما قام مقامه) مثاله : سرت ثلاثة أيام ، فثلاثة ظرف زمان لأنها عدد له ، وكأنك قلت : سرت أياما معدودة .

وقولهم : (المنتصب) لا يعرب ظرف زمان إلا إذا كان منصوبا ، فإن كان مرفوعا أو مخفوضا لم يعرب ذلك الإعراب كقولك : أعجبني يوم الجمعة ، وسرت في يوم الجمعة .

وقولهم (بفعل أو ما في معناه) مثال الفعل : سرت يوما ، وأما ما فيه معناه فنحو قوله سبحانه : (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا) (١) فيوم ظرف منتصب بـ (كأن) لما فيها من معنى التشبيه والمعنى : يشبهون يوم يرونها من لم يلبث إلا زمانا يسيرا جدا كالعشية أو الضحى . وكذلك تقول : زيد في الدار اليوم ، فاليوم ظرف منتصب بالمجرور قبله ، لما فيه من معنى الاستقرار من حيث وقع خبرا ، فكأنك قلت : زيد استقر في الدار اليوم .

وقولهم (على تقدير في) لا يعرب ظرفا إلا إذا كان انتصابه على هذا المعنى كقولك : سرت يوم الجمعة ، لأن المعنى : سرت في يوم الجمعة . فإن كان انتصابه على معنى وقوع الفعل به ، لا على معنى (في) أعرب مفعولا به نحو : أحببت يوم الجمعة ، فيوم مفعول به لأنك لا تريد : أحببت في يوم الجمعة ، وإنما أحببت نفس اليوم ، فبه نفسه تعلق الفعل .

المسألة الثانية : في أقسام أسماء الزمان بالنظر إلى الإبهام والاختصاص والعدد وهي بهذا النظر على أربعة أقسام :

مبهم خاصة وهو ما ليس فيه تعيين ولا عدد ، فلا يقع في جواب (متى) ولا في جواب (كم) نحو : زمان ، ووقت ، وحين ، ألا ترى أنك لا تقول : سرت زمانا ، ولا : سرت وقتا ، جوابا لمن قال لك : متى سرت ؟ لأن (متى) سؤال عن تعيين الزمان ولا تعيين في ذلك . وكذلك لا تقوله جوابا لمن قال لك : كم سرت ؟ لأن (كم) سؤال عن العدد ، ولا عدد في ذلك .

---

(١) من الآية : (٤٦) من سورة النازعات.

ومُختَصٌّ / لا غير ، وهو ما فيه تعيينٌ دون عددٍ نحو : ليلٍ ، ونهارٍ ، ألا ترى (٥٦/أ) أنَّك تقول : سِرْتُ ليلًا ، وسِرْتُ نهارًا ، جوابًا لِمَنْ قال لك : مَتى سِرْتَ ؟ ولا تقول ذلك لِمَنْ قال لك : كَمْ سِرْتَ ؟ لأنَّ (كَمْ) سؤالٌ عن العددِ كما تقدَّم ، ولا عدد في ذلك ، ألا ترى أنَّ في قوله سُبْحانه : (سُبْحانَ الَّذي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا)(١) الاخبار بتعيين زمان الاسراء .

ومعدودٌ خاصَّةً وهو : ما فيه عددٌ دون تعيينٍ ، فيكونُ جوابًا لـ (كَمْ) ولا يكون جوابًا لـ (مَتَى) نحو : يومين ، وثلاثة أيامٍ ، وثلاثين يومًا ، وشهر ، لأنَّك تقول : سِرْتُ يومين ، وسِرْتُ ثلاثةَ أيَّامٍ ، جوابًا لِمَنْ قال لك : كَمْ سِرْتَ ؟ ولا تقولُ ذلك لِمَنْ قال لك : متى سِرْتَ ؟ .

ومختصٌّ معدودٌ وهو : ما فيه التَّعيينُ والعددُ معًا ، فيكونُ جوابًا لـ (مَتَى) ولـ (كَمْ) نحو اليومين وثلاثة الأيَّامِ ، والثلاثين يومًا ، والشَّهر والجمعة والصيف والشِّتاء ، والقيظ ، والربيع ، ومن هذا أيضًا أسماءُ الشُّهور سواءٌ أُضِيفَ إليها لفظُ الشَّهر أمْ لا ، نحو المحرَّم ، وشَهْر رَمَضان ، فهذا ونحوه يُسمَّى مختصًا معدودًا ، ويَقَعُ جوابًا لمَتى ولكَمْ كما ذكر لما فيه من التَّعيين والعددِ ، فتقول : سِرْتُ رمضانَ ، وسِرْتُ شهرَ رمضانَ ، جوابًا لِمَنْ قال لك : مَتَى سِرْتَ من الشُّهور ؟ أو في أيِّ شهرٍ سِرْتَ ؟ لأنَّ (أيًّا) في الاستفهامِ على حكم (مَتَى) من اقتضاءِ التَّعيين ، وتقولُ ذلك أيضًا جوابًا لِمَنْ قال : كَمْ سِرْتَ ؟

المسألةُ الثَّالثةُ : فيما يقتضي الاستغراق من ظُروف الزَّمانِ ، وما لا يقتضيه .

واعلَمْ أنَّ الظَّرفَ من الزمانِ يحتملُ أن يكونَ العملُ فيه كُلِّهِ ، وأن يكونَ في بعضه إلَّا أنْ يقترنَ بالكَلامِ ما يخرجه لأحدِ الوجهين ويعيِّنه ، والقرائنُ المعيِّنةُ له خمسٌ ، أربعٌ منها تبيِّنُ أنَّ العَمَلَ في الظَّرفِ كُلِّهِ ، وواحدةٌ تبيِّنُ أنَّ العَمَلَ في بعضِ الظَّرفِ .

فأمَّا الأربعُ(٢) فاحداها : أنْ يكونَ الكَلامُ قد وَقَعَ جوابًا لـ (كَمْ) كقولك : سِرْتُ

---

(١) من الآية : (١) من سورة الاسراء .

(٢) انظرها في البسيط : ٣٧٠ ، وما بعدها .

شَهْرَ رمضانَ ، أو عامَ كذا ، في جوابِ مَنْ قال : كَمْ سِرْتَ ؟ وما أشبه هذا مِمّا هو محتملٌ للاستغراقِ وعدَمِهِ ، لو لم يقع جوابًا لـ (كَمْ) فإذا قلتَ : سِرْتُ شَهْرَ رمضانَ في جوابِ (كَمْ) عُلِمَ أنَّ السَّيرَ وقعَ في كُلِّ يومٍ من أيَّامِ الشَّهْرِ ، وهذا هو معنى الاستغراقِ ، وكونُ العملِ في الظَّرفِ كُلِّه لأنَّ الفعلَ قد استغرقَ الظَّرفَ كُلَّه بوقوعِه في كُلِّ جزءٍ من أجزائه .

الثانيةُ : أنْ يكونَ الفعلُ مِمّا لا يمكنُ أنْ يقعَ في بعضِ الظَّرفِ وإنَّما يقعُ في جميعِه نحو : صُمْتُ يومَ الجمعةِ ، فيومُ ظرفٌ والفعلُ الذي هو الصَّوْمُ مستغرقٌ له وواقعٌ في جميعه ، لأنَّ الصَّوْمَ لا يمكنُ أنْ يتعلَّقَ ببعضِ اليوم ، لأنَّ الامساكَ في الشَّرْعِ لا يُسمَّى صَوْمًا إلاَّ أنْ يكونَ إمساكًا في جميعِ اليوم.(١)

والثَّالثةُ : أنْ يكونَ الظَّرفُ لفظَ الدَّهْرِ والأبدِ والليْلِ والنَّهارِ(٢) / وما أشبه (٥٦/ب) ذلكَ مِمّا يرادُ به التَّكثيرَ ، لأنَّكَ إذا قُلْتَ : فُلانٌ يصومُ الدَّهْرَ ، وزيدٌ يَسيرُ اللَّيْلَ والنَّهارَ ، وفُلانٌ يَسيرُ الأبدَ ، فالمرادُ هنا أنَّ الفعْلَ وَقَعَ في الجميعِ على جهةِ المبالغةِ في تكثيرِ الفعلِ ، وهذا الاستغراقُ هنا إنَّما هو مجازٌ لا حقيقةٌ .

الرَّابعةُ : أنْ يكونَ الظَّرفُ لمجردِ العَدَدِ نحو : سِرْتُ يومين ، وسِرْتُ ثلاثةَ أيَّامٍ ، وسِرْتُ ثلاثينَ يومًا ، وسِرْتُ شَهْرًا ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ الفعلُ في نحو هذا واقعًا في جميعِ الظَّرفِ ، إذ لَوْ أردتَ وقوعَهُ في بعضِه لم يكنْ في اتيانِكَ بجميعِ العَدَدِ فائدةٌ .

ويجري مجرى العَدَدِ عند سيبويه(٣) أسماءُ الشُّهورِ إذا لم يُضَفْ إليها لفظُ شَهْرٍ نحو : سِرْتُ رَمَضانَ ، وسِرْتُ المحرَّمَ أو شَعْبانَ ، أو غيرَ ذلكَ من أسماءِ الشُّهورِ ، فالمعنى عند سيبويه : هو أنَّ الفعلَ واقعٌ في كُلِّ يومٍ من أيَّامِ الشَّهْرِ ، فَلا بُدَّ من استغراقِه جميعَ أيامِ الشَّهْرِ ، فإنْ أضفتَ إلى شيءٍ منها لفظُ شَهْرٍ فقلتَ : سِرْتُ شَهْرَ رَمضانَ ،

---

(١) انظر البسيط : ٣٦٦ .
(٢) انظر الكتاب : ١/ ٢١٦ .
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٢١٦ - ٢١٧ .

احتملَ أنْ يكونَ الفعلُ واقعًا في جميعِ الشَّهْرِ ومستغرقًا له وأنْ يكونَ في بعضِهِ ، وهذا إذا لم يقع في جوابِ (كَمْ) فإن وَقَعَ في جوابِها لَزِمَ الاستغراقُ لا غير على ما تَقَدَّم في الأولى فَفَرقَ سيبويه [(١)] كما ذكر بين اسمِ الشَّهْر إذا لم يُضفْ إليه لفظُ شهرٍ وبينه إذا أضيف إليه ، فإنْ لم يضفْ إليه اقتضى الاستغراقَ لا غير ، وإنْ أضيفَ إليه كان محتملاً للاستغراقِ وعَدَمِهِ ، وعليه أكثرُ النَّحويين ، وخالفَ في ذلك أبو اسحاقِ الزَّجاج [(٢)] فَسَوَّى بينهما وجعلهما محتملين للاستغراقِ وعَدَمِه مطلقًا [(٣)] ، إلاَّ أنْ يَقَعَ أحدُهُما في جوابِ (كَمْ) فيتعيَّن الاستغراقُ على ما تَقَدَّم ، فقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : (مَنْ قَامَ رمضان ايمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذنبهِ) [(٤)] فيه نصٌّ عند سيبويه وأكثرِ النَّحويين

---

(١) الكتاب : ١/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، وانظر البسيط : ٣٧٠ ، والهمع : ٣/ ١٤٦ .

(٢) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السرى بن سهل ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ثم أحب علم النحو . نشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب والمبرد . ومن تلاميذه أبو على الفارسى ، ولازمه أبو القاسم الزجاجى فنسب اليه . له من المؤلفات مختصر النحو ، ومعاني القرآن ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت وغير ذلك . توفى ببغداد سنة ٣١٠ هـ ، وقيل : ٣١١ ، وقيل : ٣١٦ ، ترجمته في الفهرست : ٩٠ ، وانباه الرواة ١/ ١٥٩ ، وتاريخ بغداد : ٦/ ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) انظر الهمع : ٣/ ١٤٦ .

(٤) أخرجه البخارى (فتح البارى) : ١/ ٩٢ - في كتاب الايمان ، باب صوم رمضان حديث رقم (٣٨) وفي فضل ليلة القدر حديث رقم (٢٠١) .

وسلم (بشرح النووى) : ٦/ ٣٩ - في صلاة المسافرين - باب الترغيب في قيام رمضان (وهو التراويح) حديث رقم (١٧٣) .

والترمذى في سننه : ٢/ ١٥١ - في الصوم - باب الترغيب في قيام شهر رمضان وما جاء فيه ، حديث رقم (٨٠٤) .

والنسائى في الصيام حديث رقم (٣٩ - ٤٠) وفي الايمان (٢٢) .

على أنَّ الأنسانَ لا يدخلُ تحتَ هذا الوعد إلَّا بالقِيام في كُلِّ لَيلَةٍ من لياليه لكونه أتى بلفظِ رمضان غير مضافٍ إليه لفظ الشَّهْرِ ، ورمضانَ ظرفٌ منصوبٌ بقَامَ ، وليس فيه نصٌّ على ذلك على مذهبِ الزَّجاج ، لأنَّه عنده محتملٌ للاستغراقِ وعَدَمِهِ ، وقوله تَعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فيه القُرآنُ)(١) يكونُ (الَّذي) عند الجُمهور نعتًا لشهْرِ لا غير ، والضَّميرُ في (فيه) يعودُ عليه ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (الَّذي) نعتًا لرمضانَ والضَّميرُ يعودُ عليه ، لأنَّ القرآنَ إنَّما أُنْزِلَ في ليلةٍ واحدةٍ منه وهي ليلةُ القَدْرِ. فإن جعلتَ الوصفَ لرمضانَ كانَ المعنى : أُنْزِلَ في رمضانَ القُرآنُ ، وذلك يقتضي الاستغراقَ عند الجُمهور كما تَقَدَّم ، وليس كذلك . فإذا جعلتَه لشَهْرِ كان المعنى أُنْزِلَ في شَهْرِ رَمَضَانَ القرآنُ / وذلك لا يقتضي الاستغراقَ ، فيصح المعنى عليه ولا يصحُّ على الذي (٥٧/أ) قبله ، فتعيَّنَ في الآيةِ هذا الوَجْهُ عندهم ، ولا يتعيَّن ذلك على مذهبِ الزَّجاج بل يجوزُ عنده الوجهانِ .

واسمُ الزَّمانِ في هذه المواضعِ كُلِّها حيثُ يكونُ الفعلُ مستغرقًا له وواقعًا في جميعه ، يُعرَبُ ظرفًا (عند)(٢) جمهور النَّحويين ، وخالَفَ في ذلك أبوالحسين بن الطَّراوة(٣) فأعربَهُ مفعولًا به(٤) ، فإذا قلْتَ : صُمْتُ يَوْمَ الجمعةِ ، فالجُمهور يُعربُون

---

(١) من الآية : (١٨٥) من سورة البقرة ، وانظر التبيان : ١/ ١٥١ .

(٢) في الأصل : (على) وهو خطأ .

(٣) هو سليمان بن محمد أبوالحسين المالقي المعروف بابن الطراوة . كان نحويا ماهرا ، أديبا بارعا يقرض الشعر . سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، له آراء في النحو تفرّد بها وخالف فيها الجمهور . من مصنفاته الترشيح في النحو ، والمقدمات على كتاب سيبويه ، والافصاح على الايضاح ، ومقالة في الاسم والمسمى ، وغير ذلك . توفي بمالقة سنة ٥٢٨ هـ .

انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٤/ ١٠٨ ، والذيل والتكملة : ٤/ ٧٩ ، وبغية الوعاة : ١/ ٦٠٢ .

(٤) انظر البسيط : ٣٦٩ ، وعزاه السيوطي في الهمع : ٣/ ١٤٨ الى الكوفيين .

يومَ الجمعةِ ظرفًا ، وابنُ الطراوة يُعربُه مفعولًا به لا غير ، لأنّ الفعلَ قد ملأ الظرف واستغرقه .

وأمّا القرينةُ الخامسةُ التي تعيّنُ في الظرفِ عدمَ الاستغراقِ وكونَ الفعلِ واقعًا في بعضِه ، فهي أنْ يكونَ الفعلُ لا يمكنُ تعلّقُه بالجميعِ نحو : لقيتُ زيدًا يومَ الجمعةِ (١) ، لأنّ اللقاءَ لا يمكنُ أنْ يقعَ في اليومِ كلِّه ، وكذلكَ : أتيتُ زيدًا يومَ الجمعةِ ، وجئتُه يومَ الخميسِ ، ومات زيدٌ شهرَ رمضانَ ، فهذه الأفعالُ وما أشبهَها لا يمكنُ تعلّقُها إلّا ببعضِ الظرفِ (٢) ، فتعيّنَ معها في الظرفِ عدمُ الاستغراقِ .

المسألةُ الرابعةُ : في أقسامِ ظرفِ الزمانِ بالنظرِ إلى التصرّفِ والانصرافِ .

وظروفُ الزمانِ بهذا النظرِ على أربعةِ أقسامٍ كما تقدّمَ في المصدرِ .

قسمٌ لا يتصرّفُ ولا ينصرفُ ، وذلك (سَحَرُ) إذا أردتَه من يومٍ بعينِه (٣) ، فيكونُ إذ ذاك علمًا لذلك الوقتِ .

وقسمٌ يتصرّفُ ولا ينصرفُ وذلك (غُدْوَةَ ، وبُكْرَةَ) إذا أردتَهما أيضًا لمعنيين من ذينك الوقتين ، لأنّهما إذ ذاك علمان ، هذا على مذهبِ أكثرِ النحويين ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه . وذهبَ بعضُهم إلى أنّ ذلك حكمُهما مطلقًا ، لأنّهما عنده لا يكونان إلّا علمين أبدًا ، على ذلك وُضِعا ، وهو مذهبُ الشلوبين (٥) وحملَ عليه كلامَ سيبويه ، وجعلَهما علمينِ عند ارادةِ التعيينِ أو على الاطلاقِ في القولِ الآخرِ إنّما هو في اكثرِ اللغاتِ .

وقسمٌ ينصرفُ ولا يتصرّفُ (٦) وهو ما أُريدَ به زمانٌ معيّنٌ ممّا عدا ما ذُكرَ نحو : سُحَيْرٍ ،

---

(١) انظر البسيط : ٣٧٢ ، والمقتضب : ٤/ ٣٣٣ .

(٢) في الأصل : (الضّرب) وهو تحريف .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٠ .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٢٠ ، ٣/ ٢٩٣ ، وانظر المقتضب : ٤/ ٣٥٤ ، والبسيط : ٣٦٧ .

(٥) انظر التوطئة : ١٩٨ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥١ .

وبكر ، وَعشى وَعشِيّة ، وَعَتَمَةٌ ، وَضَحْوَة ، وضُحَىً ، وعِشاء ، وَمَساء ، وَصَباح ، وَليْلٍ ، وَنَهارٍ ومن هذا القِسم (غُدْوَة وبُكْرَة) على لُغةٍ قليلةٍ لبعض العَرب لكنّها فصيحةٌ ، وعليها جاء قوله (١) تعالى : (وَلَهُمْ رِزْقُهُم فيها بُكْرَةً وَعَشِيّاً) (٢) بصرف بُكْرة ، وإن كان إنّما يُرادُ بها هنا ذلك الوَقت المعيّن من كُلّ يوم ، والمعنى : بُكْرة أيّامِهم وعَشيّها ، ولا يصحّ أنْ تكونَ هنا لا يُرادُ بها التّعيينُ فيكونُ نكرةً في اللّفظِ والمعنى ، لأنّ النّكرةَ في اللّفظِ والمعنى يُرادُ بها واحدٌ خاصّةً شائعٌ في جنسِهِ ، وليس معنى الآية على ذلك لفسادِهِ . ومن هذا القسم أيضاً على الاطلاقِ مِنْ غيرِ اشتراطِ / التّعيين : (بُعَيْداتِ بَيْنٍ) (٣) و(ذاتَ مَرّةٍ) (٤) ، و(ذا صَباح) و(ذا مَساءٍ) ، عند أكثرِ العَربِ . فجميعُ ماذُكِرَ في هذا القِسم ليس بِعَلَمٍ ، وإنّما هو نكرةٌ في اللّفظِ وإن كان المعنى معنى المعرفةِ فيما يُرادُ به التّعيينُ من ذلك ، ولذلك انصرفَ نحو : عَشِيّة وعَتَمَة وضَحْوَة ، وإن اردتَ بها أوقاتاً معيّنةً ، وبعضُ العَرَبِ يجري (عَشيّة) عند ارادةِ التّعيين مجْرَى (٥٧/ب)

---

(١) في الأصل : (قولهم) وهو تحريف .

(٢) من الآية : (٦٢) من سورة مريم ، وقال سيبويه : ٣ / ٢٩٤ (وزعم الخليل أنّه يجوز أن تقول : آتيكَ اليومَ غُدْوَةً وبكرةً تجعلهما بمنزلة ضحوةٍ . وزعم أبو الخطاب أنّه سَمِعَ مَنْ يوثقُ به مِن العَرب يقولُ : آتيك بكرةً وهو يريدُ الاتيان في يومه أو في غده ، ومثل ذلك قول الله عز وجل : (وَلَهُم رِزْقُهُم فيها بكرةً وعشيّاً) .

(٣) في اللسان : (بعد) : أبو عبيد : يقال : لقيته بُعَيْداتِ بَيْنٍ : إذا لقيته بعد حينٍ . وقيل : بُعَيْداتِ بَيْنٍ أي بُعَيْدَ فراقٍ ، وذلك إذا كان الرّجُل يمسك عن إتيان صاحبه الزمانَ ، ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ، ثم يأتيه . قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلاّ ظرفا ....) وانظر الكتاب : ١ / ٢٢٥ ، والجمل : ٤٥ .

(٤) انظر المقتضب : ٤ / ٣٣٣ - ٣٥٢ ، والجمل : ٤٥ .

(غُدْوَة وبُكْرَة) فيمنعها الصَّرفَ (١) ويجعلها عَلَماً ، فتكون على هذا من القسم الثّاني المتقدِّم .

وقسمٌ يتصرَّفُ وينصَرِفُ وهو ما لم يُرِدْ به التّعيينُ من أسماءِ الزّمانِ سِوَى (بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ) وما أُضيفَت إليه (ذُو) من أسماءِ الزّمانِ على لُغةِ أكثرِ العَرَبِ، وقد تقدّما في القسمِ الثّالثِ ، وذلكَ نحو : زَمان ، وحِيْن ، ووَقْت ، على الاطلاقِ ، إذْ لا اختصاصَ لها بوقتٍ من الأَوقاتِ ، ونحو : سَحَر ، وغُدْوَة ، وبُكْرَة ، وعَشِيَّة ، وغير ذلك إذا لم تُرد التّعيين .

ومن هذا القسم على لغةِ (خَثْعَم) ما أُضيفَتْ إليه (ذُو) من أسماءِ الزّمان نحو : ذا صَبَاح ، وذا مَسَاء ، قالَ الشّاعرُ :-

عزمتُ على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ (٢)

فاستعمل (ذا صَبَاحٍ) مضافاً إليه ، وهذا تصرُّفٌ، وأكثرُ العَرَبِ على أنّها من القسم الثّالثِ كما تَقَدَّم .

ومعنى التّصرُّفِ في هذا كلّه استعمال اسم الزمان غيرَ منصُوبٍ على الظّرفيةِ فاعلاً أو مفعولاً به ومخفوضاً وغيرَ ذلك سِوَى النَّصبِ على الظَّرفيّة .

ومعنى الانصرافِ على ما تقدَّم في المَصادِرِ وغيرها من دُخُولِ التّنوين أو الألفِ واللّامِ أو الإضافةِ ، فالقِسمُ الأوّلُ لا يستعملُ إلاّ منصوباً على الظّرفيّةِ غيرَ منوّن نحو

---

(١) انظر الكتاب : ٣/ ٢٩٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٧٩ .

(٢) من الوافر لأنس بن مدركة الخثعمي كما في الخزانة ، ونسبه صاحب اللسان لأنس بن نُهَيْكٍ . يحتزّ بشجاعته بالاغارة على العدو الى أنّ يعلوا النّهار . وكان العرب يختارون الصباح للغارة على العدو التماساً لغفلته في ذلك الوقت .
وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٢٢٧ وروايته : (لشئ ما) مكان (لأمر ما) والمقتضب : ٤/ ٣٤٥ ، والتبصرة : ١/ ٣٠٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٨٦ والخصائص : ٣/ ٣٢ ، والمخصص : ١٢/ ٢٢١ ، والمقرب : ١/ ١٥٠ ، واصلاح الخلل : ٣٥٠ ، والبسيط : ٣٦٣ ، والجنى الداني : ٣٢٤ ، والهمع : ١٤٣/٣ ، والخزانة : ١/ ٤٧٦ .

جِئْتُ سَحَرَ ، تعني سَحَرَ يومٍ معيّنٍ ، وسِرْتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ ، فيومُ ظرفٌ وسَحَرُ بدلٌ منه ، ولم يخرج بذلك عن الظّرفيّةِ ، لأنّهُ على نيّةِ تكرارِ العاملِ كما تقرّرَ في بابِ البدلِ (١) فإنّما هو ظرفٌ آخرُ ، إذ التّقديرُ : سِرْتُ سَحَرَ ، ويمنعُهُ من الصّرفِ العلميّةُ والعدلُ (٢) عن أصلِه الّذي كان ينبغي أنْ يكونَ عليه من التّعريفِ بالألفِ واللّامِ ، أو الإضافةِ إلى التّعريفِ بالعلميّةِ على ما يُبيّنُ في بابِ (مالا ينصرفُ) إنْ شاءَ اللّهُ .

والقِسْمُ الثّاني يستعملُ فاعلاً ومفعولاً به وغيرَ ذلكَ ، لكنّه لا يُنوّنُ ولا يُخفضُ إلاّ بالفتحةِ كسائرِ الأسماءِ الّتي لا تنصرفُ لما فيه من العلميّةِ والتّأنيثِ فتقولُ : أعجبَني يومَ الجمعةِ غُدْوةُ ، وأحببتُ يومَ الجمعةِ غُدْوةَ ، وسِرْتُ حتّى يومِ الجمعةِ غُدْوةَ . فغُدْوةُ في هذا كلّه بدلٌ من يومِ الجمعةِ ، وكذلك (بُكْرَة) .

والقِسْمُ الثّالثُ لا يستعملُ إلاّ منصوبًا على الظّرفيّةِ منصرفًا نحو : جِئْتُ سُحَيْرًا وبُكْرًا ، ولا تقولُ : جِئْتُ في سُحَيْرٍ ، ولا في بكرٍ ، إذا أردتَ التّعيينَ .

/ والقِسْمُ الرّابعُ يستعملُ فاعلاً وغيرَ ذلكَ منصرفًا نحو قوله سُبْحانَه : (إلاّ آلَ لوطٍ (٥٨/أ) نجّيناهم بسَحَرٍ) (٣) ، لأنّه في هذه الآيةِ لا يُرادُ به سَحَرٌ معيّنٌ ، إنّما المرادُ : نجّيناهم في سَحَرٍ من الأسحارِ .

---

(١) انظر ص : ١٥٩ .

(٢) هذا مذهب الجمهور . وقيل : انه منصرف وانما لم ينوّن لنيّة (أل) وعليه السُّهيليّ . وقيل : إنّه مبنيٌّ على الفتح لتضمّنه معنى حرف التّعريف ، وعليه صدر الأفاضل الخوارزمي وابن الطراوة ، ونصرَه أبو حيّان .

انظر الكتاب : ٣/ ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣/ ٣٧٨ ، ونتائج الفكر : ٢٧٥ ، وشرح المفصل : ٢/ ٤١ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ١٨٨ ، والتصريح ٢/ ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، والهمع : ١/ ٩٢ ، وابن الطراوة النحوي : ٨٤ .

(٣) من الآية : (٣٤) من سورة القمر .

المَسْأَلةُ الخَامِسَةُ : فِيما يَقُومُ مَقامَ اسمِ الزَّمانِ وليس باسمٍ له .

وذلك أشياءُ : أحدُها : (كُلّ) وما في معناها نحو : سِرْتُ كُلَّ اليوم ، وجميعَ اليوم ، وعامَّةَ اليوم .

الثَّاني : (بعض) نحو : سِرتُ بعضَ اليوم .

الثَّالِثُ : (أيّ) نحو : سِرْتُ أيَّ يومٍ ، وأيَّ يومٍ تَقُمْ أَقُمْ ، و(أيّ) هنا ظَرْفٌ فيه معنى الشَّرطِ ، وكذلك تقولُ في الاستفهام : أيَّ يومٍ تَقُومُ ؟ .

الرَّابِعُ : (أفْعَلُ) الَّتي للمفاضلةِ نحو : سِرْتُ أطيَبَ يومٍ ، وجئتُ أحْسَنَ يومٍ ، وصُمْتُ أفضلَ يومٍ .

الخَامِسُ : ما كَانَ عَدَداً للزَّمانِ نحو : سِرْتُ ثلاثةَ أيَّامٍ ، وسِرْتُ عشرينَ يوماً .

السَّادِسُ: ماكَانَ صفةً لزمانٍ محذوفٍ نحو : سِرْتُ قَليلاً ، تعني : زَمانا قليلاً ، أو وَقْتاً قليلاً ، فقليلاً ظرفٌ ، لأنَّه قَامَ مَقامَ موصوفِه الَّذي هو الظَّرفُ المحذوفُ ، فصَارَ يُعْرَبُ بإعرابِه ، ويحتملُ أنْ يكونَ من هذا قولُه تَعَالى : (كَانُوا قَلِيْلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)(٣) يمكنُ أنْ يكونَ (قَليلاً) صفةً لظرفٍ محذوفٍ قَامَتْ مَقامَهُ ، والعَامِلُ فيه يَهْجَعُونَ ، و(مَا) زائدةٌ ، كأنَّه قَالَ : كَانُوا يَهْجَعُونَ زَمَانًا قَليلاً من اللَّيْلِ ، أو وَقْتاً قليلاً من اللَّيلِ ، أو تكونَ (ما) مصدريَّةٌ وهي مع صلتِها مبتدأٌ ، و(قليلاً) ظرفٌ في موضع خبرِه ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (كَانَ) ، كأنَّه قَالَ : كَانُوا هجوعهم زَمَانًا قَليلاً من اللَّيْلِ . وفي الآيةِ وجوهٌ أُخَرُ من الإعراب(٤) .

السَّابِعُ : (ذُو) و(ذَاتُ) نحو : جِئْتُ ذَا صَباحٍ ، وذَاتَ لَيْلَةٍ .

الثَّامِنُ : ما أُضِيفَ إليه اسمُ زمانٍ محذوفٍ قَامَ مَقَامَهُ نحو : أتيتُهُ خُفُوقَ النَّجْمِ ،

---

(١) من الآية : (٣٤) من سورة القمر .

(٢) في الاصل : (افضل) وهو تحريف .

(٣) الآية : (١٧) من سورة الذاريات .

(٤) انظر ذلك في مشكل إعراب القرآن لمكي : ٢/ ٣٢٣ ، والبيان : ٢/ ٣٨٩ ، والتبيان : ٢/ ١١٣١ ، وتفسير القرطبي : ١٧/ ٣٥ .

التَّقديرُ : وَقتَ خُفوقِ النَّجمِ ، فَحذفَ المضافُ الَّذى هو (وَقتٌ) وأُقيمَ المضافُ إليه مَقامَه[(١)] ، فصَارَ يُعْرَبُ بإعرابِهِ ، ومنْ هذا قولُه تَعَالى : (لا يُؤدِّه إليكَ إلاَّ مادُمْتَ عليهِ قائماً)[(٢)] فـ(ما) ظرفٌ وهى فى الأصلِ المصدريَّة قامتْ مَقامَ الظَّرفِ المحذوفِ ، والتَّقديرُ : مُدَّةَ دَوامِكَ قائماً عليهِ .

التَّاسِعُ : اسمُ الإشارةِ فى نحو : جِئتُكَ ذلكَ اليوم ، فهذه التِّسعةُ تُعْرَبُ ظُروفاً لأَنَّها قامتْ مَقامَ الظُّروفِ فتنزَّلتْ منزلتَها .

المسألةُ السَّادِسَةُ : فى حُكْمِ الظَّرفِ الزَّمانىِّ مَعَ العَامِلِ فيه .

ويجوزُ فى ظرفِ الزَّمانِ وجهانِ : أَحَدُهُما : أَنْ يكُونَ انتصابُهُ على تقديرِ (فِى) كَما تقدَّمَ فى الحَدِّ وهذا هو الأَصلُ . وإذا أضمرتَه على هذا الوَجْهِ لَزِمَكَ أَنْ تأتيَ مَعَهُ بـ(فِى) مظهرةً نحو : يَومَ الجمعةِ قُمتُ فيه ، فالهاءُ ضميرُ الظَّرفِ وأتيتَ مَعَهَا بـ(فِى) ظاهرةً .

والثَّانى : أَنْ يكُونَ انتصابُهُ على الاتِّساعِ ، ومعنى ذلك أَنْ / يُجْعَلَ مفعولاً بِهِ (٦٨) مَجازاً ولا تقدِّر مَعَه بـ(فى) فتقول : قُمْتُ يَومَ الجمعةِ ، و(يوم) مفعولٌ بِهِ منصوبٌ بـ(قُمْتُ) كَنَصْبِ زيدٍ فى قولِكَ : ضَرَبْتُ زَيْداً ، صَيَّرتَ (اليَوْمَ) كأنَّكَ أوقعتَ الفِعْلَ بهِ مَجازاً لا فيه ، وإذا أضمرتَهُ على هَذا الوَجْهِ لم تأتِ مَعَه بـ(فى) فتقولُ : يَوْمَ الجمعةِ قُمْتُهُ . ومنْ هَذا قولُهُ تَعَالى : (واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى)[(٣)] الأَصْلُ : لا تجزيهِ ثُمَّ حُذِفَ[(٤)] ، ولا يُقَالُ : إِنَّ أصلَهُ قبلَ الحَذْفِ (لا تجْزِى فيهِ) ثُمَّ حُذِفَ الضَّميرُ

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢٢٢ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٨) و(١٢٣) من سورة البقرة . وانظر المغنى : ٢/ ٥٠٣ .

(٤) أى الضمير المفعول .

وحرفُ الجرِّ معًا (١) ؛ لأنَّ الضَّميرَ في مِثلِ هذا لا يُحذَفُ حتَّى يكونَ متَّصلًا بالفعـل ، فلو لم يكنْ متَّصِلًا به هنا لم يُحذَفْ . ومن هذا أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

وَيومًا شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامـرًا ... قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ (٢)

فالهاءُ في (شَهِدْناهُ) ضميرُ الظَّرفِ صيَّرَه مفعولًا به مَجازًا ، ولذلك لم يـأتِ بـ(في) و(سُلَيْمًا) مفعولٌ بشَهِدْناهُ ، وأصلُه قبلَ الاتِّساعِ: (شَهِدْنا فيه سُلَيْمـًا)

ومنه أيضًا قولُ الآخرِ :-

* في لَيْلَةٍ يُحِبُّها الطَّعامُ (٣) *

---

(١) هذا رأى سيبويه أى أن الجار والمجرور حُذفا معًا . ويرى الأخفش كما يـرى الكسائي أنَّ الجار قد حُذف أولاً فصارت الكلمة (لا تجزيه) ثم حُذف الضَّميـر فأصبح اللفظ (لا تجزى) وهذا يعنى أنَّ الضَّميرَ قد حذف وهو منصـوب لا مجرور. انظر الكتاب : ١/ ٣٨٦ ، ومعانى القرآن للأخفش : ١/ ٨٨ - ٨٩ ، وشرح الحماسة لابن جنى : ل ١١١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ٦ ، وحاشيـة الصّبان : ٣/ ٦٣ .

(٢) من الطويل ، نسبه سيبويه لرجل من بنى عامر. وسليم وعامر : قبيلتان من قيس غيلان . الطعن : جمع طعنه . النّهال : المرتويه بالدم وأصل النهل : أول الشرب.

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٧٨ ، والمقتضب : ٣/ ١٠٥ ، والتبصـرة : ١/ ٣٠٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ٦ - ١٨٦ ، وشرح الحماسة لابن جنـى ل ١١١ ، وشرح المفصل : ٢/ ٤٥ - ٤٦ ، والمقرب : ١/ ١٤٧ ، والبسيـط : ٣٦١ ، والمغنى : ٢/ ٥٠٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ٤٥ ، والهمـع : ٣/ ١٦٦ .

(٣) من الرجز ولم أجد له نسبة وقبله :

قدْ صَبَّحتْ صَبَّحَها السَّلامُ ... بكَبِدٍ خالَطَها سَنـامُ

صَبَّحتْ : أتت بالتصبيح تريد به بالفطور ، ويروى (ساعةٍ) مكان (ليلـةٍ) انظره في الكامل : ١/ ٣٤ ، وشرح الحماسة لابن جِنِّي : ل/ ١١١ ، وأمالـى ابن الشجرى : ١/ ٦ .

فالهاءُ في (يُحَبُّهَا) ضميرُ الظَّرفِ تُجُوِّزَ فيه فلم يَأْتِ بـ (في) وأصلُه : يُحَبُّ فيها الطَّعَامُ ، والطَّعامُ مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه بيُحَبُّ. وكذلك أيضًا يرفعُ الظَّرفُ على هذا الوَجْهِ مفعولًا لم يُسَمَّ فاعلُه ويُضافُ إليه الاسمُ العاملُ فيه ، ولا يجوزُ شيءٌ من ذلك على الوَجْهِ الأوّلِ ، فتقولُ : صِيمَ يَومُ الجمعةِ ، وأعجبَني صِيامُ يومِ الجمعةِ ، وأعجبَني ضاربُ يومِ الجمعةِ زيدًا ، فيومُ الجمعةِ لم يغيِّر له الفعلُ ورُفِعَ به ولا خُفِضَ بالإضافةِ حتَّى صُيِّرَ مفعولًا به مَجَازًا ، ولو كان باقيًا على أصلِه من الظَّرفيَّةِ وتقديرِ (في) لم يجزْ ذلك فيه . ومن الإضافةِ إليه قولُ الشَّاعرِ :

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ ... طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ (١)

فلم يُضِفْ (طَبَّاخًا) إلى (سَاعَاتٍ) حتَّى صيَّرَهَا مفعولًا بها مَجَازًا ، و(زادَ) مفعولُ بطَبَّاخ ، ومنه أيضًا قولُه سبحانَه : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ) (٢) فلم يُضِفْ (مكر) إلى اللَّيلِ حتَّى صُيِّرَ مفعولًا (٣) به مَجَازًا ، فالمَصْدَرُ هنا مضافٌ إلى المفعولِ (٤) ، والتَّقديرُ : بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ، ثُمَّ وقعتِ الإضافةُ ، هذا ظاهرُ كلامِ الفارسيِّ (٥) ، وظاهرُ مذهبِ سيبويه (٦) : أنَّ المَصْدَرَ في الآيةِ مضافٌ إلى الفَاعِلِ ، واللَّيلُ أصلُه

---

(١) من الرجز لجبار بن جزء بن ضرار وهو ابن أخي الشّماخ . المشمعل : الجاد في الأمر الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل . الكرى : النعاس ، والكسل بكسر السين الكسلان .

والشاهد في : ديوان الشماخ : ٣٨٩ ، والكتاب : ١/١٧٧ ، ومعاني القرآن : ٢/٢٨٠ ، ومجالس ثعلب : ١/١٢٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٥٠ وشرح المفصل : ٢/٤٦ ، والبسيط : ١/٣٦١ ، والمساعد : ٢/٢٠٢ ، والخزانة ٢/١٧٣ ، ٣/٤٧٤ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة سبأ .

(٣) في الأصل : (مفعول) بالرفع ، والوجه ما أثبت .

(٤) الكشاف : ٣/٢٩١ .

(٥) الايضاح : ١/١٨٤ .

(٦) الكتاب : ١/٢١٢ .

أنْ يكونَ ظرفًا لكن تجوّزَ فيه وجُعِلَ فاعلًا ونُسبَ الفعلُ إليه مَجازًا ، فالتّقديرُ على هذا : بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنّهارِ ، على نسبةِ المكرِ إلى اللّيلِ والنّهارِ مَجازًا من حيثُ كانَ فيهما على حَدّ قولِهم : نَهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائمٌ[1] ، ثُمّ وقعتِ الإضافةُ فصارَ : بَلْ مَكْرُ اللّيلِ والنّهارِ ، فاتّفقَ سيبويه والفارسيُّ على أنّ الظّرفَ في الآيةِ دَخَلَهُ المَجازُ ، واختلفا في صورةِ المَجازِ ، وكِلا القولينِ في هذه الآيةِ جائزٌ حَسَنٌ . وهذا الوجهُ / (٥٩/أ) الثّاني في الظّرفِ وهو الاتّساعُ فيه ونَصْبُهُ نَصْبَ المفعولِ به مَجازًا لا يجوزُ إلاّ بشرطينِ :

أحدُهما : ألاّ يقعَ الظّرفُ في مَوضعٍ يتعلّقُ فيه بمحذوفٍ خاصّةً ، فلا يجوزُ أنْ يُتّسعَ فيه إذا وَقعَ صِلَةً أو صِفَةً ، أو خَبَرًا ، أو حالًا ، لأنّه في هذه المواضعِ لا يَنتصِبُ إلاّ بمحذوفٍ .

والثّاني : أنْ يكونَ النّاصبُ لَهُ فِعْلًا نحو : صُمْتُ يَومَ الجُمُعَةِ ، أو اسمَ فاعلٍ نحو : زيدٌ صائمٌ يومَ الجُمُعَةِ ، أو اسمَ مَفعولٍ نحو : زيدٌ مَضروبٌ يومَ الجُمُعَةِ ، أو مِثالًا من الأمثلةِ الّتي تعملُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ نحو : زيدٌ صَوّامٌ يومَ الجُمُعَةِ ، أو مصدرًا مقدّرًا بـ(أنْ) والفِعْلِ نحو : أعْجَبَني صِيامُ زيدٍ يومَ الجُمُعَةِ ، التّقديرُ : أنْ صامَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، أو مَصدرًا موضوعًا موضعَ الفعلِ نحو : ضَرْبًا زيدًا يومَ الجُمُعَةِ ، التّقديرُ : اضْرِبْ زيدًا يومَ الجُمُعَةِ . فإنْ كانَ النّاصبُ له سِوَى هذه السّتّة لم يجزْ نَصْبُهُ على الاتّساعِ ، بَلْ يبقى على أصلِهِ من النّصْبِ على الظّرفيّةِ وتقديرِ (في) ، فلا يجوزُ في قولِهِ تعالى : (كَأَنَّهُمْ يَومَ يَرَوْنَهَا)[2] إلاّ أنْ يكونَ (يومَ) منصوبًا على الظّرفيّةِ وتقديرِ (في) ، ولا يجوزُ نَصبُهُ على أنّه مفعولٌ به مجازًا ، لأنّ العاملَ فيه ما في (كأنّ) من معنى التّشبيهِ وليس واحدًا من تلكَ السّتّةِ . وكذلكَ إذا قُلْتَ : زيدٌ في الدّارِ يومَ الجُمُعَةِ ، لا يجوزُ في (يومَ الجُمُعَةِ) النّصبُ على المَجازِ ، لأنّ النّاصبَ لَهُ المجرورُ الّذي قبله من حيثُ وَقعَ خبرًا ، وليس واحدًا من تلكَ السّتّةِ .

---

(١) الكتاب : ١/٣٣٧ .

(٢) من الآية : (٤٦) من سورة النازعات .

ثُمَّ اختلفَ النَّحويُون بعد هذا في هذا الوجْهِ الثَّاني الَّذي هو النَّصبُ على الاتِّساع ، على ثَلاثةِ مَذاهِبِ :

أَحَدُها : أنَّه يجوزُ في الأفعالِ كُلِّها ، ما يتعدَّى منها إلى ثلاثةٍ أو إلى أقلَّ وما لا يتعدَّى ، فتقولُ على الاتِّساع : أعْلَمتُ زيدًا عمرًا قائمًا يومَ الجمعةِ ، وظَنَنْتُ زيدًا قائمًا يَومَ الجمعةِ ، وضَرَبْتُ زيدًا يَومَ الجمعةِ ، وسِرْتُ يومَ الجمعةِ ، فيجوزُ في (يومَ الجمعةِ) في هذه المُثلِ كُلِّها نَصْبُهُ على الاتِّساعِ بالفعلِ الأوَّلِ على هذا المذهبِ ، وهو مذهبُ سيبويه وأكثرِ النَّحويينَ . (١)

الثَّاني : أنَّه يجوزُ ما لم يُؤدِّ إلى تعدِّي الفعلِ لأكثرَ من ثلاثةِ مفعولينَ (٢) ، فإنْ أدَّى إلى ذلك امتنعَ ولَزِمَ النَّصبُ على الأصلِ الَّذي هو الظَّرفيَّةُ ، فَلا تقولُ : أَعلَمْتُ زيدًا عمرًا قائمًا يَومَ الجُمعَةِ ، على أنْ يكونَ يومَ الجمعةِ منصوبًا بـ (أعْلَمْتُ) نَصْبَ المفعولِ به اتِّساعًا ، لِمَا يَلْزَمُ فيه من تعدِّي الفعلِ إلى أربعةِ مفعولينَ ، وليس ثَمَّ فِعْلٌ هكذا فيشبَّهُ هذا به ، فيلزمُ أنْ يكونَ انتصابُهُ على الظَّرفيةِ لا غير ، وتقولُ على الاتِّساع : ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا يَومَ الجُمُعةِ ، لأنَّ الفعلَ لم يتعدَّ إذ ذاكَ إلى أكثرَ من ثلاثةِ مفعولينَ . وهذا الثَّاني مذهبُ أبي العَبَّاسِ المبرِّد . (٣)

الثَّالِثُ : أنَّه يجوزُ في غيرِ المتعدِّي مطلقًا ، وفي المتعدِّي إلى واحدٍ ، ولا يجوزُ في غيرِ ذلِكَ ، فيجوزُ على الاتِّساع / : قُمتُ يومَ الجُمعَةِ ، وضَرَبْتُ زيدًا يَومَ الجُمعَةِ ، (٥٩/ب) ولا يجوزُ : ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا يَومَ الجُمعَةِ ، ولا : أعلَمْتُ زيدًا عمرًا قائمًا يَومَ الجُمعَةِ على أنْ يكونَ (يومَ الجُمعَةِ) فيهما منصوبًا بالفعلِ الأوَّلِ على الاتِّساعِ . فَحاصِلُ هذا المذهبِ أنَّ النَّصْبَ على الاتِّساعِ جائزٌ ما لم يُؤدِّ إلى تعدِّيهِ إلى أكثرَ من مفعولينَ ، وهو مذهبُ ابنِ عُصفورٍ (٤) ، والقولُ الصَّحيحُ عند النَّحويين هُوَ الأَوَّلُ ، وعَلَيهِ سيبويه

---

(١) انظر الهمع : ٣/ ١٦٩ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ١٩٠ .

(٢) قال الرضى في شرح الكافية : ١/ ١٩٠ : (وأمّا التوسع في ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الأخفش) .

(٣) المقتضب : ٣/ ١٢١ ، والهمع : ٣/ ١٦٨ .

(٤) انظر الهمع : ٣/ ١٦٩ .

وجُمهور النَّحويين . وكَذلِكَ أيضًا يجوزُ في المَصْدَرِ وظَرْفِ المَكانِ نَصْبُهُما على الأَصْلِ مطلقًا ، وعلى الاتِّساعِ والمَجازِ كَما تَقدَّمَ في ظَرْفِ الزَّمانِ ، وتجرى فيهما المذاهبُ الثَّلاثَةُ على ما تَقدَّمَ في ظرفِ الزَّمانِ . فتقولُ : ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبًا ، فيجوزُ لَكَ في (ضَرْب) وَجْهانِ :

أنْ يكونَ نَصْبُهُ على المَصْدَرِيَّةِ وهو الأَصْلُ .

وأنْ يكونَ نَصْبُهُ على أنَّهُ مفعولٌ به مَجازًا ، ولا يَرفعُ مفعولًا لم يُسَمَّ فاعلُهُ إلاَّ بعد نصبِهِ على الاتِّساعِ نحو قوله سُبْحانَه : (فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)(١) فلم يرفعْ (نَفْخَةٌ) مفعولًا لم يُسَمَّ فاعلُهُ وغُيِّرَ له الفِعْلُ حَتَّى صارَ مفعولًا به مَجازًا ، وكذلك تقولُ : سِرْتُ فَرْسَخًا ، فيجوزُ لَكَ في (فَرْسَخ) وَجْهانِ :

أَنْ يكونَ مَنْصُوبًا على أنَّهُ ظرفُ مَكانٍ ، وهذا هُوَ الأَصْلُ .

وأنْ يكونَ مفعولًا به على الاتِّساعِ ، ولا يرفعْ مَفْعُولًا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ويضمرُ بغير(في) ويُضافُ إليه الاسمُ العامِلُ فيه إلاَّ عَلَى هذا الوَجْهِ الثَّاني الَّذي هو الاتِّساعُ كَما تَقَدَّمَ في ظَرْفِ الزَّمانِ نحو : سِيرَ المِيلَ ، والمِيلَ سِرْتُهُ ، وأعْجَبَني سَيْرُ المِيلِ . فإذا اجتمعتْ هذه الثَّلاثَةُ أعْني : المَصْدَرَ وظَرْفَ الزَّمانِ وظَرْفَ المَكانِ لفعلٍ واحِدٍ أواثنان منها ، جازَ فيه النَّصْبُ على الأَصْلِ مطلقًا ، والنَّصْبُ على الاتِّساعِ ، لكن هذا الوَجْهُ الثَّاني يكونُ جوازُهُ على حَسَبِ المذاهبِ الثَّلاثَةِ كما تَقدَّمَ .

---

(١) الآية : (١٣) من سورة الحاقة .

الفَصْلُ الثَّالِثُ : فِي ظَرْفِ المَكَانِ

وفيه أيضًا مسائلُ :

الأولى : فِي حَدِّهِ ، وهو عند النَّحويين : عِبَارَةٌ عَنْ اسْمِ المَكَانِ أو ما قَامَ مَقَامَهُ ، المُنْتَصِبُ بفعلٍ أو ما فيه معناه ، على تقدِيرِ (فِي) ، فاسمُ المَكَانِ نحو : مَكَان ، وَمَوْضِع ، وأَمَام ، وَخَلْف ، ومِيل ، وفَرْسَخ ، وما أشبه ذلك .

وقولُهم (أو ما قَامَ مَقَامَهُ) نحو قوله سُبْحَانَهُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)(١) فـ(أَسْفَلَ) ظرفُ مَكَانٍ ، لأنَّه قَامَ مَقَامَ اسم المَكَانِ ، والأَصْلُ : و الرَّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْكُم ، فَمَكَانًا ظَرْفٌ فِي مَوْضِع خَبَرِ المبتدأ الَّذِي هُوَ (الرَّكْبُ) ، و(أَسْفَلَ) نَعْتٌ لِمَكَانٍ ، ثُمَّ حُذِفَ المنعُوتُ الَّذِي هُوَ مَكَان ، وَقَامَتْ صفتُهُ مَقَامَهُ فصارَتْ تُعْرَبُ بإعرابِهِ .

وقولُهم (المُنْتَصِبُ) ، لأَنَّهُ إِنْ كَانَ مرفوعًا أو مَخْفُوضًا لم يُعْرَبْ ظَرفًا نحو : سِيرَ المِيلُ ، وسِرْتُ فِي المِيلِ .

وقولُهم (بفعلٍ أو ما فيه معناه) مِثَالُ الفِعْلِ ، سِرْتُ مِيلًا ، وَمِثَالُ (ما فيه معناه) : زَيْدٌ سَائِرٌ مِيلًا ، فَمِيلًا منصوبٌ بِسَائِرٍ ، لأَنَّهُ اسمُ فاعِلٍ بمعنى الفِعْلِ ، كأنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ يَسِيرُ / مِيلًا . (٦٠/أ)

وقولُهم (على تَقْدِيرِ (فِي)) . لا يُعْرَبُ اسمُ المَكَانِ ظَرْفًا حَتَّى يكونَ انتصابُهُ على هذا المعنى ، نحو : قُمْتُ مَكَانَكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ المعنى : قُمتُ فِي مَكَانِكَ . فإن قَالَ : حُزْتُ مَكَانَكَ ، أو كَرِهْتُ مَكَانَكَ ، أُعْرِبَ مفعولًا به لا ظَرْفًا ، لأَنَّهُ لَيْسَ على تَقْدِيرِ (فِي) .

المَسْأَلةُ الثَّانِيةُ : فِي أَقْسَامِ اسمِ المَكَانِ بالنَّظَرِ إلى الإبْهَامِ والاختِصَاصِ والعَدَدِ .

وأسماءُ المَكَانِ من جهةِ وَضْعِها بهذا النَّظرِ على ثَلَاثةِ أقسامٍ(٢) : مُبْهَمٌ ، وَمَعْدُودٌ ، وَمُخْتَصٌّ .

---

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٢) انظر هذه الاقسام في البسيط : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

فالمُبْهَم ما كَانَ لفظُهُ غيرَ مختصٍّ بمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، ولم يكنْ له مِقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ المَسَافَةِ نحو : مَكَانٍ ، وخَلْف ، وأَمَام ، ويمين ، وشِمال ، وفَوْق ، وتَحْت ، ولا يقعُ شَيْءٌ من هذا القِسْمِ في جَوَابِ (كَمْ) مطلقًا ، ولا في جَوابِ (أَيْنَ) إلاَّ أنْ يَعْرِضَ فيه اختصاصٌ من جِهَةِ الألفِ واللاَّم والإضافةِ ، فيقعُ حينئذٍ في جَوابِ (أَيْنَ) لأَجْلِ الاختصاصِ الَّذى عَرِضَ فيه ، فتقولُ : جَلَسْتُ مَكَانَكَ ، أو المَكَانَ ، وجَلَسْتُ خَلْفَكَ وأَمَامَكَ ، في جَوابِ مَنْ قال لَكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ ولا تقولُ : سِرْتُ المَكَانَ ، في جَوابِ كَمْ سِرْتَ ؟ ولا : سِرْتُ مَكَانًا ، في جَوابِ كَمْ سِرْتَ ، ولا : أَيْنَ سِرْتَ ؟ لأنَّ (كَمْ) سُؤالٌ عن العَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ في الفَصْلِ الثَّاني (١) ، فَلَا يكونُ جَوابُهَا إلاَّ ما يقتضى العَدَدَ ، و(أَيْنَ) سُؤالٌ عن التَّعيينِ فَلَا يكونُ جَوابُهَا إلاَّ ما يقتضى التَّعيينَ والاختصاصَ بمكانٍ معيَّنٍ .

والمعدُودُ ما كَانَ له مقدارٌ مَعْلُومٌ من المَسَافَةِ نحو : مِيل ومِيلين ، وفَرْسَخ ، وبَرِيد ، ولا يقعُ هذا القِسْمُ في جَوَابِ (كَمْ) ولا في جَوابِ (أَيْنَ) إلاَّ أَنْ يَعْرِضَ فيه اختصاصٌ بالألفِ واللاَّم أو بالإضافةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وأَمَّا المختصُّ فهو ما كَانَ لفظُهُ مختصًّا بمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ نحو : الدَّار ، والمَسْجِد والطَّرِيق ، والحَانُوت ، والسُّوق ، والحَمَّام ، وهذا القِسْمُ يقعُ في جَوابِ (أَيْنَ) ولا يَقَعُ في جَوَابِ (كَمْ) ، ومنْ هذا القِسْمِ : دَاخِلَ الدَّارِ ، وخَارِجَهَا ، وشَرْقَهَا ، وغَرْبَهَا ، وقبلتَهَا ، وجَوْفَهَا .

وأَمَّا شَرقى الدَّارِ ، وغَرْبِيُّهَا ، وقِبْلِيُّهَا ، وجَوْفِيُّهَا ، فمبهمةٌ من أصلِ الوَضْعِ ، لا يكونُ التَّخصيصُ فيها إلاَّ عَارِضًا بالألفِ واللاَّم والإضافةِ ، فهى من القِسْمِ الأَوَّلِ .

المَسأَلَةُ الثَّالِثَةُ : في انقسامِهِ بالنَّظرِ إلى الاشتقاقِ وعَدَمِهِ .

واسمُ المَكَانِ بهذا النَّظَرِ عَلَى قِسْمَين :

---

(١) انظر ص : ٢٣٤

الأوّل : مُشتقٌّ وهو ماكانت في أوّلِهِ الميمُ الزائدةُ على وزنِ (مَفعَل)[١] أو (مَفعِل)[٢] من الفعلِ الثُّلاثيِّ ، وعلى شكلِ اسمِ المفعولِ من الزائدِ على الثَّلاثةِ ، ويُسمَّى هذا القِسمُ اسمَ مَكانٍ ، يطلقُ عليه النَّحويون هذا اللَّفظَ كثيرًا نحو : مَرأى ، وَمَسْمَعٍ، وَمكانٍ ، من : رأى ، وسَمعَ ، وكَانَ . ونحو : مَنْزِل ، وَمَسْقَط ، وَمَسْجِد ، من : نَزَلَ، وَسَقَطَ ، وسَجَدَ . ونحو : مُدْخَل ، وَمُقام ، من (أدْخَلَ) و (أقَامَ) .

والقِسمُ الثَّاني : غَيرُ مُشتَقٍ ، وهو ما عَدا ذَلِكَ نحو : دَارٍ ، وطَرِيقٍ ، ومِيْلٍ ، وفرسَخ .

المَسألَةُ الرَّابِعةُ : في ما يَقتَضي الاستغراقَ من ظُروفِ المَكانِ ومالا يقتضيه .

والمَعْدُودُ / من ظُروفِ المَكانِ ويقتَضِي الاستغراقَ وهو وُقوعُ الفعلِ في جميعِهِ (٦٠/ب) نحو : سِرتُ المِيلَيْنِ والفَرسَخَيْنِ ، فَلَا بُدَّ أنْ يكونَ الفِعلُ واقعًا في جميعِ المِيلَيْنِ والفَرْسَخَيْنِ .

وغيرُ المَعدُودِ يحتملُ الاستغراقَ وعَدَمَهُ ، نحو : سِرْتُ المَكَانَ ، يحتملُ أنْ تكونَ قد مَلأتَ المَكَانَ فلم تبقِ منه شيئًا إلاّ أوقعتَ فيه السَّيرَ ، وأنْ تكونَ إنَّما سِرْتَ في بعضِ المَكَانِ دُونَ بَعْضٍ .

المسألةُ الخَامِسَةُ : في أقسَامِ ظرفِ المَكَانِ بالنَّظَرِ إلى التَّصرُّفِ والانصرَافِ .

وظروفُ المَكَانِ بالنَّظَرِ إلى التَّصرفِ وعَدَمِهِ تنقسمُ ثَلاثَةَ أقسَامٍ :

قِسمٌ لا يتَصَرَّفُ باتِّفَاقٍ ، فلا يستعملُ قِيَاسًا إلاَّ منصوبًا على الظَّرفيَّةِ نحو : سِوَى وسُوَى وسَوَاءٍ، وعِنْدَ ، ولَدَى ، ولَدُنْ ، وغير ذلك من اللُّغَاتِ الَّتي في (لَدَى)[٣] و (وَسْط)

---

(١) إذا كان مضارعه مضموم العين ، أو مفتوحها ، أو معتل اللام مطلقا .

(٢) إذا كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالاً مطلقًا في غير معتل اللاّم .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل : ٩٧ : (وقد يقال : لَدَنْ ولَدِنْ ولُدْنِ ولُدُن ولَدْ ولُدْ ولدا ولُدُن) . وانظر اللسان : (لدن) والمساعد : ٥٣٢/١ .

ساكنةُ السّين، وفوقَ، وتحتَ، ووراءَ، وقُدامَ (١)، فهذا القسمُ لا يتّصرّفُ إلاّ بدُخُول (مِنْ) عليه حيثُ سُمِعَ ذلك منه نحو: مِنْ عِنْدِكَ، ومِنْ لَدُن، ومِنْ فوقِهم، ومِنْ تحتِهم، ومِنْ ورائِهم، وليسَ هذا التّصرّفُ بمِنْ قياسًا في ظاهرِ مذهبِ سيبويه (٢). ولا يتصرّفُ شيءٌ مِنْ هذا القسم بغير (مِنْ) مطلقًا. أو بها فيما لم يُسْمَعْ فيه إلاّ في ضَرُورةٍ نحو قولِهِ:

وَلا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلا مِنْ سَوائِنَا (٣)

فصرّفَ (سَوَاءَ) بمِن في الضّرورةِ، لأنّها لم يُسْمَعْ ذلِكَ فيها في الكَلامِ، فلهذا حَمَلَهُ سيبويه عَلى الضّرورةِ (٤). ونحو قولِ الآخرِ:

تَجانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمامَةِ نَاقَتِي ... وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوائِكَا (٥)

---

(١) وبالفتح اسم، انظر المقتضب: ٤/ ٣٤٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٢٨٦.

(٣) من الطويل للمرّار بن سلامة العجلي، شاعر مخضرم له شعر في يوم ذي قار، يصف في هذا البيت نادي قومه بالتوقير والتعظيم.
وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٣١، ٤٠٨، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/ ٤٢٤، والمقتضب: ٤/ ٣٥٠، والانصاف: ١/ ٢٩٤، وفيه (المكروه) مكان (الفحشاء) والمخصص: ١٤/ ٥٨، ٦٤، وشرح المفصل: ٢/ ٤٤، ٨٤ واللسان: (سوى)، والبسيط: ٣٧٧، وابن عقيل: ١/ ٦١٢.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٢- ٤٠٨.

(٥) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس. تجانف: أصله تتجانف أي تنحرف.
والشاهد في ديوانه: ٨٩، والكتاب: ١/ ٣٢/ ٤٠٨، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/ ١٣٧، والمقتضب: ٤/ ٣٤٩، والانصاف: ١/ ٢٩٥، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٢٥٣، ٢/ ٤٥- ١١٩، والمخصص: ١٥/ ١٥١، وشرح المفصل: ٢/ ٤٤- ٨٤، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٤٨، والبسيط: ٣٨٣، والهمع: ٣/ ١٦٢، والخزانة: ٣/ ٥٩، وفيها (عن) مكان (من)، والكامل: ٤/ ١٠.

فاستعمل (سواء) أيضاً متصرفة بغير (من) ضرورة .

والغالب في (حيث) أن تكون من هذا القسم لا تتصرف إلا ب (من) وقد تصرف بغيرها كقول الله تعالى : (اللّه أعلم حيث يجعل رسالته)(١) ف (حيث) هنا مفعول بفعل محذوف يدل عليه قوله (أعلم) أي : يعلم المكان الذي يجعل فيه رسالاته ، فحيث هنا مفعول بيعلم المحذوف(٢).

وقسم يتصرف مطلقاً فيستعمل غير منصوب على الظرفية فاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك نحو : يمين ، وشمال ، ومكان ، قال تعالى : (عن اليمين وعن الشمال)(٣) وقال الشاعر :

وأنت مكانك من وائل ... مكان القراد من أست الجمل(٤)

ف (مكانك) مبتدأ ، ومكان الثاني خبره ، فقد استعمل (مكاناً) غير ظرف وكذلك أيضاً (ميل) و (فرسخ) يستعملان غير ظرفين .

وقسم أختلف فيه ، فذهب سيبويه(٥) إلى أنه من القسم الثاني ، وذهب أبو عمر الجرمي وطائفة(٦) إلى أنه من القسم الأول ، وذلك : خلف ، وأمام ، وعلى أنهما متصرفان الفارسي(٧) وأكثر النحويين ، واستدلوا بقول الشاعر :

---

(١) من الآية : (١٢٤) من سورة الانعام .

(٢) انظر التبيان : ١/ ٥٣٧ ، والمغني : ١/ ١٣١ ، ١٣٢ ، والهمع : ٣/ ٢٠٨ .

(٣) من الآية : (٣٧) من سورة المعارج .

(٤) من المتقارب للأخطل وينسب أيضاً لجرير والى عتبة بن الوغل . وائل : أبو بكر وتغلب ، القراد : دويبة تعض الأبل .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٤١٧ ، والمقتضب : ٤/ ٣٥٠ ، والاقتضاب : ٤٥ ، ١٢٥ ، والعقد الفريد : ٣/ ٣٦٠ ، والأغاني : ٧/ ١٦٢ ، والمؤتلف : ٨٤ ، والخزانة : ١/ ٢٢٠ ، ٤٥٨ .

(٥) انظر الكتاب : ١/ ٤١١ ، والبسيط : ٢/ ٣٨٢ .

(٦) انظر الهمع : ٣/ ١٩٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٢ .

(٧) انظر الايضاح للفارسي : ١/ ١٨٦ ، وشرح المفصل : ٢/ ٤٤ ، والهمع : ٣/ ١٩٩ .

فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

فـ(كِلَا) مبتدأٌ ، وخَلْفُها و(أَمَامُهَا) بَدَلٌ منه ، فقد استعملهما غيرَ ظرفين .

وأصحابُ المذهبِ الآخرِ حَمَلُوا هذا البيتَ على الضَّرورةِ .

وتنقسمُ ظروفُ المكانِ أيضاً بالنَّظرِ إلى الانصرافِ وعدمِهِ إلى قسمين :

منصرفٌ / نحو : مَكَانٍ ، ومِيلٍ ، وفَرْسَخٍ ، ويمين ، وشِمال ، وحاصلُه كُلُّ ما (٦١/أ) ليس فيه موجِبٌ لِمَنعِ الصَّرفِ .

وغيرُ منصرفٍ وهو : كُلُّ ما فيه موجِبٌ لِمَنعِ الصَّرفِ كـ(أَسْفَلَ ، وأَعْلَى) نحو قوله سُبْحَانَهُ : (والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُم) (٢) فـ(أَسْفَلَ) ظرفُ مكانٍ لا ينصرفُ ، للوزنِ والوصفِ وكذلك (أعلى) في نحو قولك : جَلَسْتُ أَعْلَى مِنْ زيدٍ ، تُرِيدُ : مَكَاناً أعلى مِنْ مَكانِ زيدٍ ، فأعلى ظرفُ مكانٍ لقيامِهِ مَقَامَ اسمِ المَكَانِ ، لا ينصرفُ للوصفِ والوزنِ .

المَسألةُ السَّادِسَةُ : فيما يقومُ مَقَامَ اسمِ المَكانِ وليس باسمِ مَكَانٍ .

وذلك أشياءُ : أَحَدُها : (كُلٌّ) نحو : جَلَسْتُ كُلَّ المَكَانِ ، وكقوله سُبْحَانَهُ :

---

(١) من الكامل للبيد بن ربيعة العامري يصف بقرة وحشية أوجست خيفة من صائد ، فهي حذرة من خوف تخال كلا طريقيها من خلفها وأمامها ثغرة يسلك منهما اليها . والفرج : موضع المخافة كالثغر .

والشاهد في ديوانه : ٣١١ ، والكتاب : ١/٤٠٧ ، والمقتضب : ٣/١٠٢ ، واصلاح المنطق : ٧٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١/١١٠ ، ٢/٢٥٢ ، والايضاح ١/١٨٧ ، والافصاح للفارقي : ٣٣٥ ، وشرح المفصل : ٢/٤٤ - ١٢٩ ، والبسيط : ٣٨٢ ، وغاية الأمل : ١١٥ ، والهمع : ٣/١٩٩ ، واللسان : (أمم - كلا) .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ) (١) فـ (كُلَّ) في هذه الآيةِ منصوبٌ نَصْبَ الظَّرفِ على اسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ الَّذي هو (في) .

الثَّاني : (بَعْض) نحو : جَلَسْتُ بَعْضَ المَكانِ .

الثَّالِث : (أَيّ) نحو : جَلسْتُ أيَّ مَكَانٍ .

الرَّابِعُ : (أَفْعَل) الَّتي للمفاضَلَةِ نحو : جَلسْتُ أَحْسَنَ مَكانٍ .

الخَامِسُ : (ذَات) نحو : ذَاتَ اليَمِينِ وذَاتَ الشِّمالِ .

السَّادِسُ : صِفَةُ ظَرْفِ المَكانِ المحذُوفِ نحو : جَلَسْتُ قَرِيبًا مِنْكَ ، تُرِيدُ : مَكانًا قَرِيبًا ، فَقَرِيبًا صفةٌ لمَكانٍ حُذِفَ وقَامَتْ مَقامَه فصارَتْ تُعْرَبُ بإعرابِه ، وكَذلِكَ قولُه تَعالى : (والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُم) (٢) وقد تَقدَّمتْ هذه الآيةُ في الحَدِّ .

السَّابِعُ : ماكَانَ عَدَدًا للأَمكنة نحو : سِرتُ ثَلاثَةَ أَميالٍ ، وسِرْتُ ثَلاثَةَ فَراسِخَ ، فَثَلاثَةُ ظَرفُ مَكانٍ لأَنَّه عَدَدٌ لَه .

الثَّامِنُ : اسمُ الإشارةِ نحو : سِرْتُ ذَلِكَ المَكانَ ، فَذلِكَ ظَرفُ مَكانٍ لأَنَّهُ موصوفٌ بِه ، أَلا تَرى أَنَّ المَكانَ نعتٌ لِذلِكَ .

المسأَلَةُ السَّابِعَةُ : في حُكْمِ اسمِ المَكانِ مَعَ النَّاصِبِ لَهُ .

واعْلَمْ أنَّ اسمَ المَكانِ بالنَّظرِ إلى جَوازِ نَصْبِه وعَدَمِه على ثَلاثَةِ أَقْسامٍ :

أَحدُها : المشتقُّ مطلقًا .

والثَّاني : المختصُّ بوضعِه لا بِعارِضٍ .

والثَّالِثُ : ما عَدا ذلِكَ .

فأَمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ : وهو المشتقُّ فَلا ينصبُه مُطلقًا إلاَّ فعلُه الَّذي أُشتقَّ منه خاصَّةً (٣)

---

(١) من الآية : (٥) من سورة التوبة . ونصب (كل) على الظرف اختيار الزجاج وقد خطأه أبو علي الفارسي ، وقال : الطريق مكان مخصوص كالبيت والمسجد ، فلا يجوز حذف حرف الجر منه الا ما سمع) . تفسير القرطبي : ٨/ ٨٣ .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٣) انظر البسيط : ٣٧٣ .

وأمّا غيرُه فلا يتعدّى إليه إلاّ بـ (في) ظاهرةً ، ولا يجوزُ حذفُها والنّصبُ إلاّ فيما سُمِعَ أو في ضَرورةِ شعرٍ ، فتقولُ : جَلَسْتُ مَجْلِساً حَسَنًا ، واتّكأَ زيدٌ مُتّكأً جميـــلاً ، وقامَ زيدٌ مَقاماً ، فَمَجْلِساً ومُتّكأً ، ومَقاماً ، وما كان مثلها ظروفُ مكانٍ منصوبـــة بالفعلِ الّذى تقدّمها ، لأنّها من لفظِهِ ومشتقّةٌ منه ، ولا تقولُ : زيدٌ مَجْلِساً حَسَنًا ، تريدُ : في مجلسٍ حَسَنٍ ، ولا ضَرَبْتُ زيدًا المَجْلِسَ ، تريدُ : في المجلسِ . ويلزم فـــى هذا ونحوه مِمّا لم يتقدّمه فعلٌ من لفظِهِ إظهارُ (في) والخفضُ إلاّ فيما سُمِعَ فيـــه حذفُها والنّصبُ نحو : مَكانٍ وموضعٍ مع كُلِّ فعلٍ مطلقًا ، تقول : سِرْتُ المَكانَ ، وجَلَسْتُ موضعك ، و(مَنْزِلَةَ) في قولهم : هو مِنّي مَنْزِلَةَ الشِّغافِ (١) ، وهو مِنّي مَنْزِلَةَ الوَلَـــدِ ، و(مَزْجَرَ) في نحو قولهم : هو مِنّي مَزْجَرَ الكَلْبِ ، و(مَقْعَدَ) في نحو قولهم / : هـــو مِنّي مَقْعَدَ القابِلَةِ (٢) ، وقول الشّاعِرِ : (٦١ / ٠)

فوردْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابئِ الـ ـضُّرَباءِ خَلْفَ النَّجمِ لا يَتَتَلَّعُ (٣)

و(مَناطَ) في نحو قولهم : هو مِنّي مَناطَ الثُّرَيّا (٤) ، وكقول الشّاعِرِ :-

---

(١) الشغاف : غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب . وانظر الكتاب : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٣ .

(٢) يريدون : أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة .

(٣) من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة له في رثاء سبعة من أبنائه ماتـــوا في يوم واحد . العيوق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا وفوق الجوزاء . رابئ : اسم فاعل من (ربأ) بمعنى علا وارتفع وأشرف الضرباء : جمع ضريب ، وهـــو الذى يضرب بالقداح . يتتلع : يتقدم مأخوذ من التلعة أرض مرتفعة أو مجـــرى الماء من أعلى الوادى .
والشاهد في : ديوان الهذليين : ١ / ٦ ، والكتاب : ١ / ٤١٣ ، والمقتضـــب : ٤ / ٣٤٤ ، وشرح المفصل : ١ / ٤٤ ، وشرح المفضليات : ٨٦٤ ، واللســـان : (تلع) ، والخزانة : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ - ٤١٨ .

(٤) قال ابن الشجرى : ٢ / ٢٥٤ : (المناط موضع النوط ، مصدر نطت الشـــئ بالشئ إذا علقته به ، أي هو بالمكان الذى نيطت به الثريا ، شبهوا ارتفـــاع منزلته بارتفاع مكان الثريا) .

وإنّ بني حربٍ كما قد علمتُمُ مناطَ الثريّا قد تعلّت نجومُها (١)

و(مَعْقِدَ) في نحو قولهم : هو منّي مَعْقِدَ الإزارِ. فهذه الألفاظُ (٢) السبعةُ أُخرِجَتْ عن أصلِها واستعملَتْ منصوبةً نصبَ الظرفِ على اسقاطِ (في) لغيرِ أفعالِها التي اشتقّت منها ، ولو لم يُسْمَعْ هذا من العَرَبِ لم تستعملْ إلّا مجرورةً بـ (في) على أصلِها كما تستعمل سائرُ الظروفِ والمشتقّاتِ التي لم يُسْمَعْ ذلك فيها . هذا مذهبُ سيبويه (٣) والفارسيّ في هذه الألفاظِ وما كان مثلها ، أنّها منصوبةٌ نصبَ الظروفِ على اسقاطِ (في) .

وذهبَ بعضُ النحويين (٤) فيما عدا (مكانًا وموضعًا) إلى أنّ النصبَ فيه على القياس ، وليس على ما ذهبَ إليه سيبويه ، والأصلُ عندهم في قولك : زيدٌ منّي مناطَ الثريّا : زيدٌ منّي مكانًا مثلَ مناطِ الثريّا ، و(مكانًا) ظرفٌ في موضع خبرِ المبتدأ ، و(مثل) نعتٌ له ، و(مناط) مضافٌ إليه ، ثم حُذِفَ الموصوفُ الذي هو (مكانًا) وأقيمت صفتُهُ مقامَهُ ، فصارت تُعْرَبُ بإعرابِه وصارَ الكلامُ : زيدٌ منّي مثلَ مناطِ الثريّا ، و(مثل) ظرفٌ لقيامِه مقامَ الظرفِ المحذوفِ على حدِّ ما تقدّم في قوله تعالى : (والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ) (٥) ثم بعد هذا حُذِفَ المضافُ الذي هو (مثل) وأُقيمَ المضافُ إليه الذي هو (مناطَ) مقامَه فنُصِبَ وصارَ يُعْرَبُ بإعرابِه ، فصار الكلامُ : زيدٌ منّي مناطَ الثريّا ،

---

(١) من الطويل نسبه سيبويه للأحوص ، وابن الشجري لعبد الرحمن بن حسان ابن ثابت.

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٤١٣ ، والمقتضب : ٤/ ٣٤٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، والمؤتلف : ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) انظرها في الكتاب : ١/ ٤١٢ ، وما بعدها ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٥٨٣ ، والأشموني : ٢/ ١٣٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤١٤ ، وانظر الهمع : ٣/ ١٥٥ .

(٤) هو الكسائي كما في الهمع : ٣/ ١٥٥ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٥٨٣ .

(٥) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

وكذلك يجرى الكلام على هذا المذهب في سائر ما ورد من نحو هذا ، إلا في (مكان وموضع) فلا خلاف بين النحويين أن نصبهما على الظرفية جائز على الاطلاق ، ونظير هذا المذهب الثاني في حذف اسمين معاً قوله تعالى : (فقبضت قبضة من أثر الرسول)^(١) ، الأصل : من (تراب)^(٢) أثر حافر فرس الرسول ، فحذف (تراب) وأقيم المضاف إليه مقامه ، وحذف أيضاً (حافر) وأقيم المضاف إليه مقامه ، ثم حذف (فرس) وأقيم المضاف إليه أيضاً مقامه ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (تدور أعينهم كالذى يغشى عليه)^(٣) الأصل : كدوران عين الذى ، فحذف (دوران) وأقيم المضاف إليه الذى هو (عين) مقامه ، ثم حذف (عين) وأقيم المضاف إليه الذى هو الموصول مقامه ، فصار كالذى يغشى ، وهذا المذهب الثاني يقتضى جوازه قياس قول الخليل في مسألة : له صوت صوت الحمار ، حيث أجاز أن يكون (صوت الحمار) نعتاً لصوت الأول على حذف (مثل) والتقدير : له صوت مثل صوت الحمار ، لأن (مثلا) لا تتعرف بالإضافة إلى المعارف ، فأجاز الخليل هذه المسألة على النعت^(٤) ، ولم يراع قبح اللفظ من جهة وصف النكرة بالمعرفة في اللفظ ، فكذلك يلزم أن / يكون (٦٢/)
هذا المذهب جائزاً عنده هنا ، ولا يبالى بقبح اللفظ من جهة وقوع اسم المكان المشتق منصوباً على الظرفية وتقدير (في) ، وقياس قول سيبويه في مراعاته القبح اللفظى امتناع هذا المذهب الثاني هنا ، ومما سمع أيضاً فيه اسقاط (في) والنصب من ظروف المكان المشتقة قوله تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد)^(٥) ، لأن (كلا)

---

(١) من الآية : (٩٦) من سورة طه .

(٢) كلمة (تراب) ساقطة من الأصل ، وانظر الخصائص : ٢/ ٣٦٢ ، والمغني : ٢/ ٦٢٤ .

(٣) من الآية : (١٩) من سورة الأحزاب .

(٤) قال سيبويه : ١/ ٣٦١ : (وزعم الخليل أنه يجوز له صوت صوت الحمار ، على الصفة لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به) .

(٥) من الآية : (٥) من سورة التوبة . وانظر تفسير القرطبي : ٨/ ٧٣ .

بحَسَبِ ما تضافُ إليه ، وهي هنا قد أُضيفتْ إلى اسمِ المَكَانِ المشتقّ فحكمها حكمـه ، فكأنَّ الأصلَ : وأَقعُدوا لَهم في كُلِّ مَرْصَدٍ ، ثُمَّ حُذِفَتْ (في) وانتصبَ الاسمُ .

وأمَّا القسمُ الثَّاني : وهو المختصّ بوضعِهِ لا بعارضٍ نحو : دَار ، وطَرِيق ، وخارجُ الدَّار ، وداخلها ، وشرقها ، وغربها ، فلا تصلُ إليها الأفعالُ إلاَّ بـ (فـي) ظاهرةً ، ولا يجوزُ حَذفُها والنَّصبُ إلاَّ حيثُ سُمِعَ أو في ضَرُورةٍ ، فتقول : جَلَسْتُ في الدَّار ، وسِرْتُ في الطَّرِيقِ ، والَّذي سُمِعَ من ذلكَ : الظُّروفُ المختصة كلُّها مـع (دَخلتُ) وما تصرَّفَ منها ، والشَّامَ مع (ذَهبتُ) تقولُ : دَخلتُ الدَّارَ ، وأدخُل الدَّارَ ، وزيدٌ داخِلُ الدَّارَ ، وحُكي عنهم (ذَهبتُ الشَّامَ) فالدَّارُ والشَّامُ هُنـا منصوبانِ على إسقاطِ (في) ، على هذا مذهبُ سيبويه[1] والفارسيّ وجُمهُورِ النَّحويين ، وخالَفَ أبو عمر الجرميّ في اسمِ المكَانِ المنتصبِ بعد (دَخلتُّ) وما تصرَّفَ منهـا فأعربَهُ مفعولاً به[2] ، وليس عنده على حَذْفِ (في) فإذا قُلْتَ : دَخلتُ الدَّارَ ، فالدَّارُ عنده مفعولٌ به ، وليس أصلُهُ حَرفَ الجرّ ، وكذلك قولُ الشَّاعِر :

وَيومَ دَخلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنيزةٍ فَقالتْ لكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرجلي[3]

فـ(الخِدْرُ) عند الجرميّ مفعولٌ بـ(دَخلتُ) كزيدٍ في قولِكَ : ضَرَبْتُ زيداً ، وهـو عند الجُمهُورِ منصوبٌ على إسقاطِ حَرفِ الجرّ الذي هو (في) ، وممَّا جاءَ من ذلكَ في الضرورة قولُ الشَّاعِرِ :

---

(١) وعلى مذهبهما ابن مالك . انظر الكتاب : ١/ ٣٥ ، والإيضاح : ١/ ١٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٨٢ وما بعدها .

(٢) ما ذهب إليه الجرمي ينسب أيضا إلى الأخفش وبه أخذ المبرد ، انظر المقتضب ٤/ ٣٣٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٨٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٦٧- ٣٦٨ ، والهمع : ٣/ ١٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٢٨ ، والأصول ١/ ٢٠٤ ، وفيه رجح مذهب سيبويه ومن تبعه .

(٣) من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة . والخدر : الهودج وهو من مراكب النساء . مرجلي : أي تاركي أمشي راجلة .

وانظره في ديوانه : ١١ ، وشرح القصائد العشر : ٤٠ ، وشرح السبع : ٣٨ .

فلأبغينكم قنا وعوارضًا ... ولأقبلنّ الخيل لابة ضرغدِ (١)

الأصل : لأبغينكم في قنًا وعوارضَ ، لأنّهما موضعان معيّنان ، لكنّه حذف حرف الجرّ ونَصَبَ الاسمين ضرورةً ، وكذلك قولُ الآخر :

لَدْنٌ بهزّ الكفّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطّريقَ الثّعلبُ (٢)

الأصلُ : عَسَلَ في الطّريقِ ، لأنّ الطّريقَ مختصٌّ بوضعِهِ ، لكنّه حَذَفَ حرف الجر ونصب الاسم ضرورةً ، وقد خالفَ أبو الحسين بن الطّراوة في لفظِ الطّريقِ (٣) ، فزَعَمَ أنّه من الظّروفِ المبهمةِ بالوضعِ من القسمِ الثّالثِ بعد هذا ، فالبيتُ عنده على القياسِ ، ويجوز عنده أن يُقالَ : سِرْتُ الطّريقَ ، وجُمهورُ النّحويين على خِلافِ قولهِ .

وأمّا القِسمُ الثّالثُ : وهو ما عدا القسمين المذكورين فيجوزُ فيه وجهانِ مطلقًا في جميعِ الأفعالِ .

أحدُهما : النّصبُ على الظّرفيّةِ وتقديرِ (في) وهذا / هو الأصلُ . (٦٢/ب)

والثّاني : النّصبُ على المفعولِ به اتّساعًا ومجازًا ، لكن يجري فيه على هذا الوجْهِ الثّاني جميع ما تقدّم في ظَرفِ الزّمان من اشتراطِ أنْ يكونَ النّاصِبُ له أحدَ

---

(١) من الكامل لعامر بن الطفيل . لأبغينكم : لأطلبنكم . قنا : جبل في ديار بني ذبيان . عوارض : جبل في بلاد طيئ ، واللابة : الحرة ذات الحجارة السود . ضرغد : مكان وقيل جبل .

انظر الشاهد في ديوانه : ٥٥ ، والكتاب : ١/ ١٦٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٤٨ ، وشرح المفضليات : ٧١٢ ، وفيها (الملا) مكان (قنا) و (لأهبطن) مكان (لأقبلن) ، ومعجم البلدان : (ضرعد) ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٨٣ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ١٨٦ ، والخزانة : ١/ ٤٧٠ .

(٢) من الكامل لساعدة بن جؤنة الهذلي يصف رمحا . اللدان : الناعم ، يعسل : يشتد اهتزازه . العسلان : عدو الذئب .

والشاهد في : ديوان الهذليين : ١/ ١٩٠ ، وفيه (لذّ) مكان (لدن) ، والكتاب ١/ ٣٦ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٣٠ ، والمغني : ١/ ١١ ، ٢/ ٥٢٥ - ٥٧٦ ، والهمع : ٣/ ١٥٤ ، والخزانة : ١/ ٤٧٤

(٣) الافصاح لابن الطراوة : ٩١ ، الهمع : ٣/ ١٥٤ ، أبو الحسين بن الطراوة : ٨٩ - ٩٠ .

الثَّلاثةِ المذكورةِ هناك (١) ، ومن المذاهبِ الثَّلاثة المذكورةِ أيضًا ، فتقولُ : سِرْتُ مِيلاً ، وسِرْتُ الفَرْسَخَ والبَرِيدَ ، على أحدِ الوجهين المذكورين ، وكذلك : جلسْتُ شرقيَّ الدَّارِ وغربيَّها ، وقبليَّها ، وجوفيَّها ، ولا يلزمُ إظهارُ (في) في شيءٍ من هذا القسمِ ، قال الشَّاعرُ :

هَبَّتْ جَنُوبًا فذِكْرَى ما ذكرتُكُم عِنْدَ الصَّفاةِ الَّتي شَرْقِيَّ حَوْرانا (٢)

فـ (شرقيَّ) منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ وتقديرِ (في) خاصَّةً ، لأنَّه وقعَ صلةً للَّتي ، فإن كانَ شيءٌ من هذه الأربعةِ بغيرِ ياءِ النَّسبِ كانَ مختصًّا بالوضعِ من القِسمِ الثَّاني ، فلا يجوزُ فيه إلاّ إظهارُ (في) فتقولُ : جلسْتُ في شرقِ الدَّارِ ، وفي غربِها ، وفي قبلتِها ، وفي جوفِها ، كما تقدَّم في القِسمِ قبله ، وهذان الوجهانِ أيضًا من النَّصبِ على الظَّرفيةِ أو الاتِّساعِ جائزانِ فيما يصحُّ نصبُهُ من الظُّروفِ المشتقَّاتِ على ما ذُكِرَ في القِسمِ الأوَّلِ ، فتقولُ : ضربْتُ زيداً مَضْرِبًا ، وتنصِبُ (مَضْرِبًا) إذا جعلتَهُ اسمَ مكانٍ على الظَّرفيَّةِ أو على الاتِّساعِ .

ولا يرفعُ ظرفُ المكانِ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُهُ إلاّ بعد نَصْبِهِ على الاتِّساعِ ، وكذلك إضمارُهُ بغيرِ (في) وإضافةُ ناصبِهِ إليه ، لا يكونُ شيءٌ من ذلكَ إلاّ بعد نصبِهِ على الاتِّساعِ كما تقدَّمَ في ظروفِ الزَّمانِ نحو : سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ ، وكقولِ الشَّاعرِ :

وكرّارِ خلفَ المحجرينَ جوادِهِ إذا لم يُحامِ دونَ أُنثى حليلُها (٣)

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤/٢٤٥

(٢) من البسيط لجرير في هجاء الأخطل ، ويروى : هبت شمالا . حوران : بفتح الحاء جبل ببلاد الشام . انظره في ديوانه : ٤٦٣ ، والكتاب : ١/ ٢٢٢ ، ٤٠٤

(٣) من الطويل للأخطل من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبي . انظره في ديوانه : ٢٦١ ، وروايته :

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا اذا لم يحم انثى حليلها

والمرهق : الذى غشيه السلاح ، والمحجر : الملجأ الى الضيق ، ويقصد الشاعر : بالمحجرين المنتهكين للحرمات . لم يحام : لم يدافع ، والحليل : الزوج وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٤٠٦ ، والخزانة : ٣/ ٤٧٤ .

الأصلُ : وكَرَّارٍ خلفَ المحجَرينَ جَوادَهُ ، و(خلْفَ) منصوبٌ على الظَّرفيـــــةِ ، و(جَوادَهُ) مفعولٌ بـ(كرَّار) ثمَّ نُصِبَ (خلْفَ) على أنَّه مفعولٌ به آخرُ مجازاً ، ثُـــمَّ بعد ذلكَ أضافَ (كرَّار) إلى (خلْفَ) ، وتقولُ : المِيلَ سِرْتُهُ ، ومكانَكَ قُمتَهُ ، فلـم تأتِ بالضَّميرِ بغيرِ (في) حتَّى نصبْتَهُ على أنَّه مفعولٌ به مجازاً .

واعْلمْ أنَّ الخفضَ بـ(في) عامٌّ في جميعِ الظُّروفِ المتصرِّفةِ والمشتقِّ منها والمختــصِّ وغيرِ ذلكَ ، وكذلكَ في ظُروفِ الزَّمانِ المتصرِّفةِ أيضاً ، فتقولُ : جلَسْتُ في مجْلِسٍ، وسِرْتُ في الطَّريقِ ، وجلَسْتُ في مكانِكَ ، وسِرْتُ في اليومِ ، وجئتُ في يومِ الجُمعَةِ .

الفَصْلُ الرَّابِعُ : في الحَالِ ، وفيها مَسَائِل

المَسْأَلَةُ الأُولى : في حَدِّهَا .

والحَالُ في اصطلاح النَّحويين : هي الاسم أو ما هو في تقديره ، المنصوبُ ، الدالُّ على هيئةِ صَاحِبِهَا ، تبيينًا أو تأكيدًا ، غيرُ تابعٍ ولا عمدةٍ .

فقولهم : (أو ما هو في تقديره) هو الظَّرفُ والمجرورُ والجملةُ نحو : هذا زيدٌ عندَكَ ، أي : مستقرًّا عندَكَ ، وهذا زيدٌ في الدَّارِ ، أي : مستقرًّا في الدَّارِ ، وهذا زيدٌ يَضْحَكُ ، أي ضَاحِكًا ، فقد صَارَ (يَضْحَكُ) وهو جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ اسمٍ منصوبٍ وهو / (ضَاحِكٌ) ، وكذلكَ : هذا زيدٌ أبوه ضَاحِكٌ ، فـ(أبُوه ضَاحِكٌ) (٦٣/أ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ وقعتْ حالاً في موضعِ اسمٍ منصوبٍ ، أي : ضَاحِكًا أبوه .

وقولهم : (المنصوبُ) لابُدَّ أن يكونَ ذلكَ الاسمُ منصوبًا نحو : جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) حَالٌ ، وهو اسمٌ منصوبٌ .

وأمَّا ما هو في تقديرِ الاسمِ ، فهو أيضًا في موضعِ اسمٍ منصوبٍ كما تقدَّمَ تبيينُهُ في الظَّرفِ والمجرورِ والجملةِ .

وقولهم : (الدالُّ على هيئةِ صَاحِبِهَا) معناه : أنَّكَ إذا قلتَ : جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) دالٌّ على هيئةِ زيدٍ حينَ مجيئِهِ وهي الضَّحِكُ ، وعلى شيءٍ متَّصِفٍ بتلكَ الهيئةِ ، وكذلكَ : ضَرَبْتُ زيدًا شَدِيدًا ، فـ(شَدِيدًا) حَالٌ من الضَّربِ الذي اقتضاه الفعلُ ، وهو دالٌّ على هيئةِ الضَّربِ حينَ وقوعِهِ بزيدٍ ، وعلى متَّصِفٍ بالشِّدَّةِ ، وأمَّا إذا قُلْتَ : جَاءَ زيدٌ مَشْيًا ، فليس (مَشْيًا) حَالاً بنفسِهِ ، لأنَّهُ دالٌّ على هيئةٍ وهي المشي دونَ صَاحِبِهَا ، وإنَّما هو مصدرٌ في موضعِ الحَالِ (١) ، والأصلُ : جَاءَ زيدٌ مَاشِيًا ، لكن جُعِلَ (مَشْيًا) في موضعِ (مَاشِيًا) وماشِيًا هو الحَالُ في الحقيقةِ .

وقولهم : (تبيينًا أو توكيدًا) مِثَالُ الَّتي هي للتَّبيينِ : جَاءَ زيدٌ ضَاحِكًا ، لأنَّ

---

(١) انظر الكتاب : ٣٧٠/١ ، والمقتضب : ٢٣٤/٣ ، ٣١٢/٤ .

هذه الهيئة لم تُفْهم من قولك : (جاءَ زيدٌ) . وَمِثالُ الَّتى هى للتَّوكيدِ قولُه تعالى : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا)(١) فـ(ضَاحِكًا) حَالٌ من الضَّمير الفَاعِلِ فى(تَبَسَّمَ) ، وقد فُهِمَ معنى الضَّحك من قوله (فتبَسَّم) وكذلك قولُكَ : أنَا عنترةُ شُجاعًا ، وزيدٌ حَاتِمٌ جَوادًا ، وزيدٌ زهيرٌ شاعرًا ، ألا ترى أنَّ الشَّجاعَة قد فُهِمَتْ من قولك : أنا عنترةُ ، وكَذلِكَ الجُودُ فُهِمَ أيضًا من قولِكَ (زَيدٌ حَاتِمٌ) ، وكَذلِكَ اتِّصافُ زيدٍ بالشِّعر فُهِمَ أيضًا من قولِك : زيدٌ زهيرٌ .

وقد يجتمعُ فى الحَالِ التَّبيينُ والتَّوكيدُ معًا كقولِ الشَّاعِرِ :-

أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعروفًا بهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدارَةَ يالَلنَّاسِ مِنْ عارِ؟(٢)

فقولُه (معروفًا) حَالٌ مبيِّنَةٌ من جِهَةِ ما فيها من الإخبارِ بأنَّه معروفُ النَّسبِ بذلكَ يَدْرِيه كُلُّ أَحَدٍ ، ومؤكِّدَةٌ من جِهَةِ ما فيها من الإخبارِ بأنَّ ذَلِكَ نَسَبُهُ ، ولا بُدَّ وقَدْ حَصَلَ هذا المعنى من قوله (أَنَا ابنُ دَارَةَ) .

والأكثرُ فى الحَالِ المؤكِّدةِ أنْ تَقَعَ بعد الجملةِ الاسمِيَّةِ ، وقد تَقَعُ بعد الفعليَّةِ كما تَقدَّم من قولِهِ تَعالى : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا)(٣) ، وقد مَنَعَ الزَّمخشريُّ(٤) وقوعَها بعد

---

(١) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٢) من البسيط لسالم بن دارة اليربوعي من قصدة يهجو بها فزارة . و(دارة) أمه سميت بذلك لجمالها تشبيها بدارة القمر . ويروى (لها) مكان (بها) .
وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٧٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ٥٤٧ ، وفرحة الأديب : ١٨٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٨٥ ، والخصائص : ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/ ٦٠ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٤ ، والبسيط : ٤٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٥٦ ، والشذور : ٢٤٧ ، والبهجة المرضية : ٦٨ ، والأشموني : ٢/ ١٨٥ ، والخزانة : ١/ ٥٥٣ - ٥٥٧ .

(٣) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٤) هو ابو القاسم محمود بن عمر جار الله ، ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) وتلقى عن النيسابوري وغيره . كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وجودة القريحة ، معتزليا قويا فى مذهبه . له من المؤلفات : النموذج والأمالي والمفصل والكشاف ، والفائق فى غريب الحديث والمستقصى فى الامثال ، =

الجملة الفعلية (١) ، والجمهور على جواز ذلك .

وقولهم : (غير تابع) تحرز من مثل : رأيت رجلاً ضاحكاً ، فإن (ضاحكاً) هنا نعت فهو تابع من التوابع .

وقولهم : (ولا عمدة) تحرز من نحو : ظننت زيداً ضاحكاً ، ف(ضاحكاً) هنا مفعول ثانٍ ل(ظننت) وهو عمدة في الأصل ، لأنه كان قبل دخول (ظننت) خبر مبتدأ ، وقد تقدم (٢) في الباب قبل هذا أن (ظننت) وأخواتها داخلة / على المبتدأ والخبر. (٦٣/ب)

المسألة الثانية : في شروط الحال .

وهي ستة ، منها ثلاثة لابد منها ولا يجوز فقد شيء منها ، وثلاثة مشترطة في الغالب ، وقد تفقد قليلاً .

فالثلاثة التي لابد منها : أن تكون منصوبة ، نكرة ، بعد تمام الكلام ، وأما قولهم : أرسلها العراك (٣) ، وجاءوا الجماء الغفير (٤) ، وطاقته جهدي وطاقتي ،

= وشرح أبيات الكتاب ، والأحاجي النحوية وغير ذلك . توفي يوم عرفة سنة ٥٣٨هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠ ، ونشأة النحو ٢٠٤، ٢٠٥ .

(١) المفصل : ٦٣ ، وليس فيه نص صريح بمنع وقوع الحال بعد الجملة الفعلية ، وانما يفهم ذلك من فحوى كلامه الذي جاء فيه : (والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٧٧

(٣) يريد : أرسل الابل الى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده . وهذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري وهو بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

انظر شرح المفصل : ٢/ ٦٢ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٧ ، والايضاح : ١/ ٢٠٠ .

(٤) الجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم وهو الكثرة ، والغفير من الغفر وهو الستر وصفت به الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض .

فَلَيستْ هذه أحوالاً ، وإنَّما هي موضوعةٌ موضعَ الأحوالِ ، فـ(العِرَاكُ) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ ، وذلك الفعلُ هو الحَالُ[1] ، والتَّقديرُ : أرسَلَها تَعْتَرِكُ العِرَاكَ ، وكذلك : جُهْدِي وطَاقَتي أيْ : اجتَهِدُ جُهْدِي وأُطِيقُ طَاقَتِي ، وأمَّا (الجَمَّاءُ الغَفِيرُ) فموضوعٌ موضعَ المَصْدَرِ الموضوعِ موضعَ الحَالِ ، والأصلُ : جاءُوا مجتمعينَ ، فوضَعَ (اجتماعًا) موضعَ (مجتمعين) واجتماعًا مصدرٌ ثُمَّ وَضَعَ (الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) موضعَ (اجتماعًا) ، وكذلك قولهم : جَاءَ زيدٌ وَحْدَهُ ، الأصْلُ : جَاءَ زيدٌ منفردًا ، ثُمَّ وضَعَ (انفرادًا) موضعَ (منفرد) ثُمَّ وَضَعَ (وَحْدَهُ) موضعَ (انفرادًا) ، فوحدَهُ اسمٌ موضوعٌ موضعَ المَصْدَرِ الموضوعِ موضعَ الحَالِ كالجَمَّاءِ الغَفِيرِ .

والأسماءُ الموضوعةُ موضعَ الحَالِ على قسمين : مصادرُ وغيرُ مصادرَ ، وكُلُّ واحدٍ من القسمين على ثلاثةِ أوجهٍ : نكرةٌ ، ومعرَّفٌ بالألفِ واللَّامِ ، ومعرَّفٌ بالإضافةِ .

مِثالُ النَّكِرةِ من المَصَادِرِ قولُه (تَعَالَى)[2] : (تَزرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا)[3] . أيْ : دائبين ثُمَّ وضَعَ (دأبًا) موضِعَهُ ، وقولُكَ : كلَّمتُهُ مُشافَهَةً ، أيْ : مُشافِهًا لَـهُ ، وكَذلكَ : رأيتُهُ عِيانًا ، أيْ : مُعَايِنًا لهُ ، وأتيتُهُ رَكْضًا ، أيْ : راكِضًا ، وجاءَ زيدٌ مَشْيًا ، أيْ : مَاشِيًا .

ومِثالُ النَّكِرةِ من غيرِ المَصَادِرِ : جَاءَني القَومُ طُرًّا ، وجاءُوا قاطِبَةً[4] ، فالاسمُ

---

(١) هذا مذهب الأخفش والمبرد وأبي عليّ الفارسي وأكثر النحويين ، وأما سيبويه فظاهر كلامه في كتابه : ١/ ٣٧٢ ، أن المصدر المعرف وقع موقع الحال اتساعا لا معمول حال محذوف . وانظر المقتضب ٣/ ٢٣٧ ، والايضاح : ١/ ٢٠٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٥٤ ، ٢/ ٢٨٤ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٢ - ٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٣٦ ، والمساعد : ٢/ ١٣ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) من الآية : (٤٧) من سورة يوسف .

(٤) طرًّا وقاطبة : أي جميعا . وانظر الكتاب : ١/ ٣٧٦ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٨

في هذا وهو (طرًّا) ونحوه موضوعٌ موضعَ المَصْدَرِ الموضوعِ موضعَ الحَالِ كما تَقَدَّمَ تفسيرُهُ في الجَمَّاءِ الغَفيرِ.

وَمِثَالُ المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ من المَصَادِرِ ما تَقَدَّمَ من قولِهم : أرسَلَها العِرَاكَ وَمِثَالُ ذلكَ في غيرِ المَصَادِرِ : جَاءَني القَومُ الجَمَّاءَ الغَفيرَ ، وَمِثَالُ المعرَّفِ بالإضافةِ من المَصَادِرِ : طلبتُهُ جُهْدِي وطَاقَتِي ، وَمِثَالُ ذلكَ في غيرِ المَصَادِرِ: جَاءَني زيدٌ وحدَهُ.

وهذه الأسماءُ الَّتي وقعتْ موقعَ الحَالِ كُلُّها لا يُقَاسُ عليها ، ولا يُقَالُ منها إلَّا ما قالتهُ العَرَبُ باتِّفَاقٍ ، إلَّا المصدرُ النَّكرةُ ففي القياسِ على ما سُمِعَ منه واقعًا موقعَ الحَالِ خلافٌ ، مذهبُ سيبويهِ أنَّهُ غيرُ مقيسٍ (١) كالأقسامِ الأخرِ ، ومذهبُ أبي العَبَّاسِ المبرِّدِ أنَّهُ مقيسٌ في بابِهِ ومطَّردٌ (٢).

ومعنى الشَّرطِ الثَّالِثِ وهو وقُوعُها بعدَ تَمَامِ الكَلَامِ (٣) ، أنَّها لا تقعُ إلَّا بعدَ حصُولِ جزئي الكَلَامِ من الفِعلِ والفَاعِلِ أو المبتدأِ والخبرِ نحو : جاءَ زيدٌ ضَاحِكًا ، وزيدٌ قائمٌ ضَاحِكًا ، ولا يُرَاعى استقلالُ الكَلَامِ قبلها / من جِهَةِ المعنى ، بَلْ قدْ يكونُ (٦٤/أ) الكَلَامُ الَّذي قبلها مستقلًّا من جِهَةِ المعنى نحو ما تَقَدَّمَ ، وقد يكونُ غيرَ مستقلٍّ في المعنى إلَّا مع الحَالِ نحو قولِ الشَّاعِرِ :-

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ ... إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْيَاءِ (٤)

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٧٠ ، وانظر شرح المفصل : ٢/ ٥٩.

(٢) المقتضب : ٣/ ٢٣٦ ، ٢٦٨ ، وانظر شرح المفصل : ٢/ ٥٩ ، والمساعد : ٢/ ١٤

(٣) قال ابن خروف في شرح الجمل : ص ٣٥ (وقد تأتي والكلام لم يتم) وانظر التوطئة ص : ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٣٩.

(٤) من الخفيف لعدي بن الرعلاء الغسّاني - شاعر جاهلي - من قصيدة له في الأصمعيات : ١٧٠ ، والرخاء : لين العيش ، ويروى (الرجاء).
وانظر الشاهد : في معاني القرآن للأخفش: ١/ ١٥٥ ، ومجاز القرآن : ١/ ١٤٩ ، ٢/ ١٦١ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٥٢ ، والمنصف : ٢/ ١٧ ، ٣/ ٦٢ ، والتوطئة ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٣٩ ، والبسيط: ٣٤٤ ، والأشموني : ٢/ ١٦٩ ، والخزانة : ٤/ ١٨٧ - ١٨٨.

إنَّما المَيْتُ مَنْ يَعيشُ كَئيبًا   كاسِفًا بالُـهُ قليلَ الرَّجـاءِ

فـ (كئيبًا) حالٌ من الضَّميرِ الفاعِلِ في (يَعيشُ) ، ولم يستقلَّ معنى الكَلامِ إلاّ بها ، ألا ترَى أنَّه لا يريدُ أنْ يقولَ : إنَّما الميتُ الحيّ على الاطلاق ، يدلُّ على ذلكَ البيتُ الذي قبله حيثُ قالَ : إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ .

وأمَّا الشُّروطُ الثَّلاثةُ التي تُشترَطُ في الغالِبِ (١) وقد تُفْقَدُ ، فهي : أنْ تكونَ الحالُ من معرفةٍ ، وأنْ تكونَ مشتقَّةً ، وأنْ تكونَ منتقلةً (٢) ، ومعنى كونها من معرفةٍ : أنْ يكونَ صاحِبُ الحالِ معرفةً نحو : جاءَ زيدٌ ضاحِكًا ، فـ (ضاحِكًا) حالٌ من زيدٍ وهو معرفةٌ ، وقد يكونُ صاحِبُها نكرةً نحو قولهم : مررتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ (٣) ، ومررتُ بِبُرٍّ قفيزًا بِدرهمٍ ، فـ (قِعْدَة) حالٌ من (ماءٍ) وهو نكرةٌ ، وكذلكَ (قفيزًا بدرهم) حالٌ من (بُرٍّ) وهو نكرةٌ ، أيّ : مُسَعَّرًا هكذا ، وكذلكَ قولكَ : هذا مُقْبِلًا رجلٌ ، فـ (مقبلًا) حالٌ من رجلٍ النَّكرةِ ، تقدَّمت عليه بعد أنْ كانت منتصبةً أيضًا مع التَّأخيرِ ، وهذا الذي ذُكِرَ من كونِ صاحِبِها نكرةً مقيسٌ ، وهو مع تقدُّمِها عليه أقيسُ وأحْسَنُ ، وقد جوَّزَ سيبويه أنْ تقولَ : في الدَّارِ رَجُلٌ قائمًا (٤) ، وذكر أنَّهُ حالٌ من النَّكرةِ .

وأمَّا كونُ الحالِ مشتقَّةً فهو الغالِبُ أيضًا نحو : جاءني زيدٌ ضاحِكًا ، فـ (ضاحِكًا) مشتقٌّ من الضَّحِكِ ، وقد تكونُ بالجامِدِ الذي ليس بمشتقٍّ قليلًا نحو قولكَ : علَّمتُهُ الحِسابَ بابًا بابًا ، فـ (بابًا بابًا) حالٌ وهو جامدٌ في اللَّفظِ ، وإنْ كان هنا في معنى المشتقِّ ، كأنَّكَ قُلْتَ : علَّمتُهُ الحِسابَ مفصَّلًا ، ونحو قولِ الشَّاعِرِ :

---

(١) انظر البسيط ص : ٤٠٠ .

(٢) انظر البسيط : ٣٩٤ ، وإصلاح الخلل : ١٠٦ ، وما بعدها ، وشرح المقدمة المحسبة : ٢/٣١٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٣٤ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما أخذ من الأرض قعوده . وهذا المثال حكاه سيبويه عن يونس . الكتاب : ٢/١١٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية : ٢/٧٤٠ .

(٤) الكتاب : ٢/١١٢ .

مَشْقَ الهَوَاجِرِ لحمَهُنَّ مَعَ السُّرَى   حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاً كِلاً وصُدُورا (١)

ف(كَلاً كِلاً) حَالٌ من النُّون في (ذَهَبْنَ) ، وهي ضميرُ الفَاعِلِ ، أيْ : حتَّى ذَهَبْنَ شيئًا بعد شيْءٍ ، وكذلك قولُ الآخر :ــ

دَاوِيلُ مِتَلُّ العُنُقِ أُشْرِفَ كَاهِلاً   أشَقُّ رَحِيبُ الجَوْفِ مُعْتَدِلُ الجِرمِ (٢)

ف(كاهِلاً) حَالٌ من الضَّميرِ في (أُشْرِفَ) وهو مفعولٌ لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، أيْ : أُشرف مرتفعًا عظيمًا ، وكذلك أيضًا قولُ الآخر :ــ

إذا أكلتَ سَمَكًا وفرضـــا   ذَهَبْتَ طُولاً وذَهَبْتَ عرضًا (٣)

ف(طولاً) حَالٌ من ضمير الفَاعِلِ في (ذَهَبْتَ) ، وكذلكَ (عَرضًا) ، فهــذه الأبياتُ حَمَلَها سيبويه على الحَالِ ، وهي كُلُّها بالجَامِدِ لا بالمشتقِّ ، فظاهرُ كــلام سيبويهِ أنَّ الحَالَ بالجَامِدِ قياسٌ لا مسموعٌ ، وذَهَبَ أبو العَبَّاس المُبَرِّد إلى أنَّ الاسمَ المنتصبَ في هذه الأبياتِ ليس بحالٍ وإنَّما هو عنده منصوبٌ على التَّمييز كقوله تَعَالى : (واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبًا) (٤) / الأصلُ : واشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأسِ ، وكذلكَ التَّقديرُ عنده (٦٤/ب) في البيتِ الأولِ : حتَّى ذَهَبَتْ كَلاً كِلَها وصُدُورُها ، وفي الثَّاني : أُشْرِفَ كَاهِلُهُ ، وفي الثَّالِثِ : ذَهَبَ طُولِي وذَهَبَ عرضِي .

---

(١) من الكامل لجرير يصف رواحل أهزلها دءوب السير في الهواجر مع الليــل حتى ذهبت لحوم كلا كلها وصدورها ، من قصيدة في هجاء الأخطل . انظره في ديوانه : ٢٢٣ ، والكتاب : ١/ ١٦٢ .

(٢) من الطويل : لعمرو بن عمّار النهدي ، المتل العنق : الطويل الغليــظ المغرز ، الكاهل : فروع الكتفين ، والأشق : الطويل ، والرحيب : الواسع ، والجرم : الجسم . انظره في الكتاب : ١/ ١٦٢ ، واللسان (تلل) .

(٣) من الرجز لرجل من عمّان . والفرض : ضرب من التمر صغار لأهل عمان فــي أجود تمرهم . والطول والعرض كناية عن جميع الجسم .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ١٦٣ ، والمخصص : ١١/ ١٣٤ ، واللســان (فرض) ومجالس ثعلب : ١/ ٢١٧ .

(٤) من الآية : (٤) من سورة مريم .

ومثالُ الحالِ بالجامدِ في القرآن قولُه تعالى : (هَذِه ناقةُ اللهِ لكُم آيةً)[١] فـ(آيةً) حالٌ بالجامدِ ، ومن ذلك قولُ العربِ : دُونَك مطيتي ناقةً ، وامطايتك فرسًا مهرةً[٢] ، وقولُ الشاعرِ :

دعي لومي ومعتبتي أمامًا ... على خُلُقٍ نشأْتُ به غُلامًا[٣]

فـ(غلامًا) حالٌ من الفاعلِ المتكلّمِ في (نشأْتُ) وهو جامدٌ ، وحمَلَ سيبويه قولَهم : هذا خاتمٌ حديدًا[٤] ، على أنَّ (حديدًا) منتصبٌ على الحالِ ، وفيه مع كونه جامدًا أنَّه حالٌ من نكرةٍ وهو (خاتمٌ) .

وأمَّا كونُ الحالِ منتقلةً[٥] فلا يشترطُ في المؤكّدةِ مطلقًا نحو قوله سُبحانَه : (فتبسَّمَ ضاحكًا)[٦] . ويشترطُ ذلك في المبيّنةِ غالبًا ، ومعنى ذلك أنْ تكونَ غيرَ لازمةٍ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : جاء زيدٌ ضاحكًا ، فليس الضحكُ لازمًا لزيدٍ ، إذ يتصوَّرُ انتقالُه عنه ، وقد تكونُ لازمةً ولكنه يقلُّ نحو قوله تعالى : (وهذا بعلي شيخًا)[٧] ، لأنَّ صاحبَ الشيخِ لا يتصوَّرُ انتقالُه عنه ، وتقول : دعوتُ اللهَ سميعًا ،

---

(١) من الآية : (٧٣) من سورة الأعراف .

(٢) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جني : ل / ١٧ .

(٣) من الوافر ، ونسبه صاحب (الدّرة الفاخرة في الأمثال السائرة) الى بعض المتأخرين ، وروى صدره :

وكيف ملامتي مذ شاب رأسي ....

انظره في : الدرة الفاخرة : ١/ ١٢٩ ، والمجموع في علم البلاغة : ل/ ١٧ .

(٤) الكتاب : ١/ ٣٩٦ ، وقال المبرد في المقتضب: ٣/ ٢٧٢ : (ولا أرى نصبه الاّ على التمييز) . وذكر في موضع آخر من المقتضب : ٣/ ٢٦٠ (أن (حديدًا) نصب على الحال .

(٥) قال ابن أبي الربيع في البسيط: ٣٩٤ : (ومن الناس من زاد في هذه الحال أن تكون منتقلة ، ويظهر لي أن هذا ليس بلازم) .

وانظر: شرح المقدمة المحسبة : ٢/ ٣١٢ ، واصلاح الخلل : ١٠٦ -١٠٨-١٠٩

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٧) من الآية : (٧٢) من سورة هود .

ولا شكَّ أنَّ اللهَ تعالى لا ينتقلُ عن صفاتِ الكَمالِ الواجبةِ له ، وكذلكَ أيضًا قولُ العَربِ : خَلَقَ اللهُ الزَّرافةَ يَديْها أطولَ مِن رِجْليْها[١] فـ(يَديْها) بَدلٌ من الزَّرافةِ ، بَدلُ بعضٍ من كُلٍّ ، و(أطولَ) حالٌ من يَديْها ، ولا تنتقلُ الزَّرافةُ عن ذلكَ ، فالحالُ هنا أيضًا لازمةٌ .

المسألةُ الثَّالثةُ : فيما يَقعُ موقعَ الحَالِ .

وذلكَ ثلاثةُ أشياءَ : الظَّرفُ ، والمجرورُ ، والجملةُ كما تَقدَّمَ في الحَدِّ .

فأمَّا الظَّرفُ والمجرورُ فيشترطُ فيهما : أنْ يكونا تامَّين ، ومعنى ذلكَ : أنْ يكونَ فيهما فائدةٌ ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ : هذا زيدٌ اليَومَ ، على أنْ يكونَ اليومُ في موضعِ الحَالِ من زيدٍ ، لأنَّه لا فائدةَ في ذلكَ ، ولا تقولُ أيضًا : هذا زيدٌ بكَ ، و(بكَ) في موضعِ الحَالِ ، لعدمِ الفائدةِ .

وأمَّا الجملةُ فلا تَقعُ في موضعِ الحَالِ ، إلاَّ بثلاثةِ شروطٍ[٢] :

أحدُها : أنْ تكونَ خبريَّةً تحتملُ الصِّدقَ والكَذبَ ، فلا تَقعُ جُملُ الطَّلبِ من الأمرِ والنَّهي والاستفهامِ وما في معنى ذلكَ في موضعِ الحَالِ[٣] .

والثَّاني : أنْ لا تكونَ مفتتحةً بدليلِ استقبالٍ ، وذلكَ السِّينُ وسوفَ ، أيْ : لا يكونُ في أوَّلِها حرفُ استقبالٍ كالسِّين أو سوف ، لأنَّهما يدلاَّن على الاستقبالِ ، فإذا قُلتَ : هذا زيدٌ سأضربُه ، وهذا عمرٌو سوفَ أكرمُه ، لم يجزْ أنْ تكونَ الجملةُ بعد زيدٍ في موضعِ الحَالِ منه ، لأنَّها مفتتحةٌ بدليلِ الاستقبالِ .

والثَّالثُ : أنْ تشتملَ على ضميرٍ يعودُ على صَاحبِ الحَالِ ، أو تدخلَ عليها واوُ الحَالِ ، وقد يجتمعانِ ، ثم هذه الجملةُ بالنَّظرِ إلى دُخولِ الواوِ عليها ووُجودِ

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ١٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٣٧ ، والبسيط : ٣٩٤ .

(٢) انظر الأشموني : ٢/ ١٨٦ - ١٨٧ .

(٣) وخالف في ذلك الفرّاء والأمين المحلي كما نقل ابن هشام ، فأجازا وقوع الطلبية حالا . المغني : ٢/ ٥٨٦ ، وانظر المساعد : ٢/ ٤٣ .

الضّمير لا تخلو أنْ تكونَ اسميّةً أو فعليّةً ، فإن / كانت اسميّةً جازَ فيها ثلاثةُ أوجهٍ : (٦٥/أ) الإتيانُ بالضّمير وحْدَهُ ، والاكتفاءُ بالواوِ وحْدَها ، والجمعُ بينهما ، فتقولُ : جاءَني زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ ، فَيدُهُ مبتدأٌ ، و(على رأسِهِ) في موضعِ الخبَرِ ، والجملةُ في موضعِ الحالِ من زيدٍ ، واكتفى فيها بالضّمير العائدِ على زيدٍ ، وعلى هذا جاءَ قولُهُ تعالى : (ترى الّذينَ كذَبوا على اللهِ وجوهُهُم مسْودّةٌ)(١) فـ(وجوهُهُم مسْودّةٌ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ الحالِ ، واكتفى فيها بالضّمير المضافِ إليه في قولهِ (وجوهُهُمْ) وهو عائدٌ على (الّذينَ) و(منه هي الحال)(٢) . ومثلُ ذلكَ أيضاً قولُهم : كلّمتُهُ فوهُ إلى فِيّ(٣) ، فـ(فوهُ إلى فِيّ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ الحالِ ، واكتفى فيها بالضّمير دونَ الواوِ.

وأمّا قولُهم : لَقيتُهُ عليه جُبّةُ وشْيٍ ، فمحتملٌ أنْ يكونَ من هذا ، وأنْ يكونَ (عليه) وحْدَهُ في موضعِ الحالِ و(جُبّةٌ) بعدَهُ فاعلٌ به ، وهذا أعني : الاكتفاءَ بالضّميرِ عن الواوِ في الجملةِ الاسميّةِ مقيسٌ ومطّردٌ عند أكثرِ البصريين ، ومذهبُ الزّمخشريّ والكوفيين أنّهُ غيرُ مقيسٍ ، فما سُمعَ منه عندهم شاذٌّ(٤) لا يُقاسُ عليه ، ولا بُدّ

---

(١) من الآية : (٦٠) من سورة الزمر. وانظر التبيان : ٢/١١١٢.

(٢) كذا في الاصل. ولعل صواب العبارة : (والحال منه) أي من (الذين).

(٣) قال سيبويه : ١/٣٩١ : (... وبعض العرب يقول : كلّمتُهُ فوهُ إلى فِيّ ، كأنّه يقول : كلّمتُهُ وفوه إلى فِيّ ، أي كلمته وهذه حاله. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب (كلمته فاه إلى فِيّ ، أي مشافهةً) على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل ...). وانظر أمالي ابن الشجري : ١/١٥٤ ، وشرح المفصل : ٢/٦١ ، والمقتضب : ٣/٢٣٦.

(٤) ونسب ذلك الى الفرّاء ، قال ابن عقيل في المساعد : ٢/٤٦ : (والزمخشري وافقه ، ولكنه في الكشاف رجع الى قول الجمهور). وانظر شرح المفصل : ٢/٦٦ ، والكشاف : ٣/٤٠٦ ، ومنهج السالك : ١/٢١١.

عند هم من الواو ، والبصريون يرونها الأكثر وليس بلازم .

ومثال الاكتفاء بالواو خاصة قول الشاعر :

وقد أغتدى والطير فى وكناتها .... (١)

فالواو للحال ، وليس فى الجملة بعدها ضمير .

ومثال اجتماعهما : جاء زيد ويده على رأسه ، فقد اجتمعت فيه الواو مع الضمير .

وإن كانت الجملة الواقعة حالاً فعلية ، فإما أن يكون الفعل مضارعاً فى اللفظ والمعنى أو لا يكون كذلك ، فإن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لزم الإتيان بالضمير ولم يجز دخول الواو نحو : جاء زيد يضحك ، وجاء زيد يركب ، فيضحك ويركب فى موضع الحال من زيد ، والفاعل ضمير يعود عليه ، ولا يجوز أن تقول فى هذا : جاء زيد ويضحك ، قال الشاعر :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد (٢)

---

(١) من الطويل لامرئ القيس وتمامه :

بمنجرد قيد الأوابد هيكل ....

الوكنات : جمع وكنة وهى المواضع التى تأوى إليها الطيور . والمنجرد : الفرس القصير الشعر . والأوابد : الوحوش النافرة . والهيكل : الفرس الضخم .

انظره فى : ديوانه : ١٩ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضى : ١٩٩/١ ، والخزانة : ٥٠٧/١ .

(٢) من الطويل للحطيئة من قصيدة قالها فى مدح بغيض بن عامر وقيل فى مدح قيس بن شماس . تعشو : تجيئه على غير هداية .

انظر : ديوانه : ١٦١ ، وسيبويه : ٨٦/٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٧٨/٢ ، ومجاز القرآن : ٢٠٤/٢ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ، ٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٨/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٣٦٥/٢ ، والصحاح والتاج واللسان : (عشا) ، وشواهد الكشاف : ٩٨ ، والخزانة : ٦٦٠/٣ .

ف(تعْشُو) في موضع الحَالِ ، إمَّا من الضَّمير الفَاعِلِ المستترِ في (تأْتِهِ) وهو المخاطبُ والعائدُ عليه فاعلُ (تعْشُو) وإمَّا من الضَّمير المفعولِ في (تأْتِه) وهو ضميرُ الغَائِبِ والعَائِدُ عليه الضَّمِيرُ المضافُ إليه في قوله (نَارِهِ) ، ولا يجوزُ دُخُولُ الوَاوِ في مثل هذا إلاّ أنْ سُمِعَ أو في ضَرُورةٍ. مثالُ ما شَذَّ من ذلك قولُهم : قُمتُ وأَصُكُّ عينَهُ(١) ، ف(أَصُكُّ) فعلٌ مُضارِعٌ في موضعِ الحَالِ ، وقد دخلتْ عليه وَاوُ الحَالِ ، وينبغي أن يحملَ على أنَّ (أَصُكُّ) في موضع خَبرِ مبتدأٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : قُمتُ وأَنَا أَصُكُّ عينَهُ ، فصارتْ الوَاوُ في التَّقديرِ داخلةً على الجملةِ الاسميَّة ، وكذلكَ أيضًا قولُ الشَّاعِرِ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ / نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُم مَالِكًا (٢) (٦٥/ب)

فدخلتْ واوُ الحَالِ على قولِهِ : (وأَرْهَنُهُم) وهو حَالٌ ، لكنَّه يُحمَلُ أيضًا على حذفِ المبتدأِ ، والتَّقديرُ : نَجَوْتُ وأَنَا أَرْهَنُهُم ، فالجملةُ على هذا التَّقديرِ اسميَّةٌ وإنَّما لم تدخلْ الوَاوُ على الفِعلِ المُضَارِعِ إذا وَقَعَ حَالاً لشبهِهِ باسمِ الفَاعِلِ ، ألاَ تَرَى أنَّكَ إذا قُلْتَ : جَاءَ زيدٌ يَضْحَكُ ، فكأنَّكَ قُلْتَ : جاءَ زيدٌ ضاحكًا ، فكما لا تدخلُ الوَاوُ على اسمِ الفَاعِلِ إذا وَقَعَ حَالاً لا تدخلُ على ما أشبهَهُ وجَرَى مَجْرَاهُ.

وإن لم يكن الفعلُ مضارعًا في اللَّفظِ والمعنى ، فإمَّا أنْ يُعطَفَ عليه فعلٌ ب (أوْ) أو لا يُعطَفَ عليه ، فإن عُطِفَ عليه ب(أوْ) لَزِمَ الضَّميرُ ولم يجزْ دُخُولُ الوَاوِ كقولِكَ :

---

(١) حكاه الأصمعي ، انظر المساعد : ٤٦/٢ ، والأشموني : ١٨٧/٢.

(٢) من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي . أظافير : جمع أظفور لغة في الظفر ، والمراد به هنا السلاح . والذي خشيه هو عبيد الله بن زياد وكان قد أوعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يصفح عنه . مالكًا : هو عريفه .

وهو من شواهد : مجاز القرآن : ٢٨/١ - ٨٣ ، ودلائل الاعجاز : ١٤١ ، والمقرب : ١٥٥/١ ، والبسيط : ٦٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٢/٢ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٢٧٢/٧ ، والهمع : ٤٦/٤ ، والأشموني : ١٨٧/٢ ، والخزانة : ٦٣٩/٣.

لأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أَوْ مَكَثَ (١) ، التَّقدِيرُ : لأَضْرِبَنَّهُ ذَاهِبًا أَوْ مَاكِثًا ، أَىْ : لأَضْرِبَنَّهُ على إحدى الحَالَتين ، ومن هذا قَولُ الشَّاعِر:

إذا ما انتهى عِلْمِى تَنَاهَيْتُ عِنْدَهُ ... أَطَالَ فَأَمْلَى أَوْ تَنَاهَى فَأَقْصَرَا (٢)

فـ(أَطَالَ) حَالٌ من العِلْمِ والعَائِدُ عليه الضَّمِيرُ الفَاعِلُ فى (أَطَالَ) ولا يجوزُ دُخُولُ الوَاوِ فى مِثلِ هذا لأنَّهُ قد عُطِفَ عليه (تَنَاهَى) بأَوْ ، أَىْ: انتهى حيثُ انتهى بى العِلْمُ مطيلاً أو مُقَصِّرًا ، والمعنى: طالت مُدَّتُهُ أو قَصُرَتْ ، و(أَمْلَى) من المَلِىِّ وهو الزَّمانُ الطَّويلُ ، وَكَذلِكَ أيضًا قَولُ الآخر :

فَلَسْتُ أُبَالِى بَعْدَ يَوْمِ مُطَرِّفٍ ... حُتُوفَ المَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتِ (٣)

فـ(أَكْثَرَتْ) حَالٌ من (حُتُوف) والعَائِدُ عليها الفَاعِلُ فى (أَكْثَرَتْ) ، أَىْ: لا أُبَالِى المَنَايَا مُكْثِرَةً أو مُقِلَّةً .

وإن لم يُعْطَفْ عليه بـ(أَوْ) فإن خَلَتْ الجُمْلَةُ من الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الوَاوُ ، ثُمَّ إنْ كَانَ الفِعلُ ماضيًا فى اللَّفظِ لَزِمَتْ مع الوَاوِ (قَدْ) ، ويجوزُ حَذْفُهَا وتكونُ مرادةً ، ولَا بُدَّ من الوَاوِ ، لأنَّها لا تُحْذَفُ هنا .

وإن كَانَ الفِعلُ مضارعًا فى اللَّفظِ منفيًا بِلَمْ فلَا بُدَّ من اتِّصَالِ (ها) بِلَمْ ، وقَد يجوزُ أيضًا حَذْفُها قليلاً ، مِثَالُ الفعلِ الماضى مع الوَاوِ و(قَدْ) : جاءَ زيدٌ وقَد ضَحِكَ عمرٌو ، وجاءنى زيدٌ وقَدْ طَلَعتِ الشَّمسُ ، وَمِثَالُ ذلكَ مع الوَاوِ دونَ (قَدْ) : جَاءَ زيدٌ وضَحِكَ عمرٌو ، وجاءنى زيدٌ وطَلَعَتِ الشَّمسُ .

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٨٥ .

(٢) من الطويل لزياد بن زيد العذرى ، شاعر اسلامى كان فى زمن معاوية .
وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ١٨٥ ، والمقتضب : ٣/ ٣٠٢ ، ومجالس العلماء : ١٧٦ ، والخزانة : ٤/ ٤٦٦ .

(٣) من الطويل ولم أعثر على نسبته . ويروى : بعد موت مطرّف . والحتوف : جمع حتف وهو المنية .
وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ١٨٥ ، والخزانة : ٤/ ٤٦٧ .

وَمِثَالُ المنفى بِلَمْ مع اتِّصالِ (ما) بِهَا : جَاءَ زيدٌ وَلَمَّا أَقُم ، وَجَاءَ زيدٌ وَلَمَّا تَطلع الشَّمسُ.

وَمِثالُهُ مع حَذْفِ (ما) : جَاءَ زيدٌ وَلَمْ أَقُم ، وَجَاءَنِي زيدٌ وَلَمْ تطلع الشَّمسُ.

وإن كَانَ فى الجملةِ ضميرٌ يعودُ على صَاحِبِ الحَالِ فالاختيارُ مع ذلكَ الواوُ و(قَدْ) فى الماضى اللَّفظِ ، والواوُ واتِّصالُ (ما) بِلَمْ فى المضارعِ المنفى بِهَا ، وقد يجوزُ الاكتفاءُ بالضَّمير وَحْدَهُ ولا يُؤتى معه بشيءٍ من ذلكَ ، وقد يجوزُ أيضًا الاتيانُ بالواوِ وحدَها مع الضَّميرِ أو بـ(قَدْ) فى المَاضِى ، و(ما) فى المنفى بِلَمْ مع الضَّميرِ ، ولا يُؤتى بالواوِ.

وَمِثالُ الواوِ و(قَدْ) فى المَاضى : جَاءَ زيدٌ وقَدْ ضَحِكَ ، وَمِثالُ الواوِ و(ما) فى المنفى بِلَمْ قولُهُ تَعَالى / : (أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم)(١) . إذا جعلتَ الجملةَ حَالاً من الضَّميرِ الفَاعِلِ فى (تَدْخُلُوا) والعَائِدُ عليه قولُهُ (مِنْكُم) ، وقولُهُ سُبحَانَهُ (أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم)(٢) وقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُم)(٣) . وَمِثَالُ حَذْفِ الواوِ و(قَدْ) قولُهُ تَعَالَى : (أَوْ جَاءُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم أَنْ يُقَاتِلُوكُم)(٤) فالجملةُ الَّتِى هى قولُهُ سُبْحَانَهُ (حَصِرَتْ صُدُورُهُم أَنْ يُقَاتِلُوكُم) فى موضعِ الحَالِ ، إمَّا من الضَّميرِ الفَاعِلِ فى (جَاءُوكُم) وهو ضميرُ الغَائِبِ والعَائِدُ عليه الضَّميرُ المضافُ إليه فى قولِه (صُدُورُهُم) . وإمَّا من ضميرِ المفعولِ فى (جَاءُوكُم) وهو ضميرُ الخِطَابِ والعَائِدُ (٦٦/أ)

---

(١) من الآية : (١٤٢) من سورة آل عمران .

(٢) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (١٦) من سورة التوبة .

(٤) من الآية : (٩٠) من سورة النساء ، وانظر معانى القرآن : ١ / ٢٨٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ١ / ٢٠١ ، والتبيان : ١ / ٣٧٩ .

عليه الضَّميرُ في (يُقَاتِلُوكم) . وقد قرأ يعقوب (١) : (حَصِرَةً صُدُورُهُم) (٢) فحَصِرةً اســـمٌ منصوبٌ على الحَالِ ، فهذه القراءَةُ تقوِّي أَنْ يكونَ الفِعلُ في القِراءَةِ الأُخرى في موضـعِ الحَالِ ، ويكونُ على حَذْفِ (قَدْ) (٣) كأنَّه قَالَ : قَدْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم .

وجوَّز أبو عليّ الفارسيّ فيه وَجْهًا آخرَ (٤) ، وهو أَنْ يكونَ حَالاً من الضَّميرِ الفَاعِـلِ في (جاءُوكُم) على حَذْفِ الموصوفِ ، والتَّقديرُ : أَوْ جاءُوكم قومًا حَصِرَتْ صُدُورُهُـــم ، و(قومًا) في مِثلِ هذا حَالٌ من الوَاوِ في (جاءُوكُم) ، و(حَصِرَتْ صُدُورُهُم) في موضـعِ الصِّفةِ لقومٍ ، ثُمَّ حُذِفَ الموصوفُ وأُقيمتْ صفتُه مُقامَهُ فصارتْ تُعْرَبُ بإعرابِهِ ، فالجملـــةُ على هذا حَالٌ من حيثُ حُذفتِ الحَالُ وأُقيمتْ مُقامَها .

وقد أجَازَ أبو العَبَّاس المبرِّد (٥) في هذه الآية أَنْ يكونَ (حَصِرَتْ) دُعاءً عليهـم ، والمعنى : ضَيَّقَ اللهُ صُدُورَهُم عن قِتَالِكُم ، وردَّهُ أبو عليّ الشَّلوبين بفَسَادِهِ مِــــنْ جِهَةِ المعنى ، لأجلِ قوله سُبْحَانَه بعد (أو يُقَاتِلُوا قَوْمَهُم) فيكونُ المعنى على هذا : ضَيَّقَ اللهُ صُدُورَهُم عن قِتَالِكُم أَوْ عَنْ قِتَالِ قَوْمِهم ، ولا يَصحُّ أَنْ يُدعى عليهم بـــأَنْ

---

(١) هو يعقوب بن اسحاق بن زيد بن عبد الله بن اسحاق الحضرمي . كان أعلم الناس بمذاهب النحويين في القراءات ، ثقة عالم صالح ديِّن . أحد القُـــرَّاء وله قراءة مشهورةٌ به . توفى سنة ٢٠٥ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/٣٤٨ .

(٢) صحح المبرد في المقتضب : ٤/١٢٥ هذه القراءة مع أن القرّاء السبعـــة أتفقوا على قراءة (حصرت) بالتاء المفتوحة . وانظر الاتحاف : ١٩٣ .

(٣) وقوع الفعل الماضي من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين والأخفش . وقـــد عقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الانصاف : ١/٢٥٢ وما بعدها ، وقـــد رجح أبو حيان مذهب الكوفيين . انظر البحر المحيط : ٣/٣١٧ ، ٦/٣٥٥ ، ٧/٤٩٣ ، ٨/٤٢٣ ، وشرح الكافية للرضى : ١/٢١٣ .

(٤) انظر فتح القدير : ١/٤٩٦ .

(٥) ما أجازه المبرد في هذه الآية ذهب اليه أيضا ابن الطراوة .
انظر المقتضب : ٤/١٢٤ - ١٢٥ ، والافصاح لابن الطراوة : ل/٢٦ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٧٨ .

تضييق صُدُورِهم عن قِتَالِ قومِهِم ، لأنَّ في ذلك خيرًا للمسلمين بوقوعِ الفتنةِ بينهم ، والوقفُ في قولِ المبرِّدِ هذا على قولِهِ تعالى : (أَوْ جَاءُوكُم) .

وَمِثَالُ الاتيانِ مع الضَّمير بالواوِ دُونَ (قَدْ) في الفعلِ الماضي قولُهُ تَعَالى : (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ)(١) فالجملةُ بعد (لَكَ) حَالٌ من الكافِ والضَّميرُ الرَّاجِعُ لها الكَافُ في (اتَّبَعَكَ) و(قَدْ) هنا محذوفةٌ ، والتَّقديرُ : وقد اتَّبَعَكَ الأَرْذَلُونَ . وكذلكَ قولُهُ تَعَالى : (قَالُوا وأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقِدُونَ)(٢) فالجملةُ بعد (قَالُوا) في موضعِ الحَالِ من الوَاوِ ، وقولُهُ : (مَاذَا تَفْقِدُونَ) معمولُ القَوْلِ . وكذلكَ أيضًا قولُ الشَّاعرِ :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِي هَذَا بالرَّحَى المُتَقَاعِسُ؟(٣)

فَفَاعِلُ (تَقُولُ) ضميرُ مؤنَّثٍ غَائِبٍ مستترٍ ، والجملةُ / بعده حَالٌ منه ، والعَائِدُ عليه المستترُ في (صَكَّتْ) ، والمضافُ إليه في (وَجْهَهَا وبِيَمِينِهَا) ، و(قَدْ) هنا محذوفةٌ والتَّقديرُ : تَقُولُ وقد صَكَّتْ. (٦٦/ب)

وَمِثَالُ (قَدْ) في المَاضي دُونَ الوَاوِ : جَاءَنِي زيدٌ قَدْ ضَحِكَ. وَمِثَالُ الاتيانِ بالوَاوِ وَحْدَهَا مَعَ الضَّميرِ في المنفي بِلَمْ دُونَ (ما) قَوْلُ الشَّاعِرِ:-

---

(١) الآية : (١١١) من سورة الشعراء.

(٢) الآية : (٧١) من سورة يوسف.

(٣) من الطويل لاعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم اسمه : الهذلول بن كعب العنبري . كان مُمْلِكًا فنزل به أضياف فقام إلى الرَّحى فطحن لهم ، فمرَّت به زوجته في نسوة فقالت لهن : أهذا بعلي ؟ فأعلم بذلك ، فقال هذا البيت من أبيات. والقَعَسُ : نتوءُ الصدرِ خلقةً. والمتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره.

انظر الشاهد في الكامل للمبرد : ١/ ٣٥ ، والخصائص : ١/ ٢٤٥ ، والعقد الفريد : ١/ ١٢٨ ، وغريب الحديث للخطابي : ١/ ٤٧٤ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢٦٧ ، ٢٩٣ ، وعدة السالك : ٢/ ٣٥٢ .

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُم ... وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ (١)

فقوله (لمَ تكْثُرِ القَتْلَى بَهَا) فى موضع الحَالِ من (سُيُوفِ) ، والعَائِدُ عليها قولُه (بَهَا) وأتى بالوَاوِ ولم يأتِ بها مع (لَمْ) ومعنى البيتِ أنَّ هؤلاء الرِّجَالَ لم يغمدُوا سُيُوفَهُم فى حَالِ قلةِ القَتْلَى بَهَا ، بَلْ إنَّما اغمدُوها فى حَالِ كثرةِ القَتْلَى بَهَا وقتَ سَلُّوهَا .

وَمِثَالُ الاتيانِ بـ(ما) فى النَّفى بـ(لَمْ) مع الضَّميرِ دُونَ الوَاوِ قولُكَ : جَاءَنِى زَيْدٌ لَمَّا يَضْحَكْ ، فَقَدْ تحصَّلَ من هذا كُلِّهِ أَنَّ الجملةَ الاسمِّيةَ إذا وقعتْ حَالًا جَازَ فيها ثلاثةُ أوجهٍ :

الضَّميرُ وَحْدَهُ ، والوَاوُ وَحْدَهَا ، واجتماعهما . وأنَّ الفعلَ المضارعَ إنْ كَانَ غيرَ منفيٍّ بـ(لَمْ) لَزِمَ الضَّميرُ ولم يجزْ الاتيانُ بالوَاوِ ، وهذا هو المضارعُ لفظًا ومعنىً ، وإنْ كَانَ منفيًا بـ(لَمْ) وهو المضارعُ فى اللَّفظِ لا فى المعنى إذْ معناه المضى لأجْلِ (لَمْ) فإن لم يوجدْ فى الجملةِ ضميرٌ لِصَاحِبِ الحَالِ جَازَ وَجْهَانِ : الوَاوُ و(ما) وهو المختارُ ، والوَاوُ وَحْدَهَا . وإن وُجِدَ الضَّميرُ جَازَ أربعةُ أوجهٍ : الاكتفاءُ بالضَّميرِ وَحْدَهُ ، والاتيانُ معه بالوَاوِ خاصَّةً ، أو بـ(ما) خاصَّةً ، واجتماعُ الثَّلَاثَةِ وهو المختارُ .

وإن (كان)(٢) الفعلُ المَاضِي وضعًا إن لم يوجدْ ضميرٌ جَازَ فيه وَجْهَانِ : الوَاوُ و(قدْ) ، وهو المختارُ ، والوَاوُ وَحْدَهَا ، وإنْ وُجِدَ الضَّميرُ جَازَ أربعةُ أوجهٍ : الاكتفاءُ بالضَّميرِ وَحْدَهُ والاتيانُ معه بالوَاوِ وَحْدَهَا أو بـ(قدْ) وَحْدَهَا ، واجتماعُ

---

(١) من الطويل ، ونسبه ابن هشام فى المغنى للفرزدق ، ولم أقف عليه فى ديوانه طبعة بيروت ، وفى الديوان ثلاث قصائد على الوزن والقافية . يشيموا : يقال : شمت السيف : أغمدته وسللته .

انظره فى الكامل : ١/ ٣٠٨ ، الانصاف : ٢/ ٦٦٧ ، والتوطئة : (٢٠١) ، وغريب الحديث للخطابى : ٢/ ٥ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٧ ، والمغنى : ٢/ ٣٦٠ ، (٤١) ، واللسان (شيم) .

(٢) تكملة بها يتمّ الكلام .

الثَّلاثة وهو المختارُ ، إلاَّ أنْ يُعطَفَ عليه فِعلٌ آخرُ بـ (أوْ) فيكتفَى بالضَّمير ، ولا يجوزُ دُخولُ الواوِ عليه .

المَسألَةُ الرَّابِعَةُ : في الحَالِ الَّتي تَسُدُّ مَسَدَّ الخَبَر .

وذلك أنَّ الحَالَ تَسُدُّ مَسَدَّ خبرِ المبتدأ إذا كَانَ المبتدأُ مصدرًا عاملًا في مفسِّرِ صَاحِبها أو مضافًا إليه أو إلى مقدَّرٍ به . مِثالُ المَصْدَر : ضَرْبي زَيْدًا قَائمًا ، فضَرْبِي مبتدأٌ ، وزيدًا مفعولٌ به لأنَّه مَصدرٌ ، و(قَائمًا) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ المبتدأِ الَّذي هو (ضَرْبي) وأَغنَتْ عنه ، وكأنَّ الأصلَ عند أكثرِ النَّحويين : ضَرْبي زيدًا إذا كَانَ قَائمًا(١) ، إنْ كَانَ المعنى على الاستقبال ، أو ضَرْبي زيدًا إذ كَانَ قَائمًا ، إنْ كَانَ المعنى على المَضيِّ ، فالظَّرفُ هو الخَبَرُ(٢) ، والعَامِلُ فيه محذوفٌ لوقُوعِه خبرًا ، و(كَانَ) تَامَّةٌ لا تفتقرُ إلى اسمٍ وخبرٍ ، إنَّما تَطْلُبُ فَاعلًا خَاصَّةً ، وفَاعِلُها ضَميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، و(قَائمًا) حَالٌ من ذلك الضَّميرِ الَّذي هو فَاعِلُ (كَانَ) ، فهذا الضَّميرُ / هو صَاحِبُ الحَالِ ، ومفسِّرُهُ زيدٌ الذي هو معمولُ المَصْدَرِ ، والعَامِلُ في (٦٧/أ) الحَالِ (كَانَ) الَّتي أُضيفَ الظَّرفُ إليها ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرفُ الَّذي هو الخبرُ مع الفِعْلِ الَّذي أُضيفَ إليه ، وأُقِيمَ الاسمُ المنصوبُ على الحَالِ مُقَامَهُ واستُغْني به عن الخَبَرِ ، ومذهبُ أبي الحسن الأخفش أنَّ الخَبَرَ في الأصلِ إنَّما هو مَصْدرٌ(٣) مضافٌ إلى الضَّميرِ الَّذي هو صَاحِبُ الحَالِ ، والتَّقديرُ عنده : ضَرْبي زيدًا ضَرْبُهُ قَائمًا ، فضَرْبُهُ خَبرُ المبتدأِ ، والهاءُ مضافٌ إليه ، و(قَائمًا) حَالٌ من الضَّميرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الخَبَرُ مع الضَّميرِ وسَدَّتِ الحَالُ مَسَدَّهُ .

ومِثَالُ المضافِ إلى مَصْدَرٍ عَامِلٍ في مفسِّرِ صَاحِبِها قولُهم : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا(٤) ،

---

(١) انظر البسيط : ٤٣٣ .

(٢) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، انظر الكتاب : ١/ ٤١٩ ، والإيضاح : ١/ ٢٤ ، والمساعد : ١/ ٢١١ .

(٣) ووافقه ابن مالك ، انظر التسهيل : ٤٥ ، والمساعد : ١/ ٢١١ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٠٢ ، والمساعد : ١/ ٢١١ .

وأَكْثَرُ رُكُوبِي الفَرَسَ دَارِعاً ، التَّقْدِيرُ : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ إِذَا كَانَ مَلْتُوتاً ، والمعنى إِذَا وُجِدَ في هذه الحَالِ ، والتَّقْدِيرُ على مذهبِ الأخفش : أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ شُرْبُهُ مَلْتُوتاً ، فـ(مَلْتُوتاً) حَالٌ من الضَّمِيرِ الفَاعِلِ بِكَانَ المقدَّرةِ ، أو مِن الضَّمِيرِ المضاف إليه المصدرِ المقدَّرِ على القَولِ الآخرِ ، وذلك الضَّمِيرُ مفسّره السَّوِيق الَّذِي هو معمولُ المَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ إليه المبتدأ وهو (أَكْثَرُ) ، وكذلك الكَلَامُ في المِثَالِ الآخرِ.

وَمِثَالُ المبتدأِ المضاف إلى مقدَّرٍ بمصدرٍ عاملٍ في مفسِّرِ صَاحِبِ الحَالِ قولهم : أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قَائِماً(١) ، و(ما) هنا مصدريَّةٌ تتقدَّرُ مع الفِعلِ بعدها بالمَصْدَرِ ، و(قَائِماً) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ المبتدأِ الَّذِي هو (أَخْطَبُ) والتَّقْدِيرُ على مذهب الجُمْهُورِ : أَخْطَبُ أكوانِ الأميرِ إِذَا كَانَ قَائِماً ، وعلى مذهبِ الأخفش: أَخْطَبُ أكوانِ الأميرِ كَونُهُ قَائِماً ، والمَصْدَرُ المقدَّرُ هنا وهو (أكوانٌ) عَامِلٌ في الأميرِ الَّذِي هو مفسِّرُ الضَّمِيرِ خفضاً ، وفي هذا الكَلَامِ مَجَازٌ من حيثُ نسبةُ الخُطابةِ إلى الأكوانِ كما تَقُولُ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وليلُهُ قَائِمٌ ، وَمِثلُ هذا أيضاً قولُهم: أَرْخَصُ ما يكونُ البُرُّ قَفِيزَينِ بدِرْهَمٍ ، أَيْ : أَرْخَصُ أكوانِ البُرِّ إِذَا كَانَ قَفِيزَينِ بدِرْهَمٍ ، أَيْ : إِذَا وُجِدَ مسعَّراً بهذا التَّسعيرِ ، والتَّقْدِيرُ عند الأخفش : أَرْخَصُ أكوانِ البُرِّ كونُهُ قفيزينِ بدِرْهَمٍ ، وكَذلِكَ أيضاً قولُ الشَّاعِرِ :

الحَرْبُ أَوَّلُ ما تكونُ فَتِيَّةٌ ... تَسْعَى بِبِزَّتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ(٢)

من الأَوْجُهِ(٣) المتصوَّرةِ في هذا البيتِ رَفْعُ (أوَّل) وَنَصْبُ (فُتَيَّةً) فـ(أَوَّلُ) مرفوعٌ بالابتداءِ و(فَتِيَّةً) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخَبَرِ ، والتَّقْدِيرُ : أَوَّلُ أكوانِهَا إِذَا كَانَتْ فَتِيَّةً ، أو كونُهَا فتيةً على قولِ الأخفشِ.

---

(١) انظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢.

(٢) من الكامل لعمرو بن معد يكرب. والبزة بالكسر : اللباس ، ويروى (بزينتها). انظر الشاهد في : ديوانه : ١٤٢ ، والكتاب : ١/ ٤٠١ ، ٤٠٢ ، وشروح سقط الزند : ١٦٧٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٢٥٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ ، والحلبيات : ١٤٣ - ١٥٠.

(٣) انظرها في الكتاب : ١/ ٤٠٢ ، والحلبيات : ١٤٣ - ١٥٠.

والحالُ السَّادَةُ مَسَدَّ الخَبَرِ الغَالِبُ فيها أَنْ تكونَ اسمًا مفردًا نحو ما تَقَدَّم ، وَقَدْ تكونُ جملةً نحو قولِ الشَّاعِرِ :-

عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجَمِيعَ وفيهِمُ ... قَبْلَ التَّفرقِ مَيْسِرٌ ونِـدَامُ (١)

فـ(عَهْدِي) مبتدأٌ ، و(الحَيَّ) مفعولٌ به ، و(الجميعَ) صفةٌ للحَيِّ ، والواوُ من قوله (وَفيهِم) وَاوُ الحَالِ ، والجملةُ بعدها في موضعِ نَصْبٍ على الحَالِ سَادَّةٌ مَسَدَّ الخَبَرِ ، والتَّقديرُ على مذهبِ الجُمهُورِ / إذ كَانُوا وَفيهِمْ قَبْلَ التَّفرُّقِ مَيْسِرٌ ، والتَّقديرُ (٦٧/ب) على مذهبِ الأخفشِ : عَهْدِي بِهَا الحَيَّ الجميعَ عَهْدُهُمْ وَفيهِمْ قَبْلَ التَّفرُّقِ مَيْسِرٌ .

والحَالُ في جميعِ أمثلةِ هذه المسألةِ لم تأْتِ في اللَّفظِ بعدَ تَمَامِ الكَلَامِ ، لأنَّهَا سَادَّةٌ مَسَدَّ خَبَرِ المبتدأِ ومستغنىً بِهَا عنه ، لكنَّها في التَّقديرِ والأصلِ حَاصِلَةٌ بعدَ تَمَامِ الكَلَامِ ، إذِ الخَبَرُ مقدَّرٌ قبلَها على حَسَبِ القَوْلَيْنِ المذكُورينِ فيه ، فَرُوعِيَ في الحالِ هنا الأصلُ والتَّقديرُ دُونَ اللَّفظِ . وَمِمَّا يحتملُ أَنْ يكونَ من هذه المسألةِ مِثلَ البيتِ قَبْلَ هذا قولُ زُهَيرٍ :-

عَهْدِي بِهِمْ يَوْمَ بَابِ القَرْيَتَيْنِ ... وَقَدْ زَالَ الهَمَالِيجُ بالفُرْسَانِ واللُّجُمِ (٢)

فَعَهْدِي مبتدأٌ و(بِهِم) متعلقٌ به لأنَّهُ مَصْدَرٌ ، و(يَوْمَ) ظَرفُ زمانٍ منصوبٌ بالمَصْدَرِ أيضًا ، والوَاوُ من (وَقَدْ زَالَ) وَاوُ الحَالِ ، والجُملةُ بعدها في موضعِ نَصْبٍ على الحَالِ السَّادَةِ مَسَدَّ الخَبَرِ ، وتقديرُ الخَبَرِ على حَسَبِما تَقَدَّمَ . ويمكن أيضًا

---

(١) من الكامل للبيد بن ربيعة ، والجميع : المجتمعون . والميسر : القمار على الغدور ليعود نفعه على المعوزين . والندام : المنادمة وهو جمع نديم أو ندمان والشاهد في ديوانه : ٢٨٨ ، والكتاب : ١/ ١٩٠ ، وشرح الحماسة لابن جني ل/ ٦٠ ، وشرح المفصل : ٦/ ٢٦ ، واللسان : (حضر) .

(٢) من البسيط ، من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرّي . باب القريتين : موضع في طريق مكة ، وهي قرية كانت لطسم وجديس . الهماليج : أراد بها الابل . اللجم : ملاك الفارس يقيم به السير وهو كناية عن الخيل .
انظر الشاهد في ديوانه ص : ١٥٠ ، والكامل للمبرد : ٣/ ٢٥ .

في هذا البيتِ ألاَّ يكونَ من هذا القبيلِ ، بَلْ يكونُ (يومَ) ظَرْفًا في مَوْضعِ خبرِ المُبتدأ متعلِّقًا بمحذوفٍ ، وفيه على هذا ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ بالظَّرفِ ، والجُملةُ الَّتي دخلتْ عليها الواوُ في موضعِ الحَالِ من ذلكَ الضَّمير : فَلاَ تكونُ الحَالُ على هذا سَادَّةً مَسَدَّ الخَبَرِ ، كأنَّهُ قالَ : عَهْدِي بِهِم مُستقرٌّ في هذا اليَوْمِ على هَذِهِ الحَالِ .

المَسألَةُ الخَامِسَةُ : في العَامِلِ في الحَالِ .

واتَّفقُوا على أنَّ العَامِلَ في الحَالِ ، يكونُ على وَجْهَين (١) :

أَحَدُهُما : أَنْ يكونَ فِعْلاً نحو : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فالفِعْلُ الَّذِي هُوَ (جَاءَ) نَصَبَ ضَاحِكًا .

والثَّانِي : أَنْ يكونَ فيه معنى الفِعلِ بوضعِهِ ، وذَلِكَ كاسمِ الفَاعِلِ واسمِ المَفْعُولِ والأمثلةِ الَّتي تَعْمَلُ عَمَلَ اسمِ الفَاعِلِ نحو : أَنَا ضَارِبٌ زيدًا ضَاحِكًا ، وأَنْتَ مضطهدٌ ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) حَالٌ من الضَّميرِ في (مُضطهدٍ) وهو مفعولٌ لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، و(ضَاحِكًا) منصوبٌ بلفظِ (مضطهدٍ) لأنَّهُ اسمُ مفعولٍ ، وكذلكَ تقولُ : أَنَا ضَرَّابٌ زيدًا ضَاحِكًا ، فالنَّاصِبُ لضَاحِك (ضَرَّاب) ، لأنَّهُ من الأمثلةِ ، وكذلكَ أيضًا تعملُ فيها المَصَادِرُ نحو : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زيدًا ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) منصوبٌ بضَرْب ، لأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وأسماءُ الإشارةِ نحو : هَذَا زَيْدٌ ضَاحِكًا فـ(ضَاحِكًا) منصوبٌ بهذا لما فيه من معنى التَّنبيهِ ، والمعنى : تَنَبَّهْ إليه ضَاحِكًا (٢) ، والظَّرْفُ والمَجْرُورُ إذا وَقَعَ صلةً أو صفةً أو حَالاً أو خَبَرًا نحو : جَاءَنِي الَّذِي في الدَّارِ ضَاحِكًا ، ومررتُ برجلٍ في الدَّارِ ضَاحِكًا ، ومررتُ بزيدٍ في الدَّارِ ضَاحِكًا ، وزيدٌ في الدَّارِ ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) في هذه الأمثلةِ يصحُّ أَنْ يكونَ حَالاً من الضَّميرِ الفَاعِلِ في المجرورِ قبله ، ويكونُ المجرورُ هو العَامِلُ فيه من حيثُ قَامَ مَقَامَ الفعلِ المحذوفِ أو اسمِ الفَاعِلِ ، وقد ثَبَتَ بهذا أَنَّ ما فيه معنى الفعلِ على قسمَين :

---

(١) انظر المقتضب : ٤/ ٣٠٠ ، والجمل : ٤٧ ، والبسيط : ٤٠٤ .

(٢) انظر البسيط : ص ٤٠٤ .

جارٍ مَجْرَى الفِعلِ ، وما لَيْسَ كذلِكَ . فالجارِي مَجْرَاه كاسمِ / الفَاعِلِ واسم (٦٨/أ) المفعولِ والأمثلةِ ، والمصَادِرِ .

والَّذِى لَيْسَ بجَارٍ مَجْرَاهُ كأسماءِ الإشارةِ وكالظُّروفِ أو المجروراتِ إذا وَقَعَتْ فى موضعٍ لا تتعلَّقُ فيه إلاَّ بمحذوفٍ ، وكالحروفِ الَّتى تُفهَمُ منها مَعَانى الأفعالِ مِثْلَ (كَأَنَّ) فى نحو قوله :

كَأَنَّهُ خَارِجًا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ (١)

فـ(خَارِجًا) حَالٌ من الهاءِ فى (كَأَنَّهُ) والنَّاصِبُ لَهُ (كَأَنَّ) بما فيها مِنْ معنى التَّشبيهِ ، وسَفُّودُ خَبَرُ (كَأَنَّ) ومِثْلَ (كَأَنَّ) فى ذلكَ أيضًا (لَيْتَ) عند بَعْضِ النَّحويين (٢) نحو قوله :

---

(١) من البسيط للنابغة الذبياني من قصيدة فى مدح النعمان والاعتذار له عمّا بلغه عنه . يشبه قرن ثور وحشى طعن به كلبا فأخرجه من صفحة عنقه بسفود قوم يشربون الخمر نسوه عند مفتأد ، والمفتأد : المشتوى والمطبخ ، والصفحة : الجانب كله . انظره فى ديوانه : ١٩ .

وهو من شواهد المرتجل : ١٦٢ ، والخصائص : ٢/٢٧٥ ، ومجاز القرآن : ٢/١٣٢ ، والخزانة : ١/٥٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٢٧٧ ، وشرح الكافية للرضى : ١/١٩٩ .

(٢) اتفق البصريون على اعمال حروف ثلاثة فى الحال وهى : لَيْتَ وكَأَنَّ ولَعَلَّ . ومنعوا (أَنَّ) و(لكنَّ) من عملهما فى الحال .

انظر الكتاب : ٢/١٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

والخصائص : ٢/٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والبحر المحيط : ٣/٢٤٢ .

وخالف الرضى النحويين فقال فى شرح الكافية : ١/٢٠١ : (وأمّا حرف التمنى والترجى ، نحو : ليتك قائما فى الدار ، ولعلك جالسا عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش) .

* يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [١] *

فـ (رَوَاجِعُ) حَالٌ [٢] من (أَيَّامٍ) والنَّاصِبُ لَهَا (لَيْتَ) بما فيها من معنى التَّمنى ، وخَبَرُهَا محذُوفٌ ، وتقديرُهُ : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رواجعَ لنَا .

وهذا القسمُ الثَّانى لا يعملُ فى الحَالِ إلاَّ بشرطين :

أَحَدُهما : أَنْ يكونَ ظَاهِرًا غيرَ محذوفٍ ، فلا يجوزُ على هذا فى (رَواجِع) من البيتِ المتقدِّمِ ، أَنْ يكونَ حَالاً من الضَّميرِ المستترِ فى المجرورِ المحذوفِ الَّذى هو خَبَرُ (لَيْتَ) ويكونُ ذلكَ المجرورُ هو العَامِلُ فى الحَالِ ، فيكونُ التَّقديرُ : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا لَنَا رَوَاجِعَ ، لأَنَّ هذا لا يجوزُ أَنْ يعملَ فى الحَالِ محذوفًا ، فإِنْ قُدِّرَ الخَبَرُ فعلاً أو من القسمِ الأَوَّلِ جَازَ ذلكَ ، لأَنَّ القِسمَ الأَوَّلَ يعملُ ظَاهِرًا ومحذوفًا فيكونُ التَّقديرُ على هذا : يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا أقبلَتْ رَواجِعا أو مقبلةً رواجع .

والشَّرطُ الثَّانى : أن يتقدَّمَ على الحَالِ نحو : زيدٌ فى الدَّارِ ضَاحِكًا ، فالعَامِلُ فى الحَالِ المجرورُ قبلَها ، ولا يجوزُ تأخيرُهُ عنها إلاَّ فى ضَرُورةٍ ، فَلا تَقولُ : زيدٌ

---

(١) من الرجز المشطور ، وهو لرؤبة بن العجاج كما ذكر ابن يعيش ، وذكر السيوطى فى شرح شواهد المغنى ص : ٦٩٠ نقلا عن الجمحى فى طبقات الشعراء أنه للعجاج .

وانظر الكتاب : ١٤٢/٢ ، ومعانى الحروف للرمانى : ١١٣ ، والتوطئة : ٢٢٢ ، وشرح المفصل : ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية للرضى : ٣٤٧/٢ ، والهمع : ١٥٧/٢ ، والأشمونى : ٢٧٠/١ ، والخزانة : ٢٩٠/٤ .

(٢) وقدّر الكسائى (رواجع) خبرا لـ (كان) المحذوفة لأنها تستعمل بعد (ليت) كثيرا . واعترضه ابن هشام فى المغنى : ٢٨٥/١ - لعدم تقدم (أن ولو) الشرطيتين ، فان تقدمهما شرط لكثرة حذف (كان) .

ضاحِكاً في الدّارِ على أنْ يكونَ ضاحِكاً منصوبًا بالمجرورِ بعدَه (١). ومِثالُ الضَّرورةِ قَولُ الشّاعِرِ :-

رَهطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أدْراعِهِم فيهِم ورَهْطُ رَبيعةَ بنِ حُذارِ (٢)

فـ(رَهطُ) مبتدأ ، و(فيهِم) في موضعِ خَبَرِه ، و(مُحْقِبي) حالٌ من الضَّميرِ الّذي في المجرورِ ، وذلكَ المجرورُ هو النّاصِبُ لمُحْقِبي ، وكانَ الأصْلُ : رَهْطُ ابنِ كُوزٍ فيهِم مُحْقِبي أدْراعِهِم ، لكنَّهُ قدَّمَ الحالَ على المجرورِ العامِلِ فيها لِضَرورةِ الوزنِ . ويمكنُ في هذا البيتِ وَجْهٌ آخرُ يخرجُ به عنِ الضَّرورةِ ، وهو أنْ يكونَ (مُحْقِبي) حالاً من ضميرٍ مُتَّصِلٍ بفعلٍ محذوفٍ ، والتَّقديرُ : رَهْطُ ابنِ كُوزٍ إذ كانُوا مُحْقِبي أدْراعِهِم فيهِم ، فمُحْقِبي حالٌ من الواوِ في (كانُوا) و(كانَ) هنا تامّةٌ في موضعِ خفضٍ بإذ والعامِلُ في (إذ) المجرورُ الّذي هو خبرُ المبتدأِ ، وهو (فيهِم) . ونظيرُ هذا قولُ العَرَبِ : هذا بُسْرًا أطْيَبُ منه رُطَبًا (٣) ، قدَّرَهُ سيبويه : هذا إذا كانَ بُسْرًا

---

(١) أجاز ذلك الفرّاء والأخفش مطلقا . وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو : أنت قائما في الدار . وجوزه ابن مالك بقوة إذا كان الحال ظرفا أو حرف جرّ . انظر معاني القرآن : ٢/ ٤٥٢ ، والهمع : ٤/ ٣٢ ، والتسهيل ١١١ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ .

(٢) من الكامل للنابغة الذبياني من قصيدة يخاطب فيها زرعه بن عمر . والرهط : ما دون العشرة من الرجال وليس فيهم امرأة . وابن كوز - بضم الكاف - هو يزيد بن حذيفة . محقبي : معناه جاعلوها خلفهم موضع الحقائب . انظر الشاهد في ديوانه : ٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٣٣ - ٧٥٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢/ ١٤٨ ، والأشموني : ٢/ ١٨١ ، والخزانة : ٣/ ٦٨ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٠٠ ، وللسيوطي رسالة ختم بها الأشباه : ٤/ ٢٤١ ، ٢٤٧ ، سماها تحفة النجباء في قولهم (هذا بسرا أطيب منه رطبا) ، وانظر شرح المفصل : ٢/ ٦٠ - ٦١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٠٧ - ٢٠٨ .

أطيَبُ منه إذا كان رُطَباً .

واختلفَ النَّحويُّون في الابتداءِ وفيما عَرِيَ فيه معنى الفِعلِ وليس معنى الفعلِ فيه بالوضعِ الأصليّ ، هل يَصحُّ لهما العَمَلُ في الحَالِ أَمْ لا ؟ أمَّا الابتداءُ فجمهورهُم على أنَّه لا يَصحُّ له العَمَلُ في الحَالِ أصْلاً (١) ، ويظْهرُ من / كَلَامِ أبي القاسمِ في بَابِ (٦٨/ب) الصِّلاتِ جوازُ ذلكَ ، لأنَّه أجازَ في قولكَ : الَّذي قَصَدَهُ أخُوكَ رَاكِباً يومَ الجُمعَةِ زَيدٌ (٢) ، أنْ يكونَ (رَاكِباً) حَالاً من (الَّذي) وهو مبتدأٌ ، والرَّافعُ للمبتدأِ الابتداءُ ، والغَالِبُ في الحَالِ أنْ يكونَ العَامِلُ فيها هو العَامِلُ في صَاحِبِهَا ، وقدْ ذكَرَ سيبويه (٣) أيضاً مثلَ هذا الَّذي ذكَرَهُ أبو القَاسمِ ، فيَظْهرُ من كَلَامِهمَا جوازُ ذلكَ ، لكن يتأوَّلُ كَلَامُهُما على أنَّ العَامِلَ في الحَالِ في المسألةِ الَّتي تكلَّمنا فيها ليسَ الابتداءُ ، ولكنَّها من بَابِ ما يكونُ العَامِلُ في الحَالِ فيه غيرُ العَامِلِ في صَاحِبِهَا ، وذلكَ جَائِزٌ في الحَالِ وإنْ كَانَ قليلاً ، فالعَامِلُ في (رَاكِب) في مسألةِ أبي القَاسمِ الفعلُ الَّذي بعدَ الموصولِ ، وهو (قَصَدَ) ، لأنَّه عَامِلٌ في ضميرِ المَوصُولِ فكأنَّه العَامِلُ في الموصولِ ، ألا ترَى أنَّ الضَّميرَ هو الموصولُ في المعنى ، فالحَالُ من الموصولِ كأنَّها من ضميرِهِ ، وعلى مِثلِ هذا يتأوَّلُ كَلَامُ سيبويه ، وعلى تأويلِ كَلَامِهما على ما ذكرَ أكثرُ النَّحويين (٤) ، ولأجلِ ما ذكر من كونِ العَامِلِ في الحَالِ هو العَامِلُ في صَاحِبِهَا امتنعتِ الحَالُ من المضافِ إليه المخفوضِ ، إلَّا أنْ يكونَ المضافُ/الذي هو الخَافِضُ فيه معنى الفعلِ فتقولُ : جَاءَني ضَاربُ هندٍ ضَاحِكةً ، فضَاحِكةً حَالٌ من هندٍ ، لأنَّ المضافَ الَّذي هو (ضَارِبُ) فيه معنى الفِعلِ لأنَّه اسمُ فاعلٍ . وكذلكَ تقولُ : أعجبَني ضَرْبُ هندٍ ضَاحِكةً ، لأنَّ المضافَ الَّذي هو (ضَرْبُ) مَصْدَرٌ ففيه معنى الفعلِ ، ولا تقولُ : أعجبَني وَجْهُ هندٍ ضَاحِكةً ، لأنَّ المضافَ الَّذي هو (وَجْه) لَيسَ فيه

---

(١) انظر المقتضب : ٣/ ٢٧٤ ، ٤/ ٣٠٨ ، والأصول : ١/ ٢٦٥ .

(٢) الجمل : ٣٤٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٧٨ - ٨١ ، والبسيط : ٤٠٦ .

(٤) انظر البسيط : ص ٤٠٦ .

معنى الفعلِ ، فَلَا يَصِحُّ له العَمَلُ فى الحَالِ ، لكن قَدْ يجوزُ هذا على الوَجْهِ الضَّعيفِ من كونِ العَامِلِ فى الحَالِ غيرَ العَامِلِ فى صَاحِبِهَا ، فيكونُ النَّاصِبُ لِضَاحِكَةٍ هُنَا الفعلُ الرَّافِعُ للمضافِ وهو (أَعْجَبَنِى) لأنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشَّىءِ الوَاحِدِ ، فالحَالُ من المضافِ إليه كأنَّها من المضافِ ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ النَّحويين[1] على جَوازِ هذا الوَجْهِ الضَّعيفِ هُنَا ، وأكثرُ النَّحويين على منعِهِ ، لأنَّهُ لا ينبغى أنْ يُقَاسَ على مَاوَرَدَ من كونِ العَامِلِ فى الحَالِ غيرَ العَامِلِ فى صَاحِبِهَا لقلَّتِهِ ، فإذا أردتَّ الحَالَ فى مثلِ هذا إذا كَانَ المضافُ ليس فيه معنى الفعلِ أتيتَ بِهَا جملةً واد خلْتَ عليهَا الوَاوَ ، وكانتِ الحَالُ من المضافِ فتقولُ : جَاءَنى أَبُو هندٍ وهى ضَاحِكَةٌ ، وأَعْجَبَنى وَجْهُ هندٍ وهى ضَاحِكَةٌ .

فأمَّا قولُهُ تعَالَى : (أَيحبُّ أَحَدُكُم أَنْ يأكُلَ لَحْمَ أَخيه مَيْتاً)[2] فلا ينبغى أنْ يُحْمَلَ على هذا الوَجْهِ الضَّعيفِ من كونِ (مَيْتاً) حَالاً من (أَخيه) لأنَّ المضافَ الَّذى هو (لَحْم) لا يَصِحُّ له العَمَلُ فى الحَالِ ، وإنَّما ينبغى أنْ يُحْمَلَ على أنَّ (مَيْتاً) حَالٌ من ضميرٍ مستترٍ فى فعلٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : أَيحبُّ أَحَدُكُم أَنْ يأكُلَ لَحْمَ أخيه إذا كَانَ مَيْتاً ، فـ(مَيْتاً) حَالٌ من / فَاعلِ (كَانَ) وهو الضَّميرُ العَائِدُ على الأخِ ، والعَامِلُ (٦٩/أ) فى (إذا) يأكُلُ ، كأنَّهُ قَالَ : أيحبُّ أَحَدُكم أَنْ يأكُلَ لَحْمَ أخيه فى وَقْتِ وُجُودِهِ مَيْتاً ومثلُهُ ما تقَدَّمَ من تقديرِ سيبويه فى قولِهم : هَذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً ، وَمَنْ أجَازَ جريانَ الوَجْهِ الضَّعيفِ فى هذه المسألةِ حَمَلَ الآيةَ عليه ، وَقَدْ أجَازَ ذلكَ ابنُ مالكٍ[3] بشرطِ كونِ المضافِ جُزءاً من المضافِ إليه كما هو فى الآيةِ .

---

(١) منهم أبو علىّ الفارسى فى المسائل الشيرازيات : ل / ٧٤ ، وعزاه للسيوطى فى الهمع : ٤/ ٢٣ ، الى بعض البصريين . وانظر أمالى ابن الشجرى : ١/ ١٦٧ ، ٢/ ٣٢٧ ، والبسيط : ٤٠٦ ، والخزانة : ٢/ ١٥٦ ، والمساعد : ٢/ ٢٥ .

(٢) من الآية : (١٢) من سورة الحجرات .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٥٠ .

وأمَّا ما عَرِيَ فيه معنى الفعل وليس ذلك فيه بالوضع الأصليّ ، فمثالُه قولُك : مُرورِي بهندٍ ضاحِكةً حَسَنٌ وهو بزينبَ قائمةً قبيحٌ ، فقائمة حالٌ من (زينبَ) والعامِل فيها (هُوَ) بما فيه من معنى الفعل من حيثُ عادَ على المَصْدَرِ ، والتَّقديرُ: ومُرورِي بزينبَ قائمةً ، وقولُكَ : بزينبَ يتعلَّقُ أيضًا بـ(هُوَ) فأكثرُ النَّحويين على منْع هذا ، وقد أجازَها الفارسيُّ في غير الايضاح ، ومنَعَها في الايضاح.(١)

المسألةُ السَّادِسَةُ : في تقديم الحَالِ على صَاحِبِهَا ، أوْ على العَامِل فيها .

وتقديمُ الحَالِ المفردةِ على صَاحِبِها جَائزٌ بشرطِ ألَّا يكونَ مخفوضًا بحرفٍ غير زائدٍ فتقولُ : مَرَرتُ بهندٍ ضاحِكةً ، ولا يجوزُ تقديمُ الحَالِ على صَاحِبها الذّي هو هندٌ ، فلا تقولُ : مَرَرتُ ضاحِكةً بهندٍ ، نَصَّ على امتناع ذلك سيبويه(٢) ، وهو مذهبُ أكثر البَصريينَ . وذهبَ الكوفيُّونَ إلى جَوازِ تَقدُّمِهَا على المخفوض(٣) فأجازُوا : مَررْتُ ضاحِكةً بهندٍ ، وعلى هذا قول الشَّاعِر :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ حَرَّان صَادِيًا ... إليَّ حَبيبًا ، إنَّها لَحَبيبُ(٤)

---

(١) الايضاح : ١/ ٢٠٠ - ٢٠١ ، وانظر البسيط : ٤٠٥ ، والكافي : ٢/ ٥٦ .

(٢) قال سيبويه : ٢/ ١٢٤ : (ومن ثَمَّ صار مررتُ قائمًا برجل لا يجوز ، لأنَّه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء . ولو حَسُنَ هذا لحَسُنَ قائمًا هذا رجلٌ . فان قال : أقول مررتُ بقائمًا رجل ، فهذا أخبثُ ، من قِبَل أنَّه لا يُفْصَلُ بين الجار والمجرور . . .) وانظر أمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١ . والأصول : ١/ ٢٦٠ ، والمقتضب : ٤/ ١٧١ ، ٣٠٢ ، والبسيط : ٤٠٧ .

(٣) ووافقهم الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وابن مالك . التصريح : ١/ ٣٧٩ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/ ٢٨٠ ، والبسيط : ٤٠٧ ، والمغني لابن فلاح : ١/ل ١٦٣ - ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٦٤١ .

(٤) من الطويل ينسب الى عروة بن حزام وهو في ديوانه ص : ١٥ ، والى كثيره عزه وهو في ديوانه : ٥٢٢ ، والى المجنون وهو في ديوانه ص : ٥٩ .

ويروى (ـيمان) مكان (حران) والهيمان : العطشان . والصدى : العطش وهو من شواهد : الكامل للمبرد : ٢/ ٢٤٢ ، ونسبه فيه الى قيس بن ذريح ، =

فـ (حَرَّان) حَالٌ من ياءِ المتكلِّم في قوله (إليَّ) فَقدَّم الحَالَ من المخفوضِ وهو ياءُ المتكلِّم عليه ، وهذا عند البصريين إمَّا ضَرُورةٌ وإمَّا مُؤَوّلٌ على أنْ يكونَ (حَرَّان) حَالاً من ضميرٍ في فعلٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ إذا كُنتَ حَرَّان صَادِيًا حَبِيبًا إليَّ ، والعَامِلُ في (إذا) قوله (حبيبًا) بما فيه من معنى الفعلِ .

فإنْ كَانَتِ الحَالُ جملةً قَدْ دَخلَتْ عليها الوَاوُ امتنعَ أيضًا تقديمُها على صَاحِبِها مطلقًا ، سواءٌ كَانَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا ، فتقولُ : جَاءَ زَيدٌ وهو مُسرِعٌ ، ورأيتُ زيدًا وهو مُسرِعٌ ، ومررتُ بزيدٍ وهو مُسرِعٌ ، ولا يجوزُ تقديمُ الجملةِ هنا بوجهٍ . وإن لم تدخلْ عليها الوَاوُ جَازَ تقديمُها على صَاحِبِ الحَالِ إن لم يكن مخفوضًا بحرفٍ غيرِ زائدٍ فتقولُ : رأيتُ يدُهُ على رأسِهِ زيدًا ، (فيدُهُ على رأسه) جملةٌ في موضعِ الحَالِ من زيدٍ مقدَّمةٌ عليه ، وكذلكَ تقولُ : هذا يدُهُ على رأسه زيدٌ ، تريدُ : هذا زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ ، فقدَّمتَ الجملةَ الواقعةَ حَالاً على صَاحِبِها وهو زيدٌ ، ولا يجوزُ : مررتُ يدُهَا على رأسِهَا بهندٍ ، لأنَّ صَاحِبَ الحَالِ الَّذى هو (هِندٌ) مخفوضٌ .

(٦٩/ب) ومِثَالُ تقديمِ الحَالِ المفردةِ على صَاحِبِها الَّذى ليس بمخفوضٍ قولُهُ تعالى / : (خُشَّعًا أبْصَارُهُم يخرُجُونَ)(١) فـ (خُشَّعًا) حَالٌ من الضَّميرِ الفَاعلِ في (يَخْرُجُونَ) وهو الوَاوُ ، وتقولُ : ما جَاءَتني قائمةً من امرأةٍ ، وما رأيتُ ضَاحِكَةً من امرأةٍ ، فتقدَّمَ الحَالُ على صَاحِبِها المخفوضِ لأنَّ خفضَهُ بمنِ الزائدةِ ، ولا يُراعى حرفُ الجرِّ الزائدِ . ومن التَّقديمِ أيضًا قولُ الشَّاعرِ :-

---

= وشرح الكافية الشافية : ٢/٧٤٥ ، وشرح ابن عقيل : ١/٦٤١ ، والأشمونى : ٢/١٧٧ ، وعمدة الحافظ : ٤٢٨ ، والخزانة : ١/٥٣٣ .

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . وفي البحر المحيط : ٨/١٧٥ : (انتصب خشعا على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لا يجيز تقدم الحال على الفعل ، وإن كان متصرفا) .

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ (١)

فـ (مُوحِشًا) حَالٌ من (طَلَلٍ) متقدِّمٌ عليه ، وكذلك قولُ الآخر :-

وَتَحْتَ العَوَالي في القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظِبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيُونَ الجَآذِرُ (٢)

فـ (مستظلةً) حَالٌ من (ظِبَاءٌ) تقدَّمت عليه ، وقولُ الآخر :-

وبالجِسمِ مِنّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ (٣)

فـ (بَيِّنًا) حَالٌ من (شُحُوبٌ) متقدِّمٌ عليه ، فظاهرُ كلامِ سيبويه في هذه الأسماء

---

(١) من مجزو الوافر لكثير عزة ويروى :

لمية موحشا طلل قديـم عفاه كل أسحم مستديم

وروى : (لِعَزَّةَ) مكان (لِمَيَّةَ) والطلل : ما شخص من آثار الديار ، والخلل : جمع الخلة بكسر الخاء وفتح اللام المشددة ، وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، والأسحم : الأسود وأراد به السحاب .

والشاهد في : ديوانه : ٥٠٦ ، والكتاب : ٢/ ١٢٣ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٦ ، ٢/ ٢٧٦ ، والخصائص : ٢/ ٤٩٢ ، ومجالس العلماء : ١٧٤ ، والتصريح : ١/ ٣٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١٠ ، والأشموني : ٢/ ١٧٤ ، والخزانة : ١/ ٥٣٣ ،

(٢) من الطويل لذى الرمة ، يصف نسوة سبين فصرن تحت عوالي الرماح وفي حوزتها القنا : الرماح . الجآذر : جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية . ديوانه : ٣٢٢ وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ١٢٣ ، وشرح المفصل : ٢/ ٦٤ ، وشـــرح الحماسة لابن جني : ل/ ٤٥ .

(٣) من الطويل ، مجهول القائل ، يصف حاله وشحوب جسمه لما يقاسي من الوجد بمحبوبته ، وأنها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ١٢٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٧٣٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٦٣٤ ، والمساعد : ٢/ ١٨ ، والأشموني : ٢/ ١٧٥ ، وعمدة الحافظ : ٤٢٢ .

المنصوبةِ من هذه الأبياتِ الثَّلاثةِ أنَّها حَالٌ من النَّكرةِ تقدَّمتْ عليها ، وأنَّها في الأصلِ قبلَ التَّقديمِ صفةُ النَّكرةِ انتصبتْ على الحَالِ فَقبُحَ اللفظُ لما في ذلكَ من كونِ صَاحبِ الحَالِ نكرةً ، فَقُدّمتِ الحَالُ ليزولَ القُبحُ ، لأنَّ الحَالَ من النَّكرةِ إذا كانَتِ الحَالُ متقدِّمةً عليها جَائزةٌ كثيرةٌ في كَلَامِ العَرَبِ. وصَاحبُ الحَالِ في الأبياتِ الثَّلاثةِ مبتدأٌ خَبَرُه في المجرورِ الذى في أوَّلِ البيتِ الأوَّلِ والثَّالثِ ، وفي الظَّرفِ الَّذى في أوَّلِ البيتِ الثَّاني .

وقد تقدَّمَ أنَّ الغَالبَ في الحَالِ أنْ يكونَ العَاملُ فيها هو العَاملُ في صَاحِبِها ، فعلى هذا يكونُ العَاملُ في الحَالِ الابتداءَ ، لكن يتأوَّلُ هذا على أنَّ العَاملَ فيه في الحَالِ الظَّرفُ أو المجرورُ الواقعُ خبرًا ، لأنَّه قد تحمَّلَ ضميرَ صَاحبِ الحَالِ الَّذى هو النَّكرةُ ورَفَعَهُ ، فكأنَّه العَاملُ في المبتدأِ إذ عَمِلَ في ضميرِه على ما تَقَدَّمَ في الكَلَامِ على الابتداءِ ، وإن جعلْتَ الحَالَ في هذه الأبياتِ من الضَّميرِ الَّذى في المجرورِ أو الظَّرفِ لا من المبتدأِ كانَ العَاملُ في الحَالِ الظَّرفَ أو المجرورَ ، لأنَّه العَاملُ في صَاحِبِها .

وأمَّا تقديمُ الحَالِ على العَاملِ فيها فيجوزُ على الجملةِ بشرطين :

أَحَدُهُمَا : أنْ يكونَ العَاملُ فِعْلًا(١) مُتصرِّفًا ، أو اسمًا جَاريًا مَجْرَاه ، ما عَدَا المَصْدَرَ المقدَّرَ بـ(أنْ) والفِعْلِ .

والثَّاني : ألَّا تكونَ الحَالُ جملةً قد دَخلَتْ عليها الوَاوُ ، فتقولُ : بهندٍ قائمةً مررْتُ ، فَقَدَّمتَ الحَالَ على العَاملِ الَّذى هو (مررتُ) لأنَّه فعلٌ ، وكذلكَ : هندًا ضَاحكةً أنا ضَاربٌ ، فَضَاحكةً حَالٌ من هندٍ متقدِّمةٌ على العَاملِ الَّذى هو (ضَاربٌ) لأنَّه

---

(١) لا يجيز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسما ظاهرا نحو : راكبا جاء زيد ، ويجيزونه مع المضمر نحو : راكبا جئت . وقد عقد ابن الأنبارى مسألة لهذا الخلاف فى الانصاف : ١/ ٢٥٠ ، وما بعدها . وعرض ابن جنى فى الخصائص : ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز. وانظر شرح الكافية للرضى : ١/ ٢٠٦ .

اسمُ فَاعِلٍ يَجْرِى مَجْرَى الفعلِ ، ولا تَقول : كَرِهْتُ ضَاحِكَةً ضَرْبَكَ هنداً ، لأنَّ ضَاحِكَةً حَالٌ من هندٍ ، والعَامِلُ فيها (ضَرْب) وهو مَصْدَرٌ مقدَّرٌ ب (أَنْ) والفعلِ . وكذلك أيضًا لا تتقدَّم الحَالُ على عامِلِها في مثلِ : نِعْمَ الرَّجُلُ رَاكبًا زيدٌ ، لا تقولُ : راكبًا نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ ، لأنَّ (راكبًا) حَالٌ من الرَّجُلِ ، والعَامِلُ فيه (نِعْمَ) وهى فعلٌ غيرُ متصرِّفٍ لا يستعملُ منها سِوَى هذا / اللَّفظ ، لا يُقَالُ منها مضارعٌ ولا أمرٌ ، (٧٠/أ)
ولا تقولُ أيضًا : ضَاحِكًا هذا زيدٌ / تريدُ : هذا زيدٌ ضاحكا ، لأنَّ العَامِلَ في ضَاحِكٍ اسمُ الإشارةِ الذى هو (هذا) بما فيه من معنى التَّنبيه والإشارة ، وليس بجارٍ مَجْرَى الفعلِ ، وكذلك أيضاً لا يجوزُ : زَيْدٌ ضَاحِكًا في الدَّارِ ، لأنَّ العَامِلَ في ضَاحِكٍ قوله (في الدَّارِ) وليس بجارٍ مَجْرَى الفعلِ ، فأمَّا قولُ الشَّاعِرِ :

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ . . . .

فقد تقدَّم (١) الكَلَامُ عليه ، وكذلك أيضاً لا تتقدَّم جملةُ الحَالِ في مثلِ : جَاءَ زَيْدٌ وهو مُسرعٌ ، فَلَا يُقَالُ : وهو مسرعٌ جَاءَ زَيْدٌ ، لأنَّها قد دَخلتْ عليها وَاوُ الحَالِ .

وإنَّما قلنا إنَّ التَّقديمَ مع اجتماعِ الشرطين جَائِزٌ على الجملةِ ، لأنَّه قد تَعْرِضُ عوارضُ خارجةٌ عن نفسِ العَامِلِ وعن ذاتِ الحَالِ تمنعُ من تقدُّمِها على العَامِلِ ، مِثْلَ أنْ يقعَ العَامِلُ صلةً للألفِ واللَّامِ أو لحرفٍ مصدريّ ، أو تدخلَ عليه لامُ الابتداءِ أو (٢) لامُ القَسَمِ ، أو يؤدِّى تقديمُها على العَامِلِ إلى تقدُّمِها على صَاحِبِها المخفوضِ بحرفٍ غيرِ زائدٍ ، أو يكونَ العَامِلُ مخفوضًا بالإضافةِ أو بحرفٍ غيرِ زائدٍ أيضاً ، مِثَالُ وقُوعِه صلةً للألفِ واللَّامِ : زيدٌ الجائى ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) حَالٌ من الضَّميرِ المستترِ في الجائى ، والعَامِلُ فيها (جَائٍ) ، لأنَّه اسمُ فاعلٍ ، لكن لا يجوزُ تقديمُ الحَالِ عليه ، لوقوعِه صلةً للألفِ واللَّامِ (٣) الَّتى هى بمعنى (الَّذى) ألا تَرَى أنَّ المعنى : زَيْدٌ الذى جَاءَ ضَاحِكًا ، فَلَا يجوزُ أنْ تقولَ : زَيدٌ ضَاحِكًا الجائى . وَمِثَالُ وقوعِه صلةً

---

(١) انظر ص : ٢٨٧ .

(٢) في الأصل : (و) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى : ١/ ٢٠٥ .

لحرفٍ مصدريّ : كَرِهْتُ أَنْ تخرجَ رَاكِبًا ، فـ(رَاكِبًا) حَالٌ من الضَّميرِ المستترِ في (تخرجَ) وهذا الفِعلُ هو النَّاصِبُ للحَالِ ، لكن لا يجوزُ تقديمُها عليه ، لوقوعِه في صلةِ (أَنْ) المصدريّة ، فلا تقولُ : كَرِهتُ رَاكِبًا أَنْ تخرجَ ، على التَّقديم ، وكذلكَ أيضًا في مثلِ : أحببتُ ما خرجْتَ رَاكِبًا ، تريدُ : أحببتُ خروجَكَ رَاكِبًا ، فـ(راكِبًا) حَالٌ من التاءِ في (خرجت) وهو العَامِلُ فيه ، ولا يجوزُ تقديمُهُ عليه ، لوقوعِهِ ، أعني الفعلَ صلةً لـ(ما) المصدريَّة ، فَلاَ تقولُ : أحببتُ رَاكِبًا ما خرجتَ ، وكذلكَ أيضًا في مثلِ : جئتُ كَي أتَعَلَّمَ مأجورًا ، فلا تقولَ : جئتُ مأجورًا كَي أتَعَلَّمَ ، لأنَّ أتعلَّم هو العَامِلُ في مأجورٍ ، وهو قدْ وقَعَ صلةً لكَي إن جعلْتَها نَاصبةً بنفسِها ، أو لأَنْ المضمرة إن جعلْتَ (كَي) جارةً ، فالفعلُ على الوجهين قد وَقَعَ صلةً لحرفٍ مصدريٍّ فلا يجوزُ تقديمُ الحَالِ عليه . وَمِثَالُ دخولِ لاَمِ الابتداءِ عليه : لَضَارِبُ زيدٍ ضَاحِكًا في الدَّارِ ، فضاربٌ مبتدأ واللاَّمُ الداخلةُ عليه لاَمُ الابتداءِ ، وخَبَرُه المجرورُ الَّذي هو قولُكَ (في الدَّارِ) و(ضَاحِكًا) حَالٌ من زيدٍ ، ولا يجوزُ تقديمُهُ على العَامِلِ الَّذي هو (ضَارِبُ) لدُخولِ لاَمِ الابتداءِ عليه ، فَلاَ يُقَالُ : ضَاحِكًا / لَضَارِبُ زيدٍ في الدَّارِ ، (٧٠/ب) وهذه اللاَّمُ الَّتي للابتداءِ لا أثرَ لها بعد (إنَّ) بل يتقدَّم معمولُ ما دخلت عليه فيجوزُ في قولِكَ : إنَّ زيدًا لَضَارِبُ هندٍ ضَاحِكَةً ، أنْ تقدِّم الحَالَ وهو ضَاحِكَة على عَامِلِها وهو (ضَارِب) فتقولُ : إنَّ زيدًا ضَاحِكَةً لضارِبُ هندٍ ، فلا تمنعُ لاَمُ الابتداءِ هنا من تقدُّمِ المعمولِ على العَامِلِ الَّذي (دخلت) عليه مطلقًا ، لأنَّها بعد (إنّ) وَمِثَالُ لاَمِ القَسَمِ قولُكَ : لأضْرِبَنَّ زيدًا ضَاحِكًا ، فـ(ضَاحِكًا) حَالٌ من زيدٍ ، والعَامِلُ فيها (أضربنَّ) ولا تتقدَّمُ عليه لأجلِ اللاَّمِ الداخلةِ عليه ، وهي جَوَابُ قَسَمٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : واللهِ لأضْرِبَنَّ زيدًا ضَاحِكًا ، فَلاَ يُقَالُ : ضَاحِكًا لأضربنَّ زيدًا ، وهذه اللاَّمُ مؤثِّرَةٌ مطلقًا وقعَتْ في خبرَ (إنَّ) او لم تقعْ . وَمِثَالُ وقُوعِها في خَبَرِ (إنَّ) قولُكَ : إنَّ زيدًا ليقومنَّ ضَاحِكًا ، فَلاَ يجوزُ أَنْ تقولَ : إنَّ زيدًا ضَاحِكًا ليقومنَّ ، وَمِثَالُ كونِ التَّقديمِ مؤدِّيًا إلى تقدُّمِها على صَاحِبِها المخفوضِ بحرفٍ غيرِ زائدٍ . قولُكَ : لم أمرَّ بهندٍ ضَاحِكَةً ، فَضَاحِكَةٌ حَالٌ من (هندٍ) والعَامِلُ فيه (أمرَّ) ولا يجوزُ تقدُّمُه

على الفعل فلا يقالُ : ضَاحِكَةً لم أمرَّ إلاَّ بهندٍ ، لما فى ذلك من تقدُّمِ الحَالِ علَى صَاحِبِهَا المخفوضِ الَّذى هو (هِند) وتقدُّمِ صَاحِبِهَا معَهَا لا يجوزُ لإقترانه بإلاَّ .

وَمِثَالُ كون العَامِلِ مخفوضًا بالإضافة قولُكَ : رَأيتُ وَجْهَ ضَارِبِ هندٍ ضَاحِكَةً ، فـ(ضاحكةً) حَالٌ من (هِندٍ) والعَامِلُ فيه (ضَارِبُ) ولا يتقدَّمُ عليه ، لا يُقَالُ : رأيتُ ضَاحِكَةً وَجْهَ ضاربِ هندٍ ، لأنَّ العَامِلَ الَّذى هو (ضَارِب) مخفوضٌ بإضافةِ (وَجْه)إليه ، ويستثنى من هذا أنْ يكونَ المضافُ الخَافِضُ (غَيْرًا) فيجوزُ فى قولِكَ : أنَا غيرُ ضَاربِ هندٍ ضَاحِكَةً ، أنْ تقدِّمَ الحَالَ ، وهى (ضَاحِكَة) على العَامِلِ الَّذى هو (ضَارِبُ) فتقولُ : أنا ضَاحِكَةً غيرُ ضَاربِ هندٍ ، وزَادَ الكسائىّ (أوَّل) فأجَازَ : أنا ضَاحِكَةً أوَّلُ ضَارِبِ هندٍ ، على أنْ تقدِّمَ الحَالَ من هندٍ على العَامِلِ الَّذى هو (ضَارِب) لأنَّ خَفْضَهُ بأوَّلٍ ، والأصلُ قبلَ التَّقديم : أنا أوَّلُ ضَاربِ هندٍ ضَاحِكَةً .

وَمِثَالُ كون العَامِلِ مخفوضًا بحرفٍ غير زائدٍ قولُكَ : مَرَرتُ بِضَاربِ هندٍ ضَاحِكَةً ، فضاحكة حَالٌ من هندٍ ، والعَامِلُ فيه (ضَارِب) ولا يجوزُ تقدُّمُه (١) عليه ، فَلَا يُقَالُ : مَررتُ ضَاحِكَةً بِضَاربِ هندٍ . فإن كَانَ العَامِلُ مخفوضًا بحرفٍ زائدٍ جَازَ تقدُّمُ الحَالِ عليه نحو : ما رأيتَ من بَائعِ بُرٍّ قفيزًا بدرهم ، فـ(قفيزًا) حَالٌ من (بُرّ) والعَامِلُ فيه (بَائع) ويجوزُ لك تقديمُهُ عليه فتقولُ : ما رأيتَ قفيزًا بدرهم من بائعِ بُرّ ، لأنَّ خَفْضَ العَامِلِ الَّذى هو (بَائع) إنَّما هو بحرفِ جرٍّ زائدٍ .

---

(١) هذا هو مذهب جمهور النحويين ، وذهب الفارسى وابن كيسان وابن برهان ، الى جواز ذلك ووافقهم ابن مالك فقال فى الالفية :

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ، ولا أمنعه فقد ورد

انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٦٤٠ - ٦٤١ ، والأشمونى : ٢/ ١٧٦ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ٢٠٧ .

بـاب الابتـــداء

الكَلَامَ فى هَذا البَابِ فى ثَلاثةِ فُصُولٍ :

الفَصْلُ الأوَّل : فى المبتدأ ، وفيه مسائلُ :

المَسْألَةَ الأُولى : فى حَدِّهِ

وهو / الاسمُ أو ما هو فى تقديرِه ، المرفوعُ لفظاً أو تقديرًا ، المُعَرَّى من العَوامِلِ (٧١/أ) اللَّفظيَّةِ غير الزائدةِ ، المسندُ إليه .

فقولهم : (الاسمُ) مِثالُهُ : زيدٌ قائمٌ ، وقولُهُم : (أو ما هو فى تقديرِه) هـــو (أنَّ) و(أنْ) و(ما) المصدريات ، فكُلُّ واحدٍ من هذه الثَّلاثةِ يجوزُ أنْ يَقعَ مــع صلتِهِ مبتدأ وليس باسمٍ ، ولكنَّهُ يتقدَّرُ مَعَ صلتِهِ بالاسمِ . مِثالُ (أنَّ) قولُكَ : فى الكتاب أنَّكَ قائمٌ ، فأنَّ مع اسمِها وخَبَرِها تقدَّرُ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداءِ وخَبَرُهُ فى المجرور قبلـه والتَّقديرُ : فى الكتابِ قيامُكَ . ومِثالُ (أنْ) قولُهُ تَعالى : (وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُـم)(١) فـ(أنْ تَصُومُوا) فى موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ والتَّقديرُ : صَوْمُكُم خَيْرٌ لكُم ، و(خَيْــرٌ) هو الخَبَرُ .

ومِثالُ (ما) قولُهُ تَعالى فى بعضِ الوجوهِ الجائزةِ فيه : (كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْـــلِ مَا يَهْجَعُونَ)(٢) يتصوَّرُ فى (ما) أنْ تكونَ مصدريَّةً(٣) و(يَهْجَعُونَ) صلَتُها ، وهـى مع صلتِهَا تتقدَّرُ بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداءِ ، و(قليلاً) ظرفُ زمانٍ فى موضعِ خَبَرِه ، والجملةُ من المبتدأِ والخَبَرِ فى موضعِ نصْبٍ على خَبَرِ (كَانَ) والتَّقديرُ : كَانُوا فى قَليلٍ مِنَ اللَّيلِ هجوعُهُم ، أىْ : كَانُوا هجوعهم فى قليلٍ مِنَ اللَّيلِ ، وقولُه (من اللَّيلِ) فى موضـــع الصفةِ لقليلٍ .

---

(١) من الآية : (١٨٤) من سورة البقرة .

(٢) الآية : (١٧) من سورة الذاريات .

(٣) انظر التبيان : ٢/١١٧٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢/٣٢٣ ، ومعانى القرآن للفراء : ٣/٨٤ ، والبحر المحيط : ٨/١٣٥ .

وقولُهم : (المُعَرّى من العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ) تحرُّزٌ من المبتدأ الدَّاخِلِ عليه شيءٌ من نَواسِخِ الابتداءِ ، كـ(إنَّ) وأخواتِها ، و(كانَ) و(ظَنَنْتُ) وأخواتِهما نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ ، فإنَّ زيدًا هنا (١) لا يُعْرَبُ مبتدأً وإنَّما يُعربُ اسماً لـ(إنَّ) ونحو: كانَ زيدٌ قائمًا ، فـ(زيدٌ) اسمُ (كانَ) ونحو : ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا ، فـ(زيدًا) مفعولٌ أوَّلٌ لـ(ظَنَنْتُ) .

وقولُهم : (غيرِ الزائدةِ) لأنَّ العامِلَ اللَّفظيَّ الدَّاخلَ على المبتدأ إذا كان زائدًا لا يؤثِّرُ فيه فيغيِّرُهُ عن كونِهِ مبتدأً ، بَلْ يبقى على حالِهِ من الابتداءِ ، لكن يصيرُ الرَّفْعُ فيه مقدَّرًا في الموضعِ لخفضِهِ في اللَّفظِ بحرفِ الجرِّ الزائدِ ، وهذا هو المرفوعُ في التَّقديرِ كما ذُكِرَ في الحدِّ ، ومثالُهُ قولُكَ : ما مِنْ رَجُلٍ في الدَّارِ ، فَمِنْ زائدةٌ ، ورجلٌ مبتدأٌ خبرُهُ في المجرورِ بعده ، فلفظُ (رجل) خفضٌ بالحرفِ الدَّاخِلِ عليه وموضِعُهُ رفعٌ بالابتداءِ والتَّقديرُ : ما رجلٌ في الدَّارِ ، وكذلك أيضًا قولُكَ : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، فالباءُ زائدةٌ و(حَسْبِكَ) مبتدأٌ و(دِرْهَمٌ) بعده خَبَرٌ (٢) ، فلفظُهُ خفضٌ بالباءِ وموضِعُهُ رفعٌ بالابتداءِ ، تقديرُهُ : حَسْبُكَ دِرْهَمٌ ، وعلى هذا قولُ الشَّاعرِ :-

بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أنْ يَعْلَمُوا ... بأنَّكَ فيهم غَنيٌّ مُضِرّ (٣)

---

(١) لو قال : فزيد هنا ... الخ ، مع ترك (انّ) لكان أحسن .

(٢) قال السيوطي في الهمع : ٢/ ٥ : (وما قالوه في (بحسبك درهم) غير مرضيّ أيضًا ، فإنَّ شيخنا الكافيجي اختار أن (بحسبك) خبرٌ مقدَّم ، وأنَّ المبتدأ (درهم) نظرا للمعنى ، لأنَّه محطّ الفائدة ، إذ القصدُ الاخبار عن درهم بأنّه كافيه . وما قاله شيخنا هو الصواب) .

(٣) من المتقارب للأشعر الرَّقبان الأسديّ (شاعر جاهلي) يهجو ابن عمّه واسمه رضوان . وقد رواه ثاني أربعة أبيات ابن منظور في اللسان (ضرر) . المضر : الذي يروح عليه ضره من المال . والضَّرة : الكثير من المال .

وانظره في مجاز القرآن : ١/ ٢٥٦ ، والانصاف : ١/ ١٧٠ ، وشرح المفصل : ٨/ ٢٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ٢٦٣ ، واللسان : (ضرر) .

فـ (حَسْبُكَ) مبتدأٌ والباءُ زائدةٌ وخَبَرُه قولُه (أَنْ يَعْلَمُوا)

وقولُهم : (المسندُ إليه) معناهُ : المخبَرُ عنه ، أَيْ : أَنَّ المبتدأَ لا بُدَّ له من خَبَرٍ ، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فزيدٌ مخبرٌ عنه بالقِيامِ .

المسألةُ الثَّانيةُ : في العَامِلِ فيه .

والرَّافعُ للمبتدأِ عند سيبويه (١) وأكثرِ النَّحويين الابتداءُ ، وهو عَامِلٌ / مَعْنَوِيٌّ (٧١ / ...) لا لفظيٌّ .

والابتداءُ هو الإسنادُ والتَّعريةُ من العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ ، فمعنى الابتداءِ في زيدٍ من قولِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، هو الإخبارُ عنه بما بعده وتعريَتُه من العَوامِلِ في اللَّفظِ .

والرَّافعُ للمبتدأِ في الحقيقةِ إنَّما هو الإسنادُ الَّذي هو الإخبارُ عنه ، والتَّعري شرطٌ في العَمَلِ (٢) ، لكن بمجموعِ الوصفينِ وهما الإسنادُ والتَّعري يكونُ الرَّفعُ في المبتدأِ ولهذا نُسِبَ الرَّفعُ أولاً إلى حقيقةِ الابتداءِ .

المسألةُ الثَّالثةُ : فيما يُشْتَرطُ في المبتدأِ .

وله شرطانِ : أَحَدُهُما : الافرادُ فلايكونُ جملةً أصلاً بل لابُدَّ أَنْ يكونَ مفردًا ، ومعنى المفردِ هنا : أَلاَّ يكونَ جملةً وإن كان مثنىً أو مجموعًا ، والمبتدأَ في هذا الشَّرطِ بخلافِ الخَبَرِ ، إذ يجوزُ في الخَبَرِ أَنْ يكونَ مفردًا وجُملةً كما سيأتي في الفَصْلِ الثَّاني إن شاءَ اللَّهُ .

وخَالَفَ في اشتراطِ هذا في المبتدأِ الزَّمخشريُّ في تفسيرِهِ (٣) ، فَأَجَازَ أَنْ تكون

---

(١) الكتاب : ٢/١٢٦ ، وفي المسألة خلاف انظره في المقتضب : ٤/١٢٦ ، والانصاف المسألة رقم (٥) : ١/٤٤ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥٥-٣٥٦ ، والهمع : ٢/٨ .

(٢) قال ابن ابي الربيع في البسيط : ٤١٣ : (والاسناد اليه ومجيئه ليسند اليه هو الذي أوجب رفعه ، وهو العامل ، والتعرية شرط في العمل) .

(٣) الكشاف : ١/١٥١ ، وانظر شرح المفصل : ١/٩٣ ، والبسيط ص : ٤١٤ .

الجُملةُ في مَوضعِ المبتدأِ في مثلِ قولِهِ تَعالى : (سَواءٌ عليهِم أأنذرتَهم أم لم تنذرهم)(١) وقوله عزّ وجلّ : (سَواءٌ عليهِم استغفرتَ لهم أم لم تستغفر لهم)(٢) وقوله سُبحانَه : (سَواءٌ عليكُم أدعوتُموهم أم أنتم صامِتون)(٣) ، فزعَمَ أنّ الجملةَ التي دخلتْ عليها الهمزةُ بعد (سَواءٌ) في هذه الآياتِ ونحوِها في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ ، و (سَواءٌ) المتقدِّمُ خبرُه والتقديرُ : سَواءٌ عليهم أنذارُكَ لهم وعدمُه ، وسَواءٌ عليهم استغفارُكَ لهم وعدمُ استغفارِكَ ، وسَواءٌ عليكم دعاؤكم لهم وصمتكم ، ثمّ جُعِلتِ الجملةُ في موضعِ الاسمين المبتدأِ والمعطوفِ عليه ، ومذهبُ جمهورِ النّحويين أنّ (سَواءٌ) في هذا كلِّه هو المبتدأُ ، والجملةُ بعده في موضعِ خبرِه ، إذ لا نظيرَ لما ذكرَه الزّمخشريُّ من وقوعِ الجملةِ موقعَ المبتدأِ ، فيجعلُ الاسمُ المفردُ الّذي هو (سَواءٌ) هو المبتدأُ ، لأنّه مفردٌ والجملةُ بعده في موضعِ خبرِه ، لأنّ الخبرَ يكونُ مفرداً وجملةً .

الشّرطُ الثّاني : أنْ يكونَ معرفةً ، وهذا ليس على اللّزومِ بل تكون نكرةً لكن في مواضِعَ :

الأوّلُ : أنْ يكونَ المبتدأُ اسمَ شرطٍ نحو : مَنْ يقمْ أقمْ معَهُ ، فـ(مَنْ) مبتدأٌ نكرةٌ ، لأنّ فيه معنى الشّرطِ .

الثّاني : أنْ يكونَ اسمَ استفهامٍ نحو : مَنْ قامَ ؟ وما هذا ؟ فـ(مَنْ) و(ما) مبتدآن وما بعدهما الخبرُ ، وهما نكرتانِ ، والتّقديرُ : أيُّ رجلٍ قامَ ؟ وأيُّ شيءٍ هذا ؟ وخالفَ ابنُ كَيْسانَ(٤) في هذا ، فزعَمَ أنّ (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين معرفتانِ(٥) ،

---

(١) من الآية : (٦) من سورة البقرة ، وفي سورة يس آية : (١٠) (وسواء) بالواو .

(٢) من الآية : (٦) من سورة المنافقين .

(٣) من الآية : (١٩٣) من سورة الاعراف .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي . أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو . من مصنفاته المهذب في النحو ، وغلط أدب الكاتب ، واللامات ، والبرهان ، وغريب الحديث وغير ذلك . توفي سنة : ٢٩٩ هـ .
انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٣/ ٥٧ ، وبغية الوعاة : ١/ ١٨ ، ١٩ .

(٥) الأشموني : ١/ ١٠٤ - ١٠٥ .

والتقديرُ عنده : أيُّ النّاسِ قامَ ؟ وأيُّ الأشياءِ هذا ؟ والجمهورُ على خلافِ قولِه .

الثّالث : أنْ يكونَ (كَمْ) الخبريّة نحو : كَمْ عندي من الثّياب ؟

الرّابع : أنْ يكونَ الكَلامُ فيه معنى التّعجبِ نحو : ما أحْسَنَ زيداً ! فـ(ما) مبتدأ [١] ، و(أحْسَنَ) فِعْلٌ ماضٍ في موضعِ خَبَرِه ، وسوّغَ الابتداءَ بالنّكرةِ ما في الكَلامِ من معنى التّعجبِ .

/الخامِسُ : أنْ يكونَ فيه معنى الدّعاءِ نحو : سَلامٌ عليكُم ، فَسَلامٌ مبتدأٌ (٧٢/أ) و(عَليكُم) في موضعِ خَبَرِه ، وسوّغَ الابتداءَ بالنّكرةِ ما في الكَلامِ من معنى الدّعاءِ ، ومن هذا قولُه تَعالى : (وَيْلٌ لِلمُطَفِّفينَ) [٢] (وَسَلامٌ على المُرسَلينَ) [٣] ، ونحو هذا ونحوه مخرجَ الدّعاءِ .

السّادسُ : أنْ يكونَ فيه معنى الأمرِ نحو قوله تَعالى : (وَصِيَّةٌ لأزْواجِهِمْ) [٤] .

السّابعُ : أنْ يكونَ في الكَلامِ معنى الحَصْرِ نحو قولِهم : (شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ) [٥] فشرٌّ مبتدأٌ ، والجملةُ بعده في موضعِ خَبَرِه ، وساغَ الابتداءُ بالنّكرةِ لأنَّ المعنى : ما أهَرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌّ ، وكذلكَ قولُهم : (شَرٌّ ما أجاءَكَ إلى مُخّةِ عُرقوبٍ) [٦] أيْ : ما أجاءَكَ

---

(١) انظر الكتاب : ١/٧٢ ، والمقتضب : ٤/١٧٣ ، وشرح المفصل : ٧/١٤٨ .
(٢) الآية : (١) من سورة المطففين .
(٣) الآية : (١٨١) من سورة الصافات .
(٤) من الآية : (٢٤٠) من سورة البقرة ، و(وصيّةٌ) بالرّفع على غير قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة وحفص ، فهؤلاء قرأوا بالنصب والباقون بالرفع.
انظر حجة القراءات: ١٣٨ ، والسبعة : ١٨٤ ، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٢٩٩ .
(٥) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشّرّ ومخايله . أهره : حمله على الهرير وهو صوت دون النباح ، وذو الناب : الكلب هنا . اللسان : (هرر) ومجمع الأمثال : ١/٣٦٩ ، والمستقصى : ١/٤٥٠ ، والفاخر : ١٥٢ .
(٦) مثلٌ يضربُ لكلّ مُضطَرٍ إلى ما لا خيرَ فيه . وأجاءك : ألجأك .
انظر كتاب الامثال : ٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١/٨٩ .

إلى مُخَّةِ عرقوبٍ إلَّا شرٌّ ، وقولُهم : شيءٌ ما جاءَ بِكَ ، أيْ : ما جاءَ بِكَ إلَّا شيءٌ.(١)

الثَّامنُ : أنْ يكونَ في المبتدأ معنى العُمُومِ نحو : كُلُّ رَجُلٍ فَعَلَ هَذا ، فـ(كل) مبتدأ وفيه معنى العموم ولذلك حَسُنَ الابتداءُ به ، وكَذلكَ قولُهم : رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، لأنَّ المعنى : كُلُّ رَجُلٍ خَيْرٌ من كُلِّ امرأةٍ ، وقولُهم : (تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادَةٍ)(٢) أي : كُلُّ تَمْرةٍ خَيْرٌ من كُلِّ جَرادَةٍ.

التَّاسِعُ : أنْ يكونَ موصوفًا نحو قولِهِ تَعالى : (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ)(٣) فـ(عَبْدٌ) مبتدأٌ ، وساغ الابتداءُ به لأنَّه موصوفٌ بقوله (مُؤْمِنٌ) ، ومن هذا القبيل النَّكِرَةُ المصغَّرةُ نحو : رُجَيْلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، لأنَّ التَّصغيرَ في معنى الوصفِ فكأنَّكَ قُلْتَ : رَجُلٌ حقيرٌ خَيْرٌ من امرأةٍ ، فَصَارَ المبتدأُ كأنَّه موصوفٌ.

العَاشِرُ : أنْ يكونَ صفةً قامَتْ مَقَامَ الموصوفِ ، نحو قولِكَ : مُؤْمِنٌ خَيْرٌ من كافرٍ، تريدُ : رجلٌ مؤمنٌ خَيْرٌ من رجلٍ كافرٍ.

الحادي عشر : أنْ يكونَ عامِلاً في غيرِهِ نحو : خيرٌ من زيدٍ في الدَّارِ ، فخيرٌ مبتدأ ، و(في الدَّارِ) في موضعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الابتداءُ بالنَّكرةِ لأنَّها عاملةٌ في المجرور بعدها إذ هو متعلّقٌ بها ، وكذلِكَ : مثلُكَ في الدَّارِ ، فمثلُكَ مبتدأٌ ، والمجرورُ بعده في موضعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الابتداءُ به لأنَّه مضافٌ إلى الضَّمير ، فهو عامِلٌ فيه الخفضَ.

---

(١) الكتاب : ١/٣٢٩.

(٢) هذا قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى تحكم، فقال كعب : درهم. فقال عمر لكعب : انك لتجد الدراهم ، لتمرة خير من جرادة. موطأ مالك (كتاب الحج) ، ونسب في بعض نسخ الموطأ لابن عباس رضي الله عنهما ، تنوير الحوالك : (كتاب الحج) وانظر نتائج الفكر: ٤٠٩.

(٣) من الآية : (٢٢١) من سورة البقرة.

الثّاني عشر : أنْ يقعَ الكَلامُ في جَوابِ مَنْ سألَ بالهمزةِ و(أمْ) نحو قولِكَ : رَجُلٌ في الدّارِ ، جَواباً لِمَنْ قالَ لكَ : أرَجُلٌ في الدّارِ أمْ امرأةٌ ؟ (١)

الثّالثُ عشر : أنْ يكونَ الموضعُ موضعَ تفصيلٍ نحو قوله :

إذا ما بكَى مِن خَلْفِها انْحرفَتْ لهُ ... بِشِقٍّ وشِقٌّ عندَنا لمْ يُحَوَّلِ (٢)

فشقٌّ الثّاني مبتدأ وهو نكرةٌ سوَّغ الابتداءَ بها إرادةُ تفصيلِ الشّقّينِ وتنويعهما .

الرّابعُ عشر (٣) : أنْ يتقدَّمَ المبتدأَ أداةُ نَفْيٍ نحو : ما أحَدٌ مِثْلَكَ .

الخامسَ (٤) عشر : أنْ تتقدَّمَه أداةُ استفهامٍ نحو : أرَجُلٌ في الدّارِ ؟

السّادسُ (٥) عشر : أنْ يتقدَّمَه ظَرفٌ أو مجرورٌ في موضعِ خَبَرِهِ نحو : أمامَكَ رَجُلٌ فـ(رجلٌ) مبتدأ ، و(أمامَكَ) قبله ظرفٌ في موضعِ خَبَرِهِ ، وتقدُّمُهُ عليه هو المسوِّغُ للابتداءِ به ، ونحو : في الدّارِ رَجُلٌ ، فالمسوّغ للابتداءِ بالنّكرةِ تقدُّمُ خبرِهِ المجرورِ عليه وهو قولُكَ : (في الدّارِ) .

السّابعَ (٦) عشر : أنْ تتقدَّمَهُ (واوُ)/ الحالِ نحو : أتيتُ زيدًا ورَجُلٌ يَضْرِبُهُ ، (٧٢/ب) فـ(رجلٌ) مبتدأٌ ، والجملةُ بعده في موضعِ خَبَرِهِ ، وسوَّغ الابتداءَ به دُخُولُ واوِ الحالِ عليه .

وفي الموطأ في بابِ تَرْكِ الوضوءِ من المذي عن سعيد بن المُسَيَّب : أنَّهُ سَمِعَهُ

---

(١) انظر المغني : ٢/ ٤٧٠ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس من معلقته المشهورة . الشق : شطر الجسم ، وما أثبته المصنف رواية أبي عبيدة . انظره في ديوانه / ١٢ ، وجمهرة اشعار العرب/ ١٣٦ وشرح القصائد العشر : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٢ ، والبسيط : ٤١٥ ، وشرح السبع للزوزني : ٤١ ، ويروى شطره الثاني :

* بشق وتحتي شقها لم يحول * وعليه لا شاهد فيه .

(٣) في الأصل : (الثالث) .

(٤) في الأصل : (الرابع) .

(٥) في الأصل : (الخامس) .

(٦) في الأصل : (السادس) .

وَرجُلٌ يَسْأَلُهُ (١) فالوَاوُ الدّاخلةُ على رَجُلٍ واوُ الحَالِ ، وهي المسوِّغةُ للابتداءِ به ، والجملةُ بعده الّتي هي قوله : (يَسْأَلُهُ) في موضع خَبَرِهِ .

الثّامن عشر : أنْ تتقدّمه الفاءُ الواقعةُ جَوابًا للشّرطِ نحو : إنْ تأخذْ شيئًا فدينارٌ خيرٌ لكَ ، وهذان الأخيرانِ زادَهُما ابنُ مالكٍ (٢) .

وقد جاء الابتداءُ بالنّكرةِ في غير هذه المواضع (٣) نادرًا أو ضرورةً ، فما جاء نادرًا في قليلٍ من الكَلام قولُهم : (أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيكَ) (٤) حكاهُ سيبويه على غير معنى الدّعاءِ وجعلَه شاذًّا ، وقَال المبرّدُ : ليسَ هذا بشاذّ ، وحَمَلَه على معنى الدّعاءِ (٥) مثلَ ما تقدّم من قوله تعالى : (وَيْلٌ للمُطَفِّفينَ) (٦) ، ومثل قول الشّاعر :-

لَقدْ ألبَ الواشُونَ ألبًا لجمعِهِم ... فتُربٌ لأفواهِ الوُشاةِ وجَندلُ (٧)

فـ(تُربٌ) مبتدأٌ والمجرورُ بعده في موضع خَبَرِهِ ، وسَاغَ الابتداءُ به وهو نكرةٌ لأنّ الكَلامَ فيه معنى الدُّعاء ، وقولُ سيبويه هو الصّحيحُ ، لأنّه نَقلَه مِن العَرَبِ على

---

(١) ونص الحديث في الموطأ : (حدثني يحي من مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المُسَيّب أنّه سَمِعَهُ ورجلٌ يَسْأَلُهُ ، فقال : إنّي لأجدُ البَلَلَ وأنا أصلّي أفأنصرفُ ؟ فقالَ له سعيد : لو سَالَ على فخذي ما انصرفتُ حتّى أقضي صَلَاتي) الموطأ بشرح السيوطي (تنوير الحوالك) : ١ / ٦٤ .

(٢) التسهيل : ٤٦ .

(٣) انظر مسوغات أخرى للابتداء بالنكرة في شرح ابن عقيل : ١ / ٢١٦ ، وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٤٠ ، والهمع : ٢ / ٢٩ - ٣٠ ، وشرح المفصل : ١ / ٨٦ ، والأشباه والنظائر : ٢ / ٤٥ وما بعدها ، والمغني : ٢ / ٤٦٧ وما بعدها .

(٤) هذا قول مأثور عن العرب ، معناه : اعوجاج في الحجر لا فيك . والأمت : الطريقة الحسنة والعوج . انظر الكتاب : ١ / ٣٢٩ ، والمستقصى : ١ / ٣٦٠ .

(٥) انظر شرح السيرافي : ٢ / ٩٣ ، والخصائص : ١ / ٣١٨ ، والبسيط : ٤١٨ .

(٦) الآية : (١) من سورة المطففين .

(٧) من الطويل ولم اقف على نسبته . ألب يألب : جمع ، والتراب والجندل كناية عن الخيبة ، والجندل : الحجارة واحدتها جندلة .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٣١٥ ، وشرح ابياته لابن السيرافي : ١ / ٣٨٣ =

غيرِ معنى الدّعاءِ ، وكأنَّ قائلاً قال : في أمتٌ ، فقيلَ لَهَ : أمتٌ في الحَجَرِ لا فيكَ ، أي ليس فيكَ غِلظٌ الغلظ في الحَجَر. ومّما جاءَ من ذلك في الضّرورةِ قولُ امرئ القيس :

مُرَسَّعَةٌ ، بَيْنَ أرْسَاغِــــهِ　　　به عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَبَـــا (١)

فـ(مرسّعة) مبتدأ والظّرفُ بعده في موضعِ خبرِه ، وابتدأ هنا بالنكرةِ التّي هـي (مرسّعة) وليست في واحدٍ من تلكَ المواضعِ لضرورةِ الشّعرِ.

وقد زادَ ابنُ عصفورٍ في تلكَ المواضعِ أنْ تكونَ النّكرةُ غيرَ مرادةٍ بعينها (٢) ، فيكونُ هذا البيتَ داخلاً في هذا الموضعِ المزيدِ ، لأنّ الشّاعرَ لم يردْ مرسّعةً دونَ أخرى ، وإنّما أرادَ مرسّعةً أيّ مرسعةٍ كانت.

= والمقتضب : ٣/٢٢٢ ، وشرح المفصل : ١/١٢٢ ، والحجة لابن خالويـــه : ٣٢٢ ، والبسيط : ٤١٦ ، والمخصص : ١٢/١٨٥ ، والهمع : ٤/١٣٠ ، والدرر : ١/١٦٦ ، وفي الكتاب والمقتضب (لبينهم) مكان (لجمعهم) .

(١) من المتقارب لأمرئ القيس بن حجر الكندي وهو في ديوانه ، وقيل : لأمـــرئ القيس بن مالك النميري كما حققه الآمدي .

المرسّعة : التميمة يجعلها بعضهم في رسغه ، والعسم : اعوجاج وييس فـــي المرفق والرسغ.

يخاطب الشاعر أخته أن لا تتزوج رجلا من جهلة العرب يضع التمائم ويقعـــد عن الخروج للحروب ، وفي رسغه اعوجاج وييس ، ولا يبحث الا عن الأرانـــب ليتخذ كعوبها تمائم.

والشاهد في ديوان امرئ القيس : ١٢٨ ، وشرحه للسندوبي : ٨٣ ، والمؤتلف : ٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٢ ، والبسيط : ٤١٨ ، وشـــــرح ابن عقيل : ١/٢٢٢ ، والأشموني : ١/٢٠٨ ، واللسان : (رسغ) وهامـــش الخزانة : ١/٥٤٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٢.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : في حَذْفِ المبتدأ وإثباتِهِ .

وهو بهذا النَّظر على ثلاثةِ أقسامٍ :

قِسْمٌ لا يجوزُ حَذْفُهُ بوجهٍ ، وذلكَ إذا لم يكنْ عليه دَليلٌ نحو : زيدٌ قائِمٌ ، ومحمدٌ صاحِبُكَ .

وقِسْمٌ يجوزُ إثباتُهُ وحَذْفُهُ ، وذلكَ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ من اللَّفظِ أو الحَالِ ، مِثالُ اللَّفظِ أنْ يقولَ قائِلٌ : مَن القَائِمُ ؟ فتقول : زيدٌ أو عمروٌ ، فـ(زيدٌ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، التَّقديرُ : القَائِمُ زيدٌ ، أو القَائِمُ عمروٌ ، لكن حُذِفَ المبتدأُ الذي هو (القَائِمُ) لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في كَلَامِ السَّائِلِ ، ومِثْلُ هذا قولُهُ تَعَالى : (لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي البِلَادِ مَتَاعٌ قَلِيلٌ)(١) (فَمَتَاعٌ) خَبَرُ مبتدأٍ مَحذوفٍ ، أَيْ : تَقَلُّبُهُم مَتَاعٌ قليلٌ ، و(قَلِيلٌ) نعتٌ لِمَتَاعٍ ، وحُذِفَ المبتدأُ هنا لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في قولِهِ (تَقَلُّبُ الَّذِينَ) على هذا حَمَلَ الفارسيُّ هذه الآيَةَ .(٢) ويمكنُ فيها وَجْهٌ آخرُ ، أنْ يكونَ (مَتَاعٌ) بدلاً من (تَقَلُّبُ) بَدَلَ شيءٍ من شيءٍ ، لكنَّهُ بعيدٌ . وكذلكَ/أيضاً قولُهُ تعالى : (٧٣/أ)
(قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ من ذَلِكُمُ النَّارُ)(٣) فـ(النَّارُ) عند الفارسيِّ أيضاً خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتَّقديرُ : هو النَّارُ(٤) ، و(هُوَ) يعودُ على الشَّرِّ ، فَحُذِفَ (هُوَ) لتقدُّمِ مفسِّرِهِ ، ويتصوَّرُ أيضاً أنْ يكونَ (النَّارُ) مبتدأً(٥) ، وخَبَرُهُ في الجملةِ بعده الَّتي هي قوله تعالى : (وَعَدَهَا اللَّهُ) ، والأَوَّلُ أَحْسَنُ .

وَمِثَالُ دليلِ الحَالِ قولُكَ عند التماسِ الهلالِ ورؤيتِهِ : الهِلَالُ واللَّهِ ، أَيْ : هذا

---

(١) من الآيتين : (١٩٦ - ١٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) الايضاح : ٥١/١ ، وانظر البحر المحيط : ١٤٦/٣ - ١٤٧ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحج .

(٤) وفي البحر المحيط : ٣٨٩/٦ (قرأ الجمهور (النار) رفعا على اضمار مبتدأ كأن قائلا يقول : وما هو؟ قال : النار) . وانظر الايضاح : ٢٨٤/١ .

(٥) أجاز ذلك الزمخشري فقال في تفسيره : ٢٢/٣ : (ويحتمل أن تكون النار مبتدأ و(وعدها) خبرا) . وانظر التبيان : ٩٤٨/٢ ، ومعاني القرآن : ٢٣٠/٢ .

الهِلَالُ ، فالهلالُ خَبَرُ المبتدأ المحذوفِ الَّذى هو (هَذا) وكذلك أيضًا قولُكَ[(١)] وقدْ شَمَمتَ ريحًا : المِسْكُ واللهِ ، فـ(المِسْكُ) خَبَرُ مبتدإٍ محذوفٍ تقديرُهُ : هَذا المِسْكُ ، وكَذلِكَ لو سَمِعْتَ صوتًا أو تَنَحنُحَةً فقلتَ : زيدٌ ، أَىْ : صَاحِبُ هَذا زيدٌ ، فزيدٌ خَبَرُ المبتدإِ المحذوفِ ، وَحَذْفُ المبتدأ فى هذا كُلِّه وأمثالِهِ إنَّما هو لدلالةِ الحَالِ عليه ، وليس ثَمَّ لفظٌ يدلُّ عليه .

وقسمٌ يلزمُ حذفُهُ ولا يجوزُ الإثباتُ وذلك فى خمسةِ مواضعَ[(٢)] :

أحَدُهَا : صفاتُ المدحِ والذَّمِّ أو الترحُّمِ إذا قطعتْ إلى الرَّفعِ على ما مضى فى باب النَّعتِ[(٣)] مثالُ المدحِ قولُهُ تَعَالى : (والمُوفُونَ بِعَهْدِهِم إذا عَاهَدُوا)[(٤)] فـ(المُوفُونَ) مقطوعٌ إلى الرَّفعِ فهو خَبَرُ مبتدإٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : وَهُم المُوفُونَ ، وأمَّا قولُه سُبْحَانَه بعد : (والصَّابرينَ فى البَأسَاءِ والضَّرَاءِ)[(٥)] فمقطوعٌ إلى النَّصبِ ، أَىْ : وأَعنى الصَّابرينَ ، فالصَّابرين مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ ، وكذلكَ أيضًا قولُهُ تَعَالى :(والمُقيمينَ الصَّلاةَ والمُؤتونَ الزَّكَاةَ)[(٦)] فـ(المُؤتُونَ) خَبَرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، أَىْ : وهم المُؤتونَ[(٧)] ، وأمَّا (المُقيمينَ) فمقطوعٌ إلى النَّصبِ مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ ، أَىْ : وأَعنى المقيمينَ ، فالمقطوعُ فى هذا ونحوِه لا يجوزُ إظهارُ الرَّافعِ فيه الَّذى هو المبتدأ ، ولا النَّاصبُ الَّذى هو الفعلُ .

---

(١) والعبارة فى الأصل : (وكذلك قولك أيضا قولك) .

(٢) انظر مواضع حذف المبتدأ وجوبا فى الهمع : ٢/ ٣٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢٥٥ ، والبسيط : ٤٦٩ - ٤٧٢ .

(٣) انظر ص : ١٠٤ .

(٤) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة . وانظر مشكل اعراب القرآن لمكى : ١/ ٨٢

(٦) من الآية : (١٦٢) من سورة النساء .

(٧) فى الأصل : (الموفون) وهو خطأ .

وَمِثَالُ الذَّمِ قولُكَ : مَرَرتَ بزيدٍ الفَاسِقُ ، فـ(الفَاسِقُ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ تقديرُهُ : هو الفَاسِقُ . وَمِثَالُ التَّرحُّمِ قولُكَ : مَرَرتَ بزيدٍ المسكينُ ، فـ(المسكينُ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ أيضًا ، أيْ : هو المسكينُ .

الموضعُ الثَّاني : في التَّلطفِ عند اللِّقاءِ نحو قولِ الشَّاعِرِ :

إذا جِئْتَ بوَّابًا له قالَ : مَرْحَبًا ... ألا مَرْحَبٌ واديكَ غيرُ مَضِيقِ (١)

فـ(مَرْحَبٌ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ تقديرُهُ : أَمْرِي مَرْحَبٌ بِكَ ، وهذا الكَلَامُ تلطُّفٌ من البَوَّابِ بالمتكلِّمِ حين لقيه وبشاشةٌ منه له .

الثَّالثُ : أنْ يكونَ الكَلَامُ معناهُ الأمر نحو قولِ الآخر :

يَشْكُو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرى ... صَبْرٌ جميلٌ فكِلانا مُبْتَلَى (٢)

فـ(صَبْرٌ) يجوزُ أنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، التَّقديرُ : الَّذي يليقُ بكَ صَبْرٌ جميلٌ ، وهذا المبتدأُ لا يظهرُ ، لأنَّ المعنى على الأمْرِ ، يقولُ لجمله : اِصْبِرْ صَبْرًا جميلًا ، ومثلُ هذا قولُه تعالى : (قالَ بَلْ سَوَّلَتْ لكم أنفسُكم أمرًا فصَبْرٌ جميلٌ)(٣) / ٧٣/..

---

(١) من الطويل لأبي الأسود ، وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٢٩٦ ، وتفسير الطبري : ٢٣/ ١٠٣ ، ومجاز القرآن : ٢/ ١٨٦ ، ويروى صدره :

ولما رآني مقبلاً قال مرحبا ... .

وتجدر الاشارة بأن محقق البسيط قال في : ٤٦٩ : ولم أقف عليه فيما أطلعت عليه من مصادر .

(٢) من الرجز ، نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب : ١/ ٣١٧ للطبد بن حرطة الشيباني ، ويروى : (شكا اليَّ) وبين الشطر الاول والثاني في أمالي المرتضى : ١/ ١٠٧ .

ياجملي ليس إلى المشتكى ... الدرهمان كلَّفاني ما ترى

وفي معاني القرآن : ٢/ ٥٦ (صبرا جميلا) وعليها لا شاهد فيه .

وانظره في : الكتاب : ١/ ٣٢١ ، وفرحة الاديب : ١٧٩ - ١٨٠ ، وشروح سقط الزند : ٦٢٠ ، والبسيط : ٤٦٩ ، ومنحة الجليل : ١/ ٢٥٦ ، والمساعد : ١/ ٤٧٧ ، والأشموني : ١/ ٢٢١ .

(٣) من الآية : (١٨) من سورة يوسف . وانظر البسيط : ٤٧٠ .

يجوزُ أيضًا أنْ يكونَ (صَبْرٌ) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتّقديرُ : أمْرِى صَبْرٌ جميلٌ ، أو شأنِى صَبْرٌ جميلٌ ، أو الّذى يليقُ بى صَبْرٌ جميلٌ . ويتصوّرُ أيضًا فى (صَبْر) فى الآيةِ والبيتِ معًا أنْ يكونَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، والتّقديرُ : صَبْرٌ جَميلٌ أمثلُ وأولى .

الرّابعُ : أنْ يذكرَ الشّاعرُ ديارًا أو أطلالاً ثُمّ يأخذُ فى تفسيرِها ، فقد يرفعُ على أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتزمتِ العربُ في مثلِ هذا حذفَ المبتدأِ ، ومن هذا قولُ امرئِ القيسِ :

لِمَنِ الدّيارُ غَشيتُها بِسُحَامِ ... فَعَمايَتينِ فَهضْبِ ذِى أقْدامِ (١)

ثُمّ قالَ فى البيتِ الثّالثِ :

دِيارٌ لِهندٍ والرّبابِ وفَرْتَنَى ... ولَميسَ قبلَ حَوادثِ الأيّامِ

فذكرَ فى البيتِ الأوّلِ والثّانى دِيارًا مجملةً بمواضعَ متعدّدةٍ ، ثُمّ أخذَ فى البيتِ الثّالثِ فى بيانِها بنسبتِها إلى أهليها وساكنيها ، فـ(دِيارٌ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ تقديرُهُ : هى دِيارٌ ، وكذلكَ أيضًا قولُ الآخرِ :

اعتادَ قلبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوائِدُهُ ... وَهاجَ أهواءَكَ المكنونةَ الطّلَلُ (٢)

رَبْعٌ قَواءٌ أذاعَ المُعْصِراتُ بِهِ ... وكُلُّ حَيرانَ سارٍ ماؤُهُ خَضِلُ

---

(١) البيتان من الكامل . سحام : اسم موضع أو جبل . عمايتان : جبلان والهضب : جمع هضبة وهى قطعة من الجبل مرتفعة ، ذو أقدام : جبل ، يصف أن هذه الديار بين هذه المواضع ، وانها لهند وصواحبها أذ نحن جيره قبل أن تحدث الأيام الفراق . الديوان : ١١٤ ، وفيه (دار) مكان (ديار) ورواية الديوان يستقيم البيت الثانى على بحره الكامل .

وانظر الافصاح للفارقى : ٣٤٣ ، والبسيط ص : ٤٠٧ .

(٢) البيتان من البسيط نسبهما البغدادى فى شرح شواهد المغنى : ٢٦٦/٧ ، لعمر بن أبى ربيعة ، وليسا فى ديوانه المطبوع . عوائد القلب : ما يعتاده من ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة . الربع : المنزل ، والقواء : القفر . أذاع المعصرات به : أذهبته وطمست معالمه ، والمعصرات : السحاب ذوات =

ذَكَرَ في البيتِ الأوَّلِ لفظَ الطَّلَلِ ، ثُمَّ أخذَ في وصفِه وبيانِه في البيتِ الثَّاني ، فـ(ربعٌ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هُوَ ربعٌ ، أو ذلكَ ربعٌ .

الخامسُ : ألفاظٌ جرتْ في كلامِ العَرَبِ على مبتدأٍ لا يظهرُ ، وجرتْ كالمَثَلِ لا يُقاسُ عليها ولا تُغيَّرُ ، لأنَّ الأمثالَ لا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ عليه ، وذلك نحو قولِهم : مَنْ أنتَ زيدٌ ؟ على أحدِ الوجهينِ في (زيدٍ) وهو الرَّفعُ ، فهو خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ أبدًا ، تقديرُه عند سيبويه : مَنْ أنتَ ذِكْرُكَ زيدٌ (١) ، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ الَّذي هو (ذِكْرُكَ) ولزم حذفُه . وقدَّرَه بعضُ النَّحويين : مذكورُكَ زيدٌ (٢) ، والوجهُ الكثيرُ في هذا نَصْبُ (زيدٍ) بإضمارِ فعلٍ تقديرُه : مَنْ أنتَ تذكرُ زيدًا (٣) ، ونحو قولِهم أيضًا : لا سَوَاءٌ (٤) ، فـ(سَوَاءٌ) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ لا يظهرُ (٥) ، تقديرُه : لا هُمَا سَوَاءٌ ، تقولُ ذلكَ إذا جَرَى ذِكْرُ شخصينِ ، فتنفي استواءَهما بقولِكَ : لا سَوَاءٌ ، كأنَّكَ قُلْتَ : لا يستويانِ .

= المطر ، والحيران : عنى به سحابا تردد بمطره عليه ولازمه فهو كالحيران . والسارى : الذى يسير ليلا . والخضل : الرطب .
وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٢٨١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١/ ٢٩٢ ، والخصائص : ١/ ٢٩٦ ، ٣/ ٢٢٦ ، ودلائل الاعجاز : ١٠٤ ، والبسيط : ٤٧١ ، والمغنى : ٢/ ٦٠١ ، وشرح شواهده : ٢/ ٩٢٤ .

(١) الكتاب : ١/ ٢٩٢ ، ٣٢١ .

(٢) الهمع : ٢/ ٤٠ ، والبسيط : ٤٧١ .

(٣) وفى شرح المفصل : ٢/ ٢٨ (أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمّى بزيد ، وكان زيد مشهورًا بالفضل والشجاعة ، فلما تسمّى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دفع عن ذلك فقيل له : من أنت زيدا ؟ على جهة الإنكار ، وكأنّه قال : من أنت تذكر زيدا ، أو ذاكرا زيدا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنّه كثر فى كلامهم حتى صار مثلا) .

(٤) الكتاب : ٢/ ٣٠٢ ، وشرحه للسيرافى : ٣/ ٩٧ .

(٥) أجاز المبرد والسيرافى اظهاره ، الهمع : ٢/ ٤٠ ، وانظر الكتاب : ٢/ ٣٠٢ .

الفَصْلُ الثّاني : في الخَبَر

والنَّظَرُ فيه في مسائلَ : الأُولى : في حَدِّهِ وأقسامِهِ .

وهو الجزءُ المستفادُ من الجملةِ ، فهو اذاً معتمدُ الفائدةِ ، ألاَ ترَى أنَّكَ إذا قلْتَ : زَيدٌ قَائِمٌ ، إنَّما قصدتَ الإخبارَ بالقِيَامِ .

وهو ينقسمُ إلى : مفردٍ وجملةٍ . فأمَّا المفردُ فثلاثةُ أقْسامٍ :

قِسمٌ هو المبتدأُ في المعنى وهو على ضَرْبَين : جَامِدٌ نحو : هذا زَيدٌ ، ومشتقٌّ نحو : زَيدٌ قائمٌ .

وقِسمٌ نُزِّلَ المبتدأُ منزلَتَهُ مبالغةً في التَّشبيهِ نحو : زَيدٌ الأسدُ شِدَّةً⁽¹⁾ ، وزيدٌ زُهيرٌ شِعرًا ، وزَيدٌ حَاتِمٌ جُودًا⁽²⁾ ، فـ(زيدٌ) مبتدأ ، والاسمُ المرفوعُ بعده خَبَرُهُ ، والاسمُ المنتصبُ تمييزٌ ، والمقصودُ من هذا تشبيهُ زيدٍ بالأسدِ في الشِدَّةِ وتنزيلُهُ منزلتَهُ ، وكذلكَ قصدتَ في المثالِ الثَّاني تشبيهُ زيدٍ / بزهيرٍ في الشِّعرِ ، وفي المثالِ (٧٤/أ) الثَّالثِ تشبيهُهُ بِحَاتِمٍ في الجُودِ ، فليس الخَبَرُ في هذا ونحوه هو المبتدأُ في المعنى ، إذْ ليس (زيدٌ) هو نَفْسُ الأسدِ ، ولكنَّهُ جُعِلَ كأنَّهُ هو مبالغةً في التَّشبيهِ .

وقِسمٌ واقعٌ موقعَ ما هو المبتدأ في المعنى ومعمولٌ له ، وذلكَ الظَّرفُ والمجرورُ نحو : زيدٌ عندكَ ، وزيدٌ في الدَّارِ ، الأصلُ : زَيدٌ كائنٌ عندكَ ، وزيدٌ كائنٌ في الدَّارِ ، وزَيدٌ مستقرٌّ عندكَ ، ومستقرٌّ في الدَّارِ ، والكَائِنُ أو المستقرُّ هو المبتدأُ في المعنى وهو العَامِلُ في الظَّرفِ أو المجرور ، لكنَّهُ حُذِفَ وأُقيمَ معمولُهُ مقامَهُ ، فتنزَّلَ منزلتَهُ ، وصَارَ هو الخَبَرُ ، وتحمَّلَ الضَّميرَ الفَاعِلَ الَّذي كَانَ في ذلكَ المحذوفِ ، وهوَ عائدٌ على المبتدأ ، ففيه اذاً ضميرٌ مستترٌ يُعربُ فَاعلاً به ، هذا إذا قُدِّرَ العَامِلُ في الظَّرفِ أو المجرورِ في مثلِ هذا اسمَ فَاعِلٍ كما ذكرنا ، وهو الأَحْسَنُ⁽³⁾.

---

(١) الجمل ص : ٥٠ .

(٢) انظر البسيط : ص ٤٢٣ .

(٣) ورجحه ابن مالك . انظر التسهيل ص : ٤٩ ، والهمع : ٢/٢٢ .

وأمّا إذا قُدِّر فعلاً ، فيكونُ هذا القِسمُ من قبيلِ الجُمَلِ (١) ، لا من قبيلِ المفرداتِ ، إذ يكونُ التّقديرُ على هذا في قولِكَ : زيدٌ عندكَ : زيدٌ يكونُ عندكَ ، أو يستقرُّ عندكَ وكذلكَ زيدٌ في الدّارِ ، وهذا الفعلُ المقدَّرُ فيه ضميرٌ فاعلٌ يعودُ على (زيدٍ) والفعلُ والفاعلُ جملةٌ ، ثمّ حُذفَ الفِعلُ واستترَ الضّميرُ في الظّرفِ أو المجرورِ ، وليس كُلُّ ظرفٍ يصحُّ أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ بلْ في ذلكَ تفصيلٌ : وهو أنّ الظّرفَ كما تقدّمَ في البابِ (٢) قبل هذا على قسمين : زمانيٌّ ومكانيٌّ ، فأمّا ظرفُ المكانِ فيكونُ خبرًا للجُثثِ وللمَصادرِ فتقولُ: زيدٌ عندكَ ، وزيدٌ خلفَكَ ، فأخبرتَ بـ(عندكَ) و(خلفَكَ) وهما ظرفا مكانٍ عن (زيدٍ) وهو جُثّةٌ لا مَصْدَرٌ ، وتقولُ أيضًا : القِيامُ عندكَ ، فتجعلُ ظرفَ المكانِ خبرًا عن القِيامِ وهو مَصْدَرٌ لا جُثّةٌ .

وأمّا ظرفُ الزّمانِ فيكونُ خبرًا للمصادرِ (٣) مطلقًا نحو : القِيامُ يومَ الجُمُعةِ ، والقِتالُ يومَ الخميسِ ، ولا يكونُ خبرًا للجُثثِ إلاّ في ثلاثةِ مواضع :

أحدُها : أنّ يكونَ المبتدأُ على حَذْفِ مضافٍ نحو : الهِلالُ اللّيلةَ (٤) ، فـ(الهِلالُ) مبتدأٌ ، و(اللّيلةَ) بعده في موضعِ خبرِه ، و(الهِلالُ) جُثّةٌ ليس بمَصْدَرٍ ، لكنّه على حَذفِ مَصْدَرٍ مُضافٍ والتّقديرُ : حدوثُ الهِلالِ اللّيلةَ (٥) ، أو رؤيةُ الهِلالِ اللّيلةَ ، والاخبارُ هنا بالظّرفِ عن المَصْدَرِ ثمّ حُذفَ ذلكَ المَصْدَرُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه ، فأُعرِبَ بإعرابِه وصارَ مبتدأً مثلَه وتقولُ على هذا : زيدٌ يومَ الجُمعةِ ، تريدُ : وِلادةَ زيدٍ

---

(١) انظر الايضاح : ١/٢٤٧ ، والبسيط : ٤٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٤

(٢) انظر ص : ١٨٠

(٣) انظر الجمل : ٥٠ ، والبسيط : ٤٧٢ .

(٤) هكذا جاء المثال في البسيط : ٤٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ١/٢٨١ . وفي المقتضب : ٤/٣٥١ ، والايضاح للفارسي : ١/٤٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/٢١٤ ، والهمع : ٢/٢٣ : (اللّيلةَ الهِلالُ) .

(٥) انظر الايضاح : ١/٤٩ .

يَومَ الجُمُعةِ ، إذا كَانَ معكَ ما يَدلُّ على ذلكَ ، وحَذْفُ المضافِ لِلعِلْمِ به كثيرٌ جـدًّا في كَلامِ العَربِ كقوله تَعالى : (وَاسْألِ القَريَةَ)(١) أىْ : واسْألْ أَهْلَ القَريةِ ، وقولـه سُبحانه : (فَلْيَدْعُ نادِيَه)(٢) أىْ : فليَدْعُ أهلَ نادِيَه ، وجُمهُورِ النَّحويين علـى أَنَّ حَذْفَ المضافِ لِلعِلمِ به قِياسٌ مطَّرِدٌ ، إلَّا ما نُقِلَ عن أبي الحسن الأخفشِ انَّـه غيرُ مقيسٍ ، لا يُقالُ منه / إلَّا ما سُمِعَ(٣) ، وأنكَرَ ذلكَ على أبي الحسن بَعضُ النَّحويين ، (٧٤/ب) [illegible] ، ولم يرَ أن أحدا يذهب الى ذلك .

الموضعُ الثَّاني : أَنْ يكونَ المبتدأُ موصوفًا نحو قولِ الشَّاعرِ :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَـهُ ... يُلقِحُه قومٌ وتَنتجونَه ؟(٤)

فـ(نَعَمٌ) مبتدأٌ ، و(تَحوُونَهُ) جملةٌ في موضعِ الصِّفةِ لِنَعَمٍ ، و(كُلَّ عامٍ) ظَرفٌ في موضعِ خبرِه ، وسوَّغَ الإخبارُ عن (نَعَمٍ) وهو جُثَّةٌ بظرفِ الزَّمانِ كونه موصوفـًا بالجملةِ التي بعده ، ويصحُّ أيضًا في هذا البيتِ أَنْ يكونَ المبتدأُ فيه من الموضـع الأَولِ على حَذفِ مضافٍ والتَّقديرُ : أَكُلَّ عامٍ أَخذُ نَعَمٍ تَحوونَهُ(٥) ، أو حدوثُ نَعَـمٍ ،

---

(١) من الآية : (٨٢) من سورة يوسف ، وانظر الكتاب : ١/ ٢١٢ - ٢٤٧ ، ٣/ ٢٤٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٣٠ ، ٣٥٥ .

(٢) الآية : (١٧) من سورة العلق .

(٣) انظر الخصائص : ٢/ ٣٦٢

(٤) من الرجز نسب في الخزانة لقيس بن الحصين الحارثي ، يخاطب بني مذحج وقيل : لصبي من بني سعد ، وقيل : لرجل من بني ضبّة . والنَّعَم : الإبـل وتحوونه : تجمعونه ، يلحقه قوم : أي يحطون الفحولة على النوق . ونتـج الدابة : استولدها .

وانظر الشاهد في : الكتاب ١/ ١٢٩ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ١١٩ ، واللمع : ٢٩ ، ومجاز القرآن : ١/ ٣٦٢ ، والردّ على النحاة : ١١٣ ، والانصاف ١/ ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٨ ، والبسيط : ٤٧٣ ، والخزانـة ١/ ١٩٦ ، واللسان (ابل - نعم) .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٩ ، والبسيط : ٤٧٥ .

فَحَذَفَ المضافَ وأَقامَ المضافَ إليه مُقامَهُ.

الثَّالِثُ : أَنْ يكونَ الكَلَامُ قد تَجَوَّزَ فيه وأُخرِجَ عن حَدِّهِ ، فتقولُ لِمَنْ قالَ لَكَ : في أَيِّ يومٍ نَحنُ؟ (١) : نَحْنُ في يومِ السَّبتِ ، وَلِمَنْ قالَ لكَ : في أَيِّ عامٍ نَحْنُ؟ (نحنُ) (٢) في عامِ كذا ، وَلِمَنْ قالَ لَكَ : في أَيِّ شهرٍ نَحْنُ؟ : نَحنُ في شهرِ المحرَّم ، فالكلامُ هنا في السُّؤالِ والجوابِ مخرجٌ عن أصلِهِ ، لأَنَّ السُّؤالَ إنَّما وَقَعَ عن تعيينِ اليومِ أو الشَّهرِ أو العَامِ ، وأَمَّا كونُنا في يومٍ أو في شهرٍ أو في عامٍ فممَّا لا يجهلُ ، فكانَ الأصلُ أَنْ يُقالَ في السُّؤالِ : أَيُّ يومٍ هذا ؟ أو أَيُّ شهرٍ هذا؟ أو أَيُّ عامٍ هذا؟ وأَنْ يقالَ في الجَوابِ : هذا اليومُ يومُ السَّبتِ ، وهذا الشَّهرُ شهرُ المحرَّمِ ، وهذا العَامُ عامُ كذا ، فلمَّا أُخرجَ الكَلَامُ عن أصله جازَ فيه الإخبارُ بظرفِ الزَّمانِ عن الجُثَثِ ، إذ ليس ذلكَ بأصلِ وَضعِ الكَلَامِ عليه ، ومن هذا أيضًا قولُكَ : زَيدٌ حينَ طَرَّ شاربُهُ (٣) ، وزيدٌ حِينَ بَقَلَ وَجهُهُ (٤) ، فـ(زيدٌ) مبتدأٌ وهو جُثَّةٌ والظَّرفُ بعده في موضعِ خَبَرِهِ ، وجازَ ذلكَ لأَنَّ الأَصلَ أَنْ يُقالَ : زيدٌ طَرَّ شاربُهُ ، وزيدٌ بَقَلَ وجهُهُ ، ثُمَّ لَمَّا كانَ هذانِ الفعلانِ لا يكونانِ إلَّا في زمانٍ تجوَّزَ في الكَلَامِ واتُّسِعَ فيه ، فقيلَ في زمانِ كذا ، وليسَ المقصودُ بالاخبارِ بأَنَّ زيدًا في زمانِ كذا ، وإنَّما المرادُ الاخبارُ عنه بالفعلِ الموجودِ في الزمانِ ، وعلى هذا جاءَ قولُ الشَّاعرِ :

أَقولُ وفي الأَكْفَانِ أَروعُ ماجِدٌ ... كَغُصْنِ الأَراكِ وَجهُهُ حينَ وَشَّما (٥)

---

(١) انظر البسيط : ٤٧٣ ، والهمع : ٢ / ٢٣ ، والتصريح : ١ / ١٦٧.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) طَرَّ شارب الغلام : طلع ونبت. وانظر شرح الشاطبي لألفية ابن مالك : ٢ / ٢٩٠

(٤) بقل وجهه : خرج شعره ، أي أول ما نبتت لحيته. وانظر اصلاح/ المنطق : ١٨٣ ، والمشوف المعلم : ١ / ١١٢ ، واللسان : (بقل) ، والبسيط : ٤٧٣.

(٥) من الطويل ، لرقيبة الجرمي الطائي ، قال ابن منظور (وشم) : ويروى وشم وسم ، فوشم : بدأ ورقه ، وسم : حَسُنَ. وانظر الشاهد في : الحماسة لأبي تمام : ١ / ٤٨٨ ، فيها : (أبيض) مكان (أروع) و(سما) مكان (وشما) ، وشرح الحماسه للمرزوقي : ٢ / ٩٨٢ ، والبسيط : ٤٧٣ - ٤٧٥.

فـ(وجهه) مبتدأ و(حين وشم) بعده في موضع خبره ، و(وشم) فعل وفاعل في موضع خفض بإضافة الظرف إليه ، وكان الأصل أن يقول : وجهه وشم ، لكنه تجوز فأتى بالزمان ، وكذلك يجوز لك في كل فعل حاضر تريد الاخبار به أن تدخل عليه اسم الزمان فتقول : زيد حين بدأ شيبه . وذهب الكوفيون إلى أن الظرف قبل الفعل في هذا ونحوه زائد ، لأنهم يجيزون زيادة الأسماء (١) ، والبصريون يمنعون ذلك فلا يجيزون زيادة الأسماء ، ومن زيادة الاسم عند الكوفيين قول الشاعر :

يا شاة من قنص لمن حلت له ... حرمت علي ، وليتها لم تحرم (٢)

فـ(من) عندهم اسم زائد ، و(قنص) مخفوض بإضافة شاة إليه ، وحمل ذلك البصريون على أن (من) فيه نكرة موصوفة بقنص ، فيكون هذا من قبيل الوصف بالمصدر ، فيكون / التقدير : يا شاة شخص قنص ، و(قنص) مصدر وقع نعتا لمن ، (٧٥/أ) لأنها نكرة تتقدر بشخص ونحوه . وذهب ابن الطراوة إلى أن ظروف الزمان تقع أخبارا عن الجثث مطلقا حيث وجدت الفائدة (٣) .

وأما الجملة الواقعة خبرا فعلى قسمين : اسمية نحو : زيد أبوه قائم ، فـ(زيد) مبتدأ و(أبوه) مبتدأ ثان و(قائم) خبر الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، وهي جملة اسمية إذ تركبت من المبتدأ والخبر .

---

(١) انظر المغني : ١/٣٢٩ ، والبسيط : ٤٧٦ ، والأشباه والنظائر : ٣/٤٩ .

(٢) من الكامل لعنترة العبسي . ياشاة : كناية عن المرأة ، والعرب تكني عن المرأة بالنعجة . قنص : أي صيد ويروى (ما) مكان (من) .

وانظره في ديوانه : ١٥٢ ، والتوطئة : ١٦٦ ، وشرح المفصل : ٤/١٢ ، وشرح التسهيل : ١/٢٤٣ ، والمساعد : ١/١٦٤ ، والمغني : ١/٣٢٩ ، والخزانة : ٢/٥٤٩ .

(٣) ووافقه ابن مالك فقال في الألفية :

ولا يكون اسم زمان خبرا ... عن جثة ، وإن يفد فأخبرا

انظر شرح ابن عقيل : ١/٢١٣ ، والبسيط : ٤٧٢ ، والتصريح : ١/١٦٨ ، وابن الطراوة النحوي : ٢٥٦ ، والأشباه والنظائر : ٣/٥٦ .

والقسمُ الثّاني : أنْ تكونَ الجملةُ فعليةً نحو : زيدٌ قامَ أبوهُ ، فزيدٌ مبتدأٌ و(قامَ أبوه) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ خبرِ المبتدأِ .

ثُمَّ الجملةُ الواقعةُ خبرًا اسميةً كانت أو فعليةً تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

الأولُ : أنْ تكونَ هي المبتدأ في المعنى : نحو : هِجِّيرَى أبي بكر : لا إلهَ إلاّ اللهُ[(١)] والهِجِّيرَى هو الدّابُ والعادةُ ، أيْ : عادتُهُ ودابُهُ هذا الكلامُ ، فهذا الكلامُ الذي هو : لا إله إلاّ الله هو نفسُ الهِجِّيرَى في المعنى ، والهِجِّيرَى هو المبتدأُ والجملةُ بعده في موضعِ خبرِه . وكذلكَ تقولُ : دابُ زيدٍ سُبْحانَ اللهِ ، وعادةُ عمروٍ والحمدُ للهِ .

والقسمُ الثّاني : أنْ تكونَ الجملةُ واقعةً موقعَ ما هو المبتدأُ في الأصلِ نحو قولِكَ : سَواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ ، ونحو ما تقدَّمَ من قوله تعالى : (سَواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تنذِرْهم)[(٢)] . وكذلكَ أيضًا ما ذُكِرَ معها من الآياتِ ، وذلك أنَّكَ إذا قُلْتَ : سَواءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ[(٣)] ، فإنَّ قولَكَ : (أقمتَ أم قعدتَ) واقعٌ موقعَ قيامِكَ وقعودِكَ ، فكانَ الأصلُ أنْ يُقالَ : سَواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُكَ ، على أنْ يكونَ (قيامُكَ) مبتدأً و(قعودُكَ) عطفٌ عليه ، و(سَواءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ ، هذا هو أصلُ الأعرابِ ، لأنَّ المقصودَ الاخبارُ عن القيامِ والقعودِ بالاستواءِ ، إلاّ إنَّهم تجوّزوا في هذا الكلامِ واتَّسعوا بأنْ جعلوا الخبرَ الذي هو (سَواءٌ) مبتدأً ، وجعلوا المبتدأ الذي هو (قيامُكَ) و(قعودُكَ) خبرًا ، كما حكى سيبويه أنّهم يقولونَ : إنَّ مِثْلَكَ زيدٌ ، وإنَّ خيرًا منكَ عمروٌ[(٤)] ، فجعلوا (مِثْلَكَ) اسمَ (إنَّ) وهو نكرةٌ ، وزيدٌ الخبر وهو معرفةٌ ،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٥ ، والمغني : ٢/ ٥٠٢ .

(٢) من الآية : (٦) من سورة البقرة .

(٣) انظر نتائج الفكر : ٤٢٨ ، والبسيط : ٤١٣ .

(٤) وفي الكتاب : ٢/ ١٤٢ (وتقول : ان قريبا منك زيد ، والوجه اذا أردت هذا أن تقول : ان زيدا قريب منك أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

وكذلك المثالُ الآخرُ ، ولا يكونُ اسمُ (إنَّ) إلاّ ماكان مبتدأ في الأصلِ قبل دخولها ولا يكونُ خبَرُها إلاّ ماكان خبَرَ المبتدأ في الأصلِ ثُمَّ بعد هذا التجوُّز والاتِّساع وقعتِ الجملةُ الّتي هي : (أقمتَ أمْ قعدتَ) موقعَ قيامِكَ وقعودِكَ ، فصارتْ هذه الجملةُ اذاً واقعةً موقعَ ماكان مبتدأ في الأصلِ الذي هو قيامُكَ وقعودُكَ ، ثُمَّ تجوَّزَ فيه وصُيِّرَ خبَرًا ، وحينئذٍ وقعتِ الجُملةُ موقعَهُ ، وقد تَقَدَّمَ خلافُ الزَّمخشريِّ في هذا القِسمِ في المسألةِ الثالثةِ من الفَصْلِ الأوَّلِ .

القسمُ الثَّالثُ : أنْ تكونَ الجملةُ واقعةً موقعَ ما هو خبرٌ في الأصلِ ، فلم يتجوَّز فيه أصلاً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ قَامَ أبوه / فالجملةُ بعد زيدٍ في موضعِ الخَبَرِ (٧٥/ب) حقيقةً من غير تجوُّزٍ ، والأصلُ : زيدٌ قَائمٌ أبوه ، فزيدٌ مبتدأٌ و(قائمٌ) خَبَرُهُ ، و(أبوهُ) فَاعلٌ بقَائمٍ ، فـ(أبوه) اذاً معمولٌ للخبرِ إذ هو مرفوعٌ به ، ثُمَّ وقعتِ الجملةُ الّتي هي : (أبوه قائمٌ) أو (قَامَ أبُوهُ) موقعَ الخَبَرِ مع معمولِهِ .

فأمَّا القِسمُ الأوَّلُ والثَّاني فلا يحتاجُ فيهما إلى ضميرٍ يعودُ على المبتدأِ ولا إلى ما يقومُ مَقَامَ الضَّميرِ ، ألاَ ترَى أنَّكَ إذا قُلْتَ : هِجِّيرى أبي بكرٍ لا إله إلاّ اللَّهُ ، فليس في الجملةِ الواقعةِ خبَرًا الّتي هي : (لا إله إلاَّ اللَّهُ) ضميرٌ يعودُ على المبتدأ الذي هو (هِجِّيرى) وكذلك ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ في نحو : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)(١) وهو من القِسمِ الأوَّلِ ، لأنَّ المعنى الأمْرُ الذي يعوِّلُ عليه اللَّهُ أحَدٌ ، والأمرُ الذي يعوَّلُ عليه هو الخَبَرُ الذي هو : اللَّهُ أحَدٌ ، فـ(هُوَ) مبتدأٌ وهو ضميرُ الأمرِ والجملةُ بعده في موضعِ خَبَرِهِ ، وهذه الجملةُ هي المبتدأُ في المعنى على مابُيِّنَ ، وليس في هذه الجملةِ ضميرٌ يعودُ على (هُوَ) وكذلكَ أيضًا أمثلةُ القِسمِ الثَّاني نحو: سَوَاءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ ، فليس في الجملةِ الّتي هي قولُكَ : (أقمتَ أم قعدتَ) ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأِ الّذي هو (سَوَاءٌ) .

وأمَّا القِسمُ الثَّالثُ : فلاَ بُدَّ في جملةِ الخَبَرِ فيه من ضميرٍ يَعُودُ إلى المبتدأِ أو ما يقومُ مَقَامَ الضَّميرِ ، والّذي يقومُ مَقَامَ الضَّميرِ أحَدُ ثَلاثةِ أشياءَ : إمَّا اسمُ الإشارةِ ، وإمَّا

---

(١) الآية : (١) من سورة الاخلاص.

عمومٌ يدخلُ تحتَه المبتدأ ، وإمّا تكرارُ المبتدأ بلفظِه .

مثالُ الضّميرِ قولُك : زيدٌ قامَ أبوهُ ، فالهاءُ من (أبوهُ) هي الضّميرُ العائدُ على زيدٍ ، وكذلك أيضاً قولُك : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ ضُرِبَ ، فقامَ وضُرِبَ في موضعِ خبرِ زيدٍ ، والعائدُ عليه الضّميرُ المستترُ في الفعلِ ، وهو الفاعلُ في (قامَ) والمفعولُ الّذي لم يُسمَّ فاعلُه في (ضُرِبَ) .

ومثالُ اسمِ الإشارةِ قولُه تعالى : (ولباسُ التّقوى ذلكَ خيرٌ)(١) على قراءةِ الرّفعِ(٢) في لِباس ، فـ(لِباسُ) مبتدأٌ ، و(ذلكَ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(خيرٌ) خبرُ الثّاني ، والجملةُ من المبتدأِ الثّاني وخبرِه في موضعِ خبرِ المبتدأِ الأوّلِ ، وليس في هذه الجملةِ ضميرٌ يعودُ على اللّباسِ ، لكن فيها ما يقومُ مقامَه ، وهو اسمُ الإشارةِ الّذي هو (ذلكَ) ، لأنّه إشارةٌ إلى اللّباسِ . وكذلك أيضاً قولُه تعالى : (إنّ السّمعَ والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئكَ كانَ عنه مسؤولاً)(٣) . فالسّمعُ اسمُ (إنَّ) والاسمانِ بعده معطوفانِ عليه ، و(كلّ) مبتدأٌ و(أولئكَ) مضافٌ إليه ، والجملةُ بعده من (كانَ) واسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ المبتدأِ الّذي هو (كلّ) ، و(كلّ) مع خبرِه في موضعِ خبرِ (إنّ) ، و(إنّ) كما تقدّمَ داخلةٌ على المبتدأِ والخبرِ ، فاسمُها وخبرُها في الأصلِ مبتدأٌ وخبرٌ ، فالسّمعُ والبصرُ والفؤادُ في الأصلِ مبتدآتٌ ، و(كلّ) مع خبرِها جملةٌ في موضعِ الخبرِ ، وليس في هذه الجملةِ ضميرٌ يعودُ إلى السّمعِ والبصرِ والفؤادِ ، لكن فيها ما يقومُ مقامَه ، وهو اسمُ / الإشارةِ الّذي هو (أولئكَ) ، لأنّه إشارةٌ إلى الثّلاثةِ ، أي : كلُّها كانَ المكلّفُ مسؤولاً عنه ، و(كانَ) مع ما بعدها كما ذُكرَ في موضعِ خبرِ المبتدأِ الّذي هو (كلّ) ، والضّميرُ العائدُ عليه هو المخفوضُ بـ(عنْ) في قوله (عنْهُ) واسمُ (كانَ) (٧٦/أ)

---

(١) من الآية : (٢٦) من سورة الأعراف.

(٢) وقراءة الرفع هي قراءة غير نافع وأبي حفص وابن عامر والكسائي ، فهؤلاء قرءوا بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع . الاتحاف: ٢٢٣ ، وحجة القراءات: ٢٨٠ ، والنشر : ٢/٢٦٨ .

(٣) من الآية : (٣٦) من سورة الاسراء . وانظر التبيان : ٢/٨٢١ .

ضَميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على المكلَّفِ صَاحِبِ السَّمعِ والبَصَرِ والفؤادِ ، ومسؤولاً خَبَرُ (كَانَ) و(عَنْهُ) يتعلَّقُ بمسؤولٍ ، وفي مسؤولٍ ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ يعودُ على إلى المكلَّفِ ، لأنَّ المكلَّفَ مسؤولٌ عن ذلك كلِّهِ .

وقد جَعَلَ الزَّمخشريُّ اسمَ (كَانَ) ضميرًا مستترًا فيها يعودُ على كُلٍّ ، و(مسؤولاً) خَبَرَهَا ، وليس فيه ضميرٌ ، و(عَنْهُ) يتعلَّقُ بمسؤولٍ وهو عنده في موضعِ رفعٍ مفعولاً لم يُسَمَّ فَاعِلُهُ (١) بمسؤولٍ متقدِّمًا عليه ، فأجَازَ تقدُّمَ المجرورِ الواقعِ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُهُ على العَامِلِ ، فيجوزُ على هذا أن تقولَ : زيدٌ منه مَضْحوكٌ ، والزيدانِ منهما مَضْحوكٌ والزيدون منهم مَضْحوكٌ . وكذلك أيضًا تقولُ : بزيدٍ سيرَ (٢) ، على أنَّ يكونَ بزيدٍ في موضعِ رفعٍ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُهُ بسيرَ مقدَّمًا عليه . وقد نَسَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في بعضِ تواليفه جوازَ تقدُّمِ المجرورِ في هذا ونحوِهِ إلى سيبويه وإلى أبي إسحاق الزَّجاج ، فزَعَمَ أنَّ ذلك مذهبهما كما ذَهَبَ إليه الزَّمخشريُّ .

وذَهَبَ أكثرُ النَّحويين إلى مَنعِ ذلك ، لأنَّ المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ بمنزلةِ الفَاعِلِ ، إذ هو نائبٌ عنه والفَاعِلُ لا يتقدَّمُ على رافعِهِ ، فكذلك المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ . مع أنَّ الاتِّفاقَ على مَنْعِ تقدُّمِهِ إذا كَانَ غيرَ مجرورٍ بل مرفوعًا في اللَّفظِ ، فلا يجوزُ عند الجميعِ : زيدٌ ضُرِبَ ، على أنَّ يكونَ (زيدٌ) مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُهُ بضُرِبَ (٣) ،

---

(١) الكشاف : ٢/٤٤٦ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٣٧ : (وهذا مما غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولا لم يُسَمَّ فاعله لـ (مسؤولا)، ولا أعلم أحدًا قاله ولا أجازه) .

(٢) انظر الهمع : ٢/٢٦٩ .

(٣) اقتفى ابن لب - في الرد على الزمخشري في تعلق (عنه) بمسؤول - أثر ابن أبي الربيع في البسيط ، قال ابن أبي الربيع في البسيط: ٤٣٧ : (ولا يجوز أن يكون (عنه) في موضع رفع ، لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول بزيدٍ مرَّ ، تريد : مُرَّ بزيدٍ ، وإذا قلت : زيد ضُرِبَ ، فليس زيد هو الذي أسند اليه الفعل ، إنَّما هو مبتدأ ، والذي أسند اليه الفعل ضمير يظهر في التثنية والجمع ...) .

فكذلكَ ينبغي أنْ يصحّ في المجرورِ لأنّه في موضعِ رفعٍ ، وقدْ قامَ مقامَ ما لا يتقدَّمُ وهو الفاعلُ فصارَ في ذلكَ بمنزلةِ غيرِ المجرورِ .

ومثالُ العمومِ الذي يدخلُ تحتَهُ المبتدأُ قولُكَ : زيدٌ نِعْمَ الرَّجلُ ، وزيدٌ بئسَ الرَّجلُ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(نِعْمَ) فِعْلٌ ماضٍ وكذلكَ (بئسَ) والرَّجلُ فاعلٌ بنِعْمَ أوْ بئسَ ، والجملةُ من الفِعْلِ وفاعِلِهِ في موضعِ خَبَرِ المبتدأِ الذي هو (زيدٌ) وليسَ فيها ضميرٌ يعودُ عليه ، لكن فيها ما يقومُ مقامَهُ وهو العمومُ الذي في لفظِ الرَّجلِ ، لأنَّهُ هنا يُرادُ به جنسُ جميعِ الرِّجالِ وزيدٌ داخلٌ في هذا العمومِ لأنه واحدٌ من ذلكَ الجنسِ . وكذلكَ أيضاً قولُهُ تعالى : (إنَّ الذينَ آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ إنَّا لا نُضيعُ أجرَ منْ أحسنَ عملاً)(١) فالذينَ اسمُ (إنَّ) وقوله (آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ) صلةُ للذينَ ، وقولُهُ (إنَّا لا نُضيعُ أجرَ منْ أحسنَ عملاً) جملةٌ في موضعِ خبرِ (إنَّ) وقدْ تقدَّمَ أنَّ اسمَ (إنَّ) وخبرَها في حُكْمِ المبتدأِ والخبرِ ، ولا ضميرَ في هذه الجملةِ يعودُ / على (الذينَ) لكن فيها عمومٌ قولِهِ (منْ أحسنَ عملاً) لأنَّ المعنى : لا نُضيعُ أجرَ (٧٦/ب) جميعِ المحسنينَ ، ولا شكَّ أنَّ الذينَ آمنوا وعملوا الصَّالحاتِ من جملةِ المحسنينَ ، فصارَ المبتدأُ الذي هو (الذينَ) داخلاً في هذا العمومِ ، فأغنَى ذلكَ عن الضميرِ .

ويتصوَّرُ أيضاً في هذه الآيةِ وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ خبرُ (إنَّ) قولُهُ سبحانَهُ بعد (أُولئكَ لهم جنَّاتُ عدنٍ)(٢) فـ(أُولئكَ) إشارةٌ إلى الذينَ آمنوا ، فتكونُ الإشارةُ هنا هي المغنيةُ عن الضَّميرِ ، وتكونُ الجملةُ الواقعةُ بين اسمِ (إنَّ) وخبرِها جملةَ اعتراضٍ ، وهي قولُهُ سبحانَهُ : (إنَّا لا نُضيعُ أجرَ منْ أحسنَ عملاً) لأنها وقعتْ

---

(١) الآية : (٣٠) من سورة الكهف .

(٢) من الآية : (٣١) من سورة الكهف .

بين مُتلازمين وهما اسمُ (إنَّ) وخبرُها (١) . ومن العُمومِ أيضًا قولُ الشَّاعِرِ :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... وَلَكِنَّ أَعْجازًا شَدِيدًا ضَرِيرُهَا (٢)

فـ(الصُّدُورُ) مبتدأٌ والجملةُ المنفيَّةُ بعده في موضعِ خَبَرِهِ ، وليس فيهما ضميرٌ يَعُودُ على الصُّدُورِ لكن فيها عُمومٌ يَشْمَلُ المبتدأ ، لأنَّ قولَهُ : (لا صُدُورَ) معناه : لا صُدُورَ لهم بوجهٍ ، فكأنَّهُ قالَ : فَأَمَّا الصُّدُورُ الَّتي اوجبوا لأنفُسِهم فَلا صُدُورَ لهم أصلًا ، لا هي ولا غيرها . فالصُّدُورُ الأُولى داخلةٌ في الثَّانيةِ ، وكَذلِك أيضًا قولُ الآخر :-

فَأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ (٣)

لأنَّ هؤلاءِ الَّذِينَ هَجاهُم كَانُوا قد أَثبتُوا لأنفُسِهم أنَّهم قاتلُوا في يومٍ ما ، فَقَالَ لهم في البيتِ : أمَّا القِتالُ الَّذي أثبتُّموه لأنفُسِكم فَلا قِتالَ لَدَيْكُم أصلًا ، لا هــذا

---

(١) وفي التبيان : ٢ / ٨٤٥ : (في خبر (إنَّ) ثلاثة أوجه :
أحدها : (أولئك لهم جنات عدن) وما بينهما معترضٌ مُسَدَّدٌ .
والثاني : تقديره : لا تضيع أجر من أحسن عملا منهم ، فحذف العائد للعلم به
والثالث : أن قوله تعالى : (من أحسن) عامٌّ ، فيدخل فيه الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ويغني ذلك عن ضمير ، كما أغنى دخول زيد تحت الرجل في باب نعم عن ضمير يعود عليه .

(٢) من الطويل ، لرجل من الضِّباب يهجو جعفر بن كلاب . وقيل : لتوبة بن الحُمَيِّر .
وهو من شواهد : الايضاح للفارسي : ١ / ٨٦ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٣٤ ، والبسيط : ٣٤٨ ، وعدة السالك : ١ / ٢٠٠ ، والخزانة : ١ / ٥٧ ، ٢١٧ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزمي يهجو بني أسد بن أبي العيص ، وينسب للوليد بن نهيك ، وللكميت بن يزيد الأسدي . والعراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية . والمواكب : الجماعة وقيل : ركاب الابل للزينة .
وانظر الشاهد في : شعر الحارث بن خالد المخزومي : ٤٥ ، والمقتضب : ٢ / ٧١ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢ / ٣٤٨ ، والايضاح : ١ / ٨٦ والمنصف : ٣ / ١١٨ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٣٤ ، ٩ / ١٢ ، والبسيط : ٤٣٨ ، والمساعد : ١ / ٢٤٣ ، المغني : ١ / ٨٠ ، والتصريح : ٢ / ٢٦٢ ، والهمع : ٤ / ٣٥٦ ، والأشموني : ١ / ١٩٦ ، والخزانة : ١ / ٢١٧ .

الّذى أثبتّموه ولا غيرَه ، على هذا أخذ أبو عليّ الفارسيّ هذين البيتين.(١) ويتصوّر فيهما أيضًا وجهٌ آخرُ يُذكَرُ فيما يأتي(٢) ، والفاءُ في البيتين محذوفةٌ ضرورةً ، التّقديرُ : فأمّا الصّدُورُ فلا صُدُورَ ، وأمّا القِتالُ فلا قِتالَ .

وأمّا تكرارُ المبتدأ بلفظِهِ فمثالُه قولُهُ تعالى : (الحاقّةُ ما الحاقّةُ)(٣) وقولُه سُبحانَه : (القارِعَةُ ما القارِعَةُ)(٤) فالحاقّةُ مبتدأٌ ، و(ما) مبتدأٌ ثانٍ ، والحاقّةُ خبرُ الثّاني والجملةُ من المبتدأِ الثّاني وخبرِه في موضعِ خبرِ الأوّلِ ، وليس فيها ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأِ الأوّلِ ، لكن فيها تكرارُ المبتدأِ بلفظِهِ ، كأنّه قال : الحاقّةُ ما هي ، لكن وُضِعَ الظّاهِرُ موضعَ المضمرِ فأغنَى عنه .

ولا يكونُ هذا في الكلامِ إلّا في مواضعِ التّعظيمِ والتّهويلِ ، ألا ترَى أنّ المرادَ هنا تعظيمُ أمرِ الحاقّةِ وهي القيامةُ ، وكذلكَ القارِعَةُ ، والكلامُ في الآيتينِ واحِدٌ . ومثلُ هذا أيضًا قولُ الشّاعِرِ :

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ ... نغّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا(٥)

فـ(أرى) ها هنا قلبيّةٌ تتعدّى إلى مفعولين أصلُهما المبتدأُ والخبرُ ، فالموتُ مفعولُها الأوّلُ ، وهو الذى كانَ مبتدأً في الأصلِ قبل دُخولِها ، و(يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ المفعولِ الثّاني ، وكانت / خبرَ المبتدأِ في الأصلِ ، (٧٧/أ)

---

(١) الايضاح للفارسي : ١/ ٨٦ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٣٢٣

(٣) الآيتان : (١ - ٢) من سورة الحاقة .

(٤) الآيتان : (١ - ٢) من سورة القارعة .

(٥) من الخفيف لعدى بن زيد العبادى ، ونسبه سيبويه لابنه سوادٍ أو (سَوادة) كما ينسب لأميّةَ بن أبي الصّلت .

وانظر الشاهد في : ديوان عدى بن زيد ص : ٦٥ ، والكتاب : ١/ ٦٢ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/ ٢١٢ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/ ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخصائص ٣/ ٥٣ ، والافصاح للفارقي : ١٤٤ ، والبسيط : ٤٣٧ ، والمغنى : ٢/ ٥٠٠ ، والأشباه والنظائر : ٤/ ١٧٠ ، والخزانة : ١/ ١٨٣ .

وليس فيها ضميرٌ يعودُ على الموتِ الأوّلِ لكن فيها تكرارُه بلفظِه ، فأغنى ذلك عن الضّمير ، أرادَ : لا أرى الموتَ يسبقُهُ شيءٌ ، ثُمّ وضعَ الظّاهرَ موضعَ المضمرِ ، فقالَ : يَسبِقُ الموتَ شيءٌ ، والموتُ مفعولٌ بيَسبقُ ، و(شيءٌ) هو الفاعلُ ، وفعلَ ذلكَ لقصْدِ تعظيمِ أمرِ الموتِ وتهويلِه ، ويتصوّرُ في البيتينِ قبلَ هذا وجهٌ آخرُ غيرُ ما ذكرَهُ الفارسيُّ ، وهو أنْ يكونا من هذا القبيلِ مما استُغْنِيَ فيه عن الضّميرِ بتكرارِ المبتدأ بلفظِه ، فتكونُ الصُّدُورُ الأُولى يُرادُ بها الجنسُ كُلُّه ، ثم كُرِّرتْ في جملةِ الخَبَرِ ، وكذلكَ القِتَالُ في البيتِ الآخرِ ، ذَكَرَ هذا الوجهَ الآخرَ في البيتينِ أبو الفتحِ بن جِنِّي (١) ولم يذكرْ غيرَه . وقد زادَ أبو الحسنِ الأخفشِ في الأشياءِ الّتي تقومُ مُقامَ الضّميرِ رابعاً ، وهو تكرارُ المبتدأ بمعناه (٢) ، فأجازَ أنْ تقولَ : محمدٌ قامَ أبو عبد اللّه ، على أنْ يكونَ محمدٌ مبتدأٌ و(قامَ أبُو عبد اللّهِ) جملةٌ من فِعلٍ فاعلٍ في موضعِ الخَبَرِ ، وأغنَى هذا عن الضّميرِ العائِدِ على محمدٍ كونُه قد كُرِّرَ في المعنى ، لأنَّ محمداً هو أبو عبد الله في المعنى ، وكذلكَ تقولُ على مَذْهَبِهِ : زيدٌ قامَ أبو محمدٍ ، إذا كانَ أبو محمد هو زيدٌ في المعنى ، ولم يُجزْ ذلكَ سيبويه ، واستدلَّ ابو الحسنِ على جوازِ ذلكَ بقولِ الشّاعرِ :

إذا المرءُ لم يَغْشَ (٣) الكريهةَ أوشكتْ   حِبالُ الهُوَيْنَى بالفتَى أنْ تَقَطّعَا (٤)

أردا : أوشكتْ حِبالُ الهُوَيْنَى به أنْ تقطّعَ ، ثُمّ وضَعَ الفتَى موضعَ الضّميرِ ، وأغنَى عنه لمّا كانَ الفَتَى هو المرءُ في المعنى . فكذلكَ يجوزُ : محمدٌ قامَ أبو عبد اللّهِ ،

---

(١) انظر الخزانة : ١/٢١٧ .

(٢) انظر البسيط : ٤٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٤٥ .

(٣) في الأصل : (يخش) وهو تحريف .

(٤) من الطويل للكَلْحَبَة العُرَنيّ (هبيرة بن عبد مناف) من فرسان تميم في الجاهلية ، من قصيدة له في المفضليات . الهوينى : الرفق والدعة .
وهو من شواهد الخصائص : ٣/٥٣ ، والنوادر : ١٥٣ ، وشرح المفضليات ٢٣ ، والبسيط : ٤٣٩ ، وشواهد التوضيح : ١٤٣ ، وعمدة الحافظ : ٨١٧ ، والخزانة : ١/١٨٦ .

ويكونُ الرَّبطُ من جهةِ المعنى كما فُعِلَ في البيت. ورَدَّ الشَّلوبين هذا الاستدلالَ بأنَّ قولَه في البيتِ (أوشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنَى بالفَتَى) لم يَقَعْ خبرَ مبتدأٍ وإنَّما وَقَعَ جَوابًا لـ(إذا) ولا يلزمُ أنْ يكونَ في جملةِ الجوابِ ضميرٌ يَعُودُ إلى اسمٍ في جملةِ الشَّرطِ ألا تَرَى أنَّكَ تقولُ: إذا قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو ، وجملةُ الجوابِ التي هي (قامَ عمرٌو) ليس فيها ضميرٌ ولا ما يَقومُ مَقامَه.(١)

وذَكَرَ بعضُ النَّحويين أنَّ أبا الحسن أيضًا يجيزُ أنْ يقومَ مَقامَ الضَّميرِ الاسمُ الذي هو سببُ المبتدأ ، فيجوزُ أنْ تقولَ: زيدٌ قامَ عمرٌو(٢)، إذا كانَ عمرٌو أبا زيد أو أخاه أو صاحبَه أو نحو ذلك ، فكأنَّكَ قلتَ: زيدٌ قامَ أبوه ، أو أخوه ، أو صاحبُه، ولا يقومُ مَقامَ الضَّميرِ عند سيبويه إلاَّ واحدٌ من الأشياءِ الثَّلاثةِ المذكورةِ على ما تقدَّم. ولا يجوزُ خُلُوُّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا عن الضَّميرِ وعمَّا يقومُ مَقامَه ، فأمَّا قولُه تعالى: (مَثَلُ الجنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقون فيها أنهارٌ)(٣) وقولُه سبحانَه: (مَثَلُ الذين كفروا بربِّهم أعمالُهم كرمادٍ)(٤) فـ(مَثَلُ) مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: ممَّا يُقَصُّ / عليكم مَثَلُ (٧٧/ب) الجنَّةِ ، أو ممَّا يُتلَى عليكم مَثَلُ الجنَّةِ ، والجملةُ التي هي قولُه تعالى: (فيها أنهارٌ) مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإعرابِ ، ولا يستقيمُ أنْ تكونَ هي خبرَ المبتدأِ لخلوِّها عن ضميرٍ يعودُ عليه ، وعمَّا يقومُ مَقامَه ، والهاءُ في قولِه (فيها) عائدةٌ على الجنَّةِ لا على

---

(١) انظر ردَّ الشلوبين في البسيط: ٤٣٩ - ٤٤٠ ، وقال فيه: (ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال: أنه على حذف الضمير ، لأنَّ المرءَ إنَّما يُرادُ به الناس كلهم والفتى إنَّما يراد به من الناس) . ثم استدل لهذا الانفصال بشاهدين من الشعر.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٤٥ ، وقال المبرد في المقتضب: ٤/ ١٢٨: (ولو قلت: زيد قام عمرو ، لم يجز ، لأنك ذكرت اسما ولم تخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره) . وانظر المغني: ٢/ ٥٠٠ ، وشرح الألفية للشاطبي: ١/ ١٤٦ - ١٤٨ .

(٣) من الآية: (١٥) من سورة محمد ، وانظر التبيان: ٢/ ١١٦١ .

(٤) من الآية: (١٨) من سورة إبراهيم.

المبتدأ الذى هو (مَثَلُ) ، على هذا حَمَلَ سيبويه[1] هذه الآيةَ ، والكَلَامُ على الآيةِ الأخرى كالكَلَامِ على هذه . وأجازَ بعضُهم أنْ تكونَ تلكَ الجملةُ خبرًا للمبتدأ ، على أنْ يكون (مَثَلُ) زائدًا[2] ، والجَنَّةُ هى المبتدأ ، والتقديرُ : الجَنَّةُ التى وُعِدَ المتَّقونَ فيها أنْهارٌ ، والضَّميرُ العَائِدُ على الجَنَّةِ (الهاءُ) من قوله (فيها) ، ويتصوَّرُ أيضًا على هذا الوَجْهِ أنْ يكونَ المجرورُ الَّذى هو (فيها) خبرًا ، و (أنْهارٌ) فَاعِلٌ به[3] ، وكذلكَ أيضًا يكون (مَثَلُ) فى الآيةِ الأخرى زائدًا ، و (الَّذينَ) مع صلتِهِ هو المبتدأ ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ التى هى قوله : (أَعْمَالُهُم كَرَمَادٍ) فى موضعِ خبرِ المبتدأ[4] ، والعَائِدُ عليه الضَّميرُ فى قوله (أَعْمالُهُم) ، وهذا القولُ فى الآيتين إنَّما يجوزُ على مذهبِ الكوفيينَ الذين يجيزونَ زيادةَ الأسماءِ[5] ، وأمَّا البصريونَ فيمنعونَ ذلكَ ، لأنَّهم لا يجيزُونَ زيادةَ شئٍ من الأسماءِ ، إنَّما الزيادةُ عندهم مختصَّةٌ بالحروفِ والأفعالِ فى بعضِ المواضعِ . وأمَّا قوله سبحانه : (والَّذينَ يُتَوفَّونَ منكُم ويَذَرُونَ أزواجًا يَتَربَّصْنَ بأنفُسِهِنَّ)[6] ففيها ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ (الَّذينَ) مع صلتِهِ مبتدأ محذوفَ الخبرِ تقديرُه : وممَّا يقصُّ عليكم الَّذين يتوفَّونَ منكم ويَذَرُونَ أزواجًا ، أو ممَّا يُتلَى عليكُم الَّذينَ يَتَوفَّونَ منكُم ، ويكون (الَّذين) على حذفِ مضافٍ[7] ، أىْ : حُكْمُ الَّذينَ ، والجملةُ التى هى قولُه

---

(١) الكتاب : ١/١٤٣ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكى : ٢/٣٠٧ ، واعراب القرآن للنحاس : ٢/١٧٣ ومعانى القرآن للفراء : ٢/٦٥ .

(٣) انظر البسيط : ٤٤٧ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن لمكى : ١/٤٤٧ .

(٥) البسيط : ٤٤٨ .

(٦) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر المغنى : ٢/٥٠٢ .

(٧) انظر مشكل اعراب القرآن : ١/٩٩ ، والبيان : ١/١٦٠ ، والبسيط : ٤٤٦ وتفسير القرطبى : ٣/١٧٤ .

(يتوفون منكم) والمعطوفة عليها وهي قوله (ويذرون أزواجا) وقعا معا صلة للذين والجملة بعد هذا وهي قوله (يتربصن بأنفسهن) جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، وهذا القول جارٍ على قياس قول سيبويه من الآية المتقدمة، التي هي قوله تعالى : (مثل الجنة التي وعد المتقون) وقد جوز سيبويه هذا الوجه من الحذف في آيات أربع :

أحداها : هذه الآية المتقدمة وهي (مثل الجنة)

والثانية قوله تعالى : (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما)(١) فـ(الزانية) عنده(٢) مبتدأ محذوف الخبر ، أي : في الفرائض الزانية والزاني ، وهو أيضا على حذف مضاف ، أي : حكم الزانية والزاني ، وإن شئت قدرت الخبر : مما يقص عليكم(٣) أو مما يتلى عليكم أو نحو هذا من المجرورات ، فذلك كله سواء.

والثالثة : قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)(٤) أي : ومما يقص عليكم حكم السارق والسارقة.

(٧٨/أ) والرابعة : قوله سبحانه : (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)(٥) / أي : ومما يقص عليكم حكم اللذين يأتيانها منكم . وسيبين في باب الاشتغال إن شاء الله السبب الذي لأجله حمل سيبويه ثلاث الآيات الأخيرات على حذف الخبر وما في ذلك من الخلاف. وأما الآية الأولى فقد ذكرنا سبب ذلك فيها ، وهو أن الجملة التي هي : (فيها أنهار) لا ضمير فيها للمبتدأ ولا ما يقوم مقامه ، فامتنع لذلك جعلها خبرا للمبتدأ الذي هو (مثل) مع أن سيبويه كما تقدم لا يجيز زيادة الأسماء، وهذا السبب موجود في قوله سبحانه : (والذين يتوفون منكم) ، لأن قوله (يتربصن بأنفسهن)

---

(١) من الآية : (٢) من سورة النور.

(٢) الكتاب : ١/١٤٣.

(٣) انظر البسيط : ٤٤٦

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة.

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء، وانظر الكتاب : ١/١٤٣.

لا ضميرَ فيه للمبتدأ (الّذى هو) [١] (الّذينَ) مع صلتِه ، ولا مايقوم مَقامَ الضّميـــر .
وأمّا الضّميرُ الذى هو النّونُ فى (يَتَرَبَّصْنَ) فإنّما هو عَائِدٌ على الأزواجِ ، والمرادُ بـــه (الزوجات) فلاشكَّ فى جريانِ هذا الوجهِ من حذفِ الخبرِ فى هذه الآيةِ على قيـــاسِ قولِ سيبويه فى الآياتِ الأربع ، لامتناعِ أنْ تكونَ الجملةُ بعد المبتدأِ خبراً له لقيـــامِ المانعِ فيها . وقد زَعَمَ القاضى أبو محمد بن عطية [٢] فى تفسيرِه أنّ هذا القولَ فـــى الآيةِ ليس بجارٍ على قياسِ قولِ سيبويه ، قَالَ : لأنَّ سيبويه إنّما أجَازَ ذلكَ حيثُ وَقَـــعَ بعد المبتدأِ جملةٌ طلبيّةٌ لا خبريّةٌ [٣] ، كقولِهِ تَعالى : (والسَّارقُ والسَّارِقَةُ فاقطَعُوا) وقوله سبحانَه : (الزَّانيةُ والزَّانى فَاجْلِدُوا) [٤] وقوله عَزَّ وجَلَّ : (واللّذَانِ يأتِيَانِهَـــا منكم فآذُوهُمَا) [٥] ألا ترى أنَّ (اقطَعُوا وأجْلِدُوا وآذُوهُما) أوامر لا أخبار ، وليـــس ذلك فى هذه الآيةِ ، لأنَّه إنّما وَقَعَ فيها بعد المبتدأِ جملةٌ خبريّةٌ وهى قولُـــهُ : (يتَرَبَّصْنَ بأنفسِهِنَّ) وليست بطلبٍ . وهذا الذى قالَه غيرُ صحيحٍ ، لأنَّ سيبويـــه قد جوَّزَ ذلكَ كما تقدَّمَ فى قولِهِ تَعَالى : (مَثَلُ الجنّةِ) وليس هنا بعد المبتدأ إلاَّ جملةٌ

---

(١) مابين القوسين مثبت فى الهامش وعليه طمس .

(٢) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بـــن عطية الغرناطى ، صاحب التفسير ، الامام أبو محمد الحافظ القاضى . كـــان فقيها جليلا عارفا بالأحكام والحديث والتفسير ، نحويا لغويا ، أديبـــا مفيدا ، فاضلا من بيت علم وجلالة . روى عن أبيه والصفدى ، وروى عنه ابـــن مضاء . وولى قضاء المرية . ألف تفسير القرآن العظيم وهو أصدق شاهد لـــه بامامته فى العربية وغيرها . ولد سنة ٤٨١ هـ وتوفى فى رمضان سنة ٥٤٢ هـ ، وقيل : ٥٤٦ ، وقيل : ٥٤١ هـ . ترجمته فى البغية : ٢ / ٧٣ - ٧٤ .

(٣) المحرر الوجيز : ٢ / ١١٩ ، وفيه (وحكى المهدوى عن سيبويه أنّ المعنـــى : وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون ، ولا أعرف هذا الذى حكاه ، لأن ذلك إنمـــا يتّجه إذا كان فى الكلام لفظ أمرٍ بعد ، مثل قوله (والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقطَعُوا .....)

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء .

خبريَّةٌ ، وهى قولُه تعالى : (فِيهَا أَنْهَارٌ) فهذه غفلةٌ من القاضى أبى محمد رحمَـــهُ اللهُ .

القولُ الثَّانى : أنَّ هذه الآيةَ على حذفِ مضافٍ هو المبتدأُ فى الأَصل ، والتَّقديـرُ وأزواجُ الَّذين يُتوفَّون منكم (١) ، فـ(أزواجُ) مبتدأٌ ، و(الَّذينَ) مضافٌ إليه ، وقولُـــهُ (يَتَرَبَّصْنَ) جملةٌ فى موضعِ خبرِ المبتدأِ والعائدُ عليه الضَّميرُ فى (يَتَرَبَّصْنَ) الـــذى هو النُّونُ ، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَهُ فأُعربَ بإعرابه وصَـــارَ مبتدأً ، والمبتدأُ فى الحقيقةِ إنَّما هو المحذوفُ .

القولُ الثَّالثُ : أنَّ (الَّذينَ) هو المبتدأُ حقيقةً من غيرِ حذفٍ والجملةُ التى هى (يَتَرَبَّصْنَ) فى موضعِ خبرِه ، والضَّميرُ العائدُ على الأزواجِ الَّذى هو النُّونُ فـــى (يَتَرَبَّصنَ) يُغنِى عن الضَّميرِ العائدِ على المبتدأِ ، وهو (الَّذين) لأنَّ الأزواجَ من سَبَبِ المبتدأِ / ألاَ ترى أنَّ المعنى : يَتَرَبَّصنَ أزواجُهم (٢) ، والضَّميرُ فى أزواجِهم عائدٌ (٧٨/ب)
إلى (الَّذينَ) ثم وُضِعَ الضَّميرُ الذى هو النُّونُ موضعَ (أزواجِهم) فقامَ مَقامَهُ فـــى حصولِ الرَّبطِ ، وهذا القولُ جارٍ على قياسِ ما نُسِبَ لأبى الحسن الأخفشِ من تجويزه : زيدٌ قامَ عمروٌ ، إذا كان عمروٌ من سَبَبِ زيدٍ صاحِبَهُ أو أخاه أو أباه أو نحوَ ذلـــك ، لأنَّكَ كأنَّكَ قُلْتَ : زيدٌ قامَ صاحبه ، وكذلك أيضاً اختلفَ فى قولِهِ تعالى : (وَلَمَـــنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) (٣) . على ثلاثةِ أقوالٍ :

أحدُها : أنْ تكونَ اللاَّمُ فى (لَمَنْ) لامَ الابتداءِ ، و(مَنْ) مبتداٌ موصولـــةٌ بمعنى (الَّذِى) و(صَبَرَ وَغَفَرَ) صلةٌ لها ، والجملةُ الَّتى هى قولُهُ تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ) فى موضعِ خبرِ المبتدأِ الَّذى هو (مَنْ) وليس فيها ضميرٌ يعودُ عليـــه (٤) ،

---

(١) مشكل اعراب القرآن : ١/ ٩٩ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٩ ، والبيـان : ١/ ١٦١ ، وتفسير القرطبى : ٣/ ١٧٤ ، ولم ينسب هذا القول فى تلك المصادر

(٢) مشكل اعراب القرآن لمكى : ١/ ٩٩ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) ذكر هذا القول ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٤٤ ، وانظر المغنى : ٢/ ٤٩٩ .

لكن فيها ما يقومُ مَقامَهُ وهو اسمُ الإشارةِ الّذي هو (ذلِكَ) فيكونُ على هذا إشارةً إلى (مَنْ) والمعنى : إنَّ الّذي صَبَرَ وغَفَرَ لِمن عَزْمِ الأُمورِ ، ويكونُ في الآية على هذا مَجازٌ واتّساعٌ من حيث جُعِلَ الصّابرُ والغافرُ من عَزْمِ الأمورِ على حَدِّ قولِهِ تعالى : (خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ)(١) جُعِلَ كأنَّه مخلوقٌ مِنَ العَجَلِ ، لكثرةِ وُرودِ العَجَلِ منه ، ويحتملُ أنْ يكونَ (عزمِ) على حَذْفِ مضافٍ والتَّقديرُ : لِمَنْ ذَوِي عَزْمِ الأمورِ ، ثُمَّ حذفَ الذي هو (ذوي) وأُقيمَ المضافُ إليه الذي هو (عَزْمِ) مَقامَهُ(٢) ، ولا يكونُ فيها على هذا مَجازٌ.

القولُ الثّاني : أنْ تكونَ الجملةُ في موضعِ خَبَرِ المبتدأِ ، و(ذلكَ) إشارةٌ إلى الصَّبرِ المفهومِ من (صَبَرَ) والغفرانِ المفهومِ من (غَفَرَ) وإنّما كانَ اسمُ الإشارةِ هنا مفردًا وهو عائدٌ على اثنين ، ولم يكن (ذَيْنِكَ) بلفظِ التَّثنيةِ ، لأنَّهُ محمولٌ على معنى ، ما ذُكِرَ ، فكأنَّهُ قالَ : إنّما ذُكِرَ وهو الصَّبرُ والغفرانُ لِمن عزمِ الأمورِ ، وعلى هذا جاءَ قولُهُ تعالى : (لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بينَ ذلِكَ)(٣) أي : بينَ الفارضِ والبكرِ ، لكنَّهُ جاءَ بلفظِ الافرادِ حَمْلًا على معنى ما ذُكِرَ ، تقديرُهُ : عَوانٌ بينَ ما ذُكِرَ من الفارضِ والبِكرِ ، والجملةُ على هذا ليس فيها من اللَّفظِ ضميرٌ يَعودُ على المبتدأِ الّذي هو (مَنْ) ، ولا ما يقومُ مَقامَهُ ، لكن فيها ضميرٌ محذوفٌ من اللَّفظِ لفهمِ المعنى ، تقديرُهُ إنَّ ذلكَ منه ، والمعنى : إنَّ الصَّبرَ والغفرانَ من الّذي صَبَرَ وغَفَرَ لِمنْ عزمِ الأُمورِ ، ويكون (منه) المقدَّرُ متعلّقًا بمحذوفٍ حالًا من الضَّميرِ الفاعلِ المستترِ في المجرورِ الذي هو : مِنْ عزمِ الأمورِ ، لوقوعِهِ خبرًا لـ(إنَّ) فقامَ مَقامَ اسمِ الفاعلِ الذي يتعلَّقُ به وهو كائنٌ أو مستقرٌّ وتحمَّلَ الضَّميرَ الذي كان فيه ، وهذا القولُ الثّاني من الآيةِ قالَهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ في الإيضاح(٤).

---

(١) من الآية : (٣٧) من سورة الأنبياء.

(٢) انظر البحر المحيط : ٧/٥٢٤.

(٣) من الآية : (٦٨) من سورة البقرة.

(٤) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٤٤ : (وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية وهو أحسن ما تؤخذ عليه هذه الآية). وانظر الايضاح : ٤٥/١.

القَولُ الثَّالِثُ : أنْ تكونَ الجملةُ أيضاً خَبَرَ المبتدأِ الذى هو (مَنْ) و(ذلك) إشارةٌ إلى الصَّبرِ والغُفرانِ على ما تقدَّمَ / فى القولِ الثَّانى ، وليس فيها ضَميرٌ يعودُ (٧٩/أ) عليه لا ظاهرٍ ولا محذوفٍ ، لكن فيها ما يَقومُ مَقامَهُ وهو اسمُ الإشارةِ ، لأنَّهُ راجعٌ إلى ما هو من سَبَبِ المبتدأِ الَّذى هو (الصَّبرُ والغُفرانُ) لأنَّ المعنى : وللَّذى صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ صبرَهُ وغفرانَهُ لِمن عَزمِ الأمورِ ، ثُمَّ وُضِعَ (ذلكَ) موضعَ صبرِه وغفرانِه ، فأغنى عن الضَّميرِ من حيثُ وَقَعَ فى المعنى على ما هو من سَبَبِ المبتدأِ ، وهذا القولُ ذكرَهُ ابنُ طاهرٍ الخِدَبُّ (١) ، ونُسِبَ لأبى العَبَّاسِ المبرِّدِ ، وهو جارٍ على قِياسِ قولِ أبى الحسنِ الأخفشِ حيثُ جوَّزَ فيما نُسِبَ إليه : زيدٌ قامَ عمروٌ ، إذا كانَ عمروٌ من سَبَبِ زيدٍ .

ويتصوَّرُ أيضاً فى هذه الآيةِ وجهٌ رابعٌ وهو أنْ تكونَ (مَنْ) اسمُ شرطٍ مبتدأ ، واللَّامُ الدَّاخلةُ عليها لامُ التَّوطئةِ دالَّةٌ على قَسَمٍ محذوفٍ (٢) ، وقوله (صَبَرَ وغَفَرَ) فى موضعِ خَبَرِ المبتدأِ الَّذى هو اسمُ الشَّرطِ ، وكِلا هذينِ الفعلينِ فى موضعِ جَزمٍ به ، وفى كُلِّ واحدٍ منهما ضَميرٌ هو الفاعلُ مستترٌ يعودُ على المبتدأِ ، وذلك هو الرَّابطُ ، والجملةُ الَّتى هى قوله سُبحانَهُ : (إنَّ ذلكَ لَمِن عَزمِ الأمورِ) جَوابُ القَسَمِ الذى دلَّتْ عليه اللَّامُ ووطَّأتْ له ، وجَوابُ الشَّرطِ محذوفٌ دلَّ عليه جَوابُ القَسَمِ تقديرُهُ : مَنْ يَصْبِرْ

---

(١) الخدب - بكسر الخاء وفتح الدال المهملة وتشديد الباء - معناه الرجل الطويل . وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ، المشهور بالخدب . ولد فى اشبيلية ، ورحل الى مراكش فدرس فى (فاس) كتاب سيبويه على أبى القاسم بن الرماك ، وأخذ عن ابن الأخضر . وذاع اسمه فأقبل الناس عليه من الجهات النائية . له من المصنفات : طرر على كتاب سيبويه ، وعلى الايضاح ، وتعاليق على أصول ابن السراج ، ومعانى القرآن للفراء . توفى سنة ٥٨٠ هـ . انظر ترجمته فى الذيل والتكملة : ٥/٢، ٦٤٨ ، وبغية الوعاة : ٢٨/١ .
وانظر رأيه فى البسيط : ٤٤٥ ، والكافى : ١٢٨/١ .

(٢) انظر التبيان : ١١٣٥/٢ ، والبحر المحيط : ٥٢٣/٧ .

وَيَغْفِرْ فإِنَّ ذلِكَ لِمَنْ عَزمِ الأمورِ ، وحُذِفَ (فإِنَّ ذلكَ لِمن عَزمِ الأمورِ) لدلالةِ جَوابِ القَسَمِ عليه ، وهو قوله : (إِنَّ ذلكَ لَمِن عزمِ الأمورِ) . وجَوابُ الشَّرطِ لا يلزمُ فيه وجودُ ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشَّرطِ ، ألا ترَى إلى قوله تعالى (وَمَنْ يُكرِههُنَّ فإِنَّ اللَّهَ مِنْ بعدِ إكراهِهِنَّ غفورٌ رحيمٌ)(١) فقوله : (فإِنَّ اللَّهَ مِنْ بعدِ إكراهِهِنَّ غفورٌ رحيمٌ) جملةٌ وقعتْ جَوابًا لِمَنْ الشَّرطية ، وليس فيها ضميرٌ يعودُ عليها . وكذلك أيضًا قولُ الشّاعرِ :-

وَما أنسَ مِلْ أشياءِ لا أنسَ قولَها … وأدمُعُها يُذرِينَ حَشْوَ المكاحِلِ(٢)

فـ(ما) اسمُ شرطٍ مفعولٌ بأَنْسَ ، وقوله : (لا أنسَ) جَوابُ الشَّرطِ وهو المجزومُ الثّاني لـ(ما) ، وليس في هذه الجملةِ الواقعةِ جَوابًا ضميرٌ يعودُ على (ما) وأرادَ (مِنَ الأشياءِ) لكنَّه حَذَفَ النّونَ لالتقاءِ السّاكنين لأنَّها ساكنةٌ ولامُ التّعريفِ بعدها ساكنةٌ ، والأكثرُ أنْ تحرَّكَ هذه النّونُ مع اللّامِ بالفتحِ وألّا تُحْذَفَ كما في قوله تعالى : (مِنَ الأرضِ)(٣) و(مِنَ الماءِ)(٤) ولا يجوزُ حذفُها إلّا في الضّرورةِ .

واعلم أنَّه قد تخلُو الجملةُ الواقعةُ خبرًا للمبتدأ عن ضميرٍ وعمّا يقومُ مقامَه ، لكن يقترن بها جملةٌ أُخرى معطوفةٌ عليها بالفاءِ خاصّةً ، مشتملةٌ على ضميرٍ يعودُ على المبتدأِ أو ما يقومُ مَقامَ الضّميرِ ، وذلك نحو قولِ الشّاعرِ :-

---

(١) من الآية : (٣٣) من سورة النور .

(٢) من الطويل لابن مَيّادة (الرماح بن أبرد) شاعر مجيد من شعراء الدولتين .

حشو المكاحل : أراد أنها كحلاء ، فكأن الدمع حين ذرف صحبه الكحل .

انظر البيت في الحماسة لأبي تمام : ٢/ ١٠٦ ، والأمالي : ١/ ١٦١ ، والمسلسل في غريب اللغة : ٢٦٩ ، وسمط اللآلي : ١/ ٤٢٣ ، والمصون في الأدب : ٧٠ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة الأحقاف .

(٤) من الآية : (٣٠) من سورة الأنبياء .

(٧٩/ب)

وإنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارةً ... فيَبْدُو وتاراتٍ / يَجُمُّ فيَغْرَقُ (١)

فـ(إنسان) مبتدأٌ و(عَيْنِي) خُفِضَ بالإضافةِ ، و(يَحسِرُ الماءُ) جملةٌ من فِعلٍ وفاعلٍ في موضعِ خبرِ المبتدأِ ، وليس فيها ضميرٌ يعودُ عليه ولا ما يقومُ مَقامَه ، لكن جازَ ذلك لأنّهُ عَطَفَ عليه بالفاءِ قوله : (يَبدُو) وفيه ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ يعودُ إلى المبتدأ الذي هو (إنسان) وكذلك أيضاً قولُ الآخر :-

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنُ فانفَرَقا ... وعُلِّقَ القلبُ من أسماءَ ما عَلِقا (٢)

فـ(الخليطُ) اسمُ لـ(إنَّ) وهو مبتدأ في الأصلِ ، و(أَجَدَّ البَيْنُ) جملةٌ من فِعلٍ وفاعلٍ في موضعِ خَبَرِ (إنَّ) وهي خَبَرُ المبتدأِ في الأصلِ وليس فيها رابطٌ ، وجازَ ذلك لأنَّهُ عَطَفَ عليها بالفاءِ قوله : (انفرَقَ) ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المبتدأِ الذي هو (الخليطُ) ويروى أيضًا هذا البيتُ (أَجَدَّ البَينَ) بالنَّصبِ ، ولا إشكالَ في هذه الروايةِ ، لأنَّ فاعلَ (أَجَدَّ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ إلى الخليطِ الذي هو المبتدأ . وتقولُ على هذا : زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيَغْضَبُ (٣) ، فزيدٌ مبتدأٌ ،

---

(١) من الطويل لذي الرمة . يحسر : يكشف ، يجمّ : يكثر ويتراكم ، ويروى برفع الماء ونصبه ، ومن رفع جعل الفعل للماء ، وقد انكر صاحب المخصص: ٩٤/١ رواية النصب فقال : (ولم يرو : يحسر الماء - نصبا - ومن رواه كذلك فقد أخطأ ، لأن الانسان ليس يَحْسِر فيحسر الماء وانما هو صورة ، يقول : فاذا حسر الماء كشف عنه فظهر ، واذا جم الماء غرق فلم يظهر ، يعني بالماء الدمع) .
وانظر الشاهد في ديوانه : ٤٦٠/١ ، والمقرب : ١٣ ، والمحتسب: ١٥٠/١ والمغني : ٥٠١/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٧٥/١ ، والهمع : ١٩/٢ ، والاشموني : ١٩٦/١ ، ٩٦/٣ ، والدرر : ٧٤/١ ، ومعجم الشواهد العربية : ٢٤٥/١ .

(٢) من البسيط لزهير بن أبي سلمى ، مطلع قصيدة يمدح بها الهرم بن سنان . أجدّ : جدّ أمره وأجدّ اذا أخذ فيه فهو جاد ومجد . وانفرق : انقطع . الديوان : ٣٣ ، والبسيط : ٤٣٤ .

(٣) انظر البسيط ص : ٤٣٤ .

و(يَطِيرُ الذُّبابُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ الخبرِ والضَّميرُ العائدُ على زيدٍ فاعلُ (يَغْضَبُ) المعطوفُ بالفاءِ ، ولا يجوزُ ذلك في غيرِ الفاءِ من حروفِ العطفِ ، لو قلتَ : هندٌ قامَ زيدٌ وأكرمَها ، على أنْ يكونَ الرّابطُ الضّميرَ في (أكرمَها) وهو الهاءُ لم يجزْ ، لأنَّ العطفَ بالواو[1] ، وذلك إنَّما يختصُّ بالفاءِ وقد تقدَّم التَّنبيهُ على هذه المسألةِ في بابِ العطفِ.[2]

وأعلمْ أنَّ الضَّميرَ العائدَ على المبتدأ من الجملةِ الواقعةِ خبرًا له يجوزُ حذفُهُ بشرطين :

أحدُهُما : أنْ يكونَ مخفوضًا بحرفِ خفضٍ أو بإضافةِ اسمٍ يصحُّ قطعُهُ عن الإضافةِ إليه ، كـ(قبلُ) و(بعدُ) و(كُلٌّ) .

الثّاني : ألاّ يؤدّي حذفُهُ إلى تهيئةِ العاملِ للعملِ وقطعِهِ عنه[3] ، أو إلى ما يشبهُ ذلك ، وهذا إذا فُهِمَ الضَّميرُ من جهةِ المعنى . مثالُ ذلك قولُهُ تعالى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى)[4] فـ(مَنْ) مبتدأٌ موصولٌ بمعنى (الّذي) وقوله : (خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ) صِلةٌ له ، وقولَه : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى) عطفٌ على الصِّلةِ والفاءُ الدّاخلةُ على (إنَّ) جوابُ (أمّا) لأنَّ فيها معنى الشَّرطِ ، والجملةُ الّتي هي قولُهُ تعالى : (إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) في موضعِ خبرِ المبتدأِ الّذي هو (مَنْ) والضَّميرُ العائدُ عليه محذوفٌ لِفَهْمِ المعنى ، تقديرُهُ : فإنَّ الجنَّةَ هي المأوى له[5] ، وجازَ حذفُ الضَّميرِ لأنَّهُ مخفوضٌ بحرفِ خفضٍ وهو اللاّمُ ، وحذفُهُ لا يؤدّي إلى التَّهيئةِ والقطعِ .

---

(١) قال السيوطي في الهمع : ٢/٢٠ : (وأجازه هشام وحده) .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥١ ، والهمع : ٢/١٥ .

(٤) الآيتان : (٤٠ - ٤١) من سورة النازعات.

(٥) مشكل اعراب القرآن : ٢/٤٥٦ .

وكذلك أيضًا الآيةُ الأخرى قبلَ هذه ، وهي قولُه عزَّ وجلَّ : (فَأَمَّا مَنْ طَغَى ، وآثَرَ الحَياةَ الدُّنْيَا ، فإنَّ الجَحِيمَ هِيَ المَأْوَى)(١) ، والكلامُ في هاتين الآيتين واحدٌ ، وتقولُ على هذا : زَيْدٌ أمَّا المالُ فكثيرٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، والجملةُ من المبتدأ والخبر بعده في موضع خبره ، والضَّميرُ / العائدُ عليه محذوفٌ تقديرُه : أمَّا المالَ له فكثيرٌ. (٨٠/أ)

وذهبَ الكوفيُّونَ في هذا ونحوِه إلى أنَّ الألفَ واللَّامَ معاقبةٌ للضَّميرِ(٢) ، فأغنتْ عنه وصارت هي الرَّابطَ ، والأصلُ عندهم : فإنَّ الجنَّةَ هي مأواهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّميرُ وعُوِّضَتْ منه الألفُ واللَّامُ ، فقامت مَقامَه في الرَّبطِ ، وكذلك الأصلُ عندهم في الآيةِ الأخرى ، والمثالِ المذكورِ وما كان نحوَ ذلك.

والبَصريُّونَ يمنعونَ أنْ تقومَ الألفُ واللَّامُ مقامَ الضَّميرِ في الرَّبطِ.

ومِنْ حذفِ الضَّميرِ أيضًا لاجتماعِ الشَّرطين قولُ العَرَبِ : السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرهَمٍ(٣) ، فالسَّمنَ مبتدأٌ ، و(مَنَوانِ بدرهَمٍ) جملةٌ من مبتدإٍ وخبرٍ في موضعِ خبرِ الأوَّلِ ، والضَّميرُ محذوفٌ لِفَهْمِ المعنى ، تقديرُه : مَنَوانِ منه بدِرهَمٍ ، وكذلك : البُرُّ قفيزانِ بِدِرهَمٍ ، أيْ : قفيزانِ منه بدِرهَمٍ.

ويجوزُ أيضًا في هذا ونحوِه وجهٌ آخَرُ ، وهو أنْ يكونَ (السَّمْنُ) مبتدأً و(مَنَوانِ) خبرُه ، وبدرهمٍ في موضعِ الصِّفةِ لمنوينِ ، فيكونُ الخَبرُ على هذا مفردًا لا جملةً ، فلا يفتقرُ إلى وجودِ ضميرٍ يعودُ على المبتدإِ ، إنَّما يشترطُ ذلك في الخبرِ إذا كانَ جملةً ولا بُدَّ أنْ يكونَ هذا الوجهُ الثَّاني على حذفِ مضافٍ ، إمَّا من المبتدأ وإمَّا من الخبرِ ، فتقديرُه إذا كان محذوفًا من المبتدأ : مَنَوا السَّمنِ مَنَوانِ بدرهمٍ ، وقَفيزا البُرِّ قَفيزانِ بدرهمٍ.

---

(١) الآيات : (٣٧ - ٣٨ - ٣٩) من سورة النازعات.

(٢) ونسبه ابن هشام في المغني : ٢/ ٥٠١ الى طائفة من البصريين أيضا . وانظر الاشموني : ١/ ١٩٦.

(٣) انظر الايضاح : ١/ ٤٤ ، وشرح المفصل : ١/ ٩١ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢٠٣ والبسيط : ٤٤٣ ، وفيه توجيه هذا القول بما يوضح اقتفاء ابن لب لأثر ابن أبي الربيع في ذلك.

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو

تقييد ابن لب

على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي

للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن لب رحمه الله ورضي عنه
(ت ٧٨٢هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد الطالب
محمد الزين زروق

إشراف
الأستاذ الدكتور/ يوسف عبد الرحمن الضبع
الأستاذ بالكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ
١٩٨٥ - ١٩٨٦م

المجلد الثاني

وتقديرُه إذا كانَ مِنَ الثَّانى : السَّمنُ ذُو منوين بدرهمٍ ، والبُرُّ ذُو قفيزين بدرهم أىْ : صَاحِبُ هذا التَّسعير . ونظيرُ هذا النَّوعِ مِنَ الحَذفِ قولُهُ تَعَالى : (ولكنَّ البِرَّ مَنْ آمنَ) (١) أىْ : ولكنَّ ذَو (٢) البِرِّ مَنْ آمنَ ، والمعنى : صَاحِبُ البِرِّ مَنْ آمنَ ، أو يكونَ التقديرُ : ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمنَ . وقد أخذ أبو عليٍّ الفارسىّ قولَه تعالى : (ومَثَلُ الَّذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذى يَنعِقُ) (٣) على أنَّه من هذا القبيل ، أعنى على حذفِ مضافٍ إمَّا من الأولِ وإمَّا مِنَ الثَّانى ، تقديرُه إذا كانَ الحذفُ من الأوَّلِ الذى هو (الَّذينَ) وَمَثَلُ دَاعِى الَّذينَ كَفَروا كَمَثَلِ الَّذى يَنْعِقُ ، فَحذفَ (دَاعى) وهو المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه وهو (الَّذين) مَقَامَهُ ، وتقديرُه إذا كانَ الحذفُ مِنَ الثَّانى وهو (الَّذى) : وَمَثَلُ الَّذينَ كَفَروا كَمَثَلِ منعوقِ الَّذى يَنْعِقُ ، ثُمَّ حَذفَ المضافَ وهو (منعوقٌ) وأقيمَ المضافُ إليه وهو (الذى) مُقَامَه . ولسيبويه فى هذه الآيةِ مأخذٌ آخرُ (٤) سوى هذا ، وهو أنْ يكونَ الأصلُ : مَثَلُكَ يامحمدُ وَمَثَلُ الذين كَفَروا كَمَثَلِ الَّذى يَنْعِقُ بما لا يَسمعُ إلا دُعاءً ونداءً وما يَنْعِقُ به ، أىْ : كَمَثَلِ النَّاعِقِ والمنعوقِ به (٥) ، فالمعنى على هذا : تشبيهُ النبىِّ صلَّى اللّه عليه وسلَّم فى دعائه الكفَّارَ إلى الإيمان بالنَّاعِقِ بالغنمِ ، وهو الصَّائحُ بها ، وتشبيه الكُفَّارِ فى كونِهم لا ينفعُ فيهم الدُّعاءُ بالغنمِ المنعوقِ بها لأنَّها / لا تَفقَه ما يقولُ النَّاعقُ إنَّما تسمعُ صوتًا لا غيرُ ، (٨٠/ب) فَحذفَ من الأولِ مَثَلُكَ يامحمدُ لوجودِ نظيره فى الثَّانى وهو الذى شُبِّه به ، وذلك قوله : (كَمَثَلِ الَّذى يَنْعِقُ بما لا يَسمعُ إلاَّ دعاءً ونداءً) وحَذفَ مِنَ الثَّانى وما يَنْعِقُ به ، لوجودِ نظيرِه فى الأوَّلِ وهو الذى شُبِّهَ بهذا المنعوقِ به ، وذلك قولُهُ :

---

(١) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى اللسان (برر) :(ولكن ذا البر من آمن) . وأيضا فى تفسير القرطبى : ٢/٢٣٩ ، والبحر المحيط : ٢/٣ .

(٣) من الآية : (١٧١) من سورة البقرة . وانظر البسيط : ٤٣٢ .

(٤) انظر الكتاب : ١/٢١٢ .

(٥) انظر تفسير القرطبى : ٢/٢١٤ .

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وهذا النَّوعُ من الحَذْفِ على مأخذِ سيبويه يُسَمَّى الحَذْفَ للنَّظير حَذَفَ فيه من الأَوَّلِ ما أثبتَ نظيرهُ في الثَّاني ، ومِنَ الثَّاني ما أثبتَ نظيرهُ في الأوَّل وحَكَى سيبويه أنَّ بعضَ العَرَبِ يقولُ : كَانَ السَّمْنُ مَنَوَينِ بِدِرْهَمٍ (١) ، وكَانَ البُرُّ قَفِيزَينِ بدرهمٍ ، وهذا إنَّما هو على الوجهِ الثَّاني من الوجهينِ المتقدِّمين في قولِكَ : السَّمْنُ مَنَوانِ بدِرْهَمٍ ، والبُرُّ قَفِيزانِ بِدِرْهمٍ ، وهو أنْ يكونَ السَّمْنُ أو البُرُّ مبتدأً والاسمَ المفردُ بعده خبرُهُ ، والمجرورُ في موضعِ الصِّفةِ للخبرِ ، فلمَّا دخلَتْ (كَانَ) رفعتِ المبتدأَ اسمًا لها ونصبَتِ الخَبرَ خبرًا لها .

وأمَّا على الوجهِ الأَولِ وهو أنْ يكونَ ما بعد المبتدأ الَّذي هو السَّمْنُ أو البُرُّ جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ الخبرِ ، فإذا أدخلْتَ (كَانَ) على هذا الوجهِ قُلْتَ : كَانَ السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ ، وتصيرُ الجُملةُ الَّتي هي (مَنَوانِ بدرهمٍ) في موضعِ نصبٍ خبرًا لِكَانَ . وكذلكَ تقولُ في المثالِ الآخرِ : كَانَ البُرُّ قَفِيزَانِ بدرهمٍ ، والوجهُ الأَوَّلُ في هذا ونحوِهِ ذكرَهُ أبو عليٍّ الفارسيّ في الإيضاحِ (٢) .

ومَن حذفِ الضَّميرِ أيضًا لاجتماعِ الشَّرطينِ المتقدِّمين قولُهُ تَعَالى : (ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عزمِ الأُمورِ) (٣) وهذا على مأخذِ الفارسيّ فيها على ما تقدَّمَ (٤) ، وقد ذكرنا ما في ذلكَ من الخلافِ وما يتصوَّرُ فيها . وتقولُ أيضًا على حذفِ الضَّميرِ : زَيدٌ جئتُ من قبلُ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و (جئتُ من قبلُ) جملةٌ في موضعِ الخبرِ ، والضَّميرُ العائدُ عليه محذوفٌ تقديرُهُ : زيدٌ جئتُ من قبلِهِ ، ثُمَّ حذفتَ الضَّميرَ المضافَ إليه ، لأنَّ (قَبْلاً) من الأسماءِ الَّتي يجوزُ قطعُهَا عن الإضافةِ ، وكذلكَ (بَعْدُ) تقولُ : زيدٌ قمتُ بعدُ ، تريدُ : قمتُ بعدَهُ ، ثُمَّ حذفتَ الضَّميرَ ، وتقولُ أيضًا : القَومُ

---

(١) الكتاب : ١ / ٣٩٣ ، وفيه : (وأمَّا قولُ النَّاسِ : كَانَ البُرُّ قَفِيزَينِ ، وكَانَ السَّمْنُ مَنَوينِ ، فإنَّما استغنوا ها هنا عن ذكرِ الدِّرهمِ لما في صدورهم من علمه . . .)

(٢) الإيضاح : ١ / ٤٤ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) انظر ما سبق في ص : ٣٢٩

جاءني كلٌّ ، أي : كلُّهم ، وحذفت الضَّمير ، لأنَّ (كلًّا) أيضًا مِمَّا يصحُّ قطعُه عن الإضافةِ .

ولا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ في مثلِ قولِك : زيدٌ قامَ أبوه ، لِفقدِ الشَّرطِ الأوَّلِ ، لأنَّه ليس مخفوضًا بحرفِ خفضٍ ولا باسمٍ يصحُّ قطعُه عن الإضافةِ .

ومثالُ ما يؤدِّي حذفُ الضَّميرِ فيه إلى التَّهيئةِ والقطعِ قولُك : زيدٌ مررتُ بِه ، لا يجوزُ حذفُ الضَّميرِ هنا ، لأنَّك لو حذفتَه فقلتَ : زيدٌ مررتُ ، لكنتَ قد هيَّأتَ (مررتَ) لأنْ يتعدَّى إلى زيدٍ بالباءِ (١) وقطعتَه عن ذلك بأنْ رفعتَه بالابتداءِ ، ألا ترى أنَّك تقولُ : بزيدٍ مررتُ ، فتعدَّى (مررتُ) إلى زيدٍ المتقدِّمِ بالباءِ ، فمتى أمكنَ / تعدِّيه إليه لم يجزْ قطعُه عنه إلى الرَّفعِ بالابتداءِ ، ولهذه العلَّةِ امتنعَ حذفُ (٨١/أ) ضميرِ النَّصبِ في مثلِ قولِك : زيدٌ ضربتُه ، لا تقولُ : زيدٌ ضربتُ ، لأنَّ (ضربتُ) إذ ذاك مهيأٌ لأنْ ينصبَ زيدًا ، فلا يُقطعُ عنه ويُرفعُ بالابتداءِ إلاَّ حيثُ سُمِعَ أو في ضرورةٍ . فمِنَ المسموعِ قولُه تعالى : (وكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الحُسْنَى) (٢) على قراءةِ ابنِ عامرٍ برفعِ (كلٍّ) على الابتداءِ ، والجملةُ بعده في موضعِ الخبرِ ، والضَّميرُ محذوفٌ تقديرُه : وكُلٌّ وعدَه اللَّهُ الحُسْنَى فحذفتَ الهاءَ من (وعدَه) وهي ضميرُ نصبٍ ، ولا يُقاسُ (٣) عليه غيرُه لما فيه من التَّهيئةِ والقطعِ ، ألاَ ترى أنَّ (وعدَ) بعد حذفِ الضَّميرِ مهيأٌ لأنْ ينصبَ (كلًّا) بدليلِ أنَّه قد نصبَه على قراءةِ الجماعةِ (٤) حيثُ قرأوا : وكُلًّا وعدَ اللَّهُ الحُسْنَى . ومِنَ الضَّرورةِ قولُ الشَّاعرِ :

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة الحديد . وانظر البحر المحيط : ٨/٢١٩ ، وتفسير القرطبي : ١٧/٢٤١ ، وحجة القراءات : ٦٩٨ ، والمغني : ٢/٤٩٨ .

(٣) نقل ابن مالك الاجماع على جواز هذا الحذف . انظر المساعد : ١/٢٣٤ ، والخزانة : ١/٣٥٩ .

(٤) حجة القراءات : ٦٩٨ .

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا … بِالحَقِّ لا يُحْمَدُ بِالبَاطِلِ (١)

فـ(خَالِدٌ) مبتدأٌ ، والجُمْلَةُ بعده في موضعِ خبرِهِ والضَّميرُ محذوفٌ تقديرُهُ : وخَالِدٌ يحمَدُهُ ساداتُنا،لكنّه حذَفَهُ ضَرورةً . وَمِنَ الضَّرورةِ أيضاً قولُ الشَّاعِرِ :-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي … عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٢)

فـ(كُلُّهُ) مبتدأٌ ، و(لَمْ أَصْنَعِ) في موضعِ خبرِهِ والضَّميرُ محذوفٌ تقديرُهُ : كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ ، وحذَفَ الضَّميرَ ضرورةً ، وكذلكَ أيضاً قولُ الآخرِ :-

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً … فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ (٣)

فـ(كُلُّهُنَّ) مبتدأٌ ، و(قَتَلْتُ) في موضعِ خبرِهِ على حَذْفِ الضَّميرِ ، أيْ : كُلُّهُنَّ قَتَلْتُهُ ، أوْ قَتَلْتُهُنَّ ، وقَولُ الآخرِ :-

---

(١) من السريع نسبه ابن عصفور في المقرب للأسود بن يعفر ، وليس في ديوانه جمع الدكتور نوري القيسي . ويروى (أصحابه) مكان (ساداتنا) .
انظره في المقرب : ١/٨٤ ، وشرح الكافية الشافيه : ١/٣٤٨ ، والبحر المحيط : ٨/٢١٩ ، والخزانة : ١/١٧٤ - ٣٦٠ .

(٢) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي ، وأم الخيار : زوجته . انظر الكتاب : ١/٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ ، والمقتضب : ٤/٢٥٢ ، والتبصرة : ١/٢٠١ والمحتسب : ١/٢١١ ، والخصائص : ١/٢٩٢ ، ٣/٦١ ، وشرح المفصل : ٢/٣٠ ، ٦/٩٠ ، والافصاح للفارقي : ٢٠٥ ، والبسيط : ٤٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥٠ ، والمساعد : ٢/٣٩٤ ، والمغني : ١/٢٠١ ، ٢/٤٩٨ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والهمع : ٢/١٦ ،
ويرى الفراء قياسية هذا الحذف إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به كما في البيت ، ونقل الصّفار أنه مذهب الكسائي أيضا ، انظر الخزانة : ١/٣٥٩ .

(٣) من الوافر ، ولم اهتد لقائله ، انظر الكتاب : ١/٨٦ ، ومعاني القرآن للأخفش : ١/٢٥٢ ، والحجة لابن خالويه : ٣٤٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٦ ، ومعجم الشواهد : ١٠٦ ، والخزانة : ١/١٧٧ .

فأقبلتُ زَحْفًا على الرُّكبتَيْنِ فثوبٌ نَسيتُ وثوبٌ أجُرُّ (١)

(فثوبٌ نسيتُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وحُذفَ الضَّميرُ من الخبرِ، وكذلك أيضًا قوله: ثوبٌ أجُرُّ، أرادَ: أجُرُّهُ، وحُذفَ الضَّميرُ من الخبرِ، ومثلُ هذه الأبياتِ قولُ الآخرِ أيضًا:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرُّ (٢)

والاسمُ المرفوعُ في الأبياتِ الثّلاثةِ الأُوَلِ مبتدأٌ لا غيرُ، وأمَّا البيتانِ الأخيرانِ فأخذَهُما سيبويه في ظاهرِ كلامهِ على أنَّ الاسمَ المرفوعَ فيهما أيضًا مبتدأٌ على ما تقدَّمَ.

والمسوِّغُ للابتداءِ بالنَّكرةِ على هذا ما في البيتين من معنى التّفصيلِ. ويتصوَّرُ في ذلك الاسمِ فيهما أيضًا وجهٌ آخرُ، وهو أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، والأصلُ: فثيابي ثوبٌ نسيتُهُ وثوبٌ أجُرُّهُ، و(نسيتُهُ) و(أجُرُّهُ) على هذا في موضعِ الصّفةِ لثوبٍ وحذفَ منها الضّميرَ العائدَ على الموصوفِ. وكذلك أيضًا الأصلُ في البيتِ الأخيرِ: فأيّامُنا يومٌ علينا ويومٌ لنا، ويومٌ نُساءُ فيه، ويومٌ نُسَرُّ فيه، فأيّامُنا مبتدأٌ، ويومٌ بعده مع ما عُطِفَ عليه خبرُهُ، و(علينا) في موضعِ الصّفةِ ليومٍ، وكذلك قولُهُ: (لنا) في موضعِ الصّفةِ ليومِ الّذي قبله، وكذلك أيضًا نُساءُ فيه، ونُسَرُّ فيه، في موضعِ الصّفةِ ليومٍ / فحذفَ المبتدأَ وأبقى خبرَهُ، وحذفَ أيضًا الضّميرَ من الجملةِ الواقعةِ صفةً في (٨١/ب) قوله: (نُساءُ) وفي قوله (نُسَرُّ) ويحتملُ أنْ يكونَ حذفَهُ مخفوضًا بـ (في) فيكونُ قد

---

(١) من المتقارب لامرئ القيس، ويروى صدره في ديوانه: ١٥٩:
فلمّا دنوت تسدَّيتها ....
انظر: الكتاب: ١/٨٦ وفيه (لبست) مكان (نسيت) وأمالي ابن الشجري: ١/٩٣، ٣٢٦، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٤٦، والمغني: ٢/٤٧٢، وشرح ابن عقيل: ١/٢١٩، والخزانة: ١/١٨٠.

(٢) من المتقارب للنمر بن تولب العكلي. انظر شعره: ٥٧، والكتاب: ١/٨٦، والبسيط: ٤١٥، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٤٦، والمساعد: ١/٢٣٣، والهمع: ٢/٣٠، ٤/٨٦، والدرر: ١/٧٦.

حذف الخافض والمخفوض معًا ، ويحتمل أنْ يكون إنّما حذفه بعد أنْ صيّره مفعولًا به مجازًا ، فيكون على هذا إنّما حذفه وهو ضمير نصبٍ متّصلٍ بالفعل تقديره : نسـاؤه ونسره ، ثمّ حذف الهاء ، وقد تقدّم (١) في الباب قبل هذا أنّ ضمير اسم الزّمان إن أُخذ على أنّه ظرفٌ لزمتْ معه (في) ، وإن أُخذ على أنّه مفعولٌ به مجازًا واتّساعًا لزم ألّا يؤتى معه بـ (في) . والوجه الثّاني هو الأولى أنْ يُدّعى في الضّمير المحذوف ليكون حُذِفَ وهو ضميرُ نصبٍ متّصل بالفعل كالضّمير العائد على الموصول .

واعلم أنّ مذهب سيبويه (٢) في هذه الأبيات الخمسة وما كان نحوها ، أنّهـا في الشّذوذ بمنزلتها في غير الشّعر وليستْ بضرورةٍ ، لأنّه لو نُصب فيها الاسم الأوّل بالفعل المتأخّر لم يختلّ المعنى (٣) ولم ينكسر الشّعر ، ألا ترى أنّه لو قال : كلّه لم أصنع ، بنصب (كلّ) لكان في وزن الشّعر مثل الرّفع ، وكذلك في الأبيات الأُخر لو نصب الشّاعر الاسم بالفعل المتأخّر لكان مساويًا للرّفع في الوزن .

وهذا الّذي ذهب إليه سيبويه فيه إشكالٌ في البيت الثّاني والثّالث من جهـة أنّ الاسم المرفوع فيهما هو (كُلّ) مضافةً إلى الضّمير ، وقد حكى سيبويه (٤) عـن الخليل أنّ العرب وضعتْ كلًّا المضافة إلى الضّمير (على أنْ تكون للعُموم ولا تستعمل إلّا توكيدًا تابعةً لما قبلها في الإعراب أو مرفوعةً بالابتداء) (٥) ، فلا يجوز على هـذا أنْ تستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا غير ذلك سوى التّوكيد والابتداء ، مثال استعمالها مبتدأ قوله تعالى : (قل إنّ الأمر كلُّه لله) (٦) على قراءة أبي عمرو (٧) (كلُّه) بالرّفـع ،

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٨٥ - ٨٦ .

(٣) انظر دلائل الاعجاز : ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤) الكتاب : ٢/ ١١٦ - ١١٧ .

(٥) مابين القوسين مثبت في الحاشية .

(٦) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٧) ويعقوب . انظر حجة القراءات : ١٧٧ ، والاتحاف : ١٨٠ ، والنشـر : ٢/ ٢٤٢ .

فَكُلُّه مبتدأٌ و (للَّهِ) فى موضعِ خبرِه والجملةُ مِن المبتدأِ والخبرِ فى موضعِ خبرِ (إنَّ) .

ومثالُ استعمالِها توكيداً قولُه سبحانَه : (قُلْ إنَّ الأمرَ كُلَّه للَّهِ)(١) على قراءةِ الجماعةِ بنصبِ (كُلِّ) فَكُلَّه توكيداً للأمرِ ، و(للَّهِ) فى موضعِ خبرِ (إنَّ) فإذا ثبتَ هذا فينبغى أنْ يكونَ البيتُ الثانى والثالثِ من الضرائرِ ، لأنَّ الشاعرَ لم يكنْ ليقدرَ على نصبِ (كُلُّه) فى البيتِ الثانى ، ولا (كُلُّهنَّ) فى البيتِ الثالثِ ، لأنَّه لو نصبَ فيهما (كُلاًّ) المضافةَ إلى الضميرِ على أنَّها مفعولٌ بالفعلِ المتأخِّرِ لكانَ قدْ استعملَها فى غيرِ الابتداءِ والتوكيدِ ، وذلكَ ممنوعٌ على حكايةِ الخليلِ ، فالشاعرُ اذاً مضطَرٌّ إلى حذفِ الضميرِ ، ولا سبيلَ له إلى نصبِ الاسمِ فيهما ، إذْ هو ممتنعٌ كما ذُكِرَ ، فكيفَ يقولُ سيبويه (٢) إنَّ الشاعرَ فى البيتينِ كانَ متمكناً من النصبِ ؟ فعلى هذا كانَ ينبغى أنْ يكونَ حذفُ الضميرِ فيهما ضرورةً ، من جهةِ أنَّ فى حذفِه شبهُ التهيئةِ والقطعِ مثلَ قولِكَ : زيدٌ هَلْ / ضربْتَ ؟ وأنْ يكونَ الحذفُ فيهما أشبه يسيرًا منه فى (٨٢/أ) الأبياتِ الأُخرِ ، لأنَّ ما يُؤدِّى الحذفُ فيه إلى شبه التهيئةِ والقطعِ دُونَ الأولِ فى القُبْحِ ، وسيأتى بيانُ شبه التهيئةِ والقطعِ .

وقدْ انفصلوا عن هذا الإشكالِ فى كلامِ سيبويه ، بأنَّ فى (كُلِّ) المضافةِ إلى الضميرِ لُغَةً قليلَةً ، وهى أنَّها تستعملُ فى غيرِ التوكيدِ والابتداءِ بخلافِ ما حكاه الخليلُ ، لكن ما ذكرَه الخليلُ هو الأكثرُ فيها فتكلَّم عن سيبويه هنا على مقتضى تلكَ اللغةِ من جوازِ النصبِ فيها بالفعلِ المتأخِّرِ .

ومثالُ ما يمتنعُ فيه حذفُ الضميرِ لأنَّه يؤدِّى إلى شبه التهيئةِ والقطعِ ، قولُكَ : زيدٌ هَلْ ضربته ؟ وزيدٌ أضربته ، وزيدٌ إنْ تضربْهُ أُهِنْكَ . فزيدٌ مبتدأٌ والجملةُ بعدَهُ فى موضعِ خبرِه ، والعائدُ عليه الهاءُ فى (ضربتَهُ) وفى (تضربْهُ) ويقبحُ حذفُها هُنا ، وإنْ كانَ الفعلُ لا يصحُّ له العملُ فى الاسمِ الأولِ بعدَ حذفِ الضميرِ لأجلِ أداةِ

---

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران ، وانظر تفسير القرطبى : ٢٤٢/٤ ، ومشكل اعراب القرآن : ١٦٤/١ .

(٢) الكتاب : ٨٥/١ .

الاستفهامِ أو أداةِ الشّرطِ ، لأنّهما من الأدواتِ الّتي لا يعملُ ما بعدها فيما قبلَهـا وإنّما قَبُحَ ذلك وليس فيها التّهيئةُ والقطعُ ، لأنّ ذلك الحذفَ يؤدّي إلى الشّبه بما فيه التّهيئةُ والقطعُ ، ألا ترى أنّ ذلك الفعلَ المتأخّرَ واقعٌ بعد الاسمِ المبتدأ في موضعِ خبرِه عاملٌ في ضميرِه ، فصارَ شبيهًا بقولك : زيدٌ ضربتَه ، ولكنّه ليس بمنزلتِه في قُبْحِ الحذفِ . ومن هذا القبيل : كلّه لم أصنعِ ، وكُلُّهُنّ قتلتُ في البيتينِ المتقدّميـن على مقتضى اللّغةِ الفصيحةِ الّتي حكاها الخليلُ ، لأنّ الفعلَ المتأخّرَ فيهما على مـا تقدّمَ لا يصحّ له العملُ بعد حذفِ الضّميرِ في الأوّلِ ، فصارَ في ذلك بمنزلةِ : زيدٌ هَلْ ضربتَهُ ؟

وأعلمْ أنّ العاملَ في ضميرِ الاسمِ المبتدأِ إذا تقدّمَ على المبتدأِ ، فإنّه لا يجـوزُ حذفُ الضّميرِ منه مطلقًا بوجهٍ لا في الشّعرِ ولا في غيرِه ، فإذا قلتَ : زيدٌ ضربتـهُ ، على الابتداءِ والخبرِ ، ثُمّ قدّمتَ الجملةَ الواقعةَ خبرًا وهي (ضربتَه) على الاسـم المبتدأِ فقلتَ : ضربتَهُ زيدٌ ، فلا يجوزُ حذفُ الضّميرِ هنا بوجهٍ ، فلا تقولُ : ضربتَ زيدٌ ، تريدُ : ضربتَه زيدٌ ، وكذلك أيضًا إذا قلتَ : زيدٌ هَلْ ضربتَهُ ؟ ثُمّ قدّمـتَ الخبَرَ فقلتَ : هَلْ ضربتَهُ زيدٌ ؟ لا يجوزُ أيضًا أنْ تحذفَ الضّميرَ فتقولَ : هَلْ ضربـتَ زيدٌ ؟ لا يجوزُ أيضًا أنْ تحذفَ الضّميرَ فتقولَ : هَل ضربتَ زيدُ ، فإن قلتَ : ولِـمَ جازَ مع تأخّرِ الخبرِ في الشّعرِ وحيثُ سُمِعَ من الكلامِ حذفُ الضّميرِ في مثلِ الآيـةِ المتقدّمةِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ ، والأبياتِ المذكورةِ ، ولَمْ يجزْ ذلك مع تقدّمِ الخبرِ علـى وجهٍ من الوجوهِ ، وما الفرقُ بينهما ؟ فالجوابُ : أنّ العاملَ المتقدّمَ قويٌّ ، فقطعُـهُ من العملِ مع قوّةِ تهيئهِ له لا يسوغُ ، فلذلكَ لم يَرِدْ في كلامِهم نحو : ضربتَ زيـدٌ ، على حذفِ الضّميرِ ، وأمّا العاملُ المتأخّرُ فضعيفُ العملِ فهو أيضًا ضعيفُ التّهيّئِ (٨٢/ب) فقطعُه عن العملِ أسهلُ . فلذلكَ جاء في كلامِهم مثلُ : زيدٌ ضربتَ ، ويدلُّكَ علـى أنّ العاملَ المتقدّمَ قويُّ العملِ والمتأخّرَ ضعيفُ جوازُ قولك : لَزيدٌ ضربتَ ، وامتنـاعُ :

ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ ، على ما تقدَّمَ في بابِ أقسامِ الأفعالِ في التَّعدي (١) ؛ لأنَّ العاملَ المتأخِّرَ ضعيفٌ في التَّعدي فَقُوِيَ باللَّامِ وليس المتقدِّمُ كذلك ، بَلْ هو قَوِيُّ التَّعدي فلم يحتج إلى دخولِ اللَّامِ على معمولِه .

المسألةُ الثَّانيةُ : في حَذْفِ خَبَرِ المبتدأِ وإثباتِه .

والخَبَرُ بهذا النَّظرِ على ثَلاثةِ أقسامٍ :

قِسْمٌ لا يجوزُ حَذْفُهُ ، وذلك إذا لم يكن عليه دليلٌ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ صاحِبُك .

وقسمٌ يجوزُ فيه وجهانِ : الحَذْفُ والاثباتُ ، وذلك إذا كان عليه دليلٌ إمَّا مِن اللَّفظِ وإمَّا مِنَ الحَالِ . مثالُ دليلِ اللَّفظِ أن يقولَ قائلٌ : مَن القَائمُ ؟ فتقولَ : زيدٌ ، أو عمروٌ ، فيجوزُ في زيدٍ أنْ يكونَ مبتدأً محذوفَ الخَبرِ تقديرُهُ : زيدٌ القَائمُ أو عمروٌ القَائمُ ، وحذفتَه لتقدُّمِهِ في كَلامِ السَّائِلِ . ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ : هو زيدٌ ، فيكون من حَذْفِ المبتدأِ للدَّليلِ على ما تَقدَّمَ في الفَصْلِ الأوَّلِ (٢) .

ومن حَذْفِ الخَبرِ أيضًا لدلالةِ اللَّفظِ عليه قولُكَ : إنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ ، فعمروٌ مبتدأٌ وخَبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : وعمروٌ قائمٌ ، لكنَّهُ أيضًا حُذِفَ لتقدُّمِ ذكرِه . ومثالُ دليلِ الحَالِ أنْ تَرَى شخصًا مقبلاً تظنُّهُ زيدًا فتقولُ : زيدٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ : زيدٌ الجائي ، أو زيدٌ المُقبلُ ، وحذفتَهُ لدلالةِ الحَالِ عليه ، ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ خَبَرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أيْ : هذا زيدٌ ، فيكونُ إذ ذاك من حَذْفِ المبتدأِ للدلالةِ على ما ذُكرَ في الفَصْلِ الأوَّلِ .

وقسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك في خمسة مواضع :

---

(١) انظر ص : ١٩٣-١٩٤

(٢) انظر ص : ٣٠٦

أحدُهما : خبرُ المبتدأِ الواقعِ بعد (لَوْلَا) نحو : لَوْلَا زيدٌ لأكرمتُكَ ، فـ(لَوْلَا) حَرْفُ امتناعٍ لوجودٍ ، ومعنى هذا أنَّها تدلُّ على امتناعِ الإكرامِ لوجودِ زيدٍ ، وزيدٌ مبتدأٌ ، ولأكرمتُكَ جوابُ لَوْلَا ، لأنَّها لابُدَّ لها من جوابٍ ، وخبرُ المبتدأِ محذوفٌ لا يجوزُ ظهورُهُ(١)، تقديرُهُ : لَوْلَا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ لأكرمتُكَ . واختلفوا هل يجوزُ أن يكونَ خبرُ هذا المبتدأ بعد (لَوْلَا) غيرُ حاضرٍ أو موجودٍ أو نحوهما في المعنى أم لا ؟ على قولين :

أحدُهما : أنَّ ذلك جائزٌ ولا بُدَّ من ظهورِ الخبرِ حينئذٍ ، لأنَّكَ إنْ حذفتَه لم يكن عليه دليلٌ ، فتقول : لَوْلَا زيدٌ قائمٌ لأكرمتُكَ ، ولَوْلَا زيدٌ ضاحكٌ لفعلتُ كَذَا . فـ(قائمٌ) خبرُ المبتدأِ ، وكذلك (ضاحكٌ) ولا يجوزُ حذفُ هذا الخبرِ هنا ، لأنَّكَ إنْ حذفتَهُ لم يكنْ معكَ ما يدلُّ عليه . والضابطُ لما يلزمُ حذفُهُ على هذا القولِ أنْ يكونَ الخبرُ مفهومًا من الجملةِ / قبل ذكرِهِ نحو : لَوْلَا زيدٌ لأكرمتُكَ ، وأنتَ تريدُ (٨٣/أ) لفظَ موجودٍ أو حاضرٍ أو ثابتٍ أو ما كان بهذا المعنى ، فلا يجوزُ في مثلِ هذا أنْ تقولَ : لَوْلَا زيدٌ حاضرٌ لأكرمتُكَ ، لأنَّهُ يُفْهَمُ من الجُملةِ فلا يجوزُ إظهارُهُ(٢)، ومن هذا قولُه تعالى (لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)(٣) فـ(أَنتُمْ) مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ لا يظهرُ تقديرُهُ : لَوْلَا أنتُمْ موجودونَ أو حاضرونَ . وأمَّا إن كان الخَبَرُ على هذا القولِ ممَّا لا يُفْهَمُ مِنَ الجملةِ دونَ أنْ يُذكَرَ فلا بُدَّ من ظهورِهِ نحو : لَوْلَا زيدٌ قائمٌ لأكرمتُكَ ، فلا يجوزُ أنْ تقولَ في هذا : لَوْلَا زيدٌ لأكرمتُكَ ، لأنَّهُ لا يُفْهَمُ أنَّكَ أردتَ القيامَ ، ومن هذا القبيلِ عند أصحابِ هذا القولِ قولُهُ صلَّى اللَّه عليه وسلَّم مُخاطِبًا لِعائشةَ

---

(١) هذا مذهب جمهور البصريين ، ونقل ابن هشام في المغني : ١/٢٧٣ أن الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك قرّروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره اذا كان كونا مقيدا ولم يعلم ، ويجب حذفه اذا كان كونا مطلقا كالوجود والحصول . انظر أمالي ابن الشجري : ٢/٢١١ ، والمساعد : ١/٢٠٨ - ٢٠٩ ، والهمع : ٢/٤٠ ، وتوضيح المقاصد : ١/٢٨٨ .

(٢) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٣) من الآية : (٣١) من سورة سبأ .

رضى اللّه عنها : (لولا قومك حديث عهدهم بكفر لأقمت البيت على قواعد إبراهيم)(١) فـ(قومك) مبتدأ ، و(عهدهم) مبتدأ آخر ، و(بكفر) يتعلّق به ، و(حديث) خبره متقدّم عليه ، والجملة من المبتدأ الثّانى وخبره فى موضع خبر المبتدأ الأوّل الّذى هو (قومك) ولزم ظهوره هنا ، لأنّه لو حذف لم يفهم من الجملة . ويتصوّر أيضًا أنْ يكون (حديث) خبر المبتدأ الأوّل الّذى هو (قومك) و(عهدهم) فاعل بحديث ، وبه يتعلّق المجرور بعده أو بحديث ، والخبر أيضا لازم الظهور هنا ، لأنّه لو حذف لم يفهم ، ومثل الحديث أيضًا قول الشّاعر :

فواللّه لولا فارس الجون منهم … لآبوا خزايا والإياب حبيب(٢)

فـ(فارس) مبتدأ ، و(منهم) فى موضع خبره وظهر أيضًا الخبر هنا ، لأنّه لو حذف لم يفهم .

والقول الثّانى وعليه أكثر النّحويين أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد(لولا) إنّما يكون ما يفهم من الجملة دون أنْ يذكر ، وذلك حاضر أو موجود أو ما كان نحوهما فى

---

(١) أخرجه البخارى (فتح البارى) ١ / ٢٢٤ - بروايات مختلفة فى كتاب العلم حديث رقم (٤٨) وفى الحج حديث رقم (٤٢) . ومسلم (بشرح النووى) ٩ / ٨٦ - فى الحج باب نقض الكعبة وبنائها . والنسائى فى سننه : ٥ / ٢١٤ - ٢١٨ - فى المناسك . ومالك فى الموطأ : ١ / ٣٦٣ - باب الحج - باب ماجاء فى بناء الكعبة . وأحمد فى مسنده : ٦ / ١٠٢ - ١٧٩ - ١٨٠ .
وقال ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٦٧ : (ان الرواية الصحيحة فى الحديث لولا حدثان قومك بالكفر . كذا رواه مالك فى موطأه . وهذه الرواية لم أرها فى الصحاح ، فيبعد الأخذ بها) . وانظر تنوير الحوالك : ١ / ٢٣٢ .

(٢) من الطويل لعلقمة بن عَبَدَة بن النعمان بن قيس من بائيته المشهورة والتى مطلعها :

طحابك قلب فى الحسان طروب … بعيد الشّباب عصر حان مشيب

ديوانه : ٤٣ ، وشرح المفضليات : ٧٨٠ ، وسمط اللآلى : ١ / ٤٣٣ ، والبسيط : ٤٦٦ .

كونه مفهومًا من الجملة ويجب إذ ذاك حذفه (١)، فإذا أردت على هذا القول الاخبار عن ذلك الاسم بما لا يُفهم من الجملة كالقيام والضحك ونحو ذلك، أضفته إلى الاسم الأول وجعلته المبتدأ، وصار الخبر إذ ذاك مفهومًا من الجملة، فتقول: لولا قيام زيدٍ لأكرمتك، ولولا ضحك زيدٍ لفعلت كذا، وتقدير الخبر: لولا قيام زيدٍ حاضرٌ، ولولا ضحك زيدٍ موجودٌ، وحذف لزومًا، لأنه يُفهم من الجملة، ولا يقال عند هؤلاء في مثل هذا: لولا زيدٌ قائمٌ، ولا: لولا زيدٌ ضاحكٌ، وعلى هذا القول الثاني أكثر النحويين، ولهم في البيت المتقدم والحديث المذكور، وما ورد من نحوهما قولان:

أحدهما: إبقاء ذلك على ظاهره من كون ما ظهر بعد الاسم خبرًا عنه، وحمله على الشذوذ والقلة فلا يقاس عليه، وهذا ظاهر مذهب ابن مالك (٢).

والثاني: تأويله وصرف ما ظهر عن أن يكون هو الخبر. أما البيت فيحمل على أن (منهم) ليس خبرًا للمبتدأ الذي هو (فارس) وإنما / خبره محذوف، حاضرٌ (٨٣/ب) أو موجودٌ أو نحوهما، و(منهم) متعلقٌ بما في فارسٍ من معنى التعظيم والإعتناء في الحروب، فكأنه قال: لولا العظيم منهم أي: لولا هذا الذي عظم فيهم وشرف (٣).

وأما الحديث المتقدم فمحمولٌ على أن قوله صلى الله عليه وسلم فيه (حديثُ عهدُهم بكفرٍ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبره مستأنفةٌ لا موضع لها من الإعراب مقدمةٌ من تأخيرٍ، والتقدير: لولا قومك لأقمت البيت على قواعد ابراهيم، ثم قال: عهدُهم بالكفر حديثٌ كأنه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ، وكأنه عليه السلام قدر عائشة رضي الله عنها تقول: ما بال قومي تمتنع من ذلك لأجلهم؟ فقال: حديثٌ عهدُهم بكفرٍ، لكن الجملة قدمت فوضعت بين (لولا) وجوابها، على أن هذه الرواية في هذا الحديث

---

(١) انظر البسيط: ٤٦٥.

(٢) انظر شواهد التوضيح ص: ٦٥.

(٣) ذكر هذا التأويل ابن أبي الربيع في البسيط: ٤٦٦.

لم تثبتْ فيما زعَموا من طريقٍ صحيحٍ ، وإنْ ثبتتْ فوجهُهَا ما تقدَّم واللَّهُ أعلمُ .

وإلى هذه الطريقةِ من التّأويلِ (١) ذَهَبَ من المتأخرينَ ابنُ أبي الربيع (٢) . فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ خبرَ المبتدأِ الواقعِ بعد (لَولا) إن كان مفهومًا من الجملةِ حُذِفَ ، ولم يجزْ إثباته قولاً واحدًا .

ويُختلَفُ هَلْ يجوزُ أنْ يكونَ ما لا يُفْهَمُ من الجملةِ فيظهرُ أَمْ لا ؟ على قولين : أصحُّهما المنعُ على ما تقدَّمَ ، وقد لَحَّنُوا المعرّى في قولِهِ :

يُذِيبُ الرُّعبُ منهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَولَا الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا (٣)

لأنّه أظهرَ الخبرَ الذي هو (يُمسِكُهُ) مع أنّه كانَ يُفْهَمُ من الكَلَامِ قبلَ ذكرِهِ ، على أنّه يمكنُ ألاّ يُجعَلَ (يُمسِكُهُ) الخبرَ ، بل يجعلَ مقدَّمًا من تأخيرٍ على حَسَبما ذُكِرَ في

---

(١) انظر تأويل ابن ابى الربيع فى : البسيط : ٤٦٧ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي الأشبيلي . امام أهل النحو فى زمانه ، ولد سنة ٥٩٩هـ قرأ النحو على الدبّاج والشلوبين ، وأخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون التميمي ، وسمع عن القاسم بن بقي وغيره . صنف شرح الايضاح ، والملخص والقوانين فى النحو ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفي سنة ٦٨٨هـ . انظر ترجمته فى البغية : ٢/ ١٢٥ ، ١٢٦ ، والطالع السعيد : ٤٧٧ - ٤٧٩ .

(٣) من الوافر لأبى العلاء المعرى فى وصف سيف ، وقد اعتذر ابن هشام عن المعرى باحتمال تقدير (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل : (أن يمسكه) ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة .

انظره فى شروح سقط الزند : ١/ ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٢ وشرح الكافية الشافيه : ١/ ٣٥٦ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، وأوضح المسالك : ١/ ٢٢١ ، والمغنى : ١/ ٢٧٣ ، ٢/ ٥٤٢ ، والمساعد : ١/ ٢٠٩ ، والهمع : ٢/ ٤٢ ، والأشموني : ١/ ٢٥١ .

الحديث ، ويكونُ الخبرُ محذوفًا ، أو يكونَ (يُمسِكُهُ) في موضعِ الحالِ من الضّميرِ المستترِ في الخبرِ المحذوفِ[1] ، والتّقديرُ : فَلولا الغمدُ موجودٌ أو حاضرٌ يُمسِكُهُ ، وفي (موجودٍ) ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ ، وكذلك في حاضرٍ ضميرٌ فاعلٌ ، فتكونُ الجملةُ في موضعِ الحالِ من ذلكَ الضّميرِ ، وهذا الوجهُ أيضًا يطّردُ في الحديثِ والبيتِ المتقدّمين . وهذا الذي ذُكِرَ من كونِ الاسمِ المرفوعِ بعد (لَولا) مبتدأً هو مذهبُ البصريين[2] ، وذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّهُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ[3] ، عُوِّضتْ منه (لا) فإذا قلتَ : لَولا زيدٌ لأكرمْتُكَ ، فالأصلُ عندهم : لَو زالَ زيدٌ لأكرمْتُكَ ، فزيدٌ فاعلُ بزالَ ، لكنّهُ حُذِفَ وجُعِلَتْ (لا) في موضعِهِ عِوضًا منه فصارَ : لَولا زيدٌ ، فهذا عندهم مما وُضِعَ فيه الحرفُ موضعَ الفعلِ كما يقولُه البصريُّونَ في قولِ العَربِ : أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ[4] ، الأصلُ : أنْ كُنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ . والتّاءُ في (كنتَ) ضميرٌ متّصلٌ هو اسمُها ، و(منطلقًا) خبرُها ، و(أنْ) مصدريّةٌ على حذفِ لامِ الجرّ ، أي : لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ ، لكنّهم حذفوا (كانَ) وعوّضوا منها الحرفَ الذي هو / (ما) وادغموا نونَ (أنْ) في الميم ، ولمّا حُذِفَتْ (كانَ) انفصلَ (٨٤/أ) الضّميرُ الذي كانَ متّصلًا بها ، فـ(ما) الواقعةُ بعد (أنْ) زائدةٌ عِوضًا من (كانَ) و(أنتَ) اسمُ كانَ المحذوفةِ و(منطلقًا) خبرُها ، وعلى هذا حملوا قولَ الشّاعرِ :-

---

(١) المغني : ١/ ٢٧٣ .

(٢) الانصاف : ١/ ٧٠ .

(٣) البسيط : ٤٦٤ ، والجنى الداني : ٦٠٢ ، والانصاف : ١/ ٧٠ ، وشرح المفصل : ١/ ٩٦ ، ونسبه السيوطي في الهمع : ٢/ ٤٣ ، وأبو حيان في منهج السالك : ١/ ٤٩ الى الكسائي . وذهب الفراء في معاني القرآن : ١/ ٤٠٤ الى أنه مرفوع بـ(لولا) لاستغنائه بها . ونسب ابن يعيش مذهب الفراء الى جمهور الكوفيين .

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٢٩٣ ، ٣/ ١٤٩ ، ٣٣٢ .

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قومِيَ لم تأكلْهُم الضَّبُعُ(١)

فالكلامُ على قولِهِ : أمّا أنتَ ذا نَفرٍ كالكلامِ المتقدِّمِ في : أمَّا أنتَ منطلقًا ، فـ(أنتَ) اسمُ (كانَ) المحذوفةِ ، و(ذا) خبرُها بمعنى صاحبَ نَفرٍ ، أي : أنْ كنتَ ذا نفرٍ.

وقد فرّقَ بعضُ النَّحويين (٢) بينَ هذه المسألةِ وبينَ ما أدَّعاه الكوفيُّونَ في قولِكَ : لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ ، بأنَّ هذه المسألةَ الَّتي هي : أمَّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معَكَ ، نابَ فيها الحرفُ منابَ (كانَ) وهي فعلٌ ناقصٌ شبيهٌ بالحروفِ ، إذ لا تدلُّ على حدثٍ ولا يتعلَّقُ بها ظرفٌ ولا مجرورٌ ، ولا تعملُ إلاَّ في اسمِها وخبرِها على القولِ الصَّحيحِ ، فصارتْ شبيهةً بـ(أنَّ) من حيثُ لا تعملُ إلاَّ في اسمِها وخبرِها ، فلضعفِها أُنيبَ الحرفُ منابَها ، وليس كذلكَ (زالَ) الذي ادَّعى الكوفيُّونَ نيابةَ الحرفِ منابَه في مسألةِ (لولا) إذ هو فعلٌ حقيقةً قويٌّ غيرُ ناقصٍ ، فلا ينبغي أنْ يُنابَ الحرفُ منابَه.

ويُعترَضُ هذا الفرقُ بقولِكَ : يا عبدَ اللهِ ، ألا ترى أنَّ (عبدَ اللهِ) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ نابتْ (يا) منابَه تقديرُه : أُنادي عبدَ اللهِ ، فقد نابَ الحرفُ هنا منابَ فعلٍ قويٍّ غيرِ ناقصٍ . فهذا إذًا نظيرُ ما قالَه الكوفيُّونَ ، وقد فُرِّقَ أيضًا بينهما بأنَّ

---

(١) من البسيط للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبه في ملاحاة وقعت بينهما . والنفر : رهط الرجل ، والضبع : حيوان معروف والمراد به هنا السنة المجدبة .

وهو من شواهد سيبويه : ٢٩٣/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠/٢ ، والايضاح : ١٠٩/١ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارسي : ل/١٣ ، والحلل : ٣٨ ، وشرح المفصل : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ ، والمغني : ٣٥/١ ، ٥٩ ، ٤٣٧/٢ - ٦٩٤ ، والخزانة : ٨٠/٢ .

(٢) وهو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٤٦٥ .

(أُنادى) المقدَّرَ هنا مُخْرَجٌ عن أصلِهِ ووضعِهِ[(١)] لأنَّ وضعَهُ أنْ يكونَ خبرًا ، فَعُدِلَ به عن ذلكَ إلى غيرِ الخبرِ وهو الإنشاءُ (والإنشاءُ هو : ماليس بخبرٍ ولا أصله كالقَسَم والنِّداء ، ألاَ تَرَى أنَّك إذا قلتَ : احلفُ باللّهِ ، أو يَا زيدُ ، فلستَ تُخبرُ أحدًا بشيءٍ ولا تطلبُ من أحدٍ ايقاعَ فعلٍ ولا تركه)[(٢)] - مع أنَّه لم يستعمل قطْ ملفوظًا به على هذا المعنى الذى هو الإنشاءُ ، فَضَعُفَ من هذه الجِهَةِ ، و(زَالَ) على ما ادَّعاه الكوفيُّونَ لَيسَ كذلكَ .

وهذه الطريقةُ من الفرقِ بينَ ما ادَّعاه الكوفيُّونَ وبينَ المسألتين بعدها ارتضاه ابنُ أبى الربيع[(٣)]

الموضعُ الثَّانى من المواضعِ الَّتى يلزمُ فيها حذفُ خبرِ المبتدأ أنْ يكونَ المبتدأُ قَسَمًا نحو قوله تَعَالى : (لَعَمْرُكَ إنَّهم لَفِى سَكْرَتِهم يَعْمَهُونَ)[(٤)] فَعَمْرُكَ مبتدأٌ فيه معنى القَسَمِ ، واللَّامُ الدَّاخلةُ عليه لاَمُ الابتداءِ ، والجملةُ بعده من (إنَّ) مع اسمها وخبرها جوابُ القَسَم ، وخبرُ المبتدأِ محذوفٌ لا يظهرُ أبدًا تقديرُهُ : لَعَمْرُكَ قَسَمى أو يَمينى ، أو ما أُقسمُ به .

والعَمْرُ : هو البقاءُ والحياةُ ، أَقْسَمَ اللّهُ تَعَالى هنا بحياةِ النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، تشريفًا له وتعظيمًا ، وكذلكَ أيضًا قولَه تَعَالى : (قَالَ فالحَقُّ والحَقَّ أَقُولُ لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ)[(٥)] على قراءةِ عاصمٍ وحمزةَ[(٦)] ، برفعِ الحَقِّ الأَوَّلِ على الابتداءِ ، وفيه معنى القَسَمِ ، وقولُهُ (لأَملأَنَّ) جوابُ القَسَمِ / والحَقَّ الثَّانى مفعولٌ بأقولُ متقدِّمٌ (٨٤/ب)

---

(١) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٢) مابين القوسين مثبت من الحاشية .

(٣) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٤) الآية : (٧٢) من سورة الحجر . وانظر البسيط : ٤٦٨ .

(٥) الآيتان : (٨٤ - ٨٥) من سورة (ص) .

(٦) ووافقهم خلف ، انظر حجة القراءات : ٦١٨ ، والنشر : ٢/ ٣٦٢ ، والسبعة ٥٥٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ٢٣٤ .

عليه ، والجملةُ الّتى هى قوله عزّ وجلّ : (والحَقَّ أقولُ) جملةٌ اعتراضيّة لا موضعَ لهــــا من الإعرابِ ، وقعتْ بينَ متلازمين وهما القَسَمُ وجوابُهُ ، وخبرُ المبتدأِ الذى هـــو الحقّ الأوّلُ محذوفٌ لا يظهرُ تقديرُهُ : فالحَقُّ قسَمى أو يمينى على ما تقدّم ، ومـــن نَصَبَ الحَقَّ الأوّلَ فعلى إسقاطِ حرفِ الجرّ ، والأصلُ : فَبالحَقِّ لأملأنّ ، وبالحـــقّ متعلّقٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : فاقْسِمُ بالحَقِّ أو أحلفُ بالحَقِّ لأملأنّ ، ثمّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ فانتصبَ الاسمُ على إسقاطِهِ بالفعلِ المحذوفِ ، فالحَقُّ على هذا مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ (١) ، وفى الكَلامِ معنى القَسَمِ ، وكذلكَ أيضاً قولُ الشّاعِرِ :ـ

فقلتُ يمينَ اللّهِ أبرحُ قاعِداً ولو قطعُوا رأسى لَدَيْكِ وأوصالِى (٢)

يروى (يمينُ اللّهِ) بالرّفعِ والنّصبِ (٣) على ما تقدّم فى هذه الآيةِ ، فيمينُ مبتـــدأٌ محذوفُ الخبرِ لا يظهرُ ، أىْ : يمينُ اللّهِ قَسَمى أو يَمينى ، ويمينَ بالنّصبِ مفعــــولٌ بإضمارِ فعلٍ على اسقاطِ حرفِ الجرّ ، و(أبرحُ قاعداً) جملةٌ من (برحَ) واسمهـــا المستترِ فيها وخبرها الذى هو (قاعداً) وقعتْ جواباً للقَسَمِ ، وهى على حـــذفِ (لا) ، أرادَ : لا أبرحُ قاعداً ، وحذفَ (لا) كقوله تعالى : (تاللّهِ تفتؤا)(٤) أرادَ : لا تفتؤا .

---

(١) انظر البسيط : ٨٢٤ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس ، ديوانه : ٣٢ ، وروايته :

فقلت لها تالله أبرح قاعدا ....

ولا شاهد عليها . وانظر الشاهد فى : الكتاب : ٣/ ٥٠٤ ، والمقتضـــب : ٣/ ٣٢٦ ، ومعانى القرآن : ٢/ ٥٤ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والأصول : ١/ ٥٢٩ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ٣٦٩ ، والخصائص : ٣/ ٢٨٤ ، واللمع : ١٨٦ ، وشرح المفصل : ٧/ ١١٠ ، ٨/ ٣٧ ، ٩/ ١٠٤ ، والجمل : ٨٥ ، وشرحـــه لابن عصفور : ١/ ٥٣٢ ، والبسيط : ٨٢٢ ، والهمع : ٤/ ٢٣٣ ، والخزانة : ٤/ ٢٠٩ .

(٣) رواية النصب هى رواية الديوان ، وأوردها أبو على الفارسى فى الشيرازيات : ل ٢٧

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

ومن القَسَم المحذوف خبره أيضًا قولك : أيمُنُ اللهِ لأفعلَنَّ ، فـ (أيمُنُ) مبتدأٌ محذوف الخبر أيضًا ، تقديره : أيمُنُ اللهِ قسمي أو يميني كما تقدّم ، وعلى هذا قول الشاعر :-

فقال فريقُ القومِ لمّا نشدتُهم نَعَم وفريقٌ ليمنُ اللهِ ما ندرى (١)

فـ (أيمن) (٢) مبتدأٌ واللّامُ الداخلةُ عليه لامُ الابتداءِ ، وخبرُه محذوفٌ كما ذكر ، وقوله (ما ندرى) جملةٌ منفيةٌ هي جوابُ القَسَم .

الموضعُ الثالثُ : أن يكونَ المبتدأُ قد عُطِفَ عليه اسمٌ آخرُ بالواوِ التّي معناها المصاحبة ، بمنزلةِ (مَعَ) نحو قولهم : كُلُّ رجلٍ وضيعتُه ، فـ (كُلُّ) مبتدأٌ ، و (ضيعتُه) معطوفٌ عليه ، والواوُ هنا للمصاحبةِ ، كأنّك قلتَ : كُلُّ رجلٍ مَعَ ضيعتِه ، فالواوُ هنا بمعنى (مَعَ) وهذا المعطوفُ أغنى عن الخبرِ وسدَّ مسدَّه ، وقدَّر سيبويه الخبرَ فقال : كأنّك قلتَ : كُلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونانِ (٣) ، فظاهرُ كلامِه أنّ الخبرَ هو (مقرونانِ) المحذوفُ (٤) ، ولزِمَ حذفُه هنا ، لأنّه يُفهَم من المعطوفِ ،

---

(١) من الطويل لنصيب بن رباح الأسود (شاعر أموى) ويعرف بنصيب الأكبر . انظره فى ديوانه : ٩٤ ، والكتاب : ٣/٥٠٣ ، ٤/١٤٨ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٣/٢٨٨ ، والمقتضب : ١/٢٢٨ ، ٢/٩٠ ، ٣٣٠ ، والاصول : ١/٥٢٨ ، والجمل : ٨٦ ، والحلل : ١٠٠ ، والمنصف : ١/٥٨ ، وشرح المفصل : ٨/٣٥ ، ٩/٩٢ ، والمغنى : ١/١٣٧ ، والهمع : ٤/٢٢٦ وفرحة الاديب : ١٤٧ ، والرواية فيه

فقال فريق لا ، وقال فريق نعم وفريق قال : ويلك ما ندرى

ولا شاهد على هذه الرواية .

(٢) لعله يريد (أيمن) بعد حذف الهمزة .

(٣) الكتاب : ١/٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٩٢ .

(٤) ذهب الكوفيون والأخفش الى أن الكلام فى مثل هذا تام ومستغن عن تقدير شىء ، وذلك من قبل أن الواو بمعنى (مع) وأنت لو ذكرت (مع) فى الكلام فقلت : (كل رجل مع ضيعته) لكان الكلام تاما مستغنيا عن التقدير . فكذا ما هو بمعنى ذلك .

وقد رد الرضى فى شرح الكافية : ١/١٠٧ ، هذا القول . وانظر الاشمونى : ١/٢١٧

وكذلك أيضًا تقولُ : أَنتَ وشأنُكَ[(١)] ، وزيدٌ وكتابُهُ ، إذا أردتَ أنَّه ملازمٌ له لا يفارقُهُ ، وتقديرُ الخبرِ : أنتَ وشأنُكَ مقرونانِ أو متلازمانِ أو مقترنانِ أو ما كان نحو هذا في المعنى ، وتقديرُ الخبرِ هنا على رأي بعضِ النَّحويين وإليه ذهبَ أبو الحسين بن أبي الربيع : كُلُّ رَجُلٍ مع ضيعتِهِ وضيعتُهُ معَهُ[(٢)] ، فـ(كُلُّ) مبتدأٌ و (معَ) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ ، و(ضيعتِهِ) خُفِضَ بالإضافةِ و(ضيعتُهُ) الثّاني مبتدأٌ آخرُ ، و(معَهُ) ظرفٌ ومخفوضٌ به في موضعِ الخبرِ ، ثُمَّ / حَذَفَ خبرَ المبتدأِ الأَوَّلِ لدلالةِ المبتدأِ الثّاني عليه ، وحذفَ أيضًا خبرَ المبتدأِ الثّاني لدلالةِ المبتدأِ الأولِ عليه ، فبقي الكَلامُ : كُلُّ رجلٍ وضيعتُهُ ، وهذا من حذفِ الضَّميرِ ، حذفَ من الأَوَّلِ ما أثبتَ نظيرَه في الثّاني ، ومنَ الثّاني ما أثبتَ نظيرَه في الأولِ . وهكذا التَّقديرُ في سائرِ مثلِ هذا النَّوعِ . (٨٥/أ)

وحَمَلَ أصحابُ هذا المذهبِ تقديرَ سيبويه المتقدِّمَ على أنَّه تفسيرٌ للمعنى ولم يتعرَّضْ لتفسيرِ الإعرابِ .

وإذا دخلت (إنَّ) وأخواتها أو (كانَ) وأخواتها على شيءٍ من أمثلةِ هذا الموضعِ صارَ الاسمُ الأَوَّلُ اسمًا لها وتبعَه الثاني في إعرابِهِ عطفًا عليه ، وبقي الخبرُ محذوفًا لا يظهرُ ، فمن دخولِ (كانَ) قولُ الشّاعرِ :-

فكانَ تنادِينا وعَقْدَ عِذارِهِ ... وقالَ صِحابي : قدْ شَأَونكَ فاطْلُبِ[(٣)]

---

(١) الكتاب : ١/٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٢) البسيط : ٤٦٩ .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . كان تنادينا : أي كان نداء بعضنا بالخروج الى مطاردة الوحش ، وعقد عذار الفرس من العجلة . وشأونك : سبقنك . انظره في ديوانه : ٥٠ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح الالفية للشاطبي : ٣٥٢/٢ ، واللسان : (صحب) ، وفيه (تدانينا) مكان (تنادينا) .

فـ(تَنَادِينا) اسمُ كَانَ ، و(عَقْدُ عِذارِهِ) عَطْفٌ عليه مغنٍ عن الخبرِ وسادٌّ مسدَّه ، تقديرُه على ظاهرِ كلامِ سيبويه : فكَانَ تنادِينا وعَقْدُ عِذارِهِ مقرونينِ أو متلازمين ، وتقديرُه على المذهبِ الآخرِ : فكَانَ تنادِينا مع عَقْدِ عِذارِهِ ، وعَقْدُ عِذارِهِ مع تنادِينا ، ثم وَقَعَ الحذفُ لدلالةِ النَّظيرِ .

ومن دخولِ (إنَّ) قولُ الشَّاعرِ :

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فإنِّي ... وجِرْوَةُ لا تَرُودُ ولا تُعارُ (١)

فالياءُ في (إنِّي) اسمُها ، و(جِروَةَ) عَطْفٌ عليه يُغني عن الخبرِ ، أي : فإنِّي وجِروةَ مقرونانِ ، و(جِروةَ) اسمُ فرسِهِ ، يقولُ : أنا ملازمٌ لها لا أُفارِقُها ، والتَّقديرُ على المذهبِ الآخرِ : فإنِّي مع جِروةَ وجِروةَ معي . وكأنَّ الأصلَ قبل دخولِ (إنَّ) : أنا وجِروةُ ، فلمَّا دخلت (٢) صارَ الضَّميرُ الذي كَانَ مبتدأً ضميرَ نَصْبٍ متصلاً بها ، وانتصبَ المعطوفُ وبقي الخبرُ محذوفًا ، على هذا حَمَلَ سيبويه (٣) هذا البيتَ ، وحَكَى عنِ العَرَبِ في نحوِ هذا أنَّهم يقولونَ : إنَّكَ ما وخيرًا (٤) ، فالكافُ اسمُ (إنَّ) و(ما) زائدةٌ ، و(خيرًا) معطوفٌ على الكافِ سادٌّ مسدَّ الخبرِ ، وتقديرُه على ما تَقَدَّمَ من القولينِ ، والمعنى أنَّه ملازمٌ للخيرِ لا يفارقُهُ ، فالأصلُ قبل دخولِ (إنَّ) : أنتَ وخيرٌ ، ثُمَّ لمَّا دخلتْ (إنَّ) صَارَ الضَّميرُ اسمًا لإنَّ متَّصلاً بها وانتصبَ المعطوفُ إذ ذاكَ وبقي الخبرُ محذوفًا ، والجملةُ التي هي قوله (لا ترودُ ولا تُعارُ) مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإعرابِ ، ونُقِلَ عن الفارسيِّ في هذا البيتِ وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ

---

(١) من الوافر لشداد أبي عنترة العبسيّ كما في الكتاب : ١/٣٠٢ . ترود : تجيء وتذهب ، وانظر مجاز القرآن : ١/٢٤٣ ، ٢/٤٧ ، والأغاني : ١٦/٣٢ ، واللسان (جرا) . والبحر المحيط : ٢/٢٢٢ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح الشاطبي على الألفية : ٢/٢٩٠ .

(٢) أي : (إنَّ) .

(٣) الكتاب : ١/٣٠٢ .

(٤) الكتاب : ١/٣٠٢ .

قوله (لا تَرُودُ ولا تُعارُ) في موضع خبر (جُروة) والخبرُ عن الاسمِ الأوّلِ وهو الياءُ في (إنّي) محذوفٌ لدلالةِ تلك الجملةِ عليه ، من جهةِ معناها ، لأنّ مقتضى كون جروة لا ترودُ ولا تُعار ، أنّه يلازمُها ولا تُفارقُه ، لأنّ معنى ترُودُ : تطوفُ على البيوتِ وتُعارُ : من الإعارة ، أيْ : أنّها لا تذهبُ عنه ولا يعيرها أحدًا ، فصارَ هذا الكلامُ من جهةِ معناه / دالاًّ على الخبرِ الأوّلِ ، وتقديرُه : فإنّي ملازمٌ لجروة وجروة لا ترودُ (٨٥/ب) ولا تُعارُ ، فجروةُ الثّاني معطوفٌ على الياءِ في (إنّي) وقوله : (لا ترودُ ولا تُعارُ) معطوفٌ على قوله (ملازمٌ) لكنّه حذفَ قولَه (ملازمٌ لجروة) لدلالةِ الجملةِ المتأخرةِ عليه ، إذْ كأنّه قال : وجروة ملازمةٌ لي ، ومذهبُ سيبويه أحْسَنُ من هذا وأقربُ .

الموضعُ الرّابعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ في معنى الأمرِ ، فقد يَرِدُ الخبرُ في هذا محذوفًا لا يظهرُ نحو قولِ الشّاعرِ :

يَشكُو إليَّ جَملي طُولَ السُّرى ... صَبرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبتلى (١)

فـ(صبرٌ) يحتملُ أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُه محذوفٌ ، أيْ : صَبرٌ جميلٌ أمثلُ بك وأولى ، وأنْ يكونَ خبرَ مبتدإٍ محذوفٍ لا يظهرُ أيضًا على ما تقدَّم في الفصلِ الأوّلِ في مسألةِ حذفِ المبتدإِ . ومن هذا القبيل قولُه تعالى : (فَصَبْرٌ جَميلٌ)(٢) يحتملُ أيضًا الوجهين على ما تقدَّم ، أيْ : فأمري صَبرٌ جميلٌ ، أو فصبرٌ جميلٌ أمثلُ بي .

الموضعُ الخامسُ : أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا أو مضافًا إليه أو إلى متأوّلٍ به ووقعتْ بعده حالٌ ، ذلك المصدرُ هو العاملُ في مفسّرِ صاحبِها نحو : ضَربي زيدًا قائمًا ، وأكثرُ شُربي السّويقَ ملتوتًا(٣) ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا ، فالخبرُ في هذا كلّه محذوفٌ لا يظهرُ عند أكثرِ النّحويين ، تقديرُه عند سيبويه(٤) : ضَربي زيدًا إذا كانَ قائمًا ، أو إذْ كان قائمًا ، على حسَبِ المعنى من استقبالٍ أو مضى ، فالظّرفُ هو خبرُ المبتدإِ الأوّلِ ، حُذِفَ مع فعلِه الذي أضيفَ إليه ، وتقديرُ الخبرِ عند أبي الحسن

---

(١) ينسب البيت للملبد بن حرملة الشيباني . وقد تقدم تخريجه في ص : ٣٠٨

(٢) من الآية : (١٨) من سورة يوسف .

(٣) انظر الكتاب : ١/٤١٦ ، والإيضاح : ١/٣٤ ، وشرح المفصل : ١/٩٥ .

(٤) انظر الكتاب : ١/٤٠٠ .

الأخفش[١] : ضَرْبِى زيدًا ضربَهُ قائمًا ، وقد تقدَّم بسْطُ هذا الموضوع فى فصلِ الحالِ من الباب قبل هذا[٢] ، وذكرنا هناك أنَّ هذه الحالَ سدَّت مسدَّ الخبر.

وذهب بعضُ النَّحويين إلى جوازِ إظهارِ هذا الخبر ، فتقولُ : ضَرْبِى زيدًا إذا كانَ قائمًا ، على أنَّ (كانَ) تامَّةٌ ، و(قائمًا) حالٌ من فاعِلِها ، وهو الضَّميرُ المستتــرُ فيها ، وكذلك فى سائرِ الأمثلةِ. والى هذا ذهَبَ من المتأخِّرين أبو الحسين بن أبــى الربيع[٣] .

المسألةُ الثَّالثةُ : فى دخولِ الفاءِ على الخبرِ.

وذلك لا يجوزُ إذا لم يكن المبتدأُ مقرونًا بـ(إمَّا) إلاَّ بأربعةِ شروطٍ[٤] :

أحدُها : أنْ يكونَ المبتدأُ موصولاً أوموصوفًا به ، أو نكرةً موصوفةً عامَّةً.

والثَّانى : أنْ تكون الصِّلةُ أو الصِّفةُ ظرفًا أو مجرورًا أو جملةً فعليةً صالحةً لولايــةِ أداةِ الشَّرطِ.

والثَّالثُ : أنَّ تكونَ الصِّلةُ أو الصِّفةُ سببًا فى الخبرِ.

والرَّابعُ : ألاَّ يدخلَ على المبتدأِ عاملٌ ما عدا (إنَّ) ، وزادَ ابنُ مالــكٍ[٥] (أنَّ) و(لكنَّ) .

وهل يشترطُ فى المبتدأِ الموصولِ أنْ يكونَ ما عدا الألفِ واللَّامِ أمْ لا يشترطُ ذلك ؟ فيه خِلافٌ اشترطه بعضُ النَّحويين ، / وإليه ذهَبَ ابنُ أبى الربيع ، فلم يجزْ دخــولَ (٨٦/أ)

---

(١) ووافقه ابن مالك فى التسهيل : ٤٥ ، وانظر شرح الكافية للرضى : ١/١٠٥.

(٢) انظر ص : ٨١٦

(٣) البسيط : ٤٣٢ - ٤٣٣.

(٤) انظر الكتاب : ٣/١٠١ - ١٠٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٢٣٦ ، وشــرح المفصل : ١/٩٩ ، وشرح الكافية للرضى : ١/١٠١ - ١٠٢ ، والبسيــط : ٤٤٨ وما بعدها.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية : ١/٣٧٥ - ٣٧٦ ، والتسهيل : ٥١.

الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي[1]، وزعم أنه مذهب سيبويه ، ولم يشترط ذلك بعضهم ، بل عمّم الحكم في الموصولات كلها ، وهو مذهب أبي العباس المبرّد[2]. فمثال الموصول إذا كانت صلته جملة فعلية مع وجود الشرط الآخر قوله تعالى : (والذين كفروا وكذّبوا بآياتنا فأولئك لهم عذاب مهين)[3] فالذين مبتدأ ، والجملتان بعده وهما قوله (كفروا وكذّبوا بآياتنا) صلة له ، وكلتاهما جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال : إن كفروا وكذّبوا ، فالصلة أيضاً سبب في الخبر ، لأن كفرهم وتكذيبهم بالآيات سبب لاستحقاقهم العذاب ، ولم يدخل على المبتدأ عامل ، فلما استوفى هذا المبتدأ الشروط دخلت الفاء في خبره ، في قوله عزّ وجلّ (فأولئك لهم عذاب مهين) وهذه الفاء جواب الشرط الذي (. . . . .)[4] أن المعنى : إن كفروا وكذّبوا بآياتنا . ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى : (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم)[5]

ومثال الموصوف بالموصول المذكور قولك : الرجل الذي يأتيني فله درهم ، فالرجل مبتدأ ، و(الذي) صفة له ، والجملة الفعلية بعده صلته ، و(له درهم) في موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لأن المبتدأ موصوف بالموصول المجتمعة فيه الشروط . ومن هذا قوله تعالى : (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)[6] فالموت اسم (إنّ) وهو كان المبتدأ في الأصل ، والجملة الداخلة عليها الفاء في موضع خبر (إنّ) ، ودخلت عليها الفاء ، لأن الاسم الذي كان مبتدأ موصوف

---

(١) انظر البسيط : ٤٤٨ .

(٢) انظر المقتضب : ٣/١٩٥ وما بعدها ، والهمع : ٢/٥٦ ، والبسيط : ٤٤٨ .

(٣) الآية : (٥٧) من سورة الحج .

(٤) بياض في الاصل ، ويمكن أن يملأ بـ (دلت عليه الصلة) .

(٥) من الآية : (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وانظر الخصائص : ٣/٣٢٤ - ٣٢٥ .

بالموصولِ الذي اجتمعتْ فيه الشُّروطُ. فإن قلتَ : ليست الصِّلةُ هنا سببًا في الخبرِ فكان ينبغي ألَّا تدخلَ الفاءُ لنقصِ هذا الشَّرطِ ، لأنَّ فرارَهم من الموتِ ليس سببًا في ملاقاتِه ، ألا ترى أنَّه يلاقيهم فرُّوا أو لم يفرُّوا ؟ فقد أجابَ سيبويه (١) عن ذلك بأنَّ الآيةَ خطابٌ لِمَنْ هربَ عَنِ الموتِ ولم يتمنَّه حين قيلَ لهم : (فتمنَّوا الموتَ إن كنتم صادقين) فحين تخيَّلوا النَّجاةَ من الموتِ بالفرارِ خُوطِبوا بنقيضِ معتقدِهم وتخيُّلِهم ، فجُعِلَ سببًا للموتِ ما اعتقدوه سببًا للنَّجاةِ منه ، فجُعِلَ الفرارُ كأنَّه سببٌ في ملاقاةِ الموتِ إذ كانوا يعتقدونَ الاعتصامَ بذلك منه ، فدخلتِ الفاءُ لذلك ، وكأنَّ المعنى - واللهُ أعلمُ - فرارُكم من الموتِ أولى بأنْ يكونَ سببًا لملاقاتِه من أنْ يكونَ سببًا للنَّجاةِ منه ، ونظيرُ هذا قولُ الشَّاعرِ :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المنِيَّةِ يَلْقَهَا ... وَلَوْرَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ (٢)

وذلك أنَّ جملةَ الشَّرطِ سببٌ في الجوابِ ، ولا شكَّ أنَّ هيبةَ الموتِ ليست / بسببٍ (٨٦/ب) في لقيه ، إذ لابُدَّ أنْ يلقاهُ مَنْ هابَه ومَنْ لم يهبْهُ ، ولكنَّه في البيتِ خرجَ مخرجَ الرَّدِّ على مَنْ يهابُ لينجُو بتخيُّلِ أنَّ ذلك سببٌ في النَّجاةِ ، فكذلك الآيةُ جرتْ هذا المجرى .

ومثالُ الموصولِ إذا كانت صلتُه ظرفًا أو مجرورًا قولُكَ : الَّذي عندكَ فله درهمٌ ،

---

(١) الكتاب : ٣/ ١٠٣ .

(٢) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة . وأسباب السماء : نواحيها ووجوهها . ورام : حاول . ويروى : (المنايا) مكان (المنية) و(ينلنه) مكان (يلقها) و(نال) مكان (رام) .
انظره في : الديوان : ٣٠ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ٤٥ ، وشرح القصائد العشر : ١٩٤ ، وشرح السبع للتبريزي : ١٥٢ ، والروايه فيه :

ومن يبغ أطراف الرّماح ينلنه ... ولو رام أن يرق السماء بسلم

والخصائص : ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥ .

والذى فى الدار فإنّى أكرمهُ ، إذا أردتَ أنّ السّببَ فى استحقاق الدرهم أو الإكرام الاستقرارُ فى ذلك المكان . ومن هذا قولهُ تعالى : (وما بكم من نعمةٍ فمن الله)(١) فـ(ما) موصولةٌ مبتدأٌ و(بكم) صلتها ، و(من الله) فى موضع الخبر ، ودخلت الفاء عليه ، لأنّ المبتدأ موصولٌ وصلته المجرور بعده ، وهذه الصّلة سببٌ فى الخبر ، لأنّ استقرار نعمة الله بنا سببٌ فى أنْ يُعرف كونها من الله تعالى ، وأنه المقدّرُ لها والمريدُ لإيقاعها بنا ، فبهذه الملاحظة دخلت الفاءُ ، والله أعلم.

ومثالُ النّكرةِ الموصوفةِ العامّةِ قولك : كُلُّ رجلٍ يأتينى فله درهمٌ ، فكلُّ رجل مبتدأٌ (ويأتينى) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ فى موضع الصّفةِ ، والجملةُ الّتى هى (له درهمٌ) فى موضع الخبر ، ودخلت الفاءُ لأنّ المبتدأ نكرةٌ فيها معنى العُموم موصوفةٌ بالجملةِ الفعلية.

ومثالُ النّكرةِ الموصوفةِ العامّةِ إذا كانت موصوفةً بظرفٍ أو مجرورٍ قولك : كُلُّ رجلٍ عندك فله درهمٌ ، وكُلُّ رجلٍ فى الدّار فله درهمٌ.

ومثالُ ما دخلَ عليه (إنَّ) من الموصولاتِ قوله تعالى : (إنَّ الّذين فتنوا المؤمنين والمؤمناتِ ثمّ لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنّم)(٢) فدخلت الفاءُ على الخبر(٣) فى قوله عزّ وجلّ (فلهم عذابُ جهنّم) ، لأنّ دخولَ (إنّ) لم يغيّر حكم المبتدأ عمّا كانَ عليه قبلَ دخولها.

وكذلك أيضاً ما تقدّم من قوله سُبحانه : (قل إنّ الموتَ الّذى تفرّون منه فإنّه ملاقيكم)(٤).

---

(١) من الآية : (٥٣) من سورة النحل . وانظر التبيان : ٧٩٨/٢ ، ومعانى القرآن للأخفش : ٣٨٣/٢ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة البروج .

(٣) وخالف فى هذا الأخفش فلم يجز دخول الفاء فى خبر (ان) وإن كان فى الصفة معنى الشرط . انظر شرح المفصل : ١٠١/١ ، والبسيط : ٤٤٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٧٨/١ .

(٤) من الآية : (٨) من سورة الجمعة .

وكذلك أيضًا تقولُ في النَّكرةِ الموصوفةِ : إِنَّ كُلَّ رجلٍ يأتيني فَلَهُ دِرهَمٌ .

ومعنى ما اشتُرِطَ في الجملةِ الواقعةِ صلةً للموصولِ أو صفةً للنَّكرةِ العامَّةِ من كونِها صالحةً لولايةِ أداةِ الشَّرطِ ، أَنْ يكونَ ذلكَ الفعلُ مما يصحُّ وقوعُهُ بعدَ أداةِ الشَّرطِ كما تَقَدَّمَ من نحوِ قولِكَ : الَّذي يأتيني فَلَهُ دِرهمٌ ، أَلا تَرى أنَّ الفعلَ الواقعَ صلةً وهو (يأتيني) يسوغُ وقوعُهُ بعدَ (إِنْ) فتقولُ : إِنْ يأتيني أحدٌ فَلَهُ دِرهمٌ ، وكذلكَ في الصِّفةِ نحو : كُلُّ رجلٍ يأتيني فله دِرهمٌ ، فهذا الفعلُ تصحُّ مباشرتُهُ لأداةِ الشَّرطِ .

فإِنْ كانَ الفعلُ قد دخلتْ عليه أداةُ الشَّرطِ أو (ما) النَّافية ، أو كانَ قَسَمًا لم يجزْ دخولُ الفاءِ في الخبرِ ، لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تدخلُ على الشَّرطِ ، ولا على (ما) النَّافية ولا على القَسَمِ وجوابِهِ ، فإذا قلتَ : الَّذي إِنْ يأتيني إِنَّهُ مُحسنٌ ، لم يجزْ دخولُ الفاءِ على الخبرِ الَّذي هو (مُحسنٌ) لأنَّ الصِّلةَ شرطٌ وجوابُهُ ، فلا / (٨٧/أ) تصحُّ مباشرتُها لأداةِ الشَّرطِ ، ولهذا منعَ أبو عليٍّ الفارسيُّ أَنْ يُقالَ : الَّذي إِن تكرمْهُ يكرمْكَ فمحسنٌ (١) ، وكذلكَ إِنْ قلتَ : الَّذي ما يأتيني مكرمٌ ، لم يجزْ أيضًا دخولُ الفاءِ على الخبرِ الذي هو (مكرمٌ) لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تليها (ما) النَّافية ، وكذلكَ : إذا قلتَ : الَّذي واللَّهِ ليقومَنَّ مكرمٌ ، لا يجوزُ أَنْ تقولَ : (فمكرمٌ) لأنَّ الصِّلةَ قَسَمٌ وجوابُهُ ، وهي (واللَّهِ ليقومَنَّ) وأداةُ الشَّرطِ كما تَقَدَّمَ لا تدخلُ على القَسَمِ وجوابِهِ .

ومَنْ عمَّمَ الحكمَ في الموصولاتِ كلِّها فأجازَ دخولَ الفاءِ في خبرِ المبتدأِ الداخلةِ عليه الألفُ واللَّامُ الموصولةُ ، وهو أبو العبَّاسِ المبرِّدُ كما تَقَدَّمَ ، حملَ على ذلكَ قولَهُ تعالى : (الزَّانيةُ والزَّاني فاجلِدُوا كُلَّ واحدٍ منهما) (٢) (والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقطَعُوا أيديَهُما) (٣) . فالزَّانيةُ عندَهُ (٤) مبتدأٌ ، وقولُهُ سُبحانَهُ (فاجلِدُوا كُلَّ واحدٍ منهما)

---

(١) الايضاح للفارسي : ١/٥٥ ، وعبارته : (الَّذي إِنْ يكرمني يكرمْكَ فمحسنٌ) .

(٢) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٣) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس : ١/٤٦٦ ، وشرح السيرافي : ٢/٥ .

جملةٌ فى موضع خبره ، ودخلت الفاءُ على الخبر ، لأنَّ المبتدأ الّذى هو (الزّانيةُ) فيه الألفُ واللّامُ الموصولةُ ، وكذلك الآيةُ الأُخرى . وإلى هذا أيضًا ذهبَ الفرّاءُ (١) من الكوفيينَ ، وارتضاه ابنُ مالكٍ وبعضُ البصريينَ ، وأكثرُ البصريين على امتناعِ (٢) دخولِ الفاءِ فى خبرِ اسمِ الفاعلِ الواقعِ صلةً للألفِ واللّامِ ، والآيتانِ عندهم محمولتانِ على ماذكرَ سيبويه من كونِ الزّانيةِ والسّارقِ مبتدأين خبرُهُما محذوفانِ (٣) ، أىْ : ممّا يقصُّ عليكم ، أو ممّا يُتلَى عليكم حكمُ الزّانيةِ والزّانى ، أو حكمُ السّارقِ والسّارقةِ ، وقد تقدّمَ بَسْطُ هذا فى المسألةِ الأُولى من هذا الفصلِ (٤) .

وقد زعمَ ابنُ أبى الربيع (٥) وابنُ عصفورٍ ، أنَّ مذهبَ سيبويه امتناعُ ذلك ، اعتمادًا منهما فى ذلك على كونِ سيبويه حَمَلَ الآيتينِ المذكورتينِ على حذفِ الخبرِ كما ذكرَ ، ولم يذكرِ الوجهَ الأوّلَ الذى ذكرَ المبرِّدُ ولا عرّجَ عليه ، فعدولُه عنه إنّما هو لأجلِ دخولِ الفاءِ ، فلوكانَ مجيزًا لدخولِ الفاءِ هنا كما ذهبَ إليه أبو العبّاس لذكرَ ذلك الوجهَ ، ولم يحتجْ إلى دعوى الحذفِ .

والحقُّ أنَّ سيبويه لم يتكلّمْ فى المسألةِ ولا يُعرفُ له فيها موافقةٌ لقولِ أبى العبّاس ولا مخالفةٌ ، وليس فى حملِهِ الآيتين على ماذكر دليلٌ على أنّه يمنعُ دخولَ الفاءِ ، إذ لعلّه يجيزُ ذلك ولكنّه لم يحملْ الآيتينِ عليه ، لأنَّ الاسمَ إذا تأخّرَ عنه فعلُ أمرٍ أو نهيٍ عاملٌ فى ضميرِهِ أو سببِهِ وهو معه فى جملةٍ واحدةٍ - على ما سيأتى بيانُه فى بابِ الاشتغالِ إن شاءَ اللّهُ تعالى - فالمختارُ أنْ يكونَ ذلك الاسمُ الأوّلُ على إضمارِ فعلٍ يفسّرُهُ الفعلُ المتأخِّرُ ، فتقولُ : زيدًا اضربْهُ (٦) ، بنصبِ زيدٍ بإضمارِ فعلٍ ، تقديرُهُ : اضربْ

---

(١) انظر معانى القرآن : ٣٠٦/١ .

(٢) انظر الهمع : ٥٦/٢ ، والمساعد : ٢٤٤/١ .

(٣) انظر الكتاب : ١٤٣/١ - ١٤٤ .

(٤) انظر ما تقدم فى ص : ٣٢٨

(٥) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٦) انظر الكتاب : ١٤٤/١ .

زيداً ، ولا ينبغى أنّ يقالَ : زيدٌ اضربْه ، على أنّ يكونَ (اضربْه) فى موضعِ / خبر (٨٧/ب) المبتدأ إلاّ على ضعفٍ ، ومهما وُجِدَ نحو هذا فى كلامٍ فصيحٍ وأمكن أخراجُهُ عن هذا الوجهِ الضّعيفِ إلى وجهٍ سائغٍ فهو أولى ، فلعلّ سيبويه إنّما عدَل عن جعْلِ الجملةِ خبرًا لما فى ذلك من حمْلِ القرآنِ على الوجهِ الضّعيفِ ، وحذْفُ الخبر فى كلامِ العرب كثيرٌ جدًّا فهو أولى ، ويؤيّد أنّ سيبويه إنّما لم يذكر ذلك لما فيه من حمْلِ القرآنِ على الوجهِ الضّعيفِ مع إمكانِ غيره لا لأجلِ دخولِ الفاءِ ، كونُه لم يذكره أيضًا فى قولِهِ تعالى : (واللّذانِ يأتيانِهَا منكم فآذُوهما)(١) بل حَمَل هذه الآيةَ على مثل ما حَمَل عليه الآيتينِ المذكورتينِ مع صحّةِ دخولِ الفاءِ على الخبرِ فيهما ، إذ المبتدأُ موصولٌ ليس الألفَ واللّامَ ، ما ذاك إلاّ لأنّ جعلَ الجملةِ الطلبيةِ بعده خبرًا حملٌ للقرآنِ على الوجهِ الضّعيفِ ، فلذلك عدَل عنه سيبويه لا لأجلِ الفاءِ ، ألا ترى أنّ سيبويه قد جوّزَ أنْ تقولَ : اللّذانِ يأتيانِكَ فاضربْهما ، على أنْ يكونَ (اللّذانِ) مبتدأٌ والجملةُ التى هى (فاضربْهما) فى موضعِ الخبرِ ودخلتِ الفاءُ عليها(٢) لأجلِ الموصولِ فقد نصَّ(٣) على جوازِ هذا الوجهِ فى هذا المثالِ ، ثم لم يذكره فى الآيةِ ، ولا فرقَ إلاّ أنّه يكره حمْلَ القرآنِ على الوجهِ الضّعيفِ ، واللهُ أعلمُ .

وقد ذكر سيبويه فى الآيتين المتقدّمتين أنّ بعضَ النّاس قرأها بالنّصبِ (الزّانيةَ والزانيَ فاجلدوا ...)

---

(١) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١/ ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) فى الاصل : (عليهما) وهو تحريف .

(٣) الكتاب : ١/ ١٣٩ ، وفيه : (وتقول : اللذين يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب زيدا ، وان شئت رفعته على أن يكون مبنيا على مظهر أو مضمر . وان شئت كان مبتدأ ...) .

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور . وقراءة النصب هى قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى ابن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبى جعفر ، وشيبة ، ورويس ، وأبى السمال . انظر البحر المحيط : ٦/ ٤٢٧ .

(والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا)(١) ووجهُ هذه القراءةِ الشَّاذَّةِ ما تقدَّمَ في قولِكَ : زيداً اضْرِبْه . ووجهُها من العربيةِ قويٌّ ، فمتى فُقِدَ شيءٌ من هذه الشُّروطِ الأربعةِ المتقدِّمةِ لم يجز دخولُ الفاءِ على الخبرِ ، هذا مذهبُ سيبويه والفارسيِّ وأكثرِ النَّحويين ، وذهبَ أبو الحسنِ الأخفشُ إلى جوازِ دخولِ الفاءِ على الخبرِ (٢) ، وإن فُقِدَتِ الشُّروطُ أو بعضُها ، وتكونُ الفاءُ إذ ذاكَ زائدةً ، فأجازَ أنْ تقولَ : زيدٌ فمنطلقٌ ، على أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً ، و(منطلقٌ) خبرُهُ ، والفاءُ زائدةٌ ، وحَمَلَ على هذا قولَ الشَّاعرِ :

وَقائِلةٍ خَولانُ فانكِحْ فَتاتَهُمْ   وأكرومةُ الحَيَّينِ خِلوٌ كما هِيا (٣)

فـ(خولانُ) عنده مبتدأٌ ، والجملةُ الطَّلبيَّةُ بعده في موضعِ خبرِه ، والفاءُ زائدةٌ .

وخالَفَ أيضاً أبو الحسن في الشَّرطِ الأخيرِ من الشُّروطِ المذكورةِ ، فزعَمَ أنَّ دخولَ (إنَّ) على المبتدأِ الموصولِ أو النَّكرةِ الموصوفةِ مؤثِّرٌ (٤) ، فيمنعُ دخولَ الفاءِ في الخبرِ

---

(١) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة . انظر البحر المحيط : ٣/٤٧٦ .

(٢) انظر شرح المفصل : ١/١٠١ ، والبسيط : ٤٤٩ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . خولان : حي من اليمن ، والاكرومة : الكريمة والحيان : حيُّ أبيها وحيُّ أمِّها ، وخلو : أي خالية من الزوج ، كما هي : كعهدك من بكارتها .

وهو من شواهد سيبويه : ١/١٣٩، ١٤٣، ٣/١٧٨، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/٤١٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/٧٦ - ٨٠ ، والأزهية : ٢٥٢ ، والايضاح : ١/٥٣ ، وشرح المفصل : ١/١٠٠، ٨/٩٥، والبسيط ٤١١، ٤٤٦، ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ٣/٤٧٧، والتصريح : ١/٢٩٩ ، والمغني : ١/١٦٥، ٢/٤٨٣ ، والجنى الداني : ٧١ ، والهمع : ٢/٥٩ ، والخزانة : ١/٢١٩ ، ٣/٣٩٥ ، ٤/٤٢١، ٥٥٢ .

(٤) انظر الأشموني : ١/٢٢٥ ، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١/٣٧٨ - ٣٧٩ : (وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (معاني القرآن) بأنه موافق لسيبويه في بقاء الفاء بعد دخول (إنَّ) وذلك أنه قال : وأما (واللَّذانِ يَأتِيانِها منكم فآذُوهُما) فقد يجوزُ أنْ يكونَ هذا خبرُ المبتدأ ، =

على حدِّ ماكانت قبل دخولِها ، من كونِها لتضمُّن المبتدأ معنى الشّرطِ ، بل دخولُها حينئذٍ عنده على الزيادةِ كما هي في قولكَ : زيدٌ فمنطلقٌ ، فعنده أنَّ الفاءَ الداخلةَ على الخبرِ في قوله تعالى : (إنَّ الّذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ)(١) وفي قوله سبحانه (قُلْ إنَّ المَوتَ الَّذى تفرُّونَ مِنهُ)(٢) زائدةٌ ، ومذهبُ سيبويه وأكثرِ النّحويين امتناعُ (زيادة) / (٣) الفاءِ ، فالآيتانِ عندهم على ماتقدَّم من كونِ دخولِ (إنَّ) غير مؤثّـرٍ ، (٨٨/أ) فالحكمُ على ماكان عليه قبل دخولِها .

وأمّا البيتُ فحملَهُ سيبويه على أنَّ (خولان) خَبرُ مبتدأٍ محذوفٍ (٤) ، تقديرُهُ : هذه خولانُ ، أو هؤلاءِ خولانُ فانكِحْ فتاتَهم ، والفاءُ للرّبطِ بين الجملتينِ ، وليستْ بزائدةٍ ، ومذهبُ سيبويه في البيتِ اولى لما يلقى على مذهبِ أبي الحسن من كونِ البيتِ جاءَ على الوجهِ الضّعيفِ ، وهو رفعُ الاسمِ الأولِ مع وقوعِ فعلِ الأمرِ بعده ، والنّصبُ في مثلِ هذا هو المختارُ كما تقدّم .

وممّا حُمِلَ أيضاً في مذهبِ أبي الحسن على زيادةِ الفاءِ قولُ الشّاعرِ :

أَرواحٌ مُودِّعٌ أم بُكُـورُ ... أنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاكَ تَصِيرُ (٥)

= لأن الذى إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى : (ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم) . . . ثم قال :(فأولئك مأواهم جهنم) . وانظر معانى القرآن للأخفش : ١/ ٨٠ - ٨١ .

(١) من الآية : (١٠) من سورة البروج ، وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى : (ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) .

(٢) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى : (فانه ملاقيكم) .

(٣) كلمة (زيادة) مكررة في الاصل .

(٤) الكتاب : ١/ ١٣٩ - ١٤٣ .

(٥) من الخفيف لعدى بن زيد العبادى ، وجاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودع اسم فاعل وفي بعضها اسم مفعول ، وقيل يجوز هذا .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٨٤ ، ويروى عجزه فيه : فاعلم لأى حال تصير .

والكتاب : ١/ ١٤٠ ، وأمالي ابن الشجرى : ١/ ٨٩ ، والخصائص : ١/ ١٣٢ ، =

فـ(أنتَ) مبتدأٌ ، والفاءُ زائدةٌ ، و(أنظُرْ) في موضعِ الخبرِ ، وقد جوَّزَ سيبويه في هذا البيتِ ثلاثةَ أوجهٍ (١) :

أحدُهما : أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً وخبرُهُ محذوفٌ تقديرُه : أنتَ الهالكُ .

والثّاني : أنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ : الهالكُ أنتَ.

والثّالثُ : أنْ يكونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ (انظُرْ) والفاءُ جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ ، تقديرُ الكلامِ : مَهْما يكنْ من شيءٍ فانظُره لأيِّ ذاك تصيرُ ، أيْ : لا يصدنّك شيءٌ عن النظرِ ، فالفاءُ على هذا دخلتْ كدخولِها في قولكَ : زيداً فاضربْهُ ، وذلكَ أنَّ العربَ قد تحذفُ الشّرطَ وتبقي جوابَه مع الفاءِ الدّاخلةِ عليه ، وذلكَ على أحدِ وجهين :

أحدُهما : أنْ تعوّضَ منه (أمّا) فتجعلُها في مكانِ الشّرطِ المحذوفِ ، ثُمّ تقدّمَ شيئاً مِمّا بعد الفاءِ عليها ، لأنّهُ يقبحُ ولايةُ الفاءِ لـ(أمّا) لأنّ حرفَ الشّرطِ لا يلي الفاءَ الدّاخلةَ على جوابِهِ ، فقدّموا شيئاً مِمّا بعدها وجعلوهُ والياً لـ(أمّا) إصلاحاً للّفظِ وإزالةً لقبحِهِ ، ومثالُهُ قولكَ : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، الأصلُ : مَهْما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، ثّم حذفتْ أداةُ الشّرطِ الّتي هي (مَهْما) مع ما اتّصلَ بها من فعلِ الشّرطِ ، فحذفَ (مهما يكن من شيءٍ) .

ولا يقدّرُ النّحويون أبداً الشّرطَ المحذوفَ إلاّ هكذا ، فلمّا حذَفوا عوّضوا من

= وفيهما (لأي حال) مكان (لأي ذاك) ، والرد على النحاة : ٩٩ ، والمغني ١/١٦٦ ، والمساعد : ٢/٢٢٩ ، والهمع : ٢/٥٩ ، والدرر : ١/٧٩ - ١٤٥ .

(١) انظرها في الكتاب : ١/١٤١ . وأضاف السيرافي في شرحه : ١/٤ ، ٥ ثلاثةً أخرى وهي : أن ترفع (أنت) ببكور لأن المصادر تعمل عمل الأفعال .

والخامس : أن تجعل (بكور) في معنى (باكر) .

والسادس : أن تحذف المضاف وتقيم المضاف اليه مقامه ، كأنك قلت : أصاحب بكور .

المحذوفِ (أَمَّا) فصارَ اللَّفظُ : أمّا فزيدٌ منطلقٌ ، فقبُحَ اللَّفظُ بذلكَ من جهةِ ولايةِ الفاءِ لـ (أمّا) فقدَّموا شيئًا من جملةِ الجوابِ ، ليفصلُوا به بينَ الفاءِ و(أمّا) فيزولَ قبحَ اللَّفظِ ، فقالُوا : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، ومن هذا قولُهُ تعالى : (وأمّا ثمودُ فهَدَيناهُم)(١) الأصلُ : مهْما يكنْ من شيءٍ فثمودُ هَدَيْناهُم ، ثُمَّ حذفَ (مهما يكن من شيءٍ) وعُوِّضَتْ منه (أمّا) ، فصارَ : أمّا فثمودُ هَدَيْناهُم ثم قُدِّمَ لفظُ (ثمودِ) ليُفصَلَ به بينَ (أمّا) والفاءِ ، فصارَ : (أمَّا ثمودُ فهَدَيْناهُم) وهكذا هو التَّقديرُ أبدًا في (أمّا) حيثُ وقعتْ في كلامِ العَربِ ، ولهذا يلزمُ دخولُ الفاءِ على خبرِ المبتدأِ الدَّاخلةِ عليه (أمَّا) مطلقًا من غيرِ شرطٍ ، لأنَّها جوابُ لـ (أمّا) من حيثُ قامتْ مَقامَ / الشَّرطِ المحذوفِ (٨٨/ب) وتنزلتْ منزلتَهُ ، فأغنَتْ عن أداةِ الشَّرطِ وفعلِها كما تقدَّمَ ، فثمودُ في الآيةِ مبتدأٌ(٢) ، والجملةُ بعدهُ في موضعِ خبرِهِ والفاءُ لازمةٌ جوابًا لـ (أمَّا) ، وكذلكَ قولُكَ : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، فالشُّروطُ الأربعةُ المذكورةُ إنَّما هي إذا لم يدخلْ على المبتدأِ (أمّا) ، وأمَّا مع دخولِها فَلَا بُدَّ من الفاءِ في الخبرِ من غيرِ شرطٍ ، ولا يجوزُ حذفُها إلَّا ان دخلتْ على فعلٍ من القولِ وحذفَ ذلكَ الفعلُ معها وبقى معموله أو في ضرورةٍ .

فمثالُ حذفِها مع القولِ قولُهُ تعالى : (فأمَّا الذينَ اسودَّتْ وجوهُهُمْ أكفرتم بعدَ إيمانِكُم)(٣) فالَّذِينَ مبتدأٌ و(اسْوَدَّتْ وجوهُهُمْ) صلةٌ لهُ ، وقولُه (أكفرتُم بعدَ إيمانِكُم) جملةٌ في موضعِ معمولِ قولٍ محذوفٍ تقديرُهُ : فيقالُ لهم : أكفرتُم(٤) ، والفاءُ جوابُ (أمّا) والجملةُ بعدها في موضعِ خبرِ المبتدأِ وهو (الَّذينَ) ثُمَّ حذفتِ الفاءُ

---

(١) من الآية : (١٧) من سورة فصلت. و(ثمود) بالرفع من غير تنوين هي قراءة الجمهور. وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين . والحسن وابن أبي اسحاق (ثمودا) منونة منصوبة . انظر تفسير أبي حيان (البحر المحيط) : ٤٩١/٧ ، والاتحاف : ٣٨١ .

(٢) مشكل اعراب القرآن : ٢٧١/٢ .

(٣) من الآية : (١٠٦) من سورة آل عمران ، وانظر المغني : ٥٦/١ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش : ٢١١/١ ، والمساعد : ٢٤٤/١ .

مع القول وبقى معموله . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (وأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ)(١) التقدير : فيقال لهم : أفلم تكن آياتي ، والكلام في هذا مثله في الآية قبلها . ومثال الضرورة قول الشاعر :

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ * ....(٢)

وقول الآخر :-

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ * ....(٣)

التقدير : فلا صدور ، وفلا قتال ، وحذفت الفاء ضرورة ، وقد تقدم هذان البيتان .

واعلم أن المقدم قبل الفاء من جملة الجواب يشترط فيه عند سيبويه(٤) : أن يكون مع تقدير الشرط وإظهاره يصح وقوعه بعد الفاء وإيلائه لها ، فإن امتنع ذلك فيه لم يجز تقديمه قبل الفاء ، ألا ترى أنك إذا قلت : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ، فإذا قدرت الشرط المحذوف وأظهرته صح أن تقول : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، وكذلك قوله تعالى : (وأمَّا ثمودُ فهديناهم)(٥) تقديره : مهما يكن من شيءٍ فثمودُ هديناهم .

وذكر سيبويه أن بعض الناس قرأوا : (وأمَّا ثمودَ فهديناهم) بنصب (ثمودَ)(٦) على إضمار فعلٍ يفسره (هديناهم) من باب الاشتغال ، ولابد أن يقدر ذلك الفعل بعد الفاء ، تقديره : وأمَّا ثمودَ فهدينا ، والأصل على هذه القراءة : مهما

---

(١) من الآية : (٣١) من سورة الجاثية .

(٢) وتمامه : * ولكن أعجازا شديدا ضريرها . وتقدم البيت في ص : ٣٠١

(٣) وتمامه : * ولكن سيرا في عراض المواكب . وتقدم البيت في ص : ٣٠١

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٨١ .

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت . وانظر الكتاب : ١ / ١٤٨ .

(٦) وقراءة نصب (ثمود) من الشواذ ، قرأ بها ابن أبي اسحاق وعيسى الثقفي انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٩١ ، والاتحاف ٣٨١ .

يكن من شيءٍ فثمودَ هديناهم. وكذلك أيضًا قوله تعالى : (فأمّا اليتيمَ فلا تقهـر ، وأما السائلَ فلا تنهرْ)(١) فاليتيمُ مفعولٌ بالفعلِ الذى بعد الفاء ، وكذلك السائلُ ، فإذا قدرت الشرطَ صحّ أنْ تقول : مهما يكنْ من شيءٍ فاليتيمَ لا تقهرْ ، ومهما يكـن من شيءٍ فالسائلَ لا تنهرْ ، ويدلك على أنّ سيبويه يشترط ذلك استدلاله على جـواز تقدُّم معمول الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل عليها بقول العرب : أمّا العسـل فأنا شرّابٌ(٢) ، لأنّ التقدير : مهما يكن من شيءٍ فالعسل أنا شرّابٌ ، وشـرّابٌ (فعّال) من الأمثلة ، والعسلَ مفعولٌ به ، فلولا صحة تقدُّم معموله عليه بعـد الفاء لم يصح وقوعه قبلها ، فعلى هذا الشرط لا يجوز عند سيبويه أنْ تقول / أمّا زيدًا (٨٦/أ) فإنّى ضاربٌ ، ولا : أمّا زيدًا فإنّى ضربتُ ، ولا : أمّا زيدًا فما ضربتُ ، على أنّ يكونَ (زيدًا) مفعولًا بضاربٍ أو بضربتُ ، لأنّ زيدًا المتقدّم هنا لا تصحّ ولايته للفـاء ألا ترى أنك لو قلتَ : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدًا إنّى ضاربٌ ، وإنّى ضربتُ ، لم يجـز أصلًا ، لأنّه لا يعمل ما بعد (إنّ) فيما قبلها . وكذلك أيضًا فى المثال الآخـر لا يجوز أنْ تقول : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدًا ما ضربتُ ، لأنّ زيدًا منصوبٌ بضربـتُ و(ما) نافية ، ولا يعملُ ما بعد (ما) النافية فيما قبلها ، فزيدٌ فى هذه الأمثلـة ونحوها لا يجوزُ وقوعُه بعد الفاء واليًا لها ، فلا يجوز تقدمه عليها .

وخالف أبو العباس المبرّد فى هذا ، فأجاز تقديم الاسم مع وجود (أمّا) على الفاء(٣)

---

(١) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٤٨١/٢

(٢) انظر الكتاب : ١/ ١١٠ - ١١١ .

(٣) الى مثله ذهب ابن درستويه واختاره ابن مالك ، ونقل السيوطى عن ابن ولاد والزجاج أن المبرد رجع عنه الى القول بمذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الفراء الى أن كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع (أما) . انظـر الهمع : ٣٥٨/٤ - ٣٥٩ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٤٩/٢ ، والمغنـى : ٥٨/١ ، وحواشى المقتضب : ٢٧/٣ .

وإنْ كانَ لا يصحُّ وقوعُه بعدها والياً لها ، لأنَّه لا يُشترطُ في المقدَّم أنْ يكونَ مما تصحُّ ولايتُه للفاءِ .

وأعلمْ أنَّ هذه الفاءَ الواقعةَ جواباً لـ(أمَّا) جازَ أنْ يعملَ ما بعدها فيما قبلَها في مثلِ قولِهِ تعالى : (فَأمَّا اليَتيمَ فَلاَ تَقْهَرْ) لمَّا كانَ ذلكَ الاسمُ المقدَّمُ على الفاءِ إنَّما قُدِّمَ عليها اصلاحاً للَّفظِ وازالةً لقبحِهِ فاضربتَ عن الصَّدريَّةِ ، ولا تخرجُ الفاءُ الواقعةُ جواباً للشَّرطِ عن الصَّدريَّةِ إلاَّ في هذا وفي الوجهِ الثَّاني الآتي إثرَ هذا إن شاءَ اللَّهُ .

الوجهُ الثَّاني من الوجهينِ اللَّذينِ يُحذفُ الشَّرطُ فيهما ويبقَى جوابُهُ مع الفاءِ الدَّاخلةِ عليه ، وهو أنْ يحذفَ الشَّرطُ ولا تُعوِّضُ منه (أمَّا) ولا يكونُ هذا إلاَّ بشروطٍ ثلاثةٍ :

أحدُها : أنْ تكونَ الجملةُ فعليَّةً .

والثَّاني : أنْ يكونَ الفعلُ طلباً أو أمراً أو نهياً أو نحوهما ، في طلبِ ايقاعِ الفعلِ أو تركِهِ .

والثَّالثُ : أنْ يُقدَّمَ بعد حذفِ الشَّرطِ شيءٌ من الجملةِ على الفاءِ ازالةً لقبحِ اللَّفظِ بوقوعِ الفاءِ أوَّلَ الكلامِ ، وهي لم توضعْ إلاَّ على أنْ تقعَ بعد جملةِ الشَّرطِ . ومثالُ ذلكَ قولُكَ : زيداً فاضْرِبْ ، وزيداً فلا تَضْرِبْ ، وبزيدٍ فامْرُرْ ، وبزيدٍ فلا تَمْرُرْ ، الأصلُ : مهْمَا يكنْ من شيءٍ فاضربْ زيداً ، ثُمَّ حذفَ الشَّرطَ وفعلَهُ وهو قولُكَ : مهما يكن من شيءٍ ، وبقي الجوابُ مع الفاءِ فبقي الكلامُ : فاضربْ زيداً ، فقَبُحَ وقوعُ الفاءِ أوَّلَ الكلامِ ولم توضعْ على ذلكَ ، فقدَّمَ زيداً إصلاحاً للَّفظِ ، فصارَ : زيداً فاضْرِبْ ، وزيداً مفعولٌ باضربْ وكذلكَ في المثلِ الآخرِ ، وجازَ ذلكَ فيها لاجتماعِ الشُّروطِ الثَّلاثةِ . وممَّا جاءَ على هذا في القرآنِ قولُهُ سبحانَهُ : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ العَامِلُونَ) (١) الأصلُ : مهْمَا يكنْ من شيءٍ فليعملِ العاملونَ لِمِثْلِ هَذَا ، فحذفَ الشَّرطَ وقدَّمَ على الفاءِ المجرورَ مع المضافِ إليه الذي هو (لِمِثْلِ هَذَا) فصارَ (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ العَامِلُونَ)

---

(١) الآية : (٦١) من سورة الصافات .

و(لِمثِل) متعلِّقٌ بقوله (يَعْمل) ومثلُها أيضًا قولُهُ تعالى : (وَرَبَّكَ فكبِّرْ وثيابَك فطهِّرْ والرُّجزَ فاهْجُرْ)(١) / الأصلُ : ومهما يكن من شئٍ فكبِّرْ ربَّكَ ، ومهما يكنْ من شئٍ فكبِّر ربَّك ، ومهما يكن من شئٍ فطهِّر ثيابَكَ ، ومهما يكن من شئٍ فاهْجُر الرُّجزَ، ثمَّ حَذَفَ الشَّرطَ وتَقدَّمَ على الفاءِ معمولُ الفعلِ ، والشُّروطُ الثلاثةُ موجودةٌ ، ومثلُها أيضًا قوله تعالى : (ولِربِّكَ فاصْبِرْ)(٢) الأصلُ : ومهما يكن من شئٍ فاصْبِرْ لِربِّكَ ، ثُمَّ فصلَ ما تقدَّمَ. وكذلك أيضًا عند سيبويه قولهُ تعالى : (وأَنَّ المَساجِدَ للهِ فلا تدْعوا مَعَ اللهِ أَحدًا)(٣) الأصلُ : ومهما يكنْ من شئٍ فلا تدْعوا مَعَ اللهِ أحدًا لأنَّ المساجِدَ للهِ ، فحُذِفتِ اللَّامُ الجارةُ من (أنَّ) على ما تقدَّم في باب أقسامِ الأفعالِ في التَّعدِّي ، وحُذِفَ أيضًا الشَّرطُ وفعلُهُ ، ثُمَّ قدِّمتْ (أنَّ) مع أسمِها وخبرِها وهي متعلِّقةٌ بتدْعُوا ، والفعلُ هنا نَهيٌ ، وذكرَ أيضًا سيبويه أنَّ المفسِّرينَ يحطُّونَ (أنَّ) مع معموليها هنا على أنَّها معطوفةٌ بالواوِ على قولِهِ تعالى : (أنَّهُ اسْتَمَعَ)(٤) ، ومن هذا الوجهِ الثاني جَعَلَ أبو بكرٍ بن عبيدة(٥) قولَهُ تعالى : (إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ)(٦) فالفاءُ عنده في قولِهِ (فسبِّحْ) جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، و(إذا) متعلِّقةٌ بِسبِّحْ فهو العاملُ فيها ، وحُذِفَ الشَّرطُ هنا لوجودِ الشروطِ الثَّلاثةِ ، والأصلُ : مهما يكنْ من شيءٍ فَسبِّحْ بحمدِ ربِّكَ واستغفرهُ إذا جاءَ نَصرُ اللهِ والفَتحُ ، ثُمَّ لمَّا حُذِفَ الشَّرطُ قدَّمَ

(١) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر.

(٢) الآية : (٧) من سورة المدثر.

(٣) الآية : (١٨) من سورة الجن ، وانظر الكتاب : ٣/١٢٧ - ١٢٨.

(٤) من الآية : (١) من سورة الجن.

(٥) هو : محمد بن عبيدة الأنصاري الأشبيلي المتوفى سنة (٧٠٦هـ) ، قال السّيوطي : (قال ابن رشيد في رحلته : أستاذ مقرئ ، أديبٌ نحويٌ بارع ، نزل سبته ، وله نظم) ، أخذ عن الدباج ، وابن أبي الربيع .
انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/١٧٠ ، وبرنامج الوادي آشي ص١٢١ ، وغاية النهاية : ٢/١٨٢.

(٦) الآية : (١) من سورة النصر.

على الفاءِ معمولُ الفعلِ الّذى هو الظّرفُ ، لئلا تقعَ الفاءُ أولَ الكلامِ ، وإنّما حَمَلَ الآيةَ على هذا ولم يجعلِ الفاءَ جوابَ (إذا) لأنّه لو فعَلَ ذلكَ لم يجزْ لفصلِ الأمرِ الذى هو (سَبِّحْ) أنْ يعمَلَ فى (إذا) ، لأنَّ الفاءَ الدّاخلةَ عليه تمنعُ ، إذ كانت تكونُ باقيةً على صدريتِها ، لأنّه قد تقدّمَ أنّ الفاءَ الواقعةَ جوابًا لا تخرجُ عن الصّدريّةِ ، إلاّ أنْ تكونَ جوابَ شرطٍ محذوفٍ على أحدِ الوجهينِ المذكورينِ ، فلذلكَ جعَلَها من هذا الوجهِ الثّانى ، على أنّه يمكنُ فى الآيةِ البقاءُ مع الظّاهرِ من كونِ الفاءِ جوابًا لـ (إذا) من غيرِ ادّعاءِ حذفِ شرطٍ ، ويكونُ العاملُ فى (إذا) معنى الجملةِ الواقعةِ جوابًا ، الّتى هى قولُهُ : (فَسَبِّحْ بحمدِ رَبِّكَ) ، لأنَّ هذا أمرٌ للنبىِّ صلّى اللّهُ عليه وسلّم بلزومِ تعظيمِ اللهِ تعالى وتمجيدِهِ وتسبيحِهِ عند ذلكَ ، ولا شكَّ فى امتثالِهِ عليه السّلام أمرَ ربِّهِ تعالى ، فصارَ المعنى على هذا : إذا جاءَ نصرُ اللّهِ والفتحُ لزمتَ التعظيمَ والتّمجيدَ والتّسبيحَ واشتغلتَ بذلكَ ، إذ قد كفيتَ عنادَ المعاندينَ لمجىءِ النّصرِ والفتحِ ودخولِ النّاسِ فى الدينِ قبائلَ قبائلَ ، فالعاملُ فى (إذا) معنى قوله فَسَبِّحْ ، أىْ : لزمتَ التّسبيحَ والاستغفارَ . ونظيرُ هذا ما قالَهُ ابنُ جنىٍّ فى قولِهِ تعالى : (فإذا نُفِخَ فى الصُّورِ فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلونَ)(١) جعَلَ الفاءَ فى قولِهِ (فلا أنسابَ) جوابَ (إذا) ، والعاملُ فيها معنى الجملةِ ، لأنّهم إذا لم تكن بينهم أنسابٌ فقد تقاطعوا وتعادوا ، فكأنّه قالَ : فإذا / نُفِخَ (٦٠/أ) فى الصُّورِ تقاطعوا ، ولا يمشى هنا ما ذكرَهُ ابنُ عبيدة ، لأنَّ الجملةَ ليست فعليةً ولا طلبيةً ، فلا سبيلَ إلى ادّعاءِ حذفِ الشّرطِ . واللهُ أعلمُ .

ومن هذا الوجهِ الثّانى أيضًا جعَلَ سيبويه قولَ الشّاعرِ :

أرواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ   أنتَ فانظرْ لأىِّ ذاكَ تصيرُ(٢)

على أحدِ الأوجهِ الثلاثةِ(٣) المتقدّمةِ ، فالأصلُ : مهما يكنْ من شىءٍ فأنتَ انظرْ ،

---

(١) الآية : (١٠١) من سورة المؤمنين . وانظر الخاطريات : ل /٤٦ .

(٢) تقدم تخريج البيت ص : ٣٦٤

(٣) انظر الكتاب : ١/١٤٠ .

و(أنتَ) فاعلٌ بفعلٍ آخرَ محذوفٍ يفسّرهُ قوله (انظرْ) ثمَّ حُذفَ الشرطُ وفعلُهُ، وبقى انظرْ ، ثمَّ قُدِّمَ على الفاءِ (أنتَ) فصارَ : أنتَ فانظرْ ، وفُعِلَ هذا لاجتماعِ الشروطِ الثلاثةِ .

وقد ذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أنَّه لا يشترطُ فى هذا الوجهِ كلّه الشرطُ الأوّلُ ولا الثانى فلا يُشترطُ عندهم فى حذفِ الشرطِ وابقاءِ جوابهِ مع الفاءِ كونُ الجملةِ فعليةً ولا طلبيةً بل قد تكون اسميّةً وغيرَ طلبٍ ، فحملوا هذا البيتَ على أنَّ (أنتَ) مبتدأ ، و(انظُرْ) فى موضعِ خبرهِ ، والفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، و(أنتَ) مُقدَّمٌ من تأخيرٍ ، والأصلُ : مهما يكن من شيءٍ فأنتَ انظرْ ، والجملةُ على هذا اسميّةٌ ، وعليه أيضاً حملوا قولَ الآخرِ :-

وَقَائِلَةٍ خَولانُ فانكحْ فَتَاتَهُم * .... (١)

فـ(خولانُ) مبتدأٌ ، و(انكحْ فَتَاتَهُم) فى موضعِ خبرهِ ، والفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ أىْ : مهما يكن من شيءٍ فخولانُ انكحْ فتاتَهُم ، ثُمّ لمّا حُذِفَ الشرطُ قُدِّمَ على الفاءِ المبتدأُ الذى هو (خولانُ) وقد تَقدَّمَ مذهبُ سيبويه (٢) فى هذا البيتِ.

المسألةُ الرّابعةُ : فى الفاعلِ الّذى يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ .

وذلك هو الاسمُ المرفوعُ بوصفٍ قبلَه ، واقعٍ بعد نفيٍ أو استفهامٍ على مذهبِ سيبويه (٣) ، بشرطِ أنْ يكونَ الاسمُ بعد الوصفِ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً ، ويجوزُ فيه إذ ذاك وجهانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ الوصفُ المتقدّمُ مبتدأً والاسمُ المرفوعُ بعده فاعلٌ به يَسُدُّ مَسَدَّ خبرهِ (٤) ، فلا يحتاجُ ذلكَ الوصفُ معه إلى خبرٍ ، ولا يجوزُ فى ذلك الوصفِ على هذا أن يُصغَّرَ مطلقًا ولا أن يُنعَتَ قبلَ الفاعلِ ولا يُثنَّى ولا يُجمعَ على اللّغةِ الفُصحى ،

---

(١) تقدم تخريجه فى ص : ٣٦٣

(٢) انظر ص : ٣٦٣

(٣) انظر الكتاب : ١٢٧/٢ ،

(٤) انظر شرح المفصل : ٧٩/٦ ، والبسيط : ٤٥٦ ، والتصريح : ١٥٨/١

وتجوزُ تثنيتُه وجمعُه على لغةِ (أكلوني البراغيثُ) وهي قليلةٌ ضعيفةٌ تقدَّم ذكرُها في باب الفاعلِ (١) ، وزادَ ابنُ مالكٍ أيضًا أنَّه لا يُعرَّفُ (٢) ؛ لأنَّ حكمَهُ حكمُ الفعلِ ، والفعلُ لا يجوزُ فيه ذلكَ .

والوجهُ الآخرُ : أنْ يكونَ ذلكَ الاسمُ المتأخِّرُ مبتدأً ، والوصفُ المتقدِّمُ عليه خبرُهُ (٣) ، مقدَّمٌ عليه ، وأصلُه التأخيرُ ، وعلى هذا الوجهِ لا يمنعُ في ذلكَ الوصفِ شيءٌ مِمَّا ذكرَ امتناعُه في الوجهِ الأوَّلِ فيصغَّرُ وينعتُ ويعرَّفُ ويثنَّى ويجمعُ مطلقًا . فإنْ لم يقعْ ذلكَ الوصفُ بعدَ نفيٍ ولا استفهامٍ بل وقعَ أوَّلَ الجملةِ تعيَّنَ الوجهُ الثَّاني ، وهو أنْ يكونَ ذلكَ الوصفُ خبرًا مقدَّمًا ، والاسمُ المتأخِّرُ مبتدأ ، ولم يجزِ الوجهُ / الأوَّلُ (٩٠/ب)

ومذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ أنَّه لا يُشترطُ في جوازِ الوجهينِ وقوعُ الوصفِ بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ (٤) ، بل يجوزُ الوجهانِ المذكورانِ مطلقًا ، تقدَّمَ الوصفَ نفيٌ أو استفهامٌ أو لم يتقدَّمه شيءٌ . ومثالُ هذه المسألةِ قولُكَ : أقائمٌ زيدٌ ، وهل قائمٌ زيدٌ ، وما قائمٌ زيدٌ ، فيجوزُ لكَ في إعرابِ هذا وجهانِ باتِّفاقٍ ، لأنَّ الوصفَ الَّذي هو قائمٌ واقعٌ بعدَ الاستفهامِ في المثالينِ الأوليينِ ، وبعدَ النَّفيِ في المثالِ الثَّالثِ ، فأحدُ الوجهينِ أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ، و(زيدٌ) بعده فاعلٌ به يَسُدُّ مَسَدَّ خبرِهِ ، فلا يفتقرُ معه إلى وجودِ خبرٍ ، فهذا الاسمُ هنا فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبرِ ، لأنَّه مرفوعٌ بوصفٍ وهو (قائمٌ) وذلكَ الوصفُ متقدِّمٌ عليه واقعٌ بعدَ نفيٍ أو استفهامٍ ، وهذا على الوجهِ الأوَّلِ من الوجهينِ المتقدِّمينِ ، فقائمٌ على هذا لا يُصغَّرُ ، فلا يُقالُ : أقُوَيئِمٌ زيدٌ ، ولا ينعتُ فلا يُقالُ : أقائمٌ كريمٌ زيدٌ ، ولا يُعرَّفُ على ما زادَهُ ابنُ مالكٍ ،

---

(١) انظر ص : ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) التسهيل ص : ٤٤ .

(٣) هذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين ، انظر الكتاب : ١٢٧/٢ ، والإيضاح : ١٤١/١ ، وشرح المفصل : ٧٩/٦ ، والهمع : ٧٩/٥ .

(٤) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر التسهيل : ٤٥ ، والتصريح : ١٥٨/١ ، والهمع : ٦/٢ .

فلا يُقالُ : القائمُ زيدٌ ، ولا : هَل القائمُ زيدٌ ؟ ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ إلاَّ على اللُّغـةِ الضَّعيفةِ ، فيقالُ على تلكَ اللُّغةِ : أقائمانِ الزَّيدانِ ، وأقائمون الزَّيدون ، وإنَّما جازَ أن يكتفى بالفاعلِ هنا عن الخبرِ ، لأنَّ هذا الكلامَ على هذا الوجهِ محمولٌ على معناه ، لأنَّ هذا الوصفَ هنا بمنزلةِ الفعلِ في المعنى ، ألا ترى أنَّ المعنى : أيقومُ زيدٌ ، فهذا الوصفُ هنا في معنى الفعلِ ، فلم يكن له خبرٌ ، ولهذا أيضًا امتنعَ من تلكَ الأشياءِ المذكورةِ لكونها من خصائصِ الأسماءِ ، ولهذا الاسمُ هنا حكمُ الفعلِ .

والوجهُ الثَّاني : أن يكونَ (زيدٌ) مبتدأً و(قائمٌ) قبلَه خبرُه ، متقدِّمٌ عليه ، فليس في المسألةِ على هذا الوجهِ فاعلٌ سَدَّ مسدَّ الخبرِ ، وفاعلُ هذا الوصفِ على هذا ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على المبتدأِ ، ولا ضميرَ فيه على الوجهِ الأولِ ، لأنَّ فاعلَه الاسمُ الواقعُ بعده . ولا يمتنعُ في الوصفِ المتقدِّمِ على هذا الوجهِ الثَّاني شيءٌ مما تقدَّمَ ، بل تثنيتُه وجمعُه عند تثنيةِ المبتدأِ وجمعِه لازمانِ ، كما لو كان متأخِّرًا ، لأنَّه مقدَّمٌ من تأخيرٍ فتقولُ : هَلْ قائمانِ الزَّيدانِ ؟ وَهَلْ قائمونَ الزَّيدونَ ؟ كما تقولُ : هَلِ الزَّيـدانِ قائمانِ ؟ وَهَلِ الزَّيدون قائمونَ ؟ فإن قلتَ : قائمٌ زيدٌ ، من غيرِ أنْ يتقدَّمَ الوصفَ نفيٌ ولا استفهامٌ لزمَ في مذهبِ سيبويه [(١)] أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً وقائمٌ خبرُه متقدِّمٌ عليه ويجوزُ لكَ تصغيرُ هذا الوصفِ هنا ونعتُه وتعريفُه مطلقًا ، وتلزم تثنيةُ المبتدأِ وجمعُه فتقول : قُوَيئمٌ زيدٌ ، وقائمٌ كريمٌ زيدٌ ، والقائمُ زيدٌ ، وقائمانِ الزَّيدانِ ، وقائمـونَ الزَّيدون . ولا يجوزُ هنا عند سيبويه أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ، وزيدٌ فاعلٌ به يَسُدُّ مَسَدَّ الخبرِ ، لأنَّ الوصفَ لم يقعْ بعد نفيٍ ولا استفهامٍ ، وكِلا الوجهين جائزٌ عنـد أبي الحسن الأخفشِ على حسبما تقدَّمَ ، إذا وقعَ بعدَ النَّفي أو الاستفهامِ (أو لم يقع) [(٢)] فتقولُ على مذهبِه [(٣)] : / قائمٌ الزَّيدانِ ، وقائمٌ الزَّيدونَ . فلا تثنِّي الوصفَ ، ولا تجمعُه (٩١ / أ)

---

(١) انظر الكتاب : ٢ / ١٢٧ ، والمقتضب : ٤ / ١٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٥٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح المفصل : ٦ / ٧٩ ، والبسيط : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

إذا جعلته المبتدأ إلاّ على تلك اللغة الضعيفة كما تقدّم ، فيجوز على ما ذهب إليه أبو الحسن من هذا جواز كون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً به يسدّ مسدّ الخبر أن يكون على ذلك قوله تعالى : (فإنّه آثمٌ قلبُه)(١) فيكون (آثمٌ) مبتدأ و(قلبُه) فاعلٌ به يسدّ مسدّ الخبر ، والمبتدأ وفاعله معاً في موضع خبر (إنّ)(٢) ولا يجوز ذلك في مذهب سيبويه بل تكون الآية على أحد وجهين :

إمّا أن يكون (قلبُه) مبتدأ ، و(آثمٌ) خبره تقدّم عليه ، والجملة في موضع خبر (إنّ)

وإمّا أن يكون (آثمٌ) وحده خبرٌ (إنّ) وقلبه فاعلٌ به(٣) . ويمكن أيضاً وجهٌ ثالثٌ أنْ يكون (آثمٌ) أيضاً خبر(إنّ) وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه ، و(قلبه) بدلٌ من ذلك الضمير ، بدلُ بعضٍ من كلٍّ(٤) . وجاء في الحديث : (أوَ مخرجيَّ هُمْ)(٥) فالهمزة للاستفهام والواو للعطف توسطت بين الهمزة وما دخلت عليه كقوله تعالى : (أوَلَوْ كانَ آباؤُهم)(٦) و(قالَ أوَلَوْ جئتكم)(٧) وقد تقدّم في باب العطف أنّ الهمزة وحدها دون سائر أدوات الاستفهام انفردت بدخولها على الواو ، والفاء ، و(ثُمّ) من حروف العطف . ومثال الفاء وثُمّ ، قوله تعالى : (أفأنتم له منكرون)(٨) وقوله عزّ وجلّ : (أثُمّ إذا ما وقعَ)(٩) . ولا يجوز ذلك في غير الهمزة من أدوات الاستفهام ، بل

---

(١) من الآية : (٢٨٣) من سورة البقرة .

(٢) تفسير القرطبي : ٣/٤١٦ .

(٣) هذا الوجه هو اختيار ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٥٦٢ .

(٤) هذا الوجه ذكره مكي في مشكل اعراب القرآن : ١/١٢١ ، والقرطبي : ٣/٤١٦

(٥) تقدم تخريجه في ص : ؟؟

(٦) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٠٤) من سورة المائدة

(٧) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف .

(٨) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

يدخل حرف العطف عليها كقوله تعالى : (فَهَلْ أنتم مُنتهُون)[1] وقوله سبحانه : (وَمَنْ أوفى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ)[2] فَمَنْ اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ ، و(أوفى) بعده خبرُه ، ود خلت الواوُ عليه . و(مُخرجيَّ) في الحديث خبرٌ مقدَّمٌ ، و(هُم) مبتدأٌ ، وأصلُ (مُخرجيَّ) قبل الإضافةِ : (مُخرجُونَ لِي) وهو جمعُ مذكرٍ سالمٍ مرفوعٌ بالواو ثُمَّ لمَّا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّم وحذفتِ النُّونُ للإضافةِ صار اللفظُ : (مُخرجُوىَ) فاجتمعتِ الياءُ والواوُ وسبقت أحداهما بالسُّكونِ فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ ، فصارَ (مُخرُجِيّ) ثم قلبت ضمَّةُ الجيم كسرةً لأجلِ الياءِ الساكنةِ بعدها ، فصارَ : (مُخرِجِيَّ) فعلامةُ رفعِهِ الآن الواوُ التي صارت باجتماعها[3] مع الياءِ (ياءً)[4] فعلى هذا ينبغي أنْ يحملَ هذا الحديثُ من كون (مخرجيَّ) خبرًا مقدمًا ، والضَّميرُ بعده مبتدأٌ .

وقد أجازَ فيه أبو الحسين بن أبي الربيع وجهًا آخر ، وهو أنْ يكونَ (مخرجيَّ) مبتدأً ، و(هُم) فاعلٌ به يَسُدُّ مسدَّ الخبر كما تقدَّم في قولك : أقائمٌ زيدٌ ، لأنَّ الوصفَ الذي هو (مخرجيَّ) وقعَ بعد همزةِ الاستفهام ، ويكون الحديثُ على هذا الوجه إنَّما جاء على لغةِ (أكلوني البراغيث) في جمعِ الوصفِ لكون فاعلِه مجموعًا ، كما جاءَ في حديثٍ آخرَ : (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنَّهارِ)[5] فالحقَ علامةَ الجمعِ في (يتعاقبون) . لأنَّ الفاعلَ الذي هو (ملائكة) جَمعٌ / ولو جاء على اللغةِ (٩١/ب) الفُصحى لكان الفعلُ معه كحالِهِ مع المفردِ (يتعاقب فيكم ملائكةٌ) . وكذلك لو جاء هذا الحديثُ الآخرُ على اللغةِ الفُصحى لكانت الصِّفةُ مفردةً غير مجموعةٍ ، فكان يجبُ أن يكونَ (أو مخرجيَّ هم) بتسكين الياء أو فتحها مخففةً على إضافةِ (مخرجٍ)

---

(١) من الآية : (٩١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١١١) من سورة التوبة .

(٣) في الأصل : (بالاجتماعها) وهو تحريف .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦٥ .

إلى الياءِ ، كما تقولُ : غلامِيَ وغلامِيْ ، وفي هذا الوجهِ الّذي أجازَهُ ابنُ أبي الربيع في هذا الحديثِ نظرٌ ، وهو أنَّ الفاعلَ بالصِّفةِ على ما ذكره الضّميرُ المنفصلُ الّذي هو (هُم) ، وليس هذا من المواضعِ الّتي يجوزُ فيها انفصالُ ضميرِ الفاعلِ ، ألا ترى أنّه لا يجوزُ باتّفاقٍ : زيدٌ قائمٌ هو ، على أنْ يُعربَ (هو) فاعلاً بقائم ، والمانعُ منه انفصالُ الضّميرِ ، فكذلك لا ينبغي أنْ يكونَ (هم) في الحديثِ فاعلاً بمخرجيَّ لانفصالِهِ ، إلاّ أنْ يكونَ المسوّغُ عنده لانفصالِهِ هنا على ما ذكره كونَه سادًّا مسدَّ الخبرِ ومغنيًا عنه ، فجرى عليه في ذلك حكمُ الخبرِ ، فانفصلَ كما ينفصلُ الضّميرُ الواقعُ خبرًا ، فإن كان هذا عنده مسوّغًا لانفصالِ الضّميرِ وبنى على ذلك في تجويزه هذا الوجه هنا ، فذلك مذهبٌ انفردَ به ، إذ لم يجعلْ غيرُه ذلك من مسوّغاتِ الانفصالِ ، وهو أيضًا أعْني ابنَ أبي الربيع حيثُ ذكرَ المسوّغاتِ لانفصالِ الضّميرِ لم يذكرْ ذلك ولا عرَّجَ عليه ، ولا ينبغي من جهةِ القياسِ والنّظرِ أنْ يكونَ ذلك مجوّزًا لانفصالِ الضّميرِ ، وذلك أنّكَ إذا قلتَ : أقائمٌ زيدٌ ، على أنْ يكون (قائمٌ) مبتدأ وزيدٌ فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبرِ ، فليس (زيدٌ) خبرًا ولا له حكمٌ من أحكامِ الخبريّةِ وإنّما هو فاعلٌ حقيقةً ، لكن هذا الوصفُ لمّا كان بمعنى الفعلِ لم يحتجْ إلى خبرٍ ، واستقلَّ بفاعله بمنزلةِ الفعلِ ، كما لو قلتَ : أيقومُ زيدٌ . وأيضًا فقد حصلَ الخبرُ والمخبرُ عنه ملفوظًا بهما فلا حاجةَ إلى زيادةِ لفظٍ آخرَ ، ونظيرُ هذا قولُكَ : ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ ، فـ(أنَّ) مع اسمِها وخبرِها سدَّت مسدَّ مفعولي (ظننتُ) و(أنَّ) مصدريّةٌ تتقدَّرُ مع معموليها بالمصدرِ المفردِ ، فلم يقعْ بعد (ظننتُ) في الحقيقةِ إلاَّ المفردُ ، وكأنّكَ قلتَ : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، وهذا لا يجوزُ أعني : أنْ يقعَ بعد (ظننتُ) المتعدّيةِ إلى اثنين مفردٌ ، لأنّها إنّما تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتنصبهما ، فإنّما جازَ : ظننتُ أنَّ زيدًا قائمٌ ، وإن كان لم يقعْ بعد (ظننتُ) في الحقيقةِ إلاَّ المصدرُ المفردُ ، لوجودِ الخبرِ والمخبرِ عنه بعدها في قولكَ : إنَّ زيدًا قائمٌ ، ملفوظًا بهما ، فاكتفى بذلك ولم يجزْ : ظننتُ قيامَ زيدٍ ، لأنّها لم يقعْ بعدها في اللّفظِ إلاَّ المفردُ ، وكذلك قولُكَ : أقائمٌ زيدٌ ، اكتفى في استقلالِهِ كلامًا بحصولِ الخبرِ والمخبرِ عنه ملفوظًا

بهما عن زيادة لفظ آخر، ونظيره أيضًا قولك : عسى / أن يقوم زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ بيقوم (٦٢/أ) و (يقوم) منصوبٌ (أنْ) و (عسى) تحتاج إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ كقولك : عسى زيدٌ أنْ يقومَ ، فزيدٌ اسمُها ، و (أنْ يقومَ) في موضع خبرها ، ولم يقع بعدها في قولك : عسى أنْ يقومَ زيدٌ ، اسمٌ وخبرٌ معًا ، لأنّ (أنْ) مع صلتها في تقدير مصدرٍ مفردٍ ، لكن اكتفى بعدها بقولك : أنْ يقومَ زيدٌ ، لمّا كان فيه الخبرُ والمخبرُ عنه ملفوظًا بهما ، فسدَّ ذلك مسدَّ اسمها وخبرها معًا ، ومثلُ : عسى أنْ يقومَ زيدٌ ، قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)(١) وقوله سبحانه : (عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَبِّي)(٢) وقوله عزّ وجلّ : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا)(٣) ، ويدلّك على أنّ (زيدًا) المرفوعَ بالوصفِ في قولك : أقائمٌ زيدٌ ، ليس له حكمُ الخبرِ وأنّه فاعلٌ حقيقةً ، أنّ النواسخَ الناصبةَ للخبر لا تنصبه ، ألا ترى أنك تقول على قياس مذهب الأخفش : كان قائمٌ أخواك ، فقائم اسمُ (كان) ولم تنصبْ (أخواك) لأنه فاعلٌ بقائم ، ولو كان له حكمُ الخبر لنصبتهُ (كان) لأنها تنصبُ خبرَ المبتدأ . وكذلك تقولُ على قياسِ قوله : ظننتُ قائمًا زيدٌ ، وظننتُ قائمًا أخواك ، ولو كان الاسمُ بعد الوصفِ خبرًا لانتصبَ بظننتُ لأنّها تنصبُ المبتدأ والخبرَ معًا ، فرفعُهُ بعد دخولها دليلٌ على أنّه فاعلٌ لا خبرٌ ، لكنه يسدُّ مسدَّ (المفعولِ)(٤) الثاني لظننتُ ، ومسدَّ الخبر لكان كما كان يسدُّ مسدَّ الخبرِ قبل دخولها . وكذلك أيضًا تقول على قياسِ قولِ سيبويه : ما قائمٌ زيدٌ ، على أن تجعلَ (ما) حجازية ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، من أخوات (كان) فيكون (قائم) اسمَ (ما) وزيدٌ فاعلٌ يسدُّ مسدَّ خبرها المنصوبِ ، ولا يجوز نصبه ، لأنه فاعلٌ

---

(١) من الآية : (٧٩) من سورة الاسراء .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الكهف . و (يهديني) بالياء في الوصل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : (يهدين) بغير ياء . انظر السبعة : ٣٨٩ .

(٣) من الآية : (٥١) من سورة الاسراء .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

حقيقةً وليس له حكمَ الخبرِ. فقد تحصَّلَ من هذا كلِّه أنَّ (زيدًا) في قولك: أقائمٌ زيدٌ، إذا ارتفع (قائمٌ) بالابتداءِ إنَّما هو فاعلٌ حقيقةً وأحكامه أحكامُ الفاعلِ، فعلى هذا لا ينبغي أنْ يكونَ هذا الاسمُ المرفوعُ بالوصفِ هنا ضميرًا منفصلاً إلاَّ مع موجبٍ للانفصالِ في نحو: زيدٌ ما قائمٌ إلاَّ هو، وما قائمٌ إلاَّ أنتَ، وما قائم إلاَّ أنا، فلك أن تجعلَ (قائمٌ) مبتدأً والضَّميرُ المنفصلُ بعد (إلاَّ) فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبرِ، واقترانه بإلاَّ مسوِّغ لانفصالِهِ، لأنَّ ذلك يوجبُ انفصالَ الضَّميرِ مطلقًا. فإن قلت: فإذا تقرَّر أنَّ ذلك الاسمَ فاعلٌ حقيقةً فلِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ ضميرًا متَّصلاً بالصفةِ سادًّا مع ذلك مسدَّ الخبرِ في نحو: زيدٌ أقائمٌ؟ فيكون (زيدٌ) مبتدأً، و(قائمٌ) مبتدأً ثانٍ، والضَّميرُ المستترُ فيه العائدُ على زيدٍ فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبرِ، والجملةُ من المبتدأ وفاعلِهِ المغني عن الخبرِ في موضعِ خبرِ زيدٍ؟ فالجوابُ أنَّ ذلك ممنوعٌ لما تقدَّم من الاكتفاءِ في استقلالِ ذلك كلامًا بحصولِ الخبرِ والمخبرِ عنه ملفوظًا بهما / (٩٢/ب) فإذا قلتَ: زيدٌ أقائمٌ، فلم يوجد المخبر عنه ملفوظًا به فامتنع لذلك، ألا ترى أنّه ضميرٌ مستترٌ في (قائمٍ) غير ملفوظٍ به، فلهذا يشترطُ في الفاعلِ السادِّ مسدَّ الخبرِ أن يكونَ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً[(١)] لشيءٍ من المسوغاتِ لانفصالِ ضميرِ الفاعلِ، فالضَّميرُ في الحديثِ على هذا لا يكونُ إلاَّ مبتدأً، و(مخرجيَّ) قبله خبرُه[(٢)]، إذ لا مسوِّغَ هنا لانفصالِ ضميرِ الفاعلِ، فيحملُ على أنَّه فاعلٌ بالوصفِ كما ذكره أبو الحسين على ما تقدَّم، ويمكنُ أيضًا في الحديثِ وجهٌ آخرُ من الإعرابِ وإنْ كان بعيدًا، وهو أنْ يكونَ (مخرجيَّ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، و(هم) توكيدٌ لفاعلِ (مخرجيَّ) وهو ضميرٌ مستترٌ فيه تقديرُ المبتدأ: أقومي مخرجيَّ هُم، وحُذفَ المبتدأ لتقدُّمِ ذكره قبلَ هذا الحديثِ، لأنَّ فيه: سيخرجك قومُك، وفي هذا الوجهِ تكلُّفُ الحذفِ من غيرِ حاجةٍ إلى دَعْواه.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل: ١٨٩/١، والهمع: ٦/٢.

(٢) انظر شواهد التوضيح: ١٣.

وأعلم أنّه يجري مجرى النّفي لفظُ (غير) ، في مثل قولك : غيرُ قائمٍ زيدٌ ، فغيرُ مبتدأ ، وقائمٍ خُفض بالإضافة ، وزيدٌ فاعلٌ بقائمٍ يسدُّ مسدَّ خبرِ (غير) وسَاغ ذلك هنا وإن لم يتقدّم الوصفَ الذى هو (قائم) أداةُ نفيٍ ولا أداةُ استفهامٍ ، لأنّ (غيرًا) تُعطى معنى النّفي[(١)] ، بمنزلةِ (لا) ألا ترى أنّها تجري مجرى (لا) في قولك : أنا زيدًا غير ضاربٍ ، فزيدًا مفعولٌ بضاربٍ المخفوضِ بغير ، وجازَ هنا أن يعملَ المخفوضُ فيما قبل خافضِه ، لأنّ (غيرًا) محمولةٌ على (لا) فكأنّك قلت: أنا زيدًا لا ضاربٍ ، وقد تقدّم هذا[(٢)] ، وأنّ الكوفيين الحقّوا بغير في ذلك (أوّل) .

وأعلمْ أنّ الظّرفَ والمجرورَ يجريان مجرى الوصفِ في جميعِ ما تقدّم من جوازِ الوجهينِ المذكورين ، إذا (وقعا)[(٣)] بعد نفيٍ أو استفهامٍ في مذهبِ سيبويه ، ومطلقًا في مذهبِ الأخفشِ . غير أنّ الظّرفَ أو المجرورَ إذ ذاك لا يُعربُ مبتدأً والفاعلُ به يسدُّ مسدَّ خبرِه ، بل إنّما يكون هنا حكمُ كلِّ واحدٍ منهما كحكمِ الفعلِ إذا جعلتَ ما بعده فاعلاً ، والفعلُ لا يحتاجُ إلى خبرٍ ، ففي هذا وحده فارقَ الظّرفُ أو المجرورُ الوصفَ . ومثالُ ذلك : أعندك زيدٌ ؟ وأفي الدّارِ زيدٌ ؟ فيجوز لك في زيدٍ هنا وجهانِ باتّفاقٍ :

أن يكون فاعلاً بالظرفِ أو المجرورِ ، ولا يكون هنا سادًّا مسدَّ خبرٍ ، إذ ليس قبله مبتدأ وإنّما قبله ما هو بمنزلةِ الفعلِ ، فكأنّك قلتَ : استقرّ عندك زيدٌ ، واستقرّ في الدارِ زيدٌ ، ولا ضميرَ في الظّرفِ ولا في المجرورِ على هذا الوجهِ .

والوجهُ الآخرُ : أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً ، وخبرُه في الظّرفِ أو المجرورِ قبله[(٤)] ، ففي كُلِّ واحدٍ منهما على هذا ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ . فإذا قلتَ : عندكَ زيدٌ ، أو في الدّارِ زيدٌ لزِمَ عند سيبويه الوجهُ الثّاني من الابتداءِ والخبرِ ، وجازَ الوجهانِ المذكورانِ عند

---

(١) المغنى : ١/١٥٩ ، وانظر المساعد : ١/٢٠٨

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٢٩٦

(٣) فى الأصل :(وقع) .

(٤) انظر البسيط ص : ٤٥٨ .

أبى الحسن . وكذلك أيضًا حكمُ الضَّمير المنفصلِ هنا حيثُ يسوغُ انفصالُه على حكمِه / بعد الوصفِ كما تقدَّم (١) ، نحو : ما فى الدَّار إلاَّ أنتَ ، وما عندك إلاَّ أنا ، ويجوز (٩٣/أ) أيضًا فى الوصفِ أو الظَّرفِ أو المجرورِ أنْ يرفَعَ الظَّاهرَ بالفاعليةِ أو الضَّميرَ المنفصلَ بعده إذا وَقَع أعنى : كُلَّ واحدٍ من الثلاثةِ خبرًا فى اللَّفظِ أو فى الأصلِ أو صفةً أو صلةً أو حالاً . مثالُ الخبرِ فى اللَّفظِ : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وزيدٌ عندك أبوه ، وزيدٌ فى الدَّارِ أبوه ، فـ(أبوه) يجوزُ أنْ يكونَ فاعلًا بالوصفِ أو بالظَّرفِ أو بالمجرورِ ، لأنَّها وقعت أخبارًا لزيد .

ومثالُ الخبرِ فى الأصلِ : ظَننتُ زيدًا قائمًا أبوه ، وظننتُ زيدًا عندك أبوه ، وظننتُ زيدًا فى الدَّارِ أبوه ، فـ(أبوه) فاعلٌ بالمفعولِ الثَّانى لظننتُ ، لأنَّ أصلَه أن يكونَ خبرًا للمبتدأِ ، وكذلك مع جملةِ نواسخِ الابتداءِ ، (إنَّ) وأخواتها ، و(كان) وأخواتها ، وباب (ظَننتُ) وباب (أعلمتُ) .

ومثالُ الصِّفةِ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، ومررتُ برجلٍ فى الدارِ أبوه ، ومَررتُ برجلٍ عندك أبوه .

ومثالُ الصِّلةِ : جاءنى الَّذى عندك أبوه ، وجاءنى الَّذى فى الدَّارِ أبوه ، فـ(أبوه) فاعلٌ بعندك أو بفى الدَّارِ ، لوقوعِهما صلةً للموصولِ ، ولا يصحُّ أنْ يقعَ الوصفُ وحدَه صلةً إلاَّ والموصولُ الألفُ واللاَّمُ ، نحو : جاءنى القائمُ أبوه ، فـ(أبوه) فاعلٌ بقائمٍ لوقوعهِ صلةً للألفِ واللاَّمِ ، كأنَّكَ قلتَ : جاءنى الذى قَامَ أبوه .

وأمَّا قولك : اضرب أيَّهم قائمٌ أبوه ، إذا جعلتَ (أبوه) فاعلاً بقائمٍ ، فليس قائمٌ وحده صلةً (أىّ) بل هو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ والجملةُ هى الصِّلةُ تقديرُه : اضربْ أيَّهم هو قائمٌ أبوه ، فقائم على هذا إنَّما رفع الظَّاهرَ لوقوعهِ خبرًا ، لا لوقوعهِ صلةً .

ومثالُ الحالِ : هذا زيدٌ قائمًا أبوه ، وهذا زيدٌ عندك أبوه ، وهذا زيدٌ فى الدَّارِ أبوه . فقائمًا حالٌ ، ولأجلِ ذلك رَفَعَ الظَّاهرَ ، وكذلك الظَّرفُ والمجرورُ .

---

(١) انظر ما تقدم فى ص : ٣٧٩

فقد تحصَّلَ من هذا كُلِّه أنَّ الوصفَ والظَرفَ والمجرورَ لا يرفعُ الظَّاهرَ شيءٌ منهـا إلاَّ إذا وَقَعَ فى واحدٍ من هذه المواضعِ الأربعةِ ، أو اعتمدَ على أداةِ نفيٍ أو أداةِ استفهامٍ. هذا مذهبُ سيبويه ، ومذهبُ أبى الحسنِ أنَّه يجوزُ فى هذه الثَّلاثـةِ أنْ ترفعَ الظَّاهِرَ مطلقًا من غيرِ شرطٍ.

المسألةُ الخامسةُ : فى الخبرِ السببىِّ والحقيقىِّ.

واعلمْ أنَّ الوصفَ الواقعَ خبرًا للمبتدأِ إنْ كَانَ فاعلُهُ ضميرًا يعودُ على المبتـدأِ فهو حقيقىٌّ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وهندٌ قائمةٌ ، ألا ترى أنَّ (قائمًا) هنا و(قائمةً) فاعلُهما ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المبتدأِ ، ولا يجوزُ انفصالُهُ هنا من غيرِ موجبٍ ، فإن قُلتَ : زيدٌ قائمٌ هُوَ ، وهندٌ قائمةٌ هِى ، فليس الضميرُ المنفصلُ بعد الوصفِ فاعـلاً به ، وإنَّما هو توكيدٌ لفاعلِهِ الضميرِ المستترِ.

/ ومثالُ انفصالِهِ لموجبٍ قولُكَ : زيدٌ قائمٌ إمَّا هو وإمَّا عمرٌو ، فـ(هو) فاعـلٌ (٩٣/ب) بقائمٍ ، وانفصلَ لاقترانه بـ(إمَّا) وإنْ لم يكنْ فاعلُهُ ضميرًا يعودُ على المبتدأِ فهـو سببىٌّ ، ولا بُدَّ فيه من وجودِ ضميرٍ يعودُ على المبتدأِ. ثُمَّ فاعلُ هذا الخبرِ السببـىِّ يكونُ ظاهرًا ومضمرًا ، وإذا كان مضمرًا فلا بُدَّ من انفصالِهِ مطلقًا ، ولا يجـوزُ أنْ يكونَ متّصلاً إلاَّ فى ضرورةٍ ، هذا مذهبُ البصريين ، وأجازَ الكوفيُّون(١) ذلكَ فـى الكَلَامِ. وهكذا الحكمُ على كُلِّ وصفٍ جَرى على غيرِ مَنْ هو له في المعنى ، حكمُهُ كحكـمِ الخبرِ السببىِّ فى جميعِ ما ذُكِرَ.

ومعنى كون الوصفِ جاريًا على غيرِ مَنْ هو له فى المعنى ، أنْ يَقعَ الوصفُ خبـرًا لمبتدأ لفظًا أو أصلاً أو صفةً لموصوفٍ(٢) ، أو صلةً لموصولٍ ، أو حالاً من ذِى حـالٍ وفاعلُ ذلك الوصفِ فى الجميعِ ليس ضميرَ المبتدأِ ولا ضميرَ الموصوفِ ولا الموصـول

---

(١) انظر الانصاف : ١/٥٧ – ٥٨ ، والأشمونى : ١/١٩٩ ، والتصريح : ١/١٦٥ ، ١٦٦.

(٢) فى الاصل : (لموصول) وهو تحريف.

ولا صاحبَ الحَالِ ، فبهذا يعتبرُ كون الوصفِ جاريًا على غير مَنْ هو له ، فمتى كانَ فاعلُ الوصفِ ليس ضميرًا عائدًا على ما جرى عليه ذلك الوصفُ خبرًا أو صفةً أو حالًا ، فهو سببيٌّ جارٍ على غير مَنْ هو له ، ولا يعتبرُ ذلك بكونِ الوصفِ في المعنى لغير مَنْ جرى عليه ، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، أو حَسَنِ الوجهُ ، فليس (حَسَنٍ) صفةً سببيةً ، وإن كان إنَّما أفادَ معنىً في غيرِ موصوفِهِ ، ألا ترى أنَّ الحُسْنَ في الوجْهِ خاصّةً لا في الرَّجُلِ كُلِّهِ ، وإنَّما هو حقيقيٌّ ، لأنَّ فاعلَهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الرَّجُلِ .

ومثالُ وقوعِ الوصفِ السببيِّ خبرًا في اللفظِ قولُكَ : زيدٌ قائمٌ أبوه ، فزيدٌ مبتدأٌ و(قائمٌ) خبرُهُ ، و(أبوه) فاعلٌ به ، وهذا الخبرُ هنا سببيٌّ ، لأنَّ فاعلَه الأبُ ، وليس ضميرًا يَعودُ على المبتدأ ، فهو جارٍ على زيدٍ خبرًا وليس له في المعنى ، فهو إذ ذاكَ جارٍ على غير مَنْ هو له ، والضميرُ الذي أضيفَ إليه الأبُ هو العائدُ على زيدٍ .

ومثالُ وقوعِ الوصفِ السببيِّ خبرًا في الأصلِ : ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا أبوه ، فـ(قائمًا) مفعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَنتُ) وهو في الأصلِ - قبل دخولِ ظَنَنتُ - خبرٌ للمبتدإ سببيٌّ لكونِ فاعلِه ليس ضميرًا يعودُ على زيد .

ومثالُ وقوعِه صفةً لموصوفٍ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه ، فقائمٌ نعتٌ سَبَبيٌّ ، وقد تقدَّمَ ذكرُ ذلك في بابِ النَّعتِ (١) ، وذكرُ الأشياءِ الَّتي يتبعُ منعوته فيها .

ومثالُ وقوعِه صلةً لموصولٍ قولُكَ : مررتُ بالقائمِ أبوه ، فقائمٌ صلةٌ للألفِ واللَّامِ سببيّةٌ ، لأنَّ الفاعلَ ليس ضميرَ ما تقعُ عليه الألفُ واللَّامُ ، ألا ترى أنَّ المعنى مررتُ بالرَّجلِ الَّذي قامَ أبوه ، فليس فاعلُ القيامِ إلَّا الأبُ دونَ الرَّجلِ .

ومثالُ الحَالِ بالسببيِّ قولُكَ : جاءني زيدٌ قائمًا أبوه ، فـ(قائمًا) حَالٌ من زيدٍ

---

(١) انظر ص : ٨٩ .

سببيّةٌ ، ومن هذا قولِهِ / تعالى : (خُشَّعًا أبصارُهم يخرجون)[١] فـ(خُشَّعًا) حالٌ (٩٤/أ) من فاعلِ (يَخْرُجُون) وهو الواوُ ، وهي سببيّةٌ ، لأنّها لم ترفعْ ضميرَ صاحِبِها وإنّما رفعتِ الأبصارَ. وهذه الأمثلةُ كلُّها فاعلُ الوصفِ فيها ظاهرٌ ، ولابُدَّ معه كما تقدّم من ضميرٍ يعودُ على الاسمِ الأوّلِ الّذي يجري الوصفُ عليه .

ولقد ذهبَ الكوفيّون إلى أنّ الألفَ واللّامَ تقومُ مقامَ الضّميرِ[٢] هنا ، فأجازوا : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، والأصلُ : حَسَنٍ وجهُهُ ، و(الوجهُ) فاعلٌ بحَسَنٍ وهو صفةٌ سببيّةٌ ، والعائدُ على الموصوفِ الهاءُ من (وجهِهِ) ثم عُوِّضت منه الألفُ واللّامُ .

ومذهبُ البصريين أنّ الألفَ واللّامَ لا تقومُ مقامَ الضمير ، لكنّهم اختلفوا في جوازِ حذفِ هذا الضمير هنا ، فمذهبُ أبي القاسم الزّجاجيّ جوازُهُ[٣] ، فتقولُ على مذهبِهِ زيدٌ حسنٌ الوجهُ ، تريدُ : حَسَنٌ الوجهِ منه . وكذلك أيضًا يجوزُ على مذهبِهِ : مررت برجلٍ حسنٍ وجه ، تريدُ : وجهٌ منه ، فحذفتَ الضّميرَ .

ومذهبُ الفارسيِّ امتناعُ حذفِ هذا الضّميرِ مطلقًا[٤] ، فلا يجوزُ في مذهبِهِ : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الأبِ ، تريدُ : الأبَ له . ولا يجوزُ أيضًا عنده : مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ ، على حذفِ الضّميرِ ، بل إنّما يجوزُ هذا في مذهبِهِ على أنّ (الوجهَ) بَدَلٌ من الضّميرِ المستترِ في (حَسَنٍ) وهو الفاعلُ العائدُ على (رجلٍ) وعلى هذا حَمَلَ قولَهُ تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأبوابُ)[٥] فجعلَ (مُفَتَّحَةً) حالًا من (جنّاتِ عدنٍ) وفيه

---

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٧٥/٨ (وقيل : هو حال من الضمير المجرور في (عنهم) من قوله (فتول عنهم) وقيل : مفعول بـ(يَدْعُ) وفيه بُعدٌ) .

(٢) البسيط : ٩٧٣ ، والبحر المحيط : ١١٣/١ ، والمغني : ٥٠١/٢ .

(٣) الجمل : ١١١ ، والبسيط : ٩٧١ - ٩٧٣ .

(٤) الايضاح : ١٥٤/١ ، وانظر البسيط : ٩٧٣ .

(٥) الآية : (٥٠) من سورة (ص)

ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و(الأبوابُ) بَدَلٌ من ذلك الضَّميرِ [1] ، ويجوزُ على مذهبِ الكوفيين أنْ تكون (الأبوابُ) مفعولاً بمفتَّحةٍ ، والألفُ واللامُ فيه تُغني عن الضَّميرِ العائدِ إلى الجنَّاتِ [2] ، ويجوزُ أيضًا ذلكَ على مذهبِ أبي القاسمِ على حذفِ الضَّميرِ ، والتَّقديرُ : مفتَّحةً لهم الأبوابُ منها . و(جَنَّاتِ عَدْنٍ) في الآيةِ بَدَلٌ من (حُسْنَ مآبٍ) ، بَدَلُ شيءٍ من شيءٍ .

وذهبَ بعضُ النَّحويين إلى جوازِ حذفِ هذا الضَّميرِ مع وجودِ الألفِ واللامِ خاصَّةً ، وإلى هذا ذهبَ ابنُ عصفور [3] فأجازَ : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، على حذفِ الضَّميرِ ، لا على أنَّ الألفَ واللامَ عوضٌ منَ الضَّميرِ تقومُ مقامَه من غيرِ حذفٍ كما يقولُه الكوفيُّون ، فالتَّقديرُ : زيدٌ حسنٌ الوجهُ منه ، ومَنَعَ أصحابُ هذا المذهبِ : زيدٌ حسنٌ وجهٌ ، لِفَقْدِ الألفِ واللامِ .

ويسوغُ في الآيةِ على هذا المذهبِ أنْ تكونَ [4] (الأبوابُ) مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُهُ على نحوِ مذهبِ أبي القاسمِ من حذفِ الضَّميرِ . وسيعودُ الكلامُ في هذه الآيةِ وهذه المسائلِ في بابِ الصِّفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ إن شاءَ اللهُ بأوعبَ من هذا .

ومثالُ الوصفِ السببيِّ وفاعلُهُ مضمرٌ منفصلٌ قولُكَ : زيدٌ هندٌ ضاربُها هُوَ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(هندٌ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(ضاربُ) خبرُ هندٍ ، وليسَ لها [5] ، ألا ترى أنَّها ليست فاعلةَ الضَّربِ ، ففاعلُ (ضارب) ليس ضميرًا يعودُ على هندٍ ، وإنَّما فاعلُه ضميرُ زيدٍ المنفصلُ ، ويدلُّكَ على أنَّ ذلكَ الضَّميرَ منفصلٌ هو الفاعلُ بضاربٍ / وليس فاعلُهُ ضميرًا مستترًا و(هو) توكيدٌ له ، أنَّكَ في التَّثنيةِ والجمعِ لا تُثنِّي (ضاربًا) ولا تجمعُهُ (٩٤/ب)

---

(١) الأغفال : ل ١٢١ - ١٢٢ ، وانظر الايضاح : ١٥٤/١ ، والبسيط : ٩٧١ ، والمغني : ٥٠٧/٢ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٨/٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٥٢/٢ ، والبسيط : ٩٧٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١/١ .

(٤) في الأصل : (يكون) بالياء المثناة التحتية .

(٥) انظر المقتضب : ٢٦٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٩/١ .

جمعَ سلامةٍ إلاّ على لغةِ (أكلوني البراغيثُ) وهي ضعيفةٌ ، فتقولُ في التّثنيةِ : الزَّيدانِ هندٌ ضاربُها هُما ، وفي الجمعِ : الزَّيدُونَ هندٌ ضاربُها هُم ، أو الزَّيدُونَ هندٌ ضُرّابُها هُم ، وتقولُ على اللّغةِ الضّعيفةِ : الزَّيدانِ هندٌ ضارباها هُما ، والزَّيدُونَ هندٌ ضاربُوها هُم ، ولو كانَ فاعلُ (ضارب) ضميرًا متّصلًا به مستترًا لوجبَ أنْ يُثنّى ويجمعَ في كُلِّ لغةٍ ، لأنَّ الوصفَ إذا كان فاعلُهُ ضميرًا متّصلًا وجبَ عند تثنيةِ ذلكَ الضّميرِ وجمعِهِ أنْ يُثنّى الوصفُ ويجمعَ إمّا تكسيرًا أو سلامةً ، وإن كان فاعلُهُ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا وجبَ في اللّغةِ الفصحى أنْ يكونَ ذلكَ الوصفُ مع تثنيةِ فاعلِهِ كحالِهِ مع المفردِ ومع جمعِهِ كذلكَ أيضًا ، أعْني : كحالِهِ مع المفردِ ، أو مجموعًا جمعَ تكسيرٍ ، وتكسيرُه إذ ذاكَ أحسنُ من الافرادِ لقوله تعالى : (خُشّعًا أبصارُهُم)(١) وقد قرأهُ أبو عمرٍو وحمزةُ والكسائيُّ(٢) : (خاشعًا أبصارُهُم) على الافرادِ .

ومثالُ اتّصالِ الضّميرِ بالوصفِ السببيِّ في الضّرورةِ قولُ الشّاعرِ :-

يُجرّانِ ثِنيًا خيرُها عظْمُ جارةٍ ... بصيرًا بها لم تعْدُ عنها مشاغلُهْ(٣)

فـ(بصيرًا) نعتٌ لِثِنيٍ وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الرّجلِ الممدوحِ صاحبِ الثِنيِ ، وأتى بالضّميرِ هنا متّصلًا ضرورةً ، ولولا الضّرورةُ لقالَ : بصيرًا بها هو ، وفصلَ الضّميرَ الفاعلَ . وكذلكَ أيضًا قولُ الآخرِ :-

---

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . و(خشعا) بضم الخاء وتشديد الشين قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : السبعة : ٦١٧ .

(٢) حجة القراءات : ٦٨٨ .

(٣) من الطويل لزينب بنت الطّثريّة من أبياتٍ لها في الحماسة ترثي أخاها يزيد ابن الطّثريّة . والثِّنْيُ : الولد الذي بعد الولد الأول ، فالأول بِكْرٌ والثاني ثِنْيٌ .

وهو من شواهد التوطئة : ١٧٦ ، والأمالي : ٢/٨٦ ، والحماسة لأبي تمام : ١/٥١٦ ، والاغاني : ١٣/٦١ - ٦٢ .

تَرى أرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الحَدِيدُ عَلَى الكُمَاةِ (١)

فـ (مُتَقَلِّدِيهَا) حالٌ من (أرباقٍ) وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على أصحاب الأرباقِ ، لولا الضَّرورةُ لفصَلَه فقالَ : (مُتَقَلِّدِهَا هم) على اللُّغةِ الفصْحَى ، أو (مُتَقَلِّدِيهَا هُم) على لُغةِ (أكلُونى البَرَاغيثُ) على أنَّه يمكنُ فى هذا البيتِ أنْ يكونَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حالاً من الضَّميرِ المضافِ إليه فى قولِهم (أرْبَاقَهُم) فيكونُ على هذا جاريًا على مَنْ هو له ، والعاملُ فيه (تَرَى) ويكونُ هذا جاءَ على القليلِ من كونِ العاملِ فى الحَالِ غيرَ العَامِلِ فى صَاحِبِها ، لأنَّ العَامِلَ فى صاحبِ الحَالِ هُنَا (أرْبَاق) ، لأنَّه الخافضُ له بالإضافةِ ، والنَّاصِبُ للحَالِ (تَرَى) أو يكونَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حالاً من ضميرٍ متّصلٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : تَرَى أرباقَهُم إذا كانوا متقلِّديها ، فالواوُ فى (كانوا) فاعلٌ ، و(كان) هنا تامَّةٌ ، و(متقلِّديها) حالٌ من الواوِ ، والعَامِلُ فى (إذ)(تَرَى) ثُمَّ حَذفَ الظَّرفُ والفعلُ بعده وهو الذى أضيفَ الظَّرفُ إليه وبقيتِ الحالَ . ونظيرُ هذا ما تقدَّمَ فى قولِكَ : ضَرْبِى زيدًا (٢) قائمًا ، وفى قولِهم : هَذَا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا ، من أنَّ التَّقديرَ : ضَرْبِى زيدًا إذ كان قائمًا ، وهذا إذا كان بُسرًا أطيبُ منه إذا كان رُطَبًا . وهذا الوجهُ أيضًا ممكنٌ فى البيتِ فيكونُ التَّقديرُ : يجران ثنيا خيرها عظم جارهُ اذ كان بصيرا بها ، ويكون العامل فى (اذ) / (٩٥/أ) (يَجُرَّانِ) ، فيكونُ الوصفُ فى البيتين على هذا جاريًا على مَنْ هو له ، ولا ضرورةَ إذ ذَاكَ فى اتِّصالِ الضَّميرِ ، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ :-

---

(١) من الوافر للفرزدق ، ديوانه بشرح الصاوى : ١/ ١٣١ ، والأرباق : جمع ربق - بكسر الراء وقد تفتح وسكون الباء ، وأصله الحبل والحلقة التى تشدُّ بها الغنم الصغار لئلا ترضع ، ومتقلديها : أى جاعليها فى أعناقهم فى موضع القلادة ، والكماة : جمع كمى وهو الشجاع المتكمى . انظر معانى القرآن : ٢٧٧/٢ ، ومجاز القرآن : ٨٤/٢ ، والانصاف : ٥٩/١ ، ويروى : (اذا) مكان : (كما) ، و(يرى) بالياء المثناة التحتية .

(٢) فى الأصل : (زيد) بالرفع وهو خطأ .

وإنَّ امرأً أسْرى إليكَ ودونَهُ ... مِنَ الأرضِ مَوْمَاةٌ وبَيداءُ سَمْلَقُ (١)

لَمَحْقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبي لِصَوْتِهِ ... وأنْ تَعْلَمي أنَّ المُعَانَ مُوفَّقُ

فظاهره أيضًا أنَّ (محقوقة) خبرَ (إنَّ) فهو جارٍ على امرئٍ خبرًا له ، وليس له في المعنى ، لأنَّ الضَّميرَ المستترَ فيه وهو المفعولُ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه القائمُ مَقامَ الفاعلِ يعودُ على المرأةِ المخاطبةِ ، و(أنْ تستجيبي) على اسقاطِ باءِ الجرِّ، تقديرُهُ : لمحقوقةٌ أنتِ بأنْ تَستجيبي لصوتِهِ ، فأتى بالضَّميرِ مُتَّصلاً ضرورةً ، لكن هذا يحتملُ وجهًا آخرَ يخرجُ به عَنِ الضَّرورةِ ، وهو وجهٌ حَسَنٌ ، وذلك أنْ يكونَ (محقوقةٌ) لا ضميرَ فيه و(أنْ تَستَجيبي) ليس على حذفِ باءِ الجرِّ ، ولكنّه مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه بمحقوقةٍ وأنّه لمَّا كان (أنْ تَستَجيبي) مقدرًا بمصدرٍ مؤنثٍ ، كأنَّه قال : لمحقوقةٌ استجابتك لصوتِهِ (٢) ، كما قالَ تَعالى : (واسْتَعِينُوا بالصَّبرِ والصَّلاةِ وإنَّها لَكَبيرةٌ) (٣) إذا جعلنَا الضَّميرَ في (إنَّها) يعودُ على المصدرِ المفهومِ من (استَعِينُوا) جاءَ الضَّميرُ مؤنثًا لأنَّ ذلكَ المصدَرَ يتقدَّرُ كذلك ، أيْ : أنَّ الاستعانةَ ، ولا يَنبَغي أنْ يجعلَ (محقوقةٌ) خبرًا مقدَّمًا و(أنْ تَستَجيبي) مبتدأٌ والجملةُ خبرُ (إنَّ) لأجلِ لامِ الابتداءِ الداخلةِ على الخبرِ في قوله : لَمَحْقُوقةٌ ، وهي لا تدخلُ على خبرِ المبتدأِ من الجملةِ الواقعةِ خبرًا (لإنَّ) ألا تَرى أنّك لا تقولُ : إنَّ زيدًا أبوه لَقائمٌ ،

---

(١) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، يمدح المحلق بن خنثم بن شداد بن ربيعة . موماة : أى صحراء واسعة ، وسملق : أى قفرٌ لا نباتَ فيها . وعجز البيت الأول في الديوان : ٢٢٣ :

.... فَيافٍ تَنوفاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ

والخيفق : الفلاة الواسعة .

وهو من شواهد الانصاف : ١/ ٥٨ ، والخزانة : ١/ ٥٥١ ، ومجاز القرآن : ١/ ٢٤٤ ، واللسان (حقق) ، وحواشي المفصل : ٤٢٨ ، والصاحبى : ٣٥٨ / ٣٥٩ ، وشرح الكافية للرضى : ١/ ٢١٢ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن الأنباري في الانصاف : ١/ ٦٠ .

(٣) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

اللهمَّ إلَّا أنْ تجعلَ هذه اللَّامَ جوابَ قسَمٍ محذوفٍ ، فحينئذٍ يصحُّ هذا الوجهُ ، يكونُ التَّقديرُ : واللهِ لَمحقُوقةٌ أنْ تستجيبي ، والجملةُ من القَسَمِ وجوابِهِ في موضعِ خبرِ (إنَّ) ويكونُ على هذا في (محقُوقة) ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ يعودُ على الاستجابةِ ، لأنَّهُ مقدَّمٌ من تأخيرٍ . وهذه الأبياتُ ونحوها عند الكوفيين ليست بضرورةٍ مع بقائِها على ظواهرِها ، لأنَّهم يجيزُونَ اتِّصالَ ذلكَ الضَّميرِ بالوصفِ السَّببيِّ .

وأمَّا قولُهُ تعالى : (فَظَلَّتْ أعناقُهُم لَهَا خَاضِعِينَ)(١) ففيها أربعةُ أقوالٍ :

أحدُها : أنَّ (خاضِعينَ) خبرُ (ظَلَّ) ، لأنَّها من أخواتِ (كَانَ) و(لَهَا) متعلِّقٌ به ، أو يكونَ (لَهَا) في موضعِ خبرِ (ظَلَّ) وفيه ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الأعناقِ ، وهو فاعلٌ به ، أعْني : بلَهَا من حيثُ قامَ مَقامَ اسمِ الفاعلِ المحذوفِ الَّذي يتعلَّقُ به ، والتَّقديرُ : فَظَلَّتْ أعناقُهُم مستقرةً لها أو كائنةً لها ، وهذا كما تقولُ : زيدٌ لِمابه ، إذا ملكه المرضُ كأنَّكَ قلتَ : زيدٌ مملوكٌ للمرضِ ، وكذلكَ المعنى هنا في قوله سبحانه (ظَلَّتْ أعناقُهُم لَهَا) ويكونُ (خَاضِعِينَ) إذا كان (لَهَا) هو الخبرُ حالاً من الضَّميرِ المستترِ في (لَهَا) الَّذي هو / ضميرُ الأعناقِ ، ويكونُ الوصفُ الَّذي (٩٥/ب) هو (خاضِعينَ) في هذا القولِ سببيَّاً ، لأنَّ فاعلَهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على أصحابِ الأعناقِ لا على الأعناقِ ، وجاءَ هذا على اتِّصالِ الضَّميرِ بالوصفِ السَّببيِّ ، وعلى حذفِ الضَّميرِ العائدِ على الأعناقِ ، لأنَّهُ كما تقدَّمَ يشترطُ في الوصفِ السَّببيِّ وجودُ ضميرٍ يعودُ على الاسمِ الذي جَرى عليه ، والأصلُ : خاضعينَ بِها هُم ، فحذفَ (بِهَا) وأتَّصلَ الضَّميرُ الفاعلُ الذي هو (هُم) بالوصفِ . وهذا القولُ(٣) ضعيفٌ جدَّاً ، وهو مبنيٌّ على جوازِ حذفِ الضَّميرِ العائدِ إلى الاسمِ الذي جَرى عليه الوصفُ السَّببيُّ ،

---

(١) من الآية : (٤) من سورة الشعراء . وانظر معاني القرآن : ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧ ، والكشاف : ٣/ ١٠٤ ، والبحر المحيط : ٧/ ٥ - ٧ ، وتفسير ابي السعود : ٤/ ٢٠

(٣) نسب هذا القول للكسائي . وانظر التبيان : ٢/ ٩٩٣ ، وتفسير القرطبي : ١٣/ ٩٠ .

كما تقدَّم (١) فى مذهبِ أبى القاسمِ ، وَمبنىٌّ أيضاً على مذهبِ الكوفيينَ فى جوازِ اتِّصالِ الضَّميرِ الفاعلِ بالوصفِ السَّببىّ.

القولُ الثَّانى : ما ذَهَبَ إليه بعضُ المفسِّرينَ من أنَّ (خَاضِعِينَ) خبرُ (ظَلَّ) أو حالٌ من الضَّميرِ المستترِ فى (لَهَا) على ما تقدَّمَ ، وفاعلُ (خَاضِعِينَ) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الأعناقِ ، والمُرادُ بالأعناقِ هُنا : الجَمَاعاتُ (٢) . تقولُ العَرَبُ : أتانى عُنُقٌ مِن النَّاسِ ، أىْ : جماعةٌ ، فكأنَّه قالَ : فَظَلَّتْ جَماعاتُهم لَها خَاضِعِينَ ، والوصفُ على هذا القولِ حقيقىٌّ ولا حذفَ فيه .

القولُ الثَّالِثُ : أنَّ (خَاضِعِينَ) خبرٌ عن الأعناقِ أو حالٌ من ضميرِها المستترِ فى (لَها) ، على ما تقدَّمَ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه عائدٌ على الأعناقِ أيضاً ، فالوصفُ على هذا حقيقىٌّ لا سببىٌّ ، وجاءَ هذا الوصفُ هنا مجموعاً بالياءِ والنُّونِ كجمعِ المذكَّرِ العاقلِ ، والأعناقُ ليست بمذكرةٍ ولا عاقلةٍ ، وكان الأصلُ أنْ يكونَ : فَظَلَّتْ أعناقُهم لَها خَاضِعَاتٍ أو خاضعةً ، فإنَّما جاءَ هكذا ، لأنَّ الأعناقَ مضافةٌ إلى ضميرِ المذكَّرينَ العاقلينَ فى قوله (أعناقُهُم) فجرى على المضافِ فى هذا حكمُ المضافِ إليه ، فعُومِلَ فى وصفِه معاملةَ المذكَّرِ العاقلِ لإضافته إليه .

ونظيرُ هذا قولُه تعالى : (إنْ تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فى صَخْرَةٍ أوْ فى السَّمواتِ أوْ فى الأرضِ يأتِ بِها اللهُ) (٣) ألا ترى أنَّ المثقالَ مذكَّرٌ وأُنِّثَ هنا فى قوله تعالى : (تَكُ ، وتَكُنْ ، ويأتِ بِها) وإنَّما ذلك لإضافتِهِ إلى مؤنَّثٍ وهو الحبَّةُ ، فأجرى عليه حكمَ ما أُضيفَ إليه . ومن ذلك أيضاً قولُهم : قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه ، فأنَّثَ (البعضَ) وإن كان مذكَّراً لإضافتِه إلى المؤنَّثِ الَّذى هو (الأصابعُ) وقدْ بيَّنَ

---

(١) انظر ما تقدم فى ص : ٣٨٤

(٢) ونسب هذا القول الى الأخفش وأبى زيد الانصارى . المقتضب : ٤/ ١٩٩ ، وتفسير القرطبى : ١٢/ ٨٩ ، واعراب القرآن للزجاج : ٢/ ٦٠٧ .

(٣) من الآية : (١٦) من سورة لقمان . وانظر تفسير القرطبى : ١٤/ ٦٧ .

هذا وشروطه في باب الفاعل[1] .

القولُ الرابعُ : أنَّ (خاضِعِينَ) أيضًا على ما تقدَّم خبرٌ (ظَلَّ) أو حالٌ من الضَّميرِ المستترِ في (لَها) وجاءَ مجموعًا (بالياءِ[2]) والنُّون ، والأعناقُ ليست بمذكرةٍ ولا عاقلة ، لأنَّه محمولٌ على ما يصلحُ في الموضعِ ، فهذا من بابِ الحَمْلِ على المعنى ، وكأنَّه قالَ : فظلُّوا لَها خاضِعينَ ، والواوُ إنَّما هي للمذكَّرِ العاقِلِ ، فلمَّا كان يُقالُ : ظلُّوا وظلَّت أعناقُهُم على معنى واحدٍ ، جاءَ الوصفُ مع ظلَّت أعناقُهُم على حكمِهِ مع (ظلُّوا) / والحَمْلُ على ما يصلحُ في الموضعِ كثيرٌ في كَلَامِ العَرَبِ ، قالَ تَعالَى : (أوْ كَالَّذِى مرَّ علَى قَرْيَةٍ[3]) فقولُهُ سُبْحانَه (كَالَّذِى) معطوفٌ على ما يصلحُ في موضعِ قولِهِ جَلَّ وتَعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبراهيمَ[4]) ؛ لأنَّه يصلحُ في موضعِهِ : أرأيتَ كالَّذِى حَاجَّ إِبراهيمَ ، وكذلكَ أيضًا قولُهُ تَعالى : (إِنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقَاتِ وأَقْرَضُوا[5]) فأقْرَضُوا معطوفٌ على ما يصلحُ في موضعِ قولِهِ سُبْحانَه (إِنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ) كأنَّه قالَ : إنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وأَقْرَضُوا ، ويكونُ الَّذِينَ تصدَّقُوا يشملُ المذكَّرَ والمؤنَّثَ ، وقد تقدَّمتْ هذه الآيةُ في بابِ العَطفِ[6] ، وتقدَّمَ التَّنبيهُ علَى المانعِ من كَونِهِ معطوفًا على المُصَّدِّقِينَ من حيثُ يتقدَّرُ بالفعلِ وهو في تأويلِهِ ، وكذلكَ أيضًا قولُه تَعالى : (إِنَّه مَنْ يَتَّقِي ويَصْبِرْ[7]) في قراءةِ قُنبلٍ[8] باثباتِ ياءِ (يَتَّقِي) عَلَى (٩٦/أ)

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الاصل : (بالواو) ...

(٣) من الآية : (٢٥٩) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر تفسير القرطبي : ٣/٢٨٨ ، والمغني : ٢/٤٧٩ .

(٥) من الآية : (١٨) من سورة الحديد . وانظر البيان : ٢/٤٢٢ .

(٦) انظر ما تقدم في ص : ١٣٩

(٧) من الآية : (٩٠) من سورة يوسف .

(٨) هو أبو عمر المكي محمد بن عبد الرحمن المخزوميّ بالولاء المُلَقَّب بقُنْبُل (١٩٥ - ٢٩١هـ) شيخ القُرَّاء بالحجاز ، وإليه انتهت رياسة الاقراء به ، كان على الشرطة بمكة لأهليته لذلك ، أخذ القراءة عرضًا عن أحمد بن محمد النبَّال ، ورواها =

قول مَنْ جعل (مَنْ) موصولة بمعنى (الذى) و(يتّقى) صلة لها وهو مرفوع بالضمة المقدّرة لا بجزم ، وقوله (يَصْبِرْ) معطوف على (يتّقى) فكان يجب أن يكون مرفوعًا ، لكنه جزم حملًا على ما يصلح فى موضع الموصول وصلته[1] ، ألا ترى أنّه يصلح فيه (مَنْ) الشّرطية مع مجزومها ، لأنّه يقال : مَنْ يتّقى ، ومَنْ يتّقِ ، على معنىً واحدٍ ، ولذلك قرئت هذه الآية بالوجهين[2] معًا ، فلما كان (يَصْبِرْ) مجزومًا مع وجود (مَنْ) الشّرطيّة وجزم (يتّقِ) جاء أيضًا مجزومًا مع وجود الموصولة ، ووقع (يتّقى) حملًا على الشّرطيّة لصحّتها فى الموضع ، وكون الموصولة بمعناها . وهذا القول فى هذه الآية على قراءة قنبلٍ ذكره الفارسىّ وارتضاه[3] ، وفيها أوجه[4] سوى هذا .

ومن باب الحمل على ما يصلح فى الموضع أيضًا عند الفارسىّ قول العرب : هو أحسن الفتيان وأجمله ، فالهاء فى (أجمله) تعود على ما يصلح فى موضع الفتيان لأنّه يصلح فى موضعه المفرد على معناه ، فكأنّهم قالوا : هو أحسن فتىً وأجمله[5] ، ولو جاء الضّمير على لفظ الفتيان لقالوا : وأجملهم ، وسيبويه يقول فى هذا الضّمير :

= عن البزى ، وروى عنه جماعة كثيرة منهم : أبو ربيعة محمد بن اسحاق ، وابن مجاهد ، وابن شنبوذ وغيرهم . انظر ترجمته فى طبقات القراء : ٢ / ١٦٥ ، والاعلام : ٧ / ٦٢ .

وانظر قراءته فى السبعة : ٣٥١ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، وانظر المغنى : ٢ / ٤٧٨

(١) مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٣٥ .

(٢) قرأ ابن كثير وحده (إنّه من يتّقى) بياء فى الوصل والوقف فيما قرأت على قنبل وقرأ الباقون : (إنّه من يتّقِ) بغير ياء مجزومًا .

انظر حجة القراءات : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، والسبعة : ٣٥١ ، وتفسير القرطبى : ٩ / ٢٥٦ .

(٣) انظر المغنى : ٢ / ٤٧٨ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٥) انظر البسيط : ٦٥٥ .

إنّه يعودُ على الفتيانِ ، على معنى ما ذكر (١) ، فكأنّهم قالوا : هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُ مَنْ ذكر. (٢)

ومِنَ الحملِ على ما يصلحُ في الموضعِ أيضًا قولُهم لمكثرِ الكلامِ (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ) فَحَسْبُكَ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ (٣) ، أي : حَسْبُكَ هَذا ، و (يَنَمْ) مجزومٌ على جوابِ أمرٍ يصلُحُ في الموضعِ ، كأنَّك قلتَ : اكتفِ بهذا القدْرِ يَنَمِ النَّاسُ ، لأنَّ معنى قولِك : حَسْبُكَ هذا : اكتفِ به ، وحَسْبُكَ معناه : كافيكَ ، ومنه أيضًا قولُهم : ما قامَ غيرُ زيدٍ وعمروٌ ، برفعِ (عمرو) (٤) عطفًا على ما يصلحُ في موضعِ قولِكَ (غيرُ زيدٍ) كأنَّك قلتَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ وعمروٌ ، لأنَّ معناهما واحدٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (عمروٌ) معطوفًا على لفظِ (غير) من غيرِ تقديرِ / شيءٍ ، لأنَّ المعنى يكونُ : ما قامَ عمروٌ ، بنفيِ القيامِ (٩٦/ب) عنه والمعنى إثباتُهُ ، فلا بُدَّ من تقديرِ (إلاَّ) لذلك ، ويجوزُ أيضًا في (عمرو) الخفضُ عطفًا على لفظِ زيدٍ ، فتقولُ : ما قامَ غيرُ زيدٍ وعمروٍ ، ومنه أيضًا قولُ الشَّاعرِ :-

مشائيمُ ليسُوا مُصلِحينَ ... . (٥)

البيتُ المذكورُ في بابِ العطفِ ، حمل (ناعب) بالخفضِ على ما يصلحُ في (مصلحينَ) المنصوبِ ، وكأنَّه قال : ليسوا بمصلحينَ ولا ناعبٍ ، وكذلك أيضًا قولُ الآخر :-

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى * .... (٦)

وقد تقدَّم أيضًا في البابِ المذكورِ ، ومنه أيضًا قولُ الشَّاعرِ :-

---

(١) كذا في الاصل ،

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٨٠ ، وانظر أيضا اللسان (ثقل) .

(٣) وقيل : مبتدأ لا خبر له ، وهو اختيار ابن طاهر . انظر الهمع : ٢/ ٤٤ .

(٤) في الأصل :(عمر) بدون واو.

(٥) تقدم الشاهد كاملا وتخريجه في ص : ١٢٨

(٦) تقدم الشاهد كاملا وتخريجه في ص : ١٢٩

فإمّا تَرِيني ولِي لِمَّةٌ فإنّ الحَوادِثَ أودَى بِهـا (١)

فالضَّميرُ الفاعلُ في (أودَى) جاء مذكّراً حملاً على ما يصلحُ في موضعِ الحَوادِثِ، كأنّه قَال : فإنَّ الحَدَثَان أودَى ، لأنهّم يقولُونَ الحَدَثَان وهم يريدُونَ به الكثرةَ والجِنسَ، كما يُرادُ ذلك بلفظِ الجمعِ إذا قلتَ الحَوادِث ، ولهذا أيضاً ذكرَ الآخرُ الحَدَثَــان ، فأجرى عليه حكمَ الحَوادِثِ في قوله :

ألا هلَكَ الشِّهابُ المُستَنِيرُ ومِدْرهُنا الحسامُ إذا نُفيرُ (٢)

وحَمَّالُ المِئِينَ إذا ألَمَّتْ بِنا الحَدَثانُ ، والأنِفُ النَّصُورُ

فالحَدَثانُ فاعلُ (ألمَّتْ) وألحَقَ التّاءَ في فعلِه وإن كان مذكّراً ، إذ يصلحُ في موضعِه (الحَوادث) وهو مؤنّثٌ ، فكأنّه قالَ : ألمَّتْ بِنا الحَوادِثُ ،(والأنِفُ) في

---

(١) من المتقارب للأعشى ميمون من قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب الكندي ويزيد بن عبد المدان الحارثي . (لمَّة) - بكسر اللام وتشديد الميم - ما ألمَّ وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس. والحوادث : جمع حادثة وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه ، وأودى بها : ذهب بها وأبادها . الديوان : ١٧١ . وهو من شواهد سيبويه ، وصدره في الكتاب : ٤٦/٢ : فاما ترى لمتى بدلت * ومعاني القرآن : ١٢٨/١ ، والانصاف : ٧٦٤/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٥/٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/٥ ، ٦/٦ - ٤١ ، والبسيط : ١٨٦ ، والأشموني : ٥٣/٢ ، والخزانة : ٥٧٨/٤ .

(٢) من الوافر ، أنشدهما ابن منظور (حدث) من غير عزو . والمدرة - بكسر الميم وسكون الدال وفتح الراء - السيد الشريف ، والمقدم في اللسان واليد عند الخصومة والقتال . وفي اللسان (ووهَّاب) مكان (وحمَّال) و(الحامي) مكان (الأنف)

وهو من شواهد معاني القرآن : ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٩/٢ ، والانصاف : ٧٦٦/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١٠٦/١ ، واصلاح الخلل : ٣٨٣ ، والبسيط : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ .

هذا البيتِ معطوفٌ على (حَمَّالٍ) لا على (الحَدَثانِ) ، وَلَوْ جاءَ البيتان على مراعاةِ الملفوظِ به لقال في الأوَّلِ : فإنَّ الحوداثَ أودَتْ بِها ، وفي الثاني : إذا ألَمَّ بِنا الحَدَثانِ .

ومن هذا القبيلِ أيضًا قولُ الآخرِ :-

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِثُعَيْلِبَاتٍ ولا بَيْدانَ نَاجِيَةً (ذَمُولا)(١)

وَلاَ مُتَدارِكٍ و (الشَّمْسُ) طِفْلٌ بِبَعْضِ (نَوَاشِغِ) الوادِي حُمُولا

فقوله : (ولا متداركٍ) معطوفٌ على ما يصلحُ في موضعِ قوله (لَنْ تَرَى) قَدَّرَهُ ابنُ جِنِّي : أجِدَّكَ غير راءٍ ، وقدَّرهُ الفرَّاءُ : لستُ براءٍ(٢) ، فمتداركٌ معطوفٌ على (راءٍ) المخفوضِ المقدَّرِ في موضعِ (لَنْ تَرَى) ومنه أيضًا على مذهبِ بعضِ النَّحويين(٣) قولُ العَرَبِ : (رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ) فـ(تَيْم) بالخفضِ بَدَلٌ مِمَّا يصلحُ في موضعِ التَّيْمِيِّ ، كأنَّك قلتَ : المنسوبُ إلى تَيْمِ تَيْمِ عَدِيٍّ ، فتيمُ الثَّاني بَدَلٌ من (تَيْمِ) الأوَّلِ المقدَّرِ ، ألاَ تَرَى أنَّه يقالُ : التَّيْمِيُّ والمنسوبُ إلى تيمٍ على معنىً واحدٍ . وقولُ الفارسيِّ في هذا وجمهورِ النَّحويين إنَّه على حذفِ مضافٍ(٤) ، والأصلُ : رأيتُ التَّيْمِيَّ ذا تَيْمِ عَدِيٍّ ، و(ذا) بَدَلٌ من التَّيْمِي بمعنى صاحب ، و(تَيْم) مضافٌ إليه ، ثُمَّ حَذَفَ

---

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسي . ثعيلبات وبيدان : موضعان ، والناجية : الناقة السريعة ، والنواشغ : جمع ناشغة مجاري الماء في الوادي ونواشغ الوادي أعاليه ، والحمول : الابل عليها الهوادج . والذمول : التي تسير سيرا لينا .

انظر معاني القرآن : ١/ ١٧١ ، ومجالس ثعلب : ١/ ١٥٩ ، والخصائص : ١/ ٣٨٨ ، ومعجم البلدان : (ثعيلبات) واللسان : (نشغ) وفيه (متلاقيا) مكان (متدارك) . وما بين الأقواس في البيتين بياض في الاصل .

(٢) معاني القرآن : ١/ ١٧١ .

(٣) وهم الكوفيون ، انظر شرح المفصل : ٥/ ١٤٢ ، والمقدمة المحسبة : ١/ ٢٧٣ ، وحاشية الصبان : ٤/ ١٧٦ .

(٤) انظر الكامل للمبرد : ٢/ ١٤٢ ، والانصاف : ٢/ ٤٧٤ .

المضافُ وبقى المضافُ إليه على خفضِه كقراءةِ بعضِ النَّاسِ فى الشَّاذِّ : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يُرِيدُ الآخرةِ)(١) بخفضِ الآخرةِ على حذفِ مضافٍ تقديرُهُ : واللهُ يُرِيدُ باقِى الآخرةِ .

وبالجملةِ فالحملُ على ما يصلحُ فى الموضعِ كثيرٌ جدًّا فى كَلَامِ العَرَبِ ، فَحَمْلُ هذه الآيةِ قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعناقُهم لَهَا خَاضِعِينَ) على ذلكَ قولٌ حَسَنٌ ارتضاه/ (٩٧/أ) المبرِّدُ(٢) وابنُ أبى الربيعِ مِنَ المتأخِّرينَ ، واللَّهُ الموفِّقُ .

وأعلم أنَّ ما تقدَّم من أنَّ الكوفيين يجيزونَ أنْ يكونَ فاعلُ الوصفِ السَّببيِّ ضميرًا متَّصلًا ، إنَّما ذلك عندهم بشرطِ أنْ لا يُوقِعَ اتصالُهُ لَبْسًا(٣) ، فى نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها ونحو ما تقدَّم من الأبياتِ والآيةِ الَّتى هى قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعناقُهم لَهَا خَاضِعِينَ)(٤) على القولِ الأوَّلِ فيها ، ونحو قوله (تعالى)(٥) : (وإنَّ للمتَّقِينَ لَحُسْنَ مآبٍ ، جَنَّاتِ عدنٍ مفتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ)(٦) على أنْ يكونَ (مُفتَّحةً) حالًا من (المتَّقينَ) وفيه ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، يعودُ على (جَنَّاتِ عدنٍ) والأبوابُ بَدَلُ بعضٍ من كُلٍّ من ذلك الضَّميرِ المستترِ ، ومرفوعُ الوصفِ السببيِّ على هذا ضميرٌ متَّصلٌ به ، فيجوزُ هذا الإعرابُ فى هذه الآيةِ على مذهبِ الكوفيين ، ولا يجوزُ عند البصريين لأنَّه لو كان حالًا مِنَ المتَّقينَ والأبوابُ بدلٌ لوجبَ انفصالُ الضَّميرِ المرفوعِ بمفتَّحة ، فكان يجبُ أنْ يكونَ مفتَّحة هى لَهُم الأبوابُ ، وتوجيهها عندهم على ما تقدَّم من مذهبى الفارسيِّ وأبى القاسمِ .

---

(١) من الآية : (٦٧) من سورة الأنفال . وقراءة الخفض هى قراءة ابن جماز ، انظر المحتسب : ٢٨١/١ .

(٢) المقتضب : ١٦٨/٤ - ١٦٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

(٤) من الآية : (٤) من سورة الشعراء .

(٥) تكملة ...

(٦) من الآيتين (٤٩ - ٥٠) من سورة (ص) . وانظر الايضاح : ١٥٤/١ .

فأمَّا إنْ كان اتِّصالُ ضميرِ الوصفِ السببيّ يُوقِعُ لَبْسًا ، فلا بُدَّ من انفصالِهِ إذ ذاك عند البصريينَ والكوفيينَ (١) نحو : زيدٌ ضاربُهُ أنَا ، وهندٌ ضاربُها أنتَ ، والزَّيدانِ ضاربُهما نَحْنُ ، والزَّيدانِ ضاربُهما أنتما . فَلا يجوزُ اتِّصالُ الضَّميرِ في هذه الأمثلةِ ونحوها لأجلِ اللَّبْسِ ، إذ لا يتعيَّن كونه لمتكلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ . وإلى شَكل مذهبِ الكوفيينَ ذَهَبَ مِنَ المتأخِّرينَ ابنُ مالكٍ (٢).

واعلمْ أنَّ الوصفَ السببيَّ المعطوفَ على وصفٍ حقيقيّ حكمُه كحكمِ السببيّ المباشرِ على ما تقدَّم ، فتقولُ : زيدٌ قائمٌ وضاربُه أنا ، وزيدٌ قائمٌ وضاربُهُ أبوه .

فإن كان معطوفًا على وصفٍ سببيّ وفاعلُ المعطوفِ ضميرٌ يعودُ على فاعلِ الوصفِ المعطوفِ عليه ، لم يمتنع اتِّصالُ فاعلِ المعطوفِ به كقولكَ : زيدٌ قائمٌ أبواه لا قاعدان فقائم خَبرُ زيدٍ ، و(أبواه) فاعلٌ به وهو سببيٌّ ، لأنَّه لم يرفع ضميرَ زيدٍ ، و(لا) حرفُ عطفٍ ، و(قاعدان) معطوفٌ على قائمٍ ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على فاعل (قائم) وهو (أبواه) والمعطوفُ على الخبرِ خَبرٌ مثله ، فَقد صارَ (قاعدان) خبرًا سببيًّا عن زيدٍ ، ولم ينفصل ضميرُهُ ، وكذلك تقولُ : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين .

فإن كان فاعلُ المعطوفِ غيرَ عائدٍ على فاعلِ الوصفِ الأوَّلِ ، فحكمُه أيضًا حكمُ السببيّ المباشرِ في لزومِ انفصالِ الضَّميرِ ، نحو قولك : زيدٌ قائمٌ أبوه وضاربُهُ أنَا .

واعلمْ أنَّ الظَّرفَ والمجرورَ إذا جَرَيا على غيرِ مَنْ هما له فحكمُهما (٣) أيضًا في انفصالِ الضَّميرِ كحكمِ الوصفِ السببيّ على ما تَقَدَّمَ ، كقولك : زيدٌ هِندٌ في دارِهَا هُوَ ، وزيدٌ هندٌ عندها هُوَ ، تريدُ : زيدٌ هِندٌ مستقرٌ في دارِهَا هو ، / وزيدٌ هِندٌ (٦٧/ب) مستقرٌ عندها هُوَ ، (فهو) فاعلٌ بالمجرورِ أو الظَّرفِ ، لا يجوزُ اتِّصالُهُ به ، فلا تقولُ : زيدٌ هندٌ في دَارِهَا ، على أنْ يكونَ في (دارِهَا) في موضعِ خبرِ هندٍ ، والاستقرارُ في الدَّارِ لزيدٍ ، وفاعلُ المجرورِ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ .

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية : ٢٢٩/١ .

(٢) انظر التسهيل ص : ٤٨ .

(٣) في الاصل : (حكمها) .

وأمّا الفعلُ فلا ينفصلُ ضميرُهُ مطلقاً إلاّ لموجبٍ ، كان جاريًا على مَنْ هو له أو على غيرِ مَنْ هو له ، فتقول : زيدٌ هندٌ يضربُها ، وزيدٌ اضربه ، وزيدٌ تكرمُه ، وزيدٌ تكرمُه ، فإنْ قلتَ : زيدٌ هندٌ يضربُها هُوَ ، وزيدٌ اضربه أنا ، وزيدٌ تكرمُه أنتَ ، وزيدٌ نكرمُه نَحْنُ ، فليس الضّميرُ المنفصلُ هو الفاعلُ ، ولكنّه توكيدٌ(١) للضّميرِ الفاعلِ المستترِ في الفعلِ .

المسألةُ السّادسةُ : في الرّافعِ للخبرِ .

والمبتدأُ كما تقدّم مرفوعٌ بالابتداءِ في مذهبِ سيبويه ، والخبرُ عنده مرفوعٌ بالمبتدأِ(٢) ، فإذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ الّذي هو تعريتُه من العواملِ اللّفظيّةِ وإسنادُ الخبرِ إليه على ما تقدّم بيانُه في أوّلِ البابِ(٣) ، و(قائمٌ) مرفوعٌ بالمبتدأِ الّذي هو (زيدٌ) .

المسألةُ السّابعةُ : في تعدّدِ الخبرِ .

واعلمْ أنّه يجوزُ أنْ يكونَ للمبتدأِ الواحدِ خبرانِ فصاعدًا ، من غيرِ عطفٍ بشرطِ أنْ يكونا في المعنى يصحُّ أنْ يشملَهما اسمٌ واحدٌ ، نحو ما أجازَه سيبويه من قولِك : هذا زيدٌ منطلقٌ(٤) ، على أنْ يكونَ (هذا) مبتدأً ، و(زيدٌ) خبرٌ له ، و(منطلقٌ)

---

(١) وهذا على رأى سيبويه . والمبرد يرى أن الضمير الذى أبرز فاعل . انظر الكتاب ٥٢/٢ ، والمقتضب : ٢٦٢/٣ .

(٢) وعند المبرد أن الخبر رفع بالابتداء ، ويرى الكوفيون أنهما يترافعان . انظر الكتاب : ١٢٧/١ ، والمقتضب : ٤٩/٢ ، والانصاف : ٤٤/١ وما بعدها ، والتصريح : ١٥٨/١ - ١٥٩ ، وإصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط : ٤١٩-٤٢٠ وشرح الكافية الشافية : ٣٣٤/١ ، والتسهيل : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٥/١ وما بعدها .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٩٩٩

(٤) انظر الكتاب : ٨٣/٢ ، والمقتضب : ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٩/١ .

خبر ثان ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : هذا جامع كونه زيدا والانطلاق ، ويكون (جامع) وحده الخبر ، وهو اسم مفرد يشمل معنى الخبرين فى قولك : هذا زيد منطلق. وتقول أيضا : زيد قائم ضاحك ، على أن يكون (قائم) و(ضاحك) خبرين عن زيد ، لأنه يصح أن تقول : زيد جامع القيام والضحك ، فتأتى بخبر واحد يشملهما . ومن هذا أيضا قوله تعالى : (صم بكم عمى) (١) فهذه ثلاثة أخبار لمبتدأ واحد محذوف تقديره : هم صم بكم عمى (٢)، ويجوز أيضا أن يكون (صم) وحده الخبر ، (بكم وعمى) صفتان لصم ، وكذلك أيضا يجوز هذان الوجهان فى قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم فى الظلمات) (٣) يجوز فى المجرور الذى هو قوله سبحانه (فى الظلمات) أن يكون خبرا ثانيا (٤)، وأن يكون فى موضع الصفة . ومما جاء على الخبرين أيضا قول الشاعر :-

أترضى بأنا لم تجف دماؤنا ... وهذا عروس باليمامة خالد (٥)

ف(هذا) مبتدأ ، وعروس وخالد خبران له ، وكذلك قول الآخر :-

ينام باحدى مقلتيه ، ويتقى ... المنايا بأخرى ، فهو يقظان هاجع (٦)

ف(يقظان وهاجع) خبران لـ(هو) ومن هذا أيضا قولهم : هذا حلو حامض (٧)، أى: مزّ (٨) (فحلو حامض) فى معنى خبر واحد ، كأنك قلت : هذا مزّ ، وكذلك قوله فى البيت (يقظان هاجع) فى معنى خبر واحد ، كأنه قال : فهو حذر .

وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران / فصاعدا الا أن يكونا فى معنى خبر واحد ، وان لم يكونا كذلك لزم العطف فتقول : هذا زيد وقائم ، وهذا قائم وضاحك ، وانما اشترط فى الخبرين أن يكونا يصح أن يشملهما اسم واحد تحرزا من مثل : أين زيد قائم ؟ وكيف زيد خارج ؟ على أن يكون (زيد) مبتدأ و(قائم) خبر ، و(أين) فى موضع خبر ثان ، وكذلك كيف ، وخارج فى المثال الآخر ، فهذا ونحوه لا يجوز عند ابن الطراوة وغيره ، لأنه لا يصح هنا أن يعوض من الخبرين اسم واحد يشملهما . (٩٨/أ)

---

(١) من الآية (١٨) من سورة البقرة ، وتمامها : (فهم لا يرجعون) .
(٢) تفسير القرطبى : ١/ ٢١٤ .
(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الانعام .
(٤) التبيان : ١/ ٤٩٤ .
(٥) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، ويروى الشاهد بنصب (عروس) على الحال من (هذا) . انظر شرح السيرافى : ١/ ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦٠ ، والاصول : ١/ ١٨١ .
(٦) من الطويل ، لحميد بن ثور الهلالى ، فى وصف ذئب . وذلك أن الذئب لا ينام كل نومه لشدة حذره ، فمن شقائه بالسهر لا يكاد يخطئه من رماه ، واذا نام فتح احدى عينيه وأغمض الاخرى . ديوانه : ١٠٥ ، وفيه (الأعادى) مكان (المنايا) . انظر العقد الفريد : ٤/ ٣٦١ ، وكتاب الأمثال : ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٩ ، ٣٦٠ ، والاشمونى ١/ ٢٢٢ ، وفيه (نائم) مكان (هاجع) وليس بصواب لأن قافية القصيدة (عينية) .
(٧) انظر الكتاب : ٢/ ٨٣ ، والأشمونى : ١/ ٢٢٢ . وقد أنكر ابن هشام ان يكون هذا المثال من تعدد الخبر ، لأن الأثنين بمعنى خبر واحد وهو : مز . التصريح ١/ ٥٤
(٨) مز : من المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة .

الفصلُ الثالثُ : في الأحكامِ المشتركةِ بينَ المبتدأِ والخبـــر

وفيه مسائلُ :

الأولى : في التقديمِ والتأخيرِ ، والأصلُ تقدمُ المبتدأِ وتأخرُ الخَبَرِ ، وقد يُخرَجُ عن هذا الأصلِ ، والمبتدأُ والخبرُ بحَسَبِ ذلك على ثلاثةِ أقسامٍ :

القسمُ الأولُ : ما يلزمُ فيه الأصلُ وهو تقديمُ(1) المبتدأِ ، وذلك أنْ يكونَ المبتدأُ اسمَ شرطٍ نحو : مَنْ يقمْ أكرمْهُ ، فـ(مَنْ) مبتدأٌ لازمُ التقديمِ ، لأنَّه متضمنٌ معنـــى الشرطِ ، و(يَقُمْ) في موضعِ الخَبَرِ ، وكَذَلِكَ المضافُ إلى اسمِ الشرطِ نحو : غُلامُ مَـــنْ يَقُمْ أكرمْهُ .

أو يكونَ اسمَ استفهامٍ نحو : مَنْ ضاحِكٌ ؟ أو مضافًا إليه نحو : غُلامُ مَنْ ضاحِكٌ ، أو (كَمْ) الخبريَّةَ نحو : كَمْ رجلٍ في الدَّارِ ؟ فـ(كَمْ) مبتدأٌ ورجلٌ مضافٌ إليـــه ، و(في الدَّارِ) في موضعِ الخَبَرِ .

أو يكونَ (ما) التَّعجبيَّةَ نحو : ما أَحْسَنَ زيدًا ! ، فـ(ما) مبتدأٌ فيه معنـــى التعجبِ لازمُ التقديمِ ، و(أَحْسَنَ زيدًا) في موضعِ الخَبَرِ .

أو يكونَ الخبرُ مقرونًا بـ(إلَّا)(2) نحو : ما زيدٌ إلَّا قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وقائمٌ خبرُهُ ، والمبتدأُ هنا يلزمُ تقديمُهُ على الخَبَرِ .

أو يكونَ في معنى المقرونِ بإلَّا نحو : إنَّما زيدٌ قائمٌ .

أو يكونَ الخبرُ مقرونًا بالفاءِ نحو : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ، والَّذي يأتني فله دِرْهَمٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، وكذلكَ (الَّذي) مع صلتِهِ وهو هنا لازمُ التَّقديمِ ، لاقترانِ الخَبَرِ بالفاءِ .

أو يكونَ المبتدأُ ضميرَ الأمرِ والشَّأنِ أو القِصَّةِ نحو : هُوَ زيدٌ قائمٌ ، وهي هنـــدٌ ضاحكةٌ ، فهو مبتدأٌ والجملةُ بعده من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ خبرِهِ ، وتقديمُهُ عليهمـا لازمٌ ، لأنَّه ضميرُ الأمرِ والشَّأنِ كأنكَ قلتَ : الأمرُ زيدٌ قائمٌ ، أو الشَّأنُ زيدٌ قائـــمٌ ،

---

(1) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥٣ ، وشرح ابن عقيل : ١/٢٣٨ .

(2) انظر البسيط : ٤٦٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/٢٣٥ .

وكذلك المثال الآخر (هي) فيه مبتدأة والجملة من المبتدأ والخبر بعده في موضع خبره ، ويلزم أيضاً تقديم هذا الضمير ، لأنه ضمير القصة كأنك قلت : القصة هند ضاحكة .

أو يكون المبتدأ في المعنى مشبهاً بالخبر نحو : زيدٌ زهيرٌ ، وزيدٌ حاتمٌ .

أو يكون المبتدأ والخبرُ معرفتين نحو : زيدٌ أخوك ، فزيدٌ مبتدأٌ و (أخوك) خبره ، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ ، لأنك لو قلت : أخوك زيدٌ ، لالتبس أن يكون (أخوك) هو المبتدأ ، و (زيدٌ) الخبر ، فإنْ فُهِمَ المرادُ من جهة المعنى ولم يقع لَبْسٌ ، فقال ابن جني : إنه يجوز إذ ذاك تأخير المبتدأ نحو قول الشاعر :-

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَناتُنا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ (١)

فـ (بَنُونا) خبرٌ مقدَّمٌ ، و (بَنُو أبنائِنا) هو المبتدأ ، ومراده (بَنُو أبنائِنا بَنُونا) لكنه أخَّرَ المبتدأ لدلالة / البيت على المراد وفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى (٩٨/ب) أنَّ المعنى الإخبار عن بني الأبناء بأنَّهم أبناء ، وعن بني البنات بأنَّهم ليسوا بأبناء ، ولكنَّهم أبناءُ رجالٍ أباعدٍ ، ولا يستقيم أنْ يكون (بَنُونا) مبتدأٌ و (بَنُو أبنائِنا) الخبر ، لأنَّ المعنى إذ ذاك يكون الإخبار عن البنين بأنَّهم بنو الأبناء ، وهذا ليس بمستقيم ، وإنْ أُخِذَ قوله (بَنُونا بنوا أبنائِنا) على معنى التشبيه وَجَبَ أيضاً أنْ يكون (بَنُو أبنائِنا) لأنَّهم المشبَّهون بالبنين ، فالمرادُ : بَنُو أبنائِنا كبَنِينا ،

---

(١) من الطويل ، للفرزدق .

انظره في : ديوانه بشرح الصاوي : ٢١٧/١ ، والانصاف : ٦٩/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ ، والمساعد : ٢٢١/١ ، والمغني : ٤٥٢/٢ ، والتصريح : ١٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٩٧/١ ، والهمع : ٣٢/٢ ، والخزانة : ٢١٣/١ - ٤٤٤ .

فهذا من تشبيهِ المبتدأ بالخبرِ ، فقدْ كانَ الوجهُ أنْ يقدَّمَ المبتدأ كما يلزمُ ذلك في مثل : زيدٌ زهيرٌ ، لكنّه قدَّمَ الخبرَ اعتماداً على فهمِ المعنى (١) وعدمِ اللّبسِ ، إذ لا يستقيمُ المعنى حقيقةً على تشبيهِ البنين ببني الأبناءِ .

أو يكونَ المبتدأُ والخبرُ نكرتين كلتاهُما يصحُّ الابتداءُ بها ، نحو : رجلٌ كريمٌ خيرٌ من زيدٍ ، فرجلٌ له مسوِّغٌ بالابتداءِ به وهو كونُه موصوفًا ، وللخبرِ أيضًا مسوِّغٌ وهو كونُه عاملاً في المجرورِ بعده ، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ هنا ، إذْ يلتبسُ بأنْ يكونَ المقدَّمُ هو المبتدأَ لوجودِ المسوِّغِ .

أو يكونَ المبتدأُ مقروناً بلامِ الابتداءِ نحو : لَزيدٌ قائمٌ ، أو مخبرًا عنه بفعلٍ رافعٍ لضميرِه المتَّصلِ (٢) نحو : زيدٌ قامَ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ في موضعِ خبرِه ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، فتقدُّمُ المبتدإِ هنا لازمٌ لا يجوزُ أنْ يتأخَّرَ .

فأمّا قولُك : قامَ زيدٌ ، فليس (زيدٌ) مبتدأً ، و(قامَ) في موضعِ خبرِه مقدَّمٌ (٣) ، هذا لا يجوزُ .

ففي هذه المواضعِ الخمسةَ عشرَ يلزمُ تقديمُ المبتدإِ على خبرِه ، ويُزادُ فيها سادسَ عشرَ ، وهو أن يكونَ الخبرُ مفردًا عاملاً في اسمِ استفهامٍ أو في مضافٍ إليه . فيلزمُ إذ ذاك تقديمُ ذلك المعمولِ على المبتدإِ وتقديمُ المبتدإِ على الخبرِ . فمثالُ الخبرِ المفردِ العاملِ في اسمِ الاستفهامِ قولُك : متَى زيدٌ قائمٌ ؟ فزيدٌ مبتدأٌ ، وقائمٌ خبرُه ، و(متَى) ظرفُ زمانٍ فيه معنى الاستفهامِ ، والعاملُ فيه الخبرُ الّذي هو (قائمٌ) فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ هنا على المبتدإِ ، فلا تقولُ : متَى قائمٌ زيدٌ ، على أنْ يكونَ (قائمٌ) خبرًا مقدَّمًا .

---

(١) انظر دلائل الاعجاز : ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٢٣٤ - ٢٣٦ .

(٣) لأن الفعل اذا تقدم بطل الابتداء لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي . انظر البسيط : ٤٢١ - ٤٦٣ .

ومثالُ العاملِ في مضافٍ إلى اسمِ الاستفهامِ قولُكَ : غلامَ مَنْ أنتَ ضاربٌ ، فغلامَ مفعولٌ بضاربٍ ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الاستفهامِ الّذي هو (مَنْ) و(أنتَ) مبتدأٌ ، و(ضاربٌ) الخبرُ ، وتقديمُ هذا المبتدأِ على الخبرِ لازمٌ ، لأنّه قد عملَ في (غلامِ) المضافِ إلى اسمِ الاستفهامِ ، فلا يُقالُ غلامَ مَنْ ضاربٌ أنتَ ، وإنّما اشترطَ في الخبرِ هنا أنْ يكونَ مفردًا ، لأنّه إن كانَ جملةً جازَ تقديمُهُ على المبتدأِ ، نحو : متى زيدٌ ضربتَهُ ؟ فيجوزُ أنْ تقولَ : متى ضربتَهُ زيدٌ ، و(زيدٌ) مبتدأٌ ، و(ضربتَهُ) المقدَّمُ عليه في موضعِ الخبرِ . وكذلكَ أيضًا تقولُ : صاحبةَ مَنْ تظنُّها هندٌ ، على أنْ يكونَ الأصلُ : صاحبةَ مَنْ هندٌ تظنُّها ، و(هندٌ) مبتدأٌ ، و(تظنُّها) في موضعِ الخبرِ ، و(صاحبةَ) مفعولٌ ثانٍ لـ(تظنُّ) ومفعولُها الأوّلُ / (الهاءُ) المتّصلةُ بها في قولِكَ : (٩٩ / أ) (تظنُّها) ثمَّ قدّمتَ (تظنُّها) على المبتدأِ ، لأنّه ليسَ باسمٍ مفردٍ .

والقسمُ الثّاني : ما يلزمُ فيه تقديمُ خبرِ المبتدأِ عليه [1] ، وذلكَ أنْ يكونَ الخبرُ اسمَ استفهامٍ نحو : أينَ زيدٌ ؟ فزيدٌ مبتدأٌ و(أينَ) ظرفُ مكانٍ في موضعِ خبرِهِ ، ويلزمُ تقديمُ هذا الخبرِ لكونِه اسمَ استفهامٍ . أو يكونَ مضافًا إلى اسمِ الاستفهامِ نحو قولِكَ : مكانَ أيِّهم زيدٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(مكانَ) ظرفٌ في موضعِ خبرِهِ وهو لازمُ التّقديمِ لأنّه مضافٌ إلى اسمِ الاستفهامِ الّذي هو (أيّ) . أو يكونَ (كمْ) الخبريّةَ نحو : كمْ درهمٍ مالي ، عند مَنْ يجعلُ الاسمَ المعرفةَ المتأخِّرَ هو المبتدأُ و(كمْ) الخبرَ ، فهذا الخبرُ على هذا لازمُ التّقديمِ ، لأنّ (كمْ) الخبريّةَ لها صدرُ الكلامِ . ومذهبُ سيبويهِ في هذا أنّ (كمْ) هي المبتدأُ والاسمُ بعدَه الخبرُ ، فمالي ، عنده خبرٌ عن (كمْ) وهي على مذهبِهِ في نحوِ هذا مبتدأٌ [2] ، يلزمُ التّقديمُ على الخبرِ من القسمِ الأوّلِ قبلَ هذا ، وقد تقدّمَ ذكرُها فيه .

وإنّما يتصوَّرُ وقوعُ (كمْ) خبرًا على مذهبِهِ في نحو : كمْ فرسخٍ سيْري ، فسيري مبتدأٌ و(كمْ) ظرفُ مكانٍ في موضعِ الخبرِ ، ويلزمُ تقديمُها إذ ذاك .

---

(١) انظر الجمل : ٤٩ ، والبسيط ص : ٤٥١ فما بعدها .

(٢) انظر الكتاب : ١٥٨/٢ .

أو يكونَ المبتدأُ نكرةً وخبرُه ظرفٌ أو مجرورٌ معرفة ، ولا مسوّغ للابتداءِ بتلك النّكرةِ إلاَّ تقدُّم ذلك الظّرف أو المجرور عليها[1] نحو قولِك : عندكَ رجلٌ ، وفي الدّارِ رجلٌ .

أو يكونَ المبتدأُ قد اتّصلَ به ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ ، نحو قولهم : علَى التّمرةِ مثلُها زُبْدًا[2] ، فمثلُها مبتدأٌ ، والمجرورُ قبله في موضع خبرِه ، و(زُبْدًا) تمييزٌ، وتقديمُ الخبرِ في هذا ونحوِه لازمٌ ، لأنّ المبتدأَ الّذي هو (مثل) قد اتّصلت به الهاءُ العائدةُ إلى التّمرةِ ، وكذلكَ أيضًا قولُكَ : في الدّارِ مالكُها ، لأنّ الهاءَ المتّصلةَ بالمبتدإِ الّذي هو (مالك) تعودُ إلى الدّارِ .

أو يكونَ المبتدأُ مقرونًا بإلاّ نحو : ما قائمٌ إلاّ زيدٌ ، أو في معنى المقرون بها نحو: إنّما قائمٌ زيدٌ . أو يكونَ المبتدأُ (أَنَّ) مع اسمِها وخبرِها نحو : في الكتابِ أنّكَ قائمٌ ، وحَقٌّ أنّكَ قائمٌ ، فأنّك قائمٌ يتقدّرُ بمصدرٍ مبتدأ ، و(حَقٌّ) قبله أو المجرورُ هو الخبرُ . وهذا الخبرُ هنا لازمُ التّقديم ، ففي هذه المواضعِ الثمانيةِ يلزمُ تقديمُ خبرِ المبتدإِ عليه .

والقسمُ الثّالثُ : ما يجوزُ فيه تقديمُ كُلٍّ واحدٍ مِن المبتدإِ والخبرِ على صاحبِه نحو قولكَ : زيدٌ قائمٌ ، هذا هو الأصلُ ، ويجوزُ تقديمُ الخبرِ فتقول : قائمٌ زيدٌ .

وحكَى سيبويه أنّ العربَ تقولُ : مَشْنوءٌ مَنْ يَشْنؤُكَ[3] ، أي : مبغَضٌ مَنْ يبغضكَ ، والشّانئُ هو المبغِضُ[4] ، ومنه قولهُ تعالى : (إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ)[5] فَمَشْنوءٌ خبرٌ

---

(١) انظر شرح ابن عقيل : ١/٢٤٠ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨ ، والبسيط : ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ٢/١٢٧ ، والهمع : ٢/٣٨ .

(٤) قال ابنُ السّكيت في إصلاح المنطق : ٢٨٤ : (وتقول : هذا رجل مَشْنُوءٌ إذا كان مبغَضًا وإن كان جميلاً ، وهذا رجل مُشْنَأٌ ، إذا كان قبيح المنظر ورجلان مُشْنأ وقوم مُشْنأ ..) . وانظر المشوف المعلم : ١/٤٠٨ .

(٥) الآية : (٣) من سورة الكوثر .

مقدّمٌ ، و(مَنْ) مبتدأٌ وهي موصولة بمعنى (الّذي) ، و(يَشْنؤكَ) صلتُها ، ولو قدّموا المبتدأ هنا فقالوا : مَنْ يَشْنؤكَ مَشْنوءٌ ، لكان جائزا . وحكى أيضا أنّهم يقولون : تَميميّ أنا(١) ، / فـ(أنا) مبتدأٌ ، و(تَميميّ) خبرُه مقدّمٌ عليه ، ولو قالوا : أنَا تَميميّ ، لجازَ أيضا . (٩٩/ب)

ويجوزُ في هذينِ المثالين على مذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ وجهٌ آخرُ سوى هذا ، وهو أنْ يكونَ (مَشْنوءٌ) مبتدأٌ و(مَنْ) مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ بمَشْنوءٍ يَسدُّ مَسدَّ الخبرِ(٢) ، وكذلك المثالُ الآخرُ يجوزُ عنده أنْ يكونَ (تَميميّ) مبتدأٌ ، و(أنَا) فاعلٌ به يَسدُّ مَسدَّ الخبرِ. وهذا الوجهُ في هذا المثالِ الأخيرِ ، إنّما يَجري على طريقةِ ابن أبي الربيع المذكورةِ في الحديثِ المتقدّمِ ، الّذي هو قولُه صلّى اللّه عليه وسلّم : (أوَمخرجيّ هم)(٣) وقد نصّ أيضًا على جريانهِ هنا في مذهبِ أبي الحسنِ. والصّحيحُ أنّ مذهبَ أبي الحسنِ لا يجري فيه لأجلِ انفصالِ ضميرِ الفاعلِ من غيرِ موجبٍ على ما تقدّمَ بسْطُهُ في الكَلامِ على الحديثِ ، ولا يجوزُ هذا الوجهُ في هذينِ المثالينِ على مذهبِ سيبويه(٤) لأنّ الوصفَ المتقدّمَ فيهما لم يعتمدْ على أداةِ نفيٍ ولا أداةِ استفهامٍ .

ومن تقديمِ الخَبرِ أيضًا وليس بلازمٍ قولُهُ تَعَالى : (سَوَاءُ العَاكِفُ فيه والبَادِي)(٥) وقولُهُ

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٢٧ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٥٢ : (ولا أعلم خلافا في أن (مشنوء) خبر مقدم الا ما ذكر عن أبي الحسن ، فانه أجاز أن يكون (مشنوء) مبتدأ ، و(من) يشنؤك) مفعول لم يسمّ فاعله) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٥ ، وشرح المفصل : ٦/ ٧٩ ، ونسب مذهب الأخفش الى الكوفيين في شرح ابن عقيل : ١/ ١٩٢ ، والهمع : ٢/ ٦ ، ٥/ ٨١ .

(٣) انظر ص : ٣٧٥

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٢٢ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ٢/ ١٨ .

(٥) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، و(البادي) كذا في الاصل باثبات الياء ، على قراءة ابن كثير في الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو واسماعيل وورش بالياء في الوصل وبالحذف في الوقف. وقرأ الباقون بغير ياء اتباعا للمصحف واجتزاء بالكسرة عن الياء . انظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

سبحانه : (سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُم)(١) على قراءة (سَوَاءٌ) بالرَّفع(٢) فيهما ، فالعاكفُ مبتدأٌ ، و(البَادِى) معطوفٌ عليه ، و(سَوَاءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) مبتدأٌ و(مَمَاتُهم) عطفٌ عليه ، و(سَوَاءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ ، ولا ينبغى أنْ يجرى هنا الوجهُ الآخرُ الَّذى يجيزه أبو الحسن ، لأنَّ (سَوَاءٌ) لا ترفعُ الظَّاهِرَ مباشرةً إلاَّ قليلاً ضعيفًا ، إنَّما ترفعُ الضَّميرَ المتَّصلَ كما فى هاتين الآيتين على قراءةِ الرَّفعِ ، لأنَّ (سَوَاءٌ) خبرٌ مقدَّمٌ ، وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ فيه ، فلو خَطَّنا الآيتين هنا على ما أجازه أبو الحسن ، لكَانَ (سَوَاءٌ) مبتدأً و(العَاكِفُ) فاعلٌ به يَسُدُّ مسدَّ الخَبرِ(٣) ، والجملةُ فى موضعِ المفعولِ الثَّانى أو فى موضعِ الحَالِ ، إمَّا مِنَ الضَّميرِ فى (جَعَلْنَاهُ) وإمَّا مِنَ الضَّميرِ فى (للنَّاسِ) ، وكذلكَ (مَحْيَاهُم) فى الآيةِ الأُخرَى ، والجملةُ فى موضعِ الحَالِ ، فكانت (سَوَاءٌ) فيهما قد رفعتِ الظَّاهِرَ الذى هو (العَاكِفُ) فى الآيةِ الواحدةِ ، و(مَحْيَاهُم) فى الأُخرَى . وقد نَصَّ سيبويه على ضَعْفِ ذلكَ وقلَّتِهِ ، إلاَّ مع العطفِ فليس بضعيفٍ ، نحو قولِهِم : مَرَرْتُ برجلٍ سَوَاءٍ هو والعَدَمُ(٤) ، فَسَواءٌ نعتٌ لرجلٍ وفاعلُهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الرَّجلِ ، و(هو) توكيدٌ لذلكَ الضَّميرِ ، و(العَدَمُ) عطفٌ على ذلكَ الضَّميرِ المستترِ فى (سَوَاءٌ) ، وقد تقدَّمَ فى بابِ العطفِ أنَّ العاملَ فى المعطوفِ [هو العامل في المعطوف] عليه بوساطةِ الحرفِ العاطفِ(٥) ، والعاملُ فى المعطوفِ عليه هنا الَّذى

---

(١) من الآية : (٢١) من سورة الجاثية .

(٢) قراءة الرفع فى آية الحج هى قراءة الجماعة ، وقرأ حفص بالنصب (سواء) ، وقرأ بالرفع فى آية الجاثية (سواء) هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمر وابن عامر وعاصم فى رواية عن أبى بكر ، وقرأ حفص وحمزة والكسائى (سواء) بالنصب .
انظر السبعة : ٤٣٥ - ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٥ ، ٦٦١ ، والتبيان : ١١٥٢/٢ .

(٣) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٧/٢ ، ٢٩٦ ، ومعانى القرآن : ٢٢٢/٢ ، ٤٧/٣ ، والبحر المحيط : ٣٦٢/٦ .

(٤) انظر المثال فى الكتاب : ٣١/٢ .

(٥) انظر ص : ١٤٠

هو الضَّميرُ المستترُ لفظُ (سَواءٌ) فهو اذاً العامِلُ في المعطوفِ الّذي هو (العَدَمُ) وهو اسْمٌ ظاهِرٌ ، فقد رفعتْ (سَواءٌ) على هذا الاسمِ الظّاهِرِ ، لكن بواسطةِ حرفِ العطفِ لا بالمباشرةِ ، والممنوعُ إنّما هو أنْ ترفعَ الظّاهرَ المباشرَ.

وممّا جاءَ مسموعاً على / الوجهِ القليلِ من رفعِ الظّاهرِ بسَواءٍ مباشرةً قولُه تعالى : (١٠٠/أ) (الّذي جَعَلْناه للنّاسِ سَواءً العاكِفُ فيه والبادِي)(١) على قراءةِ حفصٍ بنصبِ (سَواءً) فَسَواءٌ على هذه القراءةِ مفعولٌ ثانٍ لجَعَلْناه ، والهاءُ هو المفعولُ الأوّلُ ، أو يكونَ المفعولُ الثّاني المجرورَ الّذي هو (للنّاسِ) و(سَواءً) حالٌ(٢) مِن الهاءِ في (جَعَلْناه) أو مِن الضّميرِ المستترِ في المجرورِ العائدِ على المسجدِ ، وهو فاعلٌ بالمجرورِ من حيثُ وقعَ مفعولاً ثانياً لجَعَلَ الّتي هي من أخواتِ (ظَنَنْتُ) و(العاكِفُ) فاعلٌ بسَواءٍ. وكذلك أيضاً عند الفارسيِّ قولُه تعالى : (أَمْ حَسِبَ الّذينَ اجْتَرَحُوا السّيّئاتِ أنْ نجعلَهم كالّذينَ آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ سَواءً مَحْياهُم ومَماتُهم)(٣). بنصبِ (سَواءً) على قراءةِ حفصٍ وحمزةَ والكسائيِّ(٤) ، فَسَواءٌ حالٌ ، و(مَحْياهُم) عند الفارسيِّ(٥) فاعلٌ به ، فهذا أيضاً على ما قالَه الفارسيُّ فيها من المسموعِ على الوجهِ القليلِ. وقد تأوّلَها أبو عليٍّ الشّلوبين على وجهٍ تخرجُ به عن هذا الوجهِ الضّعيفِ ، وهو أنّ يكونَ (سَواءً) حالاً وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه ، و(مَحْياهُم) مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ ، و(مَماتُهم) أيضاً مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ(٦) ، والتّقديرُ : مَحْياهم كمَحْياهم ، ومَماتُهم كمَماتِهم ،

---

(١) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، وانظر حجة القراءات : ٤٧٥.

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢/٩٦.

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الجاثية ، وانظر البحر المحيط: ٨/٤٧، ٤٨.

(٤) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١.

(٥) انظر البسيط : ٩٥١.

(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٥١ : (ومنهم من قال : محياهم مبتدأ ومماتهم معطوف عليه ويكون الوقف على سواء ، ويكون الخبر محذوفا ، وعلى هذا كان الأستاذ أبو عليّ يأخذ هذه الآية). ثم قال : (ويمكن عندي أن يكون (محياهم ومماتهم) خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير : المتباينات محياهم ومماتهم ويجب أن يُحمَلَ القرآنُ على أفصح اللغات).

فالمجرورُ المحذوفُ فيهما هو الخَبَرُ ، والجملةُ في موضعِ الحَالِ ، أو بَدَلٌ من قولِه (كالَّذِينَ آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَاتِ) والضَّميرُ في (مَحْيَاهُم) الأوَّلِ يعودُ على (الَّذِينَ اجْتَرحُوا السَّيِّئَاتِ) وفي (مَحْيَاهُم) الثَّاني يعودُ على الذين آمَنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَاتِ وكذلكَ في (مَمَاتِهِم) الأوَّل لمجترحي السَّيِّئاتِ وفي الثَّاني للمؤمنينَ ، والمعنى : أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرحُوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهُم مِثْلَ المؤمنينَ سَواءً مَحْيَاهُم كمحيا المؤمنينَ ومَماتهم كمَماتِهم ، وهذا الحَذْفُ هنا في هذا القَولِ لِفَهْمِ المعنى ، والحَذْفُ في كَلَامِ العَرَبِ كثيرٌ جدًّا ، والآيةُ بهذا الحذفِ تخرجُ عن الوجهِ الضَّعيفِ فهو أولى والله أعلمُ .

وقد استدلَّ الفارسيُّ على جوازِ تقدُّمِ خَبَرِ المبتدأ عليه بقولِ الشَّاعرِ وهو الشَّمَّاخُ :

كِلَا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ (١)

ومعنى البيتِ : أنَّ الشَّمَّاخَ لَقِيَ (أَرْوَى) وهي امرأةٌ في يومين بطُوالةَ وهي بئرٌ ، فلم يَرَ منها ما يرضاه ويسُرُّه ، فَعَتَبَ ذلك عليها ، فقالَ : في كُلِّ واحدٍ من يومي طُوالةَ وَصْلُ هذه المرأةِ ظَنُونٌ ، أيْ : لا خَيْرَ فيه ، ثُمَّ قالَ : آن مطَّرَحُ الظَّنُونِ ، أي : حانَ اطِّراحُ مَنْ لا خَيْرَ فيه . ومطَّرَحَ هنا اسمُ مصدرٍ (٢) ، و(كِلَا) ظرفُ زمانٍ ، لأنَّه مضافٌ إلى اسمِ الزَّمانِ بعده ، و(وَصْلُ) مبتدأٌ ، و(أَرْوَى) مضافٌ إليه ، و(ظَنُونٌ) خَبَرُ المبتدأِ ، وهو العَامِلُ في الظَّرفِ المتقدِّمِ على المبتدأِ . ووجهُ استدلالِ الفارسيِّ به أنَّ المعمولَ لا يتقدَّمُ إلاَّ حيثُ يصحُّ تقدُّمُ العَامِلِ ، و(كِلَا) هنا معمولٌ لظنون وقد تقدَّمَ / على المبتدأِ الَّذي هو (وَصْلُ) وذلك دليلٌ على جوازِ تقدُّمِ العَامِلِ الَّذي (١٠٠/ب)

---

(١) من الوافر للشَّمَّاخ بن ضرار الغطفاني ، مطلع كلمة له يمتدح بها عرابة بن أوس.
انظره في ديوانه : ٣١٩ ، وأمالي القالي : ٢/ ٣٠ ، والإيضاح : ١/ ٥٢ ، والمحتسب : ١/ ٣٢١ ، والانصاف : ١/ ٦٧ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٠١ ، والمقدمة المحسبة : ٢/ ٤١١ ، والبسيط : ٤٥٢ ، ومعجم البلدان (طوالة) واللسان (طول) .

(٢) والصواب أنه مصدر ميميّ بمعنى الاطراح .

هو (ظُنُونٌ) على المبتدإ الَّذِى هو (وَصْلٌ) مِنْ حيثُ تقدَّمَ عليه معمولُهُ ، ولو كَـانَ تقدُّمُهُ ممتنعًا لا متنعَ أيضًا تقدُّمُ معمولِهِ ، ومثلِ هذا استدلَّ الفارسيُّ فى غيرِ الإيضاحِ على جوازِ تقدُّمِ خَبَرِ (ليس) عليها (١) ، فأجازَ أنْ تقول : قائمًا ليسَ زيدٌ ، وزيدٌ اسـمُ (ليس) و(قائمًا) خَبَرُهَا متقدِّمٌ عليها (٢) ، واستدلَّ على جوازِ تقدمِهِ بقولِهِ تَعَالـى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (٣) فاسمُ (لَيْسَ) ضميرٌ مستترٌ فيها ، و(مصروفًا) خَبَرُهَا وهو متأخِّرٌ عنها ، لكن قد تَقَدَّمَ على (لَيْسَ) معمولُ هذا الخبرِ وهو الظَّرفُ لأنَّهُ معمولٌ لمصروفٍ ، فتقدُّمُهُ على (لَيْسَ) دليلٌ على جوازِ تقدُّمِ (مصروفٍ) عليهـا ، إنَّ المعمولَ كما تقدَّمَ لا يتقدَّمُ إلَّا فى موضعٍ يصحُّ وقوعُ العَامِلِ فيه ، فدلَّ ذلك علـى جوازِ : قائمًا ليس زيدٌ .

ومن تقدُّمِ خَبَرِ المبتدإِ عليه أيضًا قولُ الشَّاعِرِ :

إلى مَلِكٍ (٤) ما أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبٍ   أَبُوهُ ، ولا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ (٥)

---

(١) ذهب الى جواز تقدُّمِ خَبَرِ (ليس) عليها جمهور البصريين وابن برهان ، والزمخشرى والشلوبين ، وابن عصفور ، والفارسى .
ومنع ذلك الجمهور من الكوفيين والمبرد والزجاج ، وابن السراج والسيرافى ، والجرجانى وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك . وقد نسب السيوطى المنـع أيضا للفارسى . انظر الهمع : ٢ / ٨٨ - ٨٩ ، والانصاف : ١ / ١٦٠ ومـا بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٨٨ .

(٢) انظر البسيط : ٤٥٣ ، والكافى لابن أبى الربيع : ١ / ١٤٧ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة هود .

(٤) فى الأصل : (مالك) وهو تحريف .

(٥) من الطويل للفرزدق من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك . ديوانـه : ١ / ٢٥٠ . انظر شرح الأبيات المشكلة للفارسى : ل ٣٤ ، والخصائـص : ٢ / ٣٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٥٤ ، والمغنى : ١ / ١١٦ .

فَ(أَبُوهُ) مبتدأٌ ، و(مَا) قبله حرفُ نفيٍ و(أُمُّهُ) مبتدأٌ ، و(مِنْ مُحارِبٍ) في موضعِ خبرِهِ ، هذا إنْ جعلْتَ (ما) تميميّةً وهي لغةُ الفرزدقِ قائلِ البيتِ ، لأنَّه من بني تميمٍ ، وإن جعلْتَ (ما) حجازيّةً من أخواتِ (كَانَ) كَانَ (أُمُّهُ) اسمًا لها ، و(مِنْ مُحاربٍ) في موضعِ نصبٍ خبرًا لها ، والجملةُ من (ما) مَعَ ما بعدها في كِلتَا اللُّغتينِ فيها في موضعِ خبرِ المبتدأ المتأخِّرِ الَّذي هو (أَبُوهُ) فقدَّمَ الجملةَ الواقعةَ خبرًا على المبتدأ كما تقولُ : قَامَ أَخُوهَا هِندٌ ، تُرِيدُ : هِندٌ قَامَ أَخُوهَا ، ومَرَرْتُ بِغُلَامِهِما الزَّيدانِ ، تُرِيدُ : الزَّيدانِ مَررتُ بغُلَامِهِما ، والأَصْلُ في البيتِ : إلى مَلِكٍ أَبُوهُ ما أُمُّهُ مِنْ مُحاربٍ .

وقد زَعَمَ ابنُ الطَّراوةِ أنَّه لا يجوزُ تقدُّمُ خَبرِ المبتدأ عليه (١)، ولا معنى لإنكارِ ذلكَ لوجودِهِ في كَلَامِ العَرَبِ ، وتأويلُ ذلكَ كُلّه تكلُّفٌ وخروجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لغيرِ دليلٍ صحيحٍ والله أعلمُ .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ : في أَحكَامِ المبتدآتِ والأخبارِ إذا اجتمعَتْ .

واعلمْ أنَّ المبتدأَ إذا تعدَّدَ فذلكَ على وجهينِ : بعطفٍ وبغيرِ عطفٍ ، فإنْ كانَ ذلك بعطفٍ أكتفي بخبرٍ واحدٍ لجميعِهَا ، فيكونُ الخَبَرُ واحدًا عنها كُلِّها ، على حَسَبِ ما تقدَّمَ من تفصيلِ ذلكَ بالنَّظرِ إلى اختلافِ حروفِ العطفِ ، كما ذُكِرَ في بَابِ العَطفِ. (٢) وحيثُ كَانَ في الخَبَرِ ضميرٌ لِكُلِّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه على اللزومِ في الواوِ ، وعلى الجَوازِ في الفَاءِ ، و(ثُمَّ) كما تقدَّمَ في البابِ المذكورِ ، فلا خِلَافَ في جوازِ اجتماعِ ذلكَ في ضميرٍ واحدٍ غيرِ متعدِّدٍ ، مثنى أو مجموع بحَسَبِ ما يعودُ عليه ، نحو : زيدٌ وهندٌ قَائِمَان ، وزيدٌ فهندٌ قَامَا ، وزيدٌ ثُمَّ هندٌ ضَربتُهما ، فزيدٌ / مبتدأٌ (١٠١/أ) و(هندٌ) عُطِفَ عليه ، فَصَارَ لذلكَ مبتدأً آخرَ من حيثُ عُطِفَ على مبتدأٍ ، والمعطوفُ

---

(١) انظر الهمع : ٣٨/٢ ، والاقتراح : ٤٦ - ٤٧ ، ومنهج السالك : ٤٥/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٤٦

شريكُ المعطوفِ عليه في الإعرابِ ، و(قائمانِ) خبرٌ عنهما ، وفيه ضميرٌ تثنيةٍ واحدٍ مستترٌ يعودُ عليهما ، والألفُ في (قاما) أيضًا ضميرُ تثنيةٍ يعودُ عليهما .

وكذلك الضّميرُ أيضًا لم يتعدَّد في (ضربتها) وكذلك إذا قلتَ : زيدٌ وهندٌ وعمروٌ قائمونَ ، أو قاموا ، أو ضربتُهم ، الضّميرُ أيضًا غيرُ متعدِّدٍ في هذا كلِّه ، ولا خلافَ في جوازِه .

وهل يجوزُ تعدُّدُ الضّميرِ بتعدُّدِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه حتّى يكونَ أحدُ الضّميرينِ مثلًا فاعلًا والآخرُ مفعولًا ؟ في ذلك خلافٌ ، منعهُ البصريونَ ، وذهبَ الكوفيّونَ إلى جوازِه ، وأجازَه أيضًا ابنُ مالكٍ (١) مِن المتأخِّرينَ ، ومثالُ ذلك قولُك : زيدٌ والريحُ يباريها (٢) ، وأخوكَ والدّنيا يذمّها ، فأجازَ الكوفيّونَ وابنُ مالكٍ ذلك ، على أنْ يكونَ (يباريها) خبرًا عن الاسمينِ قبله ، والضّميرُ العائدُ على زيدٍ الفاعلِ بيباري ، وهو المستترُ فيه العائدُ على الرّيحِ (الهاءُ) الّتي هي المفعولُ بيباري ، وكذلك في المثالِ الآخرِ .

ومنعَ ذلك البصريونَ على هذا الوجهِ .

فإنْ كانَ تعدُّدُ المبتدأِ من غيرِ عطفٍ فذلك أيضًا على وجهينِ :

أحدُهما : أنْ يضافَ غيرُ الأوّلِ من المبتدآتِ إلى ضميرِ المبتدأِ الّذي قبله .

والثّاني : ألّا يضافَ شيءٌ من المبتدأِ إلى ضميرِ ما قبله ، لكن يُجاءُ بعد خبرِ المبتدأِ الأخيرِ بضميرٍ لكُلِّ واحدٍ من المبتدآتِ ، ويكونُ آخرُ الضّمائرِ لأوّلِ المبتدآتِ (٣) ، وما قبلَ الأخيرِ مِن الضّمائرِ لما بعدَ الأوّلِ من المبتدآتِ ، هكذا على هذا التّرتيبِ وفي كِلا الوجهينِ يكونُ ما بعد المبتدأِ الأخيرِ خبرًا عنه ، ويكونُ ذلك المبتدأُ الأخيرُ مع خبرِه في موضعِ الخبرِ للمبتدأِ الّذي قبلَ الأخيرِ ، والمبتدأُ الّذي قبلَ الأخيرِ مع جميعِ ما بعده في موضعِ خبرِ المبتدأِ الّذي قبله . هكذا أبدًا على هذا التّرتيبِ .

---

(١) التسهيل ص : ٥٠ ، وانظر الهمع : ٢/٥٢ .

(٢) انظر المثال في الهمع : ٢/٥٢ ، والمساعد : ١/٢١٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥٨ ، والهمع : ٢/٥٥ .

فمثالُ الوجهِ الأوَّلِ قولُكَ : زيدٌ بنتُه أخوها غلامُه قائمٌ (١)، فكلُّ واحدٍ من أربعةِ الأسماءِ الأُوَلِ مبتدأٌ ، وقائمٌ خبرًا لغلامٍ ، والجملةُ التّى هى (غلامُه قائمٌ) فى موضعِ خبر الأخِ ، و (أخوها) مع جملةِ ما بعده فى موضعِ خبرِ البنتِ ، وبنتُه (٢) مع ما بعده خبرٌ عن زيدٍ ، والهاءُ فى (بنته) تعودُ على زيدٍ ، وفى (أخوها) تعودُ على البنتِ ، وفى (غلامُه) تعودُ على الأخِ ، فكلُّ واحدٍ من المبتدآتِ غيرِ الأوَّلِ مضافٌ إلى ضميرِ ما قبله .

وتقريبُ هذه المسألةِ ونحوها عند إرادةِ فهمِ معناها أنْ تضيفَ المبتدأَ الأخيرَ إلى الّذى قبله ، والذى قبلَه إلى الّذى قبله ، حتّى تنتهىَ إلى الأوَّلِ (٣)، فيصيرُ المبتدأُ الأخيرُ إذ ذاك أوَّلَ الكلامِ والخبرُ له وحدَه ، ولا مبتدأَ سواه ، فالتّقديرُ هنا : غلامُ أخى بنتِ زيدٍ قائمٌ .

ومثالُ الوجهِ الثّانى : / زيدٌ هندٌ عمرٌو زينبُ (قائمةٌ) (٤) معَه عندها لأجلِه ، (١٠١/ب)
فكلُّ واحدٍ من أربعةِ الأسماءِ الأُوَلِ أيضًا مبتدأٌ ، و(قائمةٌ) خبرٌ عن زينبَ والعائدُ عليها الفاعلُ بقائمةٍ وهو الضّميرُ المستترُ فيه ، و(زينبُ) مع خبرِها فى موضعِ خبرِ عمرٍو، والعائدُ عليه الهاءُ فى (معَه) وعمرٌو مع كُلِّ ما بعده فى موضعِ خبرِ هندٍ ، والعائدُ عليها الهاءُ فى (عندها) وهندٌ مع جملةِ ما بعده فى موضعِ خبرِ زيدٍ ، والعائدُ عليه الهاءُ فى (لأجلِه) . وتقريبُ هذه المسألةِ ونحوها لمَنْ رامَ فهمَ معناها : أنْ تأتىَ بالمبتدأِ الأخيرِ وخبرِه أوّلَ الكلامِ ، ثمّ تجعلَ سائرَ المبتدآتِ فى مواضعِ ضمائرِها العائدةِ عليها (٥) ، فتقولُ فى هذه المسألةِ : زينبُ قائمةٌ مع عمرٍو وعندَ هندٍ لأجلِ زيدٍ .

---

(١) وصف ابن السراج مثل هذه التراكيب بأنّها شئ قاسه النحويون ليتدرب بـه المتعلمون ، قال : (ولا أعرف له فى كلام العرب نظيرا) .
انظر الاصول : (٢٥/١ ، والهمع : ٥٥/٢ .

(٢) فى الاصل : (بنتها) وهو تحريف .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : (٣٥٩/١ .

(٤) كلمة (قائمة) ساقطة من الأصل ، وبها يستقيم المثال .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : (٣٥٨/١ .

بابُ اشتغالِ الفعلِ عَنِ المفعُولِ بضميرِهِ

الكَلَامُ في الاشتغالِ في فَصْلَين :

الفَصْلُ الأَوَّلُ : في حَدِّهِ

وهو أن يتقدَّمَ اسمٌ معرى مِنَ العَوامِلِ في اللَّفظِ ، مفتقرٌ لما بعده ، ويتأخَّر عنه فِعلٌ أو جارٍ مَجْراه ، عَامِلٌ في ضميرِهِ أو سببِهِ ، يصحُّ له العَمَلُ في ظرفٍ أو مجرورٍ في موضعِ ذلك الاسمِ المتقدِّمِ . ومِثالُ ذلكَ قولُكَ : زَيْدٌ ضربتُهُ ، وزيدٌ أَنَا ضاربُهُ ، وزيدٌ ضَربتُ أَخاهُ ، وزيدٌ أنا ضَاربُ أَخاهُ ، فـ(زيدٌ) المتقدِّمُ كما ترى معرى من العَوامِلِ اللَّفظيةِ مفتقرٌ للجملةِ بعده ، قد تأخَّر عنه عَامِلٌ في ضميرِهِ في المِثالَيْنِ الأَوَّلين ، وفي سببِهِ في المثالين الأخيرين ، لأَنَّ أخا الرَّجُلِ من سببِهِ ، ولو جعلتَ في موضعِ (زيدٍ) ظرفًا أو مجرورًا لصحَّ لذلك العَامِلِ أنْ يعملَ فيه ، أَلَا ترى أنَّك لو قُلْتَ : عندك ضربتُ زيدًا ، أو في الدَّارِ ضربتُ زيدًا ، أو عندك ضربتُ أخا زيدٍ ، أو في الدَّارِ ضربتُ أخا زيدٍ ، أو عندك أنا ضاربُ أخا زيدٍ ، أو في الدَّارِ أنا ضَاربُ أخا زيدٍ ، لكَانَ ذلكَ كلُّه جائزًا على أنْ يكونَ الظَّرفُ أو المجرورُ متعلِّقًا بالفعلِ بعده أو باسمِ الفَاعِلِ .

وقدْ حَصَلَ في هذه الأمثلة تمثيلُ الفعلِ العَامِلِ في الضَّميرِ أو السَّببِ ، وتمثيلُ الجاري مجراه وهو اسمُ الفَاعِلِ في قولك : ضاربه أو ضاربُ أخاه ، وإنَّما اشترط في الاسمِ المتقدِّمِ أن يكونَ معرىً من العَوامِلِ اللَّفظيةِ تحرُّزًا من نحو : ما زَيْدٌ ضربتُهُ ، على أن تكونَ (ما) حجازيَّة ، و(زيدٌ) اسمُها ، و(ضربتُهُ) في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لها ، فليس هذا ونحوه من هذا الباب ، لأنَّ الاسمَ قد عَمِلَ فيه عَامِلٌ في اللَّفظِ وهو (ما) فأمَّا إن جعلتَ (ما) تميمية (١) فالمسألةُ من هذا الباب ، لِفَقْدِ العَامِلِ اللفظيِّ ، وإنَّما اشترط فيه أيضًا أنَّ يكونَ مفتقرًا لما بعده ، تحرُّزًا من نحو قوله تعالى :

---

(١) (ما) النافية المشبه بـ(ليس) عاملةٌ عَمَلَ (ليس) عند الحجازيين ، ومهملةٌ عند التميميين .

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ)(١) / فليس (مَفاتح) هنا مع الفعل (١٠٢/أ) بعده الذى هو (يَعْلَمُهَا) من بابِ الاشتغالِ ، وإن كان ذلك الاسمُ معرًّى من العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ والعَامِلُ فى ضميرِه يصحُّ له العَمَلُ فى موضعِه ، وإنَّما لم يكن من هذا البابِ ، لأنَّه غيرُ مفتقرٍ للجملةِ الَّتى بعده ، ألا ترى أنَّ قوله سُبْحَانَهُ (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ) مستقلُّ المعنى ، لأنَّها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، فـ(مَفَاتِحُ) مبتدأٌ ، و(عنده) ظرفٌ فى موضعِ الخَبَرِ.

ومعنى السَّببِ ما كَانَ ملتبساً بالاسمِ الأَوَّلِ ، وذلك أَحَدُ خمسةِ أشياء(٢) :

الأوَّلُ : ما أضيفَ إلى ضميرِ ذلك الاسمِ الأَوَّلِ نحو : زيدٌ ضربتُ أخاه ، فالأخُ من سببِ زيدٍ ، لأنَّه مضافٌ إلى ضميرِه ، وكذلك : زيدٌ ضربتُ غُلامَهُ.

والثَّانى : ما أضيفَ إلى ما اتَّصل بضميرِ الاسمِ الأَوَّلِ نحو : زيدٌ ضربتُ غُلامَ أخيه فالغُلامُ من سببِ زيدٍ ، لأنَّه مضافٌ إلى الأخِ المتَّصلِ بضميرِ زيدٍ.

والثَّالثُ : ما اشتملت صفتُهُ على ضميرٍ يَعُودُ على ذلك الاسمِ المتقدِّمِ نحو : هِنْدٌ ضربتُ رجلاً يُحبُّها ، فالرَّجُلُ هنا من سببِ هندٍ ، لأنَّه موصوفٌ بقولك (يُحبُّها) ، فـ(يُحبُّها) فى موضعِ الصِّفةِ له ، وقد اشتملت هذه الصِّفةُ على ضميرِ (هندٍ) وهو (الهاء).

والرَّابعُ : ما عُطِفَ عليه اسمٌ قد اتَّصلَ به ضميرٌ لذلك الاسمِ المتقدِّمِ ، إذا كان العطفُ بَيانًا أو نَسَقًا بالواوِ خاصَّةً. مثالُ عَطْفِ البَيَانِ : هِندٌ ضربتُ زيدًا أَخَاهَا ، إذا جعلتَ (أَخَاهَا) عطفَ بَيَانٍ على زيدٍ ولم تجعله بَدَلاً ، فـ(زيدٌ) إذْ ذَاكَ من سببِ هندٍ ، لأنَّكَ قد عَطَفْتَ عليه ما اتَّصل بضميرِهَا وهو (الأخُ). وَمِثَالُ عَطْفِ النَّسَقِ بالوَاوِ قولُكَ : هِندٌ ضربتُ زيدًا وأَخَاهَا ، فـ(زيدٌ) أيضًا من سببِهَا لعطفِكَ (أَخَاهَا) عليه بالوَاوِ. فإن قُلْتَ : هِندٌ ضربتُ زيدًا فَأَخَاهَا ، أو هِندٌ ضربتُ زيدًا

---

(١) من الآية (٥٩) من سورة الأنعام.

(٢) انظر المساعد : ٤١٠/١.

ثمَّ أخاها ، لم يجز لكون العطف بغير الواو (١) ، فإن كررت الفعل بعد الواو فقلت : هندٌ ضربتُ زيداً وضربت أخاها ، فإن جعلت (ضربت) الواقع بعد الواو هو النَّاصب لأخيها ، و(أخاها) مفعولاً به ، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ قبلها التَّى هى (ضربت زيداً) فالمسألةُ غيرُ جائزةٍ ، لأنَّ زيداً ليس من سببِ هندٍ على وجه ، فإن جعلتَ (أخاها) معطوفاً بالواو على زيدٍ وأردتَّ : هندٌ ضربت زيداً وأخاها ولكنَّك كررت (ضربت) توكيداً ، أو لم تجعلْ (أخاها) مفعولاً به ، فالمسألةُ جائزةٌ ، لأنَّ زيداً إذ ذَّاك من سببِ هندٍ ، إذ قد عُطِفَ عليه اسمٌ قد اتَّصل به ضميرُها .

والخامس : ما أُبدِلَ منه اسمٌ متَّصلٌ بضميرِ الاسمِ الأوَّلِ نحو : هندٌ ضربتُ زيداً أخاها ، إذا جعلتَ (أخاها) بَدَلاً من زيدٍ ، فـ(زيدٌ) إذ ذَّاك من سببِ هندٍ ، لأنَّه /قد أُبدِلَ منه مضافٌ إلى ضميرها . وفى هذا الخامسِ خِلافٌ بين النَّحويين (٢) ، (١٠٢/ب)
منهم مَنْ منعه ، لأنَّ البَدَلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ ، والعاملُ فيه إذاً فعلٌ محذوفٌ ، فصار إذاً من جملةٍ أخرى ، فلا يكونُ المبدلُ منه بذلك من سببِ الاسمِ المتقدِّمِ ، وكأنَّك قلتَ : هندٌ ضربتُ زيداً ضربتُ أخاها . ومنهم مَنْ أجاز ذلك ، إمَّا لأنَّ مذهبَه أنَّ العاملَ فى البدلِ نفسُ العاملِ فى المبدلِ منه من غيرِ حذفٍ ، وإليه ذَهَبَ ابنُ الضائع (٣) ، وإمَّا لأنَّ المراعى ما فى اليدِ ولا يُراعى ما كان ، فـ(أخاها) فى مسألتنا وإن كان على نيَّةِ تكرارِ العاملِ والعاملُ فيه فعلٌ آخرُ محذوفٌ ، فذلك العاملُ ليس موجوداً ولا ملفوظاً به ، لأنَّ الأوَّلَ قد قام مَقامه وأغنى عنه فليس فى اللَّفظِ الآن غير الفعل الأول ، فكأنَّه العاملُ ، ويكون هو المراعى دون ذلك الَّذى لم يوجد ، وكأنَّ الكَلَام لا حذفَ فيه ، فصارَ (زيدٌ) على هذا من سببِ هندٍ ، لأنَّ (أخاها) لاحقٌ بما هو معه ، أعْنى مع زيدٍ فى جملةٍ واحدةٍ ، وإلى هذا ذَهَبَ الفارسيُّ وابنُ جنِّى ،

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٢ ، والهمع : ٥/ ١٥٧ - ١٥٨ ، والمساعد ١/ ٤١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل له ل/ ٩ (نسخة دار الكتب المصرية)

إلى أنّ ذلك العَامِلَ المحذوف في بابِ البَدَلِ لا يُراعى وأنّ المراعى ذلك العَامِلُ الملفوظُ به . وقد سأل ابنُ جِنّي أبا علي الفارسيّ عن الحالِ في قولك : زيدٌ ضربتُه إيّاه قائمًا (١) ، فأجابه بأنّ (قائمًا) حالٌ من (إيّاه) و(إيّاه) بَدَلٌ من الهاءِ في (ضربته) وأنّ العَامِلَ في هذه الحالِ الفعلُ الظَّاهِرُ ، فقال له ابنُ جِنّي : أوتجعلُ العَامِلَ في الحالِ غيرَ العامل في صاحبِها ؟ فأجابه بأنّه لمّا لم يظهرْ ذلك الفعلُ المحذوفُ ، وكان هذا الظَّاهِرُ مفسِّرًا له ، والمفسِّر عندهم بمنزلة المفسَّر ، تنزّلَ هذا الظَّاهِرُ هنا منزلةَ ذلك المحذوفِ من حيثُ لم يظهر مراعاةً لما في اليدِ ، وإنّما جَعَلَ الفارسيُّ هذه الحالَ هنا من البَدَلِ دون المبدَلِ منه الّذي هو الضّميرُ المتّصلُ بالفعلِ ، لأنّ البَدَلَ أقربُ ، وجعلها للأقربِ أولى ، وإنّما اشترط في العَامِلِ المتأخِّر أنْ يكونَ يصحُّ له العَمَلُ في ظرفٍ أو مجرورٍ في موضعِ ذلك الاسمِ المتقدِّمِ تحرّزًا من مثلِ : زيدٌ هل ضربتَه ؟ فليست هذه المسألةُ من هذا البابِ ، لأنّك لو جعلتَ في موضعِ زيدٍ ظرفًا أو مجرورًا لم يصحّ أنْ يكونَ العَامِلُ فيه (ضربتَ) الّذي بعد (هل) ، لأنّ أدواتَ الاستفهامِ لها صَدْرُ الكَلَامِ فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلها ، ولم يشترط في الحَدِّ أنْ يكونَ ذلك العَامِلُ يصحُّ له العَمَلُ في الاسمِ الأوّلِ عند اسقاطِ الضّميرِ أو السّببِ ليدخلَ في الحَدِّ مثلُ : زيدٌ قامَ ، ألا ترى أنّ

---

(١) وفي الخصائص : ٢/٤٢٨ : (وسألت أبا علي - رحمه الله - عن مسألة الكتاب : رأيتك إيّاك قائمًا ، الحال لمن هي ؟ فقال : لـ(إيّاك) . قلت : فالعامل فيها ما هو ؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إيّاك) معمول فعل آخر غير الاول ؟ وهذا يقود الى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعني الفعل المقدر ؟ فقال : لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر . فهذا يدلّك على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله ، وليس كذلك العامل إذا دلّ عليه غيره . . .) . وانظر الكتاب : ٢/٣٨٧ ، ونص المسألة فيه : (ضربتُه إيّاه قائمًا) .

(قَامَ) قد عَمِلَ في ضمير زيدٍ ، لأنَّه قد رَفَعَ ضميرَه المستترَ بالفاعلية ، ويصحُّ له مع ذلك العَمَلُ في موضعه لو قلتَ : عندك قَامَ زيدٌ ، أو : في الدَّارِ (قَامَ) (١) زيدٌ ، لكان جائزاً ، والعَامِلُ في (عندك) أو في المجرور لفظُ (قام) .

وأعلم أنَّ هذه الزِّيادةَ في هذا الحَدِّ التي / هي قولك فيه (يصحُّ له العَمَلُ (١٠٣/أ) في ظرفٍ أو مجرورٍ في موضعِ ذلك الاسمِ المتقدِّمِ) وهي طريقةُ جماعةٍ من النَّحويين ، والأحْسَنُ اسقاطُها ، لأنَّ حقيقةَ الاشتغالِ اصطلاحاً حاصلةٌ دونها ، فقولك : زيدٌ هل ضربتَه ونحوه ينبغي أنْ يكونَ من بابِ الاشتغالِ ، لكنَّ هذا الباب تشتملُ مسائلُه على ما يلزمُ ابتداؤه لِعَارِضٍ عَرَضَ ، وعلى ما يلزمُ حملُه على الفعلِ وعلى ما يجوزُ فيه الوجهانِ كما سيأتي تفصيلُه في الفصلِ الثَّاني ، وينبغي أنْ يعوَّضَ في الحَدِّ من تلكَ الزِّيادَةِ أنْ يُقَالَ في مكانِهَا (جائزُ العملِ فيما قبله لذاتِه) فبهذه الزِّيَادَةِ يخرجُ من الحَدِّ نحو : زيدٌ ضربُه حَسَنٌ ، لأنَّ المَصْدَرَ المقدَّرَ بأنْ والفعلِ وإن كان جارياً مجرى الفعلِ في عملِه لا يجوزُ أنْ يعملَ فيما قبله من جِهَةِ ذاتِه .

الفَصْلُ الثَّاني : في إعرابِ ذلكَ الاسمِ المتقدِّمِ ، وفيما يحملُ عليه من ضمائرِه أو أسبابِـه .

فهنا مسألتان :

أمَّا الأولى : وهي في إعرابِه ، فله أحوالٌ خَمْسٌ :

حَالٌ يجبُ فيها رفعُه بالابتداءِ .

وحَالٌ يجبُ فيها حملُه على إضمارِ الفعلِ .

وحَالٌ يجوزُ فيها الوجهانِ والأفصحُ رفعُه بالابتداءِ .

وحَالٌ يجوزُ فيها الوجهانِ والأفصحُ حملُه على إضمارِ فعلٍ .

وحَالٌ يجوزُ فيها الوجهانِ على السَّواءِ .

---

(١) كلمة (قام) مكرَّرة في الأصل .

فأمّا الحالُ الّتي يجبُ فيها رَفْعُ ذلك الاسم المتقدّم بالابتداءِ ، فهي أنْ يقعَ ذلك العَامِلُ المتأخّرُ صلةً أو صفةً أو مجرورًا بما سِوى (غَيْر) من الأسماءِ ، وبما سِوى الزوائدِ من الحروفِ ، أو يقعَ ذلكَ العَامِلُ تاليًا لـ (إلاّ) وفي حيزها ، أو يقعَ في حيزِ أداةٍ من أدواتِ الصّدورِ فاصلةً بينه وبين الاسمِ المتقدّمِ . وأدواتُ الصّدورِ هي : (ما) النّافية و(إنْ) مثلها ، و(لا) الّتي للتّبرئة ، ولام الابتداءِ إذا لم تقع بعد (إنَّ) فإنّها إن وقعت بعدها ليست بحرفِ صدرٍ بالنّظرِ إلى ما بينها وبين (إنّ) واللاّم الداخلةُ على جوابِ القَسَمِ ، و(لا) الّتي في جوابِ القَسَمِ أيضًا ، والحروفُ النّاسخةُ للابتداءِ ، وهي : (إنّ) وأخواتها ، وأدواتُ الشّرطِ كلُّها ، وأدواتُ الاستفهامِ كلُّها ، وأدواتُ التّحضيضِ وهي أربع : (هَلاّ) و(لَوْلا) ، و(لَوْما) ، و(ألاّ) ، ومن أدواتِ الصّدورِ أيضًا (كَمْ) الخبريّة وحروفُ الجَوابِ كالفاءِ الداخلةِ على جوابِ الشّرطِ ، ما لم يكن الشّرطُ الّذي هي جوابٌ له محذوفًا (١) مع تعويض (أمّا) ومع عدمه ، أو يُفصلَ بين ذلك العَامِلِ في الضّميرِ أو السّببِ وبين الاسمِ المتقدّمِ بفاصلٍ يستقلُّ ذلكَ العَامِلُ دونه ماعدا الظّرف والمجرور ، وهذا فيه خلافٌ كما سيأتي أو يدخلَ على الاسمِ المتقدّمِ ما يلزمُ الجملةَ الاسميّة وذلك (إذا) التي للمفاجأة ، أو يكونَ الاسمُ المتقدّمُ لم يقترن به ما يطلبُ بالفعلِ لا لزومًا ولا اختيارًا وضميرُه أو سببه مرفوعٌ ، أو / في موضعِ رَفْعٍ ، أو يكونَ الاسمُ المتقدّمُ لو حُمِلَ على (١٠٣/ب) اضمارِ فعلٍ لكان مخالفًا لضميرهِ أو سببهِ ، في جهةِ الإعرابِ . فهذه الأماكنُ كلُّها يلزمُ فيها رَفْعُ الاسمِ المتقدّمِ بالابتداءِ ، ويمتنع حملُه على إضمارِ فعلٍ ، ولنبسطها بالأمثلةِ ، مِثالُ وقوعِ العَامِلِ صلةً : زيدٌ أنا الضّاربُه (٢) ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(أنا) مبتدأٌ ثانٍ ، و(الضاربُه) خَبرُ الثّاني ، والجملةُ من المبتدأِ الثّاني وخبرِه في موضعِ (رَفْعٍ) (٣) خبرِ الأولِ ، و(ضاربه) اسمُ فَاعِلٍ عاملٍ في ضميرِ زيدٍ ، وزيدٌ يلزمُ رفعُهُ بالابتداءِ ،

---

(١) في الأصل : (محذوف) بالرفع .

(٢) الكتاب : ١/١٣١ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

لأنَّ اسمَ الفاعلِ قد وَقعَ صلةً للألفِ واللّامِ. ومثالُ وقوعهِ صفةً قولُكَ : هندٌ أنتَ رجلٌ مُكرِمُها ، فيلزمُ أيضًا في (هندٍ) الرّفعُ بالابتداءِ ، لأنّ العاملَ المتأخّرَ الّذي هو (مُكرِمٌ) قد وَقعَ صفةً لرجلٍ. ومثالُ كونِ العاملِ مجرورًا بما سوى (غيرٍ) من الأسماءِ المضافةِ (١) إليه قولُكَ : هندٌ أنا صاحبُ ضاربِها ، فالعاملُ الّذي هو (ضاربٌ) قد وقعَ مجرورًا بصاحبٍ ، فيلزمُ في هندٍ الرّفعُ بالابتداءِ ، فإن قلتَ : هندٌ أنا غيرُ ضاربِها ، فلا يكونُ من هذه الحالِ ، و(أوّل) عند الكسائيّ بمنزلةِ (غيرٍ).

ومثالُ كونهِ مخفوضًا بحرفٍ غيرِ زائدٍ قولُكَ : هندٌ في مكرِمِها سَماحةٌ ، فمكرمٌ وهو العاملُ في ضميرِ هندٍ قدْ وقعَ مخفوضًا بـ(في) فلا يجوزُ أنْ يكونَ (هندٌ) إلّا مرفوعًا بالابتداءِ ، فإن قلتَ : هندٌ لستُ بضاربِها ، لم يكن من هذه الحالِ الّتي يلزمُ فيها رفعُ الاسمِ بالابتداءِ وإن كانَ العاملُ الّذي هو (ضاربٌ) مخفوضًا ، لأنّ الباءَ الخافضةَ له زائدةٌ.

ومثالُ وقوعهِ بعدَ (إلّا) في حيزِها قولُكَ : ما زيدٌ إلا أضربُهُ ، فلا يجوزُ في زيدٍ إلّا الرّفعُ بالابتداءِ ، لأنّ العاملَ في ضميرهِ الّذي هو (أضربُهُ) بعدَ (إلّا).

ومثالُ الفصلِ بينَ العاملِ والاسمِ المتقدّمِ بـ(ما) النّافيةِ قولُكَ : زيدٌ ما أنا ضاربُهُ ، فلا يجوزُ أيضًا إلّا رفعُ زيدٍ بالابتداءِ ، لفصلِ (ما) النّافيةِ بينه وبينَ العاملِ الّذي هو (ضاربُهُ).

ومثالُ الفصلِ بينهما بـ(إنْ) النّافيةِ قولُكَ : زيدٌ إنْ ضربتُهُ ، تريدُ : ما ضربتُهُ.

ومثالُ الفصلِ بـ(لا) الّتي للتّبرئةِ قولُكَ : زيدٌ لا أحدَ ضاربُهُ ، على أنْ يكونَ (ضاربه) في موضعِ خبرِ المبتدأ الّذي (لا أحدَ) في موضعِهِ ، والأصلُ : زيدٌ ما منْ أحدٍ ضاربُهُ ، و(مِنْ) زائدةٌ ، و(أحدٌ) مبتدأٌ ، و(ضاربُهُ) خبرُهُ ، ثُمَّ جيءَ بـ(لا) للنّفي مضمّنةً معنى (مِنْ)الزائدةِ وركّبتْ مع اسمِها الّذي كان مبتدأً ، وبنى ذلك الاسمُ إذْ ذاكَ لتركيبهِ مع الحروفِ ، وصارت مع اسمِها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في موضعِ الاسمِ المرفوعِ

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام.

بالابتداءِ ، وسيبسطُ هذا في بَابِ (لا) إنْ شاءَ اللَّهُ تعَالى . فزيدٌ في هذه المسألةِ يجبُ رَفْعُهُ بالابتداءِ لفصلِ (لا) التّبرئة بينه وبينَ العَامِلِ .

ومثالُ الفصلِ بينَ العَامِلِ المتأخّرِ والاسمِ المتقدّمِ بلَامِ الابتداءِ قولُكَ : زيدٌ لأنَا ضَارِبُهُ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(أنَا) مبتدأٌ ثَانٍ ، و(ضارِبُهُ) خَبَرُ هذا الثّانى ، واللّامُ الدّاخِلَةُ على (أنَا) لَامُ الابتداءِ ، وَقَدْ حالت بينَ زيدٍ وضَاربِ الّذِى هو العَامِلُ المتأخّرُ ، فلذلكَ / يجبُ في زيدٍ الرّفعُ بالابتداءِ ، وليسَ لهذه اللّامِ إذا وقعتْ (١٠٤/أ) بعد (إنَّ) صَدْرُ الكَلَامِ فيما بينهما وبينَ (إنَّ) ، فيعملُ حينئذٍ ما بعدها فيما قبلها فتقولُ : إنَّ زيداً عمرًا لَيَضرِبُ ، تريدُ : إنَّ زيدًا لَيَضرِبُ عمراً ، ثُمَّ قَدَّمتَ معمولَ (يضربُ) على اللّامِ ، فتقولُ على هذا : إنَّ زيدًا هنداً لَيَضرِبُهَا ، ويكونُ (هندا) مفعولاً بإضمارِ فِعلٍ يفسّره الفعلُ المتأخّرُ ، وتكونُ المسألةُ أَعْنِى قولَكَ : هنداً لَيَضرِبُها ، من هذا البَابِ .

ومثالُ الفصلِ بينَ الاسمِ والعَامِلِ بلَامِ القَسَمِ قولُكَ : هندٌ لأضربنَّها ، فيلزمُ رَفْعُ هندٍ بالابتداءِ ، لأجلِ لَامِ القَسَمِ الدّاخلةِ على الفعلِ ، والتّقديرُ : هندٌ واللّهِ لأضربنَّها ، فاللّامُ جَوَابُ ذلكَ القَسَمِ المحذوفِ .

ومثالُ الفصلِ بـ(لا) الّتى في جَوَابِ القَسَمِ قولُكَ : زيدٌ لا أضربُهُ ، إذا أردتَ : زيدٌ واللّهِ لا أضربهَ ، وحذفتَ القَسَمَ ، فلا يجوزُ اذ ذَاكَ في زيدٍ إلاّ الرّفعُ بالابتداءِ .

ومثالُ الفصلِ بحرفٍ ناسخٍ للابتداءِ قولكَ : هندٌ إنّى مكرمُهَا ، فَلَا يجوزُ أيضاً في (هندٍ) إلاّ الرّفعُ بالابتداءِ لأجلِ (إنَّ) .

ومثالُ الفصلِ بأداةٍ من أدواتِ الشّرطِ قولُكَ : زيدٌ إنْ تره تضربْهُ ، فَلَا يجوزُ في (زيدٍ) (١) إلاّ الرّفعُ بالابتداءِ لأجلِ (إنْ) الشّرطيّة ، فإن قلتَ : زيدٌ إنْ رأيتَهُ تضربُهُ ، برفعِ (تضربه) فَلَا تكونُ المسألةُ على هذا من هذه الحالِ الّتى يجبُ فيها رَفْعُ الاسمِ المتقدّمِ بالابتداءِ ، لأنَّ الفعلَ الأخيرَ الّذِى هو (تضربُهُ) لم يقعْ في حيزِ أداةِ الشّرطِ ، لأنّه ليس بجوابٍ لها ، والمرادُ به التقديمُ على الشّرطِ ، فكأنّكَ

---

(١) في الأصل (هند) وهو سهو.

قلتَ : زيدٌ تضربُه إنْ رأيتَهُ ، وجوابُ الشَّرطِ محذوفٌ لدلالةِ (تضربه) عليه ، لكنَّه مَنْ يشترطُ في جوازِ الحملِ على إضمارِ فعلٍ في هذا البابِ عدمَ الفصلِ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ والفعلِ المتأخِّرِ بما عدا الظَّرفِ أو المجرورِ ، فمقتضى مذهبِه أيضًا في (زيدٍ) وجوبُ الرَّفعِ بالابتداءِ وإنْ رفعتَ (تضربه) لوجودِ الفصلِ بقولِكَ : (إنْ رأيتَه) واشتراطُ ذلك هو مذهبُ ابنِ طاهرٍ ، وابنُ أبي الربيعِ (١) على ما سيأتي بيانُهُ .

ومثالُ الفصلِ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ أيضًا وذلكَ العاملِ المتأخِّرِ بأداةِ استفهامٍ قولُكَ : زيدٌ أضربتَهُ ؟ وهندٌ هَلْ أكرمتَها ؟ فَلَا يجوزُ في (زيدٍ وهندٍ) إلَّا الرَّفعُ بالابتداءِ ، لأجلِ أداةِ الاستفهامِ بعدهما .

ومثالُ الفصلِ بينهما بأداةِ تحضيضٍ قولُكَ : زيدٌ هلَّا ضربتَهُ ، وهندٌ لوما أكرمتَها .

ومثالُ الفصلِ بينهما أيضًا بـ(كَمْ) الخبريّة قولُكَ : زيدٌ كَمْ ضربةٍ ضربتَه (٢) ، فـ(كم) مصدرٌ لإضافتِها إليه ، فهي في موضعِ نصْبٍ بضربتَ ، و(زيدٌ) مبتدأٌ لا يجوزُ فيه غيرُ ذلكَ ، لأجلِ (كَمْ) بعده ، والجملةُ من (كم) وما بعدها في موضعِ خبرِه .
وكذلك أيضًا (كَمْ) الاستفهاميّة من أدواتِ الصّدورِ ، وقد تقدَّمتْ في ذكرِ أدواتِ الاستفهامِ ، لأنَّها من جملتِها ، ومثالُها قولُكَ : زيدٌ كَمْ ضربتَهُ ، تريدُ : كم ضربةً ضربتَهُ ، وتكونُ (كم) /إذْ ذاكَ مصدرًا ، أو كم مرةً ضربتَهُ ، فتكونُ حينئذٍ (١٠٤/ب) ظرفًا ، لأنَّ الاستفهاميَّةَ تعربُ بحَسَبِ ما تميَّزُ به من مصدرٍ أو ظرفٍ أو غيرِ ذلكَ ، وتمييزُها هو الاسمُ المنصوبُ بعدها ، كما أنَّ الخبريَّةَ بحَسَبِ ما تضافُ إليه ، ولا يجوزُ في (زيدٍ) قبلها مطلقًا إلَّا الرَّفعُ بالابتداءِ .

ومثالُ وجوبِ الرَّفعِ في الاسمِ المتقدِّمِ لأجلِ فاءِ الشَّرطِ الدَّاخلةِ على العاملِ قولُكَ : هندٌ إنْ رأيتَها فأضربْها ، فَلَا يجوزُ في (هندٍ) النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ (رأيتها) لأجلِ أداةِ الشَّرطِ ، ولا (أضربْها) لأجلِ الفاءِ الدَّاخلةِ عليه ، وهي جوابُ الشَّرطِ ، فإن نزعتَ هذه الفاءَ وأردتَ بالفعلِ التَّقديمَ على الشَّرطِ وجعلتَ الجوابَ محذوفًا

---

(١) انظر البسيط : ٤٩٠ .
(٢) انظر الكتاب : ١٢٧/١ .

فقُلتَ : هِندٌ إنْ رأيتَها أضرِبْهَا ، جَازَ نَصبُ (هندٍ) بإضمار فعلٍ يفسِّرُهُ (أضرِبْها) وكأنك قُلتَ : هنداً أضرِبْها إنْ رأيتَها ، إلاَّ على مُقتَضَى ماتقدَّم من مذهب أبى طاهر وابنِ أبى الربيع ، فيلزمُ الرَّفعُ بالابتداءِ ، لأنَّ العَامِلَ المتأخِّرَ الَّذى هو (اضرِبْهَا) لم يَلِ الاسمَ المتقدِّمَ بل فَصَلَ بينهما قولُكَ (إنْ رأيتَها) فإنْ كانتَ الفاءُ الدَّاخلةُ على العَامِلِ جوابَ شرطٍ محذوفٍ ، لم يكن لها صَدْرُ الكَلامِ ، فيجوزُ اذاً أنْ يعمَلَ ما بعدها فيما قبلَها ، وأنْ يفسِّرَ ما يعملُ فيه ، سواءٌ أعوض منه ذلك الشَّرطِ المحذوفِ (أمَّا) أم لم يعوَّض منه شئٌ ، فتقولُ على هذا : أمَّا زيداً فاضرِبْ(١) ، فيكونُ (زيداً) منصوباً بالفعلِ الَّذِى بعدَ الفَاءِ ، لأنَّها فى الأصلِ جوابُ الشَّرطِ المحذوفِ تقديرُهُ : مهما يكن من شئٍ فزيداً اضربْ ، قَالَ تَعالى : (فَأَمَّا اليَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ)(٢) ، وكذلك أيضاً تقولُ : زيداً فاضرِبْ ، قَالَ تَعالى : (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)(٣) وقد مَضَى بسطُ هذا فى باب الابتداءِ(٤) فتقولُ فى هذا البابِ : أمَّا زيداً فاضرِبْهُ ، وأمَّا زيداً فَضرَبتهُ ، قَالَ سُبحَانَهُ : (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)(٥) على قراءةِ بعضِ النَّاسِ فى الشَّاذِّ بنَصبِ(٦) (ثَمُودَ) فالاسمُ الأوَّلُ فى هذا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الَّذِى بعدَ الفَاءِ تقديرُهُ : وأمَّا ثمودَ فهدَينا هَدَيْنَاهُمْ ، فـ(ثمودَ) منصوبٌ بـ(هدينا) الَّذِى بعدَ الفَاءِ لكنَّهُ حُذِفَ وجُعِلَ

---

(١) انظر البسيط ص : ٤٩١ .

(٢) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى .

(٣) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٦٥/٣٦٨

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت .

(٦) وهى قراءة ابن أبى اسحاق ، وعيسى بن عمر ، والحسن . وقرأ الجمهور بالرفع انظر البحر المحيط : ٧/ ٤٩١ ، وشواذ ابن خالوية : ١٣٣ ، ومعانى القرآن : ٣/ ١٤ ، والاتحاف : ٤٦٧ .

(هَدَيْنَاهُم) عِوضاً منه ودالاً عليه ، ولا يجوز اجتماعهما في اللفظ ، إذ لا يُجْمَع بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ منه ، وهذه القراءةُ في هذهِ الآيةِ حَكَاهَا سيبويه [١] رحمهُ اللَّه ، وأَنْشَدَ عليها قَولَ الشَّاعِرِ :-

فَأَمَّا تَميمَ تَميمَ بنَ مُرٍّ   فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا [٢]

ويُنشدُ أيضاً : (تَميمُ تَميمُ بنُ مُرٍّ) بالرَّفعِ ، ففي هذا البيتِ الوجهان كالآيةِ ، فعلى روايةِ النَّصبِ يكونُ (تميمًا) الأولُ منصوبًا [٣] بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ (أَلْفَاهُم) كما ذُكرَ في الآيةِ ، و(تَميمٌ) الثَّاني بدلٌ مِنَ الأَولِ في كِلتَا الرِّوايتين .

وتقولُ أيضاً في هذا البابِ : زيداً فاضربْه ، على أنْ يكونَ (زيدٌ) منصوبًا [٤] بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ (اضربْه) الَّذي بعد الفاءِ ، لأنَّ هذه الفاءَ ليس لها صَدْرُ الكَلَامِ / إذْ هي جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، قالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) [٥] ، (وإِيَّايَ (١٠٥/أ) فَارْهَبُونِ) [٦] فـ(إِيَّايَ) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ الفعلُ بعد الفاءِ ، والنُّونُ في آخرهِ للوقايةِ ، والضَّميرُ المفعولُ هو الياءُ المحذوفةُ ، حذفتْ اجتزاءً بالكسرةِ عنها .

ومِثالُ الفَصلِ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ والعاملِ المتأخِّرِ بفاصلٍ يستقلُّ العَامِلُ دونَه وليس بظرفٍ ولا مجرورٍ قولُكَ : هِندٌ أنتَ تضربُهَا ، فَلَا يجوزُ في (هندٍ) إلَّا الرَّفعُ

---

(١) الكتاب : ٨٢/١ ، ٩٥ ، ١٤٨ .

(٢) من المتقارب لبشر بن أبي خازم الأسدي . والروبى : الرجل الذي فترت نفسه واختلط رأيه وأمره ، من راب الرجل اذا تحير . قال ابن الشجري : الواحد (روبان) وقال الاصمعي : واحدهم (رائب) مثل مائق وموقى وهالك وهلكى ديوانه / ١٩٠ ، وانظر الكتاب : ٨٢/١ ، وشرحه للسيرافي : ١٩٥/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٤٨/٢ ، والتبصرة : ٣٢٧/١ ، واللسان : (روب) .

(٣) في الأصل : (منصوب) بالرفع .

(٤) انظر الكتاب : ١٤٢/١ ، وشرح المفصل : ٣٨/٢ .

(٥) من الآية : (٤١) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٤٠) من سورة البقرة .

بالابتداءِ ، لفصلكَ بينَها وبينَ العَامِلِ في ضميرِهَا الَّذِى هو (تَضرِبُها) بالمبتدأِ الثَّانى الَّذِى هُوَ (أَنْتَ) وكذلكَ أيضًا ما تَقدَّمَ من قولكَ : هندٌ إِنْ رأيتَها تَضْرِبُها ، برفعِ (تَضْرِبُها) على نيّةِ التَّقديمِ ، ومن قولكَ أيضًا : هندٌ إِنْ رأيتَها أَضْرِبْها ، على نيّةِ تقديمِ (اضرِبْها) أيضًا ، أَلاَ ترَى أَنَّ الفاصِلَ في هذهِ الأَمثلةِ ونحوِها يستقلُّ العَامِلُ المتأخِّرُ دونَهُ ، وليسَ بظرفٍ ولا مجرورٍ ، أَلاَ ترَى إلى حصولِ معنى الكَلامِ واستقلالِهِ لو قُلْتَ : هندٌ تَضْرِبُها ، وهندٌ تَضْرِبُها إِنْ رأيتَها ، وهندٌ اضرِبْها إِنْ رأيتَها ، فإذا ما قُلْتَ : هندٌ أنتَ ضارِبُها ، فَلاَ يلزمُ في (هندٍ) الرفْعُ بالابتداءِ ، لأَنَّ الفَاصِلَ الَّذِى هو (أَنْتَ) لا يستقلُّ العَامِلُ المتأخِّرُ دونَهُ . وكذلكَ أيضًا إذا قُلْتَ : هندٌ يومَ الجمعةِ تَضْرِبُها ، وهندٌ في الدَّارِ تَضرِبُها ، لا يلزمُ في (هندٍ) الرَّفعُ بالابتداءِ ، لأَنَّ الفَاصِلَ ظرفٌ أو مجرورٌ ، وهذا على مذهبِ ابنِ طاهرٍ ، وابنِ أبى الربيعِ (١) وأكثرِ النَّحويين على خِلافِ ذلكَ ، فعندهم أَنَّ الفَصْلَ بغيرِ أداةِ صَدرٍ لا يوجبُ في الاسمِ الأَولِ الرَّفعَ بالابتداءِ ، غيرَ أَنَّ ابنَ عصفورٍ (٢) أوجبَ ذلكَ مع كونِ الفَاصِلِ مبتدأ والعامِلُ المتأخِّرُ فعلٌ ، نحو المثالِ الأَولِ الَّذِى هو قولكَ : هندٌ أنتَ تَضرِبُها ، قالَ : لأَنَّ الفعلَ الواقعَ خبرَ المبتدأِ لا يجوزُ أَنْ يعملَ فيما قبلَ ذلكَ المبتدأ ، فَلاَ يجوزُ أَنْ يفسِّرَ ما يعملُ فيه ، لأنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يفسِّرَ إلاَّ ما يصحُّ أَنْ يعمَلَ ، وإنَّما امتنعَ هُنَا أَنْ يعملَ فيما قبلَ المبتدأِ ، لفصلَ المبتدأ إِذْ ذَاكَ بينَ العاملِ والمعمولِ (٣) ، فَلاَ يجوزُ أَنْ يُقالَ عنده: عمرًا زيدٌ ضَرَبَ ، على أَنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأ ، و(ضَرَبَ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ خبرِهِ ، و(عمرًا) مفعولٌ (بضَرَبَ) تَقدَّمَ على المبتدأِ ، لفصلكَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ بالمبتدأِ ، ولهذا منَعَ في قولِ الشَّاعرِ :-

---

(١) انظر البسيط ص : ٤٩٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٠ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٣ .

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَـوَّدَا (١)

أنْ يكونَ اسمُ (كَانَ) ضَميرَ الأمرِ والشَّأنِ مُتَّصلاً بها مستترًا ، و(إِيَّاهُم) مفعولٌ بِعَوَّدَ ، و (عَطيَّةُ) مبتدأٌ ، و(عَوَّدَ) في موضعِ خبرِه ، ومعمولُه مُقدَّمٌ على المبتدأِ، مَنَعَ هذا لما يلقى فيه من الفَصْلِ المذكورِ ، والزم في البيتِ أنْ يكونَ (عطيّةُ) اسمَ (كَانَ) و(عَوَّدَ) في موضعِ خبرِهَا و (إِيَّاهُم) مفعولٌ بِعَوَّدَ ، فيكونُ قدْ أُولِيَ (كَانَ) معمولَ خبرِهَا ضَرورةً ، لأنَّه لا يلي (كَانَ) وأخواتِها ما ليسَ باسمٍ لها ولا خبرٍ ممَّا عدا الظَّرفِ والمجرورِ إلاَّ في ضَرورةٍ ، وهذا الَّذي مَنَعَهُ أبو الحسنِ بن عصفورٍ/ إنَّما (١٠٥/ب) هو إذا كَانَ العَامِلُ فعلاً ، فأمَّا إنْ كَانَ اسمَ فاعلٍ نحو : زيدًا أنَا ضَارِبٌ ، فليسَ بممنوعٍ ، والفَرقُ عنده بينَ اسمِ الفَاعِلِ والفعلِ في هذا ، أنَّ الفعلَ قد استقلَّ وَتَمَّ بفاعلِهِ ، فالمبتدأُ الفَاصِلُ اذًا أجنبيٌّ بخلافِ اسمِ الفَاعلِ فإنَّه لا يعملُ حَتَّى يعتمدَ على غيرِه .

ومِنَ الأشياءِ الَّتي يشترطُ إعتمادُه على واحدٍ منها المبتدأُ الواقعُ هو خبرًا لـــه ، على ما يُبيَّنُ في بابِ اسمِ الفاعلِ إنْ شَاءَ اللَّهُ ، فصَارَ المبتدأُ الَّذي اعتمدَ عليه ليسَ بأجنبيٍّ منه ، إذْ لا يستقلُّ دونَهُ ، وليسَ بكَلامٍ إلاَّ معه .

وهذا الَّذي منعَهُ ابنُ عصفورٍ ليسَ بممنوعٍ عند النَّحويين ، وقَدْ نَصَّ المبرِّدُ على جوازِهِ (٢)

---

(١) من الطويل للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير ، والرواية في الديوان : ١/ ١٨١
قنافذ درّامون خلف جحاشهم ....
والقنافذ : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل في السرى ، يقال : هو أسرى من قنفذ . والهدّاج : فَعّال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك .
ودرامون : ماشون .
وهو من شواهد المقتضب : ٤/ ١٠١ ، والتبصرة : ١/ ١٩٤ ، واصلاح الخلل : ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٣ ، والبسيط : ٥٧٤ ، والمغني : ٢/ ٦١٠ ، والتصريح : ١/ ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٨١ ، والمساعد : ١/ ٢٧٧ ، والهمع : ٢/ ٩٢ ، والأشموني : ١/ ٢٣٧ ، والخزانة : ٤/ ٥٧ .

(٢) المقتضب : ٤/ ٩٩ - ١٠١

وما ذكرَهُ من الفصلِ فليسَ بمعتبرٍ ، لأنَّ المبتدأَ ليسَ بأجنبيٍّ من خبرِه مفرداً كان الخبرُ أو جملةً . والفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ كثيرٌ جدّاً فى كلامِ العربِ ، قالَ اللّهُ تعالى : (أهؤلاءِ إيّاكُمْ كانوا يَعْبُدُونَ)(١) فـ(إيّاكُم) مفعولٌ بيعبُدُونَ ، وقدْ فصَلَ بينهما بكانوا . وإذا كانَ الفصلُ بينَ النّعتِ والمنعوتِ بالأجنبيّ منهما جائزاً مع أنّهما كالشيءِ الواحدِ نحو قولهِ (تعالى)(٢) : (سُبْحانَ اللّهِ عمّا يَصِفُون ، عالِمِ الغَيْبِ)(٣) على قراءةِ (عالِمِ) بالخفضِ(٤) نعتاً (للّهِ) وقدْ فصَلَ بينهما قوله (عمّا يَصِفُونَ) فأحْرى أنْ يجوزَ بينَ الفعلِ ومفعولِه ، لأنّهما ليسا كالشيءِ الواحدِ بمنزلةِ النّعتِ مَعَ المنعوتِ ، وأنْشَدَ سيبويه قولَ الشّاعرِ :-

فَلا ذا جَلالٍ هِبْنَهُ لجلالِــهِ ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يتركْنَ للفقرِ(٥)

ولم يمنعْ أحدٌ مِنَ النّحويينَ أنْ يكونَ (هُنَّ) مبتدأً ، و(يتركْنَ) فى موضعِ خبرِهِ ، و(ذا) من قوله (ذا ضَياعٍ) مفعولٌ منصوبٌ بيتركْنَ ، بلْ ضعّفوه فقط من جهةِ أنْ فيه عطفَ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ ، فإذا تقرّرَ أنّه لا يمتنعُ أنْ يعمَلَ الفعلُ الواقعُ خبرًا لمبتدإٍ فيما قبلَ ذلكَ المبتدأ ، ثبتَ أنّه يصحُّ أنْ يفسّرَ ما يعملُ فيه فتقول : هنداً أنتَ تضرِبُها ، برفْعِ (هندٍ) بالابتداءِ أو نصبِها بإضمارِ فعلٍ

---

(١) من الآية : (٤٠) من سورة سبأ .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين .

(٤) وقراءة الخفض هى قراءة ابن كثير وابن عامر وأبى عمرو وحفص . وقرأ الباقون بالرفع السبعة : ٤٤٧ ، والبحر المحيط : ٦/٤١٩ ، والحجة لابن خالوية : ٢٥٨ ، وتفسير الطبرى : ١٨/٥٠ .

(٥) من الطويل لهدبة بن الخشرم العذرى ، يذكر المنايا لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير .

وهو من شواهد سيبويه : ١/١٤٥ ، والتبصرة : ١/٣٣٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٣٣٤ ، وأمالى القالى : ١/٢٥٠ ، وشرح المفصل : ٢/٣٧ ، والردّ على النحاة : ١٠٥ ، وورد فى الخزانة عرضا : ٤/٨٦ وروايتها : فلا تتقى ذا هيبةٍ لجلاله ......

يُفسِّرُه (تضربُها) اللهمَّ إلاَّ أنَّ يمنعَ ذلك من الوجهِ الَّذِى ذهَبَ إليه ابنُ طاهر وابنُ أبى الربيع ، من أنَّ الحملَ على إضمارِ فعلٍ فى بابِ الاشتغالِ خارجٌ عن القياسِ (١) ، فالمفسِّرُ فيه ضعيفٌ ، فيشترطُ فيه أنْ يلى الاسمَ المتقدِّم ، فهذا له وجهٌ ، وإنْ كان أكثرُ النُّحاةِ على خلافِه كما تقدَّم .

وأمَّا ما بنى عليه ابنُ عصفورٍ فغيرُ مستقيمٍ على ما تقرَّر .

ومثالُ وقوعِ الاسمِ المتقدِّمِ بعد (إذا) المفاجأة قولُك : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُه عمروٌ ، فزيدٌ يجبُ فيه الرَّفعُ بالابتداءِ (٢) ، لدخولِ (إذا) الَّتى معناها المفاجأة عليه ، وهى لا تدخلُ إلاَّ على الجملةِ الاسميةِ خاصَّةً ، فلو نصبتَ زيداً بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُه (يضربُه) ، لكانت الجملةُ فعليةً ، و(إذا) هذه يمتنعُ دخولُها عليه إذْ ذاك .

ومثالُ كونِ الاسمِ المتقدِّمِ لم يقترن به ما يطلبُ / بالفعلِ لا لزوماً ولا اختياراً (١٠٦/أ) وضميرُه أو سببُه مرفوعٌ أو فى موضعِ رفعٍ قولُك : هندٌ قامَتْ ، وهندٌ قامَ أخوها ، وهندٌ مُرَّ بها ، وهندٌ مُرَّ بأخيها ، فلا يجوزُ فى (هندٍ) هنا إلاَّ الرَّفعُ بالابتداءِ ، لأنَّه لم يدخلْ عليها شئٌ يطلبُ بالفعلِ ، والضَّميرُ فى المثالِ الأوَّلِ مرفوعٌ ، لأنَّه فاعلٌ بقامت مستترٌ فيه ، والسَّببُ أيضاً فى المثالِ الثَّانى مرفوعٌ ، والضَّميرُ والسَّببُ فى المثالين الأخيرين فى موضعِ رفعٍ . وذهَبَ ابنُ العريفِ (٣) إلى أنَّ هذا ليس من هذه

---

(١) قال ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٨٥ (أعلم أن نصب هذا الاسم باضمار فعل يفسره ما بعده خارج عن القياس ، لانه لا يحذف شئ حتى يتقدم من اللفظ أو من قرائن الحال ما يدل على الفعل ، وأما أن يحذف الفعل على شريطة التفسير فخارج عن القياس) .

(٢) البسيط : ٤٩١ ، وشرح الكافية الشافية : ٦١٦/٢ .

(٣) هو أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر ، المعروف بابن العريف النحوى كان اماما فى العربية نحويا متقدما فيها ، استاذا فى الآداب ، مقدما فى الشعر ، أخذ عن ابن القوطية وغيره . له شرح على الجمل . مات بطليطلة فى رجب سنة تسعين وثلاثمائة من الهجرة ، انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٥٤٢/٢ - ٥٤٣ .

الحَالِ ، بَلْ يجوزُ فى (هندٍ) عنده الرَّفعُ بالابتداءِ والحَملُ على إضمارِ فعلٍ فيكونُ فَاعِلاً[(١)] بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ المتأخِّرُ فى المثالينِ الأولينِ ، ومفعولاً لم يُسمَّ فاعلُهُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يفسِّرُه المتأخِّرُ فى المثالينِ الأخيرينِ ، وهذا المذهبُ هو ظاهرُ كَلَامِ ابنِ مالكٍ[(٢)].

ومثالُ كونِ الاسمِ المتقدِّمِ بحيثُ لو حُمِلَ على إضمارِ فعلٍ لَكَانَ مخالفاً لضميرِهِ أو سببِهِ فى جهةِ الإعرابِ قولُكَ : زيدٌ جلستُ عندَهُ ، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ ، ولا يجوزُ نصبُهُ بإضمارِ فعلٍ ، لأنَّكَ لو فعلتَ ذلكَ فقلتَ : زيداً جلستُ عندَهُ ، لكَانَ تقديرُ الفعلِ المحذوفِ : لابَسْتُ زيداً جلستُ عندَهُ ، أو لَاصَقْتُ زيداً جلستُ عندَهُ ، أو ما كَانَ نحو هذا فى المعنى ، وزيدٌ كيفما قدَّرتَ النَّاصِبَ له فهو مفعولٌ به ، هذه جهةُ إعرابِهِ وهى مخالفةٌ لجهةِ إعرابِ سببِهِ[(٣)] الَّذِى هو (عندَهُ) ، لأنَّهُ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ . وكذلكَ أيضاً إذا قُلتَ : زيدٌ ضَربتُ ضربَةً ، فلا يجوزُ فى (زيدٍ) إلاَّ الرَّفعُ بالابتداءِ أَلا تَرَى أنَّكَ لو نصبتَهُ فقلتَ : زيداً ضربتُ ضربَةً ، لكَانَ مفعولاً به على تقديرِ : (مَاثَلْتُ زيداً ضَربتُ ضربَةً) أَوْ (شَابَهْتُ زيداً ضَربتُ ضربَةً) أو نحو هذا ، وليس السَّببُ الَّذِى هو (ضربَةً) بمفعولٍ به ، وإنَّما هو منصوبٌ على المصدريَّةِ فقد تَخَالَفَا فى الإعرابِ ، فيلزمُ إذْ ذَاكَ الرَّفعُ بالابتداءِ ، وليس هذا الأخيرُ كُلُّه عند أبى الحسنِ الأخفشِ من هذه الحَالِ الَّتى يلزمُ فيها الرفعُ بالابتداءِ ، بل هو عندَهُ مِمَّا يجوزُ فيه الوجهانِ : الرَّفعُ بالابتداءِ والحَملُ على إضمارِ فعلٍ ، لأَنَّ من مذهبِهِ أنَّهُ لا يشترطُ فى الحَملِ على إضمارِ فعلٍ فى هذا البابِ اتِّفاقُ جهتى الإعرابِ فى الاسمِ المتقدِّمِ وضميرِهِ أو سببِهِ ، عَلَى أَنَّ سيبويه رحمهُ اللهُ قد أَجازَ أَنْ تقولَ : يومَ الجمعةِ سِرتُهُ[(٤)] ،

---

(١) قال السيوطى فى الهمع : ٥/١٦٠ : (قال أبو حيان : وهى نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل) . وانظر المساعد : ١/٤٢٣ .

(٢) التسهيل : ٨٢ ، والمساعد : ١/٤٢٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) الكتاب : ١/٨٥ .

بنَصب (يومِ الجمعةِ) على الظَّرفيَّةِ ، بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (سرتُهُ) تقديرُهُ : سِرتُ يومَ الجمعةِ سرتُهُ ، ولا شكَّ أنَّ (يومَ الجمعةِ) على هذا جهةُ إعرابِهِ مخالفةٌ لجهةِ إعرابِ ضميرِهِ الَّذِي هو الهاءُ في (سرتُهُ) لأنَّها منصوبةٌ على المفعولِ به مجازًا واتِّساعًا لأنَّ ضميرَ الظَّرفِ كما تقدَّمَ في بابِ ما تتعدَّى إليه الأفعالُ المتعدِّيةُ وغيرُ المتعديةِ (١) لا يأتي بغيرِ (في) إلاَّ إذا نُصِبَ نَصْبَ المفعولِ به مجازًا ، وإنْ بقيَ على أصلِهِ من الظَّرفيةِ لزِمَ أنْ يؤتى / معه بـ (في) فقد صارتِ الهاءُ على هذا مفعولاً به ، والاسمُ (١٠٦/ب) المتقدِّمُ منصوبٌ على الظَّرفيَّةِ ، فقد اختلفا في جهةِ الإعرابِ كما ترَى . وكذلكَ أيضًا أجازَ أنْ تقولَ : يَومَ الجمعةِ سرتُ فيه (٢) ، على أنْ يكونَ (يَومُ الجمعةِ) منصوبًا على المفعولِ به مجازًا ، مع أنَّ ضميرَهُ باقٍ على الأصلِ غيرُ متَّسعٍ فيه ، وكذلكَ جيءَ معه بـ(في) فقد اختلفا أيضًا في جهةِ الإعرابِ ، فأخذَ بعضُ النَّحويين من هذا الكلامِ أنَّ سيبويه موافقٌ لأبي الحسن على إجازةِ : زيدًا جلستُ عندَهُ (٣) ، وزيدًا ضربتُ ضربَهُ ، بنَصْبِ (زيدٍ) وأنَّهُ لا يُراعي اختلافَهُ مع ضميرِهِ أو سببِهِ في الإعرابِ .

وفرَّقَ بعضُهُم (٤) بينَ مسألةِ سيبويه هذه وبينَ ما أجازَهُ أبو الحسن ، بأنَّ ما أجازَهُ سيبويه ليس فيه اختلافٌ بينَ الاسمِ المتقدِّمِ وضميرِهِ في الإعرابِ بملاحظةِ الأصلِ والحقيقةِ وعدَمِ مراعاةِ المجازِ ، ألاَ ترَى أنَّكَ إذا قلتَ : يومَ الجمعةِ سرتُهُ ، على أنْ يكونَ (يومُ الجمعةِ) منصوبًا على الظَّرفيةِ ، فالأصلُ والحقيقةُ في ضميرِهِ أنْ يكونَ بـ(في) وعلى هذا هو المعنى ، وأمَّا نصبُهُ على المفعولِ به فمجازٌ واتِّساعٌ وخروجٌ عن الأصلِ ، فروعي فيه الأصلُ ، وليس بينهما اختلافٌ في الإعرابِ بالنَّظرِ إلى الأصلِ . وكذلكَ أيضًا إذا قلتَ : يَومَ الجمعةِ سرتُ فيه ، على أنْ يكونَ (يَومُ الجمعةِ) منصوبًا على الاتِّساعِ فليس ذلكَ فيه بالأصلِ ، وإنَّما هو مجازٌ ، والأصلُ نصبُهُ على الظَّرفيَّةِ ، وهذا هو

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ١/٨٥ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) المصدر السابق : ٤٨٨ .

المُرَاعى ، ولا اختلافَ إذْ ذاكَ بينه وبينَ ضميرِه من جهةِ الإعرابِ ، ويدلُّكَ على أنَّ المُرَاعى عند سيبويه في الظَّرفِ المتَّسعِ فيه أصلُهُ قبلَ الاتِّساعِ ، أنَّ سيبويه قد أجازَ أنْ تقولَ : أعلمتُ زيداً عمراً قائماً يومَ الجمعةِ (١) ، على أنْ يكونَ (يومَ الجمعةِ) منصوباً على المفعولِ به مجازاً ، فقدْ صارَ (أعلمتُ) على هذا متعدِّياً إلى أربعةِ مفعولينَ ، وليس ثَمَّ فعلٌ يتعدَّى إلى زيادةٍ على ثلاثةٍ ، فما جازَ هذا إلاَّ بمراعاةِ أصلِهِ من الظَّرفيةِ ، فليس في الحقيقةِ مفعولاً به ، وقد تقدَّمت هذه المسألةُ في بابِ ما تتعدَّى إليه الأفعالُ المتعدِّيةِ وغيرُ المتعديةِ (٢) ، وتقدَّمَ هناكَ أنَّ أبا العبَّاسِ المبرِّد لم يُراعِ الأصلَ فمنعَ المسألةَ ، وكذلكَ ابنُ عصفورٍ لم يُراعِ الأصلَ أيضاً ، فإذا تقرَّرَ هذا فلاَ يلزمُ عليه أنَّ سيبويه يجيزُ : زيداً جلستُ عندَهُ ، وزيداً ضربتُ ضربَهُ ، بالنَّصبِ إذْ ليس هنا أصلٌ يُرَاعى في جوازِ المسألةِ ، كمَا في مسألةِ سيبويه واللهُ أعلمُ .

وأمَّا الحالُ الَّتي يجبُ فيها حَملُ الاسمِ المتقدِّمِ على إضمارِ فعلٍ ، فهي أنْ يدخلَ عليه ما لا يليه إلاَّ الفعلُ ، وذلكَ أدواتُ الشَّرطِ الجازمةِ كـ(إنْ) وغيرُ / الجازمةِ (١٠٧/أ) كـ(لَوْ) ، وأدواتُ التَّحضيضِ المذكورةِ ، وكُلُّ ظرفِ زمانٍ لما يستقبلُ . واختلفَ فيما عدا الهمزة من أدواتِ الاستفهامِ على قولين :

أحدُهما : أنَّ الحَملَ معها على إضمارِ فعلٍ على اللُّزومِ وإليه ذَهَبَ ابنُ مالكٍ (٣) .

والثَّاني : أنَّ ذلكَ ليسَ من هذه الحَالِ ، وأنَّ الحَملَ معها على إضمارِ فعلٍ على الاختيارِ ، ويجوزُ مع ذلكَ الرَّفعُ بالابتداءِ ، فتكونُ هذه الأدواتُ على هذا القولِ من الحَالِ الآتيةِ بعد هذا ، وهذا القولُ الثَّاني هو ظاهرُ كلامِ سيبويه (٤) .

وهذه الأدواتُ الَّتي يجبُ معها الحَملُ على إضمارِ فعلٍ على قسمَينِ :

---

(١) انظر الكتاب : ١/٤١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/٦١٨ ، والتسهيل ص : ٨٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١/٩٨ - ١٠١ .

قسمٌ تكونُ المسألةُ معه من الاشتغالِ مطلقاً .

وقسمٌ لا تكونُ المسألةُ معَه كذلكَ إلاَّ في ضرورةِ الشِّعرِ .

فالقسمُ الأوَّلُ أدواتُ التَّحضيضِ وظروفُ الزَّمانِ المستقبلِ ، و(لَوْ) من أدواتِ الشَّرطِ و(إنْ) إذا كَانَ فعلُهَا الأوَّلُ ماضياً أو منفياً بـ(لَمْ) وما عَدَا الهمزة من أدواتِ الاستفهامِ إذا كَانَ العاملُ في ضميرِ الاسمِ الأوّلِ أو سببهِ غيرُ فعلٍ ، على ما سيأتي بيانه [(١)]

والقسمُ الثَّاني : ما بقي ، وذلكَ ما عَدَا الهمزة من أدواتِ الاستفهامِ إذا كَانَ العاملُ المتأخِّرُ فعلاً ، وما عَدَا (لَوْ) ، و(إنْ) من أدواتِ الشَّرطِ ، و(إنْ) إذا كَانَ الفعلُ بعدها مضارعاً غيرَ منفيٍ بـ(لَمْ) فهذا القِسمُ لا تكونُ المسألةُ معَهُ من الاشتغالِ ، إلاَّ في ضرورةِ الشِّعرِ خاصَّةً .

وذلكَ أنَّ أدواتَ الاستفهامِ ما عَدَا الهمزة تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ ، والخبرُ غيرُ فعلٍ مطلقاً في الكَلَامِ وغيره ، فتقولُ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وأَيْنَ زيدٌ ذَاهِبٌ ؟ ومَتَى عمروٌ منطلقٌ ؟ وتدخلُ أيضاً على الجملةِ الفعليةِ مَعَ مباشرتِهَا للفعلِ ملفوظاً به مطلقاً في الكَلَامِ وغيرِه ، نحو : هَلْ رَأَيتَ زيداً ؟ ومَتَى ضَربتَ عمراً ؟ وأَيْنَ قَامَ عمروٌ ؟ ولا تدخلُ على غيرِ هاتين الجملتين إلاَّ في ضرورةٍ ، فتدخلُ في الشِّعرِ على الجملةِ الاسميةِ والخبرُ فِعلٌ في ظَاهِرِ كَلَامِ سيبويه حيثُ جَعَلَ الحَمْلَ على إضمارِ الفعلِ بعد هذه الأدواتِ في الشِّعرِ على الاختيارِ [(٢)] ، فيجوزُ إذاً مَعَ ذلكَ الرَّفعُ بالابتداءِ نحو : هَلْ زيدٌ رأيتَهُ ؟ ومَتَى عمروٌ أكرمتَهُ ؟ ولا تدخلُ على هذه في الشِّعرِ عند ابن مالكٍ ، إذ يجبُ عنده الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ [(٣)] فتصيرُ الجملةُ فعليةً .

---

(١) انظر ما يستأتي في ص : ٤٣٥

(٢) قال سيبويه : ١/١٠١ : (وأعلم أنَّ حروفَ الاستفهامِ كلَّها يقبح أَنْ يصير بعدها الاسم اذا كان الفعل بعد الاسم . لو قلت : هَلْ زيدٌ قَامَ ؟ وأين زيدٌ ضربتَهُ ، لم يجز الا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلاَّ الألف فإنَّه يجوز فيها الرفع والنصب) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/٦١٧ - ٦١٨ .

وتدخلُ أيضاً في الشِّعرِ على الجملةِ الفعليةِ والفعلُ محذوفٌ مفسَّرٌ بظاهرٍ من هذا الباب نحو : هَلْ زيداً رأيتَهُ ؟ ومَتَى عمراً أكرمتَهُ ؟ فزيداً منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُه ذلك الفعلُ بعده ، وكذلك (عمراً) في المثالِ الآخرِ تقديرُهُ : هَلْ رأيتَ زيداً رأيتَهُ ؟ ومَتَى أكرمتَ عمراً أكرمتَهُ ؟ وتدخلُ أيضاً في الشِّعرِ على الجملةِ الفعليةِ (١) مفصولاً بينها وبين الفعلِ نحو : هَلْ زيداً رأيتَ ؟ ومَتَى عمراً أكرمتَ؟ فزيداً منصوبٌ بالفعلِ المتأخِّرِ ، وكذلك (عمروٌ) في المثالِ الآخرِ .

وبالجملةِ فأدواتُ الاستفهامِ سوى الهمزةِ ، مَتَى وُجِدَ / الفعلُ في الجملةِ الَّتي (١٠٧/ب) دخلتْ عليها ، طَلَبتَ أنْ يليها ظاهراً ، فلا يجوزُ أنْ يُفصَلَ بينهما ، ولا أنْ يليها محذوفاً إلاَّ في ضرورةٍ ، فيلزَمُ من هذا أنَّ جملةَ الاشتغالِ مع كونِ العاملِ المتأخِّرِ فعلاً لا تقعُ بعدها إلاَّ في الضَّرورةِ ، لأنَّ جملةَ الاشتغالِ إذْ ذاكَ إمَّا أنْ يُرفَعَ فيها الاسمُ بالابتداءِ وفي ذلك الفَصلُ بينها وبينَ الفعلِ نحو : هَلْ زيدٌ رأيتَهُ ؟ وإمَّا أنْ يحملَ ذلك الاسمَ على إضمارِ فعلٍ وفيه اضمارُ الفعلِ بعدها نحو : هَلْ زيداً رأيتَهُ ؟(٢)

وأمَّا أدواتُ الشَّرطِ ما عَدَا (لَوْ) و(إنْ) ، فلا تدخلُ أيضاً في الكَلامِ إلاَّ على الجملةِ الفعليةِ مباشرةً للفعلِ ظاهراً غيرَ محذوفٍ نحو : مَتَى قَامَ زيدٌ قَامَ عمروٌ ، وأينما تضربْ زيداً أضربْهُ ، وتدخلُ في الشِّعرِ على الجملةِ الفعليةِ مفصولاً بينها وبينَ الفعلِ نحو : مَتَى زيداً تضربْ اضربْهُ (٣) ، وأينما زيداً تضربْ أضربْهُ ، فزيداً مفعولٌ بتضربْ

---

(١) انظر البسيط : ٥٠١ .

(٢) هذا هو مذهب سيبويه في الكتاب : ١/ ٩٩ ، ونقل أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٠ - أن الكسائي أجاز دخول (هل) على الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر .
وذهب الرضي الى انه يقبح دخول (هل) على جملة فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو : هل زيدا ضربته ، وحسن النصب ههنا . انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ١٧٣ ، والتصريح : ١/ ٢٩٧ ، والمساعد : ١/ ٤١٣ .

(٣) انظر البسيط ص : ٥١٠ .

مُقَدَّمٌ عليه فَاصِلٌ بينه وبين أداةِ الشَّرطِ الَّتي هي (مَتَى) في المثالِ الأوَّلِ و (أَيْـنَ) في المثالِ الثَّاني ، ولأجلِ هذا الفَصلِ لا يجوزُ مثلَ ذلك إلاَّ في شعرٍ. وتدخلُ أيضًا في ضرورةِ الشِّعرِ على الجملةِ الفعليةِ والفعلُ منها محذوفٌ مفسَّرٌ بفعلٍ ظاهرٍ نحـو: مَتَى زيدًا تضربُه أَضربْه ؟ وأينما عمرًا تكرمْه أكرمْهُ ؟ فزيدًا مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ (تضربْه) تقديرُهُ : مَتَى تضربْ زيدًا تضربْهُ ؟ وكذلكَ أيضًا في المثالِ الآخرِ تقديرُهُ : أينما تكرمْ عمرًا تكرمْهُ . وممَّا جاء من نحو هذا في ضرورةِ الشعر قول الشاعر :-

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائِـرٍ أَيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ (١)

ف(الرِّيحُ) فَاعِلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (تُمَيِّلْهَا) تقديرُهُ : أَيْنَمَا تُمَيِّلْهَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا ، وفَاعِلُ (تُمَيِّلْهَا) الظَّاهرِ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (الرِّيحِ) وهو ضـرورةٌ من جهةِ أنَّ فيه إضمارُ الفعلِ بعد أداةِ الشَّرطِ الَّتي هي (أَيْنَمَا) ومثلُه أيضًا قـولُ الآخرِ :-

فَمَتَى واغِلٌ ينبهم يحيُّـو هُ وتعطفْ عليه كأسُ السَّاقي (٢)

---

(١) من الرمل لكعب بن جميل التغلبي (شاعر إسلامي) يصف امرأته بالصعـدة وهي القناة التي نبتت مستوية . والحائر : المطمئن من الأرض يستقر فيـه السيل .

وهو من شواهد الكتاب : ٣/ ١١٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢/ ٩٦ ، والمقتضب : ٢/ ٧٣ ، ومعاني القرآن : ١/ ٢٩٧ ، وأمالي ابن الشجـري : ١/ ٣٣٢ ، ٢/ ٣٤٧ ، والإنصاف : ٢/ ٦١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفـور ١/ ٣٧٠ ، والبسيط : ٣٢٠ ، ٥١٠ ، والهمع : ٤/ ٣٢٥ ، والأشمونـي : ٤/ ١٠ ، والخزانة : ١/ ٤٥٧ ، ٣/ ٤٦٢ .

(٢) من الخفيف لعدي بن زيد العبادي . والواغل : الداخل على الشرب مـن غير دعوة . ينبهم : ينزل بهم ، ويروى (يزرهم) مكان (ينبهم) انظر الشاهد في ديوانه : ١٥٦ ، والكتاب : ٣/ ١١٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢/ ٨٨ والمقتضب : ٢/ ٧٦ ، والتبصرة : ١/ ٤١٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٣٣٢ ، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٧٥ ، والإنصاف: ٢/ ٦١٧ ، وشرح المفصـل ٩/ ١٠ ، والبسيط : ١١٥ ، والهمع : ٤/ ٣٢٥ ، والخزانة : ١/ ٤٥٦ ، ٣/ ٦٣٩ .

فـ(مَتَى) ظرفُ زمانٍ فيه معنى الشَّرطِ ، و(وَاغِلٌ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (ينُبْهُم) تقديرُه : فمَتَى ينْبُهم وَاغِلٌ ينُبْهُم ، وفاعلُ (ينُبهم) الظَّاهرُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (وَاغِل) ، فإنْ قلتَ : وما الجازمُ لـ(ينُبهم) الظَّاهرِ وقد أخذتْ (مَتى) مجزوميها (١) ، أحدُهما (ينُبهم) المقدَّرُ والثانى (يَعيُّوه) وعلامةُ الجزمِ فيه حذفُ النُّونِ ، و(متى) لا تجزمُ إلاَّ اثنين فيبقى (ينُبْهم) الظَّاهرُ لا جازمَ له ، إذْ ليس بفعلِ الشَّرطِ ولا جوابِه ؟ فالجوابُ : أنَّه لما كان مفسِّرُ الفعلِ الشَّرطِ الذى هو (ينُبْهم) المحذوفُ وقائمًا مقامَه ولذلك لا يجتمعُ معه ، صار كأنَّه هو وحكمُه له بحكمِه فانجزمَ إذ صار كأنَّه فعلُ الشَّرطِ ، وكذلك أيضًا الكَلامُ فى البيتِ قبلَ هذا وما كان نحوه مثل قولِ الآخر :-

فَمَنْ نَحْنُ نؤمِنْهُ يَبِتْ وهو آمنٌ ومَنْ لا نجزه يمسِ مِنَّا مُفزعًا (٢)

فـ(مَنْ) مبتدأٌ فيه معنى الشَّرطِ ، و(نَحْنُ) /فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (نؤمنْهُ) (١٠٨/أ) تقديرُه : (فمَنْ نؤمِنْهُ) ويصيرُ (نَحْنُ) متَّصلاً بالفعلِ إذا أظهرتَهُ مستترًا فيه ، وإنَّما انفصلَ لما حُذِفَ الفعلُ الذى كان متَّصلاً به ، والكَلامُ فى جزمِ (نؤمنه) الظَّاهر كالكلامِ فى البيتين قبله . وأمَّا (إِنْ) إذا كان الفعلُ بعدَها مضارعًا غيرَ منفى بـ(لم) فكأدواتِ الشَّرطِ سواها فيما تقدَّمَ ، فتدخلُ فى الكَلامِ على الجملةِ الفعليةِ مباشرةً للفعلِ ظاهرًا غيرَ محذوفٍ نحو : إنْ يَقُمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ ، وإنْ تضربْ زيدًا اضربْه ، ولا يجوزُ مثل : إنْ زيدًا تضربْهُ أكرمْكَ ، إلاَّ فى ضرورةٍ ، لفصلِكَ فى المثالِ الأولِ (٣) بينَ (إنْ) والفعلِ ، وإضمارِكَ الفعلَ بعدَها فى المثالِ الثانى . هذا تمامُ الكَلامِ على بيانِ القسمِ الثانى .

---

(١) فى الأصل : (مجزوطها) بالرفع وهو خطأ .

(٢) من الطويل لهشام المرى وينسب أيضا لمرة بن كعب بن لؤى القرشى . وهو من شواهد سيبويه : ١١٤/٣ ، والمقتضب : ٧٥/٢ ، والانصاف : ٦١٩/٢ ، والمغنى : ٤٠٣/٢ ، وحاشية يس : ٢٩٧/١ ، والخزانة : ٤٤١/٣ - ٦٤٠ .

(٣) هكذا فى الاصل ، وواضح أن المؤلف لم يذكر الا مثالا واحدا . وهذا المثال الذى ذكره انما ينصرف الى ما أشار اليه من اضمار الفعل ، وهو المثال الثانى وعلى ذلك فيكون قد سقط من النسخة المثال الأول ، الذى ينبغى أن يكون : ان زيدا تضرب أكرمك .

وأمّا القسمُ الأوّلُ الّذي تتصوّرُ معه مسائلُ الاشتغالِ في الكلامِ وغيرِه ، فمثالُ أدواتِ التّحضيضِ منه قولُكَ : هلّا زيداً ضربتَه ، ولومّا عمراً أكرمتَه ، فيجبُ نصبُ ذلكَ الاسمِ الواقعِ بعدها بإضمارِ فعلٍ يفسّرُه الفعلُ المتأخّرُ[(١)] والتقديرُ : هلّا ضربتَ زيداً ضربتَه ، ولومّا أكرمتَ عمراً أكرمتَه ، ولا يجوزُ دخولُ شيءٍ من أدواتِ التّحضيضِ على جملةٍ اسميةٍ من مبتدإٍ وخبرٍ إلّا في ضرورةٍ نحو قولِ الشّاعرِ :-

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[(٢)]

فـ(نفسُ) مبتدأٌ ، و(شفيعُها) خبرُه ، وهذا شذوذٌ وخروجٌ عنِ الأصلِ ، لكونِه أدخلَ أداةَ التّحضيضِ الّتي هي (هلّا) على الجملةِ الاسميةِ ، فهذا من وضعِ الجملةِ الاسميةِ موضعَ الفعليةِ ، وقدْ تقدّمَ أنّ حروفَ التّحضيضِ أربعةٌ : (هلّا) و(لولا)و(لومّا) و(ألّا) بالتّشديدِ والتّخفيفِ.[(٣)]

وهذه الأربعةُ تكونُ للتّحضيضِ وتكونُ للعرضِ ، وأحكامُها في كلا المعنيينِ واحدةٌ فتقولُ : هلّا ضربتَ زيداً ، وهلّا زيداً ضربتَ ، وهلّا زيداً ضربتَه ، على جهةِ العرضِ أو التّحضيضِ . ويجوزُ حذفُ الفعلِ بعدها لفهمِ المعنى مطلقاً فتقولُ : هلّا عمراً ، لمنْ قالَ لكَ : ضربتَ ، تريدُ : هلّا ضربتَ عمراً ، فعمراً مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ حُذِفَ للدلالةِ عليه ، ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ :-

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا[(٤)]

---

(١) الكتاب : ١/٩٨ .

(٢) من الطويل ، ينسب لمجنون ليلى وهو في ديوانه : ١٩٥ ، ولأبي الدمينة وهو في ديوانه : ٢٠٦ ، ولإبراهيم بن العباس الصولي ، وللصمة بن عبد الله القشيري وانظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام : ٢/٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ١٢٢/٣ ، والبسيط : ٥٢١، ٧٦٥ ، والمغني : ١/٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧ ، ٥٨٣/٢ ، والجنى الداني : ٥٠٩ - ٦١٣ ، والخزانة : ١/٤٦٣، ٥٩٧/٣- ٤٩٨/٤ - ٥٢٤ .

(٣) انظر شرح المفصل : ١٤٤/٨ ، والبسيط : ٥٠٥ ، والمغني : ١/٦٩ - ٧٤ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ١٧٦ .

فـ(الكميّ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : لولا تعقرون الكميَّ المقنعَ ، وذلك أنّ الفرزدقَ كانَ يفخرُ بما فَعلَ جدُّهُ من عقرِ النّيبِ للأضيافِ وهي الإبلُ المسنّةُ ، فقالَ له جريرٌ في هذا البيتِ : تعدّون عقرَ النّيبِ أفضلَ شرفكم يابني الحمقى لولا تعقرون الكميَّ المقنعَ . و(الكميّ) : الشّجاعُ الّذي تستترُ شجاعةُ غيرِه عند شجاعتِه ، و(المقنّع) : اللّابسُ المِغفرَ . ولا فرقَ بينَ العرضِ والتّحضيضِ إلّا من جهةِ المعنى ، لأنّكَ في العرضِ تعرضُ عليه الفعلَ لينظرَ فيه ويرى رأيَهُ ، وأنتَ في التّحضيضِ تحضُّهُ على الفعلِ / وتقولُ إنّ الأليقَ بكَ والأولى أنْ تفعلَ فلا تتركه ولا يفتكَ.(١) (١٠٨/ب)

وأمّا ظرفُ الزّمانِ المستقبلِ فنحو : إذا زيداً(٢) ضربتَه أكرمتُكَ ، فيجبُ في (زيدٍ) النّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسّرُه (ضربتَه) تقديرُه : إذا ضربتَ زيداً ضربتَه أكرمتُكَ ، ولا يجوزُ رفعُ زيدٍ بالابتداءِ وتكونُ الجملةُ الفعليّةُ بعده في موضعِ خبرِه ، لأنّ ظرفَ الزّمانِ المستقبلِ لا يدخلُ إلّا على الجملةِ الفعليةِ ، على هذا المذهب أبو عثمان المازنيّ(٣) وأبو عليٍّ الفارسيّ وابنُ جنّي وأكثرُ النّحويين . وتقولُ على هذا إذا زيدٌ قامَ أكرمتُكَ ، فيكونُ (زيدٌ) فاعلاً(٤) بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه المتأخّرُ تقديرُه : إذا قامَ زيدٌ قامَ أكرمتُكَ ، ومن هذا قولُه تعالى : (إذا السّماءُ انشقّتْ)(٥) و(إذا السّماءُ انفطرتْ)(٦) ونحوهما ، فالسّماءُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه : إذا انشقّت

---

(١) انظر البسيط ص : ٥٠٥ .

(٢) في الاصل : (زيد) بالرفع .

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب الإمام أبو عثمان المازنيّ من بني شيبان كان إماما في العربية متّسعاً في الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلّا قطعه لقدرته على الكلام . أستاذ المبرّد والفضل بن محمد اليزيدي . روى عن الأصمعي وعن أبي عبيدة وأبي زيد . له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب العروض وكتاب القوافي . توفي بالبصرة سنة ٢٤٨هـ وقيل : سنة ٢٤٠هـ وقيل : غير ذلك . انظر ترجمته في البغية : ١/ ٤٦٣، ٤٦٦ ، وانباه الرواة : ١/ ٢٤٦ ، وشذرات الذهب ١/ ١٧٩ .

(٤) البسيط : ٧٦٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٦١ .

(٥) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٦) الآية : (١) من سورة الانفطار .

السَّماءُ انشقَّتْ وإذا انفطرتِ السَّماءُ انفطرتْ ، وفاعلُ الفعلِ الظّاهرِ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على السّماءِ ، وكذلكَ أيضًا قولُهُ سُبحانَه : (إذا الشَّمسُ كُوِّرتْ)(١) فالشَّمسُ مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه بفعلٍ محذوفٍ مفسّرٍ بالظّاهرِ تقديرُهُ : إذا كُوِّرتِ الشَّمسُ كُوِّرتْ، والمفعولُ الَّذي لم يُسمَّ فاعلُهُ بالفعلِ الظّاهرِ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على الشَّمسِ ، ولا يجوزُ على هذا المذهبِ أنْ يكونَ الاسمُ بعدَ (إذا) هذه مرفوعًا بالابتداءِ .

ومِنَ النّاسِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ (إذا) هذه يجوزُ فيها على ضعفٍ أنْ يرتفعَ بعدها الاسمُ بالابتداءِ(٢) ، بشرطِ أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً ، فأجازَ أنْ تقولَ : إذا زيدٌ ضربتَه أكرمتُكَ ، ويكون (زيدٌ)(٣) مبتدأً ، و(ضربتَه) في موضعِ الخبرِ ، وكذلكَ الآي المذكورةُ على هذا المذهبِ ، يجوزُ أنْ يكونَ الاسمُ المرفوعُ بعدَ (إذا) فيها مبتدأً والفعلُ بعده في موضعِ الخبرِ. وهذا المذهبُ يظهرُ من كلامِ سيبويه في أبوابِ الاشتغالِ(٤) ، وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ ونسبَهُ أيضًا إلى أبي الحسنِ الأخفشِ(٥) ، وعليه جاءَ قولُ الشّاعرِ :-

وقدْ يَسَرْتُ إذا ما الجُوعُ كُلِّفَهُ ‏ ‏ مُعقَّبٌ من قِداحِ النَّبعِ مقرومُ(٦)

---

(١) الآية : (١) من سورة التكوير.

(٢) انظر الخصائص: ١٠٤/١، ١٠٥، وشرح الكافية الشافية : ٩٤٤/٢، والانصاف : ٦٢٠/٢.

(٣) في الأصل : (زيدا) بالنصب.

(٤) الكتاب : ١٠٧/١.

(٥) قال المرادي في الجنى الداني : ٣٦٨ : (وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد (اذا) ، قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب (اذا) للفعل ليس كطلب (ان) . وانظر شرح الكافية الشافية : ٩٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦١/٢.

(٦) من البسيط ، لعلقمة بن عَبَدَة (الفحل) .

يسرت : أخذت في المَيْسر ، أو ضربتُ بالقداح وقامرتُ ، ومعقَّب : مشدود بالعَقَب أي قدحًا قد شُدَّ بالعَقَبِ ، ومقروم : مخرزٌ معلَّمٌ والخرزة يقال لها القَرْمة والقُرْمة.

انظره في ديوانه : ٧٧ ، وشرح المفضليات : ٨١٧ ، والبسيط : ٧٦٥

فـ(ما) بعد (إذا) زائدةٌ ، و(الجوعُ) مبتدأٌ ، و(كُلّفه) في موضع الخبر ، وهذا هو الظاهر في هذا البيت وليس (الجوع) محمولاً على إضمار فعلٍ ، لأنّ ضميرهُ المتّصلَ بالفعل في قوله (كُلّفه) ضميرُ نصْبٍ ، فلو كان الجوعُ محمولاً على الفعل لكان منصوباً كضميره (١) ، لأنّه كما تقدّم يشترطُ في الاسم المحمول على إضمار فعلٍ في هذا الباب موافقتُه لضميره أو سببه في جهة الإعراب (٢) فإذا ارتفعَ ضميرُهُ أو سببُهُ أو كان في موضع رفْعٍ كان هو مرفوعاً ، وإذا انتصبَ أو كانَ في موضع نَصْبٍ كانَ ذلكَ الاسمُ منصوباً.

فمثالُ المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره مرفوعاً قولُكَ : هلّا زيدٌ قامَ ، وهلّا زيدٌ ضُربَ ، فـ(زيدٌ) في المثال الأوّل فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ ، لأنّ ضميرَهُ المستترَ في الفعل بعده فاعلٌ ، و(زيدٌ) في المثال الثّاني مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ / بإضمار فعلٍ ، لأنّ ضميرَهُ (١٠٦/أ) المستترَ في الفعل بعده مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ.

ومثالُ المرفوع بإضمار فعلٍ لكون ضميره أو سببه في موضع رفْعٍ قولُكَ : هلّا زيدٌ ذُهبَ به ، فـ(زيدٌ) مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُهُ ، لأنّ ضميرَهُ المخفوضَ في موضع رفعٍ مفعولاً بـ(ذُهِبَ) وكذلكَ أيضاً في السّببِ مرفوعاً أو في موضع رفعٍ نحو : هلّا زيدٌ ضُربَ أخوه وهلّا زيدٌ ذُهبَ بأخيه.

ومثالُ المنصوبِ بإضمار فعلٍ لكون ضميره منصوباً مثله قولُكَ : هلّا زيداً ضربتَهُ ، ومثالُ كون الضّمير في موضع نَصْبٍ قولُكَ : هلّا زيداً ذهبتَ به ، وكذلكَ أيضاً في السّببِ نحو : هلّا زيداً ضربتَ أخاه ، وهلّا زيداً (٣) ذهبتَ بأخيه ، فإذا تقرّرَ هذا فيلزمُ عليه أنْ يكونَ (الجوعُ) في البيت مبتدأً ، إذ لو كانَ محمولاً على إضمار فعلٍ لكانَ منصوباً موافقاً لضميره ، وهو الهاءُ في (كُلّفه) على أنّه قد يكونُ الفعلُ المقدّرُ في هذا الباب مُطاوعاً للظّاهر فيرتفعُ إذْ ذاكَ الاسمُ المتقدّمُ مع نَصْبِ ضميره ، وتحصلُ المخالفةُ حينئذٍ بينَ الاسمِ المتقدّمِ وضميره في جهة الإعراب ، لكن هذا قليلٌ لا يُقاسُ عليه ،

---

(١) انظر البسيط : ٧٦٥.

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤١٤.

(٣) في الأصل : (زيد) بالرفع وهو خطأ.

وسيُبيَّنُ بعد هذا إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

وقد نُسِبَ لأبي الحسنِ الأخفشِ أيضًا في (إذا) مذهبٌ ثالثٌ وهو أنّه يجوزُ أنْ يقعَ بعدها المبتدأُ والخبرُ مطلقًا ، سواءٌ أكانَ الخبرُ فعلاً أم غيرَهُ ، فأجازَ أنْ تقولَ : إذا زيدٌ قائمٌ أكرمتُكَ ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(قائمٌ) خبرُهُ ، و(أكرمتُكَ) جوابُ (إذا) وهو العاملُ فيها وعليه جاءَ قولُ الشّاعرِ :-

مِنْ كُلِّ غيثٍ في السِّنـ ـينَ إذا الكواكبُ خاويةْ (١)

فـ(الكواكبُ) مبتدأٌ ، و(خاويةٌ) خبرُهُ ، وأكثرُ النّحويين على أنّ هذا البيتَ ضرورةٌ من وضعِ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ كما تقدّمَ في قولِ الآخرِ :

.... فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها (٢)

وقد استدلَّ ابنُ جنّي (٣) لصحةِ مذهبِ أبي الحسنِ في جوازِ وقوعِ الاسمِ المبتدأِ بعد (إذا) بقولِ الآخرِ :

إذا هُوَ لمْ يخفْني في ابنِ عمّي - وإنْ لمْ ألقَهُ - الرّجلُ الظّلومُ (٤)

وذلك أنّ الظّاهرَ في هذا البيتِ أنّ (هُوَ) ضميرُ الأمرِ والشّأنِ ، فيلزمُ إذْ ذاكَ أنْ يكونَ مبتدأً ، والجملةُ بعده في موضعِ خبرِهِ ، والرّجلُ فاعلٌ بيخفْني ، على هذا أخذَهُ ابنُ جنّي (٥) ، وقد تأوّله أبو الحسنِ بن عصفورٍ على أنّ (هُوَ) يعودُ على الرّجلِ والرّجلُ بدلٌ منه بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، وفاعلُ (يخفْني) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ إلى (هُوَ) ويكونُ (هُوَ) على هذا فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ (لمْ يخفْني) فلم يقعْ بعد (إذا) في البيتِ على هذا مبتدأٌ وخبرٌ ، وساغَ على هذا التّأويلِ أنْ يعودَ الضّميرُ

---

(١) من مجزوء الكامل ، و اورده ابن ابى الربيع فى الكافى : ١/٦٦ من غير عزو

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٤٣٥

(٣) انظر الخصائص : ١/ ١٠٤ فما بعدها .

(٤) من الوافر ، ونسبه ابن جنى فى الخصائص : ١/ ١٠٤ ، الى ضيغم الأسدى .

(٥) الخصائص : ١/ ١٠٤ .

هُنَا وهو الواقعُ بعدَ (إذا) على الرَّجلِ الواقعِ آخراً ، لأنَّ عودَ الضَّميرِ على ما بعده لفظاً ومرتبةً في بابِ البَدَلِ جائزٌ ، ألا ترى أنَّ الخليلَ قد أجازَ أنْ تقولَ : مررتُ به المسكينِ (١) ، على أنْ يكونَ (المسكينِ) بالخفضِ بدلاً من الهاءِ في (بهِ) . وكذلك أجازَ أنْ تقولَ : مررتُ به أخيكَ ، على إبدالِ / الأخِ من الهاءِ ، وأنشدَ على ذلك (١٠٩/ب) قولَ الشاعرِ :-

فأصبحتْ بقرقرى كوانسا ... فلا تلُمْه أنْ ينامَ البائسا (٢)

فـ(البائسَ) بالنَّصبِ بدلٌ من الهاءِ في (تلُمْهُ) ، وأجازَ أيضاً أنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : أعني البائسَ ، فيكونُ هذا البيتُ الَّذي استدلَّ به ابنُ جنِّي على هذا التَّأويلِ الَّذي ذكرَهُ ابنُ عصفورٍ من هذا النَّوعِ الَّذي أجازَ الخليلُ أنْ يعودَ الضَّميرُ فيه على ما بعده لفظاً ومرتبةً ، وهذا التَّأويلُ في البيتِ ممكنٌ غيرَ أنَّ فيه التهيئةَ والقطعَ ، ألا ترى أنَّ (يخفُني) مهيأٌ لأنْ يرفعَ الرَّجلَ بالفاعليَّةِ ، وذلك هو الظَّاهرُ فيه ، فَصرْفُ هذا الفعلِ عن ذلك إلى أنْ يضمرَ فيه ضميرُ الرَّجلِ ، وحَمْلُ الرَّجلِ على أنَّه محمولٌ ليخفُني آخرَ مضمرٌ خروجٌ عن الظَّاهرِ .

وهذه المذاهبُ الثَّلاثةُ المذكورةُ في (إذا) ينبغي أنْ تجري أيضاً في كلِّ ظرفِ زمانٍ مستقبلٍ . وقد نصَّ أبو عثمان المازنيّ على أنَّ كلَّ ظرفٍ لما يستقبلُ من الزَّمانِ فحكمه حكمُ (إذا) ، فتقولُ : سأجيئكَ يومَ زيداً تضربُهُ ، ويلزمُ في (زيدٍ) النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ (تضربه) على المذهبِ الأوَّلِ ، ويجوزُ فيه على المذهبِ الثَّاني والثَّالثِ وجهانِ : النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ وهو المختارُ ، والرَّفعُ بالابتداءِ . وتقولُ أيضاً على المذهبِ الثَّالثِ : سأجيئك يومَ زيد قائم ، وقد أجرى ابنُ عصفورٍ (٣) أيضاً الخلافَ

---

(١) الكتاب : ٧٥/٢ .

(٢) من الرجز مجهول القائل . يصف ابلا بركت بعد أن شبعت فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة للرعي . وقرقرى : موضع مخصب باليمامة . وكوانس: يقال كنس الظبي وبقر الوحش ، دخل كناسه أي بيته .
وهو من شواهد سيبويه : ٧٥/٢ ، والهمع : ٢٣١/١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٠/١ .

في جميع ظروف الزمان المستقبل مطلقًا ، ولم يخصه بـ (إذا) .

وأمَّا (لَوْ) من أدوات الشرط فمثالها قوله تعالى : (قُلْ لَو أَنْتم تملكون خزائن رحمة ربّي)[1] فـ (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسّره (تملكون) ولا يجوز فيه الرفع بالابتداء لدخول (لو) عليه . وكذلك أيضًا قولهم (لَو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[2] فـ (ذاتٌ) فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره (لطمتني) تقديره : لو لطمتني ذاتُ سِوارٍ لطمتني ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً ، وتقولُ أيضًا : لَو زيدًا ضربته أكرمتك ، على تقدير : لوضربتَ زيدًا ضربتَه ، ولا يجوزُ : لَوْ زيدٌ ضربتَه أكرمتك بالرّفع على الابتداء ....

..............[3] ولا يقالُ : إنْ زيدٌ ضربتَه أكرمتُك ، على أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً ، وكذلك : إنْ زيدٌ[4] لم تضربْه أكرمتُك ، فزيدٌ يجبُ نصبُهُ بإضمار فعلٍ يفسّرهُ قولُك : لم تضربْهُ ، لأنَّ (المفسّرَ)[5] أيضًا لم يظهر لـ (إنْ)[6] فيه

---

(١) من الآية : (١٠٠) من سورة الاسراء . وانظر التبيان : ١/ ٨٣٣ .

(٢) في حاشية الأمير على المغني : ١/ ٢١٢ : (أصله لحاتم الطائي . أُسِرَ في حيٍّ من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة ، فنحرها ، وقال : هذا فصدي ، فلطمته جارية فقال ذلك ...) . والمعنى : لوكان هذا الذي ظلمني نِدًّا لي ، وكان له شرف وقدر احتملته ، ولكنَّه ليس بكُفْءٍ ، فهو أشدّ علي .

ويروى هذا القول : (لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لطمتني) .

انظره في كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، والمستقصى : ٢/ ٢٩٧ ، والمقتضب : ٣/ ٧٧ والجنى الداني : ٢٧٩ ، ومجمع الامثال : ٢/ ١٧٤ .

(٣) بياض في الاصل بمقدار سطر واحد تقريبا .

(٤) في الاصل (زيدا) بالنصب .

(٥) في الأصل بياض ، ولعل بما أثبت يتجه الكلام .

(٦) في الأصل : (لإنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون وهو خطأ .

عَمَلٌ ، والجَزْمُ الَّذِى ظَهَرَ فيه إنَّما هو لـ(لَمْ) وتقديرُ الفعلِ فى المثالِ الأوَّلِ : إنْ ضربتَ زيداً ضربتَه أكرمْتُكَ ، وفى الثَّانى : إنْ لَمْ تضربْ زيداً لم تضربْه أكرمْتُكَ ، ولا يجوزُ الرَّفعُ بالابتداءِ فى شئٍ من نحو هذا .

ومن هذا أيضاً قولُهُ تَعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)(١) فـ(أَحَدٌ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (اسْتَجَارَكَ) تقديرُهُ : وإنْ اسْتَجارَكَ أَحَدٌ ، وكذلكَ قولُ الشَّاعرِ :-

لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُـــهُ ... وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعِى(٢)

فـ(مُنْفِساً) / مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (اهلَكْتُهُ) تقديرُهُ : إنْ أهلَكْــتُ(٣) (١١٠/أ) مُنْفِساً اهلَكْتُهُ ، وهذا الَّذى ذُكِرَ من امتناعِ الرَّفعِ بالابتداءِ بعد (إنْ) ، هو مَذْهَبُ جُمهُورِ النَّحويين وخالَفَ فى ذلكَ السُّهيلىُّ(٤) فأجازَ رفعَ الاسمِ بعدَها هُنَـــــا

---

(١) من الآية : (٦) من سورة التوبة .

(٢) من الكامل للنمر بن تولب من قصيدة يصف نفسه فيها بالكرم ويعاتب زوجته على لومها فيه .

وانظر الشاهد فى ديوانه : ٧٢ ، والكتاب : ١/ ١٣٤ ، والمقتضب : ٢/ ٧٦ ، ومعانى الحروف للرمانى : ٤٦ ، والتبصرة : ١/ ٣٣٢ ، وأمالى ابن الشجـــرى ، ١/ ٣٣٢ ، ٢/ ٣٤٦ ، وشرح الأبيات المشكلة للفارسى : ل ١٨ ، ٨٣ ، والـــرد على النحاة : ١٠٦ ، والتوطئة : ٢٠٧ ، وشرح المفصل : ٢/ ٣٨ ، وحواشـــى المفصل : ٥٣ ، ومنهج السالك : ٢/ ٢٠٦ ، والمغنى : ١/ ١٦٦ ، ٢/ ٤٠٣ ، والخزانة : ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/ ٦٤٣ ، ٤/ ٤١٠ .

(٣) فى الأصل : (هلكت) والوجه ما أثبت .

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، أبو القاسم السهيلى الخثعمى الأندلسى المالقى . كان عالما بالعربية واللغة والقراءات ، نحويا متقدما ، أديبا ، عالما بالتفسير وصناعة الحديث . من مصنفاته : الروض الأنف ، ونتائج الفكر فـــى النحو ، والأمالى ، وشرح الجمل .

أخذ من ابن الطراوة ، وابن طاهر . توفى سنة ٥٨١ هـ . انظر ترجمته فـــى بغية الوعاة : ٢/ ٨١ .

بالابتداء[(١)]، ولا بُدَّ إذ ذاك أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً ، فأجاز أنْ تقولَ : إنْ زيــدٌ ضربتَهُ أكرمتُكَ ، على أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً ، والجملةُ الفعليةُ بعده في موضعِ الخبرِ، وقد رُوِيَ في هذا البيتِ رَفْعُ (مُنْفِس) ، وظاهِرُهُ يشهدُ لصحةِ مذهبِ السُّهيليِّ هذا ، لأنَّ ضميرَهُ في قوله (أهلكْتُهُ) ضميرُ نَصْبٍ ، فإنْ حملتَه على أنَّهُ مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ من هذا البابِ ، كانَ مُخالفًا لضميرهِ في جهةِ الإعرابِ ، إذْ الاسمُ مرفوعٌ والضَّميرُ نصــبٌ لكنَّ النَّحويين تأوَّلوه على أنَّهُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه من جهةِ المعنى قولُــهُ : (أهلكْتُهُ) ، لأنَّهُ إذا أهلكَهُ فقدْ هلَكَ هو ، فالتقديرُ : إنْ هلَكَ مُنْفِسٌ أهلكْتُــهُ ، وساغَ أنْ يكونَ الاسمُ هنا مُخالِفًا لضميرِهِ في الإعرابِ لما كانَ الفعلُ المقدَّرُ مطاوعـــاً للظَّاهِرِ ، تقولُ : أهلكْتُهُ فهلكَ ، كما تقولُ : كسَّرْتُهُ فانكسَرَ ، فهلَكَ مطاوِعٌ لأهلَــكَ كما أنَّ انكسَرَ مطاوِعٌ لكسَّرَ ، فأجرى المطاوِعَ هنا ، وهذه طريقةُ ابنِ مالكٍ[(٢)] فـــي هذا ....

.... [(٣)] المتأخِّرِ على أنَّهُ من هذا البابِ ، وإنَّما هو من بابٍ (آخر)[(٤)] خارجٌ عن بابِ الاشتغالِ ، لأنَّ بابَ الاشتغالِ مقصورٌ على الحذفِ للتَّفسيرِ بالعاملِ المتأخِّرِ مع موافقةِ الاسمِ لضميرِهِ أو سببِهِ في جهةِ الإعرابِ كما تقدَّمَ.

ولا يتعيَّنُ على هذه الطريقةِ أنْ يكونَ الفعلُ المضمرُ (هلَكَ) بَلْ كُلُّ ما يصلحُ هنا من جهةِ المعنى ، فتقديرُهُ : إنْ هلَكَ مُنْفِسٌ أو نَفِدَ مُنْفِسٌ أو لم يبقَ مُنْفِــسٌ أو ما كانَ نحو هذا في المعنى . وقولُهُ (فَعِنْدَ ذلكَ فاجْزَعِي) مذهبُ ابنِ جنِّـــي

---

(١) وحكي هذا المذهب عن أبي الحسن الأخفش أيضا . انظر الانصاف : ٦١٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ ، والأشموني : ٧٤/٢ - ٧٥ .

(٣) بياض في الاصل بمقدار سطر ونصف ، وفي الهامش أشار الناسخ بقوله : (هنــا تقطايع في الصفحة) .

(٤) في الاصل بياض ، ولعل بما أثبت يستقيم الكلام .

أَنَّ الفَاءَ الثانيةَ زائدةٌ (١) والأُولى (هي) (٢) جَوابُ (إذا) ، و(عِندَ) منصوبٌ بأجزعي ، والتَّقديرُ : وإذا هلكْتُ فأجزعي عند ذلِكَ ، ولا تكونُ الأُولى هي الزائدةُ (٣) والثَّانيةُ جَوابُ (إذا) ، لأنَّ فاءَ الجَوابِ صدريَّةٌ فلا يتقدَّمُ شيءٌ مِمَّا بعدها عليها ، وقالَ ابنُ عبيدةَ : إنَّ الأُولى هي جَوابُ (إذا) والثَّانيةُ جَوابُ شرطٍ محذوفٍ ، و(عند) منصوبٌ بأجزعي على حَدِّ قولِهِ تعالى : (لِمِثْلِ هذا فَلْيَعْمَلِ العَامِلُونَ) (٤) والأصلُ عنده : وإذا هَلَكْتُ فمهما يكنْ من شيءٍ فأجزعي عند ذلكَ ، ثُمَّ حذفَ الشَّرطُ فصارَ : وإذا هَلَكْتُ ففأجزعي عند ذلكَ ، فقدَّمَ الظَّرفَ / إصلاحًا للَّفظِ ، والفاءُ (٥) في مثلِ هذا (١١٠/ب) تخرجُ عن الصَّدريَّةِ فيحملُ ما بعدها فيما قبلَها كالآيةِ المذكورةِ ، وتقولُ : زيدًا فاضربْ .

وأمَّا أدواتُ الاستفهامِ ما عدا الهمزةِ إذا لم يكنْ العاملُ المتأخِّرُ فعلاً فمثالُها قولُكَ : هَلْ زيدًا أنتَ ضاربُهُ ؟ ومَتَى هندًا أنتَ مكرمُها ؟ وأَيْنَ زيدًا أنْتَ ضاربُهُ ؟ فيجبُ أيضًا حَمْلُ الاسمِ الواقعِ بعد أداةِ الاستفهامِ على إضمارِ فعلٍ تقديرُهُ : هَلْ تضربُ زيدًا أَنْتَ ضاربُهُ ، ومَتَى تكرمُ هندًا أنتَ مكرمُها ؟ وأَيْنَ تضربُ زيدًا أنتَ ضاربُهُ ؟ والمفسِّرُ لهذا الفعلِ المحذوفِ هو اسمُ الفاعلِ المتأخِّرِ ، والرَّفعُ بالابتداءِ هنا ممتنعٌ .

---

(١) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جني : ل ١٧ - ١٨

(٢) في الأصل : (هو) والوجه ما أثبت.

(٣) قال أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشكلة الاعراب : ل/١٨/ ٨٣: الفاء الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء . . . وقال في موضع آخر : اجعل الزائدة أيهما شئت.

(٤) الآية : (٦١) من سورة الصافات.

(٥) وفي الأصل : (وهو الفاء) باقحام كلمة (هو) بين الواو وكلمة الفاء.

وهذا على أحدِ القولين المتقدّمين في أدواتِ الاستفهامِ سوى الهمزةِ ، وهو امتناعُ وقوعِ المبتدأِ بعدَها ، وهو الّذي ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ.(١)

وأمّا على القولِ الآخرِ وهو أنّ حملَ الاسمِ بعدَها على إضمارِ فعلٍ هو الاختيارُ ؛ ويجوزُ رفعُهُ بالابتداءِ وهو كما تقدّمَ ظاهرُ كلامِ سيبويه(٢) ، فيكونُ النّصبُ في هذه الأمثلةِ هُنا هو المختارُ ، وإنْ شئتَ رفعتَ بالابتداءِ فقلتَ : هَلْ زيدٌ أنتَ ضاربُهُ ؟ ومتى هندٌ أنتَ مكرمُها ؟ وأينَ زيدٌ أنتَ تضربُهُ ؟

وأمّا الحالُ الّتي يجوزُ فيها في الاسمِ المتقدّمِ الرّفعُ بالابتداءِ والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، والمختارُ الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، فهي أنْ تقترنَ الجملةُ بما الأَوْلى والأَحْسنُ معه الجملةُ الفعليةُ ويضعفُ وجودُ الاسميةِ معه ، وذلكَ ثلاثةُ أشياءَ باتّفاقٍ :

أحدُها : همزةُ الاستفهامِ نحو : أزيدًا ضربتَهُ ؟ فيجوزُ في (زيدٍ) النّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسّرُهُ (ضربتَهُ) وهو المختارُ(٣) ، والرّفعُ بالابتداءِ . وكذلكَ أيضًا قولُكَ : أزيدٌ قامَ ، فالمختارُ في (زيدٍ) الرّفعُ بأنّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : أقامَ زيدٌ قامَ ، ويجوزُ رفعُهُ بالابتداءِ ، قالَ اللّهُ تعالى : (أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)(٤)

فـ(بشرًا) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسّرُهُ (نَتّبعُهُ) تقديرُهُ : أنتّبعُ بشرًا منّا واحدًا ، و(منّا) في موضعِ الصّفةِ لبشرٍ ، و(واحدًا) أيضًا صفةٌ له ، وجاءتْ هذه الآيةُ على الوجهِ المختارِ من الحَمْلِ على إضمارِ فعلٍ .

وأمّا نحو قوله تعالى : (أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ)(٥) فيحتملُ (أنتُمْ) الوجهين ، والمختارُ أنْ يُحْمَلَ على أنّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ (أنزلتُمُوهُ) لأجلِ الهمزةِ الدّاخلةِ عليه ، هَذا هُوَ المختارُ في الهمزةِ بشرطِ ألّا يفصلَ بينَها وبينَ الاسمِ المشتغلِ عنه بما عدا الظّرفِ أو المجرورِ ، هَذا مذهبُ سيبويه(٦) وجمهورِ النّحويينَ ، وزادَ أبو الحسينِ بن

---

(١) التسهيل ص : ٨٠ - ٨١ .

(٢) الكتاب : ١/ ٩٩ - ١٠١ .

(٣) الكتاب : ١/ ١٠٢ .

(٤) من الآية : (٢٤) من سورة القمر .

(٥) من الآية : (٦٩) من سورة الواقعة .

(٦) الكتاب : ١/ ١٠٤ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٠ ، وأوضح المسالك : ٢/ ١٦٥ .

الطراوة شرطاً ثالثاً ، وهو أنْ تكونَ الهمزةُ سُؤالاً عن وقوعِ الفعلِ أو عن تعيينـــهِ ، لا عن تعيينِ أَحَدِ الاسمين أو الأسماءِ[(١)] ، فإنْ / كانت لتعيينِ أَحَدِ الاسمين أو الأسماءِ كانَ المختارُ عنده الرّفعُ بالابتداءِ ولم يكن من هذه الحالِ . (١١١/أ)

وأمّا الكَلامُ على الشّرطِ الأَوّلِ المتّفقِ عليه ، فمثالُ عدمِ الفصلِ بينَ الهمزةِ والاسمِ بشيءٍ ما تَقدَّمَ من الآيتين والمثالين ، ومثالُ الفَصلِ بالظّرفِ أو المجرورِ قولُـــكَ : أعندكَ زيداً ضربتَهُ ؟ وأفي الدّارِ زيدٌ قامَ ، فالمختارُ في (زيدٍ) أيضاً الحَمْلُ علـــى إضمارِ الفعلِ ، فيكونُ مفعولاً في المثالِ الأَوّلِ ، وفاعلاً في المثالِ الثّاني ، ولا يُعْتَـــدُّ بالظّرفِ والمجرورِ فاصلاً . وقد نَصَّ سيبويه على أنّ المختارَ في قولِكَ : أكُلَّ يومٍ زيـــداً تضربُهُ ، نَصْبُ زيدٍ ، قالَ : (وهو كقولِكَ : أزيداً تضربُهُ ؟ لأنَّ الظّروفَ لا تفصِـــلُ)[(٢)] يعني : أنّ حكمَ زيدٍ هنا كحكمِهِ لو وَلِيَ الهمزةَ ، ولا يُعْتَدُّ بالظّرفِ فاصلاً .

ومثالُ الفَصْلِ بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ قولُكَ : أهندٌ أخوها اضربْهُ ، فـ(هندٌ) مرفوعٌ بالابتداءِ ، ولا يختارُ في الأخِ النَّصْبَ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ (اضربْهُ) لأجـــلِ

---

(١) وابن الطّراوة ليس أوّل من فكّر في التّفريق بين السؤال عن الفعل وبين السؤال عن الاسم في باب الاشتغال ، فهو مسبوق في رأيه . قال الزجاجي في مجالـس العلماء ص : ٣٢٣ - ٣٢٤ : (سأل مروان ، سعيد بن مسعدة الأخفش عن : أزيدا ضربته أم عمرا ، فقال : اى شئ تختاره فيه ؟ فقال : اختار النصـــب لمجئ ألف الاستفهام . فقال : ألست انما تختار في الاسم النصب اذا كـــان المستفهم عنه الفعل كقولك : أزيدا ضربته ، أعبدالله مررت به ؟ فقال : بلـى فقال له : فأنت اذا قلت : أزيدا ضربت أم عمرا ، فالفعل هنا قد استقـــر عندك أنه قد كان ، وانما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل فالاختيار الرفع ، لأن المسئول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هـــو القياس . قال أبو عثمان : وهو القياس عندي ، ولكن النحويين أجتمعوا علـــى اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذى هو في الاصل للفعل) وانظر الهمع : ٥/١٥٤ ، والأشموني : ٢/٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢/١٦٥ .

(٢) الكتاب : ١/١٠٤ - ١٠٥ .

الفَصلِ بينَه وبينَ الهمزةِ بالمبتدأِ الَّذي هو (هِندٌ) ، فيجوزُ في الأخِ وجهانِ : الرَّفعُ بالابتداءِ وهو المختارُ ، ونَصْبه بإضمارِ فِعلٍ بمنزلةِ ما لو لم يتقدَّمه شيءٌ ، فصارَ حكمُهُ كحكمِه لو قلتَ : أخوهندٍ اضربْهُ ، فإنْ حملتَ الأخَ على الوجهِ الَّذي ليس بمختارٍ فنصبتَهُ بإضمارِ فِعلٍ يفسِّرُه (اضربْهُ) الظَّاهِرُ ، جازَ في (هندٍ) الوجهانِ : الرَّفعُ بالابتداءِ فتقولُ : أهندٌ أخاها أضربُهُ ؟ والتَّقديرُ : أهندٌ اضربْ أخاها اضربْهُ ، والوجهُ الآخرُ النَّصبُ بإضمارِ فِعلٍ يفسِّرُهُ (اضربْ) المحذوفُ الَّذي هو العاملُ في الأخِ ، وهو المفسَّرُ باضربْهُ الظَّاهِرُ ، وجازَ لهذا الفعلِ المقدَّرِ أنْ يفسِّرَ ما ينصبُ هنداً ، لأنَّه عاملٌ في سببِها الَّذي هو الأخُ ، فتقولُ على هذا الوجهِ الثَّاني : أهنداً أخاها اضربْهُ ؟ (١) والتَّقديرُ : ألاهينَ هنداً اضربْ أخاها اضربْهُ ؟ وإنْ شئتَ قدَّرتَ العاملَ في هندٍ (ألابسْ)

وهذا الوجهُ الثَّاني في (هندٍ) مع نَصْبِ الأخِ هو المختارُ لأجلِ دُخولِ الهمزةِ عليها من غيرِ فاصلٍ بينَها ، فصارَ نَصْبُ الأخِ في هذه المسألةِ غيرَ مختارٍ ، إذْ لم يقترنْ به ما يختارُ معه الفعلُ ، وإنَّما المختارُ رَفعُهُ بالابتداءِ ، ونَصْبُ (هندٍ) إذا نُصِبَ الأخُ هو المختارُ ، لاقترانِها بما يختارُ معه الفِعلُ وهو الهمزةُ الدَّاخلةُ عليها ، ورفعُها بالابتداءِ إذ ذاكَ ضعيفٌ .

فأمَّا إن رفعتَ الأخَ بالابتداءِ فيجبُ في (هندٍ) الرَّفعُ بالابتداءِ أيضاً ولا يجوزُ نَصْبُها بوجهٍ ، لأنَّه ليس بعدَها عاملٌ في ضميرِها ولا في سببِها ، فليست (هندٌ) إذْ ذاكَ باسمٍ مشتغلٍ عنه ، وهكذا الحكمُ في كُلِّ جملةٍ تقدَّمَ فيها اسمٌ ووقعَ بعده اسمٌ آخرُ من سببِهِ ، يليه عاملٌ في ضميرِه أو سببِه ، رافعٌ لغيرِ ضميري ذينكَ الاسمينِ إذا اقترنَ بتلكَ الجملةِ ما يختارُ معه الفعلُ على / الاطلاقِ . (١١١/ب)

فأمَّا إنْ كانَ العاملُ المتأخِّرُ رافعاً لضميرِ أَحدِ الاسمينِ نحو : أزيدٌ هندٌ يَضْرِبُها ، وأزيدٌ هندٌ تضربُهُ ، ألا ترى أنَّ فاعلَ (يضربُها) في المثالِ الأوَّلِ ضميرُ زيدٍ ، وفاعلُ (تضربُه) في المثالِ الثَّاني ضميرُ هندٍ ، فيجوزُ هنا أربعةُ أوجهٍ ، منها

---

(١) انظر حواشي الكتاب : ١/ ١٠٥ .

مُتَّفَقٌ عليه ، ومنها مختلَفٌ فيه ، ومنها ما يَعُمُّ ، ومنها ما يَخُصُّ .

أَحَدُها : أَنْ ترفعَ الاسمين معًا بالابتداءِ فيكونُ (زيدٌ) مبتدأً ، و(هندٌ) مبتدأً ثانٍ ، والفعلُ المتأخِّرُ في موضعِ خَبَرِ هندٍ ، و(هندٌ) مع خبرِها في موضعِ خَبَرِ زيدٍ .

والوجهُ الثَّاني : أَنْ يكونَ الاسمُ الَّذي هو صَاحِبُ الضَّميرِ المرفوعِ بالفعلِ المتأخِّرِ مرفوعًا فاعلًا بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه الفعلُ الظَّاهِرُ ، والاسمُ الآخرُ الَّذي هو صَاحِبُ الضَّميرِ المنصوبِ منصوبًا مفعولًا بذلكَ الفعلِ المحذوفِ أيضًا ، فيكونُ على هذا ذلكَ الفعلُ المحذوفُ قد عَمِلَ في اسمين ، رَفعَ الفَاعِلَ ونَصَبَ المفعولَ (١) الأَوَّلَ الذي هو أزيدٌ هندًا يضرِبُها ، يكونُ (زيدٌ) فاعلًا بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (يضرِبُها) لأنَّ هذا الفعلَ الظَّاهِرَ قد رَفعَ ضميرَهُ ، ألا ترى أنَّ فاعلَهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، وتَنصِبُ (هندًا) مفعولًا بذلكَ الفعلِ المحذوفِ ، لأنَّها صاحبةُ ضميرِ النَّصبِ في (يضرِبُها) والتَّقديرُ : أيضربُ زيدٌ هندًا يَضْرِبُها ؟ وتقولُ في المثالِ الثَّاني : أزيدًا هندٌ تَضرِبُهُ ؟ والتَّقديرُ : أتضربُ زيدًا هندٌ تضربُهُ ؟ وهذا الوجهُ الثَّاني نَصَّ على جوازِهِ واختيارِهِ أبو الحسنِ الأخفشِ (٢) ، وتبعَهُ على ذلكَ من المتأخِّرين ابنُ مالكٍ (٣) وابنُ ابي غالبٍ (٤) ، وظَاهِرُ اطلاقِ سيبويه منعُهُ ، وعلى اطلاقِهِ حَمَلَهُ أكثرُ النَّحويين

---

(١) في الهامش أشار الناسخ بقوله : (كأن هنا تقطيع) .

(٢) انظر ما نقله عبد السلام هارون من كلام الأخفش في هذه المسألة على حواشي الكتاب : ١/ ١٠٥ ، وانظر ايضا البسيط : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) التسهيل : ٨٢ ، وانظر المساعد : ١/ ٤٢٤ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن عبد الله بن غالب المالقي . سمع بمصر من أبي الحسن علي بن الفضل المقدسي وأخذ عنه كتاب (تحقيق الجواب عمن أجيز له ما فاته من الكتاب) من تآليفه ، ورجع الى الأندلس ، ثم نهض الى مراكش فتوفي في أقصى بلاد السّوس في حدود سنة (٦٤٥ هـ) . انظر ترجمته في نفح الطيب : ٢/ ٥٢ .

فزعموا أنّ مذهب سيبويه امتناعُه ، وقيَّد ابنُ أبي غالبٍ ذلك الاطلاقَ فحملَه على أنّ الاسمَ الثّاني لا يختارُ فيه الحَملُ على إضمارِ الفعلِ إذا رفعتَ الاسمَ الأَوَّل بالابتداء وأمّا إن حملتَهما جميعاً على الفعلِ فلم ينفِه سيبويه ولا تكلَّمَ فيه ، فتمّمَ أبو الحسن كلامَ سيبويه ، فتكلّم على المسألةِ الّتي سكتَ عنها وذكرَ أنّها الأولى ، وأنّها لا مانعَ منها .

واختلفَ القائلونَ بامتناعِ هذا الوجهِ في علّةِ ذلك ، فزعمَ أبو العبّاس بن مضاء (١) وتبعَهُ ابنُ أبي الرّبيع (٢) ، أنّ المنعَ إنّما هو لكونِ الفعلِ المحذوفِ في هذا البابِ لضعفِه لا يجوزُ أنْ يعملَ إلاّ في اسمٍ واحدٍ (٣) ، ولا يجوزُ أنْ يعملَ في أكثرَ من واحدٍ ، ولذلك منعَ ابنُ أبي الرّبيع في نحو قولِك : أكُلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ ، أنْ يكونَ الظّرفُ الّذي هو (كُلّ يومٍ) متعلّقاً بالفعلِ المحذوفِ الّذي هو النّاصبُ لزيدٍ ، لئلا يكونَ قد عملَ في اثنين ، والزمَ أنْ يكونَ ذلكَ الظّرفُ منصوباً بالفعلِ الظّاهرِ (٤) ، وجعلَ هذا أعني كونَ العاملِ المحذوفِ لا يعملُ إلاّ في واحدٍ ، شرْطاً في هذا / البابِ دونَ مذهبِ (١١٢/أ) أبي الحسن .

وزعمَ السّيرافيّ وابنُ طاهرٍ أنّ المنعَ إنّما هو لوجودِ الفَصْلِ بينَ الاسمِ الأولِ والفعلِ المتأخّرِ بالاسمِ الثّاني ، ومنْ شرطِ الحَمْلِ على الفعلِ عندهما ألاّ يُفْصَلَ بينَ الاسم

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي ، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه ، كان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي . صنف : المشرق في النحو ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان ، وكتاب الرد على النحاة وفيه هاجم نظرية العامل التي عقدت النحو. توفي سنة ٥٩٢هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/٣٢٣ ، والديباج المذهب : ٤٧ .

(٢) البسيط : ٤٨٨ .

(٣) الرد على النحاة ص : ١٠٥ .

(٤) البسيط : ٤٩٠ .

والفعلِ المفسِّر (١) . وزعم ابن ولّاد (٢) أنّه إنّما امتنع هذا الوجهُ الثّاني ، لأنّ المشتغـل عنه في هذا الباب إذا أُريد حملُه على إضمار فعلٍ فيشترط في جواز ذلك أنْ يكون لَوْ رفع بالابتداء .... (٣) ولم يوجد هذا الشّرطُ هنا فـي حقّ الاسم الأوّلِ ، فلذلك لا يجوز حملُه مع الاسم الثّاني على إضمار فعلٍ واحدٍ البتّةَ ، ألا ترى أنّ المثالين المتقدِّمين لَوْ رفعت الاسمين فيهما بالابتداء وأزلت الفعْـل

---

(١) انظر شرح السيرافي : ١/ ٢٢٢

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد الوليد بن محمد النحوي هو ووالده وجده . كان بصيرا بالنحو أستاذا ، أخذ عن الزجاج وكان يفضله على أبـي جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد ، ولـه مناظرات مع أبي جعفر النحاس بسطها السيوطي في الأشباه والنظائر (الفن السابع من المناظرات في الجزء الثالث) توفي سنة ٣٣٢ هـ . انظر ترجمته فـي بغية الوعاة : ١/ ٣٨٦ ، ومعجم الأدباء : ٤/ ٢٠١ - ٢٠٣ .

(٣) بياض في الأصل بمقدار أربع كلمات ، ويمكن أن يملأ بالآتي : (أن يكون الفعل خبرا عنه) . وقال ابن ولّاد في كتابه الانتصار : ٣٢ - ٣٣ ، عندما شـرح المسألة : (ومثل ذلك : أأنت زيد ضربته ، لأنّ (أنت) ابتداءٌ وخبره الجملة وهي الابتداء الثاني وخبره ، فلم يقع الفعل مبنيًا على (أنت) فيكون الألـف بالفعل أولى ، وإنّما يكون هذا إذا كان خبرًا عن الاسم الذي يليها .
فأمّا إذا كان خبراً عن اسم آخر وفي جملة أخرى فليس الأمر على ذلك . وإلـى هذا ذهب سيبويه) .
وقال ابنُ مَضاء في كتابه الردِّ على النُّحاة : ١٠٤ : (واحتجَّ أبو العَبَّاس أحمد ابن ولّاد عليهما (يعني الأخفش والمبرد) بأنْ قال : إنَّما يرفعُ الاسمُ الواقعُ قبل الفعل وينصب بإضمار فعلٍ إذا كان الفعل خبراً عنه ، أي : يرتفع بالابتداءُ كقولك : أزيدا ضربته ؟ لو رفعته بالابتداء لكان (ضربته) خبرًا له . وكذلك : و (أزيد قام) لو رفع زيد بالابتداء لكان (قام) خبرًا له ، وأنت إذا قلـت : أأنت عبد الله ضربته ؟ ورفعت (أنت) بالابتداء لم يكن (ضربته) خبرًا عنـه ، وإنّما خبره الجملة بعده ، التي هي (عبد الله ضربته) فهي بمنزلة قولك : أزيد أخوه قائم) .

المتوجِّهَ عليهما في التَّقديرِ لم يكنْ العاملُ المتأخِّرُ إلاَّ خبراً عَنِ الاسمِ الثَّاني خاصَّةً ، وصَارَ الاسمُ الثَّاني مع خبرهِ هو الخبرُ عَنِ الأوَّلِ ، فتعذَّرَ إذاً هنا أنْ يكونَ العاملُ المتأخِّرُ خبراً عَنِ الاسمِ الأَوَّلِ إذا رُفِعَ بالابتداءِ ، فامتنعَ لذلكَ هذا الوَجْهُ ، ورُدَّ عليه بأنَّ الاتِّفاقَ حاصلٌ على جوازِ الحملِ على إضمارِ فعلٍ في مثلِ قولكَ : زيداً أنا ضاربُهُ ، ولا شكَّ أنَّ (زيداً) هُنا مع رفْعِه بالابتداءِ لا يكونُ خبرُهُ العاملَ المتأخِّرُ ، الَّذي هو (ضاربُهُ) ، وإنَّما الخبرُ المبتدأُ الثَّاني مع خبرِهِ ، فهذا يدلُّ على ما ذكره لا يشترطُ في هذا البابِ ، وكيفَ يَنْسِبُ اشتراطَ ذلكَ لسيبويه ؟! وهو قد نصَّ على جوازِ النَّصبِ في قولكَ : أزيداً أنتَ ضاربُهُ(١) ، وهذانِ الوجهانِ المذكورانِ جاريانِ فيما إذا كانَ العاملُ المتأخِّرُ رافعاً لضميرِ أحدِ الاسمينِ على الاطلاقِ ، سواءٌ أكانَ صاحبُ الضَّميرِ المرفوعِ متقدِّماً أم متأخِّراً ، فهما يعمَّانِ هذا القسمَ.

وأمَّا الوجهانِ البَاقيانِ من الأربعةِ فيختصَّانِ عند الجُمهورِ بما إذا كانَ صَاحبُ الضَّميرِ المرفوعِ متقدِّماً على صَاحبِ ضميرِ النَّصبِ نحو المثالِ الأَوَّلِ ، الَّذي هو : أزيدٌ هندٌ يضربُها ، وهو مثلُ مسألةِ سيبويه حيثُ مثَّلَ بقولكَ : أأنتَ عبدُ اللَّهِ ضربتَهُ(٢) ، ولا يجريانِ فيما إذا تقدَّمَ صَاحبُ ضميرِ النَّصبِ نحو المثالِ الثَّاني الَّذي هو : أزيدٌ هندٌ تضربُهُ ، فأحدُ الوجهينِ وهو الثَّالثُ أنْ يُرفعَ الاسمُ الأَوَّلُ بالابتداءِ ويُنصبَ الثَّاني بإضمارِ فعلٍ يفسِّرهُ العاملُ المتأخِّرُ ، فتقولُ : أزيدٌ هنداً يضربُها ، فزيدٌ مبتدأٌ ، و(هنداً) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ (يَضْرِبُها) التَّقديرُ : أزيدٌ يضربُ هنداً يَضْرِبُها ؟ وهذا الوَجْهُ جائزٌ باتِّفاقٍ ، لكنَّهُ ضعيفٌ إذْ لم يقترنْ بالاسمِ الثَّاني ما يُحسِّنُ حملَهُ على الفعلِ ، والوَجْهُ الآخرُ وهو الرَّابعُ أنْ يُنصبَ الاسمُ / الثَّاني بفعلٍ (١١٢/ب) محذوفٍ ، يفسِّرهُ العاملُ المتأخِّرُ ، ويرفعَ الاسمُ الأَوَّلُ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ الفعلُ المحذوفُ النَّاصبُ للاسمِ الثَّاني ، فتقولُ : أزيدٌ هنداً يَضْرِبُها ، على أنْ يكونَ (هنداً) منصوباً بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرهُ (يَضْرِبُها) تقديرُهُ : أزيدٌ يضربُ هنداً يَضْرِبُها ، وزيدٌ

---

(١) الكتاب : ١/١٠٨.

(٢) الكتاب : ١/١٠٤.

مرفوعاً على الفاعلية بفعلٍ آخرَ محذوفٍ يفسّرُه (يَضْرِبُ) المقدَّرُ بعده ، وهو النّاصِبُ لهندٍ ، تقديرُه : أيضربُ زيدٌ يَضْرِبُ هنداً يَضْرِبُها ، وجازَ لـ(يَضْرِبُ) النّاصِبُ لهندٍ أَنْ يفسّرَ ما يرفعُ زيداً ، لأنّه قد رَفَعَ ضميرَه ، إذْ فاعلُه ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، وهذا الوجهُ أيضاً لا يختلفُ في جَوازِه ، وهو أَحْسَنُ من الّذي قبلَه . وإنّما لم يجزْ هذان الوجهانِ أعني الثّالثَ والرّابعَ ، فيما إذا كانَ العامِلُ المتأخِّرُ رافعاً لضميرِ الاسمِ الثّاني نحو المثالِ الثّاني المتقدِّمِ وهو قولُكَ : أزيدٌ هندٌ تَضْرِبُهُ ، فكنتَ تقولُ في الوجهِ الثّالثِ : أزيدٌ هندٌ تَضْرِبُهُ ، على أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً ، و(هندٌ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه (تَضْرِبُهُ) والتّقديرُ : أزيدٌ تَضْرِبُهُ(١) هندٌ تَضْرِبُهُ ، وفي الوجهِ الرّابعِ : أزيداً هندٌ تضربُهُ ، على أنْ يكونَ (هندٌ) أيضاً فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه (تَضْرِبُهُ) وزيداً منصوباً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ ذلكَ المقدَّرُ بعده الرَّافعُ لهندٍ ، لأنّه نَصَبَ ضميرَهُ في التّقديرِ ، وتقديرُ الفعلين : أتضربُ هندٌ زيداً تضربُه هندٌ تَضْرِبُهُ فحُذِفَ (تضربُ) الأَوّلُ مع فاعلِهِ الّذي هو لفظُ (هندٍ) و(تَضْرِبُ) الثّاني مع مفعولِهِ الّذي هو الضّميرُ المتّصلُ به وهو الهاءُ ، إنّما لم يجزْ هذانِ الوجهانِ ، لأنّكَ كنتَ ترفعُ هنداً فيهما بفعلٍ محذوفٍ ، ولم يقترنْ به ما يختارُ معه الفعلُ ، وقد تَقَدَّمَ في الحالِ الأَوّلِ من خمسةِ الأحوالِ أَنَّ الاسمَ المشتغَلَ عنه يلزمُ رفعُهُ بالأبتداءِ إذا كانَ العامِلُ المتأخِّرُ رافعاً لضميرِهِ ولم يقترنْ به شيءٌ يُختارُ معه الفعلُ(٢) ولا شيءٌ يجبُ معه .

نعَمْ على مذهَبِ ابنِ العريفِ وظاهرِ مذهبِ ابنِ مالكٍ ينبغي أَنْ يكونَ هذانِ الوجهانِ هنا جائزين ، لأنَّ الرَّفعَ والنَّصبَ بالفعلِ المحذوفِ عندهما في هذا البابِ يستويان في الشّروطِ والأحكامِ ، فعلى هذا المذهبِ تكونُ أربعةُ الأوجهِ المذكورةِ عامّةً في المثالين المذكورين وكُلِّ ما كان نحوهما ، على أنَّ ابنَ مالكٍ لم يذكرْ هذين الوجهين في هذا القِسمِ ، لا في هَذا المثالِ الأَوّلِ منه ولا الثّاني ، بَلْ اقتصَرَ فيه على الوجهِ

---

(١) في الاصل (يضربه) بالياء المثناة التحتية ، والوجه ما أثبت.

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤١٨

الثاني خاصة ، وهو المذهب الذي نص عليه أبو الحسن ، ويؤخذ من كلامه في الباب جواز الوجه الأول أيضاً . وهذا تمام الكلام على الشرط الأول وما يتعلق بمسائله .

وأما الكلام على الشرط الثاني الذي زاده ابن الطراوة ، فمثال كون الهمزة سؤالا عن وقوع الفعل : أزيدٌ قام ؟ وأزيداً ضربته ؟ ألا ترى أنك في المثال الأول تسأل عن وقوع القيام من زيد / هل حصل أم لا ؟ وفي المثال الثاني تسأل هل وقع (١١٣/أ) الضرب بزيد أم لا ؟ .

ومثال كونها سؤالاً عن تعيين الفعل قولك : أزيدٌ قام أم قعد ؟ وأزيداً أهنته أم أكرمته ؟ إذا لم ترد بأم معنى (بل) وهمزة الاستفهام ، فأنت هنا في المثال الأول سائلٌ عن تعيين الفعل الواقع من زيد ، هل هو القيام أم القعود ؟ وفي المثال الثاني سائلٌ عن تعيين الفعل الواقع به ، هل هو الاهانة أم الاكرام ؟

ووافق ابن الطراوة على أن المختار في هذين النوعين حمل الاسم المتقدم على إضمار الفعل ، وخالف في النوع الثالث الذي هو أن تكون الهمزة سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين أو الأسماء كقولك : أزيدٌ قام أم عمرو ، وأزيداً ضربته أم عمراً ، ألا ترى أنك هنا سائلٌ عن تعيين أحد الرجلين ولم تتعرض للفعل في سؤالك ، وكذلك إذا قلت : أزيدٌ قام أم عمروٌ أم خالدٌ ، وأزيداً ضربته أم عمراً أم خالداً ، فأنت سائلٌ عن تعيين أحد الرجال الثلاثة ، فهذا النوع هو محل الخلاف ، فالجمهور يختارون أيضاً في الاسم المتقدم الحمل على إضمار فعل كالنوعين المتقدمين ، وابن الطراوة يختار الرفع بالابتداء ، ويجيز الوجه الآخر على ضعف ، فالمختار عنده أن تقول : أزيدٌ ضربته أم عمروٌ ، برفع زيد على الابتداء ، قالوا : والسماع يرد عليه لأن مثل هذا إنما ورد في أكثر كلامهم بالنصب ، أنشد سيبويه لجرير :-

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا ... عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشَابَا ؟ (١)

ولم يُسْمَعْ هذا البيتُ إلاَّ بنصبِ (ثعلبةَ) مع أنَّه يسألُ عن تعيينِ أَحَدِ هذين الرَّهطين وهما (ثعلبةَ ورياحَ) فثعلبةٌ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُه (عَدَلْتَ بهم) تقديرُه أظلمتَ ثعلبةَ أم رياحًا عَدَلْتَ بهم هذين الرَّهطين ؟ والمعنى : أنَّ جريرًا ينكرُ على الفرزدقِ المفاخرةَ عليه بالآباءِ والقبائلِ ، فهو يقولُ له على جهةِ الإنكارِ : أخبرني بِمَنْ تعدلُ وهطيك ، (طُهَيَّةَ) و(الخِشَابَ) من أَحَدِ هذين الرَّهطين الشَّريفين الماجدين ، (ثعلبة) (ورياح) (٢)

وأمَّا الثَّاني من الأشياءِ الثَّلاثةِ المتَّفقِ على اختيارِ الحَملِ على الفعلِ معها ، فهو أَنْ يكونَ العاملُ المتأخِّرُ في معنى أمرٍ أو نهيٍ أو دُعاءٍ . مثالُ الأمرِ قولُكَ : زيدًا اضربْهُ وعمرًا لتكرمْهُ ، فالمختارُ في زيدٍ وعمروٍ النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُه الفعلُ المتأخِّرُ ، والتَّقديرُ : اضربْ زيدًا اضربْهُ ، ولتكرمْ عمرًا لتكرمْهُ ، ويجوزُ الرفعُ بالابتداءِ ولكنَّه ضعيفٌ (٣) ، فتقولُ إنْ شئتَ : زيدٌ اضربْه وعمرٌو لتكرمْهُ ، وكذلكَ أيضًا إذا قلتَ زيدٌ ليقمْ ، فالمختارُ في زيدٍ أنْ يكونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه (ليقمْ) تقديرُه : ليقمْ

---

(١) من الوافر من قصيدة له يهجو بها الراعي النميري . وثعلبة : هم ثعلبة بن يربوع ابن مالك . ورياح : من يربوع بن حنظلة ، وطهية والخشاب من قوم الفرزدق .
وانظر الشاهد في : ديوانه : ٥٩ ، والكتاب : ١/١٠٢ ، ٣/١٧٣ ، ومجاز القرآن : ٢/١٤٨ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢١ ، ٢/٣١٧ ، والرد على النحاة : ٩٨ ، والتصريح : ١/٣٠٠ ، وأوضح المسالك : ٢/١٦٦ ، والاشموني : ٢/٧٨ ، واللسان والتاج (خشب) وابن الطراوة النحوي : ٩٨ .

(٢) في الهامش أشار هنا بقوله : (هنا تقطيع في الاصل) .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٢/٥٠٢ : (.. لأن الابتداء يضعف فيها لما ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردا ، واذا كان جملة فالجملة موضوعة موضع المفرد وأنت اذا قلت : زيد أضربه ... فليست هذه الجملة موضوعة موضع المفرد ، وانما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد ...) .

زيدٌ ليقم ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ على ضعفِهِ . وكذلكَ أيضًا يعملُ الاسمُ المتقدِّمُ على إضمارِ فعلٍ إذا دخلتِ الفاءُ على الأمرِ الواقعِ بعده نحو : زيدًا فاضربْه (١) ، فزيدًا كما ذُكِرَ مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ / يفسِّرُهُ (اضربْه) والفاءُ الدَّاخلةُ عليه جوابُ شرطٍ (١١٣/ب) محذوفٍ تقديرُهُ : مهما يكنْ من شيءٍ فزيدًا اضربْهُ ، وقدْ تقدَّمَ الكلامُ على هذا مبسوطًا في بابِ الابتداءِ (٢) . ومن هذا قولُهُ تعالى : (وإيّايَ فارهبونِ) (٣) ، (وإيّايَ فاتّقونِ) (٤) (فإيّايَ فارهبونِ) (٥) ف(إيّايَ) مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ الأمرُ المتأخِّرُ ، لأنّه قد عملَ في ضميرِهِ وهو الياءُ المحذوفةُ ، وإنّما حذفتْ اجتزاءً بالكسرةِ عنها ، وهي الكسرةُ في النّونِ قبلَها ، وتلكَ النّونُ هي نونُ الوقايةِ ، والفاءُ الدّاخلةُ عليه جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، والتّقديرُ : ومهما يكنْ من شيءٍ فإيّايَ أرهبونِ ، ومهما يكنْ من شيءٍ فإيّايَ اتّقونِ ، مهما يكنْ من شيءٍ فإيّايَ ارهبونِ . والرّفعُ بالابتداءِ مع دخولِ هذه الفاءِ هنا لا يجوزُ على أنْ يكونَ الأمرُ في موضعِ الخبرِ ، لأنّه كما تقدَّمَ في بابِ الابتداءِ لا يُحذفُ الشّرطُ وتبقى الفاءُ داخلةً على الجوابِ في الجملةِ الاسميةِ إلّا مع وجودِ (أمّا) عوضًا من ذلكَ الشّرطِ نحو : أمّا زيدٌ فاضربْهُ ، وأمّا مع فقدِ (أمّا) فيختصُّ ذلكَ بالجملةِ الفعليةِ الطّلبيّةِ ، فإنْ رفعتَ الاسمَ هنا مع وجودِ الفاءِ على أنّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ جازَ فتقولُ : زيدٌ (٦) فاضربْه ، على أنْ يكونَ التقديرُ : هذا زيدٌ فاضربْه . نصَّ على جوازِ ذلكَ سيبويه (٧) ، وحملَ عليه قولَ الشّاعرِ :

---

(١) الكتاب : ١/١٣٨ ، والرد على النحاة : ٩٦ ، والبحر المحيط : ١/ ٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٣٦١ ، ٣٦٢

(٣) من الآية : (٤٠) من سورة البقرة ، وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/ ٤٢ .

(٤) من الآية : (٤١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (٥١) من سورة النحل . وانظر البحر المحيط : ٧/ ١٥٧ ، وحاشية يس : ١/ ٢٩٦ ، وحاشية الصبان : ٢/ ٧١ .

(٦) في الأصل : (زيدا) بالنصب وهو خطأ .

(٧) في الكتاب : ١/ ١٣٨ : (وقد يحسُنُ ويستقيمُ أَنْ تقولَ : عبدُ الله فاضربْه ، إذا كانَ مبنيًّا على مبتدأٍ مظهرٍ أو مضمرٍ ، فأمّا في المظهرِ فقولكَ : هذا زيدٌ فاضربْهُ ، وإنْ شئتَ لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته . . .) .

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ... وَأَكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا (١)

فـ(خولانُ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ : هذه خولانُ فانكحْ فتاتَهم ، وقد تقدَّم هذا البيتُ في بابِ الابتداءِ . وتقولُ : أنتَ قُمْ ، وأنتَ اخرجْ ، فـ(أنتَ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الأمرُ بعده ، ويجوزُ رفعُهُ بالابتداءِ على ضعفِهِ . وكذلكَ تقولُ : أنتَ فقُمْ ، وأنتَ فاخرجْ ، فيكونُ (أنتَ) فاعلاً أيضاً ، والفاءُ الدَّاخلةُ على الأمرِ جوابٌ لشرطٍ محذوفٍ ، وعلى هذا حَمَلَ سيبويه قولَ الشَّاعرِ :

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ ... أَنْتَ فَانْظُرْ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢)

فحَمَلَ (أنتَ) على أنَّه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ من هذا البابِ يفسِّرُهُ (انظُرْ) وتكونُ الفاءُ على هذا جواباً لشرطٍ محذوفٍ ، وأجازَ أيضاً سيبويه في هذا البيتِ وجهين آخرين وقد تقدَّما في الكلامِ على هذا البيتِ في بابِ الابتداءِ (٣)

ومثالُ النَّهي قولُكَ : زيداً لا تضربْهُ ، وهنداً لا تُكْرِمْهَا ، فتحملُ زيداً وهنداً على إضمارِ الفعلِ ، ويجوزُ أنْ ترفعَهُ بالابتداءِ ضعيفاً (٤) فتقولُ : زيدٌ لا تضربْهُ ، وهندٌ لا تُكْرِمْهَا . وكذلكَ تقولُ : زيدٌ لا يقمْ ، وهندٌ لا تُكْرَمْ ، فيجوزُ الرَّفعُ بالابتداءِ والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ وهو المختارُ ، فيكونُ (زيدٌ) في المثالِ الأوَّلِ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ ، وهندٌ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُهُ بفعلٍ محذوفٍ ، لأنَّ ضميرَهَا كذلكَ والحكمُ مع دخولِ الفاءِ على أداةِ النَّفي مثلُ ما تقدَّمَ في الأمرِ نحو : زيداً فلا تضربْهُ ، وهنداً فلا تُكْرِمْهَا ، وزيدٌ فلا يقمْ ، وأنتَ فلا تخرجْ .

ومثالُ الدُّعاءِ قولُكَ : زيداً اغفرْ اللهمَّ لَهُ ، وهنداً ارحمْهَا يا اللهُ ، وعمراً ليجزهُ اللهُ خيراً (٥) ، فيجوزُ في هندٍ وزيدٍ وعمرٍو الوجهانِ ، لكنَّ المختارَ / الحَمْلُ على إضمارِ (١١٤/أ) فعلٍ .

---

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٤ .

(٣) انظر ذلك في ص : ٣٦٤ ، وانظر الكتاب : ١/١٤٠ .

(٤) انظر البسيط ص : ٥٠٢ .

(٥) الكتاب : ١/١٤٢ .

وكذلك أيضاً إذا قلت : اللهمّ زيداً فاغفر له ، وزيداً فاصلح له شأنه ، وتقول أيضاً : زيداً قطع الله يده ، فيختار في (زيد) الحمل على الفعل وإن وقع بعده الفعل الماضي ، لأنّ معناه الدعاء . وكذلك : زيداً أمرّ الله عليه العيش ، وزيداً يغفر الله له ، وأنشد سيبويه :

أميران كانا آخياني كلاهما فكلا جزاه الله عني بما فعل(١)

فـ(كلّ) مفعول بإضمار فعل يفسّره (جزاه) تقديره : يجزي الله كلاً ، واختار النّصب على الرّفع ، لأنّ (جزاه الله) دعاء . وكذلك أيضاً الحكم مع دخول الفاء على ما ذكر في الأمر والنّهي فتقول : زيداً فاغفر اللهمّ له .

وأمّا الثّالث من ثلاثة الأشياء الّتي يختار معها الحمل على الفعل فطلب المشاكلة وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطف والجواب والتّفسير .

فأمّا العطف فهو أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية ، فيختار إذ ذاك في الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعل ، لتكون جملة الاشتغال مشاكلة لما عطفت عليه فعلية مثلها ، فتقول : ضربت زيداً وعمراً أكرمته ، فيختار في عمرو النّصب بإضمار فعل يفسّره (أكرمته) ، تقديره : وأكرمت عمراً أكرمته . وإنّما اختير هذا ، لأنّ هذه الجملة معطوفة على الجملة الفعلية الّتي هي (ضربت زيداً) ، وإن شئت رفعت (عمراً) بالابتداء فقلت : ضربت زيداً وعمرو أكرمته ، لكنّه ضعيف من جهة عدم المشاكلة بين الجملتين ، إذ الأولى فعلية والثانية اسمية .

وممّا جاء في القرآن على الوجه المختار قوله تعالى : (يدخل من يشاء في رحمته والظّالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً)(٢) فـ(الظّالمين) مفعول بإضمار فعل يفسّره

---

(١) من الطويل لأبي الأسود الدّؤليّ ، وهو من شواهد الكتاب : ١/١٤٢ ، وشرح المفصل : ٢/٣٧ ، وفيه (صاحبي) مكان (آخياني) ، والرد على النحاة ص : ٩٦ .

(٢) الآية : (٣١) من سورة الانسان . وانظر الجمل : ٥٣ ، والبسيط : ٥٢٥ ، ٥٢٦ والبحر المحيط : ٨/٤٠٢ .

(أعدَّ لهم) تقديرُه : ويعذِّب الظَّالمين أعدَّ لهم عذابًا (١). وإنَّما جاء بالنَّصب لأنَّ الجملة معطوفةٌ على قوله (يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رَحْمَتِه) وقوله تعالى : (وقومَ نوحٍ لمَّا كذَّبوا الرُّسُلَ أغرقناهم) (٢) فـ(قومَ) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّره (أغرقناهم) وتقديرُ الآيةِ : وأغرقنا قومَ نوحٍ أغرقناهم لمَّا كذَّبوا الرُّسُلَ ، وكذلك قولُه سُبْحانه بعد هذا : (وكُلًّا ضربنا له الأمثالَ) (٣) التَّقديرُ : وذكَّرنا كلًّا ضربنا له الأمثالَ ، أو : ووعظنا كلًّا ضربنا له الأمثالَ ، ودلَّ على الفعلِ المحذوفِ قولُه (ضربنا له الأمثالَ) ، لأنَّ في ضربِ الأمثالِ له تذكيرَه ووعظَه ، بل ذلك هو المقصودُ من ضربِها ، وإنَّما جاءت هاتان الآيتان بنصبِ (قومٍ) و(كُلٍّ) ، لأنَّهما معطوفتان على قوله : (فدمَّرناهم تدميرًا) (٤) ، وهذه الجملةُ فعليةٌ ، وكذلك أيضًا قولُه تعالى : (وكُلَّ شيءٍ فصَّلناه تفصيلًا) (٥) (وكُلَّ إنسانٍ ألزمناهُ طائرَه) (٦) فـ(كُلَّ) فيهما منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّره الفعلُ المتأخِّرُ ، أيْ : وفصَّلنا كُلَّ شيءٍ فصَّلناه ، وألزمنا كُلَّ إنسانٍ ألزمناه ، واختيرَ هذا / فيهما على الرَّفعِ بالابتداءِ لعطفهما على الجملةِ الفعليةِ (١١٤/ب) قبلهما وهي قولُه تعالى : (وجعلنا اللَّيلَ والنَّهارَ آيتين) (٧).

ومن هذا القبيلِ عند سيبويه قولُه تعالى : (فريقًا هدى وفريقًا حقَّ عليهم الضَّلالةُ) (٨). فـ(فريقًا) الثَّاني مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسِّره قولُه (حقَّ عليهم الضَّلالةُ)

---

(١) ... وانظر معاني القرآن : ٢/ ٢٢٠ ، والجمل : ٥٣ ، والبحر المحيط : ٦/ ٤٩٨ ، ٨/ ٤٠٢.

(٢) من الآية : (٣٧) من سورة الفرقان . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢/ ١٣٢ ، ١٣٣

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦/ ٤٩٩.

(٤) من الآية : (٣٦) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦/ ٤٩٩.

(٥) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء . وانظر البحر المحيط : ٦/ ١٥.

(٦) من الآية : (١٣) من سورة الإسراء .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء .

(٨) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف . وانظر الكتاب : ١/ ٨٩ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٨٨.

تقديرُه : وأضلَّ فريقاً حقَّ عليهم الضَّلالةُ ، وإنّما كانَ ذلكَ لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الفعليةِ قبلَها ، الَّتي هي قولُه سُبْحانَه : (فَريقاً هَدَى) و(فريقاً) هذا مفعولٌ بِهَدَى مقدَّمٌ عليه ، أيْ : هَدَى فَريقاً . وذَهَبَ الفرَّاءُ في هذه الآيةِ إلى أنَّها ليست من بابِ الاشتغالِ ، وفريقاً الأوَّلُ عنده حالٌ موطِّئةٌ من قولِه : (كَما بَدأكُم تَعُودُونَ)(١) وُطِّئتْ لأنْ تكونَ حالاً بالصِّفةِ بعدها ، فجعلَ قولَهُ تعالى : (هَدَى) في موضعِ الصِّفةِ لفريقٍ ، و(فَريقاً) الثَّاني معطوفٌ على الأوَّلِ ، فصارَ لذلكَ حالاً مثلَه ، والجملةُ بعده أيضاً في موضعِ الصِّفةِ كالجملةِ بعد الأوَّلِ والتَّقديرُ : كَما بَدأكُم تَعُودُونَ فَريقاً مَهديّاً وفَريقاً مُضلاًّ ، وهذا الذي قالَه الفرَّاءُ ممكنٌ وجائزٌ ، غيرَ أنَّ فيه ضعفاً من جهةِ حذفِ الضَّميرِ منَ الفعلِ الواقعِ صفةً في قولِه تعالى : (فَريقاً هَدَى) لأنَّ الأصلَ عنده : فريقاً هَداهُ . وقدْ نصَّ سيبويه على أنَّ حذفَ الضَّميرِ مِنَ الجملةِ الواقعةِ صفةً له ضعيفٌ(٢) ، وأنشدَ عليه قولَ الشَّاعرِ :

أَبحْتَ حِمَى تِهامةَ بعدَ نجْدٍ ... وما شيءٌ حَمَيتَ بمُستَباحِ(٣)

أرادَ : وما شيءٌ حَميتَه ، فحذفَ الهاءَ ، و(حميتَه) صفةٌ لشيءٍ ، وقولَ الآخرِ أيضاً :

---

(١) من الآية : (٢٩) من سورة الأعراف . وانظر معاني القرآن : ١/ ٣٧٦ ، ومشكل اعراب القرآن : ١/ ٣١١ ، ٣١٢ ، واعراب القرآن للنحاس : ١/ ٦٠٨ والبسيط : ٥٢٦ .

(٢) انظر الكتاب : ١/ ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) من الوافر لجرير يمدح عبد الملك بن مروان ، والحمى : موضع فيه كلأٌ يُحمى من النَّاس أنْ يُرعَى ، وتهامة : النَّاحية الجنوبية من الحجاز ، ونجد : هي الناحية الَّتي بين الحجاز والعراق .

وانظره في ديوانه : ٧٧ ، والكتاب : ١/ ٨٧ ، ١٣٠ ، وشرحه للسيرافي : ١/ ١٩٥ والتبصرة : ١/ ٣٢٩ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٥ ، ٧٨ ، ٣٢٦ ، والردّ على النُّحاة : ١١٣ ، والبسيط : ٩٥٦ ، والتصريح : ٢/ ١١٢ ، والمغني : ٢/ ٥٠٣ ، ٦١٢ ، ٦٢٣ ، والمساعد : ٢/ ٤٠٧ .

وَما أدرِي أغيَّرَهُم تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أمْ مَالٌ أصَابُوا[1]

فـ(أصَابُوا) في موضع الصِّفَة لمالٍ ، أراد : أمْ مالٌ أصابُوهُ ، وحذفَ الهاءَ ، وعلَّل سيبويه جَوازَ حذفِ ذلكَ الضَّمير من الجملةِ الواقعةِ صفةً بالحَمْلِ على الجملةِ الواقعةِ صِلةً لشبهها بها[2] ، من جهةِ أنَّ الصِّفَةَ مع موصوفها كالشَيءِ الواحدِ ، كما أنَّ الصِّلةَ مع الموصولِ كالكلمةِ الواحدةِ ، فقلتَ : مررتُ برجلٍ ضربتُ ، حملاً على قولكَ : مَررتُ بالذي ضربتُ ، لكن لمَّا كانَ الموصولُ لا مَعْنَى له إلاَّ مع صِلتِه ويحصلُ منهما جميعاً معنى اسمٍ واحدٍ ، ألاَ ترَى أنكَ إذا قلتَ : مررتُ بالَّذي ضربتُ ، وكانَ المضروبُ مثلاً زيداً ، فكأنَّكَ قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، وليس الموصوفُ مع صفته كذلكَ . صارتِ الصِّلَةُ أشدَّ اتِّصالاً بالموصولِ من الصِّفةِ بالموصوفِ ، فكانَ لذلكَ الحذفُ من الصِّلةِ حَسَنًا قويًّا ومن الصِّفةِ ضعيفًا . ثُمَّ قدْ يحملُ الخبرُ على الصِّفةِ فيحذفُ منه الضَّميرُ وهو ضعيفٌ جدًّا فلا يجوزُ إلاَّ حيثُ سُمِعَ أو في ضرورةٍ وليس بقياسٍ ، وقدْ تقدَّمت من ذلكَ الأمثلةُ في باب الابتداءِ[3] ، فإذا تقرَّرَ هذا تبيَّنَ أنَّ في مذهبِ الفرَّاءِ المذكور في الآية ضعفاً ليس في مَذْهبِ سيبويه ، فمذهبُ سيبويه في الآيةِ أولَى .

ومن المحمولِ على إضمارِ/ فعلٍ أيضاً لأجلِ العطفِ على جملةٍ فعليةٍ في القرآن قولُهُ تعالى : (والأرضَ بعدَ ذلكَ دحاها)[4] وقولهُ عزَّ وجلَّ : (والجبالَ أرساها)[5] (١١٥/أ)

---

(١) من الوافر للحارث بن كلدة الثقفيّ (طبيب العرب المشهور) . وهو من شواهد سيبويه : ٨٨/١ ، ١٣٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٦٥/١ ، والتبصرة : ٣٢٨/١ ، ٣٣١ ، وأمالي ابن الشجري : ٥/١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٤/٢ ، وأمالي القالي : ١١٩/٢ ، والرد على النحاة : ١١٤ ، وشرح المفصل : ٨٩/٦ ، والبسيط : ٩٥٧ ، والبحر المحيط : ٢١٩/٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٨٨/١ .

(٣) انظر ما تقدم في ص ٣٣٧ ، ٣٤٣ .

(٤) الآية : (٣٠) من سورة النازعات.

(٥) الآية : (٣٢) من سورة النازعات.

فـ(الأرضَ) مفعولٌ[(١)] بإضمارِ فِعلٍ يفسّرهُ (دَحَاهَا) ، تقديرُهُ : ودَحَا الأرضَ بعدَ ذلكَ دَحَاهَا ، وذلكَ لأنَّ هذه الجملةَ معطوفةٌ على قولهِ سُبحانَه : (بَنَاهَا ، رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا ، وأغطشَ ليلَها وأخرجَ ضُحاهَا)[(٢)] وهذه جُمَلٌ فعليةٌ ، وكَذلكَ (الجِبَالَ) في الآيةِ الأخرى بعدها مفعولةٌ بإضمارِ فِعلٍ يفسّرهُ (أَرْسَاهَا) تقديرُهُ : وأَرْسَى الجِبالَ أَرسَاهَا ، لأنَّ هذه الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قبلَها التي هي قولُهُ تعالى : (أَخْرَجَ منها مَاءَهَا ومَرْعَاهَا)[(٣)]

ومنَ الأمثلةِ أيضًا في هذا قولُهُ تعالى : (قَالُوا وَجَدْنا عَلَيْهَا آبَاءَنَا واللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا)[(٤)] فالمختارُ أنْ يكونَ (اللَّهُ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ (أَمَرَنا) تقديرُهُ : وأَمَرَنا اللَّهُ أَمَرَنا بِهَا ، وإنَّما كانَ المختارُ هذا ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على قولِهِ (وَجَدْنا عَلَيْهَا آبَاءَنَا) وهذه جملةٌ فعليةٌ ، ويجوزُ على الوجهِ الضَّعيفِ أنْ يكونَ (اللَّهُ) مبتدأً ، و(أَمَرَنا) في موضعِ الخبرِ ، وضَعُفَ هذا الوجهُ هُنا لِمَا فيه من عدمِ المشاكلةِ بعطفِ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ .

ومنْ أمثلةِ هذا أيضًا في الشِّعرِ قولُ الشَّاعرِ :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رأسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرَا[(٥)]

---

(١) قرأ بنصب (الارض) و(الجبال) الجمهور. وقرأ الحسن وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وابن أبي عبلة وأبو السمال ، برفعهما . البحر المحيط : ٨/ ٤٢٣ ، وانظر معاني القرآن : ٣/ ٢٣٣ .

(٢) الآيات : (٢٧ - ٢٨ - ٢٩) من سورة النازعات.

(٣) الآية : (٣١) من سورة النازعات.

(٤) من الآية : (٢٨) من سورة الاعراف . وانظر البسيط : ٥١٤ .

(٥) البيتان من المنسرح للربيع بن ضبع الفزاري ، من المعمرين يقال أنه نيف على مائتي عام ، يصف حاله لما كبر. ويروى (ارد) وهما من شواهد سيبويه : ١/ ٨٩ ، ٩٠ ، والنوادر : ١٥٩ ، والتبصرة : ١/ ٣٣٠ ، وأمالي القالي : ٢/ ١٨٥ ، والمحتسب : ٢/ ٩٩ ، والجمل : ٥٢ ، وشرح أبياته لابن سيده : ل/ ١١٢ ، والحلل/ ٣٧ ، والرد على النحاة / ١٠٧ ، وشرح المفصل : ٧/ ١٠٥ والمستقصى : ٢/ ١٩٢ ، والتوطئة/ ٢١١ ، والبسيط/ ٥٢٢ ، والخزانة : ٣/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

والذِّئبَ أَخْشاهُ إِنْ مررتُ بِهِ   وَحْدِي وأَخْشى الرِّياحَ والمَطَرا

فـ(الذِّئبَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه (أَخْشاهُ) ، التَّقديرُ : وأَخشى الذِّئبَ أَخْشاهُ ، واخْتارَ هذا الوجهَ على الرَّفعِ بالابتداءِ ، لأَنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قبلَها الَّتي هي قولُهُ (أَصْبحتُ لا أحملُ السِّلاحَ) ، أو تكونُ معطوفةً على قولِهِ (لا أحملُ السِّلاحَ) خاصّةً ، فتصيرُ إذْ ذاكَ خبرًا لـ(أَصْبحَ) من حيثُ عُطِفَتْ على خَبرِها ، والأَولُ أَولى لأَنَّ هذا الثَّاني فيه عَيْبُ التَّضمينِ ، والتَّضمينُ هو افتقارُ البيتِ الثَّاني إلى الأَولِ(١) ، وهو عيبٌ من عيوبِ الشِّعرِ . ومثلُ ذلكَ أيضًا قولُ الشَّاعرِ :

تَخلي الجماجمَ والأكفَّ سُيوفُنا   وَرِماحُنا بالطَّعنِ تنتظمُ الكُلى(٢)

فـ(رِماحُنا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (تنتظمُ) ويختارُ هذا الوجهُ على الرَّفعِ بالابتداءِ ، لأَنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الفعليةِ قبلَها وهي قولُهُ (تَخلي الجماجمَ) وهذا البيتُ نظيرُ الآيةِ المتقدّمةِ الَّتي هي قولُهُ سُبحانَهُ : (قالُوا وَجدْنا عَلَيْها آباءَنا واللَّهُ أَمرَنا بِها)(٣) وقدْ زعمَ ابنُ الطَّراوةِ أَنَّ الجملةَ لا تُعطَفُ إلاَّ على مثلِها(٤) ، إنْ كانت فعليةً فعلى فعليةٍ ، وإنْ كانت اسميةً فعلى اسميةٍ ، ومقتضى هذا المذهبِ أَنَّ جملةَ الاشتغالِ إذا عُطِفَتْ على جملةٍ فعليةٍ يجبُ فيها حَمْلُ الاسمِ المشتغَلِ عنه على إضمارِ فعلٍ ولا يجوزُ رفعُهُ بالابتداءِ ، وهذا المذهبُ / مصادمٌ لِنَصِّ سيبويه ، على (١١٥/ب) أنَّه منقولٌ عَنِ العَربِ ، فإنَّه قد ذكرَ في كتابه(٥) أَنَّ الرَّفعَ بالابتداءِ في هذا النَّوعِ جائزٌ عَربيٌّ ، ويرد عليه قولُهُ تَعالى : (قالُوا يا هُودُ ما جِئْتَنا بِبَيِّنَةٍ وَما نَحنُ بِتارِكي آلِهَتِنا عَنْ قولِكَ وما نَحنُ لَكَ بِمؤمنينَ)(٦) ألا ترَى أَنَّ قولَهُ تَعالى (ما نَحنُ بِتارِكي آلِهَتِنا عَنْ

---

(١) اى لا يفهم معناه الا الثاني ، انظر البسيط ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) من الكامل للأفوه الأودي (صلاءة بن عمر بن مالك الأودي) كما نسبه ابن ابي الربيع في البسيط : ٥١٤ .

(٣) من الآية : (٢٨) من سورة الأعراف ، وقد تقدمت في ص :٤٦١

(٤) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٨٨

(٥) الكتاب : ٩٠/١ .

(٦) الآية : (٥٣) من سورة هود .

قولك) والجملة الأخرى بعده كلتاهما جملة أسمية معطوفة على قوله (ما جئتنا ببيّنة) وهي جملة فعلية ، وأيضاً فقد رُوِيَ البيتُ المتقدّم : (والذّئبُ أخشاه) برفع (الذّئب) على الابتداء ، فتكون الجملة الاسمية أيضاً على هذا معطوفة على الفعلية ، فالسّماع كما ترى يردّ عليه ما ذهب إليه .

وأمّا قوله تعالى : (يَغْشَى طَائِفَةً مِنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)(١) فالواو في قوله (وطائفة) واو(٢) الحال ، والجملة في موضع نصب على الحال ، على هذا حملها سيبويه(٣) رحمه الله ولا ينبغي أنْ تكون الواو للعطف والجملة الاسمية بعدها معطوفة على الفعلية الّتي هي (يغشى طائفةً) ، لأنّ قوله عزّ وجلّ (يغشى طائفةً منكم) في موضع الصّفة لنعاس ، والمعطوف على الصّفة صفة مثلها ، والجملة إذا وقعت صفة فلا بدّ من اشتمالها على ضمير يعود على الموصوف كما تقدّم في باب النّعت(٤) ، فإن جعلت قوله تعالى (وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم) معطوفاً على الجملة الواقعة صفةً صارت أيضاً صفة للنّعاس ، ولا ضمير فيها يعود عليه ، وأيضاً ففي ذلك عدم المشاكلة من جهة عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وقد تقدّم أنّ ذلك وجه ضعيف ، والقرآن لا يُحمل على الوجه الضّعيف مع إمكان غيره .

وأمّا قوله عزّ وجلّ : (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا)(٥) فيجوز في (رهبانيّة) وجهان :

أحدهما : أنْ يكون مفعولاً بإضمار فعلٍ يفسّره (ابتدعوها) والتّقدير :

---

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/ ١٦٤

(٢) وقيل : هي واو الابتداء ، وقيل : هي بمعنى (إذْ) . انظر مشكل اعراب القرآن ١/ ١٦٤ ، والتبيان : ١/ ٣٠٣ ، والمغني : ٢/ ٣٦٠ .

(٣) الكتاب : ١/ ٩٠ .

(٤) انظر ماتقدم في ص : ٨٧ .

(٥) من الآية : (٢٧) من سورة الحديد .

وابْتَدَعُوا رَهْبانِيَّةً ابْتَدَعُوها[1] ، فتكون هذه الآية على هذا الوَجْه من هذا البـــاب ، وجاءت بالنَّصب لأنَّ الجُملة معطوفةٌ على الجملة الفعليَّة قبلَها ، الَّتي هي قولُه سُبْحانَه : (وَجَعَلْنا في قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رأفةً ورحمةً) ، وعلى هذا الوجْه يَحْسُن الوقفُ عليها ، ثُمَّ يُبتدأ بقولِه (ورَهْبانيَّةً ابتدعوها) .

والوجْهُ الثَّاني : أَنْ يكونَ (رَهْبانيَّةً) معطوفًا على قولِه : (رَأْفَةً ورحمةً) و(ابْتَدَعُوها) في موضع الصِّفةِ لِرَهْبانيَّةٍ[2] ، أيْ : وجَعَلْنا في قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوه رأفةً ورحمةً ورَهْبانيَّةً مبتدعةً لهم ، وعلى هذا لا يَحْسُن أَنْ يُبتدأ بقوله : (ورَهْبانيَّةً ابْتَدَعُوها) .

وقد اقتصرَ الفارسيُّ[3] على الوجهِ الأوَّلِ في هذه الآية ، ومَنَع الوجهَ الثَّاني بنـــاءً على مَذْهبِه السَّيِّءِ من الاعتزالِ[4] والخروجِ عن مَذاهبِ أَهْلِ السُّنَّة .

وأمَّا الجَوابُ فهو أَنْ تقعَ جملةُ الاشتغالِ / جوابًا لسؤالٍ بجملةٍ فعليةٍ نحو قولـــك : (١١٦/أ) زيدًا ضربتُه ، في جَوابِ مَنْ قال : أيَّهم ضَرَبْتَ ؟ ألا ترى أنَّ السُّؤالَ وقَعَ بجملــــةٍ فعليةٍ وهي : أيَّهم ضربتَ ، لأنَّ (أيَّهم) مفعولٌ بضربتَ مقدَّمٌ عليه ، لازمُ التَّقديـــم بما فيه من معنى الاستفهامِ ، فالمختارُ في جوابِها أَنْ يكونَ جملةً فعليةً مثلَها ، فلذلك يختارُ أَنْ تقولَ : زيدًا ضربتُه ، بنَصْبِ زيدٍ على تقديرِ : ضربتُ زيدًا ضربتُه ، لتكـــونَ الجملةُ فعليةً ، والرَّفعُ بالابتداءِ جائزٌ ولكنَّه ضعيفٌ فتقولُ : زيدٌ ضربتُه .

وأمَّا التَّفسيرُ فنحو قولك : أيَّهم ضربتَ ؟ أزيدًا ضربتَه أم عمرًا ؟ فالمختارُ فـــي زيدٍ النَّصبُ بإضمارِ فعلٍ لأمرين :

أحدُهما : دُخُولُ الهمزةِ عليه

والثَّاني : كونُه تفسيرًا لقولك : أيَّهم ضربتَ ، وهذه جملةٌ فعليةٌ فيختارُ في تفسيرِها

---

(١) البيان لابن الأنباري : ٢/ ٤٢٥ ، وتفسير القرطبي : ١٧/ ٢٦٣

(٢) التبيان : ٢/ ١٢١١ ، وتفسير القرطبي : ١٧/ ٢٦٣ .

(٣) الايضاح : ١/ ٣١ - ٣٢ ، وانظر البحر المحيط : ٨/ ٢٢٨ .

(٤) المعتزلة يقولون ماكان مخلوقا لله لا يكون مخلوقا للعبد ، فالرأفة والرحمة من خلق الله والرهبانية من ابتداع الانسان فهي مخلوقة له . انظر البحر المحيـــط : ٨/ ٢٢٨ .

موافقتها ، ويجوز الرفع بالابتداء لكنه ضعيف جدًا فتقول : أيهم ضربت ، أزيد ضربته أم عمرو؟ فهذه جملة الأشياء المتفق على اختيار الفعل معها .

واختلف في أشياء أخر ، منها أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو : هل زيدًا أنت ضاربه ؟ فقيل : إن الحمل معها على إضمار فعل يختار ولا يجب وهو قول سيبويه (١) ، فتكون على هذا من هذه الحال ، وقيل : إن ذلك واجب معها ولا يجوز الرفع بالابتداء وهو ظاهر مذهب ابن مالك (٢) ، فتكون على هذا من الحال المتقدمة التي يجب فيها الحمل على إضمار فعل . وقد تقدم ذكر هذا الخلاف في الحال قبل هذا .

ومنها ظروف الزمان المستقبل نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت)(٣) وما ذكر معها من الآي ، ونحو قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالًا بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر (٤)

فـ(ابن) في هذا البيت مفعول بإضمار فعل يفسره (بلغته) ، و(بلالًا) بدل من (أبي موسى) وتقدير الفعل : إذا بلغت ابن أبي موسى بلالًا بلغته ، وقد تقدم أيضًا ذكر هذا الخلاف ، وأن سيبويه وأبا الحسن الأخفش يقولان بأن الحمل بعدها على إضمار فعل مختار لا واجب ، فعلى هذا تكون من هذه الحال ، وهذا المذهب ارتضى ابن مالك (٥) ، وأن كثيرًا من النحويين يذهبون إلى وجوب ذلك وامتناع الرفع

---

(١) الكتاب : ١/١٠١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٦١٨ ، والأشموني : ٢/٧٣ ، ٧٤ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) من الطويل لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة ، ويخاطب ناقته اذا بلغت الممدوح . انظره في ديوانه : ٢/١٠٤٣ ، والكتاب : ١/٨٢ وجاء البيت فيه برفع الاسمين (ابن وبلال) والمقتضب : ٢/٧٧ ، ومعاني القرآن : ١/٢٣٩ ، والتبصرة ١/٣٣٣ ، والخصائص : ٢/٣٨٠ ، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٤ وفيها (بين رجليك) مكان (بين وصليك) والوصل - بكسر الواو - المفصل ، وشرح المفصل : ٢/٣٠ ، ٤/٩٦ ، والمغني : ١/٢٦٩ برفع (ابن) ونصب (بلال) ، والخزانة : ١/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٥) انظر المساعد : ١/٤١٣ ، والهمع : ٥/١٥١ .

بالابتداءِ بعدَها ، وإليه ذهبَ مِنَ المتأخِّرينَ ابنُ عُصفورٍ (١) ؛ فعلى هذا تكونُ من الحالِ قبلَ هذه .

ومنها (إنْ) الشَّرطيَّة إذا كانَ فعلُها الأوَّلُ ماضيًا أو مُضارعًا منفيًّا بـ(لَمْ) فقد تقدَّمَ أيضًا الخلافُ (٢) في ذلكَ بينَ جُمهورِ النَّحويينَ والسُّهيليِّ، فالسُّهيليُّ يَرى أنَّه من هذه الحالِ ، والجُمهورُ على أنَّ الحَملَ على الفعلِ بعدَها واجبٌ ، فتكونُ من الحالِ قبلَ هذه .

ومنها حروفُ النَّفي الَّتي لا تختصُّ بالفعلِ نحو : (ما) و(إنْ) و(لا) ، فإذا دخلَ شيءٌ منها على الاسمِ المشتغَلِ عنه ففيه اختلافٌ (٣) : قِيلَ : إنَّ المختارَ فيه الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، وقيلَ : يستوي حينئذٍ الرَّفعُ بالابتداءِ والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، لا يختارُ أحدُهما على الآخر .

وعلى المذهبِ / الأوَّلِ مِنَ المتأخِّرين ابنُ مالكٍ (٤) وابنُ عُصفورٍ ، وعلى الثَّاني منهم (١١٦/ب) ابنُ أبي الرَّبيعِ (٥) . واتَّفقُوا على جوازِ الوجهين بعدَها مطلقًا (٦) ، وإنَّما الخلافُ في استوائِهما وعدمِهِ كما ذُكِرَ ، وكلامُ سيبويه (٧) رحمهُ اللَّهُ مُحتملٌ للقولين ليس في أحدِهما بأظهرَ منه في الآخر ، وابنُ أبي الرَّبيعِ يَرَى أنَّه ظاهرٌ فيما ذَهَبَ إليه مِنَ الاستواءِ (٨)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٧٠

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٢/٤٤٣

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف: ٢/ ١٠٢ : (أن يلي الاسم حرف نفي لا يخص الفعل نحو: ما زيدا ضربته ، ولا عمرا ضربته ، فيه ثلاثه مذاهب: مذهب الجمهور أنه يختار النصب على الرفع ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . والثاني : يختار فيه الابتداء على النصب وهو ظاهر مذهب سيبويه . والثالث : هما مستويان وهو مذهب ابن الباذش وابن خروف) .

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦١٩ ، والمساعد : ١/ ٤١٥ .

(٥) البسيط: ٥٠٣ ، وعليه أيضا ابن الباذش كما نقل السيوطي في الهمع : ٥/ ١٥٥ .

(٦) البسيط : ٥٠٤ .

(٧) الكتاب : ١/ ١٤٥ - ١٤٦ .

(٨) البسيط : ٥٠٤ .

وَقَدْ ذَهَبَ ابنُ طَاهِرٍ مذْهَباً ثَالِثاً ، فَزَعَمَ أَنَّ الرَّفعَ بالابتداءِ بعدَ حروفِ النَّفيِ أقوى مِنَ الحملِ عَلى إِضمارِ فِعلٍ (١) ، وهذا المَذْهَبُ بعيدٌ جدًّا مِنْ كَلامِ سيبويه ، لا يستقيمُ حملُهُ عليه إلاَّ بتكلُّفٍ كثيرٍ ، وتحرَّزنَا بقولِنا (في حروفِ النَّفيِ الَّتي لا تختصُّ بالفعلِ) من نحو : (لَمْ) و(لَنْ) لأَنَّ هذين ونحوهما لا دُخُولَ لهما في بَابِ الاشتغالِ إِذْ لا يقعُ بعدَها إلاَّ الفعلُ ظَاهراً (٢) نحو : لَمْ اضربْ زيداً ، ولَنْ اضربَ زيداً .

ومِمَّا جَاءَ محمولاً على إضمارِ فِعلٍ بعدَ أداةِ نَفيٍ لا تختصُّ قولُ الشَّاعرِ :

فَلاَ ذَا جَلاَلٍ هِبْنَهُ لِجَلاَلِـهِ ... وَلاَ ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يتركْنَ للفقرِ (٣)

فـ(ذَا) مفعولٌ بإضمارِ فِعلٍ يفسِّرُهُ (هِبْنَهُ). يَصِفُ في هذا البيتِ المَنَايَا . وقولُ الآخرِ :

لا الدَّارُ غَيَّرَها بَعْدِي الأَنِيسُ وَلاَ ... بالدَّارِ لَوْ كَلَّمَتْ ذَا حَاجةٍ صَمَمُ (٤)

فـ(الدَّارَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (غَيَّرَهَا) ، وكذلكَ أيضاً قولُ الآخرِ :

فَلاَ حَسَباً فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْـمٍ ... وَلاَ جَدًّا إِذا ازدَحَمَ الجُدُودُ (٥)

فـ(حَسَباً) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ (فَخَرْتَ به) أَيْ : فَلاَ ذكرتَ حَسَباً فَخرتَ بِهِ .

---

(١) الهمع : ٥/١٥٥ .

(٢) الهمع : ٥/١٥٥ ، والبسيط : ٥٠٣ .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص : ٤٢٦ ، وانظر الكتاب : ١/١٤٥

(٤) من البسيط لزهير بن أبي سلمى يصف دارا خلت من أهلها ولم يخلفهم غيرهم فيها ، والأنيس : من يؤنس به من الناس ، ويروى (بعد الأنيس) انظره في : ديوانه ص : ١٤٦ ، والكتاب : ١/١٤٥ .

(٥) من الوافر لجرير يخاطب عمر بن لجأ التيمي من تيم عدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٩ ، وروايته : ولا حسب .... ولا جد ، بالرفع ، وهو من شواهد سيبويه : ١/١٤٦ ، والرد على النحاة : ١٠٦ ، وشرح المفصل : ١/١٠٩ ، ٢/٣٦ ، والخزانة : ١/٤٤٧ .

وأمّا قولُه سُبْحانَه : (وما اللَّهُ يُريدُ ظُلماً لِلعالَمين) (١) فيحتملُ الوجهين ، أنْ يكونَ (اللهُ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرهُ (يريدُ) تقديرُهُ : وما يريدُ اللهُ يريدُ ظُلماً للعالَمين ، وهو المختارُ عند ابنِ مالكٍ وابنِ عصفورٍ (٢) لأجلِ (ما) النّافية ، وأنْ يكونَ (اللهُ) مبتدأً ، و(يريدُ) في موضعِ الخبَر ، وهو الواجبُ عند ابنِ طاهرٍ . وينبغي أنْ لا يجوزَ عنده أنْ يكونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ لأنَّه قد تقدّمَ أنَّ الاسمَ المشتغَلَ عنهُ إذا كانَ ضميرَهُ أو سببيَّهُ مرفوعاً أو في موضعِ رَفْعٍ لا يصحُّ فيه الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، إلاَّ إذا اقترنَ بالجملةِ ما يوجبُ الفعلَ أو يختارُ معه ، وليس في هذه الآية على مذهبِ ابنِ طاهرٍ شيءٌ من ذلكَ ، لأنَّ النّفيَ عنده كما ذكرَ ليس مِمّا يختارُ معَهُ الفعلُ على الرَّفعِ بالابتداءِ ، اللهمَّ إلاَّ أنْ يسوّغَ ذلكَ عنده وجودُ المقوّي للحملِ على الفعلِ وإنْ كانَ لا يصيّره أقوى من الرَّفعِ بالابتداءِ ، ويكونُ مذهبُه في حروفِ النّفي أنَّها مقويّةٌ للحَملِ على الفعلِ ، مع أنَّ الرَّفعَ بالابتداءِ أقوى منه ، فإنْ كانَ مذهبُهُ هذا فحينئذٍ يجوزُ في الآيةِ عنده الوجهانِ ، ويختارُ الرَّفعَ بالابتداءِ وكِلا الوجهين جائزٌ حسَنٌ عند ابنِ أبي الرّبيع (٣) ، ليس أحدُهما بأحْسَنَ من الآخر .

ومنها أنْ يكونَ العاملُ المتأخّرُ معمولاً لـ(لَمْ) أو (لَنْ) فجمهورُ (النَّحويين) (٤) على أنَّ المختارَ الرَّفعَ بالابتداءِ ، ومذهبُ ابنِ السِّيدِ (٥) أنَّ الحَملَ على إضمارِ فعلٍ أولى (٦) ، / ومثالُه : زيدٌ لم اضربْهُ ، وزيدٌ (٧) لَنْ اضربَهُ ، فرفعُ زيدٍ بالابتداءِ هو (١١٧/أ)

---

(١) من الآية : (١٠٨) من سورة آل عمران .

(٢) المساعد : ٤١٦/١ .

(٣) البسيط : ٥٠٤ .

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي ، كان عالما باللغات والآداب متبحرا فيهما ، وكان يقرئ الطلاب في قرطبة النحو ، شرح كتاب الجمل للزجاجي وشرح أبياته . وصنف المسائل والأجوبة في النحو ، والمسائل المنثورة ، وشرح أدب الكاتب وديوان المتنبي والموطأ وسقط الزند . ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي سنة ٥٢١هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٥٥/٢ - ٥٦ وانباه الرواة : ١٤١/٢ - ١٤٢ .

(٦) اصلاح الخلل : ١٥٥ ، وانظر المساعد : ٤٢١/١ .

(٧) في الأصل (زيداً) بالنصب وهو سهو .

المختارُ عند كافّةِ[1] النَّحويين ، والمختارُ عند ابنِ السِّيدِ أنْ تقولَ : زيداً لَمْ اضربْهُ وزيداً لَنْ اضربَهُ ، بنصبِ (زيدٍ) بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : لَمْ اضربْ زيداً لَمْ اضربْهُ ، ولَنْ اضربَ زيداً لَنْ اضربَهُ .

ومنها أنْ يكونَ الاسمُ المشتغَلُ عنه واقعاً بعد ما هو فاعلٌ في المعنى[2] ، فالجمهورُ أيضاً على اختيارِ الرَّفعِ بالابتداءِ ، والكسائيُّ يَرَى أنَّ المختارَ الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ[3] ، فيكونُ عنده مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ ، ومثالُه قولُكَ : أَنَا زيدٌ ضربتُهُ ، وأَنْتَ عمروٌ كلَّمتَهُ ، فالمختارُ في زيدٍ الرَّفعُ بالابتداءِ ، ومذهبُ الكسائيِّ أنَّ المختارَ أنْ تقولَ : أَنَا زيداً ضربتُهُ ، وأنتَ عمراً كلَّمتَهُ ، لأنَّ (زيداً) واقعٌ بعد (أَنَا) في المثالِ الأَوَّلِ ، وبعد (أنتَ) في المثالِ الثَّاني ، وكِلاهُما فاعلٌ من جهةِ المعنى ، ألا ترى أنَّ المتكلِّمَ في المثالِ الأَوَّلِ هو الضَّاربُ ، وكذلكَ المخاطَبُ في المثالِ الثَّاني ، فقولُهُ تعالى : (إنَّا كُلَّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ)[4] لا إشكالَ في نصبِ (كُلَّ شيءٍ) فيه على مذهبِ الكسائيِّ ، لأنَّ ذلكَ هو المختارُ عنده لأجلِ وقوعِهِ بعدَ ما هو فاعلٌ في المعنى ، بَلْ المختارُ الرَّفعُ بالابتداءِ ، والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ جائزٌ[5] ولكنَّه ضعيفٌ ، فتشكلُ الآيةُ من حيثُ

---

(١) كافة مما يلزم النصب على الحالية ، قال الرضى فى شرح الكافية : ١/ ٢١٥ (وقد) يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو : كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه) .
وانظر البحر المحيط : ٢/ ١٠٩ - ١٢٠ .

(٢) الهمع : ٥/ ١٥٦ .

(٣) انظر المساعد : ١/ ٤٢٢ ، والهمع : ٥/ ١٥٦ .

(٤) الآية : (٤٩) من سورة القمر . وقراءة نصب (كل) هى قراءة الجمهور .
انظر تفسير القرطبى : ١٧/ ١٤٧ ، والبحر المحيط : ٨/ ١٨٣ .

(٥) انظر الكتاب : ١/ ١٤٨ .

جاءت على الوجه الضعيف بإجماع القراء ، ولم يقرأها أحدٌ منهم بالرفع (١) على الابتداء مع أنه الوجه القوى ، فتكون هذه الآية حجةً عليهم فى صحة مذهب الكسائى.

وانفصلوا عن هذا الإشكال بأنها جاءت على وجهٍ عربىٍّ جائزٍ ، وأجمع القراء عليه محافظةً على المعنى المقصود بالآية ، وهو أن الله تعالى خلق كلَّ شئٍ بقضاءٍ وقدرٍ ، فليس فى العالم شئٌ إلا وهو خلقه وصنعته سبحانه وتعالى ، فجاءت الآية للتنصيص على عموم الخلق والاختراع لله تعالى فى جميع الأشياء ، بخلاف ما يقوله أهل الزيغ والاعتزال ، أنها مخلوقات لغير الله ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً (٢) ، فلما كان هذا الوجه الضعيف الذى هو حمل (كلَّ شئٍ) على إضمار فعلٍ نصاً فى هذا المعنى المقصود (٣) لا يحتمل غيره التزم مع أنه عربىٌّ جائزٌ فى الكلام ، وتُرك الوجه الآخر الذى هو رفع (كلُّ) بالابتداء ، على أن يكون (خلقناه) فى موضع الخبر وإن كان الأحسن فى القياس ، لأنه ليس بنصٍّ فى المعنى المراد ، ألا ترى أنه لو رُفع (كلُّ) بالابتداء لاحتمل وجهين : أن يكون خبره (خلقناه) ، فيكون المعنى كما هو فى النصب ، وأن يكون (خلقناه) فى موضع الصفة لشئٍ وخبرُ (كلّ) قوله (بقدرٍ) والتقدير : إنا كلُّ شئٍ مخلوقٌ لنا بقدرٍ (٤) ، فيكون المعنى على هذا أن الأشياء التى خلقها الله تعالى وقعت بقضاءٍ وقدرٍ ، وهذا المعنى ليس بنصٍّ فى عموم الخلق والاختراع لله تعالى ، فهو خلاف المعنى المقصود ، فلما كان رفع (كلّ) بالابتداء ليس بنصٍّ فى / المعنى المراد (١١٧/ب) إذ يُوهم الوجه الثانى وهو الوصف المخل بالمعنى تُرك لذلك ، والتزم الوجه الآخر الذى هو الحمل على إضمار فعلٍ ، لأنه لا يمكن معه أن يكون (خلقناه) فى موضع الصفة

---

(١) قرأها بالرفع شاذاً أبو السمال . انظر شواذ ابن خالويه : ١٤٨ ، والمحتسب : ٢/ ٣٠٠ ، وفيه انتصر ابن جنى لقراءة الرفع . ونبه الزمخشرى على قراءة الرفع فى كشافه وتعقبه صاحب الانتصاف ، الكشاف : ٤/ ٤١ - ٤٢ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢/ ٣٤٠ .

(٣) انظر التصريح : ١/ ٣٠٢ ، والأشمونى : ٢/ ٨٠ ، والهمع : ٥/ ١٦٥ .

(٤) البيان : ٢/ ٤٠٧ .

إذ قد فسَّر ذلك العاملُ في (كُلّ) ولا يُفسِّر في هذا الباب إلاَّ ما يصحُّ له العملُ كما تقدَّم. والعاملُ في الضَّمير أو السَّبب إذا وقع صفةً لا يصحُّ له العملُ في الموصوف ولا فيما قبله ، وقد عوَّل ابنُ مالكٍ على هذا الانفصالِ المذكورِ في الآية وتوغَّل فيه حتّى جعل الحملَ على إضمارِ فعلٍ فيها وفيما كان نحوها وهو المختارُ على الرَّفع بالابتداءِ من الوجهِ الذي ذكرنا ، وهو المحافظةُ على المعنى المقصودِ ، لا من الوجهِ الّذي ذهب إليه الكسائيُّ ، فلما عدَّد ابنُ مالكٍ الأشياءَ التي يرجّح معها الحَمْلُ على الفعلِ على الرَّفع بالابتداءِ ذكر في جملتِها كونَ الرَّفع يُوهِمُ وصفاً مُخِلّاً [١] ، أشار بذلك إلى الآيةِ المذكورةِ ، واللّه أعلمُ. هذا تمامُ الكَلامِ على الحَالِ الّتي يجوزُ فيها في الاسمِ المشتغَلِ عنه الوجهانِ ، والمختارُ حملُهُ على إضمارِ الفعلِ.

وأمّا الحَالُ الّتي يجوزُ فيها الوجهانِ على السَّواءِ ، فهي أنْ تكونَ جملةُ الاشتغالِ معطوفةً على جملةِ ذاتِ وجهين ، وهي الَّتي تكونُ من مبتدأٍ وخبرٍ ، إلاَّ أنَّ ذلك الخبرَ جملةٌ فعليةٌ ، فبالنَّظرِ إلى الجملةِ من أوّلِها تكونُ جملةً اسميةً وتسمى الجملةُ الكُبرى. وإذا نظرت إلى جملةِ الخبرِ وحدَها وجدتَّها جملةً فعليةً وتُسمَّى الجملةُ الصُّغرى ، فإن عطفتَ جملةَ الاشتغالِ على الجملةِ الكُبرى ، كانَ المختارُ في الاسمِ المشتغَلِ عنه الرَّفعُ بالابتداءِ [٢] طلباً للتَّشاكُلِ ، لأنّك إنَّما عطفت على الجملةِ الاسميةِ فتطلب في الجملة المعطوفة الموافقةَ لها في ذلك ، وإنْ عطفتَها على الجملةِ الصُّغرى ، كان المختارُ في الاسمِ المشتغَلِ عنه الحَملُ على إضمارِ فعلٍ طلباً للتَّشاكُلِ أيضاً بين المعطوفةِ والمعطوفةِ عليها ، لأنّك إذْ ذاكَ إنَّما عطفتَ على الجملةِ الفعليةِ ، فقد استوى في هذه الحالِ الوجهانِ في الاختيارِ ، ألاَ ترى أنَّ كليهما مختارٌ حَسَنٌ لكن بنظرين ومن جهتين ، فأختيرَ الرَّفعُ بالابتداءِ بالنَّظرِ إلى الجملةِ الكُبرى ، واختيرَ الحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ بالنَّظرِ إلى الجملةِ الصُّغرى ، نَعَمْ يضعفُ الحَمْلُ على الفعلِ هنا إنْ

---

(١) التسهيل : ٨١ ، وانظر المساعد : ٤١٧/١ ، والهمع : ١٥٦/٥.

(٢) انظر البسيط : ٥١٧.

اعتقدتَ العطفَ على الجملةِ الكُبرى ، ويضعفُ الرَّفعُ بالابتداءِ إن اعتقدتَ العطفَ على الجملةِ الصُّغرى ، فقد صارَ الوجهان بهذا النَّظرِ ضعيفين لِعَدَمِ المشاكلةِ ، ومثالُ ذلك قولُكَ : زيدٌ ضربتُهُ وعمروٌ كلَّمتُهُ ، فـ(عمروٌ كلَّمتُهُ) جملةُ اشتغالٍ معطوفةٌ ، فإن جعلتَ العطفَ على الجملةِ قبله كُلِّها من أوَّلِها وهي (زيدٌ ضربتُهُ) اختيرَ في عمروٍ الرَّفعُ بالابتداءِ ، لأنَّك إنَّما عطفتَ على جملةٍ اسميةٍ ، ويجوزُ إذْ ذاكَ الحَملُ على إضمارِ / فعلٍ (١) فتقولُ : زيدٌ ضربتُهُ وعمراً كلَّمتُهُ ، بنَصْبِ (عمرو) على تقديرِ : وكلَّمتُ (١١٨/أ) عمراً ، لكنَّهُ ضعيفٌ من جهةِ عدَمِ المشاكلةِ ، وإن جعلتَ العطفَ على الجملةِ الواقعةِ خبراً وحدَها وهي (ضربتُهُ) اختيرَ نَصْبُ (عمرو) بإضمارِ فعلٍ فتقول : زيدٌ ضربتُهُ وعمراً كلَّمتُهُ ، أي : وكلَّمتُ عمراً ، لأنَّكَ إنَّما عطفتَ على جملةٍ فعليةٍ ، ويجوز إذ ذاكَ رَفْعُ عمروٍ بالابتداءِ ، لكنَّهُ ضعيفٌ لِعَدَمِ المشاكلةِ .

واعلمْ أنَّكَ إذا عطفتَ في هذه الحالِ على الجملةِ الكُبرى ، فَلَا إشكالَ سواءٌ أرفعتَ بالابتداءِ أم حملتَ على إضمارِ فعلٍ ، فأمَّا إن عطفتَ على الجملةِ الصُّغرى سواءٌ أيضاً أرفعتَ بالابتداءِ أم حملتَ على الفعلِ ، فإمَّا أنْ يُوجدَ في الجملةِ المعطوفةِ ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ من الجملةِ الأُولى أَوْلاَ ، فإن وُجِدَ الضَّميرُ جازتِ المسألةُ اتِّفاقاً نحو : هندٌ ضربتُهَا وعمرًا كلَّمتُهُ عندَها ، فلا خِلَافَ هاهنا في جوازِ أنْ تكونَ الجملةُ بعد الواوِ معطوفةً على (ضربتُهَا) لوجودِ الضَّميرِ فيها العائدِ على (هندٍ) ، وإنْ لم يُوجدْ الضَّميرُ ففي جوازِ العطفِ على الجملةِ الصُّغرى للنَّحويين خمسةُ أقوالٍ (٢) :

---

(١) انظر الكتاب : ١/٩١ .

(٢) قال ابو حيان في الارتشاف: ٢/١٠٢ : (إن كان فيها (أي في الجملة المعطوفة) ضمير جازت المسألة بلا خلاف نحو: زيدٌ ضربتُهُ وهنداً أكرمتُهَا في داره .
وان لم يكن فيها ضمير نحو : زيدٌ ضربتُهُ وهنداً أكرمتُهَا - فأربعة مذاهب ،
أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي .
الثاني : أنَّه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي ، وهو ظاهر كلام سيبويه .
الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلاَّ فلا ، وهو مذهب هشام .
الرابع : إن كان العطف بثم جازت وإلاَّ فلا ، وهو مذهب الجمهور) .

أحدُها : المنعُ مطلقًا لأنَّ الجملةَ الصُّغرى وقعتْ خبرًا للمبتدأِ والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ مثله ، والجملةُ الواقعةُ خبرًا لابُدَّ من اشتمالِها على ضميرٍ يعودُ على المبتدأ كما تقدَّمَ في بابِ الابتداءِ (١) ، فإذا عطفتَ جملةَ الاشتغالِ على (ضربتُها) من قولِكَ : هندٌ ضربتُها وعمرًا أكرمتُهُ ، صارتْ أيضًا جملةُ الاشتغالِ خبرًا عن هندٍ مثلَ ماعطفتَ عليه ، فلا يجوزُ لذلك خلوُّها عن ضميرٍ يعودُ على (هندٍ) فامتنعَ إذْ ذاكَ العطفُ على الصُّغرى عند فقدِ الضَّميرِ ، وهذا مذهبُ السِّيرافيِّ (٢) ، وهو مخالفٌ لظاهرِ كلامِ سيبويه ، إذ ظاهرُهُ الجوازُ مع فقدِ الضَّميرِ من حيثُ مثَّلَ المسألةَ بغيرِ ضميرٍ فقال : (وذلك قولك : عمرٌو لقيتُهُ وزيدًا كلمتُهُ) (٣) فليس في قولك : وزيدًا كلَّمتُهُ ، ضميرٌ يعودُ على عمرٍو ، ثُمَّ قال : (ومثلُ ذلك : زيدٌ لقيتُ أباهُ وعمرًا مررتُ به) (٤) وليس أيضًا في قولك : (عمرًا مررتُ به) ضميرٌ يعودُ إلى زيدٍ ، لكن السِّيرافي تأوَّلَ تمثيلَ سيبويه ، فقال : (وأظنُّ سيبويه إنَّما أرادَ بذلك إذا جُعِلَ في الجملةِ المعطوفةِ ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأِ ، واشتغلَ بأنْ أرانا جوازَ العطفِ على الجملةِ الصُّغرى ، ولم يشتغلْ بتصحيحِ لفظِ المسألةِ) (٥) ولا شكَّ أنَّ ظاهرَ كلامِ سيبويه يأبَى هذا التأويلَ .

القولُ الثاني : الجوازُ على أنْ تكونَ الواوُ جامعةً بمعنى (مَعَ) (٦) فإذا قلتَ : عمرولقيته وزيدا كلمته ، فالمعنى : عمرٌو لقيتُهُ مع تكليمِ زيدٍ ، ولا يجوزُ هذا على هذا القولِ إلاَّ مَعَ الواوِ

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) وذهب اليه أيضا الأخفش والزيادي . انظر المحتسب : ٢/٢٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٦٧ ، وشرح الجزولية للأبذى : ٢٥٥ ، والارتشاف : ٩٨٨ ، والمساعد : ٢/٤١٨ - ٤١٩ .

(٣) في الكتاب : ١/٩١ : (وذلك قولك : عمرٌو لقيتُهُ وزيدٌ كلَّمتُهُ ، إن حملتَ الكلامَ على الأوَّلِ . وإن حملتَه على الآخر قلتَ : عمرٌو لقيتُهُ وزيدًا كلَّمتُهُ) .

(٤) الكتاب : ١/٩١ .

(٥) شرح السيرافي : ١/١٩٩ .

(٦) وقد حكم ابن عصفور في شرح الجمل : ١/٣٦٨ بفساد هذا القول .

وحدَها دونَ سائرِ حروفِ العطفِ ، لأنَّها التّى تكون جامعةً بمعنى (مع) وحدَهــا ، وهذا الثانى مذهبُ أبى الحسن بن خروفٍ.(١)

القولُ الثَّالِثُ : أنَّه يجوزُ مطلقاً / لكن العطفَ إنَّما هو على الجملةِ الكُبرى خاصَّةً ،(١١٨/ب) وراعيتَ المشاكلةَ بين الجملةِ المعطوفةِ وبينَ الجملةِ الصُّغرى لمجاورتِها لها ، ولــم تعطفْ عليها فيلزمُ كونُ الثانية خبراً ، فإنَّما هذا فى هذا القولِ من المشاكلةِ بيــن المتجاورين من غيرِ عطفٍ ونظيرُهُ قولُكَ : ضربتُ القومَ حتّى زيداً ضربتُهُ ، فيختارُ فــى (زيدٍ) الحملَ على إضمارِ فعلٍ(٢) طلباً لمشاكلةِ هذه الجملة للتى قبلَها ، وليســت بمعطوفةٍ عليها ، وهذا القولُ للفارسىّ(٣) فى بعضِ تواليفه .

القولُ الرَّابعُ : أنَّه يجوزُ مع كونِ العطفِ على الجملةِ الصُّغرى ، وذلكَ لأنَّ الجملةَ الواقعةَ خبراً لمَّا لم يظهر فيها عملُ المبتدأ ولم تكن هى الخبرُ بنفسِها ، وإنَّما هــى موضوعةٌ موضعَهُ لم توفَّ حقَّ الخبرية فيما عُطِفَ عليها ، فلم يلزم لذلك وجودُ الضَّميــرِ فى الجملةِ المعطوفةِ عليها ، ونظيرُ هذا جوازُ الحكايةِ بعد (مَنْ) فى نحو قولــك : مَنْ زيداً ، لِمَنْ قال : رأيتُ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ، لِمَنْ قال : مررتُ بزيدٍ ، فلم يُؤثِّــرِ المبتدأُ الذى هو (مَنْ) فى خبرِهِ الرَّفعَ لما لم يظهر تأثيرُ الابتداءِ فيه ، أعنى فــى (مَنْ) ، لأنّه مبنىٌّ ، فلم يوفَّ لذلك حقَّ المبتدأ ، ألا ترَى أنَّك لا تحكى بعد (أىٍّ)

---

(١) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين الأندلسى النحوى . كــان اماما فى العربية محققاً مدققاً ، ماهرا مشاركا فى الأصول . أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخِدَبّ . وكان فى خلقه زعارة ولم يتزوج قط ، له مناظرات مع السهيلى صنف شرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفى سنة ٦٠٩ هـ وقيل سنة ٦١٠ هـ ، انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) انظر الكتاب : ١/٩٦ ، والبسيط : ٥٢٠ .

(٣) وجماعة من القدماء ، قال ابن عصفور فى شرح الجمل : ١/٣٦٨ : (وهذا أسدُّ المذاهب فى هذه المسألة وهو الذى يعضده كلام العرب) وانظر الارتشــاف ص : ١١٠٣ .

فلا تقول : أيٌّ زيداً ، لمن قال : رأيت زيداً ، ولا : أيَّ زيدٍ لمن قال : مررت بزيد ، إنّما تقول : أيٌّ زيدٌ ، فتؤثر (أيٌّ) في خبرها لظهور عمل المبتدأ فيها ، لأنّها معربة ، ويؤيد هذا أنّ الخبر المفرد إذا عطفت عليه جملة لزم فيها ضمير يعود على المبتدأ لظهور عمله في خبره المعطوف عليه ، ولأنّ المفرد خبرٌ بنفسه ، فما عُطف عليه لابُدَّ فيه من وجود أحكام الخبريّة فيه ، ألا ترى أنّ سيبويه مَثَّل العطف على الخبر المفرد بقولك : هذا ضاربُ عبدَ الله وزيداً يمرُّ به (١) ، ففي الجملة المعطوفة الّتي هي : (زيداً يمرُّ به) ، ضميرٌ يعودُ على المبتدأ الذي هو (هذا) ، لأنّ هذه الجملة معطوفةٌ على الخبر المفرد الذي هو : (ضاربُ عبدَ اللّه) وهذا القول أيضاً محكيٌّ عن الفارسيّ ، حكاه عنه ابنُ أبي غالب ، وابنُ أبي الربيع ، وارتضاه ابنُ أبي الربيع في بعض تواليفه (٢) ، وهذا القولُ أجرى على كلام سيبويه (٣).

القولُ الخامسُ : أنّ ذلك جائزٌ مع كون العطف على الجملة الصّغرى ، لكن لا على أنّها خبرٌ عن المبتدأ الأوّل كالمعطوف عليها ، بل عطفت عليها مع التّغافل عن المبتدأ ووقوعها خبرًا له ، كأنّك توهّمت أنّها ليست بخبر ، وكان هذا من باب الحمل على المعنى وعلى ما يصلح في الموضع ، لأنّك إذا قلت : زيدٌ ضربتُه ، فكأنّك قلت : ضربتُ زيداً ، فتقولُ : زيدٌ ضربتُه وهنداً أكرمتُها ، ويكون قولُكَ : (هنداً أكرمتُها) معطوفاً على (ضربتُ زيداً) لأنّه يصلحُ في موضع قولِكَ : (زيدٌ ضربتُه) فإن قصدتَ على هذا القولِ أنْ تخبرَ عن المبتدأ الأوّل بالجملتين جميعاً المعطوفة والمعطوف عليها ، فلا بُدَّ من وجود الضّمير مطلقاً ، فتقولُ إذا قصدتَ / ذلك : زيدٌ ضربتُه وهنداً (١١٦/أ) أكرمتُها عنده ، ونظيرُ هذا قولُ العرب : إنّهم أجمعون ذاهبون (٤) ، فإنّما (أجمعون) توكيدٌ لـ(هُمْ) على التّغافل عن (إنّ) وتوهّمه مبتدأ ، وكأنّهم قالوا : هُمْ أجمعون

---

(١) الكتاب : ٦٣/١ .

(٢) انظر البسيط : ٥١٨

(٣) الكتاب : ٦١/١ .

(٤) الكتاب : ١٥٥/٢ .

ذاهبون ، وهذا القولُ ارتضاه ابنُ أبي الربيع في (قوانينه)(١) ، وذكر الفارسيُّ أنَّ العطفَ على الجملةِ الصُّغرى قد جاءَ في القرآن بغير ضمير ، وذلك قولُه تعالى : (والنَّجمُ والشَّجرُ يسجُدان * والسَّماءَ رفعَها)(٢) فالسَّماءَ مفعولٌ بإضمار فعل يفسِّرُه (رفعَها) والتَّقديرُ : ورفعَ السَّماءَ رفعَها ، وجاءَ على هذا دون الرَّفعِ بالابتداءِ ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الصُّغرى الواقعةِ خبرًا(٣) ، وهي قوله : (يسجُدان) ولا شكَّ أنَّ قولَه سبحانه (والسَّماءَ رفعَها) لا ضميرَ فيه يعودُ على النَّجم والشَّجرِ ، وليس في هذه الآيةِ دليلٌ على ذلك ، لأنَّه يحتملُ أنْ يكونَ قولُهُ سُبحانَه (والسَّماءَ رفعَها) معطوفًا على قولِه عزَّ وجلَّ : (خلَقَ الإنسانَ ، علَّمَهُ البَيانَ)(٤) وحُمِلَ على إضمارِ الفعلِ لعطفِها على الجملةِ الفعليةِ .

ومن هذه الحَالِ الَّتي يستوي فيها الرَّفعُ بالابتداءِ والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ ، أن يدخلَ على الجملةِ حرفٌ من حروفِ النَّفي الَّتي لا تختصُّ بالفعلِ على أحدِ الأقوالِ في ذلك ، وقد تقدَّمَ(٥) ما فيه من الاختلافِ .

وأمَّا الحَالُ التي يجوزُ فيها/ في الاسم المشتغَلِ عنه الرَّفعُ بالابتداءِ والحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ والمختارُ الرَّفعُ بالابتداءِ ، فهو ما عدا الأحوالِ الأربعةِ المتقدمةِ نحو

---

(١) هو كتاب (الملخص في ضبط قوانين العربية) يطلق عليه العلماء (الملخص) و (القوانين) والأخير اشهر . ألفه ابن أبي الربيع في النحو ، وقد حققه الاستاذ علي سلطان الحكمي بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ونال به درجة الدكتوراة في النحو . وانظر رأي ابن أبي الربيع فيه : ١/٣٥٧

(٢) الآية : (٦) ومن الآية : (٧) من سورة الرحمن . وقرأ شاذا (السماء) بالرفع أبو السمال . انظر البحر المحيط : ١٨٩/٨ ، والمحتسب : ٣٠٢/٢ ، وابن خالويه : ١٤٨ .

(٣) انظر البسيط : ٥١٨ .

(٤) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة الرحمن ، وانظر التبيان : ١١٩٧/٢ .

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٤٦٦/٤٦٧

قولك : زيدٌ ضربتُه(١)، فالمختارُ في (زيدٍ) الرَّفعُ بالابتداءِ ، وتكونُ الجملةُ بعده في موضعِ خبرِه ، ويجوزُ أيضًا نصبُه بإضمارِ فعلٍ فتقولُ : زيدًا ضربتُه(٢)، ويزيدُ الرَّفعَ حُسْنًا في بعضِ المسائلِ مثلُ أنْ يقترنَ بالجملةِ ما يرجِّحُ كونَها اسميةً ، كأنْ تكونَ معطوفةً على جملةٍ اسميةٍ نحو : زيدٌ أخوك وعمرٌو أكرمتُه ، أو تكونَ جوابًا لسؤالٍ بجملةٍ اسميةٍ نحو : أيُّهم ضربتَه ، فالمختارُ في جوابِه أنْ تقولَ : زيدٌ ضربتُه ، فالرَّفعُ بالابتداءِ في نحو هذا أحسنُ منه لو لم يقترن بالجملةِ ذلكَ. وهنا انتهى الكَلاَمُ على الأحوالِ الخمسةِ ، ويتعلَّقُ بها هنا أربعُ مسائل :

إحداها : أنَّه إذا اجتمعَ لكَ في مسألةٍ طَلَبُ المشاكلةِ بالرَّفعِ بالابتداءِ وطَلَبُ الهمزةِ أو الأمرِ أو النَّهيِ بالفعلِ ، فإنَّك تجعلُ الحكمَ للهمزةِ أو الأمرِ أو النَّهيِ وتهملُ جانبَ المشاكلةِ ، لأنَّ المشاكلةَ مناسبةُ الألفاظِ لا تعلُّقَ لها بالمعنى فهي أمرٌ لفظيٌّ. وأمَّا الهمزةُ والأمرُ والنَّهيُ وما كان بمنزلتِها من الطَّلبِ فأمرٌ معنويٌّ ، لأنَّ هذه الأشياءَ تطلبُ الفعلَ من جهةِ المعنى ، وجانبُ المعنى مغلَّبٌ على جانبِ اللَّفظِ ، فإذا قلتَ : زيدًا اضربْه ، في جوابِ مَنْ قال : أيَّهم اضربُه ، أو زيدًا لا تضربْه ، في جوابِ مَنْ قال : أيَّهم لا أضربُه ، فالمختارُ نَصْبُ زيدٍ بإضمارِ فعلٍ لأجلِ الطَّلبِ ، وإنْ كانت المشاكلةُ بينهما / وبين جملةِ السُّؤالِ تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، وكذلك إذا (١١٩/ب) قلت : أيُّهم ضربتَه أزيدًا ضربتَه أم عمرًا ؟ فالمختارُ أيضًا نَصْبُ زيدٍ ، لأجلِ الهمزةِ ، وإنْ كانت المشاكلةُ بين هاتين الجملتين تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، لأنَّ الثانيةَ تفسيرٌ للأولى ، وقد غَلَّبَ أبو الحسين بن أبي الربيع في كتابه (الكافي)(٣) طَلَبَ المشاكلةِ

---

(١) الكتاب : ١/ ٨١.

(٢) قال سيبويه : ١/ ٨١ : (وإن شئت قلت : زيدًا ضربتُه ، وإنَّما نصبُه على إضمارِ فعلٍ هذا يفسِّره ، كأنَّك قلتَ : ضربتُ زيدًا ضربتُه ..).

(٣) وهو (الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح) ويسمى أيضاً بـ (الكافي في الافصاح عن نكت كتاب الايضاح) وبعضهم يسميه (الافصاح) وهو في عدة مجلدات يوجد منها الجزء الأول بمكتبة القرويين برقم (٥١٣) ، والثاني بمكتبة الزاوية الحمزاوية برقم (١٧) ، والثالث بخزانة القرويين ، والرابع بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٧). واستطاع الزميل الدكتور عياد الثبيتي المعاصر بجامعة أم القرى الحصول على بعض نسخ هذا الكتاب (مصورة) وانظر حديثه عن هذا الكتاب في دراسته لكتاب البسيط في ص : ٣٧ ، ٣٨.

فى جملةِ التّفسير على طَلَبِ الهمزةِ ، فَزعَم أنّ المختارَ أنْ تقولَ : أيُّهم ضربتَه أزيدٌ ضربتَه أم عمروٌ؟ [١] برفعِ زيدٍ بالابتداءِ ، لكونِ الجملةِ تفسيرًا لجملةٍ اسميةٍ وهى قولُك أيّهم ضربتَه ، وظاهرُ هذا أنّه يغلّبُ جانبَ المشاكلةِ على جانبِ الأمرِ والنّهى أيضًا ، فيختارُ أنْ تقول : زيدٌ اضربْه ، فى جوابِ مَنْ قالَ : أيُّهم اضربْه ، وزيدٌ لا تضربْه ، فى جوابِ مَنْ قالَ : أيُّهم لا اضربْه ، اللهمّ إلاّ أنْ يتأوّلَ كلامُه على أنّه ركونٌ إلى مذهبِ ابنِ الطّراوةِ من أنّ الهمزةَ إذا كانت سؤالاً عن تعيين أحَدِ الاسمين لا يختارُ فى الاسمِ بعدَها الحَمْلَ على الفعلِ ، لأنّها حينئذٍ ليست سؤالاً عن الفعلِ فلم تطلبه ، وقد تقدّم تبيينُ هذا المذهبِ [٢] ، فلعَلّ ابنَ أبى الربيع غلّبَ جانبَ المشاكلةِ هنا فى قولك : أيّهم ضربتَه أزيدٌ ضربتَه أم عمروٌ؟ لمّا كانت الهمزةُ غيرَ طالبةٍ بالفعلِ ، من حيثُ هى لتعيين أحَدِ الاسمين (زيدٌ وعمروٌ) وإنْ كان قد رَدّ على ابنِ الطّراوةِ ما ذَهَبَ إليه ولم يوافقه ، لكن يكونُ لا يوافقه حيثُ لم يعرض أمرٌ آخرُ يطلبُ بالرّفعِ بالابتداءِ ، فبهذا التّأويلِ لا تكونُ المشاكلةُ عنده مغلّبةً على الأمرِ والنّهى ، وقد ذكر أبو بكر بن عبيدة أنّ الهمزةَ والأمرَ والنّهى طلبَها مغلّبٌ على طَلَبِ المشاكلةِ مطلقًا ، وعلّلَ ذلك بما تقدّم أولَ هذه المسألة .

المسألةُ الثانيةُ : أنّ الحَمْلَ على إضمارِ فعلٍ حيثُ يجوزُ من مسائل هذا الباب ، فهو فى بعضِها أحْسَنُ منه فى بعضٍ ، فهو إذا كان العاملُ المتأخّرُ قد عَمِلَ فى ضميرِ الاسمِ المشتغَلِ عنه بنفسِه من غيرِ وساطةِ حرفِ جرّ ، أحْسَنُ منه مع السّببِ الذى عمِلَ العاملُ فيه بنفسِه ، وهو مع السّببِ الذى عمِلَ العاملُ فيه بنفسِه أحْسَنُ منه مع السّببِ الذى وَصَلَ العاملُ إليه بوساطةِ حرفِ الجرّ . فالحَمْلُ على إضمارِ فعلٍ فى قولك : زيدًا ضربتَه ، أحْسَنُ منه فى قولك : زيدًا مررتُ به ، لأنّ الضّميرَ فى المثالِ الأوّلِ وَصَلَ إليه الفعلُ بنفسِه ، وفى الثانى وَصَلَ إليه الفعلُ بحرفِ الجرّ ، والحَمْلُ على الفعلِ فى قولك :

---

(١) الكافى : ١/٤٠١ ، وانظر البسيط ص : ٥١٩ .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٤٤٦/٤٥٣

زيداً مررتُ به ، أحسنَ منه في قولكَ : زيداً ضربتُ أخاهُ ، لأنّ الأوّل فيه الضّمير ، وفي الثاني السّببُ ، والحَملُ على الفعلِ أيضاً في قولكَ : زيداً ضربتُ أخاهُ ، أحسنُ منه في قولك : زيداً مررتُ بأخيه ، لأنّ السّببَ في المثالِ الأوّلِ وَصَلَ إليه العاملُ بنفسِهِ ، ووَصَلَ إليه في الثاني / بحرفِ جرٍّ. هذه طريقةُ ابنِ أبي الربيع [(١)] ، وطريقةُ (١٢٠/أ) ابنِ عصفورٍ تقديمُ الحملِ على الفعلِ مع السّببيِّ المنصوبِ عليه مع الضّميرِ المجرورِ ، فالحملُ على الفعلِ عنده مع الضّميرِ المنصوبِ أحسنُ منه مع السّببيِّ المنصوبِ ، ومع السّببيِّ المنصوبِ أحسنُ منه مع الضّميرِ المجرورِ ، ومع الضّميرِ المجرورِ أحسنُ منه مع السّببيِّ المجرورِ ، فقولكَ : زيداً ضربتُهُ ، أحسنُ من قولِكَ : زيداً ضربتُ أخاهُ ، وزيداً ضربتُ أخاهُ ، أحسنُ من : زيداً مررتُ به ، وزيداً مررتُ به ، أحسنُ من : زيداً مررتُ بأخيه [(٢)] ، والطريقةُ الأولى أَوْلى .

المسألةُ الثالثةُ : أنّ الفعلَ الذي يحملُ عليه الاسمُ المشتغَلُ عنه في جميعِ مسائلِ هذا البابِ لازمُ الحذفِ لا يظهرُ أبداً [(٣)] ، لأنّ العاملَ المتأخّرَ الذي هو مفسِّرُهُ قد قامَ مَقامَه وصارَ عِوَضاً منه فلا يجمعُ بينهما [(٤)] ، لأنّ العَربَ لا تجمعُ بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه ، فَلا يُقالُ : ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، على أنّهُ من هذا البابِ والفعلُ الثّاني مفسِّرٌ للأوّلِ ، بل إنّما يُقالُ هذا ونحوه على أنّ الفعلَ الثاني توكيدٌ للأوّلِ فقط ، وعلى التوكيدِ جاءَ قولُهُ تَعالى : (إنّي رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ كوكباً والشّمسَ والقَمَرَ رأيتُهم لي سَاجدينَ) [(٥)] فـ(رأيتُ) الثاني توكيدٌ للأوّلِ وليس من بابِ الاشتغالِ ، فإذا أردتَ اظهارَ الفعلِ في هذا البابِ أزلتَ الثّانيَ ، لأنّ المفسِّرَ إذا ظهرَ زالَ المفسِّرُ إذ لا حاجةَ إليه ، لأنّ الأوّلَ قد ظَهرَ فلا يحتاجُ إلى تفسيرٍ ، والتّفسيرُ في هذا البابِ يكونُ باللّفظِ إن أمكنَ وإلاّ بالمعنى ، مثالُ التّفسيرِ باللّفظِ قولُكَ : زيداً ضربتُهُ ، فـ(ضربتُهُ)

---

(١) انظر البسيط : ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٣) الأشموني : ٢/ ٧٢ ، والهمع : ٥/ ١٥٨ .

(٤) انظر شذور الذهب : ٢١٥ .

(٥) من الآية : (٤) من سورة يوسف .

مفسِّرٌ لـ(ضربتَ) آخرَ ينصبُ زيداً ، والتَّقديرُ : ضربتُ زيداً ضربتَهُ . وهكذا الحكمُ في كلِّ مسألةٍ كان العاملُ المتأخِّرُ فيها عاملاً في ضميرِ الاسمِ المشتغَلِ عنه بنفسِهِ .

ومثالُ التَّفسيرِ بالمعنى قولُكَ : زيداً مررتُ به ، فـ(مررتُ به) يفسِّرُ فعلاً آخرَ من معناه ناصباً لزيدٍ ، تقديرُهُ : لقيتُ زيداً مررتُ به ، لأنَّكَ إذا مررتَ بزيدٍ فقد لقيتَهُ وكذلك أيضاً في نحو قولك : زيداً ضربتَ أخاه ، تقديرُ الفعلِ فيه : أهنتُ زيداً ، لأنَّ في ضَرْبِ أخي زيدٍ إهانةً له ، فهو يدلُّ من جهةِ معناه على الإهانةِ ، وإن شئتَ قدَّرتَ الفعلَ حيثُ كان التَّفسيرُ في مثلِ هذا بالمعنى من الملابسةِ ، فتقدِّرُهُ : لابستُ زيداً مررتُ به ، ولابستُ زيداً ضربتُ أخاه ، ألا ترى أنَّ مرورَكَ به ملابسةٌ ومخالطةٌ بينك وبينه ، وكذلك أيضاً (ضربُكَ أخاه) والتَّفسيرُ بالمعنى أبداً يكونُ في كُلِّ مسألةٍ كان العاملُ المتأخِّرُ فيها واصلاً إلى الضَّميرِ بحرفِ جرٍّ أو عاملاً في السَّببِ مطلقاً ، وإنَّما لم يكن التَّفسيرُ من اللَّفظِ في مثل قولِكَ : زيداً مررتُ به ، لأنَّكَ إنْ قدَّرتَهُ (مررتُ) لَزِمَ أنْ يكونَ الاسمُ المشتغَلُ عنه مجروراً ، وذلك لا يكونُ في هذا الباب ، لا يجوزُ في الاسمِ المشتغَلِ عنه إلاَّ الرَّفعُ أو النَّصبُ خاصَّةً ، فأمَّا أنْ يضمَرَ ما يطلبُهُ بحرفِ جرٍّ فلا يجوز بوجهٍ ، فمن شرطِ الفعلِ المحذوفِ في هذا الباب ألاَّ يكونَ / مِمّا يتعدَّى (١٢٠/ب) بحرفِ جرٍّ.(١)

المسألةَ الرابعةَ : أنَّ ما تقدَّمَ من أنَّ الاسمَ المشتغَلَ عنه - إذا كان منصوباً - محمولٌ على إضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ المتأخِّرُ ، هو مذهبُ سيبويه وجمهورِ النَّحويين(٢) ، وخالفَ في ذلك الفرَّاءُ(٣) وابنُ الطَّراوةِ .

أمَّا الفرَّاءُ فذهبَ إلى أنَّهُ منصوبٌ بالعاملِ المتأخِّرِ(٤) ، فإذا قُلتَ : زيداً ضربتُهُ ،

---

(١) انظر البسيط : ٤٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٦٣ .

(٢) الكتاب : ١/ ٨٠ ، والانصاف : ١/ ٨٢ ، والهمع : ٥/ ١٥٨ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ١/ ١٦٧ ، والارتشاف : ١١٠٤ ، وشذور الذهب : ٢١٥

(٤) وهو أيضا مذهب الكسائي . انظر شرح الكافية للرضى : ١/ ١٦٧ .

فزيداً عنده مفعولٌ بـ(ضربت) المتأخِّرِ العاملِ فى ضميره ، فعنده أَنَّ هذا الفعلَ عاملٌ فى (زيد) وفى ضميره معاً (١) ، لأنَّ من قاعدته أَنَّ كلَّ اسمين كانا واقعين على شئٍ واحدٍ ، فجائزٌ أَنْ يعملَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإن لم يكن الثانى تابعاً للأول ، وهذه القاعدةُ ممنوعةٌ عند البصريين ، فعندهم أَنَّ العاملَ إذا طَلَبَ معنىً لا يَقتضى منه إلاَّ لفظاً واحداً ، ويردُّ عليه ماذَهَبَ إليه قولُهم : زيداً مررتُ به ، فلا يتصوّرُ هنا مذهبَهُ ، لأَنَّ (مررتُ) لا ينصبُ بنفسهِ ، وكذلك لا يتصوَّرُ فى مثل : زيداً ضربتُ أخاه ، فلا يصحُّ أَنْ يكونَ (زيداً) مفعولاً بـ(ضربت) ، لأنَّه لم يُضْرَبْ إنَّما ضُربَ أخوه . فإن وافقَ الجمهورَ فى نحو هذا ، فيقالُ له : ما ثبتَ فى هذا ثبتَ فى غيره .

وأَمَّا ابنُ الطَّراوة فذهَبَ إلى أَنَّ (زيداً) من قولِكَ : زيداً ضربتُهُ ، منصوبٌ بوقوع الفعلِ عليه فى المعنى (٢) لا بنفسِ الفعلِ المتأخِّرِ ، فانتصبَ (زيدٌ) عنده من حيثُ كان فى المعنى مضروباً ، فالعاملُ عنده هنا فى الاسمِ المتقدِّمِ معنويٌّ لا لفظيٌّ ، ويردُّ عليه قولُكَ : زيداً ضربتُ أخاه ، أَلاَ تَرَى أَنَّ (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ فى المعنى (٣) . فإن وَافقَ النَّحويينَ هنا كان حجَّةً عليه فى غيره كما تقدَّمَ فى مذهبِ الفَرَّاء ، وأيضاً فإنَّه جَعَلَ المعنى ناصباً وذلك لم يثبتْ فى شئٍ من كَلاَمِهِم ، وقد ثَبَتَ النَّصبُ بإضمارِ الفعلِ فى أماكنَ لا تُحصَى ، وأيضاً يلزمُهُ جوازُ النَّصبِ فى (زيدٍ) من قولِكَ : زيدٌ ضُرِبَ ، أَلاَ تَرَى أَنَّ زيداً واقعٌ به الضَّربُ من جهةِ المعنى ، فالمعنى الذى يقتضى النَّصبَ عنده موجودٌ فى زيدٍ هنا ، ولم يُسمعْ فيه النَّصبُ ، وذلك يدلُّ

---

(١) الهمع : ٥/١٥٨ .

(٢) ذلك ما يسميه ابن الطراوة بالقصد اليه ، قال السهيلى فى نتائج الفكر: ٤٣٥ (ومما انتصبَ لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربتَهُ ، وهو مذهبُ شيخنا أبى الحسين) .

(٣) والظاهر أن زيداً وإنْ لم يقع به فعلٌ فى المعنى فهو قد قصدت اهانته بِضَرْب أخيه .

على بُطلانِ قولِهِ. وهنا انتهى الكَلامُ على المسألةِ الأُولى من الفصلِ الثاني ، وهي إعرابُ الاسمِ المشتغَلِ عنه .

وأمَّا المسألةُ الثانيةُ : وهي ما يحملُ عليه ذلك الاسمُ من ضمائرِهِ أو أسبابه عند حملِهِ على إضمارِ الفعلِ.(١)

فاعلمْ أنَّ الاسمَ المشتغَلَ عنه إمَّا أنْ يكونَ له ضميرٌ واحدٌ أو سببٌ واحدٌ ، أو ضميرانِ أو سببانِ أو ضميرٌ وسببٌ ، فإنْ كان له ضميرٌ واحدٌ وسببٌ واحدٌ حملتَ ذلك الاسمَ المشتغَلَ عنه عليه إذا أردتَّ حملَهُ على الفعلِ . ومعنى حملِهِ عليه أنَّه يكونُ موافقاً له في الإعرابِ من فاعليةٍ أو مفعوليةٍ نحو : أزيدٌ قَامَ ، فليس لزيدٍ إلاَّ ضميرٌ واحدٌ وهو المستترُ في (قَامَ) فإذا حملتَ (زيداً) على الفعلِ وافقَهُ في الإعرابِ فكان فاعلاً مثلَه ، وكذلك نحو : زيداً ضربتُهُ ، يكونُ (زيدٌ) مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ موافقاً / لسببه (١٢١/أ) لضميره (المفعول)(٢) في (ضربتُهُ) . وكذلك تقولُ : أزيدٌ قَامَ أخوه ، فيكونُ (زيدٌ) فاعلاً موافقاً لسببهِ الذي هو (أخوه) وتقولُ : زيداً ضربتُ أخَاهُ ، فيكونُ (زيدٌ) مفعولاً على حَسَبِ سببهِ ، وإنْ كان له سببانِ حملتَ الاسمَ الأوَّلَ على أيِّهما شئتَ نحو : أزيدٌ ضَرَبَ أبوه أخَاهُ؟ فلزيدٍ هنا سببان (الأبَ والأخَ) فَلَكَ أنْ تحملَه على (الأبِ) فيكونُ مرفوعاً فاعلاً ، وعلى (الأخِ) فيكونَ منصوباً مفعولاً به بإضمارِ الفعلِ .

وإن كان له ضميران فإمَّا أنْ يكونا منفصلين أو متَّصلين ، أو أحدُهما متَّصلٌ والآخرُ منفصلٌ ، فإن كانا منفصلين حملتَ الاسمَ على أيِّهما شئتَ نحو : أزيدٌ إيَّاهُ لم يضربْ إلاَّ هو ، فلزيدٍ هنا ضميران منفصلان ، أحدُهُما فاعلٌ وهو الواقعُ بعد (إلاَّ) والآخرُ مفعولٌ وهو (إيَّاهُ) الواقعُ قبل (لم يضربْ) ، فَلَكَ أنْ تحملَ (زيداً) على أيِّهما شئتَ إمَّا على ضميرِ الرَّفعِ فيكونَ مرفوعاً فاعلاً بالفعلِ المحذوفِ ، وإمَّا على ضميرِ النَّصبِ فتنصبُهُ ويكونَ مفعولاً بالفعلِ المحذوفِ أيضاً .

---

(١) انظر هذه المسألة في البسيط : ٥٢٧ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧٣ وما بعدها .

(٢) كلمة (المفعول) مكررة في الأصل .

وإن كانا متّصلين فإمّا أنّ يكونَ الاسمُ المشتغَلُ عنه ظاهرًا أو مضمرًا ، إن كان ظاهرًا حملتَهُ على المرفوعِ منهما لاغيرُ ، ولم يجزْ الحملُ على ضميرِ النّصبِ ، ولا يتصوَّرُ اتّصالُ الضّميرين من بابِ الاشتغالِ إلاّ في باب (ظَنَنْتُ) وفي (فَقَدْتُ) و (عَدِمْتُ) نحو : أهندٌ ظنّتْهَا قائمةً ، وأهندٌ فقدَتْهَا ، وأهندٌ عدِمَتْهَا . تريدُ : ظنّتْ نفسَهَا قائمةً ، وفقدتْ نفسَها ، وعَدِمَتْ نفسَها ، فلهندٍ هنا ضميران متّصلانِ ، أحدُهُما مرفوعٌ وهو المستترُ في الفعلِ فاعلاً به ، والآخرُ منصوبٌ وهو المفعولُ ، فإذا أردتَ حَمْلَ (هندٍ) على إضمارِ الفعلِ رفعتَهُ فاعلاً ليوافقَ ضميرَ الرّفعِ ، ولا يجوزُ نصبُهُ حملاً على ضميرِ النّصبِ الذي هو المفعولُ ، فلا يُقالُ : أهنداً ظنّتْهَا قائمةً ، ولا أهنداً فَقَدَتْها ولا أهنداً عدِمَتْهَا . وإن كان الاسمُ الأوّل مضمرًا حملتَهُ على أيّ الضّميرين شئتَ ، إن حملتَهُ على ضميرِ الرّفعِ رفعتَهُ فاعلاً فقلتَ : أنتَ ظننتُكَ عالمًا ، فـ (أنتَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ (ظننتُكَ) حملاً له على الضّميرِ الفاعلِ الذي هو التّاءُ في (ظننتُ) ، وإن حملتَهُ على ضميرِ النّصبِ نصبتَهُ مفعولاً فقلتَ : أأيّاكَ ظننتُكَ عالماً ، حملاً له على الضّميرِ المفعولِ الذي هو الكافُ في (ظننتُكَ) وكذلك أيضًا تقولُ في (فَقَدَ) و (عَدِمَ) : أأنتَ فقدتُكَ ؟ وأأنتَ عدمتُكَ ؟ وأإيّاكَ فقدتُكَ ؟ وأأيّاكَ عدمتُكَ ؟

ولابنِ عصفورٍ في الضّميرين المتّصلين اطلاقٌ فاسدٌ ، حيثُ قال : إن كان للاسمِ المتقدّمِ ضميران متّصلانِ حملتَهُ على المرفوعِ منهما ولم يجزْ الحملُ على غيرِهِ (١) فأطلقَ القولَ كما ترى في منعِ الحملِ على ضميرِ النّصبِ ، ولم يفرّقْ بينَ أنّ يكونَ الاسمُ المتقدّمُ ظاهرًا أو مضمرًا ، وذلك غيرُ صحيحٍ ، والصّوابُ ماقدّمناه (٢) من التّفصيل ، فما ذكرَهُ ابنُ عصفورٍ مختصٌّ / بما إذا كان الاسمُ المتقدّمُ ظاهرًا ، وإنّما كانَ اتّصالُ الضّميرين (١٢١/ب)

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (١/ ٣٧٥ : (وان كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متّصلين أوْ منفصلين أوْ أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متّصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب ، مثال ذلك : أزيداً ظنّه قائماً . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٨٢

فى هذا الباب مُختصًا بباب (ظَنَنتُ) وبـ(فَقَدَ) و(عَدِمَ) لأَنَّ فى ذلك تعدّى فعل المضمرِ المتّصلِ إلى مضمرهِ المتّصلِ ، وقد تَقدَّمَ فى باب أقسامِ الأفعالِ فى التّعدى أنّ ذلك لا يجوزُ إلاّ فى باب (ظَنَنتُ) و(فَقَدَ) و(عَدِمَ)(١) .

وإن كان للاسم المتقدِّمِ ضميران أحدُهما متّصلٌ والآخرُ منفصلٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ الاسمُ المتقدِّمُ ظاهرًا أو مضمرًا ، إنْ كان مضمرًا حملتَهُ على أيّهما شئتَ نحو : أأنتَ لم يضربْكَ إلاَّ أنتَ ؟ وأأنتَ لم تضربْ إلاَّ إيَّاكَ ؟ هذا إذا جعلتَ الضَّمير بعد الهمزةِ فاعلًا بالفعلِ المحذوفِ حَمْلًا له على الضَّميرِ الفاعلِ الذى هو (أنتَ) الواقع بعد (إلاَّ) في المثالِ الأوَّلِ ، والضَّميرِ المستترِ فى (تضربْ) فى المثالِ الثَّانى ، فإن جعلتَهُ مفعولًا حملًا على الضَّميرِ المنصوبِ وهو مفعولُ الفعلِ المتأخِّرِ قلتَ : أإيَّاكَ لم يضربْكَ إلاَّ أنتَ ؟ وأإيَّاكَ لم تضربْ إلاَّ إيَّاكَ ؟ . وإن كان الاسمُ المتقدِّمُ ظاهرًا ، فإن كانَ العاملُ ليس (فَقَدَ) و(عَدِمَ) ولا من باب (ظَنَنتُ) لَزِمَ الحملُ على الضَّميرِ المتَّصلِ خاصَّةً ، فتقولُ : أزيدًا لم يضربْهُ إلاَّ هُوَ ، وأزيدٌ لم يضربْ إلاَّ إيَّاهُ .

وإن كان العاملُ (فَقَدَ) أو (عَدِمَ) أو من باب (ظَنَنتُ) ، فإن كان المتَّصلُ من الضَّميرين هو المنصوبُ جازَ لَكَ الحملُ على أيّهما شئتَ ، فتقولُ إذا حملتَ على المتَّصلِ : أزيدًا لم يَظنَّهُ قائمًا إلاَّ هُوَ ، وتقول إن حملتَ على المنفصلِ : أزيدٌ لم يظنَّهُ قائمًا إلاَّ هو .

وإن كان المتَّصلُ منهما هو المرفوعُ لَزِمَ الحملُ عليه(٢) خاصَّةً نحو : أزيدٌ لم يَظُنَّ قائمًا إلاَّ إيَّاهُ ، ولا يجوزُ الحملُ على المنفصلِ .

وإن كانَ للاسمِ المتقدِّمِ ضميرٌ وسَبَبٌ ، فإمَّا أنْ يكونَ الضَّميرُ منفصلًا أو متَّصلًا ، إن كان منفصلًا حملتَ ذلك الاسمَ على أيّهما شئتَ نحو : أزيدٌ لم يضربْ أخوه إلاَّ إيَّاهُ ، إذا حملتَ (زيدًا) على الأخِ ، فإن حملتَهُ على (إيَّاهُ) قلتَ : أزيدًا لم يضربْ أخوه إلاَّ إيَّاهُ ، وكذلك أيضًا تقولُ : أزيدٌ لم يضربْ أخاه إلاَّ هو ، إن حملتَ (زيدًا) على

---

(١) انظر ما تقدم فى ص : ١٩٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٥ .

الضَّميرِ الواقعِ بعد (إلاَّ) ، فإن حملتَه على السَّببِ المنصوبِ نصبتَه فقلتَ : أزيداً لم يضربْ أخاه إلاَّ هو.

وإن كان الضَّميرُ متَّصلاً ، فإن كان الفعلُ من غيرِ باب (ظَنَنْتُ) وغيرَ (فَقَدَ) و (عَدِمَ) فإمَّا أن يقعَ السَّببُ في موضعٍ يجبُ اتِّصالُ الضَّميرِ لو وَقَعَ فيه أو في موضعٍ يجبُ فيه انفصالُه ، فإن كان الأوَّلُ لَزِمَ الحملُ على الضَّميرِ خاصَّةً ، ولم يجزِ الحملُ على السَّببِ مطلقاً ، فتقول : أزيدٌ ضَرَبَ غلامَه ، برفعِ (زيدٍ) حملاً له على الضَّميرِ المستترِ في (ضَرَبَ) وهو الفاعلُ فيكون (زيدٌ) إذْ ذاكَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ ، ولا يجوزُ النَّصبُ حملاً على السَّببِ فلا يُقالُ : أزيداً ضَرَبَ غُلامَه. وكذلك تقولُ : أزيداً ضَرَبَه غُلامُه ، بنصبِ زيدٍ بالفعلِ المحذوفِ حملاً له على الضَّميرِ المتَّصلِ ب(ضربَه) وهو المفعولُ ، ولا يجوزُ رفعُه حملاً على السَّببِ الذى هو الغُلامُ / فلا يُقالُ : أزيدٌ ضربَه غُلامُه برفعِ (١٢٢/أ) زيدٍ بالفعلِ المحذوفِ حملاً على السَّببِ ، وسواءٌ في هذا القِسمِ أكان الاسمُ المشتغَلُ عنه ظاهراً نحو ما مُثِّلَ به أم مضمراً نحو : أأنتَ ضربتَ غُلامَكَ ، وأإيَّاكَ ضَرَبَكَ غُلامُكَ ، فالضَّميرُ الواقعُ بعد الهمزةِ في المثالِ الأولِ إذا حُمِلَ على الفعلِ المحذوفِ يكونَ فاعلاً حملاً على الفاعلِ في (ضربتَ) ولا يجوزُ أنْ يُقالَ : أإيَّاكَ ضربتَ غُلامَكَ ، حملاً على الغُلامِ و(إيَّاكَ) الواقعُ بعد الهمزةِ في المثالِ الثَّاني مفعولٌ بالفعلِ المحذوفِ حملاً على الكافِ في (ضَرَبَكَ) ولا يجوزُ أنْ يُقالَ : أأنتَ ضربتَ غُلامُكَ ، على أن يكونَ (أنتَ) فاعلاً بالفعلِ المحذوفِ حملاً على الغُلامِ المرفوعِ ، فعلى هذا لا يُقالُ : أزيدٌ ضربَه غُلامَه ، ولا : أنتَ ضَرَبَكَ غُلامَكَ ، إلاَّ على أنْ يكونَ (زيدٌ) و(أنتَ) مبتدأين خاصَّةً ، لامتناعِ رفعِه بفعلٍ محذوفٍ حملاً على السَّببِ ، فلا يُقالُ إذاً : هَلاَّ زيدٌ نفعَهُ عِلْمُهُ ، ولا هَلاَّ أنتَ نفعَكَ عِلْمُكَ ، لأنَّه كما ذُكِرَ لا يكون (زيدٌ) و(أنتَ) هنا إلاَّ مبتدأين ، ووقوعُ المبتدأ بعد أدواتِ التَّحضيضِ ممتنعٌ على ما تقرَّرَ في ذِكْرِ الأدواتِ الَّتي تلزمُ الفعلَ . فأمَّا قولُ الشَّاعرِ :-

فَإنْ أَنتَ لم ينفَعْكَ عِلمُكَ فَانتسِبْ لَعَلَّكَ تهديكَ القُرُونُ الأوائِلُ (١)

فَقَد كان الواجبُ لولا الضَّرورةُ أَنْ يقولَ : (فإن إيَّاكَ) فيأتى بضميرِ النَّصبِ بعد (إنْ) محمولاً على إضمارِ فعلٍ يفسِّرُه (لم ينفعْكَ) ، حملاً له على الضَّميرِ المتَّصلِ الذى هو الكَافُ فى (ينفعْكَ) إذْ لا يجوزُ أنْ يُؤتى بضميرِ الرَّفعِ فاعلاً بإضمارِ الفعلِ حملاً على السَّببِ الذى هو (العِلم) ولا مبتدأ لأجلِ (إنْ) الشَّرطية ، وقد تقدَّم (٢) أنَّها مِمَّا يلزمُ الفعلَ ولا يقعُ بعدها المبتدأ ، فهذا البيتُ كما ترَى مُشكِلٌ إذْ أتى بضميرِ الرَّفعِ بعد (إنْ). نَعَمْ على ما تقدَّم من مذهبِ السُّهيلىِّ وهو جوازُ وقوعِ المبتدأ بعدها ، لا إشكالَ فى هذا البيتِ بل يكون (أنتَ) مبتدأً ، والجملةُ بعده فى موضعِ خبرِه ، فهذا البيتُ بظاهرِه حجَّةٌ لمذهبِ السُّهيلىِّ ، فإشكاله إنَّما هو على مذهبِ غيرِ السُّهيلىِّ ، وفيه تأويلان :

أحدُهما : أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً ، والجملةُ بعده فى موضعِ الخبرِ (٣) ، ويكون أدخل (إنْ) على الجملةِ الاسميةِ ضرورةً ، فهو من وضعِ الجملةِ الاسميةِ مكانَ الفعليةِ لمكانِ الضَّرورةِ كما تقدَّم فى قولِ الآخر :

.... فهلَّا نفسُ ليلى شفيعُها (٤)

---

(١) من الطويل للبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة فى رثاء النعمان بن المنذر ملك الحيرة. انظره فى ديوانه : ٢٥٥ وروايته

فان أنت لم تصدقك نفسك فانتسب ....

وانظر امالى السهيلى : ٤٣ ، وأمالى المرتضى : ١/ ١١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٢٧٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٢٦ ، وشرح التسهيل : ١/١٦٥ والارتشاف : ١٠٤ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ١٤٠ ، والهمع : ٥/ ١٥٩ ، والأشمونى : ٢/ ٧٥ ، والخزانة : ١/ ٣٣٩ .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٤٣٤

(٣) والى هذا التأويل ذهب السهيلى ، ويجوز عنده وجه آخر وهو أن يكون (أنت) فى موضع نصب. وهذا من وضع الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب. انظر أمالى السهيلى : ٤٣ .

(٤) تقدم البيت بتمامه وتخريجه فى ص : ٤٣٥

والتّأويلُ الثاني : أَنْ يكونَ (أنتَ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ لِفَهْمِ المعنى ، ولا يكون من بابِ الاشتغالِ والتّقديرُ : فإن ضَلَلْتَ لم ينفعْكَ علمُكَ (١) ، وحذفتَ (ضَلَلْتَ) لفهمه من جهةِ المعنى ، ألا ترى أَنَّ مَنْ لم ينفعْهُ علمُهُ فَقَد ضَلَّ وخَسِرَ ، أو تقدّره إنْ شئتَ (فإن خَسِرتَ) وما كان نحوه في المعنى ، فـ(أنتَ) على هذا التّأويلِ ليس بمحمولٍ على السَّببِ من / هذا البابِ ، بل هو خارجٌ عنه وداخلٌ في بابِ الاكتفاءِ عن ظهورِ اللّفظِ بحصولِ معناه ، ولو أَظهرَهُ لكان جائزًا على ما تقدّمَ من أحدِ القولين في قوله : (١٢٢/ب)

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُهُ (٢) * ....

وإن وَقَعَ السَّببُ في موضعٍ لو وَقَعَ فيه الضَّميرُ لكان منفصلا كأَنْ يقعَ السَّببُ بعد (إلاَّ) و(أمَّا) ، جازَ في الاسمِ المتقدّمِ إن كان مضمرًا أَنْ تحملَهُ على ما أردتَ من الضَّميرِ أو السَّببِ مطلقًا نحو قولك : أأنتَ لم تضربْ إلاَّ غلامَكَ ، إذا حملتَ الضَّميرَ بعد الهمزةِ على المضمرِ المتّصلِ بتَضْرب وهو المستترُ فيه ، فإن حملتَهُ على السَّببِ وهو (الغُلامُ) قلتَ : أإيَّاكَ لم تضربْ إلاَّ غلامَكَ ، وكذلك أيضًا تقولُ : أإيَّاكَ لم يضرِبْكَ إلاَّ غلامُكَ ، إذا حملتَهُ على الضَّميرِ المتّصلِ بيضربك ، وأأنتَ لم يضربْكَ إلاَّ غلامُكَ إذا حملته على السَّببِ الذي هو الغُلامُ

وإنْ كان الاسمُ المتقدّمُ ظاهرًا فحكمُه كما تقدّمَ في القِسمِ الأَوّلِ ، لا يجوزُ فيه الحملُ على الضَّميرِ نحو : أهندٌ لم تضربْ إلاَّ غلامَها ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : أهندًا لم تضربْ إلاَّ غلامَها ، حملاً لهندٍ على السَّببِ ، وكذلك إنْ كان الضَّميرُ منصوبًا والسَّببُ مرفوعٌ نحو قولك : أهندًا لم يضرِبْهَا إلاَّ غلامُها ، تحملُ (هندًا) على الضَّمير ، ولا يجوزُ مراعاةُ السَّببِ فلا يُقالُ : أهندٌ لم يضربْهَا إلاَّ غلامُها .

وإنْ كان الفعلُ من باب (ظَنَنْتُ) أو كان (فَقَدَ) أو (عَدِمَ) فإمّا أَنْ يكونَ الاسمُ ظاهرًا أو مضمرًا ، إنْ كان مضمرًا حملتَهُ على أيِّهما شئتَ مطلقًا نحو : أأنتَ ظننتَ غلامَكَ منطلقًا ، إذا حملتَ الضَّميرَ بعد الهمزةِ على المضمرِ المرفوعِ الذي هو (التَّاء)

---

(١) هذا التأويل ذهب اليه ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٣٧٤ .

(٢) تقدم البيت بتمامه وتخريجه في ص : ٤٤٢

في (ظننتُ) وتقولُ : أإيّاكَ ظننتَ غلامَكَ منطلقًا ، إذا حملتَهُ على السّببِ الذي هو الغُلامُ ، وتقولُ أيضًا : أأنتَ فقدتَ غلامَكَ ، إذا حملتَ على الضّميرِ المتّصلِ وهو التاءُ في (فقدتَ) وكذلك : أأنتَ عدِمتَ غلامَكَ ، فإن حملتَ على السّببِ قلتَ : أإيّاكَ فقدتَ غلامَكَ منطلقًا وأإيّاكَ عدمتَ غلامَكَ ، وكذلك أيضًا : أأنتَ ظنّكَ غلامُكَ منطلقًا وأأنتَ عدمكَ غلامُكَ ، وأأنت فقدكَ غلامُكَ ، إذا حملتَ على السببِ الذي هو الغُلامُ ، وإن حملتَ على الضّميرِ المنصوبِ الذي هو الكافُ قلتَ : أإيّاكَ ظنّكَ غلامُكَ منطلقًا ، وأإياكَ فقدكَ غلامُكَ ، وأإياكَ عدمكَ غلامُكَ .

وإن كان الاسمُ المتقدمُ ظاهرًا ، فإمّا أن يكونَ الضّميرُ المتصلُ ضميرَ رفعٍ أو ضميرَ نصبٍ ، إن كان ضمير نصبٍ حملتَ ذلك الاسمَ المتقدمَ على أيّهما شئتَ ، فتقولُ : أزيدًا ظنّه غلامُهُ قائمًا ، وأزيدًا عَدِمَهُ غلامُهُ ، وأزيدًا فَقَدَهُ غلامُهُ ، إذا حملتَ (زيدًا) على الضميرِ المتصلِ الذي هو الهاءُ في (ظنَّه) و(عَدِمَهُ) و(فَقَدَهُ) ، فإن حملتَهُ على السببِ المرفوعِ قلتَ : أزيدٌ ظَنَّهُ غلامُهُ قائمًا ، وأزيدٌ عَدِمَهُ غُلامُهُ ، وأزيدٌ فَقَدَهُ غلامُهُ .

وإن كانَ الضّميرُ المتّصلُ / ضميرَ رفعٍ حملتَ الاسمَ المتقدّمَ على ذلك الضّميرِ وامتنعَ حملُهُ على السّببِ ، فتقول : أزيدٌ ظَنَّ غلامَه قائمًا ، وأزيدٌ عدِمَ غلامَهُ ، وأزيدٌ فقدَ غلامَهُ ، إذا حملتَ زيدًا على الضّميرِ المستترِ في الفعلِ ، فإنْ حملتَه على السّببِ فنصبتَ لم يجزْ ، فلا يُقالُ : أزيدًا ظنَّ غلامَهُ قائمًا ، وأزيدًا عدِمَ غلامَهُ ، وأزيدًا فقدَ غلامَهُ . (١٢٣/أ)

ولم يتعرّضِ ابنُ عصفورٍ في جميعِ صورِ هذه المسألةِ للفرقِ بينَ أنْ يكونَ الاسمُ المشتغلُ عنه ظاهرًا أو مضمرًا ، بل أطلقَ القولَ في ذلك وذكرَ أحكامَ الاسمِ الظّاهرِ خاصّةً ، والصّوابُ في ضبطِها على التفصيلِ ما ذكرناهُ .

وأمّا القانونُ الضابطُ(١) لها على الجملةِ وهو الذي يعتبرُ به ما يجوزُ وما يمتنعُ في جميعِ صورِ هذه المسألةِ ، فهو أنْ تضعَ الاسمَ المشتغلَ عنه موضعَ ما تريدُ الحملَ عليه من ضميرٍ أو سببٍ إن أمكنَ ذلك ، وإنْ لم يمكنْ ابقيتَه في موضعِه وقدّرتَه في مكانِ الضّميرِ

---

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (١/ ٣٧٥) : (وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذي اشتغل عنه الفعل موضع ما حملته عليه ان أمكن ، وان لم يمكن حذفت ما حملته عليه وتركته في موضعه ونويت به التأخير ، فان جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممتنعة) .

أو السَّببِ الذى تريدُ الحملَ عليه ، فإذا فعلتَ ما ذكرناهُ من تأخيرِ الاسمِ الأوّلِ إلى موضعِ الضّميرِ أو السّببِ أو تقديرِه مؤخَّراً ، فتنظرُ المسألةَ فإن لقيكَ فيها أحدُ ثلاثةِ أشياءَ منعتَ الحملَ على ذلك الضّميرِ أو السَّببِ ، وإن لم تجد شيئاً منها أجزتَ الحملَ عليه .

والأشياءُ الثّلاثةُ التى تُراعى هنا هى الّتى تقدَّمتْ فى بابِ أقسامِ الأفعالِ فى التّعدى (١) ، وهى تعدّى فعلِ المضمرِ المتّصلِ إلى ظاهره مطلقاً ، وتعدّى فعلِ المضمرِ المتّصلِ الى مضمرهِ المتّصلِ ، مع كونِ العاملِ ليس من بابِ (ظَننتَ) ولا (فَقَدَ) ولا (عدِمَ) ، وتعدّى فعلِ الظّاهرِ إلى مضمرهِ المتّصلِ مع كونِ العاملِ أيضاً ليس ممّا ذُكرَ ، فلأجلِ الوجهِ الأوّلِ الّذى هو تعدّى فعلِ المضمرِ المتّصلِ إلى ظاهرِه ، لَزِمَ حملُ الاسمِ الأوّلِ إذا كان ظاهراً وله ضميرانِ متّصلانِ على الضّميرِ المرفوعِ منهما ، ولم يجزِ الحملُ على المنصوبِ فى مثلِ قولكَ : أهندٌ ظنّتَها قائمةً ، وأهندٌ فقدتَّها ، وأهندٌ عدِمتَها ، فلا يجوز نصبُ (هندٍ) حملاً على ضميرِها المنصوبِ الذى هو الهاءُ فى (ظنَّتَهَا) و (فَقَدتَّهَا) و (عَدِمْتَها) لأنّك إذا اختبرتَ ذلك بما تقدَّمَ فأزلتَ تلكَ الهاءَ ، وقدّرتَ (هنداً) فى موضعِها مفعولاً لذلكَ الفعلِ كما كان الضّميرُ ، وجدتَ الفعلَ فاعلُهُ ضميرٌ لهندٍ متّصلٌ ، وقد تعدّى لفظَ (هند) وهذا هو تعديه فعلِ المضمرِ المتّصلِ إلى ظاهرِه ، وقد تقدَّمَ أنّ (٢) ذلك لا يجوزُ على الاطلاقِ ، فَلاَ يجوزُ لذلكَ الحملُ على ضميرِ النّصبِ .

فإن كان الاسمُ الأَوّلُ مضمراً ، جَازَ لكَ الحَملُ على أيِّ الضّميرين شئتَ مطلقاً ، لأنّه لا يُؤدّى بالاختيارِ المذكورِ إلى ذلكَ الوجهِ الممنوعِ ، فيجوزُ لَكَ أَنْ تقولَ : أإيّاكَ ظننتُكَ عالماً ، حملاً لإيّاكَ على ضميرِ النّصبِ الذى هو الكافُ ، لأنّكَ لو أزلتَهُ وجعلتَ (إيّاكَ) فى موضعِه ويصيرُ إذْ ذّاكَ ضميراً متّصلاً بـ (ظننتُ) لأنّ هذا ليس من مواضعِ انفصالِه ، فيصيرُ اللّفظُ : أظننتُكَ عالماً / وليس فى هذا تعدّى فعلِ المضمرِ المتّصلِ إلى ظاهرِه (١٢٣ / ب)

---

(١) انظر ما تقدم فى ص : ١٩٥ .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ١٩٥ .

لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ ليس بظاهرٍ ، إنَّما في هذه المسألة تعدِّى فعل المضمر المتَّصل إلى مضمره المتَّصلِ ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك لا يمتنعُ(١) في باب (ظَنَنتُ) ولا في (فَقَدَ) و(عَدِمَ) وكذلك أيضاً تقولُ : أأنت ظننتُكَ عالماً ، حملاً لأنتَ على ضميرِ الرَّفعِ الذى هو التَّاءُ في (ظَنَنتُ) لأنَّك لو أزلتَ التَّاءَ وجعلتَ (أنتَ) في موضعِها لا تَّصلَ أيضاً وصارتْ تاءً ، فصارتِ المسألةُ : أظننتُكَ عالماً ، وليس في هذا أكثرُ من تعدِّى فعل المضمر المتَّصل إلى مضمره المتَّصلِ ، وذلك جائزٌ في باب (ظَنَنتُ) وفي (فَقَدَ) و(عَدِمَ) على ما ذُكِرَ ، وانَّما قُلنَا في اختيارِ حملِ (هندٍ) من نحو قولكَ : أهندٌ ظَنَنتُها قائمةً ، على ضميرِ النَّصبِ الذى هو الهاءُ ، إنَّك تقدِّرُ (هنداً) في مكانِ ذلك الضَّميرِ دون أن تضعَهَا موضعَهُ ، لأنَّ وضعَهُ موضعَهُ لا يمكنُ ، إذ يكونُ في ذلك عودُ الضَّميرِ على ما بعدَه لفظاً ومرتبةً وذلك لا يجوزُ إلاَّ في أبوابٍ معدودةٍ يأتى ذكرُهَا إنْ شاءَ اللهُ تعالى في باب ما يجوزُ تقديمُهُ من المضمرِ على الظَّاهرِ وما لا يجوزُ ، وليس هذا منها ، فلأجلِ هذا تُبقِي (هنداً) في موضعِهَا وتقدِّرُها في مكانِ الضَّميرِ ، ألَا تَرَى أنَّكَ لو وضعتَهَا في موضعِ الضَّميرِ لصارَ اللَّفظُ : أظنَّتْ هنداً قائمةً ، وفاعلُ (ظنَّتْ) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (هندٍ) وهنداً هو المفعولُ ، ولا شكَّ أنَّ المفعولَ في المرتبةِ بعدَ الفاعلِ ، ولأجلِ الوجهِ الأوَّلِ أيضاً امتنعَ حملُ الاسمِ الظَّاهرِ على السَّببِ المنصوبِ في مثلِ قولكَ : أزيداً ضَرَبَ غلامَهُ ، وأهنداً لم تضربْ إلاَّ غلامَهَا ، وأزيداً ظَنَّ غلامَهُ قائماً ، وأزيداً عَدِمَ غلامَهُ ، وأزيداً فَقَدَ غلامَهُ ، ألَا تَرَى أنَّك لو أزلتَ السَّببَ وقدَّرتَ (زيداً) في لوجدتَ فاعلَ الفعلِ ضميراً لزيدٍ متَّصلاً وقد تعدَّى إلى لفظِ زيدٍ ، وهذا هو تعدِّى فعلِ المضمرِ إلى ظاهرِه ، فلا يجوزُ الحملُ على ذلك السَّببِ في مثلِ هذا مطلقاً ، وإنَّما لم تضع (زيداً) موضعَ الضَّميرِ في الاختيارِ ، لأنَّه لا يمكنُ لما يلقى فيه من عودِ الضَّميرِ على ما بعده لفظاً ومرتبةً كما تقدَّمَ .

ألَا تَرَى أنَّ اللَّفظَ كانَ يصيرُ : أَضَرَبَ زيداً ، وأظنَّ زيداً قائماً ، وفاعلُ الفعلِ ضميرٌ

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

مستتِرٌ فيه ، يعودُ على (زيدٍ) و(زيدٌ) هو المفعولُ وهو متأخِّرٌ في اللَّفظِ والمرتبةِ ، ولأجلِهِ أيضاً امتنعَ الحملُ على الضَّميرِ المنفصلِ في نحو : أزيداً لم يضربْ إلاَّ إيَّاهُ ، وأزيداً لم يُظَنَّ قائماً إلاَّ إيَّاه ، ولأجلِ الوجهِ الثَّاني الذي هو تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى مضمرِهِ المتَّصلِ مع كونِ العاملِ ليس (فَقَدَ) و(عَدِمَ) ، ولا من بابِ (ظَنَنْتُ) امتنعَ حملُ الاسمِ المتقدِّمِ إذا كانَ مضمراً وله سببٌ وضميرٌ متَّصلٌ على السَّببِ الذي لو وَقَعَ الضَّميرُ في موضعِهِ لكانَ متَّصلاً في مثل : إيَّاكَ ضربتَ غلامَكَ ، ألا ترَى أنَّكَ لو وضعتَ (إيَّاكَ) موضعَ السَّببِ الذي هو (غُلامَكَ) لاتَّصلَ بالفعلِ وصارَ اللَّفظُ / (١٢٤/أ) (أضربتَكَ) فقد تعدَّى (ضَرَبَ) وفاعلُهُ ضميرٌ متَّصلٌ إلى ضميرٍ متَّصلٍ ، وكلا الضميرين في المعنى لشيءٍ (واحدٍ)⁽¹⁾ ، وهو هنا المخاطَبُ ، وكذلكَ أيضاً في مثلِ : أأنتَ ضربتَ غُلامَكَ ، فهذا أيضاً لا يجوزُ ، لأنَّكَ إذا وضعتَ (أنتَ) موضعَ السَّببِ الذي هو (الغُلامَ) اتَّصلَ بالفعلِ وصارَ اللَّفظُ : (أضربتَكَ) ولأجلِ الوجهِ الثَّالثِ الذي هو تعدِّي فعلِ الظَّاهرِ إلى مضمرِهِ المتَّصلِ امتنعَ الحملُ على الضَّميرِ المنفصلِ في نحو : أزيدٌ لم يضربْهُ إلاَّ هو⁽²⁾ ، لأنَّكَ إذا اختبرتَ ذلكَ بما تقدَّمَ فوضعتَ (زيداً) موضعَ (هو) صارَ اللَّفظُ : ألم يضربْهُ إلاَّ زيدٌ ، فهذا الفعلُ فاعلُهُ اسمٌ ظاهرٌ ، وهو (زيدٌ) وقد تعدَّى إلى ضميرِهِ الذي هو الهاءُ في (يضربْهُ) وذلكَ غيرُ جائزٍ إلاَّ في (فَقَدَ) أو (عَدِمَ) أو في بابِ (ظَنَنْتُ) ولأجلِهِ أيضاً امتنعَ الحملُ على السَّببِ في نحو : أزيدٌ ضربَهُ غلامُهُ ، وأهندٌ لم يضربْهَا إلاَّ غلامُهَا ، لأنَّهُ بالاختيارِ المذكورِ إذا وضعتَ الاسمَ الأوَّلَ موضعَ السَّببِ صارَ اللَّفظُ : أضربَهُ زيدٌ ، وألم يضربْهَا إلاَّ هندٌ ، ففي هذا ونحوه تعديةُ فعلِ الظَّاهرِ إلى مضمرِهِ المتَّصلِ ، فهذه صورُ تنزيلِ المسائلِ على القانونِ الكُلِّيِّ بمراعاةِ الأوجهِ الثلاثةِ ، فيقاسُ على ما ذُكِرَ من الأمثلةِ ما سواهُ . واللَّهُ الموفقُ برحمتِهِ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) كلمة : (هو) غير واضحة في الاصل .

بَابُ الحروفِ الَّتي تَرفعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخَبَــــــر

الحروفُ في هذه التَّرجمةِ بمعنى الكَلِم (١) والألفاظِ ، لأنَّ أبا القاسم لم يذكرْ في الباب إلاَّ أفعالاً .

والحرفُ يطلقُ في الاصطلاح على ثلاثةِ أشياءَ ، على الكَلمةِ اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً ، وهكذا فَعَلَ أبو القاسم في هذه التَّرجمة ، وعلى حرفِ المعنى الذي هو قسيمُ الاسمِ،

والفعلُ كحروفِ الجرِّ وحروفِ العَطْفِ ونحوها ، وعلى حرفِ الهجاءِ كالباءِ من (ضَرَبَ) والضَّاد والرَّاء منه ، وكالزَّاي من (زيد) .

والنَّظرُ في هذا البابِ في أربعةِ فُصُولٍ :

الفَصْلُ الأَوَّلُ : في عَدَدِ هذه الكلم وتعيينها

وهي : كَانَ ، وأَمْسَى ، وأَصْبَحَ ، وأَضْحَى ، وظَلَّ ، وبَاتَ ، وغَدا ، وَراحَ ، وآضَ (٢) ، وَعادَ ، وصَارَ ، وليْسَ ، و(مازالَ) ماضي (يزال) ، وما أنفكَّ ، وما فَتِئَ ، وما بَـرِحَ ، ومادامَ ،

---

(١) قلت : وتسمية الكلمة بالحرف من قبيل المجاز كتسمية الكلام بالكلمة كما قال ابن مالك في أوَّلِ ألفيته : (وكلمة بها الكلام قد يؤم) والعرب استعملت الحرف بمعنى الكلمة ، جاء في اللسان في مادة (حرف) : وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفا ، تقول : هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود) .

هذا وقد عقب كل من ابن السيد في اصلاح الخلل : ١٥٧ - ١٥٩ ، وابن ابي الربيع في البسيط : ٥٢٩ ، على تسمية أبي القاسم الزجاجي لعوامل هذا الباب بالحروف ، وانما هي أفعال ناقصة . وابن لب يروى نفس العنوان من كتاب الجمل ص : ٥٣ ، ويشرع في تقييده عليه .

(٢) في اللسان : (أيض : آضَ يَئِيضُ أَيْضاً : سار وعاد . وآضَ الى أهله : رجع إليهم .. وتقول : أفعلُ ذلكَ أيْضاً ، وهو مصدر آضَ يَئِيضُ أَيْضاً أي رجع .

قال الليث : الأيْضُ صيرورةُ الشيءِ شيئاً غيره) .

و(جاءَ) في قولهم : ماجاءَتْ حاجتَكَ[(١)] ، ويُروى أيضًا : ماجاءَتْ حاجتُك ، و(قَعَدَ) في قولهم : (شَحَذَ شَفْرَتَه حتّى قَعَدَتْ كأنَّها حَربةٌ)[(٢)]. و(ما) الحجازيّة وأختاها (لا) و(لاتَ) ، وأفعالُ المقاربةِ كقولِ الشّاعِرِ :

عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا (٣)

وقولِ الآخر :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبًا .... (٤)

و(ما) الحجازية وأختاها وأفعالُ المقاربةِ يتكلَّمُ عليها في أبوابِها إنْ شاءَ اللّهُ.

---

(١) قيل : أوّلُ من قالها الخوارج لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم. انظر الهمع : ٧٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٦/١، والكتاب : ٥٠/١، ٥١، ١٧٩/٢، ٢٤٨/٣.

(٢) حكاه ابنُ الأعرابي ، اللسان : (قَعَدَ) وانظر الأشموني : ٢٢٩/١.

(٣) هذا مثل تقوله العرب ، ويضرب مثلاً لكل مايخشى منه الشَّرّ ، وأصله : أنَّ غاراً كان فيه ناسٌ فانهار عليهم ، فماتوا جميعاً ، فضربوه مثلاً ، ثم تمثّلت به الزّبّاء ملكة الجزيرة. والغوير : تصغير الغار ، والأبؤس : جمع بأس أو بؤس ، وفي نصب (أبؤسا) للعلماء تخريجات ، فقيل : إنَّه خبرُ عيسى وعليه سيبويه وأبو علي ، وقيل : خبر (يكون) محذوفة وعليه الكوفيون ، وقيل : منصوب بفعل محذوف تقديره يصير ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف . انظر الكتاب : ٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ ، وكتاب الأمثال : ٣٠٠ ، والمستقصى : ١٦١/٢ ومجمع الأمثال : ١٧/٢.

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ينسب لتأبط شرا . وعجزه :

.... وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

وأبت : رجعت . فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صفير الطائر.
انظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام : ٧٢/١ ، والرواية فيها (ولم أكُ) وصحّح ابنُ جني رواية (وما كِدْتُ) ، شرح الحماسة لابن جني : ل/٣٧ ، والخصائص ٣٩١/١ ، والتوطئة : ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٣٠/١ - ٥٤٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وأوضح المسالك : ٣٠٢/١ ، والهمع : ١٤١/٢ ، والأشموني : ٢٥٩/١ ، والخزانة : ٥٤١/٣.

والكلامُ في هذا الباب إنّما هو على البواقي ، وإنّما قيّدنا كون (زالَ) من هذا الباب بأنْ يكونَ ماضي (يزالُ) ، تحرّزاً من (زالَ) التي هي ماضي (يزولُ) ، لأنّ هذه ليست من هذا الباب ولا دخولَ لها فيه ، إنّما هي بمنزلة (قامَ يقومُ) وهي من ذواتِ الواو بدليلِ (يزولُ) ووزنُها (فَعَلَ) أصلها : (زَوَلَ)

وأمّا (زالَ) الّتي هي من هذا الباب ، فقد جعلَها الفارسيّ /من ذواتِ الياءِ ، (١٢٤/ب) من مادة (التّزيلِ) بمعنى التّفرّق ، قالَ تعالى : (فَزَيَّلنا بينَهُم)(١) أيْ : فرّقنا ، ووزنها (فَعِلَ) أصلُها (زَيِلَ) ألاَ ترى أنّ المضارعَ الذي هو (يَزالُ) جاءَ على (يَفْعَلُ) أصله (يَزْيَلُ) .

الفصلُ الثّاني : في أقسامِ هذه الكَلِم

ولها أربعةُ انقسامات:

أحدُها : أنّها تنقسمُ بالنّظرِ إلى التّمامِ والنّقصانِ إلى قسمين : قِسمٌ لا يستعملُ إلاّ ناقصاً ، ومعنى هذا أنّه أبداً لابُدّ له من اسمٍ وخبرٍ ، ولا يكتفي بفاعلٍ كسائرِ الأفعالِ من غيرِ هذا الباب ، وهو : لَيْسَ ، ومازالَ ، وما فَتِئَ(٢) ، وجاءَ ، وقعَدَ في المَثَلَيْنِ .

وقِسمٌ يُستعملُ ناقصاً تارةً وتاماً أخرى ، وهو : ما بَقِيَ من أفعالِ هذا البابِ ، يستعملُ ناقصاً يرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ ، ويستعملُ أيضاً تامّاً يكتفي بفاعلٍ كسائرِ الأفعالِ في غيرِ هذا الباب كقوله تعالى : (وإنْ كانَ ذو عُسْرةٍ)(٣) فـ(ذو) فاعِلُ

---

(١) من الآية : (٢٨) من سورة يونس. وانظر تفسير القرطبي : ٨/٣٣٣ . واللسان (زيل) .

(٢) قال السيوطي في الهمع: ٨٢/٢ : (ثم منها مالزم النقص ، وهو(ليس) باتّفاق و(زال) خلافا للفارسي فإنّه أجاز في (الحلبيات) : أنّها تأتي تامة قياساً لاسماعاً ، و(فتئ) خلافاً للصغاني فإنّه ذكر في (نوادر الإعراب) استعمالها تامة نحو : فتئت عن الامر فتأً : إذا نسيته) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤١٧/١ .

(٣) من الآية : (٢٨٠) من سورة البقرة .

بـ(كَانَ) ولا تفتقرُ هنا إلى غيرهِ ، وصارتْ (كَانَ) هنا بمنزلةِ (حَضَرَ) كما تقـــولُ :
وإنْ حَضَرَ ذو عسرةٍ.

الانقسامُ الثاني : أنّها تنقسمُ إلى ما يُزادُ قياساً بينَ الشيئين المتلازمين وهـــو (كَانَ) وَحْدَهَا ، وإلى مالا تجوزُ زيادتُهُ إلاّ أن سُمِعَ وهو مابَقِي . فمثالُ زيادةِ (كَانَ) بينَ المتلازمين قولُهُم في بَابِ التَّعجبِ : مَاكَانَ أَحْسَنَ زيداً ، عند أكثرِ النّحويين .

الأصلُ : ما أَحْسَنَ زيداً ، لكنّهم زادُوا (كَانَ) بينَ المبتدأِ الذي هو (مَا) وخبرِهَا الّذِي هو الجملةَ بعده ، وقولُ الشّاعِرِ :-

سَرَاةَ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَـــى   علىَ كَانَ - المُسَوَّمَةِ العِرَابِ (١)

الأصلُ : على المسوّمة ، فَزَادَ (كَانَ) بينَ الجارِّ والمجرورِ . وكذلك أيضاً قـــولُ الآخرِ :-

فَكَيْفَ إذا مَرَرتَ بِدَارِ قَـــوْمٍ   وجِيرانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامِ (٢)

---

(١) من الوافر ، ولم أعثر على نسبته ، وسراة : جمع سارٍ . وتسامى : أصله تتسامى من السمو ، والمسومة : هي الخيل ، والعراب : الخيل العربية .
وهو من شواهد اللمع : ٣٩ ، والتبصرة : ١٩٢/١ ، وشرح شواهد الجمل لابن سيدة : ل/١١ ، والتوطئة : ٢١١ ، وإصلاح الخلل : ١٧٥ ، والأشموني ٢٤١/١ ، والهمع : ١٠٠/٢ .

(٢) من الوافر للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك . ورواية صدره في ديوانه : ٢٩٠/٢ : فكيف إذا رأيت ديار قومي
وهو من شواهد سيبويه : ١٥٣/٢ ، والمقتضب : ١١٦/٤ ، ومجاز القرآن ٧/٢ - ١٤٠ ، والجمل : ٦٢ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٠٩/١ ، والبسيط : ٦٠٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢/١ ، والتصريح : ١٩٢/١ ، وإصلاح الخلل : ١٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢٥٨/١ ، واللسان والتاج (كون) والخزانة : ٣٧/٤ . ويروى صدره في الكتاب :
فكيف اذا رأيت ديار قومٍ ....

فـ(كِرَام) نعتٌ لجيرانٍ ، و(كَانَ) زائدةٌ [(١)] ، فُصِلَ بها بين النَّعتِ والمنعوتِ ، وكذلك أيضاً قولُ العَرَبِ : " وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِّ الكَمَلةَ من بَني عَبْسٍ لم يُوجَدْ - كَانَ - مِثلُهُم " [(٢)] فـ(مثلُهم) مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه بيوجَدْ ، و(كَانَ) زائدةٌ بين العَامِلِ والمعمولِ ، وتقولُ أيضاً إنَّ مِنْ أفضلِهم - كَانَ - زيداً [(٣)] ، فزيداً اسمُ (إنَّ) و(مِنْ أفضلِهم) في موضعِ الخَبَرِ ، و(كَانَ) زائدةٌ فَصَلَتْ بها بين (إنَّ) واسمِهَا ، والشيئان المتلازمان كالعَامِلِ والمعمولِ والنَّعتِ والمنعوتِ ونحو ذلك .

واختلفَ النَّحويُّون في (كَانَ) الزائدةِ على قَولين :

أحَدُهُما : أنَّها لا تحتاجُ إلى فاعلٍ وإنَّما هي بمنزلةِ اسمِ الزَّمانِ ، فإذا قُلتَ : زيدٌ - كَانَ - قَائِمٌ ، فكأنَّك قلتَ : زيدٌ أمْسِ قَائِمٌ ، وهذا قَولُ الفارسيِّ [(٤)] ، وتَبِعَهُ عليه ابنُ أبي الربيع [(٥)] .

والقَولُ الثَّاني : أنَّها لابُدَّ لها من فَاعِلٍ ، وفاعلُها في نحو قوله : عَلى كَانَ المسوَّمةِ العِرابِ ، ضميرٌ يعودُ على الكونِ المفهومِ من (كَانَ) ، وإلى هذا الثاني ذَهَبَ القَاضي أبو سعيد السِّيرافيُّ [(٦)] .

---

(١) هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم المبرد في ذلك فعنده أن (كان) لا يصح أن تكون هنا زائدة ، لأن (كانوا) رفعت الضمير ، وكان الزائدة لا ترفع ولا تنصب . انظر المقتضب : ٤ / ١١٦ - ١١٧ ، وتابعه ابن هشام في أوضح المسالك : ١ / ٢٥٨ .

(٢) قائله قيس بن غالب البدري ، وفاطمة زوج زياد بن عبد الله العبسيّ ، وهي من منجبات العرب وأولادها هم : الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر شرح المفضليات ٢٩ - ٣٦٢ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٨٩ ، وشرح المفصل : ٧ / ١٠٠ .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٥٣ .

(٤) الهمع : ٢ / ١٠١ ، وحاشية الايضاح : ١ / ٩٨ .

(٥) البسيط : ٦٠٧ .

(٦) ووافقه الصيمري ، انظر شرح السيرافي : ٣ / ١٤ - ١٥ ، والتبصرة : ١ / ١٩٢ ، والهمع : ٢ / ١٠٢ ، والخزانة : ٤ / ٣٤ .

ومِثالُ ما سُمِعَ من زيادةِ غير (كَانَ) ما حَكَاهُ الأخفشُ من قولِهم : (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا وما أَمْسَى أَدْفَاهَا)(١) فـ(ما) مبتدأٌ فيه معنى التَّعجبِ ، و(أَبْرَدَهَا) فعلٌ ماضٍ ومفعولٌ هو الهاءُ ، وفاعلُ (أَبْرَدَ) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على (ما) ، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ/ في موضعِ خبرِ (ما) ، والمعنى : ما أَبْرَدَهَا ، و(أَصْبَحَ) (١٢٥/أ) زائدةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ ، والمعنى : ما أَبْرَدَهَا في الصَّباحِ ، وكذلكَ الكَلامُ في قولِهم : ما أَمْسَى ما أَدْفَاهَا ، المعنى : ما أَدْفَاهَا في المَساءِ ، وحَمَلَ ابنُ أبي الربيعِ (أَصْبَحَ وأَمْسَى) في هذا الذي حَكَاهُ أبو الحسن على أَنَّهما غيرُ زائدتين ، لأَنَّ زيادةَ ما سوى (كَانَ) لم تثبت(٢) ، فأصبحَ عنده في موضعِ خبرِ المبتدأِ الذي هو (ما) واسمُها ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ إلى (ما) والجملةُ التي هي (أَبْرَدَهَا) في موضعِ خبرِ (أَصْبَحَ) وكذلكَ (أَمْسَى) في قولِهم : ما أَمْسَى أَدْفَاهَا ، وهذا مقتضى مذهبِ أبي القاسمِ(٣) ، لأنَّهُ حملَ قولَهُم : مَاكَانَ أَحْسَنَ زيداً ، على أَنَّ (كَانَ) فيه ليست بزائدةٍ ، كما ذكره ابنُ أبي الربيعِ فيما حَكَاهُ أبو الحسن .

وزَعَمَ ابنُ أبي الربيعِ أيضاً أَنَّ هذا الذي حَكَاهُ الأخفشُ أكثرُ النَّحويين يطعنُونَ فيه ويرونَهُ مصنوعاً(٤) .

الانقسامُ الثَّالثُ : أَنَّ هذه الألفاظَ تنقسمُ إلى متصرِّفٍ وغيرِ متصرِّفٍ ، فغيرُ المتصرِّفِ : لَيْسَ ، ودَامَ ، وبَاءَ ، وقَعَدَ ، في المَثَلين المسموعين ، لا يُقالُ من هَذِهِ

---

(١) انظر الأشموني : ٢٤١/١ ، وشرح المفصل : ١٥١/٧ - ١٥٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٥/١ : (وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزدان كـ(كان) وحكوا : ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها ، يعنون الدنيا) وانظر كذلك البسيط : ٦٢١ ، والمساعد : ٢٦٨/١ ، والهمع : ١٠٠/٢ ، ومنهج الأخفش الأوسط : ص ٢٥٢

(٢) انظر البسيط : ٦٢١ .

(٣) الجمل ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) البسيط : ٦٢١ .

الأربعةِ سوى لفظٍ واحدٍ (١) ؛ فلا يُقالُ : لا أكلّمكَ ما يدُومُ زيدٌ قائماً ، على أنْ يكون (يدُومُ) مضارعَ (دامَ) النّاقصة ، فزيدٌ اسمُها و(قائماً) خبرُها . إنّما يقال : مادام (٢) خاصّةً .

وكذلك أيضاً (جاءَ) و(قَعَدَ) لا يستعمل لهما مضارعٌ ، ولا يستعملان ناقصين إلاّ في المَثَلين المسموعين خاصّةً ، لأنّهما في ذينك المَثَلين بمنزلةِ (صارَ) فمعنى قولِهم : ماجاءتْ حاجتَكَ : ماصارتْ حاجتَكَ ، ف(ما) مبتدأ فيه معنى الاستفهامِ ، و(جاءتْ) في موضعِ الخبرِ ، واسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ إلى (ما) وأُنّثَ حملاً على معنى (ما) لأنّها الحاجةُ في المعنى ، ألا ترى أنّ المعنى : أيُّ حاجةٍ صارت حاجتَكَ وحاجتَكَ خبرُ (جاءت) وحكى سيبويه أنّ بعضَ العربِ يقولُ : ماجاءتْ حاجتُكَ (٣) ، برفعِ الحاجةِ على أنّها اسمُ (جاءت) و(ما) خبرُها مقدّمٌ عليها ، كأنّك قلتَ : أيّ حاجةٍ صارت حاجتُكَ . ومعنى قولِهم : (شحَذَ شفرتَه حتّى قعدتْ كأنّها حربةٌ) : حدّ شفرتَه حتّى صارتْ مِثْلَ الحربةِ ، فاسمُ (قعدتْ) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ إلى الشّفرةِ والجملةُ بعدها من (كأنّ) واسمِها وخبرِها في موضعِ نصبٍ خبراً ل(قعدتْ) .

وذهبَ الزّمخشريُّ إلى أنّ (قعدَ) تستعملُ ناقصةً بمعنى (صارَ) في غير هذا ، وأنّها تتصرّفُ ، وجعلَ من ذلك قولَه تعالى : (فتقعدَ ملوماً محسوراً) (٤) وقولَه سبحانَه : (فتقعدَ مذموماً مخذولاً) (٥) وما كان نحو هذا ، فالمعنى عنده (٦) : فتصيرَ

---

(١) انظر الهمع : ٢ / ٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٨٣ .

(٢) رجح العلامة الصبان أن (دام) الناقصة لها مصدر ، واستدل على ذلك بأمرين ، انظرهما في حاشيته على الأشموني : ١ / ٢٣٠ .

(٣) وفي الكتاب : ١ / ٥١ (وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول : ماجاءت حاجتك ، فيرفع) .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) الكشاف : ٢ / ٤٤٤ - ٤٤٧ .

ملوماً محسوراً ، فاسمها ضميرٌ مستترٌ للمخاطبِ و(ملوماً) خبرها ، وأكثرُ النحويين (١) يقصرون ذلك على ما تقدّمَ ، ويرون القعودَ في الآيتين ليس بمعنى الصيرورةِ ، وإنّما هو بمعنى الذلّ ، والعربُ كثيرًا ما تُعبّرُ عن الذلّ باللصوقِ بالأرضِ ، وهذا من بابِ المجازِ ، والضميرُ في (تقعُدَ) عندهم فاعلٌ ، و(ملوماً) حالٌ منه. (٢)

والمتصرّفُ من هذه الأفعالِ ما عدا / الأربعةِ المذكورةِ ، تقولُ : كانَ زيدٌ قائماً (١٢٥/ب) ويكون زيدٌ قائماً ، وكُنْ قائماً ، وكذلك : مازالَ زيدٌ عالماً ، ومايزالُ زيدٌ عالماً .

الانقسامُ الرابعُ : أنّها تنقسمُ قسمين ، قسمٌ يلزمُ أداةَ النفي ولا يستعملُ في حالِ نقصانه إلاّ بها ظاهرةً أو مقدرةً (٣) ، وهو : زالَ وانفكَّ ، وفتئَ ، وبرحَ . تقولُ : مازالَ زيدٌ عالماً ، ولا ينفكُّ زيدٌ قائماً ، ولَنْ يبرحَ زيدٌ ضاحكاً ، وما فتئَ زيدٌ عالماً .

ومثالُ كونِ أداةِ النفي مقدرةً قوله تعالى : (تاللّهِ تفتؤا) (٤) التقديرُ : تاللّهِ لا تفتؤ ، وحذفت (لا) لدخولها على جوابِ القسَمِ ، و(لا) النافية يجوزُ حذفُها في هذا الموضعِ على ما يذكرُ في بابِ القسَمِ إن شاءَ اللهُ تعالى . تقولُ : واللّهِ يقومُ زيدٌ ، تعني : والله لا يقومُ . ومثلُ الآية أيضاً قولُ الشاعرِ :-

فقلتُ : يمينُ اللّهِ أبرحُ قاعداً .... (٥)

أرادَ : لا أبرحُ . ونفيُ هذه الأفعالِ الأربعةِ إيجابٌ في المعنى ، ولذلك لا تدخلُ (إلاّ) على خبرِها ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : مازالَ زيدٌ عالماً ، فالمعنى إثباتُ العلمِ لزيدٍ (٦) ، فلا يجوزُ أنْ يُقالَ : مازالَ زيدٌ إلاّ عالماً ، فأمّا قولُ ذي الرمّةِ :

---

(١) انظر شرح الجمل لابن خروف: ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٨٣.

(٢) اقتفى المصنف في الكلام على (جاء وقعد) وحكاية مذهب الزمخشري والرد عليه ، أثر ابن أبي الربيع ، انظر البسيط: ٥٣٧.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٨٦.

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف.

(٥) تقدم البيت بكامله وتخريجه في ص : ٣٥١

(٦) انظر الجمل : ٦١ ، والبسيط: ٦٠١ ، والهمع : ٢/ ٩٧.

حَرَاجِيجُ لاتَنفكُّ إلاَّ مُنَاخَـــةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بلداً قَفْرا (١)

فظاهِرُهُ أنَّ (مناخةً) خَبرُ (تنفكُّ) ، فيكونُ على هذا قد أدخلَ (إلاَّ) على خَبَرِ (ما أنفكَّ) وقد حَمَلَ ابنُ جِنّى (إلاَّ) فى هذا البيت على الزيادةِ ، قال : وقد جـاءت زائدةً (٢) فى قولِ الآخر :

أَرى الدَّهرَ إلاَّ منجنُوناً بأهلِهِ وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَلَّلا (٣)

هكذا أنشدهُ : أرى الدَّهرَ منجنوناً بأهله وزادَ (إلاَّ) . وكذلك هذا البيتُ أرادَ : ما تنفكُّ مناخةً ، وعلى الزيادةِ أيضاً حملَهُ ابنُ أبى الربيع (٤) ، وذكر الصَّيمرى (٥) أنَّ اكثـرَ

---

(١) من الطويل لذى الرُّمّة . وحراجيج : جمع حرجوج بضم فسكون كعصفور وهى الناقة السمينة الطويلة أو الضامرة ، والمراد بالخسف : حبسها عن المرعى .
انظر الشاهد فى ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ٤٨/٣ ، ومعانى القرآن : ٢٨١/٣ ، وفيه (قلائص) مكان (حراجيج) ، والتبصرة : ١٨٩/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٢٤/٢ ، والمحتسب : ٣٢٩/١ ، والانصاف : ١٥٦/١ ، وشرح المفصل ١٦٠/٧ ، والافصاح للفارقى : ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨/١ ، والبسيط : ٦٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢/١ ، والمغنى : ٧٣/١ ، والهمع : ٩٧/٢ .

(٢) المحتسب : ٣٢٨/١ .

(٣) من الطويل ينسب الى بعض العرب من بنى سعد . والمنجنون : الدولاب الذى يستقى عليه ، ورواية البيت كما فى أوضح المسالك : ٢٧٦/١ ، والأشمونى : ٢٤٨/١
وما الدَّهرُ إلاَّ منجنوناً بأهله وما صاحبُ الحاجات الا مُعذَّباً
وانظر المحتسب : ٣٢٨/١ ، والمغنى : ٧٣/١ ، والهمع : ١١١/٢ ، والخزانة ١٢٩/٢ .

(٤) البسيط : ٦٠٣ .

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن على بن اسحاق الصيمرى . أخذ عن أبى سعيد السيرافى والرمانى والحسين بن على النمرى البصرى . كان فهما عاقلا ، صنف كتاب التبصرة فى النحو وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين ، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة . لم تذكر المصادر تاريخ وفاته ولا ميلاده .
انظر ترجمته فى بغية الوعاة : ٤٩/٢ ، وانباه الرواة : ١٢٣/٢ .

النَّحويين حَمَلُوا هذا البيت على الغَلَطِ والضَّرورة ، ثُمَّ قَالَ : (ووجههُ عندي أَنَّه أدخَلَ (إلاَّ) في هذا الكلامِ ، لأنَّ لفظهُ نفيٌ ، وإنَّ كان المعنى على الإيجابِ)(١) ، فيكونَ هذا من مراعاةِ اللَّفظ كما قَالَ جَذيمةُ الأَبْرَش :

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ ترفعَنْ ثوبي شمالاتُ (٢)

فأدخَلَ النُّونَ الخفيفةَ في (تَرْفَعَنْ) مع أنَّهُ إنَّما وَقَعَ في الواجبِ ، وموضعُ نونِ التَّوكيد في المضارعِ إنَّما هو غيرُ الواجبِ كالنَّهي والاستفهامِ ، فإنَّما أدخَلَ النُّونَ هنا في الواجبِ لأَنَّ (رُبَّ) تقليلٌ ، والتَّقليلُ بمنزلةِ النَّفي ، لأنَّهُ نفيُ الكثيرِ فشبَّهَ التقليلَ بالنَّفي وأدخَلَ النُّونَ في (تَرْفَعَنْ) وكذلك (ما انفكَّ) لفظهُ نفيٌ وإن كان المعنى على الايجابِ ، فأدخَلَ (إلاَّ) بحكمِ اللفظِ وتشبيهها لهذا بالنَّفي المحضِ ولم يُراعِ المعنى .

وهذا الذي قالهُ الصَّيمريُّ صحيحٌ ، ومراعاةُ اللفظِ دون المعنى موجودةٌ في كَلامِ العَرَبِ ، ألا ترى إلى قولِ الشَّاعِرِ :-

لَما أغفلتَ شكرَكَ فانتصحني وكيفَ ومن عطائكَ جُلُّ مالي (٣)

كيف أدخَلَ لامَ القَسَمِ على (ما) النَّافية في قوله (لَما) ، فإنَّما فعَلَ ذلك ، لأنَّ (ما) تكونُ بمعنى (الذي) فراعى لفظَ (ما) وإن كان المعنى على النَّفي . وكذلك أيضاً قولُ الآخرِ :

---

(١) التبصرة : ١/١٩٠ .

(٢) من المديد ،أوفيت : يقال أوفيت على الشيء اذا أشرفت عليه ، و(في) هنا بمعنى (على) . والشمالات : جمع شمال بالفتح وهي الريح التي تهب من هذه الجهة والعلم : الجبل .
وهو من شواهد الكتاب : ٥١٨/٣ ، والمقتضب: ١٥/٣ ،والنوادر: ٢١٠ ، والازهية : ٩٣ - ٢٧٥ ، والايضاح : ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل : ٤٠/٩ ، والمقرب: ٧٤/٢ ، والمغني : ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والخزانة : ٥٦٧/٤-٥٦٨

(٣) من الوافر ، ينسب للنابغة وليس في ديوانه المطبوع ، وهو من شواهد المغني : ٦٨٠/٢ ، وفيه (فاصطنعني) مكان (فانتصحني) ، وشرح أبيات المغني للبغدادي : ٥٦/٨ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٦٥٦/٢ .

وَرَجِّ الفتى للخَيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ/ خيراً لا يزالُ يزيدُ (١) (١٢١/أ)

ف(ما) هاهنا في قوله : (ما إنْ رأيتَه) مصدريةٌ ، وهي في موضع نصْبٍ على الظرفيةِ لأنَّ التَّقديرَ : مَدَّةَ رؤيتِكَ إيَّاهُ ، وزَادَ بعدها (إنْ) وهي لا تزادُ إلاَّ بعد (ما) النَّافية ، ما ذاك إلاَّ رعي للفظِ (ما) ، لأنَّها تكون للنَّفي . وكذلك أيضاً قول الآخر :

يُرَجِّي العبدُ ما إنْ يلاقي وتَعرِضُ دونَ أبعدِهِ خُطُوبُ (٢)

زَادَ (إنْ)أيضاً بعد (ما) التي بمعنى (الذى) رعياً للفظِها ، لأنَّها تكونُ نافيةً وهذا النَّوعُ كثيرٌ في كَلَامِ العَرَبِ .

وما ذكره الصَّيمريُّ من تخطئةِ ذي الرُّمَّة وتلحينه فهو منسوبٌ للأصمعيِّ (٣) والجرميِّ (٤) .

وفي البيت أيضاً تأويلانِ آخرانِ :

---

(١) من الطويل للمعلوط القريعي كما في شرح شواهد المغني للسيوطي : ١/٨٥، ٨٦ ، ٢/٧١٦ .

وانظره في الكتاب : ٤/٢٢٢ ، والأزهية : ٤٢ - ٩٦ ، والخصائص : ١/١١٠ ، والمقرب : ١/٩٧ ، واصلاح الخلل : ٣٦٨ ، وشرح المفصل : ٨/١٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١/٣٩٨ ، والجنى الداني : ٢١١ ، والهمع : ٢/١١٨ ، والخزانة : ١/٥٣٦ .

(٢) من الوافر قائله جابر بن رألان الطائي (شاعر جاهلي) كما ذكر في الخزانة : ٣/٥٦٧ ، وفيها : (مالا ان يلاقي) مكان : (ما ان يلاقي) ويروى في المغني : ١/٢٥ ، ٢/٦٧٩ ، والجنى الداني : ٢١١ ، والهمع : ٢/١١٧ ، والدرر : ١/٩٧ :

يُرَجِّي المرءُ ما ان لا يَرَاهُ وتعرِضُ دونَ أدناهُ الخُطُوبُ

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع ابو سعيد الأصمعي البصري اللغوي ، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر .

روى عن أبي عمرو بن العلاء ونافع بن نعيم ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام أبو حاتم السجستاني وأبو الفضل الرياشي . له تصانيف بلغت الأربعين منها : غريب القرآن ، وخلق الانسان ، والأجناس ، والابل والخيل ، والأضداد ، وغير ذلك توفي سنة ٢١٦هـ وقيل : ٢١٥هـ عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/١١٢ ، ١١٣ ، وانباه الرواة : ٢/١٩٧ .

(٤) انظر شرح المفصل : ٧/١٠٧ .

أحدُهما : أنَّ (تنفكُّ) فيه تامةٌ مثلها في قوله تعالى : (منفكِّين حتَّى تأتيهم البيِّنة)[١] والمعنى : لا تنفكُّ عن التَّعب ، و(مناخةً) على هذا منصوبٌ على الاستثناء المنقطع ، كأنَّه قال : لكنَّها مناخةً على الخَسْفِ ، أي : على غير عَلَفٍ أو نرمي بها بلداً قفراً ، وهذا التَّأويل للقاضي أبي سعيد السِّيرافي[٢] .

والتَّأويلُ الثاني : قاله الفرَّاءُ[٣] وهو أن (تنفكُّ) هي النَّاقصة ، وخبرُها في قوله (على الخَسْفِ) و(مناخةً) تنصبُ على الحَالِ مقدَّمٌ من تأخيرٍ ، والمعنى : لا تنفكُّ على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قفراً إلَّا في حال إناختها . وقَالَ بعضُ البغداديين[٤] : إنَّ (تنفك) هنا تامةٌ ، بمعنى تنفصلُ ، و(مناخةً) حالٌ ، أي : ما ينفكُّ بعضُها من بعضٍ ، إمَّا لأنَّها مقطورةٌ على نَسَقٍ ، مربوطٌ بعضُها ببعضٍ ، أو لأنَّها مصطحبةٌ في التباري في السَّير إلَّا في حَالِ إناختها ، أي : لا ينفصلُ بعضُها من بعضٍ إلَّا في هذه الحال ، فإذا انيخت زالتْ عن الاتِّصالِ ، وإناختُها على غَيرِ عَلَفٍ . يريدُ : أنَّها تناخُ معدَّةً للسير فلا ترسلُ من أجلِ ذلك في المرعى ، وهذا القولُ ارتضاهُ ابنُ عصفورٍ في شَرْحِ الجُملِ[٥] ، وذكرَ أنَّ (أوْ) من قوله (أوْ نرمي) في هذا الوجهِ بمعنى (إلى أنْ) أي : اناختُها إلى أنْ ترمي بها بلداً قفرًا ، و(نرمي) على هذا منصوبٌ بإضمار (أنْ) بعد (أوْ) ولكنَّه سكَّنَ الياءَ ضرورةً

---

(١) من الآية : (١) من سورة البينة .

(٢) شرح السيرافي : ٣/٢١٨ .

(٣) معاني القرآن : ٣/٢٨١ .

(٤) الذي قال ان (تنفك) تامة هو الفراء كما نقل البغدادي ، ونقل ابن الانباري في الانصاف : ١/١٥٩ : أنه قول الكسائي رواه عنه هشام . وانظر الخزانة : ٤/٥١ ، ومعاني القرآن : ١/٢٨١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٩٩ .

وهذا الذى ذُكِرَ في (أوْ) خِلافَ مذهبِ سيبويه ، لأنَّه أنشدَ البيتَ شاهـدًا لرفعِ الفعلِ بعد (أوْ)[1] فقد تحصَّلَ في هذا البيتِ للنَّحويين ستةُ أقوالٍ : قـولُ الأصمعى والجرمىّ ، وقولُ ابن جِنّى ، وقولُ الصَّيمرىّ ، وقولُ السّيرافى ، وقولُ الفَـرَّاء ، وقولُ بعضِ البغداديين ، واللهُ سبحانه أعلمُ.

وقسمٌ لا يلزمُ أداةَ النَّفى مطلقاً وهو ما عدا الأربعة المذكورةِ ، فهذا القسـمُ يجوزُ أنْ يستعملَ مصاحباً لأداةِ النَّفى وأنْ يستعملَ دونها نحو : كَانَ زيدٌ قائمـاً ، وما كان زيد قائماً ، والنَّفىُ هنا حقيقىٌّ ولذلك يجوزُ دخولُ (إلاّ) على الخبرِ فتقـول : ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً ، غيرَ أنَّ (دَامَ) من هذا القِسمِ لا تستعملُ ناقصةً إلاّ صلـةً لـ(ما) المصدرية ، ولذلك لا تقعُ أوَّلَ كلامٍ فتقول : لا أكلِّمك ما دَامَ زيدٌ قائماً ، فـ(ما) مصدرية وهى فى / موضعِ نَصْبٍ على الظرفية ، لأنَّ التَّقديرَ : لا أكلِّمك مدَّةَ دوامِ زيدٍ ، (١٢٦/ب) قال تعالى : (وَمِنهُم مَنْ إِنْ تأمنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِهِ إليكَ إلاَّ ما دُمْتَ عليه قائمـاً)[2] فالتَّاءُ في (دُمتَ) اسمُها ، و(قائماً) خبرُها ، و(ما) مصدرية قامت مَقامَ الظَّـرفِ ، والتَّقديرُ : لا يُؤَدِهِ إليك إلاَّ مدَّةَ دَوامِ قيامِك عليه .

الفَصلُ الثَّالثُ : في معاني هذه الأفعال

أمَّا (كان) فإذا كانت ناقصةً فلها معنيان :

أحدُهُما : أنْ تكونَ بمعنى(صَارَ) نحو قولِ الشَّاعِرِ :

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمطىُّ كأنَّهـا ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيُوضُها[3]

---

(١) الكتاب : ٣/ ٤٨ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الطويل نسبه ابن منظور فى اللسان : (كون) لابن أحمر الباهلى (اسلامى مخضرم) وهو فى ديوانه : ١١٩ ، ونسبه ابن السيد فى اصلاح الخلل : ١٧٣ ، لذى الرّمة وليس فى ديوانه ، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل : ٧/ ١٠٢ الـى ابن كنزة .

والتيهاء : الصحراء يضل فيها السارى . قفر : خلاء موحشة ، والحـزن : ما ارتفع من الارض ، وقطا الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهى سريعة الطيران =

أي : قد صارت بيوضها فراخاً .

والثاني : أنْ تكونَ للدلالةِ على زمانِ مقتضى الجملةِ ، فإذا قلتَ : كانَ زيدٌ قائماً دلّتْ (كانَ) على أنَّ مقتضى الجملةِ الذي هو القيامُ فيما مَضى ، وإذا قلتَ : سيكونُ زيدٌ قائماً ، دلّتْ (سيكونُ) على أنَّ القيامَ فيما يستقبلُ ، وإذا قلتَ : يكونُ زيدٌ قائماً ، دلّتْ (يكونُ) على أنَّ القيامَ إمّا في الحالِ أو فيما يستقبلُ ، لأنَّ (يكونُ) مضارعٌ مبهمُ الزّمانِ وإذا كانتَ زائدةً فمعناها أيضاً الدلالةُ على زمانِ مقتضى الجملةِ ، فإذا قلتَ : زيدٌ كان قائماً ، دلّتْ (كانَ) على مُضيِّ القيامِ .

وإذا كانت تامةً فلها أربعةُ معانٍ : تكون بمعنى (حدَثَ) نحو : كانَ مطرٌ ، أي : حدَثَ مطرٌ ، وبمعنى (حضَرَ) نحو قولهم : كانَ لبنٌ ، أي : حضرَ لبنٌ ، قال تعالى : (وإنْ كانَ ذو عُسْرَةٍ)(١) أي : وإن حضرَ ذو عسرةٍ ، وبمعنى (كفَلَ) تقول : كنتُ الصّبيَّ ، أي : كفلتُهُ ، والتّاءُ في (كنتُ) فاعلةٌ ، والصّبيُّ مفعولٌ به ، وبمعنى (غزَلَ) ، تقول : كنتُ الصّوفَ ، أي : غزلتُهُ . وممّا جاءت فيه (كانَ) تامةً بمعنى الحدوث قوله تعالى : (كُنْ فيكونُ)(٢) أي : أحدثْ فيحدثُ . وكذلك أيضاً قول الشّاعر :

وعينانِ قالَ اللهُ كُونا فكانَتا ... فَعُولانِ بالألبابِ ما تفعلُ الخمرُ(٣)

أي : قال : أحدثا فحدثتا ، و(فَعُولان) نعتٌ لعينان . وأمّا قولُ الآخر :

= فشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . وانظر الفصول الخمسون : ١٨٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٢١٤ ، والأشموني : ١/٢٣٠ ، والخزانة : ٤/٣١ .

(١) من الآية : (٢٨٠) من سورة البقرة . وانظر الجمل : ٦٢ .

(٢) من الآية : (٨٢) من سورة يس .

(٣) من الطويل لذي الرّمّة من قصيدة يهجو بها بني امرئ القيس بن زيد مناة . وانظر في ديوانه : ٢٩٧ ، والأزهية : ١٩٤ ، والخصائص : ٢/٣٠٢ ، وأمالي المرتضى : ١/٢٠ ، وشرح التسهيل : ١/١١٩ ، والمساعد : ١/٧٣ ، والاقتراح ١٣٩ ، ومعجم الشواهد : ١/١٥٠ .

باللهِ قُولُوا كذا بأَجْمعِكُمْ　　　يَالَيْتَ مَا كَانَ كَانَ لَمْ يَكُنِ (١)

فـ(كَانَ) الأُولى ناقصة واسمُها ضميرٌ مستترٌ فيها يَعودُ على (ما)، لأنَّها بمعنى (الذى)، و(كَانَ) الثانية تامة وهى مع فاعلِها الضَّميرِ المستترِ فيها فى موضعِ نصْبٍ خبرًا لِكَانَ قبلَها، و(يكنْ) تامة أيضًا وفاعلُها أيضًا ضميرٌ مستترٌ، والتَّقديرُ: يَالَيتَ الذى كَانَ حَدَثَ لم يَحدثْ.

وأمَّا (أَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى) فإذا كانت ناقصةً فلها معنيان.

أحدُهُما: أَنْ تكونَ بمعنى (صَارَ) كقولِ الشَّاعِرِ:-

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولاَ　　　أَملِكُ رأسَ البَعيرِ إنْ نَفَرَا (٢)

أى: صِرتُ لا أحملُ السِّلاحَ. وكقولِ الآخرِ:

وكُنتُ بهِ أُكْنَى فأَمْسَيتُ كُلَّمَا　　　كُنِيتُ بهِ فاضَتْ دُموعى على نَحْرِى (٣)

أى: فصرتُ كلَّما. وكقولِ الآخرِ:

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهرُ بِهِمْ　　　وكَذاكَ الدَّهرُ حَالاً بَعدَ حَالِ (٤)

أى: ثُمَّ صاروا لَعِبَ الدَّهرُ بِهِم.

والمعنى الثانى: أَنْ تكونَ للدلالةِ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالأزمنةِ التى تشارِكُها فى الحروفِ، المساءُ فى (أَمْسَى) والصَّباحُ فى (أَصْبَحَ) والضُّحَى فى / (١٢٧/أ)

---

(١) أورده ابن منظور فى اللسان (كون) من غير عزو، شاهدا على (كان) الزائدة برواية:

بالله قولوا بأجمعكم　　　ياليت ما كان لم يكن

وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ: ص ٢٩.

(٢) تقدم تخريجه فى ص: ٤٦١.

(٣) من الطويل، ولم أقف على نسبته، انظره فى التوطئة ص: ٢١١، ويشير الشاعر الى سوء معاملة ابنه له.

(٤) من الرمل، وينسب لعدى بن زيد العبادى، وليس فى ديوانه المطبوع. انظره فى التوطئة: ٢١١، والمساعد: ١/ ٢٥٦، والهمع: ٢/ ٧٣، والدرر ١/ ٨٣.

(أَضْحَى) وقد قيل أن (أَضْحَى) للضُّحَى وللضَّحَاء معًا[(١)]، والضُّحَى : وقتُ إضاءةِ الشَّمسِ وصفائِهَا ، والضَّحَاء وقتُ استحرارِهَا ، فتقول : أَمْسَى زيدٌ قائمًا ، فدلَّتْ (أمسى) على اقترانِ القيامِ بالمساءِ ، وأَصبحَ زيدٌ صائمًا ، فدلَّت (أَصْبَحَ) على اقترانِ الصيامِ بالصَّباحِ ، وأَضْحَى زيدٌ قائمًا ، فالمعنى أَنَّ القيامَ مقترنٌ بالضحى .

ويجوز أن يكون اقترانُه بالضَّحَاء في القول الآخر .

وإذا كانت تامةً دلَّت على دخولِ الفاعلِ في الأزمنةِ المذكورةِ ، تقول : أَصبحتُم كَم تنامون ؟ أَيْ : دخلتم في الصَّباحِ وخرجتم عَنْ وقتِ النومِ ، وتقول أيضًا : أَمسيتُم كَم تصلون ؟ أَيْ : دخلتم في المساءِ . وكذلك تقولُ : أضحيتم ، أَيْ : دخلتم في الضُّحَى أو في الضَّحَاء أيضًا على القول الآخرِ ، وقد تكونُ (أَصْبَحَ) منها للدلالةِ على الإقامةِ في الصَّباحِ ، ومنه قوله : (إذا سَمِعْتَ بِسُرَى القَيْنِ فأعلم بأَنَّهُ مُصْبِحٌ)[(٢)] أَيْ : مقيم في الصباح .

وأمَّا (ظَلَّ) فإن كانت ناقصةً فلها معنيان :

أحدهما : أَنْ تكونَ بمعنى (صَارَ) ومنه قوله تعالى : (ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا)[(٣)] أَيْ : صَارَ وجهُهُ مسودًّا ، وقولُه سبحانه : (فَظَلْتُم تَفَكَّهُونَ)[(٤)] أَيْ : فصِرْتم تعجبون مِمَّا نَزَلَ بكم في زرعِكم ، وقيل معنى (تفكَّهون) : تندمون[(٥)] .

---

(١) انظر اللسان (ضحا) .

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يعرفه الناس بالكذب فلا يقبل قوله وإن كان صادقا وأصله أن القين (الحداد) اذا خفّ عنه شغله قال : اني سائر الليلة ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، انظر كتاب الأمثال : ٤٧ ، والمستقصى : ١/١٢٤ ، واللسان : (قين) وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤١٣ ـ ٤١٤ .

(٣) من الآية : (١٧) من سورة الزخرف ، ومن الآية (٥٨) النحل .

(٤) من الآية : (٦٥) من سورة الواقعة .

(٥) معاني القرآن : ٣/١٢٨ .

والمعنى الثّاني : أَنْ تكونَ للدلالةِ على مصاحبةِ الصِّفةِ للموصوفِ نَهارَهُ ، فتقول ظَلَّ زيدٌ قائماً ، أي : صاحَبَ القيامُ زيداً جميعَ النَّهارِ.[1] وإن كانت تامةً فمعناها الإقامةُ نَهاراً ، فتقول : ظَلَّ زيدٌ ، أي : أقامَ نَهاراً.

وأمّا (باتَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها الدلالةُ على مصاحبةِ الصِّفةِ للموصوف لَيلَهُ ، فتقولَ : باتَ زيدٌ ساهِراً ، أي : صاحبه السَّهرُ جميعَ ليلِه ، وإذا كانت تامّةً كانت بمعنى (عَرَّسَ) والتَّعريس هو النزولُ لَيلاً ، فتقول : باتَ زيدٌ ، بمعنى : عَرَّسَ زيد ، ومن هذا قول الشاعر :

وَبَاتَ وَبَاتَتْ له لَيْلَةٌ … كَلَيلةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ[2]

أي : وعَرَّسَ وعَرَّسَت ليلةٌ ، ففاعلُ (بَاتَ) الأولى ضميرٌ مستترٌ فيها ، وفاعلُ الثانية (لَيلَةٌ) وأرادَ : وَبَاتَ في ليلةٍ ، لكنَّهُ نَسَبَ الفعلَ إلى الليلةِ اتّساعاً ومجازاً ، كما يقال : نَهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائمٌ.[3]

وأمّا (غدا وراح) فإن كانتا ناقصتين فلهما معنيان :

أحدُهُما : أَنْ تكونا بمعنى (صَارَ) فتقول : غَدا زيدٌ عالماً ، ورَاحَ زيدٌ عالماً ، أي : صار كذلك.

والثاني : أَنْ تكونا للدلالةِ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزَّمانِ[4] الذي يُشاركهما في الحروف ، وهو الغدو في (غدا) والرواح في (رَاحَ) ، فتقول : غدا زيدٌ قائماً ، وراحَ زيدٌ قائماً ، والمعنى : اقترانُ القيامِ بهذا الزَّمانِ.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٧/١.

(٢) من المتقارب لامرئ القيس بن عانس(صحابي) من قصيدة له مطلعها :

تطاول ليلك بالأثمد … ونام الخلي ولم ترقد

العائر : يطلق على القذى الذي تدمع له العين وعلى الرمد ، وعلى كل ما أعلّ العين.

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٤/١ ، والتصريح : ١١٩/١ ، والأشموني : ٢٣٦/١.

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٧/١.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦/١.

وإن كانتا تامتين فمعناهما السَّيْر في الزمانِ المذكور ، فتقول : غَدَا زيدٌ ، أي : سَارَ في الغَدَاةِ ، وراحَ عمروٌ ، أي : سَارَ في وقتِ الرَّواحِ ، ومنه قولُه عليه السَّلام : (مَنْ رَاحَ في السَّاعَةِ الأُولى)[1] أي : مَنْ سَارَ ، وفاعلُها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ الى (مَنْ) .

وأمّا (آضَ) ، و(عَادَ) فإن كانتا ناقصتين فمعناهما / معنى (صَارَ) تقولُ : (١٢٧/ب) آضَ زيدٌ عالماً ، أي : صَارَ عالماً ، وقَالَ تَعَالى : (حَتَّى عَادَ كالعُرْجُونِ القَدِيم)[2] أيْ : صَارَ مثلَ العُرجُونِ البَالي .

وإن كانتا تامتين كانتا بمنزلة (رَجَعَ) فتقول : آضَ زيدٌ إلى القيامِ ، وعَادَ زيدٌ إلى بلدِهِ ، أي : رَجَعَ إليه .

وأمّا (صَارَ) فإن كانت ناقصةً فمعناها : تَحَوُّلُ الشَّيْءِ عن صفتِهِ التي كَانَ عليها إلى صفةٍ أُخرى ، فتقولُ : صَارَ زيدٌ عالماً ، أي : تَحَوَّلَ عن الجهلِ إلى العِلم.[3]

وإن كانت تامةً كانت بمعنى (انتقلَ) نحو : صَارَ زيدٌ إلى الباديةِ ، أي : انتقلَ إليها .

وأمَّا (لَيْسَ) فلانتفاءِ الصِّفةِ عن الموصوفِ في الحَالِ إذا لم يتقيَّد الخبرُ بزمانٍ ، فإن تقيَّدَ بزمانٍ نَفَتْ على حَسَبِ تقييده فتقول : لَيسَ زيدٌ قائماً ، وليس زيدٌ يقومُ ، فالمعنى انتفاءُ القيامِ عن زيدٍ في الحالِ ، لأنَّ الخَبَرَ الذي هو(قائمٌ) أو (يقومُ)

---

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٦٦/٢) في باب فضل الجمعة ، حديث رقم (٨٨١) بلفظ : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة . . . الخ)

وسلم بشرح النووي : ١٣٥/٦ في الجمعة - باب الطيب والسّواك يوم الجمعة ، حديث رقم (١٠) بمثل لفظ البخاري المذكور.

وزاد اصحاب الموطأ عن مالك بعد قوله (ثم راح) (في الساعة الأولى) انظر الموطأ : ١٠١/١ - كتاب الجمعة - باب العمل في غسل يوم الجمعة ، حديث رقم (١) .

(٢) من الآية : (٣٩) من سورة يس.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦/١ .

لم يقيَّد بزمانٍ ، وتقولَ : ليس زيدٌ قائماً غداً ، وليس زيدٌ يقومُ غداً ، وليس زيدٌ قائماً أمسِ ، فالمعنى انتفاءُ القيامِ عن زيدٍ في الزمانِ الذى قُيِّدَ الخَبَرُ به . وقد نَصَّ سيبويه على أنّك تقولُ : ما زيدٌ ضربتُه[١] ، على أنْ تكونَ (ما) حجازيةً بمنزلةِ (لَيْسَ) فنفت هنا الخَبَرَ الماضى كما تَرَى ، وإجازتُه ذلك في (ما) الحجازية إجازةٌ منه له في (لَيْسَ) .

وسُمِعَ للعربِ فيما حكاه سيبويه (لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه)[٢] فنفت هنا أيضاً الخَبَرَ الماضى الذى هو (خَلَقَ اللهُ مثلَهُ) واسمُ (لَيْسَ) هنا ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ مستترٌ فيها أى : ليس الأمرُ أو الشأنُ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ .

وأمّا : (مازَالَ ، وما انفكَّ ، وما فَتِئَ ، وما بَرِحَ)[٣] أربعتُها فلمصاحبةِ الصِّفةِ للموصوفِ مُذْ أمكَنَ أن يكون قابلاً لها ، فإذا قلتَ : مازَالَ زيدٌ عالماً ، فالمعنى مصاحبةُ العلمِ لزيدٍ مُنذُ صَارَ قابلاً له ، وكذلك الثلاثةُ البواقى ، وتنفى هذه الأربعةُ ماضيةَ اللفظِ بـ(ما) ومضارعتُه بـ(لَمْ) و(لَنْ) و(لا) نحو : مازالَ زيدٌ عالماً ، ولم يزل زيدٌ عالماً ، ولَنْ يزالَ زيدٌ عالماً ، ولا يزالُ زيدٌ عالماً ، وتنفى أيضاً ماضيةَ اللَّفظِ بـ(لا) فى الدُّعاءِ نحو : لا زَالَ زيدٌ على خيرٍ ، تريدُ : الدُّعاءَ له بذلكَ .

وإذا استعملت (مانفكَّ) تامةً كانت بمعنى (ما انفصَلَ) فتقول : ما انفكَّ زيدٌ عن عمروٍ ، أى : ما انفصَلَ عنه .

وإذا استعملت (بَرِحَ) تامةً كان معناها (ذَهَبَ) أو (ظَهَرَ) فتقول : ما بَرِحَ زيدٌ من هنا ، أى : ما ذَهَبَ وقالوا : (بَرِحَ الخَفاءُ)[٤] أى : ظَهَرَ ، وكذلك

---

(١) فى الكتاب : ١/١٤٦ : (فإن جعلت (ما) بمنزلة (ليس) فى لغة أهل الحجاز لم يكن الا الرفع ، لأنك تجئ بالفعل بعد أن يعمل ماهو بمنزلة فعل يرفع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربته) .

(٢) الكتاب : ١/٧٠ .

(٣) انظر الجمل : ٥٣ ، وشرحه لابن عصفور : ١/٤١٧ ، والبسيط : ٥٣٩ .

(٤) الفاخر : ٣٥ ، وفيه : (قال الأصمعى : معناه : ظهر المكتوم وهو من البراح ، كأنه فى براح من الأرض. وقال غيره : برح الخفاء : أى زال الخفاء فصار الأمر ظاهرا) . وانظر الهمع : ٢/٨٣ .

تقولُ : ما بَرِحَ الخَفاءُ ، أي : ما ظَهرَ.

وأمّا (مادَامَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها مصاحبةُ الصّفةِ للموصوفِ في الحالِ[1] ،
فإذا قلتَ : لا أكلّمكَ مادامَ زيدٌ قائماً ، فُهِمَ أنَّ القيامَ مصاحبٌ لزيدٍ في الحالِ ،
وإذا كانت تامةً فمعناها الدلالةُ على بَقاءِ الفاعلِ ، فإذا قُلتَ : لا أكلّمكَ مادامَ زيدٌ ،
فالمعنى : لا أكلّمكَ ما بَقيَ زيدٌ ، أي : مدّةَ بقائِهِ.

وأما (جاءَ وقَعَدَ) في المَثَلين[2] فبمنزلةِ[3] (صارَ) الناقصة.

الفَصْلُ الرّابعُ : في عملِها وأحكامِ ما تعملُ فيه

وفيه مسائل :

المسألةُ الأولى : في عملِها ، وكُلُّ هذه الأفعالِ المذكورةِ في هذا البابِ تدخلُ
على المبتدأِ والخَبَرِ ، فيرتفعُ / المبتدأُ بها اسماً لها ، وينتصبُ الخَبرُ خبراً لها[4] ، (١٢٨/أ)
ويُسمَّى أيضاً اسمُها فاعلاً وخبرُها مفعولاً . وقد أطلقَ سيبويه هذه التَّسميةَ عليهما[5] ؛
فكُلُّ ما جازَ أنْ يكونَ مبتدأً جازَ أنْ يكونَ اسماً لهذه الأفعال ، إلاّ ما له صدرُ الكَلامِ
من المبتدآت كأسماءِ الشّرطِ وأسماءِ الاستفهامِ و(كَمْ) الخبريّة وما لَزِمَ الرَّفعَ على
الابتداءِ من الأسماءِ ، كـ(أيمنُ اللّهِ) و(ما) التّعجبية.

وتنفردُ (دَامَ) وما نُفِيَ بـ(ما) من هذه الأفعال بأنّها لاتدخلُ على مبتدأٍ
خبرُهُ مفردٌ[6] لازمُ التَّصدير نحو : أينَ زيدٌ ؟ وكَيفَ عمروٌ؟ ومَتى القيامُ؟ ألاَ ترى

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١.

(٢) تقدما في ص : ٤٩٣/٤٩٨

(٣) في الأصل : (فمنزلة) ، والوجه ما أثبت.

(٤) هذا هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه . انظر الكتاب : ١٣١/٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، والهمع : ٨٣/٢.

(٥) الكتاب : ٤٩/١.

(٦) الهمع : ٧٢/٢.

أنَّ (أينَ) وقعتْ خبرًا للمبتدأِ بعدها ولها صَدْرُ الكلامِ لما فيها من معنى الاستفهامِ وكذلك (كيفَ) و(متى) فلا يجوزُ دخولُ (ما دامَ) على هذه الجملةِ ، ولا دخول (مازالَ) ، و(ما انفكَّ) و(ما فتئَ) ، و(ما برحَ) وكذلك سائرُ ما دخلتْ عليه (ما) من أفعالِ هذا البابِ ، فلا يُقالُ : لا أكلِّمكَ أينَ ما دامَ زيدٌ ، ولا يُقالُ أيضاً : أينَ مازالَ زيدٌ ، ولا : كيفَ ما برحَ زيدٌ ، ولا : متى ما انفكَّ القِيامُ ، ولا : أينَ ماكانَ زيدٌ ، ولا : أينَ ما أصبحَ عمروٌ[١] ؛ وتقولُ : أينَ كانَ زيدٌ ؟ ومتى كانَ القيامُ ؟ وكيفَ كانَ زيدٌ ؟ لعدمِ دخولِ (ما) على (كانَ) فالاسمُ المرفوعُ بعدها اسمُها ، واسمُ الاستفهامِ قبلها في موضعِ الخبرِ .

وإنَّما امتنعَ دخولُ ما ذُكرَ على هذا المبتدأِ المذكورِ لما يلزمُ من تقديمِ الخبرِ ، وذلك في هذا ممتنعٌ ، أمَّا في (دامَ) فلوقوعِها صلةً لـ(ما) المصدريّة ، فلو قدَّمتَ خبرَها على (ما) لكنتَ قد قدَّمتَ بعضَ الصّلةِ على الموصولِ ، وذلك لا يجوزُ على ما تقرَّرَ في بابِ الموصولاتِ[٢] ؛ لأنَّ الصّلةَ إنَّما هي (دامَ) واسمُها وخبرُها ، فصارَ خبرُها بعضَ الصلةِ .

وأمَّا فيما نُفيَ بـ(ما) من هذه الأفعالِ ، فلأنَّ (ما) النَّافيةَ لها صَدْرُ الكلامِ فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلَها ، فلو قدَّمتَ خبرَ المنفي بما عليها لكنتَ قد أعطيتَ ما بعدها فيما قبلَها ، نَعَمْ يلزمُ ابنَ كيسانَ جوازُ ذلك في (مازالَ) و(ما انفكَّ) و(ما فتئَ) لأنَّه يجيزُ تقدُّمَ أخبارِ هذه الأربعةِ عليها[٣] لِفَقْدِ معنى النَّفي في (ما) المصاحبةِ لها ، فصارَ عنده كُلُّ واحدٍ من هذه الأفعالِ الأربعةِ مع (ما) الداخلةِ عليه

---

(١) وجوّز ذلك الكوفيون كما في الهمع : ٢ / ٧٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٢٢٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٨٠ .

(٣) هذا الذي أجازه ابن كيسان من تقدم أخبار هذه الأربعة عليها هو مذهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء الى المنع ، وسيذكر المصنف ذلك بعد قليل انظر الهمع : ٢ / ٨٩ ، والتوطئة : ٢١٤ ، وشرح المفصل : ٧ / ١١٣ ، والانصاف ١ / ١٥٥ ، والبسيط : ٥٤٢ - ٥٤٣ ، وابن كيسان النحوي : ١٨١ - ١٨٣ .

حكمه حكمُ الايجاب ، ولذلك امتنعَ دُخولَ (إلاَّ) على خبرِها ، ولأجلهِ أيضاً لا يكـــونَ لهذا النَّفي جوابٌ منتصبٌ بعد الفاء ، فلا يُقال : مازالَ زيدٌ إلاَّ قائماً ، على ما تقـدَّم ، ولا مازالَ زيدٌ قائماً فنكرمهُ ، كما يجوزُ ذلك في النَّفي في غيرِ هذه الأفعالِ الأربعـــةِ ، فكما حَكمَ لهذا النَّفي هنا بحكمِ الايجابِ فيما ذُكرَ فينبغي أنْ يحكَمَ له بحكمهِ في جـواز تقدُّمِ الخبرِ ، فأجازَ لذلك أنْ تقولَ : قائماً مازالَ زيدٌ ، فيلزمُهُ ولا بُدَّ جوازُ : أيــنَ مازالَ زيدٌ ، وكيفَ ما انفكَّ عمروٌ ، ومتى ما برحَ القتالُ ، وقد نَسَبَ ابنُ مالكٍ ما ذُكـرَ أنَّهُ مذهبُ ابنِ كيسان من جوازِ تقدُّمِ خبرِ (مازالَ) وأخواتِها الثلاثةِ عليها ، إلــى بعضِ الكوفيينَ[1] ولم ينسبْهُ لابنِ كيسان . ولما / ذكرَ ابنُ مالك امتناعَ دُخولِ (مادامَ) (١٢٨/ب) والمنفي بـ(ما) على المبتدإِ الذي خبرُهُ ما ذُكرَ ، اطلقَ المنعَ ولم يُنبِّه على أنَّ مــن مذهبهِ في (مازالَ) وأخواتِها جوازَ تقدُّمِ الخبرِ ، يجيزُ دخولَها على المبتدإِ المذكورِ ، وقد كانَ ينبغي له أنْ ينبِّه على ذلكَ لما التزمَهُ في كتابهِ الكبيرِ[2] من تتبُّعِ الخلافِ ، وكذلك أيضاً كان ينبغي له أنْ يُنبِّه على أنَّ مذهبَ الفرَّاء امتناعُ دُخولِ (زالَ) وأخواتِها على ذلك المبتدإِ الذي خبرُهُ ماذُكرَ ، وإنْ كانت منفيةً بغيرِ (ما) ، لأنَّه ذكـــرَ أنَّ مذهبَ الفرَّاء امتناعُ تقدُّمِ خبرِ (زالَ) وأخواتِها الثلاثةِ عليها مطلقاً[3] ، كانت منفيـــةً بـ(ما) أو بغيرِها فلا يجوزُ عنده : قائماً لا يزالُ زيدٌ ، ولا : ضاحكاً لَنْ يزالَ عمـــروٌ ، ولا : منطلقاً لم يزلْ بكرٌ ، فلا شكَّ في امتناعِ : أينَ لا يزالُ زيدٌ ، وكيفَ لم يزلْ زيـدٌ ؟ ومتى لَنْ يزالَ القتالُ ؟ على مذهبهِ ، فتخصيصُهُ المنفي بـ(ما) وحدَها من غيرِ تنبيـهِ على الخلافِ غيرُ لائقٍ بطريقتهِ ، وانَّما كانَ اللائقُ باختصارهِ وجمعِهِ للمذاهبِ أنْ يقولَ : ويختصُّ ما يمتنعُ تقديم خبرهِ عليه منها بعدمِ الدُّخولِ على ذي خبرٍ مفردٍ طلبيٍّ عوض.

قوله (وتختصُّ (دَامَ) والمنفيُّ بـ(ما) بعَدَمِ الدُّخولِ عَلَى ذِي خَبَرٍ مفردٍ طلبيٍّ)[4]

---

(١) التسهيل : ٥٤ .

(٢) يقصد : كتابه : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

(٣) التسهيل : ٥٤ ، وانظر اوضح المسالك : ١/ ٢٤٦ .

(٤) التسهيل : ٥٢ .

وكُلُّ ما جازَ أنْ يكونَ خبرًا للمبتدأ فإنَّهُ يصحُّ أنْ يكونَ خبرًا لهذه الأفعال إلاَّ الجملةَ التي لا تحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ (١)، فتقولُ: كانَ زيدٌ قائمًا، وكانَ زيدٌ قامَ، وكانَ زيدٌ يَقُومُ، وكانَ زيدٌ أبُوهُ قائمٌ، لأنَّكَ تقولُ: زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ، وزيدٌ يقومُ، وزيدٌ أبوهُ قائمٌ. ولا يجوزُ أنْ تقولَ: كانَ زيدٌ اضربْهُ، ولا: كانَ زيدٌ لا تضربْهُ، لأنَّ (اضربْ) و(لا تَضْربْ) طلبٌ لا يحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ، فلا يقعُ خبرًا لهذه الأفعالِ، وإنْ كانَ يقعُ خبرًا للمبتدأ، إذْ تقولُ: زيدٌ اضربْهُ، وزيدٌ لا تضربْهُ، فأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

وكُونِي بالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ودِلِّي دَلَّ ماجِدةٍ صَناعِ (٢)

فأوقعَ (ذَكِّرِيني) وهو طلبٌ خبرًا لـ(كُونِي) و(بالمَكَارِمِ) متعلِّقٌ بذَكِّرِيني، والتَّقديرُ وكُوني ذَكِّرِيني بالمَكَارِمِ، والياءُ في (كُوني) هو الاسمُ أو ضميرٌ مستترٌ، أي: (وكُوني أنتِ) عند الأخفشِ والمازنيِّ اللَّذينِ يَريانِ أنَّ الياءَ ليستْ ضميرًا وأنَّها علامةُ تأنيثٍ، وهذا البيتُ شاذٌّ نادرٌ لا يُقاسُ عليه، وهو من وَضْعِ الأمرِ موضعَ الخَبرِ (٣)، كأنَّه قالَ: وكُونِي بالمَكَارِمِ تذكرينَني، فوضعَ (ذَكِّرِيني) موضعَ (تذكرينَني) فاللفظُ لفظُ الأمرِ والمعنى على الخَبَرِ، والأمرُ قد يوضعُ (موضعَ) (٤) الخَبَرِ كقولِه تعالى: (قُلْ مَنْ كانَ في الضَّلالةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا) (٥) أي: فيمدّ له الرحمنُ مدًّا، وقولِه سُبْحانَهُ: (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُم) (٦) المعنى: ونَحملْ خطاياكم، ومذهبُ أبي عليٍّ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٧٩ - ٣٨٠.

(٢) من الوافر، رواه أبو زيد في النوادر: ٣٠، ٥٨ لرجل من بني نهشل (جاهلي) يخاطب زوجته. والصناع: الحاذقة بعمل اليدين. والدلّ: قريب المعنى من الهدي وهما من السكينة والوقار في الهيأة والنظر والشمائل.

وهو من شواهد التوطئة: ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٠، والتسهيل: ٥٢، والمغني: ٢/ ٥٨٥، والهمع: ٢/ ٧٢، والدرر: ١/ ٨٣، وحاشية الصبان: ١/ ٢٢٦، والخزانة: ٤/ ٥٧.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٠.

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٥) من الآية: (٧٥) من سورة مريم.

(٦) من الآية: (١٢) من سورة العنكبوت.

الشلوبين في توطئته[(١)]: أنه إنما يمتنع وقوعُ الجملةِ التي لا تحتمل الصِّدقَ والكَذِبَ خبراً لِكَانَ وأخواتِها عند مخالفةِ معنى (كَانَ) أو غيرِها من أخواتِها لمعنى تلك الجملةِ فقط، وأمَّا إن اتَّفقا في المعنى فذلك جائزٌ، فوافق على امتناعِ: كَانَ زيدٌ هَلْ / ضربتَه[(٢)]؟ (١٢٩/أ)
وكَانَ زيدٌ اضربْه، وكَانَ زيدٌ لا تضربْه؟ لاختلافِ معنى (كَانَ) بمعنى الجملةِ التي هي هَلْ ضربتَه؟ أو اضربْه، أو لا تضربْه؟ إذْ كَانَ خبرٌ[(٣)] والجملةُ طلبٌ (و)[(٤)] (هَلْ ضربتَه) استفهامٌ، واضربْه أمرٌ، ولا تضربْه نَهيٌ، وخالفَ في مثلِ قولِكَ: كُنْ اضربْ زيداً، فأجازَ هذا ونحوه لاتِّفاقِ (كُنْ) والجملةِ التي هي (اضربْ زيداً) في المعنى، إذْ كلاهما طَلَبٌ، ألا ترى أنَّ (كُنْ) أمرٌ و(اضربْ زيداً) كذلك، فاسمُ (كُنْ) ضميرٌ مستترٌ فيها للمخاطبِ، والجملةُ الطلبيةُ بعده في موضعِ الخَبَرِ، وعلى هذا جاءَ البيتُ، فليس بضرورةٍ ولا شاذٍّ في مذهبِهِ من حيثُ اتَّفقَ (كُونِي) مع (ذَكِّرِينِي) في المعنى الذي هو الطلبُ كما تقدَّم في المثالِ المذكورِ.

المسألةُ الثَّانيةُ: في حُكْمِ الاسمِ والخَبَرِ في هذا البابِ بالنَّظرِ إلى التَّعريفِ والتَّنكيرِ.

ويجوزُ على الجملةِ ثَلاثُ صُورٍ: أنْ يكونا معرفتين، وأنْ يكونا نكرتين، وأنْ يكونَ أحدُهُما معرفةً والآخرُ نكرةً.

فإذا كانا معرفتين، فإمَّا أنْ تكونَ أحداهما مشبَّهةً بالأخرى في المعنى أو لا تكونَ كذلك. إنْ كانت أحداهما مشبَّهةً بالأخرى لَزِمَ جَعْلَ المشبَّهةِ الاسمَ والمشبهِ بها الخَبَرَ، ولا يجوزُ العكسُ لفسادِ المعنى إذْ ذاكَ، فتقولُ: كَانَ زيدٌ زُهَيْراً[(٥)]، وكان زيدٌ حاتماً، تريدُ: كَانَ زيدٌ مثلَ زهيرٍ، وكَانَ زيدٌ مثلَ حاتمٍ، ولا يجوزُ في هذا ونحوه أنْ يُقالَ: كَانَ زُهَيْرُ زيداً، ولا: كَانَ حاتمٌ زيداً، مع ارادةِ تشبيهِ زيدٍ

---

(١) التوطئة: ٢١٥.
(٢) انظر التوطئة: ٢١٥.
(٣) يقصد الجملة الخبرية.
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٠٠.

بزهيرٍ أو بحاتمٍ ، إذْ يُفهمُ من جَعْلِ زهيرٍ وحاتمٍ الاسمَ تشبيههما بزيدٍ . وإن لم يكن المعنى على التّشبيه جعلتَ أيّتهما شئتَ الاسمَ والأُخرى الخَبرَ ، أنتَ بالخيارِ في ذلك ، إلاّ أنّه إن كانت أحداهما أعرفَ من الأُخرى فالأحسنُ أنْ تجعلَ التي هي أكثرُ تعريفاً الاسمَ والأُخرى الخبر ، فتقول : كَانَ زيدٌ أخاكَ ، وإن شئتَ قلتَ : كَانَ أخوكَ زيداً[١] ؛ لأنَّ زيداً وأخاكَ متساويا الرتبةِ في التّعريفِ ، لأنّ أخوكَ مضافٌ إلى المضمرِ فهو في مرتبةِ العَلَمِ مثلَ زيدٍ ، فلكَ الخيارُ في جَعْلِ أيّتهما شئتَ الاسمَ والأُخرى الخبر ، لأنّ كلّ واحدةٍ منهما معلومةٌ من حيثُ هي معرفةٌ ، وإنّما المجهولُ عند المخاطبِ النسبةُ فَحَسْبُ ، فهو يعلمُ زيداً كعلمِنا مالكاً والشافعيّ وأبا حنيفةَ مثلاً ، ويعلمُ أخاه بعينه ، لكنّه يجهلُ أنّ ذلك الأخَ هو زيدٌ ، فهو يجهلُ النسبةَ بينَ الاسمين ، فاخبرتَهُ بحصولِها ، فلا فرقَ بينَ جَعْلِ زيدٍ الاسم ، و(أخوك) الخبَر أو العكسُ . وتقولُ : كَانَ زيدٌ الراكبَ ، وكَانَ الراكبُ زيداً ، لأنّهما معرفتان أيضاً على ما تقدَّمَ ، وقولك : كَانَ زيدٌ الراكبَ ، أحسنُ من قولكَ : كَانَ الراكبُ زيداً ، لأنّ زيداً أعرفُ من الراكبِ ، إذ العَلَمُ قبلَ المعرفِ بالألفِ واللامِ في المرتبةِ ، فجعلُ الأعرفِ الاسمَ والأقلِّ تعريفاً الخبرَ أولى[٢] من العكسِ ، مع أنّ العكسَ جائزٌ ، وعليه جاءَ قولُ الشّاعرِ :

لَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ ما كَانَ داءَها ... بثَهْلانَ / إلاّ الخِزْيَ مِمَّنْ يقودُها[٣] (١٢٩/ب)

ألا تراهُ جَعَلَ الأعرفَ خبراً ، وهو (داؤُها) والأقلُّ تعريفاً الاسمَ وهو (الخِزْيَ) وذلكَ أنّ (داءَها) في مرتبةِ العَلَمِ من حيثُ أضيفَ إلى المضمرِ ، و(الخِزْيَ) بالألفِ واللّامِ . وكذلكَ أيضاً : كَانَ أخوكَ هَذا ، أولى من : كَانَ هَذا أخاكَ ، لأنّ

---

(١) انظر التبصرة : ١/ ١٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠١ .

(٣) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة . والشاعر ينسب سبب انهزام القوم في جبل (ثهلان) الى قائد هذه الكتيبة الموصوف بالجبن .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٥٠ ، وفيه : (وقد) بالواو مكان (لقد) وشرح المفصل : ٧/ ٩٧ .

العَلَم قبلَ المُبهمِ في التّعريفِ ، على أنّ ابن عصفور ذكر أنّ المبهمَ لا تجعله العرب خبرًا إلاّ للمضمرِ نحو : هَا أنَاذَا (١) ، ولا يجوز زيدٌ هَذَا ، إنّما يُقالُ : هَذا زيدٌ ، واطلاقاتُ النّحويين تقتضي أنّ هَذا لا يلزمُ وأنّ المبهمَ كغيرهِ من المعارفِ.

وأعلمْ أنّ (أنْ) مع الفعلِ في تأويلِ مَصدرٍ معرّفٍ ، وإذا اجتمعتْ مَعَ غيرها من المعارفِ فالغالبُ أنْ تكونَ هي الاسمَ وغيرُها الخبرَ ، وكذلك (أنّ) مع اسمِها وخبرِها، قالَ تعالى : (مَاكَانَ حُجّتَهُم إلاّ أنْ قَالُوا) (٢) ، (وما كَانَ جَوابَ قومهِ إلاّ أنْ قالُوا) (٣) أي : ما كَانَ حُجّتَهُم إلاّ قولُهم ، وما كَانَ جوابَ قومِه إلاّ قولُهم ، ألا تَرى أنّهُ لم يُقرأ في السّبعِ إلاّ بنصبِ الجَوابِ والحُجّةِ (٤) ، على جَعلِ (أنْ قالُوا) هو الاسمَ، وَقُرِئ في الشّاذّ بالوجهِ الآخرِ الذي هو القليلُ ، وهو رفعُ الحُجّةِ والجَوابِ (٥) ، على جعلِهما الاسم و (أنْ قَالُوا) الخبرُ ، وقَالَ سُبحانَهُ : (ثُمّ لَمْ تكُنْ فِتنتَهُم إلاّ أنْ قالُوا) (٦) فأكثرُ القُرّاءِ السّبعةِ عَلَى الوجهِ الكثيرِ وهو نَصْبُ (٧) (الفِتنَةِ) على أنّها الخَبرَ،

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٢ ، وانظر الهمع : ٢/٩٤.

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة الأعراف . وفي النمل : (٥٦) والعنكبوت : (٢٤) (٢٩) : (فما كان ... الآية) . وانظر الكتاب : ١/٥٠.

(٤) وقراءة (حجتهم) بالنصب هي قراءة الجمهور . انظر الاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر ٢/٣٧٢.

(٥) قرأ برفع (الحجة) الحسن ، وعبيد بن عمير ، وجاء من بعض الطرق عن رويس عن يعقوب وعن أبي بكر عن عاصم ، ورواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر.

وقرأ برفع (الجواب) الحسن . انظر البحر المحيط : ٨/٤٩ ، ٤/٣٣٤ ، والاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر : ٢/٣٧٢ ، والكشاف : ٣/٥١٣.

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام.

(٧) النصب قراءة نافع وأبي عمرو ، وأبي بكر من طريق العليمي ، وأبي جعفر ، وخلف انظر الاتحاف : ٢٠٦ ، والتيسير : ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر : ٢/٢٥٧.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ ، (فتنتَهم) بالرّفع[1] على أنّه الاسم ، و(أنْ قالُوا) الخبَرُ ، على الوجهِ القليلِ . وكذلك أيضاً قُرِئ في السّبع بالوجهين قوله تعالى : (لَيسَ البرَّ أنْ تولّوا)[2] فقراءةُ حمزةَ وحفصٍ بنصْب (البرّ) على أنّه الخبَر ، و(أنْ تُولّوا) الاسمُ ، وهذه القراءةُ على الوجهِ الكثيرِ . وقرأ الباقون برفع (البرّ)[3] . وتحتمل هذه القراءةُ وجهين : أجودُهما وأقواهُما أنْ يكونَ اسمُ (ليسَ) ضميرَ الأمر والشّأنِ .... [4] وأنْ يكونَ (البرُّ) اسمَ ليسَ ، و(أنْ تولّوا) الخبَرَ على الوجهِ القليلِ ، وإنّما ضُعِّفَ هذا الوَجهُ لما فيه من جَعْلِ الأقلّ تعريفًا الاسم والأعرف الخبر ، لأنّ (أنْ تولّوا) يتقدَّرُ بمصدرٍ مضافٍ إلى الضّميرِ و(البرّ) معرّفٌ بالألفِ واللّامِ ، والتّقديرُ : ليسَ البرَّ توليتكم ، و(توليتُكم) في مرتبة العَلَم من حيثُ أُضيفَ إلى مضمرٍ ، فهذا الوَجهُ على هذا مثلُ البيتِ المتقدّمِ ، على أنّ ابنَ أبي الربيع[5] وابنَ عصفورٍ[6] قد ذكرا أنّ (أنْ) والفعل و(أنّ) مع صلتِهما في قُوّةِ المضمرِ في التّعريفِ لشبهِهما به من جهةِ امتناعِ وصفِهما والوصفِ بهما مثل المضمرِ ، فهما على هذا في أوّلِ مرتبةٍ من قبيلِ أعرفِ المعارفِ ، ولذلك يجعلان الاسمَ إذا اجتمعا مع غيرِهما من المعارفِ ، فهذا الوجهُ إذاً ضعيفٌ من جهةِ جَعْلِ أعرفِ المعارفِ الخبَر وهو (أنْ تُولّوا) ، والمعرّفُ بالألفِ واللّامِ الاسم مع أنّه في آخرِ مرتبةٍ من مراتب التّعريفِ ، هذا الحكمُ الّذي ذكرناه فيما إذا اجتمعَ لكَ بعد (كانَ) أو شيءٍ من

---

(١) انظر حجة القراءات : ٢٤٣ ، والسبعة : ٢٥٥/٢٥٤ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ١/٤٢٦ .

(٢) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٣) انظر معاني القرآن : ١/١٠٣ ، وحجة القراءات ص : ١٢٣ ، والبحر المحيط : ٢/٢ .

(٤) بياض في الأصل بمقدار كلمتين .

(٥) البسيط : ٥٨٢ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٢ .

أخواتها معرفتان ، هو طريقة أبي الحسن بن بابْشاذ (١) ، غير أنّه لم يخصّ المعرفتين اللّتين قصَدَ تشبيه أحداهما بالأخرى بحكمهما / الذى ذكرنا ، وعلى طريقتهِ مَشَى (١٣٠/أ) الشّلوبين وابنَ أبي الربيع ، غير أنّ ابنَ أبي الربيع خصّ المعرفتين المشبهة أحداهما بالأخرى بحكمهما المتقدّم ، وزادَ في بعضِ تواليفه أنّ مثلَ قولهم : زيدٌ صديقي (٢) ، إذا دَخلَتْ عليه (كَانَ) أو شيءٌ من أخواتِها فليس لَكَ جعلُ أيّتهما شئتَ الاسمَ والأخرى الخبر على الاطلاقِ ، بل إنْ قصدتَ معنى الحصرِ لَزِمَكَ جَعْلُ (صديقي) الاسم و(زيدٌ) الخبَر ، فتقولَ : كَانَ صديقي زيداً ، والمعنى لم يكنْ لي مِنَ النّاس صديقٌ إلاّ زيدٌ ، فنفيتَ الصداقةَ عن غيرهِ وحصرتَها فيه ، وإنْ لم تقصدْ الحَصْرَ لَزِمَكَ جَعْلُ

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ - كلمة أعجمية بسكون الباء الثانية أو كسرها وباعجام الذال أو اهمالها ، معناها : الفرح والسرور - ابن داود ابن سليمان بن ابراهيم المصري ، أصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد الى العراق لتجارة اللؤلؤ ، ثم رجع الى مصر وتصدر للافادة في جامع عمرو بن العاص ، وله مصنفات نحوية منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج والتعليق المشهور بتعليق الغرفة ، والمقدمة المحسبة ، وشرح النخبة ، والتذكرة في القراءات السبع ، والمفيد في النحو. توفي سنة ٤٦٩ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧/٢ ، وانباه الرواة : ٩٥/٢ ، ونشأة النحو: ٢١٤ ، وانظر طريقته في شرح الجمل له : ٢٥ ، ٢٦.

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط: ٥٨٢ - ٥٨٣ : (... الثاني : أن يكون المعنى يختلف فلست في هذا النوع بالخيار ، لأن المعنى يتغير. ومثال ذلك : زيد صاحبي ، وصاحبي زيد ، فانك اذا قلت : زيد صاحبي ، فانه لا يقتضي بالظهور انه لا صاحب لك إلاّ زيدٌ ، لأنَّ اللفظ ليس فيه تعرض لنفي الصحبة عن غير زيد ، فان قلت : صاحبي زيد ، فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك الا زيد ، لأنك اذا قلت : صاحبي زيد ، وجعلت صاحبي مبتدأ وزيدا خبرا ، فالمقصود الاخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلا قال لك : أعلم أن لك صاحبا خاصا بك ، فعيّنه لي ، فقلت : صاحبي زيد ، وعلى هذا تجعل (صاحبي) مبتدأ . وأما ان قلت : زيد صاحبي ، فالقصد الاخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليس فيه تعرض لغيره أنه لا يتصف به.

زيدٍ الاسمَ و(صديقي) الخبَرَ ، فتقولَ : كَانَ زيدٌ صديقي ، والمعنى أنَّ زيداً له هذه الصّفة الّتي هي الصّداقة من غير تعرّضٍ لحصرِها فيه ، بَلْ يحتمل أَنْ تكونَ أيضاً لغيرهِ معَهُ ، وأَنْ يكونَ انفردَ بِها . وبعضُ النّحويين (١) خالَفَ في هذا وزعَمَ أنَّ قولَكَ : كَانَ صديقي زيداً ، وكَانَ زيدٌ صديقي ، سَواءٌ من جهةِ المعنى وليس في واحدٍ منهما تعرّضٌ للحصْرِ ، فعلى هذا القولِ تكونُ بالخيارِ أيّهما شئتَ جعلتَهُ الاسمَ والآخرَ الخبرَ والمعنى واحدٌ كقولِكَ : كَانَ زيدٌ هَذا ، وكَانَ هَذا زيدٌ . وقد ردَّ أبو الحسن بن خروف على ابنِ بابشاذ ما ذَهَبَ إليه في المعرفتين ، وذَهَبَ فيهما مذهباً آخرَ ، حاصلُهُ : أنَّ المخاطَبَ إذا كَانَ يجهلُ أحدى المعرفتين ويعلمُ الأخرى جعلتَ المعلومَ الاسمَ والمجهولَ الخبَرَ فتقول : كَانَ زيدٌ أخاكَ ، إذا كَانَ المخاطبُ يعرفُ زيداً ولا يعلمُ الأخوةَ ، وتقولُ : كَانَ أخوكَ زيداً ، إذا كَانَ المخاطبُ يعرفُ أخاهُ ويجهلُ اسمَهُ ، فكأنّكَ قلتَ : كَانَ أخوكَ مسَمّىً بهذا الاسم ، قَالَ : والخَبَرُ ينبَغي أَنْ يكونَ مجهولاً أبداً عند المخاطبِ ، والاسمُ أبداً وهو المخبرُ عنه ينبَغي أَنْ يكونَ معلوماً ، لأنّكَ إنّما تخبرُ المخاطَبَ بما كَانَ يجهلُهُ عمّا يعرفُ . قَالَ : وهَذا هو المعتبرُ لاغيرُ (٢) ، فاعتبارُ الأقلِ تعريفاً والأعرف في هذا الباب خطأٌ ، إذْ قد يمكنُ أَنْ يكونَ المجهولُ منهما هو الأعرفُ ، فيلزمُكَ ولابُدَّ جعلَهُ الخَبر وجَعلَ الأقلِ تعريفاً الاسمَ ، فيجبُ أَنْ تقولَ : كَانَ المتكلّمُ أخاكَ ، إذا كَانتْ الأخوةُ مجهولةً للمخاطبِ والمتكلّمُ معلوماً عنده ، فقد لَزِمكَ هُنا كما ترَى جَعْلُ المعرفِ بالألفِ واللّامِ الاسمَ ، وجَعلَ المضافِ إلى المضمرِ الخَبَرَ ، قَالَ الشلوبين : وهذا الّذي قاله ابنُ خروفٍ ليس بشيءٍ ، فإنَّ القِياسَ ولابُدَّ اعتبارُ الأعرفِ والأقلِ تعريفاً ، فيجعلُ الأعرفُ الاسمَ والأقلُ تعريفاً الخَبَرَ ، لأنَّ الأعرفَ مع ما هو دونَه في التّعريفِ بمنزلةِ المعرفةِ مع النّكرةِ ، فكما تجعلُ المعرفةَ الاسمَ والنكرةَ الخَبَرَ كذلك ينبَغي أَنْ يُجعلَ الأعرفُ الاسمَ والأقلُ تعريفاً

---

(١) انظر البسيط : ٥٨٣ - ٥٨٤ ، وغاية الأمل : ١٢٣ ، والأشباه والنظائر : ١١٥/٣ وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن خروف : ٤٣ .

الخَبَر ، قَالَ : وما ذكرَه من أنَّهُ يعتبرُ المعلوم والمجهول / فَفَاسِدٌ ، لأنّ كُلَّ واحدٍ (١٣٠/ب) من الاسمِ والخبرِ هنا معرفةٌ ، فلا بُدّ أنْ يكونَ كُلُّ واحدٍ منهما معروفاً عند المخاطبِ لكونه معرفةً ، وإنّما المجهولُ في ذلكَ أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما هو الآخر ، لا الاسمُ الذي هو خبرٌ ، لأنّهُ لا يصحُّ ذلك فيه ، وكيفَ يكونُ مجهولاً وهو معرفةٌ ؟. قَالَ : والدليلَ على بطلانِ اعتبارِ المعلوم والمجهول في المعرفتين في هذا الباب قولُهُ تعالى : (فَما كَانَ جَوَابَ قومِهِ إلاَّ أَنْ قَالُوا)(١) ، (وما كَانَ حُجَّتَهم إلاَّ أنْ قَالُوا)(٢) و(ثُمَّ لم تكنْ فتنتُهُم إلاَّ أنْ قَالُوا)(٣) ألا ترى أنّهُ لو صحَّ ما ذكرَهُ ابنُ خروفٍ من أنّ الخَبَر يلزم أنْ يكونَ هو المجهولُ من المعرفتين لم ينبغِ أنْ يُقرأَ ذلك كُلُّه بالوجهين أصلاً للمضادَةِ الحاصلةِ بينهما واختلافِ المعنى فيهما ، فَبَانَ بذلك كُلِّه صحةُ ما قالَهُ ابنُ بابشاذ وبطلانَ ما ذَهَبَ إليه ابنُ خروفٍ ، واللهُ سبحانه أعلمُ.

وطريقةُ ابنِ عصفور(٤) في المعرفتين أنْ تجعلَ التي تقدر(٥) المخاطب يجهلها الخَبَرَ والأخرى الاسمَ كما تقدَّمَ في مذهبِ ابنِ خروف ، فإنْ كان المخاطبُ يعلمُهما إلاَّ أنّهُ يجهلُ النسبةَ بينهما وأنَّ احداهما هي الأخرى ، فالمختارُ جعلُ الأعرفِ منهما الاسمَ والاخرى الخَبَرَ إنْ اختلفتا في التعريفِ ويجوزُ العكسُ ، فإن تساوت مرتبتهما فيه كنتَ بالخيارِ ، فتجعل أيَّتَهما شئتَ الاسمَ والأخرى الخَبَرَ ، وهذا الذي قالَهُ فيما إذا كان المخاطبُ يعلمُهما/مثل ما تقدَّم في مذهبِ أبي علي الشلوبين. هذا تمامُ الكَلَامِ على ما إذا وقَعَ بعد (كَانَ) او شيءٌ من أخواتِها معرفتانِ.

---

(١) من الآية : (٢٤ ، ٢٩) من سورة العنكبوت ، وكذلك من الآية : (٥٦) من سورة النمل.

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الجاثية.

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام.

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل : (١/٣٩٩) : (فان كانا معرفتين جعلت الذى تقدر أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذى تقدر أن المخاطب يجهله الخبر ، فتقول : كان زيد أخا عمرو ، فاذا قدّرت أن مخاطبك يعلم زيدا ولا يعلم أنه أخو عمرو ، فان قدرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان أخو عمرو زيدا). وانظر منه ص : ٤٠١.

(٥) في الأصل (تقدم)

وأمّا إن وقعَ بعدها نكرتان فأنتَ بالخيارِ أيضاً تجعلُ أيّتهما شئتَ الاسمَ والأخرى الخبرَ إذا كان في ذلك فائدةٌ(١)، ولم يكن في الكلامِ إحالةٌ، إلاّ أنّه إذا كانت أحدى النكرتين أقربَ إلى المعرفةِ من الأخرى بأنْ يكونَ فيها مخصّصٌ بوصفٍ أو معمولٍ أو نحوهما، فالأولى جَعْلُ التي هي أقربُ الاسمَ والأخرى الخبرَ فتقول: ليس ذُو كرمٍ رجلاً مذموماً، وليس رجلٌ مذمومٌ ذا كرمٍ، أنتَ مخيّرٌ لتساوي هاتين النكرتين في وجودِ المسوّغ، لأنّ احداهما مخصّصةٌ بالصّفةِ والثانيةَ مخصصةٌ بالإضافةِ، وتقولُ ليس كُلّ أسودَ تمراً، وما كان كُلُّ أبيضَ شحماً(٢)، ويضعفُ أنْ تقولَ: ليس تمرٌ كلَّ أسودَ، وما كان شحمٌ كُلَّ أبيضَ، لأنّ (كُلاًّ) لها مسوّغٌ وهو العمومُ، بخلافِ تمرٍ وشحمٍ، وإنّما جَازَ جعلُهما الاسمَ مع خلوّهما من المسوّغِ للاخبارِ في أنفسِهما لأجلِ معنى النفي في (لَيْسَ) و(مَاكَانَ). فإن فُقِدَ المسوغُ من جهةِ نفسِ النكرةِ ومن جهةِ الناسخِ لم يجزْ جعلُها الاسمَ، فلا يُقَالُ: كَانَ رجلٌ خيراً من زيدٍ، وكذلك لا يقال: كان رجلٌ في الدّارِ، فاسمُ (كان) وأخواتِها إذا كان نكرةً يشترطُ فيه وجودُ مسوّغٍ للاخبارِ عنه، ولهذا يلزمُ تقديمُ الخَبَرِ في مثلِ: كان في الدّارِ رجلٌ(٣)، وتقولُ: ما / (١٣١/أ) كان أحدٌ مثلَكَ، فإن قلتَ: ما كانَ مثلُكَ أحداً، كان محالاً من الكَلَامِ، إلاَّ أنْ تريدَ الاتّساعَ والمَجَازَ، ووجهُ الإحالةِ أنّك إذا قلتَ: ما كانَ مثلُكَ أحداً، برفعِ (مِثْل) فقد أثبتَّ لمخاطبِكَ مماثلاً(٤)، كأنّك إنّما تخبرُ عن حقيقةٍ متصورةٍ ثابتةٍ، فكيفَ تثبت له مماثلاً وتنفي أنْ يكونَ من الأَحدِينَ؟ هذا محالٌ، لأنّه لا يماثلُ إنسانٌ شخصاً إلاّ وذلك الشخصُ من الأَحدِينَ، إلاّ أنْ تتجوّزَ لقصدِ المبالغةِ في تحقيرِ شأنِه، فيجوزُ ويكونُ المعنى ليس امثالُه من جنسِ الأَحَدِينَ إنّما أمثالُه من البهائمِ، وهذا المعنى كما تقولُ: كلّمتُ زيداً وما كلّمت أحداً إنّما كلّمتُ بهيمةً، ولم يذكُرْ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: (١/٤٠٣)، والبسيط ص: ٥٩٠.

(٢) انظر الكتاب: (١/٦٥-٦٦).

(٣) انظر البسيط: ٥٩٠.

(٤) البسيط: ٥٩٥-٥٩٦.

سيبويه (١) في هذه المسألةِ إذا استعملتَها على المَجازِ والاتّساعِ إلاّ للذّم.

وذكر أبو القاسم أنّها تُقالُ على جهةِ المدحِ أيضاً ، وحملَهُ على ذلك أنّ (أحداً) عنده بمنزلةِ إنسانٍ (٢) ، فإذا قلتَ : ماكان مثلُكَ أحداً ، فكأنّك قلتَ : ما كان المماثلُ له إنساناً ، فنفيتَ عن مَنْ يشبهه الأنسانيةَ ، وبقي محتملاً لوجهين :

أحدُهُما : أنْ يكونَ ما هو أعلى من الإنسانِ فيخرجَ إلى جنسِ الملائكةِ مجازاً ، وتكونُ المسألةُ على هذا مدحاً ، فالمعنى : ماكانَ الذي يماثلُكَ إنساناً إنّما هو مَلَكٌ كقوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ) (٣) واستشهدَ أبو القاسم لوجودِ هذا المعنى في كلامِ العربِ بقولِ الشاعرِ :-

فلستَ لأنسيٍّ ولكنّ لملكٍ   تنزّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصوبُ (٤)

ألاَ ترَى أنّ المعنى : لستَ لإنسانٍ ولكنّك لملك تنزّلَ من السَّماءِ.

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ المماثلُ في المسألةِ ما هو أحطُّ من الإنسان فيخرجُ إلى

---

(١) الكتاب : ٥٥/١.

(٢) الجمل : ٥٩ - ٦٠.

(٣) من الآية : (٣١) من سورة يوسف.

(٤) من الطويل واختلف في نسبة قائله ، قيل : لرجل من عبد القيس يمدح النعمان وقيل : هو لأبي وجزة يمدح عبدالله بن الزبير ، وقيل : لعلقمة بن عبدة التميمي وهو الراجح . ويروى (لملأك) مكان (لملك) لغة في ملك أحد الملائكة .

والجو : الهواء بين السماء والأرض ، ويصوب : ينزل .

وهو من شواهد سيبويه : ٣٨٠/٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣/١ ، والأزهية : ٢٦٠ ، والمنصف : ١٠٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، والجمل ٦٠ ، وشرح أبياته لابن سيده /ل ١١٣ ، واصلاح الخلل : ٥٤ ، والبسيط: ٥٩٦ - ٥٩٨ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٩ ، واللسان : (صوب) .

جنسِ البهائمِ أو الجمادات على ماتقدَّمَ ، ومَنْ اقتصرَ فى المسألة على معنى الذَّمِ فـ(أَحَدٌ) عنده بمعنى عاقلٍ ، فَلَا يكونُ ماعدَا الأَحَدِينَ على هذا إلاَّ أحطَ منهم ، إذْ لا يوجدُ في العَالَمِ أرفعُ من العُقلاءِ ، قَالَ ابنَ أبى الربيع : وهَذَانِ الاطلاقانِ صَحِيحَانِ ، يُوجَدُ (أَحَدٌ) بمعنى إنسانٍ ويُوجد أيضًا بمعنى عاقلٍ ،(١) وعلى حَسَبِ هذين الاطلاقين يكونُ المدحُ والذَّمُ ، واللهُ سبحانه أعلمُ .

وأَمَّا إن وَقَعَ بعد (كَانَ) أو شئٌ من أخواتِهَا معرفةٌ ونكرةٌ ، فإنَّكَ تجعلُ المعرفةَ الاسمَ والنكرةَ الخَبَرَ(٢) ، ثم النكرةُ إن كان فيها تخصيصٌ من جهةِ المعنى تقربُ به من المعرفة جازَ مع ذلك العكسُ على ضعفٍ ، وهو جَعْلُ تلك النكرَة الاسمَ والمعرفةَ الخَبر ، وإن لم يكن في النكرةِ ذلك لَزِمَ الوجهُ الأولُ ، ولم يجزْ عكسُهُ إلاَّ في ضرورةٍ . فمثالُ مايجوز فيه الوجهان لكونِ النكرةِ مخصصةً قولُكَ : كَانَ زيدٌ خيراً منكَ ، وكان زيدٌ مثلَكَ ، هذا هو الوجهُ ، لأنَّ (زيداً) معرفةٌ فينبغى أنْ يكونَ الاسمَ ، و(خيرًا منكَ) و(مثلَكَ) نكرتان فتكونان خبرين ، ويجوز ضعيفًا جعلُهما اسمين وتكون المعرفةُ الخبرُ ، وجازَ هذا الوجهُ هنا لتخصيصِ (مثلَكَ) بالإضافةِ ، و(خيرٌ منكَ) بالمعمولِ الذى هو المجرورُ بعده لأنَّه يتعلَّقُ به ، حَكَى / سيبويه:إنَّ مثلَكَ زيدٌ ، وإنَّ خيرًا منكَ عمروٌ ، وإنَّ قريبًا منك زيدٌ(٣) ، لأنَّ (قريبًا) أيضًا مخصَّصٌ معمولَهُ بعده ، فيجوز على هذا الذى حَكَاهُ سيبويه : كَانَ مثلُكَ زيداً ، وكان خيرٌ منك زيداً ، وكان قريبٌ منكَ زيداً ، تجعلُ النكرةَ الاسمَ والمعرفةَ الخَبَرَ ، ولا فرقَ بين بابِ (كَانَ) وبابِ (١٣١/ب)

---

(١) انظر البسيط : ٩٩٢ .

(٢) وفى الكتاب: ٤٧/١ : (وأعلم أنه اذا وقع فى هذا الباب نكرةٌ ومعرفة فالذى تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه حدّ الكلام) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٣/١ .

(٣) وفى الكتاب: ١٤٢/٢ : (وتقول :إنَّ قريبًا منك زيدا ، إذا جعلت قريبًا منك موضعه ، واذا جعلت الأول هو الآخر قلت : إنَّ قريبًا منك زيدٌ . وتقول : إنَّ قريبًا منك زيد ، والوجه اذا أردت هذا أن تقول : إنَّ زيداً قريبٌ أو بعيدٌ منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

(إنَّ) ، فما أجازه في باب (إنَّ) جائزٌ في باب (كَانَ) .

ومثالُ ما يلزمُ فيه جعْلُ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخبرَ لعدمِ تخصيصِ النكرةِ قولُكَ : كَانَ زيدٌ قائماً ، وكَانَ حسناً أنْ تقومَ ، فزيدٌ هو الاسمُ و(قائمٌ) الخبرُ ، كذلكَ أيضاً تجعلُ (أنْ) والفعلَ الاسمَ و(حسناً) الخبر ، لأنَّ (أنْ) والفعل كما تقدَّمَ معرفةٌ ، قالَ تعالى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُم عِندَ البيتِ إلَّا مُكَاءً وَتَصدِيَةً)(١) وقالَ سبحانَهُ (أَكَانَ للنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا)(٢) فـ(أَنْ أَوْحَيْنَا) اسمُ (كَانَ) و(عَجَباً) الخَبَرُ، وقولُهُ (للنَّاسِ) فيه قولانِ(٣) :

أحدُهُمَا : أنَّهُ تبيينٌ محمولٌ على عاملٍ محذوفٍ ، فهو جملةٌ في التَّقديرِ جِيءَ بها تبييناً للمرادِ ، والتَّقديرُ : أعْنِي للنَّاسِ ، فيتعلَّقُ بأعني أو ذلِكَ للنَّاسِ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ خبرٍ للمبتدأِ الذي هو (ذلِكَ) ، وهذا مثلُ ما قالُوه في قولِهِ تعالَى : (وكَانُوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ)(٤) و(إنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)(٥) فـ(فيه) و(لَكُمَا) متعلِّقانِ بعاملينِ محذوفينِ والتَّقديرُ : وكَانُوا أعْنِي فيه من الزاهدين ، وإنِّي أعْنِي لَكُما لمن

---

(١) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وقرأ الأعمش (صلاتهم) بالنصب، (الا مكاء وتصدية) بالرفع. وهذا لا يجوز الا في الشعر عند الضرورة . انظر المحتسب : ١/٢٧٨ ، والبحر المحيط : ٤/٤٩٢ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة يونس.

(٣) وفي البحر المحيط: ٥/١٢٢ : (اسم (كان) (أن أوحينا) و(عجبا) الخبر و(للناس) فقيل : هو في موضع الحال من (عجبا) ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله (عجبا) وليس مصدرا بل هو بمعنى (معجب) والمصدر اذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول .

وقيل : هو تبيين ، أعني للناس.

وقيل : يتعلق بكان وان كانت ناقصة ، وهذا لا يتم الا اذا قدرت دالة على حدث ...) وانظر المغني : ٢/٤٣٦ .

(٤) من الآية : (٢٠) من سورة يوسف.

(٥) من الآية : (٢١) من سورة الأعراف.

النّاصحين ، وجِيءَ بهذه الجملةِ بياناً ، وقدّره بعضُهم : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وإنّي ناصحٌ لكُما لمن الناصحين ⁽١⁾ ، فحُذِفَ لدلالةِ ما بعده عليه ، وإنّما لم يجزْ أنْ يتعلّق (فيه) بالزاهدين بعده ، و(لكُما) بالنّاصحين بعده أيضاً لوجهين :

أحدُهما : أنّ الزاهدين والنّاصحين مخفوضانِ بـ(مِنْ) والمخفوضُ لا يعملُ فيما قبلَ خافضةِ كما تقدّم .

والثاني : أنّ الألفَ واللّامَ فيهما موصولةٌ بمعنى (الذين) ومعمولُ الصّلةِ صلةٌ ، فلو كانَ (فيه) متعلقاً بزاهدين بعده و(لكُما) متعلقاً بناصحين ، لكانَ ذلكَ من تقديمِ بعضِ الصّلةِ على الموصولِ ، وذلكَ لا يجوزُ ، على أنّ أبا اسحاقِ الزّجاج أجازَ تعلّقَ (فيه) و(لكُما) بالصّلةِ بعدهما ⁽٢⁾ ، وإليه ذهبَ ابنُ مالكٍ ⁽٣⁾ ، وكذلكَ هذه الآيةُ أعني قوله تعالى : (أكانَ للنّاسِ عَجَباً أنْ أوْحَينا) ⁽٤⁾ لا يجوزُ أنْ يكونَ (للنّاسِ) متعلّقاً بـ(عَجَبٍ) لأنّه مصدرٌ موصولٌ فلا يتقدّمُ عليه معمولُه لأنّه صلته ، والصّلةُ لا يجوز تقديمُها على الموصولِ ، فلهذا قُدّر له عاملٌ كما فُعِلَ في الآيتين الاخريين . ونظيره مما جاء فيما هو بمنزلة المصدر قول الشاعر :-

وإنّي امْرُؤٌ من عُصْبةٍ خِنْدِفيّةٍ ... أبَتْ للأعَادِي أنْ تَذيخَ رِقابُها ⁽٥⁾

---

(١) قال أبو حيان في البحر: ٥/٢٩١ : (خُرّجَ تعلق الجار إمّا (بأعنى) مضمرة أو بمحذوف يدلّ عليه (من الزاهدين) ، أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين أو بالزاهدين ، لأنّه يتسامح في الجار والظرف فيجوز فيهما مالا يجوز في غيرهما) . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/٣٠٨ ، والبيان : ١/٣٥٧ .

(٢) اعراب القرآن للنحاس : ١/٦٤ - ٦٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢/١٠١٩ .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس . وقد تقدمت .

(٥) من الطويل لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، كما في المقتضب : ٤/١٩٩ ، وقد روى المبرد لعمارة في الكامل كثيرا . تذيخ : في اللسان : (وذيخه تذييخا : ذلّله ، حكاها أبو عبيدة وحده ، والصواب بالدال وكان شمر يقول ذيخته ذللته بالذال من ذاخ يذيخ اذا ذل . وقال : داخ يدوخ دوخا : =

فقولُه (للأَعادِى) محمولٌ عند بعضِهم على حَذفٍ، والتَّقديرُ : ذلكَ للأَعادِى أو أعنى للأَعادِى ، ولا يتعلَّقُ بـ(تذيخ) لأنَّه صلةٌ لـ(أنْ)

والقولُ الثَّانى : أنْ يكونَ (للنَّاسِ) متعلقاً بـ(عَجَبٍ) على أنْ يكونَ بمعنى (مُعجِب)(١) كأنَّه قالَ : أكانَ إيحاؤُنا لرجلٍ منهم معجباً للنَّاسِ ، فقدَّمَ (للنَّاسِ) على عامِلِه ، والمصدرُ قدْ يقعُ بمعنى اسمِ الفاعلِ ، تقولُ : مررتُ برجلٍ عَدْلٍ ، أى : عادِلٍ ، / وعلى (١٣٢/أ) هذا حَمَلَ البصريونَ قولَ الشَّاعرِ :-

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَه ... حَرُمَتْ علىَّ ، ولَيْتَها لم تَحْرُمِ(٢)

(مَنْ) عندهم نكرةٌ موصوفةٌ بقَنَصٍ ، وهو بمعنى اسمِ الفاعلِ ، كأنَّه قالَ : يا شَاةَ شخصٍ قانصٍ أو رجلٍ قانصٍ(٣) ، فـ(قنصٌ) عندهم نعتٌ لـ(مَنْ) على ما ذكرنا من المعنى، خلافاً للكوفيينَ حيثُ ذَهبُوا فيه إلى أنَّ (مَنْ) زائدةٌ(٤) ، و(قنصٌ) خفضٌ بإضافةِ شاةٍ إليه . ومن المصدرِ الذى بمعنى اسمِ الفاعلِ قولُهُ تعالى : (قُلْ أرأيتُم إنْ أصبحَ ماؤُكُم غَوراً)(٥) أى : غائراً ، فقد ثبتَ من هذا أنَّ المصدرَ يأتى بمنزلةِ اسمِ الفاعلِ ، كما قد يأتى أيضاً بمنزلةِ اسمِ المفعولِ فى نحو قولِه تعالى : (هَذا خَلْقُ اللهِ)(٦) أى : مخلوقُ اللهِ ، وفى نحو قولِهم : (هَذا دِرهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ) أى : مضروبُ الأميرِ ، وفى نحو قوله سبحانه : (والأرضُ جَميعاً قبضتُه)(٧) أى : مقبوضته فـ(جميعاً) حالٌ من

= ذل وخضع. انظر : حاشية المقتضب : ٤/١٩٩ ، والمنصف : ١/١٣٠ وفيه (تذل) مكان (تذيخ) واعراب الحماسة لابن جنى : ل/٩ ، ايضاح شواهد الايضاح : ١/١٧ ، وشرح المفصل : ٧/٢٩ ،

(١) البحر المحيط : ٥/١٢٢ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٣١٥

(٣) انظر المساعد : ١/١٦٤ ، وشرح المفصل : ٤/١٢ .

(٤) المغنى : ١/٣٢٩ .

(٥) من الآية : (٣٠) من سورة الملك . وانظر معانى القرآن : ٣/١٧٢ .

(٦) من الآية : (١١) من سورة لقمان .

(٧) من الآية : (٦٧) من سورة الزمر . وانظر البيان : ٢/٣٢٦ .

ضميرٍ تحمّله لقيامِهِ مَقَامَ مقبوضةٍ ، و(قَبضةٌ) هو العاملُ في هذه الحَال ، فالمصدرُ إذا وَقَعَ موقعَ اسمِ الفاعلِ أو اسمِ المفعولِ يعملُ فيما قبلَه ويتحمَّلُ الضَّمير، لأنَّهُ حينئذٍ غيرُ موصولٍ ، إذْ ليس مقدّراً بـ(أنْ) والفعلِ .

وهَذَا القولُ الثَّانى في هذه الآية أعْنِي قولَه تَعَالى : (أكَانَ للنَّاسِ عَجَباً) هو مذهبُ ابنِ أبي الربيع (١) ، و(عَجَبٌ) فيه نكرةٌ مخصصةٌ بالمعمولِ الَّذى هو (للنَّاسِ) فليس من هذا القِسمِ وإنَّما هو من القِسمِ قبلَهُ ، وهو الَّذِى يجوزُ فيه الوجهانِ والأحسنَ جَعْلُ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخَبَرَ ، فقراءةُ ابنِ مسعودٍ رضى اللهُ عنه وهى : (أكَانَ للنَّاسِ عَجَبٌ أنْ أوحينَا) برفعِ (٢) (عَجَبٍ) يجوزُ فيها على هذا القولِ من أنَّ (عَجَباً) فيها يجوزُ أنْ يكونَ نكرةً مخصصةً بمعنى (مُعجِب) ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ (عَجَبٌ) اسمَ (كَان) و(أنْ أوحينَا) الخَبَرَ والتَّقديرُ : أكَانَ معجِبٌ للنَّاسِ ايحاؤنا ، وتكونُ هذه القراءةُ على هذا جاءَتْ على الوجهِ القليلِ ، مثلَ قولِكَ : كَانَ خيرٌ منكَ زيداً .

والثاني : أنْ يكونَ اسمُ (كَانَ) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، و(أنْ أوحينَا) مبتدأٌ و(عَجَبٌ) خبرُهُ متقدِّمٌ عليه في موضعِ (مُعجِب) و(للنَّاس) متعلِّقٌ به ، تقديرُهُ : أكَانَ الأمرُ أنْ أوحينَا معجِبٌ للنَّاسِ ، أو يكونُ (عَجَبٌ) مبتدأٌ و(للنَّاس) في موضعِ خبرِهِ ، و(أنْ أوحينَا) على حذفِ حرفِ الجرّ يتعلَّقُ بـ(عَجَبٍ) والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نصبٍ خبراً لـ(كَانَ) ، و(عَجَبٌ) على هذا باقٍ على أصلِهِ ليس في موضعِ (معجِب) ، إذْ لا حاجةَ بنا إلى ذلكَ وليس المعنى عليه ، والتَّقديرُ : أكَانَ الأمرُ للنَّاسِ عَجَبٌ من أنْ أوحينَا ، ثُمَّ حذفتْ (مِنْ) ، وموضعُ (أنْ أوحينَا) بعد حذفِها نصبٌ خاصَّةً عندَ الخليلِ ، ويجوزُ مع ذلكَ أنْ تكونَ في موضعِ خفضٍ بمِن المحذوفةِ في قولِ سيبويه ، على ما تقرَّرَ في بَابِ أقسامِ الأفعالِ في التَّعدّى (٣) .

---

(١) انظر البسيط ص : ٥٨٢ وما بعدها .

(٢) انظر تفسير القرطبى : ٨ / ٣٠٦ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٨٤ - ١٨٥ .

والوجهُ الثالثُ : أنْ يكونَ (عَجَبٌ) اسمَ (كانَ) / و(للناس) في موضعِ خبرِه ، (١٣٢/ب) و(أنْ أوحينا) على حذفِ (مِنْ) يتعلَّقُ بـ(عَجَبٍ) كما ذُكِرَ ، و(عَجَبٌ) أيضًا على أصلِه والمعنى : أكانَ للنَّاسِ عَجَبٌ من أنْ أوحينا . وهذا أجودُ الأوجهِ الثلاثةِ ، ويليه الوجهُ الذي قبلَهُ ، وأمَّا الأولُ فضعيفٌ فلا ينبغي الحملُ عليه مع وجودِ المندوحةِ عنه ، وأمَّا على القولِ الآخرِ من أنَّ (عجبًا) نكرةٌ غيرُ مخصصةٍ ، وهو القولُ الأولُ في الآيةِ فَلا يجوزُ أنْ يكونَ هو اسمُ (كانَ) و(أنْ أوحينا) الخبرُ ، لأنَّ النكرةَ غيرُ المخصصةِ كما تقدَّم (١) إذا اجتمعت مع المعرفةِ لا تجعلُ الاسمَ إلاَّ في الشعرِ ، فإنَّما يجوزُ في الآيةِ على هذا القولِ وجهانِ :

أحدُهما : أنْ يكونَ (عَجَبٌ) مبتدأً ، و(للنَّاس) خبرُهُ ، و(أنْ أوحينا) على حذفِ (مِنْ) يتعلَّقُ بـ(عَجَبٍ) والجملةُ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ(كانَ) واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ مستترٌ فيها .

والثاني : أنْ يكونَ (عَجَبٌ) اسمَ (كانَ) و(للنَّاسِ) في موضعِ خبرِها ، و(أنْ أوحينا) على حَذفِ (مِنْ) كما تقدَّم ، وهذا الوجهُ أجودُ ما تحملُ عليه هذه القراءة في كُلِّ قولٍ كما ذُكِرَ ، واللهُ أعلم .

وأمَّا قولُهُ تعالى : (أَوَلَمْ يكنْ لَهُم آيةً أنْ يعلَمَه) (٢) فيقرأُ في السَّبعِ على وجهينِ برفعِ آيةٍ ونصبِها ، و(يكنْ) مع رفعِ (آية) بالتَّاء (٣) ومع نصبِها بالياء (٤) .

أمَّا النصبُ فلا إشكالَ فيه ، لأنَّ المعرفةَ الذي هو (أنْ يعلَمَهُ) اسمُ (كانَ)

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٢) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٣) بالتاء في (تكن) ورفع (آية) هي قراءة ابن عامر كما سيذكر المؤلف بعد ، وقراءة سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية) ، انظر حجة القراءات: ٥٢١ ، والسبعة : ٢٧٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢/ ١٥٢ .

(٤) في الأصل : (بالتاء) وهو خطأ .

والنكرةَ الذى هو (آيةً) الخبرَ ، وأمّا الرفعُ فحملَه أبو على الفارسى على أنَّ (أنْ يعلمَهُ) مبتدأٌ و(آيةٌ) خبره ، والجملة في موضع نصب خبرا لـ(كان) واسمُها ضميرُ القصةِ مستترٌ فيها ، والتَّقديرُ : أولم تكنْ القصةُ لهم آيةٌ أنْ يعلمَهُ (١) ، وهذه القراءةُ التى هى (أولم تكن لهم آيةٌ أنْ يعلمَه) هى قراءةُ ابنِ عامرٍ (٢) ، وإنّما لم يجزْ عند الفارسيِّ أنْ يكون (آية) اسمَ (تكن) و(أنْ يعلمَهُ) الخبرَ ، لما في ذلكَ من جعلِ النكرةِ الاسمَ والمعرفةِ الخبرَ ، ويجوزُ أيضاً في هذه القراءةِ وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ (آيةٌ) اسمَ (تكن) و(لَهُم) في موضعِ خبرِهَا ، و(أنْ يعلمَه) على حذفِ (في) يتعلّقُ بـ(لَهُم) لأنّه قدْ قامَ مقامَ ما يتعلّقُ به وهو الفعلُ أو اسمُ الفاعلِ ، والتّقديرُ : أولم تكنْ لَهُم آيةٌ في أن يعلمَه ، أى : أولم تكن آية مستقرةٌ لهم أو كائنةٌ لهم في أنْ يعلمَه ، ويجوزُ أيضاً فيها أن يكونَ (آيةٌ) الاسمَ و(لَهُم) في موضعِ الخبرِ و(أنْ يعلمَهُ) بدلٌ من (آيةٍ) بدلَ شيءٍ من شيءٍ (٣).

وأعلمْ أنَّ ضميرَ النكرةِ يجرى مجرَاهَا (٤) في هذا البابِ ، فإن عَادَ على نكرةٍ مخصصةٍ بوصفٍ أو معمولٍ أو يتضمنها معنى الاستفهامِ أو الشرطِ أو نحو ذلكَ ، جَازَ أنْ يجعلَ الاسمُ والمعرفةُ الخَبرَ ، وعلى هذا جاء قولهم : مَاجَاءَت حاجَتكَ ، فاسمُ (جاءت) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ إلى (ما) و(حاجَتَكَ) الخَبرَ ، و(ما) هنا استفهامية فهو (٥) عند غيرِ ابنِ كيسان نكرةٌ مخصصةٌ لما فيها من معنى الاستفهامِ ، فلذلكَ جَازَ أنْ يجعلَ ضميرَها الاسمَ ، والمعرفةُ التى هى (حاجَتَكَ) الخَبرَ.

وأمّا ابنُ كيسان فيرى أنَّ / (ما) الاستفهاميةَ معرفةٌ (٦) ، فالاسمُ هنا عنده ضميرُ (١٣٣/أ)

---

(١) انظر الايضاح : ١/١٠٥.

(٢) حجة القراءات : ٥٢١.

(٣) انظر المغنى : ٢/٤٥٣ - ٤٥٤ ، والتبيان : ٢/١٠٠١.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٠٤.

(٥) كذا في الأصل ، والوجه : (فهى).

(٦) الأشمونى : ١/١٠٤ - ١٠٥ ، وهداية السبيل : ل ٥٥/أ.

معرفةٍ فلا كلامَ فيه ، وأمّا الروايةُ الأُخرى الّتي هي (ماجاءت حاجتُك)[١] برفعِ الحاجةِ فلا كلامَ فيها أيضاً ، لأنّه من جعلِ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخبرَ ، والمعرفةُ هي (حاجتُكَ) والنكرةُ (ما) الاستفهامية ، وعلى هذا أجازَ سيبويه (مَنْ كانَ أخاكَ)[٢] مثلَ (ماجاءت حاجتَكَ) فالاسمُ ضميرُ النكرةِ المخصصةِ ، والمعرفةُ التي هي (أخوك) الخبرُ ، وأجازَ : مَنْ كانَ أخوك[٣] ، مثلَ : ماجاءت حاجتُك ، على جعلِ اسمِ الاستفهامِ المتقدّمِ الخبرَ ، قالَ أبو علي الشلوبين : إنّما أجازَ (ماجاءت حاجتَكَ) و(مَنْ كانَ أخاك) على جعلِ ضميرِ النكرةِ الاسمَ والمعرفةَ الخبر ، لأنَّ اسمَ الاستفهامِ قريبٌ من المعرفةِ جدّاً لأنّه يتقدّرُ بها ، ألا ترى أنَّ قولَكَ : مَنْ كانَ أخاكَ ، في معنى : أزيدٌ كانَ أخاكَ أم عمروٌ أم عبدُالله أم بكرٌ ؟ وكذلك (مَنْ كان أخوك) في معنى : أزيداً كان أخوك أم عمرًا أم عبدَالله أم بكرًا ؟ فأسماءُ الاستفهامِ إنّما هي اختصارُ المعارفِ المصاحبةِ للهمزةِ و(أم) ، وإنْ عادَ الضّميرُ على نكرةٍ غيرِ مخصصةٍ في نفسِها بشيءٍ مما ذكر لم يجز جعلُه الاسمَ وجعلُ المعرفةِ خبرًا إلاّ في ضرورةٍ ، فلا يُقالُ : أسفيهٌ كانَ زيداً أم حليمٌ ، لأنّ الضّميرَ في (كانَ) لسفيه ، وهو في نفسِهِ عارٍ من التّخصيصِ فلا يجوزُ الاخبارُ بالمعرفةِ عن ضميرِه ، وكذلك لا تقولُ : أرجلٌ كان زيداً أم صبيٌّ .

وِمثالُ ماجاء في الشّعر من الاخبارِ عن النكرةِ بالمعرفةِ قولُ حسّان بن ثابت :

كأنَّ سَبيئةً من بيتِ رأسٍ ... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[٤]

---

(١) الكتاب : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ .

(٢) الكتاب : ٥٠/١ ، وانظر البسيط : ٥٣٧ .

(٣) الكتاب : ٥٠/١ .

(٤) من الوافر من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل فتح مكة ويهجو أبا سفيان . والسبيئة : الخمر المشتراة ، تقول : سبأت الخمر اذا اشتريتها .

وبيت رأس: اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة ، أحداهما بالأردن والأخرى من نواحي حلب . وفي الديوان ومعاني القرآن : (خبيئة) مكان (سبيئة) وفي البسيط (من ذات عرق) مكان (من بيت رأس) . =

أَلاَ تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ المعرفةَ الذى هو (مِزَاجَهَا) الخَبَرُ ، والنكرةَ التى لا تخصيصَ فيها التى هى (عَسَلٌ) الاسمَ ، هذه طريقةُ سيبويه وأبى القاسم وأكثرِ النَّحويين في هذا البَابِ ، وقد ذَكَرَ الفارسيُّ في بعضِ تواليفه في هذا البيتِ وجهًا آخرَ يخرجُ به عن هذه الضرورةِ (١) ، وهو أَنَّ (مِزاجًا) مصدرٌ ، والمصادرُ كثيرًا ما تقعُ ظروفًا على حذفِ مضافٍ هو الظَّرفُ في الأصلِ فيحذفُ ويقومُ المصدرُ مَقَامَه ، وقد ذَكَرَ سيبويه من ذلكَ قولَهُم : سِيرَ عليه مَقْدَمَ الحاجِّ ، وخُفُوقَ النَّجمِ ، وخلافةَ فلانٍ ، وصلاةَ العصرِ (٢) ، فالتَّقديرُ : زمنَ مقدمِ الحاجِّ ، وزمنَ خُفُوقِ النَّجمِ وزمنَ خلافةِ فُلانٍ ، ووقتَ صلاةِ العصرِ ، ثم حُذِفَ المضافُ الذى هو الظَّرفُ وأُقيمَ المضافُ إليه الذى هو المصدرُ مَقَامَه فصارَ يعربُ بإعرابهِ ، وكذلكَ (مِزَاجَهَا) هنا على ما ذكره الفارسيُّ يكونُ ظرفًا والخَبَرُ محذوفٌ ، و(عَسَلٌ) هو الاسمُ ، وكأَنَّ الأصلَ : يكونُ فيها وقتَ مِزَاجِهَا عَسَلٌ وماءٌ ، فعَسَلٌ اسمُ (يكون) ووقتَ ظرفٌ ، و(فيها) في موضعِ الخَبرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرفُ وقامَ المصدرُ مَقَامَه فصارَ ظرفًا مثله ، وحُذِفَ أيضًا الخَبَرُ لفهمِ المعنى .

ولَمَّا حَكَى أبو على الشلوبين هَذَا القولَ رَدَّهُ بأَنْ قَالَ : إنَّ سيبويه رحمهُ اللّهُ رأى أَنَّ هذا الوجهَ الذى تأَوَّله لا يستقيمُ إلاَّ بتقديمِ حذفِ الضَّميرِ من (يكون) / فيكونُ (١٣٣ /ب)

= انظر الشاهد فى : ديوانه : ٧١ ، والكتاب : ٤٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ٥٠/١ ، ومعانى القرآن : ٢١٥/٣ ، والمقتضب : ٩٢/٤ ، والأصول : ٩٤/١ ، والتبصرة : ١٨٦/١ ، والحجة لابن خالوية : ١٧١ ، والمحتسب : ٢٧٩/١ ، والجمل : ٥٨ ، وشرح أبياته لابن سيده : ل/١١٣ ، وشرح المفصل ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥/١ ، والبسيط : ٥٨٦ - ٦٤٤ ، والخزانة : ٤٠/٤ .

(١) قال ابن بابشاذ فى شرح الجمل : ل/٢٦ : (وفى تقديره هذه الرواية (يعنى رواية نصب المزاج ورفع العسل) - قولان :
أحدهما : تخرجه عن الضرورة وهو قول أبى علىّ ، قال : مزاجها يتنصب على الظرف تشبيها ، واذا كان ظرفا لم يكن منتصبا بـ(كان) .
والقول الآخر : أن مزاجها منصوب بـ(كان) نفسها وهو معرفة . . .) وانظر الخزانة : ٦٤/٤ .

(٢) الكتاب : ٢٢٢/١ .

التّقديرُ : يكونُ فيها وقتَ مِزاجِها عَسَلٌ وماءٌ ، وحَذْفُ الضّميرِ المجرورِ من الصّفةِ لا يكونُ إلاّ شاذّاً إن كان ، فلذلكَ لم يحملْ سيبويه البيتَ عليه وحملَهُ على ما ذكرَهُ ، مَعَ أنّ ذلكَ خروجٌ عن الظاهرِ ، فإنّ الظّاهِرَ ألاّ حذفَ ، والمزاجَ ليس بظرفٍ ، وما ذكرَهُ الشّلوبين من شذوذِ حذفِ الضّميرِ المجرورِ هنا الذي هو (فيها) فمعناه أنّ الجملةَ التي هي (يكون مِزاجَها عَسَلٌ وماءٌ) في موضعِ الصفةِ لسبيئةٍ أو السلافةِ على الروايةِ الأخرى .

والضّميرُ المجرورُ من (فيها) المقدّرُ يعودُ إلى المنعوتِ ، وحَذْفُ الضّميرِ المجرورِ العائدِ على الموصوفِ من صفته شاذٌّ كما ذَكَرَ. لكن هذا الردُّ لا يلزمُ هنا ، لأنّ الشذوذَ في حذفِ الضّميرِ المجرورِ من الصفةِ إنّما هو إذا كانَ ذلكَ الضّميرُ هو الذي وَقَعَ بهِ الرّبطُ بين الصفةِ والموصوفِ ، أمّا إذا حَصَلَ الرّبطُ بغيرِهِ فليس حذفُهُ إذا فُهِمَ بشاذٍّ ، ويكون إذ ذاكَ من الحذفِ للاكتفاءِ بفَهْمِ المعنى وليس حينئذٍ بحرفٍ رابطٍ ، إذ الرّبطُ قد حَصَلَ بغيره ، وهذا البيتُ قد حَصَلَ فيه الرّبطُ بين الصفةِ والموصوفِ بالضّميرِ المضافِ إليه في قوله (مِزاجَها) ، لأنّه أيضًا يعودُ إلى المنعوتِ ، والرّبطُ بين الصّفةِ والموصوفِ والصّلةِ والموصولِ والمبتدأِ والخَبَرِ وغيرِ ذلكَ يكتفَى فيه بضميرٍ واحدٍ فَحَسْبُ ، فإن وُجِدَ ضميرانِ حَصَلَ الرّبطُ بواحدٍ منها والآخرُ جِيءَ به لأجلِ المعنى لا للرّبطِ ، فحذفُ أحدِ الضّميرينِ إذ ذاكَ إذا فُهِمَ ليس من بابِ حَذفِ الرابطِ ، وما ذكرَهُ من شذوذِ حذفِ ضميرِ الجرِّ إنّما هو إذا كان هو الرّابطُ ، فالبيتُ إذاً ليس مما ذَكَرَ ، على أنّ ظاهرَ كلامِ سيبويه في قوله تعالى (واتّقُوا يومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نفسٍ شيئًا)(١) أنّ الضّميرَ المحذوفَ من الصفةِ هنا ضميرُ جرٍّ ، لأنّه قدّرهُ (لا تَجْزِي فيه)(٢) وهذه الجملةُ أعنِي قولَه تعالى (لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نفسٍ شيئًا) في موضعِ الصفةِ ليومٍ(٣) ، لا ضميرَ فيها يكون رابطاً سِوى ذلك المحذوفِ. وبعضُ النّحويين أبقَى كلامَ سيبويه في هذه الآيةِ

---

(١) من الآية : (٤٨) والآية : (١٢٣) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ١/٣٨٦ ، وانظر معاني القرآن للأخفش : ١/٨٨ - ٨٩ .

(٣) البيان : ١/٨٠ .

على ظاهره ، فإذا كان ذلك كذلك وسلّمنا أنّ البيتَ في ذلك التّأويلِ من حذفِ الرّابطِ على ما ذكرَ الشّلوبين ، فحَمْلُ البيتِ عليه ولا بُدَّ أولى لورودِ مثلِه في القرآنِ ، مِن حطِه على الإخبارِ عن النكرةِ المحضةِ بالمعرفةِ ، لكن بعضَ النّحويين (١) أبى أنْ يَرِدَ في القرآنِ حذفُ ضميرِ الجرّ مع أنّه رابطٌ ، فتأوّل كلامَ سيبويه على أنّه لم يتعرّض فى ذلك التّقديـر لتفسيرِ الإعرابِ وإنّما فسّر المعنى فَحَسْبْ ، والضّميرُ فى الآيةِ إنّما حُذِفَ بعدَ أنْ صـارَ ضميرَ نَصْبٍ متّصلاً بالفعلِ من بابِ الاتّساعِ في الظّروفِ ، فالتّقديرُ قبلَ الحذفِ : (لا تجزيه نَفسٌ) (٢) والمعنى ولابُدَّ (لا تجزى فيه) كما قدّرَ سيبويه ، وفى التّأويلِ المتقدّم حذفُ خبرِ (كان) وهو المجرورُ المقدّرُ ، وذلكَ جائزٌ عند فَهْمِ المعنى ، تقولُ : كـانَ زيدٌ ، فى جوابِ مَنْ قالَ لكَ : مَنْ كَانَ القائمُ ؟ تريدُ : كانَ / زيدٌ القائمُ ، أو كـانَ زيدٌ إيّاه . وعلى حذفِ خبرِ (كانَ) أيضا جاء قولُ الشّاعرِ :- (١٣٤/أ)

فكانَ تنادِينا وعقدُ عِذارِه ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وقالَ صِحابى قدْ شأونَكَ فاطْلُبِ (٣)

أى : فكانَ تنادِينا وعقدُ عِذارِه مقرونين أو متلازمين أو نحو هذا في المعنى ، وكذلك أيضًا قولُ الآخرِ :-

إنّى ضَمِنتُ لِمَنْ أتانِى ماجنَى ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ وأبى فكانَ وكُنتُ غيرَ عَذُورِ (٤)

أى : فكانَ غيرَ عَذُورٍ وكُنتُ غيرَ عَذُورٍ ، فحَذَفَ الأوّلَ استغناءً بالثّانى ، على أنّـه

---

(١) انظر المغنى : ٢/ ٥٠٣ - ٥٠٤ .

(٢) البيان : ١/ ٨٠ .

(٣) تقدم تخريجه فى ص : ٣٥٣

(٤) من الكامل ونسب فى الكتاب : ١/ ٧٦ والانصاف : ١/ ٩٥ للفرزدق ولم أجده فى ديوانه المطبوع ببيروت .

وانظر الشاهد فى : معانى القرآن : ١/ ٣٤ ، ٢٤ ، ٣٦٣/٢ ، والبيان لابن الانبارى ٢/ ١٦٤ ، والرد على النحاة : ٩١ ، والنقائض : ١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٠ ، وفيه (لكل شخص) مكان (لمن أتانى) ويروى فى المصادر المذكورة (غدور) بدل (عذور) .

قَد حُكِيَ أَنَّ بعضَ النَّحويين (١) يمنعُ حَذْفَ خبرِ (كَانَ) وأخواتِها ، وهو مَذْهبُ ابنِ عَصْفُورٍ في بعضِ تواليفِهِ ، والصَّحيحُ جَوازُهُ ، كما يُحذَفُ خبرُ المبتدأِ وخَبرُ (إنَّ). وعلى هذا التَّأويلِ من كونِ (مِزاجَها) ظرفاً ، يكونُ العاملُ في الظَّرفِ الذي هو(مِزاجَها) المجرورُ المحذوفُ لوقوعهِ خبراً ، ففيه معنى الفعلِ وهو الاستقرارُ ، ومعنى الفعلِ يجوزُ أَنْ يعملَ محذوفاً في الظَّرفِ أو المجرورِ ، ولا يعملُ في غيرهما كالحَالِ إلاّ ظاهراً مقدَّماً . ويمكنُ إذا جعلْنَا (مِزاجَها) ظرفاً أَنْ تكونَ (يكونُ) تامَّةً تحتاجُ إلى فاعلٍ خاصَّةً ، وفاعلُها (عَسَلٌ) وهي العاملةُ في الظَّرفِ ، ولابُدَّ أيضاً من تقديرِ (فيهما) ويكون متعلقاً بها ، أَعْنِي بـ(يكون) والمعنى يوجدُ فيها وقتَ مِزاجِها عَسَلٌ وماءُ وهذا أَولى من التَّأويلِ الأولِ الذي هو جَعْلُ (يكون) ناقصةً ، و(مِزاجَها) ظرفاً لما فيه من حَذْفِ العمدةِ وهو خبرُ (كَانَ) ، ولا شكَّ أنَّهُ ليس في حُسْنِ الحذفِ إذا فُهِمَ كالفضلةِ ، ألا تَرَى أنَّهم اتَّفقُوا على جَوازِ حَذْفِ الفضلاتِ على الجملةِ إذا عُلمتْ من جهةِ المعنى .

---

(١) قال ابن جني في شرح الحماسة :ل/١٣٤ - ١٣٥: (واعلم أن حذف أخبار (كان) وأخواتها يضعف في القياس، وقلما وجد في الاستعمال . وان قلت: قد علم أن خبر(كان) يتجاذبه شبهان ، أحدهما : خبر المبتدأ لأنه هو أصله . والآخر : المفعول به اذا كان منصوبا بعد مرفوع بفعله ، وليس ظرفا ولا مصدرا ولا حالا ولا تمييزا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه . وكل واحد من خبر المبتدأ ومن المفعول به قد شاع في الكلام حذفه وأطرد ، وهو واقف بينهما وآخذ للشبه من كل منهما فمن أين - ليت شعري - قبح وقلّ حذفه ؟
فالجواب : أنه دخله أمر لم يوجد في واحد منهما ، وذلك أن(كان) الناقصة انما ألزمت الخبر تعويضا لها مما اخترم منها من دلالة الحدث ، فجاء متمما لها ، وعوضا من المخترم منها . فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به له ومن أجله فجرى في ذلك نحوا من ادغام الملحق لما في ذلك من نقض الغرض الذي أريد من احتذاء المثال الملحق به ، وكحذف المؤكد لما فيه من تناقض المطلب ...) . وانظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢١، ٣٢٢ ، والبحر المحيط : ٦/ ١٤٣ - ١٤٤ ، والأشباه والنظائر : ١/ ٢٨٨ .

وقد اختلفوا كما قدمنا في جواز حذف خبر (كان) فإذا أنت حملت (يكون) على التمام لم يلق حذف عمدة يختلف في جواز حذفها ، إنما حذفت فضلة قد علمت من جهة المعنى ، ولا يمنع أحد مثل هذا ، ومأخذ سيبويه في البيت كما ذكر الشلوبين هو الظاهر ، لأنه لا حذف فيه ولا تقدير ، مع أن (عسلاً) و(ماء) وإن كانا نكرتين عاريين من التخصيص ففيهما ما يحسن جعلهما الاسم بعض حسن ، وهو أنهما من أسماء الأجناس وأسماء الأجناس قد يراد بنكرتها ما يراد بمعرفتها ، فنكرتها ومعرفتها إذ ذاك سواء في المعنى ، فيحسن لذلك أن تجريا مجرى واحداً في الأحكام الإعرابية ، فلذلك جعلهما الشاعر الاسم مع وجود المعرفة ، ألا ترى أنه لو قال : يكون مزاجها العسل والماء[(١)] ، لم يختلف المعنى بالتعريف ، كما تقول شربت ماء وشربت الماء ، بمعنى واحد ، ذكر هذا المحسن لهذه الضرورة هنا السيرافي[(٢)] ، وابن بابشاذ[(٣)] ، والصيمري[(٤)] ، والشلوبين ، وابن أبي غالب ، ومثله وجه ابن جني القراءة الشاذة : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)[(٥)] بنصب صلاتهم ورفع المكاء والتصدية[(٦)] ، وهو حسن ، ألا ترى أن الخليل وسيبويه اتفقا على أن (خيراً منك) / في قول العرب : ما يصلح بالرجل خير منك أن يفعل كذا[(٧)] (١٣٤/ب) نعت للرجل مع أنه معرفة و(خير) نكرة ، ولا تنعت المعرفة بالنكرة ، لكن جاز

---

(١) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ١/٥١ ، والبسيط : ٥٨٧ .

(٢) انظر شرح السيرافي : ١/١/٣١٤ .

(٣) شرح الجمل له : ل/٢٦ .

(٤) التبصرة : ١/١٨٦ .

(٥) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وانظر المحتسب : ١/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٦) وهي قراءة الأعمش والمعلى عن عاصم ، ورويت عن علي رضي الله عنه .
انظر شواذ ابن خالويه : ٤٩ ، والبحر المحيط : ٤/٤٩٢ .

(٧) وفي الكتاب : ٢/١٣ : (ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك ، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك) .

ذلك هنا ، لأنّ (خيرًا) لا يمكن تعريفه مع وجود (مِنْ) بعده ، وللرّجل هنا جنسٌ ومعناه كمعنى النكرةِ لا فرقَ بينهما ، ألا ترى أنّه لو قال : ما يَصلحُ برجلٍ خيرٍ منك أنْ تفعلَ ، لأعطى من المعنى ما تعطيه المعرفةُ ، فعُومِلَ لذلك معاملةَ النكرةِ ، فنعتَ بها إذ هو مرادفٌ لها في المعنى ، وهذا نظيرُ ما ذكروه في البيتِ ، على أنَّ ابنَ مالكٍ خالفَ سيبويه في هذا فأعربَ (خيرًا) بدلاً من الرجلِ لا نعتًا ، فِرارًا من نعتِ المعرفةِ بالنكرةِ ، وظاهرُ كلامِ سيبويه في المسألةِ ما قدّمناه ، واللهُ أعلمْ .

ويتفرّعُ من مذهبِ سيبويه في هذا مسألةٌ غريبةٌ من بابِ النّعتِ ، وهي تبعيةُ النّعتِ الحقيقيّ لمنعوتهِ في واحدٍ من وجوهِ الإعرابِ خاصّةً ، وذلك نحو قولِك : ما يَصلحُ بالنّساءِ خيرٍ منكُنّ أنَ يفعلْنَ كذا ، ألا ترَى أنَّ (خيرًا) نعتٌ للنساءِ ، ولم يتبعْهُ في التّعريفِ ولا في الجمعِ ولا في التّأنيثِ ، إنّما تبعَهُ في واحدٍ من وجوهِ الإعرابِ خاصةً ، وهو الخفضُ.

وقد وُجِّهَ أيضًا بعضُ النّحاةِ البيتَ المذكورَ على وجهٍ آخرَ ، وهو أنْ تجعَلَ الواوَ العاطفةَ في قوله (وماءٌ) بمعنى (مَعَ) كالواوِ العاطفةِ التي في (أنتَ وشأنُكَ) (وكُلُّ رجلٍ وضيعتُه) فإذا كانت الواوُ في هذا الموضعِ بمعنى (مَعَ) كانَ التّقديرُ : يكونُ مزاجَها عسلٌ مَعَ ماءٍ ، وإذا كان كذلك كان في معنى يكونُ مَزاجَها عَسلٌ ممزوجٌ بماءٍ ، فصارتِ النكرةُ التي هي (عَسَلٌ) في هذا البيتِ كأنّها موصوفةٌ ، والنكرةُ الموصوفةُ مخصصةٌ ، والنكرةُ إذا كانت مخصَّصةً بالصفةِ أو بتضمّنِها معنى الاستفهامِ أو بالمعمول يجوزُ جعلُها الاسمَ وجعلُ المعرفةِ خبرًا على ما تقرّرَ قبلُ ، من أنَّ ذلك جائزٌ في الكلامِ ، فعلى هذا التّأويل يصيرُ هذا البيتُ شبيهًا بقولِ الآخرِ :-

قِفي قبلَ التّفرّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا (١)

---

(١) من الوافر للقطامي (عمير بن شييم التغلبي) من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١١٠ هـ ، من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث. وضباعة : ابنة زفر ، وقيل ابنة الحارث الكلابي . =

فَسَاغَ أَنْ يكونَ (موقفٌ) الاسمَ وهو نكرةٌ والمعرفةُ الخَبَرُ ، لأَنَّ هذه النكرةَ مخصصَّةٌ بالصِّفةِ الَّتي هي (منكَ) ، لأَنَّ هذا المجرورَ في موضعِ النَّعتِ لموقفٍ ، فليسَ هـذا البيتُ بضرورةٍ ، فإذا جُعِلَ بيتُ حسَّانٍ بمنزلةِ هَذَا التَّأويلِ المذكورِ خَرَجَ أيضاً عن الضَّرورةِ ، وصَارَ مِمَّا يجوزُ في الكَلَامِ ولكنْ ضعيفًا ، وذلك خِلافُ لقولِ سيبويه فيه ، إذ نصَّ[(١)] على أنَّهُ مِمَّا يخصُّ الشِّعرَ ، فيظهرُ أنَّ سيبويه لم يعوِّلْ على هذا التَّأويلِ ، ولعلَّه رآهُ ليس بمنزلةِ الوصفِ الصَّريحِ ، إذْ هو وصفٌ معنويٌّ فَحَسْبُ ، ولم يقترنْ بلفظِ النكرةِ مخصصٌ ، فليس بمنزلةِ الوصفِ ولا يقوى قوته ، وإنْ كان تخصيصًا ما من حيثُ شبهه بالوصفِ الصريحِ ، فيكون محسّناً لهذه الضَّرورةِ / كالتَّأويلِ قبلَه لا مخرجًا عَنِ (١٣٥/أ) الضَّرورةِ ، والمشبهُ بالشيءِ لا يقوى قوته ، وهَذَا التَّأويلُ الأخيرُ حَكَاه أبو عليٍّ الشَّلوبين ورآه ينهضُ مخصّصًا للنكرةِ كالوصفِ الصريحِ ، لكنَّه انفصلَ لسيبويه بأنَّ النكرةَ المخصصةَ لا تجعلُ الاسمَ والمعرفةَ الخبرَ إلاَّ في الشعرِ أو في كَلَامٍ ضعيفٍ[(٢)] ، فعنده أنَّ هذا التَّأويلَ محسّنٌ للضَّرورةِ أيضاً لا مخرجٌ عنها ، وهَذَا الانفصالُ الذي ذكرَه لا ينهضُ ، لأنَّ سيبويه قد أجازَ الإخبارَ بالمعرفةِ عن النكرةِ المخصصةِ قياساً في الكَلَامِ ، ألا تراه أجازَ أنْ تقولَ : إنَّ قريباً منكَ زيدٌ[(٣)] ، وليس بمسموعٍ من العربِ ، وإنَّما هو قياسٌ منه ، وكذلك أيضاً فعلَ في قولِكَ : كَمْ مالُكَ[(٤)] ؟ جعَلَ (كَمْ) المبتدأَ

= انظره في ديوانه : ٣٧ ، وسيبويه : ٢/ ٢٤٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ١/ ٤٤٤ ، والمقتضب : ٤/ ٩٤ ، والتبصرة : ١/ ١٨٦ ، والايضاح : ١/ ٩٩ ، واللمع : ٣٧ ، والجمل/ ٥٩ ، والحلل/ ٥١ ، والافصاح/ ٦٣ ، وشرح المفصل : ٧/ ٩١ ، والبسيط/ ٤١٤-٥٨٨ ، وغاية الأمل : ١٣٧ ، والمغني : ٢/ ٤٥٣ ، والمساعد : ١/ ٢٦٣ ، ٢/ ٥٥٩ ، والخزانة : ١/ ٣٩١ - ٤/ ٦٤.

(١) الكتاب : ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر البسيط : ٥٨٩.

(٣) وفي الكتاب : ٢/ ١٤٢ : (وتقول : إنَّ قريبًا منكَ زيدًا ، إذا جعلتَ قريباً منكَ موضعه ، وإذا جعلتَ الأوَّل هو الآخر قلت : إن قريباً منكَ زيدٌ).

(٤) انظر المساعد : ١/ ٢٢٠.

مع أنَّها نكرةٌ ، و(مالُكَ) الخبرُ وهو معرفةٌ ، فلو كانَ (عَسَلٌ) في البيتِ عنده نكرةً مخصصةً لما جعلَ ذلك ضرورةً . فإن قلتَ : قد تقدَّمَ أنَّ ضميرَ النكرةِ في هذا البابِ له حكمُ النكرةِ الّتي يعودُ عليها وإن كان معرفةً ، فـ(مزاجَها) اذاً في بيتِ حسّان له حكمُ النكرةِ من حيثُ هو مضافٌ إلى ضميرِ النكرةِ ، ألا ترى أنَّ المزاجَ مضافٌ إلى الهاءِ (١) ، والهاءُ تعودُ إلى سبيئةٍ أو سلافةٍ على الروايةِ الأُخرى ، وسبيئةٌ وسلافةٌ نكرتان ، فلهذه الهاءِ اذاً حكمُ النكرةِ ، وكذلك ما أُضيفَ إليها يكونُ حكمُهُ في هذا البابِ حكمَ النكرةِ فصارَ الإخبارُ في البيتِ إنَّما هو من قبيلِ الإخبارِ بنكرةٍ عن نكرةٍ ؟

فالجوابُ أنَّ هذه الهاءَ عائدةٌ على نكرةٍ مخصوصةٍ ، لأنَّها تعودُ إلى السلافةِ أو السبيئةِ الموصوفةِ بقوله (من بيتِ رأسٍ) إذ هذا المجرورُ في موضعِ الصفةِ لها ، وضميرُ النكرةِ المخصصةِ إذا اجتمعَ مع النكرةِ المحضةِ له حكمُ المعرفةِ ، بهذا انفصلَ ابنُ أبي غالبٍ عن هذا السؤالِ ، وقد أنشدَ المازنيُّ بيتَ حسّان هذا : (يكونُ مزاجُها عسلاً وماءٌ) (٢) برفعِ المزاجِ ونصبِ (عسلٍ) ورفعِ (ماء) ، وهذا على الوجهِ الّذي ينبغي من جعلِ المعرفةِ الاسمَ والنكرةِ الخبرَ ، لكن فيه إشكالٌ من جهةِ رفعِ (ماء) والمعنى على عطفِهِ على (عسلٍ) ، ووجهُهُ أنّهُ فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُهُ المعنى وتقديرُهُ : يكونُ مزاجُها عسلاً ويخالطُهُ ماءٌ أو ويمازجُهُ ماءٌ ، ونظيرُهُ قولُ الآخر :

وعضُّ زمانٍ ، يا ابنَ مروانَ ، لم يَدَعْ من المالِ إلّا مُسحَتاً ، أو مُجلَّفُ (٣)

يجوزُ في (مجلَّفٍ) هُنا أنْ يكونَ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : أو بَقِي مجلَّفٌ ،

---

(١) يقصد : الهاء مع الألف .

(٢) انظر شرح السيرافي : ١/ ٣١٤ ، والمقتضب : ٤/ ٩٢ ، وشرح المفصل : ١/ ٩٤ .

(٣) من الطويل للفرزدق . والمسحت : الذي دخله الغش والحرام ، والمجلف : الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير ، والمجرف : المستأصل الذي لم يبق منه بقية . وانظر الشاهد في ديوانه : ٢/ ٢٦ ، وفيه (الا مسحتا أو مجرف) ، والخصائص : ١/ ٩٩ ، والانصاف : ١/ ١٨٨ ، والجمل : ٢١٣ ، واصلاح الخلل : ٢٦٨ ، ٢٨٩ والحلل : ٢٨١ ، والخزانة : ٢/ ٣٤٧ ، وما بعدها وفيها (الا مسحت أو مجلف) . واللسان (سحت - جلف) .

وقد ذكر ابنُ بابشاذٍ أنّ في البيتِ أيضًا روايةً ثالثةً، وهي رَفعُ المزاجِ والعَسَلِ معًا (١)، ولا إشكالَ في هذه الروايةِ، لأنّ (مِزاجَها) مبتدأٌ، و(عَسَلٌ) خَبَرُهُ، و(ماءٌ) عطفٌ عليه، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ(يكون) واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشّأنِ مستترٌ فيها، والتّقديرُ: يكونُ الأمرُ مِزاجُها / عَسَلٌ وماءٌ. (١٣٥/ب)

ومثالُ ما جاءَ في الشّعرِ من الإخبارِ عن ضميرِ النكرةِ بالمعرفةِ قولُ الشّاعرِ :-

أَسَكْرانُ كانَ ابنَ المَراغَةِ إذ هَجا تَميمًا بِبَطْنِ الشّامِ أَمْ مُتَساكِرُ (٢)

وقولُ الآخرِ :

أَلا مَنْ مُبْلِغٌ حَسّانَ عَنّي أَسِحْرٌ كانَ طِبُّكَ أَمْ جُنونُ (٣)

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل: ل/٢٦: (وفي هذا البيت ثلاث روايات رفع العسل والمزاج، وهذا على ضمير الشأن أو القصة. ويروى برفع المزاج ونصب العسل، والماء على حاله مرفوع، لكن ارتفاعه في هذا الوجه على تقدير فعل، كأنه قال: وخالطها ماء. والرواية الثالثة رواية صاحب الكتاب بنصب المزاج ورفع العسل).

(٢) من الطويل للفرزدق في هجاء جرير. والمراغة: الاتان التي لا تمتنع عن الفحول، يشير الى أن أم جرير راعية حمير. ويروى (بجوف) مكان (ببطن) انظره في ديوانه بشرح الصاوي: ٤٨١/٢، وهو من شواهد سيبويه: ٤٩/١، وشرحه للسيرافي: ٣١٣/١، والمقتضب: ٩٣/٤، والخصائص: ٣٧٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٤/١، والبسيط: ٥٨٠، والمغني: ٤٩٠/٢ والهمع: ٢٣٣/١، والخزانة: ٦٥/٤.

(٣) من الوافر لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري، يخاطب حسان بن ثابت.
والطب هنا: العلة والسبب. ويروى عجزه في ديوانه: ٩١.

.... أَطِبٌّ كان داؤك أم جنون.

انظر الكتاب: ٤٩/١، وجمهرة اللغة: ٣٤/١، وشرح الكافية للرضي: ٣٠٠/٢، والتاج (طبب)، والخزانة: ٦٨/٤.

وقول الآخر :

فإنك لا تبالي بعد حول   أظبي كان أمك أم حمار (١)

أما البيت الأول ففيه روايتان ذكرهما سيبويه (٢) ، أضعفهما رفع (السكران) ونصب (الابن) من قوله (ابن المراغة) وعلى هذه يقع الاستشهاد به ، لأن اسم (كان) ضمير مستتر فيها يعود إلى (سكران) فهو ضمير نكرة و (ابن المراغة) منصوب على أنه خبر (كان) وهو معرفة بالإضافة إلى المراغة ، فقد أخبر كما ترى بالمعرفة عن ضمير النكرة التي ليست مخصصة ، وضميرها وإن كان معرفة يجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأنه نكرة من حيث المعنى ، والإخبار إنما بابه أن يكون عن المعرَّف عند المخاطب من جهة المعنى لتحصل الفائدة له بالإخبار عنه ، فما ليس كذلك فهو نكرة في باب الاخبار، ألا ترى أنه لا فرق في المعنى بين قولك : أسكران كان ابن المراغة ، وقولك : أكان سكران ابن المراغة ، فإن قلت : فما معنى ما نص عليه سيبويه من أن ضمير النكرة معرفة ؟ فالجواب أن ذلك التعريف إنما هو أمر لفظي ، فمعنى ذلك أنه قد عرّف اللفظ الذي يقع عليه وهو اللفظ المذكور قبله لا غير ، ألا ترى أنك لو أعدت لفظ تلك النكرة لم تعده إلا معرَّفا بالألف واللام فتقول : جاءني رجل فأكرمت الرجل ، المعنى : فأكرمت ذلك

---

(١) من الوافر ، نسب في الكتاب : ٤٨/١ الى خداش بن زهير، ونسبه بعضهم الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامري ، صحابي أدرك الاسلام وأسلم ، ووفد على النبي صلى الله عليه وسلم. واستشكل بعضهم الأخبار عن الأم ، بظبي أو حمار لأنهما مذكران ، ورد ذلك بأن المراد بالأم هنا معناه العام وهو الأصل لكل شئ .

وانظره في المقتضب : ٩٤/٤ ، وفرحة الأديب : ٥٣ ، وشرح المفصل : ٩٤/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥/١ ، والبسيط : ٥٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٠٠/٢ ، والمغني : ٥٩٠/٢ ، وشرح أبياته للبغدادي : ٢٤٣/٧ ، والمساعد : ٦٥/٢ ، والخزانة : ٢٣٠/٣ .

(٢) الكتاب : ٤٩/١ .

الرجلَ المذكورَ ، فالتّعريفُ إنّما هو كونُكَ لم تردْ إلّا ذلك المذكورَ وإنْ كانَ مجهولاً من جهةِ المعنى لا يُدْرَى مَنْ هو ، فكذلك الضّميرُ إذا قُلتَ : جاءني رجلٌ فأكرمتُهُ ، أي : فأكرمتُ ذلكَ الرّجلَ المذكورَ ، فلمّا كانَ المخاطبُ يعرفُ أنّ المرادَ هو الأوّلُ لا غيرُه ، صارَ معروفاً له من هذه الجهةِ ، وأمّا كونُه زيداً أو عمراً أو غيرَهما من المعينين المعروفين بأعيانهم فمجهولٌ عند مخاطبِكَ ، فبالنّظرِ إلى هذا المعنى الذي ذكرنا جعلَ سيبويه ضميرَ النكرةِ نكرةً في هذا البابِ ، وأنشدَ الأبياتَ الثلاثةَ على الإخبارِ عن النكرةِ بالمعرفةِ ضرورةً ، و(سكرانَ) يجوزُ فيه وجهان :

أنْ يكونَ مبتدأً والجملةُ بعده في موضعِ الخَبرِ ، فهي على هذا في موضعِ رَفْعٍ ، وأنْ يكون اسماً لـ (كَانَ) مضمرِه تفسّرُها (كَانَ) الظّاهرةُ بعده من بابِ الاشتغالِ ، وخبرُ (كَان) المضمرةِ محذوفٌ تقديرُهُ : أكَانَ سكرانُ ابنَ المراغةِ ، وحذفَ خبرُ (كَانَ) المضمرةِ ، لأنّ المفسّرَ الظّاهرَ في بابِ الاشتغالِ يتنزّلُ منزلةَ المفسّرِ المحذوفِ فـ(كَانَ) الظّاهرةُ في البيتِ كأنّها المحذوفةُ وخبرُها كأنّهُ خبرُ المحذوفةِ ، وهذا الوجهُ الثاني في إعرابِ (سكران) هو / المختارُ لأجلِ همزةِ الاستفهامِ الدّاخلةِ عليه ، وقدْ (١٣٦/أ) تقدّم في بابِ الاشتغالِ أنّ الهمزةَ إذا دخلتْ على الاسمِ المشتغَلِ عنه اختيرَ فيه الحَملُ على إضمارِ فعلٍ (١) ، غيرَ أنّ في هذا الوجهَ هنا ضعفاً من جهةِ الاخبارِ عن النكرةِ الذي هو (سكران) بالمعرفةِ الذي هو (ابنُ المراغةِ) المحذوفِ لدلالةِ الظاهرِ عليه وقيامه مقامَه ، ألا ترى أنّ التّقديرَ : أكانَ سكرانُ ابنُ المراغةِ ، و(سكران) نكرةٌ هو اسمُ (كَانَ) و(ابنُ المراغة) معرفةٌ هو الخَبرُ ، وهذا الضّعفُ من هذه الجهةِ ليس في الوجهِ الأوّلِ الذي هو جعْلُ (سكران) (٢) مبتدأً والجملةُ بعده في موضعِ الخَبرِ ، فهذا إنّما هو اخبارٌ بنكرةٍ عن نكرةٍ ، لأنّ الجُملَ في حُكمِ النّكراتِ.

وأما الرواية الثانية وهي :

---

(١) انظر ماتقدم في ص : ٤٤٥

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

أسكرانَ كَانَ ابنُ المَراغَةِ إذ هَجا   تميمًا ببطنِ الشَّامِ أم متساكرُ

بنصب (سكرانَ) ورفع (ابنِ المَراغَةِ) و(متساكرٍ) فلا إشكالَ في هذه الروايةِ ولا ضرورةَ، لجعلِ النكرةِ فيها الخبرُ والمعرفةِ الاسم، فـ(سكرانُ) المتقدِّمُ خبرُ (كَانَ) متقدِّمٌ عليها، و(ابنُ) اسمُها، وأمَّا (متساكرٌ) آخر البيتِ فهو في المعنى عطفٌ على (سكرانَ) لكنَّه رَفَعَهُ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ والتَّقديرُ: أمْ هو متساكرٌ، كقولهم إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ[1]، فـ(شاءٌ) كما تقدَّمَ في بابِ العَطْفِ[2] خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: أم هي شاءٌ، والكَلَامُ في قوله في البيتِ الثاني: (أَسِحْرٌ كَانَ طِبَّكَ) وفي قوله في البيتِ الثالث: (أَظبيٌ كَانَ أُمَّكَ) كالكَلامِ في البيتِ الأولِ على الروايةِ الأُولى فيه لا فَرقَ بينهما، واللهُ تعالى أعلمُ. وهنا انتهى الكَلَامُ في المسألةِ الثانيةِ.

المسألةُ الثالثةُ: في رتبةِ الاسمِ والخبرِ في هذا البابِ بالنَّظرِ إلى التقديمِ والتأخيرِ.

واعلمْ أنَّ مرتبةَ الفعلِ في هذا البابِ التقديمُ، ثُمَّ يليه الاسمُ ثمَّ الخَبَرُ، وإن كان للخبرِ[3] معمولٌ فمرتبتُهُ أنْ يقعَ بعد عاملِه الذي هو الخَبرُ فتقولُ: كَانَ زيدٌ آكلًا طَعَامَكَ، هذا هو الأصلُ، و(طَعَامَكَ) مفعولٌ بـ(آكلٍ) ثمَّ قدْ تجوزُ مخالفةُ هذا التَّرتيب، وقد تَجِبُ لعارضٍ يعرضُ على ما سيأتي بيانُهُ.

أمَّا الاسمُ فلا يتقدَّمُ على الفعلِ أبدًا، فإذا قلتَ: كَانَ زيدٌ قائمًا، فزيدٌ هو الاسمُ. فإن قلتَ: زيدٌ كان قائمًا، فلا يعربُ حينئذٍ اسمًا لـ(كَانَ) وإنَّما هو مبتدأٌ، واسمُ (كَانَ) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ عليه[4]، والجملةُ من (كَانَ) ومعمولِها في موضعِ الخبرِ، فليس (زيدٌ) على هذا مقدَّمًا من تأخيرٍ والاسمُ لم يتقدَّمْ بوجهٍ، ألا ترَى أنَّه ضميرٌ مستترٌ فيها بعدها، لكن الاسمَ قد يتأخَّرُ عن الخبرِ ويصيرُ الخبرُ مقدَّمًا عليه، وهو بهذا النَّظرِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ يلزمُ فيه تقديمُ الاسمِ على الخَبَرِ، وقسمٌ يلزمُ

---

(١) الكتاب: ٣/١٧٢.

(٢) انظر ما تقدم في ص: ١١٨

(٣) في الأصل: (للاسم) وهو خطأ.

(٤) انظر الجمل: ٥٧.

فيه تقديمُ الخَبَرِ على الاسمِ ، وقسمٌ يجوزُ فيه الوجهانِ .

فأمَّا القِسمُ الذى يلزمُ فيه تقديمُ الاسمِ على الخَبَرِ (١) ، فهو في أربعةِ مواضع :

أحدُها : أنْ يكونَ الاسمُ ضميرًا متّصلاً نحو : كنتُ قائمًا ، وزيدٌ كانَ قائمًا .

والثانى : / أنْ يكونَ الاسمُ والخَبرُ قد عُدِمَ الفرقُ بينهما نحو : كانَ هـــذا (١٣٦/ب) عيسى ، فإذا جعلتَ (هذا) هو الاسمُ ، و(عيسى) هو الخَبرُ لم يجزْ أنْ تقولَ : كانَ عيسى هذا ، لئلا يلتبسَ على المخاطبِ فيجعلَ (عيسى) هو الاسمُ ، لأنَّ المتقدِّمَ هو الاسمُ أبدًا عند عدَمِ الفارقِ . والفرقُ يكونُ بظهورِ الإعرابِ في واحدٍ منهما أو في تابعٍ من توابعِهِ على ما تقدَّمَ في بابِ الفاعلِ (٢) ، أو يكونَ أحدُ الاسمين لا يجوزُ أنْ يكونَ الاسمَ نحو : كانتْ سلمى حُبلى ، فلا يمتنعُ أنْ تقولَ : كانتْ حُبلى سَلمى ، فتقدَّمَ الخَبرَ الذى هو (حبلى) لأنَّه لا يلتبسُ ، إذ لا يجوزُ جعلُ (حبلى) الاسمَ لأنَّه نكرةٌ ، و(سلمى) معرفةٌ ، إنَّما يجوزُ مثلُ هذا في الشِّعرِ على ما تقدَّمَ في المسألةِ الثانيةِ (٣) .

والثالثُ : أنْ يكونَ الخَبرُ مقرونًا بـ(إلاَّ) نحو : ما كانَ زيدٌ إلاَّ قائمًا ، فلا يجوزَ تقديمُ الخَبَرِ هنا فلا يقالُ : ما كانَ قائمًا إلاَّ زيدٌ .

والرابعُ : أنْ يكونَ الخبرُ في معنى المقرونِ بـ(إلاَّ) نحو : إنَّما كانَ زيدٌ قائمـــًا فلا يجوزَ إنَّما كان قائمًا زيدٌ ، لأنَّ المعنى : ما كان زيدٌ إلاَّ قائمًا ، وزادَ أبوالحسن ابن عصفور في بعضِ تواليفهِ خامسًا وهو أنْ يكونَ الخَبرُ فعلاً قد رَفَعَ ضميرًا للاسمِ متصلاً نحو : كانَ زيدٌ يقومُ (٤) ، فـ(يقومُ) في موضعِ الخَبرِ وفاعلُهُ ضميرٌ متّصلٌ يعودُ إلى الاسمِ الذى هو (زيدٌ) فلا يجوزُ أنْ تقولَ : كانَ يقومُ زيدٌ (٥) ، على أنْ يكونَ (يقومُ) مقدَّمـــًا من تأخيرٍ ، والحكمُ كما لو كانَ مؤخَّرًا من كونِ زيدٍ هو الاسمُ و(يقومُ) في موضعِ الخَبَرِ ،

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٥٧٦ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٩١، ٣٩٢ ، والهمع : ٢/ ٩١ .

(٥) يقول أبو حيان في البحر المحيط: ٥/ ١٠٩ : (مسألة : كان يقوم زيد ، على أن (زيد) اسم (كان) فيها خلاف ، والصحيح المنع)

وفاعلُه ضميرٌ متّصلٌ لزيد ، هذا لا يجوزُ عنده إنّما يجوزُ : كانَ يقومُ زيدٌ ، على أنّ (زيد) فاعلٌ بـ(يقوم) و(يقومُ زيدٌ) في موضعِ خبرِ (كانَ) واسمُها ضميرُ الامرِ مستترٌ فيها ، أي : كان الأمرُ أو الشّأنُ يقومُ زيدٌ ، وليس (يقومُ) على هذا مقدّماً من تأخيرٍ ، وعلى هذا جاء عنده قولُه تعالى : (كانَ يَقولُ سَفيهُنا)(١) فاسمُ (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشّأنِ و(سَفيهُنا) فاعلٌ بيقولُ والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في موضعِ خبرِ (كانَ) .

وكذلكَ أيضاً عند قولهُ تعالى : (أَوَلَمْ تَكُ تأتيكم رُسُلُكُم بالبيّناتِ)(٢) فـ(رُسُلُكم) فاعلٌ بـ(تأتيكم) والجملةُ في موضعِ خبرِ (تكُ) واسمُها ضميرُ القصةِ ، أي : أو لم تكُ القصةُ تأتيكم رسُلُكم بالبيّناتِ ، وكذلك أيضاً قولُه سبحانَهُ : (ذلِكَ بأنّهم كانَت تأتِيهم رُسُلُهم)(٣) فاسمُ (كانَ) ضميرُ القصةِ أيضاً و(رُسُلُهم) فاعلٌ ، ولا يجوزُ عنده في شيءٍ من هذا ونحوه أنْ يكونَ الاسمُ المتأخّرُ اسمَ (كانَ) والفعلُ مع فاعلِهِ الذي هو ضميرُ ذلك الاسمِ في موضعِ الخبَرِ مقدّماً من تأخيرٍ .

وهذا الذي مَنعَهُ قد نَصَّ على جوازِه ابنُ جِنّي(٤) وابنُ الباذشِ(٥) ، ولم يحكيا في

---

(١) من الآية : (٤) من سورة الجن .
(٢) من الآية : (٥٠) من سورة غافر .
(٣) من الآية (٢٢) من سورة غافر .
(٤) الخصائص : ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤ .
(٥) هو الامام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش (٤٤٤ -٥٢٨ هـ) ، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس ، ومن المحققين البصراء بضروب القراءات والآداب ، العارفين بالحديث ورجاله ، مع الدين والزهد والفضل والانقباض عن أهل الدنيا . صنف : شرح كتاب سيبويه ، وشرح المقتضب ، وشرح اصول ابن السراج ، وشرح الايضاح ، وشرح الجمل ، وشرح الكافي للنحاس .
و(الباذش) لقب له ولأسرته ولابنه أحمد المكنى بأبي جعفر صاحب كتاب (الاقناع في القراءات السبع) . انظر ترجمته في انباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، وغاية النهاية : ١ / ٥١٨ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

ذلك خلافاً لأحدٍ، وجوّزه أيضاً الشّلوبين، وذكر أنّ أبا بكرِ بن طلحة [١] منعَ ذلك، فابنُ عصفور في ذلك متّبعٌ لابن طلحةَ على هذا، والمسألةُ إذا قلتَ: كان يقومُ زيدٌ، من باب الإعمال، لأنّه قد تقدّم عاملانِ وهما (كانَ) و(يقوم) وتأخّرَ عنهما معمولٌ واحدٌ وهو / (زيدٌ)، وكلُّ واحدٍ من العاملين يطلبُه من جهةِ المعنى، (كانَ) (١٣٧/أ) تطلبُه بأنْ يكونَ اسماً لها، و(يقومُ) يطلبه بأنْ يكونَ فاعلاً به، فيجوزُ وجهان:

أحدُهُما: أنْ يكونَ ذلك الاسمُ معمولاً للأولِ الذي هو (كانَ) وفاعلُ الثاني ضميرٌ يعودُ عليه، والفعلُ الثاني على هذا مؤخّرٌ في التّقدير، وهذا هو الوجهُ الذي منَع ابنُ عصفورٍ، ولا ينبغي أنْ يُمنعَ، لأنّ (كانَ) عاملٌ لفظيٌّ كسائرِ الأفعالِ فلا وَجْهَ لأنْ تخرجَ المسألةُ من بابِ الإعمالِ، إنّما يكونُ هذا الذي ذكره ابنُ عصفورٍ في الابتداءِ مع غيرِه من العواملِ اللّفظيّةِ نحو: يقومُ زيدٌ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ (زيدٌ) مرفوعاً بالابتداءِ، و(يقومُ) خبرٌ مقدّمٌ وفاعلُه ضميرُ زيدٍ، ويجعلَ المسألةَ من بابِ الإعمالِ، لأنّ الابتداءَ عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ، فإذا اجتمعَ مع العاملِ اللّفظيِّ لم يُراعَ وبَطَلَ حكمُه.

وأمّا (كان) وسائرُ أخواتِها فعواملُ لفظيةٌ كسائرِ الأفعالِ فلا تجري مجرى الابتداءِ في ذلك، وإنّما زعمَ ابنُ عصفورٍ أنّ ذلك ممتنعٌ في (كانَ) وأخواتِها، لأنّها داخلةٌ على المبتدأِ والخبرِ [٢]، فكما لم يجزْ ذلك في الابتداءِ لا يجوزُ في ناسخِه، والفرقُ بينهما ما ذكرنا.

والوجهُ الثّاني: أنْ يكونَ (زيدٌ) من قولِك: كانَ يقومُ زيدٌ، فاعلاً بـ(يقوم) واسمُ

---

(١) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأموي الأشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة. كان اماما في صناعة العربية، موصوفا بالعقل والذكاء، وكان يميل في النحو الى مذهب ابن الطراوة. أخذ عن ابن ملكون وغيره، له شرح على كتاب الجمل للزجاجي واسمه (بغية الأمل في شرح الجمل). ولد بيابرة سنة ٥٤٥هـ، وتوفي بأشبيلية سنة ٦١٨هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١/١٢١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٩٢.

(كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمالِ الثّاني وهو المختارُ عند البصريين ، والأولُ هو المختارُ عند الكوفيين (١) ، ولم يذكرْ ابنَ عصفورٍ هذا الوجهَ الثاني . ويجوزُ أيضاً مع هذين الوجهين الوجهُ الذي ذكرَ ابنُ عصفورٍ ، فجملةُ ما يجوزُ لكَ في هذه الآياتِ وما كانَ نحوها ثلاثةُ أوجهٍ ، ويمتنعُ بلا شكٍّ أنْ يكونَ الاسمُ المرفوعُ المتأخّرُ مبتدأً ، واسمُ (كان) ضميرٌ مستترٌ يعودُ عليه ، وكذلك فاعلُ الفعلِ الثاني ، والفعلُ الثاني مع فاعلِهِ في موضعِ خبَرِ (كانَ) والجملةُ الّتي هي (كانَ) مع اسمِها وخبرِها في موضعِ خبَرِ المبتدأِ مقدمةٌ من تأخيرٍ هذا الوجهُ لا يجوزُ أصلاً لما تقدّمَ في وجهِ امتناعِ الابتداءِ والخبَرِ في نحو قولِكَ : يقومُ زيدٌ ، من أنّ العاملَ المعنوي لا حكمَ له مع العاملِ اللّفظيّ ، واللهُ أعلمُ.

وأمّا القِسمُ الثّاني وهو حيثُ يلزمُ تقديمُ الخَبَرِ على الاسم فذلك خمسةُ مواضع :

أحدُها : أنْ يكونَ الخَبَرُ ضميراً متّصلاً بالفعلِ والاسمُ ليس كذلك نحو : القَائِمُ كانَهُ زيدٌ ، فزيدٌ اسمُ (كانَ) والهاءُ المتصلةُ بها هي الخَبرُ ، وتقدُّمُ هذا الخَبَرِ هنا على الاسمِ واجبٌ ، لأنّهُ ضميرٌ متّصلٌ بها .

واعلم أنّ اتّصالَ الخَبَرِ في هذا البَابِ بـ(كَانَ) وأخواتِها إذا كَانَ ضميراً قليلٌ ، انّما وَرَدَ في الشّعرِ أو في قليلٍ من الكَلَامِ نحو قولِ الشّاعِرِ :-

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنّـــهُ ... أَخُوهَا ، غَذَتْهُ أُمّهُ بِلِبَانِهَا (٢)

---

(١) القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسأله رقم (١٣) من الانصاف: ١ / ٨٣ وما بعدها .

(٢) من الطويل لابي الأسود الدؤلي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة الى الاهواز ، وكان اذا مضى اليها يتناول شيئا من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة . ويريد بأخيها الزبيب أو نبيذه . واللبان : اللبن للادميين خاصة . ديوانه : ٨٢ / وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٤٦ ، والمقتضب: ٣ / ٩٨ ، والانصاف : ٢ / ٨٢٣ ، والمشوف المعلم: ٢ / ٦٩٣ ، والرد على النحاة : ٩٢ ، والاقتضاب: ٣٩٢ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٠٧ ، والمقرب : ١ / ٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٤٠٧ وشواهد التوضيح : ٢٨ ، والخزانة : ٢ / ٤٢٦ ، واللسان: (لبن) ، ويروى (ارضعته) مكان (غذته) .

فالهاءُ في (يَكُنْهَا) وفي (تَكُنْهُ) هي الخَبرُ ، فأتى بالخبر كما ترى متّصلاً بـ(كَانَ)

ومثالُ ما جاء من ذلك في الكَلامِ / ما وَقعَ في الحديثِ : (كُنْ أبا خيثمةَ فكَأنَهُ)(١) (١٣٧/ب)

وقولُهم (عليه رجُلًا لَيْسَنِي)(٢) فالهاءُ في (كَانَهُ) والياءُ في (لَيْسَنِي) هما الخَبَـرانِ

وإنّما الأفصحُ في خَبَرِ (كَانَ) وأخواتها إذا كَانَ ضميرًا الانفصالُ(٣) كقوله :

لَئِنْ كَانَ إيّاهُ لَقدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ(٤)

فـ(إيّاهُ) هو خَبرُ (كَانَ) ، وأتى به منفصلاً ، لأنّ ذلك هو الوَجْهُ ، وكذلك أيضاً قولُ الآخرِ :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْـرٌ ... لا نَرَى فيه عَرِيبـا(٥)

ليس إيّايَ وإيّـا ... كَ ولا نَخْشَى رَقيبـا

---

(١) أخرجه مسلم (شرح النووي) : ١٧/ ٩٠ - في كتاب التوبة ، من حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه . والرواية فيه (فبينما هو على ذلك رأى رجلاً مبيِّضاً يزولُ به السّرابُ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : كُنْ أبا خيثمةَ فاذا هو أبو خيثمة الأنصاري) . وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث .

(٢) انظر الكتاب : ٢/ ٣٥٩ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٠٧ .

(٣) وزعم ابن الطراوة أن الأجود والأفصل الوصل . وقد ذكر الاشموني أن هذا هو الذي أختاره الرماني ، وقد رجحه ابن مالك وابنه بدر الدين . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، وشواهد التوضيح / ٢٧ ، والأشموني : ١/ ١١٨ ، وما بعدها ، وابن الطراوة النحوي : ٩٤ - ٩٥ .

(٤) من الطويل لعمرو بن ربيعة من قصيدة في ديوانه مطلعها :

أمن آل نعم أنت غادٍ فمبكر ... غداة غدٍ أم رائح فمهجّر

انظره في ديوانه : ١٢٠ ، وشرح السيرافي : ٣/ ١٤٠ ، والتبصرة : ١/ ٥٠٦ ، والتوطئة : ١٧٧ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٠٧ ، والمقرب : ١/ ٩٥ ، والتصريح ١/ ١٠٨ ، والأشموني : ١/ ١١٩ ، والخزانة : ٢/ ٤٢٠ .

(٥) البيتان من مجزوء الرمل وهما لعمر بن ربيعة ، وفي الخزانة : ٢/ ٤٢٤ ، (أن صاحب الأغاني والجوهري في الصحاح نسباه الى الشاعر العرجي) .

وعريباً : أي أحداً ، فعيل بمعنى مُفعِل أي متكلماً يخبر عنّا ويعربُ عن حالنا انظرهما في ديوانه : ٤٣٩ .

وهما من شواهد سيبويه : ٢/ ٣٥٨ ، والمنصف : ٣/ ٦٢ ، وشرح المفصل : ٣/ ٧٥ ، ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٦ .

فـ(إيَّاى) هو خبرُ (لَيْسَ) وفَصَلَه كَمَا تَرَى .

والثانى : أَنْ يكونَ الاسمُ مقرونًا بـ(إلاَّ) نحو : ما كَانَ قائمًا إلاَّ زيدٌ .

والثَّالثُ : أَنْ يكونَ في معنى المقرونِ بها نحو : إنَّما كَانَ قائمًا زيدٌ ، لأَنَّ المعنى ما كَانَ قائمًا إلاَّ زيدٌ .

والرَّابعُ : أَنْ يكونَ الاسمُ نكرةً لا مسوِّغَ للاخبارِ (١) عنها إلاَّ كونَ خبرِها ظرفًا أو مجرورًا متقدِّمًا عليها نحو : كَانَ في الدَّارِ رَجُلٌ ، وكَانَ عندكَ ثوبٌ ، فتأَخُّرُ (رجل وثوب) عن الخبرِ الذى هو المجرورُ أو الظَّرفُ لاَزِمٌ إِذْ لا مسوِّغَ للاخبارِ عنه مع تأخُّرِ الخبرِ .

والخامسُ : أَنْ يكونَ الاسمُ قد اتَّصَلَ به ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ نحو : كَانَ عَلَى التَّمرةِ مثلُها زُبْدًا (٢) ، فمثلُها هو اسمُ (كَانَ) و(عَلَى التَّمرةِ) في موضعِ الخبرِ ، وهذا الخبرُ لاَزِمٌ التَّقديمِ لعودِ الضَّميرِ المتَّصلِ بالاسمِ إلى التَّمرةِ ، وكذلك أيضًا تقولُ : كَانَ في الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وكَانَ مَالِكَ الثَّوبِ لاَبِسُه ، وكَانَ ضَارِبَ هندٍ مَالِكُهَا ، لا يجوزُ تأخيرُ الخَبَرِ في شيءٍ من نحو هذا .

وَأَمَّا القِسْمُ الثَّالثُ الذى أَنْتَ فيه بالخِيارِ ، فهو ما عدا القسمين المتقدمين نحو : كَانَ زيدٌ قائمًا ، هذا هو الأصلُ ، ويجوزُ : كَانَ قائمًا زيدٌ (٣) ، قَالَ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المؤمنين) (٤) وقَالَ سبحانَهُ : (أَكَانَ للنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) (٥) فـ(نَصْرُ) هو الاسمُ و(حَقًّا) الخبرُ (٦) تقدَّمَ عليه ، وكذلِكَ في الآيةِ الأُخرى (أَنْ أوحيْنَا) هو اسمُ (كَانَ) و(عجبًا) الخبرُ قُدِّمَ على الاسمِ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨١ ، والبسيط : ٥٤٨ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٢٤١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٤

(٤) من الآية : (٤٧) من سورة الروم . وقد أتى بها الزجاجى في الجمل : ٥٤ .

(٥) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٦) ومنهم من أعرب (علينا) خبر (كان) و(نصر المؤمنين) اسمها ، ويكون (حقا) منصوبا باضمار فعل لا يظهر . انظر البحر المحيط : ٧ / ١٧٨ .

واعلمْ أنَّ الخَبَرَ أيضاً قد يتقدَّمُ على الفعلِ في هذا البابِ ، وهو بهذا النَّظرِ على ثلاثةِ أقسامٍ : قِسمٌ يلزمُ فيه تقديمُهُ ، وقِسمٌ يلزمُ فيه تأخيرُهُ ، وقِسمٌ يجوزُ فيه الوجهانِ .

أمَّا القِسمُ الأوَّلُ فإنْ يعرِضَ فيه ما يوجِبُ التَّقديمَ كأنْ يكونَ الخَبَرُ من أدواتِ الصُّدورِ: اسم شرطٍ أو اسم استفهامٍ أو (كم) الخبرية . مثالُ اسمِ الشَّرطِ : أيَّهم كانَ زيدٌ أكرمْهُ ، فزيدٌ اسمُ (كانَ) وأيَّهم الخَبَرُ ، لَزِمَ تقديمَهُ على الفعلِ الذي هو (كانَ) لتضمنِهِ معنى الشَّرطِ . ومثالُ اسمِ الاستفهامِ قولُكَ : أيُّهم كانَ زيدٌ ، وأيُّهم كانَ أخوك ، فـ(أيُّهم) هو الخَبَرُ وهو واجبُ التَّقديمِ على فعلِهِ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهامِ ، ومن هذا قولُهُم : (ما جاءَتْ حاجَتُكَ) في روايةِ رفعِ الحاجةِ ، فحاجتُكَ اسمُ (جاءَتْ) و(ما) الخَبَرُ ، وجبَ تقديمُهُ لأنَّه اسمُ استفهامٍ . ومثالُ (كم) الخبريَّةِ قولُكَ : كَمْ درهمٍ كانَ مالي ، إذا جعلتَ (مالي) هو الاسمَ / فتكونُ (كَمْ) هي الخَبَرُ ، ولا (١٣٨/أ) يجوزُ تأخيرُها عن الفعلِ للصَّدريةِ التي لها ، وكذلكَ تقولُ : كَمْ ثوبٍ كانَتْ أثوابُ زيدٍ ، وكذلكَ أيضاً (كم) الاستفهاميَّةُ لها صَدْرُ الكَلامِ فتلزمُ التَّقديمَ ، وإنَّما لم تذكر لأنَّها داخلةٌ في أسماءِ الاستفهامِ وقد ذُكرت.

وأمَّا القِسمُ الذي يلزمُ فيه تأخيرُ الخَبَرِ عن الفعلِ بأنْ يعرِضَ مانعٌ من التَّقديمِ ، وذلكَ مثلُ أنْ يكونَ الخَبرُ ضميراً متَّصلاً نحو : القائمُ كانَهُ زيدٌ ، فالهاءُ هي الخَبَرُ ويلزمُ أنْ تكونَ تلي الفعلَ ، ومثلُ أنْ يقترنَ الخَبَرُ بـ(إلاَّ) أو يكونَ في معنى ذلك نحو : ما كانَ زيدٌ إلاَّ قائماً، وإنَّما كان زيدٌ قائماً . ولا يتقدَّمُ خَبَرُ (ما دامَ) عليها اتِّفاقاً (١) ، لأنَّ (ما) المصاحبةُ لها موصولةٌ مصدريةٌ وخبرُها من الصِّلةِ وبعضُ الصِّلةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ ، وكذلكَ أيضاً لا يتقدَّمُ خَبَرُ(ما زالَ) و(ما انفكَّ) و(ما فتِئَ) و(ما برِحَ) عليها ما دامت منفيةً بـ(ما) لأنَّ (ما) النَّافيةَ لها صَدْرُ الكَلامِ فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلها فلو قدَّمتَ الخَبَرَ على (ما) فقلتَ : قائماً ما زالَ زيدٌ ، لكنتَ قد أعطَيتَ ما بعد (ما) النافيةِ فيما قبلَها وذلك لا يجوزُ ، هذا مذهَبُ جمهورِ النَّحويين ، وأجازَ ذلكَ

---

(١) انظر أوضح المسالك : ١/٢٤٤ ، والمساعد : ١/٢٦٢ .

ابنُ كَيْسَان وكثيرٌ من الكوفيين (١) مطلقًا سواءٌ أُنفِيَتْ بـ(ما) أمْ بغيرِها ، وقد تقدَّمَتْ العِلَّةُ في ذلِكَ عند ابنِ كَيْسَان في أوَّلِ الفَصلِ الرابعِ (٢) من هذا الباب.

وذَهَبَ الفَرَّاءُ (٣) إلى امتناعِ تقدُّمِ أخبارِ هذه الأربعةِ عَليْها مطلقًا ، سواءٌ أُنفِيَتْ بـ(ما) أمْ بغيرِها ، فَلا يُقالُ عنده : قائمًا لا يَزالُ زيدٌ ، ولا : قائمًا لم يزل زيدٌ ، ولا : قائمًا لَنْ يزالَ زيدٌ ، ولا : قائمًا مازالَ زيدٌ ، فَوافَقَ الجُمهورَ في (ما) وخالَفَهم في غيرِها ، فمنعَ وهُمْ مجيزون .

وأمَّا سائرُ الأفعالِ في هذا البابِ إذا نُفِيَتْ بما سِوى هذه الأربعةِ ، فَلا يتقدَّمُ الخَبَرُ حينئذٍ على (ما) ولا يُخالِفُ في هذا ابنُ كَيْسان ، فَلا يُقالُ : قائمًا ما كانَ زيدٌ ، ولا ضاحِكًا ما أصبحَ عمروٌ ، ويجوزُ ذلكَ مع غيرِها من أدواتِ النَّفي سِوى (لا) الواقعةِ جَوابًا للقَسَمِ فإنَّها حينئذٍ من أدواتِ الصُّدورِ ، فلا يتقدَّمُ في هذا البابِ خَبرُ منفيِّها عليها بمنزلةِ (ما) فَلا يُقالُ : قائمًا واللهِ لا يكونُ زيدٌ ، ولا ضاحِكًا واللهِ لا يَزالُ عمروٌ.

واختلفَ في الخَبَرِ إذا كانَ جملةً هَلْ يجوزُ تقديمُهُ على فعلِهِ (٤) حيثُ لا مانعَ من الموانعِ المذكورةِ أمْ لا ؟ على قولين :

أحدُهما : الجَوازُ وهو قولُ الجُمهورِ فتقولُ : أبوه قائمٌ كانَ زيدٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، فزيدٌ اسمُ (كانَ) و(أبوهُ قائمٌ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ الخَبَرِ ، وكذلكَ تقولُ : يقومُ أبوه كانَ زيدٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ يقومُ أبوه ، فقدَّمت الجملةَ الواقعةَ خبرًا .

والقولُ الثَّاني : المَنْعُ ، ذَهَبَ اليه قومٌ من النَّحويين .

وكذلكَ اختلفَ أيضًا في خَبَرِ (ليسَ) هَلْ يتقدَّمُ عليها أمْ لا ؟ على قولين : الجُمهورُ (٥)

---

(١) الانصاف : ١/ ١٥٥ ، والتوطئة : ٢١٤ ، والبسيط : ٥٤٢ ، وشرح المفصل : ٧/ ١١٣

(٢) انظر ص : ٥١٢/ ٥١٣

(٣) أوضح المسالك : ١/ ٢٤٦ ، والهمع : ٢/ ٨٩ .

(٤) انظر الهمع : ٢/ ٩٠ ، والمساعد : ١/ ٢٦٢ .

(٥) منهم سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، والفراء . انظر الهمع : ٢/ ٨٨ ، ٨٩ ، والايضاح للفارسي : ١/ ١٠١ ، والانصاف : ١/ ١٦٠ .

على / الجَواز فتقولُ : قائمًا لَيسَ زيدٌ ، تريدُ : لَيسَ زيدٌ قائمًا . وأبو العَبَّاسِ المبـرِّد (١٣٨/ب) ذَهَبَ إلى المَنعِ (١) ، قالَ : لأَنَّ (لَيْسَ) لا تتصرَّفُ في نَفْسِها (٢) ، أي : لا يُستعمَل منها سِوَى هَذَا اللَّفظ ، فلا يُقالُ منها مُضارِعٌ ولا أمرٌ ولا غيرُ ذلكَ ، كما يُقالُ ذلكَ من (كانَ) ونحوِها ، وما لا يتصرَّفُ في نَفْسِهِ لا يتصرَّفُ في معمولِهِ ، فلا يُقالُ : قائمًا لَيسَ زيدٌ . ولابُدَّ لخبرِها أنْ يتأخَّرَ عنها ، نَعَمْ تقديمُهُ على الاسمِ جائزٌ باتِّفاقٍ من المبرِّدِ وغيرِهِ نحو : لَيْسَ قائمًا زيدٌ . وقدْ استدلَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ على بُطلانِ قولِ المبرِّدِ بأمرين :

أحدُهُما : أنَّهُ قد سَلَّمَ جَوازَ تقدُّمِ خَبَرِها على اسمِها فكما يتقدَّمُ على الاسمِ وتتصرَّفُ فيه هذا النَّوعَ من التَّصرُّفِ ، فكذلِكَ يتقدَّمُ الخَبَرُ عليها .

والثَّاني : أنَّهُ يجوزُ تقدُّمُ معمولِ خَبرِها عليها ، قالَ اللهُ تَعالى : (أَلَا يَومَ يأتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُم) (٣) ألَا تَرى أنَّ (يَوْمَ) ظرفٌ والنَّاصِبُ له الخبرُ الذى هو (مَصروف) وقد تقدَّمَ على (لَيسَ) ولا يتقدَّمُ معمولُ اللَّفظِ إلاَّ حيثُ يجوزُ أنْ يتقدَّمَ ذلك اللَّفظُ ، فتقدُّمُ معمولِ (مصروف) على (لَيسَ) دليلٌ على صحةِ تقدُّمِ (مصروف) عليها ، إذْ لو لم يجزْ تقدُّمُهُ عليها لم يجزْ تقديمُ معمولِهِ هناك ، وبمثلِ هَذا أيضًا استدلَّ الفارسيُّ لجَوازِ تقدُّمِ خَبرِ المبتدأِ عليه (٤) ، إذْ قد تقدَّمَ معمولُ الخَبرِ على المبتدأ في قولِه :

كِلَا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ

وَقدْ تقدَّمَ ذلِكَ ، والكَلامُ على هَذا البيتِ في بابِ الابتداءِ (٥) ، فإنْ قُلتَ هَـذا

---

(١) وعليه جمهور الكوفيين والزجاج وابن السراج والسيرافى والجرجانى وأبو البركات الأنبارى وابن مالك وأكثر المتأخرين . انظر الهمع : ٢/٨٨ ، وشرح التسهيل : ص ٥٤ ، والتوطئة : ٢١٤ ، والخصائص : ١/١٨٨ ، وقواعد المطارحة : ل/٢٣

(٢) المقتضب : ٤/١٩٠ ، والأشباه والنظائر : ١/٥٦ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة هود . وانظر الانصاف : ١/١٦٣ .

(٤) انظر الايضاح للفارسى : ١/٥٢ .

(٥) تقدم تخريجه فى ص : ٤٠٩

الذى عوّل عليه الفارسيّ من أنّ المعمولَ لا يتقدّم إلاّ حيثُ يصحّ تقدّم العامل غير صحيح (١)؛ إذ لا يطّرد له ، ألا ترى أنّك تقول : إنّ في الدّارِ زيداً جالسٌ ، وإنّ أمامَك عمراً قائمٌ ، فالمجرورُ الذى هو (فى الدّار) متعلّق بخبر (إنّ) الذى هو (جالسٌ)، و(زيداً) هو اسمُها ، فهذا المجرورُ معمولٌ لخبر (إنّ) وتقدّمُه على اسمِها جائزٌ مع أنّ تقدّم الخبرِ على الاسم هنا ، أعني في بابِ (إنّ) غيرُ جائزٍ إذا كان الخبرُ ليس بظرفٍ ولا مجرورٍ ، فقد تقدّم المعمولُ هنا حيثُ لا يتقدّم العامِلُ ، وكذلك الظّرفُ الذى هو (أمامَك) في المثالِ الآخر منصوبٌ بالخبرِ الذى هو (قائم) وقد تقدّم على الاسم ، و(قائمٌ) هذا لا يجوزُ تقدّمُه على الاسمِ ، فقد حصَل تقدّمُ المعمول حيثُ لا يتقدّمُ العامِلُ ، فتكونُ الآيةُ الّتى هى قولُه تعالى : (ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم) (٢) بمنزلةِ هذين المثالين ، مما تقدّمُ فيه المعمولُ حيثُ لا يتقدّمُ العامِلُ ، ولا يكونُ في هذه حجّةٌ على المبرّدِ فيما ذهَب اليه .

فالجواب : أنّ ما عوّل عليه الفارسيّ في استدلالِه هو الأصلُ والمطّردُ ، فيجبُ البقاءُ معه والتّمسكُ به وألاّ يخرجَ عنه ما أمكنَ (٣)، وأمّا الخروجُ عنه في نحو ما مُثّل به في بابِ (إنّ) فشاذٌّ لخروجِه عن ذلك الأصلِ ، فلا يُقاسُ عليه غيرُه ولا يُراعى ، ألا ترى أنّك / لا تقدّمُ معمولَ الخبرِ في نحو قولِك : إنّ زيداً آكلٌ طعامَك ، فلا تقولُ : إنّ (١٣٩/أ) طعامَك زيداً آكلٌ ، لأنّ تقدّمَ معمولِ خبرِ (إنّ) على اسمِها إنّما سُمع فيما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو مجروراً خاصّةً ، فلا يتعدّى إلى غيرِهما لشذوذِه فيهما .

وأمّا ما احتجّ به المبرّدُ من أنّ (ليسَ) غيرُ متصرفةٍ في نفسِها إذ لا تختلفُ بنيتُها على الزمانِ فلا يستعملُ منها أمرٌ يخصّ الاستقبالَ ولا مضارعٌ للحالِ أو الاستقبالِ ، فقد اقتصرَ بها على لفظِ المضى كما ترى ، فهى لذلك قد عدمَت التّصرّفَ في نفسِها ، وما لا يتصرّفُ فى نفسه لا يتصرّفُ في معمولِه ، فقد انفصَل ابنُ أبى الربيع عن ذلك ، بأن قال :

---

(١) انظر الاعتراض على استدلال الفارسى فى عدة السالك : ١/ ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) من الآية : (٨) من سورة هود ، وقد تقدمت .

(٣) انظر البسيط ص : ٥٤٦ .

هي وإنْ لم تتصرَّف في نفسِهَا باختلافِ لفظِهَا للزمان، فقد عُوِّضَ من تصرُّفها تقييدُ خَبرِهَا بما تريدَ من الأزمنةِ[1]، تقولَ: ليسَ زيدٌ قائمًا أمس، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيدٌ قائمًا غدًا، قَالَ: ولو تصرَّفت لم تدلّ إلاّ على الأزمنةِ، فأغنى تقييدُ خبرِهَا بالأزمنةِ عن ذلك[2]، فلما كان فيها ما يقومُ مَقَامَ التصَرُّفِ صارت كأنَّها متصرفةٌ، وما يتصرَّف في نفسه يتصرَّف في معمولِهِ. وقد ذَهبَ ابنُ مالك من المتأخرين مَذْهَبَ المبرِّدِ في امتناعِ تقدُّمِ خبرِ (ليس) عليها ورآه الأصحَ[3].

وأمَّا القِسْمُ الثالثُ وهو الذي يجوزُ فيه الوجهان، فما عدا القسمين المتقدمين نحو: كَانَ زيدٌ قائمًا، وإن شئتَ قلتَ: قائمًا كان زيدٌ.

واعلم أنَّ الخبَرَ الجائزَ التقدُّمِ على فعلِه إذا كان له معمولٌ فالوجهُ إذا قُدِّمَ أنّ يُقدَّمَ معه معمولُهُ، فتقولُ: قائمًا أبوه كان زيدٌ، فـ(قائمًا) هو خبرُ (كان) و(أبوه) فاعلٌ به فهو معمولٌ له من حيثُ ارتفع به و(زيدٌ) هو الاسمُ، والأصلُ: كَانَ زيدٌ قائمًا أبوه، ثُمَّ قدَّمتَ الخَبَرَ مع معمولِهِ. وكذلك أيضًا تقولُ: آكلاً طَعَامَكَ كَانَ زَيدٌ، وجالسًا في الدَّارِ كَانَ زيدٌ، والأصلُ: كَانَ زيدٌ آكلاً طَعَامَكَ، وكَانَ زيدٌ جالسًا في الدَّارِ، فطَعَامَكَ وفي الدَّارِ معمولانِ للخَبرِ، فإن أردتَ تقديمَ الخَبَرِ وحدَهُ وإبقاءَ المعمولِ متأخِّرًا، فإمَّا أنْ يكونَ ذلك المعمولُ مرفوعًا أو في موضعِ رَفْعٍ أو غيرِ ذلك. فإن كان مرفوعًا أو في موضعِ رفعٍ لم يجز أن يتقدَّمَ الخَبرُ ويبقى المعمولُ متأخرًا، فلا يجوز في قولك: كَانَ زيدٌ قائمًا أبوه، أنّ تقولَ: قائمًا كان زيدٌ أبوه[4]، لأنَّ معمولَ (قائمٍ) الذي هو (أبوه) مرفوعٌ، وكذلك لا تقولُ: مجلوسًا كان زيدٌ في دارِهِ، تريدُ: كان زيدٌ مجلوسًا في دارِهِ، و(مجلوسًا) هو الخَبرُ و(في داره) في موضعِ رَفْعٍ به مفعولاً

---

(١) البسيط: ٥٤٦ وعبارته: (وهو أنّ (ليس) ـ وإن كانت غير متصرفة في نفسها ـ لها بعض التصرف، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والاستقبال).

(٢) البسيط: ٥٤٦.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١/٣٩٧، والتسهيل: ٥٤.

(٤) انظر المساعد: ١/٢٦٢.

لم يُسمَّ فاعلُهُ ، فيمتنعُ تقديمُ الخَبرِ هنا وابقاءُ المعمولِ متأخِّراً ، لأنَّ ذلك المعمولَ في موضعِ رفعٍ .

وإنْ لم يكنْ المعمولُ مرفوعاً ولا في موضعِ رفعٍ ، فإمّا أنْ يكونَ ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، إنْ كانَ ظرفاً أو مجروراً جازَ تقديمُ الخَبرِ وحدَهُ ، فتقولُ : جالِساً كانَ زيدٌ في الدّارِ ، / والأصلُ : كانَ زيدٌ جالِساً في الدّارِ ، وفي الدّارِ يتعلّقُ بِجالِسٍ فهو معمولٌ له . (١٣٩/ب) وكذلكَ أيضاً يجوزُ في قولِكَ : كانَ زيدٌ قائِماً عِندَكَ ، أنْ تقولَ : قائِماً كانَ زيدٌ عِندَكَ ، لأنَّ المعمولَ ظرفٌ.

وإنْ كانَ المعمولُ ليس بظرفٍ ولا مجرورٍ جازَ أيضاً تقديمُ الخَبرِ وحدَهُ وابقاءُ المعمولِ مؤخّراً ولكنّه قبيحٌ جدّاً ، فإذا قلتَ : كانَ زيدٌ آكلاً طَعامَكَ ، فـ(طَعامَكَ) مفعولٌ بآكلٍ ، فيقبحُ أنْ يقدّمَ (آكلٌ) وحدَهُ على (كانَ) ويبقى معمولُهُ الذي هو (طَعامَكَ) مؤخّراً ، فقبيحٌ أنْ يقالَ : آكلاً كانَ زيدٌ طَعامَكَ (٢) . هذا حكمُ تقديمِ الخَبرِ على الفِعلِ .

وأمّا تقديمُ معمولِهِ إنْ كانَ له معمولٌ ، فإمّا أنْ تُريدَ تقديمَهُ على الخَبرِ وَحْدَهُ أوْ على الاسمِ أو على الفِعلِ .

فأمّا تقديمُهُ على الخَبرِ وَحْدَهُ فجائزٌ ما لم يَعرضْ مانعٌ من موانعِ تقديمِ المعمولِ على عاملِهِ ، فتقولُ : كانَ زيدٌ طَعامَكَ آكلاً ، تريدُ : كانَ زيدٌ آكلاً طَعامَكَ ، فقدّمتَ معمولَ الخَبرِ عليه .

ومثالُ ما عَرضَ فيه مانعٌ قولُكَ : ماكانَ زيدٌ آكلاً إلاّ طَعامَكَ ، هنا لا يجوزُ تقديمُهُ على الخَبرِ الذي هو (آكلٌ) لأنّهُ مقرونٌ بـ(إلاّ) .

وأمّا تقديمُهُ على الاسمِ فإنْ قدّمتَهُ مع الخَبرِ بعدَهُ ، أعني بَعدَ الخَبرِ جازتِ المسألةُ سواءٌ أكانَ الخَبرُ اسماً نحو : كانَ آكلاً طَعامَكَ زيدٌ (٢) ، أمْ فِعلاً نحو : كانَتْ تأخذُ

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٥ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٢٨٠ ، والهمع : ٢/ ٩٣ .

زيداً الحمى ، والأصلُ : كان زيدٌ آكلاً طَعَامَكَ ، وكانَتْ الحمّى تأخذُ زيداً ، ثـــمّ قَدَّمتَ الخَبَرَ مع معمولهِ الواقعِ بعده على الاسم ، فلا خلافَ في جوازِ ذلك إلاّ ماتقـدَّم من مذهبِ أبي بكرِ بن طلحةَ وابن عُصفورٍ ، في امتناعِ تقديمِ الخبرِ على الاسمِ إذا كان فعلاً رافعاً لضميرهِ المتَّصلِ فلا يجوزُ على مذهبهما أَنْ يُقالَ : كانَتْ تأخذُ الحُمّى زيداً ، على أنْ تكونَ (الحمى) اسمَ (كان) و(تأخذُ زيداً) في موضعِ الخَبرِ. وقد تقدَّمَ وجهُ امتناعِ ذلك عندهما والرَّدُّ عليهما.(١) وقد بَالغَ الشَّلوبين في الرَّدِّ على أبي بكرِ بن طلحة حيثُ ذَهبَ هذا المذهبَ ونَسَبَهُ إلى التَّقصيرِ والجهلِ بالفَرْقِ بين حالةِ الابتــــداءِ وحالةِ دُخولِ (كَانَ) وقد تقدَّمَ وَجْهُ الفَرْقِ بينهما في القسمِ قبل هذا .

وإن قدَّمتَ المعمولَ وحده على الاسمِ مع بقاءِ الخَبَرِ مؤخراً ، فإنْ كَانَ المعمـــولُ ظرفاً أو مجروراً جازت المسألةُ ، فإذا قلتَ : كَانَ زيدٌ جالساً في الدَّارِ ، أو جالســاً عندكَ جَازَ لَكَ تقديمُ الظَّرفِ والمجرورِ على زيدٍ ، فتقولُ : كَانَ في الدَّارِ زيدٌ جالساً(٢) ، وكان عندك زيدٌ جالساً . وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً امتنعتِ المسألةُ مطلقاً ســواءٌ أكان الخَبرُ اسماً أم فعلاً ، فإذا قلتَ : كان زيدٌ آكلاً طَعَامَكَ ، أو كانَتْ الحمـــى تأخذُ زيداً ، لم يجز تقديمُ (الطَّعامِ)ولا (زيد) على الاسمِ ، فلا يُقالُ : كـــانَ طَعَامَكَ زيدٌ آكلاً ، ولا : كانَتْ زيداً الحمى تأخذُ(٣) ، على أنْ يكونَ زيدٌ المرفــوعُ والحمى اسمين لـ(كَانَ) فهذا وما كان نحوه غيرُ جائزٍ عند البصريين ، وأجازَ ذلـــك/ (١٤٠/أ) الكوفيون مطلقاً(٤) وإليه ذَهَبَ ابنُ الطَّراوة . نَعَمْ يجوزُ عند البصريين أَنْ يُقـــالَ : كَانَ طَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ ، وكانت زيداً الحمى تأخذُ ، على أنْ يكونَ اسمُ (كان) ضميـــرَ الشَّأنِ أو الأمرِ ، واسمُ (كانت) ضميرَ القصةِ ، والجملةُ بعد (كَانَ) أو (كَانَـــتْ) مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ الخَبرِ(٥) ، وقدِّمَ معمولُ الخَبرِ على المبتدأِ والخَبرِ الذي هو العَامِلُ

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٤٦/ ٥٤٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢/١ .

(٣) الايضاح : ١٠٦/١

(٤) الأشموني : ٢٣٧/١ .

(٥) انظر البسيط : ٥٧٨ .

هو (آكل) أو (تأخذ) في المثالين المتقدمين ، وعلى هذا الوجه حمّلوا قولَ الشّاعر:

قَنافِذُ هَدّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بما كَانَ إيّاهم عَطِيّةُ عَوّدا (١)

فاسمُ (كان) عند البصريين ضميرَ الأمر خاصةً ، و(عطيّةُ) مبتدأٌ ، و(عَوَّدَ) في موضع خبره ، و(إيّاهم) مفعولٌ بـ(عَوّدَ) (٢) فقدّم معمولَ خبرِ المبتدأِ عليه ، والجملةُ في موضع خَبَرِ (كَانَ) والجملةُ من (كَانَ) وجميع ما بعدها صلةٌ (ما) والعائدُ عليها محذوفٌ تقديرُه (عَوَّدَهُ) . وأجازَ السّيرافيُّ أيضًا في هذا البيتِ أنّ تكونَ (كَانَ) زائدةً (٣) ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ صلةٌ لـ(ما) فزادَ (كَانَ) بين الصّلةِ والموصولِ وهكذا حكمُ زيادَتِها أنّ تكونَ بين الشيئين المتلازمين ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (عطيّةُ) اسمَ (كان) و(عَوَّدَ) في موضعِ خَبرِها ، و(إيّاهم) مفعولٌ به إلاّ عند الكوفيين وابنِ الطّراوةِ ، ويمنعُه غيرُهم لما تقدّمَ من أنّهم يمنعون تقدُّمَ معمولِ الخَبرِ على الاسمِ في مثلِ هذا ، ومذهبُ ابنِ عصفورٍ أنّ هذا البيتَ ضرورةٌ لا يُقاسُ عليه (٤) ، ولا يجوزُ عنده واحدٌ من الوجهين اللذين حمله البصريون عليهما من زيادةِ (كان) ، أو جعلِ اسمِها ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، لما يلقى على كلِ واحدٍ منهما من تقديمِ معمولِ الفعلِ الواقعِ خبرًا للمبتدأِ على المبتدأِ ، ألا ترى أنّ (إيّاهم) في كِلا الوجهين معمولُ (عَوَّدَ) وهو فعلٌ في موضعِ خَبرِ المبتدأِ الذي هو (عَطِيّةُ) وقد تقدّمَ على المبتدأِ ، ومن مذهبِه أنّ ذلك لا يجوزُ بحالٍ إذا كان الخَبرُ فعلاً كما وقعَ في البيتِ ، فإن كان اسمُها نحو : طَعامَكَ زيدٌ آكلٌ ، لم يمتنعْ ، وقد تقدّمَ ذكرُ مذهبِهِ هذا في بابِ الاشتغالِ (٥) ، فيجوزُ عنده : كَانَ طَعامَكَ زيدٌ آكلٌ ، وكانَتْ زيدًا الحُمّى آخذةٌ ، على إضمارِ الأمرِ أو الشأنِ في (كَانَ) ، وإضمارِ القصةِ في (كَانَتْ) لا يخالفُ في جوازِ هذا ، ويمتنع

---

(١) تقدم تخريجه في ص :٤٢٥ ، وانظر الخزانة : ٥٨/٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ ، والاشموني : ٢٣٨/١ ، والهمع : ٩٢/٢ .

(٣) شرح السيرافي : ١٥٢/١ ، والهمع : ٩٢/٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ .

(٥) انظر ما تقدم في ص :٤٢٤ /٤٢٥

عنده : كَانَ طَعَامَكَ زيدٌ يأكلُ ، وكانَتْ زيداً الحُمّى تأخذُ ، على الاضمارِ المذكـور ، فلأجلِ هذا كان البيتُ عنده ضرورةً . وهذا الذى منعَهُ من تقدُّمِ معمولِ الفصل الواقعِ خبرًا للمبتدأِ على المبتدأِ ، قد نصَّ على جوازهِ المبرِّدُ (١) والفارسيُّ (٢) ، والسِّيرافيُّ (٣) وابنُ بابشاذ والشَّلوبين ، وابنُ أبى الربيع . ولم ينقلْ أحدٌ منهم في ذلك خلافـاً ، قالَ ابنُ أبى الربيعِ لما ذكرَ المسألةَ : كانَتْ زيداً الحُمّى تأخذُ ، على إضمارِ القصة : لا أعلمُ في جوازِها خلافًا (٤) .

واختلفَ البصريون المانعون لتقدُّمِ معمولِ خبرِ (كان) وأخواتِها على الاسمِ مع تأخرِ الخبرِ في العلّةِ في ذلكَ ، فقالَ سيبويه : (لأنَّكَ أوليْتَ كَانَ ماليْسَ معمولاً لها) (٥) يعنى أنَّكَ لو قلتَ : كانت زيداً الحُمّى تأخذُ ، على أنْ يكونَ الحُمّى اسمَ (كانت) و(تأخذُ) الخبرُ وزيداً مفعولٌ / بتأخذُ ، لكُنتَ قد أوقعتَ بعد (كَانَ) زيداً واليًا لها وهـو (١٤٠/ب) معمولٌ لغيرِها الذى هو (تأخذُ) ، وأخرّتَ معمولَيها اسمَها وخبرَها بعد ذلـك وهذا لا يَحْسُنُ ولا يجوزُ ، أعنى إيلاءَ العاملِ معمولَ غيرهِ وتأخيرَ معمولاتِهِ عنه بعد ذلك ، وهذا لا يختصُّ بباب (كَانَ) بل هو مُطّرِدٌ في كُلِّ عاملٍ على الاطلاق ، لو قُلتَ: جاءَ فرساً زيدٌ راكباً ، تريدُ : جاءَ زيدٌ راكباً فرساً ، لم يجزْ لأنَّكَ أوليتَ (جاءَ) معمولَ (راكب) وأخّرتَ معموليه ، فاعلُه الذى هو زيدٌ ، والحَالُ التى هى (راكبا) . فهـذا ليس بجائزٍ في جميعِ الأبوابِ إلاّ في الظّروفِ والمجروراتِ على ما تقدَّمَ ، لاتّساعِ العَـرَبِ فيها كثيرًا .

وهذا الذى منعَهُ البصريُونَ في الألفاظِ شبيهٌ بالمعنى المستكرَه عند العَرَبِ ، الذى جعلوه ضلالاً وضربُوهُ في القُبْحِ وسوءِ النَّظرِ مثلاً ، ألا ترَى إلى قولهِ :

---

(١) المقتضب : ٤/ ١٠١ .

(٢) الايضاح : ١/ ١٠٦ .

(٣) شرح السيرافى : ١/ ١٥٢ .

(٤) البسيط : ٦٢١ - ٦٢٢ .

(٥) الكتاب : ١/ ٧٠ .

كَمُرضِعَةٍ أولادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ ... بَنِي بَطْنِها هذا الضَّلالُ عن المَقْصَدِ (١)

كيف جعل فعل المرضعةِ لأولادِ غيرها التاركةِ لأولادِ نفسِها ضلالاً وجوراً، فيضارعُ هذا المعنى في الألفاظِ إيلاءُ العاملِ معمولَ غيره الذي لا يطلبُه، وتأخير معمولِه الذي يطلبُه عنه، فليكن هذا في الألفاظِ قبيحاً كما هو في المعاني، ومثل هذا البيت قولُ الآخر :

كتاركةٍ بيضَها بالعَراءِ ... ومُلْحِفَةٍ بيضَ أُخْرَى جَناحا (٢)

ألا تراه استقبحَ من الطَّيرِ هذا الوصفَ أنْ تحضنَ بيضَ غيرها وتتركَ بيضَها بوجهِ الأرضِ، وبهذا الذي علّلَ به سيبويه - رحمه الله - علّلَ أيضاً أبو القاسم فقال : "لأنكَ أوليتَ (كان) ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ" (٣) ولم يعلّلْ أبو عليٍّ الفارسيُّ بهذا، بل علّلَ ذلك بالفصلِ بين (كان) ومعمولِها بأجنبيٍّ منهما (٤)، يعني أنَّك لو قلت: كانت زيداً الحُمَّى تأخذُ، على الوجهِ المتقدمِ الذي هو جعلُ الحُمَّى اسمَ (كانت)

---

(١) من الطويل من قصيدة في الحماسة للعُدَيْل بن الفَرْخ العِجْليّ، الملقب بالعباب، شاعر مقلٌّ من شعراء الدولة الأموية، وقيل : لأبي الأخيل العجلي من قصيدة له قالها في آخر أيام بني أمية. وحكى عن العرب أنهم يقولون : أحمق من جهيزة، وهي عرس الذئب، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع.
انظر الحماسة لأبي تمام : ١/ ٣٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٩٢، والمستقصى : ١/ ٧٧، والحيوان: ١/ ١٩٧، ويروى عجزه فيه :
* بنيها فلم ترقع بذلك مرقعا *

(٢) من الطويل لإبراهيم بن هَرْمَة القرشيّ. يعني النعامة التي تحضن بيض غيرها وتضيّع بيض نفسها. وقبله :

فإني وتركي ندى الأكرمين ... وقدحي بكفّي زنداً شحاحا

انظر كتاب الأمثال : ٢٩٤، والحماسة الشجرية : ٢/ ٩٠٢، والشعر والشعراء ٧٥٤.

(٣) الجمل : ٥٧، وعبارته : (ولو قلت : كان طعامَك زيدٌ آكلاً، لم يجز لأنك أوليتَ الطعامَ (كان) وليس باسمٍ لها ولا خبرٍ.

(٤) الإيضاح : ١/ ١٠٦.

و(تأخذُ) الخبرُ وزيداً معمولُ (تأخذ) ، لكنتَ قد فصلتَ بين (كانَ) ومعمولِهَا الذى هو اسمُهَا بزيدٍ الذى هو معمولٌ (تأخذُ) فزيداً اذاً أجنبيٌّ من (كانَ) واسمِها إذْ ليس معمولاً لواحدٍ منهما فلا يجوزُ الفصلُ به ، فقد حَصَلَ في تعليلِ المنعِ في تلكَ المسألةِ طريقتانِ ينبني عليهما خِلافٌ في المسألةِ الآتيةِ . وإن قدّمتَ المعمولَ مع الخبرِ مؤخّراً عن معمولهِ على الاسمِ ، فإن كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ مطلقاً ، فتقولُ : كانَ فى الدارِ جالساً زيدٌ ، وكان عندكَ قائماً عمروٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ جالساً في الدّارِ ، وكان عمروٌ قائماً عندَكَ ، فالمجرورُ متعلّقٌ بجالسٍ ، والظرفُ معمولٌ لقائمٍ ، ثم قدّمتَ المعمولَ مع عاملِهِ الذى هو الخبرُ ، وذلك الخبرُ مؤخّرٌ عن المعمولِ ، فهذا في الظّرفِ أو المجرورِ جائزٌ باتّفاقٍ .

وإن كانَ المعمولُ غيرَهما نحو : كان زيدٌ آكلاً طَعَامَكَ ، وكانَتْ الحُمّى تأخذُ زيداً ، فقيل يجوزُ ذلك فيه مطلقاً[1] ، فتقولُ : كانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ ، وكانَتْ زيداً تأخذُ الحُمَّى ، وقيلَ يمتنعُ مطلقاً[2] إلاّ أن يضمرَ فى (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشّأنِ وفى (كانت) ضميرُ القصةِ ، وتصيرُ الجملةُ بعد ذلك في موضعِ نَصْبٍ / خبرًا لـ(كـان) (١٤١/أ) ولا بُدَّ إذْ ذَاكَ من رفعِ (آكل) ونحوه في المثالِ الأولِ وما أشبَهَهُ ، لأنَّ الجملةَ إذْ ذَاكَ تصيرُ اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ ، فتقولُ : كان طَعَامَكَ آكلُ زيدٌ ، وأمّا نحو: كانت زيداً تأخذُ الحُمّى ، فتصيرُ الجملةُ بعد (كانت) عند إضمارِ القصةِ فيها فعليةً ويكون الحُمّى فاعلاً بـ(تأخذُ) ولا يجوزُ أن يكون (الحمى) إذْ ذَاكَ مبتدأً ، و(تأخذُ) قبله فى موضعِ خبرِه ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (كانت) لأنَّ العاملَ اللفظيَّ قد تقدَّمَ فلابُدَّ من إعمالِهِ فى الحُمّى[3] ، ولا يجوزُ قطعُهُ عنه وإعمالُ الابتداءِ بحالٍ ، لأنّهُ عاملٌ

---

(١) وصححه ابن عصفور فى شرح الجمل : ١/ ٣٩٣ .

(٢) انظر اصلاح الخلل : ١٧٠ ، والبسيط : ٥٧٤ ، والهمع : ٢/ ٩٢ .

(٣) وفى الحاشية : (يعنى أن الفعل الذى هو (تأخذ) قد تقدم على الحمى فلابد من أن يكون الحمى فاعلاً به ، ولا يجوز أن يكون مرفوعًا بالابتداء و(تأخذُ) فى موضع خبره مقدّمًا من تأخيرٍ ، لأنّ (تأخذُ) عاملٌ لفظيٌّ فلا يجوز أنْ ترفع الحمى بعده بالابتداء ، إذ الابتداء عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ فلا يكون له حكم مع العامل القوى وهو اللفظى) .

معنوىٌّ ، وقيلَ : يجوزُ إذا كان الخبرُ اسماً نحو : كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ ، وكانَتْ زيداً آخذةٌ الحُمَّى ، ويمتنعُ إذا كان فعلاً نحو : كانَتْ زيداً تأخذُ الحُمَّى ، وهذا القولُ مبنيٌّ على أنَّه لا يجوزُ رَفْعُ الحمى بكَانَتْ مع تقدُّمِ (تأخذُ) كما لا يجوزُ رفعُهُ بالابتداءِ فإن اضمرتَ فى (كَانَتْ) القصةُ وجعلتَ الحُمَّى فاعلاً بـ(تأخذ) جازتِ المسألةُ . فقد تحصَّلَ في ذلك ثلاثةُ أقوالٍ :

الأولُ : قولُ أبى بكرِ بن السَّراجِ (١) وهو مقتضى كلامِ الفارسىِّ المتقدِّمِ فى امتناعِ : كانت زيداً الحمى تأخذُ ، لأنَّه علَّلَ المنعَ هناك بالفصلِ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبىٍّ منها كما ذُكِرَ ، ولا شكَّ فى فَقْدِ هذا المانعِ هنا ، ألَا تَرى أنَّك إذا قلتَ : كَانَ طَعَامَكَ آكلاً زيدٌ ، وكانت زيداً تأخذُ الحمَّى ، فالفصلُ بينَ (كان) ومعمولِها الذى هو (آكلٌ) أو (تأخذُ) وهو خبرُها ليس بأجنبىٍّ منهما لأنَّه معمولُ الخبرِ ، فليس إذاً بأجنبىٍّ منه ، وإن كان أجنبياً من (كان) فلم يحصل ولابُدَّ الفصلُ بأجنبىٍّ من (كان) ومعمولِها معاً .

والثانى الذى هو المنعُ مطلقاً إلاَّ مع الاضمارِ هو قولُ سيبويه وتعليلُه امتناعُ المسألةِ المتقدمةِ بايلاءِ (كان) ما ليس معمولاً لها جارٍ هنا ، وقد نَصَّ سيبويه على امتناعِ : كانَتْ زيداً تأخذُ الحُمَّى (٢)

والثالثُ : الذى هو الجوازُ مع كونِ الخبرِ اسماً والمنعُ إذا كان فعلاً إلاَّ مع الاضمارِ فى (كان) هو مذهبُ أبى بكرِ بن طلحة وابنِ عصفورٍ ، بناءً على مذهبِهما المتقدِّمِ من امتناعِ تقدُّمِ خبرِ(كان) إذا كان فعلاً لضميرِ الاسمِ المتَّصلِ على الاسمِ ، وقد تقدمَ ردُّه (٣) ، ولما كان مذهبُ سيبويه امتناعَ نحو : كانَتْ زيداً تأخذُ الحُمَّى ،

---

(١) الأصول : ١/ ٩٨ - ٢٢١ .

(٢) الكتاب: ١/ ٧٠ وفيه : (لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز ، وكان قبيحا) .

(٣) انظر ص : ٤٢٥/ ٥٥٧

على أنْ يكونَ (الحُمَّى) اسمَ (كانت) و(تأخذُ) قبله في موضعِ الخبرِ، لم يجزْ في قولِ الشَّاعِرِ:

فأصبحُوا والنَّوى عالِي مُعَرَّسِهِم ... وليسَ كُلَّ النَّوى يُلْقِي المَساكِينُ (١)

أن يكونَ (المساكينُ) اسمَ (ليس) و(يُلْقِي) في موضعِ الخبرِ، لأنَّه يكونُ قد أولي (لَيسَ) (كُلَّ النَّوى) وهو مفعولٌ بيُلْقِي فليس باسمٍ لها ولا خبرٍ، فكانَ يكونُ البيتُ مثلَ ما تقدَّمَ من قولِكَ: كانتْ زيداً تأخذُ الحمَّى، ولما كانَ من مذهبِهِ امتناعُ نحو هذا، حَمَلَ البيتَ على أنَّ اسمَ (ليس) فيه ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ، و(المساكينُ) فاعلُ بيُلْقِي، و(كُلَّ النَّوى) مفعولٌ به مقدَّمٌ على عاملِهِ الذي هو (يُلْقِي)، والجملةُ الفعليةُ بعد (ليس) في موضعِ نَصْبٍ خبراً لها، فيكون البيتُ مثلَ قولِهِم: /"لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه" (٢) أي: ليسَ الأمرُ خَلَقَ اللهُ مثلَه، ومثلَ قولِ الشاعرِ:- (١٤١/ب)

هِيَ الشِّفاءُ لِدائِي لَوْ ظَفِرتُ بِها ... وَلَيْسَ مِنْها شِفاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ (٣)

---

(١) من البسيط لحميد الأرقط (شاعر اسلامي مجيد) يصف أضيافا جياعا نزلوا به فقدم لهم تمرا. وقد كان من بخلاء العرب. والبيت من قصيدة مطلعها:

لا مرحبا بوجوه القوم اذ حضروا ... كأنها اذ أناخوها الشياطين

والمعرس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل.

وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٧٠، ١٤٧، وشرح أبياته لابن السيرافي: ١/ ١٧٥ والمقتضب: ٤/ ١٠٠، وفرحة الأديب: ٤٣، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٠٣، وشرح المفصل: ٧/ ١٠٤، واصلاح الخلل: ١٧١، والبسيط: ٥٧٥، والخزانة ٤/ ٥٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٧٠.

(٣) من البسيط لهشام أخو ذي الرّمّة كما في الكتاب، يصف امرأة يحبها وهي تهجره وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني أن البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير (بانت سعاد). هذا وقد بحثت عن هذا البيت في (بانت سعاد) فلم أجده وهو من شواهد سيبويه: ١/ ٧١، ١٤٧، وشرحه للسيرافي: ١/ ١٥٤، والمقتضب ٤/ ١٠١، والتبصرة: ١/ ١٩٥، والجمل: ٦٤، واصلاح الخلل: ١٦٣، وشرح المفصل: ٣/ ١١٦، والمغني: ١/ ٢٩٥، والهمع: ٢/ ٦٤، ومعجم الشواهد: ٢٩٤، ويروى (ان) مكان (لو) و(النفس) مكان (الداء).

أي : وليس الأمرُ و(شِفَاءُ الدَّاءِ مبذولٌ مِنهَا) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في موضعِ خبرِ (ليس) فإن قلتَ : كيفَ أبْطَلَ سيبويه في هذا البيتِ أنْ يكونَ المساكينُ اسمَ (ليس) و(يُلْقى) في موضعِ الخبرِ مقدَّماً من تأخيرٍ من جهةِ أنَّك كنتَ تُولي (لَيسَ) ما ليْسَ باسمٍ لها ولا خبرٍ ، وظاهرُ هذا الكلامِ أنَّه لو لم يكنْ فيه هذا المانعُ لكانَ ذلكَ الوجهُ جائزاً ، ونحنُ لو فرضنا فُقْدانَ هذا المانعِ لما جازَ أيضاً هذا الوجهُ لمانعٍ آخرَ ، وهو أنَّه لم يجعلْ في (يُلْقَى) ضميرَ المساكين ، لأنَّه لو أضمرَ فيه المساكين لَقالَ : (يُلقَون) ، لأنَّك إنَّما تقولُ : المساكينُ يُلقَونَ ، قَالَ تعالى : (لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِى البَحْرِ)(١) ولا يقالُ : المساكينُ يُلْقي ، ولا : المساكينُ يعملُ ، على أنْ يكونَ في (يُلْقى) ، وفي (يعملُ) ضميرُ المساكين مفرداً على معنى مَنْ ذكر إلاَّ قبيحاً ضعيفاً ، وقد نَصَّ سيبويه في بابِ الإعمالِ على قبحِهِ حيثُ قَالَ : (وإنْ قلتَ : ضَرَبَنِي وضَرَبتُ قومَكَ ، فجائزٌ " وهو قبيح " أن تجعلَ اللَّفظَ كالواحدِ كما تقولُ : هو أجملُ الفِتيانِ وأحسنُهُ ، وأكرمُ بنيه وأنبلَهُ)(٢) يعني : أنَّك إذا قلتَ : ضَرَبَنِي وضَرَبْتُ قومَكَ ، فهو على إعمالِ الفعلِ الثاني الذي هو (ضَرَبْتَ) في القومِ ، وفاعلُ (ضَرَبِني) ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على القومِ فإنَّما الوجهُ أنْ تقولَ : (ضَرَبُوني) لأنَّ القومَ جمعٌ ، فإذا قُلتَ (ضَرَبَني) كُنتَ قد أتيتَ بضميرِ الجمعِ مفرداً حَملاً على معنى مَنْ يذكر ، وذلك قبيحٌ ضعيفٌ ولكنَّه جائزٌ ، لأنَّهم قد قالوا : هو أجملُ الفِتيانِ وأحسنُهُ ، والضَّميرُ في (أحسنُهُ) يعودُ إلى الفتيانِ وهو جَمْعٌ ، فكان ينبغِي أنْ يقولوا : وأحسنُهُم(٣) وكذلك قولُهم : أكرمُ بنيه وأنبلَهُ ، المعنى وأنبلُهُم ، لكنَّه جاءَ على معنى (وأنبل مَنْ ذكر وأحسنُ مَنْ ذكر) فقد نَصَّ سيبويه كما تَرَى على قُبحِ هذا الوجهِ وضعفِهِ ، فكيفَ تركَ ذكرَهُ في هذا البيتِ وأن يَعُدَّهُ مانعاً آخرَ من جعلِ (المساكين) اسمَ (ليس) ولَم اقتصرَ على ذكرِ أحدِ المانعين وهو ما يلقى من ايلاءِ (ليس) ما ليس بمعمولٍ لها ؟

---

(١) من الآية : ٧٩ من سورة الكهف.

(٢) الكتاب : ١/ ٧٩ - ٨٠.

(٣) في الأصل (وأجملهم) وهو سهو.

فالجوابُ : أنّه استغنى بذكرِ أحدِ المانعين لما كان هذا المانعُ الثاني ظاهـرًا لا يخفى كُلَّ الخفاءِ فذكر ما قد يَخْفَى كونه مانعًا ، لاسيما وبعضُ النحويين في مثلِ البيتِ لا يمتنعُ ذلكَ كابنِ السَّراجِ (١) والفارسيِّ فعلى هذا لو فُقِدَ ذلكَ المانعُ الذي ذكـر سيبويه لما جاز أيضًا أنْ يكونَ (المساكينَ) اسمَ (ليس) و(يُلْقِي) الخبرَ ، لأجـل ما تقدَّمَ من المانعِ الثاني إلاَّ على ما تقدَّمَ من الضَّعفِ والقُبحِ ، وليس كُلُّ العـرب يقولُ : هو أحْسَنُ الفتيانِ وأجملُهُ ، إنَّما يقولُه بعضُهُم ، وهو على جوازهِ كما تقـدَّمَ ضعيفٌ لا يقالُ به ما وجدت عنه مندوحةٌ ، ألا ترَى (أنَّ) (٢) سيبويه كيفَ لم يذكرْ فـي البيتِ أنْ يكونَ (المساكينُ) فاعلاً يُلْقِي واسمُ (ليس) ضميرٌ يعودُ على المساكينِ علـى معنى مَنْ يذكر ، وكانتْ تكونَ المسألةُ من بابِ الإعمالِ / على إعمالِ الثاني ، والاضمـارُ (١٤٢/أ) في الأولِ على المعنى بمنزلةِ المسألةِ التي ذكرَها سيبويه في بابِ الإعمالِ (ضَرَبَني وضَربتُ قومَكَ) (٣) ومن قبيلِ هذا : (هو أحْسَنُ الفتيانِ وأجملُهُ) فلم يَعْدِلْ سيبويه عن هـذا إلى الإضمارِ لأمرٍ في (ليس) - واللهُ أعلمُ - إلاَّ لما ذكر في بابِ الإعمالِ من قُبحِ المسألـةِ وضعفِها ، فرأى أنَّ ذلكَ لا يُقالُ به ما وجدت عنه مندوحةٌ ، وهذا مِمَّا يدلُّكَ أنَّ ما ذكر من وجودِ المانعِ الثاني في البيتِ صحيحٌ عند سيبويه ، إذْ لم يذكرْ في هـذا البيتِ هذا الوجهَ الذي هو مثلُ : ضَرَبَني وضَربتُ قومَكَ ، وعدَلَ عنه إلى غيره مع أنَّـه لم يكنْ ليلقاه فيه محظورٌ سِوَى الإضمارِ على المعنى فحَسْبُ ، فعدولُهُ عنه إلى إضمـارِ الأمرِ يبيِّنُ أنَّه لا يقولُ به ما وجدت عنه مندوحةٌ لقبحِهِ وضعفِهِ ، ولهذا الـذي ذَكَرَ لا ينبغِي أنْ يُنفصلَ عن هذا السُّؤالِ الواردِ على كلامِ سيبويه ، بأنَّه لم يَرَ ذلـكَ الوجهَ الثاني مانعًا ، لأنَّه وإن كان قبيحًا جائزٌ عنده كما ذكر في بابِ الإعمالِ ، فلو فُقِدَ

---

(١) انظر الاصول : ١/ ٩٨ - ٩٩ ، والمساعد : ١/ ٢٧٦ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) الكتاب : ١/ ٧٩ .

المانعُ الذى ذكر لجازَ عنده كونُ (المساكين) اسمُ (ليس) و(يُلقى) الخبرُ ، فيقالُ على هذا الانفصالِ : فَهلَّا لما جَعَلَ سيبويه (المساكينَ) فاعلُ (يُلْقى) أضمر في (ليس) ضميرَهُم على ماتقدَّمَ ، وليس في هذا مانعُ لا ماذكرَ من ايلاءِ (لَيْسَ) غير معمولِهَا ولا غيرَ ذلك ، فإنَّما الصَّوابُ في الانفصالِ ما تقدَّمَ ، واللهُ أعلمُ. وهنا انقضى الكَلاَمُ على تقديم معمولِ الخبر على الاسم وحدَهُ أو مع الخَبرِ.

وأمَّا تقديمُهُ على الفعلِ فجائزٌ مطلقاً وحدَه أو مع الخَبرِ ، وقبلَ الخبر أو بعدَه ، لكن ذلك كلَّه إنَّما يكونُ حيثُ يجوزُ تقديمُ الخبر على ما مَضَى ، فتقول : طَعامَكَ كَانَ زيدٌ آكلًا (١) ، وزيدًا كانت الحمى تأخذُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَرَجِّ الفَتَى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ ... عَلَى السِّنِّ خيرًا لا يَزالُ يَزيدُ (٢)

فـ(خيراً) معمولٌ بخير(يَزالُ) الذى هو (يزيدُ) فهذا مثلُ : زيداً كانت الحُمَّى تأخذُ ، وتقولُ أيضاً : طَعَامَكَ آكلاً كان زيد ، وزيداً تأخذ كانت الحُمَّى ، فتقدَّمَ المعمولَ والخبرَ معاً مع تقدُّمِ المعمولِ على الخبرِ ، وكذلك أيضًا تقولُ : آكلًا طَعَامَك كان زيدٌ ، وتأخذُ زيداً كانت الحُمَّى ، فتقدَّمَ معمولَ الخبرِ مع الخبرِ مع تأخُّرِ المعمولِ عن الخبرِ ، كلُّ ذلكَ جائزٌ اتِّفاقاً ، إلاَّ إذا كان الخبرُ فعلاً نحو : زيداً تأخذُ كانت الحُمى ، وتأخذُ زيداً كانت الحمى ، فيمتنعُ تقديمُه مع المعمولِ عند مَنْ يمنعُ تقدُّمَ الجملةِ الواقعةِ خبرًا على الفعلِ في هذا البابِ على ماتقدَّمَ (٣).

---

(١) لا يجوز هذا المثال على مذهب ابن عصفور ، لأنه منع تقديم معمول الخبر وحده فقال فى شرح الجمل : ١/٣٩٣ : (فان قدمته وحده لم يجز ، كان ظرفا أو مجرورا أوغير ذلك ، فلا تقول : فى الدار كان زيد قائما ، ولا : يوم الجمعة كان زيد منطلقا ، ولا : طعامك كان زيد آكلا ، لكثرة الفصل بين المعمول الذى هو صلة الخبر والعامل الذى هو الخبر) . وأجاز ذلك المبرد وابن السراج .
انظر المقتضب : ٤/١٠١ ، والأصول : ١/٩٩ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٥٠٢

(٣) انظر ما تقدم فى ص : ٥٦١

المسألةُ الرابعةُ : في أحوالِ الخبرِ بالنَّظرِ إلى كونهِ مفردًا أو جملةً .

وأعلمْ أنَّ الخبرَ في هذا البابِ يكونُ مفردًا ويكون جملةً ، كما يكونُ ذلك في خبر المبتدأ ، وقد يتصوَّرُ في المثالِ الواحدِ جملهُ جملةً وجعلهُ مفردًا ، لكن على وجهين مختلفين ، ومن أمثلةِ ذلك قولُكَ : زيدٌ كانَ أبوه منطلقٌ (١) ، فيتصوَّرُ لكَ هنا ثلاثةُ أوجهٍ ، يكونُ الخبرُ في وجهينِ منها جملةً ، ويكون في الثالثِ / مفردًا . (١٤٢/ب)

أمَّا الوجهُ الذي يكونُ الخبرُ فيه مفردًا خاصَّةً ، فأنْ يكونَ (أبوه) اسمَ (كانَ) فلا بُدَّ من نَصْبِ (منطلق) خبرًا لها ، وتكونُ الجملةُ من (كانَ) واسمِها وخبرِهما في موضعِ خبرِ المبتدأِ الذي هو (زيدٌ) فتقولُ على هذا : زيدٌ كانَ أبوه منطلقًا .

وأمَّا الوجهانِ اللَّذانِ يكونُ الخبرُ فيهما جملةً خاصَّةً فأحدُهُما : أنْ تجعلَ اسمَ (كان) ضميرَ الاسمِ الذي قبلَها وهو (زيدٌ) مستترًا فيها ، و(أبوه) على هذا مبتدأٌ و(منطلقٌ) خبرُهُ ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ (كان) والجملةُ من كانَ واسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ زيدٍ .

والوجهُ الثَّاني : مثلُ هذا ولكن تجعلُ اسمَ (كان) ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ ، واللَّفظُ في كِلَا الوجهينِ واحدٌ ، وهو أنْ تقولَ : زيدٌ كانَ أبوه منطلقٌ ، ومِمَّا جاء محتملًا للوجهين قولُ الشَّاعرِ :

إذا ما المرءُ كانَ أبوهُ عبسٌ ... فَحَسْبُكَ ما تُريدُ إلى الكَلامِ (٢)

فـ(أبوهُ عبسٌ) مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ خبرِ (كان) واسمُها ضميرٌ يعودُ على المرءِ ، ويحتملُ أنْ يكونَ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، ويتبيَّنُ لكَ الفرقُ بين هذين الوجهينِ إذا ثنَّيتَ أو جمعتَ ، فتقولُ على أنْ يكونَ اسمُ (كانَ) ضميرَ الاسمِ المتقدِّمِ عليهما :

---

(١) انظر البسيط : ٥٦٧ - ٥٦٨ وقد بيَّن ابن أبي الربيع فيه جملة الأوجه المتصورة في هذا المثال .

(٢) من الوافر نسبه سيبويه لرجل من بني عبس.
وانظره في : الكتاب : ٢/٣٩٤ ، والتبصرة : ١/٥١٥ ، والايضاح : ١/١٠٢ واللسان : (نصر - منى) ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٧٠ .

الزيدان كانا أبواهما منطلقان ، والزيدون كانوا آباؤهم منطلقون (١) ، فيكون الضمير على حسبما يعود عليه ، فإن جعلت اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن كان الضمير إفراداً في الأحوال كلها ، فتقول : الزيدان كان أبواهما منطلقان ، والزيدون كان آباؤهم منطلقون (١) ، لأن المعنى في الأحوال كلها (كان الأمر) .

ومما يحتمل الأوجه الثلاثة جميعاً نحو قولك : زيد كان أبوه موسى ، يجوز أن يكون (أبوه) اسم (كان) و(موسى) الخبر ، وأن يكون (أبوه موسى) مبتدأ وخبراً في موضع خبر (كان) واسمها ضمير زيد أو ضمير الأمر أو الشأن . ومما جاء محتملاً للأوجه الثلاثة والأربعة أوجه أخر معاً قوله تعالى : ﴿لمن كان له قلب﴾ (٣) فيجوز أن يكون (قلب) اسم (كان) و(له) في موضع خبرها ، والجملة من (كان) مع اسمها وخبرها صلة لـ(من) والعائد عليها الضمير من قوله (له) فهذا وجه .

الوجه الثاني : أن يكون اسم (كان) ضميراً مستتراً فيها يعود إلى (من) و(قلب) مبتدأ و(له) في موضع خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ(كان) والجملة من (كان) وما بعدها في كل وجه من هذه الوجوه سوى السادس والسابع صلة لـ(من) .

الوجه الثالث : مثل هذا إلا أن اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، فهذه جملة الأوجه الثلاثة المتصورة في المثال الأول .

الوجه الرابع : أن يكون اسم (كان) ضمير (من) و(له) في موضع خبرها ، و(قلب) فاعل به ، أعني بـ(له) لاعتماده من حيث وقع خبراً .

الوجه الخامس : أن تكون (كان) تامة (٤) بمنزلة (حضر) و(قلب) فاعل بها ،

---

(١) في الأصل : (منطلقين) بالياء والنون .

(٢) ومثل هذين المثالين وما قبلهما بيّن ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٦٩ ، الفرق بين الوجهين في الأمثلة .

(٣) من الآية : (٣٧) من سورة (ق) .

(٤) انظر المغني : ٢/٥٥٦ .

و(له) يتعلَّقُ بها .

الوجهُ السَّادسُ : أنْ تكونَ (كَانَ) زائدةً بينَ الصلةِ والموصولِ و(له قلبٌ) مبتدأٌ وخبرٌ صلةٌ لـ(مَنْ) .

الوجهُ السَّابعُ : / مثلُ هذا في زيادةِ (كَانَ) غيرَ أنَّ الصلةَ المجرورُ وحدَهُ ، فيتعلَّقُ لذلك بفعلٍ محذوفٍ ، و(قلبٌ) فاعلٌ به من حيثُ قامَ مَقامَ الفعلِ المحذوفِ أي : للذي استقرَّ له قلبٌ ، ويجوزُ أيضاً في (مَنْ) في كلِ واحدٍ من هذه الوجوه أنْ تكونَ نكرةً موصوفةً وصفتُها ما تقدَّمَ أنَّه يكون صلةً حين موصوليتها . والتقديرُ : لشخصٍ كان له قلبٌ ، غيرَ أنَّ كونَها موصولةً أكثرُ من كونها نكرةً موصوفةً ، فقد تصوَّرَ في (كان) في هذه الآية التَّمامُ والنقصانُ والزيادةُ ، وعلى النقصانِ يتصوَّرُ فيها إضمارُ الأمرِ أو الشأنِ وعدمُهُ . وقد أوْرَدَ سيبويه في هذا الفصلِ مع البيتِ المتقدِّمِ الحديثَ الذي هو قولُه صلَّى اللَّه عليه وسلَّمَ : (كُلُّ مولودٍ يُولدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يكونَ أبواهُ هُمَا اللَّذانِ يُهوِّدانِهِ أو ينصِّرانِهِ)[١] ويُروى أيضاً (اللَّذينِ) بالنَّصبِ وجهاً واحداً وعلى الرفعِ وجهين ، فالنَّصبُ على أنَّ (أبواه) اسمُ (يكون) و(هُمَا) فَصْلٌ ، و(اللَّذين) الخبرُ ، وأحدُ وجهي الرَّفعِ أنْ يكونَ (أبواه) اسمَ (يكونَ) و(هُمَا) مبتدأٌ ، و(اللَّذان) خبرُهُ ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نَصْبٍ خبراً لـ(يكونَ) . (١٤٣/أ)

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ اسمُ (يكون) ضميرَ الاسمِ المتقدمِ وهو المولودُ ، مستتراً فيها و(أبواه)[٢] مبتدأٌ وما بعده خبرُهُ ، وعلى هذا الوجهِ أوْرَدَ البيتَ المتقدِّمَ

---

(١) هذا جزء من حديث شريف أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ البخاري (فتح الباري) : ٣/ ٢١٩ - كتاب الجنائز ، باب اذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه ، والترمذي في سننه : ٣/ ٣٠٣ ، من حديث أبي هريرة " كل مولود يولد على الملة فأبواه يهودانه أو ينصرانه . . . ، ومسلم (بشرح النووي) : ١٦/ ٢٠٧ - ٢٠٩ في القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، حديث رقم (٢٥) .

وانظره في الجامع الصغير : ٢/ ٩٤ والكتاب : ٢/ ٣٩٣ ، والمغني : ٢/ ٤٩٨ ، والتبصرة : ١/ ٥١٤ ، والايضاح : ١/ ١٠١ ، والبسيط : ٥٦٦ .

(٢) في الأصل : (أبوه) وهو تحريف .

شاهداً ، وما ذكرهُ سيبويه على روايةِ نَصْبِ (اللذين) مِنْ كونِ (هُما) فَصْلاً ، يحتمِلُ أيضاً مع ذلك أنْ يكونَ بَدَلاً من الأبوين بَدَلَ شيءٍ من شيءٍ.

وأمَّا قوله في الوجهِ الثاني من وجهي الرفع إنَّ ما بعد (أبواه) خبرٌ له فيدخلُ تحته أوجهٌ[1]:

أحدُها : أنْ يكونَ (هُما) مبتدأً ثانياً ، و(اللذان) خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (أبواه).

والثاني : أنْ يكونَ (هُما) فَصْلاً ، و(اللذان) خبرٌ (أبواه).

والثالثُ : أنْ يكونَ (هُما) بَدَلاً من (أبواه) و(اللذان) خبرُ (أبواه) أيضاً ، فقد تصوَّرَ اذاً في (هُما) إذا كان (أبواه) (مبتدأ)[2] ثلاثةُ أوجهٍ كما ذُكِرَ ، والجملةُ من (أبواه) وما بعده في هذه الأوجهِ الثلاثةِ في موضعِ نَصْبٍ خبراً ليكونَ ، ويجوزُ أيضاً في هذا الحديثِ وجهٌ آخرُ على روايةِ الرفعِ لم يذكرهُ سيبويه كما لم يذكرهُ في البيتِ المتقدِّمِ ، وهو إضمارُ الأمرِ أو الشأنِ في (يكونَ) فيكونُ هذا الضميرُ هو الاسمُ ، و(أبواه) مبتدأٌ[3] ، ويتصوَّرُ إذ ذاك في (هُما) الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ على حسبِ ما تقدَّمَ ، و(يُولَدُ) في هذا الحديثِ في موضعِ الصفةِ لمولودٍ ، و(كُلُّ) مبتدأٌ ، و(على الفِطْرَةِ) في موضعِ خبرِهِ ، والمعنى : كُلُّ مولودٍ مولودٌ على الفِطْرَةِ (حَتَّى يكونَ) جارٌّ ومجرورٌ ، أعني أنَّ (حَتَّى) هنا حرفُ جرٍّ ، و(يكونَ) منصوبةٌ بإضمارِ (أنْ) بعد (حَتَّى) و(أنْ) مع منصوبِها مقدرةٌ بمصدرٍ هو مجرورُ (حَتَّى) وهذا المجرورُ متعلِّقٌ بالمجرورِ الآخرِ الذي هو (علَى الفِطْرَةِ) لوقوعهِ خبراً متعلقاً باسمِ الفاعلِ المحذوفِ وقائماً مقامَهُ ، وهذه الصفةُ / التي هي (يُولَدُ) مؤكِّدةٌ كقولهِ تعالى : (وَلا طَائِرٍ (١٤٣/ب) يَطِيرُ بِجَنَاحَيهِ)[4] ألا ترى أنَّ (يَطِيرُ بِجَناحَيهِ) نعتٌ لطائرٍ مؤكِّدٌ إذ لو سكتَ عنه لكانَ

---

(١) انظرها في المغني : ٢/٤٩٨.

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٣) ذكر هذا الوجه ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٧٠.

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة الأنعام ، وانظر البسيط : ٥٧٠.

مفهوماً ، وكما قال سبحانه : (لا تتَّخذُوا إلٰهين اثنين)[١] فـ(اثنين) صفةٌ لإِ لاهيـن مؤكدةٌ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ (يُولدُ) خبرًا لـ(كل)[٢] و(حَتَّى) متعلقةٌ به ، لأنهُ يصيـرُ المعنى : يُولدُ حَتَّى يكونَ ، أي : يبقى على الولادةِ إلى أنْ يهوِّدَهُ أبواه أو ينصِّـراهُ ، وهذا لا يمكنُ ، أعني استمرارَ الولادةِ إلى زمنِ التَّهويدِ أو التَّنصيرِ ، إلاَّ أنْ تجعـلَ (حَتَّى يكونَ) متعلقاً بمحذوفٍ ، أي : ويبقَى على الفطرةِ حَتَّى يكونَ (أبواه)[٣] ، فحينئذٍ يجوزُ أنْ (تجعلَ)[٤] (يُولدُ) هوالخبرُ.

ومن الأمثلةِ في هذه المسألةِ أيضاً قولك : زيدٌ كَانَ وجهُهُ حَسَنٌ[٥] ، فيتصوَّرُ لـكَ هنا جعلُ الخبرِ مفرداً على وجهينِ ، وجعلُهُ جملةً على وجهينِ آخرين فتقولُ : زيـدٌ كَانَ وجهُه حَسَناً ، وتجعلُ الخبرَ مفرداً فتنصبُهُ على أنْ يكونَ (وجهُهُ) اسمَ (كـانَ) أو بَدَلاً من ضميرٍ مستترٍ فيها هو اسمُهَا يعودُ إلى زيدٍ ، وهذا بَدَلُ بعضٍ من كُـلٍ ، لأنَّ الوجهَ بعضُ زيدٍ ، وتقولُ : زيدٌ كان وجهُهُ حَسَنٌ ، (فتجعلُ)[٦] الخبرَ جملةً على أنْ يكونَ اسمُ (كَانَ) ضميرَ الاسمِ الأولِ الذي هو زيدٌ أو ضميرَ الأمرِ أو الشـأنِ ، و(وجهُهُ) مبتدأٌ ، و(حَسَنٌ) خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ نصْبٍ خبراً لـ(كَانَ) ومثـلُ ذلك أيضاً : زيدٌ كان علمَهُ نافعاً ، وزيدٌ كان علمُهُ نافعٌ ، غيرَ أنَّ ابدالَ (علمه) هاهنا من ضميرِ زيدٍ يكونُ (بَدَلَ)[٧] اشتمالٍ . ومن هذا قولُهُ تعالى : (إنَّهُ كَانَ وَعدُهُ مأتيّاً)[٨] فـ(وعدُهُ) إمَّا اسمُ (كان) وإمَّا بدلُ اشتمالٍ[٩] من اسمِهَا ، ويكونُ ضميراً مستتـراً يعودُ إلى الهاءِ في (إنَّهُ) و(مأتيّاً) خبرُ (كَانَ) في كِلَا الوجهين ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) من الآية : (٥١) من سورة النحل .

(٢) انظر البسيط ص : ٥٧١ .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) الجمل : ٥٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٥٦٤ .

(٦) في الأصل : (فجعل) وهو تحريف .

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٨) من الآية : (٦١) من سورة مريم .

(٩) انظر التبيان : ٢ / ٨٧٧ .

ومن هذا القبيل أيضاً بيتُ حبيب بن أوسٍ الطائي (١) :

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهمومِهِ رَوْضُ الأَمَانِي لم يَزَلْ مَهْزُولاً (٢)

يقولُ : مَنْ عوَّلَ على الأماني خَابَ ، فـ(رَوْضُ) يجوزُ لكَ رفعُهُ ونصبُهُ وكِلاهُما على وجهين : أمَّا النَّصبُ فأحدُ وجهيه أَنْ يكونَ (مَرْعَى) اسمَ (كَانَ) و(رَوْضُ) الخبرُ ، والثاني : أَنْ يكونَ اسمُ (كَانَ) ضميرًا مستترًا فيها يعودُ على (مَنْ) و(مَرْعَى عزمِهِ) بدلٌ من ذلك الضميرِ بدلَ اشتمالٍ كالآيةِ ، و(روضُ) خبرُ (كَانَ) .

وأمَّا الرفعُ فأحدُ وجهيه أيضًا أنْ يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ (مَنْ) مستترٌ فيها والثاني أَنْ يكونَ الاسمُ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، و(مَرْعَى) في كِلا وجهي الرفعِ مبتدأٌ ، و(روضُ) خبرُهُ والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ(كان) ، وهذا البيتُ لم يأتِ به الفارسيُّ في الايضاحِ شاهدًا ، إذْ ليس حبيبٌ بعربيٍّ ولا يستشهدُ إلاَّ بما هو من كَلامِ العَرَبِ أو من أشعارِهَا ، وإنَّما جاءَ به على جهةِ التمثيلِ كما لو اخترع لنفسه مثالاً (٣) .

ومن الأمثلةِ في هذه المسألةِ أيضًا قولُكَ : كَانَ زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ ، فهذه ونحوها لَكَ فيها جعلُ الخبرِ جملةً على وجهينِ ، وجعلُه مفرداً على وجهٍ واحدٍ كالمثالِ المذكورِ أولِ المسألةِ .

أمَّا الوجهانِ اللَّذانِ يكونُ الخبرُ فيهما جملةً لاغيرُ / فأحدُهُما : أَنْ يكونَ زيدٌ (١٤٤/أ)

---

(١) هو أبو تمام الشاعر العباسي المشهور صاحب ديوان الحماسة .

(٢) من الكامل من قصيدة في مدح نوح بن عمر السكسكي ، انظر ديوانه بشرح الخطيب التبريزي : ٣/٦٦ ، والايضاح : ١/١٠٢ ، وحواشيه : ١/١٠٣ ، والبسيط : ٥٧١ ، والكافي لابن أبي الربيع : ١/٢٣٦ ، والبحر المحيط : ١/٩٠ .

(٣) وقد نقد على أبي عليّ الفارسي الاستشهاد ببيت حبيب ، وقالوا : كيف يستشهد بكلام من هو مولد ، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره . واعتذر عنه باعتذارات منها ما أشار اليه هنا المصنف رحمه الله .
وانظر الكافي لابن أبي الربيع : ١/٢٣٦ ، والبحر المحيط : ١/٩٠ .

اسمُ (كان) و(وجهُهُ) مبتدأٌ ، و(حَسَنٌ) خبرُهُ ، والمبتدأُ والخبرُ معًا في موضع خبرِ (كانَ) .

والثاني: أنْ يكونَ اسمُ (كانَ) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، وزيدٌ مبتدأٌ و(وجهُهُ) مبتدأٌ ثانٍ و(حسَنٌ) خبرُ المبتدأِ الثاني ، والجملةُ من المبتدأِ الثاني وخبرِهِ في موضع خبرِ المبتدأِ الأولِ ، والمبتدأُ الأولُ مع خبرِهِ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ(كان) وإن شئتَ إذا أضمرتَ في (كانَ) الأمرُ أو الشأنُ ، ورفعتَ زيدًا بالابتداءِ جعلتَ (وجهَهُ) بَدلًا من زيدٍ ، بدلَ بعضٍ من كُلٍّ ، و(حسَنٌ) خبرُ زيدٍ ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ في موضعِ خبرِ (كانَ) غيرَ أنَّهُ متى أمكنَ في الاسمِ الابتداءُ والبدلُ ، فمذهبُ سيبويه(١) أنَّ الابتداءَ أحْسَنُ ، لاشتمالِ الكَلَامِ مع البدلِ على حذفٍ ، إذ هو على نيةِ تَكرارِ العاملِ ، والكَلَامُ مع الابتداءِ خَالٍ من الحذفِ فكانَ لذلكَ أَولى .

وأَمَّا الوجهُ الذي يجعلُ الخبرُ عليه مفردًا فتنصبُ (حسنًا) فتقولُ : كانَ زيدٌ وجهُهُ حَسنًا ، فأنْ يكونَ زيدٌ اسمَ (كان) ، و(وجهُهُ) بَدَلٌ من زيدٍ ، و(حَسَنًا) خبرُ (كانَ) ومثلُ هذا أيضًا قولُكَ : كان زيدٌ خُلقُهُ حَسَنٌ ، وخلقُهُ حَسَنًا ، وكانَ زيدٌ مالُهُ كثيرٌ ، ومالَه كثيرًا(٢) ، لكن (خلقُهُ) و(مالُهُ) ونحوهما إذا جعلتَه بدلًا مما قبله إنَّما يكونُ بدلَ اشتمالٍ ، ومن هذا القبيلِ قولُ الشَّاعرِ :

فما كانَ قيسٌ هُلكُهُ هُلكَ واحدٍ ولكنَّه بُنيانُ قومٍ تَهدَّمَا(٣)

يجوزُ في (هُلكَ واحدٍ) الرفعُ والنَّصبُ ، فالرفعُ على أنْ يكونَ (قيسٌ) اسمَ (كانَ) و(هلكُهُ) مبتدأٌ ، و(هلكُ واحدٍ) خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ خبرًا لـ(كانَ) أو يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، و(قيسٌ) مبتدأٌ ، و(هلكُهُ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(هلكُ واحدٍ) خبرُهُ ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ في موضعِ خبرِ الأولِ الذي هو قيسٌ ، وقيسٌ وخبرُهُ في موضعِ نَصْبٍ خبرًا لـ(كان) . والأولُ أحْسَنُ ، أو يكونَ اسمُ (كانَ) ضميرَ

---

(١) الكتاب : ١/١٥٥ .

(٢) الجمل : ٥٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ١٦٣ .

الأمرِ أو الشأنِ ، و(قيسٌ) مبتدأٌ ، و(هلكُه) بَدَلُ اشتمالٍ من قيسٍ ، و(هلكُ واحدٍ) خبرُ قيسٍ ، وقيسٌ مع خبرِه في موضعِ خبرِ (كان) .

والنّصبُ على أنْ يكونَ (قيسٌ) اسمَ (كان) و(هلكُه) بَدَلُ اشتمالٍ منه و(هلكُ واحدٍ) خبرُ (كان) .

مسألةٌ : بها اختتامُ البابِ ، يتكلّمُ فيها في موضعين :

أحدُهما : فيما تدلُّ عليه أفعالُ هذا البابِ ، هَلْ هو الحدثُ والزمانُ كسائرِ الأفعالِ أم الزمانَ خاصّةً ؟

والثاني : في بنائِها للمفعولِ وفي لفظةِ (مَكُون) الواقعةِ في كلامِ سيبويه (١) في هذا البابِ ، وساقَها أيضاً أبو القاسم في بابِ (إنَّ) (٢)

أمّا الموضعُ الأولُ ، فإنّ أبا بكرٍ بن السّراج وأبا عليٍّ الفارسيّ ذهبا إلى أنّ أفعالَ هذا البابِ مخالفةٌ لسائرِ الأفعالِ ، إذ الأفعالُ كلُّها لها دلالةٌ على حدثٍ وزمانٍ ، فإذا قلتَ : (قامَ) دلَّ على الحدثِ الذي هو القيامُ وعلى كونِه في الزمانِ الماضي . وإذا قلتَ (قُمْ) فُهِمَ منه القيامُ وكونُه فيما يستقبل من الزمانِ ، وإذا قلتَ (يَقُومُ) فُهِمَ منه القيامُ وكونُه إمّا في الحالِ أو في المستقبلِ ، وأفعالُ هذا البابِ عندهما مجردةٌ من الدلالةِ / على الحدثِ للدلالةِ على الزمانِ (٣) ، فلا دلالةَ لها على حدثٍ أصلاً وإنّما (١٤٤/ب)

---

(١) وفي الكتاب : ٤٦/١ : (فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب) .

(٢) وفي الجمل : ٦٥ : (... لأن (كان) متصرفه ، تقول : كان يكون ، فهو كائن ومكون) .

(٣) هذا الذي ذهب ابن السراج والفارسي من أن الأفعال الناقصة مجردة من الدلالة على الحدث ، ذهب اليه المبرد ، وابن جني ، والجرجاني ، وابن برهان والشلوبين ، وابن ابي الربيع ، وابن برهان ، وهو الظاهر من كلام سيبويه . انظر المقتضب : ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ - ٨٧ ، والأصول : ٩٢/١ ، والايضاح : ٩٦/١ ، والتوطئة : ٢١٠ ، والمغني : ٤٣٦/٢ ، والمساعد : ٢٥٢/١ ، والهمع : ٧٤/٢ ، واللمع : ٣٦ ، وقواعد المطارحة : ل/٢٠ .

تدلُّ على الزمانِ فَحَسْبُ ، فإذا قلتَ : زيدٌ أخوكَ ، فالمعنى الاخبارُ عن زيدٍ بالأخوةِ ، ثم إذا أدخلتَ (كان) فقلتَ : كَانَ زيدٌ أخاكَ ، دلّت على أنّ ذلك الخبرَ الذى هو الأخوةُ في الزمانِ الماضى ، ألا ترى أنّها لم يحدث مع دخولِهَا معنىً سِوَى الزمانِ الماضى ، فلم توضع عندهما إلاّ لذلك ، وزعما أنّه مذهبُ سيبويه رحمهُ اللهُ حيثُ قالَ لمَّا مَثَّل بقولِكَ : كَانَ عبدُ اللهِ أخاكَ ، (وأدخلتَ (كَانَ) لتجعلَ ذلكَ فِيما مَضَى)[١] ألا تراهُ أنَّهُ لم يذكرْ لـ(كَانَ) معنىً سِوَى الدلالةِ على الزمانِ الماضى ، وإلى مذهبِهما هذا ذَهَبَ من المتأخّرين ابنُ أبى الربيعِ[٢] وابنُ عبيدة ، ورجّحهُ الشلوبين في شرحِ الكتابِ[٣] ، وبنَوا على هذا المذهبِ أنَّ الأفعالَ في هذا البابِ لا تعملُ فى شيءٍ غيرَ المبتدأِ والخبرِ ، فلا تعملُ فى ظرفٍ ولا مجرورٍ ولا فى حالٍ ولا تعملُ فى شيءٍ من الأشياءِ سِوى اسمِهَا وخبرِهَا ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ تشبيهاً لهـا بالفعلِ المتعدّى إلى واحدٍ نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، ولا عملَ لها سِوى ذلكَ الذى حَصَلَ بالتشبيهِ فلا يتعدّى ، فأمَّا قولُهُ تعالى : (أكَانَ للنَّاسِ عَجَبًا أنْ أَوْحَيْنَا)[٤] فليس (للنّاسِ) متعلّقًا بـ(كَانَ) عند هؤلاءِ إذا جعلنَاها ناقصةً ، وإنّما يتعلّقُ بعجبٍ على أنْ يكونَ في معنى (مُعجِبٍ) أو بفعلٍ محذوفٍ ، ويكونُ مع فعلِهِ جملةٌ أُتِىَ بها للبيانِ ، وقد تقدَّم بَسطُ هذين الوجهينِ في الكَلَامِ على هذه الآيةِ قبلَ هذا[٥] . أو تجعلَ (كَانَ) تامةً ويتعلّقُ (للنّاسِ) بها ، ويكونُ (أنْ أوحينَا) فاعلُ (كَانَ) و(عجباً) حالٌ منه ، والعاملُ فيها (كَانَ) ، ويكونُ المعنى : أوجَدَ للنّاسِ ايحاؤُنا

---

(١) الكتاب : ١/٤٥ .

(٢) البسيط : ٥٣٢ .

(٣) لأبى على الشلوبين شرح أو تعليق على كتاب سيبويه ، وهو من آثاه المفقودة ، ذكره السيوطى فى بغية الوعاة : ٢/١٢٥ ، ونقل عنه فى الأشباه والنظائر : ١/٤٤ ، وقال القفطى : ٢/٣٣٣ : (وقيل انه صنف شرحا لكتاب سيبويه ، لم يظهر بعد) .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس ، وانظر الهمع : ٢/٧٤ ، والمغنى : ٢/٤٣٦ .

(٥) انظر ما تقدم فى ص : ٥٤٩ .

إلى رجلٍ منهم ذلك عجباً ، وهذا الكلامُ على جهةِ الانكارِ ، أي : ليسَ في ذلكَ من عجبٍ فإنَّه تعالى يختصُّ برحمتهِ وفضله مَنْ يشاءُ .

وذهبَ ابنُ خروفٍ (١) وأبو عليِّ الشَّلوبين في توطئته (٢) وأبو عبد الله بن أبي غالبٍ وابنُ عصفورٍ (٣) إلى أنَّ أفعالَ هذا البابِ دالةٌ على الحدثِ والزمانِ (٤) معاً كسائرِ الأفعالِ، فإذا قلنَا : زيدٌ أخوك ، فمقتضى هذه الجملةِ أخوةُ زيدٍ للمخاطبِ فإذا أدخلنَا (كَانَ) فقلنَا : كانَ (٥) زيدٌ أخاكَ ، فالمعنى الاخبارُ عن ذلكَ المعنى الذي هو الأخوةُ بكونهِ فيما مضَى ، أي : بوجودهِ في الزمانِ الماضي ، وقد تعلَّقَ أصحابُ هذا المذهبِ من كلامِ سيبويه زاعمين أنَّه مذهبُهُ بقوله حيثَ مثَّلَ بقولِكَ : (كَانَ عبدُ الله أخاكَ ، فأردتَ أنْ تخبرَ عن الأخوةِ) (٦) فظاهرُ هذا الكلامِ أنَّ مرادَهُ فأردتَ أنْ تخبرَ عن مقتضى الجملةِ التي هي قولُكَ : عبدُ الله أخوكَ ، وهذه الأخوةُ بكونهِ فيما مضَى ، أي : بوجودهِ في الزمانِ الماضي ، والكونُ الذي بمعنى الوجودِ هو الحدثُ ، وليس في قولِكَ : كانَ عبدُ الله أخاكَ ، ما تخبرُ به عن الأخوةِ إلاَّ الحدثُ الذي دلَّت عليه (كَانَ) الذي اقترنَ بالزمانِ ، وليستْ (كَانَ) على المذهبِ الأولِ إلاَّ بمنزلةِ لفظِ الزمانِ فلم تؤثّر في الجملةِ شيئاً سوى الدلالةِ على زمانِ الخبرِ خاصةً ، / فكأنَّكَ قلتَ : عبدُ الله أخوكَ أمس ، فلم تخبرْ عن الأخوةِ بشيءٍ ، فلو كانَ (١٤٥/أ) على مذهبِ سيبويه لقالَ : فأردتَ أنْ تخبرَ بالأخوةِ وأدخلْتَ (كان) لتجعلَ ذلكَ فيما مضَى .

فإنْ قلتَ الزمانُ يخبرُ به عن المعاني فتقولُ : الأخوةُ أمسِ ، فقولُ سيبويه : (فأردتَ أنْ تخبرَ عن الأخوةِ) (٦) يعني بالزمانِ الذي دلَّت عليه (كَانَ) ، ألا ترَى أنَّ النحويين

---

(١) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، والهمع : ٢/٧٤ .

(٢) التوطئة : ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل له : ١/٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٤) واليه أيضا ذهب ابن مالك وابن هشام ، انظر التسهيل : ٥٣ ، والمغني : ٢/٤٣٦ ، والمساعد : ١/٢٥٢ .

(٥) الكتاب : ١/٤٥ .

(٦) الكتاب : ١/٤٥ .

يقولون : إنَّ الزمانَ يكونُ خبرًا عن المعاني ويُعربُونَ (أمْسِ) في قولِكَ : الأخوةُ أمْسِ ، خبراً عن الأخوةِ.

فالجوابُ : أنَّ الاخبارَ الذى أرادَ سيبويه إنَّما هو معنوىٌّ وليس بإعراب يتوجّه إلى الألفاظِ ، ألا ترى أنّكَ إذا قلتَ : كانَ عبدُ اللهِ أخاكَ ، فليس في قولِكَ (عبدُ الله أخاكَ) لفظُ الأخوةِ طالباً لخبرٍ ، فيقالُ إنَّ (كان) هى خبرُهُ ، وإذا تبيَّنَ هذا هو معنى الاخبارِ في كلامِ سيبويه ، تعيَّنَ ولابُدَّ أنَّ الخبرَ عن الأخوةِ إنَّما هو بحدثٍ ، لأنَّكَ إذا قلتَ : الأخوةُ أمسِ ، فالخبرُ في المعنى إنَّما هو الحدثُ الواقعُ في ذلك الزمانِ ، وليس شئٌ من الزمانِ يكونُ خبرًا من جهةِ المعنى بوجهٍ ، إنَّما الخبرُ المعنوىُّ الوقوعُ فيه أو الثبوتُ أو الاستقرارُ ، ألا ترَى أنَّ النَّحويين يقولُونَ فى الظرفِ في نحو : الأخوةُ أمسِ ، أنَّه في موضعِ الخبرِ لا خبرٌ بنفسِهِ ، إنَّما الخبرُ ذلك المحذوفُ الذى يتعلَّقُ به الظرفُ ، وليس في قولِ سيبويه بَعدَ هذا (وادخلتَ كانَ لتجعلَ ذلك فِيمَا مَضَى)[١] ما يدلُّ على المذهبِ الأولِ ، إذ يحتملُ أنْ يريدَ : وأدخلتَ (كانَ) أى : هذه الصيغةَ المعنيّةَ لتجعلَ ذلكَ الخبرَ الذى هو كونُ الأخوةِ ، أى : وجودَها فِيمَا مَضَى ، فذلك إشارةٌ إلى الخبرِ المفهومِ من قوله (أنْ تُخْبِرَ) فكأنَّه قالَ : وأتيتَ بهذه الصيغةِ لتجعلَ وجودَ تلك الأخوةِ فيما مَضى ، وعلى هذا المذهبِ تعملُ (كان) وأخواتُهَا فى الظرفِ والمجرورِ والحالِ والمفعولِ معه والمفعولِ من أجلِه والمستثنى ، كما تعملُ سائرُ الأفعالِ فى هذه الأشياءِ.[٢]

ومما احتجَّ به أصحابُ المذهبِ الأولِ أنَّه لم يوجدْ قَطُّ من كَلَامِ العَربِ : كَانَ زيدُ قائماً كوناً[٣] ، فلم يُعَدُّوا (كان) إلى المصدرِ كما يُعَدُّون سائرَ الأفعالِ إليه فيقولون : قَامَ زيدٌ قِياماً ، وخَرَجَ زيدٌ خُروجاً ، قالُوا : فلَولاَ أنَّ الأمرَ كما قلنَاهُ من أن(كَان) ليستْ دالةً على حدثٍ وإنَّما هي دالةٌ على الزمانِ خاصةً لتعدَّت إلى الحدثِ

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٥.

(٢) انظر الهمع : ٢/ ٧٤.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٨٥ ، والبسيط ص : ٥٣١.

الذي هو المصدرُ ونصبته ، لكنَّها لما لم تكنْ دالةً على الحدثِ لم تنصبهُ ، وإنَّما هي دالةٌ على مجردِ الزمانِ خاصةً فلذلك لم تتعدَّ إلى الحدثِ ، لأنَّ الفعلَ إنَّما يتعدَّى إلى الحدثِ لدلالتهِ عليه ، فلمَّا كانت أفعالُ هذا البابِ لا تدلُّ على الحدثِ لم تتعدَّ إليه .

ومِمَّا احتجَّ به أصحابُ المذهبِ الثاني ثلاثةُ أشياء :

أحدُها : أنَّ في قولهم : ابقاءُ الفعلِ على بابهِ من الدلالةِ على الحدثِ والزمانِ معًا ، إذْ قد ثبتَ ذلكَ في سائرِ الأفعالِ بالاتّفاقِ فلا وجهَ لاخراجِ بابِ (كَانَ) من القاعدةِ الثابتةِ للأفعالِ مع إمكانِ البقاءِ معَها .

والثاني : أنَّ هذه الأفعالَ تكونُ/أمراً ونهيًا ، تقولُ : كُنْ قائمًا ، ولا تكُنْ (١٤٥/ب) قائمًا ، والأمرُ لا يكونُ إلاَّ أمرًا بحدثٍ وكذلك النَّهيُ لا يكونُ إلاَّ نهيًا عن حدثٍ، ولا يتصوَّر الأمرُ بالزمانِ ولا النَّهيُ عنه (١) ، ولأجلِ هذا الثاني صارَ الشّلوبين في توطئتهِ (٢) إلى هذا المذهبِ الأخيرِ .

والثالثُ : أنَّه يستعملُ مصدرَها (٣) عاملاً عملها فتقولُ : أعجَبَني كونُكَ قائمًا ، ويُعجبُني كونُ زيدٍ أخاكَ ، والمصدرُ لا يدلُّ على زمانٍ ، وقد انفصَلَ ابنُ أبي غالبٍ عمَّا احتجَّ به الأولُونَ من عدَمِ تعدّيها إلى المصدرِ بأنَّ العربَ قد تستغني بالشيء عن الشيءِ إذا كان في معناه ألا تراهُم استغنُوا في الغالبِ بـ(تركَ) عن (وَذَرَ) و(وَدَعَ) (٤) فلا يقولُونَ : وَذَرتَ الشَّيءَ ولا وَدَعْتَهُ غالبًا ، ولكنَّهم استغنَوا عنهما بـ(تركتُهُ) لأنَّ (وَذَرَ) و(وَدَعَ) بمعنى (تَرَكَ) وكذلكَ لا يقولُونَ : (وَذْرًا) ولا (وَدْعًا) استغنَوا

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٨٦ .

(٢) قال الشلوبين في التوطئة : ٢١٠ (واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدث مع الزمان أو مجردة للدلالة على الزمان ، والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي ، ولا يصح توجههما الا على الأحداث) .

(٣) في الأصل : (مصدها) وهو تحريف .

(٤) انظر الخصائص : ١/٣٩١ .

عنهما بـ(الترك) إذ كان المعنى واحداً ، فكذلك هاهنا لما كان نفسُ الخبر يُفهم منه كونُه ووجودُه ، والكونُ بمعنى الوجود وهو مصدرُ (كان) استغنى به عن ذلك المصدر ، إذ قد حصَلَ معناهُ منه وهو منصوبٌ بالفعل مثله ، فعاقبُوا بينَه وبينَه وجعلُوه عوضاً منه فلم يجمعوا بينهما .(١)

وأمّا ما زعمُوه بناءً على ذلك المذهب الأول من أنّها لا تعمل في شيء سوى اسمها وخبرها ، فقد ذكر سيبويه في نحو قول العرب : ما أنتَ وقصعةً من ثريد ، وما أنتَ وزيداً(٢) ، أنّه على إضمار (كانَ) وهي الناصبةُ للمفعول معَه الذي هو (وقصعةً) والتقديرُ : ما تكونُ مع قصعةٍ من ثريدٍ ، فقد جعلَها سيبويه كما ترى عاملةً في غير اسمِها وخبرِها ، واسمُها ضميرُ المخاطب مستتراً فيها ، و(ما) المتقدمةُ خبرُها وهي استفهاميةٌ ، وليس لك أنْ تجعلَ (كان) المقدرةَ هنا تامةً ، لأنّ (ما) إذ ذاك تكونُ مبتدأً ولا ضميرَ في خبرِها الذي هو (تكونُ) المقدرةُ يعودُ إليها ، وهذا من سيبويه ظاهرٌ في أنّ مذهبَهُ القولُ الثاني لا الأولُ .

وقد انفصَلَ الشّلوبين في شرح الكتاب عن ثلاثة الأشياءِ التي احتجّ بها أصحابُ هذا المذهب الثاني .

أمّا الأولُ وهو أنّ في قولِهم ابقاءُ هذه الأفعالِ على القاعدةِ الثابتةِ في سائرِ الأفعالِ من الدلالةِ على الحدثِ والزمانِ معًا ، وإذا أمكنَ ابقاءُ الفعلِ على أصلِه فلا ينبغي أنْ يخرجَ عنه . فقالَ أبو عليّ الشّلوبين : وجهُ خروجِها عن القاعدةِ المطّردةِ التّنبيهُ على أنّ السّببَ في المجيءِ بالفعلِ إنّما هو الدلالةُ على الزمانِ ، وإنْ كان مع دلالتهِ على الزمانِ يدلُّ على الحدثِ ، فإنّ السّببَ الأقوى في مجيئه هو الزمانُ ، فدلُّوا على هذا المعنى وأنّه الأصلُ في الأفعالِ بأنْ جرّدوا بعضَ أنواعِها وهو أفعالُ هذا البابِ للدلالةِ على ذلك الأصلِ وحدَه وهو الزمانُ ، وكانَ ذلكَ إشعاراً منهم بأنّ هذا

---

(١) انظر البسيط : ٥٣٤ ، وشرح المفصل : ٧/٩٠ .

(٢) الكتاب : ١/٢٩٩ - ٣٠٣ .

المعنى الذي هو الدلالةُ على الزمان ، هو الذي وضعت الأفعالُ له ولأجلهِ جيءَ بها ، ولذلك يجرَّدُ الفعلُ للدلالةِ عليه / ولا يجرَّدُ للدلالةِ على الحَدَثِ، فهذه الأفعالُ (١٤٦/أ) على هذا خرجتْ عن القاعدةِ المطَّردةِ منبِّهةً على الأصلِ في الفعلِ ، والشَّيءُ الجاري على قاعدةٍ مطَّردةٍ في الاستعمال إذا كَانَ له أصلٌ سِوَى ذلكَ الذي أُستعملَ عليه ، قد يخرجُ بعضُهُ عن تلكَ القاعدةِ منبِّهةً على الأصلِ ، كما يقولُونَ في (الخَوَنة والحَوَكَةِ) ونحوهما أنَّه جاءَ صحيحَ العينِ الَّتي هي الوَاوُ ، منبِّهةً على الأصلِ في نحو (بَاب) و(دَار) و(جَار) فقد كان يجبُ أنْ تُعَلَّ تلك الوَاوُ ، وتقلَبُ ألفًا نحو (الخَونةِ والحَوكةِ) ، لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها كما قَالُوا : (سَادَةٌ وَقَادَةٌ) ، لكنَّهم صحَّحُوا الوَاوَ في ذلك[1] إشعارًا منهم بأنَّه الأصلُ في هذا كُلِّهِ . واللهُ أعلمُ .

وهذا من الشَّلوبين توجيهٌ لخروجِ هذه الأفعالِ عَنِ القاعدةِ المطَّردةِ بعدَ تسليمهِ ، والأصلُ البَقاءُ مع ما اطَّرَدَ حتَّى يدلَّ دليلٌ واضحٌ لا احتمالَ فيه على الخروجِ عنه .

وما ذُكِرَ أنَّ السَّببَ الذي لأجلهِ جِيءَ بالأفعالِ من الدلالةِ على الزمانِ خاصَّةً وانجرَّ معه الحدثُ ، فهو مختلَفٌ فيه بينَ النَّحويين ، وهي مسألةُ نِزاعٍ ، فأكثرُ النَّحويين على ما ذُكِرَ ، وبعضُهم يرَى عَكْسَ هذا ، أنَّ السَّببَ الذي لأجلهِ جيءَ بالأفعالِ إنَّما هو الدلالةُ على الحدثِ وتعيينِ الماضي منه والمستقبلِ والحاضرِ وانجرَّ مع ذلك الزمانُ ، وهذا الثاني هو مذهبُ أبي الحسين بن الطَّراوةِ[2] ، والأولُ الذي عليه الأكثرُ هو مذهبُ سيبويه رحمهُ اللهُ .

وأمَّا الحجَّةُ الثانيةُ لهذا المذهبِ الأخيرِ من كونِ أفعالِ هذا البابِ يستعملُ منها الأمرُ والنَّهيُ ولا يتوجَّهان على الأحداثِ ، فانفصلَ عنها أبو عليٍّ الشَّلوبين بأنَّ (كَانَ) والخبرَ معًا يقومانِ مَقامَ الفعلِ الدَّالِ على الحَدَثِ والزمانِ ، فَلا ينكر

---

(١) أي في : الخونة والحوكة .

(٢) وتبعه في ذلك تلميذه السهيلي . انظر الافصاح لابن الطراوة : ل/ ٤ ونتائج الفكر : ٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٤ - ١٥ .

توجُّهُ الأمرِ والنَّهي على (كَانَ) في ذلكَ لَمَّا كانَتْ هي والخبرُ كالفعلِ وحدَه ، والفعلُ يُؤمَرُ به ويُنْهَى عنه ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قلتَ : كانَ زيدٌ أخاكَ ، فـ(كان) دالةٌ على الزمانِ الماضي ، والخبرُ الذي هو (أخَاكَ) دالٌّ على الحدثِ الذي هو وجودُ الأخوةِ ، فصارتْ (كَانَ) مع خبرِها بمنزلةِ (آخَاكَ) إذا قلتَ : آخاكَ زيدٌ ، لأنَّ هذا الفعلَ الذي هو (آخَاكَ) يدلُّ على الحدثِ الذي هو الأخوَّةُ وعلى الزمانِ الماضي بمنزلةِ (كَانَ) مع خبرِها ، فصارتْ هنا (كَانَ) مع خبرِها بمنزلةِ هذا الفعلِ وحدَه ، فكما يُؤمَرُ بهذا الفعلِ ويُنْهَى عنه فيقالُ : آخِ زيداً ، ولا تُواخِ عمراً ، فكذلكَ يُؤمَرُ بكَانَ مع خبرِها ويُنْهَى عنه .

وانفصلَ بعضُهم (١) بانفصالٍ آخرَ وهو أنَّها لما كانَتْ أفعالاً لتصرُّفِها تصرُّفَ الأفعالِ في قولِكَ : كانَ ويكُونُ وأنتَ كائنٌ ، ولعملِها عملَها من الرفعِ والنَّصْبِ إذا قلتَ كَانَ زيدٌ قائماً ، بمنزلةِ ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، ولاتِّصالِ الضَّمائرِ والعَلاماتِ بها ، إذا قلتَ : كَانَا ، وكَانُوا ، ويكونُونَ ، وكَانَتْ ، وكُنْ ، فلَمَّا كانَتْ هكذا أرادُوا أنْ تَستجمِعَ أحكَامَ الأفعالِ وتصرفاتِها / كُلَّها ، فاستعملُوا منها الأَمرَ والنَّهيَ (١٤٦/ب) لذلك ، أعْنِي لأنْ تجريَ في ذلكَ مجرَى سائرِ الأفعالِ الدَّالةِ على الحدثِ والزمانِ ، فالأَمرُ والنَّهيُ على هذينِ الانفصالينِ في أفعالِ هذا البابِ إنَّما هو بالحَمْلِ على غيرِها ، وذلكَ مجازٌ ولابُدَّ ، وهو على المذهبِ الثاني حقيقةٌ ، والتَّمسُّكُ بالحقيقةِ هو الأَصلُ ولا يعدلُ عنها إلى المجازِ إلاَّ بدليلٍ واضحٍ .

وأَمَّا الحجَّةُ الثالثةُ وهي استعمالُ المصدرِ من أفعالِ هذا البابِ عاملاً عملَها ، والمصدرُ لا يدلُّ على الزمانِ ، فقالَ الشَّلوبين أيضًا في الانفصالِ : إنَّه لا يبعدُ أنْ يقالَ : أعجَبَني كونُ زيدٍ أخَاكَ ، والمعنى : أعجبَني أنْ كَانَ زيدٌ أخَاكَ ، فيكُونُ المصدرُ الذي هو (كَوْنُ) يُرادُ به الماضي من حيثُ هو في تقديرِ (كَانَ) الماضيةِ ،

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص : ١٣٥ - ١٣٦ .

و(أنْ) مع الفعلِ تتناوبُ هي والمصدرُ فلا يُنكرُ أنْ يوضعَ المصدرُ موضعَ (أنْ) والفعلِ في ذلك إذا فُهِمَ المعنى . قال ابنُ أبي الربيع : ولولا أنَّ قولَك : أعجبَني كونُ زيدٍ عالمًا ، جيءَ به للزمانِ بمنزلة (أنْ كانَ) لما صحَّ أنْ يقالَ (كون) إذ لا حدثَ لـ(كانَ) الناقصةِ ولم يؤتَ بها للدلالةِ عليه إذ كان مفهومًا قبلَ دخولِها ، وإنّما جيءَ بها للدلالةِ على الزمانِ خاصّةً . وكذلك أيضًا (كائنٌ) لولا أنّه بمنزلةِ (يكونُ) في التعرّضِ للزمانِ لما صحَّ أنْ يقالَ[1] .

وبالجملةِ فكِلا المذهبين ممكنٌ أنْ يقالَ ، وله وجهٌ ، وكلامُ سيبويه يحتملُه ، وفي المسألةِ اضطرابٌ كما ترى ، واللهُ الموفقُ للصوابِ برحمتِه .

واعلمْ أنَّ (لَيْسَ) من أفعالِ هذا البابِ لا دلالةَ فيها على حدثٍ ولا على زمانٍ اتّفاقًا ، وإنّما معناها كمعنى الحرفِ تفيدُ النّفيَ كـ(ما) و(إنْ) ، تقولُ : ليسَ زيدٌ يقومُ ، كما تقولُ : ما زيدٌ يقومُ ، وإنْ زيدٌ يقومُ ، فلا فرقَ في المعنى بينَ (لَيْسَ) و(ما) و(إنْ) ولهذا ذهبَ الفارسيُّ إلى أنّها حرفٌ[2] ؛ إذ معناها معناه . وذهبَ سيبويه والجمهورُ إلى أنّها فعلٌ[3] ، لجريانِ أحكامِ الأفعالِ عليها من اتّصالِ الضّمائرِ وعلامةِ التأنيثِ إذ قلتَ : (لَسْتُ) و(لستَ) و(لَسْنا) ، والزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قائمين ، وليستْ هندٌ قائمةً ، والهنداتُ لَسْنَ قائماتٍ ، وهذا كلُّه من أحكامِ الأفعالِ لا يكونُ إلاّ في فعلٍ ، فدلَّ هذا على أنّها فعلٌ ، لكن من جهةِ الأحكامِ خاصةً دون المعنى ، وأصلُها عندهم (لَيِسَ) على وزنِ (فَعِلَ)[4] فسُكّنَتْ الياءُ تخفيفًا ،

---

(١) انظر البسيط : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) وينسب أيضا القول بحرفيه (ليس) لابن السراج وابن شقير وابن كيسان واحتجوا بسكون وسطها وبايلائها الفعل في قولهم : (ليس خلق الله أشعر منه) . انظر شرح الأبيات المشكلة للفارسيّ : ل / ٣ ، والحلبيات : ١٦٣ - ١٦٤ ، والأصول : ١ / ٩٣ ، وفيه وافق ابن السراج الجمهور على أن (ليس) فعل ، والجنى الداني : ٤٦٤ ، واللسان : (ليس) .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٧ .

(٤) انظر البسيط ص : ٦٢٠ ، والهمع : ٢ / ٧٦ ، واللسان : (ليس) .

فصَارَ (لَيْسَ) ، لأنَّ الفِعلَ الذى على وَزنِ (فَعِلَ) أو (فُعِلَ) أو (فَعُلَ) يجوزَ تخفيفُه بالتَّسكينِ فتقولُ في (عَلِمَ : عَلْمَ) وفي (ظَرُفَ : ظَرْفَ) وقَالَ الشَّاعِرُ :

* لَوْ عُصْرَ منهما البَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ *(١)

أرادَ : لَوْ عُصِرَ. وقَالَ الآخرُ في (فَعِلَ) :

فإنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفحتَاهُ وَغَارِبُهْ(٢)

أرادَ : (ضَجِرَ) و(دَبِرَ) فأذهبَ الكسرةَ تخفيفًا ، وكذلكَ (فَعِلٌ وفَعُلٌ) في الأسماءِ يجوزُ أيضًا فيهما التَّسكينُ تخفيفاً ، فيقالُ في (عَضُدٍ) و(كَتِفٍ) : عَضْدٌ وكَتْفٌ ، قالَ الشَّاعِرُ :

* فَبَاتَ مُنْتَصْبًا ومَا تَكَرْدَسَا *(٣)

أرادَ : (مُنْتَصِبًا) فسكَّنَ الحرفَ المكسورَ.

والزَمُوا (لَيْسَ) التَّخفيفَ إذا كانت غيرَ متصرفةٍ ومعناها / كمعنى الحرفِ فَلَيْسَتْ (١٤٧/أ)

---

(١) من الرجز لأبي النجم الواثلي ، يصف شَعَرَ جاريةٍ يتعهدُ بالبان والمسك ويكثر فيه منهما حتى لو عُصِرَا منه لَسَالا . وقد صُحِّفَ الرجزُ في الأصلِ بهذا النحو :

لو عصر منها الباب يومًا لا نعصر

انظر الكتاب : ٤/١١٤ ، والمنصف : ١/٢٤ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، والتصريح : ١/٢٩٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١/٤٣ ، واصلاح المنطق : ٣٦ ، واللسان (عصر) ، والبيان لابن الأنباري : ٢/٢٣٨.

(٢) من الطويل للأخطل يهجو كعب بن جعيل . ديوانه : ٢١٧.
وانظر اصلاح المنطق : ٣٦ ، والمنصف : ١/٢١ ، وشرح المفصل : ٧/١٢٩ ، والمشوف المعلم : ٢/٧٤٣ ، واللسان والتاج (ضجر ، أدم) . والبازل : ماله ثماني سنين من الابل . والأدمة في الابل : لون فيه غبرة . والغارب : مابين السنام والعنق .

(٣) من الرجز للعجاج في وصف ثور وحشيٍّ ، ويروى (منتصًّا) بتشديد الصاد من (انتصَّ) أي استوى واستقام . وبعده :

* إذا أحسَّ نبأةً توجَّسَا *

والمكردس : الذي رمى بنفسه ، والنبأة : الصوت يسمعه ولا يفهمه ، توجَّس : تسمَّع . =

بفصلٍ حقيقيٍّ ، فأرادوا بذلك أنْ تفارقَ الفصلَ الحقيقيَّ في اللَّفظِ ، فلزمتْ في اللفظ بناءَ (لَيْسَ) من أبنيةِ الأفعالِ وقد كَانَ يجبُ أنْ يقالَ فيها (لاَسَ) إذ الأصلُ (لَيِسَ)(١) فتحرّكَ الياءُ وقد انفتحَ ما قبلَها فتسكّنُ ثم تنقلبُ ألفًا ، لكنّهم اجتنبوا ذلك فيها ، لأنّه إعلالٌ [لا] يدخلُ الحروفَ ولا ما أشبهَهَا ، و(لَيْسَ) شبيهةٌ بالحرفِ فلا يدخلُها ، ولا يكونَ وزنُها في الأصلِ (فَعُلَ) وأصلُها (لَيُسَ) ، لأنَّ (فَعُلَ) في الأفعالِ المعتلّةِ العينِ بالياءِ في غايةِ النّدورِ لا يكادُ يوجدُ منه إلاّ (هَيُؤَ) وكذلك أيضاً لا يكونُ أصلُها (لَيَسَ) على وزن (فَعَلَ) ، لأنّها لو كانَتْ كذلكَ لم تخففْ بالتّسكينِ خاصةً ، بَلْ كَانَ يجبُ فيها لتحرُّكِ الياءِ وانفتاحِ ما قبلَها أنْ تنقلبَ ألفًا بعد التّسكين فيقالُ : (لاَسَ) ، وأمّا التّسكينُ فحَسْبُ فلا يكونُ في المفتوحِ إلاّ أنْ يُوجدَ في الشّعرِ ويكونُ ضرورةً قبيحةً جدًّا نحو قولِ الشّاعرِ :

وَما كُلُّ مُبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ ... براجِعِ ما قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادِ(٢)

أرادَ : (سَلَفَ) ، فسكّنَ المفتوحَ ضرورةً ، فتعيّنَ لهذا أنّ وزنَها في الأصلِ (فَعِلَ) ، وهي على مذهبِ الفارسيّ حرفٌ بمنزلةِ (لَيْتَ) ، لَيسَ لها أصلٌ سوى لفظِها ، ومتى اتّصلَ بـ(لَيْسَ) ضميرُ رفعٍ لمتكلّمٍ أو مخاطبٍ أو نونُ جماعةِ المؤنّث

= انظره في ديوانه : ١٣٠ ، والخصائص: ٢/ ٢٥٤ ، ٣٣٨ ، وشرح المفصل : ٩/ ١٤٠ ، وشرح الشافية : ١/ ٤٥ ، وشرح شواهدها : ٣٢ ، والتكملة للفارسي : ٨ ، واللسان (كردس)

(١) انظر المنصف : ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والممتع : ٢/ ٤٤٠ ، والبسيط : ٦٢٠ .

(٢) من الطويل للأخطل ، ويروى (مغبون) مكان (مبتاع) و(بوداد) مكان (برداد) ، والمبتاع : المشتري ، والصفق : مصدر صفق البائع صفقا اذا ضرب بيده على يد صاحبه عند كمال المبايعة بينهما . والرداد - بكسر الراء - مصدر (راد) البائع صاحبه اذا فاسخه البيع.

انظره في ديوانه : ١/ ١٧٤ ، والمنصف : ١/ ٢١ ، والمحتسب : ١/ ٥٣ ، ٦٢ ، ٢٤٩ ، والخصائص : ١/ ٣٣٨ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، وشواهد الشافية : ١٨ - ٢١ .

حذفت ياؤها لالتقاء الساكنين، لأن السين حينئذٍ تسكن، فتقول كما تقدم: (لَسْتُ) و(لَسْنَا)، و(لَسْتَ) و(لَسْنَ).

وأما الموضع الثاني: وهو ردّ هذه الأفعال للمفعول الذي لم يُسمّ فاعلُه، هل يجوز فيقال: كِينَ ومكون، كما يقال: قِيلَ ومقول، أم لا يجوز ذلك في أفعال هذا الباب؟ فيه للنحويين أقوالٌ:

القولُ (الأوّل)(١): أنَّ ذلك جائزٌ فيها على قياسِ سائرِ الأفعالِ، فيحذفُ الاسمُ لأنّه شبيهٌ بالفاعلِ ويرفعُ الخبرَ لأنّه شبيهٌ بالمفعولِ، فيجعلُ بمنزلةِ المفعولِ الذي لم يُسمّ فاعلُه، لأنَّ قولَكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، شبيهٌ بـ(ضَرَبَ زيدٌ عمرًا) فكما أنّك تردُّ (ضَرَبَ) لما لم يُسمّ فاعلُه وتحذفُ الفاعلَ وتقيمُ المفعولَ مقامَه فترفعُه مفعولاً لم يُسمّ فاعلُه، فتقولُ: ضُرِبَ عمروٌ، وكذلك تفعلُ فيما أشبَهَهُ فتحذفُ المشبهَ بالفاعلِ وترفعُ المشبهَ بالمفعولِ فتقولُ: كِينَ قائمٌ، وتقولُ على هذا: القائمُ مكُونٌ، كما تقولُ: عمروٌ مضروبٌ، وهذا قولُ الفرّاءِ(٢) وهو فاسدٌ غيرُ صوابٍ عند جمهورِ النحويين، لما فيه من بقاءِ الخبرِ دونَ مخبرٍ عنه لا في اللفظِ ولا في التقديرِ(٣)، وذلك لا يجوزُ اجماعًا، وذلك أنَّ الفاعلَ في بابِ المفعولِ الذي لم يُسمّ فاعلُه يحذفُ اقتصارًا فلا يكونُ مرادًا ولا مقدّرًا، ولا يجوزُ حذفُ المبتدأِ وحدَه ولا خبرِه اقتصارًا بوجهٍ، لأنَّ المبتدأَ والخبرَ وكُلَّ ما أصلُهما ذلكَ لا يستغني أحدُهما عن الآخرِ، فلا بُدَّ لكلِّ واحدٍ منهما من / الآخرِ، أمّا في اللفظِ أو في التقديرِ فيجوزُ حذفُ الاختصارِ، لأنَّ المحذوفَ (١٤٧/ب) مرادٌ ومقدّرٌ، وأمّا حذفُ الاقتصارِ فلا سبيلَ إليه بوجهٍ، واسمُ (كان) وأخواتِها مبتدأٌ في الأصلِ فيجبُ ألّا يحذفَ لفظًا وتقديرًا ويبقى خبرُهُ، وقد لَزِمَ هذا المحظورُ ولا بُدَّ

---

(١) كلمة (الأول) ساقطة من الأصل، وبها يلتئم الكلام.

(٢) اصلاح الخلل: ١٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٨٥، ٥٣٥، وقواعد المطارحة ل/ ٢٠، والهمع: ٢/ ٢٧١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٣٥.

في قولِ الفرّاء ، وإذا امتنعَ أنْ يقالَ : كِينَ قائمٌ لما تقدَّمَ امتنعَ أيضاً أنْ يقالَ : القائمُ مكُونٌ ، لأنّه لا يقعُ اسمُ المفعولِ إلاَّ على ما يرفعُ بفعلِ المفعولِ ، فتقول : عمروٌ مضروبٌ ، لأنك تقولُ : ضُرِبَ عمروٌ .

والقولُ الثاني : أنّ ذلك جائزٌ بشرطِ أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً ، وأنْ يردَّ لما لم يُسمَّ فاعلُه مثلَها(١) فتقولُ في قولك : كانَ زيدٌ يقومُ : كِينَ يقامُ ، وفي كانَ زيدٌ يضربُ عمرًا : كِينَ يُضرَبُ عمروٌ ، وهذا قولُ الكسائيّ ، والفرّاءُ(٢) أيضاً يجيزُ ذلك ، وفيه من الفسادِ ما تقدّم في القولِ الأوّلِ .

القولُ الثالثُ : أنّ ذلك جائزٌ ، فيقالُ : كِينَ ومكُونٌ ، لكنْ بشرطِ أنْ تحذفَ الجملةَ التي هي الاسمُ والخبرُ معاً ويقامُ مقامَ الفاعلِ مصدرُ (كان) أو ضميرُهُ(٣) ، ثمّ يُؤتى بعدَ ذلك المصدرِ أو الضّميرِ بالجملةِ التي كانت (في الأصلِ)(٤) الاسمُ والخبرُ تفسيرًا له ، فتقولُ على هذا : كِينَ الكونُ زيدٌ قائمٌ ، فالكونُ هو الذي تنزّلَ منزلةَ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ ، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ مفسرةً لذلك الكونِ ، ألا ترى أنّه لو قالَ قائلٌ : هلْ كانَ زيدٌ منطلقاً ؟ لقلتَ له : قدْ كانَ ذلك ، وإنّما تريدُ : قدْ كانَ ذلك الكونُ ، فيفهمُ المخاطبُ من ذلك أنّ زيدًا منطلقٌ ، فالكونُ هو في المعنى ما تضمّنته الجملةُ التي هي (زيدٌ منطلقٌ) من الانطلاقِ فلأجلِ هذا تأتي بها بعدَ الكونِ مفسرةً له ، ثم يجوزُ إضمارُ المصدرِ الذي هو (الكونُ) لدلالةِ (كان) عليه فتقولُ : كِينَ زيدٌ منطلقٌ ، ومكُونٌ زيدٌ منطلقٌ ، ففي (كِينَ) و(مكُون) ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ يعودُ على الكونِ المفهومِ منها ، والمبتدأُ والخبرُ بعد ذلك تفسيرٌ لها ولذلك الضّميرِ وبيانٌ لمعناه ، وهذا قولُ السّيرافيّ(٥) وعليه حَمَلَ مذهبَ سيبويه ،

---

(١) أي : مثل كان وأخواتها .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٨٥ ، وإصلاح الخلل / ١٨٠ ، والهمع ٢/ ٢٧١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٣٥ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر شرح السيرافي : ١/١٥٧ ، وإصلاح الخلل : ١٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٨٥ ، ٥٣٥ .

واتّبَعَهُ في ذلك أبو عليٍّ الشَّلوبين ، وأبو عبد الله بن أبي غالبٍ ، وأورَدَا على أنفُسِهما في ذلك اعتراضاً ، وهو أنّ الكلامَ إنّما هو في (كَانَ) الناقصةِ وفي سائرِ أخواتِها في حالِ النُّقصانِ أيضًا دونَ التَّمامِ ، وفي ذلك تكلّم سيبويه ، و(كَانَ) الناقصةُ وسائرُ أخواتِها لا مصادرَ لها تعملُ فيها ، فكيفَ يرفعُ فيها المصدرُ مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُهُ ولا مصدرَ لها ؟ ويلزمُ من ذلك جوازُ أنْ تنصبَ المصادرَ ، وإنّما المصدرُ للتامةِ ، والتامّةُ والناقصةُ شيئانِ مختلفانِ ، وهذا الاعتراضُ لابنِ السِّيدِ (١) أوردَهُ على مذهبِ السِّيرافي المتقدِّمِ .

أما الشَّلوبين فانفصَلَ عن هذا بأنْ قالَ : كانَ يكونُ هذا قولاً لو لم تكنْ (كَانَ) التامّةُ أصلاً للناقصةِ ، فأمّا إذا كانت أصلاً لها فليستا شيئينِ مختلفَينِ ، إنّما هُما شيءٌ واحدٌ ، ولم نرجعْ إلى الأصلِ الذي هو / التامّةُ وتركْنا الفرعَ الذي هو الناقصةُ (١٤٨/أ) إلاّ لما تعذّرَ غرضُنا في الفرعِ ، وذلك أنّ (كان) الناقصةَ مشبهةٌ بالفعلِ المتعدّي نحو (ضَرَبَ) ومرفوعُها الذي هو اسمُها مشبهٌ بالفاعلِ ، و(منصوبُها الذي) (٢) هو خبرُها مشبهٌ بالمفعولِ ، فصارَ : كان زيدٌ قائمًا ، شبيهًا بضربَ زيدٌ عمرًا ، ولمّا بَنَيْنَا للمرفوعِ بـ(كَانَ) الناقصةِ اسمَ الفاعلِ كما بَنيناهُ للمرفوعِ بالفعلِ المتعدّي من حيثُ هو شبيهٌ به ، فقلنا : زيدٌ كائنٌ قائمًا ، كما تقولُ : زيدٌ ضاربٌ عمرًا ، كانَ تمامُ هذا التشبيهِ ولا بُدّ أنْ نبنيَ للمنصوبِ بـ(كان) الناقصةِ اسمَ المفعولِ كما نَبْنيه للمنصوبِ بالفعلِ المتعدّي ، فكانَ ينبغي أنْ نقولَ : القائمُ مَكُونٌ ، كما نقولُ : عمروٌ مضروبٌ ،

---

(١) قال ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٨٠ (هذا الذي قاله السيرافي غلطٌ ، لأنّ (كان) الناقصةَ ليس لها مصدرٌ عند النحويين ، انّما تدلُّ على الزمانِ وحدَهُ ، ولو كان لها مصدرٌ لم تسمَّ ناقصةً ، فلا يجوزُ أن تقولَ : كان زيد منطلقًا كونًا ، كما زعَمَ ولكن الذي يمكنُ أن يحملَ عليه قولُ سيبويه أنْ يكونَ أرادَ (كان) التامة ، لأنّ (كان) التّامةَ فعلٌ صحيحٌ يجري مجرى الأفعالِ الصحاحِ التي لا تتعدّى إلى مفعولٍ نحو (قَامَ) و(قَعَدَ) وسيبويه يجيزُ في هذا النّوعِ من الأفعالِ أنْ تصاغَ لما لم يُسمَّ فاعلُهُ) .

(٢) ما بين القوسين مكرّرٌ في الأصلِ .

مثل ما ذهب إليه الفَرّاءُ ، لكن تعذَّر هذا من الوجه المتقدم[1] في الردّ على الفــرّاء ، وهو أنّه يؤدّي إلى الاقتصار على خبر المبتدأ دون المبتدأ ، وليس لنا أنْ نتقلّع عــن تكميل هذا التشبيه وتتميمه مع إمكانه بوجهٍ ما ، وهو ممكنٌ غيرُ متعذّرٍ في ما هذا المنصوبُ عوضٌ منه وهو المصدرُ ، فطلبنا الوصولَ إلى ذلك المصدرِ حتّى نردّ (كان) له ونرفعـــهُ بها مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه ليتمَّ التشبيهُ بينَ (كان) الناقصةِ والفعلِ المتعدّي ، فلــم يتأتَّ لَنا الوصولَ إلى ذلكَ المصدرِ إلاَّ بأنْ نحذفَ الخبرَ مع الاسمِ حتّى لا يقتصرَ علـــى أحدِهما دونَ الآخرِ ، وحينَ حذفْنَاهما رجعْنا بـ(كانَ) إلى أصلِها من التّمامِ لزوالِ مابه يكونُ النّقصانُ من الاسمِ والخبرِ في اللّفظِ والتّقديرِ ، فرددْنَا (كانَ) إلى مصدرِها وبنيناهَا له ، وكُنّا بذلكَ كأنّا إنّما بَنينا هذا البناءَ من (كانَ) الناقصةِ لوجهين :

أحدُهما : أنّ (كانَ) الناقصةَ وغيرَ الناقصةِ بمعنىً واحدٍ .

والثاني : أنّ (كان) الناقصةَ قد عُوِّضَ فيها الخبرُ من المصدرِ الذي كان في غيـــرِ الناقصةِ ، فلمّا كانت إيّاهَا في المعنى كانَ خبرُها عِوضًا من مصدرِها وبمنزلتِه ، قـــوِيَ بذلك كونُها إيّاهَا ، فكأنّ هذا البناءَ وإنْ كانَ من غيرِ الناقصةِ إنّما هو من الناقصـــةِ ، وصارَ حكمُنا في الأصلِ الذي هو (كانَ) التّامةُ . فالحكمُ الذي تعذّرَ لنا في الفـــرعِ وهي (كان) الناقصةُ كأنّه حُكِمَ به في الفرعِ ، وبه يحصلُ الغرضُ من تتميم التشبيـــهِ بين (كانَ زيدٌ قائمًا) وبينَ (ضربَ زيدٌ عمراً) قالَ الشّلوبين : وهذا غرضٌ يدقُ إلاّ عن فَهمِ مُحصِّلٍ مُحقٍّ فعذرُ ابنِ السّيدِ لعمْري في عدمِ فَهمِه إيّاه قائمٌ .

وأمّا ابنُ أبي غالبٍ فانفصلَ عن ذلك الاعتراضِ بأنّ امتناعَ إعمالِ (كان) الناقصـــةِ في المصدرِ إنّما هو مع بقاءِ العِوضِ منه الذي هو الخبرُ ، وأمّا مع حذفه غيرُ مـــرادٍ ولا مقدّرٍ فلا يمتنعُ أنْ تعملَ في المصدرِ ، فالشّلوبين في انفصاله بنَى الأمرَ في (كيـــنَ)

---

(١) انظر ما تقدم في ص ٥٨٤/٥٨٥

و(مَكُون) على أنَّه من (كَانَ) التَّامة إذْ الناقصةُ عنده في (شَرْحِ الكتاب) لا دلالةَ لها على مصدرٍ بوجهٍ فيرجعُ إليه عند حَذْفِ الاسمِ والخَبرِ. وابنُ أبي غالب بَنَى في /انفصالِه (١٤٨/ب) على مذهبِه من أنَّ الناقصةَ تدلُّ على المصدرِ ، لكن امتنعَ أنْ تحصلَ فيه لجعلِ الخبرِ عِوَضًا منه ، فإذا ذَهَبَ ذلك العِوَضُ على الوجهِ الذى يجوزُ ذهابُه عليه من ذَهَابِ الاسمِ معه ، لم يمتنعْ رجوعُ المعوَّضِ منه وهو المصدرُ. وما ذكرَه الشَّلوبين من أنَّ (كِينَ وَمَكُونًا) إنَّما يقالان من (كَانَ)التَّامةِ مأخوذٌ من مذهبِ الفارسيِّ(١) في التذكرةِ ، فإنَّه ذَهَبَ فيها إلى أنَّ سيبويه عَمِلَ (مكونًا) من (كَانَ) التَّامة ، لأنَّها أصلٌ للناقصةِ وليست غيرَها ، فذَكَرَ أنَّه يقالُ على الجملةِ من هذا اللَّفظِ الذى هو (كَانَ) ، يكونُ وكائِن ، ومكُون ، إعلامًا منه بتصرُّفِه وقوَّتِه وقربِه من الأفعالِ الحقيقيةِ الدالةِ على الحدثِ والزمانِ معًا ، فمذهبُ الفارسيِّ والشَّلوبين على هذا أنَّه لا يُقَالُ من (كَانَ) الناقصةِ (كِينَ) ولا (مَكُون) بوجهٍ ، ووجَّها كَلَامَ سيبويه على أنَّه بَنَى (مكُونًا) من (كَانَ)التَّامة ، والاجماعُ على جوازِ ذلك في التَّامةِ ، إنَّما الخِلَافُ في الناقصةِ.

القولُ الرَّابعُ : أنَّ (كان) وأخواتِها يجوزُ ردُّها للمفعولِ الذى لم يُسمَّ فاعلُه فيقالُ: كِينَ وَمكُون ، لكن بشرطِ أنْ تكونَ قد عملتْ في ظرفٍ أو مجرورٍ ، فيقامُ ذلك الظَّرفُ أو المجرورُ مَقَامَ الفاعلِ ، فإذا قلتَ : كَانَ زيدٌ في الدَّارِ قائمًا ، على أنْ يكونَ (في الدَّارِ) متعلِّقًا بـ(كَانَ) جازَ لَكَ أنْ تقولَ : كِينَ في الدَّارِ ، ويكونُ (في الدَّارِ) في موضعِ رفعٍ مفعولًا لم يُسمَّ فاعلُه ، وكذلك تقولُ : الدَّارُ مَكُونٌ فيها . وإذا قلتَ: كان زيدٌ يومَ الجمعةِ قائمًا ، على أنْ يكونَ (يومُ الجمعةِ) ظرفًا منصوبًا بـ(كان) جازَ أنْ تقولَ : كِينَ يومُ الجمعةِ ، ويومُ الجمعةِ مَكُونٌ ، أو مَكُونٌ فيه ، وهَذا مَذْهَبُ

---

(١) قال أبو حيان في البحر : (١/ ٦٠ : (ومَنْ زَعَمَ أنَّ (كان) الناقصةَ لا مصدرَ لها فمذهبُه مردودٌ ، وهو مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ ، وقد كثُر في كتابِ سيبويه المجئُ بمصدرِ (كان) الناقصة والأصحُّ أنَّه لا يلفظُ به معها فلا يُقَالُ : كان زيد قائمًا كونًا) .

أبي الحسن بن عصفور (١)، قال : وكانَ الناقصةُ وأخواتُها يجوزُ إعمالُها في الظروفِ والمجروراتِ ، وهذا بناءٌ منه على ما ذَهَبَ إليه من دلالتِها على الحدثِ والزمانِ كسائرِ الأفعالِ ، فتعملُ لذلك في الظروفِ والمجروراتِ والأحوالِ على ما تقدَّم .

القولُ الخامسُ : أنّه لا يجوزُ في (كان) الناقصةِ وسائرِ أخواتِها أنْ تُبنَى للمفعول مطلقًا ، فلا يقالُ منها : (كِينَ) ولا (مَكُون) بوجهٍ من الوجوهِ ، وهذا مَذْهَبُ الفارسيِّ والشّلوبين على ما تقدَّمَ (٢) عنهما ، إذ جَعَلا (مكونًا) في كلامِ سيبويه من (كانَ) التَّامةِ . وهذا أيضاً مَذْهَبُ ابنِ خروفٍ (٣) والسُّهيليِّ، وابنِ أبي الربيعِ (٤)، وابنِ عبيدة ، غيرَ أنَّهم اختلفوا في توجيهِ كلامِ سيبويه حيثُ قالَ : (فهو كائنٌ ومَكُونٌ) (٥) فذكرَ كما ترَى أنّه يقالُ مَكُونٌ ، وهؤلاءُ قد منعوا أنْ يقالَ : كِينَ ومَكُون ، من (كانَ) النّاقصةِ .

---

(١) قال ابن عصفور فى شرح الجمل : ١/ ٣٨٥ : (وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكون ولم يُبيِّن على أى وجه ذلك ، لكنه يتخرَّج ذلك - عندى - على أن يُحذفَ المخبر عنه ويحذف بحذفه الخبر ، ثم يقام ظرف أو مجرور - أن كان فى الكلام - مقام المحذوف فتقول على هذا : كين فى الدار ، والدار مكون فيها ، أى مكون فيها أمر أو قصة ، أى واقع) .

وقال فى نفس المصدر ص : ٥٣٥ - ٥٣٦ : (والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول وهو مذهب سيبويه ، لكن لابد من أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين فى الدار ، فالأصل مثلا : كان زيد قائماً فى الدار ، على أن يكون فى الدار متعلقاً بـ(كان) حُذفَ المرفوعُ لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف) .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٥٨٨

(٣) شرح الجمل لابن خروف ص : ٤٤ .

(٤) البسيط ص : ٦٤٥ ،

(٥) الكتاب : ١/ ٤٦ .

أمَّا الفارسيُّ في تذكرته والشَّلوبين فقد تقدَّم مذهبُهما في ذلك ، وأنَّ (مكونًا) من (كَانَ) التَّامة على ما تقدَّم بيانه .

وقد نقل ابنُ جنّي عن الفارسيِّ العجزَ عن توجيه كلام سيبويه فقال : سألتُ أبَا عليٍّ هل يُقال (مكُون) من (كَان) النَّاقصة ؟ فقال : لا ، قلتُ له : فقد وقع ذلك في الكتاب أأخطأ النَّاسخ ؟ فقال : لا ، الرواية به صحيحةٌ ، قلتُ : أتقولُ إنَّ سيبويه أخطأ ؟ فقال : لا ، قلتُ : فما عندك في / ذلك . فقال : ليس كُلُّ داءٍ يعالجُه الطَّبيبُ (١) ثُمَّ تلى هذه الآية : (وَكَأَيِّن مِّنْ آيةٍ في السَّمواتِ والأرضِ يمرُّونَ عليها وهُم عنها معْرِضُون) (٢) . قال الشَّلوبين : وهذا من الفارسيِّ قولٌ بما كَانَ عليه في وقت السُّؤالِ ، وكَانَ أبو عليٍّ إذ ذاك لم يحضرهُ كيفَ يُعالجُ المسألة ، فلذلك قال فيها ما قال . (١٤٩/أ)

وأمَّا ابنُ خروفٍ فوجَّه كلامَ سيبويه بأنَّه أرادَ التَّعريفَ بتصرُّفِ الفعلِ وذلك أنَّ (مكونًا) لا يمتنعُ من جهةِ الفعلِ ، بَلْ الفعلُ يقتضيه لتصرُّفه إذْ يُقال : كَان ، يكُون ، وكَائنٌ ، وليس (كَان) بمنزلةِ (لَيْسَ) و (عَسَى) اللَّذين يمتنعُ ردُّهُما للمفعول وصوغُ اسمٍ له منهما من جهةِ أنفسِهما لعدمِ تصرُّفِهما ، فإنَّما امتنعَ أنْ يُقال (مكُون) من (كَان) النَّاقصةِ لأمرٍ عارضٍ خارجٍ عن الفعلِ ، وهو ما يلزمُ من حذفِ الاسم اقتصارًا لغير دليلٍ ، فلمَّا كان الأمرُ هكذا ذكرَ سيبويه لفظَ (مكُون) ليريكَ تصرُّفَ (كَان) وأنَّه كـ (ضَرَبَ) بالنَّظرِ إلى التَّصرُّفِ دونَ مراعاةِ الأمرِ العارضِ . قال ابنُ خروفٍ (فإنَّما أرادَ رحمهُ الله أنْ يُعْلَمَ أنها أفعالٌ حقيقةٌ كسائرِ الأفعالِ ، فأجراها على قياسِها ما لم يمنعْ مِنْ ذلك طارئٌ من غيرها) (٣) واتَّبع ابنُ خروفٍ على هذه الطريقة أبو الحسين بن أبي الربيع (٤) .

---

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٧٨ ، ١٧٩ . وقد ذكر فيه ابن السيد ما دار بين ابن جني وأستاذه الفارسي ، وانظر أيضا شرح اللمحة البدرية : ٢٠/٢ ، ٨ وحاشية الصبان : ٢٣٠/١ .

(٢) الآية : (١٠٥) من سورة يوسف .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ .

(٤) البسيط : ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، وانظر شرح الجمل لابن الفخار : ٩٧ .

وأمّا أبو بكرٍ بن عبيدة فزعَم أنَّ (مُكَوّنًا) في لفظِ سيبويه ليس اسمَ مفعولٍ كمضروبٍ، وإنّما هو مصدرٌ جاء على وزن (مَفْعُولٍ) كالمعقولِ والمفتونِ ، وعلى هذا حَمَلَ بعضُ المفسرين قولَه عزَّ وجلَّ : (بأييّكُم المفتونُ)(١) أي : بأييكُم الفتنةُ ، والمصدرُ على وزنِ (مَفْعُولٍ) مسموعٌ غير مقيس ، ولعَلَّ سيبويه قد سمِعَهُ من العَرَبِ ، إذ هو مأمونٌ ثقةٌ لا ينقلُ من نحو هذا إلاّ ما سُمِع ، فكأنّه قالَ فهو كائِنٌ وكُونٌ ، وأتى بالمصدرِ ليُعلِمَ بتصرُّفِ هذا الفعلِ ، إذ المصدرُ إنّما يكونُ للأفعالِ المتصرفةِ فكأنّه يقولُ : (كَانَ) فعلٌ متصرفٌ تستعملَ منه أبنيةٌ وألفاظٌ فيقالُ : يكونُ وكائنٌ وكُونٌ ، كما يستعملُ من (ضَرَبَ) ألفاظٌ فيقال : يَضْرِبُ ، وضَارِبٌ ، ومضروبٌ .

وأمّا السُّهيليُّ فزعَمَ أنَّ سيبويه رحمهُ اللهُ لم يقصدْ بقولِهِ (كائِنٌ) و(مُكُونٌ) اسمَ الفاعلِ ولا اسمَ المفعولِ ، وإنّما أرادَ بكائنٍ اسمَ (كان) وبمكونٍ الخبرَ ، و(كائنٌ) عبارةٌ عن الفاعلِ ، و(مكونٌ) عبارةٌ عن المفعولِ ، وقد سَمَّى سيبويه في الترجمةِ اسمَ (كان) اسمَ فاعلٍ وخبرَها اسمَ مفعولٍ(٢) ، فكأنّهُ قالَ : فالاسمُ كائِنٌ أي (فاعلٌ) والخبرُ مكُونٌ أي (مفعولٌ) فلكانَ اذاً كائِنٌ ومكونٌ أي فاعلٌ ومفعولٌ ، كما كانَ (لضَرَبَ) ضاربٌ ومضروبٌ يريدُ بذلك تقريبَ (كان) من (ضَرَبَ) من حيثُ كان اسمُها مشبَّهاً بالفاعلِ وخبرُها مشبّهاً بالمفعولِ ، فعلى هذا معنى قول سيبويه : (فهو كائِنٌ ومكُونٌ)(٣) أي : فهذا الكلامُ الذي بعد (كانَ) من قولِهم : (كنا هم أو يكُنْها أو تكُنْهُ) في البيتِ(٤) الذي أنشدَ ، هو فاعلٌ ومفعولٌ كما يقعُ بعد (ضَرَبَ) في قولِكَ : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، فاعلٌ ومفعولٌ . قالَ السُّهيليُّ لمّا ذكَرَ هذا التأويلَ : (والعَجَبُ من الفارسيّ / يُلقِي (١٤٩/ب)

---

(١) الآية : (٦) من سورة القلم ، وانظر معاني القرآن : ٣/ ١٧٣ ، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ص : ٤٧٨.

(٢) الكتاب : ١/ ٤٦ - ٥٠.

(٣) الكتاب : ١/ ٤٦.

(٤) وهو قول أبي الأسود الدؤليّ :

فإنْ لا يكنْها أو تكُنْه فإنّه ... أخوها غذَتْه أُمُّه بلبانِها

انظر الكتاب : ١/ ٤٦.

بيدهِ إلى العجزِ وهو الإمامُ) . فقد تحصَّلَ من لفظةِ (مَكُون) الواقعةُ في كتابِ[1] سيبويه واتَّبعه فيها أبو القاسم[2] سبعةُ أقوالٍ للنَّحويين ، الأربعةُ المذكورةُ أولاً والخامسُ : قولُ ابنِ خروفٍ وابنِ أبي الربيع ، والسَّادسُ : قولُ ابنِ عبيدة ، والسَّابعُ قولُ السُّهيليّ . واللهُ الموفقُ للصَّوابِ برحمته .

---

(١) الكتاب : ١/٤٦ .

(٢) الجمل ص : ٦٥ .

بَابُ الحُروفِ الَّتِى تَنصِبُ الاسمَ وَترفَعُ الخَبَرَ

هَذَا البابُ هوبَابُ (إِنَّ) وأخواتِها ، والكَلَامُ فيه فى مسائلَ .

المَسألةُ الأُولى : فى بيانِ هذه الحروفِ وذكرِ مَعَانِيهَا .

وهى ستةٌ : (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَكِنَّ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ)(١)

و(أَنَّ) أصلُها (إِنَّ) بالكسرِ لكنَّها تفتحُ لموجبٍ على ما سيأتى بيانُه(٢) فى البابِ بعدَ هذا إن شاءَ اللهُ تَعَالى ، ولِذَلِكَ عدَّها سيبويه خمسةً فقَالَ : هَذَا بابُ الحروفِ الخمسةِ الَّتى تَعْمَلُ فيما بعدَها كَعَمَلِ الفعلِ فيما بعدَه(٣). أسقطَ منها (أَنَّ) اعتباراً بأصلِهَا ، إذْ هى (إِنَّ) فُتِحَتْ لموجبٍ .

وفى (لَعَلَّ) لغاتٌ أُخرُ(٤)، منها (عَلَّ) و(لأَنَّ) و(أَنَّ) . مثالُ (عَلَّ) فى (لَعَلَّ) قولُ الشَّاعِرِ :-

وَعَلَّ النَّوى فى الدَّارِ تَجْمَعُ بَينَنَا ... وَهَلْ يَجْمَعُ السَّيْفَانِ وَيْحَكَ فى غِمْدِ!(٥)

---

(١) كلمة (كَأَنَّ) ساقطة من الأصل ، وبها يتمُّ الكلام .

(٢) انظر ما يأتى فى ص : ٧٣١-٧٣٢

(٣) الكتاب : ١٣١/٢ .

(٤) قال ابن مالك فى التسهيل : ٦٦ : (وقد يقال فى (لَعَلَّ) : (عَلَّ) و(لَعَنَّ) و(عَنَّ) و(لأَنَّ) و(أَنَّ) و(رَغَنَّ) و(لَغَنَّ) و(لَعَلَّتْ) . وانظر المغنى : ٢٨٦/١ ، والجنى الدانى : ٥٨٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٧٠/١ ، والمخصص: ٢٧٥/١٣ ، والخزانة : ٣٦٩/٤ ، والانصاف: ٢٢٤/١ - ٢٢٥ .

(٥) من الطويل نسبه ابن أبى الربيع فى البسيط : ٦٣١ للعديل بن الفرخ العجلى (شاعر أموى) وعجز البيت يضرب فى المثل لقلة الاتفاق .

وفى ديوان الهذليين : ١٥٩/١ : يروى صدره :

تُريدِين كيما تَجْمَعِينى وخالداً ... وهل . . . .

ونسب لأبى ذؤيب الهذلى كما فى كتاب الأمثال : ٢٧٩ . وانظر المستقصى : ٢٩٠/٢ ، وجمهرة الامثال : ٣٩٢/٢ ، والكافى : ٢٥٥/١ ، والمشوف المعلم : ٤٥٦/١ ، والخزانة : ٥٩٨/٣ .

المعنى : ولعلّ النّوى .

وقال (لأنّ) بمنزلة (لعلّ) قولُ الآخر :-

عُوجا على الطّلل المُحيلِ لأنّنا تبكي الدّيارَ كما بكى ابنُ حذامِ (١)

أراد : لعلّنا تبكي . وقال (أنّ) بمنزلةِ (لعلّ) ما حكاهُ سيبويه من قولهم (إئت السّوقَ أنّك تشتري سويقًا) (٢) أرادوا : لعلّك تشتري سويقًا ، وعلى هذا عند سيبويه قوله عزّ وجلّ : (وما يُشعِركم أنّها إذا جاءتْ لا يُؤمنون) (٣) على قراءةِ (أنّها) بالفتحِ ، المرادُ عند العلماءِ : لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون ، وفي هذه الآيةِ قولانِ آخرانِ لغيرِ سيبويه ،

أحدُهما : أنّ (أنّ) ليستْ بمنزلةِ (لعلّ) ، وإنّما هي التي أصلُها الكسرُ وهي على حذفِ لامِ الجرّ متعلقةً بمعنى الجملةِ التي هي قولُه سبحانَهُ : (قُلْ إنّما الآياتُ عند اللهِ) لأنّ هذه الجملةَ تُفهِمُ عدَمَ انزالِ الآياتِ عليهم ، فكأنّه قال : إنّ الله لا ينزلها عليهم لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون ، والجملةُ التي هي قوله تعالى (وما يُشعرِكُم) اعتراضيةٌ فاصلةٌ بينَ العاملِ والمعمولِ ، وهذا القولُ لأبي عليٍّ الفارسيّ في بعض

---

(١) من الكامل لامرئ القيس بن حجر الكندي
انظر الشاهد في ديوانه : ١١٤ ، وروايته (ابن خذام) بالخاء والذال المعجمتين والتوطئة : ٢٢٠ وفيها (ابن حزام) بالحاء المهملة والزاي المعجمة ، والبسيط : ٦٢٣ وفيه (ابن حرام) بالحاء والراء المهملتين ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٦/١ ، وجمهرة اللغة : ٢٠٢/٢ ، والمساعد : ٣٣٤/١ ، والمزهر : ٤٧٦/٢ ، والهمع : ١٥٤/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٢ .

(٢) الكتاب : ١٢٣/٣ وفيه (شيئا) مكان (سويقا) وهو ما يتخذ من الحنطة والشعير

(٣) من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام . وقراءة (أنها) بالفتح هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ، ويعقوب وخلف ، وأبي بكر عن عاصم بخلاف عنه فهؤلاء قرأوا (إنها) بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح . انظر البحر المحيط : ٢٠١/٤ ، ٢٠٣ ، والاتحاف : ٢١٥ ، والتيسير : ١٠٦ ، والنشر : ٢٦١/٢ ، وحجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظر الكتاب : ١٢٣/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاد ل ٣٤/ ٣٥ .

توالیفه[١] ، وفيه ضعفٌ من جهة أنه يُبعُد أَنْ يُفهَم من قوله سبحانه (قُلْ إنّما الآياتُ عند اللهِ) امتناعُ انزالِ الآياتِ عليهم ، إذ ليس في ذلك أكثرُ من تسليم أمر الآياتِ إلى اللهِ عزّ وجلّ وأنّ أنزالَها ليس إلى أحدٍ سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إنّما الآياتُ إلى الله تعالى وحده فإنْ شاءَ انزلَها وإنْ شاءَ لم ينزلْها ، وهذا لا يقتضي عدمَ الانزالِ .

والقولُ الآخر ذكره كثيرٌ من المفسرين ، وهو أنّ (أنّ) هي التى أصلُها الكسرُ كما تقدّم في القول قبل هذا ، وهي على حذفِ باءِ الجرّ متعلقة بقوله (يُشعركم) و(لا) من قوله سبحانه (لا يؤمنون) زائدةٌ[٢] ، والمعنى : وما يُدريكم أنّها إذا جاءت يُؤمنون ، أي : وما يُدريكم بايمانِهم إذا جاءتهم الآيةُ ،

و(لا) قد تُزادُ في مواضعَ كقوله عزّ / وجلّ : (مَا مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ إذ أمرتُكَ)[٣] (١٥٠/أ)
أي : ما منعَكَ من السّجودِ ، فالتقديرُ : ما منعَكَ أَنْ تسجُدَ و(لا) زائدةٌ ، ألا ترى أنّه لا يصحّ أَنْ يكونَ المعنى : ما منعَكَ من (عدمِ)[٤] السّجودِ ، ويدلّك على زيادتِها هنا قولُه تعالى في الآيةِ الأُخرى : (ما منعَكَ أَنْ تسجُدَ لما خلقتُ بيدَيَّ)[٥] وقولُ سيبويه أولى من هذين القولينِ لما تقدّم من ضعفِ قولِ الفارسيّ ، ولما في هذا الأخيرِ من الزيادةِ ، وقولُ سيبويه كما تقدّم سالمٌ من ذلك ، وقد ثبتَ كونَ (أنّ) بمعنى (لعلّ) من كلامِ العربِ ، فحملُ الآيةِ على ذلك أولى وأحسنُ والله أعلمُ .

---

(١) الاغفال : ٤١٧/٢ .

(٢) والى زيادة (لا) ذهب الكسائى والفراء والفارسى . انظر معانى القرآن : ٣٥٠/١ والكشاف : ٤٤/٢ ، وتفسير القرطبى : ٦٥/٧ ، والبيضاوى : ١٨٧ ، والبسيط ٦٣٢ ، والمغنى : ٢٥١/١ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الأعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٣٠٧/١ .

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة (ص) .

وقد جَعَلَ بعضُهم أيضاً (أَنَّ) في هذه الآيةِ من هذا البابِ على حذفِ لامِ الجرِّ تتعلقُ بـ(يُشعِرُكُم) على أنْ تكونَ (ما) نافيةً ، أي : وما يُشعِرُكم بها لأنَّها إذا جاءت لا يؤمنون.(١)

وأمَّا معاني هذه الأحرفِ فـ(إنَّ) و(أنَّ) معناهما التوكيدُ(٢)، وتنفردُ (أنَّ) بكونها موصولةً مصدريةً لتقديرِها مع اسمِها وخبرِها بالمصدرِ ، فتقول : عَرفتُ أنَّكَ قائمٌ ، ويكونُ التقديرُ : عرفتُ قيامَكَ .

و(لكنَّ) معناها الاستدراكُ(٣)، وذلكَ أنكَ إذا قلتَ : ما قامَ زيدٌ لكنَّه قاعدٌ ، فإنَّما تقولُه جواباً لِمَنْ يقولُ : قامَ زيدٌ ، فقصدُكَ أنْ تخبرَ بمجموعِ أمرين :

أحدُهما : نَفيُ القيامِ عن زيدٍ .

والثاني : إثباتُ القُعُودِ له ، فإذا قلتَ : ما قامَ زيدٌ ، فقد حَصَلَ لكَ الإخبارُ بالمعنى الأولِ ، وبَقِيَ عليكَ ما قصدتَّه الإخبارَ بالمعنى الثاني فاستدركتَهُ بقولِكَ : (لكنَّه قاعدٌ) فقولُكَ (لكنَّه) استدراكٌ لما بَقِيَ عليكَ ما قصدتَّ الإخبارَ به ، إذ قصدتَّ كما تقدَّمَ الإخبارَ بمجموعِ المعنيين ، وكذلكَ إذا قلتَ : ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا هو القائمُ ، فإنَّما تقولُه جواباً لِمَنْ يقولُ : قامَ زيدٌ ، أو يتوهَّمُ ذلك فتقصدُ إلى إخبارِه بنفي القيامِ عمَّنْ أثبتَه له وهو زيدٌ(٤)، وبإثباتِه لِمَنْ هو له ، فتقولُ : ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرًا هو القائمُ ، فحين قلتَ : ما قامَ زيدٌ ، حَصَلَ الإخبارُ بنفي القيامِ عن زيدٍ وبقي عليك المعنى الآخرُ فاستدركتَه فقلتَ : لكنَّ عمرًا هو القائمُ ، فكأنَّكَ تقولُ له . أمَّا القيامُ الذي زعمتَ فحقٌّ وأمَّا نسبتُه لزيدٍ فباطلٌ إنَّما هو لعمرو ، وكذلك الكلامُ في (لكنْ) المخفَّفةُ المذكورةُ في بابِ العطفِ . وقد ذَهَبَ أبو الحسين بن الطَّراوة إلى إنكارِ معنى

---

(١) البيان : ١/٣٣٤ - ٣٣٥ ، والمغني : ١/٢٥١ .

(٢) انظر الجمل : ٦٤ .

(٣) ذكر الزجاجي في الجمل : ٦٤ : أنها للتأكيد أيضا . وانظر أوضح المسالك : ١/٣٢٨ ، والمغني : ١/٢٩٠ - ٢٩١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٣ .

(٤) انظر البسيط ص : ٢٠٤ .

الاستدراكِ ، ذكرَ ذلك في (لكنْ) الخفيفةَ وأنَّ معناها أنْ توجبَ للثاني ما نُفيَ عن الأولِ في نحو : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ ، وما ضربتُ زيداً لكن عمراً ، قال : (وذلك أنَّ حقيقةَ الاستدراكِ أنْ تستدركَ شيئاً فاتكَ أولاً ، وأنتَ إذا قلتَ : ما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ ، فلم يَفتكَ أولاً شيءٌ ، لأنَّ اخبارَكَ بنفي القيامِ عن زيدٍ صحيحٌ مستقلٌ ولم ينقص منه شيءٌ فيستدركَ بـ(لكنْ) وإنَّما جئتَ بعد (لكنْ) بخبرٍ آخرَ وهو ايجابُ القيامِ لعمروٍ) . (١) وما ذكره من إنكارِ معنى الاستدراكِ جارٍ في (لكنَّ) و(لكنْ) على الاطلاقِ في جميعِ أمثلتِهما .

نعمْ ما ذكرَهُ من المعنى الذي هو ايجابُ ما نُفيَ عن الأولِ / للثاني إنَّما يطَّردُ له في (لكنْ) الخفيفةِ إذا (٢) وقعَ بعدها مفردٌ نحو ما تقدَّمَ التمثيلُ به ، وقدْ يَتمشى له ذلك المعنى أيضاً في (لكنَّ) الشديدة و(لكنْ) الخفيفة إذا وقعتْ بعدها جملةٌ ، لكنَّ في بعضِ الأمثلةِ دونَ بعضٍ نحو : ما قامَ زيدٌ لكن عمروٌ هو القائمُ ، وما قامَ زيدٌ لكنْ عمروٌ (٣) قامَ ، ألا ترى أنَّ عمرًا قد أوجبَ له ما نُفيَ عن الأولِ ، على أنَّ هذا الايجابَ في هذا ليس من جهةِ (لكنْ) إنَّما حصَلَ من لفظِ الخبرِ ، ألا ترى أنَّكَ في هذين المثالينِ أخبرتَ عن عمروٍ بالقيامِ ، فمن ذلك حصَلَ ايجابُ القيامِ له ، لا أنَّ (لكنْ) دلَّت عليه ، فلا ينبغي أنْ يُنسَبَ ذلك المعنى لـ(لكنْ) . وبالجملةِ فالمعنى الذي ذكرَ من الايجابِ مخصوصٌ بـ(لكنْ) إذا وقعَ بعدها مفردٌ وفي ذلك ذكره هو ، وما ذكره النحويون من الاستدراكِ صحيحٌ على ما تقدَّمَ بيانُهُ ومطَّردٌ في (لكنْ) و(لكنَّ) على الاطلاقِ ، ولا ينبغي أنْ يُنكرَ ، وإنَّما أنكره ابنُ الطَّراوةِ لما خَفيَ عليه وجهُهُ .

وأمَّا (كأنَّ) فمعناها التشبيهُ (٤) نحو : كأنَّ زيداً الأسدُ ، ألا ترى أنَّك تشبِّهُ زيداً بالأسدِ في الشجاعةِ والجُرأةِ ، والأصلُ إنَّ زيداً كالأسدِ ، والتشبيهُ حصَلَ بالكافِ (١٥٠/ب)

---

(١) الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح : ل/ ٢٦ ، وانظر الكافي : ٢/ ٣١٠

(٢) في الأصل : (اذ) .

(٣) في الأصل : (عمرا) بالنصب.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٧ ، والبسيط : ٦٣٠ .

ثم قدّمت الكافَ اعتناءً بمعنى التّشبيهِ ، لأنّه المقصودُ، وركّبتْ مع (إنَّ) (١) وصارت كالحرفِ الواحدِ ، وخرجتِ الكافُ عن أنْ تكونَ حرفَ جرٍّ بالتّركيبِ ، فصار : كأنَّ زيدًا الأسدُ ، وإنّما فتحتْ (أنَّ) لدخولِ الكافِ عليها ، لأنّها في الأصلِ حرفُ جرٍّ وحروفُ الجرِّ توجبُ فتحَ (إنَّ) .

واختلفَ النّحويون في ثلاثةِ معانٍ وهي : التّحقيقُ والتّقريبُ والظّنّ ، فأكثرُ النّحويين على نفْيِ هذه المعاني الثلاثةِ والاقتصارِ على التّشبيهِ، وأنّها لا معنى لها سواه، وزادَ بعضُهم (٢) لـ (كأنَّ) هذه المعاني الثلاثةِ .

أمّا التّحقيقُ فممّنْ ذهبَ إليه أبو الفتح بن جنّي فزعم أنّها قد تأتي للتّحقيقِ (٣) مجردةً من التّشبيهِ مثل (إنَّ) ، واستدلَّ أصحابُ هذا المذهبِ على صحتهِ بقولِ الشّاعرِ :

فأصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرًّا ... كأنَّ الأرضَ ليسَ بها هشامُ (٤)

المعنى عندهم : لأنَّ الأرضَ ليس بها هشامٌ ، لأنَّ هذا الشّاعرَ يرثي هشامًا بعد موتهِ ، فهشامٌ ليس بالأرضِ ، ولو كانت للتّشبيهِ لاقتضى أنَّ هشامًا بالأرضِ ، واستدلّوا أيضًا بقولِ الآخرِ :

---

(١) القول بتركيب (كأنَّ) من (إنَّ) وكاف التشبيه قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان أنها بسيطة . الكتاب : ٣ / ١٥١ ، والخصائص ١ / ٣١٧ ، والهمع : ٢ / ١٥١ / ١٥٢ .

(٢) هم الكوفيون والزجاجي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٨ ، والمغني : ١ / ١٩٢ ، والهمع : ٢ / ١٥٠ .

(٣) انظر المحتسب : ٢ / ١٥٥ .

(٤) من الوافر للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٤٨ ، والمغني : ١ / ١٩٢ ، والهمع : ٢ / ١٥٠ ، وحاشية الخضري : ١ / ١٢٨ ، وحاشية الأمير : ١ / ١٦٣ ، والتصريح : ١ / ٢١٢ ، وعدة السالك : ١ / ٣٢٨ .

كأنّني حينَ أُمسي لا تُكلِّمُني ... مُتيَّمٌ يشتهي ما ليسَ مَوجُودَا (١)

المعنى : إنّي حينَ أُمسي لا يكلّمني مُتيَّمٌ " يشتهي ما ليس موجودًا ، لأنّه يشتهي كلامَه وهو لم يكلّمه ، فكلامُه في حقّهِ غيرُ موجودٍ ، وليس المعنى على التّشبيه ، لأنّه يقتضي وجودَ ما اشتهاهُ من كلامه ، وقد ذَكرَ في البيتِ أنّه لم يكلّمه .

ومما يتوهّم أنّها فيه لمعنى التّحقيق قوله عزّ وجلّ : (وَيكأنّه لا يُفلحُ الكافِرونَ) (٢) لأنّ (كأنّ) عند سيبويه كلمةٌ منفصلةٌ من (وَيْ) (٣) و(وَيْ) عنده اسمُ فعلٍ بمعنى (أتعجّبُ) فـ(كأنّ) من قوله سبحانه : (كَأنّه لا يُفلحُ الكافِرُونَ) / ينبغي أنْ تكون (١٥١/أ) للتّحقيقِ إذ عَدمُ افلاحِ الكافرين محقّقٌ مقطوعٌ به والتّشبيهُ يفسدُ المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : كأنّ زيدًا لا يقومُ ، على معنى التّشبيه فلا بُدّ أنْ يكونَ زيدٌ يقومُ .

ولا حجّةَ لهم في شيءٍ من هذا . أمّا البيتُ الأولُ فمعناه : كأنّ الأرضَ ليس ببطنها هشامٌ ولا شكّ أنّه مدفونٌ ببطنِها ، فمعنى التّشبيه على هذا صحيحٌ في البيتِ كأنّه يقولُ : أصبحَ بطنُ مكةَ مقشعرًّا وما كانَ ينبغي له أنْ يقشعرَّ ، لأنّ هشامًا ببطن

---

(١) من البسيط لعمر بن ربيعة وهو في ديوانه : ١٠٠ ، وقيل : ليزيد بن الحكم الثقفي يمدح سليمان بن عبد الملك كما في اللسان : (عود) ويروى عجزه فيه :
ذو بَغيةٍ يبتغي ما ليس موجودًا
انظره في المحتسب : ٢/١٥٥ ، والمغني : ٢/٣٦٩ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٢/٧٨٨ ، وقواعد المطارحة : ل/٢٧ ، وشرح التسهيل : ل/٨١ ، والمساعد : ١/٣٠٥ .

(٢) من الآية : (٨٢) من سورة القصص .

(٣) وعبارة سيبويه في الكتاب : ٢/١٥٤ : (وسألتُ الخليلَ رحمه الله تعالى عن قوله : (ويكأنّه لا يُفلحُ) وعن قوله تعالى جدّه : (ويكأنّ الله) فزعم أنّها (وَيْ) مفصولةٌ من (كأنّ) ، والمعنى وقع على أنّ القومَ انتبهوا فتكلّموا على قدرِ علمهم ، أو نُبِّهوا فقيل لهم : أما يُشبه أن يكون هذا عندكم هكذا) .
وانظر البحر المحيط : ٧/١٣٥ ، والكشاف : ٢/١٩٢ ، وشرح المفصل : ٤/٧٦ .

الأرض ومدفونٌ فيها ، فحين اقشعرّ وهشامٌ في الأرض صار كأنّ الأرض ليس هشامٌ فيها.(١)

وأمّا البيت الثاني فمعنى التّشبيه فيه مستقيمٌ على أنْ يكونَ معنى قوله (يَشْتَهي ما ليس موجوداً) أي : يَشْتَهي ما ليس في الوجود ، أي : ما هو محالٌ ، ولا شكّ أنّ تكليمه له ليس بمحالٍ إذ ذاك ، فحين اشتهى كلامه ولم يفعلْ مع إمكانه ، صار كأنّه يشتهي ما هو محالٌ لا يمكنُ وجودُه.

وأمّا الآيةُ فقد ذكر سيبويه معنى التّشبيه فيها حيثُ حملها على أنّ المعنى : أما يُشْبِهُ أنْ يكونَ الأمرُ هكذا(٢) وأنت تقولُ هذا في المحقّقِ المقطوعِ به فدخلتْ (كأنّ) بإزاءِ هذا المعنى ، واللهُ أعلم.

وعلى هذا المعنى من التّحقيق حمل بعضُهم (كأنّ) في كلامِ سيبويه حيث تكلّم في نونِ التّثنيةِ وجمعِ المذكّرِ السّالمِ نحو : الزّيدَيْن والزّيدِينَ ، فقال : (والنّون كأنّها عوضٌ لما مُنِعَ من الحركةِ والتّنوين)(٣) فحمل بعضهم مذهبَ سيبويه على أنّ هذه النّون نفسُ العوض(٤) لا شبيهةٌ بالعوض وجعل (كأنّ) في كلامِهِ للتّحقيق ، وأكثرُهم يرى أنّ مذهبَهُ أنّها شبيهةٌ بالعوض لا محضُ العوض ، و(كأنّ) في كلامِهِ على هذا للتّشبيه.

وأمّا التّقريبُ فأثبتَهُ بعضُ الكوفيين(٥) معنىً لـ(كأنّ) فزعم أنّها قد تكونُ تُفيدُ التّقريبَ خاليةً من معنى التّشبيهِ نحو : كأنّك بالشتاءِ مقبلاً(٦) ، وكأنّك بالصيفِ قد جاء ،

---

(١) وتخريج المصنف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك في شرح التسهيل : ل/ ٨١ ، وخرجه السيوطي في الهمع : ٢/ ١٥١ (على أنه من باب تجاهل العارف).

(٢) الكتاب : ١/ ١٥٤.

(٣) الكتاب : ١/ ١٨.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٨ ، والمغني : ١/ ١٩٢ ، والهمع : ٢/ ١٥١.

(٦) وفي المغني : ١/ ١٩٢ (مقبل) بالرفع على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (الشتاء) والباء فيه زائدة ، والكاف في (كأنك) للخطاب ، وهي حرف لا عمل لها.

ألا ترى أنّ المعنى تقريبُ زمنِ الشتاءِ وتقريبُ زمنِ الصَّيفِ ، ولا تريدُ تشبيهَ شيءٍ بشيءٍ . وتأوّلَ هذا مَنْ أنكرَ معنى التَّقريبِ على أنّ التَّقديرَ: كأنَّكَ مُتلبسٌ بالشتاءِ مقبلاً ، أيْ : في حالِ أنّه مقبلٌ ، فتكونُ قد شبَّهتَ المخاطبَ في حالِ أنّه غيرُ ملتبسٍ بالشتاءِ بالملتَبِسِ به لقربهِ ، فبالشتاءِ متعلّقٌ بالخبرِ المحذوفِ الذي هو (مُلتبسٌ) وقائمٌ مقامَه ، والباءُ فيه للمصاحبةِ ، وهي التي في نحو قولِكَ : جاءَ زيدٌ بثيابِهِ ، أي : جاءَ زيدٌ ومعه ثيابُه ، والتَّقديرُ : مُلتبساً بثيابِهِ .

وأمّا معنى الظَّنِ فأثبته أبو الحسين بن الطَّراوةِ فزعمَ أنّ (كأنّ) قد تكونُ بمعنى الظَّنِ دون تشبيهٍ (١) نحو : كأنّ زيداً قائمٌ ، والمعنى : يظُنُّ زيدٌ قائماً ، لأنّه على حالةٍ تشبِهُ القيامَ ، فرائيه يظُنُّه قائماً إذ لا يتحقّقُ في نحو هذا معنى التَّشبيهِ ، لأنّ القائمَ هو زيدٌ ، فكيف تُشبِّهُ الشيءَ بنفسِهِ . وكذلك قولُ الشَّاعرِ :-

كأنّي إذْ نزلتُ على المُعلَّى ... نزلتُ / على البَوَاذِخِ من شَمَامِ (٢) (١٥١/ب)

ألا ترَى أنّه ليس في البيتِ شيءٌ يُشبَّه به نفسَهُ ، و(نزلتُ) الثاني هو خبرُ (كأنّ) فإنّما المعنى : أظنُّ إذ نزلتُ على المُعلَّى نزلتُ على البَوَاذِخِ ، أي : مَن رآني حينَ نزولي عليه ظنّني نازلاً على البواذخ ، واستدلَّ أيضاً بقولِ الآخرِ :

فَيا عَجَبَا حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ (٣)

---

(١) ونسب القول به أيضاً الى الكوفيين والزجاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقا . شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٤٨ ، والمغنى : ١/ ١٩٢ ، والهمع : ٢/ ١٥١ .

(٢) من الوافر لامرئ القيس بن حجر ، من أبيات يمدح فيها المعلى أحد بني تيم من جديلة طيئ . البواذخ : جمع باذخ وهو الشامخ العالى . شمام : اسم جبل . يقول : نزولي على المعلى لا متناعي به وتحصني كنزولي على أعلى الجبال . انظره في ديوانه : ١٤٠ ، والعقد الفريد : ٣/ ٣٩٩ .

(٣) تقدم تخريجه في ص ١١٥ وانظر الافصاح لابن الطراوة ل/١١

المعنى : أنه يتوهَّم ويظنّ أنّ أباها نَهشَلُ أو مَجاشِعٌ لسبّها إيّاي ، إذ لا ينبغي أنّ يسبّني إلاّ مَن أبوه نَهشَلُ أو مُجاشِعٌ ، وهذا في المعنى نظيرُ قوله من قصيدةٍ أخرى :

ولكنَّ نصْفًا لو سَبَبتُ وسَبَّني ... بَنو عَبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشمِ (١)

إذ لو كانَ الشّاعرُ يشبّهُ أباها بنَهشَلٍ أو مجاشِعٍ لكانَ ذلك مدحًا ، وإنّما مقصودُهُ الذَّمّ ، وقد نَحا ابنَ أبي الربيع نَحوَ هذا المذهبِ في شرحِ الجُمَلِ ، فَقالَ : (وتقولُ كأنَّ زيدًا قائمٌ ، لمّا كان على حالةٍ يشبّه فيها الرجلَ القائمَ ، ويصحبُها هنا معنى الظنّ) (٢) فقد أشارَ كما ترى إلى هذا المذهبِ بقوله (ويصحبُها هنا معنى الظّنّ) لكنّه لم يخلِها من معنى التّشبيهِ كما فَعَلَ ابنَ الطّراوةِ ، فهو اذًا مذهبٌ ثالثٌ في المسألةِ يجمعُ التشبيهَ والظّنّ ، والمذهبُ الأولَ انكارُ معنى الظّنّ مطلقًا ، والثاني مذهبُ ابنِ الطّراوةِ وهو تجردُّها من التّشبيهِ لمعنى الظّنّ ، وما ذكره ابنُ الطّراوةِ من أنّه لا يصحُّ معنى التّشبيهِ في نحو قولك : كأنَّ زيدًا قائمٌ ، من أنّ لفظَ (قائم) واقعٌ على زيدٍ في المعنى فلا يصحُّ تشبيه زيدٍ بنفسِهِ ، يُنفَصَلُ عنه بأنّ الشيءَ قد يشبَّهُ في حالةٍ ما بنفسِهِ في حالةٍ أخرى (٣) ، فإذا قلتَ : كأنّ زيدًا قائمٌ ، فأنتَ تُشبّهُ زيدًا في حالٍ أنّه

---

(١) من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٢ / ٣٠٠ ، وفيه (عدلا) مكان (نصفا) .
وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٧ ، والمقتضب : ٤ / ٧٤ ، وشرح المفصل : ١ / ٧٨ والانصاف : ١ / ٨٧ ، والاقتضاب : ٣٦٥ ، والجمل : ١٢٧ ، والحلل : ١٤٣ ، والرد على النحاة : ٧٩ ، والاقتراح : ١٥٩ .

(٢) لم أجد هذا النص في الجزء الموجود من شرح الجمل (البسيط) لابن أبي الربيع ولعله في الجزء المفقود . وتنظر معنى كلامه في كتابه الكافي : ١ / ٢٥٥
قال البغدادي في الخزانة : ٤ / ١٤١ : (قال ابن طلحة الأشبيلي في شرح الجمل (كأن) للتشبيه وقد يجيء في ضمنها الظن والتوهم كما قال الشاعر :
كأن أباها نهشل أو مجاشع . . . ، المعنى توهمت أباها نهشل أو مجاشع) .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٤٤٨ : (وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن (كأن) تكون بمعنى (ظننت) . واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيدا قائم ، والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه . فالجواب عن ذلك أن الشيء قد يشبه في =

غيرُ قائمٍ بنفسِهِ في حالِ أنّه قائمٌ ، فالمعنى ولابُدَّ : كأنَّ زيداً قائمٌ في حالِ أنه غيرُ قائمٍ. قالَ ابنُ عُصفورٍ بعد أنْ ذكرَ أنَّ مذهبَ ابنِ الطَّراوةِ في قولِكَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، أنّهُ بمنزلةِ قولِكَ : ظَننتُ زيداً قائماً ، في المعنى ، فقالَ بعدَ ذلكَ : (ولا يتصوَّرُ في نحو قولِكَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، معنى الظَّنِّ لأنَّكَ إنَّما تقولُ ذلكَ وأنتَ تعلمُ أنَّ زيداً غيرُ قائمٍ ، لكن تشبِهُهُ حينئذٍ بنفسِهِ حينَ يكونُ قائماً ، ولو كانَتْ (كأنَّ) بمعنى الظَّنِّ كما زعمَ ابنُ الطَّراوةِ لوجبَ ألاَّ تقولَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، حتَّى تكونَ تتوهَّمُ أنَّهُ قائمٌ ، وأمَّا إذا قطعتَ بأنّهُ غيرُ قائمٍ ، فلا تقولُ ذلكَ) .

وهذا الذى قالَهُ ابنُ عُصفورٍ صحيحٌ ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قلتَ : ظَننتُ زيداً قائماً وأنتَ لا تريدُ بـ(ظَننتُ) معنى (عَلِمتُ) فلا بُدَّ أنْ يكونَ قائماً في غالبِ ظَنِّكَ ، لا تقولُ ذلكَ حَتَّى يكونَ أقوى حالَيهِ عندكَ القيامُ ، وكونُه غيرُ قائمٍ عندكَ مرجوحٌ ضعيفٌ وأمَّا إذا قلتَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فلا بُدَّ أن تكونَ قاطعاً بأنَّه غيرُ قائمٍ ، لكنَّه إذ ذاكَ على حالةٍ تشبهُ حالةَ القيامِ ، فبينَ قولِكَ : ظَننتُ زيداً قائماً ، وقولِكَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، على هذا بَونٌ بعيدٌ لا يَخفَى ، ويظهرُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ ابنَ عُصفورٍ لم يحقِّقْ مذهبَ ابنِ الطَّراوةِ في ذلكَ ولا فَهِمَ معنى قولِهِ : إنَّ (كأنَّ) قد تكونُ بمعنى الظَّنِّ ، فأخذَ ذلكَ على أنّه يريدُ أنَّ الظَّنَّ الذى في (كأنَّ) بالنسبةِ / إلى المتكلِّمِ ، وليسَ (١٥٢/أ) كذلِكَ ، ويظهرُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ ذلكَ لم يردْهُ ابنُ الطَّراوةِ ، وإنَّما معنى قولِهِ (أنَّها بمعنى الظَّنِّ) أنَّكَ إذا قلتَ : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فالمعنى : يُظَنُّ زيدٌ قائماً ، أى : مَنْ رآهُ ظَنَّهُ قائماً لكونهِ على حالةٍ تشبهُ القيامَ كما تقولُ : لو رأيتَ زيداً لظننتَهُ قائماً ، ألا تَرى أنَّ قولَه عزَّ وجلَّ : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ)(١) بمنزلةِ كأنَّهم أيقاظٌ ،

= حال ما بنفسه فى حال أخرى ، فتكون اذا قلت : كأن زيدا قائم ، مشبها لزيد غير قائم به قائما ، أو يكون قائما غير زيد ، ويكون فى الكلام حذف كأنك قلت : كأن هيأة زيد قائم) .

(١) من الآية : (١٨) من سورة الكهف.

لا فرقَ بينَهما في المعنى ، وكذلكَ قولهُ سبحانَه : (إذا رأيتَهُم حَسِبْتَهُم لُؤلُؤًا منثورًا)(١) ألا ترى أنّه في المعنى بمنزلةِ قولِك : كأنّهم عندَ رآئيهم لؤلؤٌ منثورٌ ، ولما أنشدَ العُمانيّ(٢) في صفةِ الفرسِ قولَه :

كأنَّ أُذنيه إذا تَشَوَّفـا   قادِمَةً أو قلمًا مُحرَّفـا(٣)

رأى الحاضرونَ أنّه قد لَحَنَ فصوّبه الرشيدَ عليه وقالَ له : قلْ : تخالُ أذنيه(٤) ، فعوّضَ من (كأنّ) (تخال) وهي من أخواتِ (ظننتُ) فـ(كأنَّ) في هذا ونحوه كما ترَى ترادفُ الظّنَّ والحُسْبانَ اللذين بمعنى ترجيحِ أحدِ الطّرفين ، وليسَ ذلكَ الظّنُّ الذي تفيدُهُ (كأنّ) بالنسبةِ إلى المتكلّمِ كما زعمَ ابنُ عُصفورٍ لفسادِهِ على ما تقدّم ، فإنّما أرادَ ابنُ الطّراوةِ وابنُ أبي الربيعِ معنى الظّنِّ على الوجهِ الذي تقدّمَ بيانُهُ لا على ما فهِمَهُ أبو الحسين بن عُصفور ، واللهُ أعلم.

فهذا المذهبُ إذًا صحيحٌ من جهةِ المعنى مستقيمٌ على ما بيّنَاهُ . نعَمْ انكارُ ابنِ الطّراوةِ لمعنى التّشبيه من الوجهِ المتقدّمِ لا يصحُّ إذ تشبيهُ الشّئِ في حالةٍ ما بنفسِهِ في حالةٍ أخرى سائغٌ على ما تبيّنَ في نحو قولِكَ : كأنّ زيدًا قائمٌ ، وكذلكَ أيضًا تخريجُ البيتِ :

كأنّي إذْ نزلتُ على المُعلّى   ....(٥)

---

(١) من الآية : (١٩) من سورة الانسان .

(٢) هو محمد بن الذئيب النهشلي من مخضرمي الدولتين وأحد شعراء الرشيد .

(٣) من الرجز وقد نسبه ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٤٢٥ : لأبي نخيلة الحماني وهو غير محمد بن الذئيب.

تشوق : نصب أذنيه للاستماع . القادمة : أحدى قوادم الطير . القلم المحرّف: المقطوط لا على جهة الاستواء .

وهو من شواهد الخصائص: ٢/ ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١/ ٥١٧ ، والمخصص ١/ ٨٢ ، والمغني : ١/ ١٩٣ ، والأشموني : ١/ ٢٧٠ ، والهمع : ٢/ ١٥٦ ، والدرر : ١/ ١١٢ ، والخزانة : ٤/ ٢٦٢ .

(٤) العقد الفريد : ٥/ ٣٦٧ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦٠١

وأمّا البيتُ الآخرُ الذى استدلَّ به ابنُ الطَّراوةِ :

فَيا عَجَبًا حتَّى كُلَيْبٌ تسبُّنى .... (١)

فليس التشبيهُ فيه في الشَّرفِ وعلوِّ المنصبِ فيكون مدحًا كما ألزمَه ابنُ الطَّراوةِ (٢) ، وإنّما وقع تشبيهَهم بنَهْشلٍ ومجاشعٍ في اجترائهم على سبِّ ذوى المناصبِ والشَّرف ، فكأنَّه قال : كأنَّ أباها حيثُ اجترأتْ على سَبِّى نَهشلٌ أو مجاشعٌ ، إذ لا ينبغى أن يُسبَّنى إلاَّ مَنْ هو مثلُ هذين في الحَسَبِ وجلالةِ المنصبِ ، فلمّا فعلتْ كليبٌ فعلَ أولى الحسبِ والشرفِ أشبهتهم في ذلك فحسْبُ ، وليس هذا التَّشبيهُ على هذا مدحًا لكليب ، بَلْ ذلك غايةُ الذَّمِ أن يكونَ الرجلُ لا يَقْدَرُ قدرَهُ فيتشبه بمَنْ لا يُضاهيه ولا يُقاربه ، ولا يحتاجُ مع هذا إلى تقييدِ التَّشبيه في البيتِ على ما خرَّجهُ عليه ابنُ عصفورٍ ، إذ قالَ : إنَّ التَّشبيه في البيتِ راجعٌ لكليبٍ لا للشَّاعرِ ، فكأنَّه قالَ : كأنَّ أباها عندها نَهْشلٌ أو مجاشعٌ .

واعلمْ أنَّ الذى استندَ إليه الأكثرُ في انكارِ هذه المعانى الثَّلاثةِ والاقتصارِ على معنى التَّشبيهِ ، هو أنَّ (كأنَّ) قد استقرَّ فيها التَّشبيهُ باتِّفاقٍ ، فإذا أمكن أنْ تقرَّ على ما استقرَّ فيها وألاَّ تخرجَ (٣) عنه إلى غيرِه مما لم يستقرَّ كان الأولى ، وذلك ممكنٌ في الشُّبهةِ (٤) التى أوردها هؤلاءُ المخالفون بأنْ تأوَّلَ على ما تقدَّم ، واللهُ أعلمُ .

وأمّا (ليْتَ) فمعناها التَّمنى (٥) خاصةً ، فإذا قلتَ : ليْتَ زيدًا قائمٌ ، كنت قد تمنَّيتَ قيامَ زيدٍ .

وأمّا (لَعَلَّ) فلها معنيان : / التَّرجى والتَّوقعُ (٦) أمّا التَّرجى ففى المحبوباتِ نحو: (١٥٢/ب) لَعَلَّ اللهَ يرحمُنى ، ولعَلَّ زيدًا قائمٌ ، إذا كنتَ تحبُّ ذلك .

---

(١) تقدم تخريجه فى ص : ١١٥ .

(٢) الافصاح : ل/ ١١ .

(٣) فى الأصل : (يخرج) بالياء المثناة التحتية .

(٤) فى الأصل : (الشبه) وهو تحريف .

(٥) الجمل : ٦٤ .

(٦) الجمل : ٦٤ ، والهمع : ٢/ ١٥٢ .

وأمّا التّوقع ففي المحذورات نحو : لعلّ العدوّ يأتي ، ويسمّيه سيبويه الاشفاق كما سمّى الترجي طمعاً (١) ، وزاد ابن مالك لها معنيين آخرين : التّعليل والاستفهام (٢).

أمّا التّعليل فنحو قوله سبحانه : (واتّقوا الله لعلّكم تفلحون) (٣) وقوله تعالى : (وأطيعوا الله والرّسول لعلّكم ترحمون) (٤) ألا ترى أنّ المعنى : اتّقوا الله لأنْ تفلحوا وأطيعوا الله والرّسول لأنْ ترحموا .

وأمّا الاستفهام فنحو قوله :

لعلّك والمحتومُ حقٌّ بقاؤهُ ... بَدا لَكَ في تلك القَلوص بَدَاءُ (٥)

أي : هل بَدا لَكَ في تلكَ القَلوص بَداء . وقوله (والمحتومُ حقٌّ لقاؤهُ) جملة اعتراض . وكذلك قول الآخر :

---

(١) في الكتاب : ٢٣٣/٤ : (وليتَ : تمنٍ . ولعلّ وعسى : طمعٌ واشفاقٌ) .

(٢) التسهيل : ٦١ ، والى زيادة التعليل ذهب أيضا الأخفش والكسائي ، والى زيادة الاستفهام ذهب الكوفيون . انظر الهمع : ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٤٠٧/٢ .

(٣) في الأصل : (فاتقوا) وهو تحريف ، والآية من (١٨٩) من سورة البقرة ، ومن الآية (١٣٠ - ٢٠٠) من سورة آل عمران .

(٤) الآية : (١٣٢) من سورة آل عمران .

(٥) من الطويل ، لمحمد بن بشير الخارجي (شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية) . ويروى صدره :

لعلّك والموعود حقٌّ وفاؤهُ

وهو من شواهد أمالي ابن الشجري : ٣٠٦/١ ، وأمالي القالي : ٧١/٢ ، وسمط اللآلي : ٧٠٥ ، والمغني : ٣٨٨/٢ ، وشرح شواهده : ٨١٠/٢ ، والشذور : ١٦٧ ، والخزانة : ٣٧/٤ ، واللسان : (بدا) ونسب فيه الى الشّمّاخ بن ضرار الغطفاني ، ولم اجده في ديوانه المطبوع .

لَعلَّكَ ياتَيسًا نَزا في مَريرةٍ ... مُعذِّبُ ليلى أنْ تَراني أَزُورُها (١)

أي : هَلْ تعذيبها لهذا ، لكنَّه يتخرَّن على أنْ تكونَ (لعَلَّ) فيه للتَّوقعِ والا شفاق من تعذيبِ ليلى ، وتقولُ للرجلِ إذا لقيته ، لعلَّكَ تريدُ الشَّوقَ ، وأنتَ لا تحسبُ ذلك ولا تحذره ، فهي في مثلِ هذا إن ثبتَ من كلامِ العربِ استفهامٌ .

واعلمْ أنَّه قد تخرجُ (إنَّ) من هذا البابِ فلا تحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ ، وتكون إذ ذاكَ بمعنى (نَعَم) (٢) وعليه جاءَ قولُ ابنِ الزُّبير : (إنَّ وراكِبَها) (٣) للذى قالَ : لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتنى إليك ، يريدُ : نَعَمْ وراكبَها ، فـ(إنَّ) هذه بمعنى (نَعَمْ) لا اسمَ لها ولا خبرَ ، و(راكبَها) معطوفٌ على شيءٍ محذوفٍ والتَّقديرُ : لَعَنَ اللهُ الناقةَ وراكبَها ، فقامت (إنَّ) التى بمعنى (نَعَمْ) مَقامَ هذه الجملةِ التى هى : (لَعَنَ اللهُ النَّاقةَ) لأنَّ (نَعَمْ) و(لا) تقومانِ مَقامَ الجملِ تقول : نَعَمْ ، لِمَنْ قالَ لك : أقامَ زيدٌ ؟ فنعم قامتْ مَقامَ قولك : قامَ زيدٌ . وكذلك (إنَّ) هذه التى بمعنى (نَعَمْ) على حكمِها فى ذلك . وكذلك تقولُ : لا ، لِمَنْ قالَ لكَ : أقامَ زيدٌ ؟ تريدُ : لم يقمْ زيدٌ فقامت (لا) مَقامَ هذه الجملةِ وأغنتْ عنها .

---

(١) من الطويل لتوبة بن الحمير يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها . والنزو للتيس: حركته عند السفاد . والمريرة : الحبل المحكم الفتل . ويروى (معاقب) مكان (معذِّب) .

وانظره فى ديوانه : ٣٧ ، والكتاب : ٢/ ٢٠٠ ، وشرحه للسيرافى : ٣/ ١٠٦ ، والنوادر : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٨٣ - ٨٥ .

(٢) انظر التسهيل : ٦٥ .

(٣) قاله عبدالله بن الزبير بن العوام ردًّا على فضالة بن شريك الأسدىّ . فقد قاله له فضالة : إن ناقتي قد نقب خفها فاحملنى ، فقال له عبدالله : أرقعها بجلدٍ ، واخصفها بهُلْبٍ وسِرْ بها البَرْدَيْنِ ، فقال فضالة : انما أتيتك مستحملا لا مستوصفا ، لا حمل الله ناقة حملتنى اليك . فقال ابن الزبير : ان وراكبها . انظر الخبر فى الخزانة : ٢/ ١٠٠ ، والأغانى : ١٢/ ١٧ ، وانظر المغنى : ١/ ٣٨ ، والمقدمة المحسبة : ١/ ٢٦٥ ، والمساعد : ١/ ٣٢٦ .

ومّما جاءَتْ (إنَّ) فيه أيضاً بمعنى (نَعَمْ) قولُ الشّاعِرِ :

وَيقُلْنَ شَيبٌ قَدْ عَـــلا ... كَ وقد كَبِرتَ فَقلتُ : إنّه(١)

أى : فَقلتُ نَعَمْ ، والهاءُ في قوله (إنّهْ) هاءُ السَّكتِ لَحِقَتْ عند الوقفِ ، ويحتمـــلُ أنْ تكونَ (إنَّ) في هذا البيتِ والهاءُ اسمُها ضميرٌ يعودُ إلى ما يُفْهَمُ من سياقِ البيتِ، كأنّهُ قالَ : فقلتُ إنَّ الأمرَ كما ذكرتُنَّ ، وسكّنَ الضميرَ للوقفِ . وكذلك أيضاً قد تخرجُ (أَنَّ) من هذا البابِ فتكونُ فِعلاً ماضيًا من الأَنينِ يرفعُ الفاعلَ ، فتقولُ : أَنَّ زيـــدٌ يَئِنُ أَنِينًا ، وأصلُهُ : (أَنِنَ) فأُدغِمَ لاجتماعِ المِثْلَين ، تقولُ : أَننْتُ ، والهنـــداتُ أَنِنَّ ، وإذا أمرتَ من هذا الفعلِ قلتَ : إِنَّ يا زيدُ ، فـ(إِنَّ) هذه فعلُ أمرٍ مـــن الأَنينِ . وإذا أمرتَ منه جماعةَ المؤنّثِ قلتَ : أَنِنَّ يا هنداتُ.

المسألةُ الثانيةُ : في عملِ هذه الحروفِ.

وهي تدخلُ على المبتدأِ والخبرِ فتنصبُ المبتدأَ اسمـًا لها وترفعُ الخبرَ(٢) خبـــرًا لها نحو : إنَّ زيداً قائمٌ ، دخلت على قولك : زيدٌ قائمٌ ، فنسخَتْ حكمَ الابتـــداءِ وأزالته ولذلك سُمِّيَتْ هذه الحروفُ من نواسخِ الابتداءِ مثلَ (كانَ) و(ظَنَنـــتُ) وأخواتِهما .

وهاهنا ثلاثةُ أسولةٍ(٣) : أحدُها : أنْ يقالَ : لِمَ عملَتْ هذه الحروفُ؟ وهـــلّا

---

(١) من مجزوء الكامل لعبد الله بن قيس الرقيات. ديوانه : ٦٦ .
وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ١٥١ ، ٤/ ١٦٢ ، واللمع : ٣٨ ، وأمالي ابـــن الشجري : ١/ ٣٢٢ ، وشرح المفصل : ٣/ ١٣٠ ، ٨/ ٦ - ١٢٥ ، والمغنـــي : ١/ ٣٨ ، ٢/ ٦٤٩ ، والخزانة : ٤/ ٤٨٥ ، واللسان : (أنن) .

(٢) وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم (كان) من أنه مرفوع بما كان مرفوعـا به قبل دخولها . انظر الكتاب : ٢/ ١٣١ ، والانصاف : ١/ ١٧٦ ، وشـــرح المفصل : ١/ ١٠٢ ، وشرح اللمحة البدرية : ٢/ ٢٨ .

(٣) في لسان العرب مادة (سول) : وحكى ابن جني سوال وأسولة ، اشارة الـــى أنهما لغتان في سؤال وأسئلة .

كانت / غيرَ عاملةٍ كحروفِ الاستفهامِ ، تقولُ : هَلْ زيدٌ قائمٌ ؟ وأزيدٌ قائمٌ؟ ألا ترى (١٥٣/أ) أنَّ (هَلْ) لم تؤثّر في المبتدأِ والخبرِ ، وكذلك الهمزةُ .

والسّؤالُ[1] الثاني : أنْ يقالَ إذا ثبتَ لها العملُ فلِمَ نَصبتْ ورفعتْ ، فعملتْ النصبَ والرفعَ معًا ؟ وهلّا نصبتِ المبتدأَ والخبرَ معًا أو رفعتْهما أو خفضتْهما ؟

والسّؤالُ الثالثُ : أنْ يقالَ : لِمَ كان عملُها في المبتدأِ النّصبَ وفي الخبرِ الرّفعَ ، وهلّا حينَ ثبتَ لها الرفعُ والنّصبُ كان معكوسًا ، فكانت ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ؟ .

والجَوابُ عن السّؤالِ الأولِ : أنّها لما اختصت بالاسماءِ اختصاصَ الأفعالِ عملتْ[2] ؛ ألا ترى أنَّ هذه الحروفَ لا تدخلُ إلاَّ على المبتدأِ والخبرِ وهما اسمانِ ، ولا تدخلُ على غيرِ الأسماءِ كما أنَّ الأفعالَ لا تدخلُ إلاَّ على الأسماءِ فتعملُ فيها ، كذلك عملتْ هذه الأحرفُ بخلافِ نحو : هَلْ والهمزة ، فإنَّ ذلك لا اختصاصَ له بالاسماءِ فلم يعملْ ألا ترى أنّك تقولُ : هَلْ قامَ زيدٌ ؟ وأقامَ عمرٌو ؟ فتدخلُ (هَلْ) والهمزةَ على الفعلِ كما تدخلُهما على الاسمِ ، فالأصلُ ألاَّ يعملَ في الاسماءِ إلاَّ ما يختصُّ بها ، ألا ترى أنَّ حروفَ الجرِّ مختصةٌ بالأسماءِ ولذلك أثّرت فيها ، فإنْ قلتَ : إنَّ الألفَ واللامَ تختصُّ بالاسمِ ولا تعملُ فيه ، فالجَوابُ أنها صارت معه كالجزءِ منه ، فإذا قلتَ : جاءني الرّجلُ ، والرّجلُ قائمٌ ، فالألفُ واللامُ كأنّهما بعضُ حروفِ الاسمِ ، فلذلك لم تعملْ فيه ، لأنَّ بعضَ الكلمةِ لا يعملُ فيها .

والجَوابُ عن السّؤالِ الثاني : أنَّ هذه الأحرفَ أشبهتِ الفعلَ المتعدّي ، فرفعتْ ونصبتْ كما يرفعُ المتعدّي فاعلَهُ وينصبُ مفعولَهُ[3] نحو : ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ، فقد رفعَ

---

(١) في الاصل : (السوال) بدون همزة على الواو ، وكذا فيما يأتي من هذه الكلمة .

(٢) وفي شرح المفصل : ١٠٢/١ (وانما عملت لشبهها بالأفعال من وجوه منها : اختصاصها بالاسماء كاختصاص الافعال بالاسماء .

الثاني : أنها على لفظ الأفعال اذكانت على اكثر من حرفين كالأفعال .

الثالث : أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

الرابع : أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو ضربك وضربه وضربني) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣/١ .

(ضَرَبَ) زيداً ، ونَصَبَ عمراً ، ولما أشبهته أحرفُ هذا البابِ عملت عملَه ، فتقولُ : كأنَّ عمراً زيدٌ . وشبهُها بالفعلِ المتعدّى من أربعةِ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّ أواخرَها مبنيّةٌ على الفتحِ كآخرِ (ضَرَبَ)

والثانى : أنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ أو أربعةٍ أو خمسةٍ كالفعلِ ، فـ(إنَّ) و(أنَّ) و (لَيْتَ) على عددِ (ضَرَبَ) و(كأنَّ) و(لَعَلَّ) على عددِ (دَحْرَجَ) و(لكنَّ) على عددِ (تجاوزَ) .

والثالثُ : أنَّ معانيَها معانى الأفعالِ المتعديةِ فـ(إنَّ) و(أنَّ) فى معنى (أكَّدَ) و(لكنَّ) فى معنى (استدرَكَ) و(كأنَّ) فى معنى (شَبَّهَ) و(لَيْتَ) فى معنى (تمنَّى) و(لعلَّ) فى معنى (ترجَّى) .

والرابعُ : أنَّها تطلبُ اسمين وهما المبتدأ والخبرُ ، كما يطلبُ الفعلُ المتعدّى اسمين وهما فاعلُه ومفعولُه ، فلما أشبهت هذه الأحرفُ الفعلَ المتعدّى من هذه الأوجهِ الأربعةِ (١) عملت عملَه من الرّفعِ والنّصبِ . وقد جعلَ أبو القاسم من وجوهِ الشبهِ بينَ هذه الأحرفِ وبينَ الفعلِ ، اتّصالَ ضمائرِ النّصبِ بها كما تتّصلُ بالفعلِ نحو (أنّه) و(أنّك) كضَرَبه وضَرَبك (٢) ، وزادَ أيضا غيرُه اتّصالَ نونِ الوقايةِ (٣) كما تتّصلُ بالفعلِ نحو : إنّنى ، كضَرَبَنى ، وليست هذه الزيادةُ بصوابٍ ، لأنَّ اتّصالَ الضمائرِ ونونِ الوقايةِ بهذه الأحرفِ إنّما كان لأجلِ شبهِها بالفعلِ ، وذلك أنَّ اتصالَ الضمائرِ ونونِ الوقايةِ من أحكامِ الأفعالِ فكان يجبُ ألّا يكونَ في هذه الأحرفِ ، لكنَّها لما كانت قد أشبهتِ الأفعالَ دخلَها ذلك الحكمُ لأجلِ الشّبه ، فصارَ اتّصالُ

---

(١) ذكر هذه الأوجه الأربعة الزجاجى فى الجمل / ٦٥ ، وابن أبى الربيع فى البسيط / ٦٣٩ ، وابن الفخار فى شرح الجمل / ٩٧ .

(٢) الجمل : ٦٥ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٣ ، والبسيط : ٦٣٤ ، وشرح الكافية للرضى : ٢/ ٣٤٥ .

الضمائرِ ونونِ الوقايةِ / داخلاً في هذه الأحرفِ بعد الشَّبه ، إذ لأجلهِ كان فيهما ، (١٥٣/ب) فالشَّبه ولابُدَّ حاصلٌ قبلَه بغيرِه ، فصار بمنزلةِ عملِها النَّصبَ والرفعَ (١) في كونهما موجبين للشَّبهِ ، لا فَرقَ بينهما ، فلا وجْهَ لعدِّه من وجوهِ الشَّبهِ (٢). واللهُ أعلمُ.

وقيلَ في الجوابِ عن السُّؤالِ الثاني : إنَّ هذه الأحرفَ أشبهت (كَانَ) الناقصةَ من ثلاثةِ أوجهٍ (٣) :

أحدُها : أنَّها تلزمُ الدخولَ على المبتدأِ والخبرِ بمنزلةِ (كَانَ).

والثاني : أنَّها تستغني بهما فلا تفتقرُ معهما إلى غيرِهما ، مثلَ (كَانَ).

والثالثُ : أنَّ معانيها المذكورةَ التي هي التَّوكيدُ والاستدراكُ والتَّشبيهُ والتَّمني والتَّرجي ، إنَّما تتعلَّقُ بالاسمِ الثاني الذي هو الخبرُ ، كما أنَّ (كان) معناها في الخبرِ فحسب ، فلما أشبهتْ هذه الأحرفُ (كَانَ) عملتْ عملَها من الرفعِ والنَّصبِ ، وهذا الجوابُ الثاني هو قريبٌ من طريقةِ ابنِ مالكٍ (٤).

والجوابُ عن السؤالِ الثالثِ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ الأفعالَ ترفعُ العمدَ وتنصبُ الفضلاتِ (٥) فرفعت هذه الأحرفُ الخبرَ، لأنَّه يشبه العمدةَ من جهةِ أنَّ معاني هذه الأحرفِ إنَّما هي في الخبرِ على ما تقدَّم ،

---

(١) كلمة (الرفع) مكررة في الأصل ، وهو سهو

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣/١ ، والبسيط ص : ٦٤٠ - ٦٤١.

(٣) انظر الهمع : ١٥٥/٢.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ص : ٦١ في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر: (ولهن شَبهُ بـ(كَانَ) الناقصة ، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهن كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعيَّة ، ولأنَّ معانيها في الأخبار ، فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات، فأُعطيا إعرابيهما).

(٥) وعلل ابن السراج ذلك بأنه للتفريق بين عمل (كان) وأخواتها وهي أفعال و(ان) واخواتها وهي حروف. الأصول : ٢٧٨/١.

ألاَ ترى أنَّك إذا قلتَ : إنَّ زيداً قائمٌ ، فإنّما أكّدتَ الخبرَ الذي هو القيامُ ، وكذلك إذا قلتَ : ليتَ زيداً قائمٌ ، إنّما تمنّيتَ القيامَ ، وكذلك إذا قلتَ : لعلَّ زيداً قائمٌ ، إنّما رجوتَ القيامَ ، وكذلك : كأنَّ زيداً أسدٌ ، إنّما شبّهتَ بالأسدِ ، فلمّا كانت معاني هذه الأحرف في الأخبارِ لا في الأسماءِ صارتِ الاخبارُ كالعُمد ، فرفعَتْ كما ترفع العُمدَ كالفاعلِ والمفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، إذ الاعتمادُ في الفائدةِ إنّما هو عليها ، وصارتِ الأسماءُ كالفضلاتِ فنُصِبتْ كما تُنصَبُ الفضلاتُ كالمفعولِ والحالِ .

والوجهُ الثاني : أنَّ هذه الأحرفَ لما كان عملُها الرفعَ والنّصبَ فرعاً فيها وليس بأصلٍ ، لأنَّه بالتّشبيه بالفعلِ المتعدّي كضَرَبَ أو ببابِ (كانَ) على القولِ الأخير كما تقدّم ، عملتِ النّصبَ أولاً ثم الرفعَ على العكسِ من الأفعالِ كضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وكانَ زيدٌ قائماً ، ليكونَ معمولاها كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعيةِ فصارَ قولُكَ : إنَّ زيداً قائمٌ ، كضَرَبَ زيداً عمروٌ ، وكانَ قائماً زيدٌ ، من جهةِ تقدُّمِ المنصوبِ على المرفوعِ ، وذلك في الأفعالِ فرعٌ ، فلزمت هذه الأحرفُ هذه الفرعية تنبيهاً على كون عملها الرفعَ ، والنّصبُ ليس بأصلٍ لها ، واللهُ سبحانه أعلمُ .

وقد تحصَّلَ من هذا أنَّ هذه الأحرفَ في هذا البابِ تنصبُ الاسمَ الذي كانَ مبتدأً وترفعُ الخبرَ (١) ، ولا عملَ لها فيهما سوى هذا عند البصريين إلاَّ (لعلَّ) فإنَّها قد تخفضُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ على قولِ كثيرٍ من النَّحويين ، وعلى ذلك جاءَ قوله :

لعلَّ اللهِ يمكّنُني عليها ... جِهاراً من زُهَيْرٍ ، أو أَسيدِ (٢)

يُروى بخفضِ الاسمِ بعد (لعلَّ) ، فهي على هذا حرفُ جرٍّ . ومنَ العربِ مَنْ إذا

---

(١) انظر الهمع : ٢/١٥٥ .

(٢) من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب . وزهير وأسيد هما ابنا جذيمة بن رواحة من عبس . وقوله (عليها) يريد : على فرسه المذكورة في بيت سابق .
انظر أمالي المرتضى : ١/٢١٢ ، والتوطئة : ٢٢٢ ، والمساعد : ٢/٢٠٥ ، والجنى الداني : ٥٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١/٣٦١ ، والخزانة : ٤/٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، واللسان : (علل) ، وسر الصناعة : ٢/٧١ .

خفض بها كسر لامها الأخيرة (١)، وعلى ذلك ما أنشده أبو الحسن الأخفش من قول الشاعر :

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُم علينا ... بشيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ (٢)

وكذلك أيضاً قول الآخر :

فقلتُ ادْعُ أُخرى / وارفعِ الصَّوتَ دَعْوةً ... (١٥٤/أ)

لَعَلِّ أبي المِغْوارِ منكَ قَرِيبُ (٣)

يروى بخفض (أبي) وكسر اللام الأخيرة من (لعلّ) على أنها حرف جرٍّ خفضت الاسم ورفعت الخبرَ الذي هو (قريبُ). وقد تأوّل بعضهم (٤) هذا البيتَ الأخيرَ فأخرج

---

(١) هي لغة عقيل كما في الأشموني : ٢٠٤/٢، والخزانة : ٣٧٠/٤، والجنى الداني : ٥٨٢.

(٢) من الوافر ولم أجد له نسبة. والشريم : المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكاها. وهو من شواهد الاقتضاب : ٤٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٧/١، ٤٧١، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢، والجنى الداني : ٥٨٤، وأوضح المسالك : ٧/٣، وشرح ابن عقيل : ٥/٢، والخزانة : ٣٦٨/٤، ورواه البغدادي (لعاء الله) على أنها لغة في (لعل)، واللسان : (علل) و(لمم)

(٣) من الطويل لكعب بن سعيد الغنوي، وفي اللسان : (سُوَيْد) في رثاء أخيه أبي المغوار واسمه هرم أو شبيب. وروي : (ثانياً وجهرةً) مكان (دعوة) ويروى أيضا : (أبا المغوار) بالنصب كما في الأمالي ولا شاهد عليها.
انظر الشاهد في : النوادر : ٣٧، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٥، وأمالي ابن الشجري : ٢٣٧/١، وأمالي القالي : ١٥١/٢، والتوطئة : ٢٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١، والجنى الداني : ٥٨٤، والمغني : ٤٤١/٢، وشرح شواهده : ٦٩١/٢ - ٦٩٢، والمساعد : ٢٩٤/٢، والأشموني : ٢٠٥/٢، والخزانة : ٣٧٠/٤.

(٤) هو أبو علي الفارسي كما في المغني : ٢٨٦/١، والجنى الداني : ٥٨٥.
وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٧/١.

(لَعَلَّ) فيه على أَنَّ تكونَ حرفَ جرٍّ وبعملها باقيةً على ما استقرَّ فيها من نَصْبِ الاسم ورفع الخبرِ ، فجعل اسم (لَعَلَّ) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ محذوفًا ، و(أبي) مخفوضًا بحرفِ جرٍّ محذوفٍ ، وقريبٌ مبتدأٌ على حذفِ الموصوفِ وقيامه مُقامَهُ ، وخبرُه في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقديرُ: لعلّهُ لأبي المغوارِ منكَ جوابٌ قريبٌ ، فحذفَ الضّميرَ الذي هو اسمُ (لَعَلَّ) وحذفَ أيضًا حرفَ الجرِّ وهو اللّامُ وأبقى عملَهُ ، وحذفَ أيضًا الموصوفَ الذي هو (جوابٌ) وقامتْ صفتُه مَقامَهُ ، وهذا التّأولُ في غايةِ البُعْدِ والشُّذُوذِ لما فيه من اجتماع ثلاث ضرائر ، وهي حذفُ ضميرِ الأمرِ ، وحذفُ حرفِ الجرِّ وابقاءُ عمله ، وحذفُ الموصوفِ وإقامةُ صفتِه مَقامَهُ ، وليس هذا من المواضعِ الّتي يجوز فيها ذلك .

وقدْ زعمَ بعضُهم (١) أَنَّ هذا البيتَ على روايةِ الكَسْرِ ليس فيه لفظُ (لَعَلَّ) وإنّما هو (لعًا لأبي المغوارِ منكَ قريبُ) و(لعًا) كلمةٌ منفصلةٌ من قوله (لأبي) و(لعًا) كلمةٌ تقالُ للعاثرِ دعاءً له بإقالةِ العَثْرةِ ، فإذا قلتَ للعاثرِ : (لعًا) فمعناه : أقالَ اللهُ عثرتَكَ . ومن شعرِ النّاسكِ أبي إسحاق الالبيري (٢) رضي اللهُ عنه :

وكم عاثرٍ ما إنْ يُقالُ له : لعًا ... على ما عَهِدْنا قبلُ في العَثَراتِ (٣)

---

(١) انظر الجنى الداني : ٥٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٦١ .

(٢) هو ابراهيم بن مسعود بن سعد التّجيبيّ أبو إسحاق الالبيري الأندلسيّ . كان فقيها زاهدًا عارفًا ، من أهل العلم والعمل ، وكان شاعرا مجوّدًا وشعره مدونٌ كله في الحكم والمواعظ . وكان محدّثًا وكانت له روايات عديدة . وله قصيدة مشهورة يحثّ فيها ولده على طلب العلم والعمل والتخلق بالأخلاق الكريمة ، يقول في مطلعها :

تَفُتُّ فؤادَكَ الأيّامُ فتًّا ... وتَنْحِتُ جسمَكَ السّاعاتُ نَحْتا

توفي سنة (٤٦٠ هـ) انظر ترجمته في التكملة لابن الأبار : ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة له في ديوانه : ٥٢ ، يندب فيها نفسه ويذكرها المعاد ، ومطلعها :

كأنّي بنفسي وهي في السّكراتِ ... تعالجُ أنْ ترقى إلى اللّهواتِ

ويروى في الديوان : (ومن عاثرٍ) .

يريدُ ما يدعى له بإقالةِ عثرتِهِ ، و(قريبٌ) على هذا مبتدأٌ قائمٌ مقامَ الموصوفِ المحذوفِ و(لأبي) في موضعِ الخبرِ ، أي : لأبي المغوارِ منكَ جوابٌ قريبٌ ، أو فنٌّ قريبٌ.

والفَرّاءُ يرى أنَّ صلتَها متى وقعَ بعدَها مخفوضٌ (لمّا) واللّامُ بعد لامِ الجرِّ أُدغمَ فيها التّنوينُ وكُثِّرَ بها الكلامُ حتّى صارتْ في اللفظِ (لَعَلَّ) وإنّما هي من حرفينِ ، الثاني لامُ الجرِّ ، قالَ : ثم فتحوها توهّمًا أنَّ الكلمتين واحدةٌ.(١)

واعلمْ أنَّ هذا البيتَ الثاني من البيتين اللذين استدلَّ بهما على كونِ (لَعَلَّ) حرفَ جرٍّ وإن أمكنَ تأويله على وجهٍ ما ، فلا يندفعُ بذلك كونُها من حروفِ الجرِّ ، لثبوتِ ذلك في البيتِ قبله ولا مدفعَ فيه ، وإذا ثبتَ ذلك لها فلا وجهَ لتكلُّفِ تأويلِ البيتِ الثاني والتّعسفِ في ذلك ، واللهُ سبحانه أعلمُ.

وقد ذهبَ الفَرّاءُ من الكوفيين إلى أنَّ (لَيْتَ) يجوزُ أنْ تنصبَ الاسمَ والخبرَ معًا(٢) ، فأجازَ أنْ تقولَ : لَيْتَ زيدًا قائمًا ، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشّاعرِ :

* يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رواجعًا *(٣)

فدخلت عنده على قولِكَ (أيّامَ الصِّبا رواجعَ) فنصبتِ المبتدأَ والخبرَ معًا ، وأجازَ أيضًا غيرُهُ من الكوفيين في هذه الحروفِ كلِّها أنْ تَنصِبَ الاسمين معًا(٤) ولم يخصّوا ذلك بـ(لَيْتَ) واستدلّوا على ذلك بقولِ الشّاعرِ :

---

(١) انظر اللسان : (علل)

(٢) معاني القرآن : ٢/٣٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٥ ، والمغني : ١/٢٨٥ ، والهمع : ٢/١٥١.

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٦.

(٤) وممن ذهب إلى ذلك أيضا ابن سلام في طبقات الشعراء ، وابن الطراوة وابن السيد.

انظر طبقات الشعراء : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٤ ، والمغني ١/٢٨٥ ، وشرح المفصل : ٨/٨٤ ، والهمع : ٢/١٥١ ، وابن الطراوة النحوي ص : ٩٣ - ٩٤.

إِنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلةٍ قفيــــزا (١)

فنصبت (إنَّ) الخَبَر الذى هو (خَبَّةً) كما نصبتِ الاسمَ الذى هو العَجُـــوزُ،

ويقولِ الآخر :

إذا اسوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلتأتِ، ولتكُنْ خُطاكَ خِفافًا ؛ إِنَّ حُرّاسَنا أُسْدا (٢)

فانتصبَ الاسمانِ بعد (إنَّ) في / قوله (إِنَّ حُرّاسَنا أُسْدا) وكذلك قولُ الآخر : (١٥٤/ب)

أَلِفَ الصُّفُونَ فما يَزالُ كأنَّه مِمّا أقامَ على الثَّلاثِ كَسيرا (٣)

فالهاءُ في (كأنَّه) اسمُها و(كسيرًا) خبرُها وهو منصوبٌ . ومثلُ ذلك قولُ الآخر:

كأنَّ أُذْنَيهِ إذا تَشَوَّفــــا قادِمةً أو قلمًا مُحَرَّفـــا (٤)

ف(أُذْنَيهِ) اسمُ (كأنَّ) و(قادِمةً) خبرُها جاءَ به منصوبًا .

---

(١) من الرجز ولم أجد له نسبة . ويروى (فى مقعدها) مكان (كل ليلة) كما فـــى الدرر ١/ ١١٢ . والخبّة - يجوز فيها فتح الخاء وكسرها - الخداعة . والجروز: الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف. وهو من شواهد الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٥ ، والمساعد : ١/ ٣٠٨ ، والهمع : ٢/ ١٥٦ ، واللسان : (جرز) .

(٢) من الطويل نسب فى الخزانة لأبى زبيد الطائى ، ونسبه السيوطى لعمر بن ربيعة . وليس فى ديوان أى منهما . والجنح - بضم الجيم وكسرها - طائفة من الليـــل والخطى بالضم جمع خطوة وهى مابين القدمين ، وخفافا : جمع خفيفة ، والحراس جمع حارس. وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، وشـــرح الكافية الشافية : ١/ ٥١٨ ، والمغنى : ١/ ٣٧ ، وشرح شواهده: ١/ ١٢٢ ، والمساعد : ١/ ٣٠٨ ، والهمع : ٢/ ١٥٦ ، والدرر : ١/ ١١١ ، والأشمونى : ١/ ٢٦٩ ، والخزانة : ٢/ ١٤٤ .

(٣) من الكامل مجهول القائل ، وفى وصف فرس ثان فى وقوفه احدى قوائمه ويـــروى (يقوم) مكان (أقام) . والصفون : قال فى اللسان (صفن) : صفن الفـــرس اذا قام على طرف الرابعة ، وصفنت الدابة تصفن صفونا قامت على ثلاث وثنـت سنبك يدها) .

انظر المغنى : ١/ ٣١٨ ، وشرح شواهده : ٢/ ٧٢٩ ، وشرح أبياته للبغدادى ٥/ ٣٠١ ، والبحر المحيط : ٧/ ٣٨٨ ، واللسان (صفن) وفيه (فلا) مكـــان (فما) و(ما يقوم) مكان (ما اقام) .

(٤) تقدم تخريجه فى ص : ٦٠٤

ومما استدلوا به أيضًا الحديث : (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لسَبعينَ خريفًا)[١] فـ(قعـــر) عندهم اسم (إنَّ) و(سبعين) خبرها ، وهذا كله عند البصريين لا حجّة فيه، لأنـــه متأوّل على أنّ الاسم الثاني المنصوب ليس بخبرٍ .

أمّا البيتُ الأول فـ(رواجع) فيه منصوبٌ على الحال ، والخبرُ محذوفٌ[٢] ، والتقدير

ياليتَ أيامَ الصِّبا أقبلت رواجعَ والعاملُ في الحالِ الفعلُ المحذوفُ الذى هـــو (أقبلت) لأنّه حالٌ من الضّمير المستترِ في (أقبلت) وهو الفاعلُ ، ويجوزُ أنْ تكـــون هذه الحالُ من لفظِ (أيام) ويكونُ العاملُ فيها على هذا (لَيْتَ) بما فيها من معنــى التّمنى ، كما عملت (كأنّ) في الحالِ بما فيها من معنى التّشبيه[٣] في قولِ الشّاعر :

كأنّه خارجًا من جَنْبِ صفحتِهِ سُفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَادِ[٤]

فـ(خارجًا) حالٌ من اسمِ (كأنّ) الذى هو الهاءُ في (كأنّه) والعاملُ فيها علــى هذا (كأنّ) .

وأمّا البيتُ الثانى فيتخرّجُ على أنْ يكونَ (خبّةً) منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ على الـــذّمِّ ، أى : أعنى خبّةً جروزًا ، و(تأكلُ) فى موضعِ الخبرِ[٥] .

وأمّا البيتُ الثالثُ فالخبرُ أيضًا محذوفٌ والتّقدير : إنّ حرّاسنا تجدُهم أُسْدًا ، أو تلقيهم أُسْدًا ، و(أُسْدًا) منصوبٌ على الحالِ من الضّميرِ المنصوبِ في الفعلِ المحذوفِ[٦]

---

(١) كلمة (جهنم) مكررة فى الأصل ، والحديث أخرجه مسلم (بشرح النووى : ٣/ ٧٢) فى أواخر كتاب الايمان عن أبى هريرة ، فى باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيهــا) برواية : (لسبعون خريفا) بالرفع على الفصيح ، وفى بعض الروايات لسبعيـــن بالنصب كما أورده المؤلف ، نصّ عليه النووى فى شرحه .

وانظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٥١٧ - ٥١٨ ، وشرح التسهيل : ل/ ٨١ .

(٢) انظر المغنى : ١/ ٢٨٥، والهمع : ٢/ ١٥٧ .

(٣) انظر الخصائص : ٢/ ٢٧٥ .

(٤) تقدم تخريجه فى ص : ٢٨٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٦ .

(٦) المغنى : ١/ ٣٧ .

وأمَّا البيتُ الرابعُ فقولُهُ (مِمّا أقام) في موضعِ خبرِ (كأنَّ) و(مِنْ) للتبعيض و(ما) موصولةٌ واقعةٌ على الخيلِ ، و(أقام) صِلتُها وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ يعودُ إلى (ما) وعلى مراعاةِ لفظِها ، لأنَّ لفظَها مفردٌ مذكَّرٌ ، و(كَسيرا) حالٌ من الضَّميرِ في (أقام) كأنَّه قال : كأنَّ هذا الفرسَ من الخيلِ الَّتي تقيمُ على الثلاثِ في حالِ أنَّ بها كَسرًا .

وأمَّا البيتُ الخامسُ فيتخرَّجُ أيضًا على مثلِ ماتقدَّم في قولِ الآخرِ (إنَّ حرَّاسَنا أُسْدًا) ويكونُ التَّقديرُ هنا : تُوجدان قادمةً أو تلفيان قادمةً أو قلمًا مُحرَّفا ، على أنَّ قائلَ هذا البيتِ وهو العمانيُّ قد لُحِّنَ لما أنْشدَهُ بالنَّصبِ ، لحَّنَه الأصمعيُّ ، وأبو عمروِ بن العلاء بحضرةِ الرَّشيدِ وأصلحَه له الرَّشيدُ فقالَ له : قُلْ تخالُ أُذْنَيْه إذا تشوَّفا .

وأمَّا الحديثُ فحملوه أيضًا على حذفِ الخبرِ و(سبعين) ظرفٌ (١) ، والتَّقديرُ : إنَّ قعْرَ جهنَّمَ ليهوى فيه سبعينَ خريفًا .

المسألةُ الثالثةُ : في المبتدأِ والخبرِ اللَّذين تعملُ فيهما هذه الأحرفُ.

وكلُّ ما جازَ أنْ يكونَ اسمًا لـ(كانَ) وأخواتِها ، كان اسمًا لهذه الأحرفِ، فلا يكونَ اسمَها أداةَ شرطٍ ولا أداةَ استفهامٍ ، ولا (كَمْ) الخبريَّة ولا (ما) التَّعجبية ولا نحو : أيمنُ اللهِ (٢) ، لأنَّ هذا كلَّه لا يكونُ اسمًا لِكانَ وأخواتِها . فأمَّا قولُ الشَّاعرِ :

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١/٥١٨ ، والمغنى : ١/٣٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٨ .

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يومــاً ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَــاءً (١)

فليستْ (مَنْ) فيه اسمًا لـ(إِنَّ) لأنَّها شرطيَّةٌ بدليلِ أنَّها قد جزمتِ الفعليــن بعدها ، وهما (يَدْخُلْ) و(يَلْقَ) وإنَّما اسمُ (إِنَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ/ محذوفٌ، (١٥٥/أ) والتَّقديرُ : إنَّهُ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ ، و(مَنْ) مبتدأٌ و(يَدْخُلْ) بعدَه في موضعِ الخبــر و(يَلْقَ) جوابُ الشَّرطِ ولذلكَ انجزمَ ، والجملةُ الشرطيةُ في موضعِ خبرِ (إِنَّ) .

وكُلُّ ما جَازَ أنْ يكونَ خبرًا لِكَانَ وأخواتِها كَانَ خبرًا لهذهِ الحروفِ ، فلا تقــعُ خبرًا لها جملُ الطَّلبِ كالأمرِ والنَّهي والاستفهامِ كما لا تقعُ خبرًا لِكَانَ وأخواتِها ، بل لابُدَّ أنْ يكونَ خبرُها إذا كَانَ جملةً يحتملُ الصِّدقَ والكَذِبَ نحو : إِنَّ زيداً قــامَ أبوه ، وإِنَّ زيداً أبوه قائمٌ ، وإِنَّ زيداً إنْ قامَ أكرمْهُ .

قَالَ ابنُ مالكٍ : (وربَّما دَخلتْ (إِنَّ) على ما خَبَرُهُ نَهْيٌ) (٢) يقولُ : ربَّما دَخلــتْ (إِنَّ) على المبتدأِ الذي خبرُهُ جملةُ نَهْيٍ ، فيصيرُ المبتدأُ إذ ذَاكَ اسمًا لها وجملــةُ النَّهي خبرًا لها ، يشيرُ إلى نحو قولِ الشَّاعرِ :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وهي صَادِقَةٌ ... إِنَّ الرِّيَاضَةَ لا تُنْصِبَكَ لِلشِّيبِ (٣)

---

(١) من الخفيف ونسب للأخطل ولم أجده في ديوانه . والجآذر : كناية عن الصبيان من أولاد النصارى ، وكنى بالظباء عن نسائهم: وقيل : يحتمل أن يريد الصــور التي يصور ونها في الكنيسة .

وهو من شواهد أمالي ابن الشجري : ١/٢٦٤، ٢٩٥ ، والجمل : ٢٢١ ، وشرحه لابن عصفور: ١/٤٤٢ ، والمقرب : ١/١٠٩، ٢٧٧ ، والحلل : ٢٨٧ ، والبسيط ٣١٧ ، ٨٠٧ ، والمغني : ١/٣٧ ، وشرح شواهده: ١/١٢٢، ٢/٩١٨ ، والهمع : ٢/١٦٤ ، والخزانة : ١/٢١٩، ٢/٤٦٣، ٤/١٢-٣٨٠ .

(٢) التسهيل ص: ٦١ .

(٣) من البسيط للجميح بن منقذ بن الطماح الأسدي ، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة ، من قصيدة يذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله . والرياضة : تهذيـــب الأخلاق والشيب : جمع أشيب . وقبله :

مَرَّتْ براكبٍ ملهوزٍ فقالَ لها ... ضُرِّي الجميحَ ومَسِّيهِ بتعذيبِ

والملهوز : الموسوم في أصل لحيه . =

فالرياضَةُ اسمُ (إنَّ) و(لا تُنصِبْكَ) جملةُ نَهْيٍ في موضعِ الخَبرِ ، ويدلُّك على أنَّ (لا) ناهيةٌ هنا جَزْمُ الفعلِ بعدَها ، و(تُنصِبْكَ) معناه : تُتْعِبْكَ من النَّصَبِ الذى هو التَّعَبُ والعَنَاءُ ، وهذا النَّهيُ هنا على معنى لا تتعرَّضْ لأنْ (تُنصِبْكَ)، كقوله عزَّ وجلَّ : (يا بَنِي آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُم الشَّيطانُ)(١) أى : لا تتعرَّضُوا لفتنةِ الشَّيطانِ ، ويعنى بقولِهِ : (إنَّ الرياضَةَ لا تُنصِبُكَ للشَّيبِ) : أنَّ رياضةَ الهَرِمِ عَنَاءٌ وتَعَبٌ من غيرِ فائدةٍ ، وهو فى المعنى نحو قولِ الآخرِ :

أتَرُوضُ عِرْسَكَ بعدَما هَرِمَتْ ... ومِنَ العَنَاءِ رِياضَةُ الهَرِمِ(٢)

ومن أمثالِهِم في هذا المعنى (عَوْدٌ يُعلَّمُ العَنَجَ)(٣) والعَوْدُ : الجَمَلُ المُسِنُّ ، ومعنى (يُعلَّمُ العَنَجَ) : يُراضُ فيُرَدُّ على رِجْلَيهِ ، وقريبٌ من هذا المعنى قولُ الآخرِ :

والشَّيخُ لا يَترُكُ أخْلاقَهُ ... حَتَّى يُوارَى في ثَرَى رَمْسِهِ(٤)

ومثلُ البيتِ المتقدِّمِ أيضًا في جعلِ جملةِ النَّهى خبرًا لـ(إنَّ) قولُ الآخرِ :

= وهو من شواهد أمالى ابن الشجرى : ١/٣٣٢، وشرح المفضليات : ٢٦، وإصلاح الخلل : ١٨١، وشرح الكافية للرضى : ٢/٣٤٨ ، والتوطئة : ٢١٧ ، وحواشى المفصل : ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٨ ، والخزانة : ٢/٢٩٥-٢٩٦.

(١) من الآية : (٢٧) من سورة الأعراف.

(٢) من الكامل ولم أجد له نسبة ، وعجزه مَثَلٌ سائرٌ . انظر أمثال ابن سلام: ١٢١، والبيان والتبيين: ١/١٤٥، ٢/٨١ ، والحيوان : ١/٤١ ، ٣/١٠٢، والمستقصى : ٢/٣٤٩.

(٣) مثلٌ يُضرَبُ لِمَنْ أخذَ فى تعلُّم شئٍ بعد ما كَبِرَ . انظر اللسان (عنج) وأمثال ابن سلام : ١٢١ ، والمستقصى : ٢/١٧١ ، وجمهرة الأمثال للعسكرى : ٢/٢٧٩.

(٤) من السريع لصالح بن عبد القدوس الشاعر المتكلم البليغ . كان يذهب فى شعره مذهب الحكمة . وبعده :

إذا ارعوى عادَ إلى جَهْلِهِ ... كذى الضَّنَى عادَ إلى نُكْسِهِ

انظره فى البيان والتبيين: ١/١٤٥ ، والحيوان : ٣/١٠٢.

إنّ الّذين قتلتم أمس سيّدهم   لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما (١)

فالّذين اسم (إنّ) و(قتلتم أمس سيّدهم) صلة الّذين ، و(لا) حرف نهي لا نجزام (تحسبونه) وعلامة جزمه حذف النون ، والجملة من قوله (لا تحسبوا) مع مابعده في موضع خبر (إنّ) فأخبر كما ترى بجملة النّهي .

وقد تأوّل بعض النّحويين هذين البيتين وأخرجهما عمّا ذهب إليه ابن مالك ، بأن جعل الخبر فيهما محذوفًا وذلك النّهيّ معموله ، والتّقدير : إنّ الرياضة أقول لك لا تنصبك للشّيب . وكذلك البيت الآخر التّقدير فيه : أقول لكم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نام (٢) ، فالقول المحذوف هو الخبر لـ(إنّ) وذلك النّهي معمول القول المحذوف والقول كثيرًا ما يحذف في كلام العرب ، قال تعالى : (فأمّا (٣) الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) (٤) أي : فيقال لهم أكفرتم ، وقال سبحانه : (وأمّا الّذين كفروا أفلم تكن آياتي تتلى عليكم) (٥) . فيقال لهم : أفلم تكن آياتي تتلى ، وقال عزّ وجلّ : (والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب ، سلام عليكم) (٦) أي : يقولون سلام (٧) عليكم . وهذا التأويل في البيتين ذكره الشلوبين (٨) وابن عصفور (٩) ، وهو ضعيف

---

(١) من البسيط لأبي مكعب من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب به بني سعد ابن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه .

وهو من شواهد أمالي ابن الشجري : ٢/٣٣٢ ، وشرح المفضليات : ٢٦ ، والمغني : ٢/٥٨٥ ، وشرح شواهده : ٢/٩١٤ ، وعدة السالك : ١/٣٢٦ ، والهمع : ٢/١٥٧ ، والدرر : ١/١١٣ ، وحاشية الصبان : ١/٢٦٩ ، والخزانة : ٤/٢٩٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٨ .

(٣) في الأصل : (وأما) بالواو وهو تحريف .

(٤) من الآية : (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٣١) من سورة الجاثية .

(٦) من الآيتين : (٢٣ - ٢٤) من سورة الرعد .

(٧) في الأصل : (سلم) وهو تحريف .

(٨) انظر حواشي المفصل للشلوبين : ٧٩ ، ٨٠ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٨ .

من جهةِ أنّه إضمارُ ما لا يحتاجُ المعنى إليه ، ولو نطق به لكان عِيًّا ، وهو بمنزلةِ مَنْ يقولُ : زيدٌ أقولُ لكَ أبوه قائمٌ.

ولا / تدخلُ أيضًا هذه الأحرفُ على مبتدأٍ خبرُه لازمُ التّصديرِ ، لأنّ ذلك (١٥٥/ب) الخبرَ لو وقعَ خبرًا لـ(إنّ) أو لشيءٍ من أخواتِها للزم تقديمُه عليها ، ولا يتقدّمُ خبرُ شيءٍ من هذه الأحرفِ عليها[(١)] على ما سيأتي بيانُه[(٢)] ، فإذا قلتَ : أينَ زيدٌ ؟ أو كيفَ عمروٌ ؟ أو متى القيامُ ؟ فلا سبيلَ إلى دخولِ شيءٍ من هذه الأحرفِ على هذه الجملةِ لما تقدّمَ ، وأيضًا فإنّ الخبرَ إذ ذاكَ كان يكونُ استفهامًا ، وذلك لا يجوزُ على ما ذكر من أنّ الطّلبَ لا يقعُ خبرًا لهذه الأحرفِ ، وإذا قلتَ : كَمْ يومٍ سَيْرِي ، على الإخبارِ بكثرةِ أيامِ سيرِكَ ، ويكونَ (سيرِي) مبتدأً و(كم) ظرفًا في موضعِ خبرِه ولزمَ تقديمُه ، لأنّ (كم) الخبريّة من أدواتِ الصّدورِ فلا تدخلُ أيضًا (إنّ) ولا شيءٌ من أخواتِها على هذا المبتدأ هنا للعلّةِ المتقدّمةِ خاصّةً ، وهي ماكان يلزمُ من تقدّمِ خبرِ (إنّ) عليها وذلك لا يجوزُ ، ألا ترى أنّك لو أدخلتَ (إنّ) لكنتَ بين أمرين كِلاهُما ممتنعٌ :

أحدُهما : أنْ توقعَ (كم) بعدَ (إنّ) فتقولَ : إنّ كم يومٍ سَيْرِي ، والمعنى : إنّ في أيامٍ كثيرةٍ سَيْرِي ، وهذا لا يجوزُ ، لأنّ (كم) كما ذُكِرَ تلزمُ التّصديرَ.

والثاني : أنْ تُقدّمَ (كَمْ) على (إنّ) فتقولَ : كم يومٍ إنّ سَيْرِي ، وسَيْرِي اسمُ (إنّ) و(كم) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ تقدّمَ لكونِه من أدواتِ الصّدورِ ، وهذا لا يجوزُ أيضًا لأنّ تقدّمَ الخبرِ على الحرفِ في هذا الباب ممنوعٌ.

وقد تحصّلَ من هذا أنّ الاسمَ في هذا الباب لابُدّ أنْ يكونَ مما يصحّ كونُه مبتدأً إذ ذاك ، هو الأصلُ فيه قبل دخولِ (إنّ) وأخواتِها ، فعلى هذا لا يكونُ اسمَ (إنّ) وأخواتِها جملةً ولا ظرفًا ولا مجرورًا ، كما لا يكونُ شيءٌ من ذلك مبتدأً . فأمّا

---

(١) في الأصل (عليه) وهو تحريف.

(٢) انظر ما سيأتي في ص :٦٦٠

ما وقع في الحديث "إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون" [1] ففيه قولان :

أحدهما : أنَّ اسمَ (إنَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ و(المصوِّرون) مبتدأٌ و(مِنْ أشدِّ) قبله في موضعِ خبرِه ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (إنَّ) [2] ، والتقديرُ : إنَّه مِنْ أشدِّ النَّاسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون ، و(مِنْ أشدِّ) على هذا يتعلَّق بمحذوفٍ قامَ مقامَه لوقوعِه خبراً .

والقولُ الثاني : إنَّ (مِنْ) في قوله (مِنْ أشدِّ) زائدةٌ ، و(أشدُّ) هو اسمُ (إنَّ) فلفظُه مخفوضٌ بمن الزائدةِ ، وموضعُه نصبٌ بـ(إنَّ) فعلى هذا لا يتعلَّقُ هذا المجرورُ بشيءٍ ، وهكذا الحكمُ في كلِّ حرفٍ زائدٍ لا يتعلَّقُ بشيءٍ ، إذ لا تأثيرَ له سوى العملِ الذي هو الخفضُ ، ألا تراه لا يمنعُ من كونِ المخفوضِ به مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه أو اسماً لكانَ وأخواتِها ، كما يمنعُ من ذلك الحرفُ الذي ليس بزائدٍ ، مثالُ المبتدأِ المخفوضِ بحرفٍ زائدٍ : ما في الدَّارِ من رجلٍ ، الأصلُ : ما في الدَّارِ رجلٌ ، ومثالُ الفاعلِ : ما قامَ من رجلٍ ، أي : ما قامَ رجلٌ ، ومثالُ المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلُه : ما ضُرِبَ مِنْ رجلٍ ، أي : ما ضُرِبَ رجلٌ ، ومثالُ اسمِ (كانَ) : ما كانَ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ ، أي : ما كانَ رجلٌ في الدَّارِ ، وهذا القولُ الثاني في هذا الحديثِ قاله الكسائيُّ [3] ، وهو جارٍ على قياسِ مذهبِ أبي الحسنِ الأخفشِ ، لأنَّ من مذهبِه زيادةَ / (مِنْ) مطلقاً من غيرِ شرطٍ ، فهذا القولُ الذي قاله الكسائيُّ (١٥٦/أ) جائزٌ ولا بُدَّ على قاعدةِ مذهبِ أبي الحسنِ ، وأمَّا على مذهبِ سيبويه مِنْ أنَّ (مِنْ)

---

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ١٠/٣٨٢) في اللباس ، باب عذاب المصورين يوم القيامة ، حديث رقم (٥٩٥٠) . ومسلم (بشرح النووي) : ١٤/٩٢ - ٩٣ في باب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان وتحريم ما فيه صورة ، حديث رقم (٩٨) ، والنسائي في باب الزينة : ٨/٢١٤ ، وأحمد : ١/٣٧٥ ، ٤٢٦ ، ٢/٢٦ ، ٥٥ . وانظر شرح الكافية الشافية : ١/٢٣٦ ، وحاشية الصبان : ١/٢٦٩ ، والمغني : ١/٣٧ ، وشواهد التوضيح : ١٤٨ .

(٢) هذا هو الراجح في إعراب هذا الحديث على هذه الرواية .

(٣) انظر المغني : ١/٣٧ .

لا تُزاد قياساً إلاّ بشروطٍ (١) تتبيَّنُ إنْ شاءَ اللهُ في بابِ حروفِ الخفضِ ، فلا تكون زيادتُها في هذا الحديثِ قياساً بل شذوذاً وسماعاً لا يُقاسُ عليه ، لأنَّ من شروطِ زيادتِها عنده تقدُّمَ نفيٍ أو استفهامٍ قبلَها نحو : ما في الدارِ من رجلٍ ، وهل في الدّارِ من رجلٍ ، ولم يتقدَّمها (٢) في الحديثِ شيءٌ من هذين ، ولذلك لم يحملْه سيبويه والخليلُ إلاّ على القولِ الأوّلِ من حذفِ ضميرِ الأمرِ والشّأنِ ، ذكر ذلك الخليلُ فيما حكاه عن العربِ من قولِهم : "إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ" (٣) برفعِ زيدٍ ، قال الخليلُ : (هذا على قولِهِ : إنّه بكَ زيدٌ مأخوذٌ (٤)) يعني على إضمارِ الأمرِ والشّأنِ محذوفاً ، فزيدٌ مبتدأٌ و(مأخوذٌ) خبرُه وبه يتعلّقُ المجرورُ الذي هو (بكَ) والجملةُ في موضعِ خبرِ (إنَّ) وهذا مثلُ الحديثِ لا فرقَ بينهما إلاّ من جهةِ أنّه لا يتصوَّرُ هنا القولُ الثاني في الحديثِ المتقدّمِ ، وضميرُ الأمرِ والشّأنِ أو القصّةِ قد يحذفُ وإنْ كان ذلك قليلاً ضعيفاً على ما سيأتي بيانُه إنْ شاءَ اللهُ ، ومنه ما تقدَّمَ من قولِ الشّاعرِ :

إنَّ من يدخلِ الكنيسةَ يوماً (٥) * ....

وأكثرُ النّحويين يرون بابَ جوازِ حذفِه الشّعرَ ، وهو الظّاهرُ من مذهبِ الخليلِ وسيبويه .

---

(١) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط : ٩ (٧٢٠ - ٧٢١) شروط زيادة (من) فقال : (فأما (من) الزائدة فاشترط فيها سيبويه ثلاثة شروط :
أحدها : أن تدخل على نكرة . والثاني : أن تكون النكرة يراد بها استغراق الجنس . والثالث : أن تكون بعد غير الواجب ، وذلك قولك : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من أحد) وانظر الكتاب : ٢/٣١٥ - ٣١٦ ، ٤/٢٢٥ ، وشرح المفصل : ٨/١٢ - ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٨٤ ، والجنى الداني : ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ١٠٦ .

(٢) في الأصل : (تتقدمها) بالتاء المثناة الفوقية .

(٣) الكتاب : ٢/١٣٢ .

(٤) الكتاب : ٢/١٣٤ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦١٩ .

وزعم ابنُ مالكٍ أنَّ جوازَه لا يختصُّ بالشّعر (١) بل يجوزُ عنده في الكَلام مطلقًا إذا فُهِمَ المعنى ، فلو جَاءَ ما حكاه الخليلُ على المطّرد لكَان بنَصْبِ زيدٍ ،إنَّ بكَ زيدًا مأخوذٌ ، فزيدًا اسمُ (إنَّ) ومأخوذٌ الخَبرُ ، و(بكَ) يتعلّقُ بالخبرِ ، وكَذلكَ الحديثُ لو جَاءَ أيضاً على المطّردِ لكَان بنَصْبِ (المصوّرين) على أنّه الاسمُ و(منْ أشدّ) في موضعِ الخَبرِ ، أَوْكَانَ يظهرُ الضّميرُ ولا يحذف فيهما . وهكذا الحكمُ أبدًا في كُلِّ موضعٍ وقعَ فيه بعدَ (إنَّ) اسمٌ وجملةٌ أو ظرفٌ أو مجرورٌ ، فيجعلُ ذلك الاسمُ اسمًا لها ، والجملةُ أو الظّرفُ أو المجرورُ في موضعِ خبرِها . قَالَ تعَالَى : (إنَّ الذينَ سَبقَتْ لَهم مِنَّا الحُسْنَى أولئكَ عنها مبعَدونَ) (٢) فـ(الذينَ) اسمُ(إنَّ) و(سَبقَتْ لَهُم مِنّا الحُسْنَى) صلتُهُ ، والجملةُ بعد من المبتدإ والخبر في موضع خبرِ (إنَّ) . وقَالَ سبحانَهُ : (إنَّ لَدينَا أَنكَالاً) (٣) فـ(أنكالاً) هو الاسمُ ، و(لَدَيْنَا) ظرفٌ في موضعِ الخبرِ. وقَالَ عزَّ وجلَّ : (إنَّ في ذَلِكَ لعبرَةً) (٤) و(إنَّ في ذَلِكَ لآيةً) (٥) و(إنَّ في ذَلِكَ لآياتٍ) (٦) و(إنَّ في السَّمواتِ والأرضِ لآياتٍ للمؤمنينَ) (٧) فالمجرورُ في هذا كلِّه كما ترَى جُعِلَ في موضعِ الخَبرِ ، والاسمُ المتأخِّرُ نُصبَ اسمًا لـ(إنَّ) ، وكذلك قولُهُ تعَالى في سورةِ البقرة : (إنَّ في خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ اللّيلِ والنّهارِ) (٨) إلى قولِه جلَّ وتعَالى : (لآياتٍ لقومٍ يَعقِلونَ) فـ(آياتٌ) هو اسمُ(إنَّ) منصوبٌ بالكسرةِ إذ هو جَمْعُ مؤنّثٍ سالمٌ ، والمجرورُ الواقعُ بعدَ (إنَّ) في موضعِ خبرِهَا ، وهو (في خَلْقِ) وما بعده من المخفوضاتِ عطفٌ على (خَلْقِ) ، والمعنى : إنَّ في

---

(١) شرح الكافية الشافية : (١/٦٢٣) .

(٢) الآية : (١٠١) من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٨) من سورة الشعراء .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الرعد .

(٧) الآية : (٣) من سورة الجاثية .

(٨) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

هذه الأشياءِ كلُّها لآياتٍ لقومٍ يعقلونَ .

فأمّا قولُه صلّى اللهُ عليه وسلّم : (إنّ مما أدركَ النّاسُ من كلامِ النّبوّةِ : إذا لم تستحِي [1] / فافعلْ ما شئتَ) [2] فالجملةُ التي هي (إذا لم تستحي فافعلْ ما شئتَ) (١٥٦/ب هي اسمُ (إنّ) و(مما أدركَ) في موضعِ الخبرِ ، وجازَ وقوعُ هذه الجملةِ اسمًا لـ (إنّ) لأنّها لم تقصدْ قصدَ الجملةِ إنّما قصدتْ قصدَ المفرداتِ ، ألا ترى أنّ المعنى : إنّما أدركَ النّاسُ من كلامِ النّبوّةِ هذا الكلامُ ، فصارتْ هذه الجملةُ في حكمِ المفردِ جيءَ بها هنا للإخبارِ عنها فحُكيتْ ، وهذا كما تقولُ: لا إلهَ إلاّ اللهُ كلمةُ حقٍّ ، ألا ترى أنّك إنّما قصدتَ الإخبارَ عن هذا الكلامِ بأنّه كلامُ حقٍّ وصدقٍ فحكيتَه ، فإنّما قصدتَه قصدَ المفرداتِ لا قصدَ الجُملِ ، وقصدُ الجُملِ هو الإخبارُ بمضمنِها وإرادةِ معناها الّذي لأجلِه وقعَ التّركيبُ ، كما إذا قلتَ : لا إلهَ إلاّ اللهُ ، تقصدُ نفيَ أنْ يكونَ في الوجودِ إلهٌ سوى اللهِ تعالى ، وكما إذا قلتَ :إذا لم تستحي فافعلْ ما شئتَ تقصدُ أنّ الّذي لا حياءَ عنده لا يبالي بما يفعلُ ، ولستَ تريدُ الإخبارَ عن هذا الكلامِ بشيءٍ كما في الحديثِ المذكورِ ، حيثُ قُصِدَ فيه الإخبارُ بأنّ هذا الكلامَ من كلامِ النّبوّةِ ، فالجُملُ إذا قُصدتْ قصدَ المفرداتِ وسيقتْ للإخبارِ عنها مثلاً كما تقدّمَ تُحكى ، ويكونُ حكمُها إذْ ذاك حكمَ المفرداتِ في الابتداءِ بها ، ووقوعِها اسمًا في بابي (كانَ) و(إنّ) وفي غيرِ ذلك منَ المواضعِ التي تلزمُ المفرداتِ ، فهذا الحديثُ من هذا القبيلِ ، وكذلك قولُ الشّاعرِ :

---

(١) كذا في الأصل : (لم تستحي) بإثبات الياء على لغة الحجاز ، فالمضارع عندهم (يستحيي) بياءين ، وعلى لغة تميم (لم يستح) فالمضارع عندهم (يستحي) بياء واحدة . انظر شرح الشافية ٣/ ١١٩ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ١٠/ ٥٢٣) في كتاب الأدب - باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت - حديث رقم (٦١٢٠) . وفيه : (من كلام النبوة الأولى) .

لَيتَ التَّحيةَ كانتْ لي فأشكُرَها ‏ ‏ ‏ ‏ مَكانَ يا جملاً حُيِّيتَ يا رجُل (١)

فقوله (حُيِّيتَ يا رجلُ) مبتدأٌ، و(مكانَ) قبلَه ظرفٌ في موضعِ خبرِه، أي: هذا الكلامُ في مكانِ قولِها (يا جملاً) وهذا الكلامُ داخلٌ تحتَ التَّمني، فالمعنى: ليتَ هذا الكلامَ الذي هو (حُيِّيتَ يا رجلُ) مكانَ قولِها (حُيِّيتَ يا جملُ). وقد يتصوَّرُ أن يكونَ (حُيِّيتَ يا رجل) بَدَلاً من التَّحيةِ الواقعةِ اسمَ (لَيْتَ)، والظَّرفُ الذي هو (مكانَ يا جملاً) بدَلٌ من الجملةِ التي هي خَبرُ (ليت) وهي قوله (كانَتْ لي)، لأنَّ هذا الكلامَ الثاني في معنى الأول، إلاَّ أنَّ الوجهَ الأولَ أبينُ من جهةِ الإعرابِ، والثاني أبينُ من جهةِ المعنى، وعلى كِلا الوجهين فقولُهُ (حُيِّيتَ يا رجل) له حكمُ المفرداتِ ولذلك وقعَ مبتدأً أو اسمًا لـ(لَيْتَ) من حيثُ قُصِدَ قصدُها فَحُكِي، وكذلك قولُ الآخر:

كَيفَ أصبحْتَ كَيفَ أمسَيْتَ ‏ ‏ ‏ ‏ مِمَّا يزرعُ الوُدَّ في فُؤادِ الكَريم (٢)

فقوله (كَيفَ أصبحْتَ) مبتدأٌ، و(كيفَ أمسيْتَ) عَطْفٌ عليه، و(مِمَّا يزرعُ) في موضعِ الخبرِ، والمعنى: هذانِ الكلامانِ مما يزرعُ الودَّ ويُورثُ الحُبَّ لما فيهما من السؤالِ عن أحوالِ الشخصِ والاهتمامِ بها، وحذفَ حرفَ العطفِ أرادَ: كيفَ أصبحْتَ وكيفَ أمسيْتَ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) من البسيط لكثير عزة من قصيدة سببها أن عزة هجرته، وحلفت لا تكلمه فلما تفرق الناس من (منى) لقيته، فحيت الجمل ولم تحيه فقال:

حييت عزة بعد الهجر وانصرفت ‏ ‏ ‏ ‏ فحيّ ويحك من حياك يا جمل

ليت التحية كانت لي فاشكرها ‏ ‏ ‏ ‏ ....

ويروى في ديوانه: ٤٥٣ (يا جمل) بالرفع والتنوين. وقوله (يا جملا) كان الوجه الرفع وترك التنوين وبناؤه على الضم ولكنه اضطر فنونه ورده الى أصله.

وانظره في الجمل: ١٦٤، وفيه (فأقبلها) مكان (فأشكرها)، والحلل: ١٩٤ والمساعد: ٢/٥٠٢، والهمع: ٣/٤٢، والدرر: ١/١٤٩ والاشموني: ٣/١٤٤.

(٢) من الخفيف، لا يعرف قائله رغم تواردہ في كتب النحو. ويروى: (يغرس) و(يثبت) مكان (يزرع).

وهو من شواهد: الخصائص: ١/٢٦٠، ٢/٢٨٠، وشرح الحماسة لابن جني ل ١٧٩، وأمالي السهيلي: ٢٠١، ونتائج الفكر: ٢٦٣، والبسيط: ٥٥٨، والمساعد: ٢/٤٧٣، والهمع: ٥/٢٧٤، والأشموني: ٣/١١٦.

و(كيفَ) اسمُ استفهامٍ خبرٌ لأصبحَ متقدِّمٌ عليها ، والتاءُ المتَّصلةُ بها هي الاسمُ ، ولَزِمَ تقديمُ هذا الخبرِ هنا لما فيه من معنى الاستفهامِ ، وأسماءُ الاستفهامِ لها صدرُ الكلامِ ، ويظهرُ من كلامِ سيبويه أنَّ (كيفَ) ظرفٌ(١) كـ(أينَ) .

وقد يتصوَّرُ في الحديثِ المتقدِّمِ أنْ يكونَ اسمُ (إنَّ) قولاً محذوفًا والجملةُ معمولةٌ له ، والتقديرَ : إنَّ مما أدركَ الناسُ من كلامِ النبوَّةِ إذا لم تستحي / فافعلْ ما شئتَ (١٥٧/أ) أي : إنَّ من الأقوالِ التي أدركها الناسُ من كلامِ النبوّةِ قولَهم هذا الكلامُ ، والأولُ أحسنُ من هذا؛لأنَّ المصدرَ موصولٌ ومعمولُهُ صلتُهُ ، ولا يحذفُ الموصولُ وتبقى صلتُهُ إلاّ في ضرورةٍ كقولِ الشّاعرِ :

لَكُم مَسْجِدا اللهِ المَزُورانِ ، والحَصَى لَكُم قِبْصُهُ من بينَ أَثْرَى وأَقْتَرا(٢)

أي : من بينَ مَنْ أثرى ومَنْ أقترَ ، فحذفَ الموصولَ الذي هو (مَنْ) وأبقى صلتَهُ الجملةَ بعده ، وجعلَ بعضُهم(٣) هذا البيتَ من حذفِ الموصوفِ ، وجعلَ (مَنْ) المحذوفةَ نكرةً موصوفةً بالجملةِ بعدها ، وعلى الأولِ أخذَهُ ابنُ أبي الربيع ، على أنَّ هذا المصدرَ أعني القولَ ليس في الحذفِ كغيرِهِ من المصادرِ ، يجوزُ حذفُهُ في الكلامِ لكثرةِ ما جاءَ فعلُهُ محذوفًا ، وذلك في كلامِهم كثيرٌ جدًّا شائعٌ ، فَسَهُلَ الأمرُ عندهم في حذفِ هذا المصدرِ بخلافِ غيرِهِ من المصادرِ فإنَّه لا يجوزُ أنْ يحذفَ ويبقى معمولُهُ .

---

(١) الكتاب : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .

(٢) من الطويل للكميت يمدح بني أمية . القبص - بكسر الصاد وفتحها - العدد الكثير من الناس. أثرى : يقال : ثرى الرجل يَثْرَى ثرًا وثراء فهو ثَرِي إذا كثر ماله . وأقترا : القَتْرُ والتقتير : الرِّمقة من العيش ، وأقتر الرجل : افتقر ، والمسجدان : هما المسجد الحرام بمكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة المنورة . انظر ديوانه : ١٩٢/١ ، واصلاح المنطق : ٣٩٧ ، والانصاف ٧٢١/٢ ، اللسان والصحاح :(ثرا ، قبص ، قتر) ، والمشوف المعلم : ٣٨٥/١ ، وعمدة الحافظ : ٥٤٨ ، والأشموني : ٧٠/٣ ، ومعجم مقاييس اللغة : ٤٦/٥ .

(٣) وهو السيرافي كما علقه الناسخ في الحاشية .

فإن قلتَ : وهلَّا كان هذا الحديثُ محمولاً على مثلِ ما حُمِلَ عليه الحديثُ المتقدمُ الذي هو : (إنَّ من أشدِّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون) من كونِ اسمِ (إنَّ) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ محذوفاً والجملةُ بعده في موضعِ الخبرِ ، والتقديرُ : (إنَّه ممَّا أدركَ الناسُ من كلامِ النبوَّةِ إذا لم تستحي فافعلْ ما شئتَ) .

فالجوابُ : أنَّ هذا لا يجوزُ حَملُ هذا الحديثِ عليه لما فيه من ارتكابِ الشذوذِ في الحديثِ من غيرِ حاجةٍ إليه ، ولا ضرورةَ بنا تُلجِئُ إلى الحملِ عليه كما في الحديثِ الآخرِ ، وذلك أنَّ حذفَ ضميرِ الأمرِ أو الشأنِ أو القصةِ شاذٌّ بابُه الشِّعرُ على ما تقدَّمَ من مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأكثرِ النَّحويين ، فألجأتنا الضَّرورةُ في الحديثِ المتقدمِ إلى ارتكابِ هذا الشَّاذِ ، إذ لا مندوحةَ لنا عنه إلَّا إلى ما هو مثلُهُ في الشُّذوذِ أو أشدُّ شذوذاً منه من زيادةِ (مِنْ) في غيرِ موضعِ زيادتِهَا لتخلُّفِ شروطِها .

وأمَّا هذا الحديثُ الآخرُ فلنا فيه مندوحةٌ عن هذا الوجهِ الشَّاذِّ إلى وجهٍ لا شذوذَ فيه ، وهو ما تقدَّمَ من جعلِ الجملةِ اسماً لـ(إنَّ) على سبيلِ الحكايةِ أو كونِ الاسمِ قولاً محذوفاً على ما تقدَّمَ بيانُهُ . فإن قلتَ : حملُ هذا الحديثِ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ يخرجُ عن كونِ الجملةِ اسماً لـ(إنَّ) ، والخروجُ عن ذلك أولى .

فالجوابُ : أنا لا نسلِّمُ أنَّ هذه الجملةَ ليست كالمفردِ في كونِها اسماً لـ(إنَّ) ، بل هي والمفردُ في ذلك سيَّانِ ، ليس المفردُ أولى بذلك منها لكونِها في حكمِهِ كما تقدَّمَ بيانُهُ ، وأيضاً فإنَّ حملتَ الحديثَ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ لم يخرجْكَ ذلكَ من كونِ هذه الجملةِ مخبراً عنها ، إذ لابُدَّ إذ ذَّاكَ أعني إذا جعلْتَ اسمَ (إنَّ) ضميرَ الأمرِ محذوفاً من كونِ الجملةِ التي هي (إذا لم تستحي فافعلْ ما شئتَ) مبتدأً ، و(ممَّا أدركَ الناسُ) في موضعِ الخبرِ ، فأنتَ في ارتكابِ ذلك الوجهِ الشَّاذِ إنْ خرجْتَ عن جعلِ الجملةِ اسماً لـ(إنَّ) فقد وقعتَ في جعلِهَا مبتدأً ، ولا فَرقَ في ذلك بينَ المبتدأ واسمِ (إنَّ) ، إذْ لا يجوزُ أنْ يكونَ اسمُ (إنَّ) إلَّا ما يجوزُ أنْ يكونَ مبتدأً كما تقدَّمَ، وكِلاهما لا يكونُ إلَّا من قبيلِ المفرداتِ لا من الجُملِ ولا من الظُّروفِ والمجروراتِ ، فليس في هذا الحديثِ اذاً إلَّا ما تقدَّمَ من الوجهين ، واللهُ أعلمُ.

(١٥٧/ب)

المسألةُ الرابعةُ : في حَذْفِ الاسمِ أو الخَبَرِ في هذا البابِ.

وأعلَمْ أنَّه يجوزُ حَذْفُ الاسمِ وإبقاءُ الخَبرِ في الكَلَامِ إذا كان عليه دليلٌ (١) ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الشِّعرِ نحو قولِ الشَّاعِرِ :

فَلَوْ كُنتَ ضَبِّيًّا عرفتَ قرابَتِي ... ولكنَّ زنجيٌّ عظيمَ المَشَافِرِ (٢)

التَّقديرُ : ولكنَّكَ زنجيٌّ ، فحذفَ اسمَ (لكنَّ) وهو الكافُ وأبقَى الخَبَرَ الذي هو (زنجيٌّ)؛ إلاَّ أنْ يكونَ الاسمُ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ أو القصةِ فإنَّه لا يُحذَفُ وإنْ عُلِمَ إلاَّ في ضرورةٍ ، على هذا أكثرُ النَّحويين ، وقد تقدَّمَ مَذْهَبُ ابنِ مالكٍ أنَّه يجيزُ ذلك في الكَلَامِ ولا يخصُّه بالضَّرورةِ ومثالُه محذوفًا ما تقدَّمَ من قولِ الشَّاعرِ :

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ ... . البيت (٣)

وكذلك قولُ الآخرِ :

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ (٤)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٢ .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى من بني ضَبَّة . المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للانسان .
انظره في ديوانه بشرح الصاوي : ٢/ ٤٨١ ، والكتاب : ٢/ ١٣٦ ، والمنصف ٣/ ١٢٩ ، والمحتسب : ٢/ ١٨٢ ، والانصاف: ٢/ ١٨٢ ، وشرح المفصل : ٨/ ٨١ - ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٦١ ، والمقرب: ١/ ١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٦ وروايته (زنجيا) بالنصب ، واللسان (شفر) والخزانة : ٤/ ٣٧٨ .

(٣) تقدم في ص : ٦١٩

(٤) من الخفيف للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها أبا الأشعث بن قيس الكندي . ديوانه : ٣٣٥ ، وروايته :
مَنْ يَلُمنِي على بني ابنةِ حَسَّانَ ....
ولا شاهد عليها . وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ٧٢ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢/ ٨٦ ، والايضاح : ١/ ١٢٢ ، والانصاف: ١/ ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٧ - ٤٤٢ ، ٤٧٠ - ٤٧٠ ، والبسيط : ٣١٤ ، وشرح المفصل ٣/ ١١٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٦١ ، والمغني : ٢/ ٦٠٥ ، والخزانة : ٢/ ٤٦٣ ، ٣/ ١٥٤ ، ٤/ ٣٨ .

التقديرُ: إنَّهُ أيْ: إنَّ الأمرَ، و(مَنْ) مبتدأٌ شرطيةٌ، ولذلك لا تكونُ اسمـــا لـ(إنَّ)، و(لَامْ) بعدَهُ في موضعِ الخبرِ، وهو في موضعِ جزمٍ بالشَّرطِ، و(ألمهُ) هـــو الجوابُ وهو المجزومُ الثاني، فحذفَ الهاءَ التي هي ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ، وأبقـــى الخبرَ الذي هو الجملةُ الشرطيةُ بعد (إنَّ). وكذلك أيضاً قولُ الآخرِ:

وَلكِنَّ مَنْ لا يَلقَ أمراً يَنُوبُـــهُ بِعُدَّتِهِ يَنزِلْ بِهِ وهو أعْـــزَلُ(١)

أي: (وَلكِنَّه) وحذفَ الهاءَ، والجملةُ بعد (لكنَّ) في موضعِ الخبرِ، و(مَـــنْ) شرطيةٌ ولذلك لا يجوزُ أنْ تكونَ اسمَ (لكنَّ) ومجزوماها (يَلقَ) و(ينزِلْ) و(مَـــنْ) ومع ما بعدَها في موضعِ خبرِ (لكنَّ).

ومثالُ حذفِ ضميرِ القصةِ قولُ الشَّاعرِ:-

فَلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكُم إقامَـــةٌ وإنْ كانَ سَرْحٌ قد مَضَى فَتَسَرَّعَا(٢)

التقديرُ: فَلو أنَّها، أيْ: فَلو أنَّ القصةَ، والجملةُ الفعليةُ بعد (أنَّ) في موضعِ خبرِها، وحذفَ الاسمَ الذي هو الهاءُ. ويجوزُ أنْ نجعلَ هذا المحذوفَ هنا ضميـــرَ الأمرِ أو الشأنِ فتقدِّرَهُ مذكّراً (فلو أنَّه) لكنِ المختارُ أنْ تقدِّرَهُ في هذا ونحوِه ضميـــرَ مؤنَّثٍ للقصةِ، لأنَّ المرفوعَ بحقّ في الجملةِ بعد (أنَّ) مؤنَّثٌ وهو الإقامةُ، ومتى كـــانَ المخبرُ عنه في الجملةِ بعد الضميرِ أعني الفاعلَ إن كانت الجملةُ فعليةً، والمبتدأُ إنْ كانت أسميةً مؤنثاً، فالمختارُ فيه أعني في الضميرِ أنْ يكونَ للأمرِ أو الشأنِ، ليكـــونَ

---

(١) من الطويل لأميّة بن أبي الصَّلت. ينُوبُهُ: مضارع نابَه الأمرُ، أي نزلَ بـــه والأعزل: الذي لا سلاح معه.

وانظر الشاهد في ديوانه: ٤٦، والكتاب: ٣/٧٣، وأمالي ابن الشجـــري: ١/٢٩٥، والأنصاف: ١/١٨١، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٣٦، وشـــرح التسهيل: ل/٨٣، والمغني: ١/٢٩٢.

(٢) من الطويل للراعي. وحق: أي ثبت، وسرح: اسم رجل.

وهو من شواهد سيبويه: ٣/٧٣، والحلبيات: ٢٠٨، والانصاف: ١/١٨٠، واللسان: (سرع) وفيه (صح) مكان (سرح)، والخزانة: ٤/٣٨، وشـــرح التسهيل: ل/٨٣.

مذكَّراً مثله ، قَالَ تَعَالى : (فَإِنَّها لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ)[١] فجاءَ في قولِهِ (إِنَّها) بضميرِ القصةِ ، لأَنَّ الفاعلَ الذى هو الأبصارُ مؤنَّثٌ وقَالَ سبحانَه : (فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أبصَارُ الَّذِيْنَ كَفَروا)[٢] فهى ضميرُ القصةِ ، لأنَّ المبتدأَ الذى هو (أَبْصَارُ) مؤنَّثٌ ، و(شَاخِصَةٌ) خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ خبرِ (هِىَ) لأنَّهُ أيضاً مبتدأٌ ، وقَالَ عزَّ وجلَّ : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)[٣] فهو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ المبتدأَ بعدَهُ مذكَّرٌ وهو اسمُ اللَّهِ تَعَالى. وكذلِكَ قولُه جَلَّ وتَعَالى : (إِنَّهُ مَنْ يَأتِ رَبَّهُ)[٤] فجاءَ بضميرِ الأمرِ أو الشأنِ في قولِهِ (إِنَّهُ) ، لأنَّ المبتدأَ الذى هو (مَنْ) مذكَّرٌ ، وقَالَ سبحانَهُ : (أَنَّهُ استمَعَ نفرٌ من الجِنِّ)[٥] فالهاءُ في (أَنَّهُ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ الفاعلَ بـ(استمعَ) وهو (نَفَرٌ) مذكَّرٌ ، هذا هو المختارُ كما ذكرنَا ، أعنى المشاكلةَ ، وتجوزُ المخالفةَ فيكون الضميرُ للأمرِ أو الشأنِ مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مؤنَّثاً ، ويكون للقصةِ مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مذكَّراً ، فتقول : هو هندٌ قائمةٌ ، وأنَّه / تقومُ هندٌ ، قَالَ (١٥٨/أ) تعالى : (أنَّه كَانَتْ تأتِيهِم رُسُلُهُم)[٦] وكذلك تقولُ : هِىَ زيدٌ قائمٌ ، وأنَّها يقوم زيدٌ ، فعلى هذا جميعُ ما تقدَّمَ من الأبياتِ التى حُذِفَ فيها الضميرُ يجوزُ لَكَ أنْ تقدِّرَهُ مذكَّراً ومؤنثاً على الاطلاقِ ، فَلَكَ أنْ تقدِّرَ (إِنَّهُ مَنْ يدخلْ) و(إِنَّها مَنْ يدخلْ) و(إِنَّهُ مَنْ لاَمَ) و(إِنَّها مَنْ لاَمَ) ولكنَّهُ مَنْ لاَ يَلِقَ ، ولكنَّها مَنْ لاَ يَلِقَ ، ولو أنَّهُ حَقٌّ ، ولو أنَّها حَقٌّ ، لكنَّ الأولى المشاكلةَ كما ذُكِرَ ، فتقدِّرُ الضميرَ في الأبياتِ الثلاثةِ للأمرِ أو الشَّأنِ ، وفى البيتِ الرَّابعِ وهو الأخيرُ للقصةِ ، وأمَّا قولُ الشَّاعِرِ :

---

(١) من الآية : (٤٦) من سورة الحج . وانظر البسيط : ٥٧٨ ، ٦١٥ .

(٢) من الآية : (٩٧) من سورة الأنبياء .

(٣) الآية : (١) من سورة الاخلاص . وانظر البحر المحيط : ٥٢٨/٨ .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٦) من الآية : (٦) من سورة التغابن .

وَأعلَمْ وأيقِنْ أنَّ ملكَكَ زائِـلٌ ... وأعلَمْ بأنَّ كَمَا تدِينُ تُدانُ (١)

فاسمُ (أنَّ) الثانيةِ فيه ضميرٌ محذوفٌ، ويصلحُ أنْ يكونَ للمخاطبِ فيكونَ التقديـرُ: وأعلَمْ بأنَّكَ كما تَدِينُ تُدانُ ، وأنْ يكونَ للأمرِ أو الشَّأنِ فيكونَ التَّقديرُ : وأعلَمْ بأنَّـهُ ، لكنَّ إنَّما يُحمَلُ على أنَّ الضميرَ للمخاطبِ لا غيرُ ، لأنَّهُ إذْ ذاكَ لا يكونُ ضرورةً ولا شُذُوذًا ، إذْ قد تقدَّمَ أنَّ حذفَ الاسمِ إذا عُلِمَ ولم يكنْ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ جائـزٌ في الكلامِ ، وليس لكَ أنْ تحمِلَه على الوجهِ الثاني ، وهو حذفُ ضميرِ الأمرِ أو الشـأنِ ، لأنَّ ذلك كما تقدَّمَ ضرورةٌ بابُهُ الشِّعرُ ، والبيتُ لا يحملُ على الضَّرورةِ ما وجدتْ عنهـا مندوحةٌ . نَعَمْ على مذهبِ ابنِ مالكٍ من أنَّ ذلك ليس مِمَّا يختصُّ بالشِّعرِ ، يجـوزُ الوجهانِ في هذا البيتِ، بَلْ الأولى على مذهبِه حملُهُ على الوجهِ الثَّاني ، لأنَّهُ زعَـمَ أنَّ اسمَ (إنَّ) وأخواتِها إذا حُذِفَ فقلَّما يكونُ إلاَّ ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ (٢) . ومثلُ هذا البيتِ أيضًا قولُ الآخرِ وهو يزيدُ بن الحكم بن أبى العاصى الثقفىّ :

فَلَيْتَ كَفافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي (٣)

---

(١) من الكامل من أبيات قالها خويلد بن نوفل الكلابى للحرث بن أبى شمر الغسّانىّ وكان اغتصبه ابنته . ويروى صدره فى اللسان : (دين) .

يا حارِ ، أيقن ان ملكك زائل ... .

ودانه دينا : أى جازاه .

انظر مجاز القرآن : ١/ ٢٣ ، ٢/ ١٦٨ ، والخزانة : ٤/ ٢٣٠ ، وجمهرة اللغـة ٢/ ٣٠٦ ، وتفسير أبيات المعانى : ٢٧٧ ، وروايته : (وأعلم يقينا) . وقولـه (كما تدين تدان) من أمثال العرب : أى : كما تفعل يفعل بك . انظـر مجمع الأمثال للميدانى : ٢/ ١٥٥ .

(٢) التسهيل ص : ٦٢ .

(٣) من الطويل من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبى العاصى انظره فى البصريات : ٥٧ ، الايضاح : ١/ ١٢٣ ، والمقتصد فى شرحه : ١/ ٤٦٦ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ١٧٦/ ١٧٧/ ١٨٢/ ٢٨٥/ ٢٩٤ ، وأمالى القالـى : ١/ ٦٧ ، والانصاف : ١/ ١٨٤ ، والمغنى : ١/ ٢٨٩ ، وشرح أبياته للبغدادى : ٥/ ١٨١ ، والاشباه والنظائر : ٤/ ١٦٨ ، والخزانة : ٤/ ٤٩٠ .

فاسمُ (لَيْتَ) عند الجُمهورِ ضميرٌ للمخاطَبِ تقديرُه : فَلَيْتَكَ ، وعندَ ابنِ مالكٍ يجوزُ الوجهانِ المتقدِّمانِ ، فَليتَكَ أوْ فَليتَهُ ، على أنْ يكونَ المعنى : فَليتَ الأمرَ أو الشَّأنَ ، وهذا هو الأَولى عنده .

واعلمْ أنَّ في إعرابِ هذا البيتِ إشكالاً واضطرابًا بينَ النَّحويين ، فينبَغي أنْ يتكلَّمَ عليه هنا فـ(كَفَافًا) خبرُ (كانَ) متقدِّمٌ عليها و(خَيرُكَ) اسمُها ، و(كُلُّهُ) توكيدٌ لـه ، والجملةُ بعد (لَيتَ) في موضعِ خبرِها[(١)] ، ولا خلافَ في هذا ، وإنَّما وقعَ اختلافُهُم في إعرابِ النِّصفِ الأخيرِ ، فَزعَمَ الفارسيُّ[(٢)] أنَّ (شَرَّكَ) فيه وَجْهانِ : الرَّفعُ والنَّصبُ ، فالرفعُ عنده بالعطفِ على اسمِ (كانَ) الذي هو (خَيرُكَ) و(مرتوٍ) عندهُ معطوفٌ على خبرِ (كانَ) الذي هو (كَفافًا) فهو منصوبٌ وكانَ ينبَغي أنْ يقولَ مرتويًا[(٣)] ، لكنَّه سكَّنَ الياءَ ضرورةً ، فعلامةُ نصبِهِ الفتحةُ المقدَّرةُ في الياءِ ، فجعلَ النَّصبَ مقدَّرًا فيه كالرفعِ والخفضِ ، وهذا من أحسنِ الضَّروراتِ ، لأنَّ لهذا الاسمِ ونحوه من المنقوصاتِ حالينِ يكونُ الإعرابُ فيهما مقدَّرًا ، وهما : الرَّفعُ والخفضُ ، وحالةٌ واحدةٌ يكونَ الإعرابُ فيها ظاهرًا وهي النَّصبُ ، فلا بأسَ على الشَّاعرِ أنْ يحملَ هذه الحالةَ الواحدةَ على ذينك الحالينِ فَيُسوِّي بينَهُما ، ويجوزُ أيضًا في (مرتوٍ) هنا أنْ يكونَ من بابِ الوقفِ على المنصوبِ بالسُّكونِ ، فإنَّما كانَ مرتويًا لكنَّهُ وَقفَ عليه بالسُّكونِ وهي لغةٌ لبعضِ العَرَبِ ، فيقولُ في : رأيتُ زيدًا ، إذا وَقفَ : رأيتْ زيدْ ، كما يقفُ على المرفوعِ والمخفوضِ / في نحو : قامَ زيدٌ ، ومررتُ بزيدٍ . وأكثرُ ما تأتي هذه اللغةُ في الشِّعرِ كقولِ الشَّاعرِ : (١٥٨/ب)

---

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

(٢) انظر الايضاح : ١٢٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

شئِزٌ جَنْبِي كأنِّي مُهْــــدأٌ ... جَعَلَ القَيْنُ على الدَّفِّ إبَرْ (١)

أراد : إبَرًا ، لأنّه مفعولٌ بِجَعَلَ ، لكنّه وقَفَ بالاسكانِ وهي لغةُ ربيعة. (٢)

وأمّا الوجهُ الثاني في (شَرَّكَ) الذي هو النَّصبُ ، فهو عند أبي عليٍّ الفارسيِّ عطفٌ على اسمِ (لَيْتَ) المحذوفِ ، و(مرتوٍ) عطفٌ على الجملةِ الواقعةِ خبرًا لليْتَ ، (فمرتوٍ) على هذا مرفوعٌ بالضّمةِ المقدّرةِ في الياءِ كقاضٍ وغازٍ ، فكأنّه قال : وليتَ شرَّكَ مرتوٍ عنّي ، و(عنّي) في كِلا الوجهين من رفعِ (شرَّكَ) ونصبِه متعلّقٌ بمرتوٍ ، و(ما) من قولــه (ما ارتوى الماءُ) ظرفيةٌ مصدريةٌ ، ومعنى هذا أنّها مصدريةٌ تتقدَّرُ بالمصدرِ ، أي : ارتواءُ الماءِ ، وهذا المصدرُ المقدَّرُ على حذفِ الظَّرفِ وإقامته مُقامَه ، كقولهم فيمـــا حكاه سيبويه "سِيرَ عليه خُفوقَ النَّجمِ ، وخِلافَةَ فُلانٍ ، وصَلاةَ العَصرِ" (٣)، أي : حيــنَ خُفوقَ النَّجمِ ، وزمنَ خِلافَةِ فُلانٍ ، ووقتَ صَلاةِ العَصرِ ، لأنّ الصَّلاةَ من قبيلِ المصادرِ، وكذلك التقديرُ هنا (مُدّةَ ارتواءِ الماءِ) ومثلُ ما في هذا قولُ الشّاعرِ :

ألم ترياني كلّما جئتُ طارقًا ... وجدتُ بها طيبًا وإنْ لم تَطَيَّبِ (٤)

---

(١) من الرَّمل لعدي بن زيد العَبّاديّ. والشئز: القلق من هَمٍّ أو مرضٍ. ومهدأٌ: من أهدأ الصبي إذا علّله لينامَ . والدَّفُّ : الجنب. يقول: إنّ الهمــوم غشيته فهو قلق كأنّه صبيٌّ يتعاصى على النوم ، فهو يُعلَّل لينامَ ، وكأنّما كــوى القين - وهو الحداد - جنبه بالابر المحماة.

انظره في ديوانه : ٥٩ ، واللسان : (هدأ) والخصائص: ٢/ ٩٧ ، واصــلاح المنطق : ١٥٦ ، وشرح المفصل : ٩/ ٦٩ ، والمقرب : ٢/ ٢٥ ، وشرح الجمـل لابن عصفور : ٢/ ٤٣١ .

(٢) الأشموني : ٤/ ٢٠٤ .

(٣) الكتاب : ١/ ٢٢٢ .

(٤) من الطويل لامرئ القيس. وطارقا : آتيًا بالليل ، يعني أنّها طيبةُ الرائحةِ في الوقت الذي تتغيّر فيه الأفواه . ويروى : (ألم ترَ أنّي) . ديوانه : / ٤١ .
وهو من شواهد معاني القرآن : ٣/ ٧٩ ، والخصائص: ٣/ ٢٨١ ، والتبصـــرة : ١/ ٤٩٩ ، وشرح السيرافي : ٣/ ٤٤٧ - ٤٤٨ ، والخزانة : ٣/ ٢٨٤ ، ومعجـم الشواهد : / ٥٣ .

فـ (ما) من قوله (كلّما) مصدرية على حذف الظرف كما تقدّم ، والتقدير : كُلّ مجيئي ، أي : كلّ أوقاتِ مجيئي ، فلهذا يُقال في (ما) هذه ظرفية مصدرية ، سُمّيت مصدرية لأنّها تتقدّر بالمصدرِ ، وظرفيةً لأنّها قامت مَقامَ الظّرفِ المحذوفِ ، و(كُلّ) هنا ظرفٌ من حيثُ أضيفتْ إلى الظّرفِ في التقديرِ : وإلى ما قامَ مَقامَه في اللّفظِ ، و(كُلّ) إعرابُها بحسَبِ ما تُضافُ إليه كما تقدّم بيانُهُ في بابِ ما تتعدّى إليه الأفعالُ المتعدّيةُ وغيرُ المتعدّيةِ (١) ، و(الماءُ) في كِلا هذين الوجهين على إعرابِ الفارسيّ مرفوعٌ فاعلُ بارتوى (٢) ، إمّا على حذفِ مضافٍ أي : ما ارتوى شاربُ الماءِ ، أو أصحابُ الماءِ ، أو على أنْ يكونَ أسْنَدَ الارتواءَ إلى الماءِ مجازًا واتّساعًا ، على طريقِ المبالغةِ ، كما جعلَهُ أبو الطّيّبِ المتنبئ (صَادِيًا) اتّساعًا في قوله :

.... وَهَرٌّ هَجيرٍ يترُكُ الماءَ صَادِيًا (٣)

أي : عطشان ، وكما جعلَ ساعدةُ بن جُؤيّة (المُوهِنَ كالًّا) في قوله :

حَتّى شآها كَليلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ ... باتَتْ طِرابًا وباتَ اللّيلَ لَمْ يَنَمِ (٤)

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٦٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ١ / ٢٩٧ .

(٣) من الطويل وصدره :

لقيتُ المَرَوْرى والشّناخيبَ دُونَهُ

ويروى عجزه : وجُبْتُ هجيرًا يتركُ الماءَ صَادِيًا .

والمروى : جمع مروراة ، وهي الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع سنخوب وهي القطعة العالية من الجبل . والهجير : شدّةُ الحرّ . والصادي : العطشان .

انظر المغني : ١ / ٢٩٠ ، وتفسير أبيات المعاني : ٢٩٨ ، وديوان المتنبي بشرح العكبري : ٤ / ٢٨٩ ، وشرح الحماسة لابن جني : ل / ١٥٢ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ٢٩٧ .

(٤) من البسيط لساعدة بن جؤيّة الهذلي كما ذكر المؤلف ، يصف بقرًا وحشيًا .

شآها : ساقها وأزعجها من موضعها . كليل : ضعيف واراد برقًا ضعيفًا لكثرة ما برق طوال الليل . طرابًا : مسرعةً .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ١١٤ ، والمقتضب : ٢ / ١١٤ ، والمنصف : ٣ / ٧٦ =

أيْ : برقٌ كليلٌ بمعنى أنّه يكلّ المُوهِن برؤيته وتوالي لمعانه ، والموهنُ وقتٌ من الليلِ ، فذكر أنّ البرق يتركه كالّاً ، وانتصابُه هنا في رأي سيبويه على أنّه مفعولٌ بكليلٍ على ما سيأتي بيانُه إنْ شاءَ اللهُ في باب الأمثلةِ التي تعمل عملَ اسم الفاعل . وهذا كما تقولُ : اتعبتَ ليلَك ، أي : سرتَ فيه سيرًا حثيثًا متعبًا متواليًا ، وفي الحقيقةِ إنّما أتعبَ نفسَه ليلاً وكذلك هنا ، ففي الحقيقةِ ليس البرقُ بمكلٍّ الليلَ ، فالعربُ كما ترى توقعُ الفعلَ على غيرِ مَنْ وقعَ عليه وتنسبُه الى غيرِ صاحبِه ، وتصفُ الشيءَ بصفةِ غيرِه ، وكلُّ ذلك مجازٌ واتّساعٌ لضربِ المبالغةِ ، ولابُدّ في ذلك من ملابسةٍ ما بين صاحب ذلك الفعلِ حقيقةً ومَنْ نُسبَ إليه مجازًا ، ألا ترى إلى بيتِ ساعدةَ كيفَ أوقعَ فيه الإكلالَ على الموهنِ ، وهو في الحقيقةِ واقعٌ على الناظرِ إليه فيه المنتظرِ لما عَسَى أنْ / يكونَ معه (١٥٩/أ) من النظرِ في ذلك الوقتِ ، فهذا مما أُوقعَ فيه الفعلُ على غيرِ مَنْ وقعَ عليه مجازًا .

ومثالُ ما نُسبَ فيه الفعلُ إلى غيرِ صاحبِه قولُ الآخرِ :

وباتَ وباتَتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ (١)

ألا تراهُ نسبَ البياتَ إلى الليلةِ في قولِه (وباتَتْ له ليلةٌ) وإنّما هو في الحقيقةِ لصاحبِها ، فالمعنى : باتَ في ليلةٍ كليلةِ ذي العائرِ .

ومثالُ ما وُصفَ فيه الشيءُ بصفةِ غيرِه قولُهم : (نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ)(٢) قالَ الشاعرُ :

= وشرح المفصل : ٧٢/٦ ، والمقرب : ١٢٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٦٢/١ ، والبسيط : ٩٣٦ - ٩٣٧ ، وفيه (طما) مكان (طرابا) ، واصلاح الخلل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٣٦/٢ ، والمغني : ٤٣٥/٢ ، واللسان : (شأى - عمل) ، والخزانة : ٤٥٠/٣ .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٨

(٢) الكتاب : ٣٣٧/١ .

.... وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ (١)

والصَّوْمُ والنَّوْمُ لم يقعَا مِنَ النَّهارِ ولا مِنَ اللَّيلِ فليسَا من صفتِهما إنَّما هُما من صفةِ الفاعلِ فيهما ، ومِنْ هذا القبيلِ بيتُ ساعدةَ عند مَنْ جَعَلَ مُوهِنًا ظَرفًا وكَليلاً بمعنى كَالٍّ ، فوصفَ البرقَ بالكَلالِ الذى هو التَّعبُ والاعْياءُ ، وليس من وصفِهِ فى الحقيقةِ ، إنَّما هو مِنْ وصفِ النَّاظِرِ إليه يتعبُ بذلك لخفائِهِ وضعفِهِ ، ومِنْ هذا أيضًا بيتُ أبى الطيِّبِ إذ وَصفَ الماءَ بالصَّدى وهو العطشُ ومرادُهُ شاربُهُ أى : إنَّ هذا الهجيرَ لشدتِهِ ولهيبِهِ يتركُ شاربَ الماءِ في حالِ شربِهِ إيَّاهُ صاديًا ، فيكونُ إذًا بيتُ يزيدَ الذى أنشدَهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ على روايةِ رفعِ الماءِ من هذا القبيلِ ، نَسَبَ الارتواءَ إلى الماءِ ومرادُهُ شاربُهُ مجازًا واتِّساعًا للمبالغةِ فى وجودِ ذلك لأجلِهِ إذا شَرِبَ ، ويحتملُ أيضًا حذفَ المضافِ على ما تقدَّمَ .

وكذلك أيضًا بيتُ المتنبئِ يحتملُ أن يكونَ على حذفِ مضافٍ ، أى يتركُ شاربَ الماءِ صاديًا ، والأولُ أولى للمبالغةِ ، فمعنى البيتِ على ما تقدَّمَ من مذهبِ الفارسيِّ أنَّهُ تمنَّى من عدوِّهِ أنْ يكونَ خيرُه كلُّهُ إليه الكفَّ عن ضُرِّهِ وأنْ يكونَ شرُّهُ مرتويًا عنه أى : لا زيادةَ فيه على ما عُهِدَ منه ، فمعنى الاخبارِ عن الشَّرِّ بالارتواءِ الكفُّ عن الزيادةِ فيه كما يَكُفُّ المرتوِى من الماءِ عَنِ الازديادِ فيه ، فالارتواءُ فى الشَّرِّ مجازٌ واتِّساعٌ وحقيقتُهُ إنَّما هى فى شاربِ الماءِ . والكَفافُ هو الكَفُّ والمنعُ وهو مصدرُ كَفَّ يَكُفُّ إذا منَعَ ، وقد رَدَّ مذهبَ أبى عليٍّ هذا في هذا البيتِ جماعةٌ مِنَ النَّحويين منهُم

---

(١) من الطويل لجرير ، وصدره :

لَقَدْ لُمْتِنَا يا أمَّ غيلانَ فى السُّرى ....

وأم غيلان : هى بنت جرير . والسرى : سير الليل ، والمطى : جمع مطية وهى الراحلة يمتطى ظهرها . ديوانه : ٤٥٤ .

وهو من شواهد سيبويه : ١/ ٨٠ ، ١٦٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ٣٦ ، ٣٠١ ، والانصاف : ١/ ٢٤٣ ، والخزانة : ١/ ٢٢٣ .

والشاهد فيه : وصف الليل بالنوم اتساعا ومجازا .

أبو الوليد الوقّشي (١) ، وأبو محمد بن السّيد وغيرهما .

أمّا الوقّشيّ فقال : رفعُ الماءِ في هذا من فاحشِ الخطأ ولا وجهَ له إلاّ النّصبُ مفعولاً بارتوى ، وفاعلُهُ (مرتوٍ) ومثله في فحشِ الخطأ ردُّ (مرتوٍ) على (شرّك) رفعتَهُ أو نصبتَهُ ، يعني جَعلَ (مرتوٍ) خبراً عن شرّكِ ، قالَ : لأنَّ الشاعرَ إنّما تمنّى أن يعدوَهُ شرُّه ويدعه عنه ، ولا يقالُ في هذا المعنى ارتوى شرّك عنّي ، ولا معنى لذلك ، والوجهُ في قوله (وشرّك) الرفعُ حملاً على (كان) لأنَّ بذلك انكشافُ معنى الكَفَافِ وتعادلَ الطرفين فيه .

وأمّا ابنُ السّيد فقالَ : هذا غلطٌ من أبي عليّ والصحيحُ : ما ارتوى الماءَ مرتوٍ ، بنصب الماءِ على أنَّه مفعولٌ بارتوى ، ويرفعِ مرتوٍ على أنّه فاعلٌ به ، وارتوى هاهنا معناه (استقى) يقالُ : رَويتُ الماءَ وارتويتُهُ ، فكأنَّه قالَ : ما استقى الماءَ مستقٍ ، و(خيرُك وشرّك) مرتفعان بـ(كَانَ) و(كفافاً) خبرُ عنهما ، و(عَنّي) متعلّقٌ بكفافٍ ، فحاصلُ مذهبهما انكارُ نصبِ الشرّ ورفعِ الماءِ ، وأنَّه لا يجوز في (شرّك) إلاّ الرفعُ بالعطف / (١٥٩/ب) على اسمِ (كان) الذي هو(خيرُك) و(عنّي) متعلّقٌ بكفافٍ كما ذكر ابنُ السّيّد ، و(ما) لا خلافَ فيها أنّها مصدريّةٌ ظرفيةٌ على ما تقدّم بسطُهُ ، لكن العاملَ فيها على مذهبهما ينبغي أنْ يكونَ (كفافاً) الذي يتعلّق به (عَنّي) وقد يُسوغُ أَنْ يكونَ العاملُ فيها (لَيْتَ) بما فيها من معنى التّمنّي ، والأولُ أولى وأحسنُ في المعنى . ولا يجوزُ عندهما إلا نَصبُ الماءِ على أنّه مفعولٌ بارتوى وكذلك لا يجوزُ في (مرتوٍ) إلاّ أنْ يكونَ مرفوعاً فاعلاً بارتوى ، قُدِّم فيه المفعولُ على الفاعلِ . ومعنى البيتِ على هذا أنَّ الشّاعرَ تمنّى أنْ يكونَ خيرُ عدوّهِ وشرّهِ مكفوفين عنه لا خيرُهُ له ولا شرُّهُ عليه . وما ذكره ابنُ السّيّدِ

---

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي . من أهل (طليطلة) ولد سنة ٤٠٨هـ ، وكان عارفا بالأحكام والحديث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة . وكان من أعلم الناس باللغة والنحو والعروض . توفي بدانية يوم الاثنين جمادى الآخرة سنة : ٤٨٩هـ . وله : نكت الكامل للمبرد . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/ ٣٢٧ - ٣٢٨ .

من أنَّ (عنّي) متعلِّقٌ بكفافٍ فيه نظرٌ من جهةِ أنَّ (كفافاً) مصدرٌ و(عنّي) معمولُه، والمصدرُ موصولٌ ومعمولُه صلتُه، ولا يفصلُ بينَ الصلةِ والموصولِ بما ليس من الصلةِ إلاَّ بجُملِ الاعتراضِ على ما تقدَّم بيانُه في نوعٍ منه آخر من بابِ الفاعلِ والمفعولِ به(١)، وأنت هاهنا على ما ذكره ابنُ السّيدِ قد فصلتَ بينَ المصدرِ ومعمولِه بـ(كان) واسمِها وليسا ولابدَّ من صلتِه ولا هما جملةُ اعتراضٍ، ألاَ ترَى أنَّه لا يجوزُ أن تقولَ: ضرباً كان فملَّكَ زيداً، تريدُ: كان فملُّكَ ضرباً زيداً، فزيداً معمولُ الضّربِ، فلا يجوزُ أن تفصلَ بينهما، ولأجلِ هذا الذى ذكرناه من أنَّ الفصلَ بينَ المصدرِ ومعمولِه بما ليس من الصلةِ ممنوعٌ منعُوا في قولِه سبحانَه: (لَمَقتُ اللهِ أكبرُ من مقتِكم أنفسَكُم إذْ تدعَونَ)(٢) أنْ يكونَ العاملَ فى (إذ) مقتاً الأولِ وإنْ كانَ المعنى عليه، إذ معنى الآيةِ لمقتُ اللهِ إيَّاكم حينَ كنتُم تدعونَ إلى الايمانِ فتكفرونَ، وذلك فى الدنيا أكبرَ من مقتِكم أنفسَكُم اليومَ، يقالُ لهم هذا وهم فى النَّارِ وذلك أنَّهم يبغضون أنفسَهُم إذ ذاكَ فينادَونَ بهذا الكَلامِ والمقتُ هو: البُغْضُ، أى: أبغضكُم اللهُ حينَ كفرتم به أكبرُ من بغضِكم أنفسَكُم حينَ استقررتم فى النَّارِ، فإنَّما منعُوا تعلُّقَ (إذ) بالمبتدأ الذى هو (مقتٌ) الأولُ، لأنَّه مصدرٌ وقد فُصِلَ بينهما بالخبرِ(٣) الذى هو (أكبرُ من مقتِكم أنفسَكُم) وليس من الصلةِ وحملُوه على أنَّه متعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه (مقتُ) الأولَ تقديره: مَقتكم اللهُ إذ تدعون، ذكر ذلك ابنُ جِنّي(٤) فى هذه الآيةِ، فعلى قياسِ هذا يكون (عنّي) متعلّقاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّرُه (كفافاً) تقديرَه: يكُفُّ ذلك عنّي

---

(١) انظر ما تقدم فى ص: ٨٠.

(٢) من الآية: (١٠) من سورة غافر. وانظر مشكل اعراب القرآن: ٢ / ٢٦٣-٢٦٤

(٣) وفى البيان: ٢ / ٣٢٨: (بطل أن يقال: يعمل فيه مقت الله، لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (اذ) وليس بداخل فى صلته، فلو أعطته فى (اذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ، وهو أجنبى، وهذا لا يجوز).

(٤) انظر الخصائص: ٣ / ٢٥٦.

وهو يكونُ العاملُ في (ما) من قوله : (مَا ارتوى) وعلى هذا حمله ابنُ يَسْعُــون (١)،
اللهمَّ إلاَّ أنْ يكونَ هذا المصدرُ في موضعِ اسمِ المفعولِ وجاريًا مجراهُ ، فحينئذٍ يجوزُ
ماذكره ابنُ السّيدِ ، والتقديرُ : فليتَ مَكفوفين كان خيرُكَ وشَرُّكَ عَنّي ، ثم وُضعَ المصدرُ
موضعَ (مكفوفين) على معناه كقولِهم : هَذا دِرهمُ ضَربُ الأميرِ ، أي مضروبُ الأميــر .
وكقوله سبحانه : (هَذا خلقُ اللهِ) (٢) أي : مخلوقُ اللهِ ، وهذا الوجهَ أرادَ ابنُ السيدِ ،
ولأجلِ ذلك أجازَ تعلّقَ (عَنّي) به ، وهو صحيحٌ وعليه ينبغي أنّ/ يحملَ مذهــبُ (١٦٠/أ)
الوَقّشي ، وقد تقدّم في بابِ (كان) حيثُ تكلّمَ على قوله عزّ وجلّ : (أكَانَ للنّاسِ عَجَبًــا
أنْ أوحينا) (٣) أنّه يجوزُ أنْ يكونَ (للناسِ) متعلّقًا بعَجَبٍ وإن كان متقدّمًا عليه ، على
أن يكون في موضعِ (مُعجب) وعلى معناه ، ذكر ذلك فيها الشّلوبين وتبعه عليه ابنُ
أبي الربيع .

وفي الحقيقةِ ليس العاملَ في هذا ونحوه نفسُ المصدرِ ولكن الاسمَ الذي هو فــي
موضعهِ وعلى معناه ، فكأنّهُ من قبيلِ الحملِ على المعنى ، ففي الآيةِ يكون (للنّاس) متعلقًا
بما هو في معنى (عَجب) وهو (مُعجب) لا بنفسِ (عَجب) وقد نَصَّ على هذا في هــذه
الآية أبو عليّ الشّلوبين وكذلك في البيتِ على هذا إنّما يتعلّق (عَنّي) بما هو في معنــى
(كفاف) وذلك مكفوفان لا بنفسِ كفاف ، فابنُ السيدِ على هذا تجوّزَ في نسبةِ العمــلِ
إلى (كفاف) ومرادُهُ الاسمَ الذي هو في معناه ، وقد كانَ ينبغِي له أنْ ينبّه على هــذا
وما انكره الوَقّشيّ وابنُ السيد على أبي عليّ في هذا البيتِ إذ زَعما أنّه لا يقالُ : شــرّك

---

(١) هو أبوالحجاج يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبي الباجلي ، ويعرف أيضا بالشنشي . كان أديبا نحويا لغويا فقيها فاضلا حسن الخط والوراقة من جلّة العلماء وعليّة الأدباء ، عريقا في الآداب واللغة . ألّف المصباح في شرح ما اعتم من شواهد الايضاح ، وغيره . توفي سنة : ٥٤٠هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/ ٣٦٣ .

(٢) من الآية : (١١) من سورة لقمان . وتمامها : (فأروني ماذا خلق الذين من دونه بل الظالمون في ضلال مبين) .

(٣) من الآية : (٢) من سورة يونس . وانظر ما تقدم في ص :٥٢٥/٥٢٦

مرتوٍ ، ولا ارتوى الماءُ ، لا ينبغي أن ينكرَ ، لأنَّ المجازَ والاتّساعَ في كلامِ العربِ لا يُحصى كثرةً ، وكذلك حذفُ المضافِ في كلامِهم أكثرُ من أنْ يُحصَى ، وجميعُ النَّحويين على أنَّه مقيسٌ ومطَّردٌ إذا عُلِمَ ، لم يخالفْ في ذلك أحدٌ منهم إلاّ شيئاً يُحكَى عن أبي الحسنِ الأخفشِ أنَّه لا ينقاسُ (١) ، وقد أُنكِرَ عليه لكثرته وانتشاره فإذا كان الأمرُ على هذا فما المانعُ من أنْ يُقالَ : شرٌّ مرتوٍ ، على المجازِ في نسبةِ الارتواءِ إلى الشرِّ ، والمرادُ الانكفافُ وعدمُ الزيادةِ ، فيصيرُ كالمرتوي من الماءِ حيثُ كان شاربُ الماءِ إذا ارتوى منه ينكفُّ ، ألا ترى إلى قولِ العربِ : ضحكتِ الأرضُ (٢) ، إذا أنبتت ، ولا شكَّ أنَّ الأرضَ لا تضحكُ كما أنَّ الشرَّ لا يرتوى ، إنَّما يكونُ الضَّحِكُ ممن يَفترُ عن ثَغْرٍ ، كما أنَّ الارتواءَ إنَّما يكونُ من شاربِ الماءِ ، ولكن هذا على المجازِ والتَّشبيهِ ، وذلك أنَّ الأرضَ إذا أنبتت تَبْدى عن حُسْنِ النباتِ وتنفتقُ عن الزَّهرِ كما يَفترُ الضَّاحِكُ عن الثَّغرِ ، وقالَ الشَّاعِرُ :

* وضَحِكَ المزنُ بها ثُمَّ بَكَى * (٣)

يريدُ : بضحكِهِ لمعانَ برقِهِ وبكائِهِ المطرَ ، ولا شكَّ أنَّ المُزْنَ وهو السَّحابُ لا يضْحَكُ ولا يَبْكِي ، وقالَ الآخرُ :

فِي مَجْلِسٍ ضَحِكَ السُّرورُ بِهِ ... عَنْ ناجِذَيهِ وَحَلَّتِ الخَمْرُ (٤)

ولا شكَّ أنَّ السُّرورَ لا يضْحَكُ عن ناجِذَينِ . وقالَ الآخرُ :

إذا لَقِحَتْ حَربٌ عَوانٌ مُضِرَّةٌ ... ضَروسٌ تُهِرُّ النَّاسَ أنيابُها عُصْلُ (٥)

---

(١) انظر الخصائص : ٢/٣٦٢ .

(٢) انظر الصناعتين : ٢٨٣ .

(٣) من الرجز ، أورده الجاحظ من غير عزو في كتابه الحيوان : ٣/٧٥ .

(٤) من الكامل لأبي نواس، من قصيدة له بعنوان (مجلس السرور) . حلّت الخمر : أصبحت حلالا ، انظره في ديوانه ص : ٤٧٨ ، والصناعتين ص : ٣٠٤ .

(٥) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . لقحت الحرب : حملت أي اشتدت وقويت، والحرب العوان : التي تكرّر ، الضروس : العضوض العنيفة التي تطحن المحاربين وتنهكهم تهر الناس : أي تصيرهم يهرونها أي يكرهونها . عصل : كالحة معوجة . انظره في ديوانه ص : ١٠٣ ، ومعاني القرآن للزجاج : ١/١٢٢ ، والصناعتين ص : ٢٩١ ، واللسان (عصل) .

ومعنى لَقِحَتْ : حَمَلَتْ بأخرى ، ولا شكَّ أنَّ الحربَ لا تلقحُ إنَّما تلقحُ الأنثى من الحيوان ، وإنَّما ذلك عبارةٌ عن شدَّتِها بكمالِها وتضاعفِها كالحاملِ . وكذلك وصفُه الحربَ بأنَّها ضَروسٌ وليس لها أضراسٌ تَعَضُّ بها ، والضَّروسُ هي العَضُوضُ بأضراسها وإنَّما هذا عبارةٌ عن إيلامِها كما يكونُ ذلك من الضَّروسِ ، فهذا ونحوه وهو كثيرٌ جداً يشهدُ لصحةِ مأخذِ الفارسيِّ من أنَّ (مرتوياً) خبرٌ عن (شرَّكَ) فلا معنى لانكارِهِ .

وأمَّا (ارتوى الماءُ) بالرفع على ما جوَّزه أيضاً فقد تقدَّم أنَّه / يتخرَّجُ إمَّا على (١٦٠/ب) حذفِ المضافِ وإمَّا على المجازِ والاتِّساعِ على ما تقدَّم بسطُهُ ، وقد تقدَّمت نظائرُه وما يشهدُ بصحتِهِ ، فلا وجهَ لانكارِهِ أيضاً .

وبالجملة فكِلَا الوجهين في هذا البيتِ جائزٌ ومستقيمٌ ، أعني مذهبَ الفارسيِّ والمذهبَ الاخر ، لا يمتنعُ واحدٌ منهما ، ففي هذا البيتِ وجوهٌ من الاعرابِ وضبطُها أنَّك إذا رفعتَ (شرَّكَ) و(الماءُ) معاً فيجوز فيه من الإعرابِ وجهانِ :

أحدُهما : مذهبُ الفارسيِّ من أنَّ (شرَّكَ) معطوفٌ على اسمِ (كان) و(مرتوٍ) معطوفٌ على خبرِها ، و(الماءُ) فاعلٌ بارتوى .

والثاني : أنْ يكونَ (شرُّكَ) معطوفاً على (خيرُكَ) ، و(الماءُ) فاعلٌ بارتوى ، و(مرتوٍ) في موضعِ نصبٍ موضوعٌ موضعَ المصدرِ ، فكأنَّه قالَ : فليتكَ كانَ خيرُكَ كلُّه وشرُّكَ كفافاً عنِّي ما ارتوى الماءُ ارتواءً ، لكنَّه وضعَ اسمَ الفاعلِ وهو (مرتوٍ) موضعَ المصدرِ الذي هو (ارتواء) وعلى معناه ، وهذا الوجهُ الثاني قاله ابنُ بابشاذ (١) ، وهو (على) (٢) المعنى الذي في مأخذِ الوقَّشي وابنِ السِّيد كما تقدَّمَ ، وليس بسديدٍ لما فيه من وضعِ اسمِ الفاعلِ موضعَ المصدرِ المؤكِّدِ بفعلِهِ الملفوظِ به ، وذلك شاذٌّ نادرٌ لا يقالُ ما وجدتُ عنه مندوحةً ، ألا ترى أنَّكَ لا تقولُ : قامَ زيدٌ قائماً ، تريدُ : قام زيدٌ قياماً ، تنصبُ (قائماً) نصبَ المصدرِ ، إنَّما يكونُ هذا مع كونِ الفعلِ لازمَ الحذفِ في مثلِ : أقائماً

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ل/٢٩ .

(٢) كلمة (على) مكررة في الاصل .

وقد قعد النّاسُ(١) ، تريدُ : أقيامًا ، على أن رأيَ جماعةٍ من النّحويين(٢) أنّ (قائمًا) في مثلِ هذا حالٌ مؤكّدةٌ قامت مقامَ الفعلِ ، وليس في موضعِ المصدرِ ، والأصلُ : أتقومُ قائمًا ، ثم حُذِفَ الفعلُ اكتفاءً بالحالِ الدالةِ عليه ، وهي (قائمًا) وكان أكثرُ النحويين على هذا الثاني استكراهًا منهم لوضعِ (قائم) ونحوه موضعَ المصدرِ ، وكلامُ سيبويه(٣) محتملٌ للقولين ، واللهُ أعلمُ.

والصّوابُ إذا رفعنا (الماءَ) وأخذنا البيتَ على المعنى الذي في مأخذِ الوقّشيّ وابنِ السّيد ، أنْ يكونَ الماءُ فاعلًا على حذفِ المضافِ كما ذُكِرَ قبلُ ، و(مرتو) مرفوعٌ بدلٌ منه(٤) بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، كأنّه قالَ : ما ارتوى صاحبُ الماءِ مرتويه ، ومرتوى الماءِ هو صاحبُهُ ، وحُذِفَ معمولُ (مرتو) وهو الضميرُ كما يحذفُ من الصلةِ في مثلِ قوله سبحانه : (فَاقْضِ ما أنتَ قاضٍ)(٥) المعنى : فاقضِ ما أنتَ قاضيه ، أو يكونَ (الماءُ) فاعلًا إمّا على المجازِ والاتّساعِ أو على حذفِ المضافِ كما تقدّمَ ، و(مرتو) منصوبٌ حالًا من هذا الفاعلِ ، وتكون حالًا مؤكّدةً ، أي : ما ارتوى الماءُ في حالِ كونه مرتويًا ، وسكّنَ الياءَ إمّا للوقفِ أو ضرورةٍ على ما تقدّمَ قبل هذا . والحالُ يجوزُ أن تأتيَ مؤكّدةً قالَ عزّ وجلّ : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا من قَولِهَا)(٦) فضاحكًا حالٌ من فاعلِ (تَبَسَّمَ) وهو الضّميرُ المستترُ فيه ، وقد حَصَلَ معناها من الفعلِ فهي اذًا مؤكّدةٌ ، وتقولُ على قياسِ هذا : أقامَ زيدٌ قائمًا ، على أنْ يكونَ (قائمًا) حالًا مؤكّدةً من زيدٍ ، ويجوزُ أيضًا على المعنى الذي أخذَ به الفارسيُّ في البيتِ إذا رفعنا (شُرْك) و(الماء) أن يكونَ (شُرْك) مبتدأً و(مرتو) خبرُه فيكونُ مرفوعًا / بالضّمةِ المقدّرةِ في الياءِ لأنّه منقوصٌ كقاضٍ وغازٍ ، و(الماءُ) (١٦١/أ) فاعلٌ على ما تقدّمَ ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ معطوفةٌ بالواوِ على الجملةِ الواقعةِ

---

(١) الكتاب : ١/٣٤٠ ، وانظر المقتضب : ٣/٢٢٩ .

(٢) ومنهم السيرافي . انظر شرح الكافية للرضى : ١/٢١٤ ، وشرح المفصل ١/١٢٣

(٣) الكتاب : ١/٣٤٠ .

(٤) أي : من المضاف .

(٥) من الآية : (٧٢) من سورة طه .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

خبراً لـ(ليتَ) وهي قوله (كفافاً كانَ خيرُكَ كلُّه) فكأنَّه قالَ : وليتَكَ شرُّكَ مرتوٍ عنّي ما ارتوى الماءُ ، فيكونُ موضعُ الجملةِ المعطوفةِ على هذا رفعاً ، لأنَّها عطفٌ على خبرِ (ليتَ) غير أنَّ في هذا الوجهِ ضعفاً لما فيه من عطفِ الجملةِ الاسميةِ على الفعلية لأنَّ قولَه (كفافاً كان خيرُكَ) جملةٌ فعليةٌ ، والجملةَ بعد الواو جملةٌ اسميةٌ ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك ضعيفٌ (١) وإن كان جائزاً عند الجمهور ، وابنُ الطراوة (٢) يمنعُه .

ويتصوَّرُ أيضاً أن تكونَ الواوُ واوَ الحالِ ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ بعدها في موضعِ الحالِ من اسمِ (كان) والعاملُ في هذه الحالِ (كانَ) لأنَّها العاملةُ في صاحبِها وهذا على مذهبِ مَنْ يجيزُ أنْ تعملَ (كان) وأخواتُها في الحالِ والظرفِ والمجرور (٣) ، وليس ذلك من مذهبِ الفارسيِّ على ما تقدَّم في باب (كان) (٤) . فهذه ستةُ أوجهٍ فيما إذا رفعتَ (شرَّكَ) و(الماءَ) . فإنْ نصبتَ (شرَّكَ) مع رفعِ (الماءِ) أيضاً ، فقد تقدَّم مذهبُ الفارسيِّ أنَّه معطوفٌ على اسمِ (ليتَ) المحذوفِ ، و(مرتوٍ) معطوفٌ على الجملةِ بعدها التي هي في موضعِ خبرِها ، ويجوزُ إذا أخذنا معنى البيتِ على ما أخذَه الوقشيُّ وابنُ السِّيدِ أنْ يكونَ (وشرَّكَ) مفعولاً معه والناصبُ له (كانَ) لكنَّ هذا على مذهبِ مَنْ يجيزُ في (كانَ) وأخواتِها أنْ تعملَ في غيرِ اسمِها وخبرِها من الظرفِ والمجرورِ ونحوهما ، ويجرى على هذا الوجهِ في (مرتوٍ) من قوله (ما ارتوى الماءُ مرتو) ما تقدَّم من مذهبِ ابنِ بابشاذ ، والوجهين بعده وهما البدلُ والحالُ .

وأمَّا إذا نصبتَ (الماءَ) فإنْ رفعتَ (شرَّكَ) لم يستقمْ في البيتِ إلاَّ ما ذكرَه الوقشيُّ وابنُ السيدِ من أنَّ (شرَّكَ) معطوفٌ على (خيرُكَ) و(مرتو) فاعلُ (ارتوى) و(الماءَ) مفعولُه ، وإن نصبتَ (شرَّكَ) فهو مفعولٌ معَه والعاملُ فيه (كانَ) على مذهبِ مَنْ يجيزُ ذلك كما تقدَّمَ ، و(مرتوٍ) فاعلٌ و(الماءَ) مفعولٌ ، ومعنى البيت

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٥٨

(٢) انظر البسيط : ٢/٥١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٨٨ .

(٣) انظر الهمع : ٢/٧٤ - ٧٥ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٥٧٤

على هذا على حسبما تقدَّم في مذهبِ الوقّشي وابن السِّيد ، وقد تقدَّم في باب (كــان) أنَّ سيبويه يجيزُ عملَ (كان) في المفعولِ معه حيثُ ذكرَ في قولهم : ما أنتَ وزيداً (١) ؛ أنَّه على إضمارِ (كان) أي : ما تكونُ وزيداً ، وهي الناصبةُ للمفعولِ معه الذي هو زيدٌ ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ هاهنا تامةً على ما تقدَّم بيانُه في باب (كان) ، ولا يستقيمُ فـــي هذين الوجهين اللذين ذُكِرا في نصبِ الماءِ مع رفعِ (شرِّك) أو نصبِهِ مذهبُ الفارسيِّ لأنَّك ان جعلتَ (مرتوياً) خبراً عن الشرِّ مع الحملِ على (كان) أو على (ليتَ) يَبقـى (ارتوى) بغيرِ فاعلٍ ، فجملةُ الأوجهِ في هذا البيتِ عشرةٌ ، ثمانيةٌ في رفعِ (المـاءِ) مع رفعِ (شرِّك) ونصبِهِ ، ووجهان في نصبِ (الماءِ) مع رفعِ (شرِّك) ونصبِهِ أيضـــاً ، والمختارُ منها رفعُ (شرك) بالعطفِ على اسمِ (كان) ونصبِ (الماءِ) مفعولاً بارتــوى ورفعِ (مرتوٍ) فاعلاً به ، وهكذا رواه أبو عليٍّ (٢) البغداديّ في الأمالي (٣) ، وهو الذي يرويه أكثرُ الناسِ / وصحَّحه أبو الحجاج بن يسعون ، وهو الذي ذهبَ إليه الوقّشيّ (١٦١/ب) وابنُ السِّيدِ على ما تقدَّم بيانُه ، وهو سالمٌ من المجازِ واستعمالِ لفظِ (مرتوٍ) فــي غيرِ موضعِهِ ومن حذفِ المضافِ في قوله (ارتوى الماء) مع صحةِ معناه ووضوحِهِ ، وما ذكرهُ ابنُ السِّيدِ من أنَّ (ارتوى) في هذا البيتِ بمعنى (استقَى) والمعنى ، ما استقَـــى الماءَ مستقٍ ، فإنَّما ارتكبَ ذلك لأنَّ (ارتوى) فيه قد تعدَّى إلى الماءِ بنفسِهِ ، ولـــو كان من الرِّيِّ الذي هو ضدُّ العطشِ وهو الشِّبعُ (من) (٤) الماءِ لما تعدَّى بنفســـه

---

(١) الكتاب : ١/٣٠٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٥٧٨

(٢) هو اسماعيل بن القاسم بن عيذون أبو علي القالي المعروف بالبغدادي ، ولــد سنة ٢٨٨هـ بديار بكر. أخذ النحو والعربية والأدب عن ابن درستويــــه والزجاج والأخفش الصغير وابن دريد وابن السراج وغيرهم. كان أعلم النـاس بنحو البصريين في عصره. صنف الأمالي ، والنوادر ، والمقصور والممدود ، والبارع في اللغة وغير ذلك. توفي بقرطبة سنة : ٣٥٦هـ.

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/٤٥٣ ، وانباه الرواة : ١/٢٠٤ ، وشــذرات الذهب : ٣/١٨ .

(٣) الأمالي : ١/٦٨.

(٤) كلمة (من) مكررة في الأصل.

بل كان ينبغي أنْ يقولَ : ما ارتوى من الماءِ مرتوٍ ، والأولى أنْ يكونَ من الرِّيِّ[1] لأنَّه أبينُ في المعنى ، ويكونُ على حذفِ حرفِ الجرِّ الذى هو (مِنْ) ولما حذفَهُ انتصبَ الاسمُ ، فيكونَ الماءُ منصوباً على اسقاطِ حرفِ الجرّ ، وقد حكى ابنُ القوطية[2] أنَّه يقالُ : رويتَ مِنَ الماءِ ، وَرويتَ الماءَ[3] ، فقولهم : رويتُ الماءَ ، إنَّما وجهُهُ حذفَ حرفِ الجرِّ ، فكذلك يكونُ (ارتوى) هنا ، إذ قد سُمِعَ في الكلامِ في (رَويتَ) ، وحكمُ (ارتويت) كحكمِهِ لأنَّهُ بمنزلته وعلى معناه ، وفيما ذكره الفارسيُّ من نصبِ (شرّك) بالعطفِ على اسمِ (ليتَ) المحذوفِ ضعفٌ[4] ، وهو ما فيه من حذفِ المعطوفِ عليه ، ألا ترى أنَّ اسمَ (ليتَ) وهو الكافُ في قولك (ليتَكَ) قد حذفتَ مع أنَّهُ قد عطفَ عليها قوله (وشرّك) فكانَ ينبغي لما عطفَ عليها ألاَّ يحذفَها ، لأنَّ حذفَ المعطوفِ عليه قليلٌ جداً لا يقاسُ عليه إلاَّ في ضرورةٍ كقولِ الشاعرِ :

فإذا وذلكَ ليسَ إلاَّ ذِكرُهُ ... وإذا مَضى شيءٌ كأنْ لم يُفعَلِ[5]

أرادَ : (فإذا هو وذلكَ) ، واسمُ الإشارةِ الذى هو (ذلكَ) معطوفٌ على (هو) فحذفَ (هو) مع أنَّهُ معطوفٌ عليه ، وذلك قبيحٌ ارتكبه لضرورةِ الشِّعرِ ، فيكون ذلكَ البيتُ في نصْبِ (شرّك) على مأخذِ الفارسيِّ من هذا القبيلِ ، ولأجلِ هذا منعوا حذفَ

---

(١) انظر اللسان : (روى)

(٢) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف بابن القوطية القرطبى أبو بكر النحوى . كان اماما فى اللغة والعربية ، حافظا لهما مقدما فيهما على أهل عصره ، حافظا لأخبار الاندلس . صنف الأفعال ، والمقصور والممدود ، وتاريخ الأندلس ، وشرح رسالة أدب الكاتب . توفى سنة ٣٦٧هـ . انظر ترجمته فى : بغية الوعاة : ١/١٩٨ ، وانباه الرواة : ٣/١٧٨ ، وتاريخ علماء الاندلس : ٢/٧٨٢ .

(٣) انظر كتاب الأفعال له ص : ١٠٥ .

(٤) فى الأصل (ضعفا) بالنصب .

(٥) من الكامل لأبى كبير الهذلى (عامر بن الحليس) أحد بنى سعد بن هذيل . ويروى (حينه) مكان (ذكره) ، انظر ديوان الهذليين : ٢/١٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٢٦٠ .

الضّمير من الصلة إذا أُتبعَ بالعطف وإنْ اجتمعتْ فيه شروطُ الحذف فلا يجوزُ في قولك الذي ضربتُهُ وزيداً عمروٌ ، أن تحذف الهاءَ فتقول : الذي ضربتُ وزيداً عمروٌ ، لأنّها قد عُطِفَ عليها زيدٌ ، وأجاز الفرّاءُ(١) وأبو عليٍّ(٢) الدّينوريّ حذفَ هذه الهاء هنا ، وإنْ كانت قد عُطِفَ عليها ، وما تقدّمَ من مذهب الفارسيّ في هذا البيتِ ذكرهُ في الايضاح(٣) ، ووقعَ له كذلك في التّذكرةِ ، وتبعَهُ عليه ابنُ جنّي ، ومِنَ المتأخرينَ ابنُ أبي الربيع ، وبانتهاءِ الكلامِ على هذا البيتِ انتهى الكلامُ على حذفِ اسمِ (إنَّ) وأخواتِها وما يتعلّقُ به .

وأمّا خبرُها فحذفُهُ جائزٌ إذا عُلِمَ في الكلامِ وغيرِهِ نحو قولهم : إنَّ مالاً وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً ، فالاسمُ المنصوبُ بعد (إنَّ) اسمُها وخبرُها محذوفٌ ، أي : إنَّ لنا مالاً ، وإنَّ لنا ولداً ، وإنَّ لنا عدداً ، ويقولُ الرجلُ للرجلِ : هَلْ لكم أحَدٌ إنَّ الناسَ (إلبٌ)(٤) عليكم؟ فيقولَ : إنَّ زيداً ، وإنَّ عمراً ، أي : إنَّ لنا زيداً ، وإنَّ لنا عمراً ، ومن هذا قولُ النّبيِّ صلّى الله عليه وسلّم للمهاجرينَ في حقِّ الانصار : " ألستُم تعرِفُونَ ذلك لَهُم ؟ قالُوا : نَعَمْ : قَالَ : فإنَّ ذاكَ " أي : فإنَّ ذاكَ مكافأةٌ لَهُم ، والمعنى : إنَّ معرفتَكُم بصنيعِهِم مَعَكُم واحسانَهُم مكافأةٌ منكم لَهُم.(٥) ومنه أيضاً

---

(١) انظر الهمع : ١/ ٣١١ .

(٢) هو أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي ، ختن ثعلب ، أصله من الدينور ، قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سيبويه ، ثم دخل بغداد فأخذ عن المبرد أيضا مع تحطه الملام من ثعلب ، ثم وفد الى مصر متوطنا . وله مؤلفات في النحو منها : المهذب في النحو ، وضمائر القرآن . توفي سنة : ٢٨٩هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/ ٣٠١ ، وأنباه الرواة : ٢/ ١٤٣ .

(٣) الايضاح : ١/ ١٢٣ .

(٤) زيادة من الكتاب : ٢/ ١٤١ .

(٥) قال السهيلي في أماليه : ٤٦ : (رواه أبو عبيد (القاسم بن سلام) في شرح الغريب) . وانظر الجنى الداني : ٤٢٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل ٣٢

(٦) أمالي ابن الشجري : ١/ ٣٢٢ .

قـــــولُ / عمرَ بن عبد العزيز رضى اللهُ عنه لقرشيٍّ مَتَّ إليه بقرابةٍ : (فــــإنَّ (١٦٢/أ) ذاكَ) ثم ذكرَ حاجتَه فقالَ : (لَعلَّ ذاكَ) أى : فإنَّ ذاكَ مُصدَّقٌ ، ولَعلَّ مطلوبَــكَ حاصلٌ.(١) ومن كلامِهم أيضاً : إنَّ غيرَهَا إبلاً وشاءً ، أى : إنَّ لنا غيرَهَا وإنَّ عندنــا غيرَهَا.(٢)

وممَّا جاءَ من حذفِ الخبرِ فى الشِّعرِ قولُ الشَّاعرِ :-

إنَّ مَحَلاًّ وإنَّ مُرتَحَــــلاً وإنَّ فى السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلاً (٣)

أى : إنَّ لنا مَحَلاًّ وإنَّ لنا مرتحلاً ، فحذفَ المجرورَ الواقعَ خبرًا لـ(إنَّ) و(المَهَلُ) هنا معناه السَّعَةُ ، أى : إنَّ النَّاسَ يموتُونَ وفى موتِهم سَعَةٌ ، وقــــولُ الآخرِ :

* ياليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَواجِعَ (٤) *

أى : ياليتَ لنا أيَّامَ الصِّبَا ، أو ياليتَ أيَّامَ الصِّبَا أقبلت رَواجِعَ ، وقولُ الآخر:

فَلَو كنتُ ضَبِّيًّا ...... (٥) ....

---

(١) انظر القصة فى أمالى ابن الشجرى : ٣٢٢/١ ، وانظر شرح الكافية الشافيــة ٤٧٦/١.

(٢) الكتاب : ١٤١/٢.

(٣) من المنسرح للأعشى ميمون بن قيس. والمحل والمرتحل : مصدران ميميـــان بمعنى الحلول والارتحال ، أو اسما زمان. والسفر : اسم جمع مسافر. والمعنى : ان لنا فى الدنيا حلولا وان لنا عنها ارتحالا. انظره فى ديوانه : ٢٣٣ ، والكتاب : ١٤١/٢ ، والمقتضب : ١٣٠/٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٢٢/١ ، والتبصرة : ٢١١/١ ، والخصائص : ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ ، والمحتسب : ٣٤٩/١ ، وشرح المفصل : ١٣٠/١ ، ٧٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٣/١ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، والهمـــع : ١٦١/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤.

(٤) تقدم تخريجه فى ص : ٢٨٦.

(٥) تقدم تخريجه فى ص : ٦٣٠

البيتُ المتقدِّمُ على روايةِ مَنْ رواهُ ، ولكنَّ زنجيًا عظيمَ المَشافرِ بالنَّصبِ (١) ؛ فزنجيًا اسمُ (لكنَّ) وعظيمَ المَشافرِ وصفٌ له ، وخبرُها محذوفٌ تقديره : ولكنَّ زنجيًا عظيمَ المَشافرِ لا يعرفُ قرابتي . وقد رجَّح سيبويه (٢) - رحمهُ اللهُ - النَّصبَ في هذا البيت على الرَّفعِ ، لأنَّ حذفَ الخبرِ في كلامِ العَربِ أكثرُ من حَذفِ الاسمِ حَتَّى ذَهبَ بعضُهم إلى أنَّ حَذفَ الاسمِ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةٍ ، سواءٌ أكان ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ أو القصةِ أم غيرَ ذلك ، وإليه ذهبَ ابنُ جنِّي (٣) وأبو الحجَّاج الأعلمُ (٤) ، وابنُ بابشاذ (٥) ؛ وربَّما نُسبَ لسيبويه . وعلى الضَّرورةِ حملوا جميعَ ما تقدَّمَ من الأبياتِ في حذفِ الأسمِ ، وأجازُوا أنْ يقدَّرَ الاسمَ في البيتِ الأخيرِ منها ، فليتَكَ كفافًا (٦) أو فليته كفافًا ، على أنْ يكونَ الاسمَ ضميرَ المخاطبِ أو ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ وكذلك قولُ الآخر :

فَليتَ دَفعْتَ الهَمَّ عنِّي سَاعةً ... فَبتنَا عَلى ما خَيَّلتْ نَاعِمَي بَالِ (٧)

---

(١) رواه ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٤٢٦ ، بالنصب .

(٢) الكتاب : ٢/ ١٣٦ .

(٣) المحتسب : ٢/ ١٨٢ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم (لانشقاق شفته العليا) ولد بِشَنْتَمَرِيَّة (مدينة في غرب الأندلس) رحل إلى قرطبة فتلقى عن ابراهيم الاقليلي وغيره . كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ، حافظا لها ، حسن الضبط لها . وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية . كف بصره آخر حياته . له من المصنفات : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه وشواهد الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة وغير ذلك . مولده سنة ٤١٠هـ وتوفي بأشبيليه سنة : ٤٧٦هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/ ٣٥٦ ، ومعجم الادباء : ٢٠/ ٦٠ ، والصلة رقم : ١٣٩١ .

(٥) انظر شرح الجمل له : ل / ٢٣ .

(٦) في الأصل (و) بدون الهمزة .

(٧) من الطويل لعدي بن زيد العبادي ، انظره في ديوانه : ١٦٢ ، والنوادر ٢٥ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ١٨٣ - ٢٩٥ ، والايضاح : ١/ ١٠٦ ، والانصاف : ١/ ١٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤٢ ، والمغني : ١/ ٢٨٩ =

أى : فليتك أو فليته . ومن حذف الخبر أيضًا قولُ الآخر :

وما كُنتُ ضَفّاطًا ولكنَّ طَالِبًا أناخَ قليلاً فوقَ ظَهْرِ سَبِيلِ(١)

فـ(طَالِبًا) اسمُ (لكنَّ) و(أنَاخَ) مع ما بعده في موضع الصفة لطالبٍ ، والخبرُ محذوفٌ والتقديرُ : ولكنَّ طَالِبًا مُنيخًا أنا . وسَاغَ هنا جعلُ النكرةِ الاسمَ والمعرفةِ الخبرَ ، لأنَّ لهذه النكرةِ مسوِّغًا للاخبارِ عنها وهو الوصفُ ، وقد تقدَّم في بابِ (كان) أنَّ النكرةَ التى لها مسوِّغٌ يجوزُ جعلُها الاسمَ والمعرفة الخبر(٢) ، وإن كان المختارُ العكسَ ، وذلك جارٍ في هذا البابِ ، إذ لا فرقَ في ذلك بين باب (كان) وباب (إنَّ) ، وقد أجازَ سيبويه : إنَّ قريبًا منك زيدٌ(٣) ، وإنَّ خيرًا منكَ عمروٌ ، لأنَّ هذه النكرةَ لها مسوِّغٌ وهو المعمولُ ، ألا ترى أنَّ (منكَ) يتعلَّقُ بقريبٍ وكذلك (منكَ) الواقعُ بعد (خيرٍ) .

ومنْ حذفِ الخبرِ أيضاً قولُه عزَّ وجلَّ : (إنَّ الَّذينَ كَفَروا بالذِّكرِ لما جاءَهُم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ لا يأتيه البَاطِلُ من بينِ يَدَيهِ ولا مِنْ خلفِهِ تَنزيلٌ من حَكيمٍ حَميدٍ)(٤) تقديره : هلكُوا وضلُّوا ، ويكون قولُه : (وإنَّه لكتابٌ) إلى قولِهِ (من حكيمٍ حميدٍ) اعتراضاً بينَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها ، أو يكونُ حالاً من الذِّكرِ ، والأولُ أحسنُ . ومنهم مَنْ يقدِّرُ الخبرَ : إنَّ الَّذينَ كفَروا بالذكرِ لما جاءَهم كفَروا به(٥) وإنَّه لكتابٌ

= شرح شواهده للسيوطي : ٢/٦٩٧ ، والخزانة : ٤/٣٨١ ، وأنشده ابن منظور فى اللسان (بول) عجزه من غير عزو .

(١) من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة كما فى اللسان : (ضفط) . والضفاط : المحدث الذى يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضا الذى يختلف على الحمير من قرية الى قرية ينقل الميرة والمتاع . والمطلب هنا طالب الابل الضالة . انظر الكتاب : ٢/١٣٦ ، والمخصص : ٧/١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٣ ، وفيه : (وأقرى) مكان (قليلا) و(سبيل) مكان (سبيل) .

(٢) انظر ما تقدم فى ص : ٥٢٤ .

(٣) الكتاب : ٢/١٤٢ .

(٤) الآيتان : (٤١ - ٤٢) من سورة فصلت .

(٥) معانى القرآن : ٣/١٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢/٢٧٣ ، والبحر المحيط : ٧/٥٠٠ ، والمغنى : ٢/٥٤٩ .

عزيزٌ ، فالواوُ على هذا من قوله (وإنَّه) وَاوُ الحالِ من / الضَّميرِ المحذوفِ في (بـه) (١٦٢/ب) وحُذِفَ (كفروا به) لتقدُّمِ ذكرِه ، حيثُ قالَ : (كفروا بالذِّكرِ) وبقيتِ الحالُ ، وهذا التَّقديرُ أحسنُ من الأولِ وأجودُ ، ومذهبُ أبي عمرو بن العلاء[١] في هذه الآية أنَّ الخبرَ ليس بمحذوفٍ وهو عنده[٢] الجملةُ التي هي قولُه سبحانه (أُولئكَ يُنادَونَ مِنْ مكانٍ بعيدٍ) ، وقد استبعَدَه ابنُ عطيَّةَ[٣] لكثرةِ الحائلِ بينَ الاسمِ والخبرِ ، ولعلَّ أبا عمرو رأى هذه الجُملَ كلَّها اعتراضيةً ، إذ ليستْ أجنبيةً من الأسمِ .

أمَّا قولُه (وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ) إلى قوله (حميدٍ) فتعريفٌ برفيعِ قدْرِ الذكرِ الذي كفَروا به وهو القرآنُ ، وهذا ونحوه من أحسنِ ما يعترِضُ بينَ الشيئين المتلازمين .

وأمَّا قولُه سبحانَه (ما يُقالُ لكَ إلاَّ ما قدْ قِيلَ للرُّسلِ من قبلِكَ)[٤] فيحسُنُ أيضًا وقوعُه اعتراضًا ، لأنَّ فيه تسليةً للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن كفرِهم بما جاءهم به وقولِهم إنَّه كذَّابٌ وإنَّ ما جاء به أساطيرُ الأولين ، فقالَ اللهُ تعالى لنبيِّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حيثُ ذكرَ مَنْ كفرَ به وكذَّبَه : ما يَصدُرُ لكَ منهم من الإذايةِ والتَّكذيبِ قد صَدَرَ مثلُه للرُّسلِ من قبلِكَ من أممِهم ، فالاعتراضُ بهذه الجملةِ هنا سديدٌ ، كما تقولُ للرجلِ إذا خُولِفَ في مسألةٍ ما : إنَّ الذي خالَفَكَ في هذه المسألةِ

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ ، أحد القراء السبعة المشهورين ، اسم كنيته (زبَّان) . كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة . أخذ عن جماعةٍ من التابعين ، وقرأ القرآنَ على سعيد ابن جبير ومجاهد . توفي سنة أربع وقيل : تسع وخمسين ومائة .
انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/ ٢٣١ - ٢٣٢ ، ومراتب النحويين : ١٣ ، وطبقات القراء : ١/ ٢٨٨ .

(٢) انظر البحر المحيط : ٧/ ٥٠٠ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) من الآية : (٤٣) من سورة فصلت . وقوله تعالى (إلاَّ ما قدْ قِيلَ) مكرر في الأصل .

- وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ - مبطلٌ غيرُ مُحِقٍّ ، فمبطلٌ خبرُ (إنَّ) وقد فصلَتْ بينه وبينَ الاسمِ بقولِكَ (وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ) وهي جملةُ اعتراضٍ ، وقولُه عزَّ وجلَّ (إنَّ ربَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أليمٍ) من وصفِ الذكرِ أيضًا ومتعلِّقٌ في المعنى بقولِهِ (ما يُقَالُ لَكَ إلاَّ ما قَدْ قِيلَ للرُّسُلِ من قبلِكَ)، لأنَّ المعنى : لَذُو مغفرةٍ لِمَنْ آمَنَ بكَ وبما جئتَ به ، وذُو عقابٍ أليمٍ لِمَنْ صَدَرَ لَكَ منه الاذايةُ والتكذيبُ ولم يؤمنْ بما جئتَ به . وكذلكَ أيضًا قولُهُ جلَّ وتعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ) إلى قولِهِ : (وهو عليهم عَمًى)[١] هو أيضًا من وصفِ الذكرِ الذي كَفَروا به ، وفيه بيانُ الحكمةِ في كونِهِ عربيًا غيرَ أعجميٍّ ، فقد تبيَّنَ أنَّ هذه الجُمَلَ الفاصلةَ على قولِ أبي عمرو ليس شيءٌ منها أجنبيًا فيمتنعُ الفَصلُ به .

ويتصوَّرُ أيضًا في هذه الآيةِ أوجُهٌ أُخَرُ من الإعرابِ سِوَى ما تقدَّمَ .

أحدُها : أنْ يكونَ قولُه سبحانَه (ما يُقَالُ لَكَ إلاَّ ما قد قِيلَ للرُّسُلِ من قبلِكَ) جملةً لا موضعَ لها من الإعرابِ مفسِّرةً للخبرِ ومؤديةً معناه على حَسَبِما قالُوه في قولِهِ عزَّ وجلَّ : (وَعَدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعَمِلوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ)[٢] إذ حملُوا هذه الجملةَ من المبتدأِ والخبرِ وهي قولُهُ سبحانَه (لَهُم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ) على أنَّها جِيءَ بها لتفسيرِ المفعولِ الثاني لـ(وَعَدَ) وليستْ في موضعِ نصبٍ مفعولاً لها ، لأنَّ (وعدَ) لا تتوجَّهُ على الجُمَلِ ، ألا ترى أنَّ مفعولَها الثاني إذا نُصِبَ فإنَّما انتصابُهُ على اسقاطِ حرفِ الجرِّ الذي هو الباءُ وحروفُ الجرِّ لا تدخلُ على الجُمَلِ ، فإذا قلتَ : وَعدتُ زيدًا خيرًا ، فالأصلُ : وعدتُ زيدًا بخيرٍ ، فالأصلُ في هذه الآيةِ (وَعَدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعَمِلوا الصَّالحاتِ مغفرةً / وأجرًا عظيمًا)[٣] فالذينَ مع صلتِهِ هو المفعولُ الأولُ ، و(مغفرةً) هو المفعولُ الثاني ، ثم حُذِفَ المفعولُ الثاني وسيقتِ الجملةُ لتفسيرِهِ وتؤدِّي معناه . ومِنْ هذا القبيلِ أيضًا قولُهُ سبحانَه : (١٦٣/ب)

---

(١) من الآية : (٤٤) من سورة فصلت.

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة . وانظر المغني : ٢/٢٠٤.

(٣) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(ولا يَحزنْكَ قولُهم إنَّ العزَّةَ للهِ جميعًا) (١) وقولُه تعالى : (فَلا يَحزنْكَ قولُهم إنّا نَعلَمُ ما يُسرُّونَ وما يُعلنونَ) (٢) المعنى : ولا يَحزنْكَ قولُهم لأنَّ العزَّةَ للهِ جميعًا ، فلا يَحزُنْكَ قولُهم لأنَّا نَعلمُ ما يُسرُّونَ وما يُعلنُونَ ، و(قولُهم) المرادُ به كفرهم وما كانوا يقولونَه للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم من ساحرٍ ومجنونٍ وشاعرٍ وغيرِ ذلك ، أي : لا يَحزنْكَ كفرُهُم بك لأنَّ العزَّةَ كلَّها للهِ فسينصرُكَ عليهم ، وكذلك الآيةُ الأُخرى ، المعنى فيها : لا يَحزنْكَ كفرُهُم لأنَّا نَعلَمُ سِرَّهُم ونجوَاهُم فسنجزيَهم جزاءَ كفرِهم ، فالجملةُ من (إنَّ) واسمِها وخبرِها لا موضعَ لها من الإعرابِ مفسِّرةٌ للعلَّةِ ومحصِّلةٌ لها ، لكنَّها من حيثُ اللفظِ على الاستئنافِ.

ولهذا النَّحوِ نظائرُ كثيرةٌ ، فلكَ أنْ تجعلَ هذه الآيةَ من هذا القبيلِ ، وكأنَّ الأصلَ : إنَّ الذينَ كفَروا بالذكرِ لما جاءَهُم ما يصدُرُ لكَ منهم إلَّا ما قد صَدَرَ للرُّسُلِ من قبلِكَ أو نحو هذا في المعنى ، فحذفتِ الجملةَ الواقعةَ خبرًا وفسِّرتْ بقولِه جلَّ وتعالى (ما يُقالُ لكَ إلَّا ما قد قِيلَ للرُّسُلِ من قبلِكَ) ويكونُ قولُه (وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ) إلى قولِه (من حكيمٍ حميدٍ) اعتراضًا أو حالًا من الذكرِ ، والاعتراضُ أحسَنَ ، وهذا الوجهُ يرجعُ إلى حذفِ الخبرِ ، وإنَّما يختلفُ مع ما تقدَّمَ سوى قولِ أبي عمرو من جهةِ التقديرِ .

والوجهُ الثاني : أنْ يكونَ (الذين) على حذفِ مضافٍ تقديرُهُ : إنَّ منبوذَ الذين كفروا لا يأتيه الباطلُ ، فيكونُ الخبرُ الجملةَ التي هي (لا يأتيه الباطِلُ) (٣) وقولُهُ (إنَّه لكتابٌ عزيزٌ) اعتراضٌ أو حالٌ من الذكرِ على ما تقدَّمَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ (تنزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ) ويكونُ قولُهُ (لا يأتيه الباطِلُ) في موضعِ الصفةِ لكتابٍ ، والمرادُ بمنبوذِ الذين نَفروا الذكرُ الذي كَفَروا به وهو القرآنُ ، لأنَّهم حينَ لم يؤمنوا به ولم

---

(١) من الآية : (٦٥) من سورة يونس.

(٢) الآية : (٧٦) من سورة يس .

(٣) انظر البحر المحيط : ٧/ ٥٠٠ ، ٥٠١ .

يعملوا بما فيه نبذوه وراء ظهورهم. قال تعالى: (ولما جاءهم رسولٌ من عند الله مصدقٌ لما معهم نبذ فريقٌ من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)(١) وإن شئت قدرت المضاف: إن جائي الذين كفروا، وجائيهم هو القرآن لقوله (لما جاءهم) وقال تعالى: (ولما جاءهم كتابٌ من عند الله)(٢)

الوجه الثالث: أن يكون الخبر قوله عز وجل: (إن ربك لذو مغفرةٍ وذو عقابٍ أليمٍ)(٣) ثم يجوز إذ ذاك في الاسم أن يكون على حذف مضافٍ وألا يكون كذلك، فإذا أخذ على حذف مضافٍ فالتقدير: إن منبوذ الذين كفروا بالذكر لما جاءهم إن ربك لذو مغفرةٍ لمن آمن به وذو عقابٍ أليمٍ لمن كفر به، وإن شئت قدرت المضاف: إن جائي الذين على ما تقدم، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وحذف أيضاً معمول (مغفرة) ومعمول (عقاب) وهما المجروران المتعلقان بهما، لأن (لمن آمن به) يتعلق بمغفرةٍ، و(لمن كفر به) يتعلق بعقابٍ وإن شئت بأليمٍ وإن شئت كان المجرور الواقع بعد مغفرةٍ في موضع / لها يتعلق بمحذوفٍ، والمجرور الواقع (١٦٣/ب) بعد عقابٍ في موضع الصفة له أيضاً يتعلق بمحذوفٍ، فيكون على هذا من حذف الصفة لا من حذف المعمول، والمعمول والصفة يحذفان لفهم المعنى، و(به) بعد (آمن) أو بعد (كفر) هو الضمير العائد إلى المبتدأ الذي صار اسم (إن) من الجملة الواقعة خبراً له، لكنه حذف لأنه مما اشتمل عليه ذلك المعمول أو الوصف المحذوف، ألا ترى إلى قوله تعالى: (أين شركائي الذين كنتم تزعمون)(٤)، كيف حذف الضمير العائد على الموصول بحذف المعمول، لأنه مما اشتمل عليه، والأصل: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، فأنهم شركائي مفعول (تزعمون) حذف، وحذف في جملته العائد إلى الذين وهو الضمير المتصل بـ(إن)؛ فتكون

---

(١) الآية: (١٠١) من سورة البقرة.

(٢) من الآية: (٨٩) من سورة البقرة.

(٣) من الآية: (٤٣) من سورة فصلت.

(٤) من الآية: (٦٢) من سورة القصص.

هذه الآيةُ ، أعْنى قولَه تَعالى : (إنَّ الَّذِينَ كَفَروا بالذِّكرِ)(١) من هذا القبيـــل ، لكن على حذفِ المضافِ من الأولِ كما تقدَّم .

وأمَّا إن لم يؤخذْ الاسمُ على حذفِ مضافٍ ، فتكونُ الجملةُ الواقعةُ خبرًا على حــذفِ الضَّميرِ العائدِ إلى الاسمِ ، والتقديرُ : إنَّ الذينَ كفَروا بالذكرِ لما جاءهم إن ربَّـــكَ لذُو مغفرةٍ لِمَنْ آمنَ وذو عقابٍ أليمٍ لَهُم ، أى : للذينَ كفَروا بالذكرِ ، ثُمَّ حَـــذِفَ الضَّميرُ من الخبرِ وهو (لَهُم) كما قالُوا : إنَّ السَّمنَ منوانِ بدرهَمٍ * يريدُونَ : مَنَوانِ منه بدرهَمٍ ، فحُذِفَ الضَّميرُ ، وكقولِه عزَّ وجلَّ : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إنَّ ذلِكَ لَمِنْ عَـــزْمِ الأمُورِ)(٢) عند مَنْ أخذَهَا على حذفِ الضَّميرِ وهو مذهبُ الفارسيِّ ، أى : إنَّ ذلكَ منه لِمنْ عَزمِ الأمورِ ، وذلك إشارةٌ إلى الصَّبرِ والغُفرانِ على ما تقدَّمَ بيانُهُ في بابِ الابتداءِ(٣) .

الوجهُ الرابعُ : أنْ يكونَ الخبرُ قولَه (لا يأتيه الباطِلُ) وليسَ في الأولِ حَـذْفٌ ، ويقومُ مَقامَ الضَّميرِ العائدِ إلى الاسمِ من هذهِ الجملةِ الواقعةِ خبرًا (الهاءُ) فـــى (يأتيه) ، لأنَّها تعودُ إلى الذكرِ المقيَّدِ بالاسمِ ، فأغنى عن الضَّميرِ العائدِ على الاسمِ كأن الأصلَ : إنَّ الذينَ كفَروا بالذكرِ لما جاءهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ ، لا يأتى الذكـــرَ الذى كفروا به الباطِلُ من بينَ يديهِ ولا من خلفِهِ ، ثم جُعِلَ مكانَ الذكرِ الموصـــوفِ ذلكَ الضَّميرَ ، وهذا الوجهُ على طريقةِ ابن طاهرِ الخدبِ(٤) فى قوله عزَّ وجـــلَّ : (وَلَمَنْ صَبرَ وَغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عَزمِ الأمورِ) ، لأنَّ (ذلك) عنده يقومُ مَقامَ العائـــدِ على (مَنْ) لأنَّه إشارةٌ إلى الصبرِ المقيدِ بالأولِ ، أى : إنَّ صبرَه لمن عزمِ الأمورِ ، ثـــم وُضِعَ اسمُ الإشارةِ موضعَ الصبرِ المضافِ إلى ضميرِ (مَنْ) ، فأغنى اسمُ الإشارةِ لذلك عن الراجعِ إلى (مَنْ) ، وكذلك فى قولِه تعالى : (وَالَّذِينَ يُتوفَّونَ منكُم وَيذَرُونَ أزواجًا يَتربَّصنَ بأنفُسِهِنَّ)(٥)

---

(١) من الآية : (٤١) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٣) انظر ما تقدم فى ص : ٣٢٩ .

(٤) تقدمت طريقته فى ص : ٣٣٠ .

(٥) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر اعراب القرآن للنحاس : ١/ ٢٦٩ ، ومشكل اعراب القرآن : ١/ ٩٩ ، والبيان لابن الأنبارى : ١/ ١٦١ .

فالنونُ في (يَتربَّصنَ) العائدةُ إلى الأزواجِ تُغني عن العائدِ إلى الموصولِ لأنَّها في موضعِ الأزواجِ المضافِ إلى ضميرِهِ، والأصلُ: يتربَّصنَ أزواجهم، (فالنونُ)(١) تعودُ إلى الأزواجِ، وقد عُلِمَ أنَّ هؤلاءِ الأزواجَ أزواجُ المتوفين، وكذلك اسمُ الإشارةِ في الآيةِ المذكورةِ يرجعُ إلى الصَّبرِ، وقد عُلِمَ أنَّه لِمَنْ، فبهذا المقدارِ يكتفى في الربطِ، فتكونُ هذه الآيةُ على هذا من هذا القبيلِ، لأنَّ الهاءَ في (يأتيه) تعودُ إلى الذِّكرِ ومعلومٌ أنَّه الذي كفروا به.

ويتصوَّرُ أيضًا في هذه الآيةِ على مذهبِ الكوفيين(٢) الذينَ / يجيزونَ زيادةَ (١٦٤/أ) الواوِ، أنْ تكونَ الواوُ من قوله (وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ) زائدةً، ويكونَ الخبرُ (إنَّه لكتابٌ عزيزٌ) والكلامُ في الرابطِ على حَسَبِما تقدَّم فيما إذا كان الخبرُ (لا يأتيه)، إمَّا أنْ يكونَ الذين على حذفِ مضافٍ، أو تكونَ الهاءُ في (إنَّه) مغنيةً عن العائدِ إلى الذين على طريقةِ ابنِ طاهرٍ المذكورةِ، وقد نُقِلَ عن بعضِ الكوفيين(٣) أنَّ الخبرَ هو قولُهُ (وإنَّه لكتابٌ) وبيانُه ما ذكرنا، واللهُ أعلمُ.

ومِنْ حذفِ الخبرِ أيضًا قولُه عزَّ وجلَّ: (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم به من مالٍ وبنينَ * نُسَارِعُ لَهُم في الخيراتِ)(٤) فـ(ما) المتصلةُ بـ(أنَّ) موصولةٌ بمنزلةِ (الذين) و(نُمدُّهم به) صلتُها والعائدُ عليها الهاءُ في (به)، وخبرُها محذوفٌ يفسِّرهُ (نُسارِعُ لَهُم في الخيراتِ)، فهذه الجملةُ مفسِّرةٌ للخبرِ ومبينةٌ له، لا موضعَ لها من الإعرابِ على حَسَبِما تقدَّم في قوله عزَّ وجلَّ: (وَعَدَ اللهُ الذينَ آمنوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ)(٥). والتقديرُ: أيحسبونَ أنَّما نمدُّهم به من مالٍ وبنينَ مسارعةٌ مِنَّا لَهُم في الخيراتِ، فحذفَ الخبرُ وجُعِلَتْ الجملةُ تفسِّرهُ، ويجوزُ أيضًا أن تكونَ الجملةُ في

---

(١) كلمة (فالنون) مكررة في الاصل.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٥٠١.

(٣) معاني القرآن: ٣/١٩.

(٤) الآيتان: (٥٥ - ٥٦) من سورة المؤمنين. وانظر البيان: ٢/١٨٦.

(٥) الآية: (٩) من سورة المائدة.

موضع خبرِ (أنَّ) وحذفَ الضَّميرَ ، والتقديرُ : نُسارِعُ لهم به [١] في الخيراتِ ، فعلى هذا لا تكونَ هذه الآيةَ من حذفِ الخبرِ.

ومنْ حذفِ الخبرِ أيضاً قولُه عزَّ وجلَّ : (إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عن سَبِيلِ اللهِ والمَسْجِدِ الحَرامِ الذي جَعَلْناهُ للنَّاسِ سواءً العاكِفُ فيه والبَادِ) [٢] تقديرُ الخبرِ: هلكوا وضلُّوا أو نحو هذا .

واعلمْ أنَّه قد يجبُ حذفُ الخبرِ في هذا البابِ فلا يجوزُ ظهورُهُ ، وذلك أنْ تَسُدَّ مسدَّه واوُ المصاحبةِ أو الحالِ نحو قولِكَ : إنَّ كُلَّ رجلٍ وضيعتَهُ ، وإنَّ زيداً وكتابَهُ ، وحَكَى سيبويه : إنَّكَ ما وخيراً [٣] ، فالخبرُ في هذا كلِّه محذوفٌ تدلُّ عليه وتفسِّرُه الواوُ العاطفةُ ، لما فيها من معنى المصاحبةِ ، فهي في المعنى بمنزلةِ (مَعَ) كأنَّك قلتَ: إنَّ كلَّ رجلٍ مع ضيعتِهِ ، وإنَّ زيداً مَعَ كتابِهِ ، وإنَّك مع خيرٍ ، و(ما) في قولِهِم (إنَّك ما) زائدةٌ ، وتقديرُ الخبرِ : إنَّ كُلَّ رجلٍ وضيعتَه مقترنانِ [٤] أو متلازمانِ ، والاسمُ المنصوبُ بعد الواوِ عطفٌ على اسمِ (إنَّ) ، وعلى هذا حَمَلَ سيبويه قولَ الشاعر :

فَمنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فإنِّي ... وجِروَةَ لا تَرودُ ولا تُعَارُ [٥]

أي : فإنِّي وجِروَةَ مقترنانِ أو متلازمانِ ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على هذا ونحوِهِ في بابِ الابتداءِ وتقدَّمتْ طريقةُ ابنِ أبي الربيعِ فيه ، إنَّه مِمَّا حُذِفَ فيه من الأولِ ما أُثبتَ نظيرُهُ في الثاني ، ومِنَ الثاني ما أُثبتَ نظيرُهُ في الأولِ ، والتقديرُ عنده [٦] : إنَّ زيداً مع كتابِهِ وكتابُهُ معَهُ ، ففيه على هذا حذفُ شيئين ، خبرُ زيدٍ ، وخبرُ الكتابِ.

---

(١) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢/١١٢.

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الحج . وانظر البحر المحيط : ٦/٣٦٢ ، والخزانة ٢/٤٤١ ، ٤/٣٨٢.

(٣) الكتاب : ١/٣٠٢ ، وانظر الهمع : ٢/١٦١.

(٤) في الكتاب : ١/٣٠٠ ، (مقرونان)

(٥) تقدم تخريج البيت في ص : ٣٥٤ ، وانظر الكتاب : ١/٣٠٢.

(٦) انظر البسيط : ٤٦٩.

ومثالُ الحالِ السَّادةِ مسدَّ الخبرِ قولُكَ : إنَّ ضربي زيدًا قائمًا ، وإنَّ أكثرَ شُربي السَّويقَ ملتوتًا [١] ، فخبرُ (إنَّ) محذوفٌ لا يظهرُ عند أكثرِ النَّحويين ، تقديرهُ : إذا كان قائمًا ، أو إذ كان قائمًا ، وإذا كان ملتوتًا ، أو إذ كان ملتوتًا ، فحُذفَ الظَّرفُ الواقعُ خبرًا مع الفعلِ الذي أُضيفَ إليه ، وبقيتِ الحالُ سادةً مسدَّ الخبرِ المحذوفِ ، وقد تقدَّم الكلامُ في هذا أيضًا في بابِ الابتداءِ [٢] ، وأنَّ مذهبَ ابنِ أبي الربيعِ جوازُ ظهورِ هذا الخبرِ ، وكذلك أيضًا يلزمُ حذفُ خبرِ (ليتَ) / من قولهم : (١٦٤/ب) (ليتَ شِعري) مردفًا باستفهامٍ [٣] نحو قولِ الشَّاعرِ :

ألا ليتَ شِعري هلْ يَرى النَّاسُ ما أرى

مِنَ الأمرِ أو يبدو لهم ما بَدا ليا [٤]

وقولُ الآخرِ :

ليتَ شِعري هلْ ثمَّ هلْ آتينهُمْ أو يحولنَ منْ دونِ ذاكَ الرَّدى [٥]

فـ(شِعري) اسمُ (ليتَ) بمعنى (عِلمي) والجملةُ بعده في موضعِ نَصْبٍ معمولاً لَهُ ،

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١/٤٧٧.

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٣٥٦ ، ٣٨٧.

(٣) معنى قول المؤلف (مردفا باستفهام) يعني إذا قلت : ليت شعري أكان كذا ، فقولك : (أكان كذا) سد مسد الخبر.

(٤) من الطويل لزهير بن ابي سلمى .
يقول : هل يرى الناس من الرشد ما أرى ؟ أي يظهر لهم ما يظهر لي أن الناس يموتون .
انظره في ديوانه ص : ٢٨٤ ، والكتاب : ٣/١٧٧ ، وهداية السبيل : ل/٥٥ .

(٥) من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي ، وهو في هاشمياته ص : ٢٤ ، وشرح السيرافي : ٤/٧١ ، وشرح المفصل : ٨/١٥١ ، وعمدة الحافظ : ٥٧١ ، والمغني : ٢/٣٥٠ ، وصدره في الهمع : ٥/٢١٠ ، والأشموني : ٣/٨٣ ، ويروى عجزه : أو يحولن دون ذاك حمام.
والحمام - بكسر الحاء - الموت ، والردى - بفتح الراء - الهلاك ، ويروى (أم) مكان (أو).

وهو معلّقٌ عنها لأجلِ الاستفهامِ ، والخبرُ محذوفٌ لازمُ الحذفِ سدّت الحالُ مسدّه تقديرُه : ليتَ علمي بهذا موجودٌ أو حاصلٌ ، أو ثابتٌ ، أو نحو هذا في المعنى ، ومذهبُ الزّجاجِ ألاّ حذفَ هنا وأن الجملةَ الاستفهاميةَ في موضعِ خبرِ (ليتَ)[1] و(شعري) هنا بمعنى علمي يرادُ به المعلومُ كأنّك قلتَ : ليتَ معلومي كانَ كذا ؟ وأكثرُ النّحويين على خلافِ قولِ أبي اسحاقٍ هذا ، وإن كان كلامُ سيبويه[2] أظهرَ في مذهبِه منه في مذهبِ الأكثرِ ، وهو عندهم مأوّلٌ . واللهُ أعلمُ .

المسألةُ الخامسةُ : في حكمِ التقديمِ والتأخيرِ في هذا البابِ .

واعلمْ أنّك تقدّمُ أولاً الحرفَ ، ثمّ يليه الاسمَ ، ثم يليه الخبرُ ، ثم معمولَ الخبرِ إن كان له معمولٌ ، فتقولُ : إنّ زيداً قائمٌ ، وإنّ زيداً آكلٌ طعامَك ، وإنّ زيداً في الدّارِ ، ولا تجوزُ مخالفةُ هذا التّرتيبِ إلاّ في ثلاثةِ مواضعَ خاصةً :

أحدُها : أنّه يجوزُ أن تُقدّمَ الخبرَ على الاسمِ بشرطِ أن يكونَ الخبرُ ظرفاً أو مجروراً[3] ، فتقولُ : إنّ زيداً في الدّارِ وإنْ شئتَ قدّمتَ الخبَرَ على الاسمِ لأنّه مجرورٌ فقلتَ : إنّ في الدّارِ زيداً ، قال تعالى : (إنّ في ذلكَ لعبرةً)[4] و(إنّ في ذلكَ لآيةً)[5] و(إنّ في خلقِ السّمواتِ والأرضِ) إلى قوله (لآياتٍ لقومٍ يعقلونَ)[6] و(إنّ إلينا إيابَهم ، ثم إنّ علينا حسابَهم)[7] فقدّمَ المجرورَ الواقعَ خبراً في هذا كلّه على الاسمِ ، وكذلك تقولُ في الظّرفِ : إنّ زيداً عندكَ ، وإنْ شئتَ قدّمتَ الخبَرَ على الاسمِ لأنّه

---

(١) انظر الهمع : ٢ / ١٦٢ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٢٣٨ .

(٣) البسيط : ٦٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣٩ .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٧٧) من سورة الحجر .

(٦) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

(٧) الآيتان : (٢٥ - ٢٦) من سورة الغاشية .

ظرفٌ[(١)] فقلتَ : إنَّ عندك زيداً ، قال تعالى : (إنَّ لدينا أنكالاً)[(٢)] فلدينا ظرفٌ في موضعِ الخبرِ مقدَّمٌ على الاسمِ .

والثاني : أنَّه يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ عليه مطلقاً ، سواءٌ أكان المعمولُ ظرفاً أو مجروراً أم غيرَ ذلك ، مالم يعرضْ مانعٌ ، فتقول : إنَّ زيداً طعامَك آكلٌ ، وإنَّ زيداً في الدَّارِ قائمٌ . فإنْ عرضَ مانعٌ من موانعِ تقديمِ المعمولِ على العاملِ لم يجزْ التقديمُ هنا ، وذلك مثل أنْ يكونَ الخبرُ موصولاً أو صلةً للألفِ واللَّامِ أو مقروناً بلامِ القَسَمِ ، فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الخبرِ في نحو : إنَّ القبيحَ ضربُكَ زيداً ، فزيداً معمولُ الخبرِ الذي هو (ضَربُ) ولا يجوزُ تقدُّمُه عليه فلا يقالُ : إنَّ القبيحَ زيداً ضربُكَ ، لأنَّ هذا الخبرَ مصدرٌ موصولٌ فلا يتقدَّمُ معمولُهِ عليه ، وكذلك لا يجوزُ في نحو : إنَّ القبيحَ أنْ تضربَ زيداً ، لا يقالُ : إنَّ القبيحَ زيداً أن تَضربَ ، لأنَّ هذا الخبرَ الذي هو (أنْ تضربَ) موصولٌ فزيداً من الصلةِ ، فلا يتقدَّمُ على الموصولِ الذي هو (أنْ) وكذلك أيضاً لا يتقدَّمُ المعمولُ في نحو : إنَّ زيداً الضاربُ عمراً ، لا يقالُ : إنَّ زيداً عمراً الضاربُ ، لأنَّ الخبرَ الذي هو (ضاربٌ) قد وقعَ صلةً للألفِ واللَّامِ الداخلةِ عليه . وكذلك لا يتقدَّمُ المعمولُ في مثلِ : إنَّ زيداً ليضربَنَّ عمراً ، لا يجوزُ : إنَّ زيداً عمراً ليضربَنَّ ، لأنَّ هذه اللَّامَ الداخلةَ على الخبرِ جوابُ قَسَمٍ محذوفٍ .

وأمَّا لامُ / الابتداءِ إذا دخلتْ على الخبرِ في هذا البابِ على ما سيأتي بعد (١٦٥/أ) إن شاءَ اللهُ ، فلا تمنعُ من تقدُّمِ المعمولِ على الخبرِ ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً لضاربٌ عمراً ، وإنَّ زيداً ليأكلُ طعامَكَ ، جازَ لك تقديمُ عمرو وطعامَكَ على الخبرِ ، فتقولُ إن شئتَ : إنَّ زيداً عمراً لضاربٌ ، وإنَّ زيداً طعامَكَ ليأكلُ . قال عزَّ وجلَّ : (إنَّ ربَّهم بهم يومئذٍ لخبيرٌ)[(٣)] فبهم ويومئذٍ معمولانِ لخبرِ (إنَّ) الذي هو (خبيرٌ) يتعلَّقانِ بهِ .

---

(١) وإنما جاز ذلك لأن العرب اتسعت في الظروف مالم تتسع في غيرها . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٩ .

(٢) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٣) الآية : (١١) من سورة العاديات .

وقد تقدَّمَا عليه ، ولا يعملُ ما بعدَ لامِ الابتداءِ فيما قبلَها إلاَّ إذا وقعتْ بعد (إنَّ) خاصةً نحو ما ذكرنا ، ولا يجوزُ ذلك فيها إذا لم تقعْ بعد (إنَّ) فإذا قلتَ لأَنا ضاربٌ زيداً ، فلا يجوزُ أنْ تقدِّمَ (زيداً) على اللاَّمِ الداخلةِ على (أنا) لأنَّها لامُ الابتداءِ فلها صدرُ الكَلامِ ، فلا يُقالُ : زيدًا لأَنا ضاربٌ ، فاختصَّ هذا الموضعُ بخروجِ هذه اللامِ عن الصدريةِ في هذا ، كما اختصَّ أيضًا بجوازِ دُخولِ هذه اللاَّمِ على الفعلِ المضارعِ فيه ، وعلى الاسمِ الذي ليس بمبتدأٍ ، ولا تدخلُ هذه اللاَّمُ في غيرِ هذا الموضعِ إلاَّ على الاسمِ المبتدأِ خاصةً ، ولها صدرُ الكَلامِ إذ ذَاكَ ، وسيأتي الكلامُ على هذه اللاَّمِ بعد هذا إنْ شاءَ اللهُ .

والموضعُ الثالثُ : أنَّه يجوزُ تقدمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ بشرطِ أنْ يكونَ ذلكَ المعمولَ ظرفًا أو مجرورًا ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً قائمٌ عندَكَ ، وإنَّ زيدًا جالسٌ في الدَّارِ ، جازَ لَكَ تقديمُ الظرفِ والمجرورِ على الاسمِ فتقول إنْ شئتَ : إنَّ عندكَ زيداً قائمٌ ، والعاملُ في (عندك) قائمٌ ، وكذلك تقولُ : إنَّ في الدَّارِ زيداً قائمٌ ، وفي الدَّارِ يتعلَّقُ بقائمٍ .

وقد نَصَّ سيبويه على جوازِ : إنَّ بِكَ زيداً مأخوذٌ ، وإنَّ لك زيداً واقفٌ(١) و(بك) متعلِّقٌ بمأخوذٍ ، و(لك) متعلِّقٌ بواقفٍ ، وأنشدَ على ذلك قولَ الشَّاعرِ :

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحُبِّهَا ... أخاكَ مُصَابَ القلبِ جَمٌّ بَلَابِلُه(٢)

---

(١) الكتاب : ٢/١٣٢ .

(٢) من الطويل ولم أقف له على نسبة . تلحني: يقال : لحاه يلحاه ويلحوه لحيًا ولحوًا : لامه وعذله . والجم : الكثير . والبلابل : جمع بلبلة - بالفتح - شدة الهم والوساوس .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/١٣٣ ، والمقرب : ١/١٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٠ ، والمغني : ٢/٦٩٣ ، وشرح شواهده : ٢/٩٦٩ ، والمساعد : ٢/٣٤ ، والأشموني : ١/٢٧٢ ، والهمع : ٢/١٦٠ ، والخزانة : ٣/٥٧٣ .

فـ(أخاكَ) اسمَ (إنَّ) و(مصابُ) خبرَها و(بحبِّها) متعلِّق بمصابٍ قدَّمَه على الاسمِ والتقديرُ : فإنَّ أخاكَ مصابُ القلبِ بحبِّها ، هذا مذهبُ جُمهورِ النَّحويين ، وذهبَ ابنُ عصفورٍ في شرحِ الايضاحِ إلى منعِ تقدُّمِ معمولِ الخبرِ على الاسمِ وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأوَّلَ البيتَ على أنَّ (بحبِّها) إمَّا أنْ يكونَ متعلِّقاً بإنَّ ، قال : (لأنَّ (إنَّ) وأخواتَها يجوزُ إعمالُها في الظروفِ والمجروراتِ)[1] ، وإمّا أن يكونَ تعلُّقُه بعاملٍ محذوفٍ[2] تقديرُه : أصيبُ بحبِّها ، والجملةُ اعتراضيةٌ بينَ (إنَّ) واسمِها والاعتراضُ بينَ (إنَّ) واسمِها جائزٌ نحو قولِ الشَّاعرِ :-

كأنَّ ، وقد أتَى حولٌ كميـلٌ أثافِيها حماماتٌ مُثُـولُ[3]

فـ(أثافيها) اسمُ (كأنَّ) و(حماماتٌ) خبرُها ، وقوله (قد أتَى حولٌ كميلٌ) جملةٌ اعتراضٍ بينَ (إنَّ) واسمِها ، وما ذكرَه من جوازِ تعلُّقِ الظرفِ والمجرورِ بإنَّ فيه نظرٌ ، إنَّما يجوزُ ذلك من هذه الحروفِ فيما يقوى فيه معنى الفعلِ ، وذلك (كأنَّ) و(ليتَ) و(لعلَّ) وأمَّا (إنَّ) فلا سبيلَ إلى تعلُّقِ شيءٍ بها ، لأنَّها لا تحدثُ في الجملةِ معنىً أكثرَ من التوكيدِ ، فلا ينبغي أن تعملَ في شيءٍ ، ألا ترى أنَّ (ما) النَّافيةَ و(لم) ونحوهما لا تعملُ في ظرفٍ ولا مجرورٍ وإنْ كانتا يُفْهَمُ منهما معنى الفعلِ الذي هو / النَّفـي ، (١٦٥/ب) وإذا كانت (كانَ) لا تعملُ مع أنَّها فعلٌ متصرفٌ في ظرفٍ ولا مجرورٍ على قولِ أكثـر

---

(١) انظر المقرب : ١/١٠٧-١٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٤٠ .

(٣) من الوافر لأبي الغول الطهوي في وصف دار مهجورة . حول كميل : أي كامل . وأثافيها : جمع أثفية : ما يوضع عليه القدر . قال ابن هشام في المغني : ٢/٣٩٢ : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة (وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم (كأن) .

وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل : ١/٤٤٠ ، والمساعد : ٢/٥٢ ، والمغني : ٢/٣٩٢ ، وشرح شواهده : ٢/٨١٨ ، والهمع : ٤/٥٤ ، والدرر : ١/٢٠٦ ، واللسان : (ثفا) ، وفيه (جديد) مكان (كميل) .

النّحويين ، فأن لا تعمل (إنّ) فيها أولى وأحرى ، لأنّها حرفٌ عمل بالتشبيه بالفعل فلا ينبغي أن يتعدّى ما ثبت له بذلك من العمل إلاّ بسماعٍ ثابتٍ كما سُمِعَ ذلك في (كأنّ) ، ولا يقاس عليها في ذلك إلاّ ما شاركها في قوّةِ معنى الفعلِ كـ(ليتَ) ، وقد نصّ ابن جنّي[1] على ذلك في (كأنّ) و(ليت) . وأيضاً فإنّك إذا علّقته بـ(إنّ) صار المعنى كأنّه قال : أُوكِّد بحبّها ، وهذا لا معنى له ، وليس هذا المجرور الذي هو (بحبّها) ممّا يقتضي معنى التّوكيدِ ليتعلّق به ، فإنّما ينبغي أن يعمل معنى الحرفِ في الظرفِ أو المجرورِ أو الحالِ إذا قوي فيه معنى الفعلِ وكان معنى الكلامِ على تعلّقه بذلك المعنى صحيحاً ، ألا ترى إلى صحته في قولِ الشّاعرِ :

كأنّه خارجاً من جنبِ صفحتِهِ .... البيت[2]

تقديره : أشبههُ في حالِ خروجهِ من جنبِ صفحته بسَفّودِ شَرْبٍ ، وهذا معنى صحيحٌ مستقيمٌ ، ولذلك حُمِلَ على أنّ الحالَ التي هي (خارجاً) نُصِبَ بـ(كأنّ) لما فيها من معنى التّشبيهِ[3] ، ففي هذه المواضعِ الثلاثةِ المتقدمةِ تجوزُ مخالفةُ التّرتيبِ المتقدّمِ خاصّةً ، فلا يتقدّمُ شيءٌ ممّا في حيز (إنّ) عليها بوجهٍ ، لأنّها من أدواتِ الصّدورِ ، وأيضاً فإنّها أعني هذه الحروفَ لا تتصرفُ في نفسها[4] فلا تتصرّفُ في معمولِها بالتقديمِ أو التأخيرِ ، وكذلك أيضاً إذا كان خبرُها غيرَ الظرفِ والمجرورِ لم يتقدّم على الاسمِ لما ذُكِرَ من أنّ هذه الحروفَ من حيثُ كانت حروفاً لا تتصرّفُ في نفسها فلا تتصرّفُ في معمولها ، وإنّما تقديمه إذا كان ظرفاً أو مجروراً اتّساعٌ ، وهم مما يتّسعونَ في الظروفِ والمجروراتِ كثيراً فيجيزونَ فيها ما لا يجوزُ في غيرها ، ألا ترى أنّك تقولُ : كان في الدّارِ زيدٌ قائماً ، ولا يجوزُ : كان طعامكَ زيدٌ آكلاً ، على ما تقدّم

---

(١) انظر نص ابن جني في الخصائص : ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٥ .

(٣) الخصائص : ٢/٢٧٥ .

(٤) البسيط : ص ٦٥٣ .

بيانُه في باب (كان)[1] وكذلك يجوز: أفي الدّار تقول زيداً قائماً، فتعمل (تقول) عمل (تظن) تنصب المفعولين وهما المبتدأ والخبر، ولا تعتدّ بالظرف ولا بالمجرور فصلاً بينه وبين أداة الاستفهام، ولا يجوز: أأنتَ تقول زيداً قائماً، لفصلك بين أداة الاستفهام، وتقول بـ(أنت)

ومن شروط عمل القول عمل الظنّ ألاّ يفصل بينها وبينه إلاّ بظرف أو مجرور، وأن يكون القول فعلاً مضارعاً، وأن يكون فاعله مخاطباً[2] نحو: أتقول زيداً قائماً، فإن فُقد أحدُ هذه الشروط ارتفعت الجملة بعده مبتدأً وخبراً، ولم يجز الإعمال على لغة أكثر العرب، وهذا سيبيّن إن شاء الله مكملاً في باب القول.

وكذلك تقول: أفي الدّار زيدٌ قام، على أن يكون زيدٌ فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسّره (قام) من باب الاشتغال، ولا يجوز أن تقول: أهندٌ أنت تضربها، برفع هندٍ، على أن يكونَ (أنتَ) فاعلاً بفعلٍ يفسّره (تضربُ) من الباب المذكور لأجل الفاصل بينه وبين الهمزة، على ما تقدّم بيانُه في باب الاشتغال[3] فقد بَانَ لك بهذا / كلّه (١٦٦/أ) أنّ الظّروف والمجرورات يُتّسعُ فيها مالا يُتّسعُ في غيرها، فلذلك جاز في هذا الباب تقديمُ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً، ولذلك أيضاً جازَ تقديمُ معمول الخبر على الاسم إذا كان المعمولُ ظرفاً أو مجروراً على ما تقدّم من مذهب جمهور النّحويين، ولا يجوز ذلك في غير الظّرف والمجرور، لا يقال: إنّ طعامَك زيداً آكلٌ لأمرين:

أحدُهما: أنك أوليتَ (ان) ماليس باسمٍ لها ولا خبرٍ، وإذا كان ذلك ممنوعاً في باب (كان) على ما تقدّم[4]، فامتناعُهُ في هذا الباب أولى وأحرى، لأنّ (كان) وأخواتها عواملُ قويّةٌ، لأنها أفعالٌ وأكثرُها متصرّفٌ، وعواملُ هذا الباب حروفٌ عملت بالتّشبيه بالأفعال فعملُها ضعيفٌ جدّاً.

---

(١) انظر ما تقدم في ص: ٥٥٣

(٢) انظر البسيط: ٦٦٤.

(٣) انظر ما تقدم في ص: ٤٤٧

(٤) انظر ما تقدم في ص: ٥٥٨

والثاني : أنّ تقديمَ المعمولِ إنّما يجوزُ حيثُ يجوزُ تقديمُ العاملِ على ما مضى بيانه(١) في الكلامِ على تقديمِ خبرِ (ليْسَ) عليها في باب (كان) ، والخبرُ في هذا الباب هو العاملُ لا يتقدّمُ على الاسمِ ، فلا ينبغي أنْ يتقدّمَ عليه معمولُهُ ، ألا ترى أنّك لو قلتَ : إن آكلُ طعامَكَ زيداً ، لم يجزْ ، فكذلك يجبُ ألّا يجوزَ : إنّ طعامَكَ زيداً آكلٌ . ولهذا الوجهِ الثاني منعَ ابنُ عصفور تقديمَ معمولِ الخبرِ الظرفِ أو المجرور على الاسمِ(٢) ، ويلزمُهُ أنْ يجوّزَ تقديمَ معمولِ الخبرِ في مثل قولك : إنّ زيداً في الدّارِ اليومَ ، فاليومَ منصوبٌ بالخبرِ الذي هو (في الدّار) وهذا الخبرُ يجوزُ تقديمُهُ على الاسمِ ولا بُدَّ فليُجزْ تقديمَ معمولِهِ ، فيجوزُ أنْ تقولَ : إنّ اليومَ زيداً في الدّارِ ، وينبغي أنْ لا يخالفَ ابنُ عصفورٍ في هذا ونحوه ، لأنّ الذي لأجلِهِ منعَ : إنّ في الدّارِ زيداً قائمٌ ، مفقودٌ هنا ، وكذلك يجوزُ : إنّ اليومَ زيداً عندكَ ، لأنّ اليومَ منصوبٌ بالخبرِ الذي هو (عندكَ) ، وهو مما يجوزُ تقديمُهُ على الاسمِ لأنّه ظرفٌ ، فإنْ قلتَ : فإذا كان الظرفُ والمجرورُ يُتّسعُ فيهما ما لا يُتّسعُ في غيرهما فينبغي أن يجوزَ تقديمُهما على الاسمِ خبرين أو معمولين له ، فيقالُ : في الدّارِ إنّ زيداً ، وعندك إنّ عمراً ، وفي الدّارِ إنّ زيداً قائمٌ ، وعندك إنّ عمراً جالسٌ .

فالجوابُ أنّ هذا لا يجوزُ بوجهٍ ولا سبيلَ إلى تقديمِ شيءٍ مما في حيزِ (إنّ) عليها ، لأنّ هذا النوعَ من الاتّساعِ في الظروفِ والمجروراتِ بأنْ جوزوا فيها ما لا يجوزُ في غيرِهما ليس بقياسٍ(٣) ، لشذوذِهِ وخروجِهِ عن المطّردِ ، فيقصرُ إذاً على ما وردَ فيه ، ولم يردْ في هذا البابِ إلّا في موضعين :

أحدُهما : تقديمُ الظرفِ والمجرورِ على الاسمِ إذا كانا خبرين .

والثاني : تقديمُهما عليه معمولين للخبرِ على حسبِ ما تقدّمَ ، فلا يقاسُ على هذين

---

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٩ .

(٣) في الأصل : (بقياش) بالشين المعجمة وهو تحريف .

الموضعين تقدُّمهما على (إنّ)، وأيضاً فالمانعُ من التقدُّم على (إنّ) أقوى إذ هي من أدواتِ الصُّدورِ، ولا تتصرَّفُ في نفسِها فلا تتصرَّفُ في معمولِها، وما قَوِيَ فيه المانعُ لا يقاسُ على ما ضَعُفَ فيه، واللهُ أعلمُ.

المسألةُ السادسةُ : في اتِّصالِ (ما) بهذه الأحرفِ.(١)

واعلمْ أنَّ (ليتْ) إذا اتَّصلت بـ(ما) فلَكَ فيها ثلاثةُ أوجهٍ كلُّها ثابتةٌ في كلامِ العربِ:

أحدُها : أنْ تكونَ (ما) المتَّصلةُ بها مهيئةً، وذلك إذا وَقَعَ بعدَها فِعلٌ نحو: ليتَما يقومُ زيدٌ، فـ(ليتَ) / هاهنا لا تعملُ شيئاً، وكانَتْ قبلَ اتِّصالِ (ما) بها (١٦٦/ب) لا تدخلُ على الأفعالِ بوجهٍ، فلما اتَّصلت (ما) بها) هيَّأتها للدُّخولِ على الفعلِ وسوَّغتْ ذلكَ فيها، ولذلك سُمِّيتْ مهيئةً. وقد زعمَ ابنُ عصفورٍ أنَّها إذا اتَّصلت بها (ما) باقيةٌ أيضاً على اختصاصِها بالأسماءِ فلا تدخلُ على الأفعالِ(٢)، فلا يقالُ: ليتَما يقومُ زيدٌ، فيسقطُ هذا القِسمُ على مذهبِهِ، فلا تكونُ عنده مهيئةً أصلاً.

الوجهُ الثاني : أنْ تكونَ (ما) هذه أعني المتَّصلةَ بـ(ليتَ) كافَّةً فيبطلُ عملُها، ويرتفعُ بعدَها المبتدأُ والخبرُ فتقولُ: ليتَما زيدٌ قائمٌ، وذلك أنَّ (ليتَ) قبلَ لَحاقِ (ما) كانت تعملُ في المبتدأِ النَّصبَ، وفي خبرِهِ الرَّفعَ، تشبيهاً بالفعلِ المتعدّي على ما تقدَّم بيانُهُ أوّلَ البابِ(٣)، فلمّا لحقتها (ما) ركِّبَت معها وخرجتْ بذلك عن شبهِ الفعلِ، لأنَّ الفعلَ لا يكونُ فيه تركيبٌ، ولمّا خرجتْ بالتَّركيبِ عن شبهِ الفعلِ لم تعملْ عملَه، فلم تنصبْ ولم ترفعْ، وصارت تُسمَّى حرفَ ابتداءٍ، وبقي بعدَها المبتدأُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٣، والهمع : ٢/ ١٨٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٤. وقال ابن هشام في المغني : ١/ ٢٨٦ (وتقترن بها (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، فلا يقال: ليتما قام زيد، خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني). ونقل أبو حيان عن الفراء: أنه جوز إيلاء الفعل (ليت)، لأنها بمعنى (لو). وانظر الهمع : ٢/ ١٩٠، والارتشاف : ٣/ ٦٠٣.

(٣) انظر ما تقدم في ص: ٦٠٨/ ٦٠٩

والخبرُ مرفوعين ، ولأجلِ هذا سُمِّيت (ما) هذه كافةً ، لأنَّها منعتها ما كان لها من العملِ وحبستها عن ذلك .

والكفُّ هو المنعُ والحبسُ ، وعليه جاء قولُ النابغةِ في أحدِ الوجهين :

قالَتْ : ألَا لَيتَما هَذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا ، أو نصفُهُ فَقَدِ (١)

ذكرَ سيبويه (٢) في رفعِ الحمامِ وجهين :

أحدُهما أن تكونَ (ما) كافةً على ما تقدَّم ، و(هذا) مبتدأٌ و(الحمامُ) نعتٌ له و(لنا) في موضعِ خبرِ المبتدأِ ، و(نصفُهُ) على هذا مرفوعٌ عطفاً على (هذا) . فالبيتُ على هذا الوجهِ بمنزلةِ قولِكَ : ليتَما زيدٌ قائمٌ .

والوجهُ الثاني : أن تكونَ (ما) اسمَ (ليتَ) موصولةً بمنزلةِ (الذى) و(هذا) خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، و(الحمامُ) نعتٌ له ، والمعنى : ليتَ الذى هو هذا الحمامُ لنا ، وحُذِفَ الضَّميرُ المبتدأ من الصلةِ كما حُذِفَ في قوله عزَّ وجلَّ : (مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ) (٣)

---

(١) من البسيط للنابغة الذبيانى من قصيدة يسترضى بها النعمان بن المنذر ويعتذر فيها له عما كان قد ألقى اليه من الوشايات ، وقد عدَّها بعض العلماء فى المعلقات ومطلعها قوله :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

قوله (فقد) اسم فعل بمعنى يكفى أو حسبى ، أو اسم بمعنى كاف .

انظره فى ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، ومجاز القرآن : ٣٥/١ ، ٥٨/٢ وأمالى ابن الشجرى : ١٤٢/٢ ، والأزهية : ٧٧ - ١١٩ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، واللمع : ٢٣٣ ، والانصاف : ٤٧٩/٢ ، والتوطئة : ١٦٨-٢١٦ ، والمقرب : ١١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٥١/١ - ٤٣٤ ، والمغنى ٦٣/١ ، وشذور الذهب : ٢٨٠ ، والخزانة : ٦٧/٤ ، ٢٩٧ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣٨/٢ .

(٣) من الآية : (٢٦) من سورة البقرة . وقراءة الجمهور بالنصب ، انظر البحر المحيط : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، والمحتسب : ٢٥٥/٢ ، ومعانى القرآن : ٢٢/١- ٢٣ .

فيمَنْ قرأ (بَعُوضَةٌ) بالرفع ، وهي قراءةٌ شاذَّةٌ ، قرأ بها الضَّحاك (١) ، وإبراهيمُ ابن أبي عبلة (٢) ، ورؤبة بن العجّاج (٣) ، وهي على حذف الضمير المبتدأ العائد على الموصول الذي هو (ما) ، و(بَعُوضَةٌ) خبرٌ لذلك الضَّمير ، والتقديرُ : مَثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها ، و(ما) في هذه الآية بدلٌ من (مَثَل) أو مفعولٌ (٤) أولُ ليضربَ عند مَنْ يرى أنّ (ضَرَبَ) (٥) مع المثل تتعدَّى إلى اثنين من أخواتِ (ظَنَنْتُ) . ومثلُها أيضًا في ذلك قولُه عزَّ وجلَّ : (تَمامًا على الَّذِي أَحْسَنُ (٦)) برفع (أَحْسَنُ) (٧) في قراءةٍ شاذَّةٍ ، قرأ بها يحي بن يعمر (٨)

---

(١) هو الضحاك بن مزاحم أبو القاسم الهلالي الخراساني ، تابعي ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن . سمع سعيد بن جبير وأخذ عنه التفسير . توفي سنة ١٠٥هـ . انظر طبقات القراء لابن الجزري : ٣٣٧/١ .

(٢) تابعي أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى هجيمة بنت يحي الأوصابية ، كما قرأ على الزهري وروى عنه وعن أبي أمامة وأنس. توفي سنة أحدى ، وقيل سنة اثنتين ، وقيل : سنة ثلاث وخمسين ومائة . طبقات القراء لابن الجزري ١٩/١ .

(٣) هو رؤبة بن العجاج التميمي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية مات أيام المنصور سنة ١٤٥هـ ، انظر ترجمته في الموتلف والمختلف : ١٧٥ ، والشعر والشعراء : ٤٩٥/٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٢٢٧/١ ، هذا ولم يترجم له ابن الجزري في طبقات القراء .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٣٢/١ .

(٥) ذهب ابن أبي الربيع في كتابه البسيط في شرح الجمل : ٣١٢ : الى أن (ضرب) تتعدى الى اثنين من أخوات (ظننت) واستدل بقول الله تعالى : (أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة) .

(٦) من الآية : (١٥٤) من سورة الانعام . وانظر الكتاب : ١٠٨/٢ .

(٧) وهي أيضا قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي رزين . انظر البحر المحيط : ٢٥٥/٤ ، وزاد المسير : ١٥٤/٣ .

(٨) يحي بن يعمر العدواني ، تابعي فقيه أديب نحوي مبرّز ، سمع ابن عمر وأبا هريرة ، وأخذ النحو عن أبي الاسود . توفي سنة ١٢٩هـ . ترجمته في طبقات القراء : ٣٨١/١ .

وعبدُ الله بن إسحاق (١) فـ(أحسنُ) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، وهو الضَّميرُ العائدُ على الذي ، أي : على الذي هو أحسَنُ ، فيكونُ هذا البيتُ في هذا الوجهِ الثاني من هذا القبيلِ ، ونحنُ على هذا من هذا الفصلِ الذي هو اتّصالُ (ما) بليتَ ، إذ المرادُ بـ(ما) هاهنا أعني في هذا الفصلِ إنّما هو (٢) التي ليستْ اسمًا للحرفِ الذي اتّصلت به ، ويجبُ في (نصفُه) على هذا الوجهِ النّصبُ بالعطفِ على (ما) ولا يجوزُ رفعُه بالعطفِ على (هذا) على أنْ تكونَ (ما) واقعةً على شيئين : هذا الحمامُ ونصفُه ، ويكونُ المعنى : ليتَ اللذين هما هذا الحمامُ ونصفُه لنا ، وإنّما / امتنع هذا للفصلِ (١٦٧/أ) بين أبعاضِ الصلةِ بخبرِ (ليتَ) الذي هو (لنا) ، وهو أجنبيٌّ من الصلةِ وذلك أنَّ المعطوفَ على الصلةِ أو على شيءٍ منها صلةٌ أيضًا ، فلو جعلتَ (ونصفه) عطفًا على (هذا) لكانَ من الصلةِ ، وأنتَ قد فصلتَ بينَه وبينَ الصلةِ بـ(لنا) والموصولُ لا يخبرُ عنه ولا يستثنى منه ولا يتبعُ بشيءٍ من التّوابعِ إلاّ بعد استيفائِه صلتَه ، نعم يجوزُ الرّفعُ ويكون ضرورةً بالعطفِ على الضّميرِ الفاعلِ المستترِ في (لنا) ، لأنّه من حيثُ قامَ مقامَ الخبرِ المحذوفِ قد تحمّلَ الضّميرَ الفاعلَ الذي كان فيه ، وهو يعودُ إلى (ما) وهذا ضرورةٌ ، إذ تقدّم في بابِ العطفِ (٣) أنّ الضّميرَ المرفوعَ المتّصلَ لا يعطفُ عليه من غيرِ توكيدٍ ولا فصلٍ إلاّ في ضرورةٍ ، فإنّما الأولى على هذا الوجهِ الثاني (ونصفُه) بالنّصبِ على ما تقدّمَ ، إذ لا ضرورةَ فيه ولا تكلّفَ ، وفيه روايتان النّصبُ والرّفعُ كما في الحمامِ أيضًا النّصبُ والرّفعُ ، وسيأتي وجهُ النّصبِ في الحمامِ. فهذا البيتُ على الوجهِ الأولِ من الوجهين اللذين ذكرَ سيبويه في رفعِ الحمامِ (ليتَما) فيه حرفُ ابتداءٍ ، كفّتها (ما) عن العملِ ، ونظّرَ ذلك سيبويه بقولِ الشّاعرِ :

---

(١) هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي البصري مولى آل الحضرمي ، كان أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل . أخذ القراءة عرضا من يحي بن يعمر وهارون بن موسى الأعور. توفي سنة ١١٧ هـ. طبقات القراء لابن الجزري : ١/ ٤١٠ ومراتب النحويين : ١٢ .

(٢) كذا في الاصل ، والوجه (هي) .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٤٢ ، ١٤٣ .

أعلاقةً أُمَّ الوُلَيدِ بَعْدَ مَـــا أفنانُ رأسِكَ كالثَّغَامِ المُخلِسِ (١)

فـ(بَعْدَ ما) (٢) في هذا البيتِ قد كَفَّتْهَا (ما) عن العملِ الذى هو الخَفْـــضُ ، وهَيَّأتها للدُّخولِ على الجملةِ ، وكانت قبلَ اتِّصالِ (ما) بها لا تدخلُ إلاَّ على الاســم المفردِ تخفضهُ بالاضافةِ ، فـ(ما) المتَّصلةُ بـ(بَعْدَ) هنا كافةٌ مهيئةٌ ، و(أفنانُ) مبتدأٌ و(كالثَّغَام) في موضعِ خبرهِ .

فإنْ قلتَ : لِمَ لَمْ يجعلْ سيبويه (ما) هذه المتَّصلةَ بـ(بَعْدَ) موصولةً مصدريـــةً ، و(بَعْدَ) مضافةً إلى (ما) مع صلتِها التى هى الجملةُ من المبتدأِ والخبرِ ، وكانَـــتْ تكونُ (بعد) غيرَ مكفوفةٍ عن عملِها ؟

فالجوابُ أنَّ (ما) المصدريةَ لا توصلُ إلاَّ بالجملةِ الفعليةِ ، على ما تقدَّمَ فـــى فصلِ الموصولاتِ (٣) من بابِ الفاعلِ والمفعولِ به ، فلو جعلْتَ (ما) هنا مصدريـــةً والجملةَ بعدها من المبتدأِ والخبرِ صلتُها لكنتَ قد وصلْتَ (ما) المصدريةَ بالجملـــةِ الاسميةِ وذلك لا يجوزُ ، على أنَّ بعضَ النَّحويين قد أجازَ أنْ تُوصلَ (ما) المصدريـــةَ بالجملةِ الاسميةِ (٤) ، وحَمَلَ هذا البيتَ على ذلك . وبعضُهُم أيضًا أجازَ استباحـــةَ ذلك فى الضرورةِ ، ورأى هذا البيتَ يجوزُ أنْ يكونَ من ذلك القبيلِ ، وأخَـــــذَ سيبويه فيه ما تقدَّمَ .

---

(١) من الكامل للمرار بن سعيد الفقعسي يخاطب نفسه . وأفنان الشعر : خصله ، جمع فنن وأصل الفنن الغصن . والثغام : شجر اذا يبس أبيَضَّ . والمخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد .

وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٦٦ ، ٢/ ١٣٩ ، والمقتضب : ٢/ ٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/ ٢٤٢ ، والأزهية : ٣١٤ ، واصلاح المنطق : ٤٥ ، والتوطئة ٢٥٣ ، والمقرب : ١/ ١٢٩ ، والبسيط : ١٤١ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٣١ ، والمشوف المعلم : ١/ ٥٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢/ ١٠٢٦ ، والهمــع ٣/ ١٩٤ ، والمساعد : ٢/ ٢٤٣ ، والخزانة : ٤/ ٤٩٣ .

(٢) يقصد (بعد) .

(٣) انظر ما تقدم فى ص : ٧٨ .

(٤) هذا مذهب طائفة من النحويين منهم : الأعلم وابن هشام ، وابن ابى الربيـع ، =

وممّا وقعتْ (ما) فيه أيضاً كافةً قولُه عزّ وجلّ : (قالوا يا موسى اجْعَلْ لنا إلهاً كَمَا لَهم آلهةٌ)(١) فهذه الكافُ من (كما) مكفوفةٌ عن عملِها الذي هو الجرُّ ، كفّتهـا (ما) عن ذلك .

الوجهُ الثالثُ : أنْ تكونَ (ما) المتصلةُ بـ (ليتَ) زائدةً(٢) ، وذلك إذا بقي عملُها الذي كان لها قبلَ لَحاقِ (ما) من نَصْبِ الاسمِ ورفعِ الخَبرِ ، فتقول : ليتما زيداً قائمٌ كما تقولُ : ليتَ زيداً قائمٌ ، وعلى ذلك جاءَ بيتُ النّابغةِ المتقدِّم :

ألا ليتما هَذا الحمامَ لَنَـا .... (٣)

على روايةِ نصبِ الحمامِ ، فـ (ما) من قوله (ليتما) زائدةٌ ، و(هذا) اسمُ (لَيْتَ) والحمامَ نعتٌ له ، و(لنا) في موضعِ خبرِها ، ولابُدَّ / مع ذلك من نَصْبِ (ونصفَـهُ) (١٦٧/ب) بالعطفِ على (هذا) وإنْ رفعَ بالعطفِ على الضّميرِ المستترِ في (لنا) على ما تقـدَّم كان ضرورةً .

ونظيرُ هذا في زيادةِ (ما) وكونِها لا أثرَ لدُخولِها قوله عزّ وجلّ : (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)(٤) .

فـ (ما) زائدةٌ ، و(نقضِهم) مخفوضٌ بالباءِ ، والمعنى : فبنقضِهم . وكذلك قولُـهُ تَعالى : (فَبِمَا رحمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم)(٥) المعنى : فبرحمةٍ و(ما) زائدةٌ(٦) . وكذلك

= والرضي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٨١ ، والمغني : ١/٣١١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/٣٨٦ .

(١) من الآية : (١٣٨) من سورة الأعراف . وانظر المغني : ١/٣١٠ .

(٢) الارتشاف : ٦٠٣ ، والخصائص : ١/١٦٧ .

(٣) انظر البيت وتخريجه في ص : ١٤٤ ، ٦٦٨ .

(٤) من الآية : (١٥٥) من سورة النساء ، و(١٣) من سورة المائدة . والقصـد بزيادة (ما) التوكيد .

(٥) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٦) ذكر القرطبي في تفسيره : ٤/٢٨٤ : أن (ما) ليست زائدة على الاطلاق ، وانما أطلق عليها سيبويه معنى الزيادة من حيث زال عملها .

قوله سبحانه : (مِّمَّا خَطِيئَاتِهِم أُغرِقُوا)(١) أى : من خطيئاتهم أغرقوا أى : من أجلها ، و(من) هذه للتعليل و(ما) زائدة. فهذا حكم (ليت) إذا اتصلت بها (ما).

وأما خمسة الأحرف الباقية فلم تسمع (ما) إذا اتصلت بها إلا على أحد وجهين :

أحدهما : أن تكون مهيئة ، وذلك إذا وقع بعدها الجملة الفعلية فهيأتها (ما) للدخول على الأفعال ، وقد كانت قبل ذلك لا تدخل إلا على الجملة الاسمية ، ومثال ذلك قول الشاعر :

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا(٢)

فـ(لعلما) هنا داخلة على الفعل الذى هو (أضاءت) وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أُجْدَى وَأُمْتِعَ جَدُّهُ ... بِفُرْقٍ يُخَشِّيهِ بِهَجْهَجَ نَاعِقُهُ(٣)

---

(١) من الآية : (٢٥) من سورة نوح .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو جريرا ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب ابن العنبر. أضاءت : قال فى اللسان (ضوأ) : يقال : ضاءت وأضاءت بمعنى أى استنارت وصارت مضيئة ، وأضاءته ، يتعدى ولا يتعدى) .
وفى البيت اشارة الى أن أهل جرير أصحاب حمير وبهائم فهم رعاة ليس لهم ما يفخرون به .
انظره فى ديوانه : ١/١٨٠ ، والرواية فيه (فربما أضاءت) ولا شاهد عليها ، وأمالى ابن الشجرى : ٢/٢٤١ ، والايضاح : ١/١٢٧ ، وشرح المفصل : ٨/٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٥ ، والمغنى : ١/٢٨٧ ، وشذور الذهب : ٢٧٩ ، والهمع : ٢/١٩٠ ، والدرر : ١/١٢٢ ، والأشمونى : ٢/٢٨٤ .

(٣) من الطويل : للراعي يهجو رجلا من بنى نمير اسمه (قيس بن عاصم النميرى) يلقب بالحلال . وكان عيره بإبله فهجاه الراعي وعيره أنه صاحب غنم . وقبله :
وَعَيَّرَنِي الإِبِلَ الحَلَالُ وَلَمْ يَكُنْ ... لِيَجْعَلَهَا لابْنِ الخَبِيثَةِ خَالِقُهْ
أمتع جده : أى حظه من الغنم . والفرق : القطعة من الغنم الضالة ، يخشيه : يخوفه . وهجهج : زجر للسباع والذئاب . والناعق : الراعى هاهنا . ديوانه : ١٠٨/ ، واصلاح المنطق : ٧ ، والمشوف المعلم : ٢/٥٩٨ ، واللسان والصحاح والتاج (فرق) .

فدخلت (لكنَّما) على الفعلِ وهو (أَجْدى) . وقال سبحانه وتعالى : (كأنَّما يُساقُونَ إلى الموتِ)(١) فـ (كأنَّما) دخلتْ على الجملةِ الفعليةِ ، وهي (يُساقُونَ) . وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (إنَّما يأتيكُم بِهِ اللهُ إنْ شاءَ)(٢) فما في (إنَّما) مهيِّئةٌ لوقوع الفعل بعدها . ومثله قوله سبحانه : (أَفَحَسِبْتُم أنَّما خلقناكُم عبثًا)(٣) فما في (إنَّما) أيضًا مُهيِّئةٌ .

والوجهُ الثاني : أن تكونَ (ما) المتَّصلةُ بهذه الأحرفِ الخمسةِ كافةً ، وذلك إذا وقعَ بعدها الجملةُ الاسميةُ ، ولم تؤثِّر فيها بل تقع مبتدأً وخبرًا ، ومثالُ ذلك قولُه تعالى : (إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ)(٤) وقولُ الشَّاعِرِ :-

تَحلَّلْ وعالِجْ ذاتَ نَفسِكَ وانظُرَنْ أبا جُعَلٍ لعلَّما أنتَ حالِمُ(٥)

فوقع بعد (إنَّما) في الآيةِ المبتدأُ والخبرُ مرفوعين . وكذلك بعد (لعلَّما) في البيتِ ، فـ (ما) المتَّصلةُ بهما كافةٌ ، لأنَّها منعت من العمل الذى كان لهذه الأحرف لو لم تلحق ، وهو أن تنصبَ الاسمَ وترفعَ الخبرَ . ولم يُسمَعْ من العَربِ في هذه الأحرفِ غير هذين الوجهين ، ولم يُسمَع بقاءُ عملِها على أن تكونَ (ما) زائدةً .

---

(١) من الآية : (٦) من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (١١٥) من سورة المؤمنين .

(٤) من الآية : (١٧١) من سورة النساء .

(٥) من الطويل لسُويد بن كُراع العُكْليّ ، يهزأُ برجُلٍ توعَّده . قوله (تحلَّل) أى أخرج من يمينك وذلك أن يباشر من الفعل الذى يقسم عليه مقدار يبر به قسمه ويحلله ، والتحلّل أيضًا : أن يخرج من يمينه بكفارة أو حنث يوجب الكفارة . (انظر اللسان : حلل)

وهو من شواهد سيبويه : ٢/١٣٨ ، وأمالي ابن الشجري : ٢/٢٤١ ، وشرح المفصل : ٨/٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ ، والتبصرة : ١/٢١٥ ، وشرح سقط الزند : ١٧٣١ ، والأزهية : ٨٧ ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٤١ .

قال الجزولي (١) : وموضع السماع (ليت) (٢) ، يعني أنّ موضع سماع الزيادة وبقاء العمل إنّما هو (ليتَ) .

واختلف النحويون في قياس الخمسة على (ليتَ) في ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنّه لا يجوز مطلقاً ، فليس لك في هذه الخمسة الإعمال مع اتّصال (ما) على وجه ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش (٣) والظاهر من كلام سيبويه (٤) .

القولُ الثاني : القياسُ مطلقاً ، فيقال على هذا ، إنّما زيداً قائم (٥) ، وعلمت أنّما زيداً قائمٌ ، ولكنّما زيداً قائمٌ ، ولعلّما زيداً قائمٌ ، وكأنّما زيداً قائمٌ ، فتبقى على ما كان لها من العمل ، تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، فتكونُ على هذا مثلَ (ليتَما) في جواز الأوجهِ الثلاثةِ المتقدمةِ ، وهو مذهبُ أبي القاسمِ الزّجاجيّ (٦) .

---

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت - اسم بربري معناه : ذو الحظ - من قبيلة (جزولة) من قبائل البربر بمراكش . لزم ابن بري لما حج وقرأ عليه كتاب (الجمل) . أخذ العربية عن جماعة منهم : الشلوبيني ، وكان اماما لا يشق غباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة . صنف (المقدمة) المسماة بالقانون أغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهي في غاية الايجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق الى مثلها . توفي سنة : ٦٠٧ هـ . ترجمته في البغية ٢/٢٣٦ ، وانباه الرواة : ٢/٣٧٨ ، ومعجم المؤلفين : ٨/٢٧ .

(٢) المقدمة الجزولية : ص / ٢٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٤ ، والارتشاف : ٦٠٣ .

(٤) انظر الكتاب : ٢/١٣٨ - ٤١٨ ، ٣/١٣٠ - ١٥٣ ، ٤/٢٢١ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ١/٤٨٠ - ٤٨١ (وحكى ابن برهان أن الأخفش روى عن العرب : انما زيدا قائم ، فأعمل (أن) مع زيادة (ما) . وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه) .

(٦) ووافقه الزمخشري وابن مالك . انظر الجمل : ٢٩٥ ، والهمع : ٢/١٩١ ، والتسهيل : ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٣ .

القولُ الثالثُ : أنَّ القِياسَ على (ليتما) جائزٌ في (كأنَّما) و(لعلَّما) خاصةً، فيقالَ : كأنَّما زيداً قائمٌ، ولعلَّما زيداً قائمٌ، ولا يقاسُ(١) عليها (إنَّما)، و(أنَّما) و(لكنَّما) فلا / يقال : إنَّما زيداً قائمٌ. ووجهُ الفرقِ قربُ (كأنَّ) و(لعلَّ) من (ليتَ)، وبعدُ الثلاثةِ منها، وذلك أنَّ (كأنَّ) و(لعلَّ) قد نقلا الكلامَ الذي دخلا عليه من الخبرِ إلى غيرِ الخبرِ، وذلك موجودٌ في (ليتَ) فقولك : زيدٌ قائمٌ، جملةٌ خبريةٌ تحتملُ الصدقَ والكذبَ فإذا أدخلتَ عليها واحداً من هذه الثلاثةِ صارت غيرَ خبريةٍ، وليسَ هذا المعنى موجوداً في (إنَّ) و(أنَّ) و(لكنَّ) ففارقَتْ (ليتَ) فلا تقاسُ عليها. وهذا مذهبُ أبي بكرِ بن السَّراج(٢)، وقد سوَّغ ابنُ مالكٍ القياسَ على (ليتَما) في (كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما) فأجاز أنْ تقاسَ هذه الثلاثةُ على (ليتَما) في بقاءِ عملِها وزيادةِ (ما)(٣). (١٦٨/أ)

وقد تحصَّلَ من هذا أنَّ هذه الأحرفَ كلَّها في هذا البابِ إذا اتَّصلت بها (ما) مهيئةً أو كافةً فلا اسمَ لها إذ ذاك ولا خبرَ. وهذا مذهبُ جُمهورِ النَّحويين، وذَهبَ ابنُ درستويه(٤) إلى أنَّها لم تخرجْ باتِّصالِ (ما) عما ثبتَ لها من عملِها في اسمِ

---

(١) في الاصل : (يقال) وهو خطأ.

(٢) وهو أيضا مذهب أبي اسحاق الزجاج وابن ابي الربيع. انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٣، والهمع : ٢/١٩١.

(٣) التسهيل : ٦٥.

(٤) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، أبو محمد الفارسي الفسوي النحوي، نحوي جليل القدر، مشهور الذكر، تلقى عن جماعة منهم : المبرد، وابن قتيبة، وثعلب، وغيرهم. لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له تصانيفه في غاية الجودة، منها في النحو : الارشاد، وأسرار النحو. وله أيضا : الهجاء، وشرح الفصيح، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين، وتفسير كتاب الجرمي. توفي ببغداد سنة ٣٤٧هـ.

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢/٣٦، وانباه الرواة : ٢/١١٣/ ١١٤.

وخبرٍ ، فزعم أنَّها إذا وقع بعدها الفعلُ أو المبتدأُ والخبرُ مرفوعين على ما تقدَّم بيانُه ، فـ(ما) المتصلةُ بها إذْ ذاك اسمُها وهي عنده اسمٌ لا حرفٌ نكرةٌ مبهمةٌ غيرُ موصوفةٍ بمنزلةِ ضميرِ الأمرِ أو الشَّأنِ أو القصةِ (١) ، والجملةُ بعد ذلك من الفعلِ والفاعلِ أو من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ الخبرِ، فـ(ما) عنده مِنْ قولِه تعالى : (إِنَّما يأتيكم بِهِ اللهُ) (٢) اسمُ (إنَّ) والجملةُ التي هي (يأتيكم بِهِ اللهُ إِنْ شاءَ) في موضعِ رفعٍ خبرًا لـ(إِنَّ) ، و(ما) هاهنا واقعةٌ في المعنى على الأمرِ أو الشَّأنِ أو كالضميرِ في قولِه عزَّ وجلَّ : (أَنَّه كانَتْ تأتيهم) (٣) و(إِنَّه مَنْ يأتِ ربَّه) (٤) ، والجملةُ الواقعةُ خبرًا مفسِّرةٌ لمعنى (ما) وموضِّحةٌ له على حَسَبِ الجملةِ الواقعةِ بعد ضميرِ الأمرِ أو الشَّأنِ ، ولأجلِ أنَّ تلكَ الجملة هي (ما) في المعنى ، لم يفتقرْ فيها إلى ضميرٍ يعودُ على (ما) كما كان ذلك في الجملةِ المفسِّرةِ لضميرِ الأمرِ على ما تقدَّم بيانُه في بابِ الابتداءِ (٥) . وكذلك عنده قولُه عزَّ وجلَّ : (إِنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ) (٦) فـ(ما) اسمُ (إنَّ) والجملةُ الاسميةُ بعدُ في موضعِ خبرِها ، والمعنى إنَّ الأمرَ اللهُ إلهٌ واحدٌ ، وعلى هذا عنده جميعُ ما تقدَّم من نحو هذا .

المسألةُ السابعةُ : في حُكمِ ما يخفَّفُ من هذه الأحرفِ .

وأعلمْ أنَّه يجوزُ أنْ تخفَّفَ (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لكنَّ) و(كأنَّ) ، ومعنى تخفيفها أنْ تُحذفَ نونُها الثانيةُ المفتوحةُ وتبقى الأولى الساكنةُ ، فتصيرُ بعد التخفيفِ (إِنْ) ، و(أَنْ) و(لكنْ) و(كأنْ) .

---

(١) قال السيوطي في الهمع : ٢ / ١٩١ ، (ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت من جميع النواسخ كضمير الشأن) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (٦) من سورة التغابن .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) انظر ص : ٣١٧ .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء . وذهب الفارسي الى أن (ما) في الآية نافية واستدل بأنها أفادت معنى الحصر كافادة النفي والاثبات بـ(الا) . انظر الهمع : ٢ / ١٩١ .

فأمّا (إنّ) إذا خُففت فلك فيها وجهان مطلقًا : الإعمالُ والإلغاءُ .

فالإعمالُ هو أن تبقى ناصبةً للاسمِ رافعةً للخبرِ على ما كانت عليه قبلَ التّخفيف ، نتقول : إنْ زيدًا قائمٌ ، وإن زيدًا لقائمٌ ، قال عزّ وجلّ : (وإنْ كُلًّا لما ليُوفّينّهم ربّك أعمالَهم) (١) فـ(إنْ) هاهنا مخففةٌ من الثقيلةِ وهي معملةٌ على ما كانت عليه قبل التّخفيفِ فـ(كُلًّا) اسمُها و(ما) خبرُها ، وهي موصولةٌ واللامُ الداخلةَ عليها لامُ الابتداءِ التي تدخلُ على خبرِ (إنّ) المشدّدةِ على ما سيأتي (٢) بيانُه بعد إن شاءَ اللهُ تعالَى ، والمعنى : وإن / كُلًّا للذين ليوفّينّهم ربّك أعمالَهم ، وقوله (ليوفّينّهم) جوابُ قسمٍ (١٦٨/ب) محذوفٌ تقديرُه : واللهِ ليوفّينّهم ، والقَسَمُ وجوابُه معًا صلةٌ لـ(ما) .

فإن قلتَ : وكيفَ وقعت (ما) على العاقلِ هنا ؟ فالجوابُ أنّ وقوعَها على جنسِ مَنْ يعقل جائزٌ ، قال عزّ وجلّ : (فانْكِحُوا ما طَابَ لَكُم منَ النِّساءِ) (٣) أي : فانكحوا هذا الجنسَ ، وإنّما الذي يمتنعُ وقوعُها على شخصٍ من أشخاصِ مَنْ يعقل ، فلا تقولُ جاءني ما جاءَكَ ، وأنتَ تريدُ زيدًا أو عمرًا مثلاً ، هذا ونحوه هو الذي يمتنعُ عند أكثرِ النّحويين ، وبعضُهم (٤) يجيزُ ذلك ، فلا يمنعُ وقوعَ (ما) على مَنْ يعقل مطلقًا وينسبُه لسيبويه ، وأبو عليّ الفارسيّ يَرَى أنّ (ما) في هذه الآيةِ زائدةٌ (٥) وأنّ الخبرَ

---

(١) من الآية : (١١١) من سورة هود . وقراءة تخفيف (إنّ) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر . وقرأ الباقون بتشديد النون . انظر البحر المحيط : ٢٦٦/٥ ، والنشر : ٢/٢٩٠ - ٢٩١ ، وحجة القراءات : ٣٥٠ - ٣٥٢ ، ومعاني القرآن : ٢٨/٢ ، والإتحاف : ٢٦٠ .

(٢) انظر ما سيأتي في ص :٧٢٤ فما بعدها

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي وابن خروف .

انظر المقتضب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٣/١ ، وتوضيح المقاصد : ١٢٩/١ ، والبحر المحيط : ١٦٢/٣ ، ٤٧٨/٨ ، والهمع : ٣١٥/١ .

(٥) ذكر ذلك مكي في مشكل اعراب القرآن : ٤١٦/١ ولم ينسبه .

جملة القَسَم ، لكنَّه لمّا أُريد دُخولَ لامِ الابتداءِ على الخبرِ وكان في دخولها عليه اجتماعُ لامين ، زيدتْ (ما) لتدخلَ عليها لامُ الابتداءِ ، لئلا تباشرَ لامَ القَسَمِ ، وإلى هذا ذهبَ أبو الحجّاج الأعلم ، وإلى أنَّها موصولةٌ ذهبَ ابنُ أبي غالبٍ ، وردَّه بأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادةِ ، وبأنَّك إذا ادَّعيت زيادتَها لزمكَ دخولُ اللامِ على لامِ القَسَمِ لأنَّ الزائدَ في تقديرِ السقوطِ .

وبالجملةِ فـ(إنْ) المخفَّفةُ إذا عملت فحكمُها حكمُ المشدَّدةِ مطلقًا لا فرقَ بينهما واللامُ الواقعةُ بعدها في نحو : إنْ زيدًا لقائمٌ ، وفي نحو الآيةِ المتقدمةِ ، لامُ الابتداءِ كالواقعةِ بعد المشدَّدةِ .

وأمّا الإلغاءُ فيها إذا خُفِّفت بأنْ لا تعملَ شيئًا بل يرتفعُ ما بعدها بالابتداءِ والخبرِ ، وتلزمُ إذ ذاك اللامُ في الخبرِ ، فرقًا بينَ (إنْ) هذه المخفَّفة من الثقيلةِ وبينَ (إنْ) النّافيةِ ، فتقولُ : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وقائمٌ خبرُهُ ، و(إنْ) هذه مخفَّفةٌ من (إنَّ) ولا عملَ لها فلا تحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ ، بل هي ملغاةٌ واللامُ الداخلةُ على خبرِ المبتدأِ وهو قائمٌ لازمةٌ لا يجوزُ اسقاطُها لئلا تلتبسَ (إنْ) هذه بـ(إنْ) النّافيةِ تقولُ في النافيةِ : إنْ زيدٌ قائمٌ[1] ، والمعنى : ما زيدٌ قائمٌ ، فإنَّما تفرقُ بينَ المخفَّفةِ والنّافيةِ هنا بوجودِ اللامِ وعدمِها ، فإنْ وجدتَها علمتَ أنَّها المخفَّفةُ ، وإن فقدتَها علمتَ أنَّها النّافيةُ وليس لك حذفَ هذه اللامِ إلّا حيثُ يؤمن اللَّبسُ لفَهْمِ المعنى كقولهِ عزَّ وجلَّ : (وآخرُ دعواهم إنِ الحمدَ للهِ ربِّ العالمينَ)[2] في قراءةِ مَنْ قرأَ (إنْ) بالكسرِ وهي قراءةٌ شاذّةٌ[3] فهي المخفَّفةُ ، والحمدُ بعدها مبتدأٌ ، و(للهِ) في موضعِ الخبرِ ، ولم تدخلْ هاهنا اللامُ لأنَّ هذا لا يلتبسُ بالنَّفي فقد فُهِمَ المعنى .

---

(١) (ان) النافية اذا دخلت على الجملة الاسمية ، فأجاز اعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنعه جمهور البصريين . واختلف النقل عن سيبويه والمبرد . انظر المغني : ١/ ٢٣ ، ٢٤ ، والأشموني : ١/ ٢٥٥ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس . وانظر البحر المحيط : ٥/ ١٢٧ .

(٣) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات والتفاسير التي اطلعت عليها .

وكذلك لا تلزم في مثل : إنْ زيدٌ ما ضربته ، فلا تحتاج هاهنا إلى اللام ، لأنه قد أُمِن أنْ تكون (إنْ) هنا نافية لأجل وقوع النفي بعدها ، والنفي لا يدخل على النفي.

ويجوز في (إنْ) هذه أعني المخففة من الثقيلة إذا ألغيت أنْ تدخل على الأفعال ولكن بشرط أن تكون من نواسخ الابتداء (١)، وذلك باب (كان) وباب (ظننت) وأفعال المقاربة ، ولا بدّ مع ذلك من اللام داخلة على الذي كان خبرًا للمبتدأ قبل دخول الناسخ فارقة بين (إنْ) هذه وبين (إنْ) النافية.

ومثال / ذلك في (كان) قوله عزّ وجلّ : (وإنْ كانوا من قبل لفي ضلال مبين) (٢) (١٦٩/أ)

وقوله تعالى : (وإنْ كانوا ليقولون لو أنّ عندنا ذكرًا من الأولين) (٣) وقوله سبحانه : (وإنْ كان مكرهم لتزولُ منه الجبال) (٤) في قراءة الكسائي بفتح اللام والرفع (٥). فـ(إنْ) في هذه الآي ونحوها مخففة من الثقيلة ، وقد دخلت اللام الفارقة على خبر (كان) في قوله : (لفي ضلال) وفي قوله : (ليقولون) وفي قوله : (لتزولُ) . وكذلك قوله تعالى : (وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) (٦) . ودخلت اللام لتفرق بينها وبين (إنْ) النافية ، لأن (إنْ) النافية بغير لام. قال تعالى : (لو أردنا أنْ نتخذ لهوًا لاتخذناه من لدنا إنْ كنا فاعلين) (٧) أي : ما كنا فاعلين للهو ،

---

(١) انظر الهمع : ١٨٢/٢.

(٢) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران.

(٣) الآيتان : (١٦٧ - ١٦٨) من سورة الصافات.

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة ابراهيم.

(٥) أي بفتح اللام الأولى وضم الثانية. وقرأ الباقون : (لتزول) بكسر اللام الاولى وفتح الاخيرة. ووافق الكسائي في قراءته هذه ابن محيصن.
انظر الاتحاف : ٢٧٣ ، وحجة القراءات : ٣٧٩ ، والتيسير : ١٣٥ ، والبحر المحيط : ٤٣٧/٥.

(٦) من الآية : (١٤٣) من سورة البقرة. وانظر مشكل اعراب القرآن : ٧٤/١.

(٧) الآية : (١٧) من سورة الأنبياء.

و(إنْ) نافيةٌ . وقال سبحانَهَ : (وإن كانَ مكرُهم لِتَزولَ منهُ الجبالُ) على قراءةِ الجماعةِ بكسرِ اللّامِ والنّصبِ ، فـ(إنْ) على هذه القراءةِ نافيةٌ واللّامُ في (لِتَزول) حرفُ جرٍّ، وهي لامُ الجحودِ . وكذلك دخلتْ على (كانَ) في قوله عزَّ وجلَّ : (وإن كُنتَ من قبلِهِ لَمِنَ الغافلينَ)(١) ، وقولِه تعالى : (إنْ كانَ وعدُ ربِّنا لَمفعولًا)(٢) وقولِه تعالى : (وإنْ كنّا عنْ دِراستِهم لَغافلينَ)(٣) .

ومثالُ ذلك في (ظَنَنْتُ) قولُهُ تعالى : (وإنْ نظُنُّكَ لَمِنَ الكاذبينَ)(٤) فـ(إنْ) مخفّفةٌ من الثقيلةِ دخلتْ على (نظُنُّ) والمجرورُ الذي هو (مِنَ الكاذبينَ) مفعولُها الثّاني ، والكافُ هي المفعولُ الأوّلُ ، ودخلتِ اللّامُ الفارقةُ على المجرورِ الواقعِ خبرًا ، وكذلكَ دخلتْ على (وجدَ) في قولِه تعالى : (وإنْ وجدْنا أكثرَهم لَفاسقينَ)(٥) و(وجدَ) هذه من أخواتِ (ظننت) ومفعولُها الثاني قولُه (لَفاسقينَ) ودخلتْ عليه اللّامُ الفارقةُ .

ومثالُ دخولِها على (كادَ) من أفعالِ المقاربةِ قولُه جلَّ وتعالى : (وإنْ يكادُ الّذينَ كفَروا لَيُزلِقونَكَ)(٦) فيزلقونكَ خبرُ (يكادُ) و(الّذينَ) اسمُها ، ودخلتِ اللّامُ الفارقةُ على الخبرِ .

وكذلك قولُه تعالى : (وإنْ كادوا لَيفتِنونَكَ عنِ الذي أوحَينا إليكَ)(٧) وقولُهُ سبحانَهُ : (وإنْ كادوا لَيستفِزّونَكَ مِنَ الأرضِ)(٨) . فهذه الآيُ ونحوُها وقعتْ (إنْ) المخفّفةُ الملغاةُ فيها داخلةً على الأفعالِ الناسخةِ للابتداءِ .

---

(١) من الآية : (٣) من سورة يوسف .
(٢) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .
(٣) من الآية : (١٥٦) من سورة الانعام .
(٤) من الآية : (١٨٦) من سورة الشعراء .
(٥) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ٣٢٤ .
(٦) من الآية : (٥١) من سورة القلم . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٠٠ .
(٧) من الآية : (٧٣) من سورة الاسراء .
(٨) من الآية : (٧٦) من سورة الاسراء .

ومثالُ كونِها داخلةً على الجملةِ الاسميةِ من المبتدأِ والخبرِ قولُه تعالى : (إنْ كُلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ)(١) فـ (إنْ) مخففةٌ ملغاةٌ ، و(كلُّ) مبتدأٌ ، و(عليها حافظٌ) في موضعِ الخبرِ، واللّامُ في (لما) هي الفارقةُ ، و(ما) زائدةٌ ، والمعنى : إنَّ كُلَّ نفسٍ لعليها حافظٌ. وكذلك قولُه تعالى : (وإنْ كُلٌّ لما جميعٌ لدينا محضرونَ)(٢) أي : وإنَّ كُلًّا لجميعٌ ، و(ما) زائدةٌ ، واللّامُ الداخلةُ عليها هي الفارقةُ ، ولا يجوزُ عند البصريين دخولُ (إنْ) المخففةِ على فعلٍ ليس من النّواسخِ إلّا شاذًّا نادرًا ، لا يقاسُ عليه ، كقولِهم (إنْ يزينُكَ لنفسُكَ ، وإنْ يشينُكَ لَهِيَه)(٣) والهاءُ في (هِيَه) هاءُ السّكتِ ، فدخلتْ (إنْ) المخففةُ على (يزينُ) وعلى (يشينُ) وليسا من النّواسخِ ، واللّامُ في الفاعلِ الذي هو (نفسُكَ) و(هي) هي الفارقةُ ، ولا بُدَّ منها على ما تقدَّمَ.

فإنْ قلتَ : وكيفَ انفصلَ ضميرُ الفاعلِ في قولِهم : (وإنْ يشينُكَ لَهِيَه) فالجوابُ : أنَّ الموجبَ لانفصالِه هنا دخولُ اللّامِ الفارقةِ عليه ، وقد أشارَ / ابنُ مالكٍ إلى هذا (١٦٩/ب) في بابِ المضمرِ(٤) حيثُ يتعيّنُ انفصالُ الضميرِ.

ومن دخولِها أيضًا على فعلٍ غيرِ ناسخٍ قولُ الشّاعرِ :

---

(١) الآية : (٤) من سورة الطارق . وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، وأبو جعفر (لما) بتشديد الميم فيها وعليها تكون (لما) بمعنى (الا) و(ان) بمعنى (ما) . وقرأ باقي العشرة بتخفيف الميم في (لما) وعليها تكون (ما) زائدة و(أن) مخففة من الثقيلة . انظر الاتحاف : ٤٣٦ ، وحجة القراءات : ٧٥٨.

(٢) الآية : (٣٢) من سورة يس . وقرأ (لما) بتشديد الميم ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ، وابن جماز عن أبي جعفر. وقرأ الباقون بتخفيف الميم. انظر حجة القراءات : ٥٩٧ ، والاتحاف : ٣٦٤.

(٣) جاء في أصول ابن السراج : ٢٦٦/١ (حكى الفراء : ان يزينك لنفسك ، وان يشينك لهيه) وانظر الاشموني : ٢٩٠/١ ، والهمع : ١٨٣/٢ ، وفي أصل المخطوط : (تزينك وتشينك) بالتاء.

(٤) التسهيل : ٢٦.

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قتلْتَ لمُسلماً حلَّتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ (١)

فقد دخلتْ (إنْ) المخففةُ فيه على (قتلْتَ) وليس من النَّواسخِ ، و(مُسلماً) مفعولٌ بقتلْتَ ، ودخلتِ اللاَّمُ الفارقةُ ، وهذا كلُّه وما كانَ نحوه قياسٌ مطَّردٌ عند الكوفيينَ (٢) والأخفشِ وابنِ كيسانَ، وإليه ذهبَ مِنَ المتأخِّرين ابنُ مالكٍ (٣) وهو ظاهرُ مذهبِ الزَّمخشريِّ ، فأجازوا أنْ تقولَ : إنْ قامَ لَزيدٌ ، وإنْ ضربْتَ لَزيدٌ ، وإنْ مررتَ لَزيدٍ ، وإنْ ضُرِبَ لَزيدٌ ، وإنْ جُلِسَ لَفي الدَّارِ ، على أنَّ الفرَّاءَ وجماعةً من الكوفيينَ لا يَرَوْنَ (إنْ) هذه في جميعِ ما تقدَّم - وقعتْ بعدها جملةٌ اسميةٌ أو فعليةٌ - مخفَّفةً من الثقيلةِ كما ذهبَ إليه جُمهورُ البصريينَ ، بل هي عندهم تفيدُ النَّفيَ ، واللاَّمُ بعدها للايجابِ (٤) ، فـ(إنْ) عندهم نافيةٌ واللاَّمُ فيما بعدها بمنزلةِ (إلاَّ) فعندهم أنَّ قولَهُ تعالى : (إنْ كُلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ) (٥) بمعنى : ما كلُّ نفسٍ إلاَّ عليها حافظٌ ، بمنزلةِ قوله عزَّ وجلَّ : (إنْ الكافرونَ إلاَّ في غرورٍ) (٦) و(إنْ نحنُ إلاَّ بشرٌ مثلُكم) (٧)

---

(١) من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نوفل القرشية العدوية (صحابية) ترثي زوجها الزبير بن العوام ، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز المجاشعي .
والشلل : يبس في اليد أو ذهابها . وعقوبة المتعمد : القتل في الدنيا والعذاب في الآخرة . ويروى : (وجبت) مكان : (حلت) .
وهو من شواهد الأزهية : ٣٧ ، والمحتسب : ٢/٢٥٥ ، والانصاف : ٢/٦٤١ وشرح المفصل : ٨/٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٨ ، والتصريح ١/٢٣١ ، وشرح ابن عقيل : ١/٣٨٢ ، والهمع : ٢/١٨٣ ، والخزانة : ٤/٣٤٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٨ ، والتصريح : ١/٢٣١ ، والهمع : ٢/١٨٣ .

(٣) التسهيل : ٦٥ ، والمساعد : ١/٣٢٧ .

(٤) في الاصل : (الايجاب) وهو تحريف . وانظر الهمع : ٢/١٨٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢/٤٠٠ .

(٥) الآية : (٤) من سورة الطارق . وانظر معاني القرآن للفراء : ٣/٢٥٤ .

(٦) من الآية : (٢٠) من سورة الملك .

(٧) من الآية : (١١) من سورة ابراهيم .

وقوله تعالى : (وإنْ كانُوا مِن قبلُ لَفِي ضلالٍ مُبينٍ)(١) بمعنى : ما كانُوا من قبلُ إلاّ في ضلالٍ مبينٍ ، بمنزلةِ قولهِ سبحانَه : (إنْ كانَتْ إلاَّ صيحةً واحِدَةً)(٢) . والكسائيُّ(٣) من الكوفيين يَرى مثلَ مذهبِ البصريين في الجملةِ الاسميةِ نحو : إنْ زيدٌ لَقائمٌ ، ومثلَ رأي الفرَّاءِ في الجملةِ الفعليةِ نحو قولهِ سبحانَه : (إنْ كانَ وعدُ ربِّنا لمفعولاً)(٤) .

ومذهبُ جمهورِ البصريين ما تقدَّمَ من أنَّ (إنْ) في ذلك كلِّه مخففةٌ من الثقيلةِ ، واللاَّمُ فيما بعدها فارقةٌ على ما تقدَّمَ بيانُه . ولا ينقاسُ ذلك عندهم إلاَّ في الجُملِ الاسميةِ والأفعالِ النَّواسخِ للابتداءِ خاصةً ، لكنَّهم اختلفوا في تلكَ اللاَّمِ الواقعةِ بعدها على قولين :

أحدُهما : أنَّها لامُ الابتداءِ التي تدخلُ في خبرِ (إنَّ) في مثلِ قولك : إنَّ زيداً لَقائمٌ ، على ما سيأتي بيانُه بعد إنْ شاءَ اللهُ . وهذا مذهبُ أبي الحسنِ الأخفشِ ، وابنِ الأخضرِ(٥) ، وابنِ ملكون(٦) ، وإليه ذَهبَ مِن المتأخِّرينَ ابنُ مالكٍ ، وابنُ أبي غالب(٧) ، ولزومها عندهم هو الفارقُ .

---

(١) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٢) من الآيتين : (٢٩ - ٥٣) من سورة يس .

(٣) انظر معاني القرآن : ٣/ ٢٥٤ .

(٤) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٥) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ، ابن الأخضر الأشبيلي . لغوي ، مقدم في العربية ، دينا ذكيا . أخذ عن الأعلم وأخذ عنه جماعة منهم : القاضي عياض . من آثاره : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب توفي سنة ٥١٤ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢/ ١٧٤ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ١٢٠ ، ١٢١ ، والاعلام : ٥/ ١١٢ .

(٦) هو : ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، أبو اسحاق ، نحوي جليل ، ألف شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصميري وغير ذلك . توفي سنة ٥٨٤ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١/ ٤٣١ .

(٧) ونسب أيضا هذا المذهب (أنها لام الابتداء) الى سيبويه والأخفش الأوسط والصغير ، وابن عصفور ، وأكثر البغداديين . انظر الهمع : ٢/ ١٨١ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٨٠ ، والتصريح : ١/ ٢٣٢ .

والثاني : أنّها ليستْ لامَ الابتداءِ بل هي لامٌ أخرى تُسمّى الفارقةَ ، وهذا مذهبُ الفارسيّ وابنِ أبي العافيةِ ، والشّلوبين ، وابنِ أبي الربيع .(١) وفائدةُ هذا الخلافِ تظهرُ فيما إذا دخلَ على (إنْ) هذه ما يوجبُ فتحَها كبابِ (علمتُ) نحو قولِك : علمتُ أنْ كانَ زيدٌ لقائمًا ، وعلمتُ أنْ زيدٌ لقائمٌ ، فمَنْ يرى أنّ هذه اللّامَ الفارقةَ هي لامُ الابتداءِ يُبقي (إنْ) على كسرِها وتكونُ (علمتُ) عنده معلّقةً ، لأنّه قد تقدّمَ في فصلِ التّعليقِ من بابِ أقسامِ الأفعالِ في التعدّي(٢) أنّ لامَ الابتداءِ توجبُ تعليقَ الفعلِ الداخلِ التي هي فيها(٣) كقولِكَ : علمتُ لزيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أنّ زيدًا لقائمٌ . قالَ تعالى : (أفلا يعلمُ إذا بُعثِرَ ما في القبورِ . وحُصِّلَ ما في الصّدورِ . إنّ ربّهم بهم يومئذٍ لخبيرٌ)(٤) . ومَنْ لا يرى هذه اللّامَ لامَ الابتداءِ يفتحُ (إنْ) المخفّفة بعد / (١٧٠/أ) (علمتُ) فيقولُ : علمتُ أنْ زيدٌ لقائمٌ ، وعلمتُ أنْ كانَ زيدٌ لقائمًا ، ومثلُ هذا أيضًا ما وقعَ في الحديثِ من قولِ رسولِ الله صلّى اللهُ عليه وسلّم حينَ ذكرَ فتنةَ القبرِ فقالَ : (فأمّا المؤمنُ فيقولُ : هو رسولُ الله هو محمدٌ ، جاءنا بالبيناتِ والهُدى ، فآمنّا وصدّقنا واتّبعنا ، فيقالُ له : نَمْ صالحًا ، قدْ علمنا إنْ كنتَ لمؤمنًا)(٥) وفي موضعٍ آخرَ : قد نعلمُ أنْ كنتَ لمؤمنًا . فعلى المذهبِ الأولِ تبقى (إنْ) على كسرِها ، فتقول : قدْ

---

(١) انظر البسيط : ٦٥٣/٦٥١ ، والتصريح : ٢٣٢/١ ، والهمع : ١٨٣/١-١٨٤ والمساعد : ٣٢٧/١ .

(٢) انظر ص : ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والعبارة قلقة .

(٤) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات .

(٥) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٢٨٨/١) في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ الا من الغشي المثقل ، حديث رقم (١٨٤) .

وسلم في صحيحه (بشرح النووي : ٢١١/٦) في كتاب الكسوف - باب ما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حديث رقم (١١) برواية (هو محمد هو رسول الله) و(قد كنا نعلم انك لتؤمن به فنم صالحا) .

وانظر شرح ابن عقيل : ٣٨٠/١ ، والأشموني : ٢٨٨/١ .

علمنا إنْ كنتَ لمؤمنًا ، وعلى المذهب الثاني تفتحها فتقول : قد علمنا أنْ كنتَ لمؤمنًا . وكذلك الرواية الأخرى (قد نعلم أنْ كنتَ لمؤمنًا) . وحجّةُ أصحابِ المذهبِ الأولِ أنَّ هذه اللّامَ لو كانت لمجردِ الفرقِ وليست لامَ الابتداءِ ، لوجبَ سقوطُها عند فتحِ (إنَّ) إذا دخلَ عليها ما يوجبُ فتحَها كالحديثِ المذكورِ ، وكان يجبُ أن تقولَ : قد علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلمتُ أنْ كانَ زيدٌ قائمًا ، وتحذفُ اللّامَ استغناءً عنها ، إذ العلّةُ التي جيءَ بها من أجلها قد ذهبتْ بالفتحِ ، لأنّكَ إنّما كنتَ جئتَ بها للفرقِ بينَ (إنْ) المخفّفةِ من الثقيلةِ وبينَ (إنْ) النّافيةِ ، فلما فتحتَها عند دخولِ (علمتَ) عليها لم يحتجْ إذ ذاكَ إلى فرقٍ ، لأنَّ (أنْ) لا تلتبسُ بـ(إنْ) النّافيةِ فيحتاجُ إلى الفرقِ بينهما ، فكانت هذه اللّامُ لو فتحتَ (إنَّ) تصيرُ لا فائدةَ لها ، فكان يجبُ سقوطُها .

وانفصلَ ابنُ أبي العافيةِ من أصحابِ المذهبِ الثاني عن هذا ، بأنَّ هذه اللّامَ بقيَتْ بعد فتحِ (إنَّ) للإشعارِ والإعلامِ أن (أنّ) هذه بعد العِلمِ في مثلِ الحديثِ مغيّرةٌ من المكسورةِ الطغاةِ ، التي لا ينوى معها اسمٌ ولا خبرٌ لها ، فبقيت هذه اللّامُ لتشعرَ بذلك وتفرقَ بينَ (أنَّ) هذه الطغاةِ وبين (أنْ) المخفّفةِ من (أنَّ) المفتوحةِ المشددةِ ، لأنَّ (أنْ) هذه أعني المخفّفةَ من (أنَّ) لها اسمٌ وخبرٌ ، واسمُها منويٌّ مقدّرٌ معها على كلِّ حالٍ ، على حَسَبِما يأتي بيانه (١) بعد إنْ شاءَ اللهُ . فتقولُ في المخفّفةِ من (أنّ) : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، بغيرِ لامٍ ، واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ مقدّرٌ ، والجملةُ التي هي (زيدٌ قائمٌ) في موضعِ خبرِها ، والتقديرُ : علمتُ أنّه زيدٌ قائمٌ . وتقولُ في المفتوحةِ من (أنَّ) المخفّفة من (أنَّ) : علمتُ أنْ زيدٌ لقائمٌ ، ولا اسمَ لهذه ولا خبرَ ، لا في اللفظِ ولا في التقديرِ ، بل هي طغاةٌ على حكمِ المكسورةِ المخفّفةِ ، لأنّها مفتوحةٌ منها ، ولا بُدَّ من هذه اللّامِ فارقةً بينَ هذه وبينَ (أنْ) المتقدّمةِ المخفّفةِ من (أنَّ) التي لها اسمٌ وخبرٌ .

---

(١) انظر ص : ٦٩٤

فإنْ قلتَ : ثبوتُ هذه اللّامِ على هذا الانفصالِ إنّما يصحُّ فيما إذا كانت الجملةُ التي وقعتْ بعدَ (أنْ) اسميةً نحو ما تقدّم من قولِكَ : علمتُ أنْ زيدٌ لقائمٌ ، لأنّه لو سقطتْ هذه اللّامُ لالتبستْ (أنْ) هذه بـ(أنْ) المخفّفة من (أنّ) على ما تقدّم.

فأمّا إن كانت الجملةُ فعليةً كالحديثِ المتقدّمِ ، فقد كان ينبغي سقوطُ هذه اللّامِ وأن تقولَ : علمتُ أنْ كان زيدٌ قائماً على أن تكونَ (أنْ) هذه المفتوحةُ من (أنّ) ، ولا يحتاجُ هنا إلى اللّامِ ، إذ الفرقُ حاصلٌ بدونِها ولا لَبْسَ مع / سقوطِها ، لأنّ (١٧٠/ب) (أنْ) هذه تباشرُ الفعلَ ولا يحتاجُ إلى فصلٍ بينَها وبينَه ، وليستْ (إنْ) المخفّفةُ من (إنّ) كذلك ، بل لا بُدّ من الفصلِ بينَها وبينَ الفعلِ بـ(قدْ) أو غيرِهما ممّا سيأتي[1] ذكرُه بعدُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى . فتقولُ في المخفّفةِ من (إنّ) : علمتُ إنْ قد كان زيدٌ قائماً ، فتفصلَ بـ(قد) بينَ (إنْ) والفعلِ الذي هو (كانَ) ولا بُدّ من ذلك ، ولا تفتقرُ إلى ذلك في المفتوحةِ من (أنّ) ، فكان ينبغي أن تقولَ : علمتُ أنْ كان زيدٌ قائماً ، والفرقُ حاصلٌ بولايةِ الفعلِ للمفتوحةِ من (أنّ) وعدمِ ولايتهِ للمخفّفة من (إنّ) .

فالجوابُ : أنّه لما وقعَ اللّبسُ في الجملةِ الاسميةِ وافتُقِرَ إلى اللّامِ فيها ، حُمِلَتْ الجملةُ الفعليةُ عليها في ذلك ، ليجريَ البابُ مجرىً واحداً ، فلزمتِ اللّامُ مطلقاً ، وأيضاً فإنّك قد تفصلُ بينَ الفعلِ وبينَ (أنْ) المفتوحة من (أنّ) في مثلِ قولِكَ: علمتُ أنْ قد كنتَ لقائماً : فلو لم تأتِ باللّامِ لوقعَ اللّبسُ ، فلا بُدّ منها في مثلِ هذا فارقةً ، فإذا لم تفصلْ فينبغي أنْ يبقى الحكمُ كذلك في لزومِ اللّامِ. واحتجّ ابنُ أبي العافيةِ لصحةِ ما ذهبَ إليه بأنّ هذه اللّامَ قد وجدناها داخلةً على المفعولِ به في مثلِ قولِهِ عزّ وجلّ : ﴿ وإنْ وجدْنا أكثرَهم لفاسقينَ ﴾[2] وفي مثلِ قولِ الشّاعرِ :

---

(١) انظر ما سيأتي في ص : ٦٩٤

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف.

.... إنْ قلتَ لَمُسلمًا .... (١)

على ما تقدَّم . وتدخلُ أيضًا على خبرِ (كَانَ) و(كَادَ) في مثلِ ما تقدَّم من قولِه تعالى : (وإنْ كُنتَ من قبلِه لَمِنَ الغافِلينَ)(٢) وفي مثلِ قولهِ سبحانَه : (إنْ كَادَتْ لَتُبدِي بهِ)(٣) .

وتدخلُ أيضًا مطلقًا في فصيحِ الكلامِ على خبرِ المبتدأِ في مثلِ قولِهِ تعالى : (وإنْ كلٌّ لمّا جَميعٌ)(٤) ، ولامُ الابتداءِ لا تدخلُ على شيءٍ من هذا ، إنّما أصلُها أن تدخلَ على المبتدأِ في مثلِ قولِ الشّاعرِ :

ولأَنتَ أشجعُ من أُسامَةَ إذْ ... دُعيتْ نَزالِ ولجَّ في الذُّعرِ(٥)

فـ(أنتَ) مبتدأٌ ، واللّامُ الداخلةُ عليه لامُ الابتداءِ ، ولا تدخلُ على الخبرِ بقياسٍ إلّا بعد (إنَّ) في مثلِ : إنَّ زيدًا لَقائمٌ . ولا تدخلُ على الفعلِ إلّا إذا وقعَ خبرًا لـ(إنَّ) وكان مضارعًا نحو : إنَّ زيدًا لَيقومُ ، على ما سيأتي بيانُهُ(٦) بعدَ هذا إنْ شاءَ اللهُ .

ولا تدخلُ على المفعولِ به مطلقًا ، ولا على خبرِ (كَانَ) ، ولا خبرِ (كَادَ) ، وأصلُها الدخولُ على الاسمِ المبتدأِ خاصةً ، وإنّما دخلَتْ على الخبرِ بعد (إنَّ) لَمّا كانَ هو

---

(١) تقدم البيت بتمامه في ص : ٦٨٣

(٢) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة القصص .

(٤) من الآية : (٣٢) من سورة يس .

(٥) من الكامل لزهير بن أبي سلمى ، يمدح هرم بن سنان المري بأنّه شجاعٌ مقدامٌ إذا اشتدت الحرب ولجَّ الناس في الذُّعر ، أي تتابعوا في الفزع .

ويروى صدره في الديوان : ٨٩ ، وفي الكتاب : ٣ / ٢٧٠ .

ولَنِعمَ حَشْوُ الدّرعِ أنتَ إذا *

وانظر المقتضب : ٣ / ٢٧٠ ، وإصلاح المنطق : ٣٣٦ ، والتبصرة : ١ / ٢٥٢ ، والجمل : ٢٣٣ ، والانصاف : ١ / ٥٣٥ ، ورواية صدره فيه كرواية المصنف ، وشرح المفصل : ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والمخصص : ١٧ / ٦٧ ، والمشوف المعلم : ١ / ٦٨ ، والخزانة : ٣ / ١١ .

(٦) انظر ما سيأتي في ص : ٧٢٥

المبتدأ في المعنى ، فصارَ شبيهًا به ، وإنّما دخلتْ على الفعلِ المضارعِ الواقعِ خبرًا لـ(إنَّ) لمشابهتِهِ الاسمَ ، فصارت كأنّها دخلتْ على اسمٍ هو المبتدأُ في المعنى ، وهذا سيتبيّنُ مكمّلاً بعد إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ هذه اللاّمَ الواقعةَ بعد (إنْ) المخفَّفةِ من (إنَّ) مخالفةٌ للامِ الابتداءِ في أماكنِ دخولِها ، ولما خالفتها في ذلك وجبَ أنْ يحكمَ بأنّها غيرُها وليستْ لامَ الابتداءِ ، ألاَ تراهُم أجمعوا على أنَّ لامَ القسَمِ ليستْ لامَ الابتداءِ ، وأنّها غيرُها مع كونِ لامِ الابتداءِ تقعُ جواباً للقسَمِ في مثلِ : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، وإنّما اجمعوا على أنّها غيرُها من قِبلِ أنّها تدخلُ على الأفعالِ مطلقاً ، ماضيةً كانت أو مضارعةً تقولُ : واللهِ / لَقامَ زيدٌ ، قالَ الشّاعرُ : (١٧١/أ)

حلفتُ (لها) (١) باللهِ حلفةَ فاجرٍ   لَناموا ، فما إنْ منْ حديثٍ ولاَ صالِ (٢)

فدخلتْ لامُ القسَمِ على (ناموا) وكذلك تقولُ : واللهِ لأقومَنَّ ، قالَ تعالى : (فوربِّكَ لنسألنّهم) (٣) ، ولامُ الابتداءِ ليستْ كذلكَ ، فلما وجدوها مخالفةً لها في المحلِ حكموا بأنّها ليستْ إيّاها ، فكذلك ينبغي أنْ يحكمَ على هذه اللاّمِ اللازمةِ لـ(إنْ) المخفّفةِ بأنّها ليستْ لامَ الابتداءِ ، لدخولِها حيثُ لا تدخلُ لامُ الابتداءِ .

---

(١) كلمة (لها) ساقطة من الأصل .

(٢) من الطويل لامرئ القيس من لاميته التي مطلعها :

ألا عم صباحًا أيّها الطّللُ البالي   وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

الصالي : الذي يوقد النار للدفء أو الطعام . والفاجر هنا الكاذب ، و(إن) زائدة مؤكدة للنفي ، وكذلك (من) زائدة .

ديوانه : ٣٢ ، والأزهية : ٤١ ، والتبصرة : ١/٧٧، ٤٥٢ ، والايضاح : ١/١١٧ - ١١٨ ، واصلاح الخلل : ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٢٧ ، والمقرب : ١/٢٠٥ ، والبسيط : ٦٦١ ، والمغني : ١/١٧٣ ، والهمع : ٢/١١٥، ٤/٢٤٨ ، والخزانة : ٤/٢٢١ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة الحجر .

ووجهٌ آخرُ أيضًا لصحةِ القولِ بأنّ هذه اللّامَ ليستْ لامَ الابتداءِ ، وهو أنْ يقالَ :
وذلكَ أنّهم لمّا أرادوا أنْ يدخلوا (إنَّ) المشدّدةَ في حروفِ الابتداءِ خفّفوها ،
فزالَ عنها بذلك شبهُ الفعلِ فأكّدوا بها إذْ ذاكَ الجملةَ الفعليةَ ، كما أكّدوا بها
الجملةَ الاسميةَ ، لأنّ العلّةَ التي كانتْ منعتْ من دخولِها مشدّدةً على الفعليةِ هي
شبهُها بالفعلِ ، لأنّها بذلك تحدثُ النّصبَ والرّفعَ كما يحدثُهما الفعلُ ، فمن حيثُ
لم يدخلِ الفعلُ على الفعلِ لم تدخلْ (إنَّ) المشدّدةُ عليه ، فلما خُفّفتْ (إنّ) دخلت
في حروفِ الابتداءِ ، كما دخلتْ فيها وهي مشدّدةٌ بزيادةِ (ما) عليها ، إذا قلتَ :
إنّما زيدٌ قائمٌ ، وإنّما يقومُ زيدٌ . فلو كانَ ما ادّعاه أصحابُ المذهبِ الأولِ من
أنّ (إنّ) المشدّدةَ والمخفّفةَ المعملةَ تدخلُ اللامَ - وهي لامُ الابتداءِ في خبرِها -
وقد لا تدخلُ ، فإذا خُفّفتْ والغيتْ لزمتْها هذه اللامُ بعينِها ، لئلا يقعَ اللّبسُ بين
النّافيةِ والموجبةِ المؤكّدةِ ، لو كانَ هذا صحيحًا لدخلتْ هذه اللّامُ في خبرِ المبتدأ
من الجملةِ الواقعةِ بعد (إنّما) مرةً ولم تدخلْ أخرى ، وفي امتناعِهم (عن) (١) ذلك
البتّةَ دليلٌ على أنّه لا وجهَ لدخولِ هذه اللّامِ على خبرِ المبتدأِ إلّا مع إعمالِ (إنّ)
مشدّدةً أو مخفّفةً ، فيتحصّلُ من هذا امتناعُ دخولِها مع الملغاةِ مطلقًا، إذ الجملةُ
مع وجودِها كالخاليةِ منها ، والاتّفاقُ على أنّها لا تدخلُ قياسًا في خبرِ المبتدأِ
من الجملةِ الخاليةِ منها ، ولا فرقَ بينَ الجملةِ الواقعةِ بعد (إنْ) المخفّفةِ الملغاةِ
وبينَ الجملةِ الواقعةِ بعد (إنّما)، فإذا لم يجزْ دخولُ لامِ الابتداءِ في أحدِ الجملتين
وجبَ ألّا يجوزَ في الأخرى . فإذا كان الأمرُ على ذلك كانتِ اللّامُ إذاً مع (إنْ) المخفّفةِ
الملغاةِ لمجردِ الفرقِ على كلِّ حالٍ لما عرضَ اللّبسُ بينها وبينَ النّافيةِ ، ولما لم يحتجْ
إلى فرقٍ في (إنّما)، إذ لا لبسَ معها لم يكنْ لدخولِ اللّامِ معنىً ، هذا كلُّه معنى

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

كلام أبي عبد الله بن أبي العافية في الاحتجاج لما ذهب إليه (١) .

ولأصحاب المذهب الأول أن يقولوا في الانفصال عن هذا كله : أنه كان القياس في (إنْ) المخففة إذا ألغيت ألا تلحق معها لام بوجه بمنزلة (إنما) لكن دعت إليه ضرورة الالتباس بالنافية ، فلحقت لذلك لام لتحصل الفرق وتزيل اللبس ، وينبغي أن يدّعى فيها أنها هي اللاحقة مع (إنّ) وهي لام الابتداء لأمرين :

أحدهما : أن المخففة أصلها المشددة ، والتخفيف فيها عارض عرض ، ومعناها من التوكيد معنى / المشددة ، فروعي فيها أصلها ومعناها ولحقت تلك اللام التي (١٧١/ب) كانت تلحق معها في الأصل لما دعت الحاجة وألجأت الضرورة إلى لحاق لام معها .

والثاني : أن كون هذه اللام غير لام الابتداء دعوى لا ينبغي أن يقال بها إلا بدليل لا يحتمل التأويل ، لأنها تؤدي إلى اثبات حرف من حروف المعاني في كلام العرب لم يثبت بعد في غير هذا ، فذلك اثبات لغة ، ولا تثبت اللغة بأدلة محتملة ، بخلاف ما إذا جعلت هذه اللام هي لام الابتداء ، فليس في ذلك زيادة حرف في كلام العرب ، وإنما دخلت هذه اللام هنا على خبر المبتدأ وعلى المفعول به وعلى خبر (كان) وخبر (كاد) وإن كانت في غير هذا الموضع لا تدخل في هذه الأماكن ، لأنها لما لم يجز أن تجتمع مع (إنّ) لأنهما معا لمعنى التوكيد ، فكره الجمع بين حرفين بمعنى واحد (٢) ، أُخّرت إلى خبر المبتدأ لما كان هو المبتدأ في المعنى ، فكأنها داخلة على المبتدأ على حسب دخول هذه اللام في خبر (إنّ) المشددة ، وكذلك أُخّرت إلى المفعول الثاني في باب (ظننت) ، وإلى خبري (كان) و(كاد) ، لأن هذه أخبار للمبتدأ في الأصل ، فدخلت عليها لمكان ضرورة

---

(١) هذا المذهب الذي ذهب إليه ابن أبي العافية واحتج له ، من أن هذه اللام الفارقة بين (ان) المخففة الثقيلة والنافية مخالفة للام الابتداء وشأنها غير شأن لام الابتداء ، مذهب أصح في النظر بدليل الشواهد التي احتج بها وهي شواهد كثيرة توجب استقامة هذا المذهب.

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

التأخير مراعاةً لأصلها ، ودخول هذه اللام في سوى هذه الأماكن شاذٌّ لا يُقاس عليه عند البصريين على ما تقدَّم(١) ؛ وكما أنَّ (إنْ) هذه المخففة وهي بمعنى (إنَّ) المشدَّدة قد صارت تدخل على ما ليس مبتدأً كظننتُ و(كانَ) و(كادَ) و(إنَّ) لا تدخل على شيءٍ من ذلك ، كذلك لامُ الابتداءِ التي معها تدخل على ما لم تكن تدخل عليه حيث كانت مع (إنَّ) فتوسَّع فيها كما اتُّسع في (إنْ) وهذا تمامُ الكلامِ على تخفيف (إنَّ)، وتحصَّلَ منه أن (إنْ) المخفَّفة منها يجوزُ إعمالُها في الأسماءِ الظاهرة إعمالَ المشدَّدةِ من غيرِ فرقٍ بينهما ، والغاؤها فلا يكونُ لها عملٌ ، وقد ذكرَ سيبويه فيها وجهًا آخر ، وهو إعمالُها في ضميرِ الأمرِ أو الشأنِ منويًا معها ، ووقوعُ الجملةِ بعدها في موضع خبرِها على نحو ما يأتي في (أنْ) المخففة من (أنَّ) ، وذلك في قولهم (أما إنْ جزاكَ اللهُ خيرًا)(٢) فـ(أما) هنا تنبيهٌ واستفتاحٌ كـ(ألا) و(إنْ) مخفَّفة من (إنَّ) معملةٌ ، واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ ، و(جزاكَ اللهُ خيرًا) جملةٌ فعليةٌ في موضعِ خبرِ (إنْ) ، والتقديرُ : أما إنَّه جزاكَ اللهُ خيرًا ، وهذا قليلٌ ، ووجهُهُ أنَّ هذه الجملةَ الفعليةَ دُعاءٌ ، وقد يجوزُ في الدعاءِ ما لا يجوزُ في غيرِه ، ألا ترى أنَّ سيبويه قد حَكَى عن العربِ أنَّهم يقولُونَ : (أما أنْ جزاكَ اللهُ خيرًا)(٣) على أنْ يكونَ (أنْ) بالفتحِ مخفَّفةً من (أنَّ) معملةً في ضميرِ الأمرِ محذوفًا مقدَّرًا بعدها ، والجملةُ بعدها في موضعِ الخبرِ ، وقد ولي الفعلُ (أنْ) من غيرِ فصلٍ بينهما ، وباب (أنْ) المخفَّفةِ ألَّا تلي الفعلَ بل يفصلَ بينهما ، وجازَ أنْ يليها هذا الفعلُ هنا لأنَّه دُعاءٌ ، وفعلُ الدعاءِ لا يلزمُ فيه ما يلزمُ في غيرِه من اشتراطِ الفصلِ على حَسَبِ ما يتبيَّن بعدُ في تخفيفِ (أنَّ) إن شاءَ اللهُ تعالى .

---

(١) انظر ص : ٦٨٢

(٢) انظر الكتاب : ٣/١٦٨ ، وكلمة (الله) في المثال أصابها طمس في الأصل ذهب بكل حروفها .

(٣) الكتاب : ٣/١٦٧ .

فإنْ قلتَ : ولِمَ حَمَلَ / سيبويه (إنْ) في هذا على أنَّها مخففةٌ كـ(إنَّ) ولا نظيـــر (١٧٢/أ) لذلك ، وهلَّا جعلها مخففةً على حَسَبِ ما اطَّرد فيها في غير هذا ؟ فالجوابُ: أنَّـــه منعَهُ من ذلك أمران :

أحدُهُما : دخولُها على غيرِ ناسخ ، و(إنْ) المخففة لا تدخلُ (على فعـــلٍ)(١) من الأفعالِ إلَّا على النَّواسخ في مذهبِ البصريين على ما تقدَّم .

والثاني : فَقْدُ اللَّامِ بعد (جزاك) وقد تقدَّم أنَّ المخففة لابُدَّ معها من الـلَّام الفارقةِ على الاطلاقِ ، دخلتْ على ناسخٍ أو غيرِه .

فإنْ قلتَ : وكيفَ جعلَ جملةَ الدُّعاءِ خبرًا لـ(إنْ) وهي طلبٌ ، وقد تقدَّم أوَّل البابِ أنَّ الخبرَ في هذا البابِ لا يكونُ بجملِ الطَّلبِ(٢) ؟

فالجوابُ : أنَّه مأوَّلٌ على حذفِ القولِ ، كما قالوا في قولِهِم : (وَجَدْتُ النَّـــاسَ اخْبُرْ تَقْلِهُ)(٣) وفي قوله :

* جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطّْ(٤) *

---

(١) في الأصل كلمتان غير واضحتين ، ولعل بما أثبت يستقيم الكلام .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٦١٩

(٣) من حديث لأبي الدرداء الأنصاري رضي الله عنه - وتَقْلِهُ - بكسر اللام وضمهـــا - لغتان فصيحتان ، والقِلَى : البغض ، ومعنى الحديث - وهو مثل يضرب فـــي الذَّم لسوء معاشرة النَّاس - جَرِّب النَّاس فإنَّك إذا جَرَّبتهم قليتهم وتركتهم لمـــا يظهر لك من بواطن سرائرهم . انظر كتاب الأمثال لابن سلام : ٢٧٦ ، والمستقصى : ٩٣/١ ، واللسان (قلا) والمغنى : ٥٨٥/٢ ، والنهاية في غريب الحديث : ٢٠٥/٤ ، وشرح التسهيل للسلسيلي : ٥٦٧/٢ .

(٤) من الرجز وقبله :

* حتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واختلَـــطْ *

هو للعجاج يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ، ثم جـــاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه يحاكي لون الذئب .

وقيل لراجز غيره .

وهو من شواهد المحتسب : ١٦٥/٢ ، وشرح المفصـــــــــل : ٥٣/٣ =

والتقديرُ هنا : أما إنَّه يقالُ لكَ جزاكَ اللهُ خيراً ، وكذلك تأويلُ كُلِّ ما يردُ من نحو هذا ، واللهُ سبحانَه أعلمُ.

وأمَّا على روايةِ فتح (أَنْ) بعدها في معنى (حقًّا) كأنَّك قلتَ : حقًّا أنَّه جـــزاكَ اللهُ خيراً.

وأمَّا (أَنَّ) إذا خُفِّفت فهي باقيةٌ على اختصاصِها بالأسماءِ فلا يجوزُ إلغاؤُها ، بل تبقى معملةً (١) تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ ، لكن اسمَها إنَّما يكونُ محذوفاً ، والغالبُ أن يكونَ ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ ، وتقعُ بعدها جملةٌ في موضعِ الخبرِ ، ثم يجوزُ أن تكونَ الجملةُ الواقعةُ خبراً لها اسميةً أو فعليةً ، فإنْ كانت اسميةً وليتْ (أنْ) ولا يشترطُ وجودُ فاصلٍ قد يكونُ وقد لا يكونُ . قَالَ تَعَالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحمدُ للـــهِ ربِّ العالمين) (٢) فـ(أَنْ) مخففةٌ من (أَنَّ) واسمُها محذوفٌ ضميرُ الأمرِ أو الشَّـــأنِ والتَّقديرُ : وآخرُ دعواهُم أنَّه الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، وقَالَ الشَّاعرُ :

= وأوضح المسالك : ٣/ ٣١٠ ، والتصريح : ٢/ ١١٢ ، والمغنى : ١/ ٢٤٦ ، ٢/ ٥٨٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ١٩٩ ، ١/ ٢٧٥ ، والهمع : ٥/ ١٧٤ ، والأشمونى : ٣/ ٦٤.

والشاهد فيه : قوله (بمذق هل رأيت . . .) فان ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية نعتا للنكرة وهى (مذق) وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف تقديره (بمذق مقول فيه هل رأيت . . .) وهذه الجملة معمولة له.

(١) ذكر السيوطى فى الهمع : ٢/ ١٨٤ : أنَّ فى اعمال (أنْ) المخففة من (أَنَّ) ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنَّها لا تعمل شيئًا لا فى ظاهرٍ ، ولا فى مضمرٍ ، وتكون حرفًا مصدريًا مهملاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثانى : أنَّها تعمل فى المضمر وفى الظاهر ، وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث : أنها تعمل جوازا فى مضمر ، لا ظاهر، وعليه الجمهور.

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس.

في فِتيةٍ كسُيوفِ الهندِ قد علموا   أَنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وينتَعِلُ (١)

أي : أَنَّه هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ، و(هالكٌ) خبرٌ مقدمٌ ، و(كُلٌّ) مبتدأٌ (٢). وقال الآخر :

أكاشِرُهُ وأعلمُ أنْ كِلانا   على ما ساءَ صاحِبَهُ حريصُ (٣)

أي : وأعلم أنَّه ، و(الهاءُ) للأمرِ والشَّأنِ ، و(كِلانا) مبتدأٌ ، و(حريصٌ) خبرُهُ ، و(على ما ساءَ) يتعلَّقُ بحريصٍ ، وأجازَ سيبويه أنْ يقالَ : قَدْ علمتُ أَنْ مَنْ يَأتني آتِهِ (٤) ، فاسمُ (أَنْ) أيضاً ضميرُ الأمرِ محذوفٌ ، ودخلت (أَنْ) هذه على جملةِ الشَّرطِ ، لأنَّ (مَنْ) شرطيةٌ وهي مبتدأٌ ، و(يأتِني) في موضعِ الخبرِ وهو مجزومٌ

---

(١) من البسيط للأعشى ميمون بن قيس من معلقته . غير أَنَّ عجزه في الديوان : ٥٩ ، مختلف عن رواية المصنف ، إذ يروى فيه :

أَنْ ليسَ يَدفَعُ عن ذي الحيلةِ الحِيَلُ

وهو من شواهد سيبويه : ٢ / ١٣٧ ، ٣ / ٧٤ ، والمقتضب : ٣ / ٩ ، والخصائص : ٢ / ٤٤١ ، والمحتسب : ١ / ٣٠٨ ، والانصاف : ١ / ١٩٩ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧١ ، وشرح الكافية الشافية : ١ / ٤٩٧ ، والفصول الخمسون : ٢٠١ ، والهمع ٢ / ١٨٥ ، والخزانة : ٣ / ٥٤٧ .

(٢) والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (أَنْ) المخففة من الثقيلة .

(٣) من الوافر : نسبه سيبويه لعدي بن زيد العبادي وليس في ديوانه .

أكاشره : أضاحكه ، يقال : كَشَرَ عن نابه إذا كشف عنه . انظر الكتاب : ٣ / ٧٤ وشرحه للسيرافي : ٣ / ٢٣٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١ / ١٨٨ ، والانصاف : ١ / ٢٠١ ، ٢ / ٤٤٣ ، وشرح المفصل : ١ / ٥٤ .

والشاهد فيه : قوله (كلانا حريص) حيث وقعت هذه الجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر لـ(أَنْ) المخففة من الثقيلة .

(٤) الكتاب : ٣ / ٧٣ .

بأداةِ الشّرطِ ، ومجزومُها الثاني (آتِهِ) ، وقال عزّ وجلّ : (والخامسةُ أنّ لعنةَ اللّهِ عليه)(١) ثمّ قال : (والخامسةُ أنْ غضبُ اللهِ عليها)(٢) فـ(أنْ) فيهما مخفّفةٌ من الثقيلةِ واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشّأنِ محذوفٌ ، والاسمُ المرفوعُ بعدها مبتدأٌ ، و(عليه) في موضعِ الخبرِ ، وكذلك (عليها) في موضعِ الخبرِ . وكذلك قولُ الشّاعرِ :

بكتْ جزعًا واسترجعتْ ثمّ آذنتْ ... ركائبُها أنْ لا إلينا رجوعُها(٣)

فـ(أنْ) من قولِهِ : (أنْ لا إلينا) مخفّفةٌ من الثقيلةِ ، ويجوزُ في اسمِها المحذوفِ أنْ يقدّرَ ضميرَ الأمرِ أو الشّأنِ وهو الأحسنُ لكثرتِهِ ، وأنْ يقدّرَ ضميرَ المؤنّثِ المذكورِ أولَ البيتِ ، فالتقديرُ على الأولِ (أنّه لا إلينا رجوعُها) ، وعلى الثاني (أنّها لا إلينا رجوعُها) فاسمُ (أنْ) المخفّفةِ / على هذا التقديرِ الثاني غيرُ ضميرِ الأمرِ ، وذلك (١٧٢/ب) جائزٌ لكنّه قليلٌ . وقد جوّزَ سيبويه في قولِك : قدْ علمتُ ألاّ تقولَ ذاك(٤) ، فقدّرهُ : أنّك لا تقولُ ذاك ، وكذلك فعلَ في قولِك : أرسلَ إليه بأنْ ما أنتَ وذا(٥) ، فقالَ :

---

(١) من الآية : (٧) من سورة النور . وقرأ بتخفيف النون الأعرج وأبو رجاء وقتاده وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون ، ورويت عن عاصم . انظر المحتسب : ٢/ ١٠٠ .

(٢) من الآية : (٩) من سورة النور . وهذه قراءة يعقوب والحسن . وقرأ نافع (أن غضب) بتخفيف (أن) بعدها فعل ماض . وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب (غضب) . انظر البحر المحيط : ٦/ ٤٣٤ ، والاتحاف : ٣٢٢ ، وحجة القراءات : ٤٩٥ ، والحجة لابن خالويه : ٢٦٠ .

(٣) من الطويل ، لم أجد له نسبة . استرجعت : اما قالت : انا لله وانا اليه راجعون ، واما طلبت الرجوع . ركائب : جمع ركوبة وهي الراحلة تركب . آذنت : أشعرت وأعلمت .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/ ٢٩٨ ، والمقتضب : ٤/ ٣٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢٥ ، وشرح المفصل : ٢/ ١١٣ ، ٤/ ٦٥ - ٦٦ ، والبسيط : ٤٧٢ ، والهمع : ٢/ ٢٠٧ ، والأشموني : ٢/ ١٨ ، والخزانة : ٢/ ٨٨ .

(٤) الكتاب : ٣/ ١٦٥ .

(٥) الكتاب : ٣/ ١٦٣ ، وفيه : (أرسل اليه أن ما أنت وذا) .

(كأنّه يقولُ : أرسلَ بأنّكَ ما أنتَ وذا)(١) فجعلَ اسمَها ضميرَ المخاطبِ ، وكذلك أيضاً قدّر اسمَها ضميرَ المخاطبِ في قولكَ : كتبتُ إليه أنْ لا تقولَ ذاكَ(٢) ، فقال سيبويه (إنّه على قولكَ بأنّكَ لا تقولُ ذاكَ ، تخبره بأنّ ذا قد وقعَ من أمرِه)(٣) . وكذلك قدّر الاسمَ المحذوفَ أيضاً ضميرَ خطابٍ في قوله تعالى : (أنْ يا إبراهيمُ . قد صدّقتَ الرؤيا)(٤) فقال : كأنّه قال جلّ وعزّ : أنّكَ قد صدّقتَ الرؤيا يا إبراهيمُ)(٥) وسيأتي الكلامُ(٦) في هذه الآيةِ إنْ شاءَ اللهُ . وهذا البيتُ قد فصلَ بين (أنْ) المخفّفةِ والجملةِ قبيحه بـ(لا) النافيةِ ، فهو أحسنُ من قولكَ : علمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ ، من غيرِ فصلٍ ، لأنّ الفصلَ في هذا البابِ كأنّه عوضٌ عمّا ذهبَ من (أنّ) ، وقد ضعّفَ سيبويه : علمتُ أنْ عبدُ اللهِ منطلقٌ ، لما فيه من عدمِ التعويضِ عمّا حذفَ ، وزعمَ أنّ العربَ قلّما تتكلّمُ به في مثلِ هذا إلاّ بالهاءِ والتشديدِ(٧) ، فتقولُ : علمتُ أنّه عبدُ اللهِ منطلقٌ ، ولذلك أيضاً زعم أنّ التخفيفَ في مثلِ : قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاكَ ، أقوى منه في مثلِ : علمتُ أنْ عبدُ اللهِ منطلقٌ ، لأجلِ وجودِ التعويضِ في (أنْ لا يقولُ) وفقدِه في هذا ، ومثلُ البيتِ في وجودِ العوضِ مع الجملةِ الاسميةِ قولُه تعالى : (وظنّوا أنْ لا ملجأَ من اللهِ إلاّ إليه)(٨) أي : أنّه لا ملجأَ . و(رجوعُها) في البيتِ مبتدأٌ ، و(إلينا) في موضع

---

(١) الكتاب : ٣/١٦٣ .

(٢) الكتاب : ٣/١٦٦ وفيه : (كتبت اليه أن لا تقل ذاك) .

(٣) الكتاب : ٣/١٦٦ .

(٤) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات .

(٥) الكتاب : ٣/١٦٣ ، بزيادة (ناديناه) قبل (أنك) .

(٦) انظر ما يأتي في ص : ٦٩٩

(٧) الكتاب : ٣/٧٤ وفيه (ولا تخفّف (أنّ) إلاّ عليه ، كما قال : قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاكَ ، أي أنه لا يقولُ . وقال عز وجل : (أفلا يرونَ أنْ لا يرجعُ إليهم قولاً) . وليس هذا بقويّ في الكلامِ كقوّة أنْ لا يقول ، لأنّ (لا) عوضٌ من ذهاب العلامة . ألا ترى أنّهم لا يكادون يتكلّمون به بغير الهاء ، فيقولون : قد علمتُ أنْ عبدُ اللهِ منطلقٌ) .

(٨) من الآية : (١١٨) من سورة التوبة .

خبره ، وفي هذا شذوذ عند سيبويه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أنَّ (لا) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بُدَّ من تكرار النفي إلاَّ في ضرورة[1] ، وسيأتي بيانُ هذا مكمّلاً والكلامُ عليه في باب (لا) إنْ شاءَ اللهُ عزَّ وجلَّ .

ويجوزُ في (أنْ) المخففة إذا دخلت في اللفظ على الجملة الاسمية أنْ تؤثر فيهما تأثيرَ المشدّدة ، فيكونُ اسمُها ظاهراً كاسم المشدّدة فتقولُ : علمتُ أنْ زيداً قائمٌ ، وظننتُ أنْ عمراً منطلقٌ ، لكنَّ هذا قليلٌ[2] : أعني أنْ يكونَ اسمُها غيرَ محذوفٍ بابُه الشِّعْرُ كقولِ الشاعرِ :

فَلَوْ أَنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني ... فِراقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ[3]

فالكافُ في (أنْكِ) اسمُ (أنْ) غيرَ محذوفٍ ، و(سألتِني) في موضع خبرِها .

وإنْ كان خبرُ (أنْ) المخففة جملةً فعليةً ، فإمَّا أنْ يكونَ الفعلُ ظاهراً أو محذوفاً ، إن كان محذوفاً فلا كلامَ ، والاسمُ كما تقدَّم ضميرٌ محذوفٌ ، والغالبُ أن يكونَ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ على ما تقدَّم . ومثالُ ذلك قولُك : أوَّلُ ما أقولُ أنْ بسمِ اللهِ[4] ، فاسمُ (أنْ) ضميرُ شأنٍ محذوفٌ تقديرُهُ : أنَّه بسمِ اللهِ ، و(بسمِ اللهِ)

---

(١) انظر الكتاب : ٢/٢٩٧ /٢٩٨ .

(٢) انظر الهمع : ٢/١٨٧ ، والأشموني : ١/٢٩٠ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . يصف نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه ، كراهية رد السؤال . صديق : يقال : امرأة صديق وصديقة فعيل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى فاعل أي مصادقة .

وهو من شواهد الأزهية : ٥٤ ، وتوضيح المقاصد : ١/٣٥٤ ، والمغني : ١/٣١ ، وشرح شواهده : ١/١٠٥ ، وشرح ابن عقيل : ١/٣٨٤ ، والهمع ٢/١٨٧ ، والأشموني : ١/٢٩٠ ، ويروى (طلاقك) مكان (فراقك) .

(٤) الكتاب : ٣/١٦٥ .

يتعلّق بفعلٍ محذوفٍ في موضعِ الخبرِ تقديرُه : أبدأُ بسمِ اللهِ ، ومَنْ يرى مِنَ النّحويين أنّ (بسمِ اللهِ) يتعلّق بمحذوفٍ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ.(١) تقديرُه : إبتدائي بسم اللهِ ، فالجملةُ هنا على مذهبِه اسميةٌ والأصلُ : أوّلُ ما أقولُ أنّه ابتدائي بسمِ اللهِ ، وليس من هذا القبيلِ الآيةَ التي / ذكرَها سيبويه وهي قولُه تعالى (وَنادَيْناه أنْ يـا (١٧٣/ب) إبراهيمُ . قدْ صَدَّقْتَ الرؤيا)(٢) على أحدِ الوجهين اللذين ذكر سيبويه في هذه الآيةِ ، وهو أنْ تكونَ (أنْ) مخففةً من الثقيلةِ ، فاسمُها ضميرُ خطابٍ محذوفٌ وليس المنادى الواقعُ بعدها هو الخبرُ ، وانّما خبرُها في قوله (قدْ صدّقْتَ الرؤيا) فهو فصلٌ ظاهرٌ والمعنى : وَنادَيْناه أنّكَ قد صَدّقْتَ الرؤيا يا إبراهيمُ ، كما تقولُ : إنّكَ يا زيدُ قائمٌ ، فتفصِلُ بالمنادى بينَ (أنْ) وخبرِها ، والفصلُ به بين الشيئين المتلازمين لأنّه من جُملِ الاعتراضِ وهو من قبيلِ الجُملِ الفعليةِ ، لأنّ المنادى مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ نابت (يَا) منابَه ، فالمعنى إذا قلتَ : يا إبراهيمُ. أُنادي إبراهيمَ. ويجوزُ أنْ تقدّرَ الاسمَ المحذوفَ ضميرَ شأنٍ أو الأمرِ ، فيكونَ التقديرُ : أنّه قد صَدّقْتَ الرؤيا يا إبراهيمُ ، ولكنّ سيبويه إنّما قدّره ضميراً للمخاطبِ كما تقدّمَ.

والوجهُ الآخرُ في هذه الآية أنْ تكونَ (أنْ) بمعنى (أيْ) ، وهي التي يسمّونها حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ ، والمعنى : ونادَيْناه أيْ يا ابراهيمُ ، فـ(أنْ) هنا على هذا الوجهِ بمنزلتِها في قوله عزّ وجلّ . (وانطَلَقَ الملأُ منهم أنِ امشُوا)(٣) المعنى : أنّهم انطلقوا في القولِ فقالُوا امشُوا واصْبِرُوا ، فالمعنى : وانطَلَقَ الملأُ منهم أيْ امشُوا .

وإن كان الفصلُ من الجملةِ الفعليةِ الواقعةِ خبراً ظاهراً ، فإمّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرّفاً أو غيرَ متصرّفٍ. إن كان غيرَ متصرّفٍ ولي (أنْ) ولا يفتقرُ فيه إلى فصلٍ ، ومثالُه

---

(١) انظر البيان : ١/ ٣٢ ، والتبيان : ١/ ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦٥ وما بعدها .

(٢) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر الكتاب : ٣/ ١٦٣ .

(٣) من الآية : (٦) من سورة (ص) . وانظر التبيان : ٢/ ١٠٩٧ ، والبيان ٢/ ٣١٣ .

قولُهُ تعالى : (وَأَنْ لَيسَ لِلإنسانِ إِلَّا ما سَعَى)(١) فـ(أَنْ) مخففةٌ من الثقيلةِ واسمُها ضميرُ الأمرِ أو الشَّأنِ محذوفٌ ، و(لَيسَ) مع اسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ (أَنْ) والتَّقديرُ : وأنَّه ليسَ للإنسانِ إلَّا ما سَعَى . وكذلك قولُه عزَّوجلَّ : (وأَنْ عَسَى أَنْ يكونَ قَدْ اقتَرَبَ أَجَلُهم)(٢) التَّقديرُ : أنَّه عَسَى أَنْ يكونَ .

وإِنْ كانَ متصرِّفًا فإمَّا أَنْ يكونَ في معنى الدُّعاءِ أَوْلا ، إِنْ كانَ في معنى الدُّعاءِ وَلِيَ (أَنْ) أيضًا ، إذ لا يصحُّ دُخُولُ (قَدْ) ولا السِّينَ ولا سوفَ على فعلِ الدُّعاءِ ، قالَ تعالى : (والخامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها)(٣) المعنى : والخامسةُ أنَّه غَضِبَ اللهُ عليها ، و(غَضِبَ اللهُ عليها) دُعاءٌ ، ولذلك جازَ أنْ يباشِرَ (أَنْ) من غيرِ فاصِلٍ ، إذ لا تدخلُ (قد) عليه . وحَكَى سيبويه : أَمَا أَنْ جَزاكَ اللهُ خيرًا(٤) ؛ وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه ، قالَ سيبويه : (ولو قلتَ : أَمَا أَنْ يَغفِرَ اللهُ لَكَ جازَ لأنَّه دُعاءٌ ، ولا تَصِلُ هُنا إلى السين . ومعَ هذا أنَّه قد كَثُرَ في كلامِهم حتَّى حذَفُوا فيه (إنَّه) ، و(إنَّه) لا تُحذَفُ في غيرِ هذا الموضعِ . سَمِعناهُم يقولُونَ : أَمَا إنْ جَزاكَ اللهُ خيرًا ، شبَّهوها بأنَّه ، فلمَّا جازَتْ إنَّ كانت هذه أجوزَ)(٥) . تقولُ : إنَّما جازَ أنْ تقولَ : أَمَا أَنْ يَغفِرَ اللهُ لكَ ، من غيرِ فصلٍ لأمرينِ :

أحدُهما : أنَّ السِّينَ لا يصحُّ دُخولُها على فعلِ الدُّعاءِ .

والثاني : أنَّ الدُّعاءَ قد كَثُرَ في كلامِهم فتوسَّعُوا فيه لذلك ، وكذلك أيضًا خفَّفُوا (أَنَّ) إذا كانَ خبرُها دعاءً ، وجعلوا اسمَها ضميرَ الأمرِ أو الشَّأنِ محذوفًا على حكمِ (أَنْ) المخفَّفةِ ، تشبيهًا لها بها وإجراءً لها مَجراها ، / ولا يجوزُ في (أَنْ) المخفَّفةِ (١٧٣/ب) أَنْ تكونَ على حكمِ (أَنَّ) في إضمارِ الأمرِ معها منويًا ، إلَّا في الدُّعاءِ خاصَّةً ، فإذا كانُوا

---

(١) الآية : (٣٩) من سورة النجم . وانظر التبيان : ٢/١١٩٠ .

(٢) من الآية : (١٨٥) من سورة الاعراف .

(٣) من الآية : (٩) من سورة النور ، على قراءة من قرأ - وهو نافع - (غضب) بصيغة الماضي . انظر الاتحاف : ٣٢٢ .

(٤) الكتاب : ٣/١٦٧ ، وانظر ما تقدم في ص : ٦٩٢

(٥) الكتاب : ٣/١٦٧ - ١٦٨ .

قد جوّزوا ذلك في (إنْ) مع الدعاء ، فإن يجوز في (أنْ) معه من غير فصلٍ أولى وأحرى .

ومن الأمثلةِ في الدُّعاءِ أيضاً قوله جَلَّ وتعالى : (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا)[١] فـ(أَنْ) مخففةٌ من الثقيلةِ واسمها ضميرُ أمرٍ محذوفٌ ، و(بُورِكَ) في موضع الخبرِ وهو دعاءٌ ، ولذلك جازَ أنْ يَلِيَ (أنْ) من غيرِ فصلٍ ، والتقديرُ : نُودِيَ أنَّه بُورِكَ مَنْ في النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ، ولم يذكر ابنُ جِنّي في (الخاطريات) في هذه الآيةِ غيرَ هذا الوجهِ ، ويجوز فيها وجهٌ آخرُ وهو أن تكونَ (أنْ) فيها بمعنى (أيْ) حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ[٢] والمعنى : نُودِيَ موسى ، أيْ بُورِكَ مَنْ في النَّارِ ، كما أجازَ سيبويه الوجهين في قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)[٣] على ما تقدَّمَ بيانُه ، وقد نَصَّ على جوازِ هذين الوجهين في (أَنْ بُورِكَ) ابنُ بابشاذ[٤] .

وإنْ كان الفعلُ الواقعُ خبرًا لـ(أنْ) المخفَّفةِ ليس في معنى الدُّعاءِ ، فلا بُدَّ من الفصلِ بينه وبينَ (أنْ) بـ(قَدْ) أو بالسِّين أو بسوفَ أو بـ(لَوْ) أو بـ(مَا) أو بـ(لا) النافيتين ، أو بـ(لَمْ) أو بـ(لَنْ) ولا يجوزُ تركُ الفصلِ[٥] بشيءٍ مِمّا ذكرَ إلاَّ في ضرورةٍ ، أو حيثُ سُمِعَ من الكَلَامِ ولا يقاسُ عليه .

مثالُ الفصلِ بـ(قد) قولُكَ : علمتُ أنْ قد ذَهَبَ زيدٌ ، أيْ : أنّه قد ذَهَبَ

---

(١) من الآية : (٨) من سورة النمل . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢/١٤٤ ، والبيان : ٢/٢١٩ .

(٢) ذكر هذا الوجه في (أن) العكبري ، وذكر أيضاً وجهاً ثالثاً وهو أَنْ تكونَ (أنْ) مصدرية والفعلُ صلةٌ لها . والتقديرُ : لبركة مَنْ في النارِ ، أو ببركة . انظر التبيان : ٢/١٠٠٤ .

(٣) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر ص : ٦٩٧/٦٩٩

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ص : ١٠٥ .

(٥) وعند ابن مالك يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل . انظر شرح ابن عقيل : ١/٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٧ .

زيدٌ ، قالَ تعالى : (لِيَعلَمَ أنْ قد أبلغوا رسالاتِ ربِّهِم)(١) أى : أنَّهم قد أبلغوا أو أنَّه قد أبلغوا .

ومثالُ الفصلِ بالسينِ قولُه عزَّ وجلَّ : (عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مرضى)(٢) أى : أنَّه سيكونُ منكم .

ومثالُ الفصلِ بسوفَ قولُكَ : علمتُ أنْ سوفَ يذهبُ زيدٌ .

ومثالُ الفصلِ بـ(لوْ) قولُه تعالى : (أَوَلَم يَهدِ للّذينَ يرثونَ الأرضَ من بعدِ أهلِها أنْ لَوْ نَشاءُ أصبناهُم بذنوبِهم)(٣) فـ(أنْ) مخفَّفةٌ من الثقيلةِ واسمُها محذوفٌ ، يجوزُ أنْ يكونَ ضميرَ الأمرِ ، والتقديرُ : أنَّه لو نَشاءُ ، وأنْ يكونَ ضميرَ المتكلِّمِ أو ضميرَ جماعةِ الغائبين ، فيكونُ التقديرُ : أنّا لو نشاءُ أو أنَّهم لو نَشاءُ أصبناهُم ، والأولُ أولى لما تقدَّم من أنَّ الغالبَ في اسمِ (أنْ) المخفَّفةِ أنْ يكونَ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ ، و(لَوْ) مع ما بعدَها في موضعِ خبرِ (أنْ) و (أنْ) مع اسمِها وخبرِها فاعلُ (يَهْدِ)

ومثلُها أيضًا قولُه سبحانَه : (أفلَمْ ييأسِ الّذينَ آمنوا أنْ لو يَشاءُ اللهُ لَهَدى النّاسَ جميعًا)(٤) أى : أفلَم يعلمِ الذينَ آمنوا أنَّه لو يشاءُ اللهُ ، و(ييأس) هنا بمعنى (يَعلَمُ)(٥) في قولِ أكثرِ المفسرين كقولِ الشّاعرِ :

أقولُ لهُم بالشِّعبِ ، إذْ ييسرونَني ... ألَم تيأسُوا أنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ ؟(٦)

---

(١) من الآية : (٢٨) من سورة الجن .

(٢) من الآية : (٢٠) من سورة المزمل .

(٣) من الآية : (١٠٠) من سورة الاعراف . وانظر التبيان : ١/ ٥٨٤ .

(٤) من الآية : (٣١) من سورة الرعد .

(٥) انظر معانى القرآن : ٢/ ٦٣ - ٦٤ ، وتفسير القرطبى : ٩/ ٣١٩ - ٣٢٠ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٩٢ ، وقيل : يئس بمعنى (علم) لغة هوازن ، وقيل لغة النخع . اللسان والصحاح : (يأس) .

(٦) من الطويل لسحيم بن وثيل اليربوعى ، أورده القرطبى فى تفسيره : ٩/ ٣٢٠ ، وقال : (أنشد فى ذلك أبو عبيدة لمالك بن عوف النصرى) ، مع أن أبا عبيدة نسبه لسحيم بن وثيل . زهدم : فرس كانت لسحيم . ويروى (لأهل) مكان =

أيْ : ألَم تعلمُوا أنّي ابنُ فارسِ زَهْدَمِ ، ووقعت بعد (تَيأسُوا) في هذا البيتِ (أنْ) التى وقع التخفيفُ منها فى الآيةِ ، واسمُ (أنْ) المحذوفُ في هذه الآيةِ ليس إلاّ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ .

وقد قُرِئَ في الشاذِ : (أولَم يَتبيَّن[(١)] الذينَ آمنوا أنْ لو يَشاءُ اللهُ) فـ(أنْ) المخففةُ مفعولُ (يتبيَّن) وقد ردَّ ابنُ الباذِش على بعضِ المفسرين في خطئهم لهاتين الآيتين على أنَّ (أنْ) فيهما هي المخففةُ من الثقيلةِ ، وزعَم أنَّ مذهبَ الخليل وسيبويه أنَّ (أنْ) الداخلةَ على (لَوْ) / زائدةٌ مؤذِنةٌ بجوابِ القَسَمِ ، وليس ردُّه لذلك (١٧٤/أ) بصحيحٍ وإنَّما الزيادةُ التى ذكَر سيبويه رحمَه اللهُ فى (أنْ) الداخلةِ على (لَوْ) بعد القَسَمِ كقولِهم : أمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ ، وبهذا ونحوِه مَثَّل ذلك سيبويه[(٢)] .

وكقولِ الشاعرِ :

أمَا واللهِ أنْ لو كنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنتَ ولا القَمِين[(٣)]

فـ(أنْ) زائدةٌ ، و(لَوْ) مع ما بعدها جوابُ القَسَمِ ، والمعنى : أمَا واللهِ لَو فعلتَ ، وأمَا واللهِ لو كنتَ حُرًّا . وكذلك قولُ الآخرِ :

= (لهم) و(يأسروننى) مكان (ييسروننى) و(تعلموا) مكان (تيأسوا) .
انظر البحر المحيط : ٣٩٢/٥ ، والمحتسب : ٣٥٧/١ ، ومجاز القرآن : ٣٣٢/١ ، واللسان والتاج (زهم) و(يأس)

(١) قرأ بذلك : علي رضى الله عنه ، وابن عباس ، وابن أبى طيكة ، وعكرمة والجحدرى وعلى بن حسين ، وزيد بن على ، وجعفر بن محمد ، وأبو يزيد المدنى ، وعلى بن بديمة ، وعبد الله بن يزيد . انظر المحتسب : ٣٥٧/١ ، ومختصر شواذ ابن خالويه : ٦٧ ، وتفسير القرطبى : ٣٢٠/٩ ، والبحر المحيط : ٣٩٢/٥ .

(٢) انظر الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٣) من الوافر ، مجهول القائل ، ويروى صدره :
لو أنك يا حسين خلقت حُرًّا
ويروى (ولا الخليق) (ولا العتيق) مكان (ولا القمين) .
انظر معانى القرآن : ١٩٢/٣ ، والانصاف : ٢٠٠/١ ، وتفسير القرطبى : ١٨/١٩ ، والمغنى : ٣٣/١ ، وشرح شواهده : ١١١/١ ، وعدة السالك : ١٦١/٤ ، والخزانة : ١٢٣/٢ .

فأقسمُ أنْ لو التقَيْنا وأَنتـــمُ   لكانَ لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظلِمُ (١)

المعنى : فأُقسِمُ لو التقينا وأنتمْ ، و(أنْ) زائدةٌ بعد القسَم .

وأختلفَ النَّاسُ في (أنْ) هذه الزائدة بعد القسَمِ وقبلَ (لوْ) ، فقيلَ : زِيـدتْ توكيدًا ليتلقى بها القسَمُ بمنزلةِ اللَّامِ الواقعةِ جوابًا للقسَمِ في قولِكَ : واللهِ لَقـــامَ زيدٌ ، فَجُعِلَتْ بدلًا من هذه اللَّامِ جوابًا للقسَمِ بمنزلَتِها ، ولذلك لا تجتمعُ معهـــا فلا يُقالُ : واللهِ لأنْ لو جئتني لأكرمتُكَ وهذا مذهبُ الأعلمِ ، وابنِ عُصفورٍ (٢) . وقيـلَ إنَّ جوابَ القسَمِ إنَّما هو (لوْ) ، وبها تُلقِّيَ القسَمُ و(أنْ) زائدةٌ لمجردِ التوكيـــدِ فحسب ، بمنزلةِ (ما) في قولهِ تعالى : (فَبِمَا رحمةٍ) (٣) ، وبمنزلةِ (أنْ) بعد (لمَّا) في مثلِ قولهِ تعالى : (فلمَّا أنْ جاءَ البشيرُ) (٤) المعنى : فلمَّا جاء ، وهذا الثانـــي أظهرُ من الأولِ في كلامِ سيبويه رحمهُ اللهُ ، لأنهُ سمَّاها لغوًا (٥) ، أي : زائدةً . ولــو كانت يتلقى بها القسَمُ كاللَّامِ لم ينبغِ أنْ تُسمَّى زائدةً ، ألا تراهم لا يطلقون لفـــظَ الزيادةِ على اللامِ في نحوِ قولِكَ : واللهِ لَقامَ زيدٌ ، لأنهُ حرفٌ جيءَ به بإزاءِ معنـــى ، فإنَّما هو حرفٌ رابطٌ للجملةِ بعده بالقسَمِ ، كواوِ الحالِ في مثلِ قوله :

وقد اغتدي والطيرُ في وكناتِها (٦)   * ....

---

(١) من الطويل للمسيب بن علس يخاطب بني عامر بن ذهل .
وهو من شواهد سيبويه : ٣/١٠٧ ، والتبصرة : ١/٤٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/١٥٢٩ ، والمغني : ١/٣٣ ، وشرح شواهده : ١/١٠٩ ، والتصريح : ٢/٢٣٣ ، وأوضح المسالك : ٤/١٦٠ ، والأشموني : ١/٤٥١ .

(٢) انظر المقرب : ١/٢٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٥٢٨ ، والمغني : ١/٣٣ ، والخزانة : ٤/٢٢٥ .

(٣) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : (٩٦) من سورة يوسف ، وفي الأصل (ولما)

(٥) الكتاب : ٣/١٥٢ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

وأيضًا فإنّ سيبويه ذكر (أَنْ) هذه مع (أَنْ) الواقعةِ بعد (لَمَّا) فقال: (فأمّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغوًا، فنحو قولِك: لمّا أَنْ جاءَ زيدٌ، وأمّا واللهِ أَنْ لو فعلتَ)[1]، فظاهرُ هذا أنّ (أَنْ) في كلا المثالين على حدِّها في الآخرِ زائدةٌ، دخولُها وخروجُها سيّانِ. وأيضًا فإنّه أعني سيبويه نظّرها باللّامِ الداخلةِ على (إِنْ) في مثلِ: واللهِ لئِنْ فعلتَ لأفعلنّ[2]، ولو كانَتْ (أَنْ) هذه عنده يتلقى بها القَسَمُ لنظّرها باللّامِ الداخلةِ على (أفعلنّ) لأنّها هي الرابطةُ وبها تلقى القَسَمُ. وإلى هذا المذهبِ الثاني ذَهَبَ من المتأخّرين ابنُ مالكٍ[3]، وذهبَ ابنُ أبي غالبٍ وابنُ الضائعِ إلى أنّ قولَك: واللهِ أَنْ لو فعلتَ لفعلتُ[4]، بمنزلةِ قولِك: واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنّ، فـ(أَنْ) زائدةٌ موطّئةٌ للقَسَمِ كاللّامِ في (لَئِنْ) لأنّ اللّامَ في (لَئِنْ) هي لامُ التوطئةِ، وكذلك (أَنْ) هذه، وكان الأصلُ دخولَ اللّامِ على (لَوْ) لكنّهم كرهوا اجتماعَ اللّامين، وجوابُ القَسَمِ قولُكَ (لفعلتَ) ويدلُّ على جوابِ (لَوْ)، كما أنّ (لأفعلنّ) بعد (لئِنْ فعلتَ) هو جوابُ القَسَمِ وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القَسَمِ عليه.

وهذا القولُ أظهرُ في كلامِ سيبويه من القولين قبلَه، واللهُ سبحانَه أعلمُ. وليس هذا موضعَ استيفاءِ الكلامِ في هذا، وإنّما ذلك في بابِ القَسَمِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وإنّما الغرضُ هنا أنّ (أَنْ) التي تدخلُ / على (لَوْ) إنّما حكمَ سيبويه[5] والنحويين (١٧٤/ب) بزيادتِها إذا وقعتْ بعد القَسَمِ فحسبُ، لا على الإطلاقِ، و(لا) أيضًا ذكروا أنّها إذا دخلَتْ على (أَنْ)[6] لا تكونُ إلّا مسبوقةً بالقَسَمِ، فتكون إذ ذاك في الآيتين ونحوهما

---

(١) وفي الكتاب: ٣/١٥٢: (فأمّا الوجهُ الذي تكون فيه لغوًا فنحو قولك: لمّا أَنْ جاءوا ذهبتَ، وأمّا واللهِ أَنْ لو فعلتَ لأكرمتُك). وانظر منه: ٤/٢٢٢.

(٢) الكتاب: ٣/١٠٧.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٢٩، والتسهيل: ٢٣٣.

(٤) الهمع: ٤/٢٤٣.

(٥) انظر الكتاب: ٣/١٠٧.

(٦) في الأصل: (لو) وهو خطأ، وانظر المغني: ١/٣٣، ٣٤.

زائدةً ، ويقدّرُ قبلها قَسَمٌ محذوفٌ ، ولا معنى لالتزامِ هذا ، إن المخففة من (أنَّ) تصلحُ مع وجودِ شروطِها في كُلِّ موضعٍ تصلحُ فيه المشدَّدةُ ، والمشدَّدةُ تصلحُ هنا ، وشروطُ التَّخفيفِ موجودةٌ من الفصلِ ووقوعِ الخَبَرِ جملةً وحذفِ الاسم ، فلا وجهَ لما قاله ابنُ الباذِش في تينك الآيتين ، وتخطئته مَنْ ذكر من المفسرين أنَّها المخفَّفة ، ولله دَرُّ ابنِ مالكٍ حيثُ قال : (تُزادُ (أنْ) جوازًا بعد (لمَّا) وبينَ القَسَمِ و(لَوْ))(١) . فنصَّ كما ترى على أنَّ (أنْ) لا تُزادُ جوازًا إذا دخلَتْ على (لَوْ) حتَّى تكونَ مسبوقةً بالقَسَمِ. وكذلك نصَّ الصَّيمريُّ على هذا في (تبصرته) فقال : (فأمَّا (أنْ) التي تكونُ زائدةً ، فلها موضعان :

أحدُهما : أن تقعَ بعد (لمَّا) كقولك : لمَّا أنْ جئتُ جاءَ ، كما قال اللهُ عزَّ وجلَّ (فلمَّا أنْ جاءَ البشيرُ)، (ولمَّا أنْ جاءَتْ رُسُلُنا لوطًا)(٢) ومعناها التَّوكيدُ ، وتحسينُ(٣) الكَلامِ.

والموضعُ الآخرُ : أنْ تقعَ بعد القَسَمِ مع (لَوْ) كقولك : واللهِ أنْ لو جئتني لأكرمتُك)(٤) .

وقد ذكرَ أيضًا ابنُ مالكٍ (لَوْ) في الفواصلِ بينَ الفعلِ و(أنْ) المخفَّفةِ من الثقيلةِ ، وتمثيلُ ذلك بما تقدَّمَ من الآيتين صحيحٌ على ما تقدَّم. وكذلك أيضًا ذكر ابنُ بابشاذ جوازَ أنْ تكونَ (أنْ) في قوله تعالى : (وأنْ لو استقاموا على الطريقةِ)(٥) مخففةً من (أنَّ) أي : وأنَّه لو استقاموا ، فتكونُ هذه الآية مثلَ الآيتين المتقدمتين في تخفيفِ (أنْ) ، فالتَّخفيفُ في هذه الآي ونحوها جائزٌ سائغٌ . نَعَمْ لا يمتنعُ أنْ تكونَ (أنْ) في الآياتِ الثلاثِ زائدةً ، ويقدَّرُ قبلها قَسَمٌ محذوفٌ على حَسَبِ ما ذكر ابنُ البَاذِش

---

(١) التسهيل ص : ٢٣٣.

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة العنكبوت.

(٣) في نص التبصرة المحقق (تحقيق) مكان (تحسين) .

(٤) التبصرة : ١/٤٦٥.

(٥) من الآية : (١٦) من سورة الجن .

أمَّا الآيةَ الأولى فيكونُ فاعلَ (يَهْدِ) فيها ضميرًا مستترًا يعودُ إلى المعنى المفهوم مِمّا قبلَها ، كأنَّه قالَ : أَوَلم يَهْدِ هذا الحديثُ أو هذا الأخذُ أو هذا الإهلاكُ(١)، أو نحو هذا في المعنى ، والمعنى على هذا : أولم يَهْدِ للذين يرثُونَ الأرضَ من بعد أهلِها إهلاكُ الذين كانوا يعمرونَها قبلَهم وأخذنا هم بذنوبهم . أو يكونَ الفاعلَ ضميرَ اللهِ تعالى ، والمعنى : أولم يَهْدِ اللهُ للذين يرثُون الأرضَ ، أي : أولم يبيّن لهم ، ويؤيِّدُ هذا أنَّه قُرِئَ في الشّاذِ : (أَوَلم نَهْدِ للذينَ يرثُون الأرضَ)(٢) على أنْ يكونَ الفاعلَ ضميرَ المتكلّم وهو اللهُ تعالى ، فتكونُ أحدى القراءتين مفسّرةً بالأخرى ، وقد ذكرَ بعضُ المفسرين ، أعني : أنَّ يكونَ الضميرُ في (يَهْدِ) للهِ تعالى ، ثمَّ ابتدأَ تعالى بجملةٍ قَسَمِيةٍ فقالَ : أنْ لَوْ نَشاءُ أصبنا هُم بذنوبهم ، والقَسَمُ محذوفٌ تقديرُه : واللهِ أنْ لو نَشاءُ أصبناهم ، وعلى هذا يوقفُ على قولهِ تعالى : (مِنْ بَعْدِ أهلِهَا) .

وأمَّا الآيةَ الثانيةَ فيجوزُ أنْ يكونَ (ييئَسَ) فيها على ما كَثُرَ فيها من معنى اليأسِ الذي هو انقطاعُ الرَّجاءِ والطمعِ ويكونُ محمولُه محذوفًا لِفَهْمِ / المعنى ، والتقديرُ : (١٧٥/أ) أفلم ييئسِ الّذينِ آمنوا من إيمانِ هؤلاءِ الكُفّارِ ، ثمَّ ابتدأ سبحانَه وتعالى بجملةٍ

---

(١) قال أبو حيان في البحر : ٣٤٩/٤ - ٣٥٠ : (والفاعل بيهد يحتمل وجوها : أحدها : أن يعود على الله ويؤيده قراءة من قرأ (نهد) بالنون . والثاني : أن يكون ضميرا عائدا على ما يفهم من سياق الكلام السابق ، أي أولم يهد ماجرى للأمم السالفة أهل القرى وغيرهم ، وعلى هذين الوجهين يكون (ان لو نشاء) وما بعده في موضع المفعول بيهد . الثالث : أن يكون الفاعل بيهد قوله : (أن لو نشاء) فينسبك المصدر من جواب (لو) والتقدير : أولم نبين ونوضح للوارثين مآلهم وعاقبتهم) .

(٢) قراءة (نَهدِ) بالنون هي قراءة مجاهد وابن عباس ، والسلمي . انظر مختصر الشواذ لابن خالويه : ٤٥ .

قَسَمِيةٍ فقالَ : أَنْ لو يشاءُ لَهَدى النَّاسَ جميعًا ، والتَّقديرُ : واللهِ أَنْ لو يشاءُ اللهُ لَهَدى النَّاسَ. وهذا قولُ الكسائيِّ (١)، أعني : أَنَّ (يَيْئَسْ) هنا ليستْ بمعنى (يَعْلَمْ)؛ وإنَّما بمعنى ضدِّ الرَّجاءِ والطَّمعِ. وكذلكَ أيضًا يجوزُ أنْ يكونَ (يَيْئَسْ) بمعنى (يَعْلَمْ) (٢) مضمَّنًا معنى القَسَمِ ، لأنَّ أفعالَ القلوبِ يجوزُ أنْ تضمَّنَ معنى القَسَمِ (٣)؛ وتَتَلقَّى بما يتلقَّى به القَسَمُ ، فيكونَ قولُهُ : (أَنْ لَوْ نَشاءُ) على هذا جوابَ القَسَمِ ، واللهُ سبحانَهُ أعلمُ.

وأَمَّا الآيةُ الثالثةُ : فلا إشكالَ في حملِها على حذفِ القَسَمِ ، والمعنى : واللهِ أَنْ لَوْ استقاموا على الطريقةِ لأسقيناهُم ، فكِلا المأخذينِ في هذهِ الآيِ ونحوِها صحيحٌ لا إشكالَ فيه على ما بيَّنَّاهُ. وكذلكَ أيضًا يجوزُ الوجهانِ في قولهِ تعالى : (فلمَّا خرَّ تبيَّنتِ الجِنُّ أَنْ لَوْ كانوا) (٤) يجوزُ أنْ يكونَ التَّقديرُ : أنَّهم لو كانوا ، وتكونَ (أَنْ) مفعولَ (تبيَّنَت) (٥) ويجوزُ أنْ تكونَ (تبيَّنتِ الجِنُّ) مضمَّنًا معنى القَسَمِ (٦)؛ لأنَّهُ بمعنى (علمتِ الجِنُّ) وأفعالُ القلوبِ تضمَّنُ القَسَمَ ، فيكونُ على هذا (أَنْ لو كانوا) جوابَ القَسَمِ ، وهذا الوجهُ الثاني الزمَ ابنَ الباذشِ في هذهِ الآيةِ على نحوِ ما تقدَّمَ من مذهبِهِ ، على أنَّ هذهِ الآيةَ على مذهبِ أكثرِ المفسرين في معناها ينبغي أنْ لا تكونَ (أَنْ) فيها إلاَّ مخففةً بدلاً من (الجِنّ) بدلَ اشتمالٍ (٧) ، لأنَّ معناها في قولِ الجمهورِ : تبيَّنَ للإنسِ أنَّ الجِنَّ لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لبثوا من العذابِ المهين ، فليستْ هذه مثلَ ما تقدَّمَ ، واللهُ سبحانَهُ أعلمُ. وهنا انتهى الكلامُ على

---

(١) ومثله قال الفراء. انظر معاني القرآن : ٢/ ٦٣ ، وتفسير القرطبي : ٩/ ٣٢٠ ، والبحر المحيط : ٥/ ٣٩٢.

(٢) انظر البحر المحيط : ٥/ ٣٩٢.

(٣) انظر الكتاب : ٣/ ٣٠ - ٥٠٤ ، والمقتضب : ٢/ ١٢٢ - ٣٢٥ ، ٣/ ٢٧٣ ، ٤/ ١٧٥ - ٣٨٣.

(٤) من الآية : (١٤) من سورة سبأ.

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢/ ٢٠٦.

(٦) انظر البحر المحيط : ٧/ ٢٦٧.

(٧) انظر تفسير القرطبي : ١٤/ ٢٨١ ، والتبيان : ٢/ ١٠٦٥.

الفصل بـ (لو) .

ومثال الفصل بـ (ما) النافية قولك : علمت أن ما قام زيدٌ .

ومثال الفصل بـ (لا) النافية قولك ، قد علمت أن لا تقول ذاك ، وتيقنت أن لا يفعل[1]

أي : علمت أنك لا تقول ذاك ، وتيقنت أنه لا يفعل ، قال تعالى : (أفلا يرون أن لا يرجعُ إليهم قولاً)[2] أي : أنه لا يرجع ، وقال سبحانه : (لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله)[3] أي : أنهم لا يقدرون ، وهكذا وقعت في مصحف أبيّ[4] وقال عز وجل : (وحسبوا أن لا تكونُ فتنةٌ)[5] أي : أنه لا تكون فتنة ، على قراءة من قرأ (تكونُ) بالرفع .

ومثال الفصل بـ (لم) قوله تعالى : (أيحسب أن لم يره أحدٌ)[6] يجوز أن تكون (أنْ) هذه مخففة من الثقيلة ، أي : أيحسب أنه لم يره أحدٌ ، ويجوز أن تكون[7]

---

(١) انظر الكتاب : ٣/١٦٥ .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة طه . وقرأ أبو حيوة بنصب (يرجع) وهي من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه : ٨٩ ، والبحر المحيط : ٦/٢٦٩ .

(٣) من الآية : (٢٩) من سورة الحديد . وانظر الكتاب : ٣/١٦٦ ، والبحر المحيط : ٨/٢٢٩ .

(٤) هو أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري ، قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبي صلى الله عليه وسلم للارشاد والتعليم ، توفي سنة ١٩هـ ، وقيل : ٢٠ ، وقيل : غير ذلك . انظر طبقات القراء لابن الجزري : ١/٣١ .

(٥) من الآية : (٧١) من سورة المائدة . وقراءة الرفع في (تكون) هي قراءة أبي عمرو ، وحمزة والكسائي وخلف ، وقرأ الباقون بالنصب . انظر حجة القراءات : ٢٣٣ ، والنشر : ٢/٢٥٥ ، والتيسير : ١٠٠ ، والاتحاف : ٢٠٢ .

(٦) الآية : (٧) من سورة البلد .

(٧) في الاصل : (يكون) بالمثناة التحتية .

مصدرية كالتي في قوله عزّ وجلّ : (ولا يجرمنكم شنئانُ قومٍ أن صدّوكم)(١) ، وتقول : علمت أنْ لم يقم زيدٌ ، فهي هنا مخففةٌ من الثقيلة لأجلِ فعلِ التّحقيقِ الذي تقدّمها وهو (علمتُ) ، لأنّ (أنْ) المصدريةَ التي ليستْ مخفّفةً من (أنّ) لا تعملُ فيها أفعالُ التّحقيق ، إنّما تعملُ فيها أفعالُ الشّكِّ والتّرديدِ كـ(أرجو ، وأطمعُ ، وأخافُ ، وأخشى ، وحسبتُ ، وخلتُ ، وظننتُ) تقولُ : أرجو أنْ تخرجَ ، وأطمعُ أنْ تذهبَ ، وأخافُ أنْ تأتيَ . قالَ تعالى : (إلاّ أنْ يخافا ألاّ يقيما حدودَ اللهِ)(٢) / وقالَ (١٧٥/ب) تعالى : (وإنْ خفتم ألاّ تقسطوا)(٣) وقالَ سبحانه : (فخشينا أنْ يرهقهما)(٤) وقالَ تعالى : (أحسبَ النّاسُ أنْ يتركوا)(٥) وقالَ جلّ وتعالى : (أمْ حسبتم أنْ تدخلوا الجنّةَ)(٦) وتقولُ : خلتُ أنْ تقومَ ، وظننتُ أنْ تخرجَ ، قالَ سبحانه : (تظنُّ أنْ يفعلَ بها فاقرةٌ)(٧) وكذلك قولُه تعالى : (إنْ ظنّا أنْ يقيما)(٨) فـ(أنْ) في هذا كلّه وفي ما كانَ نحوه هي النّاصبةُ للفعلِ ، ولم يعملْ فيها شيءٌ من أفعالِ التّحقيقِ ، بخلافِ (أنّ) وما خُفّفَ منها ، فإنّما تعملُ فيها أفعالُ التّحقيقِ كـ(علمتُ) ، و(تيقّنتُ) و(تحققتُ) و(ظننتُ) التي بمعنى العلمِ . قالَ تعالى : (واعلموا أنّكم ملاقوه)(٩) وتقولُ : تيقّنتُ أنّكَ قائمٌ . وكذلك تحققتُ أنّكَ تخرجُ ، وقالَ سبحانه :

---

(١) من الآية : (٢) من سورة المائدة . وانظر التبيان : ١/٤١٧ .

(٢) من الآية : (٢٢٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (٨٠) من سورة الكهف .

(٥) من الآية : (٢) من سورة العنكبوت .

(٦) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٤٢) من سورة آل عمران .

(٧) الآية : (٢٥) من سورة القيامة .

(٨) من الآية : (٢٣٠) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٣/١٦٧ .

(٩) من الآية : (٢٢٣) من سورة البقرة .

(فظَنّوا أنّهم مواقعوها)[1] وقال تعالى : (الّذين يظنّون أنّهم ملاقوا اللّهِ)[2] ، (وظنّوا أنْ لا ملجأ من اللهِ إلاّ إليه)[3] ، ولا يعمل فى (أنّ) وما خُفّف منها من غير أفعال التّحقيق ، إلاّ (ظننت) و(حسبْتُ) و(خِلْتُ) حملًا على (علمتُ) ، فيجوزُ أنْ تقول : ظننت أنّك خارجٌ ، وأنت لا تتيقّنُ ذلك بل تشكّ فيه ، وكذلك : حسبْتُ أنّك لا تخرج وخلتُ أنّك تذهبُ ، فهذه الثّلاثةُ تعمل فى (أنّ) و(أنْ) على الاطلاق ، ناصبةً للفعل كانت أو مخفّفةً ، ولأجلِ هذا جاءت القراءتان فى قوله تعالى : (وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنةٌ)[4] بنصبِ (تكونَ) على أنْ تكون (أنْ) ناصبةً ، وبالرفع على أنْ تكون مخفّفةً من الثقيلةِ. قال الفارسيّ : (ولو قلت : علمتُ أنْ يقومَ زيدٌ ، فنصبتَ الفعلَ بـ(أنْ) لم يجزْ)[5] فمنعه لأنّ (علمتُ) من أفعالِ التّحقيقِ فلا تعمل فى (أنْ) النّاصبةِ للفعلِ ، وقد أجاز سيبويه أنْ تقول : ما علمتُ إلاّ أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلاّ أنْ تأتيَ[6] ، إذ لم تردْ أنّك علمتَ ذلكَ وتيقّنته ولكن تكلّمتَ به على وجهِ الإشارةِ على المخاطبِ بأنْ يفعلَ القيامَ والاتيانَ ، تشيرُ عليه بذلك وترى أنّه الرأيُ السّديدَ ، كما تقولُ : أرى من الرأى أنْ تقومَ ، فلستَ هنا تخبرُ أنّ القيامَ يكونُ ولابدّ ، وكذلك

---

(١) من الآية : (٥٣) من سورة الكهف ، وفى الأصل : (وظنوا أنهم ملاقوه) وليس فى القرآن الكريم آية بهذا الشكل ، فهو وهم من الناسخ.

(٢) من الآية : (٢٤٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (١١٨) من سورة التوبة . وكلمة (الا) ساقطة من الاصل .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة ، وتقدم توضيح القراءتين فى هامش ص : ٧٠٩

(٥) الايضاح : ١/ ١٣٢ .

(٦) الكتاب : ٣/ ١٦٨ وفيه : (وتقول : ما علمتُ إلاّ أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلاّ أنْ تأتيه ، إذا لم ترد أنْ تخبرَ أنك قد علمت شيئاً كائناً البتّة ، ولكنّك تكلّمت به على وجه الإشارة كما تقول : أرى من الرأى أنْ تقومَ ، فأنت لا تخبر أنّ قياماً قد ثبتَ كائناً أو يكون فيما تستقبل البتّة ، فكأنّه قال : لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمتُ إلاّ أنْ ستقومون) .

أيضًا أجاز أن تقول : أخشى أن لا تفعلَ (١) ، تريد : أنك لا تفعلُ ، تخبرُ أنك تخشى أمرًا قد استقرَّ عندكَ أنه كائنٌ ولابدَّ ، وليس مع ذلك وجهُ الكلام .

ومثال الفصل بـ (لَنْ) قوله عزَّ وجلَّ : (أيحسبُ الإنسانُ أنْ لَنْ نجمعَ عظامَه) (٢)

قال الفارسيّ : (أنْ) هنا مخففةٌ من الثقيلة ولا تكونُ الناصبةَ للفعلِ (٣) ؛ لأنَّ بعدها (لَنْ) وهي تدلُّ على الاستقبال ، وكذلك (أنْ) النّاصبةُ فلا يجوزُ أنْ يجتمعا ،

ومثل هذه الآية أيضًا قوله عزّ وجلّ : (وأنَّهم ظنُّوا كما ظننتم أنْ لَنْ يبعثَ اللهُ أحدًا) (٤) وقوله سبحانه : (أيحسبُ أنْ لَنْ يقدرَ عليه أحدٌ) (٥) ؛ هذا ونحوه (أنْ) فيه مخففةٌ من (أنَّ) ، وقد فَصَلَ بينها وبين الفعل (لَنْ) .

ومثال ما جاء في الشّعر من ولايةِ الفعلِ لـ (أنْ) المخفّفةِ من غيرِ فاصلٍ قولُ الشّاعر:

فلمّا رأى أنْ ثمّرَ اللهُ مالَهُ وأثّلَ موجودًا وسدَّ مفاقرَه (٦)

أي : فلما رأى أنه ثمّرَ اللهُ مالَهُ ، فخفّفَ (أنْ) وحذفَ اسمَها وأولاها الفعلَ الذي هو في موضع / خبرِها ضرورةً ، وكانَ الوجهُ لولا الضّرورةُ أنْ يفصلَ بـ (قدْ) فيقولَ (١٧٦/أ) أنْ قد ثمّرَ .

ومثلَ ذلك أيضًا قولُ الآخرِ :

---

(١) الكتاب : ٣/١٦٧ .

(٢) الآية : (٣) من سورة القيامة .

(٣) الاغفال : ٢١٨ - ٢٢٢ .

(٤) الآية : (٧) من سورة الجن .

(٥) الآية : (٥) من سورة البلد .

(٦) من الطويل للنابغة الذبياني من قصيدة يذكر فيها ما كان بينه وبين يزيد بن سنان المري ، ويعاتب بني مرّة . قوله (ثمّرَ اللهُ مالَه) أي كثّره وأصلحه ، وأثّلَ موجودًا : أي كثّرَ إبله ، والمفاقر : الفقر ، وانظر الشاهد في : ديوانه : ١٥٥ ، ومنحة الجليل : ١/٣٨٦ ، والخزانة : ٣/٥٥٦ .

أَنْ تقرآنِ على أسماءَ ويْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ ، وأَلَّا تُشْعِرا أَحَدًا (١)

فـ(أَنْ) في قولِ ابنِ جِنِّي (٢) في هذا البيتِ مخفَّفةٌ من (أَنَّ) ، والتقديرُ : أنكما تقرآن ، أو أنَّه تقرآن ، ولذلك ثبتتِ النُّونُ التي هي علامةُ الرَّفعِ في (تقرآن) ولو كانت النَّاصبةَ لحذفها فقال : أَنْ تقرآ ، كقوله تعالى : (أَنْ يَصَّالحا) (٣) . وذهب الزَّمخشريُّ (٤) وطائفةٌ (٥) إلى أنَّ (أَنْ) في هذا البيتِ هي المصدريةُ النَّاصبةُ للفعلِ ، ويدلُّ على ذلك عطفُهُ (أَنْ) النَّاصبةَ عليها في قوله : (وأَنْ لا تُشعِرا) ، ولكنَّه رفعَ (تقرآن) بعدها حملًا لها على (ما) المصدريةِ لاشتراكِهما في التَّقديرِ ، كما حُمِلَتْ (ما) المصدريّةُ على (أَنْ) فنُصِبَ بعدها الفعلُ ، لشبهِها بها ، كما جاءَ في الحديث :

---

(١) من البسيط ، مجهول القائل ، وهو ثالث ثلاثة أبيات أنشدها ثعلب في مجالسه ١/ ٣٢٣ ، ولم ينسبها . وانظر : الخصائص : ١/ ٣٩٠ ، والمنصف : ١/ ٢٧٨ وشرح المفصل : ٧/ ١٥ ، والانصاف : ٢/ ٥٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٧ ، والبسيط : ٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٢٧ ، والجنى الداني : ٢٢٠ ، والمغني : ١/ ٣٠ ، ٢/ ٦٩٧ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٥٦ ، والأشموني : ٣/ ٢٨٧ ، والخزانة : ٣/ ٥٥٩ .

(٢) الخصائص : ١/ ٣٩٠ ، وشرح المفصل : ٨/ ١٤٣ .

(٣) من الآية (١٢٨) من سورة النساء . و(يصالحا) بالادغام في الصاد وبعدها ألف هي قراءة الجماعة . وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف (يصلحا) كما في المصحف بضم الياء وسكون الصاد ، وقرأ عاصم الجحدري (يصلحا) بفتح الياء وتشديد الصاد . انظر البحر المحيط : ٣/ ٣٦٣ ، والاتحاف : ١٩٤ ، والمحتسب : ١/ ٢٠١ ، وحجة القراءات : ٢١٣ - ٢١٤ ، ومختصر شواذ ابن خالوية : ٢٩ ، والتيسير : ٩٧ .

(٤) المفصل : ٣١٥ .

(٥) منهم ابن الأنباري وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية ، انظر الانصاف : ٢/ ٥٦٣ وشرح المفصل : ٧/ ١٥ ، والمغني : ١/ ٣٠ ، وأوضح المسالك : ٤/ ١٥٦ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٤٣ .

(كما تكُونوا يُولّى عليكُم)(١) فـ(ما) مصدريةٌ و(تكُونوا) بعدها منصوبٌ بها ، تشبيهًا لها بـ(أنْ) إذ هي مصدريةٌ مثلُها ، فكذلك يرفعُ الفعلُ بعد (أنْ) تشبيهًا لها بـ(ما) أختِها ، وعلى ذلك أيضًا جاءَ قولُه تعالى : (لِمَنْ أرادَ أنْ يُتمُّ الرَّضاعةَ)(٢) في قراءةٍ شاذّةٍ برفعِ (يتمُّ) على ذلك حَمَلَ جماعةٌ مِنَ النَّحويين هذه الآيةَ . وقد نَصّ(٣) ابنُ مالكٍ على ذلك ، وعلى توجيهِ الحديثِ بما ذُكِرَ . فـ(أنْ) هذه هي المصدريّةُ النّاصبةُ ، لأنّ العاملَ فيها (أرادَ) وليس من أفعالِ التّحقيقِ . وأيضًا فقد ولي الفعلُ (أنْ) وذلك ممنوعٌ في المخفّفةِ من (أنّ) على ما تقدَّم ، فلذلك لا يستقيمُ حملُ (أنْ) هذه على أنّها مخفّفةٌ من (أنّ) ، لأنّه قد تقدّم أنّ (أنّ) وما خُفّفَ منها إنّما تعملُ فيها من الأفعالِ أفعالُ التّحقيقِ ، كـ(علمتُ) و(تيقّنتُ) ، و ليست (أرادَ) من هذا القبيلِ ، إنّما هي من قبيلِ (أحبَّ) و(رضي) و(غضبَ) ، وهذه كلُّها وما جانسَها من أفعالِ التّراخي ، إنّما تقعُ بعدها (أنْ) لا (إنّ) قال تعالى : (تُريدُونَ أنْ تَصُدُّونا)(٤) و(يُريدُ الشّيطانُ أنْ يُوقعَ)(٥) وقالَ الشّاعرُ :

أتغضبُ أنْ يقالَ أبوكَ عفٌّ ... وترضى أنْ يقالَ أبوكَ زانِ (٦)

---

(١) أورده السيوطي في الجامع الصغير : ٢ / ٩٦ - وعزاه للديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكرة ، وللبيهقي في شعب الايمان عن أبي اسحاق السبيعي مرسلا ، ورمز له بـ(ض) يعني ضعيف .

وأورده ابن هشام في المغني : ٢ / ٦٩٧ وقال : والمعروف في الرواية (كما تكونون) وانظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٤٤ ، وحاشية الصبان : ٣ / ٢٨٧ ، والايضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٤ .

(٢) من الآية : (٢٣٣) من سورة البقرة . وقراءة رفع (يتم) هي قراءة مجاهد كما في شواذ ابن خالوية : ١٤ ، وفي المغني : ١ / ٣٠ (ابن محيصن) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٢٧ ، وشرح التسهيل : ل / ٨٩ .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة ابراهيم .

(٥) من الآية : (٩١) من سورة المائدة .

(٦) من الوافر لعبد الرحمن بن الحكم من أبيات له أوردها الجاحظ في الحيوان وبعده

وأشهدُ أنّ رحمكَ من زيادٍ ... كرحم الفيل من ولد الأتان

وانظره في شرح السيرافي : ٤ / ٤٩ ، والحيوان : ١ / ١٤٦ ، ٧ / ٧٣ - ٢٣٥ ، والخزانة : ٢ / ٥١٨ .

فأوقعَ (أَنْ) النّاصبة بعد (تغضَبُ) و(ترضى) ، ومن هاهنا ردّوا مذهبَ المبرّد في قولِ الشّاعر :

أتغضَبُ أَنْ أُذنا قتيبةَ حُزّتا ... جِهارًا ولم تغضَبْ لقتلِ ابن خازمِ (١)

وذلك أنّ الخليلَ وسيبويه (٢) زعما أنّ (أنْ) في قوله (أنْ أُذنا قتيبةَ حُزّتا) يلزمُ كسرُها على أنْ تكونَ شرطيةً ، ولا يجوز فتحها ، لأنّها إنّما كانت تكونُ (أنْ) المصدرية التي تنصبُ الأفعالَ ، و(أنْ) هذه لا يفصلُ بينها وبين الفعلِ بالاسمِ ، إنّما يليها الفعلُ لا الاسمُ ، فلو فتحت (أنْ) فقلتَ : أتغضبُ أنْ أذنا قتيبةَ حُزّتا ، لكنتَ قد فصلتَ بينها وبينَ الفعلِ الذي هو (حُزّتا) ، بالاسم الذي هو (أُذنا) ، وذلك لا يجوزُ ، فلا يجوزُ أنْ تفتحَ ، وخالفهما المبرّدُ فأجاز فتحها على أن تكونَ المخففةَ من (أنّ) (٣) ، كأنّه قال : أتغضبُ من أنّه أذنا قتيبةَ حُزّتا ، فـ(أُذنا) على هذا

---

(١) من الطويل للفرزدق من قصيدة له يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريرا . وقتيبة : هو قتيبة بن مسلم الباهلي القائد المشهور . حزتا : قطعتا . وابن خازم : هو عبد الله بن خازم السلمي أمير خراسان من قبل ابن الزبير . وكان وكيع بن أبي أسود التميمي قتل قتيبة الباهلي ، وباهلة من قيس . وكانت تميم قتلت ابن خازم السلمي ، وسلم من قيس أيضا . ففخر الفرزدق عليهم وزعم أن قيسا غضبت لقتل قتيبة ولم تغضب لقتل ابن خازم .
انظره في : الديوان بشرح الصاوي : ٢/ ٨٥٥ ، وفيه (ليوم) مكان (لقتل) والكتاب : ٣/ ١٦١ ، ومعاني القرآن : ٣/ ٢٧ ، وفيه (تجزع) مكان (تغضب) في الشطرين ، والمغني : ١/ ٢٦ ، وشرح شواهده : ١/ ٨٦ ، والهمع : ٤/ ١٤٨ والخزانة : ٣/ ٦٥٥ ، والكامل : ٢/ ٧٧ .

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) قال ابن هشام في المغني : ١/ ٢٧ : (وقال الخليل والمبرد : الصّوابُ (أنْ أذنا) بفتح الهمزة من (أنْ) ، أي لأنْ أذنا ، ثم هي عند الخليل (أنْ) الناصبة ، وعند المبرد أنّها (أنْ) المخففة من الثقيلة . ويردّ قولَ الخليل أنّ (أنْ) النّاصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعلِ ، وإنّما ذلك لإنْ المكسورة)

مبتدأً ، و(حزّنا) في موضع خبره ، / والجملة في موضع خبر (أنّ) واسمها محذوف (١٧٦/ب) ضميرُ الأمر أو الشّأن . وردّ على المبرّد بأنّ (تغضب) لا يعمل في (أنّ) وما خُفّف منها ، إنّما تقع (أنْ) بعد (تغضب) إذا كانت المصدرية النّاصبة للفعل ، فلذلك لم يصحّ الخليلُ وسيبويه على (أنْ) المخففة من (أنّ) هنا ، لامتناع ذلك من جهة العامل .

فإنْ قلتَ : كونُ (إنْ) هنا في هذا البيتِ شرطية كما ذكر الخليلُ وسيبويه مُشكِلٌ من جهة أنّ الشّرطَ يقتضي استقبالَ الفعلِ ، فيقتضي ذلك أنّ أذني قتيبةَ لم تُحزّا بعدُ ، حين قالَ الفرزدقُ هذا الشّعرَ ، وأنّهما تُحزّانِ فيما يستقبلُ ، وقد أحاطَ العلمُ أنّ الفرزدقَ لم يقلْ هذا الشّعرَ إلاّ بعد قتلِ قتيبةَ وحزِّ أذنيه ، وبهذا بعينه ردّ المبرّدُ مذهبَ الخليلِ وسيبويه في هذا البيتِ ، أنّ (إنْ) شرطيّة .

فالجوابُ : أنّ هذا مِنْ وضعِ السّببِ موضعَ المسبّبِ ، أرادَ : أتغضبُ إنْ افتخرَ مفتخرٌ بحزِّ أذني قتيبةَ ، فالحزُّ سببٌ للافتخارِ فلذلك حذفَ الافتخارَ وأُقيم سببُهُ وهو الحزُّ مقامَه [1] ، والافتخارُ بذلك مستقبلٌ ، وهذا النّوعُ كثيرٌ في كَلامِ العَربِ ، ونظيرُهُ قولُ اللهِ تَعالى : (وَلا يَجْرِمَنَّكُم شنئانُ قومٍ إنْ صَدُّوكُمْ) [2] على قراءةِ مَنْ قرأ (إنْ صَدّوكم) بالكسرِ أي : إنْ افتخروا بصدّكم وإن سُرّوا بصَدِّكم ، أو نحو هذا في المعنى .

ومن هذا القبيلِ أيضاً قولُ الشّاعرِ :

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلَكَ لم يكُنْ ... عَارًا عليكَ وربَّ قتلٍ عَارُ [3]

أي : ان افتخروا بقتلك لأن القتل كان قد وقع ، والافتخار به هو المستقبل .

وكذلك قول الآخر :

---

(١) انظر المغني : ١/ ٢٦ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة المائدة . وقراءة (ان) بالكسر هي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو . وقرأ الباقون بفتحها .

انظر : حجة القراءات : ٢٢٠ ، النشر : ٢/ ٢٥٤ ، الاتحاف : ١٩٨ .

(٣) من الكامل ، لثابت بن قطنة . وتقدم تخريجه في ص : ٨٧ .

إِنْ يقتلوكَ فقد ثللتَ عروشهم ... بعتيبةَ بنِ الحرثِ بنِ شهابِ (٢)

أى : إِنْ افتخروا بقتلك والقتلُ قد وقع. وحمل الفارسىُّ هذا ونحوه على أَنَّ المرادَ به فعلُ مثلِ الفعلِ الذى قد وقع (٣)، وليس المرادُ به الفعلَ الذى قد وقع ، فمعنى الآية عنده: ولا يجرمنكم شنآنُ قومٍ لمثلِ هذا الفعلِ أَنْ تعتدوا ، وكذلك بيتُ سيبويه عنده معناه : أتغضبُ أَنْ حزَّ مثلُ أذنى قتيبةَ ، أى : أتغضبُ أَنْ وقعَ مثلُ هذا الفعلِ .

وقريبٌ من هذا قولُ الشاعرِ :

إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمةٌ ... ولم تجدى مِنْ أَنْ تقرِّى به بدًّا (٤)

فقوله (لم تلدنى لئيمةٌ) قد وقع فيما مضى ، وهو جوابُ (إذا) ، ولابدَّ فى جوابِ (إذا) أن يكونَ مستقبلاً ، ووجهُ هذا أَنَّ هذا ليس الجوابَ فى الحقيقة ولكنَّه قائمٌ مقامَه ، وإنَّما المعنى : إذا ما انتسبنا لم تجدنى مولودَ لئيمةٍ ، وهذا من المجازِ والاتِّساعِ ، وهو كثيرٌ فى كلامِ العربِ .

---

(٢) من الكامل ، لأبى ذؤاب الأسدى وهو : ربيعة بن عبيد بن سعد بن مالك (شاعر جاهلى من شعراء بنى أسد) قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب يوم خوّ. ترجمته فى : المؤتلف: ١٨٣ ، والأمالى : ٢/ ٧٢ ، وسمط اللآلى : ٢/ ٧٠٦ ، وجمهرة أنساب العرب: ٢١٥ ، والحيوان : ٣/ ٤٢٦ ،
وانظر : اصلاح الخلل : ٣٧٠ ، ودلائل الاعجاز : ١٦٩ ، والحماسة لابى تمام ١/ ٤٠٦ ، وشرحها لابن جنى : ل/ ١٢٥ . ويروى (فقد هتكت حجابهم) مكان (فقد ثللت عروشهم) . وشرح السيرافى : ٤/ ٤٩ .

(٣) انظر المسائل المنثورة لابى على الفارسى : ل/ ١٦٣ .

(٤) من الطويل لزائدة بن صعصعة الفقعسى يعرض بزوجته وكانت أمُّها سريَّة . وقبله :

رمتنى عن قوس العدو وباعدت ... عبيدة زاد اللهُ ما بيننا بعدا

انظر المغنى : ١/ ٢٦ ، وشرح شواهده : ١/ ٨٩ ، وحاشية الأمير : ١/ ٢٥ ، وشذور الذهب : ٣٣٩ .

ومما جاء في الشعر أيضًا من ولاية الفعل لـ (أنْ) المخففة من (أنَّ) وليس ذلك الفصلُ في معنى الدعاء قولُ الآخر :

قرومٌ تسامَى عند بابٍ دِفاعُه ... كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيُقتلا (١)

هكذا أنشدَه سيبويه رحمه الله برفع (يؤخذ) على أنَّ (أنْ) مخففةٌ من (أنَّ) والكاف حرفُ جرٍ في موضع خبر المبتدأ الذي هو (دِفاعُه) ، وكان يجب لولا الضرورة أنْ يأتيَ بـ (ما) الزائدةِ بعد الكاف فاصلةً / بينها وبين (أنْ) ، ألا تراها تلزم في مثل قولِك (١٧٧/أ) هذا حقٌ مثل كما أنك هنا (٢) ، وفي مثل قولِك : كما أنَّه لا يعلم فتجاوز الله عنه ، فالكاف في نحو هذا جارَّةٌ ، ومجرورُها (أنَّ) مع صلتِها ، و (ما) زائدةٌ لازمةٌ ، ولا يجوز حذفُها إلَّا في الشعر كهذا البيتِ ، وإنَّما لزمتْ (ما) الزائدةُ هنا كراهةَ أنْ يجيء لفظُها مثل لفظِ (كأنَّ) التي صارتْ بالتركيب حرفًا واحدًا ، ألا ترى أنَّك لو لم تجيء بـ (ما) فقلتَ : هذا حقٌّ كأنك هنا ، لصار اللفظُ كلفظِ (كأنَّ) التي هي حرفُ تشبيهٍ ، وأنتَ لا تريدُ ذلكَ وإنَّما تريد أنَّ الكافَ خافضةٌ لما بعدها ، وليستْ مركَّبةً مع (أنَّ) إنَّما المعنى : هذا حقٌّ مثل نطقِك ، كقوله تعالى : (إنَّه لحقٌّ مِثلَ ما أنَّكم تنطِقُون) (٣) فمثلُ هنا في الآية نظيرةُ هذه الكاف ، لأنَّها بمعناها ، و (ما) بعدها أيضًا زائدةٌ ، و (مثلَ) مضافةٌ إلى (أنَّ) مع صلتِها ، وليستْ زيادةُ (ما) بعد (مِثل) في هذا ونحوه على اللزومِ بمنزلةِ (ما) الزائدةِ بعد الكافِ ، لأنَّ اتصال (مثل) بـ (أنَّ) لا يوقعُ لبسًا كاتصالِ الكاف بـ (أنَّ) وإضافةُ الاسماءِ إلى (أنَّ) و (أنْ)

---

(١) من الطويل للنابغة الجعدي ، يصف قوما اجتمعوا لدى ملك محجَّب للتخاصم ، والقروم : السادة ، وأصل القرم الفحل من الابل ، وضبط في الكتاب بالخفض . تسامى : أصله تتسامى أي ترتفع بمعنى يفتخر بعضهم على بعض ويسمو بنفسه وعشيرته . ديوانه : ١٣١ ، والكتاب : ٣ / ١٤١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٢ / ١٥٨ ، وشرح السيرافي : ٤ / ٣١ - ٣٤ ، والأصول : ١ / ٣٢٨ .

(٢) انظر الكتاب : ٣ / ١٤٠ وفيه : (وهذا حق مثل ما أنك ها هنا) .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الذاريات ، وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٢٣٥ ومشكل اعراب القرآن : ٢ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

جائزة(١) ، فتقول : هذا حقٌّ مثلَ أنك ها هنا ، وهذا حقٌّ مثلَ أنك تنطقُ ، وقد يجوزُ في هذا أنْ تبني (مثلَ) على الفتحِ لإضافتها إلى مبنيٍّ وهو (أنَّ) ، وقد سُمِع(٢) ذلك في الآية ، وقد مضى الكلامُ على هذا في باب الإعراب.(٣) وحكى سيبويه من إضافة الأسماءِ إلى (أنَّ) و(أنْ) : إنه أهلُ أنْ يفعلَ ، وجئته مخافةَ أنْ يفعلَ ، قال : (وسمعنا فصحاءَ العربِ يقولون : لَحقُّ أنَّه ذاهبٌ ، فيضيفون ، كأنَّه قال : ليقين ذاك أمرُك(٤)). يعني أنَّ حقٌّ مبتدأٌ ، و(أنَّه ذاهبٌ) في موضع خفضٍ بإضافةِ (حقّ) إليه ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه : لَحقُّ أنَّه ذاهبٌ أمرُه أو شأنُه ونحو هذا في المعنى . وأنشدَ أيضًا على الإضافةِ إلى (أنَّ) قولَ الشاعرِ :

تَظَلُّ الشَّمسُ كاسفةً عليه كآبةَ أنَّها فقدتْ عقيلا(٥)

أي : كآبةَ فقدِها عقيلًا ، أي : كآبةً لفقدِها له ، وكأنَّ قولَهم : لحقُّ أنَّه ذاهبٌ ، مِمَّا حُذِفَ فيه الخبرُ لسدِّ المضافِ إليه مسدَّه ، ألا ترى أنَّه يجوزُ ألَّا تضيفَ فتقولَ : لحقٌّ أنَّه ذاهبٌ. وهذا البيتُ الذي أنشدَه سيبويه ضرورةٌ على حذفِ (ما) الزائدةِ بعد الكافِ وهو :

قرومٌ تسامى .... (٦)

من أقبحِ الضروراتِ وخارجٌ عن القياسِ جدًّا ، لأنَّ فيه ثلاثَ ضرائر : حذفُ (ما) الزائدةِ وعليه أنشدَه سيبويه ، وولايةُ الفعلِ لـ(أنْ) المخفَّفةِ من غيرِ فاصلٍ ،

---

(١) في الأصل : (جائز) بالتذكير.

(٢) قرأ بفتح اللام في (مثل) ابن كثير ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر وحفص عن عاصم. وقرأ بضم اللام منها حمزة والكسائي ، انظر السبعة : ٦٠٩ ، وحجة القراءات : ٦٧٩ ، والكشف عن وجوه القراءات : ٢/٢٨٧ ، والاتحاف : ٣٩٩

(٣) انظر ما سبق في ص : ٦ من الحديث عن آية الذاريات (٢٣)

(٤) الكتاب : ٣/١٥٧.

(٥) من الوافر ولم أقف له على نسبة. الكآبة : الحزن والغم. انظره في : الكتاب : ٣/١٥٧ ، وشرحه للسيرافي : ٤/٤٤ ، وشرح التسهيل : ل/٨٤.

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٧١٨

والنَّصبُ بعد الفاءِ في الواجبِ في قوله (فَيُقتَلا) فهو في هذا النَّصبِ بمنزلةِ قولِ الآخرِ :

سأَترُكُ مَنْزِلى لبنى تميمٍ ... وأَلحَقُ بالحجازِ فأَستريحَا (١)

فَنَصَبَ (استريحَ) في الواجبِ إذ لم يتقدَّمه نفيٌ ولا نهيٌ ولا استفهامٌ ولا غيرُ ذلك من الأشياءِ التي ينتصبُ الفعلُ المضارعُ بعدها إذا اقترنَ بالفاءِ ، وسيأتي الكلامُ على هذا في أبوابِ النَّواصبِ إن شاءَ اللهُ . وكذلك أيضاً قولُ الآخرِ :

ثُمَّتَ لا تجزُنني عندَ ذاكُمُ ... ولكنْ سَيَجزينى الإلهُ فَيُعقِبَا (٢)

/ ضرورة من حيثُ انتصبَ بعد الواجبِ ، فهذا البيتُ إذاً من هذا القبيلِ ، (١٧٧/ب)

ألا ترى أنَّ قولَه (فَيُقتَلا) منصوبٌ ، وفيه أيضاً ضرورةٌ رابعةٌ على مذهبِ السِّيرافيِّ (٣) ، لأنَّه يَرى أنَّ هذه الكافَ التي تُزادُ بعدها (ما) لدُخولها على (أَنْ) لا تجيءُ إلاَّ بعد جملةٍ فتقول : هذا حقٌّ كما أنَّك هنا ، فوقعتِ الكافُ بعد الجملةِ التي هي قولُك : هذا حقٌّ ، ومنعَ أنْ يقالَ : قيامُ زيدٍ كما أنَّك هنا ، على أنْ تكونَ الكافُ مع مخفوضِها في موضعِ الخبرِ لوقوعِها إذْ ذاكَ بعد المفردِ الذى هو المبتدأُ ، وقد وقعتِ الكافُ في هذا البيتِ في موضعِ الخَبرِ للمبتدأِ ، الذى هو (دِفاعُه) فهذه ضرورةٌ رابعةٌ فيه ،

---

(١) من الوافر للمغيرة بن حبناء التميمي الحنظلي .

وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ٣٩ ، والمقتضب : ٢/ ٢٤ ، وأمالي ابن الشجري : ١/ ٢٧٩ ، والتبصرة : ١/ ٤٠٣ ، وشرح المفصل : ٧/ ٥٥ ، والمقرب : ١/ ٢٦٣ وشرح الكافية الشافية : ٣/ ١٥٥٠ ، والمغني : ١/ ١٧٥ ، وشرح شواهده : ١/ ١٦٩ ، والشذور : ٣٠١ ، والهمع : ١/ ٢٦٥ ، والخزانة : ٣/ ٦٠٠ ، ويروى (لأستريحا) ولا شاهد عليها .

(٢) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، وهو من أنشاد يونس في الكتاب . أعقبه الله : جازاه . يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاء وانما ثوابي على الله . انظره في : ديوانه : ١١٧ وفيه (هنالك) مكان (ثمت) ، والكتاب : ٣/ ٣٩ ، وشرحه للسيرافي : ٣/ ٢١٠ - ٢١٤ ، ٤/ ٣١ ، والأزهية : ٢٧٢ ، والرد على النحاة : ١١٩ ، وسر الصناعة : ٢/ ٥٤ ، والخزانة : ٤/ ٢٩٥ .

(٣) شرح السيرافي : ٤/ ٣١ .

لكنّه لم يُسلّم للسّيرافيّ في ذلك، لأنّها دعوى لا دليل عليها، وقد ثبت في هذا البيت، ولهذه الضرائر المتوفرة في هذا البيت وخروجه عن القياس من هذه الجهات. قال أبو عثمان المازنيّ (١) : أنا لا أنشده إلاّ :

. . . . كَأَنْ يُؤْخَذَ المرءُ الكريمُ فيقتلا (٢)

بنصب (يؤخذ)، لأنّها (أَنْ) النّاصبة للأفعال دخلت عليها كاف التّشبيه، ولا شكّ أنّ هذا الذي قاله المازنيّ صحيحٌ حَسَنٌ من جهة القياس لزوال تلك الضّرائر كلّها، ويصيرُ (يقتل) منصوبًا بالعطف على (يُؤْخذ)، فإنْ كان أراد المازنيّ تخطئة سيبويه في إنشاده، فلا معنى لذلك، لأنّ سيبويه لم ينقلْ إلاّ ما ثبت عنده، فرفعُ (يؤخذ) ثابتٌ بالسّماع على ما نقلهُ سيبويه، ووجهُهُ ما ذكر وهو ضرورةٌ قبيحةٌ، وإنْ كان أراد أنّ الصّحيح في القياس نصبُ (يُؤخذ) وذلك مُسلّمٌ لا يُنازعُ في ذلك، لكنّ السّماع في البيت على خلافه، فعلى هذا لا يكونُ بين المازنيّ وسيبويه خلافٌ، وعلى هذا الوجه الثاني حمل ابنُ أبي غالب كلامَ المازنيّ، فلم يجعلْهُ خلافًا لقول سيبويه.

وأمّا السّيرافيّ فضعّف رفع (يؤخذ) من الوجوه المتقدّمة، وقال: (إنّ وجهَ الكلام فيه النّصبُ) (٣). ولعلّه أيضًا أراد تضعيف هذا السّماع من جهة القياس، وأنّ القياسَ والوجهَ كان أنْ يُنصب، وإلاّ فلا معنى لانكار كون الرّفع ثابتًا في البيت، إذ سيبويه رحمهُ الله الثّقةُ فيما ينقلهُ والثّبتُ فيه. فلا يجوزُ أنْ يُظنّ به أنّه لم يحقّق السّماع في ضبط (يُؤخذُ) وأنّ الرّفع فيه بنظرٍ منه لا بالسّماع، هذا لا يجوز ولا يصحّ، كيف وهو إنّما انشده على الضّرورة والخروج عن القياس» ولا يصحّ ذلك إلاّ مع السّماع، والله أعلم.

---

(١) شرح السيرافي : ٤/ ٣١، والأصول : ١/ ٣٢٨.

(٢) تقدم البيت كاملا وتخريجه في ص : ٧١٨

(٣) شرح السيرافي : ٤/ ٣١ - ٣٢.

وأمّا (كأنَّ) إذا خُففت فحكمُها حكم (أنْ) المخففة، من (أنَّ) فلا تلغى[1]، بل لابُدَّ لها من اسمٍ وخبرٍ، واسمُها يلزمُ الحذفَ، والغالبُ أنْ يكونَ ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ، وخبرُها جملةٌ، فإن كانت اسميةً وليتها ولم يشترط وجودُ فاصلٍ، وإن كانتْ فعليةً لَزِمَ الفصلُ بينَ (كأنْ) وبينَ الفعلِ، ويكونُ الفاصلُ (قدْ) أو (لَمْ).

ومثالُها داخلة على الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ خبرًا لها قولُك: كَأَنْ زيدٌ قائمٌ، تريدُ: كأنَّه زيدٌ / قائمٌ، أي: كأنَّ الأمرَ زيدٌ قائمٌ، فحذفتَ الاسمَ عند التخفيفِ، (١٧٨/أ) والجملةُ التي هي (زيدٌ قائمٌ) في موضعِ الخبرِ، ولا يجوزُ أنْ تعملَ عملَ المشددةِ في اسمٍ غيرِ محذوفٍ إلاَّ في ضرورةٍ كقوله:

* كأنْ وريدَيه[2] رِشاءُ خُلُبِ[3] *

فـ(وريدَيهِ)[4] اسمُ (كأنْ) وهو تثنيةٌ منصوبٌ بالياءِ، و(رشاءُ) خبرُها.

ومثالُ ماجاءَ من اسمِها ضميرًا محذوفًا لا يُرادُ به الأمرُ قولُ الآخرِ:

---

(١) قال السيوطي في الهمع: ٢/١٨٧-١٨٨: (وفي اعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في (أن) أحدها: المنع وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقا في المضمر والبارز ... والثالث الجواز في المضمر، لا في البارز...). وانظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٤٣٦، والجنى الداني: ٥٧٤-٥٧٥.

(٢) في الأصل: (ورد يه).

(٣) من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج. وريديه: مثنى (وريد) وهو عرق في الرقبة، وهما وريدان. رشاء -بكسر الراء- وهو الحبل. خلب: أصله بضم الخاء وتسكين اللام ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء الى اللام، وهو البئر البعيدة القعر. ويروى (رشا) بالتثنية.
انظره في ديوانه: ١٦٩، والكتاب: ٣/١٦٤-١٦٥، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢/٧٥، والانصاف: ١/١٩٨، وشرح المفصل: ٨/٨٢، والمقرب: ١/١١٠، وأوضح المسالك: ١/٣٧٥، وشرح الكافية للرضى: ٢/٣٦٠، والخزانة: ٤/٣٥٦، واللسان: (خلب).

(٤) في الأصل: (فورد ية)

ويومًا تُوافِينا بِوَجْهٍ مُقسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ (١)

فاسمُ (كأنْ) هنا ضميرٌ محذوفٌ يعودُ على المرأةِ المتقدِّمِ ذكرُها ، كأنّه قال: كأنّها ظبيةٌ ، وظبيةٌ خبرُها . وروى (كأنْ ظبيةً) بنصبِ (ظبيةً) على أنْ يكونَ اسمَ (كأنْ)، وخبرُها محذوفٌ ، والتقديرُ : كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَم هذه المرأةُ ، فهذا البيتُ على هذه الروايةِ مثلُ الذي قبلَه في ظهورِ الاسم ، ويروى أيضًا : كأنْ ظبيةٍ بالخفضِ على أن تكونَ (أنْ) زائدةً شذوذًا ، و(ظبيةٍ) مخفوضٌ بالكافِ وهي حرفُ جرٍّ كأنّه قال : كظبيةٍ.

ومثالُ كونِ خبرِها جملةً فعليةً قد فُصِلَ بينَ الفعلِ منها وبينَ (كأنْ) بـ(قدْ) قولُ الشّاعر :

.... لمّا تزلْ برحالِنا وكأنْ قدِ (٢)

أرادَ : وكأنْ قدْ زالتْ ، أي : وكأنّها قدْ زالتْ ، فحذفَ الضّميرَ الذي هو اسمُ (كأنْ) والفعلُ الذي بعد (قدْ) .

ومثالُ الفَصلِ بينَ (كأنْ) والفعلِ بـ(لمْ) قولُه عزَّ وجلَّ : (كأنْ لَمْ يَغْنَوا فيها) (٣) أي : كأنّهم لم يغنَوا .

---

(١) من الطويل ، نسبه سيبويه لابن صريم اليشكري ، وقيل : لكعب بن أرقم اليشكري وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد هذا البيت. وقيل : لزيد بن أرقم. وقيل : لعلباء بن أرقم. والأول أقرب الى الصحة لاتفاق أغلب الكتب في النسبة إليه . والوجه المقسم : الحسن . وتعطو : تمد عنقها . وارق السلم: المورق .

وهو من شواهد سيبويه : ٢/١٣٤، ٣/١٦٥، والانصاف : ١/٢٠٢، وأمالي ابن الشجري : ٢/٣، وشرح المفصل : ٨/٧٢، والتوطئة : ٢٢١، والمقرب : ١/١١١، والمغني : ١/٣٢، وشرح الكافية الشافية : ١/٤٩٦، والخزانة : ٤/٣٦٤ - ٤٨٩ ، واللسان (قسو) . وعمدة الحافظ : ١/٢٤١، ٣٣١، والأصول : ١/٢٩٧، والمحتسب : ١/٣٠٨، ٢/١٠٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٥ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة الأعراف .

وأمّا (لكنّ) إذا خُفِّفت فتلزم الإلغاء[1] ولا يجوز إعمالها ، فتقول : ما قام زيدٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ ، و(لكنْ) ملغاةٌ لا عملَ لها في اللفظ ولا في التّقدير.

المسألةُ الثامنةُ : في دُخولِ لامِ الابتداءِ في هذا البابِ.

واعْلَمْ أنّه انفردتْ (إنَّ) من بين سائرِ أخواتِها بدُخولِ لامِ الابتداءِ في جملتِها . ومواضعُ دُخولِها معها أربعةٌ :

أحدُها : أنْ تدخلَ على (إنَّ) لكن بشرطِ أنْ يُبدَل من الهمزةِ في (إنَّ) هاء ، كقولِ الشّاعرِ :

أَلا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى ... لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كريمُ[2]

الأصلُ : (لأن) وأُبدلتِ الهمزةُ هاءً ، واللّامُ الدّاخلةُ عليها هي لامُ الابتداءِ[3] ، والكافُ اسمُها و(كريمٌ) خبرُها ، وهذا قليلٌ.

---

(١) ظاهر كلام سيبويه في (لكنّ) أنّها إذا خُفِّفت أُهملت ، قال : (ولو أنّهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنّما) كما جعلوا (إنْ) بمنزلة (لكنْ) لكان وجهاً قوياً) .

وقد ذكر المبرد جواز إعمالها بعد التخفيف ، قال في المقتضب : (وقولك (لكنّ) بمنزلة (إنَّ) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما لأنّها على الابتداء داخلة) . وقد نسب إلى يونس والأخفش جواز الاعمال .

انظر الكتاب : ١٦٥/٣ ، والمقتضب : ٥١/١ ، وشرح المفصل : ٨٠/٨ ، والبحر المحيط : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، والهمع : ١٨٨/٢ .

(٢) من الطويل نسب في اللسان (لهن) لمحمد بن سلمة . وقيل : لأعرابي من بني نمير ، يتشوق الى دياره وكان في الأسر . والقلل : جمع قلة وهي أعلى الجبل .

انظر مجالس ثعلب : ٩٣/١ ، وأمالي القالي : ٢٢٠/١ ، والنوادر : ٢٨ ، والخصائص : ٣١٥/١ ، والبسيط : ٦٥٨ ، والمقرب : ١٠٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣/١ ، والمغني : ٢٣١/١ ، والهمع : ١٧٩/٢ ، والخزانة : ٣٣٩/٤ .

(٣) ونقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن الكسائي قال ان هذه اللام ليست لام (إنَّ) وانما هي جواب لقسم محذوف . الصحاح (لهن) .

والموضعُ الثانى : أنْ تدخلَ هذه اللّامُ على اسمِ (إنّ) ، لكن بشرطِ أنْ يفصلَ بينه وبينَ (إنّ) بظرفٍ أو مجرورٍ ، كقولِه تعالى : (إنّ فى ذلك لآيةً)(١) ، و(إنّ فى ذلك لعبرةً)(٢) ، فـ(آية) اسمُ (إنّ) ، دخلتْ عليه لامُ الابتداءِ ، لأنّه قد فصلَ بينه وبين (إنّ) بالمجرورِ ، الذى هو فى موضعِ الخبرِ ، وتقولُ : إنّ فى الدّارِ لزيداً قائمٌ ، فادخلتَ اللّامَ على الاسمِ لما فصلتَ بينَه وبينَ (إنّ) بالمجرورِ ، الذى يتعلّق بالخبرِ ، لأنّ الخبرَ هو (قائمٌ) ، وفى الدّارِ يتعلّق به .

والموضعُ الثّالثُ : الخبرُ بشرطين : أحدُهما : أنْ لا يلى (إنّ) .

والثانى : أنْ يكونَ اسماً أو ظرفاً ، أو مجروراً أو فعلاً مضارعاً ، أو جملةً اسميةً ، فتقولُ : إنّ زيداً لقائمٌ ، وإنّ زيداً لعندك ، وإنّ زيداً لفى الدّارِ ، وإنّ زيداً ليقومُ ، قالَ تعالى : (وإنّ ربّك ليحكمُ)(٣) ، وكذلك تقولُ : إنّ زيداً لأبوه قائمٌ .

واختُلفَ فى دخولِها / على الفعلِ الماضى غيرِ المتصرّفِ إذا وقعَ خبراً ، فمنهم منْ (١٧٨/ب) أجازَ(٤) ذلكَ فى نحو : إنّ زيداً لنعمَ الرّجلُ ، ومنهم منْ منعَه(٥) وجعلَ اللّامَ فى نحو هذا جوابَ قسمٍ محذوف ، المعنى : إنّ زيداً واللهِ لنعمَ الرّجلُ ، والجملةَ القسمية فى موضعِ الخبرِ ، ولا تدخلُ على الخبرِ فى نحو : إنّ عندك زيداً ، وإنّ فى الدّارِ عمراً ، لولايته (إنّ) .

فإن كانَ الخبرُ فعلاً ماضياً متصرّفاً لم يجزْ دخولُ لامِ الابتداءِ عليه ، فإن وردَ نحو إنّ زيداً لقامَ(٦) ، فاللّامُ جوابُ قسمٍ محذوف .

---

(١) من الآية (٧٧) من سورة الحجر، ومن الآية : (١١) من سورة النحل .

(٢) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (١٢٤) من سورة النحل .

(٤) ومن هؤلاء : الأخفش والفراء وابن عصفور ، وابن مالك ، انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٣٢ ، والهمع : ٢/ ١٧٤ ، والتصريح : ١/ ٢٢٢ .

(٥) نقل أبو حيان أن الصفار ، وابن السيد عن سيبويه منعا ذلك . انظر المساعد ١/ ٣٢١ ، والهمع : ٢/ ١٧٤ .

(٦) قال ابن هشام : والذى نحفظه أن الأخفش وهشاما أجازاها على اضمار (قد) التصريح : ١/ ٢٢٣ ، وانظر المساعد : ١/ ٣٢١ .

والموضع الرابع : أن تدخل على معمول الخبر بشرطين أيضا :

أحدهما : أن لا يلي[1] (ان) ،

والثاني : أن يتقدم على الخبر نحو : ان زيدا لطعامك آكل ، فـ(طعامك) معمول الخبر الذى هو (آكل) ، وقد تقدم عليه ، فلذلك دخلت عليه اللام . وكذلك تقول : ان زيدا لعندك جالس ، على أن يكون (جالس) الخبر ، و(عندك) معمول له ، وان زيدا لفي الدار جالس ، و(جالس) أيضا هو الخبر ، و(فى الدار) يتعلق بـه ، ولا يجوز دخولها على المعمول فى نحو : ان فى الدار زيدا جالس ، ففى الدار متعلق بالخبر الذى هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولى (ان) ،

ولا يجـوز دخول هذه اللام[2] مع شيء من أخوات (ان) ، وجوز ذلك الكوفيون[3] مع (لكن) وأنشدوا :

.... ولكننى من حبها لعميد[4]

فـ(عميد) خبر (لكن) ، وقد دخلت عليه اللام ، وتأول هذا قوم على أن الأصل : ولكن اننى[5] من حبها لعميد ، و(عميد) على هذا خبر (ان) ثم حذفت الهمزة

---

(١) أى المعمول . وانظر البسيط : ٦٥١ - ٦٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٩ .

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ .

(٣) انظر البسيط : ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٠ ، والمساعد ١/ ٣٢٢ .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل مجهول القائل ، وصدره :

يلوموننى فى حب ليلى عواذلى ....

ويروى (لكميد) مكان (لعميد) ، وقوله : (يلوموننى) جاء على لغة (أكلونى البراغيث) . وهو من شواهد معانى القرآن : ١/ ٤٥٦ ، والانصاف : ١/ ٢٠٩ ، واصلاح الخلل : ١٨٢ ، والبسيط : ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٠ وشرح المفصل : ٨/ ٦٤ ، والمغنى : ١/ ٢٣٣ - ٢٩٢ ، والاقتراح : ٧٢ ، والهمع : ٢/ ١٧٦ ، والخزانة : ٤/ ٣٤٧ .

(٥) انظر شرح المفصل : ٨/ ٦٤ ، والمغنى : ١/ ٢٣٣ .

فاجتمعت أربع نونات ، نون (لكن) والنونات الثلاث في (إنني) فحذفت نون (لكن) كراهية اجتماع الأمثال . وذكر ابن عصفور أن الأصل : (لكن إنني) (١) ثم حذفت الهمزة فاجتمعت ثلاث نونات ، الأولى والثانية منها ساكنتان ، فحركت الثانية منهما بالفتح هروباً من التقاء الساكنين ، فصار (لكنني) .

وبعض البصريين يحمل هذا البيت على الضرورة ، أو على زيادة اللام (٢) .

المسألة التاسعة : في العطف على الموضع في هذا الباب .

واعلم أنه يجوز العطف على موضع اسم (إن) و(لكن) باتفاق (٣) ، ولكن بشرط تأخر المعطوف عن الخبر ، فتقول : إن زيداً قائم وعمرو ، ويكون (عمرو) مرفوعاً بالعطف على موضع اسم (إن) قبل دخولها . وكذلك تقول في (لكن) : ما قام زيد لكن عمراً قائم وخالد ، فيكون (خالد) مرفوعاً بالعطف على موضع (عمرو) قبل دخول (لكن) ويجوز أيضاً أن تقدم المعطوف على الخبر فيبقى على حسب ما كان من التأخير ، لأنه أصله ، فتقول : إن زيداً وعمرو قائم ، تريد : إن زيداً قائم وعمرو ، لكنك قدمته .

واختلف في (أن) هل يجوز العطف على موضع اسمها أم لا ؟ على قولين : ظاهر مذهب أبي القاسم الجواز ، وهو مذهب ابن جني (٤) ، وأكثرهم على المنع (٥) إلا في الموضع الذي تصلح فيه الجملة مكان (أن) كقولك : ظننت أن زيداً قائم وعمرو ، فيجوز أن يكون عمرو / معطوفاً على موضع اسم (أن) الذي هو زيد ، ألا ترى أنه يصلح أن (١٧٩/أ) تقول : ظننت لزيد قائم وعمرو ، فـ(ظننت) لما كانت تقع بعدها الجملة إذا علقت عن

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١/ ٣٦٥ ، والمساعد : ١/ ٣٢٣ .

(٣) البسيط : ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٥١ ، والمساعد : ٢/ ٣٣٥ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٩ ، وقد اختار ابن مالك هذا المذهب في التسهيل : ٦٦ ، وفي الالفية ، انظر شرح ابن عقيل : ١/ ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والمساعد : ١/ ٣٣٦ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد : ١/ ٣٣٧ : (وقال الشلوبين : مذهب الأكثرين المنع . وهو الصحيح) .

العمل ، جاز أن يعطف على موضع اسم (أنّ) الواقعة بعدها على توهم وقوع الجملة بعدها ، فلا يجوز العطف على الموضع في مثل قولك : أعجبني أنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، لأنّ (أعجبني) يطلب (أنّ) بعده على الفاعلية ، فلا يصح أن تقع الجملة موقع (أنّ) في مثل هذا ، لأنّ الفاعل لا يكون جملة .

وأما باقي الحروف وذلك : (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ) فلا يجوز العطف على موضع اسمها بوجه ، فلا يقال : كأنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولا : ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولا : لعلّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، على أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالعطف على موضع زيد قبل دخول الحرف ، وقد تحصّل من هذا أنّ حروف هذا الباب بالنظر إلى العطف على مواضع أسمائها الذي هو الرفع ثلاثة أقسام : (١)

قسمٌ يجوز ذلك فيه باتفاق وهو (أنّ) و(لكنّ) .

وقسمٌ لا يجوز ذلك فيه باتفاق ، وهو (كأنّ) و(ليت) و(لعلّ) .

وقسمٌ فيه خلافٌ وهو (إنّ) ، وحيث جاز العطف على الموضع فشرطه تأخر المعطوف عن الخبر لفظاً أو تقديراً كما تقدم ، فلا يقال : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان (٢) ، لأنّ المعطوف الذي هو (عمرو) ليس بمتأخر عن الخبر الذي هو (قائمان) ، لا في اللفظ ولا في التقدير . ألا ترى أنه لا يقال : إنّ زيداً قائمان وعمرو ، فإن قلت : إنّ زيداً وعمروٌ قائمٌ ، جاز ، لأنّ افراد (قائم) يدل على أنّ الأصل : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فالمعطوف هنا مؤخر في التقدير .

ومعنى العطف على الموضع في هذا الباب أنّ (إنّ) داخلة على المبتدأ والخبر ،

---

(١) قال ابن أبي الربيع في البسيط: ٦٨١ (وأما : كأنّ وليت ولعلّ ، فالرفع فيها من وجه واحد ، وهو العطف على الضمير المستتر في الخبر ، ويكون فيه قبح ، فتقول : كأنّ زيداً قائمٌ هو وعمروٌ ، وليت محمداً خارج هو وخالد ، ولا يجوز العطف على الموضع ، لأنّ الموضع قد تغير بدخول هذه الحروف ، وانتقل من الخبر الى غير الخبر) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٧ .

(٢) أجاز ذلك الكسائي ، انظر المساعد : ١/٣٣٦ .

فتنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ ، فاسمُها مبتدأٌ مرفوعٌ في الأصلِ قبل دخولها ، فلك أنْ تعطفَ عليه بمراعاةِ أصلِه من الرَّفع بالابتداءِ ، فإذا قلتَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فهو على تقدير : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ،(١) ولكَ في رفع المعطوفِ الواقع بعد الخبر في هذا الباب وجهٌ آخرُ ، وهو أنْ يكونَ معطوفاً على الضَّميرِ المستترِ في الخبرِ إذا كانَ الخبرُ ممّا يتحمّلُ الضَّمائرَ فتقولُ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وكأنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، على أنْ يكونَ (عمروٌ) مرفوعاً بالعطفِ على الضَّميرِ الفاعلِ بقائمٍ ، وهو المستترُ فيه ، وهذا جارٍ في جميعِ أحرفِ هذا البابِ ، لكنَّه ضعيفٌ جدّاً ، بابُه الشِّعرُ ، إلاَّ أنْ تؤكدَ(٢) ذلك الضَّميرَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ أو تفصلَ بينَ الخبرِ والمعطوفِ بفاصلٍ ، فحينئذٍ يَحْسُنُ في الكلامِ ، فتقول : إنَّ زيداً قائمٌ هو وعمروٌ ، ولعلَّ زيداً سائرٌ هو وخالدٌ . وكذلك تقولُ : إنَّ زيداً قائمٌ اليومَ وعمروٌ ، وكأنَّ زيداً ضاربٌ عمراً وخالدٌ ، على أنْ يكونَ عمروٌ وخالدٌ مرفوعين بالعطفِ على الضَّميرِ المستترِ في قائمٍ وضاربٍ ، لأجلِ الفَصلِ بالظرفِ والمفعولِ .

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ على الخبرِ في هذا الوجهِ لامتناعِ تقديمِ المعطوفِ على المعطوفِ عليه إلاَّ في الضَّرورةِ على ما تقدَّمَ في بابِ العطفِ ، فلا يُقالُ / إنَّ زيداً وعمروٌ (١٧٦/ب) قائمٌ ، على أنْ يكونَ عمروٌ معطوفاً على الضَّميرِ في (قائمٍ) . وقد ذكرَ أبو القاسمِ أيضاً في الاسمِ المرفوعِ بعدَ حرفِ العطفِ في هذا البابِ وجهاً آخرَ ، وهو أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ(٣) ، ابتداءٌ يخصُّه ، لا بالابتداءِ المنسوخِ الذي كانَ لاسمِ (إنَّ) في الاصلِ على العطفِ المتقدمِ ، فتقول : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، على أن يكونَ عمروٌ مبتدأً وخبرُه محذوفٌ لدلالةِ خبرِ (إنَّ) عليه ، كأنَّكَ قلتَ : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ(٤) ، وكذلك : ما قامَ زيدٌ لكنَّ عمرا قائمٌ وخالدٌ ، على أنْ يكونَ خالدٌ مبتدأً خبرُه محذوفٌ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٥٥ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٥، ٤٥٧ ، والبسيط : ٦٧٩ .

(٣) الجمل : ٦٨ ، وانظر البسيط : ٦٧٤ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٧ .

لدلالة خبر (لكنّ) عليه ، والتقدير : وخالدٌ قائمٌ ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة قبلها ، عطف الجمل لا عطف المفردات ، فيمتنع على هذا الوجه أن تقول : إنّ زيداً قائمٌ لا عمروٌ ، على أنّ تكون (لا) عاطفةً ، لأنّ (لا) إنّما يعطف بها المفردات لا الجمل ، وما بعدها في هذا الوجه جملةٌ لا مفردٌ ، ويجوز ذلك على الوجه الأول من العطف على الموضع ، لأنه من قبيل عطف المفردات.(١)

وهذا الوجه الذي زاده أبو القاسم لا يجوز مع (كأنّ) ولا مع (ليت) ، ولا مع (لعلّ) ، وهو جائزٌ حسنٌ ، وكأنّه راجعٌ إلى معنى العطف على الموضع ، وهو قريبٌ منه والفرق بينهما ما تقدّم من أنّ المراد ابتداءٌ آخر يختصّ به سوى الابتداء المنسوخ ، وفي العطف على الموضع يكون الرّفع بذلك الابتداء المنسوخ ، كأنّه موجودٌ رافعٌ للاسمين ، وفرقٌ آخر : أنّ هذا من عطف الجمل ، والآخر كأنّه من عطف المفردات ، والله سبحانه أعلم.

وأعلم أنّ الحمل على الموضع في هذا الباب مختصٌّ بالعطف ، ولا يجوز فيما سواه من التوابع ، فالنّعت والتوكيد وعطف البيان والبدل إنّما تجري على لفظ(٢) الاسم لا على موضعه ، سواءٌ أكانت متقدمةً على الخبر أم متأخرةً عنه نحو : إنّ زيداً الكريمَ قائمٌ ، وإنّ زيداً نفسَه قائمٌ ، وإنّ زيداً أخاك قائمٌ ، وكذلك إن تأخّرت هذه التوابع عن الخبر ، لأنّ هذه الأشياء إنّ تأخّرت عن الخبر فأصلها التقديم عليه ولا يتمّها المتبوع ، لأنّها بيانٌ له ، فصارت كالمعطوف المتقدم على الخبر لفظاً وتقديراً . وقد تقدّم أنه لا يجوز فيه إذ ذاك الحمل على الموضع .

---

(١) البسيط : ٦٧٧.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٥٨ ، والمساعد : ١/٣٣٨.

باب الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ)

أعلمْ أنَّه وُضِعَ هذا البابُ ليبيِّنَ المواضعَ التى تقعُ فيها (إنَّ) مكسورةً والمواضعَ التى تفتحُ فيها ، والضّابطُ لذلك على الجملةِ : أنَّ كُلَّ موضعٍ يقدَّرُ بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مخفوضٍ فـ(إنَّ) فيه مفتوحةٌ[(١)] ، وكذلك إذا وقعتْ بعد عاملٍ نَصَبَ من نواسخ الابتداءِ ، ينصبُ المبتدأَ والخبرَ كبابِ (ظَنَنْتُ) . وكذلك إذا وقعت بعد (لَوْ) أو (لَوْلا) وما عدا ذلك فـ(إنَّ) فيه مكسورةٌ[(٢)] .

وأمثلةُ ذلك : أعجبَنى أنَّ زيداً قائمٌ ، تفتح (أنَّ) هنا ، لأنَّها تقدَّرُ بمصدرٍ هو فاعلُ (أعجبنى) ، ألا ترى أنَّ التّقديرَ : أعجبنى قيامُ زيدٍ ، وكذلك إذا قلتَ : عرفتُ أنَّك قائمٌ ، لأنَّ التّقديرَ : عرفتُ قيامَكَ . وكذلك : عجبتُ من أنَّك قائمٌ ، أى : من قيامِكَ / وتقولُ أيضاً : ظننتُ أنَّك قائمٌ ، لأنَّها وقعتْ بعد (ظَنَنْتُ) وهى تَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ. وكذلك : أعلمتُ زيداً أنَّ عمراً قائمٌ ، بالفتحِ أيضًا ، لأنَّها فى موضعٍ ينتصبُ فيه المبتدأُ والخبرُ بـ(أعلمتُ) وتقولُ أيضاً : لو أنَّك قائمٌ لأكرمتُكَ ، فتفتح (أنَّ) بعد (لَوْ) وهى عند سيبويه فى موضعِ رفعٍ بالابتداءِ[(٣)] ، والخبرُ سدَّ خبرُ (أنَّ) مسدَّه ، وليس يقعُ المبتدأُ بعد (لَوْ) إلاَّ فى هذا الموضعِ ، وتلزمُ فى غيره الدخولَ على الجملةِ الفعليةِ ، وساغَ هنا وقوعُ الجملةِ الاسميةِ بعدها ، لأنَّه لم يقعْ بعدها فيه لفظُ الاسم ، إنَّما وليها فى اللفظِ ما هو شبيهٌ بالفعلِ وهو (أنَّ) ، فلذلك (١٨٠/أ)

---

(١) انظر المقتضب : ٣٤٠/٢ ، والبسيط : ٦٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٩/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٥٠/١ ، والهمع : ١٦٧/٢ - ١٦٨ .

(٢) انظر مواضع الكسر فى المقتضب : ٣٤٧/٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ١٩٤/٣ ، ١٠٧/٤ ، والبسيط : ٦٧٨ - ٦٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٠/١ ، والهمع : ١٦٥/٢ ، ١٦٦ .

(٣) الكتاب : ١٣٩/٣ - ١٤٠ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٩/١ ، والهمع : ١٧٠/٢ .

جاز، وهى عندَ أبى العبّاسِ المبرِّدِ فى موضعِ الفاعلِ بفعلٍ محذوفٍ (١) ، والتّقديرُ : لَو ثبتَ قيامُكَ لأكرمتُكَ . وكذلك تفتحُها بعد (لَوْلا) إذا قلتَ : لولا أنَّكَ قائمٌ لأكرمتُكَ (٢) ، وهى هنا فى موضعِ رفعٍ بالابتداءِ خاصَّةً والخبرُ محذوفٌ . وتقول : إنَّ زيدًا قائمٌ ، بالكسرِ خاصّةً ، لأنَّ هذا ليس من المواضعِ المتقدمةِ . وكذلك : زيدٌ إنّه قائمٌ ، هى فيه مكسورةٌ لا غيرَ . ولك فى ضبطِ المكسورةِ والمفتوحةِ طريقةٌ أخرى ، وهى أَنْ يُقالَ : يلزم كسرَ (إنَّ) ولا يجوزَ فتحها إذا وقعتْ أولَ الكلامِ نحو : إنَّ زيدًا قائمٌ ، وإذا وقعت وفى خبرِها أو فى اسمِها أو فى معمولِ خبرِها لامُ الابتداءِ نحو قوله تعالى : (أَفَلا يَعلَمُ إذا بُعثِرَ ما فى القبُورِ * وحُصِّلَ ما فى الصُّدُورِ * إنَّ ربَّهم بهم يومئذٍ لخبيرٌ) (٣) . فلولا هذه اللّامُ الداخلةُ على الخبرِ الذى هو (خبيرٌ) لفتحتَ (إنَّ) ، وكذلك تقولُ : علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ ، بالكسرِ ، وعلمتُ إنَّ فى الدّارِ لزيدًا ، وعلمتُ إنَّ زيدًا لَطَعامَكَ آكلٌ ، فتبقى (إنَّ) على الكسرِ لأجلِ لامِ الابتداءِ . وإذا وقعت بعد واوِ الحالِ كقوله تعالى : (كَما أخرجكَ ربُّكَ من بيتِكَ بالحقِّ وإنَّ فريقًا مِّن المؤمنينَ لكارهُونَ) (٤) فالواوُ الداخلةُ على (إنَّ) ، واوُ الحالِ ولذلك يجبُ فى (إنَّ) الكسرُ .

وإذا وقعتْ بعد (حتّى) إذا كانت حرفَ ابتداءٍ (٥) نحو : أعجبنى القومُ حتّى إنَّ زيدًا يُعجِبُنى . ويجوزُ كسرُها وفتحُها فى مواضعَ : إذا وقعتْ بعدَ القَسمِ (٦) نحو:

---

(١) وهو أيضا مذهب الكوفيين والزجاج والزمخشري وابن الحاجب . انظر المقتضب ٧٧/٣ ، والهمع : ١٧٠/٢ ، والتصريح : ٢١٧/١ .

(٢) انظر البسيط : ٧٠٠ .

(٣) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات .

(٤) الآية : (٥) من سورة الأنفال . وانظر الهمع : ١٦٥/٢ .

(٥) انظر البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٦) قال ابن عصفور فى شرح الجمل : (٤٦٠/١) (واختلف فيها بعد القسم نحو: والله أن زيدا قائم ، فمنهم من لم يجز الا الفتح . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز الا الكسر . وهو الصحيح ...) . وانظر البسيط : ٦٩٢ - ٦٩٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢٤٢/١ ، ومنهج السالك : ٧٥/١ .

أَحلِفُ باللهِ إِنَّ زيداً قائمٌ ، والغالبُ فيها الكَسرُ ، وَقَدْ التزمَهُ بعضُهم.(١)

وإذا وقعتْ بعد القولِ نحو : أتقولُ إِنَّ زيداً قائمٌ ، ونحو : قلتُ إِنَّ زيداً منطلقٌ فالفتحُ على لغةِ مَنْ يحملُ القولَ عملَ الظَّنِّ ، فينصبُ به المبتدأَ والخبرَ منطلقاً فيقولُ : قلتُ زيداً منطلقاً ، وأتقولُ زيداً منطلقاً ، وهي لغةٌ لبعضِ العَربِ(٢) ، والكَسرُ على لغةِ مَنْ لا يجريه مجرى الظَّنِّ ولا ينصبُ به المبتدأَ والخبرَ بل يقولُ : قلتُ زيدٌ منطلقٌ ، وأكثرُ العربِ على أنْ لا يجرىَ مجرى الظَّنِّ إلاَّ بأربعةِ شروطٍ : أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً(٣) ، وأنْ يكونَ بتاءِ الخطابِ في أولِهِ ، وأنْ تتقدَّمَ ذلك الفعلَ أداةُ استفهامٍ ، وأنْ لا يفصلَ بينَ هذه الأداةِ وبينَ الفعلِ بما عَدا الظَّرفِ والمجرورِ(٤) نحو: أتقولُ زيداً منطلقاً ، قالَ الشَّاعرُ :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا … يُدْنِينَ أُمَّ قاسِمٍ وَقاسِمَا(٥)

فـ(تقولُ) في هذا البيتِ قد عملَ في المبتدأِ والخبرِ عملَ الظَّنِّ ، فنصبَهُما ، فالقُلُصَ / مفعولُه الأَوَّلُ والرَّواسمَ نعتٌ للقُلُصِ ، و(يُدْنِينَ) في موضعِ المفعولِ الثَّاني ، (١٨٠/ب)

---

(١) وهو مذهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ ، والهمع : ١٦٦/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٤٢/١ .

(٢) وهم بنو سليم ، انظر التصريح : ٢٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٢/١ والهمع : ٢٤٥/٢ .

(٣) قال ابن هشام : وسوى به السيرافي قلت ، والكوفي قل . التصريح : ٢٦٢/١

(٤) هذا الشرط اشترطه سيبويه والأخفش . التصريح : ٢٦٣/١ ، والهمع : ٢٤٢/٢ ، وانظر الشروط في البسيط : ٦٩٤ .

(٥) البيت من أرجوزة لهدبة بن الخشرم العذري . والقلص : جمع قلوص وهي الشابة من النوق وأول ما يركب من إناث الإبل . والرواسم : جمع راسمة اسم فاعل من الرسيم وهو نوع من سير الإبل الحثيث . ويدنين : مضارع أدنى إدناءً معناه قرب . ويروى : أم حازم وحازما .
وهو من شواهد : الجمل : ٣١٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وشذور الذهب : ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٧/١ ، وفيه (يحملن) مكان (يدنين) وشواهد التوضيح ص : ٩٢ ، والهمع : ٢٤٦/٢ ، والأشموني : ٣٦/٢ .

وهذا الإعمالُ في هذا البيتِ فصيحٌ لوجودِ الشُّروطِ الأربعةِ ، ألا ترى أنَّ (تقول) فعلٌ مضارعٌ وفي أوَّلِه تاءُ المضارعةِ التي للمخاطَبِ ، لأنَّ فاعلَه ضميرُ المخاطَبِ المستترُ فيه ، وقد تقدَّمَته أداةُ استفهامٍ وهي (متى) ؛ لأنَّها ظرفٌ من أسماءِ الاستفهامِ ، ولم يفصلْ بينهما ، ففتحُ (إنَّ) بعدَ القولِ إذا وُجِدَتْ فيه هذه الشُّروطُ إذًا حسنٌ فصيحٌ ، بخلافِه إذا لم توجدْ أو نقصَ منها شيءٌ ، وسيحكمُ الكلامُ على القولِ في بابِه إنْ شاءَ اللهُ عزَّ وجلَّ .

ويجوزُ أيضًا الوجهانِ في (إنَّ) إذا وقعَتْ بعدَ (أمَا) في مثلِ قولِك : أمَا إنَّك عاقلٌ (١) ، فالكسرُ على أن تكونَ (أمَا) حرفَ تنبيهٍ كـ(ألَا) . والفتحُ على أنْ تكونَ (أمَا) بمعنى (حقًّا) (٢) و(أنَّ) مع صلتِها في موضعِ المبتدأِ ، وقد تقدَّمَ ما حكاه سيبويه من أنَّهم يقولونَ : أمَا إنْ جزاكَ اللهُ خيرًا ، وأمَا أنْ جزاكَ اللهُ خيرًا (٣) ، و(إنْ) مخفَّفةٌ من (إنَّ) ، و(أنْ) مخفَّفةٌ من (أنَّ) .

وكذلك يجوزُ الوجهانِ إذا وقعَتْ (إنَّ) بعدَ (إذا) (٤) المفاجأةِ نحو قولِ الشَّاعرِ :

وكنتُ أرى زيدًا كما قيلَ سيِّدًا إذا أنَّه عبدُ القفا واللَّهازمِ (٥)

---

(١) البسيط : ٦٩٨ ، وانظر المقتضب : ٢/ ٣٥٣ ، ٣/ ٩ .

(٢) الهمع : ٢/ ١٦٧ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦١ (أحقًّا) .

(٣) الكتاب : ٣/ ١٦٧ ، وانظر ما تقدم في ص : ٦٩٢/ ٧٠٠

(٤) انظر البسيط : ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦١ .

(٥) من الطويل مجهول القائل . واللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل الحنك الأسفل . والقفا : موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز . يريد أنه لئيم ذليل .

وهو من شواهد سيبويه : ٣/ ١٤٤ ، والمقتضب : ٢/ ٣٥١ ، والخصائص : ٢/ ٣٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦١ ، وشرح المفصل : ٤/ ٩٧ ، ٨/ ٦١ ، ١٦٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ٣٣٨ ، ٤/ ٣٠٣ ، والتصريح : ١/ ٢١٨ وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٥٦ ، والجنى الداني : ٣٧٨ ، ٤١١ ، وشذور الذهب ٢٠٧ ، والهمع : ٢/ ١٦٨ ، والخزانة : ٣/ ٦٥٥ ، ٤/ ٣٠٣ .

يُروى بفتح (أنَّه) وبكسرها ، لأنّ (إذا) هذه التي للمفاجأة ، ومن حكمها جواز أنْ يقع بعدها المفردُ والجملةُ ، فإذا قدّرتَ (أنَّ) الواقعة بعدها في موضع المفرد لزم الفتح ، وإذا قدّرتها في موضع الجملة لزم الكسر.(١)

وكذلك أيضاً يجوزُ الوجهان في مثل قولك : أوّل ما أقول : إنّي أحمدُ اللهَ(٢) ، فالكسرُ على معنى : أوّل ما أقوله هذا الكلام الذي هو إنّي أحمدُ اللهَ . والفتحُ على معنى : أوّل ما أقول حمدَ اللهِ ، أي : أن أحمدَ اللهَ ، ولم تُعيِّنْ لفظاً يقعُ الحمدُ به ، وما عدا هذه المواضع التي يلزمُ فيها الكسرُ ، والتي يجوزُ فيها الوجهانِ ، يلزمُ فيها فتحُ (أنَّ) نحو : أعجبني أنّ زيداً قائمٌ.

واللهُ سبحانَهُ وليّ التوفيق بمنّه وفضله ، وصلّى اللهُ على سيّدنا محمّدٍ وعلى أهلِه.

ألفيتُ فيما قيّدتُ هذا منه ما نصّه ،

هذا آخرُ ما وجدتُ من هذا التقييد لمؤلفه رحمهُ اللهُ ورضيَ عنه .

---

(١) اختلف النحاة في (اذا) الفجائية هذه ، أهي حرف أم ظرف؟ فعلى الأول الأخفش واختاره ابن مالك ، وعلى الثاني المبرد والزجاج واختاره ابن عصفور والزمخشري ، فمن قال بحرفيتها جوز كسر همزتها ويجوز عندهم أيضا فتحها ومن قال بظرفيتها جوز فتح همزتها . انظر المغني : ١/٨٧ ، والبسيط ص : ٦٩٥ - ٦٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٦١ .

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب : ٣/١٤٣ ، والايضاح : ١/١٣٠ - ١٣١ ، والبسيط : ١/٧١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٦٤ ، وما بعدها ، وشرح الجمل لابن الفخار : ١٠٤ ، وما بعدها ، والهمع : ١٦٩/٢ ، والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي : ل/١٥٣ .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية منسوقة على السور

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		(سورة النازعات : ٧٩)
٤٦١	٢٩/٢٨/٢٧	(بناها ، رفع سمكها فسواها ، واغطش ليلها وأخرج ضحاها)
٤٦١،٤٦٠	٣١/٣٠	(والأرض بعد ذلك دحاها ، أخرج ماءها ومرعاها)
٤٦٠	٣٢	(والجبال أرساها)
٣٣٤	٣٩/٣٨/٣٧	(فأمّا مَنْ طغى ، وآثر الحياة الدنيا ، فإنّ الجحيم هي المأوى
٣٣٣	٤١/٤٠	(وأمّا مَنْ خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإنّ الجنة هي المأوى)
٢٤٧،٢٣٤	٤٦	(كأنّهم يوم يرونها لم يلبثوا)
		(سورة التكوير : ٨١)
٤٣٧	١	(إذا الشمس كُوِّرت)
١٧٤	٢٤	(وما هو على الغيب بضنين)
		(سورة الانفطار : ٨٢)
٤٣٧	١	(إذا السَّماء انفطرت)
		(سورة المطففين : ٨٣)
٣٠٤،٣٠١	١	(ويلٌ للمطفِّفين)
٢١٤،٢٠٩،٢٠٦	٣٦/٣٥	(على الارائك ينظرون ، هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون)
		(سورة الانشقاق : ٨٤)
٤٦٥،٤٣٦	١	(إذا السَّماء انشقّت)
		(سورة البروج : ٨٥)
١٦٤	٥/٤	(قتل أصحاب الأخدود ، النّار)
٣٦٤،٣٥٩	١٠	(إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنّم ولهم عذابُ الحريق)

فهرس القراءات القرآنيـــة *

* ولم أشر إلى اسم القارئ هنا اكتفاءً بذكر اسمه في هوامش التحقيق .

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
سورة الانعام			
(ثم لم تكن فتنتَهم إلَّا أنْ قالوا)	٢٣	بالتاء فى (تكن) ونصب الفتنة	٦٢
(وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون)	١٠٩	على قراءة (أنها) بالفتح	٥٩٤
(تماماً على الذى أحسنُ)	١٥٤	برفع (أحسن)	٦٦٩
سورة الأعراف			
(ولباسُ التقوى ذلك خير)	٢٦	على قراءة الرفع فى (ولباس)	٣١٨
(وما كان جوابَ قومه إلَّا أنْ قالوا)	٨٢	بنصب (الجواب) ورفعه على قراءة شاذه	٥١٧
(أولم نَهدِ للذين يرثون الأرض من بعد أهلها)	١٠٠	على قراءة (نهد) بالنون فى الشاذ	٧٠٧
(مَنْ يضللِ الله فلاهادى له ويذرْهم)	١٨٦	بجزم (يذرهم)	١٣٨/١٣٤
سورة الانفال			
(وما كان صلاتَهم عند البيت إلَّا مكاءٌ وتصديةٌ)	٣٥	بنصب (صلاتهم) ورفع المكاء والتصدية	٥٣٦
(تريد عرضَ الدنيا والله يريدُ الآخرةِ)	٦٧	بخفض الآخرة)	٣٩٦
سورة يونس			
(أكان للناس عَجَبٌ أَنْ أوحينا)	٢	برفع (عجب)	٥٢٨
(وآخر دعواهم إنِ الحمد لله رب العالمين)	١٠	فى قراءة من قرأ (إنْ) بالكسر	٦٧٩
(ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ)	٦١	برفع (اصغر وأكبر) ونصبهما	١٣٣/١٢٧ ١٣٥

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
سورة الحديد			
(وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحسنى)	١٠	على قراءة رفع (كل) ونصبها على قراءة الجماعة	٣٣٧
سورة المنافقين			
(لولا أخرتني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدّق وأكنْ)	١٠	على قراءة الجزم في (وأكن) ونصبها على قراءة أخرى	١٣٤/١٣٥
سورة الإنسان			
(سلاسلًا)	٤	على قراءة من نون	١٢
(قواريرًا قواريرًا)	١٥/١٦	على قراءة من نوّن	١٢
سورة التكوير			
(وما هو على الغيب بظنينٍ)	١٤	على قراءة (ظنين) بالظاء	١٧٤

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأُبيات الشعرية* وأنصاف الأبيـــات

* لم اذكر هنا بحر البيت ولا قائله اكتفاءً بذكر ذلك في هوامش التحقيق .

حرف الذال

حرف الراء المهملة

حرف اليـاء

أنصاف الابيات مرتبة على حسب ورودها في الكتاب

البيــت	رقم الصفحة

فهرس الأمثال

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

فهـــــرس الاعـــلام

رقم الصفحـــة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

فهرس الكتـــب

فهرس القبائل والطوائف

رقم الصفحة

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

أولا : (١) القرآن الكريم.

ثانيا : المخطوطات والمصورات.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو)
- الاغفال لأبي علي الفارسي / دار الكتب المصرية برقم (٦٩٩ تفسير ٨٧٥ ، ٥٢ تفسير)
- الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الايضاح / لابن الطّراوة / مصورة الزميل عيّاد الثبيتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠)
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبي حيّان / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢)
- شرح الألفية للشاطبي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٧).
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب / لأبي عليّ الفارسي / نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٣١٨٠)
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك / مصورة مركز البحث العلمي بمكة (٢٠٧ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٣١٢ق)
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة الزميل عيّاد الثبيتي / عن نسخة مكتبة جامع بن يوسف بمراكش رقم (٤٠٣)
- شرح الجمل لابن بابشاذ / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٩٠) عن نسخة الفاتيكان بايطاليا رقم (١٠٩١)
- شرح الجمل لابن الضائع ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة تحت رقم (١٦٣ نحو) مصور من دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو - ٣٦٢٢.

- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني / مصورة الزميل عيّاد الثبيتي / عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك)
- شرح ديوان الحماسة لابن جني / مصورة مركز البحث العلمي بمكة
- شرح شواهد الجمل / لابن سيده / مصورة الزميل عياد / عن نسخة المكتبة الأحمدية بتونس رقم (١٤٩٣)
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٩٦ - ٢٠٠) نحو / عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو)
- شرح المقدمة الجزولية للأبذي / مصورة الزميل عبد الرحمن العثيمين / عن نسخة الزاوية الحمزاوية رقم (٢٩)
- عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة / للراعي الغرناطي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٠٧ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٥٢).
- غاية الأمل في شرح الجمل / لابن بزيزة / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٤٠) عن نسخة كوبريلي بتركيا رقم (١٤٨٤)
- فتح المنان في الأجوبة الثمان لعبد الله بن شبل ، مصورتي عن مكتبة برلين برقم (٦٧٥٣)
- فهرس السراج / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٩٧ تاريخ) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٤٢ ك)
- قواعد المطارحة لابن إياز / شريط بمركز البحث العلمي بمكة برقم (٥٤٤) عن مكتبة ولي الدين بتركيا برقم (٣٠٢)
- الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح / لابن أبي الربيع / مصورة الزميل عياد الثبيتي / عن نسخة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم (١٧).
- المسائل البصريات / لأبي عليّ الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٥١) عن نسخة مكتبة سهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦) ضمن مجموعة .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦١)

- المسائل الشيرازيات لأبي عليّ الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٧٦) عن نسخة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٧٩)

- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤/ ٦٥١) (مجاميع) عن نسخة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦)

- مجموع في علوم البلاغة لابن جني / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٧٨) عن نسخة الاسكوريال .

- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) عن نسخة المكتبة الازهرية رقم (٤١٥)

- الملخص في ضبط قوانين العربية / لابن أبي الربيع / رسالة دكتوراة بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - اعداد - علي بن سلطان الحكمي .

- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان - لأبي حيان الأندلسي / شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٨ نحو) مصور عن نسخة مكتبة شتربتي برقم (٥٦٣٣)

- هداية السهيل إلى بيان مسائل التسهيل / لعبد القادر المكي ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٤ نحو) مصور من مكتبة الاسكوريال رقم (١٣)

ثالثا : الرسائل العلمية :

- ايضاح شواهد الايضاح لأبي علي القيسي / رسالة دكتوراه / إعداد محمد الدعجاني / نسخة د . محمد ابراهيم البنا .

- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية / للراعي الأندلسي - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى رقم (٣٧١) اعداد / سلامة عبد القادر المراقي .

- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٣٠) إعداد / عيّاد الثبيتي

- التركيب في المفردات والأدوات صوره وآثاره / رسالة ماجستير / إعداد محمد غالب عبد الرحمن / نسخة بحوزتي .

- الجمل لابن شقير - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير / بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٢٦٠) إعداد / على بن سلطان بن على الحكمى .

- حواشى المفصل للشلوبين - رسالة ماجستير - إعداد / حماد الثمالى - بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى برقم (٤٣٩)

- سر صناعة الإعراب لابن جنى (الجزء الثانى) رسالة ماجستير - اعداد / أحمد مطر العطية - بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى برقم ٨٢٧)

- شفاء العليل فى ايضاح التسهيل / لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٨٦) اعداد / عبد الله على الحسينى .

- المغنى فى النحو لابن فلاح / تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة ، إعداد / عبد الرزاق عبد الرحمن اسعد السعدى / نسخة بحوزتى .

رابعا : المطبوعات :

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام ط أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد الثبيتى / مطبوعات نادى الطائف الأدبى ط أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ابن كيسان النحوى / حياته وآثاره وآراؤه / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام ط أولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للدمياطى بتصحيح على محمد الضباع مطبعة عبد الحميد حنفى بالقاهرة - ١٣٥٩هـ .

- الاحاطة فى أخبار غرناطة / للسان الدين بن الخطيب / ت محمد عبد الله عنان / ط أولى / الخانجى بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- أخبار النحويين البصريين / للسيرافى / ت / محمد عبد المنعم خفاجة وطه الزينى / ط أولى عيسى الحلبى بالقاهرة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م

- الأزهية فى علم الحروف للهروى / ت / عبد المعين الملوحى / دمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقري / ت / مصطفى السقا وآخرين / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

- أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري / ت محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقي بدمشق / ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي / ت / طه عبد الرؤوف / مكتبة الكليات الازهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي / ت سعيد عبد الكريم سعودي / دار الرشيد ببغداد / ١٩٨٠م.

- اصلاح المنطق لابن السكيت / ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر ط / الثالثة / ١٩٧٠م.

- الأصمعيات / ت. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر ط / الثالثة (بدون).

- الأصول في النحو لابن السراج / ت . عبد الحسين القتلي / مطبعة النعمان - النجف ١٩٧٣م.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج / ت. إبراهيم الأبياري / منشورات وزارة الثقافة بمصر / المطابع الاميرية / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- إعراب القرآن للنحاس / ت. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ببغداد .

- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني / بتصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / مطبعة التقدم بمصر (بدون).

- الإفادات والإنشادات / لأبي إسحاق الشاطبي / ت. د . محمد أبو الأجفان / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / للفارقي / ت. سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة ببيروت/ ط / ثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- الأفعال لابن القوطية / ت. على فودة / مطبعة مصر / ط. أولى - ١٩٥٢م.

- الاقتراح في علم النحو للسيوطي / ت أحمد محمد قاسم / ط أولى / مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- الاقتضاب لابن السيد البطليوسي / دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.

- الأمالي لأبي عليّ القالي / دار الكتاب العربي ببيروت (بدون) .

- أمالي السهيلي / ت د . محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة بالقاهرة - ١٩٧٠م

- الأمالي الشجرية لابن الشجري / دار المعرفة ببيروت (بدون) .

- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ت. محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي / ط. أولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

- إنباء الغُمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلاني / ت د . حسن حبشي / المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة / للقفطي / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / دار الكتب المصرية / ١٩٧٣م.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الانباري / ت. محمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة (بدون) .

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لابن هشام الانصاري / دار الفكر / ط / سادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- الايضاح العضدي / لأبي علي الفارسي / ت. حسن شاذلي فرهود / مطبعة دار التأليف بمصر / ط أولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- الايضاح في شرح المفصل / لابن الحاجب / ت.د . موسى بناي العليلي / مطبعة العاني ببغداد : ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الايضاح في علل النحو / للزجاجي / ت.د . مازن المبارك / دار النفائس ببيروت ط / ثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- البحر المحيط / لأبي حيان الاندلسي / مطبعة السعادة بمصر - ١٣٢٨هـ.

- برنامج المجاري / لمحمد المجاري الأندلسي / ت.د . محمد أبو الأجفان / دار الغرب الاسلامي / ط / أولى ١٩٨٢م.

- برنامج ابن جابر الوادي آشي / لمحمد بن جابر الوادي آشي / ت .د . محمد الحبيب الهيلة / مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم ، ١٩٨١م ، منشورات مركز البحث العلمي بمكة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي /ت. محمد أبو الفضل إبراهيم عيسى الحلبي / ط. أولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- البهجة المرضية في شرح الألفية / للسيوطي / عيسى الحلبي / ط/ ثالثة ١٩٥٩م.

- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري /ت . طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة - ١٣٩٨هـ ١٩٦٩م.

- البيان والتبيين / للجاحظ / ت. حسن السندوبي / دار الفكر ببيروت (بدون).

- تأويل مشكل إعراب القرآن / لابن قتيبة /ت . السيد أحمد صقر / ط. ثانية - دار التراث / القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- تاج العروس من جواهر القاموس / طبعة الكويت / ت. جماعة من المحققين في تواريخ مختلفة.

- تاريخ بغداد / للخطيب البغدادي / بيروت (بدون).

- تاريخ الأدب العربي / لبروكلمان / ترجمة د . عبد الحليم النجار / دار المعارف بمصر - ١٩٧٤م.

- التبصرة والتذكرة / للصيمري /ت .د . فتحي أحمد مصطفى / ط/ أولى منشورات مركز البحث العلمي بكلية الشريعة مكة المكرمة - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن / للعكبري /ت. محمد علي البجاوي / عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٧٦م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك /ت. محمد كامل بركات / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الازهري / عيسى الحلبي (بدون).

- تفسير ابي السعود (ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الحكيم) دار الفكر ببيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - توزيع ونشر دار الافتاء بالرياض.

- تفسير أبيات المعاني / لأبي المرشد سليمان بن علي المعري /ت. مجاهد محمد محمود /د . محسن غياض / دار المأمون للتراث بدمشق / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

- تفسير البيضاوى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) دار الجيل (بدون)
- تفسير الطبرى / لمحمد بن جرير الطبرى / دار الكتب المصرية .
- تفسير غريب القرآن / لابن قتيبة /ت. السيد أحمد صقر / دار الكتب العلمية ببيروت / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبى / دار الكتب المصرية / دار القلم / ط / ثالثة / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- التكملة لأبى علىّ الفارسى /ت . حسن شاذى فرهود / الرياض / ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م. منشورات جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب الصلة / لابن الأبار القضاعى / نشرة عزت العطار / مطبعة السعادة بمصر - ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
- تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك / للسيوطى / المكتبة الثقافية ببيروت ١٩٧٣م
- تهذيب اللغة للأزهرى /ت . جماعة من العلماء / الهيئة العامة للتأليف والنشر بالقاهرة / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / للمرادى /ت . د . عبد الرحمن على سليمان / ط / ثانية / مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة (بدون) .
- التوطئة لأبى علىّ الشلوبين /ت . يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربى بالقاهرة - ١٩٧٣م.
- التيسير فى القراءات السبع / لأبى عمر بن سعيد الدانى / بتصحيح اوتريرتزل / استانبول / مطبعة الدولة - ١٩٣٠م.
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير / للسيوطى / ط. رابعة / دار الكتب العلمية .
- الجمل للزجاجى /ت. ابن أبى شنب / ط / ثانية / مطبعة كلنسلسيل بباريس ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- جمهرة أشعار العرب / لابى الخطاب القرشى /ت. محمد على البجاوى / الفجالة بالقاهرة / ط / أولى (بدون) .

- جمهرة أنساب العرب / لابن محمد بن حزم الاندلسي / ت. هارون / ط. ثالثة دار المعارف بمصر ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

- جمهرة اللغة لابن دريد / دار صادر ببيروت / مصورة عن طبعة حيدر آباد / الهند ١٣٥١هـ.

- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري / ت. محمد أبو الفضل و/عبد المجيد قطامش / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- الجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي / ت. د. فخر الدين قباوة / محمد نديم فاضل / المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- حاشية الأمير على المغني / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون).

- حاشية الخضري على ابن عقيل / الحلبي بالقاهرة / ط أخيرة / ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م.

- حاشية الصبان على الأشموني / لمحمد على الصبان / عيسى الحلبي (بدون).

- حاشية يس العليمي الحمصي على التصريح / عيسى الحلبي.

- حجة القراءات / لابن زنجلة / ت. سعيد الأفغاني / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط ثانية / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- الحلل السندسية للأمير شكيب ارسلان / منشورات مكتبة الحياة ببيروت (بدون).

- الحلل في شرح أبيات الجمل / لابن السيد البطليوسي / ت. مصطفى امام / ط / أولى / الدار المصرية - ١٩٧٩م.

- الحماسة لأبي تمام / ت د. عبد الله عبد الرحيم عسيلان / مطبوعات جامعة الامام محمد بالرياض / مطابع الهلال للاوفست / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الحماسة الشجرية / لابن الشجري / ت. عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي / وزارة الثقافة بدمشق - ١٩٧٠م.

- الحيوان للجاحظ / ت. عبد السلام هارون / عيسى الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية ١٩٦٤م.

- خزانة الأدب للبغدادي / بولاق / ١٢٩٩هـ.

- الخصائص / لابن جنى / ت . محمد على النجار / دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت ط / ثانية (بدون) .

- درة الحجال / لابن القاضى / ت د . محمد الأحمدى أبو النور / دار التراث بالقاهرة / مكتبة العتيقية بتونس / ط / أولى / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .

- الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة / للامام حمزة الاصبهانى / ت . د . عبد المجيد قطامش / دار المعارف بمصر / ١٩٧١م .

- دلائل الاعجاز / لعبد القاهر الجرجانى / بتصحيح الامام محمد عبده وآخرين / ط / السادسة / مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة / ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .

- الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب / لابن فرحون المالكى / ت . محمد الأحمدى أبو النور / دار التراث بالقاهرة - ١٩٧٢م .

- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى / ت . محمد عبده عزام / دار المعارف بمصر / ط / ثانية / ١٩٧٠م .

- ديوان أبى الأسود الدؤلى / ت / محمد حسن آل ياسين / منشورات مكتبة النهضة ببغداد / ط / ثانية / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

- ديوان أبى نواس / ت . أحمد عبد المجيد الغزالى / مطبعة مصر بالقاهرة ١٩٥٣م

- ديوان ابن أحمر / ت . د . حسين عطوان / مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .

- ديوان أبى اسحاق الالبيرى / ت . د . محمد رضوان الدّاية / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- ديوان أبى الدمينة / صنعة أبى العباس ثعلب ومحمد بن حبيب / ت . راتب التفاخ / مطبعة المدنى / نشر دار العروبة / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .

- ديوان أبى قيس بن الأسلت الأوسى / ت . د . حسن محمد باجودة / مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة / ١٩٧٣م .

- ديوان بشر بن خازم الأسدى / ت . د . عزة حسن / دمشق / ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

- ديوان الأخطل / شرح ايليا سليم الحاوى / دار الثقافة ببيروت / ١٩٦٨م .

- ديوان الأعشى الكبير / ت . د . محمد حسين / المطبعة النموذجية بالقاهرة / ١٩٥٠م .

- ديوان أمرئ القيس / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط / ثانية / ١٩٦٤م. وشرحه للسندوبي .
- ديوان جرير / دار بيروت للطباعة / ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ديوان جران العود / مطبعة دار الكتب المصرية / ١٩٥٠م.
- ديوان حسان بن ثابت - رضي الله عنه / ت. سيد حنفي حسنين وحسن كامل / النهضة العربية بالقاهرة / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني / ت. نعمان أمين طه ، الحلبي بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي / صنعة عبد العزيز الميمي / القاهرة / دار الكتب المصرية ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
- ديوان ذي الرمة / بعناية ببيلي / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ببيروت / ط / أولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان رؤبة / نشره وليم بن الورد / ليبسك / ١٩٠٣م.
- ديوان زهير / دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ديوان الشماخ بن ضرار / ت / صلاح الدين الهادي / دار المعارف بمصر - ١٩٦٨م
- ديوان العجاج / ت.د . عزة حسن / دار الشرق بسوريا - ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي / ت. محمد جبار المعيبد / بغداد - ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل / ت. لطفي الصقال ودرية الخطيب / دار الكتاب العربي بحلب / ط / أولى - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة / ت. محمد محي الدين عبد الحميد / مطبعة السعادة بمصر / ط / ثانية ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م. - وطبعة دار صادر ببيروت.
- ديوان عنترة بن شداد / ت. عبد المنعم عبد الرؤوف وابراهيم الابياري / المكتبة التجارية بالقاهرة (بدون) .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م / وشرحه بعناية عبد الله الصاوي / مطبعة الصاوي بالقاهرة .

- ديوان القطامي / ت. د . ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / بيروت / ١٣٧٩هـ.

- ديوان كثير عزّة / ت.د . احسان عباس / دار الثقافة ببيروت / ١٣٩١هـ.

- ديوان لبيد بن ربيعة / ت.د . احسان عباس / الكويت - ١٩٦٢م.

- ديوان المتلمس الضبعي / ت. حسن كامل الصيرفي / الشركة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- ديوان المتنبي بشرح العكبري / ضبط وتصحيح مصطفى السقا وآخرين / دار المعرفة ببيروت - طبعة بالأوفست - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.

- ديوان مجنون ليلى / ت. عبد الستار فراج / دار مصر للطباعة / ١٣٨٢هـ.

- ديوان النابغة الذبياني / ت. محمد ابو الفضل أبراهيم / دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

- ديوان النابغة الجعدي / جمع عبد العزيز رباح / منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ط / أولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

- ديوان الهذليين / نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب المصرية / الدار القومية للطباعة بالقاهرة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

- الذيل والتكملة لكتاب الصلة / لابن عبد الملك المراكشي / ت.د . محمد بن شريفة ود . احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.

- الردّ على النحاة لابن مضاء / ت.د . محمد ابراهيم البنا / دار الاعتصام / ط.أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- رصف المعاني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي / ت. أحمد محمد خراط / مكتبة زيد بن ثابت بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة / للدكتور عبد الحسين المبارك ، م/ جامعة البصرة ببغداد ١٩٨٠م.

- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / ت.د . شوقي ضيف / دار المعارف بمصر ط / ثالثة ١٩٨٠م.

- سر صناعة الإعراب لابن جني / الجزء الأول / ت. مصطفى السقا وآخرين م / مصطفى الحلبي بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

- سنن الترمذى / بتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان / مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة (بدون)

- سنن الدارقطنى / ت. السيد عبد الله هاشم المدنى / دار المحاسبة للطباعة بالقاهرة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- سنن أبى داود / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- السنن الكبرى للبيهقى / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- سنن النسائى / شرح السيوطى / دار الفكر ببيروت / ط. أولى ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.

- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى / لأبى عبيد البكرى / ت. عبد العزيز الميمى / لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.

- سيبويه امام النحاة - لعلى النجدى ناصف - المطبعة العثمانية بالقاهرة - ١٩٧٩م.

- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية / لمحمد بن مخلوف / المطبعة السلفية / ط. أولى ١٣٤٦هـ / طبعة جديدة بالأوفست / دار الكتاب العربى ببيروت.

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب / لابن هشام الانصارى . / القاهرة (بدون) .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى ببيروت (بدون) .

- شرح أبيات سيبويه / لابن السيرافى / ت. محمد على سلطانى / مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

- شرح أبيات مغنى اللبيب / للبغدادى / ت. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق دار المأمون للتراث بدمشق - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع كتاب منحة الجليل / لمحمد محى الدين عبد الحميد دار الفكر بالقاهرة / ط. الخامسة عشرة بالقاهرة (بدون)

- شرح الاشمونى / لابى الحسن على بن محمد / مطبعة عيسى الحلبى بالقاهرة (بدون)

- شرح الألفية للمكودى / مع حاشية ابن حمدون / عيسى الحلبى بالقاهرة (بدون) .

- شرح التسهيل لابن مالك / ت. عبد الرحمن السيد / مكتبة الانجلو المصرية ط. أولى ١٩٧٤م.

- شرح جمل الزجاجى / لابن عصفور / ت. د. صاحب أبو جناح / ط. أولى / مؤسسة دار الكتب - جامعة الموصل / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي /ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة /ط. ثانية / ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

- شرح ديوان زهير / نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية / الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

- شرح الشافية للرضي /ت. محمد نور الحسن وآخرين /ط. أولى - دار الكتب العلمية ببيروت : ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

- شرح شواهد المغني للسيوطي / بتصحيح محمد محمود / مكتبة الحياة ببيروت (بدون)

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / لابن مالك /ت. عدنان الدوري / مطبعة العاني بغداد / ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م.

- شرح القصائد العشر / للتبريزي /ت. فخر الدين قباوة / دار الآفاق ببيروت/ ط / رابعة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك /ت.د . عبد المنعم هريدي / دار المأمون للتراث ط.أولى / ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية / لابن هشام الانصاري /ت.د . هادي نهر جامعة بغداد - ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

- شرح المعلقات السبع / للزوزني / دار الحياة ببيروت (بدون)

- شرح المفصل /لابن يعيش / عالم الكتب ببيروت / ومكتبة المتنبي - القاهرة (بدون)

- شرح المقدمة المحسبة / لابن بابشاذ /ت. خالد عبد الكريم / الكويت /ط. أولى ١٩٧٦م.

- شرح مقامات الحريري / للشريشري /ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / مطبعة المدني بالقاهرة - ١٩٧٣م.

- شعر الأسود بن يعفر / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي / جمع وتحقيق / د . يحي الجبوري / مطبعة النعمان / النجف - بغداد / ط. أولى - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- شعر الراعي النميري وأخباره / جمع وتقديم ناصر الحاني / مراجعة عز الدين التنوخي / دمشق / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

- شعر عمرو بن معد يكرب / ت. مطاع الطرابيشي / دمشق / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- شعر الكميت بن زيد الأسدي / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة النعمان بالنجف / بغداد / ١٩٦٩م.

- شعر نصيب بن رباح / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة الارشاد ببغداد ١٩٦٧م.

- شعر النمر بن تولب / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون).

- الشعر والشعراء لابن قتيبة / ت. أحمد محمد شاكر / دار المعارف بمصر ١٩٦٦م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك / ت. محمد فؤاد عبد الباقي / عالم الكتب ببيروت (بدون).

- شواهد الكشاف / لمحب الدين أفندي / مطبوع مع تفسير الكشاف / دار المعرفة ببيروت.

- الصحاح للجوهري / ت . أحمد عبد الغفور عطار / القاهرة ط. الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- الصاحبي في فقه اللغة / لاحمد بن فارس / المطبعة السلفية.

- صحيح مسلم بشرح النووي / دار الفكر ببيروت (بدون).

- ضرائر الشعر لابن عصفور / ت/ السيد ابراهيم محمد / دار الاندلس / ط. أولى / ١٩٨٠م.

- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط. أولى / ١٩٧٣م.

- الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد / للأدفوي / ت. سعد محمد حسن / الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦م.

- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك / لمحمد محي الدين عبد الحميد / مطبوع بهامش أوضح المسالك لابن هشام الانصاري .

- العقد الفريد / لابن عبد ربه / ت. أحمد أمين وأحمد الزين وابراهيم الانباري دار الكتاب العربي ببيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- غاية النهاية في طبقات القراء / لابن الجزري / عني بنشره / ج . برجستراسر مطبعة الخانجي بمصر - ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

- غيث النفع في القراءات السبع / للفاقسي / الحلبي بالقاهرة / ط. ثالثة / ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م.

- الفاخر للمفضل بن سلمة / ت . عبد العليم الطحاوي ومحمد على النجار / الحلبي / ط / أولى ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري / تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي / نشر وتوزيع دار الافتاء بالرياض (بدون) .

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية والتفسير / للشوكاني / ط / ثانية / الحلبي ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.

- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي / للاسود الغندجاني / ت. محمد علي سلطاني / دمشق / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- الفصول الخمسون لابن معطي / ت.د . محمود محمد الطناحي / الحلبي بالقاهرة ١٩٧٧م.

- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي / ت. مصطفى السقا وآخرين / الحلبي بالقاهرة / ط / أخيرة - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي / لمحمد بن الحسن الثعالبي / المكتبة العلمية بالمدينة المنورة / ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- الفهرس لابن النديم / مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بدون) .

- فوات الوفيات والذيل عليها / لابن شاكر الكتبى /ت.د . احسان عباس / دار صادر ببيروت / ١٩٧٣م.

- الكامل للمبرد /ت / محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / دار نهضة مصر (بدون)

- كتاب الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام /ت.د . عبدالمجيد قطامش / دار المأمون للتراث بدمشق / ط / أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م / منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

- الكتاب لسيبويه /ت. عبدالسلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط / ثانية / ١٩٧٧م.

- كتاب الصناعتين / لأبي هلال العسكرى /ت /محمد على البجاوى ومحمد ابو الفضل الحلبى بالقاهرة - ١٩٧١م.

- كتاب اللامات / للهروى /ت. يحي علوان / مكتبة الفلاح بالكويت / ط / أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع / لمكي بن أبي طالب /ت.د . محي الدين رمضان دمشق - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- الكتيبة الكامنة فيمن لقيناه بالاندلس من شعراء المائة الثامنة / للسان الدين بن الخطيب /ت.د . احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.

- الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشرى / دار المعرفة ببيروت.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للحاج خليفة / مكتبة المثنى ببغداد .

- الكواكب الدرية على متمة الآجرومية / لمحمد بن أحمد الأهدل / دار الكتاب العلمية ببيروت (بدون) .

- لسان العرب لابن منظور / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- اللمع فى العربية / لابن جنى /ت. فائز فارس / دار الثقافة بالكويت (بدون) .

- مجاز القرآن / لابن عبيدة / ت. فؤاد سزكين / مكتبة الخانجى بمصر / ط /أولى ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- مجالس ثعلب /ت. عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / ط / الثانية - ١٩٦٩م.

- مجالس العلماء / للزجاجي /ت. عبد السلام هارون / الكويت - ١٩٦٢م.

- المحتسب لابن جني /ت. على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي / المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

- المحرّر الوجيز (تفسير) لابن عطية - ت. أحمد صادق الملاح ، مطابع الاهرام بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المحكم والمحيط الاعظم فى اللغة / لابن سيده /ت. عبد الستار احمد فراج / الحلبى بالقاهرة ط/ أولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

- المدارس النحوية /د . شوقى ضيف / دار المعارف بمصر - ١٩٦٨م.

- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى /ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / ط/ ثانية/ م / النهضة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب /ت. على حيدر / دمشق - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- المزهر فى علوم اللغة للسيوطى /ت. محمد احمد جاد المولى وعلى النجاوى ومحمد أبو الفضل / ط / أولى / دار احياء الكتب المصرية (بدون) .

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات - لأبى علىّ الفارسى - ت. صلاح الدين السنكارى - مطبعة العانى ببغداد ١٩٨٣م.

- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت. محمد كامل بركات - (الجزء الاول والثانى) منشورات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - مطبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (للأول) والثانى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

- المستقصى فى أمثال العرب / للزمخشرى / ط / أولى / حيدر آباد - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- المسائل البغداديات لابى على الفارسى /ت. صلاح الدين السنكارى ، م/ العانى ببغداد ١٩٨٣م.

- المسائل السفرية فى النحو لابن هشام الانصارى /ت.د . على حسن البواب / المطبعة الوطنية بالرياض / ط / أولى - ١٤٠٣هـ.

المسلسل
- المسائل في غريب لغة العرب / لأبي طاهر التميمي / ت. محمد عبد الجواد / وزارة الثقافة المصرية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- مشكل اعراب القرآن / لمكي القيسي / ت. ياسين محمد السواس / دار المأمون للتراث / ط/ ثانية (بدون).

- مسند الامام أحمد / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر / بيروت / ط / ثانية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- المصون في الأدب / لأبي هلال العسكري / ت. عبد السلام هارون / الكويت / ١٩٦٠م.

- معاني الحروف - المنسوب للرماني / ت.د. عبد الفتاح شلبي / دار الشروق / ط / الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- معاني القرآن للأخفش / ت.د. فائز فارس / ط / ثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- معاني القرآن للزجاج / ت.د. عبد الجليل عبده شلبي / المكتبة العصرية ببيروت صيدا - ١٩٧٣م.

- معاني القرآن للفراء / ت. محمد علي النجار وآخرين / الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة / مطبعة سجل العرب.

- معجم الأدباء / دار المأمون بالقاهرة - ١٣٥٧هـ.

- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي بمصر / ط / الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- معجم المؤلفين / عمر كحالة / دمشق - ١٣٨٠هـ.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / لمحمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب المصرية (بدون).

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس / ت. عبد السلام هارون / الحلبي بالقاهرة / ط/ ثانية - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- المعيار المعرب والجامع مع المغرب عن الفتاوى علماء الاندلس وافريقيا والمغرب / لأحمد بن يحي الونشريسي / ت. محمد حجي وجماعة من الفقهاء / دار الغرب الاسلامي ببيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصاري /ت. محمد محي الدين عبد الحميد / دار المأمون للتراث ببيروت / مطبعة المدني بالقاهرة (بدون) .

- المفصل في علم العربية للزمخشري / دار الجيل ببيروت / ط / ثانية (بدون) .

- المفضليات بشرح الأنباري / بعناية / كارلوس يعقوب / مطبعة الآباء اليسوعيين ببيروت - ١٩٢٠م .

- المقتضب للمبرد /ت. محمد عبد الخالق عضيمة / دار التحرير بالقاهرة / منشورات المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، الجزء الاول طبع سنة ١٣٨٢هـ، والثاني والثالث سنة ١٣٨٦هـ ، والرابع سنة ١٣٨٨هـ.

- المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني /ت. كاظم بحر المرجان/دار النشر بالعراق ١٩٨٢م .

- المقرب لابن عصفور /ت. احمد عبد الستار وعبد الله الجبوري/ مطبعة العاني ببغداد / ط / أولى ١٣٩١هـ.

- المنصف لكتاب التصريف / لابن جني /ت. ابراهيم مصطفى وعبد الله امين / وزارة المعارف بمصر / مطبعة الحلبي - ١٩٥٤م .

- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية / عبد الامير محمد أمين / مؤسسة الأعلى ببيروت / ط/ أولى - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك / لابي حيان /ت. سدني جليزر - نيوهافن بأمريكا - ١٩٤٧م .

- المؤتلف والمختلف للآمدي /ت. عبد الستار فراج / الحلبي بالقاهرة - ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

- الموطأ للامام مالك بن أنس /ت. محمد فؤاد عبد الباقي / دار احياء التراث ببيروت (بدون) .

- نتائج الفكر للسهيلي /ت.د . محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قار يونس بليبيا ، مطابع الشروق ببيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- نثير الجمان في شعر من نظمني واياه الزمان / لاسماعيل بن الاحمر /ت.د . محمد رضان الداية / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط/ أولى : ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .

- النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى الأتابكى / المؤسسة المصرية العامة للطباعة

- النحو الوافى / عباس حسن / دار المعارف بمصر / ط / الرابعة - ١٩٧٦م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء / لابى البركات الانبارى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / نهضة مصر بالقاهرة - ١٣٨٦هـ.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / للطنطاوى / دار المعارف بمصر / ط/ الخامسة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

- النشر في القراءات العشر / لابن الجزرى / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .

- نفح الطيب للمقرى / ت.د . احسان عباس / دار صادر ببيروت - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- النقائض بين جرير والفرزدق / مطبعة بريل / ١٩٠٧م / طبعة بالاوفست / مكتبة المثنى ببغداد .

- النهاية في غريب الحديث لابن الأثير / ت.د . محمود الطناحى / عيسى الحلبى بالقاهرة / ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين / محمد عبدالله عنان / مطبعة مصر بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.

- النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصارى / دار الكتاب العربى ببيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٦٧م.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / للتنبكتى / مطبوع بهامش الديباج المذهب / مطبعة السعادة بالقاهرة / ط / اولى - ١٣٢٩هـ.

- هاشميات الكميت بتفسير أبى رياش أحمد القيسى / نشره جوزيف هوروقتس - مطبعة بريل لايدن - ١٩٠٤م.

- هدية العارفين لاسماعيل البغدادى / مكتبة المثنى ببيروت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / للسيوطى / ت. د . عبدالعال سالم مكرم / دار البحوث العلمية بالكويت : ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

فهرس الأبواب والفصول والمسائل

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة

رقم الصفحة